

العلامة الطحاوي

حاشية الطحاوي
على

مراقي الفلاح
شرح "نور الإيضاح"

دار تحقيق الكتاب

حاشية الطحاوي

على

مراقي الفلاح

شرح "نور الإيضاح"

لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي الوفاي (١٠٦٩هـ)

تأليف
العلامة أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي
(١٢٣١هـ)

صقته وخرجه أمارته
حسنه عدنان رشود
مؤلفه محمد رشدي

قراءة وراجعه
فؤاد بن عبد الحميد

المجلد الثاني

دار
الكتاب

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

حاشية الطحاوي

على

مراقي الفلاح

شرح "نور الإيضاح"

لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي الوفائي (٥١٦٩هـ)

تأليف

العلامة أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي

(٥١٢٣١هـ)

محققه وفريغ اعاريته

حسنه عدنان محمود حذيفة محمد راجي

قرأه وراجعته

فكره بن إسماعيل غيس

المجلد الأول

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحفيظ



الحمد لله الذي شرع لنا من الدين ما فيه صلاحنا في الدنيا، ونجاتنا في الآخرة، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد، من بلغنا رسالة ربنا، فكان لنا هادياً في الدنيا، ونرجو أن يكون لنا شافعاً في الآخرة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، منه البداية، وإليه النهاية، وبه الاستعانة، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله، ختم الله به النبيين، وجعله إماماً لعباده المؤمنين، وحجة على الناس يوم الدين.

وبعد:

فإن علم الفقه من أهم علوم الدين؛ وأشرف ما يهتم به طالب علم، حيث يقول رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١)، والفقه كما قال الإمام أبو حنيفة **رحمته**: معرفة النفس ما لها وما عليها. هـ فَمَنْ عَرَفَ مَا لَهُ فَسَعَى لِتَحْصِيلِهِ، وما عليه فعَجَلَ فِي آدَائِهِ؛ فَإِنَّهُ بِذَلِكَ يَشْغَلُ نَفْسَهُ بِمَا طَلَبَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وإن أهم أبواب الفقه فقه العبادات، فهي التي تصل العبد بربه، وتهذب له نفسه وخلقه، فتستقيم بذلك جوارحه، ويسعد الناس من حوله بصحبته ومعاملته، ويتحقق فيه معنى العبودية التي أرادها الله تعالى منه.

ثم إن من أعم كتب فقه العبادات نفعاً، وأكثرها انتشاراً متن «نور الإيضاح ونجاة الأرواح» الذي لاقى بين طلبه العلم قبولا وإقبالا في حياة مؤلفه؛ لسهولة عبارته، وكثرة مسائله وتحريراته، مع ما لمؤلفه أبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي من المكانة والفضل، والقَدَم الراسخة في هذا الفن.

ولكثرة هذا الإقبال من طلبه العلم على هذا المتن عمَد مؤلفه إلى شرحه شرحاً وافياً سَمَّاهُ: «إمداد الفناح شرح نور الإيضاح»، لكنه خَرَجَ فِي مَجْلَدٍ كَبِيرٍ، فاختصره في «مراقي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧١)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٣٧)، كلاهما من حديث معاوية **رضي الله عنه**.

الفلاح بإمداد الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، ليسهل تداوله، وينتفع الطلاب به، حيث قال في مقدمته عنه: (إنَّ هذا كتابٌ صغيرٌ حجمه، غزيرٌ علمه، صحيحٌ حكمه، احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس، بعبارة منيرة كالبدر والشمس، دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة والإجماع، تُسرُّ به قلوبُ المؤمنين، وتلذُّ به الأعين والأسماع، جمعتُ فيه ما احتوى عليه شرحي للمقدمة بالتماس أفاضل أعيان للخيرات مقدمة؛ تقريباً للطلاب، وتسهيلاً لِمَا به الفوز في المآب) اهـ.

وقد كان للمؤلف - بفضل الله تعالى - ما أراد، ولاقى هذا المختصر ما لاقاه المتن من الانتشار وإقبال طلبة العلم عليه، فكان مرجعاً في فقه العبادات، وخاصة الأحكام المتعلقة بالطهارة والصلاة والصيام، حيث توسع فيهما ما لم يتوسع في الزكاة والحج.

وازداد هذا المختصر إشراقاً ونفعاً لَمَّا قام بالتحشية عليه شيخ الحنفية في مصر الإمام **الشهاب أحمد بن محمد الطحطاوي**، وقد اشتهرت حاشيته هذه بين العلماء، وانتفع بها كثير من طلبة العلم؛ لِمَا حوته من النقول المفيدة، والتحريرات النافعة.

وقد ذكر الطحطاوي ما اعتمد عليه في حاشيته فقال: (هذه تقييدات لطيفة... مأخوذة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات، ومن شرح المؤلف الكبير، وشرح السيد محمد أبي السعود، رحم الله تعالى الجميع، وشكر منهم السعي والصنيع، مع فوائد أخر من غيرها، وفرائد فتح الله تعالى بها).

ولِغنى **«حاشية الطحطاوي»** بالفوائد، وغزارة ما فيها من النقول والشوارد؛ أردنا إخراجها إخراجاً جديداً، وأن يكون لنا سهم من الأجر في الانتفاع بها. وأخيراً فإننا نرجو أن تكون خدمتنا لهذا الكتاب زاداً لنا في آخرتنا، ونسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل مقبولاً نافعاً، وأن يشملنا بين عباده الصالحين، وأن نفوز بسعادة الدارين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

حسان عدنان المحمود حذيفة محمد راعي

بتاريخ: ١٤٤٢/٧/٨ هـ

الموافق: ٢٠٢١/٢/٢٠ م



عملنا في الكتاب :

إنَّ الهدف الأوَّل لنا من إخراج هذه الحاشية أن يكون نصُّها مضبوطاً ضبطاً جيِّداً، ولهذا وبعد البحث والمتابعة استطعنا الوصول إلى خمس نسخ مخطوطة متفاوتة في القيمة العلميَّة وتاريخ النُّسخ كما سنبيِّن في وصفها إن شاء الله تعالى، كما استفدنا من نسخة مطبوعة طبعة حجرية.

- اعتمدنا للمقابلة نسخة مخطوطة من المكتبة القطريَّة ورمزنا لها بـ: (أ) وهي التي أثبتناها في أصل الكتاب إلَّا في مواضع قليلة؛ وذلك لأنَّ فيها من الزِّادات ما ليس في غيرها.

- استعنا بالنسخة التي رمزنا لها بـ: (ن) من المكتبة المركزيَّة - مصر، وجعلناها المرجع الأوَّل والأخير في تصحيح فروق النُّسخ؛ لأنها كُتبت في حياة المؤلِّف، وكانت أكثر النُّسخ ضبطاً، إلَّا أنَّ في غيرها من الزِّادات ما ليس موجوداً فيها، وهذا ما منعنا من اعتمادها أصلاً.

- استأنسنا بقيَّة النُّسخ المخطوطة الأخرى، وهي التي رمزنا لها بـ: (ج) من مكتبة بلدية الإسكندرية - مصر، وهذه أيضاً كُتبت في حياة المؤلِّف، و: (ح) من مكتبة بحبي توفيق أفندي - تركيا، و: (س) من مكتبة جامعة محمد بن سعود - السعودية، في المواضع التي أشكلت علينا، وذكرنا بعض فروق النُّسخ لزيادة الفائدة.

- عمَدنا إلى استدراك بعض الأخطاء من خلال مقابلة النُّسخ ببعضها، والرجوع إلى نقول العلماء في مظانِّها، وما اخترناه من خارج (أ) جعلناه بين معقوفين []، ونُبِّهنا عليه في الحاشية.

- ضبطنا بالشكل ما ظنَّنا أنَّه قد يُشكل.

- عزونا الآيات إلى مواضعها في القرآن، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

- خرَّجنا الأحاديث من أمِّهات الكتب، ونقلنا في كثير من الأحيان الحكم عليها عند علماء هذا الفن.

- عندما نذكر الأثر بلفظ: (أخرجه) فهذا دلالة على أنَّ الأثر مذكور بلفظه، وإذا قلنا: (ينحوه) فهذا دليل على أنَّ الأثر دُكر بمعناه.



- أضفنا من التعليقات المهمة والتوضيحات في بعض المواضع ما نرجو أن يُتَّفع به .
- شرحنا ما يحتاج للشرح والتوضيح من غوامض الكلمات والمسائل .
- عرَّفنا بالكتب والأعلام الذين ذكرهم الشارح عند ذكرهم لأول مرة .
- اكتفينا بذكر فهرس للمصادر وفهرس للمحتوى والموضوعات فقط .

فاقتربنا بهذا الإخراج الجديد للكتاب من عبارة مؤلفه، وبذلنا بذلك جهداً نسأل الله تعالى أن يكتب لنا ضعف أجره إن كنَّا قد أصبنا، وإن ندَّ منَّا بعضُ السَّهو والخطأ فنرجو أن يَجُودَ القارئ علينا بعُذْرِهِ، وألاً يحرِّمنا الله من فضله، فالكمال أولاً وآخرأ لله وحده، والله وليُّ التَّوفيق .





ترجمة الإمام الشرنبلالي

صاحب: «مراقي الفلاح»



اسمه ونسبه وولادته:

هو الإمام الشيخ الفقيه أبو الإخلاص حسن بن عمّار بن عليّ المصري الشرنبلالي، الحنفي، الوفاي^(١).

والشُرنبُلالي نسبة لـ «شُبرا بلولة»، وهذه النسبة على غير قياس، والأصل: «شُبرا بلولي»، وهي نسبة لبلدة تجاه منوف العليا بإقليم المنوفية من سواد مصر. وقد كان مولده بها قريباً من وسط العشر الأخير من تمام الألف.

نشأته وحياته:

جاء به والده من «شُبرا بلولة» إلى مصر وسنه يقرب من ستّ سنين، فحفظ القرآن، وأخذ فيها بالاشتغال بالعلم، ودرّس بالجامع الأزهر، وتعيّن بالقاهرة، وتقدّم عند أرباب الدولة.

نشاطه ومكانته العلمية:

كان رحمه الله من أعيان فقهاء وفضلاء عصره ممّن سار ذكره، وانتشر أمره، وهو أحسن المتأخّرين ملكة في الفقه، وأعرفهم بنصوصه وقواعده، وأنداهم قلماً في التحرير والتصنيف، وعليه المعوّل في الفتاوى في عصره، مبارك التدريس، ما قرأ عليه أحدٌ إلّا انتفع.

وقد أجازته شيوخه، وتصدّر للإقراء والتدريس بالجامع الأزهر، وكان له العناية التامة بقراءة الفقه، فكان مستحضراً لأحكامه استحضاراً عجيباً، وروى الفقه والحديث وغيرهما من العلوم الدينية.

شيوخه:

قرأ في صباه على الشيخ محمّد الحمويّ، والشيخ عبد الرحمن المسيريّ الحنفيّ، وتفقه على الإمام عبد الله النحيريّ، والعلامة شمس الدّين محمّد المحبّيّ المصريّ الحنفيّ شيخ الإسلام، وسنّده في الفقه عن هذين الإمامين.

(١) الطريقة الوفايّة: تُنسب إلى الشيخ محمّد بن محمّد وفا السكندريّ الأصل - ويُقال: المغربيّ ثمّ المصريّ - الشاذليّ القروفيّ، وشيخ الخرقّة الوفايّة، وافر الجلال، فائق الجلال، سار صوت صيته، واشتهر بنا تذكيره وتمكيته، ولد سنة (٧٠٢هـ) واشتهر به: (وفا) لأنّه كان يَنسج المناديل بالزّوضة ولا يُعرّف، فتوفّي الثّيل، فتوشاً وصلّى بالقياس، فصار كلّما طلع من الفسّفة درجة طلع البحر معه حتّى وفا ذلك اليوم. يُنظر: «الكواكب الدريّة في تراجم الشّادة الصوفيّة» (٩٧/٣).



وأخذ عن الشيخ أحمد بن العلامة الشمس محمد بن شيخ الإسلام أحمد بن يونس السعودي، الشهير بـ: (الشُّلبي) المصري، الفقيه الحنفي، الإمام المحدث، رأس فقهاء زمنه ومحدثيه.

وأخذ عن النور الحلبي، وعليّ الأجهوري، وعن الشيخ الإمام عليّ بن غانم المقدسي. بعض من أخذ عنه:

اشتغل عليه خلق كثير لا يُحصون، وانتفعوا به، فأخذ عنه أكابر الشيوخ الحنفيّة، منهم العلامة أحمد العجمي، والسيد السند أحمد الحموي، وشيخ الشيوخ شاهين بن منصور بن عامر بن حسن الأرمنائي الحنفي، وغيرهم من المصريين.

وأخذ عنه العلامة إسماعيل النابلسي الأصل، الدمشقي المولد والدار، الفقيه الحنفي من الشاميين.

والشيخ حسن بن علي بن محمد الجبّرتي الحنفي، وقد نسخ الكتب التي حضّرها على الشرنبلالي، فقد كان أكثر تحصيله عليه، ومن الكتب التي نسخها بخطه الأصلي كتاب «الأشباه والنظائر» وكتاب «الدرر شرح الغرر» وعليهما هوامش بخطه أيضاً، وهذه الهوامش صارت تأليفين مستقلين، وهما الحاشيتان المشهورتان للشرنبلالي على «الدرر» و«الأشباه» ولمّا توفي الشرنبلالي تصدرّ بعده للإفادة والتدريس والإفتاء، وأقرأ ولّد شيخه حسن بن حسن بن عمار الشرنبلالي، وتقيد به حتّى ترعرع وتمهّر وبرع.

وممن أخذ عنه محمد بن حسين الملاً الأشقر العقيلي، قبره بمدينة حماه، الحموي الحنفي الفاضل البارع المفنّن.

ومحمد بن حافظ الدين بن محمد، المعروف بـ: (السروري) المقدسي الحنفي البصير.

ومحمد بن تاج الدين بن محمد المقدسي الأصل، الرملي المولد والمنشأ، الحنفي، مفتي الرملة، وكان معيد الدّرس للشيخ الشرنبلالي.

وفخر الدين بن زكريا القدسي المعري الحنفي.

وعبد الباقي بن عبد الرحمن، من نسل سيدنا سعد بن عبادة رضي الله عنه سيد الخزرج، المقدسي الأصل، المصري، إمام الأشرفيّة بمصر.

وصالح بن عليّ الصفدي الحنفي، مفتي الحنفيّة بصفد.



والشيخ يونس المصري ابن أحمد المحلي الأزهرى الكفراوى الشافعى، نزيل دمشق ومدرّس الحديث بها.

والشيخ عبد الرحيم بن أبي اللطف الحسيني الحنفي المقدسي.
 وإمام المحققين الشيخ عبد الحي بن عبد الحق الشرنبلالي الحنفي، علامة المتأخرين.
 وإمام الأئمة شيخ الشيوخ وأستاذ الأساتذة عمدة المحققين والمدققين الحبيب النسيب السيد علي بن علي إسكندر الحنفي السيواسي الضرير.
 والشيخ إبراهيم الشرنبلالي.
 قيل فيه:

قال في حقّه فضلُ الله بن محبّ الدّين بن محمّد المحبّي الحمويّ: الشيخ العمدة الحسن الشرنبلالي، مصباح الأزهر وكوكبه المنير المتلالي، لو رآه صاحب «السراج الوهاج» لا قبس من نوره، أو صاحب «الظهيرة» لا خفى عند ظهوره، أو ابن الحسن لأحسن الثناء عليه، أو أبو يوسف لأجله ولم يأسف على غيره ولم يلتفت إليه، عمدة أرباب الخلاف، وعمدة أصحاب الاختلاف، صاحب التحريرات والرسائل التي فاقت «أنفع الوسائل»، مُبدي الفضائل بإيضاح تقريره، ومحبي ذوي الأفهام بدُرر غرر تحريره، نَقال المسائل الدينيّة، وموضح المعضلات البقينيّة، صاحب خُلُقٍ حَسَنٍ، وفصاحةٍ وَلَسَنِ، وكان أحسن فقهاء زمانه.

نصوّفه وأحواله:

تلقّن الشرنبلالي الذكر وليسَ الخرقه عن الشيخ العارف بالله المعمر خاتمة أكابر العلماء الأخيّن عن الشمس محمّد الرمليّ، محفوظ بن أبي السعود المتفهنّي السكندريّ الشافعيّ، تلميذ سيدي الشيخ عبد الوهاب الشعرانيّ رحمه الله تعالى.

فكان له في علم القوم باعٌ طويلٌ، وكان معتقداً للصّالحين والمجاذيب، وله معهم إشاراتٌ ووقائعٌ أحوالٍ، منها أن بعضهم قال له: يا حسن، من هذا اليوم لا تشتري لك ولا لأهلك وأولادك كسوة. فكانت تأتيه الكسوة الفاخرة، ولم يشتري بعدها شيئاً من ذلك.

وفاته:

ولم يزل الشيخ الشرنبلالي متواصل المدد والإمداد حتى قضى نحبه ولقي ربَّ العباد، فكانت وفاته يوم الجمعة بعد صلاة العصر، حادي وعشرين من شهر رمضان، سنة تسعة وستين وألف (١٠٦٩هـ) عن نحو خمس وسبعين سنة، ودُفن في مصر بترية المجاورين.

آثاره العلمية:

صنّف الشيخ حسن الشرنبلالي كتباً كثيرة في المذهب، وأجلّها حاشيته على كتاب «الدرر والغرر» لمنلا خسرو المسمّاة: «غنية ذوي الإحكام وبغية دُرر الحُكّام شرح غرر الأحكام» وقد اشتهرت هذه الحاشية في حياته، وانتفع الناس بها، وهي أكبر دليل على ملكته الراسخة وتبحّره.

كما شرح «منظومة ابن وهبان» وسَمّاه: «تيسير المقاصد من عقد الفرائد في شرح منظومة ابن وهبان» وهي في مجلدين.

وله متن في العبادات سَمّاه: «نور الإيضاح ونجاة الأرواح» وهو متن متين في الفقه، وقد شرحه ب: «إمداد الفتاح» ثمّ اختصر الشرح ب: «مراقى الفلاح» وهو الكتاب الذي بين أيدينا مع حاشية الطحطاوي عليه.

وله أيضاً: «مراقى السعادات في علمي التوحيد والعبادات».

وله: «التحقيقات القدسيّة والنّفحات الرحمانيّة الحسنيّة في مذهب السّادة الحنفيّة» وتعرّف ب: (رسائل الشرنبلالي) وهذا ذكرها:

- ١- «الابتسام بأحكام الإفحام ونشق نسيم الشّام».
- ٢- «إتحاف الأريب بجوّاز استنابة الخطيب».
- ٣- «إتحاف ذوي الإتقان بحكم الرّهان».
- ٤- «الأثر المخمود لقهر ذوي العهود الجحود».
- ٥- «أحسن الأقوال للتخلّص من مخظور الفِعال».
- ٦- «الأحكام المملّخة في حكم ماء الحمّصة».
- ٧- «إرشاد الأعلام لرتبة الجدّة وذوي الأرحام في تزويج الأيتام».
- ٨- «الاستفادة من كتاب الشّهادة».



- ٩- «إسعاد آل عُثْمَانَ المَكْرُومِ بِنَاءَ بَيْتِ اللَّهِ المَحْرُومِ».
- ١٠- «إصابة الغَرَضِ الأَهْمُ فِي العَتَقِ المُبْهِمِ».
- ١١- «الإقناع فِي الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ إِذَا اختلفَا فِي الرَّدِّ وَلَمْ يُذَكَّرِ الضَّبَاعُ».
- ١٢- «إكرام أولي الألباب بشريف الخطاب».
- ١٣- «إنفاذ الأوامر الإلهية بنصرة العساكر العثمانية».
- ١٤- «إيضاح الخفيات عِنْدَ تَعَارُضِ بَيِّنَةِ النَفْيِ وَالْإِبْثَاتِ».
- ١٥- «إيقاظ ذوي الدَّرَايَةِ لوصف مَنْ كُلف السَّعَايَةِ».
- ١٦- «البديعة المهمة الْمُتَعَلِّقَةُ بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ».
- ١٧- «بديعة الهدى لِمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهدى».
- ١٨- «بسط المقالة فِي تَحْقِيقِ تَأْجِيلِ وَتَعْلِيلِ الكِفَالَةِ».
- ١٩- «بُلُوغُ الأَرْبِ لذوي القُرْبِ».
- ٢٠- «تجدُّد المسرَّاتِ بالقسم بَيْنَ الزَّوْجَاتِ».
- ٢١- «تحفة أعيان الغِنَا بِصِحَّةِ الجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ فِي الفِنَا».
- ٢٢- «تحفة التَّحْرِيرِ وإسعاف النَّادِرِ الغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ بالتَّخْيِيرِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالتَّحْرِيرِ».
- ٢٣- «تَحْقِيقُ الأَعْلَامِ الواقفين عَلَى مَقَادِ عِبَارَاتِ الواقفين».
- ٢٤- «تحفة الأكمل وإلهام المصدر فِي بَيَانِ جَوَازِ لِبَسِ الأَحْمَرِ».
- ٢٥- «تَحْقِيقُ السُّودِّ بِاشْتِرَاطِ الرُّبْعِ أَوْ السُّكْنَى فِي الوَقْفِ لِلوَلَدِ».
- ٢٦- «تذكرة البلغاء النَّظَارِ بِوُجُوبِ رَدِّ حِجَّةِ الوُلَاةِ النَّظَارِ».
- ٢٧- «تَنْفِيحُ الأحكام فِي حُكْمِ الإِبْرَاءِ والإِقْرَارِ الخَاصِّ وَالْعَامِ».
- ٢٧- «تيسير العَلِيمِ لَجَوَابِ التَّحْكِيمِ».
- ٢٨- «جداول الزُّلَالِ الجَّارِيَةِ لِترتيب الفَوَائِدِ بِكُلِّ اخْتِمَالٍ».
- ٢٩- «حسام الحُكَّامِ المحقِّقِينَ لصدِّ البُغَاةِ الْمُعْتَدِينَ عَنِ أوقافِ المُسْلِمِينَ».
- ٣٠- «حفظ الأصغرَيْنِ عَنِ اغْتِقَادِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الحَرَامَ لَا يَتَعَدَّى لِدُئَيْنِ».
- ٣١- «الحكم المسند بِترجيحِ بَيِّنَةِ ذَوِي البِدِّ».

٣٢- «الدُّرُّ الثمين في اليمين».

٣٣- «درُّ الكُنُوزِ لِمَن عمل بها بالسعادة يفوز».

٣٤- «الدُّرَّةُ الثمينة في حمل السَّفِينَةِ».

٣٥- «الدُّرَّةُ الفريدة بين الأعلام لتحقيق حكم ميراث من عُلِقَ طَلاقُها بِمَا قبل المَوْتِ

بِشَهْرِ وَأَيَّامٍ».

٣٦- «الدُّرَّةُ البَيِّمَةُ في الغَنِيمة».

٣٧- «رَقْمُ البَيَّانِ في دِيَةِ المِفْصَلِ والبَنان».

٣٨- «الزهر النَّضِيرُ على الحَوْضِ المستدير».

٣٩- «سَعَادَةُ أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصَّلَاةِ وَالسَّلَام».

٤٠- «سَعَادَةُ المَاجِدِ بعمارة المَسَاجِدِ».

٤١- «العقد الفريد لبيان الرَّاجِحِ من الخلاف في جَوَازِ التَّقْلِيدِ».

٤٢- «غَايَةُ المَطْلَبِ في الرِّهْنِ إذا ذهب».

٤٣- «فتح باري الألفاظ بجدول طَبَقَاتِ مستحقِّي الأوقاف المُوافِقِ لِنَصِّ هِلَالٍ

والخِصَافِ».

٤٤- «الفُوزُ بِالمَالِ بِالْوَصِيَّةِ مِمَّا جمع من المَالِ».

٤٥- «قهر المَلَّةِ الكُفْرِيَّةِ بِالأدَلَّةِ المَحْمُودِيَّةِ».

٤٦- «كشف الفناع الرفيع عَن مَسْأَلَةِ التَّبَرُّعِ بِمَا يَسْتَحِقُّ الرِّضِيعُ».

٤٧- «كشف المعضل فيَمَن عقل».

٤٨- «مفيدة الحسنى لدفع ظنِّ الخُلُوِّ بِالسُّكْنَى».

٤٩- «مئة الجليل في قبول قول الوكيل».

٥٠- «نتيجة المُفَاوَضَةِ لبيان شروط المُعَاوَضَةِ».

٥١- «نزهة أعيان الحزب بالنظر لمسائل الشرب».

٥٢- «النَّصْرُ المقبول لردِّ الإفتاء المغلُول».

٥٣- «نظر الحاذق التحرير في فكاك الرِّهْنِ والرُّجُوعِ على المُسْتَعِيرِ».

٥٤- «النَّظَرُ المستطاب لبيان حكم القراءة في صَلَاةِ الجَنَازَةِ بِأَمِّ الكتاب».



- ٥٥ - «التَّعْتُ المَقْبُولُ فِي رَدِّ الْإِفْتَاءِ بِدِيَةِ الْمَقْتُولِ» .
 ٥٦ - «النَّعْمُ الْمَجْدُّدَةُ بِكَفِيلِ الْوَالِدَةِ» .
 ٥٧ - «النَّفْحَةُ الْقُدْسِيَّةُ فِي أَحْكَامِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكُتَابَتِهِ بِالْفَارِسِيَّةِ» .
 ٥٨ - «نَفِيسُ الْمَتَجَرِّ بِشَرَاءِ الدُّرَرِ» .
 ٥٩ - «وَاضِحُ الْمَحْجَّةِ لِلْعُدُولِ عَنْ خُلَلِ الْحِجَّةِ» .
 ٦٠ - «نِهَايَةُ مُرَادِ الْفَرَقَيْنِ فِي اشْتِرَاطِ الْمَلِكِ لِأَخْرِ الشَّرْطَيْنِ» .
 ٦١ - «الْمَسَائِلُ الْبَهِيَّةُ الزَكِّيَّةُ عَلَى الْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ»^(١) .



(١) مصادر ومراجع الترجمة:

- «موائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» (٣/٣٩٤) .
 - «عقد الجواهر والدرر» (ص: ٢٩٧) .
 - «إحلاصة الآثار في أعيان القرن الحادي عشر» (٢/٢٢١) و (١/٢٨٣) و (٤/٣٠١) و (٣/٤٥٩) و (٣/٤١٤) و (٢/٣٩) و (٣/٤١١) و (٣/٢٦٦) و (٢/٢٨٥) و (٢/٢٣٨) و (١/٤٠٨) .
 - «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٤/٢٦٦) و (٣/٢) .
 - «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» (١/١١٦) و (١/١١٨) و (١/١٢٠) و (١/١٢١) و (١/٢٣٢) و (١/٢٣٤) .
 - «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٢/٣٣) .
 - «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص: ٥٨) .
 - «عندية العارفين» (١/٢٩٤) .
 - «الأعلام» (٢/٢٠٨) .
 - «معجم المؤلفين» (٣/٢٦٥) .



ترجمة الإمام الطحطاوي صاحب «الحاشية»



اسمه ونسبته وولادته:

هو السيّد الشّهاب أحمد بن محمّد بن إسماعيل التّوّقّاتي^(١) الطّحطاويّ، الفقيه الحنفيّ المصريّ، خاتمة المحقّقين في البلاد المصريّة.

وُلد الطّحطاويّ في طهطا بالقرب من أسيوط، بالصعيد الأدنى في مصر، وإليها يُنسب بـ: (الطهطاويّ) ويُقال أيضاً: (الطحطاويّ)، ولم أصل لِمَن ذكر تاريخاً لولادته.

نشأته وحياته:

كان والده روميّاً، حضر إلى مصر مُتقلّداً القضاء بطهطا، وتزوَّج امرأة شريفةً، فوُلد له منها السيّد أحمد، وأخوه السيّد إسماعيل، وأختٌ لهما، ولم يزل والده مستوطناً بها إلى أن مات.

وبعد موت أبيه حضر السيّد أحمد إلى القاهرة سنة إحدى وثمانين ومئة وألف (١١٨١هـ) وكان قد حفظ القرآن ببلده، وقرأ شيئاً من النحو، فدخل الأزهر الشريف، ولم يزل فيه يدأب في الاشتغال والطلب، مع جودة ذهنه، وخلوّ باله، وتفرُّغه.

نشاطه ومكانته العلميّة:

جلس السيّد أحمد للإقراء بالمدرسة الشيخونيّة^(٢) والصُّرغتمشيّة^(٣)، واحتفى به سكّانُ

(١) نسبته في كتب التاريخ (الدوقاطي - التوقادي)، وكل ذلك نسبة إلى توقيات، بضمّ المثناة فوقية وسكون الواو وفتح القاف ثم ألف وتاء مثناة من فوق: بلدة صغيرة من الرُّوم، بينها وبين سيواس مسيرة يومين، وسيواس في جهة الجنوب عنها، وهي في لحف جبل من ترابٍ أحمر، ولها بساتين وأشجار وفواكه جيّدة، وهي معتدلة في الحرارة والبرودة، ولها قلعةٌ حَسنة صغيرة. يُنظر: «أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك» (ص: ٢٥٦).

(٢) خانقاه شيخو أو الشيخونية: هذه الخانقاه في خطّ الصليبية خارج القاهرة تجاه جامع شيخو، أنشأها الأمير الكبير سيف الدين شيخو العمريّ في سنة ست وخمسين وسبع مئة (٧٥٦هـ) كانت مساحة أرضها زيادةً على فدانٍ، ورُتّب بها دروساً عدّة، منها أربعة دروس لطوائف الفقهاء الأربعة، ودرسٌ للحديث النبويّ، ودرسٌ لإقراء القرآن بالروايات السّبع، وجعل لكلّ درسٍ مدرّساً، ووقف عليها الأوقاف الجليّة، فعظُم قدرُها، واشتهر في الأقطار ذكرُها، وتخرّج بها كثير من أهل العلم. ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» (٢٩٢/٤)، و«حسن المحاضرة» (٢٦٦/٢).

(٣) مدرسة صُرغتمش أو الصُّرغتمشيّة: هذه المدرسة خارج القاهرة بجوار جامع الأمير أبي العباس أحمد بن طولون، فيما بينه وبين قلعة الجبل، أخذها الأمير سيف الدّين صُرغتمش الناصريّ رأس نوبة النوب، وابتدأ بناء المدرسة في رمضان سنة =



تلك الناحية وأكابرهم، واعتنوا بشأنه، وأسكنوه في دارٍ تليق به، ووَاسَوْه وأكرموه، فانفردَ عندهم؛ لكونه على مذهبهم، وأصله من جنس الأتراك، وخلو تلك النواحي من أهل العلم، وخصوصاً الحنفية منهم، ولمُلازمة السيد أحمد للحالة المحمودية من الإفادة مع شرف النفس، والتباعد عما يُخلُ بالمروءة، إلا ما يأتيه عفواً، فازدادت محبتهم له، ووثقوا فيما يقضيه.

ثم تصدَّى لوقف الشيخونيين، وإيرادهما، واستخلاص أماكنهما، وشرع في تعميرهما، وساعده على ذلك كلُّ مَنْ كان يُحبُّ الإصلاح، فجددَ عمارة المسجد والتكية، وأنشأ بها صهريجاً، وفي أثناء ذلك انتقل بأهله إلى دارٍ مليحة بجوار المسجد بالدرب المعروف بـ: (درب الميضاة) وقَفَّها بانيها على المسجد، كلُّ ذلك والسيد أحمد لم ينقطع عن الحضور إلى الأزهر في كلِّ يوم، ويقرأ درسه أيضاً بالجامع.

ولَمَّا كثرت جماعته انتقل إلى المدرسة العينية بالقرب من الأزهر، ولَمَّا عمَّر محمد أفندي الودنلي الجامع المجاور لِمَنْزِلِه قرَّر للسيد أحمد درساً في الحديث بها في كلِّ يوم بعد العصر، وقرَّر له عشرة من الطلبة، ورَتَّب للشيخ والطلبة معلوماً وافراً يُقبَض من الديوان.

ولَمَّا مات الشيخ إبراهيم الحريري عُيِّن السيد أحمد لِمَشِيخَةِ الحنفية، فتقلَّدها على امتناع منه، فاستمرَّ فيها إلى أن أخرج السيد عمر مكرم من مصر منفياً، وكُتِب في شأنه إلى الدولة معروضٌ، ونُسِب إليه فيه ما لم يحصل منه، وطُلِبَت الشهادة من العلماء في المحلة، وكان من بينهم السيد أحمد الذي امتنع عن الشهادة، فتعصَّب أصحاب المعروض عليه، وعزلوه من مشيخة الحنفية، وقلَّدها الشيخ حسين بن حسن بن علي الكتاني المنصوري الحنفي الأزهرى.

وبعد هذه الحادثة اعتكف السيد أحمد في داره لا يخرج منها إلا إلى الشيخونية بجواره، واعتزلهم، وترك الخلطة بهم، وتباعد عنهم، وهم يبالغون في ذمه والخط عليه؛ لكونه

= ست وخمسين وسبع مئة (٧٥٦هـ) وقد جاءت من أبداع المباني، وأجلها وأحسنها قالباً، وأبهجها منظراً، وجعل الأمير ضُرْعَتَمَش هذه المدرسة وفقاً على الفقهاء الحنفية الأفاقية، ورَتَّب بها درساً للحديث النبوي، وأجرى لهم جميعاً المعاليم من وقف رتبه لهم ١هـ.

قال السخاوي: ضُرْعَتَمَش، ويُقال: إنَّ صواب هذا الاسم (صُلْعُ أَطْمَش) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وفتح الغين المعجمة، ومعناه: رمى على اليسار. ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» (٤/٢٦٤)، «حسن المحاضرة» (٢/٢٦٨)، و«الضوء اللامع» (٣/٣٢٢).



لم يوافقهم في شهادة الزور، ولم تقم بعد خروجه من مصر رايةً، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض.

فلما مات الشيخ حسين أعيد السيد أحمد الطحطاوي إلى مشيخة الحنفية، وذلك في غرة شهر صفر سنة ألف ومئتين وثلاثين (١٢٣٠هـ) وليس الخلع من الشيخ الشنواني شيخ الجامع، ثم من الباشا وباقي المشايخ أرباب المظاهر، ولم يختلف عليه اثنان.

شيوخه:

أخذ الطحطاوي الفقه عن والده السيد محمد بن إسماعيل، كما لازم الحضور في الفقه أيضاً على الشيخ أحمد الحمامي، وحسن المقدسي، ومحمد الحريري الأزهرى الحنفى مفتي مصر، والشيخ مصطفى بن أبي عبد الله محمد بن يونس بن النعمان الطائى، والشيخ عبد الرحمن العريشى، حيث حضر عليه من أول كتاب «الدر المختار» إلى كتاب (اليوع)، وتَمَّ حضوره على الشيخ حسن بن إبراهيم بن حسن الجبرتي^(١) المصري الحنفى مع الجماعة.

وفي ذلك الوقت كان قد قرأ الطحطاوي مع الشيخ عبد الرحمن الجبرتي على والده الشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي متن «نور الإيضاح» بعد انصراف الجماعة عن الدرس، وذلك لعلو السند، فإنَّ الشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي تلقاه عن الشيخ حسن بن حسن الشرنبلالي ابن المؤلف، وهو عن الشيخ حسن بن علي الجبرتي جدَّ الأول، وهو عن المؤلف الشيخ حسن بن عمَّار الشرنبلالي الكبير رحمه الله تعالى، فهذا السند فيه أربعة أسماؤهم (حسن): حسن بن إبراهيم الجبرتي، عن حسن بن حسن الشرنبلالي الابن، عن حسن بن علي الجبرتي الجد، عن حسن بن عمَّار الشرنبلالي الأب، والجبرتي الجد هو اعتنى بالشرنبلالي الابن، وعليه تخرَّج بعد وفاة والده، حيث كان الجبرتي ملازماً للشرنبلالي الأب.

وتلقَّى الطحطاوي الحديث سماعاً وإجازةً عن كلِّ من الشيخ حسن بن غالب الجدَّاي المصري المالكي، والشيخ الأمير الكبير محمد بن محمد السنبائي المالكي، والشيخ

(١) الجبرتي: نسبة إلى جبروة، بفتح ثم سكون وراء مفتوحة ثم هاء تانيث، قرية أو سفح من بلاد السودان. «الضوء اللامع»



عبد العليم بن عثمان الفيومي المصري المالكي، ثلاثتهم عن الشيخ علي بن أحمد العدوي المنسفي الصعيدي، عن الشيخ محمد عقيلة المكي بسنده المشهور، والمعروف بأعلى سند في الدنيا في وقته.

بعض من أخذ عنه:

أخذ عن السيد أحمد الطحطاوي خلق كثير، منهم إبراهيم جليبي بن أحمد آغا البارودي الشافعي المصري، ومحمد بن صالح البنا الإسكندري، وأخذ عنه أيضاً مفتي الحنفية في القدس محمد طاهر بن عبد الصمد الحسيني، وله إجازة منه في الفقه الحنفي والحديث الشريف.

ومن أخذ عنه السيد محمد حسين بن السيد حسن الكتبي الحنفي السيواسي الأصل، ثم المصري، نزيل مكة المكرمة ومفتيها، وكان من المساعدين له في تأليف حاشيته على «الدر». ومنهم عبد المولى بن عبد الله الدمياطي المغربي الطرابلسي الحنفي، وله حاشية سماها «تعاليق الأنوار على الدر المختار» وصفها الإمام اللكنوي بأنها حاشية نفيسة.

ومنهم العلامة عثمان بن حسن الدمياطي الشافعي الأزهري المكي، والمدرس بالحرم المكي، وحسين بن الشيخ سليم الدجاني الشافعي، وأحمد حكمت عارف شيخ الإسلام بالأستانة، والشيخ حسن الجرجاوي، وغيرهم.

وفاته:

في السنة التي تمت فيها إعادته إلى مشيخة الحنفية سنة ألف ومئتين وثلاثين (١٢٣٠هـ) بنى لنفسه قبراً ليُدفن فيه بعد موته بجوار الشيخ أبي جعفر الطحاوي رحمته الله بالقرافة، وغيب ذلك تمرّض، وتوفي ليلة الجمعة بعد الغروب، خامس عشر من شهر رجب، سنة إحدى وثلاثين ومئتين وألف للهجرة (١٢٣١هـ) رحمه الله تعالى.

آثاره العلمية:

له من المآثر العلمية «حاشيته على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» في أربع مجلدات، وهي أنفس كتبه، ولنفاستها باع الشيخ محمد نعيم اللكنوي - الذي كان حريصاً على جمع الكتب النفيسة - داراً له واشترى بثمنها هذه الحاشية.

وقد وضع الشيخ أسعد صدر الدين مفتي الحنفية ببغداد ابن العلامة عبد الله الحيدري البغدادي حواشي وتعليقات على «حاشية العلامة الطحطاوي على الدر المختار».



وكانت هذه الحاشية من المعتمدات المهمة جداً عند ابن عابدين في حاشيته المشهورة «رد المحتار على الدر المختار» حيث أكثر النقل عنها، ورمز لها بـ: (ط).
ومن كتبه أيضاً «حاشيته على مراقبي الفلاح مختصر شرح نور الإيضاح» وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيدرك القارئ قيمة هذا الكتاب.
ومن كتبه أيضاً «حاشيته على نور الإيضاح».
وله أيضاً رسالة سمّاها: «كشف الرّين عن بيان المسح على الجورين»^(١).

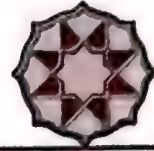


(١) مصادر ومراجع الترجمة:

- «عجائب الآثار» للجبرتي (٣/ ٥٣٤) و(٢/ ١١٩) و(٣/ ٢٧٥) و(٣/ ٣٨٦).
- «فيض الملك المتعالي» (ص: ٥٧١) و(١٧٣) و(٨١٧) و(١٤١٣) و(١٩٧٩).
- «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (٢٨١) و(٢٤٩) و(٣٨).
- «مصادر الدراسات الإسلامية» ليوسف المرعشلي (١٢/ ٣٧).
- «الأعلام» (١/ ٢٤٥).
- «فهرس الفهارس» (١/ ٤٦٨).
- «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٣/ ٤٠٠).
- ذكر في حاشية «الفوائد البهية» في تراجم الحنفية» (ص: ١٣).
- مجلة «لغة العرب» العراقية (٣/ ٦٣٤).
- «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» والمسمى بـ: «نزعة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» للطالبي (٨/ ١٣٧٥).



وصف النسخ الخطية المعتمدة



النسخة (أ)

نسخة من المكتبة العامة بالدوحة - قطر.

الرقم: (٣٦٥).

تاريخ النسخ: (١٢٧٣هـ).

الناسخ: مضروب عليه (مكشوط).

الخط: خط تعليق واضح.

عدد اللوحات: (٣٢٠).

عدد الأسطر في كل لوحة: (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات وسطياً في السطر: (١٣) كلمة.

كتب في بداية المخطوطة فهرست حاشية مراقي الفلاح.

كُتب على صفحة العنوان: «هذا كتاب حاشية العالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ أحمد الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمته الله آمين».

تميّزت النسخة بأمور: أكمل النسخ التي وجدناها؛ لِمَا فيها من الزيادات القيّمة على باقي النسخ، والتي في غالبها زيادات لغويّة، وفي بدايتها فهرسٌ شامل للموضوعات ضمن جدولٍ مرتّبٍ مع رقم اللوحة لكل موضوع، كما ميّز الناسخ المتن باللون الأحمر إلى اللوحة (٢١٠) واكتفى فيما بعدها بكتابة (قوله) فقط باللون الأحمر، وهو في كل ذلك يكتب الحاشية ضمن إطارٍ باللون الأحمر والأسود، وعلى هامشها بعض التصحيحات، وهو ما يدلُّ على مقابلتها، وأتبع الناسخ نظام التعقّية لربط اللوحات مع بعضها.

رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (أ).

النسخة (ن)

نسخة من المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية - مصر.

الرقم: (٢٧٩٨).



تاريخ النسخ: (١٢١٤هـ).

الناسخ: محمد بن محمد العزيز الشافعي.

الخط: خط تعليق عادي.

عدد اللوحات: (٤٩٢).

عدد الأسطر في كل لوحة: (٢٣) سطراً.

عدد الكلمات وسطياً في السطر: (٩) كلمات.

كتب على صفحة العنوان: «هذه حاشية أستاذنا العمدة الفاضل، والهامام الكامل، مولانا السيد أحمد الطحطاوي على شرح نور الإيضاح للإمام الشرنبلالي رحمه الله تعالى».

تميّزت النسخة بأمور: كُتبت في حياة المؤلف، وكانت أكثر النسخ ضبطاً، إلا أن في (أ) وغيرها زيادات في بعض المواضع ليست فيها، وهذا ما منعنا من اعتمادها أصلاً، كما ميّز الناسخ المتن بكتابة (قوله) باللون الأحمر، وعلى هامشها بعض التصحيحات، وهو ما يدل على مقابلتها، وأتبع الناسخ نظام التعقيب لربط اللوحات مع بعضها. رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (ن).

النسخة (ج)

نسخة من مكتبة بلدية الإسكندرية - مصر.

الرقم: (١٢٤٦).

تاريخ النسخ: (١٢١٠هـ).

الناسخ: لا يوجد.

الخط: خط تعليق عادي.

عدد اللوحات: (٣٥١) ناقصة من أولها حتى اللوحة رقم: (١٧).

عدد الأسطر في كل لوحة: (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات وسطياً في السطر: (١٠) كلمات.

كتب على صفحة العنوان بخط جديد يختلف عن خط الناسخ: (حاشية، تأليف العلامة

أحمد بن محمد الطحطاوي، المتوفى سنة (١٢٣١هـ) على «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح»



كلاهما تأليف العلامة الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي الوفائي الحنفي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ) وهي ناقصة من أولها).

تميّزت النسخة بأمور: كُتبت في حياة المؤلف، وهي أقدم النسخ التي بين أيدينا، وأكثرها ضبطاً، إلا أن في (أ) وغيرها زيادات في بعض المواضع ليست فيها، بالإضافة إلى خرم من أولها (١٦) لوحة، وهذا ما منعنا من اعتمادها أصلاً، كما ميّز الناسخ المتن بكتابة (قوله) باللون الأحمر، وهو في كل ذلك يكتب الحاشية ضمن إطار باللون الأسود، وعلى هامشها بعض التعليقات المفيدة وبعض التصحيحات، وهو ما يدل على مقابلتها، وأتبع الناسخ نظام التعقية لربط اللوحات مع بعضها. رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (ج).

النسخة (ح)

نسخة من مكتبة يحيى توفيق أفندي (ضمن المكتبة السليمانية حالياً) - تركيا.
الرقم: (٩٨).

تاريخ النسخ: لا يوجد.

الناسخ: لا يوجد.

الخط: خط نستعليق واضح وجميل.

عدد اللوحات: (٢٦٣).

عدد الأسطر في كل لوحة: (٣٣) سطراً.

عدد الكلمات وسطياً في السطر: (١٢) كلمة.

كتب على صفحة العنوان: ختم (وقف هذا الكتاب نقيب الأشراف محمد صديق الحسيني القاضي بعسكر روم إيلي سابقاً بشرط ألا يخرج من مدرسة جدّه المرحوم شيخ الإسلام يحيى توفيق أفندي غفر لهما).

تميّزت النسخة بأمور: لوحة الصفحة الأولى مزخرفة ومذهبة، وإطارات الصفحات باللون الأحمر، وخطها واضح وجميل، كما ميّز الناسخ المتن بكتابة (قوله) باللون الأحمر، وعلى هامشها بعض التصحيحات، وهو ما يدل على مقابلتها، وأتبع الناسخ نظام التعقية



لربط اللوحات مع بعضها، وهي مخطوطة كاملة غير أنَّ فيها أخطاء في رسم كثير من الكلمات بحيث تشبه الكلمة الصحيحة من غير معنى، وكأنَّ الناسخ لها أعجميٌّ.
رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (ح).

النسخة (س)

نسخة من مكتبة جامعة محمد بن سعود - السعودية.

الرقم: (٤٢٧٨).

تاريخ النسخ: (١٢٦٢هـ).

الناسخ: نصر مبارك المالكي.

الخط: خط تعليق عادي.

عدد اللوحات: (٣٩٢).

عدد الأسطر في كلِّ لوحة: مختلف.

عدد الكلمات وسطياً في السطر: مختلف.

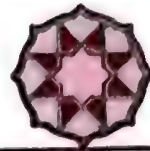
كتب على صفحة العنوان: (اسم هذه الحاشية القولات الصَّحاح على شرح مراقي الفلاح تأليف مولانا وأستاذنا السيد شريف أحمد الطحطاوي نفعا الله به آمين).

تميّزت النسخة بأمور: كتبت أول (٩١) لوحة بخطٍّ وعددٍ أسطرٍ مختلفٍ عن باقي لوحات المخطوطة، كما ميّز الناسخ المتن بكتابة (قوله) باللون الأحمر، وعلى هامشها بعض التصحيحات، وهو ما يدلُّ على مقابلتها، واتبع الناسخ نظام التعقيب لربط اللوحات مع بعضها، وهي مخطوطة كاملة، تحتوي بعض الأخطاء.
رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (س).



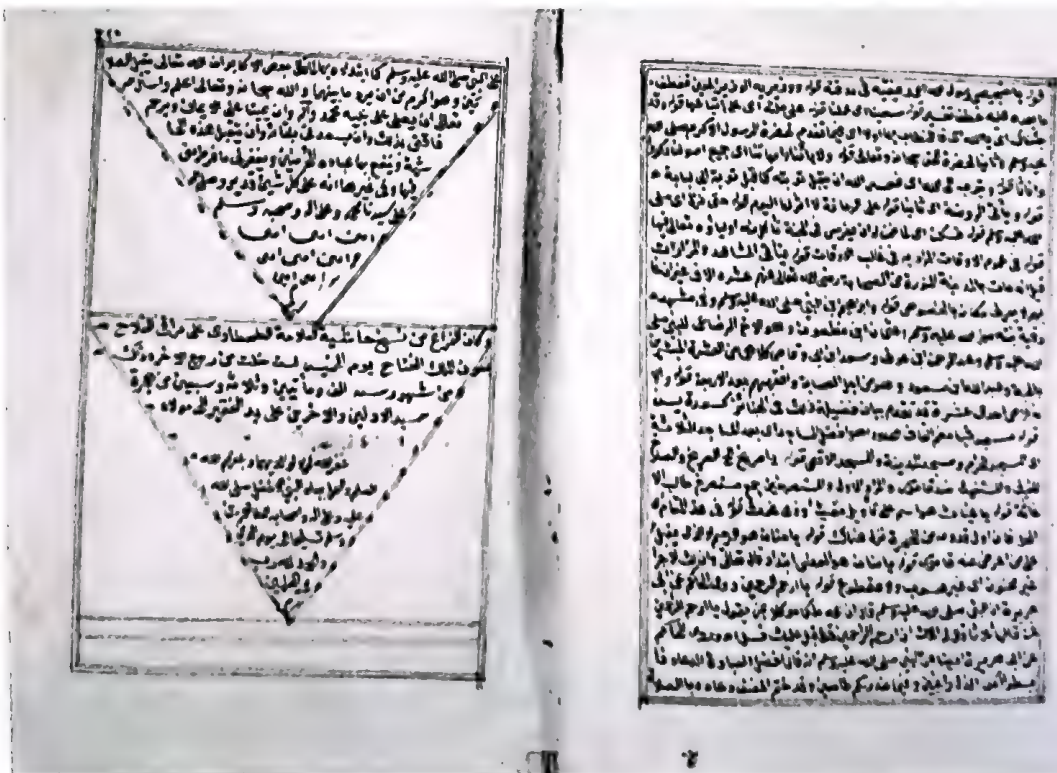
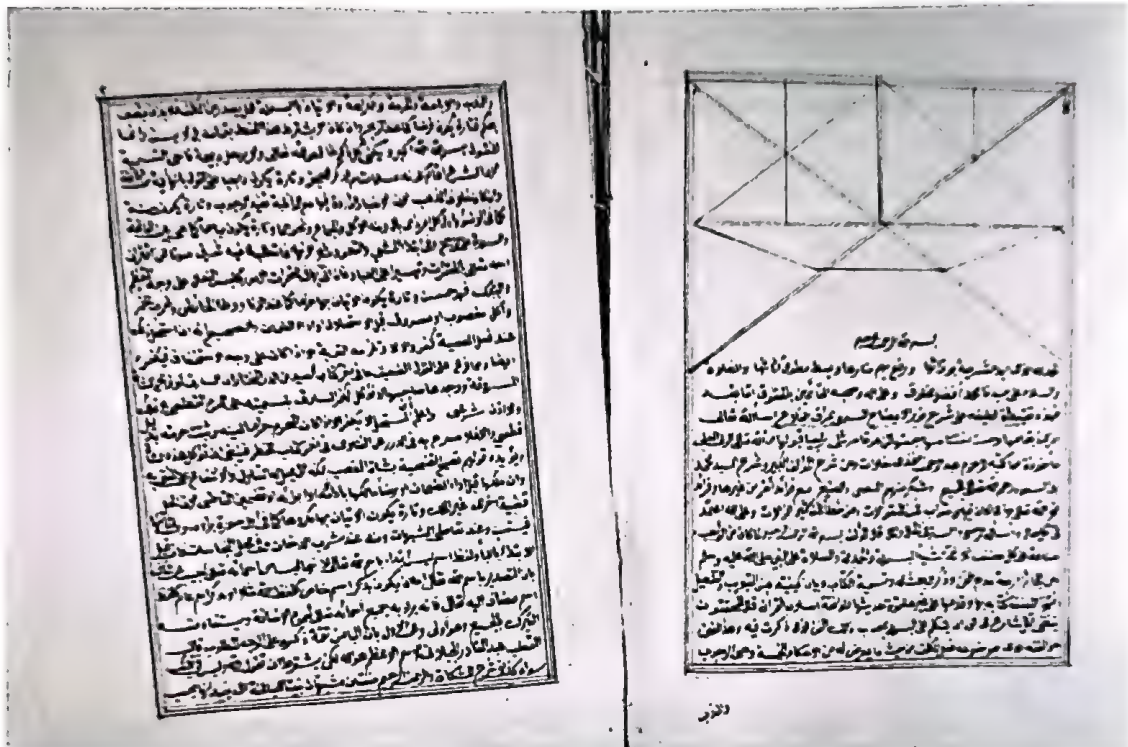


صور المخطوط



صور المخطوطة (أ)

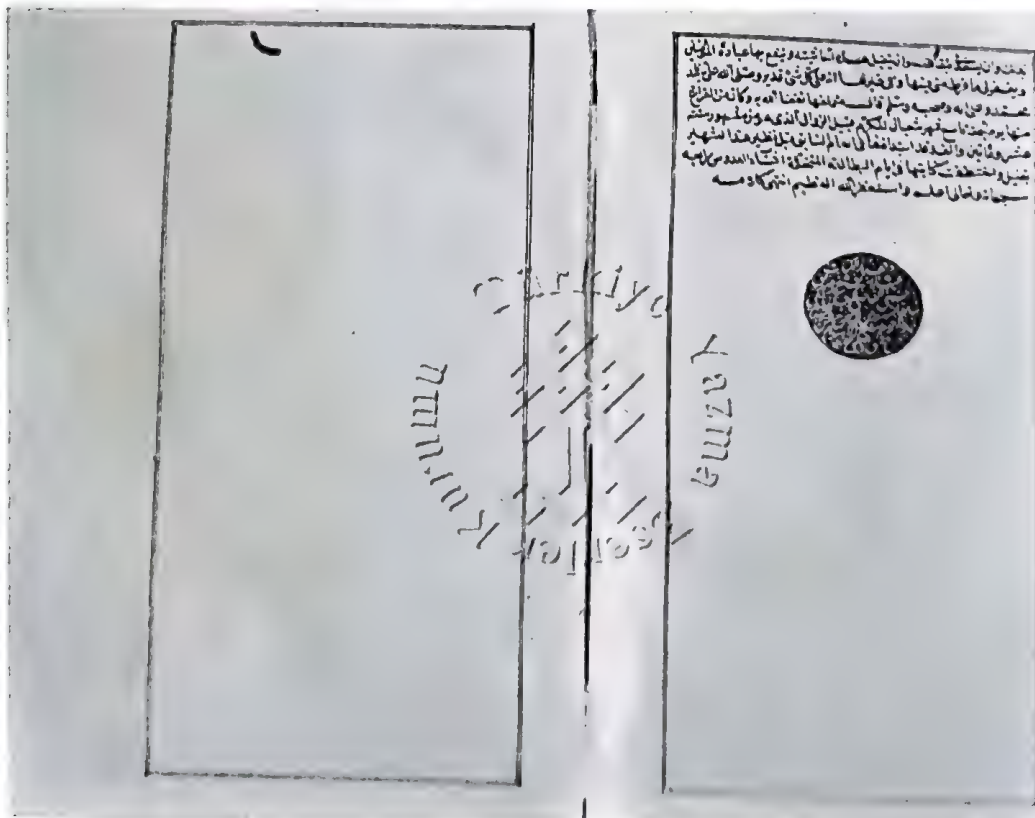
الصفحة الأولى - الصفحة الأخيرة





صور المخطوطة (ح)

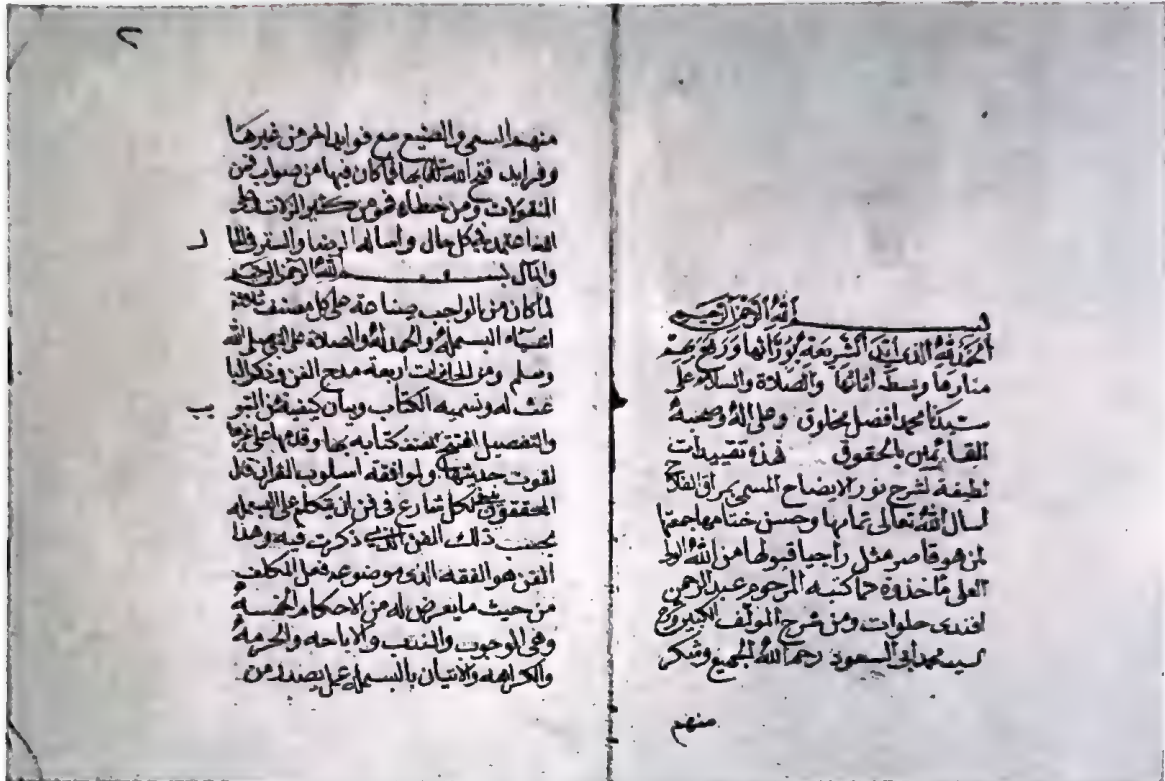
الصفحة الأولى - الصفحة الأخيرة





صور المخطوطة (س)

الصفحة الأولى - الصفحة الأخيرة



حاشية الطحاوي

على

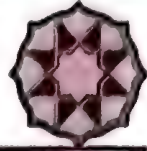
مراقي الفلاح

شرح "نور الإيضاح"





مقدمة المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

الطحطاوي

مقدمة الطحطاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

[١/أ] الحمد لله الذي أَيْدَ الشَّرِيعَةَ بُورَائِهَا، وَرَفَعَ بِهِم مَنَارَهَا، وَبَسَطَ مَطْوِيَّ أُنَائِهَا، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَخْلُوقٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْقَائِمِينَ بِالْحَقِّ.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذه تَقْيِيدَاتٌ لَطِيفَةٌ عَلَى «شرح نور الإيضاح»، الْمُسَمَّى بِ: «مراقبي الفلاح»، أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَمُنَّ بِتَمَامِهَا وَحُسْنِ اخْتِنَائِهَا، جَمَعْتُهَا لِمَنْ هُوَ قَاصِرٌ مِثْلِي؛ رَاجِيًا قَبُولَهَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى الْوَلِيِّ الْعَلِيِّ، مَأْخُودَةً مِمَّا كَتَبَهُ الْمَرْحُومُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي خُلُوتٌ^(١)، وَمِنْ «شرح المؤلف الكبير»، وَ«شرح السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ أَبِي السُّعُودِ»^(٢)، رَجِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ، وَشَكَرَ مِنْهُمْ السَّعْيَ وَالصَّنِيعَ، مَعَ فَوَائِدَ أُخَرَ مِنْ غَيْرِهَا، وَفَرَائِدَ فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ الْمَنْقُولَاتِ، وَمِنْ خَطَأٍ فَمِنْ كَثِيرِ الزَّلَّاتِ، وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَسْأَلُهُ الرِّضَا وَالسَّتْرَ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ.

قَالَ الْمَوْلَفُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) لَمَّا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ صِنَاعَةٌ عَلَى كُلِّ مُصَنِّفٍ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْبِسْمَلَةُ، وَالْحَمْدَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ الْجَائِزِ أَرْبَعَةٌ: مَدْحُ الْفَنِّ، وَذِكْرُ الْبَاعِثِ لَهُ، وَتَسْمِيَةُ الْكِتَابِ، وَبَيَانُ كَيْفِيَّتِهِ مِنَ التَّبْوِيبِ وَالتَّفْصِيلِ، افْتَتَحَ الْمَصْنُفُ كِتَابَهُ بِهَا، وَقَدَّمَهَا عَلَى غَيْرِهَا؛ لِقُوَّةِ حَدِيثِهَا، وَلِمُوَافَقَةِ أَسْلُوبِ الْقُرْآنِ.

قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: يَنْبَغِي لِكُلِّ شَارِعٍ فِي فَنٍّ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى الْبِسْمَلَةِ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْفَنِّ الَّذِي ذُكِرَتْ فِيهِ، وَهَذَا الْفَنُّ هُوَ الْفِقْهُ الَّذِي مَوْضُوعُهُ فِعْلُ الْمَكْلُوفِ مِنْ حَيْثُ مَا يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: الرُّجُوبُ، وَالتَّنَدُّبُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالْحَرَمَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِتْيَانُ بِالْبِسْمَلَةِ عَمَلٌ يَصْدُرُ مِنَ الْمَكْلُوفِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَتَّصِفَ بِحُكْمٍ.

(١) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْحَنْفِيُّ الْمِصْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِـ«الْهَلَوَاتِي»، لَهُ: «حَاشِيَةٌ عَلَى مَرَاقِبِي الْفَلَاحِ»، تَوَفَّى سَنَةَ (١٢٠٥هـ).

يَنْظُرُ: «حَلِيقَةُ الْبَشَرِ فِي تَارِيخِ الْقُرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ» ص: (٨٣٢)، وَ«عَجَائِبُ الْأَنْثَارِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَخْبَارِ» (٣٢٧/٢).

(٢) هُوَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ أَبُو السُّعُودِ بْنِ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ عَلِيِّ إِسْكَندَرِ، السَّيِّدِ الشَّرِيفِ، فُقَيْهٌ وَأَصُولِيٌّ حَنْفِيٌّ مِصْرِيٌّ، كَانَ وَالِدُهُ تَلْمِيزًا لِلشَّرَنْبِلَالِيِّ آيَةً فِي الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ، لَهُ: «عُمْدَةُ النَّظَرِ عَلَى الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ»، وَلَهُ: «ضَوْءُ الْمَصْبَاحِ شَرْحُ نَوْرِ الْإِيضَاحِ» وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، حَيْثُ يَعْزُو الطَّحْطَاوِي إِلَيْهِ كَثِيرًا، وَقَدْ طُبِعَ فِي دَارِ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ، بِعَنَاقَةِ صَهَبِ نَوْرِي عَلِيٍّ، تَوَفَّى أَبُو السُّعُودِ سَنَةَ (١١٧٢هـ). «عَجَائِبُ الْأَنْثَارِ» (٢٦٧/١)، وَ«حَلِيقَةُ الْبَشَرِ» ص: (١٥٧٧).



الطحطاوي

فتارةً يكون فرضاً كما عند الذَّبَح، وإن كان لا يُشترط هذا اللَّفْظ بتمامه، بل لا يُسنُّ، وإنما المنقول: «باسم الله، الله أكبر»، ويكفي كلُّ ذِكْرٍ خالصٍ لله تعالى، ولا يَرِدُ جِلُّ ذَبِيحَةٍ نَاسِي التَّسْمِيَةِ؛ لأنَّ الشَّرْعَ أقام كونه مُسْلِماً مُقَامَ الذِّكْرِ؛ للعجز.

وتارةً يكون واجباً على القول بأنها آيةٌ من الفاتحة، وإن كان خلاف المذهب؛ لأنَّ الأخبار الواردة فيها مع المواظبة تُفِيدُ الوجوب.

وتارةً يكون سنَّةً كما في الوضوء، وأوَّلُ كلِّ أمرٍ ذي بالٍ، ومنه الأكلُ، والجماعُ، ونحوهما. وتارةً يكون مُباحاً كما هي بين الفاتحة والسُّورَةِ على الرَّاجِحِ، وفي ابتداء المشي والقعود مثلاً؛ لأنها إنَّما تُطلَبُ لِمَا فيه شَرَفٌ صَوْناً عن اقتران اسمه تعالى بالمَحَقَّراتِ، وتيسيراً على العباد، فإن أتى بها في محَقَّراتِ الأمور، كلَّسَ النَّعَالَ على وجه التَّعْظِيمِ والتَّبَرُّكِ فهو حَسَنٌ.

وتارةً يكون الإتيان بها حراماً كما عند الرِّزَا، ووطء الحائضِ، وشرب الخمرِ، وأكلِ مَغْصُوبٍ أو مسروقٍ قبلَ الاستِحْلالِ، أو أداء الضَّمانِ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ إن استحلَّ ذلك عند فعل المعصية كَفَر، وإلاَّ لا، وتلزمه التَّوبَةُ، إلَّا إذا كان على وجه الاستخفاف فيكفر أيضاً، ومما فُرِّعَ على القول الضَّعِيفِ ما في آخر كتاب الصَّيْدِ من «الدرِّ المختار»: أَنَّ السَّارِقَ لو ذَبَحَ الشَّاةَ المسروقةَ ووجدَها صاحبُها لا تُؤْكَلُ؛ لكفرِ السَّارِقِ بتسميته على المُحَرَّمِ القطعيِّ بلا تَمَلُّكِ ولا إِذْنٍ شرعيِّ.

واعلم أَنَّ المستحلَّ لا يكفر إلَّا إذا كان المُحَرَّمُ حراماً لعيِّنه، وثبتت حُرْمَتُهُ بدليلٍ قطعيِّ، وإلاَّ فلا، صرَّحَ به في «الدرر» عن «الفتاوى» في آخر كتاب (الحظر)، فينبغي أن تُؤْكَلَ هذه الشاةُ، ويُؤَيِّدُهُ قولُهُم: تصحُّ التَّضْحِيَةِ بشاةِ الغَضَبِ، لكنَّه لا يحلُّ له التَّنَاولُ والانتفاع على المفتى به وإن ملكها قبلَ أداء الضَّمانِ أو رضا مالِهَا بأدائه أو إبرائه أو تضمين القاضي؛ لأنَّ الحِلَّ قضيَّةٌ أُخْرَى غيرُ المِلْكِ.

وتارةً يكون الإتيان بها مكروهاً، كما في أوَّل سورة براءة دون أثنائها، فيُستَحَبُّ، وعند تعاطي الشُّبُهَاتِ، ومنه عند شرب الدُّخَانِ، وفي محلِّ النَّجَاسَاتِ.

فإن قيل: الابتداء بالبَاءِ ولفظ (اسم) ليس ابتداءً باسم الله تعالى؛ لأنَّهما ليسا من أسمائه تعالى. أجيب عن الثاني: بأنَّ التَّصْدِيرَ باسم الله تعالى إمَّا أن يكون بذكر اسمٍ خاصٍّ كلفظ: (الله) مثلاً، أو بذكر اسمٍ عامٍّ كلفظ: (اسم) مضافٍ إليه تعالى، فإنَّه يُرادُ به جميعُ أسمائه تعالى؛ لعموم الإضافة، ويُستفادُ منه التَّبَرُّكُ بالجميعِ، وهو أولى.

وعن الأوَّل: بأنَّ الباءَ من تَمَّةٍ ذَكَرَهُ على الوجه المطلوب.



الطحاوي

قال القطب عبد القادر الجيلاني: الاسم الأعظم هو (الله)، لكن يُشترط أن تقول: (الله) وليس في قلبك سواه، كذا في «شرح المشكاة».

والرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ بُنِيَتَا لِلْمَبَالِغَةِ، أَي: تُفِيدَانِهَا بِحَسَبِ [٢/أ] الْمَادَّةِ وَالِاسْتِعْمَالِ، لَا بِحَسَبِ الصِّيغَةِ وَالْوَضْعِ؛ لِأَنَّ صَيَغَ الْمَبَالِغَةِ مَنْحَصِرَةٌ فِي الْخَمْسَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِنْهَا (فَعِيل) بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا لِلنَّصَبِ، وَ(رَحِيم) هُنَا لَيْسَ عَامِلًا لَهُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُحَوَّلًا عَنْ (فَاعِل)، وَلِذَا قَالُوا: إِنَّ (كَرِيمًا) وَ(ظَرِيفًا) لَيْسَا مِنْهَا؛ لِعَدَمِ تَحْوِيلِهِمَا.

وَاخْتُلِفَ فِي (الرَّحْمَنِ) وَ(الرَّحِيمِ) هَلْ هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ك: (نَدِمَان) وَ(نَدِيم) ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ تَأَكِيدًا؟

قيل: نعم.

وقيل: بينهما فرق، ف: (الرَّحْمَنُ) أَبْلَغُ مِنَ (الرَّحِيمِ) إِمَّا بِحَسَبِ شُمُولِ (الرَّحْمَنِ) لِلدَّارَيْنِ وَاخْتِصَاصِ (الرَّحِيمِ) بِالْآخِرَةِ، فَإِنَّهُ الْمَعَافِي، وَالْعَفْوُ يَخْتَصُّ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ الرَّحْمَةِ الْمَسْلُوسِ بِالْأَوَّلِيَّةِ^(١)، وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ جَلَالِ النُّعْمِ وَدَقَائِقِهَا، فَالْأَبْلَغِيَّةُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْكَمُّ، وَعَلَى الثَّانِي مِنْ حَيْثُ الْكِيفُ.

وقيل: (فَعْلَان) لِمَبَالِغَةِ الْفِعْلِ، فَيُفِيدُ جَلَالَ الْفِعْلِ، وَ(فَعِيل) لِمَبَالِغَةِ الْفَاعِلِ، فَيُفِيدُ التَّكَرُّارَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مَبَالِغَةٌ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ. تَمَّةٌ:

وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ، كُلُّ رَحْمَةٍ طَبَاقٌ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجَعَلَ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا وَاحِدَةً، فَبِهَا تَعِطِفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالْوَحُوشُ وَالطُّيُورُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَأَخَّرَ تِسْعًا وَتِسْعِينَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (التَّوْحِيدِ) مِنْ «صَحِيحِهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِيمَا يَرْوِيهِ رضي الله عنه عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»، وَفِي رِوَايَةٍ: «تَغْلِبُ غَضَبِي»^(٣)، وَالْمُرَادُ بَيَانُ سَعَةِ الرَّحْمَةِ وَشُمُولِهَا لِلْخَلْقِ حَتَّى كَأَنَّهُ السَّابِقُ وَالْغَالِبُ، كَمَا فِي «شرح المشكاة». وَالْمُرَادُ السَّبْقُ وَالْغَلْبَةُ بِاعْتِبَارِ التَّعَلُّقِ، أَي:

(١) هُوَ قَوْلُهُ رضي الله عنه: «الرَّاحِمُونَ بِرَحْمَتِهِمُ الرَّحْمَنُ، أَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ بِرَحْمَتِهِمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٢٤) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

(٢) هَذَا لَفْظُ مُسْلِمَ (٢٧٥٣)، وَأَحْمَدَ (٢٣٧٢٠) بِنَحْوِهِ، مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ رضي الله عنه.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٢٢-٧٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَ خُلَاصَةَ عِبَادِهِ، بِوَرَاثَةِ صَفْوَتِهِ خَيْرِ عِبَادِهِ،

الطحطاوي

تَعَلَّقُ الرَّحْمَةُ غَالِبٌ عَلَى تَعَلُّقِ الْغَضَبِ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ مُقْتَضِي ذَاتِهِ الْمَقْدَّسَةَ، وَالْغَضَبُ مُتَوَقِّفٌ عَلَى صُدُورِ ذَنْبٍ مِنَ الْعَبْدِ.



قوله: (الحمد لله) قال بعضهم: إِنَّ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبِسْمَةِ تُقَالُ فِي الْحَمْدَةِ:

فَتَارَةً يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهَا وَاجِبًا، أَيْ: فَرَضًا، كَمَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

وَتَارَةً يَكُونُ مَدْنُوبًا، كَمَا فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ وَنَحْوِهَا، وَفِي ابْتِدَاءِ الدُّعَاءِ، وَالْأَمْرُ ذِي الْبَالِ، وَبَعْدَ أَكْلِ وَشَرِبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَتَارَةً يَكُونُ مَكْرُوهًا، كَمَا فِي الْأَمَاكِنِ الْمُسْتَقْدَرَةِ.

وَتَارَةً يَكُونُ حَرَامًا، كَمَا فِي حَالِ الْفَرْحِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَبَعْدَ أَكْلِ حَرَامٍ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْحَمْدَ عَلَى حَصُولِ الْغِذَاءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، الْمُسْتَلَزِمُ لِقُوَّةِ الْبَدَنِ. هـ وَذَكَرَ فِي «الْهِنْدِيَّةِ» مَنْ (الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ) أَنَّ الْحَمْدَةَ بَعْدَ أَكْلِ الْحَرَامِ لَا تَحْرُمُ، فَيُنْزَلُ عَلَى هَذَا.

وقوله: كَمَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ. يَعْنِي: إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تُجْزَى وَتَقَعُ فَرَضًا، لَا أَنَّ لَفْظَهَا مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْبِيحَةٍ أَوْ تَهْلِيلَةٍ تُجْزَى وَتَقَعُ فَرَضًا.

وَتَارَةً يَكُونُ سَنَةً مُؤَكَّدَةً، كَمَا فِي الْحَمْدَةِ بَعْدَ الْعَطَاسِ.

قوله: (شَرَّفَ خُلَاصَةَ عِبَادِهِ) أَيْ: الْمَخْتَارِينَ مِنْ عِبَادِهِ، الَّذِينَ اسْتَخْلَصَهُمْ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ.

قوله: (بِوَرَاثَةِ صَفْوَتِهِ) الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالْمُرَادُ بِالصَّفْوَةِ الْأَنْبِيَاءُ، وَالْإِضَافَةُ فِيهِ وَفِي (عِبَادِهِ) وَ(عِبَادِهِ) لِتَشْرِيفِ الْمُضَافِ.

وقوله: (خَيْرِ عِبَادِهِ) بَدَلٌ مِنْ (صَفْوَتِهِ)، وَ(عِبَادُ) جَمْعُ عَابِدٍ، مِنَ الْعِبَادَةِ، وَالْأَوَّلُ جَمْعُ عَبْدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ: هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمْ أَتْبَاعُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ الْمَازِنْدِي رحمهما الله، قَالَ رحمهما الله: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^(١)، وَهَؤُلَاءِ هُمُ أَهْلُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مَعَ وَجُودِهِمْ آمَنُونَ مِنْ كُلِّ مِحَنَةٍ وَضَلَالَةٍ دِينِيَّةٍ.



وَأَمَدَّهُمْ بِالْعِنَايَةِ، فَأَحْسَنُوا لِدَايَةِ الْعِبَادَةِ،
الطحاوي

وقال رحمه الله: «العلماء ورثة الأنبياء، إنَّ الأنبياء لا يورثون درهماً ولا ديناراً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ صحَّحه جماعة^(١)».

وفي رواية: «يُحِبُّهُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَتَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الْحَيَاتُ فِي الْبَحْرِ، وَإِنَّمَا الْعَالَمُ مَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ»^(٢).

وفي رواية أخرى: «أَقْرَبُ النَّاسِ مِنْ دَرَجَةِ النَّبُوَّةِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ»^(٣).

وفي رواية أخرى: «كَادَ حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُوحَى إِلَيْهِمْ»^(٤).

وفي رواية أخرى: «مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ فَقَدْ أُدْرِجَتْ النَّبُوَّةُ بَيْنَ جَنْبِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ»^(٥).

وفي رواية أخرى: «عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٦).

قال بعضهم: هذا الحديث لا أصل له، ولكنَّ معناه صحيحٌ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ»^(٧).

قوله: (وَأَمَدَّهُمْ بِالْعِنَايَةِ) أي: قَوَّاهُمْ بِالْعِنَايَةِ، أي: بِعِنَايَتِهِ بِهِمْ، يَعْنِي أَنَّهُ اعْتَنَى بِهِمْ، أَي: سَهَّلَ لَهُمْ أَفْعَالَ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ فَتَيَسَّرَتْ لَهُمْ.

قوله: (فَأَحْسَنُوا لِدَايَةِ الْعِبَادَةِ) اعْلَمْ أَنَّ الْعِبَادَةَ أَعْلَاهَا أَنْ تَكُونَ لِدَايَتِهِ، لَا لَطَمَعٍ فِي جَنَّةٍ وَلَا خَوْفٍ مِنَ النَّارِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْعِبَادَةِ، وَهِيَ رُتْبَةُ الْكَامِلِينَ مِنَ الْعِبَادِ، وَهُمْ وَإِنْ أَرَادُوا الْجَنَّةَ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَهَا لَكُونِهَا مَحَلَّ الْمَشَاهِدَةِ وَالزِّيَادَةِ، لَا لِلتَّلَذُّذِ بِالْمُسْتَلَذَّاتِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ مِّنَ الْإِلْفِ فِي الدُّنْيَا. وَأَوْسَطُهَا أَنْ يَعْبُدَ لِلظَّمْعِ فِي الْجَنَّةِ وَالْخَوْفِ مِنَ النَّارِ.

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٦٨٢)، وأبو داود في «سننه» كلاهما من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٢٠٥) من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قال العراقي: (أخرجه أبو نعيم في (فضل العالم العفيف) من حديث ابن عباس بإسنادٍ ضعيف). «المغني عن حمل الأسفار في الأمصار» (١٢).

(٤) أورده الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢٢١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال السخاوي: فيه من لا يُعرف، وأحسبه غير صحيح. «المقاصد الحسنة» ص: (١٤٣).

(٥) أخرجه بنحوه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (١/ ١٩٠)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٧٩٩) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وأبو القاسم تمام في «الفوائد» (٣٠١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٦) قال السخاوي: (قال شيخنا ومن قبله الذميري والزرکشي: إنَّه لا أصل له، زاد بعضهم: ولا يُعرف في كتابٍ مُعتبرٍ) «المقاصد الحسنة» (٧٠٢)، وقال الملا علي: (لا أصل له كما قال الذميري والزرکشي والعسقلاني). «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (١٩٦).

(٧) هو «المنح المكية» لابن حجر الهيتمي.

وَحَفِظُوا شَرِيعَتَهُ وَبَلَّغُوهَا عِبَادَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
الطحاوي

وأدناها أَنْ يَعْبُدَ لَتيسير أمور معاشه مثلاً في دُنياه.

فالمراد حينئذٍ مِنْ (خلاصة العباد) ليس مطلق العلماء؛ لأنَّ هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم، بل المراد الكاملون، وقوله: (فأحسنوا) عطفٌ على (أمدِّهم) مع إفادة التفرُّيع.

والعبادة: هي مطلق الطاعات، وفرَّق شيخ الإسلام^(١) بين العبادة والطاعة والتَّربية، فالأولى: ما تتوقَّف على معرفة المعبود مع النية، والثانية: امثال الأمر والنهي، عُرف الأمر والنَّهي أم لم يُعرف. والثالثة: ما تتوقَّف على معرفة المتقرب إليه وإن لم تتوقَّف على نية، كالعتق، فأخصَّها العبادة، وأعمَّها الطَّاعة؛ لانفرادها في النَّظر الموصول إلى معرفة الله تعالى^(٢).

قوله: (وَحَفِظُوا شَرِيعَتَهُ) أي: مِنْ كلام المبطلين والزَّائغين، فهي مُسَوَّدةٌ بهم، لا يقدرُ أحدٌ على خرق مَنعِ حجابها، وحفظوها أيضاً بتقريرها، والعمل بها.

و(الشريعة) فعيلة بمعنى مفعولة، وهي الأحكامُ المشروعة، وهي النَّسب التامة المتعلقة بكيفية الأعمال قلبيةً وجوارحيةً، كثبوت الوجوب للنية في نحو الصلاة، [٣/أ] وثبوت السنية للمضمضة، وثبوت الحرمة لبيع الغرر، ونحو ذلك.

قوله: (وبَلَّغُوهَا عِبَادَهُ) عطفٌ مغايرٌ، فإنَّه لا يلزم من الحفظ التَّبليغ، أو مِنْ عطف الخاصِّ إن أُريد بالحفظ ما يعمُّ الحفظ بالتقرير كما مرَّ، وخَصَّه لمزيد نفعه؛ لقيام الأمر به، وقالوا: إِنَّ العالم لا يَجِبُ عليه السَّعي إلى الجاهل لإزالة جهله، وإنَّما يَجِبُ على الجاهل أن يسعى ويسأل العالم، فإذا سألَه وجبت إجابته، ووجب إرشاده.

قوله: (وأشهد أن لا إله إلا الله) أي: أَصْدَقُ بقلبي وأقرُّ بلساني مع الإذعان والانقياد أنَّه لا إله إلا الله، والإتيان بها في الخطب مطلوبٌ؛ لخبر أبي داود والترمذي والبيهقي وصحَّحه مرفوعاً: «كُلُّ خطبة ليس فيها تشهدٌ فهي كاليد الجذماء»^(٣) أي: القليلة البركة، كذا في «شرح المواهب»^(٤).

(١) زكريا بن محمد بن زكريا زين الدين أبو يحيى الأنصاري، السُّنِّيُّ المصريُّ الأزهرِيُّ الشافعيُّ، شيخ مشايخ الإسلام، توفي سنة ٩٢٧ هـ. «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (١/١٩٨).

(٢) نقل الحموي نحو هذا الكلام عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي ثم قال: (وقواعد مذعبت لا تأباه)، «غمر عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر» (١/٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٨٤١)، والترمذي في «سننه» (١١٠٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٧٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي (١/١٥).



الطحاوي

والقول الجامع المنافع عنه الموانع في معناها: أنه لا معبودٌ مُستحقٌّ للعبادة إلا الواجبُ الوجود، المستحقُّ لجميع المحامد في الواقع، كما قاله العِصام^(١) في «الأصول».

قال السنوسي^(٢): وإن شئت قلت: لا مُستغني على العموم، ولا مفتقر إليه على العموم إلا الله عزَّ وجلَّ، قال: وهذا المعنى أظهر من الأول وأقرب منه، وهو أصل له؛ إذ لا يستحقُّ أن يُعبد - أي: يذلَّ له كلُّ شيء - إلا مَنْ كان مُستغنياً عن كلِّ شيء، ومفتقراً إليه كلُّ شيء، فظهر أنَّ العبارة الثانية أظهر من الأولى؛ لأنها تستلزم اندراج جميع عقائد الإيمان تحت هذه الكلمة الشريفة.

وينبغي ألا يُطيل مدَّ ألف (لا) جدًّا، وأن يُقطع الهمزة من (إله) ومن (إلا)، وأن يُشدَّ اللام، وأن يُقحم اللفظ المعظم ١. هـ وينبغي أن يُظهر الهاء من لفظ الجلالة^(٣).

وفي «شرح الجوهرة» لمؤلفها^(٤): اختلف هل الأفضل للمكلف عند التلَفُظ بـ: (لا إله إلا الله) مدُّ ألف (لا) النافية، يعني مدًّا زائداً على المدِّ الطبيعي؛ إذ هو لا بدَّ منه، أو القصْر، يعني الاختصار على المدِّ الطبيعي؟ فمنهم مَنْ اختار المدَّ؛ لِيَسْتَشعر المتلفِّظ بها نفْيَ الألوهية عن كلِّ ما سواه تعالى، ومنهم مَنْ اختار القصْر؛ لثَلَا تخترمه المنية قبل التلَفُظ بذكره تعالى.

وفرق الفخر بين أن يكون أوَّل كلام، يعني عند دخوله في الإسلام، فتُقصّر، وإلا فتُمدُّ.

ومن الواجب أن يستحضر الذَّاكِر في ذهنه عند النَّفْي وجود الفرد المعبود الواجب الوجود، وإلا فالتَّنفِي مُطلقاً كفرٌ، والعبادُ بالله تعالى.

(١) عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني، كان كاملاً وفائقاً في جميع العلوم، صنَّف كتباً كثيرة، منها: «شرح الكافية» و«الحاشية على شرح الكافية للمولى الجامي» و«حاشية على تفسير البيضاوي» و«حاشية على شرح العقائد التَّسْفِيَّة» و«شرح تلخيص المعاني المسمَّى بـ: «الأطول» و«حاشية شرح الوقاية» وغيرها، توفي سنة ٩٤٣ هـ «طبقات المفسرين» ص: (٣٧٦).

(٢) أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني، السنوسي التلمساني، له تأليف كثيرة تشهد بفضله منها «الكبرى» و«شرحها» و«الوسطى» و«شرحها» و«الصغرى» و«شرحها» و«صغرى الصغرى» و«شرحها»، توفي سنة ٨٩٥ هـ «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (١/ ٣٨٤)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٣/ ٢٩٢)، و«درة الحجال في أسماء الرجال» (٢/ ١٤٢).

(٣) «شرح السنوسي على أم البراهين»، ص: (٧٤).

(٤) أبو الإمداد برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المصري، له تأليف نافعة، منها: «جوهرة التوحيد» أنشأها في ليلة واحدة، و«شرحها بثلاثة شروح»، و«نصيحة الإخوان في شرب الدخان» و«حاشية على مختصر خليل» و«قضاء الوطر في نزعة النظر» و«بهجة المحافل بالتعريف بروايات الشامل»، و«منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى» وغير ذلك، توفي سنة ١٠٤١ هـ «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (١/ ٤٢٢)، «التاج المكلل» (ص: ٣٨٥).

الْمَلِكُ الْبَرُّ الرَّحِيمُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا
الطحطاوي

وَرَوَى مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) وَيتَفَرَّعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لِيَذْكُرَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِأَفْضَلِ الذِّكْرِ يَبْرُ بِهَا.

قوله: (الملك) أَخْصَرُ مِنَ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ مَلَكَ الْأَشْيَاءَ وَتَصَرَّفَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا يَلْزُمُ فِي الْمَالِكِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا بِهِمَا.

قوله: (البرُّ) الْمُحْسِنُ، وَالْبَارُّ: التَّقِيُّ وَالطَّائِعُ.

قوله: (وأشهد أن سيدنا) مِنْ سَادَ قَوْمَهُ يَسُودُهُمْ سِيَادَةً، مِنْ بَابِ (كَتَبَ)، وَالْأَسْمُ السُّؤْدُودُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الْمَجْدُ وَالشَّرَفُ، وَالسَّيِّدُ: الرَّئِيسُ وَالْكَرِيمُ وَالْمَالِكُ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَصْلِهِ، فَقِيلَ: (سَيُودٌ) بوزن (فَعِيل) بِسُكُونِ الْيَاءِ وَكسْرِ الْعَيْنِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوُثْلَيْنِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَدْغَمَ هُوَ الَّذِي يَنْقَلِبُ وَيُرْدُّ مِنْ جِنْسِ الْمَدْغَمِ فِيهِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْيَاءُ أَخْفَ مِنْ الْوَاوِ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً مُطْلَقًا.

وقيل: بفتح العين، وهو مذهب الكوفيين؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ (فَعِيل) بِكسْرِ الْعَيْنِ فِي الصَّحِيحِ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ قِيَاسًا عَلَى (عَيْطَل) وَنَحْوِهِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْفَتْحَةُ كَسْرَةً؛ لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ.

وقيل: أصله (سَوِيد) ك: (أَمِير)، فَاسْتَثْقِلَتِ الْكَسْرَةُ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتْ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، الْوَاوُ وَالْيَاءُ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ، كَمَا فِي «الصحاح» و«المصباح» وَغَيْرَهُمَا، قَالَ الْفَاسِي^(٢) فِي «شرح الدلائل»: وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ أ. هـ.

قوله: (مُحَمَّدًا) قِيلَ: هُوَ فِي التَّسْمِيَةِ سَابِقٌ عَلَى (أَحْمَدَ)، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ. وَذَهَبَ الْقَاضِي عِيَاضُ إِلَى أَنَّ (أَحْمَدَ) كَانَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ تَسْمِيَتُهُ ب: (أَحْمَدَ) وَقَعَتْ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، وَتَسْمِيَتُهُ ب: (مُحَمَّدَ) وَقَعَتْ فِي الْقُرْآنِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَأَسْمَاؤُهُ ﷺ أَلْفٌ، كَأَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ كَأَسْمَائِهِ تَعَالَى عَلَى الْمُخْتَارِ، وَ(مُحَمَّدَ) أَشْهَرُ وَأَفْضَلُ مِنْ (أَحْمَدَ) عَلَى الْأَصَحِّ، كَذَا فِي «حاشية الحموي على الأشباه».

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الموطأ» (٣٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الكبرى» (٨٣٩١)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَوْسُفَ الْفَاسِيٍّ، مِنْ تَأْلِيْفِهِ: «الدَّرَةُ الْغُرَاءُ فِي وَقْفِ الْقُرَاءِ» وَ«سَمَطُ الْجَوْهَرِ الْفَاخِرِ مِنْ مَفَاخِرِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» وَ«مَطَالِعُ الْمَسْرَاتِ فِي شَرْحِ دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ» وَ«الْجَوَاهِرُ الصَّفِيَّةُ مِنَ الْمَحَاسَنِ الْيُوسُفِيَّةِ» وَ«مَنْتَحَ الْأَسْمَاعِ فِي الْجَزُولِيِّ وَمَا لَهُ مِنَ الْإِتْبَاعِ» وَ«دَاعِي الطَّرَبِ فِي أَنْسَابِ الْعَرَبِ»، تُوْفِيَ سَنَةَ ١١٠٩ هـ. «شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْمَالِكِيَّةِ» (٤٧٣/١).



الطحاوي

و(أحمد) أفل تفضيل محوّل عن الفاعل ك: (أعلم)، أو عن المفعول ك: (أشهر)، لكنّ الأوّل لأفعل التّفضيل أكثر، أفاده المنلا علي^(١) في «شرح الشّماثل».

ومن عجائب خصائصه ﷺ أن حمى الله هذين الاسمين أن يُسمّى بأحدهما أحد قبل زمانه ﷺ مع ذكرهما في الكتب القديمة والأسم السابقة، ومع أنّهما من الأعلام المنقولة فلم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً، أمّا (أحمد) فبالإتفاق، وأمّا محمّد فعلى الأصحّ، كما ذكره الشّهاب في «شرح الشّفا».

وقيل: لمّا قُرب زمانه ونشّر أهل الكتاب نعتَه سَمّى بعض العرب أبناءهم ب: (محمّد) رجاء أن يكون أحدهم هو، والله أعلم حيث يجعل رسالته.

وكنيته ﷺ أبو القاسم؛ لأنّه أكبر أولاده وأولهم، وقيل: لأنّه يقسم الجنّة بين أهلها.

ويُشترط لصحّة الإيمان به ﷺ معرفة اسمه؛ إذ لا تتمّ المعرفة إلّا به، وكونه بشراً من العرب، وكونه خاتم التّبيين اتفاقاً؛ لورود ذلك بالقواطع المتواترة، ولا يُشترط معرفة اسم أبيه عندنا، كما قاله العلّامة زين في كتاب (السّير) من «الأشباه»، وتبعه الحمويّ، واشترط ذلك جمع من المحدثين كما في «إتحاف الموالى شرح بدء الأمالي»^(٢).

تنبيه:

لا يُشترط عندنا في إسلام الكافر لفظ الشّهادتين ولا ترتيبهما؛ لأنّهم نصّوا على أنّ من أنكر الصانع جلّ وعلا إسلامه ب: (لا إله إلّا الله)، ومن أقرّ بالوحدانيّة وأنكر الرّسالة لمحمّد ﷺ يدخل في الإسلام ب: (محمّد رسول الله).

وقالوا: إنّ من صلّى في الوقت مقتدياً وتمّ صلاته يحكم عليه بالإسلام.

وفي القهستاني^(٣) من بحث (المرتد): إذا قال الكافر: (لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله) صار مسلماً، ولا يُشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات إذا علّم أنّه الإسلام.

ومن كان اسمه محمّداً لا بأس أن يُكنّى: (أبا القاسم)، وما رواه البخاريّ وغيره من قوله ﷺ:

(١) علي بن محمد سلطان الهروي القاري نزيل مكة، أحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمّت في التحقيق وتنقيح العبارات، وألف التّأليف الكثيرة اللطيفة، منها: «شرح على المشكاة» و«شرح الشّفا» و«شرح الشّماثل» و«شرح النّخبة» و«شرح الشّاطبية» و«شرح الجزرية» و«الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» و«شرح الفقه الأكبر»، وكانت وفاته بمكة في شوال سنة أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (١٨٦/٣).

(٢) «إتحاف الموالى بشرح بدء الأمالي» لإبراهيم بن سليمان الأزهرى، توفي ١١٠٠هـ.

(٣) المولى الفاضل شمس الدين محمد القهستاني، له: «شرح مختصر الوقاية» سماه «جامع الرموز»، توفي ببخارى سنة (٩٦٠هـ). ينظر: «سلم الوصول» ٣/٣٠٣.



عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ النَّبِيُّ

الطُّحْطَاوِي

«سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي»^(١) مَنْسُوحٌ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَتَبَ ابْنَهُ مُحَمَّدُ ابْنَ الْحَنْفِيَّةِ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَوْلَا عِلْمُهُ بِالنَّسَخِ [٤/أ] لَمَّا كَتَبَهَا بِهَا، أَوْ يُقَالُ: كَانَ النَّهْيُ مَخْصُوصاً بِزَمَانِهِ عليه السلام؛ لِدَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ فِي كِتَابِ (الاسْتِحْسَانِ).

قوله: (عَبْدُهُ) مِنَ الصُّفَاتِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ، مُسْتَقْتٌ مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ التَّذَلُّلُ وَالْخُضُوعُ، لَا مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ غَايَتُهَا، قَالَ الشَّهَابُ الْقَلْبِيُّ^(٢).

وَتَبْقَى الْعِبَادَةُ فِي الْجَنَّةِ دُونَ الْعِبَادَةِ، فَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْعِبَادَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ أَشْرَفُ أَوْصَافِهِ وَأَحَبُّهَا إِلَيْهِ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ أَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ ثَمَّ وَصَفَهُ بِهِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ.

قوله: (وَرَسُولُهُ) فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ: إِنْسَانٌ حُرٌّ ذَكَرُ أَوْحَى إِلَيْهِ بِشَرِّعٍ وَأَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَهُوَ نَبِيٌّ فَقَطْ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ، وَقِيلَ: مُتَرَادِفَانِ.

قوله: (النَّبِيُّ) فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، مِنَ النَّبَأِ، وَهُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّهُ مُخْبَرٌ، فَهُوَ مِنَ الْمَهْمُوزِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، مِنْهُمْ سَبْيُوهِ، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَالرَّضِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» نَقْلًا عَنْ سَبْيُوهِ: غَيْرَ أَنَّهُمْ تَرَكَوا الْهَمْزَةَ فِي النَّبِيِّ كَمَا تَرَكَوهُ فِي الذَّرِّيَّةِ، وَالْبَرِيَّةِ، وَالْخَابِيَةِ، إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّهُمْ يَهْمُزُونَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ - يَعْنِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ - وَلَا يَهْمُزُونَ فِي غَيْرِهَا، وَيُخَالِفُونَ الْعَرَبَ فِي ذَلِكَ. وَفِي «الْمَصْبَاحِ»: وَالْإِبْدَالُ وَالْإِدْغَامُ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ.

وقيل: مِنَ النَّبَوَّةِ، بِمَعْنَى الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ رَفِيعُ الرُّتْبَةِ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لَسَبْقِهَا وَسُكُونِهَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالرُّسُلُ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ»^(٣)، وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَلْفُ أَلْفٍ، أَوْ مِائَتَا أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٢٠)، وَمُسْلِمٌ (٢١٣١)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

(٢) أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ الْقَلْبِيُّ الْمِصْرِيُّ، لَهُ حَوَاشٍ وَشُرُوحٌ وَرِسَالَتٌ، مِنْهَا: «حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ أَبِي شَجَاعٍ لِابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ خَالِدٍ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ إِيسَاغُوجِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ» وَ«رِسَالَةٌ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ بِغَيْرِ آلَةٍ»، تُوُفِيَ سَنَةَ ١٠٦٩ هـ «خِلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرُونِ الْحَادِي عَشَرَ» (١/١٧٥)، وَ«هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءَ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَثَارَ الْمُصَنِّفِينَ» (١/١٦١).

(٣) لَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٢٢٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٦١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الشَّعْبِ» (١٣١)، وَذَكَرَ أَوَّلُهُ الشُّوكَانِيُّ فِي «الْفَتْحِ الرَّبَّانِيِّ» (١/٤٨٤)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه.

(٤) لَمْ يَجِدْهُ الْمَخْرُجُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ.



الكَرِيمُ، الْقَائِلُ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ»

الطحاوي

قال النسفي^(١) في «بحر الكلام»: والسَّلامَةُ في هذا المقام أن تقول: آمَنتُ بالله، وبجميع ما جاء من عند الله، على ما أَرَادَ اللهُ تعالى به، وبجميع الأنبياء والرُّسل، حتَّى لا يعتقِدَ نبيّاً من ليس نبيّاً، أو عكسه.

قوله: (الكَرِيمُ) فعيل بمعنى مُفْعَل؛ لأنَّه أكرمه اللهُ تعالى على جميع خلقه، حتَّى الرُّؤساء الأربعة من الملائكة، خلافاً لِمَنْ شَذَّ مِنَ المعتزلة وخرَقَ الإجماع.

ويحتمل أن يكون كريماً بمعنى مُكْرَم اسم فاعل، وكرمه ﷺ ظاهراً، بل انتهى كماله إليه ﷺ في الدنيا والآخرة.

قوله: (القائل: تعلَّموا العلم) فيه براءة استهلال^(٢) كقوله آنفاً: (فاحسنوا لذاته العبادة)، وقوله: (وحفظوا شريعته).

والعلم والمعرفة بمعنى واحد، وإنَّما لا يُطلق عليه تعالى عارف؛ لعدم ورود الشَّرْع به، قال رسول الله ﷺ: «العلم خيرٌ من العمل، مِلَاكُ الدِّينِ الورع، والعالمُ مَنْ يَعْمَلُ بعلمه»^(٣). وعنه ﷺ: «إِنَّ العملَ القليلَ مع العلمِ ينفعُ، وإنَّ العملَ الكثيرَ مع الجهلِ لا ينفعُ» رواه ابن عبد البر^(٤). والعلم نفعه متعدٍّ، بخلاف العمل.

ومِن أعظم الأدلَّة على شرف العلم أَنَّ الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ٣].

(١) ميمون بن محمد بن محمد بن معبد، أبو المعين النسفي المَكحولِي، الإمام الزاهد العالم البارع، له كتاب «التمهيد لقواعد التوحيد» وكتاب «التبصرة» في الكلام، توفي سنة ٥٠٨ هـ «تاج التراجم» ص: (٣٠٨).

(٢) براءة الاستهلال: هي أن يُشير المصنِّف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدلُّ على المرتب عليه إجمالاً، وهي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود وهي تقع في ديباجات الكتب كثيراً. «التعريفات» للجرجاني ص: (٦٣).

(٣) أورده الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤٩١٣) من حديث جابر رضي الله عنه، والهندي في «كنز العمال» (٢٨٩٤٥) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) أورده بلفظ: «إِنَّ العلمَ ينفعك معه قليلُ العمل وكثيره»، وإنَّ الجهلَ لا ينفعك معه قليلُ العمل ولا كثيره» الحكيم الترمذي في «نواذر الأصول» (١٤٦٧). وأخرجه بلفظ: «إِنَّ قليلُ العملِ ينفعُ مع العلم، وإنَّ كثيرُ العملِ لا ينفعُ مع الجهل» ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٤)، كلاهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال أبو الفيض الغماري: الحديث ذكره السيوطي في «ذيل الموضوعات» من عند الديلمي من طريق مؤمل بن عبد الرحمن النقطي، عن عباد بن عبد الصمد، عن أنس، ثم نقل عن ابن حبان أنه قال: حَدَّثَنَا ابن قتيبة، حَدَّثَنَا غالب بن وزير، حَدَّثَنَا مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي، حَدَّثَنَا عباد بن عبد الصمد عن أنس بنسخ أكثرها موضوع. وقال البخاري: عباد بن عبد الصمد منكر الحديث، وقال الذهبي في «المغني»: مؤمل بن عبد الرحمن ضعُفه أبو حاتم اهـ. فكان الواجب =



الطُّحَاوي

وقال ابن عباس: درجات العلماء فوق المؤمنين بسبعمائة درجة، ما بين الدرجتين خمسمائة عام^(١).

وقال رحمه الله: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»^(٢)، قال حُجَّة الإسلام: فانظر كيف جعل العلم مقارناً لدرجة النبوة.

وعنه رحمه الله: «العلم حياة الإسلام، وعماد الإيمان، ومن عليم علماً أنتم الله له أجره، ومن تعلم فعلم به علمه الله علم ما لم يعلم»^(٣)، وأوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام: «يا إبراهيم أنا عليم، أحب كلَّ عليم»^(٤)، وورد: «يشفع الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء»^(٥)، وورد: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء، فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء»^(٦)، وورد: «مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّهُ، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»^(٧)، وورد: «إِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ إِذَا مَاتَ وَهُوَ فِي طَلْبِهِ مَاتَ شَهِيداً، وَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ لَطَلْبِهِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»^(٨).

= على المصنّف أن لا يذكره في هذا الكتاب، وأمّا ابن عبد البر فأخرجه من هذا الطريق، ثم قال: وروي هذا عن ابن مسعود بسند صالح. انتهى كلام الغماري في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (٤/٦٢٧).

(١) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب في معاملة المحبوب» (١/٢٠٦)، والغزالي في «إحياء علوم الدين» (١/٥) ولم يعلق عليه العراقي.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٦٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩١١)، كلاهما من حديث أبي أمامة الباهلي رحمه الله.

(٣) أخرجه المتقي الهندي في «كنز العمال» (٢٨٦٦١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال أبو الفيض الغماري: قال أبو الشيخ: (حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن، حدثنا سعيد بن عمرو السكوني، حدثنا بقية، عن أبي مكرم بن حميد، عن جوير، عن الضحاك، عن ابن عباس، به). وجوير متروك، والضحاك لم يلق ابن عباس، وشيخ بقية ما عرفته. «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (٤/٥٢٤).

(٤) ذكره معلقاً ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٣)، وقال العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء»: ذكره ابن عبد البر تعليقاً، ولم أظفر له بإسناد (١٣/١).

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٧٩)، وابن ماجه في «سننه» (٤٣١٣)، والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٩٤٦)، كلهم من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٦) بهذا اللفظ أورده المتقي الهندي في «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» (٢٨٧١٥). والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٨٣٩) بلفظ: «يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء» من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وذكر ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» له روايات قال عنها كلها: لا تصح. (باب وزن حبر العلماء بدم الشهداء) (٧١/١).

(٧) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص: ٢٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٦) من حديث عبد الله بن الحارث رضي الله عنه.

(٨) الظاهر أنه مركب من حديثين:



وَتَعْلَمُوا لَهُ السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ^(١)،

الصلطاوي

وروى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده إلى رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢)، وورد: «اطلبوا العلم ولو بالصَّيْن»^(٣)، وورد: «لأن تغدو فتعلم باباً من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة»^(٤)، وورد: «العلم خزان، ومفاتيحها السؤال، ألا فاسألوا، فإنه يُؤجر فيه أربعة، السائل، والسائل، والمستمع، والمحجّب لهم»^(٥)، وورد: «لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله، ولا للعالم أن يسكت على علمه»^(٦).

واعلم أن كل علم يتوصل به إلى فرض عين فتحصيله فرض عين، كالعلم المتعلق بمعرفة الله تعالى، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ومعرفة الحلال والحرام، ونحو ذلك.

وما يتوصل به إلى فرض الكفاية فتحصيله فرض كفاية، وتماؤه في خطبة «الدر المختار» وتعليم المتعلم.

قوله: (وتعلموا له السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ) أي: تعلموا لتعليمه وتعلمه السَّكِينَةَ، وهي سكون الأعضاء والوقار، و(الحلم) صفة راسخة لا يستفز صاحبها الغضب، قال ﷺ: «إنما العلم بالتعلم، والحلم بالتحلم، ومن يتخير الخير يعطه، ومن يتوق الشر يوقه»^(٧)، وقال ﷺ: «اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم

= الأول: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٨٥٧٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥)، كلاهما من

حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما، ولفظه عندهما: «إذا جاء الموت لطالب العلم وهو على هذه الحال مات وهو شهيد».

والثاني: أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٦٤٧)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٣٨٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٦٥٢٠)، كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ولفظه عندهم: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع».

(١) أخرجه ابن عدي: (٥٤٢/٥)، والطبراني في «الأوسط»: ٦١٨٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٢٩/١ - ١٣٠): فيه عباد بن كثير، وهو متروك.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص: ٢٤)، وابن ماجه في «سننه» (٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٨٣٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٩٤)، كلهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: هذا حديث منته مشهور وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجو كلها ضعيف. وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩٥) وقال: ليس لهذا الحديث أصل. وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٢٧).

(٤) الحديث عند ابن ماجه في «سننه» (٢١٩) بلفظ: «يا أبا ذر، لأن تغدو فتعلم آية من كتاب الله خير لك من أن تصلي مائة ركعة، ولأن تغدو فتعلم باباً من العلم غول به أو لم يعمل خير من أن تصلي ألف ركعة» من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٩٢/٣)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٦٨٥) كلاهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٣٦٥) بتقديم ما ينبغي للعالم على ما ينبغي للجاهل من حديث جابر رضي الله عنه.

(٧) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٢٥٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٦٦٣)، والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١٣٦٧)، كلهم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وقالوا: «يتحرر» بدل: «يتخير».

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ

الطُّحَاوِي

السَّكِينَةُ وَالْحِلْمُ، لِيُنَوِّا لِمَنْ تُعَلِّمُونَ وَلِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ، وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ الْعُلَمَاءِ فَيَغْلِبَ جَهْلُكُمْ عَلَيْكُمْ^(١).

قوله: (وعلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ) كذا في النُّسخ، والظاهر أَنَّ المصنَّف سَقَطَ مِنْ قَلْبِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَتَوَهَّم ذِكْرَهُ فَعَظَفَ عَلَيْهِ، أَوْ مِنَ النَّاسِخِ الْأَوَّلِ.

وَالصَّلَاةُ هُنَا هِيَ الْمَأْمُورُ بِهَا فِي خَبَرٍ: أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي؟ فَقَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ... إلخ»^(٢)، لَا مِنْ مُطْلَقِ الصَّلَاةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ مَعْنَاهُ الرَّحْمَةُ، وَالصَّلَاةُ الْمَأْمُورُ بِهَا مَعْنَاهَا: طَلَبُ الرَّحْمَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْلُوقٍ، فَيُلَاحَظُ كَوْنُهَا مَأْمُورًا بِهَا؛ لِيَحْصَلَ بِهَا امْتِثَالُ الْأَمْرِ فَتَكُونَ أَتَمَّ مِنْ غَيْرِهَا. وَقِيلَ: مَعْنَاهَا: الْعُطْفُ.

وهي فَرَضٌ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَتَقُومُ مَقَامَهَا الصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ فِي مَكْتُوبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَتَجِبُ كُلَّمَا ذُكِرَ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَيْنِ، وَتُسَنُّ فِي كُلِّ تَشْهِيدٍ آخِرٍ مِنَ الْفَرَضِ، وَفِي كُلِّ تَشْهِيدٍ نَفْلٍ، إِلَّا فِي سَنَةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ، وَتُنْدَبُ فِي أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ، وَتَحْرُمُ عَلَى الْحَرَامِ، وَتُكْرَهُ عِنْدَ فَتْحِ التَّاجِرِ مَتَاعِهِ.

وَلَا يُكْرَهُ إِفْرَادُهَا عَنِ السَّلَامِ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَنَا، وَهَذَا الْخِلَافُ [٥/أ] فِي حَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ، أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ كَرَاهَةِ الْإِفْرَادِ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، ذَكَرَهُ الْحَمَوِيُّ مُحْشِي «الْأَشْبَاهِ».

وظَاهِرٌ مَا فِي «النِّهَايَةِ» مِنْ كِتَابِ (الصَّلَاةِ) أَنَّهُ لَا يَجِبُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْوُجُوبَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٦] فَالْمُرَادُ مِنْهُ: سَلِّمُوا لِقَضَائِهِ، كَذَا فِي «مَبْسُوطِ» شَيْخِ الْإِسْلَامِ^(٣).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْآلِ وَالْأَصْحَابِ مَنْدُوبٌ، أَمَّا الْأَصْحَابُ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُمْ سَلَفُنَا، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْتَرَضِّي عَنْهُمْ، وَنُهِينَا عَنْ لَعْنِهِمْ، وَأَمَّا الْآلُ فَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَصَلُّوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ الْبَتْرَاءَ» قَالُوا: وَمَا الصَّلَاةُ الْبَتْرَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تَقُولُونَ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) وَتُمْسِكُونَ، بَلْ قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ». ذَكَرَهُ الْفَاسِيُّ وَغَيْرُهُ^(٤).

(١) أَوْرَدَهُ الدِّبْلَمِيُّ فِي «الْفَرْدُوسِ بِمَأْنُورِ الْخُطَابِ» (٢٣٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٩)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١٤٨)، كِلَاهُمَا رَوَاهُ مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الصَّغِيرَى» (١٣٠٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧٢٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) خَوَاهِرُ زَادِهِ.

(٤) لَمْ يَذْكُرْهُ الْمَخْرُجُونَ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْنَادِهِ. «الْقَوْلُ الْبَدِيعُ» (ص: ٥٥)، وَالْفَاسِيُّ هُوَ صَاحِبُ «مَطَالَعِ الْمَسَرَاتِ بِجَلَاءِ دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ»، مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ قَرِيبًا.



الطحاوي

والمراد بـ: (الآل) هنا سائر أئمة الإجابة مطلقاً، وقوله ﷺ: «آل محمد كلُّ تنفي»^(١) حُمل على التَّقوى من الشُّرك؛ لأنَّ المقام للدُّعاء.

ونقل اللقاني^(٢) في «شرح جوهريته»: أنه يُطلق على مؤمني بني هاشم (أشراف)، والواحد (شريف) كما هو مصطلح السلف، وإنَّما حدث تخصيص (الشريف) بولد الحسن والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين. قال: ويجب إكرام الأشراف ولو تحقق فسقهم؛ لأنَّ فرع الشجرة منها ولو مال.

وقوله: (وأصحابه) جمع صاحب، بمعنى صحابي؛ لأنَّ (فاعلاً) يُجمع على (أفعال)، كما صرح به سيوي، ومثله بـ: (صاحب) و(أصحاب)، وارتضاء الرَّمْشَرِيَّ والرَّضِيَّ وأبو حيان.

وهو عند جمهور الأصوليين: مَنْ طالت صُحبته متبوعاً مدَّةً يثبت معها إطلاق: (صاحب فلان) عُرفاً بلا تحديد في الأصح، ولذا صحَّ نفيه عن الوافد اتفاقاً؛ إذ يُقال: ليس صحابياً، بل وقد وارتحل من ساعته. وقيل: لا يُشترط.

قال في «التَّحْريِر»^(٣): وينبغي عليه ثبوت عدالة غير الملازم، فلا يحتاج إلى التزكية، أو يحتاج، وعلى هذا المذهب جرى الحنفية، ولولا اختصاص الصحابي بحكم لا مكن جعل الخلاف في مجرد الاصطلاح، ولا مشاحة فيه ١ هـ.

وحاصله أنَّ غير الملازم يحتاج للتَّعْديل، ولا يُقبل إرساله عند مَنْ لا يُقبل المرسل، ومن هنا يُعلم اشتراط طول الصُّحبة في حقِّ التَّابعيِّ بالأولى.

وأما مَنْ مات على الإسلام من الصُّحابة وقد تخلَّلت منه رِدَّةٌ، كالأشعث بن قيس، فإنَّ أحداً لم يتخلَّف عن ذكره في الصُّحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد، وكان ارتدَّ بعد النَّبيِّ ﷺ، فأُتي به أسيراً إلى أبي بكرٍ رضي الله عنه فعاد إلى الإسلام، فقيل أبو بكرٍ منه ذلك، وزوَّجه أخته^(٤)، لكن يعود له اسم الصُّحبة فقط مجرداً عن ثوابها.

وذكر (الأصحاب) بعد (الآل) تخصيص بعد تعميم إن أريد بـ: (الآل) جميع الأئمة؛ لعلَّو مقامهم بشرف الصُّحبة، أو بالعكس إن أريد بهم أقرباؤه ﷺ.

(١) أخرجه بنحوه الطبراني في «المعجم الصغير» (٣١٨)، والدبلي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١٦٩٢)، وأبو القاسم تمام في «الفوائد» (١٥٦٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) مروت ترجمته قريباً.

(٣) هو «التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية» للكمال ابن الهمام (ت: ٨٦١ هـ).

(٤) ينظر «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/٢٣٩).

الْقَائِمِينَ بِنُصْرَةِ الدِّينِ فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ.

وبعد:

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ، الرَّاجِي

الطحاوي

قوله: (القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب، ويحتمل حذف نظيره من (الآل)، وهو يُرشد إلى أن المراد بـ: (الآل) المتقون، و(الدين) تقدّم المراد به.

قوله: (في الحرب والسلام) يُقال: رجلٌ حَرْبٌ، أي: عدوٌّ مُحاربٌ، للذكر والأنثى، والجمع والواحد، أفاده في «القاموس». ويُطلق على مقابل الصُّلح، وهو المراد هنا، والسلام بكسر السين: المسالم والصُّلح^(١)، ويفتح ويؤنث، والسلام بفتح السين أيضاً هو الدُّلوع بعروية واحدة كدلو السَّقَّاتين، «قاموس».

والمعنى أنهم نصروا الدين في حالة القتال والصُّلح، والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرون للحق، في رضاهم وغضبهم، ومخاصمتهم ومصالحتهم، سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب، ولا يُسخطون الله تعالى برضا الخلق، وورد في «صحيح ابن حبان» عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ التمس رضا النَّاسِ بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه النَّاسُ»^(٢)، وفيه عنها رضي الله عنها أيضاً قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ سَخَطَ اللَّهِ وَرَضَا النَّاسَ عَادَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ ذَامًّا»^(٣)، وأخرج الطبراني بسندٍ جيّدٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسَخَطَ اللَّهَ فِي رِضَا النَّاسِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ مَنْ أَرْضَاهُ فِي سَخَطِهِ، وَمَنْ أَرْضَى اللَّهَ فِي سَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ مَنْ أَسَخَطَهُ فِي رِضَاهُ، حَتَّى يَزِينَ قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ فِي عَيْنِهِ»^(٤) ١. هـ

قوله: (وبعد): الكلام فيها شهيرٌ، والذي يُفیده صنيعه ﷺ في خطبه ومراسلاته سنيّة الإتيان بها، لكن بصيغة: (أمّا بعد)، والظاهر أن قولهم: (وبعد) لتأديته معنى: (أمّا بعد) يقوم مقامها في تحصيل المندوب، وقد فشا التعبير بها.

قوله: (العبد) هو أشرف أوصاف الشَّخص، وهو أحبُّ أوصافه إليه ﷺ؛ لكونه أحبّها إليه تعالى، وقد مرّ.

(١) في (ن): (المصالح).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤١٤)، وابن حبان (٢٧٦)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٨٧)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٠١/٣)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنها، وهو بنحوه عند غيرهما، ولم أجده عند ابن حبان.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١: ٢٦٨) (١١٦٩٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.



(۵) فی (ن): (منوف).



وَلَطَفَ بِهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا خَفِيَ، وَأَحْسَنَ لِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَايِخِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَمُحِبِّهِ
وَالِيهِ^(١)، وَأَدَامَ النِّعَمَ مُسْبَغَةً.....

الطحطاوي

قوله: (ولطف به) أي: أوصل إليه برّه وإحسانه.

قوله: (في جميع أموره) أي: جليلها وحقيرها.

قوله: (ما ظهر منها وما خفي) يحتمل أن المراد ما يعمُّ الأحوال الباطنية والظاهرية، أي: ما يتعلّق بالقلب وما يتعلّق بالجوارح، أو المراد بالباطنية ما لا يطلع عليه إلا خاصته، كالأمور المتعلقة بالحيلة والأولاد، وبالظاهرية ما تصدر مع غير هؤلاء، كإخوان الدّرس والمعاملة، ويحتملها معاً.

قوله: (وأحسن لوالديه) أي: أنعم عليهما بأنواع النعم، فإنّ الإحسان لفظ يعمُّ كلّ خير.

ثمّ يحتمل أن يقرأ (والديه) بالتثنية والجمع، والدّعاء لهما مطلوب، قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَبَّانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، وهو مفتاح الرّزق، ولبعضهم: أقلّ الدّعاء للوالدين في اليوم والليلة خمس مرّات، كأنّه يُريد عقب كلّ مكتوبة؛ لأنّ الله قرّن الإحسان إليهما بعبادته، وأعظم العبادات الصلوات بعد الإيمان، وهي خمس في اليوم والليلة.

قوله: (ولمشايعه) بالياء من غير همز، جمع شيخ، والدّعاء لهم مطلوب؛ لأنّهم آباء الأرواح، كما أنّ الوالدين آباء الأشباح.

قوله: (وذريته) أي: نسله، من (الذّرة) بمعنى الخلق، أي: الجماعة المخلوقين منه.

قوله: (ومحبّيه) المراد بهم المحبّون له حبّاً إيمانياً، كأن يحبّوه لعلمه وطاعته وإن لم يكن للنفس ميل لذلك.

قوله: (واليه) إن قلت: إنّ المطلوب تقديم نفسه في الدّعاء كما قال الخليل عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتُنَا مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨]، فكيف قدّم من ذكر عليه؟

أجيب: بأنّه لمّا قدّم نفسه أولاً بقوله: (غفر الله له ذنوبه) سهّل عليه تقديم غيره عليه ثانياً، ولمراعاة السجع^(٢).

قوله: (وأدام النعم مسبغة) أي: عامّة تامّة، فالسّابغة: العامّة، كالدرع السّابغة والثوب، والمراد أنّه يُحيط من ذكر النعم.

(١) في بعض النسخ المطبوعة: «ومواليه»، والمثبت من النسخ الخطية.

(٢) السجع: هو تواطؤ الفاصلتين من الشر على حرف واحد، وهو في النثر كالقافية في الشعر. «عروس الأفراح» (٢/ ٢٩٩).



فِي الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ عَلَيْهِم وَعَلَيْهِ:

إِنَّ هَذَا كِتَابٌ صَغِيرٌ حَجْمُهُ،

الطحاوي

واعلم أنه يجب الإيمان بأن الله تعالى يستجيب الدعاء، ويُعطي به الرضا، ويرد به القضاء، وينفع به الأحياء والأموات، دل على ذلك الآيات القاطعة، والأحاديث المتواترة، أخرج الطبراني والخطيب من حديث ابن مسعود رفعه: «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَأَعِدُّوا لِلْبَلَايَا الدُّعَاءَ»^(١).

فإن قيل: نرى الداعي يُبالغ في الدعاء والتضرع ولا يُستجاب له.

قلنا: إنَّ للدعاء آداباً وشروطاً، فمن أتى بها كان من أهل الإجابة، ومن أخطأها اعتدى، فلا يستحق الإجابة، وأيضاً قد تتأخر إلى وقتها، فإن لكل شيء وقتاً، على أن الإجابة ليست مُحصرة في الإسعاف بالمطلوب، بل هي حصول واحد من الثلاثة المذكورة في قوله ﷺ: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها» رواه الإمام أحمد، وصححه الحاكم^(٢)، وقد يُمنع العبد الإجابة لرفعة مقامه، وقد يُجاب كراهة سؤاله.

ومن شروط الإجابة إخلاص النية.

ومنها ألا يستعجل الإجابة؛ لحديث: «يُستجاب لأحدكم ما لم يقل: دعوت فلم يُستجب لي»^(٣). وحضور القلب، وألا يدعو بمحرّم.

ومنها طيب المطعم والمشرب والملبس، وأن يُوقن بالإجابة.

وألا يعلّق بالمشيئة، وفي «شرح الأربعين النووية» للشبرخيتي^(٤): «إنَّ من التعليق قوله: اللهم عاملنا بما أنت أهله، كأنه والله تعالى أعلم يقول: إن عاملتنا فعاملنا بما أنت أهله. ومنها ألا يدعو بمستحيل.

قوله: (إنَّ هذا كتابٌ) مقول القول.

قوله: (صغيرٌ حجمه) أي: جسمه، أي: بالنسبة لـ «الشرح الكبير» ونحوه.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٩٦٣)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٤٧/٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٥٩٣)، كلهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١١١٣٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه، والحاكم بنحوه في «المستدرک» (١٨٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٢٧٣٥)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هو برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي، الفقيه الإمام العمدة المتفّن المحقق القدوة الشيخ الفاضل، والعالم العامل، أخذ عن الأجهوري والشيخ يوسف الفيشي ومحمد البابلي وغيرهم، له مؤلفات، منها: «شرح على مختصر خليل»، و«شرح على الأربعين النووية» رزق فيه القبول، و«شرح على ألفية السيرة للعراقي»، مات غريباً بالنيل سنة (١١٠٦هـ) «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (٤٥٩/١).



غَزِيرٌ عِلْمُهُ، صَحِيحٌ حُكْمُهُ،

الطحطاوي

قوله: (غزيرٌ علمُهُ) بالغيث والزَّاي المعجمتين، أي: كثير. قال في «القاموس»: الغزير: الكثير من كلِّ شيء، و(غزُر) ك: (كُرُم) غزارةٌ وغزراً وغزراً بالضم.

قوله: (صحيحٌ حكمُهُ) مفردٌ مضافٌ، فيعمُّ كلَّ حكمٍ فيه، والإضافة فيه وفيما قبله لأدنى ملابسَةٍ؛ لتحقيقهما فيه.

واعلم أنَّ الأحكام الصَّحيحة غالبُها من كُتب ظاهر الرواية المسماة بـ: (الأصول) وهي: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصَّغير» و«السَّير الكبير» و«السَّير الصَّغير» و«المبسوط» و«الزيادات».

و«السَّير الكبير» و«الصَّغير» آخرُ مصنَّفات محمَّد بعد انصرافه من العراق، ولذا لم يروهما عنه أبو حفص، وكلُّها لمحمَّد، ويعبَّر عن «المبسوط» بـ: «الأصل»، وبعضُهم لم يعدَّ «السَّير» بقسميه من الأصول.

وما عدا ذلك فهو رواية النواذِر، ك: «الأُمالي» لأبي يوسف، و«الرقِّيَّات» مسائل جمعها محمَّد حين كان قاضياً بالرَّقة، بفتح الرَّاء المهملة وتشديد القاف: مدينةٌ على جانب الفرات، رواها عنه محمَّد بن سماعة، و«الكيسانيات» مسائلُ أملاها محمَّد على أبي عمرو سليمان بن شعيب الكيساني^(١)، نسبةً إلى كيسان، بفتح الكاف، فنُسبت إليه، و«الهارونيَّات» مسائلُ جمعها محمَّد في زمنِ هارون الرشيد، و«الجرجانيَّات» مسائلُ جمعها محمَّد بجرجان، وكلُّ ما كان كبيراً فهو من رواية محمَّد عن الإمام، والصَّغير روايته عن الإمام بواسطة أبي يوسف.

رُوي: أنَّ الشافعي استحسنَ «مبسوط» الإمام محمَّد فحفظه، وأسلمَ حكيمٌ من كفَّار أهل الكتاب بسبب مطالعته، وقال: هذا كتابُ محمَّدكم الأصغر، فكيف كتابُ محمَّدكم الأكبر؟! وفي «النهاية» وابن أمير حاج^(٢): أنَّ محمَّداً قرأ أكثرَ الكتب على أبي يوسف إلَّا ما كان فيه اسم الكبير، ك: «المضاربة الكبير» و«المزارعة الكبير» و«المأذون الكبير» و«الجامع الكبير» و«السَّير الكبير» أ. هـ.

(١) كذا في النسخ، ولعله تبع العيني حيث قال: الكيسانيات جمع كيسانية نسبةً إلى كيسان، وكان من أصحاب محمد أبو عمرو سليمان بن شعيب الكيساني، منه قولهم: ذكر محمد في الكيسانيات، أو: في إملاء الكيساني، وكيسان: أحد أجداد سليمان بن شعيب، ونسبته إليه. انظر «البناءة شرح الهداية» (١/٥٥٣). والمعروف أن سليمان يروي الكيسانيات عن أبيه شعيب، ولم يدرك الإمام محمَّداً، فقد ذكر ابن الأثير في «اللباب» (٣/١٢٥) أنه ولد (١٨٥ هـ) وتوفي (٢٧٨ هـ) وقيل بعد ذلك، والله أعلم.

(٢) محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليمان بن عمر بن محمد الشمس الحلبي الحنفي، ويُعرف بابن أمير حاج، وبابن الموقت، له: «شرح منية المصلي» و«شرح التحرير» لشيخه ابن الهمام، و«داعي منار البيان لجامع النسكين بالقرآن» و«ذخيرة القصر في تفسير سورة والعصر» وغير ذلك، مات في ليلة الجمعة تاسع عشر رجب سنة تسع وسبعين وثمان مائة للهجرة. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٩/٢١١).



اِحتَوَى عَلَى مَا بِهِ تَصْحِيحُ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ، بِعِبَارَةٍ مُنِيرَةٍ كَالْبَدْرِ وَالشَّمْسِ، ذَلِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْإِجْمَاعِ، تُسَرُّ بِهِ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَتَلَدُّ بِهِ الْأَعْيُنُ وَالْأَسْمَاعُ، جَمَعْتُ فِيهِ مَا اِحتَوَى عَلَيْهِ شَرْحِي لِلْمُقَدِّمَةِ، بِالنِّمَاسِ أَفَاضِلَ أَهْيَانٍ الطحطاوي

ولم يذكر اسم أبي يوسف في شيء من «السَّيَر الكبير»؛ لأنه صنفه بعدما استحكمت الثُّفَرَةُ بينهما، وكلَّما احتاج إلى رواية عنه قال: أخبرني الثقة . هـ

قوله: (احتوى) أي: اشتمل هذا الكتاب.

قوله: (على ما به) أي: على مسائل، والمراد دالُّها، وهو النقوش، وهو من احتواء الشيء على جزئه؛ لأنَّ الكتاب: اسمٌ للألفاظ الدَّالة على المعاني. وقوله: (به) أي: بمعرفة تلك المسائل (تصحيحُ العبادات الخمس)، أراد الطهارة والصَّلَاةَ [٧/١] والصَّوْمَ والزَّكَاةَ والحَجَّ، وعدَّ الطهارة عبادة؛ لأنَّه يُنَاب عليها بالنية وإن كانت لا تُشترط فيها.

قوله: (بعبارة) حال من (ما)، يعني: أنَّ الذي احتوى عليه هذا الكتاب كانَ بعبارة منيرة، أي: واضحة ظاهرة، أو موضحة للمقصود للواقف عليها.

أو خبرٌ عن (الكتاب) بعد الإخبار بما تقدَّم عنه.

ويحتملُ أنَّه ظرفٌ لغو متعلق بـ «احتوى».

ونسبةُ الإنارة إلى العبارة مجازٌ عقليٌّ.

قوله: (كالبدر) على حذفٍ مضافٍ، أي: كإنارة البدر، سُمِّي بدرًا لتمامه كتمام البَدْرَةِ التي هي عشرة آلاف درهم، أو لأنَّه يُبَادِرُ طُلُوعُهُ غُرُوبَ الشَّمْسِ، وثلاثةُ أَيَّامٍ من أوَّلِ الشَّهْرِ هِلَالٌ، ويعدُّه قمرٌ إلى ستَّةٍ وعشرين، وهذه إحدى طرقِ ذكرها بعضُ مشايخي فيما كتب على «مولد المدابغي»^(١)، وذكرُ الشَّمْسِ بعد القمر من باب التَّرقِّي.

قوله: (دليله... إلخ) لم يذكر القياس؛ لأنَّه لم يخرج عنها.

قوله: (تُسَرُّ به قلوبُ المؤمنين) أي: لِمَا فيه من تصحيحِ عِبَادَاتِهِمْ.

قوله: (وتَلَدُّ به الأعيُنُ والأسماعُ) أي: أصحابُ الأعيُنِ والأسماعِ، فماله يرجع إلى ما قبله.

قوله: (شرحِي للمقدِّمة) يعني «شرحه الكبير»، والكلام في (المقدِّمة) شهير.

قوله: (بالنِّمَاسِ أَفَاضِلَ أَهْيَانٍ) عبَّرَ به إشارةً إلى مساواة الطالب له بأن يكونَ من أقرانه، ويحتملُ

(١) هو رسالةُ في المولد النبوي لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطوي الأزهرى الشافعي، الشهير بـ: (المدابغي)،

نُفِي بِمِصْرَ سَنَةِ ١١٧٠ هـ «هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ» (١/٢٩٨).



لِلْخَيْرَاتِ مُقَدِّمَةً، تَقْرِيْباً لِلطَّلَابِ، وَتَسْهِيْلًا لِمَا بِهِ الْفَوْزُ فِي الْمَآبِ، وَسَمَّيْتُهُ:
«مَرَايِي الْفَلَاحِ بِإِمْدَادِ الْفَتْاحِ، شَرَحَ نُورِ الْإِبْضَاحِ وَنَجَاةِ الْأَرْوَاحِ»

وَاللَّهُ الْكَرِيمَ أَسْأَلُ،

الطُّحْطَاوِي

أَنَّهُ مِنْ تِلَاْمَذَتِهِ، وَعَبَّرَ بِهِ تَوَاضَعًا، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ: (جَمَعْتُ). وَقَوْلُهُ: (أَفَاضِلُ أَعْيَانٍ) الْمُرَادُ بِ: (الْأَعْيَانِ) الْعُلَمَاءُ، وَ(الْأَفَاضِلُ) أَعْلَمُهُمْ.

قَوْلُهُ: (لِلْخَيْرَاتِ مُقَدِّمَةً) الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةَ لَا يَقْدُمُونَ إِلَّا الْخَيْرَ، وَالْخَيْرُ: اسْمٌ عَامٌّ لِأَنْوَاعِ الْبِرِّ.

قَوْلُهُ: (تَقْرِيْبًا) عَلَّةٌ ل: (جَمَعْتُ... إلخ) الْمُفِيدُ لِلْإِخْتِصَارِ.

قَوْلُهُ: (وَتَسْهِيْلًا) أَي: عَلَى الطَّلَابِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا بِهِ الْفَوْزُ) أَي: الظَّفَرُ، وَمَا بِهِ الْفَوْزُ هُوَ تَصْحِيحُ الْعِبَادَاتِ الَّتِي احْتَوَى عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابُ.

قَوْلُهُ: (فِي الْمَآبِ) أَي: الْمَرْجِعُ، وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ.

قَوْلُهُ: (مَرَايِي الْفَلَاحِ) الْمَرَايِي جَمْعُ مِرْقَاةٍ، وَهُوَ السُّلَّمُ، وَالْفَلَاحُ: الظَّفَرُ بِالْمَقْصُودِ، شَبَّهَ الْفَلَاحَ بِمَنْزِلِ لَهُ مَرَايٍ تَشْبِيْهًا مَضْمُرًا فِي النَّفْسِ، وَالْمَرَايِي تَخْيِيلٌ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: وَالْمَرْقَاةُ، وَتُكْسَرُ: الدَّرَجَةُ.

قَوْلُهُ: (بِإِمْدَادِ الْفَتْاحِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يَرْقَاهُ بِإِمْدَادٍ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِ: (مَرَايِي)؛ لِأَنَّ الَّذِي بِإِمْدَادِ الْفَتْاحِ هُنَا هُوَ الرُّقْيُ، وَالْمُرَادُ بِالْإِمْدَادِ: الْإِسْتِمْدَادُ وَالتَّحْصِيلُ، أَي: إِنَّ الرُّقْيَ بِتَحْصِيلِ الْفَتْاحِ، وَذَكَرَ فِي «الْقَامُوسِ» مَعَانِي كَثِيرَةً لِلْمَادَّةِ.

قَوْلُهُ: (نُورُ الْإِبْضَاحِ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَضَحَ الْأَمْرُ يَضِحُ وَضُوحًا وَضِخَةً وَضَحَةً، وَهُوَ وَاضِحٌ وَوَضَّاحٌ، وَاتَّضَحَ وَأَوْضَحَ وَتَوَضَّحَ: بَانَ، وَوَضَّحَهُ وَأَوْضَحَهُ. فَأَفَادَ أَنَّ (الْإِبْضَاحَ): الْإِبَانَةَ، وَمَعْنَى الْمُصَنَّفِ عَلَى هَذَا: نُورُ الْإِبَانَةِ، أَي: الْإِبَانَةُ الَّتِي كَالنُّورِ فِي الظُّهُورِ وَالْإِهْتِدَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَنَجَاةِ الْأَرْوَاحِ) أَي: مِنَ الْعَذَابِ، فَإِنَّ الْعَذَابَ يَقَعُ عَلَى الرُّوحِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْجِسْمِ، وَإِنَّمَا كَانَ بِهَذَا الْمَنْ نَجَاةِ الْأَرْوَاحِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصْحِيحَ الْعِبَادَةِ، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ صَحَّحَتْ عِبَادَتُهُ - لَا سِيَّمَا الصَّلَاةَ - انْتَهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، فَيَنْجُو مِنَ الْعَذَابِ.

قَوْلُهُ: (وَاللَّهُ الْكَرِيمَ أَسْأَلُ) أَي: لَا أَطْلُبُ النَّفْعَ وَالْقَبُولَ وَحَفِظَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى.



وَبِحَبِيبِهِ الْمُصْطَفَى إِلَيْهِ أَتَوَسَّلُ، أَنْ يَنْفَعَ بِهِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِفَضْلِهِ، وَيَحْفَظَهُ مِنْ شَرِّ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ أَجْلِ النِّعْمَةِ، وَأَعْظَمِ الْمِنَّةِ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ، وَيُدِيمَ بِهِ الْإِفَادَةَ، . . .
الطحطاوي

قوله: (وبحبيبه المصطفى... إلخ) أي: لا أتوسَّل إليه في إتمام هذه المُرادات إلا بحبيبه محمَّد ﷺ، وَرَدَ: «توسَّلوا بجاهي، فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ»^(١).

قوله: (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ) المراد بالجميع: المجموع، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَبَّدُ كُلُّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالنَّفْعُ: إِيْصَالُ الْخَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ.

قوله: (وَأَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِفَضْلِهِ) بَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَا لِرِيَاءٍ وَلَا لِسُمْعَةٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا صَاحَبَهُ نَحْوُ الرِّيَاءِ كَانَ سَبَباً لِلْعَذَابِ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعْمَتَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا فَعَلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعْمَتَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتَ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، . . .» الْحَدِيثُ^(٢)، وَقَبُولُهُ هُوَ الرِّضَا بِهِ، وَالْإِثَابَةُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (بِفَضْلِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى فِرْقَةٍ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ أَوْجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاحَ وَالْأَصْلَحَ.

قوله: (مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ) كَالْحَاسِدِ الَّذِي يَحْمِلُ بَعْضَ تَرَائِكِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَرَادِ مِنْهَا، أَوْ يُدْخِلُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، أَوْ يَتَعَلَّمُهُ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفُ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ.

قوله: (إِذْ هُوَ مِنْ أَجْلِ النِّعْمَةِ) عَلَّةٌ لِلْجُمْلِ الثَّلَاثَةِ، أَي: مِنْ أَجْلِ النِّعْمَةِ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ نَفْعَهُمُ اللَّهُ بِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصْحِيحَ عِبَادَاتِهِمْ، وَمِنْ أَجْلِ النِّعْمَةِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ أَنْ تَقَبَّلَهُ مِنْهُ، وَمِنْ أَجْلِ النِّعْمَةِ الَّتِي يُتَنَافَسُ فِي مِثْلِهَا وَيُحْسَدُ عَلَيْهَا، فَدَعَا بِحِفْظِهِ مِنْ شَرِّ مَنْ ذُكِرَ.

قوله: (وَأَعْظَمِ الْمِنَّةِ) هِيَ النِّعْمَةُ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: مَنْ عَلَيْهِ مَنَّا: أَنْعَمَ وَاصْطَنَعَ عِنْدَهُ صَنِيعَةً. فَالْعَطْفُ عَطْفٌ مُرَادِفٌ.

قوله: (وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ) أَعَادَهُ ثَانِياً لِشِدَّةِ رَغْبَتِهِ فِي ذَلِكَ، وَحَرَصِهِ عَلَيْهِ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ السُّنَنِ وَالتَّخْرِيجِ، وَقَالَ أَحْمَدُ الصَّدِيقُ الْغَمَارِيُّ: بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا سُنْدَ لَا مَوْضُوعٌ وَلَا ضَعِيفٌ. انْظُرْ

«دُرُ الْغَمَامِ الرُّقِيقِ بِرِسَالَتِ الشَّيْخِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ الصَّدِيقِ» (ص: ٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٠٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، وبالإجابة جَدِيرٌ، آمين.
الطحطاوي

قوله: (إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ) ومن جملته نفعُ العبادِ بهذا الكتابِ، وإدَامَةُ الإِفَادَةِ بِهِ.
قوله: (وبالإجابة جَدِيرٌ) قال في «القاموس»: الجَدِيرُ: مكانٌ بُني حوَالِيهِ، وَالْخَلِيقُ، وَالْجَمْعُ: جَدِيرُونَ، وَجُدْرَاءُ أ. هـ. والمراد هنا المعنى الثاني.



كتاب الطهارة





كتاب الطهارة



[تعريف الكتاب]

«الكتاب» و«الكتابة» لغة: الجمع.

واصطلاحاً: طائفة من المسائل الفقهية، اعتبرت مستقلة، شملت أنواعاً أو لم تشمل.

[تعريف الطهارة]

و«الطهارة» بفتح الطاء: مصدر «طهر الشيء» بمعنى النظافة، وبكسرهما: الآلة، وبضمها: فضل ما يتطهر به.

الطحطاوي

[كتاب الطهارة]

قوله: (كتاب الطهارة) قال في «المصباح»: كَتَبَ مِنْ بَابِ (قَتَلَ) كِتَاباً، وَكِتَبَةً بالكسر، وَكِتَاباً، والاسم الكتابة؛ لأنها صناعة كالجارة والعطارة، قال: وتُطْلَقُ الْكِتَبَةُ وَالْكِتَابُ عَلَى الْمَكْتُوبِ.

قوله: (الجمع) ومنه يُقَالُ: كَتَبَ الْبَغْلَةُ أَوْ الناقةُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ شَفْرَيْهَا، بفتح الشين: جانبي فرجها، بحلقه أو سير؛ لِمَنْعِ الْوُثْبِ، وَسَمَّيْتَ الْجَمَاعَةَ مِنَ الْجَيْشِ كِتَبَةً؛ لاجتماعهم، وأطلق الكتاب على هذه النقوش؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَمْعِ حُرُوفِهَا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

قوله: (الفقهية) مثله في «العناية»، والتقييد به؛ لخصوص المقام.

قوله: (اعتبرت مستقلة) أي: اعتبرها [٨/أ] المعبر به مُسْتَقِلَّةٌ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ تَصَوُّرُ مَا فِيهِ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا زَادَ (اعتبرت)؛ ليدخل نحو الطهارة، فإنها من تَوَابِعِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّهَا اعْتُبِرَتْ مُسْتَقِلَّةٌ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ، فَأُفْرِدَتْ بِكِتَابٍ عَلَى حِدَةٍ.

قوله: (شملت أنواعاً) كهذا الكتاب، فإن فيه طهارة الوضوء، وطهارة الغسل، والطهارة بالماء، والطهارة بالتراب، إلى غير ذلك.

قوله: (أو لم تشمل) بأن لم يكن تحته باب ولا فصل، ك: كتاب اللقطة، واللقيط، والآبق، والمفقود.

قوله: (طهر الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها.

قوله: (وبكسرهما): الآلة، كالماء والتراب.

قوله: (فضل ما يتطهر به) أي: اسم لما فضل بعد التطهير.

وشرعاً: حُكْمُ يَظْهَرُ بِالْمَحَلِّ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لاسْتِعْمَالِ الْمُطَهَّرِ.
والإضافة بمعنى اللام، وقُدِّمَتِ الطَّهَارَةُ عَلَى الصَّلَاةِ؛ لكونها شرطاً، وهو مُقَدَّم.

الطحطاوي

قوله: (حُكْمُ يَظْهَرُ بِالْمَحَلِّ) الذي في «كبيره»: (اثرُ يَظْهَرُ بِالْمَحَلِّ حُكْماً)، وهي أظهر.
قوله: (بِالْمَحَلِّ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الصَّلَاةُ) قال في «كبيره» ما معناه: إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمَحَلِّ، أَي:
لَا بِالْبَدَنِ؛ لِيَشْمَلَ الثَّوبَ وَالْمَكَانَ.

وعرَّفَهَا فِي «البحر» بِأَنَّهَا: زَوَالُ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ. قَالَ السَّيِّدُ فِي «شرح» لِهَذَا الْكِتَابِ - وَهُوَ الْمُرَادُ
بِالسَّيِّدِ حَيْثُ أُطْلِقَ، كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِ: «الشَّرْحِ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ «كَبِير» الْمُؤَلَّفِ.: عَرَّفَ صَاحِبُ «البحر»
الطَّهَارَةَ شَرْعاً بِأَنَّهَا: زَوَالُ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ صَحِيحٌ؛ لِصِدْقِهِ بِالْوُضُوءِ وَغَيْرِهِ، كَالْغُسْلِ مِنْ
الْجَنَابَةِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ، بَلْ وَبِالتَّيَمُّمِ أَيْضاً، لَكِنْ لَوْ عَبَّرَ فِي «البحر» بِدَلِّ (زَوَالٍ) بِ: (الْإِزَالَةِ)؛ لِأَنَّ
الْفَرَّقَ بَاحِثٌ عَنْ فَعْلِ الْمَكْلَفِ، وَهُوَ الْإِزَالَةُ، لَكَانَ أَوْلَى.

وفيه أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلطَّهَارَةِ، وَهِيَ الزَّوَالُ، وَأَمَّا (الْإِزَالَةُ) فَلَا تُنَاسِبُ تَعْرِيفاً إِلَّا لِلتَّطْهِيرِ.

قوله: (لَا سَتِعْمَالِ الْمَاءِ الظَّاهِرِ) لَوْ حَذَفَهُ كَمَا فِي «الشرح» لَكَانَ أَوْلَى؛ لِعَدَمِ شُمُولِهِ التَّيَمُّمَ، اللَّهُمَّ
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ: لَا سَتِعْمَالِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّقْيِيدُ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (يَظْهَرُ بِالْمَحَلِّ).
وَفِي نُسْخَةٍ: (لَا سَتِعْمَالِ الْمُطَهَّرِ)، وَهِيَ أَوْلَى.

قوله: (وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ) وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا كِتَابٌ لِبَيَانِ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ.
قَالَ فِي «الشرح»: وَبَعْدَ كَوْنِهَا بِمَعْنَى (مِنْ)؛ لِأَنَّ ضَابْطَهَا صَحَّةُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي،
K: (خَاتَمِ فُضَّةٍ)^(١)، وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الْكِتَابُ طَهَارَةٌ.

قوله: (وقُدِّمَتِ الطَّهَارَةُ) جَوَابُ سَوَالٍ حَاصِلُهُ: إِنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الْمَقْصُودُ الْأَهَمُّ، فَلِمَ قُدِّمَتِ الطَّهَارَةُ
عَلَيْهَا؟.

قوله: (وَهُوَ مُقَدَّمٌ) أَي: شَرْعاً، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا شَرْعاً، فَقُدِّمَتْهَا وَضِعاً، أَي: ذِكْراً،
وَالْمُرَادُ أَنَّهَا شَرْطٌ لِصَحَّةِ الدُّخُولِ فِيهَا، فَلَا تَرُدُّ الْقَعْدَةُ الْأَخِيرَةُ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ أَنَّهَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّهَا
شَرْطُ الْخُرُوجِ.

لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّنَرُ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.

أَجِيب: بِأَنَّهُ سَوَالٌ دَوْرِيٌّ، أَوْ أَنَّ الطَّهَارَةَ أَلْزَمُ وَأَهَمُّ.

وَلَمْ يُبَيِّنْ حِكْمَةَ تَقْدِيمِ الْمِيَاهِ عَلَى سَائِرِ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ، وَبَيَّنَّهَا بَعْضُ الْحُدَّاقِ فَقَالَ: وَبَدَأَ مِنْهَا بِبَيَانِ
الْمِيَاهِ؛ لِأَنَّهَا آلَةٌ، وَآلَةُ الشَّيْءِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا وَجُودَ لَهُ بِدُونِهَا.

(١) إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْخَاتَمُ فُضَّةٌ.



والمُزِيلُ لِلْحَدَثِ وَالْحَبَثِ اتِّفَاقاً (المِياهُ): جمعُ كَثْرَةٍ، وجمعُ القِلَّةِ أمواهٌ.
والماءُ: جوهرٌ شفافٌ لطيفٌ سيَّالٌ، والعَذْبُ منه به حياةٌ كلُّ نائمٍ، وهو ممدودٌ،
وقد يُقَصِّرُ.
الطحاوي

قوله: (والمزِيلُ لِلْحَدَثِ... إلخ) أخرج المصنّف متنه عن إعرابه، ولكن حيثُ كان الكلامُ له فله
التصرُّفُ فيه.

قوله: (اتِّفَاقاً) وأمّا غيرُ الماءِ من المائعاتِ فالمعتمدُ من المذهبِ أنّها مُزيلةٌ للأخبارِ، وقال محمدٌ
والشافعيُّ رحمهما: يُشترطُ لطهارتها الماءُ المطلقُ أيضاً.

قوله: (المِياهُ) أصلُه مواه، فُعلٌ به ما فُعلَ به: (مِيزان).

قوله: (جمعُ كَثْرَةٍ، وجمعُ القِلَّةِ: أمواه) والفرقُ بينهما أنّ جمعَ القِلَّةِ يَدُلُّ حقيقةً بالوضعِ على ثلاثةٍ
فأكثرَ إلى عشرةٍ فقط، وجمعُ الكثرةِ يَدُلُّ كذلك على ما فوقَ العشرةِ إلى غيرِ نهايةٍ، وقد يُستعملُ أحدهما
موضعَ الآخرِ مجازاً.

فإن قيل: كان الأولى التَّعبيرُ بجمعِ القِلَّةِ؛ ليطابقَ المبتدأُ الخبرَ، وتحرُّزاً عن ارتكابِ المجازِ بغيرِ
ضرورةٍ.

فالجواب: أنّ جمعي القِلَّةِ والكثرةِ إنّما يُعتَبَران في نكراتِ الجموعِ، أمّا في المعارفِ كما هنا
فلا فرقَ بينهما.

قوله: (شَفَّافٌ) قال في «القاموس»: شَفَّ الثوبُ يَشْفُ شُفُوفاً وَشَفِيفاً: رَقٌّ فَجَلاً ما تحتهِ أ. هـ
فمعناه: الرقيق الذي لا يحجبُ ما تحتهِ، أي: حيثُ خلا عنِ العوارِضِ. زاد في «الشرح»: الذي يتلوَّنُ
بلونِ الإناءِ.

قوله: (والعَذْبُ منه... إلخ) خرج به المِلْحُ، فإنّه لا يُحيي الناسَ، وهذا يُفيدُ أنّ قوله تعالى:
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠] خاصٌّ بالعَذْبِ.

قوله: (وهو ممدودٌ) وأصلُه موه، قُلِيت الواوُ ألفاً؛ لانفتاحِ ما قبلها، والهاءُ همزةٌ؛ لتناسِبِ الألفِ،
وجعلَ الشارحُ إبدالَ الهاءِ همزةً إبدالاً شاذّاً.
قوله: (وقد يُقَصِّرُ) أفادَ أنّ القَصَرَ قليلٌ.

[أقسام المياه المطهّرة]

وأقسام المياه (التي يجوز) أي: يصحّ (التّطهيرُ بها سبعةُ مياهٍ):
أصلُها (ماءُ السّماءِ) لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، وهو طهُورٌ؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]،
الطحطاوي

[أقسام المياه المطهّرة]

قوله: (أي: يصحّ) فسّر الجواز بالصّحة، ولم يُفسّره بالجلّ؛ لأنّ الكلام في بيان ما يصحّ به التّطهير وإن كان لا يجلّ، كماء الغيّر المُحرّز في نحو جُبٍّ^(١) وصهريج.
قوله: (أصلُها: ماءُ السّماءِ) اعترض بأنّ هذه العبارة تُفيد أنّ السّبعة غيره؛ لأنّها فروعُه، مع أنّه معدودٌ منها.

وأجيب: بأنّ المراد الذي هو أحدُها، فالتقدير: أصلُها ماءُ السماء الذي هو أحدُها.
قال السيّد: فإن قيل: الكلُّ ماءُ السّماء؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الزمر: ٢١] الآية، وهذه العبارة، أي: عبارة المصنّف التي فيها العطفُ تُفيدُ المُغايرة. والجواب كما ذكره العيني: أنّ القِسمة بحسب ما تشهدُ به العادة، انتهى.
قوله: (لقوله تعالى) علّة للأصالة، قيل: كلُّ ماءٍ من السّماء ينزل إلى صخرة بيت المقدس، ثمّ يقسمه الله تعالى.

قوله: (من السّماء ماءً) إن قيل: ليس في الآية ما يدلُّ على أنّ جميع المياه من السّماء؛ لأنّ (ماء) نكرة، وهي في الإثبات تحضّر، فلا تُفيدُ العموم.
والجواب: أنّ ذلك عند عدم قرينة تدلُّ عليه، والقرينة ذكره في مقام الامتنان، فلو لم تدلّ على العموم لفات المطلوب، كما في «السراج».
وفي «البنية»: والنّكرة في الإثبات تُفيدُ العموم بقرينة تدلُّ عليه، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتَ نَقَسُ مَا أَخْضَرْتُ﴾ [التكوير: ١٤]^(٢).

قوله: (فسلكه يانبع في الأرض) أي: أدخله أماكن منها ينبع فيها.
قوله: (ليطهركم به) صدر الآية: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

(١) (جُبٍّ)، هي كذلك في النسخ المخطوطة التي بين أيدينا، وكذلك هي في النسخ الحجرية المطبوعة، ولعلها: (جُبٍّ).

(٢) ينظر «البنية شرح الهداية» للعيني (١/ ٣٥٣).



وهو ماء المطر؛ لأنَّ السَّمَاءَ كُلَّ مَا عَلَاكَ فَأَظْلَمَكَ، وَسَقَفُ الْبَيْتِ سَمَاءٌ، وَمَاءُ الظَّلِّ وهو الندى مُطَهَّرٌ فِي الصَّحِيحِ.

(و) كَذَا (مَاءُ الْبَحْرِ) الْمِلْحُ؛

الطحطاوي

قوله: (وهو ماء المطر) لو قال: وهو ماء السحاب، لكان أولى؛ لِيَتَّجِهَ الْكَلَامُ الْآتِي.

واعلم أنَّ المطرَ تَارَةً يَكُونُ مِنَ السَّحَابِ، وَالسَّحَابُ يَلْتَقِمُهُ مِنَ الْبَحْرِ، فَتَنْسِفُهُ الرِّيحُ فَيَحُلُو، وَهَذَا الْمَطَرُ لَا يُنْبِتُ، وَتَارَةً يَنْزِلُ مِنْ خَزَانَةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ قِطْعًا كِبَارًا، لَوْ [٩/أ] نَزَلَتْ بِجُمْلَتِهَا لَأَفْسَدَتْ، فَتَنْزِلُ عَلَى السَّحَابِ، وَهُوَ كَالْغُرْبَالِ، فَيَنْزِلُ مِنْهُ الْقَطْرُ الْخَفِيفُ، وَهُوَ الَّذِي بِهِ الْإِنْبَاتُ، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ إِلَّا مِنَ السَّحَابِ.

قوله: (لأنَّ السَّمَاءَ كُلَّ مَا عَلَاكَ) فإِطْلَاقُ السَّمَاءِ عَلَى السَّحَابِ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ.

قوله: (فأَظْلَمَكَ) ظَاهِرُ تَقْيِيدِهِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لِنَحْوِ الطَّائِرِ: سَمَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُظَلُّ.

قوله: (وَسَقَفُ الْبَيْتِ) مِنْ عَظْفِ الْخَاصِ، وَعِبَارَةٌ «الشرح»: وَمِنْ قِيلَ لِسَقْفِ الْبَيْتِ: سَمَاءٌ، وَهِيَ أَوْلَى مِمَّا هُنَا.

قوله: (فِي الصَّحِيحِ) وَقِيلَ: هُوَ نَفْسُ دَابَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ التَّطْهِيرُ بِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَطَرٌ خَفِيفٌ^(١).

قوله: (وَكَذَا مَاءُ الْبَحْرِ) تَكَلَّفَ الشَّارِحُ فَجَعَلَهُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَلَا يُفْهَمُ الْعَدُّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ تَقْدِيرُ (أَصْلُهَا) فِي قَوْلِهِ سَابِقًا: (أَصْلُهَا مَاءُ السَّمَاءِ).

قال الجوهرى: هو ضدُّ الْبَرِّ، قِيلَ: سُمِّيَ بِهِ لِعُمْقِهِ وَاتِّسَاعِهِ، وَكُلُّ نَهْرٍ عَظِيمٍ بَحْرٌ أ. هـ.

قال في «البنية»: وَمِنْهُ قِيلَ لِنَهْرِ مِصْرَ: بَحْرُ النِّيلِ أ. هـ.

قال ابن سيده في «المحكم»: الْبَحْرُ: الْمَاءُ الْكَثِيرُ مِلْحًا كَانَ أَوْ عَذْبًا، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْمِلْحِ.

فَيَكُونُ التَّنْصِيبُ عَلَيْهِ؛ دَفْعًا لِمِظْلَنَةِ تَوَهُّمِ عَدَمِ جَوَازِ التَّطْهِيرِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُرٌّ مُتَيْنٌ كَمَا تَوَهُّمَ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَفِي الْخَبَرِ: «مَنْ لَمْ يَطْهَرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهَرُهُ اللَّهُ»^(٢).

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ كَرِهَ الْوُضُوءَ مِنَ الْبَحْرِ الْمِلْحِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا»

(١) النَّدَى: قَطْرَاتُ مَاءٍ تَظْهَرُ غَالِبًا عَلَى أَوْرَاقِ الْأَعْشَابِ وَالْأَشْجَارِ صَبَاحًا فِي اللَّيَالِي الصَّافِيَةِ، فَالْأَجْسَامُ تَمْتَصُّ الْحَرَارَةَ مِنَ الشَّمْسِ نَهَارًا ثُمَّ تَفْقِدُهَا لَيْلًا، فَإِذَا بَرَدَتْ تَخْفُضُ أَيْضًا حَرَارَةَ الْهَوَاءِ الْمَحِيطِ بِهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ الْهَوَاءُ الْبَارِدُ حَمْلَ الْمَزِيدِ مِنْ بَخَارِ الْمَاءِ، فَإِذَا وَصَلَ الْهَوَاءُ لِدَرَجَةِ حَرَارَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَتَكَثَّفُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَخَارِ فَوْقَ أَقْرَبِ الْأَسْطَحِ مِنَ الْأَرْضِ، وَبِذَلِكَ يَتَكَوَّنُ النَّدَى. «الموسوعة العربية العالمية» بتصرف، (الندى).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.



لقوله ﷺ: «هُوَ الظَّهْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مِيتَتُهُ».

(و) كَذَا (مَاءُ النَّهْرِ) كَسِيحُونَ، وَجِيحُونَ، وَالْفَرَاتِ، وَنِيلِ مِصْرَ،

الطحطاوي

تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَرَى جَوَازَ الْوُضُوءِ بِهِ، وَلَا الْغُسْلَ عَنْ جَنَابَةٍ^(٢)، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا مَاءُ الْحَمَّامِ عِنْدَهُ^(٣).

وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ، وَيَكْرَهُ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ طَبَقُ جَهَنَّمَ، وَمَا كَانَ طَبَقُ سُخْطٍ لَا يَكُونُ طَرِيقًا لظَهَارَةٍ وَرَحْمَةٍ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ.

قَوْلُهُ: (هُوَ الظَّهْرُ مَاؤُهُ... إلخ) قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَنْ جَاءَهُ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ وَنَحْمَلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِهِ؟^(٥).

قَوْلُهُ: (الْحِلُّ مِيتَتُهُ) قَاصِرٌ عِنْدَنَا عَلَى السَّمَكِ غَيْرِ الطَّافِي، وَغَيْرِ الْجَرِيثِ وَالْمَارْمَاهِي، وَهُوَ ثَعْبَانِ الْبَحْرِ، وَالْجَرِيثُ سَمَكٌ أَسْوَدٌ يُشَبِّهُ التَّرْسَ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَاءُ النَّهْرِ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: النَّهْرُ وَيُحَرَّكُ: مَجْرَى الْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (كَسِيحُونَ) نَهْرٌ خُجْنَدٌ، وَجِيحُونَ نَهْرٌ تَرْمَذُ، وَالْفَرَاتُ نَهْرُ الْكُوفَةِ.

قَوْلُهُ: (وَنِيلِ مِصْرَ) هُوَ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ بَعْدَ الْكُوثرِ، وَيَلِيهِ بَقِيَّةُ الْأَنْهَارِ، وَوَرَدَ: أَنَّ الْفَرَاتَ يَنْزِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ بَعْضٌ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ^(٦).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٤٨٩)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٣٩٣) عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا قَالَ: التَّيْمَمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى حَدِيثِ رُكُوبِ الْبَحْرِ: وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عَمْرِو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: هُوَ نَارٌ. «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٦٩)، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَجَمَاعَةُ أئِمَّةِ الْفَتَا بِالْأَمْصَارِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْبَحْرَ طَهُورٌ مَاؤُهُ، وَأَنَّ الْوُضُوءَ جَائِزٌ بِهِ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَرِهَا الْوُضُوءَ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَلَمْ يَتَابِعْهُمَا أَحَدٌ مِنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا عَرَّجَ عَلَيْهِ، وَلَا التَّفَتَّ إِلَيْهِ. «التَّهْمِيدُ» (٢٢١/١٦).

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١١٥٦) وَالْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي «الطُّهُورِ» (٢٤٦) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أُنْزِلَ إِلَّا يُجْزَأَانِ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ: مَاءُ الْبَحْرِ، وَمَاءُ الْحَمَّامِ.

(٤) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٣٩٦) عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: أَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ فَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيذِ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِمَاءِ الْبَحْرِ.

(٥) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٢/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٨٣)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أَخْرَجَ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٣٥٩/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «يَنْزِلُ فِي الْفَرَاتِ كُلَّ يَوْمٍ مِثْقَالُ =



وهي من الجنة. (و) كذا (ماء البشر).

(و) كذا (مَا ذَابَ مِنَ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ) بفتح الباء الموحدة والراء المهملة، واحترز به عن الذي يذوب من الملح؛ لأنه لا يطهر، يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف، عكس الماء، وقبل انعقاده ملحاً طهوراً.

(و) كذا (ماء العين) الجاري على الأرض من ينبوع.

والإضافة في هذه المياه للتعريف، لا للتقييد، والفرق بين الإضافتين: صحة إطلاق الماء على الأول دون الثاني؛ إذ لا يصح أن يقال لماء الورد: «هذا ماء» من غير قيد بالورد، بخلاف ماء البشر؛ لصحة إطلاقه فيه.

الطحاوي

قال بعض الحذاق: فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض إنما تظهر في كثرة ثواب الأفضل، كما أن الماء المكروه أقل ثواباً من غيره.

قوله: (وكذا ماء البشر) بهمز عينها، وقد تخفف، معروفة.

قوله: (وكذا ما ذاب من الثلج والبرد) أي: بحيث يتقاطر، وعن الثاني: يجوز مطلقاً. والأول أصح، وإنما جاز التطهير بهما؛ لأن ماءهما ماء حقيقة لكنه جمد من شدة البرد، ويزوب بالحر.

(والبرد): شيء ينزل من السماء يشبه الحصى، ويسمى: (حب الغمام) و(حب المزن) كما في «المصباح».

قوله: (واحترز به) أي: بما ذاب من الثلج والبرد.

قوله: (لأنه لا يطهر) أي: الأحداث فقط.

قوله: (يدوب في الشتاء) جملة قصد بها التعليل لقوله: (لأنه لا يطهر).

قوله: (عكس الماء) أي: فليس حينئذ بماء.

قوله: (وقبل انعقاده ملحاً طهوراً) لأنه على طبيعته الأصلية.

قوله: (إذ لا يصح أن يقال لماء الورد) أي: لغة وعرفاً.

قوله: (بخلاف ماء البشر) أي: مثلاً.



(١) من بركة الجنة، وأخرج عبد الملك بن حبيب في «وصف الفردوس» (٧٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه موقوفاً: «ليس من يوم إلا وهو ينزل في الفرات مثاقيل من بركة الجنة»، وفي «صحيح مسلم» (٢٨٣٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «سبحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة».

[أقسام المياه من حيث الوصف الشرعي]

(ثُمَّ الْمِيَاهُ) من حيث هي (عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ) لكلٍّ منها وَصِفٌ يَخْتَصُّ بِهِ .
 أَوَّلُهَا : (طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ) الذي لم يُخالطه ما يَصِيرُ بِهِ مُقَيَّدًا .
 (و) الثَّانِي : (طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ مَكْرُوهٌ) استعماله تَنْزِيهًا عَلَى الْأَصَحِّ (وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ) حيوانٌ، مِثْلُ (الْهَرَّةِ) الْأَهْلِيَّةِ؛ إِذِ الْوَحْشِيَّةُ سُورُهَا نَجِسٌ،
 الطحطاوي

[أقسام المياه من حيث الوصف الشرعي]

قوله : (ثُمَّ الْمِيَاهُ) ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِي، قوله : (مِنْ حَيْثُ هِيَ) أَي : بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهَا مَاءً سَمَاءً وَنَحْوَهُ .
 قوله : (عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ) مِنْ حَيْثُ الْأَوْصَافُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (لِكُلٍّ مِنْهَا وَصِفٌ... إلخ) وليس التَّقْسِيمُ لِلْحَقِيقَةِ .
 قوله : (طَاهِرٌ) أَي : فِي نَفْسِهِ، (مُطَهَّرٌ) لغيرِهِ حَدَثًا وَخَبَثًا .
 قوله : (غَيْرُ مَكْرُوهٍ) أَي : اسْتِعْمَالُهُ .
 قوله : (الَّذِي لَمْ يُخَالَطْهُ... إلخ) فَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَوْصَافِ خِلْقَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ .
 فائدة : يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ بِمَاءٍ زَمَزَمَ عِنْدَنَا مِنْ غَيْرِ كِرَاهِيَةٍ، بَلْ ثَوَابُهُ أَكْثَرُ، وَفَضْلُ صَاحِبِ «الْبَابِ الْمَنَاسِكِ» آخِرُ الْكِتَابِ فَقَالَ : يَجُوزُ الْإِغْتِسَالُ وَالتَّوَضُّؤُ بِمَاءٍ زَمَزَمَ إِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةٍ لِلتَّبَرُّكِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَغْتَسِلَ بِهِ جَنْبٌ وَلَا مُحْدِثٌ، وَلَا فِي مَكَانٍ نَجِسٍ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِهِ، وَلَا يُزَالُ بِهِ نَجَاسَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَعَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ تَحْرِيمُ ذَلِكَ، وَقِيلَ : إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ اسْتَنْجَى بِهِ فَحَصَلَ لَهُ بِاسْوَرٌ^(١) . هـ .
 قوله : (تَنْزِيهًا عَلَى الْأَصَحِّ) هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَرْخِيُّ مَعْلَلًا بِعَدَمِ تَحَامِيهِهَا النِّجَاسَةَ، وَعَلَّلَ الطَّحَاوِيُّ الْكَرَاهَةَ بِحَرْمَةِ لَحْمِهَا، وَهَذَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، ثُمَّ الْكَرَاهَةُ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ وَجُودِ الْمَطْلُوقِ غَيْرِهِ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا كِرَاهَةَ أَصْلًا، كَمَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» وَ«التَّبَيِّنِ» .
 قوله : (حَيَوَانٌ مِثْلُ الْهَرَّةِ) الْأَوَّلَى إِبْقَاءُ الْمَصْنُوفِ عَلَى حَالِهِ كَمَا فَعَلَ فِي «كَبِيرِهِ»؛ لِأَنَّ لَفْظَ (مِثْلُ) يُعْنِي عَنْهُ لَفْظَ (وَنَحْوِهَا) الْآتِي فِي الْمَتْنِ .
 قوله : (نَجِسٌ) أَي : اتَّفَاقًا؛ لِمَا وَرَدَ : «السُّنُورُ سُبُعٌ»^(٣)، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبَرِيُّ .

(١) ينظر «الباب المناسك» لرحمة الله السندي (ص: ٢٩٢)، وليس كل ما ذكر موجوداً فيه .

(٢) أي : يكره عند وجود ماءٍ مطلق غير الماء الطاهر المطهر المكروه .

(٣) أخرجه أحمد (٨٣٤٢)، والحاكم في «المستدرک» (٦٤٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .



(وَنَحْوَهَا) أي: الأَهْلِيَّةُ، الدَّجَاجَةُ الْمُخَلَّلَةُ، وسَبَاعُ الطَّيْرِ، والحَيَّةُ، والفَأْرَةُ؛ لأنها لا تتَحَامَى عن النجاسة، وإصغاء النبي ﷺ الإِنَاءَ لِلهَرَّةِ كَانَ حَالٌ عَلَيْهِ بَزْوَالٌ مَا يَقْتَضِي الكَرَاهَةَ مِنْهَا إِذْ ذَاكَ.

(و) الذي يصيرُ مَكْرُوهًا بِشُرْبِهَا مِنْهُ مَا (كَانَ قَلِيلًا) وَسَيَأْتِي تَقْدِيرُهُ.

(و) الثَّالِثُ: (ظَاهِرٌ) فِي نَفْسِهِ (غَيْرُ مُطَهَّرٍ) لِلْحَدِيثِ بِخِلَافِ الْحَبَثِ، (وَهُوَ: مَا اسْتُعْمِلَ)

فِي الْجَسَدِ أَوْ لِقَاَهُ بِغَيْرِ قَصْدٍ
الطَّحطاوي

قوله: (ونحوها) مبتدأ، خبره قوله: (الدجاجة)، فغير إعراب متنه.

قوله: (الدجاجة) وكل ما له دم سائل، وأما ما ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما مات فيه، فضلاً عن سُورِهَا.

واعلم أنَّ الكراهة في سورِ الهَرَّةِ قولُ الإمام ومحمَّد، وقال أبو يوسف: لا كراهة فيه؛ لحديث الإصغاء^(١).

قوله: (وإصغاء النبي ﷺ الإِنَاءَ) أي: إِمَالَتَهُ، قال في «القاموس»: وَأَصَغَى: اسْتَمَعَ، وَإِلَيْهِ مَالَ يَسْمِعُهُ، وَالْإِنَاءُ: أَمَالُهُ.

قوله: (كَانَ حَالٌ عَلَيْهِ... إلخ) أي: بِوَحْيٍ أَوْ كَشْفٍ، فَلَوْ زَالَ التَّوَهُُّمُ فِي حَقِّهَا فَلَا كَرَاهَةَ فِي سُورِهَا؛ لِأَنَّ الكَرَاهَةَ مَا ثَبَتَتْ إِلَّا مِنْ ذَلِكَ التَّوَهُُّمِ، فَتَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ.

قال في «الفتح»: فعلى هذا لا ينبغي إطلاق كراهة أكلٍ أو شربٍ فضليها، والصَّلَاةُ إِذَا لَحَسَتْ عَضْوًا قَبْلَ غَسْلِهِ، كَمَا أَطْلَقَهُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَغَيْرُهُ، بَلْ يُقَيَّدُ بِثُبُوتِ ذَلِكَ التَّوَهُُّمِ، فَأَمَّا لَوْ كَانَ زَائِلًا كَمَا قُلْنَا فَلَا كَرَاهَةَ لَهُ.

قوله: (إِذَا ذَاكَ) أي: وَقْتُ الْإِصْغَاءِ.

قوله: (وسباني تقديره) ظاهرُ المذهبِ أَنَّهُ مَا يَعُدُّهُ النَّازِرُ قَلِيلًا.

قوله: (وهو ما استُعْمِلَ فِي الْجَسَدِ... إلخ)^(٢) ظاهره أَنَّهُ إِذَا غَسَلَ [أ/ ١٠] عَضْوًا مِنْ جَسَدِهِ لِغَيْرِ جَنَابَةٍ وَنَجَاسَةٍ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِعَدَمِ إِسْقَاطِ الْفَرْضِ، كَمَا فِي «البحر».

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣)، والترمذي في «سننه» (٩٢)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦٨)، وأبو داود في «سننه»

(٧٥)، وابن ماجه في «سننه» (٣٦٧)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) قال أبو بكر السمرقندي: وأما سبب صيرورة الماء مستعملاً فنقول: عند أبي حنيفة وأبي يوسف يصير الماء مستعملاً بأحد أمرين: بزوال الحدث، أو بإقامة القربة. وعند محمد يصير مستعملاً بإقامة القربة لا غير. وعند زفر والشافعي يصير =



(لِرَفْعِ حَدَثٍ، أَوْ) قَصَدَ اسْتِعْمَالَهُ (لِقُرْبَةٍ) وهي (كَالْوُضُوءِ) في مجلسٍ آخَرَ (عَلَى الْوُضُوءِ بِنِيَّتِهِ) أي: الوضوء تَقَرُّباً؛ لِبَصِيرِ عِبَادَةٍ، فإن كان في مجلسٍ واحدٍ كُرِهَ، ويكون الثاني غير مُسْتَعْمَلٍ.

ومن القربة: غسلُ اليَدِ للطعامِ أو منه؛ لقوله ﷺ: «الوضوء قبل الطعام بركة»، وبعده يَنْفِي اللَّمَمَ - أي: الجنونَ - الطحطاوي

قوله: (لرفع حدثٍ) وإن لم ينو بذلك قربةً كوضوء المحدث بلا نيّة إجماعاً على الصحيح. ولم يذكر المصنّف ما استعمل لإسقاط الفرض بأن غَسَلَ بعضَ أعضاء وضوئه، فإنّه يصير مُسْتَعْمَلاً؛ لسقوط الفرض اتفاقاً وإن لم يزل به حدثٌ عضوه؛ لما عُرِفَ أنّه لا يتجزأ زوالاً وثبوتاً، ولا تلازم بين سُقُوطِ الفرض وزوالِ الحدث؛ لأنّ مُفَادَ السقوطِ عدمُ وجوبِ الإعادة، ورفعُ الحدثِ موقوفٌ على التّمَامِ.

قوله: (لقربة) هي فعلٌ ما يُثَابَ عليه، ولا ثوابٌ إلّا بالنيّة.

فإن قيل: المتوضّئ ليس على أعضائه نجاسةٌ لا حقيقةً ولا حكماً، فكيف يصير الماءُ مُسْتَعْمَلاً بِنِيّةِ القربة؟

قلت: لَمَّا عَمِلَ في تحصيلِ الثَّوَرِ كَالْمَرَّةِ الْأُولَى أَوْجَبَ ذَلِكَ تَغْيِيرَ^(١) وصفه، وإلّا كان وجوده كعدمه.

قوله: (تقرباً؛ لبصير عبادَةٍ) أمّا إذا تَوَضَّأَ في مجلسٍ آخَرَ ولم ينو القربة كان إسرافاً، فلا يُعَدُّ به الماءُ مُسْتَعْمَلاً.

قوله: (فإن كان في مجلسٍ واحدٍ) أي: ولم يؤدِّ بالأوّل عِبَادَةً شُرِعَ التّطَهُّيرُ لها، وإلّا فلا يُكْرَهُ.

قوله: (كُرِهَ) أي: ولو نوى القربة، ويكونُ إسرافاً، والإسراف حرامٌ ولو على شطّ نهرٍ، قاله السيّد، ومفاده أنّ الكراهة تحريميّة.

قوله: (غسلُ اليَدِ للطعامِ، أو منه) أي: بقصدِ السّنّةِ، وإلّا لا يُسْتَعْمَلُ.

= مستعملاً بإزالة الحدث لا غير. إذا ثبت هذا الأصل فنقول: مَنْ تَوَضَّأَ بنية إقامة القربة نحو الصلوات المعهودة وصلاة الجنائز ودخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن ونحوها فإن كان محدثاً يصير الماء مستعملاً بلا خلاف؛ لوجود زوال الحدث وحصول القربة جميعاً، وإن لم يكن محدثاً فعلى قول علمائنا الثلاثة يصير مستعملاً؛ لأنه وجد إقامة القربة، وعلى قول زفر والشافعي لا يصير مستعملاً؛ لأنه لم يوجد إزالة الحدث. «تحفة الفقهاء» (١/٧٩).

(١) في نسخة: (تقييد).



وَقَبْلَهُ يَنْفِي الْفَقْرَ^(١)، فلو غَسَلَهَا لَوَسَخَ وهو مُتَوَضِّئٌ ولم يَقْصِدِ الْقُرْبَةَ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، كَغَسَلِ ثَوْبٍ وَدَابَّةٍ مَأْكُولَةٍ.

(وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بِمُجَرَّدِ انْفِصَالِهِ عَنِ الْجَسَدِ) وإن لم يَسْتَقِرَّ بِمَحَلٍّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَسُقُوطُ حُكْمِ الاستعمالِ قَبْلَ الانفصالِ لضرورةِ التَّطْهِيرِ، ولا ضَرُورَةٌ بَعْدَ انفصالِهِ.

الطَّحطاوي

قوله: (لا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا) لعدم إسقاطِ فرضِ أو إقامةِ قربةٍ، وكذا لو تَوَضَّأَ بِنِيَّةِ التَّعْلِيمِ؛ لأنَّ التَّعْلِيمَ وإن كان قُرْبَةً إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ بِالْفِعْلِ، بَلْ يَصِحُّ بِالْقَوْلِ أَيْضًا، وَالْأَصَحُّ أَنَّ غُسَالَ الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ، كَوْضِئِ الْحَائِضِ بِقَصْدِ إِقَامَةِ الْمُسْتَحَبِّ، فَإِنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ بِهِ مُسْتَعْمَلًا.

قوله: (كغسلِ ثوبٍ ودابَّةٍ مأْكولةٍ) أي: طاهرين، وقد قالوا: إِنَّ عَرَقَ الْحِمَارِ طَاهِرٌ، وَالْكَلْبُ إِذَا انْتَفَضَ مِنَ الْمَاءِ فَأَصَابَ إِنْسَانًا لَا يُنَجِّسُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرُ الْعَيْنِ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُمَا تَكُونُ غُسَالَتُهُمَا طَاهِرَةً، وَهِيَ مَطْهُرَةٌ؛ لَعَدَمِ مُوجِبِ الاستعمالِ.

قوله: (على الصحيح) هو ما عليه العامة، وصَحَّحَ فِي «الهِدَايَةِ» وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ»، وَوَجَّهَهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (وسقوط... إلخ).

واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا إِذَا اسْتَقَرَّ، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيهَا إِذَا انفصلَ وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فَسَقَطَ عَلَى غُضْوٍ آخَرَ وَجَرَى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِيَدِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ غَسْلُ ذَلِكَ الْغُضْوِ بِذَلِكَ الْمَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي يَصِحُّ.

واعلم أَنَّ صِفَةَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ حَكَى بَعْضُهُمْ فِيهَا خِلَافًا عَلَى ثَلَاثِ رَوَايَاتٍ، وَقَالَ مَشَايِخُ الْعِرَاقِ: لَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ أَصْلًا، بَلْ هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا.

قال شيخ الإسلام فِي «شرح الجامع الصغير»: وهو المختارُ عندنا، وهو المذكورُ فِي عَامَّةِ كُتُبِ مُحَدِّثِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ.

وقال فِي «المجتبى»: وَقَدْ صَحَّتِ الرِّوَايَاتُ عَنِ الْكُلِّ أَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ، إِلَّا الْحَسَنُ^(٢). وَرِوَايَتُهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٣٧٦١، وَالتِّرْمِذِيُّ: ١٩٥٢، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٧١٦٦، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ: (٢٧٥/٧) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللَّوْلُؤِيُّ، كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرَ، صَنَّفَ كِتَابَ «الْمَقَالَاتِ» وَكِتَابَ «الْمَجْرَدِ لِأَبِي حَنِيفَةَ» وَكِتَابَ «أَدَبِ الْقَاضِي» وَكِتَابَ «الْخِصَالِ» وَكِتَابَ «مَعَانِي الْإِيمَانِ» وَكِتَابَ «النِّفَقَاتِ» وَكِتَابَ «الْخِرَاجِ» وَكِتَابَ «الْفَرَائِضِ» وَكِتَابَ «الْوَصَايَا»، تُوُفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ. «تَاجُ التَّرَاجِمِ» (ص: ١٥١)، وَ«أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» (ص: ١٣٥).



(وَلَا يَجُوزُ) أَي: لَا يَصِحُّ الْوَضُوءُ (بِمَاءٍ شَجَرٍ وَثَمَرٍ) لِكَمَالِ امْتِزَاجِهِ، فَلَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا (وَلَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ عَصْرِ) كَالْقَاطِرِ مِنَ الْكَرَمِ (فِي الْأُظْهَرِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا قِيلَ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ بِمَاءٍ يَقْطُرُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَخُرُوجِهِ بِلَا عَصْرِ تَأْثِيرٌ فِي نَفْيِ الْقَيْدِ وَصِحَّةِ نَفْيِ الْاسْمِ عَنْهُ.

وَأِنَّمَا صَحَّ إلْحَاقُ الْمَانِعَاتِ الْمُزِيلَةِ بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ
الطحطاوي

شَاذَّةٌ غَيْرُ مَأْخُودٍ بِهَا، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ»^(١)، لَكِنْ يُكْرَهُ شَرْبُهُ وَالْعَجْنُ بِهِ تَنْزِيهًا؛ لَا اسْتِغْذَارَ النَّفْسِ لَهُ.

قوله: (أَي: لَا يَصِحُّ) إِنَّمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَبْقَاهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يُفِيدُ عَدَمَ الصَّحَّةِ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ عَدَمَ الْجِلِّ، وَقَدْ يُجَامِعُ الصَّحَّةُ، وَالْمَقْصُودُ الْأَوَّلُ.

قوله: (بِمَاءٍ شَجَرٍ) الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ النَّبَاتِ، كَالْكَرْمِ وَوَرَقِ الْهَنْدْبَاءِ.

قوله: (وَتَمَرٍ) بِالْمَثَلَةِ: مَا يُثْمِرُهُ النَّبَاتُ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الْفَوَاكِهِ وَالْأَزْهَارِ، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ.

قوله: (لِكَمَالِ امْتِزَاجِهِ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى الزَّيْلَعِيِّ حَيْثُ عَلَّلَ جَوَازَ رَفْعِ الْحَدَثِ بِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ امْتِزَاجُهُ، وَنَظَرَ فِيهِ صَاحِبُ «الْبَحْرِ»^(٢).

قوله: (فَلَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا) إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْمَاءِ) بِدُونِ قَيْدٍ.

قوله: (احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا قِيلَ بِأَنَّهُ... إلخ) قَالَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»، وَمَشَى عَلَيْهِ الزَّيْلَعِيُّ، وَتَبِعَهُمَا صَاحِبُ «التَّنْوِيرِ».

قوله: (لَأَنَّهُ لَيْسَ لَخُرُوجِهِ) عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (وَلَا يَجُوزُ... إلخ) وَقَدْ عَلَّلَهُ سَابِقًا بِقَوْلِهِ: (لِكَمَالِ امْتِزَاجِهِ)، وَهُوَ فِي الْمَالِ يَرْجِعُ إِلَى مَا هُنَا.

قوله: (وَصِحَّةُ نَفْيِ الْاسْمِ) أَي: اسْمُ (الْمَاءِ الْمُطْلَقِ) حَيْثُ لَا يُقَالُ لَهُ: (مَاءٌ) بِدُونِ قَيْدٍ، وَهُوَ لَا زَمَّ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَنْتَفِي قَيْدُهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ اسْمِ (الْمَاءِ) عَلَيْهِ.

قوله: (وَأِنَّمَا صَحَّ... إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ حَاصِلُهُ: إِنَّ الْإِمَامَ عليه السلام الْحَقَّ الْمَانِعَاتِ بِالْمُطْلَقِ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّ يُلْحَقَ الْمُقَيَّدُ بِالْمُطْلَقِ فِي إِزَالَةِ الْحُكْمِيَّةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ بِالْمَنْعِ، وَإِثْبَاتِ الْفَرْقِ^(٣).

(١) ينظر «مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر» (١/ ٣٠).

(٢) انظر «البحر الرائق» (١/ ٧٢).

(٣) قال الكاساني: (ولهما) [أي: الإمام وأبي يوسف]: أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّطْهِيرُ، وَهَذِهِ الْمَانِعَاتُ تَشَارِكُ الْمَاءَ فِي التَّطْهِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ إِنَّمَا كَانَ مُطَهَّرًا؛ لَكُونِهِ مَانِعًا رَقِيقًا يُدَاخِلُ أَثْنَاءَ الثَّوْبِ فَيَجَاوِرُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ فَيُرَقِّقُهَا إِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً فَيَسْتَخْرِجُهَا بِوَاسِطَةِ الْعَصْرِ، وَهَذِهِ الْمَانِعَاتُ فِي الْمَدَاخِلَةِ وَالْمَجَاوِرَةِ وَالتَّرْفِيقِ مِثْلُ الْمَاءِ، فَكَانَتْ مِثْلَهُ فِي إِفَادَةِ الطَّهَارَةِ، بَلْ أَوْلَى، فَإِنَّ الْخَلَّ يَعْمَلُ فِي إِزَالَةِ بَعْضِ أَلْوَانِ لَا تَزُولُ بِالْمَاءِ، فَكَانَ فِي مَعْنَى التَّطْهِيرِ أَبْلَغَ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ الْمَاءُ بِأَوَّلِ مَلَاقَاةِ النَّجَسِ =



لِتَطْهِيرِ النِّجَاسَةَ الْحَقِيقِيَّةَ؛ لوجود شرط الإلحاق، وهو تَنَاهِي أجزاء النِّجَاسَةِ بخروجها مع الغَسَلَاتِ، وهو مُنْعَدِمٌ فِي الْحُكْمِيَّةِ؛ لِعَدَمِ نِجَاسَةِ مَحْسُوسَةِ أَعْضَاءِ الْمُحْدَثِ، وَالْحَدَثُ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ لَهُ حُكْمُ النِّجَاسَةِ؛ لِمَنْعِ الصَّلَاةِ مَعَهُ، وَعَيْنُ الشَّارِعِ لِإِزَالَتِهِ آلَةً مَخْصُوصَةً، فَلَا يُمَكِّنُ الْإِلْحَاقُ غَيْرَهَا بِهَا.

(وَلَا) يَجُوزُ الْوُضُوءُ (بِمَاءٍ زَالَ طَبْعُهُ) وَهُوَ الرِّقَّةُ وَالسَّيْلَانُ وَالْإِرْوَاءُ وَالْإِنْبَاتُ

الطحطاوي

قوله: (لِتَطْهِيرِ النِّجَاسَةَ) متعلق بـ: (الإلحاق)، والأولى التعبير بـ: (في).

قوله: (لوجود شرط الإلحاق) متعلق بـ: (صح)، وهو عِلَّةٌ.

قوله: (وهي تَنَاهِي) الأولى تذكير الضمير كما هو في نسخ.

قوله: (بخروجها) الباء للسببية، وهو متعلق بـ: (تَنَاهِي).

قوله: (وهو مُنْعَدِمٌ فِي الْحُكْمِيَّةِ) أي: شرط الإلحاق الذي هو (التَنَاهِي).

قوله: (لِعَدَمِ نِجَاسَةِ مَحْسُوسَةٍ) أي: حَتَّى يُحَكَّمَ عَلَيْهَا بِالتَّنَاهِي.

قوله: (وَالْحَدَثُ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ) يصلح جواباً ثانياً.

قوله: (لَهُ حُكْمُ النِّجَاسَةِ) أي: الْحَقِيقِيَّةِ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ.

قوله: (آلَةً مَخْصُوصَةً) وهي إمَّا الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ، أَوْ خَلْفُهُ، وَهُوَ التُّرَابُ.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ... إلخ) الْغُسْلُ مِثْلُ الْوُضُوءِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِ الْمِيَاءِ، فَلِذَا لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ.

قوله: (وَهُوَ الرِّقَّةُ وَالسَّيْلَانُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا فِي «الشَّرْحِ»، وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْأَخِيرَيْنِ لَا يَكُونَانِ

فِي مَاءِ الْبَحْرِ الْمَلْحِ.

ثُمَّ هَذَا مِنَ الْمَصْنُوفِ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، فَإِنَّهُ مَتَى طُبِّحَ بِمَا لَا يُقْصَدُ بِهِ النَّظَافَةُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثُ وَإِنْ

بَقِيَ رَقِيقاً سَائِلاً؛ لِكَمَالِ الْاِمْتِزَاجِ، بِخِلَافِ مَا يُقْصَدُ بِهِ النَّظَافَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ بِهِ رَفْعُهُ إِلَّا إِذَا خَرَجَ عَنْ

رِقَّتِهِ وَسَيْلَانِهِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ، وَتَسْوِيَةُ الْمَصْنُوفِ بَيْنَهُمَا مَمْنُوعَةٌ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ وَغَيْرُهُ.

= صار نجساً ممنوعاً، والماء قط لا يصير نجساً، وإنما يجاور النجس، فكان طاهراً في ذاته، فصلح مطهراً، ولو تصور

تنجس الماء فذلك بعد مزاييلته المحل النجس؛ لأن الشرع أمرنا بالتطهير، ولو تنجس بأول الملاقاة لما تصور التطهير،

فبفع التكليف بالتطهير عبثاً، تعالى الله عن ذلك، فهكذا نقول في الحدث، إلا أن الشرع وزد بالتطهير بالماء هناك تعبداً

غير معقول المعنى، فيقتصر على مورد التعبد، وهذا إذا كان مانعاً ينعصر بالعصر، فإن كان لا ينعصر، مثل العسل والسمن

والدهن ونحوها، لا تحصل به الطهارة أصلاً؛ لانعدام المعاني التي يقف عليها زوال النجاسة على ما بيئنا. «بدائع

الصنائع»، (٨٣/١).



(بِالطَّبِيخِ) بِنَحْوِ حِمَصٍ وَعَدَسٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَرَدَ ثُخُنَ، كَمَا إِذَا طُبِخَ بِمَا يُقْصَدُ بِهِ النِّظَافَةُ كَالسَّدْرِ، وَصَارَ بِهِ ثَخِينًا، وَإِنْ بَقِيَ عَلَى الرَّقَّةِ جَازَ بِهِ الْوُضُوءُ.

وَلَمَّا كَانَ تَقْيِيدُ الْمَاءِ يَحْصُلُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كِمَالِ الْإِمْتِزَاجِ بِتَشْرُبِ النَّبَاتِ أَوْ الطَّبِيخِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ بَيَّنَّ الثَّانِي وَهُوَ غَلَبَةُ الْمُتَمِزِّجِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ بِغَلَبَةِ غَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ الْمَاءِ (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْمَاءِ.

[أحكام الغلبة باختلاف المخالط]

وَلَمَّا كَانَتِ الْغَلْبَةُ مُخْتَلِفَةً بِاخْتِلَافِ الْمُخَالِطِ بِغَيْرِ طَبِيخٍ، ذَكَرَ مُلَخَّصَ مَا جَعَلَهُ الْمُحَقِّقُونَ الطَّحْطَاوِي

قَوْلُهُ: (بِالطَّبِيخِ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَغَيَّرَ وَصْفُ الْمَاءِ بِنَحْوِ الْحِمَصِ أَوْ الْبَاقِلَاءِ بِدُونِ طَبِيخٍ بِأَنْ أُلْقِيَ فِيهِ لَيَبْتَلَّ وَلَمْ تَذْهَبِ رَقَّةُ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ، كَمَا لَوْ أُلْقِيَ فِيهِ زَاجٌ^(١) وَهُوَ رَقِيقٌ، كَمَا فِي «الْخَانِيَةِ». قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِذَا بَرَدَ ثُخُنَ) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ^(٢) وَلَوْ بَقِيَ رَقِيقًا.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَقِيَ عَلَى الرَّقَّةِ [أ/ ١١] جَازَ بِهِ الْوُضُوءُ) وَإِنْ غَيَّرَ أَوْصَافَهُ الثَّلَاثَةَ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، وَهُوَ النِّظَافَةُ، وَاسْمُ (الْمَاءِ) بَاقٍ، وَازْدَادَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ التَّطْهِيرُ، وَلِذَا جَرَتْ السَّنَةُ فِي غَسْلِ الْمِيَّتِ بِالْمَاءِ الْمُغْلَى بِالسَّدْرِ وَالْحُرْضِ.

قَوْلُهُ: (كِمَالُ الْإِمْتِزَاجِ... إلخ) الْأَوَّلَى فِي التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ: وَلَمَّا كَانَ تَقْيِيدُ الْمَاءِ يَحْصُلُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: كِمَالُ الْإِمْتِزَاجِ بِتَشْرُبِ النَّبَاتِ أَوْ الطَّبِيخِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالثَّانِي: غَلْبَةُ الْمُتَمِزِّجِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ الْأَوَّلَ شَرَعَ فِي بَيَانِ الثَّانِي، وَهُوَ غَلَبَةُ الْمُتَمِزِّجِ، فَقَالَ: ... إلخ.

قَوْلُهُ: (كِمَالُ الْإِمْتِزَاجِ) مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَقَوْلُهُ: (بِتَشْرُبِ النَّبَاتِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: (كِمَالِ)، وَقَوْلُهُ: (أَوْ الطَّبِيخِ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْنَاهُ) مُرَادُهُ بِهِ نَحْوُ الْحِمَصِ وَالْعَدَسِ مُطْلَقًا، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّنْظِيفُ إِذَا صَارَ الْمَاءُ بِهِ ثَخِينًا.

[أحكام الغلبة باختلاف المخالط]

قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الْمُخَالِطِ) فَإِنَّهُ تَارَةٌ يَكُونُ جَامِدًا، وَتَارَةٌ يَكُونُ مَائِعًا مُوَافِقًا لِلْمَاءِ فِي أَوْصَافِهِ أَوْ مُخَالَفًا، كَمَا يَأْتِي تَوْضِيحُهُ.

قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ طَبِيخٍ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ الْمَفْرُوعُ مِنْهُ.

(١) الزَّاجُ: وَبَلَّغٌ مَعْرُوفٌ. وَقَالَ اللَّيْثُ: يُقَالُ لَهُ الشَّبُّ الْيَمَانِي، وَهُوَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ، وَهُوَ مِنْ أَخْلَاطِ الْجَبْرِ، «تَاجُ الْعُرُوسِ»، فَصْلُ الزَّايِ (زَوْج).

(٢) أَي: الْحَدَثُ.



ضابطاً في ذلك فقال:

(وَالْغَلْبَةُ) تَحْصُلُ (فِي مُخَالَطَةِ) الْمَاءِ لشيءٍ من (الْبَاجِمَاتِ) الطاهرة (بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ عَنْ رِقَّتِهِ) فلا ينصرف عن الثوب (وَ) إِخْرَاجِهِ عَنْ (سَيْلَانِهِ) فلا يسيلُ على الأعضاء سيلانَ الماءِ.
(وَ) أَمَّا إِذَا بَقِيَ عَلَى رِقَّتِهِ وَسَيْلَانِهِ فَإِنَّهُ (لَا يَضُرُّ) أَي: لا يمنعُ جوازَ الوضوءِ به (تَغْيِيرُ أَوْصَافِهِ كُلِّهَا بِجَامِدٍ) خَالَطَهُ بِدُونِ طَبِخٍ (كَزَعْفَرَانٍ، وَفَاكِهَةٍ، وَوَرَقِ شَجَرٍ) لِمَا فِي «الْبَخَارِيِّ» وَ«مُسْلِمٍ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذِّي وَقَصَّتُهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(١)، وَأَمَرَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ حِينَ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(٢)، وَاغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَاءٍ فِيهِ أَثَرُ الْعَجِينِ^(٣)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ وَهُوَ جُنُبٌ، وَيَجْتَرِي بِذَلِكَ^(٤).

(وَالْغَلْبَةُ) تَحْصُلُ (فِي) مُخَالَطَةِ (الْمَائِعَاتِ بِظُهُورٍ وَصَفٍ وَاحِدٍ) كَلَوْنٍ فَقَطْ، أَوْ طَعْمٍ (مِنْ) مَائِعٍ لَهُ وَصَفَانِ فَقَطْ) أَي: لا ثالثَ له، وَمَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (كَاللَّبَنِ لَهُ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ) فَإِنْ لَمْ

الطَّحْطَاوِي

قوله: (في ذلك) أي: في الغلبة.

قوله: (الطاهرة) أَمَّا النَجَسَةُ فَتُنَجِّسُ الْقَلِيلَ مِنْهُ مطلقاً، والكثيرَ إِنْ ظَهَرَ أَحَدُ أَوْصَافِهَا.

قوله: (وَأَمَّا إِذَا بَقِيَ... إلخ) عبارة المتري في ذاتها أعذب وأخصر.

قوله: (لا يضرُّ تغْيِيرُ أَوْصَافِهِ) محلُّه ما لم يُصْبَغْ به، كماء الزعفرانِ إِذَا كَانَ يُصْبَغُ بِهِ، وما لم يحدث له اسمٌ آخرُ، قال في «القنية»: ولو وقع الزعفرانُ في الماءِ وأمكن الصَّبْغُ بِهِ مَنَعَ، وإِلَّا لا. هـ
وقال في «الدر المختار»: فلو جامداً فبشخائنه ما لم يزل الاسم، كنبذ تمرٍ. هـ

قوله: (بدونِ طَبِخٍ) الأولى حذفه؛ لأنَّه الموضوع.

قوله: (بماءٍ وسدرٍ) قد يُقال: غيرُ نحوِ السِّدْرِ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لأنَّ المقصودَ به التَّنْظِيفُ فاغْتُفِرَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْأَوْصَافِ، ولا كذلك غيره، ويُقال في الحديث الذي بعده كذلك.

قوله: (بماءٍ فيه أثرُ العجينِ) قد يُقال: إنه لا يُنتِجُ الدَّعْوَى؛ لعدمِ الدَّلَالَةِ عَلَى تَغْيِيرِ جَمِيعِ الْأَوْصَافِ، وكذا يُقال فيما بعده، والحكمُ مسلَّمٌ.

(١) أخرجه البخاري: ١٢٦٧، ومسلم: ٢٨٩٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وَقَصَّتْ عَنْقَهُ: كسرتها. السدر: شجر النبق، مفردة مبدرة.

(٢) أخرجه أبو داود: ٣٥٥، والترمذي: ٦٠٥، والنسائي: ١٨٨، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٣) أخرجه النسائي: ٢٤٠، وابن ماجه: ٣٧٨، وأحمد: (٤٥٥/٤٤)، من حديث أم هانئ رضي الله عنها.

(٤) أخرجه أبو داود: ٢٥٦، والبيهقي (٢٨١/١) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.



يُوجَدًا جازَ به الوضوءُ، وإن وُجِدَ أحدهما لم يَجُزْ، كما لو كان المخالطُ له وصفتَ واحدًا، فظهر وصفه، كبعض البطيخ، ليس له إلا وصفٌ واحدٌ، (و) قوله: (لَا رَائِحَةَ لَهُ) زيادةٌ إيضاح؛ لِعِلْمِهِ من بيانِ الوصفين.

(و) الغلبةُ توجدُ (بِظُهُورِ وَصْفَيْنِ مِنْ مَائِعٍ لَهُ) أوصافٍ (ثَلَاثَةً) وذلك (كَالْخَلِّ) له لونٌ، وطعمٌ، وريحٌ، فأَيُّ وَصْفَيْنِ مِنْهَا ظَهَرَ مَنَعَ صَحَّةَ الوضوءِ، والواحدُ منها لا يضرُّ؛ لِقَلَّتِهِ.

(وَالْغَلْبَةُ فِي) مخالطةِ (الْمَائِعِ الَّذِي لَا وَصْفَ لَهُ) يخالفُ الماءُ، بلونٍ، أو طعمٍ، أو ريحٍ (كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ) فإنه بالاستعمالِ لم يتغيَّرَ له طعمٌ، ولا لونٌ، ولا ريحٌ، وهو طاهرٌ في الصحيح، (و) مثله (مَاءُ الْوَرْدِ الْمُنْقَطِعِ الرَّائِحَةِ، تَكُونُ) الغلبةُ (بِالْوَزْنِ) لعدمِ التمييزِ بالوصفِ؛ لِفَقْدِهِ.

(فَإِنْ اخْتَلَطَ رِطْلَانِ) مثلاً (مِنْ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ) أو ماءِ الوردِ الذي انقطعت رائحته (بِرِطْلٍ مِنْ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ) لغلبةِ الْمُقَيَّدِ (وبعكسه) وهو لو كان الأكثرُ الْمُطْلَقَ الطحاوي

قوله: (كبعض البطيخ) مثله القرعُ، فإنَّ ماءَهُما لا يُخَالِفُ إِلَّا فِي الطَّعْمِ، وكَمَاءِ الْوَرْدِ، فإنه لا يُخَالِفُ إِلَّا فِي الرِّيحِ.

قوله: (لا رائحة له) فيه أَنَّهُ يُشَمُّ مِنْ بَعْضِهِ رَائِحَةُ الدُّسُومَةِ.

قوله: (تكونُ الغلبةُ بالوزنِ) وهذا الاعتبارُ يجري فيما لو ألقى الماءُ المستعملُ في المطلق، أو انغمَسَ الرَّجُلُ فيه على ما هو الحقُّ، وأَمَّا مَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ مِنْ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ فَسَدَ الْمَاءُ فَمُبْنِيٌّ عَلَى رِوَايَةِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ شَاذَّةٌ، وَأَمَّا عَلَى الْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى فَلَا.

قال في «البحر»: فإذا عرفتَ هذا فلا تتأخَّرُ عن الحكمِ بِصَحَّةِ الوضوءِ، أي: والغُسلِ من الفَسَاقِي^(١) الصَّغَارِ الكائِنَةِ فِي الْمَدَارِسِ وَالْبُيُوتِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ خَارِجاً ثُمَّ صَبَّهُ فِي الْمَاءِ الْمُطْلَقِ وَبَيْنَ مَا إِذَا انْغَمَسَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلَّا مَا تَسَاقَطَ عَنِ الْأَعْضَاءِ أَوْ لَاقَى الْجَسَدَ فَقَطْ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِبَاقِي الْمَاءِ قَلِيلٌ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ حَمْلُ كَلَامِ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ الْجَوَازِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ لَا الصَّحِيحِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ مِنَ الْفَسَاقِي الصَّغَارِ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ أَكْثَرُ أَوْ مَسَاوٍ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ وَقُوعُ نَجَاسَةٍ فِيهِ، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(١) «الْفَسَاقِيَّةُ» بِالْفَتْحِ: الْمُتَوَضَّأُ، وَالْجَمْعُ: الْفَسَاقِي، مُؤَلَّدَةٌ. «تَاجُ الْعُرُوسِ»، (فسق).



(جَارَ) به الوضوء، وإن استويا لم يُذكر حكمه في ظاهر الرواية^(١)، وقال المشايخ: حكمه حكم المَغْلُوبِ احتياطاً.

(و) القسم (الرابع) من المياه: (ماء نجس، وهو الذي حَلَّتْ) أي: وقعت (فيه نجاسة) وعلم وقوعها يقيناً أو بغلبة الظن، وهذا في غير قليل الأرواث؛ لأنه معفو عنه كما سَنَدُكْرُهُ، (وكان) الماء (راكداً) أي: ليس جارياً، وكان (قليلًا، والقليل) هو (ما) مساحة محله (دون عشر في عشر) بذراع العامة، الطحطاوي

قوله: (جَارَ به الوضوء) ظاهره أنه يجوز بالكل، ويُجعل المستعمل مستهلكاً؛ لقلته.

قوله: (حَلَّتْ فيه نجاسة) قيد به؛ لأنه لو تغيرت أوصافه بطول المكث وكان باقياً على طبعه فهو مطهر؛ لأنه باقٍ على خلقته الأصلية، ولو صار ثخيناً لا.

قوله: (وعلم وقوعها يقيناً... إلخ) ولو شكَّ يجوز ولو وجده مُتَنَبِّئاً؛ لأنه قد يكون بسبب طاهر خالطه، أو بطول المكث، والأصل الطهارة، ولا يلزمه السؤال؛ لقول عمر رضي الله عنه لما سأل ابن العاص رضي الله عنه عن حوض أتوا عليه فقال: يا صاحب الحوض، هل ترد حوضك السباع؟ فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: يا صاحب الحوض لا تُخبرنا^(٢).

وعلى هذا الضيف إذا قُدم إليه طعام ليس له أن يسأل: من أين لك هذا؟

قوله: (وهذا في غير قليل الأرواث) أي: نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله في غير قليل الأرواث إذا وقع في الآبار.

قوله: (كما سَنَدُكْرُهُ) أي: في فصل البئر.

قوله: (بذراع العامة) صحَّ قاضيخان ذراع المساحة؛ لأن المكان من الممسوحات.

(١) كتب ظاهر الرواية: أو «كتب الأصول» هي ستة، جمعها الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمته الله، وهي ما روي من المسائل عن الإمام الأعظم أبي حنيفة الثَّعْمَانِ رحمته الله وأصحابه، وتلك الكتب هي: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«السُّبُرُ الكبير»، و«السُّبُرُ الصغير»، و«الزيادات»، و«المبسوط»، ونظم أسماءها العلامة ابن عابدين في «حاشيته» بقوله:

| | |
|--|--|
| وَكُتِبَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ أَتَتْ | سِتًّا وَبِالأُصُولِ أَيْضاً سُمِّيتْ |
| صَنَّفَهَا مُحَمَّدُ الشُّبَّانِي | حَرَّرَ فِيهَا الْمَذْهَبَ الثَّعْمَانِي |
| «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ»، و«الْكَبِيرُ»، | و«السُّبُرُ الْكَبِيرُ»، و«الصَّغِيرُ» |
| ثُمَّ «الزِّيَادَاتُ»، مَعَ «الْمَبْسُوطِ» | تَوَاتَرَتْ بِالسَّنَدِ الْمَضْبُوطِ |

ينظر: «حاشية ابن عابدين»: (١/١٦٨).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٤)، والدارقطني في «سننه» (٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٨١)، وعبد الرزاق

في «مصنفه» (٢٥٠).



والذراع يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ.

وإن كان قليلاً وأصابته نجاسة (فَيَنْجُسُ) بها (وإن لم يظهر أثرها) أي: النجاسة (فيه) وأما إذا كان عشراً في عشر بحوضٍ مربع، أو ستة وثلاثين في مدور، وعمقه أن يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف منه على الصحيح، وقيل: يُقدَّرُ عمقه بذراع أو شبر، فلا ينجس إلا بظهور وصفٍ للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع، وبه أخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس. والتقدير بعشر في عشر هو المفتى به.

الطحطاوي

وقال في «الهداية»: الفتوى على اعتبار ذراع الكرباس؛ توسعة للأمر على الناس.

وذراع المساحة سبع قبضات، مع كل قبضة إصبع قائمة، وأما ذراع الكرباس ففي «الكافي» و«منلا مسكين» أنه سبع قبضات فقط، ونقل صاحب «الذرع» أن المفتى به ذراع المساحة، وأنه أكبر من ذراعنا اليوم، فالعشر في العشر بذراعنا اليوم ثمان في ثمان بالمساحة.

قوله: (والذراع يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ) اقتصر في «المغرب» على التأنيث.

قوله: (وإن كان قليلاً... إلخ) لا حاجة إلى هذه الزيادة.

قوله: (أو ستة وثلاثين في مدور) هذا القدر إذا رُبِعَ يكون عشراً في عشر، وفي المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعاً ورُبُعاً وخُمساً.

قال الزيلعي وغيره: والعبرة بوقت الوقوع، فإن نقص بعده لا ينجس، وعلى العكس لا يطهر.

وفي «البحر» عن السراج الهندي: الأشبه أنه يطهر.

قوله: (بالغرف منه) أي: بالكفين، كما في القهستاني، وفي «الجوهرة»: وعليه الفتوى.

قوله: (وبه أخذ مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة جرم فلا فرق بين موضع الوقوع وغيره، وبين نجاسة ونجاسة، وينبغي تصحيحه كما في «الفتح»، وهو المختار كما قال العلامة قاسم، وعليه الفتوى كما في «النصاب».

قوله: (هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ «خانية»، وهو قول الأكثر، وبه نأخذ «نوازل»، وعليه الفتوى كما في «شرح الطحاوي».

وحقق في «البحر» أن هذا التقدير لا يرجع إلى أصل يُعتمد عليه، وأن ظاهر الرواية عن الإمام بل عن الثلاثة كما قاله الإمام الرازي التفويض إلى رأي المستعمل، فإن غلب على ظنه أنه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو كثير، وإلا فهو قليل كما ظن، له^(١) خاصة، فيتيمم إن لم يجد غيره، فيعتبر في كل مكلف



ولا بَأْسَ بالوضوءِ والشُّربِ من حُبٍّ يُوضَعُ كُوْزُهُ في نَوَاجِي الدَّارِ ما لم يُعْلَمَ تَنْجُسُهُ،
وَمِنْ حَوْضٍ يُخَافُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ قَذَرٌ وَلَا يُتَيَقَّنُ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَسَالَ عَنْهُ، وَمَنْ الْبُئْرِ الَّتِي تُدَلَّى
فِيهَا الدَّلَاءُ وَالْجِرَارُ الدَّنَسَةُ، وَتَحْمِلُهَا الصَّغَارُ وَالْإِمَاءُ، وَيَمَسُّهَا الرُّسْتَقْيُونَ بِأَيْدٍ دَنَسَةٍ مَا لَمْ
تُتَيَقَّنِ النِّجَاسَةُ.

(أَوْ) كَانَ (جَارِيًا) عَطَفْتُ عَلَى رَاكِدًا (وَوَظَّهَرَ فِيهِ) أَيِ: الْجَارِي (أَثَرُهَا) فَيَكُونُ نَجَسًا
(وَالْأَثَرُ: طَعْمُ) النِّجَاسَةِ، (أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيحٌ) لَهَا؛ لِوُجُودِ عَيْنِ النِّجَاسَةِ بِأَثَرِهَا.
(وَالنَّوْعُ) (الْخَامِسُ: مَاءٌ مَشْكُوكٌ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ) لَا فِي طَهَارَتِهِ، (وَهُوَ: مَا شَرِبَ مِنْهُ
حِمَارٌ، أَوْ بَغْلٌ) وَكَانَتْ أُمُّهُ أَتَانًا لَا رَمَكَةً^(١)؛
الطَّحْطَاوِي

ظَنُّهُ؛ إِذِ الْعُقُولُ مُخْتَلِفَةٌ، وَكُلُّ مُسْتَعْمِلٍ مَأْمُورٌ بِالتَّحَرِّيِّ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا عَلَى
الْعَامِّيِّ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ»، فَإِنْ تَوَافَقَتْ آرَاؤُهُمْ فِيهَا، وَيُؤْمَهُمْ أَحَدُهُمْ، وَإِلَّا فَلَا.
قَوْلُهُ: (وَلَا بَأْسَ بِالْوَضُوءِ) هَذَا مِمَّا فُرِّعَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالْعِلْمِ بِوُقُوعِ النِّجَاسَةِ [أ/١٢]
أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ.

قَوْلُهُ: (مِنْ حُبٍّ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ: الْخَافِيَّةُ، وَالْكَرَامَةُ غِطَاؤُهَا، فَيُقَالُ: لَكَ عِنْدِي حُبٌّ وَكَرَامَةٌ، بِهَذَا
الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ حَوْضٍ يُخَافُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ قَذَرٌ) وَلَوْ كَانَ مُتَغَيِّرًا مُتَنَبِّئًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ بَطَاهِرًا، وَقَدْ
يَكُونُ بِالْمُكْثِ.

قَوْلُهُ: (وَتَحْمِلُهَا الصَّغَارُ وَالْإِمَاءُ) خَصَّهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْأَحْكَامَ، فَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَوَّلَى.
قَوْلُهُ: (الرُّسْتَقْيُونَ) أَيِ: أَهْلُ الْقَرْيِ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الرُّسْتَقُ: الرُّزْدَاقُ كَالرُّسْدَاقِ ١. هـ وَلَمْ
يَذْكَرْ غَيْرَ ذَلِكَ.

تَنْبِيْهُ:

لَا عِبْرَةَ بِالْعُمُقِ وَحْدَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّ الاسْتِعْمَالَ يَقَعُ مِنَ السَّطْحِ لَا مِنَ الْعُمُقِ، وَقِيلَ: لَوْ كَانَ
بِحَالٍ لَوْ بُسِطَ يَبْلُغُ عَشْرًا فِي عَشْرِ فَهُوَ كَثِيرٌ، وَفِي الْقَهْطَسْتَانِي: أَنَّهُ الْأَصَحُّ، وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ، لَكِنْ
قَالُوا: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ لَهُ رَأْيٌ، بَلْ بِالْحَدِيثِ الثَّابِتِ
صَحَّتْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِمَامُهُ، كَمَا ذَكَرَهُ الْبِيرُيُّ فِي «شَرْحِ الْأَشْبَاهِ».

قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ نَجَسًا) أَيِ: الْمَخَالِطُ لِلنِّجَاسَةِ فَقَطْ، لَا جَمِيعُهُ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

(١) «الْأَتَانُ»: أَتَى الْحِمَارُ، وَ«الرَّمَكَةُ» بَفَتْحَتَيْنِ: الْإِنْسَى مِنَ الْبِرَازِينِ، وَجَمَعَهَا رِمَاكٌ. انْظُرْ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» (أَتَن) (رَمَك).



لَأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْأُمِّ كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْأَسَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الطحطاوي

قوله : (لَأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْأُمِّ) فِي أَحْكَامٍ، مِنْهَا السُّورُ، وَجِلُّ الْأَكْلِ وَحَرَمَتُهُ، وَالرَّقُّ وَالْحَرِيَّةُ، أَمَّا فِي النَّسَبِ فَالْعِبْرَةُ لِلْأَبِ، لَكِنْ وَلَدُ الشَّرِيفَةِ لَهُ شَرَفٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.





(فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ السُّورِ)

(وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ) الذي بَيْنَا قَدْرَهُ بِدُونِ عَشْرِ فِي عَشْرِ وَلَمْ يَكُنْ جَارِيًا، (إِذَا شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يَكُونُ عَلَى) أَحَدٍ (أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، وَ) مَا أَبْقَاهُ بَعْدَ شُرْبِهِ (يُسَمَّى سُورًا) بِهِمْزِ عَيْنِهِ، وَيُسْتَعَارُ الْأِسْمُ لِبَقِيَةِ الطَّعَامِ، وَالْجَمْعُ: أَسَارٌ، وَالْفِعْلُ: أَسَارَ؛ أَي: أَبْقَى شَيْئًا مِمَّا شَرِبَهُ، وَالنَّعْتُ مِنْهُ: سَارٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُ: مُسِيرٌ، وَنَظِيرُهُ: أَجْبَرَهُ فَهُوَ جَبَّارٌ.

(الْأَوَّلُ) مِنَ الْأَقْسَامِ: سُورٌ (ظَاهِرٌ مُطَهَّرٌ) بِالِاتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ فِي اسْتِعْمَالِهِ (وَهُوَ: مَا شَرِبَ مِنْهُ آدَمِيٌّ) لَيْسَ بِفِيهِ نَجَاسَةٌ؛ لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، فَأَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِي^(١). وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَالْحَائِضِ وَالْجُنُبِ.

وَإِذَا تَنَجَّسَ فَمُهْ فَشَرِبَ الْمَاءَ مِنْ فَوْرِهِ تَنَجَّسَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا تَرَدَّدَ الْبُزَاقُ فِي فَمِهِ الطَّحْطَاوِي

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ السُّورِ)

قوله: (وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ... إلخ) قالوا: وَلَا يُسَمَّى سُورًا إِلَّا إِذَا كَانَ قَلِيلًا، فَلَا يُقَالُ لِنَحْوِ النَّهْرِ الْمَشْرُوبِ مِنْهُ: سُورٌ.

قوله: (بِهِمْزِ عَيْنِهِ) أَمَّا «السُّور» بِدُونِ هَمْزٍ: الْبِنَاءُ الْمَحِيطُ بِالْبَلَدِ، وَالْجَمْعُ أَسْوَارٌ، ك: نُورٌ وَأَنْوَارٌ، «مَصْبَاح».

قوله: (لِبَقِيَةِ الطَّعَامِ) الَّذِي فِي «الْمُسْتَصْفَى» وَالْقَهْصَتَانِي عَنْ «الْمَغْرَبِ» أَنَّهُ اسْتُعِيرَ لِمُطْلَقِ الْبَقِيَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

قوله: (وَالْفِعْلُ أَسَارَ) يُقَالُ: أَسَارَ كَأَكْرَمَ، وَسَارَ كَمَنَعَ، إِذَا أَبْقَى وَعَقَّبَ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ». وَيُقَالُ: إِذَا شَرِبْتَ فَاسِيرٌ، كَأَكْرَمَ.

قوله: (أَي: أَبْقَى شَيْئًا مِمَّا شَرِبَهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

قوله: (وَالنَّعْتُ مِنْهُ سَارٌ) بِوزنِ خَطَّابٍ.

قوله: (لِأَنَّ قِيَاسَهُ مُسِيرٌ) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ، خِلَافًا لِلْمَجْدِ فِي «الْقَامُوسِ» فَجَوَّزَ الْقِيَاسَ.

قوله: (وَإِذَا تَنَجَّسَ فَمُهْ) كَانَ شَرِبَ خَمْرًا، أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَجَسًا، أَوْ قَاءَ مِلءَ الْفَمِ.



مراتٍ، وألقاهُ أو ابتلعه قبل الشُّربِ، فلا يكون سُؤْرُهُ نَجَسًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لكنّه مَكْرُوهٌ؛ لقولِ محمّدٍ بعدمِ طهارة النّجاسة بالبُزاقِ عندهُ.

(أَوْ) شَرِبَ مِنْهُ (فَرَسٌ) فَإِنَّ سُؤْرَ الْفَرَسِ طَاهِرٌ بِاتِّفَاقٍ عَلَى الصَّحِيحِ، مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، (أَوْ) شَرِبَ مِنْهُ (مَا) بِمَعْنَى حَيَوَانٍ (يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) كَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَلَا كَرَاهَةٍ فِي سُؤْرِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ جَلَالَةً تَأْكُلُ الْجَلَّةَ بِالْفَتْحِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْبَعْرَةُ،
الطحطاوي

قوله: (فلا يكون سُؤْرُهُ نَجَسًا) ما لم يكن شاربه طويلاً لا يستوعبه اللسان فسُؤْرُهُ نَجِسٌ ولو بعد زمان، كما في «شرح التنوير».

تنبيه:

يُكْرَهُ أَنْ يَشْرَبَ سُؤْرَ غَيْرِهِ إِنْ وَجَدَ مِنْهُ لَذَّةً، إِلَّا الزَّوْجَيْنِ، وَالسَّيِّدَ مَعَ أَمَتِهِ، وَكَذَا يُكْرَهُ جِلَاقَةُ الْأَمْرِدِ إِنْ وَجَدَ الْمُحَلَّقُ رَأْسَهُ مِنَ اللَّذَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا لَوْ كَانَ الْحَلَّاقُ مُلْتَحِجًا، وَبِالْأُولَى كَرَاهَةٌ تَكْبِيسُ الْأَمْرِدِ فِي الْحَمَامِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.

قوله: (لكنّه مَكْرُوه) أي: تَنْزِيهًا؛ مِرَاعَاةً لِلْخِلَافِ.

قوله: (أَوْ شَرِبَ مِنْهُ فَرَسٌ) لفظه يقع على الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَرَبِّمَا قَالُوا لِلْأُنْثَى: فَرَسَةٌ.

قوله: (فإنَّ سُؤْرَ الْفَرَسِ طَاهِرٌ بِاتِّفَاقٍ) أمّا عندهما فظاهر؛ لأنّه مأكولٌ عندهما، وأمّا عند الإمامِ فَلأنَّ لُعَابَهُ مَتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمِهِ، وَهُوَ طَاهِرٌ، وَحُرْمَتُهُ لِلتَّكْرِيمِ؛ لكونه آلة الجهاد، فَصَارَتْ حُرْمَتُهُ كَحُرْمَةِ لَحْمِ الْآدَمِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَبَنَهُ حَلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ»، بَلْ صَحَّ رَجُوعُهُ عَنِ الْقَوْلِ بِحُرْمَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وذكر شيخ الإسلام وغيره: أَنَّ أَكْلَ لَحْمِهِ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا فِي ظَاهِرِ الرَّأْيَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ».

قوله: (على الصَّحِيحِ) وقيل: نَجِسٌ، حَكَاهُ صَاحِبُ «مُنْيَةِ الْمُصْلِي»، وَقِيلَ: مَشْكُوكٌ كَسُورِ الْحِمَارِ.

قوله: (مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ) وَرَوَى الْحَسَنُ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كُلِّهِ.

قوله: (كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ) أَدْخَلْتَ الْكَافَ الطَّيْبُورَ مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ.

قوله: (وَلَا كَرَاهَةٍ فِي سُؤْرِهَا) لِأَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ فَأَخَذَ حُكْمَهُ.

قوله: (إِنْ لَمْ تَكُنْ جَلَالَةً تَأْكُلُ الْجَلَّةَ) أَي: فَقَطْ، فَإِنْ كَانَتْ تَخْلِطُ وَأَكْثَرُ عُلْفِهَا طَاهِرٌ فَلَا كَرَاهَةَ

فِي سُؤْرِهَا، كَمَا فِي «الْجَوْهَرَةِ».



وقد يُكْنَى بها عن العَذْرَةِ، فإن كانت جَلَالَةً فَسُورُهَا من الْقِسْمِ الثَّالِثِ مَكْرُوهٌ.

(و) الْقِسْمُ (الثَّانِي): سُورٌ (نَجِسٌ) نَجَاسَةٌ غَلِيظَةٌ، وَقِيلَ: خَفِيفَةٌ، (لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ) أَي: لَا يَصِحُّ التَّطْهِيرُ بِهِ بِحَالٍ، وَلَا يَشْرَبُهُ إِلَّا مُضْطَرٌّ كَالْمَيْتَةِ، (وَهُوَ) أَي: السُّورُ النَجِسُ (مَا شَرِبَ مِنْهُ الْكَلْبُ) سِوَاءٍ فِيهِ كَلْبٌ صَيْدٍ وَمَاشِيَةٍ وَغَيْرِهِ؛ لَمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَلْبِ يَلْعُغُ فِي الْإِنَاءِ: أَنَّهُ يُغَسَّلُ ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا^(١).

(أَوْ) شَرِبَ مِنْهُ (الْخِنْزِيرُ) لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(أَوْ) شَرِبَ مِنْهُ (شَيْءٌ) بِمَعْنَى حَيَوَانٍ (مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ سِبَاعِ الطَّيْرِ، وَسِبَاطِي حُكْمُهَا، وَالسَّبُعُ: حَيَوَانٌ مُخْتَلِفٌ مُنْتَهَبٌ عَادٍ عَادَةً (كَالْفَهْدِ، وَالذَّبِّ، وَالضَّبُعِ، وَالنَّمْرِ، وَالسَّبُعِ، وَالْقِرْدِ؛ لِتَوَلُّدِ لُعَابِهَا مِنْ لَحْمِهَا، وَهُوَ نَجِسٌ كَلْبَنِيهَا. الطَّحْطَاوِي

قوله: (وقد يُكْنَى بها عن العَذْرَةِ) بكسر الدَّال ولا تَسْكُن: غَائِظُ بَنِي آدَمَ، وَالْعَذْرَةُ اسْمٌ لِإِنَاءِ الدَّارِ، وَكَانُوا يُلْقَوْنَهَا فِيهِ، فَسُمِّيَتْ بِاسْمِ ظَرْفِهَا.

قوله: (وقيل: خَفِيفَةٌ) محلُّ الخلاف في غيرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ، أَمَّا هُمَا فَمُعْظَمَانِ اتِّفَاقًا، ثُمَّ التَّغْلِيظُ وَالتَّخْفِيفُ إِنَّمَا يَظْهَرَانِ فِي غَيْرِ الْمَائِعَاتِ.

قوله: (أَي: لَا يَصِحُّ التَّطْهِيرُ بِهِ) دَفَعَ بِهِ تَوْهَمَ إِرَادَةِ عَدَمِ الْحِلِّ، وَهُوَ يُجَامِعُ الصَّحَّةَ كَمَا مَرَّ.

قوله: (وَلَا يَشْرَبُهُ إِلَّا مُضْطَرٌّ، كَالْمَيْتَةِ) لَكِنْ لَا يَشْرَبُ مِنْهُ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا قَدَرًا مَا يُقِيمُ بِهِ الْبَنِيَّةَ، كَمَا أَفَادَهُ الْعَلَامَةُ نُوحٌ^(٢).

قوله: (إِنَّهُ يُغَسَّلُ ثَلَاثًا... إلخ) وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِنَجَاسَتِهِ، وَيُنْدَبُ عِنْدَنَا التَّسْبِيعُ، وَكَوْنُ إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ.

قوله: (لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ) لَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ فِي الْكَلْبِ؛ لِإِمَّا أَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِيهِ أَنَّهُ طَاهِرُ الْعَيْنِ.

قوله: (مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ) سُمِّيَتْ بَهَائِمٌ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَمْرُ عَلَيْهَا، أَوْ لِأَنَّهُمَا أَمْرُهَا عَلَيْنَا.

قوله: (وَسِبَاطِي حُكْمُهَا) أَي: فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ.

قوله: (مُخْتَلِفٌ) لَفْظُهُ يُفِيدُ السَّرْعَةَ، بِخِلَافِ الْمُنتَهَبِ.

(١) سنن الدارقطني: (١/١٠٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الإمام العلامة نوح بن مصطفى الرُّومِي المِصْرِي الحَنْفِي، لَهُ: «حَاشِيَةٌ عَلَى الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ» وَلَهُ رِسَالَتٌ، تُوَفِّي بِمِصْرَ سَنَةِ

(١٠٧٠هـ) وَدُفِنَ بِالْقَرَاةِ الْكُبْرَى. «خِلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرُونِ الْحَادِي عَشَرَ» (٤/٤٥٨).



(و) الْقِسْمُ (الثَّالِثُ): سُورُ (مَكْرُوءَةٌ اسْتِعْمَالُهُ) فِي الطَّهَارَةِ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ (مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ) مِمَّا لَا كَرَاهَةَ فِيهِ، وَلَا يُكْرَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَى التَّيَمُّمِ مَعَ وُجُودِهِ، (وَهُوَ سُورُ الْهَرَّةِ) الْأَهْلِيَّةِ؛ لِسُقُوطِ حُكْمِ النِّجَاسَةِ اتِّفَاقًا؛ لَعَلَّةِ الطَّوَافِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِيسَةٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١)، وَلَكِنْ يُكْرَهُ سُورُهَا تَنْزِيهًا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَحَامَى عَنِ النِّجَاسَةِ، كَمَاءِ غَمَسَ صَغِيرٌ يَدَهُ فِيهِ، وَحُمِلَ إِصْغَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا الْإِنَاءَ عَلَى زَوَالِ ذَلِكَ الْوَهْمِ بِعِلْمِهِ بِحَالِهَا فِي زَمَانٍ لَا يُتَوَهَّمُ نَجَاسَةٌ فِيهَا بِمُنَجَّسٍ تَنَاوَلَتْهُ.

وَالْهَرَّةُ الْبَرِّيَّةُ سُورُهَا نَجِسٌ؛ لِفَقْدِ عِلَّةِ الطَّوَافِ فِيهَا.

وَيُكْرَهُ أَنْ تَلْحَسَ الْهَرَّةُ كَفَّ إِنْسَانٍ ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَ غَسْلِهِ، أَوْ يَأْكُلَ بَقِيَّةَ مَا أَكَلَتْ مِنْهُ إِنْ كَانَ

الطَّحْطَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (فِي الطَّهَارَةِ) تَقْيِيدُهُ بِهَا يُقِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي شُرْبٍ وَطَبِخٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ) مَا ذَكَرَهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى أَنَّ سُورَ الْهَرَّةِ يَجُوزُ شُرْبُهُ، وَالْوَضُوءُ بِهِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُكْرَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ) الْأَنْسَبُ الضَّمِيرُ.

قَوْلُهُ: (اتِّفَاقًا) وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكَرَاهَةِ، فَإِنَّ أَبَا يُوسُفَ لَا يَقُولُ بِهَا كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (بِعِلَّةِ الطَّوَافِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ.

قَوْلُهُ: (الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ) ذُكِّرَ بِاعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ) بَيَانٌ لِلضَّرُورَةِ الْمَسْقُوطَةِ حُكْمِ النِّجَاسَةِ، وَالتَّائِيْتُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْهَرَّةِ، وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ يَعْثُرُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَالطَّوَافِينَ جَمْعُ الذُّكُورِ، وَالطَّوَافَاتِ جَمْعُ الْإِنَاثِ، وَجَمَعَهُ جَمَعَ مَنْ يَعْقِلُ؛ لِمَجَاوِرَتِهِ لِمَنْ يَعْقِلُ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الطَّوَافُ: الْخَادِمُ يَخْدُمُكَ بِرَفْقٍ وَعِنَايَةٍ ١. هـ فَالْكَلَامُ عَلَى التَّشْبِيهِ، فَإِنَّهَا بِحِفْظِهَا بَنِي آدَمَ مِنَ الْهَوَامِّ كَأَنَّهَا خَادِمَةٌ لَهُمْ.

قَوْلُهُ: (حَسَنٌ صَحِيحٌ) عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ، أَيِ: إِنَّهُ مِنْ إِحْدَى الرُّتَبَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ يُكْرَهُ سُورُهَا تَنْزِيهًا) عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِحَالِهَا، أَمَّا إِذَا عَلِمَ حَالُهَا مِنْ نَجَاسَةٍ وَغَيْرِهَا فَيُثَبِّتُ حُكْمَهُ.

قَوْلُهُ: (كَمَاءِ غَمَسَ صَغِيرٌ... إلخ) فَإِنَّهُ مَكْرُوءٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ طَهَارَةَ يَدِهِ يَقِينًا تَنْتَهِي الْكَرَاهَةُ.

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَنْ تَلْحَسَ الْهَرَّةُ كَفَّ إِنْسَانٍ... إلخ) مُقَيَّدٌ بِحَالِ التَّوَهُّمِ، فَأَمَّا لَوْ كَانَ زَائِلًا فَلَا كَرَاهَةَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي أَكْلِ سُورِهَا وَشُرْبِهِ، كَمَا بَحَثَهُ الْكِمَالُ. [١٣/١]



غَنِيًّا يَجِدُ غَيْرَهُ، وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُهُ لِلْفَقِيرِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

(و) سُورُ (الدَّجَاجَةِ) بِتَثْلِيثِ الدَّالِ، وَتَاوُهَا لِلوَحْدَةِ لَا لِلتَّائِيثِ، وَالدَّجَاجُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالدَّجَاجَةُ الْأُنْثَى خَاصَّةٌ، وَلِهَذَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجَةٍ، لَا يَحْنُثُ بِلَحْمِ الدِّيكِ، وَيُكْرَهُ سُورُ (المُخَلَّاةِ) الَّتِي تَجُولُ فِي الْقَادُورَاتِ، وَلَمْ يُعْلَمْ طَهَارَةُ مِنْقَارِهَا مِنْ نَجَاسَتِهِ، فَكُرِهَ سُورُهَا لِلشَّكِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ، بَأَنْ حُبِسَتْ فَلَا يَصِلُ مِنْقَارُهَا لِقَدِيرٍ.

الطَّحطاوي

قوله: (لِلضَّرُورَةِ) أَفَادَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَإِلَّا كُرِهَ لَهُ كَالْغَنِيِّ، فَإِذَنْ لَا فَرْقَ، ذَكَرَهُ بَعْضُ الْحَذَّاقِ.
قوله: (وَالدَّجَاجُ مُشْتَرَكٌ) وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ ك: تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ، وَبَيْضٍ وَبَيْضَةٍ.
قوله: (وَالدَّجَاجَةُ الْأُنْثَى خَاصَّةٌ) هَذَا اصطلاحُ الْفُقَهَاءِ، بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ، وَهَذَا مِنَ الْمَصْنُفِ خَلُطَ اصطلاحِ بُلْغَةٍ، فَأَوْقَعَ فِي الرَّهْمِ.

قوله: (وَيُكْرَهُ سُورُ الْمُخَلَّاةِ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَ(المُخَلَّاةِ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمُرْسَلَةِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَبْسُوطِهِ»: هِيَ الَّتِي لَا تُعْلَفُ فِي الْبُيُوتِ فَلَا تَتَخَامَى النَّجَاسَاتِ بِوَاسِطَةِ التَّقَاطُطِ الْحَبِّ، فَمِنْقَارُهَا لَا يَخْلُو عَنْ قَدِيرٍ، فَتَثْبُتُ الْكِرَاهَةُ؛ لِلْإِحْتِمَالِ، حَتَّى لَوْ تَيَقَّنَ ذَلِكَ عِنْدَ شُرْبِهَا كَانَ سُورُهَا نَجِسًا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا مُحَلُّ الْكِرَاهَةِ عِنْدَ جَهَالَةِ الْحَالِ، «بِرَهَانٍ». وَكَذَا الْحَكْمُ فِي إِبْلِ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ جَلَّالَةٍ، فَالْأَوَّلَى حَذْفُ (دَجَاجَةٍ).

وَعَرَّقَ الْجَلَّالَةَ طَاهِرٌ عَلَى الظَّاهِرِ، «خَانِيَةً».

وَكُرِهَ لِبْنُ الْجَلَّالَةِ وَلَحْمُهَا إِذَا أَنْتَنَ، وَتُحْبَسُ؛ لِنُزُولِ الْكِرَاهَةِ حَتَّى يَذْهَبَ نَتْنُهُ، وَقُدِّرَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلدَّجَاجَةِ، وَلِلشَّاةِ بِأَرْبَعَةٍ، وَلِلْإِبِلِ وَالْبَقَرِ بِعَشْرَةٍ. «دِر» فِي (الاسْتِحْسَانِ).

قَالَ الْحَمَوِيُّ: وَالدَّجَاجُ لَا بِأَسَ بِهِ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ لَا يَتَغَيَّرُ ١. هـ

قوله: (الَّتِي تَجُولُ) أَي: تَطُوفُ أَوْ تَدُورُ، أَفَادَهُ فِي «الْقَامُوسِ» فِي جُمْلَةٍ مَعَانٍ.

قوله: (وَلَمْ يُعْلَمْ طَهَارَةُ مِنْقَارِهَا) أَمَّا إِذَا عُلِمَتْ أَوْ ضُدُّهَا فَالْحَكْمُ ظَاهِرٌ.

قوله: (بَأَنْ حُبِسَتْ... إلخ) الْحَبْسُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: أَنْ تُحْبَسَ فِي بَيْتٍ وَتُعْلَفَ هُنَاكَ، فَلَا تَجِدُ عَذِرَاتٍ غَيْرَهَا حَتَّى تَفْتَشَ فِيهَا الْحَبَّ، وَهِيَ لَا تُفْتَشُ فِي عَذِرَاتِ نَفْسِهَا عَادَةً، فَأَمِنْ تَفْتِيشِ النَّجَاسَةِ ١. هـ



(و) سُورُ (سِبَاعِ الطَّيْرِ كَالصَّفْرِ، وَالشَّاهِينِ، وَالْحِدَاةِ) وَالرَّخِمِ، وَالْغُرَابِ، مَكْرُوءَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُخَالِطُ الْمَيِّتَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ، فَأُشْبِهَتْ الدَّجَاجَةَ الْمُخَلَّلَةَ، حَتَّى لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَا نَجَاسَةَ عَلَى مِيقَارِهَا لَا يُكْرَهُ سُورُهَا، وَكَانَ الْقِيَاسُ نَجَاسَتَهُ؛ لِحُرْمَةِ لَحْمِهَا كِسِبَاعِ الْبَهَائِمِ، لَكِنْ طَهَارَتُهُ اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَنَّهَا تَشْرَبُ بِمِيقَارِهَا، وَهُوَ عَظْمٌ طَاهِرٌ، وَسِبَاعُ الْبَهَائِمِ تَشْرَبُ بِلِسَانِهَا، وَهُوَ مُبْتَلٌ بِلُعَابِهَا النَّجِسِ.

(و) سُورُ سَوَاكِنِ الْبُيُوتِ مِمَّا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ (كَالْفَأْرَةِ) وَالْحَيَّةِ، وَالْوَزْغَةِ، مَكْرُوءَةٌ؛ لِلزُّومِ طَوَافِهَا وَحُرْمَةِ لَحْمِهَا النَّجِسِ، وَ(لَا) كَذَلِكَ سُورُ (الْعَقْرَبِ) وَالْخُنْفَسِ وَالصَّرَصْرِ؛ لِعَدَمِ نَجَاسَتِهَا، فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ.

(و) الْقِسْمُ (الرَّابِعُ): سُورُ (مَشْكُوكٌ) أَي: مُتَوَقَّفٌ (فِي) حُكْمِ (طَهْوَرِيَّتِهِ)

الطحطاوي

قوله: (لِلزُّومِ طَوَافِهَا) أَي: وَالطَّوَافُ الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِسُقُوطِ النَّجَاسَةِ فِي حَقِّهَا أَلَزَمَ.

قوله: (وَحُرْمَةُ لَحْمِهَا النَّجِسِ) الْوَائِدُ بِمَعْنَى (مَعَ).

قوله: (فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ) وَلَوْ مَاتَتْ فِي الْمَاءِ.

قوله: (سُورُ مَشْكُوكٌ) قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ: هَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَمْ تُرَوْ عَنْ سَلَفِنَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ لكَثِيرٍ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ، فَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ: مَشْكُوكًا، وَبَعْضُهُمْ: مُشْكِلًا، وَمَرَادُهُمْ بِذَلِكَ التَّوَقُّفُ فِي كَوْنِهِ يُزِيلُ الْحَدَّثَ، فَقَالُوا: يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ التَّيَمُّمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ؛ احتياطًا، لِيَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدَةِ بَيِّقِينَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْجَهْلُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ كَمَا فَهِمَهُ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ^(١) فَانْكَرَ هَذَا التَّعْيِيرَ^(٢)؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ مَعْلُومٌ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا، وَالْقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ فِي مِثْلِ هَذَا لَتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ دَلِيلُ الْعِلْمِ، وَغَايَةُ الْوَرَعِ.

قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَأَمَّا النَّجَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ فَإِنَّهُ يُزِيلُهَا عِنْدَ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ؛ لَقَلْبِهِ إِيَاقُهَا حَقِيقَةً، فَصَارَ كَالْخَلِّ، بِخِلَافِ الْحَكْمِيَّةِ.

قوله: (أَي: مُتَوَقَّفٌ فِي حُكْمِ طَهْوَرِيَّتِهِ) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ^(٣): الْأَصَحُّ أَنَّ دَلِيلَ الْإِشْكَالِ

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفِيَّانِ الدَّبَّاسِ إِمَامُ أَهْلِ الرَّأْيِ بِالْعِرَاقِ. «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١١٦/٢).

(٢) قَالَ السَّرْحِيُّ: وَكَانَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ يَنْكَرُ هَذَا وَيَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ حُكْمِ الشَّرْعِ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَلَكِنْ يَحْتَاطُ فِيهِ. «المبسوط» (٤٩/١).

(٣) هُوَ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَغَارِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِـ«بَكْرِ خَوَاهِرِ زَادَهُ»، مَاتَ بِيخَارَى سَنَةَ (٤٨٣هـ)، وَهُوَ صَاحِبُ «المبسوط» وَكَانَ مِنْ عَظَمَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ. «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٤٩/٢).



فلم يُحَكِّمْ بكونه مُطَهَّرًا جَزْمًا، ولم يُنْفَ عنه الطَّهَورِيَّةُ، (وَهُوَ سُورُ الْبَغْلِ) الذي أمَّه أَتَانُ (وَالْحِمَارِ) وهو يَصْدُقُ على الذِّكْرِ والأنثى؛ لأنَّ لُعَابَهُ طَاهِرٌ على الصَّحِيحِ، والشُّكُّ لتعارضِ الخبرين في إباحةِ لحمِهِ وحُرْمَتِهِ، والبغْلُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْحِمَارِ، فَأَخَذَ حُكْمَهُ. الطَّحطاوي

هو التَّرَدُّدُ فِي الضَّرُورَةِ وَالْبَلَوِ الْمُسْقِطَتَيْنِ لِلنَّجَاسَةِ، فَإِنَّ الْحِمَارَ يُرَبِّطُ فِي الدُّورِ، وَيَشْرَبُ مِنَ الْأَوَانِي الْمُسْتَعْمَلَةِ، وَيُخَالِطُ النَّاسَ فِي رُكُوبِهِ، فَأَشْبَهَ الْهَرَّةَ فِي عَدَمِ إِمْكَانِ مَجَانِبَتِهِ، فَسَقَطَتْ نَجَاسَةُ لُعَابِهِ لِلْحَرَجِ، لَكِنْ لَيْسَتْ فِيهِ كَالضَّرُورَةِ فِي الْهَرَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ مُخَالَطَةً مِنْهُ؛ لَدُخُولِهَا فِي الْمَضَاقِقِ دُونَ الْحِمَارِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرُورَةٌ أَصْلًا كَانَ كَالْكَلْبِ فِي الْحَكْمِ بِالنَّجَاسَةِ بِلَا إِشْكَالٍ، وَلَوْ كَانَتْ الضَّرُورَةُ فِيهِ كَضَرُورَةِ الْهَرَّةِ كَانَ مِثْلَهَا فِي سُقُوطِ النَّجَاسَةِ لَذَلِكَ، وَحَيْثُ ثَبَّتَتْ الضَّرُورَةُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ قِيلَ بِالشُّكِّ فِي طَهَورِيَّةِ سُورِهِ؛ لِلْإِحْتِيَاطِ وَعَدَمِ الْحَرَجِ فِي ذَلِكَ؛ عَمَلًا بِالذَّلِيلَيْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَإِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِمَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَرْجَحِ.

قال في «البحر»: والمعتَمَدُ أَنَّ كَلَامًا مِنْ عَرَقِ الْحِمَارِ وَلُعَابِهِ طَاهِرٌ، وَإِذَا أَصَابَ الثَّوْبَ أَوْ الْبَدَنَ لَا يُنَجِّسُهُ، وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ صَارَ مَشْكُوكًا، وَأَنَّ الشُّكَّ فِي جَانِبِ اللَّعَابِ وَالْعَرَقِ، أَي: فِي ذَاتِهِمَا، مُتَعَلِّقٌ بِالطَّهَارَةِ، وَفِي جَانِبِ السُّورِ مُتَعَلِّقٌ بِالطَّهَورِيَّةِ فَقَطْ، وَلَا شُكٌّ فِي الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ طَاهِرٌ بَيِّنٌ، وَقَدْ خَالَطَهُ مَشْكُوكٌ فِي طَهَارَتِهِ، وَهُوَ اللَّعَابُ أَوْ الْعَرَقُ، فَلَا يَنْجُسُ بِالشُّكِّ، وَلَكِنْ أَوْرَثَ شُكًّا فِي طَهَورِيَّتِهِ لِلْإِحْتِيَاطِ، حَتَّى لَوْ اخْتَلَطَ هَذَا السُّورُ بِمَاءٍ قَلِيلٍ جَازَ الْوَضُوءُ بِهِ مِنْ غَيْرِ شُكٍّ مَا لَمْ يُسَاوِهِ، كَمَا فِي مُخَالَطَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ١. هـ

قوله: (فَلَمْ يُحَكِّمْ... إلخ) أي: فاحتجنا معه إلى التيمُّم؛ لتحقيقِ الرَّفْعِ بِمُطَهَّرٍ بَيِّنًا.

قوله: (الذي أمَّه أَتَانُ) ولا يُكره سُورُ مَا أمَّه مَأْكُولَةٌ كَبَقْرَةٍ، وَأَتَانٍ وَحْشٍ، وَفَرَسٍ، وَلَا أَكَلَهُ، إِلَّا الثَّالِثَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ.

قوله: (لأنَّ لُعَابَهُ طَاهِرٌ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (مَشْكُوكٌ فِي طَهَورِيَّتِهِ).

قوله: (وَالشُّكُّ) أَي: فِي طَهَورِيَّتِهِ.

قوله: (فِي إِبَاحَةِ لَحْمِهِ) رُوي أَنَّ أَبَجَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانُ حُمُرٍ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ، فَقَالَ: «أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ»^(١).

قوله: (وَحُرْمَتِهِ) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي غَزْوَةِ حَبِيرٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ الْحُمُرَ، فَسَكَتَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْحُمُرَ، فَسَكَتَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٣٨٠٩)، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩٤٧١)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمُحْدِثُ (غَيْرُهُ) أَي: غَيْرَ سُورِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ (تَوَضَّأَ بِهِ وَتَيَمَّمَ) وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِ زُفَرٍ بِلُزُومِ تَقْدِيمِهِ، وَالْأَحْوِطُ أَنْ يَنْوِيَ؛ لِلَاخْتِلَافِ فِي لُزُومِ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ بِسُورِ الْحِمَارِ، (ثُمَّ صَلَّى) فَتَكُونُ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً بَيَقِينٍ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ بِهِ لَوْ صَحَّ لَمْ يَضُرَّهُ التَّيَمُّمُ، وَكَذَا عَكْسُهُ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ مَشَائِخِنَا: إِنَّ سُورَ الْفَحْلِ نَجَسٌ؛ لِأَنَّهُ يَشُمُّ الْبَوْلَ فَتَنْجُسُ شَفَتَاهُ، فَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَوْهُومٌ لَا يَغْلِبُ وَجُودُهُ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي إِزَالَةِ الثَّابِتِ. وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ؛ لِإِزَالَةِ أَثَرِ الْمَشْكُوكِ وَالْمَكْرُوهِ. الطَّحَاوِيُّ

أُفْنِيَتِ الْحُمْرُ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَفِي رَوَايَةٍ: فَإِنَّهَا رَجَسٌ، فَأُكْفِفَتِ الْقُدُورُ وَإِنَّهَا لَتَقُورُ بِاللَّحْمِ^(١).

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لِعَيْنِهَا، وَقِيلَ: لَكُونِهَا كَانَتْ جَلَّالَةً، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا كَانَتْ حَمُولَةَ الْقَوْمِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا أُفْنِيَتِ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمَغْنَمِ، وَاعْتَرَضَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هَذَا التَّعَارُضَ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَا الشُّكَّ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمُحَرَّمِ حِينَئِذٍ، وَصَحَّحَ تَوْجِيهَ التَّعَارُضِ بِمَا قَدَّمَاهُ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) وَلَوْ الْغَيْرُ مَكْرُوهًا، فَإِنَّهُ ظَهَرَ يَقِينًا.

قَوْلُهُ: (تَوَضَّأَ وَتَيَمَّمَ) عَظَفَ بِالْوَاوِ الْمَفِيدَةِ لِمُطْلَقِ الْجَمَاعِ؛ لِيُفِيدَ التَّخْيِيرَ فِي التَّقْدِيمِ. قَوْلُهُ: (بِلُزُومِ تَقْدِيمِهِ) لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ الْوُضُوءُ بِهِ أَشَبَّهَ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ عِنْدَ وَجُودِهِ، فَكَذَا مَا أَشَبَّهُهُ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ؛ لِيَكُونَ عَادِمًا لِلْمَاءِ وَقَتِ التَّيَمُّمِ. قَوْلُهُ: (وَالْأَحْوِطُ أَنْ يَنْوِيَ) لَضَعْفِ التَّطْهِيرِ بِهِ عَنِ الْمَطْلُوقِ، فَيَتَقَوَّى بِالنِّيَّةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ صَلَّى) أَتَى بـ: (ثُمَّ) لِيُفِيدَ أَنَّ الصَّلَاةَ بَعْدَ فَعْلِهِمَا، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، فَلَوْ صَلَّى بَعْدَ كُلِّ طَهَارَةٍ الصَّلَاةُ صَحَّ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَلَا يُلْزَمُ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَهُوَ كَصَلَاةٍ حَنْفِيٍّ بَعْدَ افْتِصَادِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ، [١٤/أ] فَإِنَّ الطَّهَارَةَ بَاقِيَةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رحمهما الله.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُوَثِّرُ فِي إِزَالَةِ الثَّابِتِ) أَي: بَيَقِينٍ، وَهُوَ طَهَارَةُ الْمَاءِ.





(فصل في التحري)



(لَوْ اخْتَلَطَ) اختلاط مجاورة لا ممازجة (أَوَانٍ) جمع إناءٍ (أَكْثَرُهَا ظَاهِرٌ) وأقلها نجسٌ (تَحَرَّى لِلتَّوَضُّؤِ) والاعتسَالِ.

قَيَّدَ بِالْأَكْثَرِ؛ لَأَنَّهُ يَتِمُّ عِنْدَ تَسَاوِي الْأَوَانِي، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَمَزَجَهَا أَوْ يُرِيقَهَا، فَيَتِمُّ لِفَقْدِ الْمُطَهَّرِ قِطْعاً.

وَإِنْ وَجَدَ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ ثَلَاثَةَ أَوَانٍ، أَحَدُهَا نَجَسٌ، وَتَحَرَّى كُلُّ إِنَاءٍ، جَازَتْ صَلَاتُهُمْ وَحْدَاناً.

(و) كَذَا يَتَحَرَّى مَعَ كَثَرَةِ الظَّاهِرِ لِإِرَادَةِ (الشُّرْبِ) لِأَنَّ الْمَغْلُوبَ كَالْمَعْدُومِ.

وَإِنْ اخْتَلَطَ إِنَاءَانِ وَلَمْ يَتَحَرَّ، وَتَوَضَّأَ بِكُلِّ وَصَلَى، صَحَّتْ إِنْ مَسَحَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ رَأْسِهِ الطَّحْطَاوِي

(فصل في التحري)

هو تفريغ الوُسع والجُهد لتمييز الظاهر عن غيره، وفي أوائل «شرح مسلم» للتووي: تَوَخَّى وَتَأَخَّى وَتَحَرَّى بِمَعْنَى.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْاِخْتِلَاطُ نَوْعَيْنِ: اخْتِلَاطٌ مِمَّا زَجَةً، وَاخْتِلَاطٌ مُجَاوِرَةً، وَكَانَ الْأَوَّلُ أْبْلَغَ قَدَمَهُ وَأَخَرُ الثَّانِي، وَذَكَرَهُ بِفَصْلِ عَلَى حِدَةٍ؛ لِتَغْيِيرِ حُكْمِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ.

قوله: (أَوَانٍ) مرفوعٌ بالفاعلية، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأَصْلُهُ (أَوَانِي)، يُفَعَّلُ بِهِ ك: (جَوَارٍ).

قوله: (وَالْأَفْضَلُ... إلخ) يُقَالُ مِثْلُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ أَقْلًا.

قوله: (أَنْ يَمَزَجَهَا) أي: عِنْدَ الطَّحَاوِي، (أَوْ يُرِيقَهَا)، أي: عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، ف: (أَوْ) لِحَاكِيَةِ الْخِلَافِ.

قوله: (وَإِنْ وَجَدَ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ) التَّيْقِيدُ بِالثَّلَاثَةِ وَالرِّجَالِ اتِّفَاقِي.

قوله: (جَازَتْ صَلَاتُهُمْ وَحْدَاناً) وَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ كَلًّا لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِمَا نَحَرَّاهُ الْآخَرُ؛ لَكُونِهِ نَجَساً فِي حَقِّهِ بِحَسَبِ تَحْرِيبِهِ، فَكَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ.

قوله: (وَلَمْ يَتَحَرَّ) أي: لِفَقْدِ شَرْطِهِ، وَهُوَ كَثَرَةُ الظَّاهِرِ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.

قوله: (إِنْ مَسَحَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ رَأْسِهِ) كُلُّ مَوْضِعٍ قَدْرُ الرَّبْعِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا التَّفْصِيلُ فِي الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الْأَعْضَاءِ يُغْسَلُ، فَإِذَا قَدَّمَ النَّجَسَ فَبِالْغَسْلِ ثَانِياً بِالظَّاهِرِ نَظَّهَرَ، وَبِالْغَسْلِ فِي الْحَدَثِ، وَإِنْ قَدَّمَ



لا في موضع؛ لأنَّ تقديم الظَّاهر مُزيلٌ للحدث، وقد تنجَّسَ بالثَّاني، وفاقدُ المُطَهَّرِ يُصَلِّي مع النجاسة، وظَهَرَ بالغسلِ الثَّاني إن قَدَّمَ النِّجَسَ ومسحَ محلًّا آخرَ من رأسه، وإن مسحَ محلًّا بالماءين دارَ الأمرُ بين الجوازِ لو قَدَّمَ الظَّاهرَ، وعدمِ الجوازِ لتنجُّسِ البَّلَلِ بأوَّلِ مُلاقاةٍ لو آخرَ الظَّاهرَ، فلا يجوزُ للشُّكِّ احتياطاً.

(وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا) أي: المُختلطةُ بالمجاورة (نَجِسًا لَا يَتَحَرَّى إِلَّا لِلشُّرْبِ) لنجاسةِ كلِّها حُكماً للغالب، فيُريقُها عندَ عامَّةِ المشايخ، ويمزجُها لسقي الدوابِّ عند الطَّحاوي، ثمَّ يَتِمُّ.

(وَفِي) وجودِ (الثَّيَابِ الْمُخْتَلِطَةِ يَتَحَرَّى) مُطلقاً؛ أي: (سَوَاءٌ كَانَ أَكْثَرُهَا ظَاهِراً أَوْ نَجِسًا) لأنَّه لا خَلْفَ للثوبِ في سترِ العورة، والماءُ يَخْلُفُه الترابُ. وإن صَلَّى في أحدِ ثوبينِ مُتَحَرِّياً لِنجاسةِ أحدهما، ثمَّ أرادَ صلاةً أخرى، فوَقَعَ تحرُّيه الطَّحاوي

الظَّاهرَ ارتفعَ الحَدَثُ من أوَّلِ الأمرِ، فتصحَّ صلاته، ولا يَضُرُّه تنجُّسُ الأعضاء بالغسلِ ثانياً بالنِّجَسِ؛ لأنَّه حيثنَّذَ فاقَدَ لِمَا يُزِيلُ به النجاسةَ، وفاقدُه يُصَلِّي بالنجاسةِ ولا يُعيد.

قوله: (لأنَّ تقديمَ الظَّاهرِ) أي: على سبيلِ الفَرَضِ.

قوله: (وقد تنجَّسَ بالثَّاني) أي: وهو فاقَدَ المُطَهَّرِ.

قوله: (إن قَدَّمَ النِّجَسَ) أي: فرضاً.

قوله: (لو قَدَّمَ الظَّاهرَ) لأنَّه تنجَّسَ بالثَّاني بعدَ رفعِ الحَدَثِ عن جميعِ الأعضاء، وهو فاقَدَ للمُطَهَّرِ، ومَن فَقَدَه صَلَّى بِنَجَاسَتِهِ ولا إعادةَ عليه.

قوله: (لتنجُّسِ البَّلَلِ) عِلَّةٌ لقوله: (وعدمُ الجوازِ). وقوله: (بأوَّلِ مُلاقاةٍ) متعلِّقٌ بقوله: (لتنجُّسِ) أي: فلم يَزُلْ حَدَثُ الرَّأْسِ، فلم يَتِمَّ الوُضوءُ.

قوله: (فلا يجوزُ للشُّكِّ احتياطاً) فَيَنْتَقِلُ إلى التَّيَمُّمِ؛ لَفَقْدِهِ المُطَهَّرَ.

قوله: (لا يَتَحَرَّى إِلَّا لِلشُّرْبِ) ولو اختلطت أوانيهِ بأواني أصحابِهِ في السَّفَرِ وَهُمْ غُيَّبٌ، أو اختلَطَ رَغِيظُهُ بَارْغَمَتِهِمْ، قال بعضهم: يَتَحَرَّى، وقال بعضهم: يَنْتَظِرُ حَتَّى يَجِيءَ أَصْحَابُهُ، وهذا في حالِ الاختيارِ، أمَّا في حالِ الاضطرارِ فَإِنَّهُ يَتَحَرَّى مُطلقاً، وبقولنا قال مالكٌ، وقال الشافعيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَتَحَرَّى؛ لأنَّه واجدُ الماءِ.

قوله: (وإن صَلَّى في أحدِ ثوبينِ... إلخ) وكذا لو تحرَّى إناءً ثمَّ تَبَدَّلَ اجتهادهُ إلى طهارةِ غيره، فالعبرةُ لاجتهادهِ الأوَّلِ، ولا يُعتَبَرُ الثَّاني.



على غير الذي صلى فيه، لم يصح؛ لأن إمضاء الاجتهاد لا يُنقض بمثله إلا في القبلة؛ لأنها تحتل الانتقال إلى جهة أخرى بالتحري؛ لأنه أمر شرعي، والنجاسة أمر حسي لا يصيرها طاهرة بالتحري؛ للزوم الإعادة بظهور النجاسة بعد التحري في الثياب والأواني، فمتى جعلنا الثوب طاهراً بالاجتهاد للضرورة، لا يجوز جعله نجساً باجتهاد مثله، فتفسد كل صلاة يصلّيها بالذي تحرى نجاسته أولاً، وتصح بالذي تحرى طهارته.

ولو تعارض عدلان في الحل والحرم، بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم ذبحه مجوسي، وعدل آخر أنه ذكاه مسلم، لا يحل؛ لبقائه على الحرمة بتهاتر الخبرين، ولو أخبرا عن ماء وتهاترا بقي على أصل الطهارة.

الطحاوي

قوله: (لأن إمضاء الاجتهاد لا يُنقض) أي: باجتهاد مثله، وإلا لأدى إلى عدم استقرار حكم، وفيه حرج عظيم، كما في «الأشباه».

قوله: (لأنها تحتل الانتقال إلى جهة أخرى بالتحري) لأن المكلف به عند الاشتباه جهة التحري؛ لتعذر إصابة الجهة حقيقة، فيتبدل الاجتهاد بتبدل الجهة لا محالة.

قوله: (لأنه أمر شرعي) أي: التحري الذي تنتقل به القبلة.

قوله: (للزوم الإعادة... إلخ) بخلاف القبلة، فإنه لو ظهر خطؤه بعد تحريه لا يعيد.

قوله: (لبقائه) أي: اللحم على الحرمة، أي: التي هي الأصل؛ إذ حل الأكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية، وتعارض الخبرين لم يتحقق الحل، فبقيت الذبيحة على الحرمة.

قوله: (بتهاتر الخبرين) أي: تساقطهما؛ لاستوائيهما في الصدق، قال في «الهداية»: ولو كان المخبر بنجاسة الماء ذمياً لا يقبل قوله، كالصبي والمعتوه، ولا يجب التحري، ولكن يستحب، بخلاف الفاسق؛ لأن خبره يستوي فيه الصدق والكذب، فيجب التحري؛ طلباً للترجيح.

قال في «القاموس»: الهتر: مزق العرض، هتره يهتره، وبالكسر: الكذب، والداهية، والأمر العجيب، والسقط من الكلام، والخطأ فيه، والنصف الأول من الليل ١. هـ.

تنبيه:

مثل تعارض الخبرين الشك، وقالوا: إن الشك على ثلاثة أضرب: شك طراً على أصل حرام، وشك طراً على أصل مباح، وشك لا يعرف أصله.



الطحطاوي

فالأوّل: مثلُ أن يجدَ شاةً مذبوحةً في بلدٍ فيها مُسلمونَ ومجوس، فلا تجلُّ حتّى يعلمَ أنّها ذكاةُ مُسلمٍ؛ لأنَّ الأصلَ فيها الحرمةُ، إذ جِلُّ الأكلِ يتوقّفُ على تحقّقِ الذكاةِ الشرعيّةِ، فصارَ جِلُّ الأكلِ مشكوكاً، فلو كانَ الغالبُ فيها المسلمينَ جازَ الأكلُ؛ عملاً بالغالبِ المُفيدِ للحلِّ.

والثاني: أن يجدَ ماءً متغيّراً، واحتملَ أن يكونَ تغيُّره بنجاسةٍ أو طولٍ مُكثٍ، يجوزُ التّطهيرُ به؛ عملاً بأصلِ الطّهارة.

والثالث: مثلُ معاملةٍ من أكثرُ مالِهِ حرامٌ، لا تحرّمُ مُبايعتهُ، حيثُ لم يتحقّق حُرمةُ ما أخذه منه، ولكن يُكره؛ خوفاً من الوقوعِ في الحرامِ، كذا في «فتح القدير»، قاله أبو السُّعود في «حاشية الأشباه».





(فَصْلٌ فِي مَسَائِلِ الْآبَارِ)



والواقع فيها روث، أو حيوان، أو قطرة من دم ونحوه.
 وحكمها: أن (تُنَزَّحَ البِثْرُ) أي: ماؤها؛ لأنه من إسناد الفعل إلى البئر، وإرادة الماء الحال بالبئر (الصَّغِيرَةُ) وهي: ما دونَ عَشْرِ في عَشْرِ (بُقُوعٍ نَجَاسَةٍ) فيها (وإن قلَّت) النجاسة التي (من غير الأرواث) وقدرُ القليل: (كقطرة دم، أو) قطرة (خمر) لأنَّ قليل النجاسة يُنجَسُ قليل الماء، وإن لم يظهر أثره فيه.
 (و) تُنَزَّحُ (بُقُوعٍ خِنْزِيرٍ وَلَوْ خَرَجَ حَيًّا وَ) الحال أنه (لَمْ يُصَبْ فَمُهَ الْمَاءُ) لنجاسة عينه.
 (و) تُنَزَّحُ (بِمَوْتِ كَلْبٍ) قيَّدَ بموته فيها؛ لأنه غير نجس العين على الصحيح، فإذا لم يُمُتْ وخرج حيًّا ولم يصل فمه الماء لا يُنجَسُ، (أو) موت (شاةٍ، الطحطاوي

(فصل في مسائل الآبار)

هي ك: (أصحاب) فهو بهمزة بعد باء ساكنة، ومن العرب من يُقَدِّمُها على الباء، فتجتمع همزتان، فتُتَلَبُّ الثانية ألفاً، ووزنه (أعفال)، وعلى الأول (أفعال)، من بَارَ يَبَارُ بَاراً، من بابٍ (قَطَعَ) إذا حَفَرَ البُورَةَ، بالضم: الحفرة.
 ومُنَاسِبُهُ هذا الفصل لما قبله ظاهرة؛ لأنه من جُمْلَةِ المياه.
 قوله: (والواقع فيها... إلخ) يصحُّ قراءته بالجَرِّ عطفاً على (مسائل)، وقوله: (روث) بدل منه، وبالرفع مبتدأ، و(روث... إلخ) خبره، وعلى الأول فالعطف تفسيري؛ لأنَّ مسائل الآبار هي أحكام ما فيها إذا وَقَعَ فيها شيء مما ذُكِرَ.
 قوله: (ونحوه) من كل نجس ولو مُخَفَّفًا؛ لأنَّ الغليظ والخفيف في المياه سواء.
 قوله: (لأنَّه من إسناد الفعل إلى البئر) قصداً للمبالغة في إخراج جميع الماء، وقوله: (إرادة الماء الحال بالبئر) أشار به إلى أنه من إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه.
 قوله: (لأنَّه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الإمام عليه السلام، وعندهما: نجس العين كالخنزير. والفتوى على قول الإمام وإن رُجِّح قولهما، كما في «الذَّر» عن ابن الشَّحْنَةِ.
 قوله: (أو موت شاةٍ) هي اسم جنس يُطلق على الضَّانِّ والمعزِّ، كما في «المصباح».
 والمراد أن تكون كبيرة في الجملة، حتَّى لو كان ولد الشاة صغيراً جداً كان حكمه حكم الهرة.



أَوْ مَوْتِ (أَدَمِي فِيهَا) لِنَزْحِ مَاءِ زَمْزَمَ بِمَوْتِ زَنْجِيٍّ، وَأَمْرٍ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) وَابْنِ الزَّبِيرِ^(٢) بِهِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

(و) تُنَزَّحُ (بِإِنْتِفَاحِ حَيَوَانٍ وَلَوْ) كَانَ (صَغِيرًا) لَانْتِشَارِ النِّجَاسَةِ.

(و) تُنَزَّحُ وَجُوبًا (مِثْلًا دَلْوٍ) وَسِطًا، وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي تِلْكَ الْبُئْرِ، وَيُسْتَحَبُّ زِيَادَةُ مَتْنِهِ. وَلَوْ نَزَحَ الْوَاجِبُ فِي أَيَّامٍ، أَوْ غَسَلَ الثَّوبَ النَجَسَ فِي أَيَّامٍ، طَهَّرَ.

وَتَطْهَرُ الْبُئْرُ بِانْفِصَالِ الدَّلْوِ الْأَخِيرِ عَنْ فَمِّهَا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِانْفِصَالِهِ عَنِ الْمَاءِ وَلَوْ قَطَرَ فِي الْبُئْرِ لِلضَّرُورَةِ، وَقَالَا: يُشْتَرَطُ الْانْفِصَالُ؛ لِبَقَاءِ الْإِتِّصَالِ بِالْقَاطِرِ بِهَا،
الطحاوي

قوله: (أَوْ مَوْتِ أَدَمِي فِيهَا) مَبْنِيٌّ عَلَى غَالِبِ حَالِ الْمَيِّتِ مِنْ عَدَمِ [١٥/أ] خُلُوهُ عَنْ نَجَاسَةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّ غُسَالَ الْمَيِّتِ النَّظِيفِ مُسْتَعْمَلَةٌ فَقَطْ عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِذَا كَانَ نَظِيفًا لَا يُنَزَّحُ بِهِ شَيْءٌ وَلَوْ قَبْلَ الْغُسْلِ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفَّارِ^(٣)، كَمَا فِي الْقَهْصَتَانِي عَنْ «الْمَحِيطِ»، فَاسْتِثْنَاءُ صَاحِبِ «الدَّرِّ» الشَّهِيدَ النَّظِيفَ فَقَطْ فِيهِ قُصُورٌ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْمُسْلِمِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْغُسْلِ يَنْجُسُ، وَيَعْدَهُ لَا، مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ أَيْضًا، ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قلت: أَوْ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ نَجَاسَةَ الْمَيِّتِ نَجَاسَةٌ خَبِيثٌ، وَصُحِّحَ أَيْضًا، وَقَدْ فَرَّعَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ فُرُوعًا عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

قوله: (وَتُنَزَّحُ بِإِنْتِفَاحِ حَيَوَانٍ) أَي: دَمَوِيٍّ غَيْرِ مَائِيٍّ، وَكَذَا لَوْ تَفَسَّخَ أَوْ تَمَعَّطَ شَعْرُهُ أَوْ رِيشُهُ.

قوله: (وَلَوْ صَغِيرًا) كَحَلْمَةٍ^(٤)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُنَزَّحُ عَشْرَةُ دَلَاءٍ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ.

قوله: (وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي تِلْكَ الْبُئْرِ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَيَكْفِي مَلْءُ أَكْثَرِ الدَّلْوِ، وَنَزْحُ مَا وَجَدَ وَإِنْ قَلَّ.

قوله: (وَلَوْ نَزَحَ الْوَاجِبُ... إلخ) وَكَذَا لَوْ نَزَحَ الْقَدَرُ الْوَاجِبَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

قوله: (وَقَالَا: يُشْتَرَطُ... إلخ) أَعَادَهُ لِذِكْرِ دَلِيلِهِ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَنْ اسْتَقَى مِنْهَا قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْ فِيهَا يَكُونُ نَجَسًا عِنْدَهُمَا، طَاهِرًا عِنْدَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ١٧٢٢، وَابْنُ يَهْيَى: (١/٤٠١)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»: (١/١٧)، مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَحْمَدُ بْنُ عَصَمَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ، الْمَلَقَبُ (حَم) بِفَتْحِ الْحَاءِ، الْبَلْخِيُّ، الْفَقِيهَ، الْمَحْدِّثُ، شَيْخُ ثِقَةٍ، مَاتَ فِي لَيْلَةِ الْإِثْنَيْنِ فِي شَهْرِ شَوَّالٍ عَشْرِ بَقِيْنَ مِنْهُ، سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً. «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» (١/٧٨).

(٤) (الْحَلْمَةُ): وَاحِدَةُ الْحَلَمِ، وَهِيَ الْفَرَادُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ. «الْمَغْرِبُ»، (ح ل م).



وقدّر محمد ﷺ الواجب بمائتي دلو (لو لم يُمكن نَزْحُهَا) وأفتى به لما شاهدَ آبارَ بغدادَ كثيرةَ المياه؛ لمجاورةِ دجلة، والأشبهُ أن يُقدَّرَ ما فيها بشهادةِ رَجُلَيْنِ لهما خبرةٌ بأمرِ الماء، وهو الأصحُّ.

(وَإِنْ مَاتَ فِيهَا) أي: البئر (دَجَاجَةً، أَوْ هِرَّةً، أَوْ نَحْوَهُمَا) في الجُثَّةِ، ولم تنتفخ (لَزِمَ نَزْحُ أَرْبَعِينَ دَلْوًا) بعد إخراجِ الواقعِ منها، رُوِيَ التقديرُ بالأربعينَ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ في الدجاجة، وما قاربها يُعطى حُكْمُهَا، وتُسْتَحَبُّ الزيادةُ إلى خمسينَ، أو ستينَ؛ لما رُوِيَ عن عطاءٍ والشَّعْبِيِّ.

(وَإِنْ مَاتَ فِيهَا فَأَرَّةً) بالهمز (أَوْ نَحْوَهَا) كعُصفورٍ، ولم ينتفخ (لَزِمَ نَزْحُ عِشْرِينَ دَلْوًا) بعد إخراجِهِ؛ لقولِ أنسٍ رضي الله عنه في فأرةٍ مائتٍ في البئرِ وأُخرجت من ساعتِها: ينزحُ عشرونَ دلوًا، الطحطاوي

قوله: (وقدّرَ محمد ﷺ الواجب بمائتي دلو) هو الأيسرُ، وجَزَمَ به في «الكنز» و«الملتمى». وفي «الخلاصة»: وعليه الفتوى. وهو المختار، كما في «الاختيار»، ورَجَّحَهُ في «النهر» وتبعه الحمويُّ، وتُسْتَحَبُّ زيادةُ مائةٍ لزيادةِ النَّزَاهَةِ.

قوله: (لو لم يُمكن نَزْحُهَا) لغلبةِ نبعِ الماءِ، حتَّى لو أمكَنَ سدُّ منابعِ الماءِ مِن غيرِ عُسْرِ لَزِمَ، ثم يُنَزَّحُ، كما فُعِلَ في زمزم، كذا في «غاية البيان».

قوله: (وأفتى به لما شاهدَ آبارَ بغدادَ كثيرةَ المياه) يعني: وكانت مع كثرتها لا تزيدُ على هذا القدر. قال الحلبيُّ: فعلى هذا لا ينبغي أن يُفتى بالمائتين مطلقاً، بل يُنظرُ إلى غالبِ آبارِ البلد. لكن في «النهر» أنَّ التقديرَ بالمائتين مُخَرَّجٌ على الغالب، فليكن هو المعتبرُ؛ لانضباطه، تطميناً وقطعاً للوسوسة، كما اعتبروا في ذلك العشرَ في العشرِ.

قوله: (والأشبهُ) أي: بقواعدِ الفقه؛ لكونهما نصابَ الشَّهادةِ الملزمة، ذَكَرَهُ السيّدُ مزيداً. قوله: (إلى خمسين) هو المذكورُ في «الجامع الصغير»، قال في «الهداية»: وهو الأظهر. لأنَّ «الجامع الصغير» آخرُ التصنيفين، فالمذكورُ فيه هو المرجوعُ إليه.

قوله: (أو ستين) هي روايةُ «الأصل»، قال في «شرح المجمع»: وهو الأحوط. قوله: (بعد إخراجِهِ) راجعٌ إلى الواقعِ من حيثُ هو؛ لأنَّ النَّزْحَ قبلَهُ لا يُفيدُ؛ لأنَّه سببُ النَّجَاسَةِ، إلَّا إذا تعذَّرَ إخراجُهُ، كخشبةٍ أو خرقَةٍ نَجِسَةٍ تعذَّرَ إخراجُها، أو تغيَّبت، فيُنَزَّحُ القَدْرُ الواجبُ، وتطهَّرُ الخشبةُ والخرقةُ تبعاً لطهارةِ البئرِ، كما في «السراج».



وُتَسَحَّبُ الزيادةُ إلى ثلاثين؛ لاحتمالِ زيادةِ الدلوِّ المذكورِ في الأثرِ على ما قُدِّرَ به من الوسط.

(وَكَانَ ذَلِكَ) الْمَنْزُوحُ (طَهَارَةً لِلْبِئْرِ، وَالِدَّلُو، وَالرِّشَاءُ)^(١) وَالْبَكْرَةُ، (وَيَدِ الْمُسْتَقْبِي) روي ذلك عن أبي يوسفَ والحسن؛ لأنَّ نجاسةَ هذه الأشياءِ كانت بنجاسةِ الماءِ، فتكونُ طهارتها بطهارتهِ نفيًا للحرجِ، كطهارةِ دَنِّ الخمرِ بتخلُّلِها، وطهارةِ عُروَةِ الإبريقِ بطهارةِ اليدِ إذا أخذها كلِّما غسلَ يده.

وروي عن أبي يوسفَ: أنَّ الأربَعَ من الفِئرانِ كفارةٌ واحدةٌ، والخمسةُ كالدجاجةِ. إلى التسعِ، والعشرُ كالشاةِ.

وقال محمدٌ: الثلاثُ إلى الخمسِ كالهرةِ، والستُ كالكلبِ، وهو ظاهرُ الروايةِ، وما كان الطحاوي

قوله: (لاحتمالِ زيادةٍ... إلخ) روى الأَكْمَلُ الحديثَ المذكورَ بلفظ: «في الفأرةِ إذا وَقَعَتْ في البئرِ يُنْزَحُ عشرون دلوًّا أو ثلاثون»^(٢) رواه السمرقنديُّ بالشكِّ، و(أو) لأحدِ الشَّيْئَيْنِ، فكان الأقلُّ - وهو العشرون - ثابتًا يَيقِنُ، وثَبَّتَ الشكُّ في الأكثرِ، فَكَانَ مستحبًّا؛ لئلا يُتْرَكَ اللفظُ المرويُّ ١. هـ فروع:

في «الخانية»: جلدُ الأَدَمِيِّ أو لحمُه إذا وَقَعَ في الماءِ إن كانَ مقدارَ الظَّفَرِ يُفْسِدُهُ، وإن كانَ دُونَهُ لا يُفْسِدُهُ، ولو سَقَطَ الظَّفَرُ نَفْسُهُ في الماءِ لا يُفْسِدُ.

وفيها: بولُ الهرةِ والفأرةِ وخُرُوهما نَجَسٌ في أظهرِ الرِّوَايَاتِ يُفْسِدُ الماءَ والثوبَ، وبولُ الحُفَّاشِ وخُرُوه لا يُفْسِدُ؛ لتَعَذُّرِ الاحترازِ عنه، انتهى.

وفي «الشربلالية» عن «الفيض»: الأصحُّ أنَّ البئرَ لا تَنْجُسُ ببولِ الفأرةِ.

قوله: (في ظاهرِ الروايةِ) الأولى أن يَقُولَ: في الصَّحِيحِ، فإنَّ ظاهرَ الروايةِ كما ذكره السرخسيُّ: أنَّ الروثَ والمتَفَتَّتَ من البعيرِ مُفْسِدٌ مُطْلَقًا.

(١) الرِّشَاءُ: الحَبْلُ، والجمع أرشيبة. انظر: «مختار الصحاح» (رشا).

(٢) قال الكمال: فما ذكر عن أنسٍ والخديري ذكره مشايخنا، غير أنَّ قصورَ نظرنَا أخفاه عَنَّا، وقال الشيخ علاء الدين: إنَّ الطحاويَّ رواهما، فيمكن كونه في غير «شرح الآثار». «فتح القدير» (١/١٠٢). وقال ابن عابدين: السنة جاءت في رواية أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في الفأرة إذا وقعت في البئر فماتت فيها: «يُنْزَحُ منها عشرون دلوًّا أو ثلاثون»، هكذا رواه أبو علي السمرقندي. «منحة الخالق» (١/١٢٣).



بين الفأرة والهرّة فحكمه حكم الفأرة، وما كان بين الهرّة والكلب فحكمه حكم الهرّة.
وإن وقع فأرة وهرّة فهما كهرة، ويدخل الأقل في الأكثر.

[ما لا ينجس البئر الصغيرة]

(وَلَا تَنْجُسُ الْبُيْرُ بِالْبَغْرِ) وهو للإبل والغنم، وَبَعَرٌ يَبْعَرُ مِنْ حَدٍّ (مَنْعَ)، (وَالرَّوْثُ) للفرس، والبغل، والحمار، من حَدٍّ (نَصَرَ) (وَالْخِثْيُ) بكسر الخاء، واحد الأخشاء، للبقر، من باب (ضرب).

ولا فرق بين آبار الأمصار والفَلَوَاتِ في الصحيح، ولا فرق بين الرطّب واليابس، والصحيح والمُنكسر في ظاهر الرواية؛ لشمول الضرورة، فلا تَنْجُسُ (إِلَّا أَنْ) يكون كثيراً، وهو ما (يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ) والقليل ما يَسْتَقِلُّه، وعليه الاعتماد، (أَوْ أَنْ لَا يَخْلُقَ دَلْوٌ عَنْ بَعْرَةٍ) ونحوها كما صحّحه في «المبسوط»^(١).

(وَلَا يَفْسُدُ) أي: لا يَنْجُسُ (الْمَاءُ بِخُرءٍ حَمَامٍ) الخُرء بالفتح: واحد الخُرء بالضم، مثل: قرء وقرء. وعن الجوهري بالضم، كجند وجنود^(٢)، والواو بعد الراء غلط.

(و) لا يَنْجُسُ بِخُرءٍ (عُضْفُورٍ) ونحوها ممّا يُؤْكَلُ من الطيور غير الدجاج والإوز، والحكم بطهارته استحسان؛ لأنّه ﷺ شَكَرَ الحمامة وقال: «إِنَّهَا أَوْكَرَتْ عَلَى بَابِ الْغَارِ حَتَّى سَلِمْتُ، فَجَازَاهَا اللَّهُ تَعَالَى الْمَسْجِدَ مَاوَاهَا»^(٣)، فهو دليل على طهارة ما يكون منها، وَمَسَحَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ خُرءَ الحمامة بأصبعه^(٤)، والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا، الطحطاوي

قوله: (ونحوها) الأولى التذكير، إِلَّا أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَذْكُورِ كُلِّهِ.

قوله: (غير الدجاج والإوز) مثلهما البَطُّ.

قوله: (لأن النبي ﷺ... إلخ) ولأن الصدر الأول ومن بعدهم أجمعوا على اقتناء الحمامات في المساجد، حتّى في المسجد الحرام، مع الأمر بتطهيرها، فدلّ ظاهراً على عدم نجاسته.
قوله: (ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر، إِلَّا أَنَّهُ مَسَحَهُ بِخَصَاةٍ.

(١) «المبسوط»: (١/٢٢٠).

(٢) «الصالح» للجوهري (خرء).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٤٤٣/٢٠)، والأصبهاني في «دلائل النبوة»: (١/٧٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة: ١٢٥٤.

واختلف التصحيح في طهارة خُرء ما لا يُؤكل من الطيور، ونجاسته مُخَفَّفَةٌ.

(وَلَا) يَنْجُسُ الْمَاءُ وَلَا الْمَانِعَاتُ عَلَى الْأَصْح (بِمَوْتِ مَا) بِمَعْنَى حَيَوَانٍ (لَا دَمَ لَهُ) سِوَاءِ الْبَرِّيِّ وَالْبَحْرِيِّ (فِيهِ) أَيِ: الْمَاءِ، أَوِ الْمَانِعِ، وَهُوَ (كَسَمَكٍ وَضَفْدِعٍ) بِكَسْرِ الدَّالِ أَفْصَحُ. وَالْفَتْحُ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَالْأَنْثَى ضِفْدَعَةٌ، وَالْبَرِّيُّ يُفْسِدُهُ إِنْ كَانَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، (وَحَيَوَانِ الْمَاءِ) الطَّحْطَاوِي

قوله: (واختلف التصحيح... إلخ) قال في «الخانية»: وَزَرَقُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطُّيُورِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَزَرَقُ سِبَاعِ الطُّيُورِ يُفْسِدُ الثَّوْبَ إِذَا فَحُشَ، وَيُفْسِدُ مَاءَ الْأَوَانِي، وَلَا يُفْسِدُ مَاءَ الْبَيْتْرِ ١. هـ

تنبيه:

قال في «النهاية»: الاستحالة إلى فساد لا تُوجب نجاسةً، فَإِنَّ سَائِرَ الْأَطْعِمَةِ تَفْسُدُ بِطَوِيلِ الْمَكْثِ. وَلَا تَنْجُسُ ١. هـ لَكِنْ يَحْرُمُ الْأَكْلُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِلْإِيذَاءِ لَا لِلنَّجَاسَةِ، كَاللَّحْمِ إِذَا أَنْتَنَ يَحْرُمُ أَكْلُهُ. وَلَا يَصِيرُ نَجَسًا، بِخِلَافِ السَّمَنِ وَاللَّبَنِ وَالذَّهْنِ وَالزَّيْتِ إِذَا أَنْتَنَ لَا يَحْرُمُ، وَكَذَا الْأَشْرِبَةُ لَا تَحْرُمُ بِالتَّغْيِيرِ، كَذَا فِي «البحر».

ويُفَرِّغُ عَلَى حُرْمَةِ أَكْلِ اللَّحْمِ إِذَا أَنْتَنَ لِلْإِيذَاءِ لَا لِلنَّجَاسَةِ حُرْمَةُ أَكْلِ الْفَيْسِخِ^(١) الْمَعْرُوفِ فِي الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ؛ لِمَا ذَكَرَ، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا.

وفي «تذكرة» الحكيم داود^(٢) عِنْدَ ذِكْرِهِ السَّمَكِ قَالَ: وَالْمُقَدَّدُ الشَّهِيرُ بـ: (الْفَيْسِخ) رَدِيءٌ، يُولَدُ السَّدَدَ وَالْقَوْلَجَ وَالْحَصَا وَالْبَلْغَمَ الْجَصِي، وَرَبَّمَا أَوْقَعَ فِي الْحَمِيَّاتِ الرَّبْعِيَّةِ وَالسَّلِّ، وَيُهْزَلُ ١. هـ

قوله: (على الأصح) الخلاف في غير السمك، أَمَا هُوَ فَلَا يُفْسِدُ الْمَانِعَ إِجْمَاعًا.

قوله: (لَا دَمَ لَهُ) أَيِ: سَائِلًا، فَالْمَعْتَبَرُ عَدَمُ السَّيْلَانِ، لَا عَدَمُ أَصْلِ الدَّمِ، حَتَّى لَوْ مَاتَ فِي الْمَاءِ حَيَوَانٌ لَهُ دَمٌ جَامِدٌ غَيْرُ سَائِلٍ لَا يُنَجِّسُهُ، قَهْستاني.

قوله: (فيه) قِيْدٌ اتِّفَاقِيٌّ، حَتَّى لَوْ مَاتَ خَارِجَهُ وَأُلْقِيَ فِيهِ يَكُونُ الْحَكْمُ كَذَلِكَ.

قوله: (وَالْبَرِّيُّ يُفْسِدُهُ) هُوَ مَا لَا سُرَّةَ لَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

قوله: (وَحَيَوَانِ الْمَاءِ) الْحَدُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَائِيِّ وَالْبَرِّيِّ أَنَّ الْمَائِيَّ مَا لَا يَعِيشُ فِي غَيْرِ الْمَاءِ، وَالْبَرِّيُّ مَا لَا يَعِيشُ فِي غَيْرِ الْبَرِّ.

(١) الفَيْسِخُ: سَمَكٌ يُوضَعُ عَلَيْهِ الْمَلْحُ ثُمَّ يَعْرُضُ لِلشَّمْسِ حَتَّى يَجْفَ، ثُمَّ يَوْضَعُ فِي بَرَامِيلٍ لِفَتْرَةٍ مِنَ الْوَقْتِ، وَيَبْعَدُهَا بِؤُكُلٍ.

(٢) هُوَ كِتَابُ (تَذَكْرَةِ أُولَى الْأَبَابِ وَالْجَامِعِ لِلْعَجَبِ الْعَجَابِ) فِي الطَّبِّ لِدَاوُدَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْطَاكِيِّ الْمَتَوَفَى ١٠٠٨ هـ. انْظُرْ:

«كَشَفُ الظُّنُونِ» (١: ٣٨٦).



كالسرطان، وكلب الماء، وخنزيره لا يفسده، (وبق) هو كبار البعوض، واحده بقّة، وقد يُسمّى به الفُسْفُس في بعض الجهات، وهو حيوان كالقُرَاد شديد النتن، (وذباب) سُمّي به؛ لأنّه كلّما ذُبَّ آب؛ أي: كلّما طُرِدَ رَجَع، (وزُنْبُور) بالضمّ (وعَقْرِب) وخُنْفِس، وجراد، وبرغوث، وقمل؛ لقوله ﷺ: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإنّ في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء»، رواه البخاري، زاد أبو داود: «وانّه يتقي بجناحه الذي.....

الطحطاوي

واختلّف فيما يعيشُ فيهما، فقال قاضيهان في «شرح الجامع الصغير»: إنّه يُفسد. وفي «المجتبى»: طير الماء كالبط والإوز إذا مات فيه لا يُنَجّسه، والأوجه الأول. قوله: (لا يُفسدُه) لكن يحرم شربه؛ لأنّ النفوس تعافه. قوله: (وقد يُسمّى به الفُسْفُس) هو البق بلغة مصر. قوله: (في بعض الجهات) أي: الأقاليم، وهو الشام. قوله: (لأنّه كلّما ذُبَّ آب) ربّما يُتوهّم أنّ الاسم مُرَكَّب من الفعلين، والذي ذكره بعض المحقّقين أنّه مُشتَقّ من الذبّ: وهو الطرد؛ لأنّه يُطرد. [١٦/أ] قوله: (وزُنْبُور) بضمّ الزاي والباء، أنواع شتى يجمعها حكم واحد. قوله: (وعَقْرِب) يُقال للذكر والأنثى، والذكر عُقْرَبَان، وأنثاه عَقْرِبَةٌ، عيناها في وسط ظهرها، ولا تضرّ ميتاً ولا نائماً حتّى يتحرّك، روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ حين يُصْبِحُ: أعوذُ بكلماتِ الله التّاماتِ من شرِّ ما خلق - ثلاث مرّات - لم تضرّه عقربٌ حتّى يُمسي، ومَنْ قالها حين يُمسي لم تضرّه حتّى يُصبح»^(١). قوله: (إذا وقع الذّباب... إلخ) وجه الدّلالة منه أنّه لو كان موته يُنَجّس ما وقع فيه لم يأمر ﷺ بغمسه؛ لأنّه يُفضي إلى موته فيه لا محالة، لا سيّما إذا كان الشراب حارّاً فيموت من ساعته، وفي تنجّسه إتلاف، والشارع لا يأمر به، بل صحّ التّهيّ عنه^(٢). قوله: (وانّه يتقي بجناحه الذي.....

(١) أخرجه بهذا اللفظ أبو يوسف في «الآثار» (٢١٤) (ص: ٤١)، وبنحوه عند مسلم (٢٧٠٩).

(٢) في معناه ما عند مسلم (٢٠٣٣) عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فليسط ما كان بها من أذى وليأكلها، ولا بدعها للشيطان، ولا يمسح يده بالمنديل حتّى يلعق أصابعه، فإنّه لا يدري في أيّ طعامه البركة»، ويدخل أيضاً في جملة النهي عن إضاعة المال في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قبل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»، أخرجه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣).

فيه الداء»^(١)، وقوله ﷺ: «يا سلمان، كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه، فهو حلال أكله، وشربه، ووضوءه»^(٢).

(وَلَا) يَنْجُسُ الْمَاءُ (بِقُوعِ آدَمِيٍّ، وَ) لَا بِقُوعِ (مَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ) كَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ (إِذَا خَرَجَ حَيًّا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ) مُتَيَقَّنَةً، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى ظَاهِرِ اشْتِمَالِ أَبْوَالِهَا عَلَى أَفْخَاذِهَا.

(وَلَا) يَفْسُدُ الْمَاءُ (بِقُوعِ بَغْلٍ، وَحِمَارٍ، وَسِبَاعِ طَيْرٍ) كَصَفَرٍ، وَشَاهِيْنٍ، وَحِدَاةٍ، (وَ) لَا يَفْسُدُ بِقُوعِ (وَخْشٍ) كَسَبْعٍ وَقِرْدٍ (فِي الصَّحْبِ) لَطَهَارَةِ بَدَنِهَا، وَقِيلَ: يَجِبُ نَزْحُ كُلِّ الْمَاءِ إِحَاقًا لِرُطُوبَتِهَا بِلُعَابِهَا.

(وَإِنْ) وَصَلَ لُعَابُ الْوَاقِعِ إِلَى الْمَاءِ (أَخَذَ) الْمَاءُ (حُكْمَهُ) طَهَارَةً، وَنَجَاسَةً، وَكَرَاهَةً.

الطحطاوي

فيه الداء) قال بعض الفضلاء: تأملت ذلك الجناح فوجدته الأيسر.

فرع:

لَا يُنْجَسُ الْمَائِعُ وَقُوعُ بَيْضَةِ طَرِيَّةٍ مِنْ بَطْنِ دَجَاجَةٍ، وَلَا وَقُوعُ سَخْلَةٍ مِنْ بَطْنِ أُمِّهَا وَلَوْ كَانَتْ رَطْبَةً مَا لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ عَلَيْهِمَا قَدْرًا؛ لِأَنَّ رُطُوبَةَ الْمَخْرَجِ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ، وَقِيلَ: تُنْجَسُ الرُّطْبَةُ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ مَخْرَجِ نَجَسٍ، وَالْأَوَّلُ قِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامِ، وَالثَّانِي قِيَاسُ قَوْلِهِمَا، وَمَشَى عَلَى الْأَوَّلِ قَاضِيخَانٌ. وَعَلَى الثَّانِي صَاحِبُ «الْخُلَاصَةِ».

قوله: (بِقُوعِ آدَمِيٍّ) وَلَوْ جُنْبًا، أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً انْقَطَعَ دَمُهَا، أَوْ كَافِرًا.

قوله: (وَلَا يُنْظَرُ... إلخ) لَاحْتِمَالِ طَهَارَتِهَا بِوُرُودِهَا مَاءً كَثِيرًا قَبْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعَ الْأَصْلِ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ، تَظَاهَرَا عَلَى عَدَمِ النَّزْحِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

قوله: (وَلَا يَفْسُدُ الْمَاءُ بِقُوعِ بَغْلٍ وَحِمَارٍ) وَلَا يَصِيرُ مَشْكُوكًا؛ لِأَنَّ بَدَنَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَنَا اسْتِعْمَالًا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ نَجَسَةً بِالمَوْتِ، كَذَا فِي «الدَّررِ».

وهذا كله عند عدم وصول لعاب ما ذكر إلى الماء، وأما إذا وصل إليه فقد ذكر حكمه بعد.

قوله: (وَإِنْ وَصَلَ لُعَابُ الْوَاقِعِ... إلخ) وَعَرَقَ كُلُّ شَيْءٍ كُلْعَابِهِ، فَيَأْخُذُ الْمَاءُ حُكْمَهُ أَيْضًا عَلَى الْمَذْهَبِ، كَذَا فِي «الدَّررِ الْمُتَقَى».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٣٢٠، وَأَبُو دَاوُدَ: ٣٨٤٤، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (١/٤٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْسنن الكبرى»: (١/٣٨٣)، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ رضي الله عنه.



وقد علمته في الأسار، فينزح بالنجس والمشكوك وجوباً، ويُستحب في المكروه عدد من الدلاء لو طاهراً، وقيل: عشرين.

(ووجود حيوان مبيت فيها) أي: البئر (يُنَجِّسُهَا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) عند الإمام احتياطاً، (وَمُنْتَفِخٍ) يُنَجِّسُهَا (مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ وَقْتُ وَقُوعِهِ) لأن الانتفاخ دليل تقادم العهد، فيلزم إعادة صلوات تلك المدة إذا توضؤوا منها وهم محدثون، أو اغتسلوا من جنابة.

وإن كانوا متوضئين، أو غسلوا الثياب لا عن نجاسة، فلا إعادة إجماعاً.

الطحطاوي

قوله: (والمشكوك) صرح به المحققون من أهل المذهب، وعَلَّله الحلبي باشتراك المشكوك والنجس في عدم الطهورة وإن افرقا من حيث الطهارة، فإذا لم تنزع ربما تطهر به، والصلاة به وحده لا تجزي، فينزع كله.

قوله: (ويُستحب في المكروه عدد) أي: من غير تقدير في الأصل، أي: نزع عدد، وكذا يُقال فيما بعد.
قوله: (وقيل: عشرين) عن محمد: كل موضع فيه نزع لا يُنزع أقل من العشرين؛ لأنه أقل ما جاء به الشرع من المقادير. وهذا النزع لتسكين القلب، لا للتطهير، حتى لو توضأ منها من غير نزع جاز.
قوله: (ووجود حيوان... إلخ) قيد بالحيوان؛ لأن غيره من النجاسات لا يتأتى فيه التفصيل ولا الخلاف، بل يُنَجِّسُهَا مِنْ وَقْتِ الوجود فقط، والمراد الحيوان الدموي غير المائي، كما مر.
قوله: (وَمُنْتَفِخٍ) وبالأولى إذا كان مُتَمَعِّطاً^(١) أو مُتَفَسِّخاً.

قوله: (إن لم يُعْلَمْ وَقْتُ وَقُوعِهِ) عبارة غيره: (موته) بدل (وقوعه)، وهي الأولى، وقيد بعدم العلم؛ لأنه إن علم أو ظن فلا إشكال، ويُعتبر الحكم من وقته بلا خلاف.

قوله: (لأن الانتفاخ دليل تقادم العهد) وأدنى حد التقادم في الانتفاخ ونحوه ثلاثة أيام؛ لحصول ذلك في مثلها غالباً، ألا ترى أن من دُفِنَ بغير صلاة يُصلَّى على قبره إلى ثلاثة لا بعدها، وعدم الانتفاخ دليل على قرب عهده، فقدّر بيوم وليلة؛ لأن ما دون ذلك ساعات لا تنضب، وأمر العبادَة يُحتاط فيه.

قوله: (فيلزم إعادة صلوات تلك المدة) لأن المانع قد ثبت بيقين، وهو الحدث، ومثله نجاسة الثياب، ووقع الشك في المزبل، واليقين لا يزول بالشك.

قوله: (فلا إعادة إجماعاً) لوجود المقتضي للصحة، وهو الطهارة من الحدث والخبث، ووقع الشك في المانع، وهو إصابة ذلك الماء، والصلاة لا تبطل بالشك.

(١) تَمَعَّطَتْ أَوْبَارُهُ: تَقَلَّيَرَتْ. «القاموس» (م ع ط).

وإنَّ غَسَلُوا الثَّيَابَ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا، فَلَا يَلْزُمُهُمْ إِلَّا غَسْلُهَا فِي الصَّحِيحِ؛
لأنَّه مِنْ قِبَلِ وَجُودِ النِّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ وَلَمْ يُدْرَ وَقْتُ إِصَابَتِهَا، وَلَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ اتِّفَاقًا.
هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهَا مِنْ وَقْتِ الْعِلْمِ بِهَا، وَلَا يَلْزُمُهُمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ
مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَلَا غَسْلُ مَا أَصَابَهُ مَاؤُهَا فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ.
فَإِنْ عُجِنَ الْآنَ بِمَائِهَا قِيلَ: يُلْقَى لِلْكَلابِ، أَوْ يُعْلَفُ بِهِ الْمَوَاشِي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُبَاعُ
لشَافِعِي.

وإنَّ وَجَدَ بَثْوَهُ مَنِيًّا أَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، وَفِي الدِّمِّ لَا يُعِيدُ شَيْئًا؛ لأنَّه يُصَيِّهُ مِنَ الْخَارِجِ.
الطَّحَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَلَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ اتِّفَاقًا) لَا يَتَّجِهْ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُ أَنْ يُوجِبَ مَعَ الْغَسْلِ الْإِعَادَةَ،
وَلَا عَلَى قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُوجِبَانِ غَسْلَ الثَّيَابِ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهَا مِنْ وَقْتِ الْعِلْمِ) لَجَوَازِ أَنَّهُ سَقَطَ فِيهَا فَمَاتَ
فِي الْحَالِ، أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ أَوْ بَعْضُ السُّفَهَاءِ أَوْ الصَّبَّيَّانِ أَوْ الطَّيُورِ.

حُكِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ قَوْلِي كَقَوْلِ الْإِمَامِ إِلَى أَنْ كُنْتُ جَالِسًا فِي بُسْتَانٍ فَرَأَيْتُ حِدَاةً
فِي مَنَقَارِهَا جِيفَةً فَظَرَحْتُهَا فِي الْبُئْرِ، فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ^(١).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ عُجِنَ الْآنَ بِمَائِهَا) أَيِ: بَعْدَ الْعِلْمِ بِالنِّجَاسَةِ.

قَوْلُهُ: (يُبَاعُ لِشَافِعِي) لِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ قُلَّتَيْنِ لَا يَنْجُسُ عِنْدَهُ بِدُونِ ظُهُورِ أَثَرِهِ.

قَوْلُهُ: (لأنَّه يُصَيِّهُ مِنَ الْخَارِجِ) بِخِلَافِ الْمَنِيِّ، حَتَّى إِنْ الثَّوْبَ إِنْ كَانَ مَمَّا يَلْبَسُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ يَسْتَوِي
فِيهِ حَكْمُ الدِّمِّ وَالْمَنِيِّ.

قَالَ الْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ^(٢): الْحَكْمُ بِالْاِقْتِصَارِ فِيمَا لَوْ رَأَى عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي الرَّطْبَةِ،

أَمَّا الْيَابِسَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّى وَقْتُ إِصَابَتِهَا عِنْدَهُ، وَكَذَا عِنْدَهُمَا؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا أَصَابَتْهُ تِلْكَ
السَّاعَةَ بَعْدَ يُبَيِّهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ مُحْتَمَلًا لِيُسَبِّحَهَا بَعْدَ الْإِصَابَةِ، وَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ.



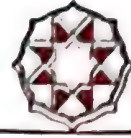
(١) انظر: «بدائع الصنائع» (١: ٧٨).

(٢) إبراهيم بن محمد الحلبي ثم الإسطنبولي، له «ملئقى الأبحر»، و«شرح منية المصلي»، توفي سنة (٩٥٦ هـ) ينظر:

«الشفائق النعمانية» (ص: ٢٩٦).



(فَصْلٌ فِي الاسْتِنْجَاءِ)



هو: قلعُ النجاسة بنحوِ الماءِ، ومثلُ القلعِ التقليلُ بنحوِ الحجرِ.
الطحاوي

(فَصْلٌ فِي الاسْتِنْجَاءِ)

لا يَخْفَى حَسَنُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْوُضُوءِ، وَهُوَ مِنْ أَقْوَى سُنَنِهِ، كَمَا فِي «الْعَنَاءَةِ».
وهو فِي اللَّغَةِ: مَسْحُ مَوْضِعِ النَّجْوِ أَوْ غَسْلُهُ، يَعْنِي مَطْلَقًا، وَالنَّجْوُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ، يُقَالُ نَجَا
وَأَنْجَى إِذَا أَحْدَثَ أ. هـ «مَغْرَبٌ».
وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: مُشْتَقٌّ مِنَ النَّجْوِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ، يُقَالُ: نَجَوْتُ الشَّجَرَةَ وَأَنْجَيْتُهَا وَاسْتَنْجَيْتُهَا إِذَا
قَطَعْتَهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ عَنْهُ الْأَذَى بِالْمَاءِ أَوْ الْحَجَرِ أ. هـ
وَقِيلَ: مِنَ النَّجْوَةِ: وَهِيَ الْأَرْضُ الْمَرْتَفَعَةُ؛ لِاسْتِثْنَائِهِمْ بِهَا، أَوْ لَارْتِفَاعِهِمْ وَتَجَافِيهِمْ عَنْ ذَلِكَ
الْمَوْضِعِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ وَالِاسْتِبْرَاءِ وَالِاسْتِنْقَاءِ مَا قَالَهُ فِي «الْمَقْدَمَةِ الْغَزْنَويَّةِ»^(١) مِنْ أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ
اسْتِعْمَالُ الْحَجَرِ أَوْ الْمَاءِ، وَالِاسْتِبْرَاءَ نَقْلُ الْأَقْدَامِ وَالرَّكُضُ بِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَقِيمَ بَزْوَالِ أَثَرِ الْبَوْلِ،
وَالِاسْتِنْقَاءَ هُوَ النِّقَاوَةُ، وَهُوَ أَنْ يَدْلِكَ بِالْأَحْجَارِ حَالَ الْاسْتِجْمَارِ، أَوْ بِالْأَصَابِعِ حَالَ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ
حَتَّى تَذْهَبَ الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.
قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ الْمَاءِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الْمَانِعَاتُ، وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الْآتِي، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ،
وَيُحَرَّرُ^(٢).

قَوْلُهُ: (التَّغْلِيلُ بِنَحْوِ الْحَجَرِ) أَفَادَ بِذِكْرِ (التَّغْلِيلِ) أَنَّ حَكَمَ النِّجَاسَةِ بَعْدَ الْحَجَرِ بَاقٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلَ
الْمَاءُ الْقَلِيلَ نَجَسَهُ. [١٧/أ]



(١) «المقدمة الغزنوية في فروع الحنفية» للشيخ الإمام أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، المتوفى سنة: ٥٩٣ هـ، وهي تأليف مختصر نافع في العبادات، حجمه صغير، وعلمه كبير، ذكر فيه الفرائض والواجبات والسنن والآداب. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١٨٠٢/٢).

(٢) قال الحدادي: (قوله: فإن تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه إلا الماء) وفي بعض النسخ: «إلا المانع»، وذلك لا يستقيم إلا على قولهما، أمّا عند محمد فلا يجهز له إلا الماء. «الجوهرة النيرة على مختصر القدوري» (٤٠/١).

[الاستبراء من البول]

(يَلْزَمُ الرَّجُلَ الاسْتِبْرَاءُ) عَبْرَ بِاللَّازِمِ؛ لَأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْوَاجِبِ؛ لِفَوَاتِ الصَّحَةِ بِفَوْتِهِ، لَا بِفَوْتِ الْوَاجِبِ، وَالْمُرَادُ طَلَبُ بَرَاءَةِ الْمَخْرَجِ عَنْ أَثَرِ الرَّشْحِ، (حَتَّى يَزُولَ أَثَرُ الْبَوْلِ) بِزَوَالِ الْبَلَلِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الْحَجَرِ بِوَضْعِهِ عَلَى الْمَخْرَجِ، (وَ) حِينَئِذٍ (يَظْمَنُ قَلْبُهُ) أَي: الرَّجُلُ، وَلَا تَحْتَاجُ الْمَرْأَةُ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ تَصْبِرُ قَلِيلًا، ثُمَّ تَسْتَنْجِي.

وَاسْتِبْرَاءُ الرَّجُلِ (عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ؛ إِمَّا بِالْمَشْيِ، أَوْ بِالتَّنَحُّجِ، أَوْ بِالاضْطِجَاعِ) عَلَى شَقِّهِ الْأَيْسَرِ، (أَوْ غَيْرِهِ) بِنَقْلِ أَقْدَامِ، وَرُكُضٍ، وَعَصْرِ ذَكَرِهِ بِرَفْقٍ؛ لِاخْتِلَافِ عَادَاتِ النَّاسِ، فَلَا يُقَيَّدُ بِشَيْءٍ.

(وَلَا يَجُوزُ) أَي: لَا يَصَحُّ (لَهُ الشُّرُوعُ فِي الْوُضُوءِ حَتَّى يَظْمَنَ زَوَالَ رَشْحِ الْبَوْلِ) لِأَنَّ ظُهُورَ الرَّشْحِ بِرَأْسِ السَّيْلِ مِثْلُ تَقَاطُرِهِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوُضُوءِ.

الطحاوي

قوله: (الاستبراء) بالهمز ودونه.

قوله: (عَبْرَ بِاللَّازِمِ) أَي: الْمَفَادِ مِنَ (يَلْزَمُ)، وَفِي «الشرح» ب: (اللزوم)، وَهُوَ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ وَاحِدًا، كَمَا قَالَ السَّيِّدُ.

قوله: (لَأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْوَاجِبِ) حَتَّى كَانَ تَرْكُهُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

قوله: (وَالْمُرَادُ طَلَبُ... إلخ) أَفَادَ أَنَّ السَّيْنَ وَالتَّاءَ فِيهِ لِلطَّلَبِ، وَيَصَحُّ جَعْلُهُمَا لِلْمِبَالِغَةِ، وَهُوَ الْأَبْلَغُ.

قوله: (حَتَّى يَزُولَ أَثَرُ الْبَوْلِ) خَصَّهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَتَأَخَّرَ أَثَرُ الْبَوْلِ، وَإِلَّا فَالْغَائِطُ كَذَلِكَ؛ إِذَا لَا فَرْقَ.

قوله: (وَلَا تَحْتَاجُ الْمَرْأَةُ إِلَى ذَلِكَ) أَي: الاسْتِبْرَاءُ الْمَذْكُورُ فِي الرَّجُلِ؛ لِاتِّسَاعِ مَحَلِّهَا وَقِصَرِهِ.

قوله: (وَعَصْرِ ذَكَرِهِ بِرَفْقٍ) وَمَا قَبْلَ: إِنَّهُ يَجْذِبُ الذَّكَرَ بَعْنَفٍ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَوْرَثُ الْوَسْوَاسَ، وَيُضِرُّ بِالذَّكَرِ، كَمَا فِي «شرح المشكاة».

قوله: (فَلَا يُقَيَّدُ بِشَيْءٍ) قَالَ فِي «المضمرات»: وَمَتَى وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَارَ طَاهِرًا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْجِي؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ أَعْلَمُ بِحَالِهِ.

وَلَوْ عَرَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ كَثِيرًا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، بَلْ يَنْضَحُ فَرْجَهُ وَسَرَاوِيلَهُ بِالْمَاءِ، حَتَّى إِذَا شَكَّ حَمَلَ الْبَلَلَ عَلَى ذَلِكَ النَّضْحِ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خِلَافَهُ، كَذَا فِي «الفتح».



[أحكام الاستنجاء]

(و) صفة (الاستنجاء) ليس إلا قسماً واحداً، وهو أنه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء؛ لمواظبة النبي ﷺ، ولم يكن واجباً؛ لتركه ﷺ له في بعض الأوقات، وقال ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحِرَجٌ»^(١)، وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع.

وإنما قيدناه (مِنْ نَجَسٍ) لأنَّ الرِّيحَ طاهرٌ على الصحيح، والاستنجاء منه بدعة. وقولنا: (يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ؛ إِذْ لَوْ أَصَابَ الْمَخْرَجَ نَجَاسَةٌ مِنْ غَيْرِهِ يَطْهَرُ بِالِاسْتِنْجَاءِ كَالْخَارِجِ، الطحاوي

قوله: (وهو أنه سنة مؤكدة) وقيل: يُسْتَحَبُّ فِي الْقُبْلِ.

قوله: (لِمُوَظَّاتَةِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: في غالب الأوقات، بدليل ما بعده.

قوله: (وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَحْسَنَ) ظاهرُ كلامِهِ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي الْحَدِيثِ يَعُودُ إِلَى أَصْلِ الْاسْتِنْجَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْاسْتِدْلَالُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَيُعَارِضُهُ أَنَّهُمْ ذَكَرُوهُ دَلِيلًا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِيتَارِ، فَاسْمُ الْإِشَارَةِ يَعُودُ إِلَى الْإِيتَارِ.

قوله: (وما ذكره بعضهم... إلخ) وهو صاحب «السراج»، فإنه جعله أقساماً خمسة: أربعة فريضة؛ من الحيض، والنَّفَاسِ، وَالْجَنَابَةِ، والرَّابِعُ إِذَا تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا وَكَانَ الْمَتَجَاوِزُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، والخامسُ مَسْنُونٌ إِذَا كَانَتْ مَقْدَارَ الْمَخْرَجِ فِي مَحَلِّهِ، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (فهو توسع) أي: زيادةً على المقام.

قوله: (يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) خَرَجَ بِهِ حَدَثٌ مِنْ غَيْرِهِمَا كَالنَّوْمِ، وَالْفَضْدِ^(٢)، فَالِاسْتِنْجَاءُ مِنْهُ بَدْعَةٌ، كَمَا فِي الْقَهْطَانِي.

قوله: (إِذْ لَوْ أَصَابَ الْمَخْرَجَ نَجَاسَةٌ مِنْ غَيْرِهِ يَطْهَرُ بِالِاسْتِنْجَاءِ كَالْخَارِجِ) قَالَ فِي «الْمُضْمَرَاتِ» نَقْلًا عَنْ «الْكَبَرِيِّ»: مَوْضِعُ الْاسْتِنْجَاءِ إِذَا أَصَابَهُ نَجَاسَةٌ قَدَرُ الدَّرْهِمِ فَاسْتَجَمَرَ بِالْأَحْجَارِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ يُجْزِيهِ، هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فَصْلٌ، فَصَارَ هَذَا الْمَوْضِعُ مَخْصُوصاً مِنْ سَائِرِ مَوَاضِعِ الْبَدَنِ، حَيْثُ يَطْهَرُ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ ١. هـ

(١) أخرجه أبو داود: ٣٥، وابن ماجه: ٣٣٧، والدارمي: ٦٦٢، وأحمد: ٨٨٣٨، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٢) فَضْدُ الْعِرْقِ فَضْدًا، وَفَضَادًا: شَقُّهُ، وَيُقَالُ: فَضْدُ الْمَرِيضِ: أَخْرَجَ مِقْدَارًا مِنْ دَمٍ وَرِيدِهِ بِقَصْدِ الْعِلَاجِ. «القاموس

الفقهى»، (فضد).



ولو كان قَيْحاً أو دَمًا في حَقِّ الْعَرَقِ وجوازِ الصَّلَاةِ معه؛ لِإِجْمَاعِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَالَ عَرَقُهُ وَأَصَابَ ثَوْبَهُ وَبَدَنَهُ أَكْثَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ لَا يَمْنَعُ جَوَازُ الصَّلَاةِ، وَإِذَا جَلَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ.

وقوله: (مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَخْرَجَ) قَيْدٌ لِتَسْمِيَّتِهِ اسْتِنْجَاءً، وَلَكُونِهِ مَسْنُونًا.

(وَإِنْ تَجَاوَزَ) الْمَخْرَجَ (وَكَانَ) الْمُتَجَاوِزُ (قَدَرِ الدَّرْهِمِ) لَا يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً، (وَجَبَ إِزَالَتُهُ بِالْمَاءِ) أَوِ الْمَانِعِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، فَلَا يَكْفِي الْحَجَرُ بِمَسْحِهِ.

(وَإِنْ زَادَ) الْمُتَجَاوِزُ (عَلَى) قَدَرِ (الدَّرْهِمِ) الْمِثْقَالِيِّ، وَهُوَ عَشْرُونَ قِيرَاطًا فِي الْمُتَجَسِّدَةِ، أَوْ عَلَى قَدَرِهِ مَسَاحَةً فِي الْمَائِعَةِ (افْتَرَضَ) غَسْلَهُ بِالْمَاءِ، أَوِ الْمَانِعِ.

(وَيُفْتَرَضُ غَسْلُ مَا فِي الْمَخْرَجِ عِنْدَ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ) بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ (وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْمَخْرَجِ قَلِيلًا)

الطحطاوي

قوله: (ولو كان قَيْحاً أو دَمًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْتَادِ وَغَيْرِهِ فِي الصَّحِيحِ، حَتَّى لَوْ خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ دَمٌ أَوْ قَيْحٌ يَطْهَرُ بِالْأَحْجَارِ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْأَعْمِ، فَيُخَصُّ بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ.

قوله: (وَإِذَا جَلَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ) هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمَخْتَارُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَالَعٌ، فَلَا يَنْجُسُ.

قوله: (مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَخْرَجَ) يَعْنِي بِهِ الْمَخْرَجَ وَمَا حَوْلَهُ مِنَ الشَّرَجِ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ عَنِ الرَّاهِدِيِّ.

وَالشَّرَجُ بَفَتْحَتَيْنِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَشْرَاجٍ، كَسَبَبٍ وَأَسْبَابٍ: مَجْمَعُ حَلَقَةِ الدُّبُرِ الَّتِي يَنْطَبِقُ، «مَصْبَاح».

قوله: (وَكَانَ الْمُتَجَاوِزُ قَدَرِ الدَّرْهِمِ) أَيِ: الْمُتَجَاوِزُ وَحْدَهُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُعْتَبَرُ مَعَ مَا فِي الْمَخْرَجِ، وَكَذَا فِيمَا إِزَالَتُهُ فَرَضٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَخْرَجَ لَهُ حَكْمُ الْبَاطِنِ عِنْدَهُمَا، حَتَّى لَا يُعْتَبَرُ مَا فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ أَصْلًا، وَلَا يُضْمُّ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَهُ حَكْمُ الظَّاهِرِ، حَتَّى إِذَا كَانَ مَا فِيهِ زَائِدًا عَلَى قَدَرِ الدَّرْهِمِ يَمْنَعُ، وَيُضْمُّ مَا فِيهِ إِلَى مَا فِي جَسَدِهِ؛ لِاتِّحَادِهِمَا فِي الْحَكْمِ، وَيَقُولُهُمَا يُؤْخَذُ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ»، وَصَحَّحَهُ فِي «الْمُضْمِرَاتِ»، وَذَكَرَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌ عَنِ «الْاِخْتِيَارِ»: أَنَّ الْأَحْوَلَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

قوله: (فَلَا يَكْفِي الْحَجَرُ بِمَسْحِهِ) الْأَظْهَرُ: فَلَا يَكْفِي مَسْحُهُ بِالْحَجَرِ.

قوله: (وَيُفْتَرَضُ غَسْلُ مَا فِي الْمَخْرَجِ) أَيِ: إِزَالَةُ مَا فِي الْمَخْرَجِ بِغَسْلِهِ.



ليسقط فرضية غسله للحدث.

(و) يُسْنُ (أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِحَجَرٍ مُنْقٍ) بَأَنْ لَا يَكُونَ خَشِناً كَالْأَجَرِّ، وَلَا أَمْلَسَ كَالْعَقِيقِ؛ لِأَنَّ الْإِنْقَاءَ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمُنْقِيِّ (وَنَحْوِهِ) مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ مُزِيلٍ بِلَا ضَرَرٍ، وَلَيْسَ مُتَقَوِّماً، وَلَا مُحْتَرِماً.

(وَالْغُسْلُ بِالْمَاءِ) الْمُطْلَقِ (أَحَبُّ) لِحَصُولِ الطَّهَارَةِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا، وَإِقَامَةِ السُّنَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ مُقْلَلٌ، وَالْمَانِعَ غَيْرَ الْمَاءِ مُخْتَلَفٌ فِي تَطْهِيرِهِ.

(وَالْأَفْضَلُ) فِي كُلِّ زَمَانٍ (الْجَمْعُ بَيْنَ) اسْتِعْمَالِ (الْمَاءِ وَالْحَجَرِ) مُرْتَباً، (فَيَمْسَحُ) الْخَارِجَ، (ثُمَّ يَغْسِلُ) الْمَخْرَجَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثْنَى عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ بِاتِّبَاعِهِمُ الْأَحْجَارَ الْمَاءَ،
الطحطاوي

قوله: (لِيُسْقَطَ فَرَضِيَّةُ غَسْلِهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (يُقْتَرَضُ) وَهَذَا يُفِيدُ افْتِرَاضَ غَسْلِهِ فِي هَذِهِ الْاِغْتِسَالَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يُنَافِيهِ ذِكْرُهُمْ لَهُ فِي سُنَنِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّ الْمَسْنُونَ تَقْدِيمُهُ، لَا نَفْسُهُ.

قوله: (وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ... إلخ) كَالْمَدَرِ: وَهُوَ الطِّينُ الْيَابِسُ، وَالتُّرَابُ، وَالْخَلْقَةُ الْبَالِيَةُ، وَالْجَلْدُ الْمَمْتَهَنُ.

قال في «المفيد»: وَكُلُّ شَيْءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ يَعْمَلُ عَمَلُ الْحَجَرِ أ. هـ.

ومنه العودُ، ولو أتى به حائطاً فتمسَّحَ به، أو مَسَّهَ الْأَرْضَ أَجْزَأَهُ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ رضي الله عنه ^(١). والمرادُ الْحَائِطُ الْمَمْلُوكَةُ لَهُ أَوِ الْمُسْتَأْجَرَةُ وَلَوْ وَقَفاً، كَمَا أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (أَحَبُّ) أَي: أَفْضَلُ مِنَ الْحَجَرِ وَحْدِهِ، رُوي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ لِلنَّسَوَةِ: مُرْنِ أَزْوَاجُكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيعُوا بِالْمَاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٢).

قوله: (وَالْمَانِعَ غَيْرَ الْمَاءِ) مُخْتَلَفٌ فِي تَطْهِيرِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِتَطْهِيرِهِ - وَهُوَ الشَّيْخَانُ - يَقُولَانِ بِجَوَازِ الْاسْتِنْجَاءِ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُهُ أَوَّلُ الْفَصْلِ.

قوله: (فِي كُلِّ زَمَانٍ) وَقِيلَ: الْجَمْعُ إِنَّمَا هُوَ سُنَّةٌ فِي زَمَانِنَا، أَمَّا فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ فَادَبٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَبْعَرُونَ.

قوله: (لَأَنَّ اللَّهَ أَثْنَى... إلخ) هَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَنَدُهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٥٤٠) عَنْ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ نَمِيرٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ رضي الله عنه إِذَا بَالَ قَالَ: نَاوِلْنِي شَيْئاً اسْتَنْجِيَ بِهِ، قَالَ: فَانَاوِلْهُ الْعُودَ وَالْحَجَرَ، أَوْ يَأْتِي حَائِطاً يَمْسَحُ بِهِ، أَوْ يَمْسُ الْأَرْضَ، وَلَمْ يَكُنْ يَغْسِلُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سننه» (١٩)، وَابْنُ حَبَانَ (١٤٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٤٦)، كُلُّهُمْ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها.



فكان الجمعُ سنةً على الإطلاق في كلِّ زمانٍ، وهو الصحيحُ، وعليه الفتوى.

(وَيَجُوزُ) أي: يصحُّ (أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى الْمَاءِ) فقط، وهو يلي الجمعَ بين الماءِ والحَجَرِ في الفضلِ، (أَوْ الْحَجَرِ) وهو دونهما في الفضلِ، ويحصلُ به السنةُ وإن تفاوتَ الفضلُ. (وَالسُّنَّةُ إِنْقَاءُ الْمَحَلِّ) لأنَّه المقصودُ، (وَالْعَدَدُ فِي) جعلِ (الْأَحْجَارِ) ثلاثةً (مَنْدُوبٌ) لقوله **عَنْهُ**: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فُلْيُوتِرَ»^(١)؛ لأنَّه يحتملُ الإباحةَ،

الطحاوي

ضعيفٌ^(٢)، والذي رواه أبو أيوبَ وجابرُ بنُ عبد الله وأنسُ بن مالكٍ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [التوبة: ١٠٨] قال رسولُ الله ﷺ: «يا معشرَ الأنصارِ، إنَّ اللهَ قد أثنى عليكم في الظُّهورِ، فما ظُهُورُكم؟» قالوا: نتوضَّأُ للصَّلَاةِ، وَنَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَنَسْتَجِي بِالْمَاءِ، قال: «هو ذاكُم. فَعَلَيْكُمْوه» وسنَّدهُ حَسَنٌ، قال في «الفتح»: وأخرجه الحاكمُ وصحَّحه^(٣) ١. هـ وليس في هذه الرواية ذكرُ الجمعِ كما لا يخفى.

قوله: (فكانَ الجمعُ سنةً) تفريعٌ على ما فهمَ ممَّا قبله أنَّه ممدوحٌ شرعاً، والأفضليَّةُ ترجعُ إلى كثرةِ الثوابِ.

تنبيه:

محلُّ كونِ الماءِ أحبَّ أو استئنانِ الجمعِ بينه وبينَ الحجرِ قبلَ الإصابةِ، أمَّا بعدُ إصابةِ الماءِ فلا بُدَّ من شيوخِ النَّجَاسَةِ، فيكونُ فرضاً، من بابِ إزَالَةِ النَّجَاسَةِ، كما إذا أصابه نجاسةٌ أقلُّ من الدرهمِ كانَ غسلُها سنةً، فإذا باشرَ الغسلَ صارَ فرضاً؛ لأنَّها تَتَسَّعُ بِأَوَّلِ إصَابَةِ الْمَاءِ. قوله: (في كلِّ زمانٍ) بيانٌ لِمَا قبله.

قوله: (والسُّنَّةُ إنْقَاءُ الْمَحَلِّ) فلو لم يحصلِ الإنقَاءُ بثلاثٍ يُزَادُ عليها إجماعاً؛ لكونه هو المقصودُ، ولو حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِوَاحِدَةٍ [١٨/أ] واقتصرَ عليه جازاً؛ لِمَا ذُكِرَ.

قوله: (في جعلِ الأحجارِ ثلاثةً) متعلِّقٌ بمحذوفٍ صفة (العدد)، أي: العددُ الكائنُ، وأشارَ به إلى أنَّ (أَل) في (العدد) للعهدِ، وهو الثلاثة، وإلَّا فمُطْلَقُهُ يَصْدُقُ بِالْأَثْنَيْنِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قال الزيلعي: رواه البزار في مسنده: حدَّثنا عبد الله بن شيب، حدَّثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال: وجدت في كتاب أبي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس **عَلَيْهِمَا السَّلَامُ** قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ وَأَنَّهُ يُحِبُّ النَّظَّهْرَيْنِ **عَلَيْهِمَا السَّلَامُ** فقالوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءِ، انتهى. قال البزار: هذا حديث لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز، ولا نعلم أحداً روى عنه إلا ابنه، انتهى. «نصب الراية لأحاديث الهداية» (٢١٨/١).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٢٨٧) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الشعب» (٢٤٩٢)، وابن ماجه في «سننه» (٣٥٥)، كلهم من حديث أبي أيوب الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك **عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**.



فيكون العدد مندوباً (لَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) لِمَا وَرَدَ مِنَ التَّخْيِيرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فليوتر، ومن فعلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، ومن لَا فلا حَرَجٌ»^(١)، فَإِنَّهُ مُحْكَمٌ فِي التَّخْيِيرِ.

(فَبَسْتَنْجِي) مُرِيدُ الْفَضْلِ (بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) يَعْنِي: بِإِكْمَالِ عِدِّهَا ثَلَاثَةً (نَذْبًا إِنْ حَصَلَ النَّظِيفُ) أَي: الْإِنْقَاءُ (بِمَا دُونَهَا).

[كيفية الاستنجاء]

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ الْإِنْقَاءُ ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ يَحْصُلُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، فَقَالَ:

(وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِنْجَاءِ) بِالْأَحْجَارِ (أَنْ يَمْسَحَ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ) بَادِئًا (مِنْ جِهَةِ الْمُتَقَدِّمِ) أَي: الْقُبْلِ (إِلَى خَلْفٍ، وَبِالثَّانِي مِنْ خَلْفٍ إِلَى قُدَّامٍ) وَيُسَمَّى إِدْبَارًا (وَبِالثَّلَاثِ مِنْ قُدَّامٍ إِلَى خَلْفٍ) الطَّحْطَاوِي

قوله: (فيكون العدد مندوباً) لا يظهرُ تفرُّعه على ما قبله إلا بمَعُونَةٍ مِنَ الْمَقَامِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ وَالْوَجُوبَ، فَيَرْتَكِبُ حَالَةً وَسَطَى وَهُوَ الْاسْتِحْبَابُ، وَلَوْ قَالَ: لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ النَّدْبَ، لَكَانَ أَظْهَرَ.

قوله: (فإنه مُحْكَمٌ فِي التَّخْيِيرِ) أَي: لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، فَيَدُلُّ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِ الْاسْتِنْجَاءِ، وَعَلَى نَفْيِ وَجُوبِ الْعِدَدِ فِيهِ.

قوله: (يعني بإكمالِ عِدِّهَا ثَلَاثَةً) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الْعِنَايَةِ.

قوله: (ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ يَحْصُلُ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ) قَالَ الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ بْنُ الْهَمَامِ عِنْدَ قَوْلِ «الْهِدَايَةِ»: (لَأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِنْقَاءُ): يُفِيدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ بِكَيْفِيَّةٍ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي الْكُتُبِ نَحْوَ إِقْبَالِهِ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ فِي الشَّوَاءِ وَإِدْبَارِهِ بِهِ فِي الصَّيْفِ.

وَفِي «الْمَجْتَبَى»: الْمَقْصُودُ الْإِنْقَاءُ، فَيَخْتَارُ مَا هُوَ الْأَبْلَغُ وَالْأَسْلَمُ عَنْ زِيَادَةِ التَّلْوِثِ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ.

وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ: لَا كَيْفِيَّةَ لَهُ، وَالْقَصْدُ الْإِنْقَاءُ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ».

قَالَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ: وَهُوَ الْأَوْجَهُ فِي الْكُلِّ.

قوله: (وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِنْجَاءِ... إلخ) أَي: فِي الرَّجْلِ، قَالَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ: يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى مِنَ الرَّجْلِ الْمَجْبُوبِ وَالْخَصِي، فَيُلْحَقُ بِالْمَرَأَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخُنْثَى فِي حَكْمِ الرَّجْلِ ١. هـ

قوله: (وَبِالثَّلَاثِ مِنْ قُدَّامٍ إِلَى خَلْفٍ) ذَكَرَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ عَنْ «الْمَقْدَمَةِ الْغَزْنَويَّةِ»: أَنَّهُ يَمْسَحُ بِالثَّلَاثِ



وهذا الترتيب (إذا كانت الخُصِيَّةُ مُدْلَاةً) سواءً كانَ صيفاً أو شتاءً؛ خَشِيَّةً تَلْوِيْثُهَا.

(وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُدْلَاةٍ يَبْتَدِئُ مِنْ خَلْفٍ إِلَى قُدَّامٍ) لِكَوْنِهِ أْبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ.

(وَالْمَرَأَةُ تَبْتَدِئُ مِنْ قُدَّامٍ إِلَى خَلْفٍ؛ خَشِيَّةً تَلْوِيْثِ فَرْجِهَا).

(ثُمَّ) بَعْدَ الْمَسْحِ (يَغْسِلُ يَدَهُ أَوَّلًا) أَي: ابْتِدَاءً (بِالْمَاءِ) اتِّقَاءً عَنِ تَشْرُبِ جَسَدِهِ الْمَاءَ

النَّجَسَ بِأَوَّلِ الْاِسْتِنْجَاءِ، (ثُمَّ يَذُلُّكَ الْمَحَلَّ بِالْمَاءِ بِبَاطِنِ أَصْبَعٍ أَوْ أَصْبُعَيْنِ) فِي الْاِبْتِدَاءِ،

(أَوْ ثَلَاثَ إِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَيْهَا فِيهِ، الطَّحْطَاوِي

الجَوَانِبِ، يَبْتَدِئُ بِالْجَانِبِ الْاَيْمَنِ ثُمَّ الْاَيْسَرِ، وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ فِي مَحَلِّ الْغَائِطِ، وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهُ فِي الْقُبْلِ فَهُوَ

أَنْ يَأْخُذَ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ مَارًّا بِهِ عَلَى نَحْوِ الْحَجَرِ، وَلَا يَأْخُذُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِيَمِينِهِ، فَإِنْ اضْطُرَّ جَعَلَ الْحَجَرَ

بَيْنَ عَقِيَّتِهِ وَأَمْرِ الذَّكَرِ بِشِمَالِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَلَا يُحَرِّكُهُ؛ لِأَنَّهُ أَهْوَنُ مِنَ الْعَكْسِ «نَهْر».

وَتَعَقُّبُهُ الرَّاهِدِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ بِأَنْ فِي إِمْسَاكِ الْحَجَرِ بَيْنَ عَقِيَّتِهِ مِثْلًا حَرَجًا وَتَكْلُفًا، بَلْ يَسْتَنْجِي بِجِدَارٍ

أَوْ نَحْوِهِ، وَإِلَّا فَيَأْخُذُ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَيَسْتَنْجِي بِيَسَارِهِ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْاَيْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥].

قوله: (خَشِيَّةً تَلْوِيْثِ فَرْجِهَا) قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ: هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ فِي حَقِّ مَنْ لَهَا فَرْجٌ نَافِرٌ ١. هـ

قوله: (يَغْسِلُ يَدَهُ أَوَّلًا) هَكَذَا وَقَعَ هُنَا، وَالَّذِي فِيهِمَا شَرْحٌ عَلَيْهِ السَّيِّدُ (يَدَيْهِ) بِالثَّنِيَّةِ، وَجَرَى عَلَى كُلِّ

طَائِفَةٍ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَوَرَدَ فِي حَدِيثٍ مِيمُونَةَ بِهِمَا^(١)، وَالْمَرَادُ أَنَّهُ يَغْسِلُهُمَا إِلَى الرُّسْغَيْنِ.

قوله: (ثُمَّ يَذُلُّكَ الْمَحَلَّ بِالْمَاءِ) الَّذِي فِي «الْمُضْمِرَاتِ»: أَنَّهُ يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْاِسْتِنْجَاءِ بِبَطْنِ إِصْبَعٍ

مِرَارًا، وَيَغْسِلُ الْإِصْبَعَ كُلَّ مَرَّةٍ حَتَّى يُزِيلَ النِّجَاسَةَ، أَي: عَيْنَهَا عَنِ الْمَحَلِّ، وَلَا يَذُلُّكَ بِالْأَصَابِعِ مِنْ أَوَّلِ

الْأَمْرِ؛ لِثَلَاثِ تَلَوُّثِ الْمَحَلِّ، ثُمَّ يَصُبُّ الْمَاءَ، فَلْيُحْفَظْ، وَيَصَّبُّ الْمَاءَ عَلَى الْمَحَلِّ بَرَفِي، وَلَا يَضْرِبُ

بُعْنَفٍ، كَمَا فِي «الْمُضْمِرَاتِ».

وَلَا يُشْتَرَطُ عَدَدٌ لِلصُّبَّاتِ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ تَفْوِيْضِ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَيَصَّبُّ الْمَاءَ قَلِيلًا ثُمَّ يَزِيدُ؛

لِيَكُونَ أَطْهَرَ، كَمَا فِي «الْخُلَاصَةِ».

قوله: (إِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَيْهَا) وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ فَلَا؛ تَحَرُّزًا عَنْ زِيَادَةِ التَّلْوِيْثِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ

الضَّرُورَةَ تَنْدَفِعُ بِهَا، وَتَنْجِيسُ الظَّاهِرِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ لَا يَجُوزُ، كَمَا فِي «الْمَحِيطِ» وَ«الْاِخْتِيَارِ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٣١٧)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ مِيمُونَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَاءً

لِلغُسْلِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِبَهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ،

وَوَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ.



(وَيُصَعَّدُ الرَّجُلُ أَصْبَعَهُ الْوُسْطَى عَلَى غَيْرِهَا) تَصْعِيداً قَلِيلاً (فِي ابْتِدَاءِ الاسْتِنْجَاءِ) لِيَنْحَدَرَ الْمَاءُ النَجَسُ مِنْ غَيْرِ شُبُوعٍ عَلَى جَسَدِهِ، (ثُمَّ) إِذَا غَسَلَ قَلِيلاً (يُصَعَّدُ بِنَصْرِهِ) ثُمَّ خِنْصَرَهُ، ثُمَّ السَّبَابَةَ إِنْ احتَاجَ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّنْظِيفِ.

(وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ) لِأَنَّهُ يُورِثُ مَرَضاً، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ كَمَالُ النِّظَافَةِ، (وَالْمَرْأَةُ تُصَعَّدُ بِنَصْرِهَا وَأَوْسَطَ أَصَابِعِهَا مَعَ ابْتِدَاءِ؛ خَشْيَةِ حُضُولِ اللَّذَّةِ) لَوْ ابْتَدَأَتْ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ، الطَّحَاوِي

وفي «المقدمة الغزنوية»: وَيَغْسَلُ بِالْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ فَاجِشَةً، أَوْ بِالْأَصَابِعِ إِنْ كَانَتْ قَدَرُ الْمَقْعَدَةِ أَوْ أَقْلٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ.

وحاصله: أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ.

قالوا: وَلَا يُدْخِلُ إصْبَعَهُ فِي دُبُرِهِ؛ تَحَرُّزاً عَنْ نِكَاحِ الْيَدِ، وَلِأَنَّهُ يُورِثُ الْبَاسُورَ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ يُدْخِلُهَا، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ عَنْ «شرح الطحاوي».

قوله: (وَيُصَعَّدُ الرَّجُلُ... إلخ) هِيَ طَرِيقَةٌ لِبَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ عَامَّتُهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَعَّدُ، بَلْ يَرْفَعُهَا جَمَلَةً، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ وَ«السراج».

قوله: (ثُمَّ السَّبَابَةُ إِنْ احتَاجَ) إِلَيْهَا، عَلِمَ هَذَا الشَّرْطُ مِمَّا قَدَّمَهُ قَرِيباً.

قوله: (وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى إصْبَعٍ وَاحِدَةٍ) وَلَا يَسْتَنْجِي بِظُهُورِ الْأَصَابِعِ أَوْ بِرُؤُوسِهَا؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْبَاسُورَ، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ، وَلَثَلَا تَرْتَكِزُ النَّجَاسَةُ فِي شُقُوقِ الْأَظْفَارِ، كَمَا فِي «الإيضاح».

قوله: (وَالْمَرْأَةُ تُصَعَّدُ بِنَصْرِهَا... إلخ) ذَكَرَ الْقَرْمَانِيُّ^(١) فِي «شرح المقدمة الليثية» عَنِ الْمَرْغِينَانِيِّ: أَنَّهُ يَكْفِيهَا أَنْ تَغْسِلَ بِرَاحَتِهَا، هُوَ الصَّحِيحُ. وَفِي «الهنديّة»: هُوَ الْمُخْتَارُ. وَفِي «السراج»: هُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ.

وقيل: تَسْتَنْجِي بِرُؤُوسِ أَصَابِعِهَا؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَطْهِيرِ فَرْجِهَا الْخَارِجِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ، قَالَ: وَالِاسْتِمْتَاعُ مُوْهُومٌ؛ لِأَنَّهُ -فِيمَا يَظْهَرُ- إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِدْخَالِ فِي الْفَرْجِ الدَّخَلِ.

تَمَّتْ

اخْتُلِفَ فِي الْقُبُلِ وَالدُّبُرِ بِأَيِّهِمَا يَبْدَأُ، فَقَالَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ رحمته الله: يَبْدَأُ بِالدُّبُرِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ، وَلِأَنَّهُ

(١) مصطفى بن زكريا بن أيّدغمش القرماني القاهري، مات في سابع عشر جمادى الثانية، سنة تسع، وله تصانيف منها: «التوضيح في شرح مقدمة أبي الليث السمرقندي»، و«حواشي على شرح المصباح»، و«شرح الهداية» و«سماء»: «إرشاد الدراية». «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (١٠/١٦٠)، و«معجم المؤلفين» (١٢/٢٥٣).



فَرُبَّمَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ وَلَمْ تَشْعُرْ، وَالْعَذْرَاءُ لَا تَسْتَنْجِي بِأَصَابِعِهَا، بَلْ بِرَاحَةِ كَفِّهَا؛ خَوْفًا مِنْ إِزَالَةِ الْعُدْرَةِ.

(وَيُبَالِغُ) الْمُسْتَنْجِي (فِي التَّنْظِيفِ حَتَّى يَقْطَعَ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ) وَلَمْ يُقَدِّرْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ تَفْوِيضُهُ إِلَى الرَّأْيِ حَتَّى يَطْمَئِنَّ الْقَلْبُ بِالطَّهَارَةِ بَيِّقِينَ، أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ. وَقِيلَ: يُقَدِّرُ فِي حَقِّ الْمَوْسُوسِ سَبْعَ أَوْ ثَلَاثٍ. وَقِيلَ: فِي الْإِحْلِيلِ ثَلَاثٌ، وَفِي الْمَقْعَدَةِ بِخَمْسٍ، وَقِيلَ: بِسَبْعٍ، وَقِيلَ: بِعَشْرِ.

(و) يُبَالِغُ (فِي إِزْخَاءِ الْمَقْعَدَةِ) لِيُزِيلَ مَا فِي الشَّرْحِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا) وَالصَّائِمُ لَا يَبَالِغُ؛ حِفْظًا لِلصَّوْمِ عَنِ الْفَسَادِ، وَيَحْتَرِزُ أَيْضًا مِنْ إِدْخَالِ الْأَصْبَعِ مَبْتَلَةً؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُ الصَّوْمَ.

الطَّحْطَاوِي

بِوَاسِطَةِ الدَّلَالَةِ فِي الدُّبُرِ وَمَا حَوْلَهُ يَقْطُرُ الْبَوْلُ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَقْدِيمِ الْقُبْلِ، وَعِنْدَهُمَا بِالْقُبْلِ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ، وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى يَقْطَعَ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ) أَيُّ: عَنِ الْمَحَلِّ وَعَنْ إِصْبَعِهِ الَّتِي اسْتَنْجَى بِهَا؛ لِأَنَّ الرَّائِحَةَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ، فَلَا طَهَارَةَ مَعَ بَقَائِهَا إِلَّا أَنْ يَشِيقَ، وَالنَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ.

قَالُوا: وَيُبَالِغُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ فِي الشِّتَاءِ فَوْقَ مَا يُبَالِغُ فِي الصَّيْفِ؛ لِصَلَابَةِ الْمَحَلِّ فِي الشِّتَاءِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِمَاءٍ حَارٍّ؛ لِأَنَّهُ يُرْخِي الْمَحَلَّ وَيُسْرِعُ بِالْإِزَالَةِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شِدَّةِ الْمَبَالِغَةِ، لَكِنْ لَا يَبْلُغُ ثَوَابَ الْمُسْتَنْجِي بِمَاءٍ بَارِدٍ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ وَأَنْفَعُ، كَمَا فِي «الْفَتَاوَى» وَغَيْرِهِ، وَأَفْضَلِيَّتُهُ؛ لِمَشَقَّتِهِ، وَأَنْفَعِيَّتُهُ لِقَطْعِ الْبَاسُورِ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: يُقَدِّرُ فِي حَقِّ الْمَوْسُوسِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ، جَعَلَهُ الْمَصْنُفُ مُقَابِلًا لِلصَّحِيحِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَنَّ الصَّحِيحَ مُحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمَوْسُوسِ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَائِلِ بِهِ، لَا مُقَابِلَهُ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ وَغَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يُبَالِغُ).

قَوْلُهُ: (حِفْظًا لِلصَّوْمِ عَنِ الْفَسَادِ) فِي «الْخُلَاصَةِ» مِنْ كِتَابِ (الصَّوْمِ): إِنَّمَا يُفْسِدُ إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى مَوْضِعِ الْحُقْنَةِ، وَقَلَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ أ. هـ.

وَفِي الْقَهْطَانِيِّ مِنْ (كِتَابِ الصَّوْمِ): وَمَعَ هَذَا فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ بِذَلِكَ خِلَافٌ أ. هـ. وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَتَنَفَّسُ شَدِيدًا حِفْظًا لِلصَّوْمِ، فَحَرَجٌ، وَلَا فَائِدَةٌ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ بِالتَّنَفُّسِ شَيْءٌ إِلَى الدَّخْلِ أَصْلًا، أَفَادَهُ الْعَلَامَةُ نُوحٌ.



(فَإِذَا فَرَّغَ) من الاستنجاء بالماء (غَسَلَ يَدَهُ ثَانِيًا، وَنَشَفَ مَقْعَدَتَهُ قَبْلَ الْقِيَامِ) لئلا تجذب المقعدة شيئاً من الماء (إِذَا كَانَ صَائِمًا) وَيُسْتَحَبُّ لغير الصائم حفظاً للشوبِ عن الماء المستعمل.

الطحاوي

وفي «السراج» وغيره: إذا خرج دُبُرُهُ وهو صائمٌ فغَسَلَهُ لا يقومُ حَتَّى يُنَشِّفَهُ [١٩/أ] قبل رَدِّهِ، فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ التَّنَشِيفِ مَبْتَلًا أَفْطَرَ أ. هـ.

قوله: (وَنَشَفَ مَقْعَدَتَهُ) بخرقَةٍ أو بيده اليسرى مرَّةً بعد أخرى إن لم تكن خرقَةً.

فرع: في «الخانبة»: مريضٌ عَجَزَ عن الاستنجاء ولم يكن له مَنْ يَجِلُّ له جَمَاعُهُ سَقَطَ عنه الاستنجاء؛ لَأَنَّهُ لَا يَجِلُّ مَسُّ فَرْجِهِ إِلَّا لَذَلِكَ، والله أعلم أ. هـ.





(فَصْلٌ) فِيمَا يَجُوزُ بِهِ الِاسْتِنْجَاءُ، وَمَا يُكْرَهُ بِهِ، وَمَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ

(لَا يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ لِلِاسْتِنْجَاءِ) لِحَرَمَتِهِ وَالْفَسْقِ بِهِ، فَلَا يَرْتَكِبُهُ لِإِقَامَةِ السُّنَّةِ، وَيَمْسُخُ الْمَخْرَجَ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ بِنَحْوِ حَجَرٍ، وَإِنْ تَرَكَهُ صَحَّتِ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ.
(وَإِنْ تَجَاوَزَتْ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا، وَزَادَ الْمُتَجَاوِزُ) بِانْفِرَادِهِ (عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ) وَزَنًا فِي الْمُتَجَسِّدَةِ، وَمَسَاحَةً فِي الْمَائِعَةِ (لَا تَصِحُّ مَعَهُ الصَّلَاةُ) لِزِيَادَتِهِ عَلَى الْقَدْرِ الْمَعْفُوفِ عَنْهُ (إِذَا وَجَدَ مَا يُزِيلُهُ) مِنْ مَائِعٍ، أَوْ مَاءٍ.
(وَيَحْتَالَ لِإِزَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ) تَحَرُّزًا عَنْ ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَ بِالْقَدْرِ الطَّحْطَاوِيِّ

(فصل فيما يجوز به الاستنجاء)

قوله: (وما يُكره فِعْلُهُ)، أي: حال قضاء الحاجة.

قوله: (فلا يَرْتَكِبُهُ لِإِقَامَةِ السُّنَّةِ) لِأَنَّ دَرَّةَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ غَالِبًا، وَاعْتِنَاءُ الشَّرْعِ بِالْمَنْهِيَّاتِ أَشَدُّ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِالْمَأْمُورَاتِ، وَلِذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وَرَوَى: «لَتَرُكُ ذَرَّةً مِمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ»^(٢)، رَوَاهُ صَاحِبُ «الْكَشْفِ».

قَالَ الْعَلَّامَةُ نُوحٌ: الْمُسْتَنْجِي لَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ عِنْدَ أَحَدٍ لِلِاسْتِنْجَاءِ، فَإِنْ كَشَفَهَا صَارَ فَاسِقًا؛ لِأَنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ حَرَامٌ، وَمَرْتَكِبُ الْحَرَامِ فَاسِقٌ، سَوَاءٌ كَانَ النَّجَسُ مُجَاوِزًا لِلْمَخْرَجِ أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ زَادَ عَلَى الدَّرْهِمِ أَوْ لَا، وَمَنْ فَهَمَ مِنْ عِبَارَتِهِمْ غَيْرَ هَذَا فَقَدْ سَهَا أ. هـ.

قوله: (وَزَادَ الْمُتَجَاوِزُ بِانْفِرَادِهِ) هُوَ الْمَعْتَمَدُ.

قوله: (إِذَا وَجَدَ مَا يُزِيلُهُ) وَإِلَّا صَلَّى مَعَهَا وَلَا إِعَادَةَ، كَمَا فِي «الْهُدَايَةِ».

قوله: (وَيَحْتَالَ... إلخ) أَي: إِنْ أَمَكَّنَهُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ حَرَامٌ يُعَذَّرُ بِهِ فِي تَرْكِ طَهَارَةِ النَّجَاسَةِ إِذَا لَمْ يُمَكَّنْ إِزَالَتُهَا مِنْ غَيْرِ كَشْفٍ، قَالَ الْبَرْهَانُ الْحَلَبِيُّ.

قوله: (عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ) الْمُرَادُ بِهِ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ جَمَاعُهُ وَلَوْ أُمَّتُهُ الْمَجُوسِيَّةُ، وَالَّتِي زَوَّجَهَا لِلْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهُمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ نَظَرُهُ إِلَى عَوْرَتَيْهِمَا، وَكَذَا نَظَرُهُمَا إِلَيْهِ؛ إِذْ مَتَى حُرِّمَ الْوُطْءُ حُرِّمَتْ الدَّوَاعِي إِلَّا مَا اسْتَنْتَى، كَأَمْرَاتِهِ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ، وَتَمَامُهُ فِي «حَاشِيَةِ الدَّر».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ.



الممكن، وأما إذا لم يزد إلا بالضمِّ لما في المخرج فلا يضرُّ تركه؛ لأنَّ ما في المخرج ساقط الاعتبار.

(ويُكره الاستنجاء بعظم) وروث؛ لقوله ﷺ: «لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام، فإنَّهما زاد إخوانكم من الجنِّ»^(١)، فإذا وجدوهما صار العظم كأنَّ لم يؤكل فيأكلونه، وصار الروث شعيراً وبنياً لدوابِّهم معجزةً للنبيِّ ﷺ، والنهي يقتضي كراهة التحريم.

(وطعام لادمي أو بهيمة) للإهانة والإسراف، وقد نهى عنه ﷺ.

(وأجر) بمدّ الهمزة وضمّ الجيم وتشديد الراء المهملة، فارسيٌّ معربٌ، وهو الطوب بلغة أهل مصر، ويقال له: آجور على وزن فاعول، اللَّبَنُ المحرَّق، فلا يُنقي المحلَّ، ويُؤذيه فيكره. (وخزف) صغار الحصى، فلا يُنقي، ويلوث اليد، (وفحم) لتلويثه (وزجاج وجص) لأنَّه يضرُّ بالمحلَّ.

الطحاوي

قوله: (لأنَّ ما في المخرج ساقط الاعتبار) أي: على المعتمد، خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق.

قوله: (صار العظم كأنَّ لم يؤكل) أي: العظم الذي ذكر اسمُ الله عليه؛ لما في الحديث: «كلُّ عظم يذكر اسمُ الله عليه يقع في أيديكم أوفرَّ ما كان لحمًا»^(٢).

وهل هذا متحقّق ولو تقدّم عهده وتكرّر، أو قاصرٌ على قريب العهد الذي لم يطعمه أحدٌ من الجنِّ؟ والظاهر الثاني وإن كانت الكراهة في الجميع؛ لأنَّ العلة تُعتبر في الجنس.

وأفاد الحديث الشريف أنَّ الجنَّ يأكلون، وقيل: رزقهم الشَّم، ولا خلاف أنَّهم مُكلَّفون، وإنَّما الخلاف في إنباتهم، فروي عن الإمام التوفيق، وروى عنه: أنَّ إنباتهم إجارَتهم من العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُجْزِكُمْ مِنْ عَذَابِ آلِيبِر﴾ [الأحقاف: ٣١] وهو لا يستلزم الإنباة، وقال مالك وابنُ أبي ليلى: لهم ثوابٌ كما عليهم عقابٌ.

قوله: (وفحم؛ لتلويثه) ولمَّا روي: أنَّه لمَّا قدِم وفدُ الجنِّ على النبيِّ ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنَّه أمتك أنَّ يستنجوا بعظم أو روث أو حُمَمَة فإنَّ الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً، فنهى رسولُ الله ﷺ عن ذلك^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: ١٦٤٩.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٢٥٨) من حديث ابن مسعود ؓ وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٣١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٨٧٢)، كلهم

من حديث ابن مسعود ؓ.



(وَشَيْءٌ مُخْتَرَمٌ) لِنَقْوَمِهِ (كَخِرْقَةٍ دِيْبَاجٍ وَقُظْنٍ) لِاتِّلَافِ الْمَالِيَّةِ، وَالِاسْتِنْجَاءِ بِهَا يُورِثُ الْفَقْرَ.

(و) يُكْرَهُ الْاسْتِنْجَاءُ (بِالْيَدِ الْيُمْنَى) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرَبَ فَلَا يَشْرَبُ نَفْسًا وَاحِدًا»^(١).
(إِلَّا مِنْ عُذْرٍ) بِالْيُسْرَى، فَيَسْتَنْجِي بِصَبِّ خَادِمٍ، أَوْ مِنْ مَاءٍ جَارٍ.

الطحاوي

وَالْحُمَمَةُ ك: رُطْبَةٌ: الْفَحْمُ، وَمَا احْتَرَقَ مِنَ الْخَشَبِ، أَوْ الْعِظَامِ وَنَحْوَهُمَا، وَقَوْلُهُ: (رِزْقًا)، أَي: انْتِزَاعًا لَهُمْ بِالطَّبِخِ وَالذَّفَاءِ^(٢) وَالْإِضَاءَةِ، فَيُكْرَهُ الْاسْتِنْجَاءُ بِذَلِكَ؛ لِإِفْسَادِهِ.
وَلَا يُنَافِي هَذَا الْحَدِيثُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِجَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ لَهُمْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ الْمَعْنَى: جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا بِسَبَبِ جَعْلِكَ إِيَّاهَا لَنَا، فَإِنَّهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ) قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «شرح البخاري»: وَالنَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ لِمَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: رَفْعُ قَدْرِ الْيَمِينِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَ بِهَا النِّجَاسَةَ رَبَّمَا يَتَذَكَّرُ عِنْدَ مُنَاقَلَةِ الطَّعَامِ مَا بَاشَرَتْ يَمِينُهُ، فَيَنْفِرَ طَبْعُهُ عَنِ ذَلِكَ، خِلَافًا لِلظَّاهِرَةِ، وَالْكَرَاهَةِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِقِسْمِيهِ.

قَوْلُهُ: (فَيَسْتَنْجِي بِصَبِّ خَادِمٍ) هَذَا خِلَافٌ مَا يُعْطِيهِ الْاسْتِثْنَاءُ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ بِالْيَمِينِ حَالَ الْعُذْرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِنْ حَصَلَ عُذْرٌ بِالْيَمِينِ سَقَطَ الْاسْتِنْجَاءُ، كَمَا فِي الْحَمَوِيِّ عَنِ «المحيط».

تَنْبِيهِ: لَوْ اسْتَنْجَى بِهَذِهِ الْمَكْرُوهَاتِ فَقَالَ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» عَنِ الْأَقْطَعِ: فَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَاسْتَنْجَى بِذَلِكَ هَلْ يُجْزِيهِ؟ فَعِنْدُنَا: نَعَمْ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا.

لَنَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْقِيَةَ وَقَدْ حَصَلَتْ، وَإِنَّمَا وَرَدَ النَّهْيُ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ ١. هـ فِصَارٌ كَمَا لَوْ صَلَّى السَّنَةَ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ كَانَ آتِيًا بِهَا مَعَ ارْتِكَابِ النَّهْيِ، «نَهْرٌ»، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا بَحَثَهُ أَخُوهُ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٥٤، وَمُسْلِمٌ: ٦١٣ بِنَحْوِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الذَّفَاءُ: تَقْيِضُ جِدَّةِ الْبَرْدِ، «العين»، (د ف أ).



(فصل في دخول الخلاء)



(وَيَدْخُلُ الْخَلَاءَ) ممدوداً: الْمُتَوَضَّأُ، والمرادُ بيتُ التَّغَوُّطِ، (بِرِجْلِهِ الْبُسرَى) ابتداءً، مستورَ الرأسِ استحباباً تَكْرِماً لِلْيَمَنِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ يَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ.
(و) لهذا (يَسْتَعِيذُ) أي: يَعْتَصِمُ (بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَبْلَ دُخُولِهِ) وقبلَ كَشْفِ عَوْرَتِهِ، وَيَقْدِّمُ تَسْمِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «سَرُّ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ الطَّحْطَاوِي

[فصل في دخول الخلاء]

قوله: (وَيَدْخُلُ الْخَلَاءَ) سُمِّيَ بِهِ لِلِاخْتِلَاءِ فِيهِ، وَأَصْلُهُ: الْمَكَانُ الْخَالِي الَّذِي لَا شَيْءَ فِيهِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى تُجَوِّزَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا بِالْقَصْرِ فَهُوَ: الْحَشِيشُ الرَّطْبُ، الْوَاحِدَةُ (خَلَاةٌ) مِثْلُ: حَصَى وَحِصَاةٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاها»^(١)، وَبِكَسْرِ الْخَاءِ وَالْمَدِّ: عَيْبٌ فِي الْإِبِلِ كَالْجِرَانِ^(٢) فِي الْخَيْلِ.
قوله: (الْمُتَوَضَّأُ) أي: مَحَلُّ الرُّضْوَةِ اللَّغْوِيِّ، وَهُوَ النِّظَافَةُ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَالْمَرَادُ...) كَغَيْرِهِ لَكَانَ أَوَّلَى.

قوله: (بِرِجْلِهِ الْبُسرَى) أي: وَيَخْرُجُ بِالْيَمَنِ، عَكْسَ الْمَسْجِدِ فِيهِمَا.

قوله: (يَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ) الْأَوَّلَى جَعَلَهُ تَعْلِيلًا آخَرَ، كَمَا فَعَلَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (وَلِهَذَا يَسْتَعِيذُ) أي: لِأَجْلِ حُضُورِ الشَّيْطَانِ، قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: اسْتَعِذْتُ بِاللَّهِ وَعُذْتُ بِهِ مَعَاذًا وَعِيَاذًا: اعْتَصَمْتُ^(٣)، وَتَحَصَّلْتُ، وَتَحَصَّنْتُ، وَاسْتَجَرْتُ بِهِ، وَالتَّجَاتُ إِلَيْهِ أ. هـ.
قوله: (قَبْلَ دُخُولِهِ) الْأَوَّلَى التَّفْصِيلُ، وَهُوَ إِنْ كَانَ الْمَكَانُ مُعَدًّا لِذَلِكَ يَقُولُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَدٍّ لَهُ كَالصَّحْرَاءِ فِي أَوَانِ الشُّرُوعِ، كَتَشْمِيرِ الثِّيَابِ مِثْلًا قَبْلَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ، وَإِنْ نَسِيَ ذَلِكَ أَتَى بِهِ فِي نَفْسِهِ، لَا بِلِسَانِهِ.

قوله: (وَيُقَدِّمُ تَسْمِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى...) (الخ) مَا ذَكَرَهُ لَا يُفِيدُ التَّقْدِيمَ، فَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ: السَّنَةُ هُنَا تَقْدِيمُ التَّسْمِيَةِ عَلَى التَّعَوُّذِ، عَكْسَ الْمَعْهُودِ فِي التَّلَاوَةِ؛ لِحَدِيثِ الْيَعْمَرِيِّ: «إِذَا دَخَلْتَ الْخَلَاءَ فَقُولُوا: بِاسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٤) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ أ. هـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٩)، وَمُسْلِمٌ (١٣٥٣)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) فَرَسٌ حَرُونٌ: لَا يَنْفَادُ، وَإِذَا اشْتَدَّ بِهِ الْجَرِيُّ وَقَفَ، وَقَدْ حَرَنَ يَحْرُنُ حَرُونًا، وَحَرُنَ بِالضَّمِّ، أَيُّ: صَارَ حَرُونًا، وَالْإِسْمُ الْجِرَانُ. «الصَّحَاحُ»، (ح ر ن).

(٣) «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ»، (ع و ذ)، وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَعْنَى لَيْسَ فِي «الْمَصْبَاحِ».

(٤) «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» لِابْنِ السَّيِّ (١٧)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥)، وَيَنْحُوهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٢٨٠٣).



إذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول: باسم الله^(١)، ولقوله عليه السلام: «إن الحُشوشَ مُحْتَضَرَةٌ، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الحُبثِ والخبائثِ»^(٢).

والشيطان: معروف، وهو من شَطَنَ يشْطُنُ إذا بَعُدَ، ويقال فيه: شاطنٌ وشيطانٌ، ويُسمى بذلك كلُّ مُتَمَرِّدٍ من الجنِّ، والإنسِ، والدوابِّ؛ لُبُعِدِ غَوْرُهُ في الشرِّ، وقيل: من شاط يشيظ إذا هَلَكَ، فالتمرُّدُ هالكٌ بتمرُّده، ويجوز أن يكون مُسمًى بفعلانٍ؛ لمبالغته في إهلاك غيره.

والرجيمُ: مطرودٌ باللَّعنِ. والحُشوشُ جمعُ الحَشِّ بالفتح والضمِّ، بستانُ النخيلِ في الأصلِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ في موضعِ قضاءِ الحاجةِ. واحتضارُها رَصْدُ بني آدمَ بالأذى. والفضاءُ بصيرُ ما واهمُ بخروجِ الخارجِ.

(وَيَجْلِسُ مُعْتَمِدًا عَلَى يَسَارِهِ) لَأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ، وَيَوْسَعُ فِيمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، (وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ) لَأَنَّهُ يُمَقِّتُ بِهِ.

الطحطاوي

قال بعضُ الفضلاء: وبالاكتفاء بأحدهما يحصلُ أصلُ السنَّة، والجمعُ أفضل.

قوله: (من الحُبثِ) جمعُ حَبِيثٍ، وهو المؤذي من الجنِّ والشياطين، يُروى بضمِّ الباء وسكونها تخفيفاً، ولا وجهَ لإنكار الخطَّاييِّ التَّسْكِينِ وإن اشْتَبَهَ لَفْظُهُ حينئِذٍ بلفظِ المصدر.

قوله: (والخبائثِ) هنَّ إناثُهم.

قوله: (لُبُعِدِ غَوْرُهُ في الشرِّ) المراد لشدة قُبْحِهِ في الشرِّ.

قوله: (بالفتح) هو الأكثرُ.

قوله: (بستانُ النخيلِ في الأصلِ) وكانوا يتغَوَّطون بين النخيلِ قبلَ اتِّخَاذِ الكُنْفِ في البيوت، ثُمَّ كُنِيَ بِهِ عَنْ مَوْضِعِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ مطلقاً.

قوله: (رَصْدُ بني آدمَ بالأذى) أي: انتظارُهم [٢٠/١] وترقبُهم، فهو مصدرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعٌ تُكْشَفُ فِيهِ الْعَوْرَةُ وَلَا يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى.



(١) أخرجه الترمذي: ٦١٢، وقال: حديث غريب، وإسناده ليس بذلك القوي، وابن ماجه: ٢٩٧، والبخاري: ٤٨٤، من حديث علي عليه السلام، والطبراني في الأوسط: ٢٥٠٤، من حديث أنس عليه السلام.

(٢) أخرجه أبو داود: ٦، وابن ماجه: ٢٩٦، والحاكم في المستدرک: ٦٦٩، والبيهقي في الكبرى: (١/١٥٥)، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.



[المكروهات في الخلاء]

(وَيُكْرَهُ تَحْرِيمًا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ) بالفرج حال قضاء الحاجة، واختلّفوا في استقبالها للتطهير، واختار الثمרתاشي عدم الكراهة، (و) يُكْرَهُ (اسْتِدْبَارُهَا) لقوله ﷺ: «إِذَا أَنْتُمْ الطحطاوي

[المكروهات في الخلاء]

قوله: (ويكره تحريماً استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الإمام في هذا المبحث، فروي عنه المنع مطلقاً، وهو ظاهر الرواية كما في «الفتح». والثانية الإباحة مطلقاً، والثالثة كراهة الاستقبال فقط، والرابعة كراهة الاستدبار أيضاً إلا إذا كان ذيله مرخياً.

ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الرّيح تهبّ عن يمين القبلة أو شمالها، فإنهما لا يكرهان للضرورة، وإذا اضطرّ إلى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار؛ لأنّ الاستقبال أقبح، فتركه أدلّ على التعظيم، أفاده القسطلاني^(١) والمنلا عليّ في «شرح المشكاة».

قوله: (حال قضاء الحاجة) خرج (حال الجماع)؛ لِمَا نقله ابن أمير حاج عن النووي في «شرح مسلم»: يجوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبنيان، هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود، واختلف فيه أصحاب مالك، فجوّزه ابن القاسم، وكرهه ابن حبيب، والصواب الجواز، فإنّ التحريم إنّما يثبت بالشرع، ولم يردّ فيه نهْي.

والأولى أن يُقال: إنّ خلاف الأولى، لِمَا سيأتي.

قوله: (واختار الثمרתاشي^(٢) عدم الكراهة) أي: التّحريميّة، وإلّا فهو ترك أدب، كمدّ الرّجل إليها كما في الحلبيّ.

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني الأصل المصري الشافعي، أبو العباس شهاب الدين، له مؤلفات كثيرة، منها: «الأنوار في الأدعية والأذكار» و«اللوامع في الأدعية والأذكار والجوامع» و«الجنى الداني في حل حوز الأمان» و«المواهب اللدنية» و«إرشاد الساري شرح البخاري»، وكانت وفاته ليلة الجمعة ثامن المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة للهجرة. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (١٠٣/٢)، و«الكواكب السائرة في أعيان المنّة العاشرة» (١٢٩/١).

(٢) أحمد بن إسماعيل ظهير الدين الثمרתاشي الخوارزمي، أبو العباس، إمام جليل القدر، عالي الإسناد، مطلع على حقائق الشريعة، له «شرح الجامع الصغير» وكتاب «التراويح» وغيرها، توفي في حدود سنة ٦٠٠. «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص: ١٥)، و«كشف الفنون عن أسامي الكتب والفنون» (١٢٤٦/٢).



الغائظ فلا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، ولا تَسْتَدْبِرُوهَا، ولكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا^(١)، وهو بإطلاقه منهي عنه (وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ) وإذا جلس مُسْتَقْبِلًا ناسياً، فتذكَّر وانحرف إجلالاً لها لم يَقُمْ من مجلسه حتى يُغْفَرَ له كما أخرجَه الطَّبْرَانِيُّ مرفوعاً^(٢). ويكره إمساك الصَّبِيِّ نحو القبلة للبول.

(و) يكره (اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ) لأنهما آيتان عظيمتان، (وَمَهَبُ الرِّيحِ) لعوده به

فينجسه.

الطحطاوي

قوله: (وهو بإطلاقه منهي) أي: الحديث مطلق فيفيد الكراهة في البُنْيَانِ، فالأولى للمؤلف أن يقول: (وهو بإطلاقه يقتضي النهي ولو في البُنْيَانِ).

قال في «غاية البيان»: لأنَّ النَّهْيَ لتعظيم الجهة، وهو موجودٌ فيهما، فالجواز في البُنْيَانِ إن كان لوجود الحائل فالحائل موجودٌ أيضاً في الصحراء كالجبال والأودية، ولأنَّ المصلِّي في البيت يُعْتَبَرُ مستقبل القبلة، ولا نجعل الحائط حائلاً، فكذا إذا كشف العورة في البيت لا نجعل الحائط حائلاً. هـ

قوله: (وانحرف إجلالاً لها) قيَّد (الإجلال) لا بدَّ منه في المغفرة، وبحث في «النهر» وجوبه، وقال في «النهاية»: فإن لم يفعل لم يكن به بأس. هـ

قال الحلبي: وكأنه لم يجب؛ لأنَّه وقع مغفواً عنه؛ للسهو، وهو فعلٌ واحد. هـ

ويظهر أنَّ المراد الانحراف عن الجهة؛ لأنَّه متى كان فيها عُدَّ مستقبلًا، ثم رأيت في الزيلعي ما يفيد أنَّه يكفي في ذلك الانحراف اليسير.

قوله: (ويكره إمساك الصَّبِيِّ... إلخ) كلُّ ما كُرِهَ لبالغ فعله كُرِهَ أن يفعله بصغير، فيكره إمساكه حال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ونحو ذلك، ويحرم إطعامه وإلباسه محرماً، والإثم على البالغ الفاعل به ذلك.

قوله: (ويكره استقبال عين الشمس والقمر) إطلاق الكراهة يقتضي التحريم، وقيد بـ: (العين) إشارة إلى أنَّه لو كان في مكانٍ مستورٍ ولم تكن عينهما بمرأى منه لا يكره، بخلاف القبلة، وعليه نصُّ العلامة جبريل^(٣) في «شرح مقدِّمة أبي الليث». وذكره (الاستقبال) يفيد أنَّه لا يكره استدبارهما.

قوله: (لأنَّهما آيتان عظيمتان) وقيل: لأجل الملائكة الذين معهما، كما في «السراج» وغيره.

قوله: (وَمَهَبُ الرِّيحِ) ظاهرٌ في الاستقبال، ومثله الاستدبار إن كان سَلْحُهُ^(٤) مانعاً جداً؛ لوجود علَّة البول فيه، بخلاف ما إذا كان جامداً.

(١) أخرجه البخاري: ٣٩٤، ومسلم: ٦٠٩، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) لم أعثر عليه، وقد قال الزيلعي في «نصب الرابة» (١٠٣/٢): أخرجه أبو جعفر الطبري في «تهذيب الآثار».

(٣) هو جبريل بن حسن بن عثمان بن محمود بن عثمان الكنجاني، المتوفى سنة ٧٥٢هـ. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١٧٩٥/٢).

(٤) السَّلْحُ: التَّغَوُّطُ. «المغرب» مادة: (س ل ح).



(وَيُكْرَهُ أَنْ يَبُولَ أَوْ يَتَغَوَّطَ فِي الْمَاءِ) ولو جارياً، وبقرْبِ بئرٍ ونهرٍ وحوضٍ، (وَالظِّلِّ) الذي يُجْلَسُ فيه (وَالْجُحْرِ) لأذْيَةٍ ما فيه، (وَالطَّرِيقِ) والمقبرة؛ لقوله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»، الصَّحَاوِي

قوله: (ولو جارياً) ينبغي أن يكون في الرَّأكد مكروهاً تحريماً؛ لأنه غاية ما يُفیده حديث: «لا يبولُ أحدُكم في الماء الدائم»^(١)، وفي الجاري مكروهاً تنزيهاً؛ فرقاً بينهما، «بحر» من بحث (المياه). قال بعض الحدّاق: والظاهر التّفصيل في الرَّأكد، ففي القليل منه يحرم؛ لأنه يُنجّسه، وتنجيس انّظار حرام، وفي الكثير يُكره تحريماً، والتّغوّط فيه كالبول بل أقبح. وعن ابن حجر: يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقاً؛ خشية أن يؤذيه الجن؛ لِمَا قِيلَ: إنّ الماء بالليل مأواهم^(٢).

قوله: (وبقرْبِ بئرٍ ونهرٍ وحوضٍ) ومصلّى عيدٍ وقافلةٍ وخيمةٍ وبين الدواب، كما في «الدر» وغيره؛ لأنه يكون سبباً للّعن، وينبغي أن يُلحَقَ بذلك مصلّى الجنّزة، كذا بحثه بعضهم، وهو ظاهر. قوله: (وَالظِّلِّ) قال الأبهري^(٣): موضع الشّمس في الشّتاء كالظّل في الصّيف، وهذا إذا كان مباحاً، وأمّا إذا كان مملوكاً فيحرم فيه قضاء الحاجة بغير إذن مالِكه، كما في «شرح المشكاة». وتقيد به: (الذي يُجْلَسُ فيه) يُفيد أنّه لا كراهة فيما لا حاجة إليه.

قوله: (وَالْجُحْرِ) بضمّ الجيم وإسكانِ الحاء: الخرق في الأرض والجدار؛ لقوله ﷺ: «لا يبولُ أحدُكم في جُحْرٍ»، رواه أبو داود والنسائي^(٤). قوله: (لأذْيَةٍ ما فيه) يصحّ اعتباره مصدراً مضافاً إلى مفعوله وإلى فاعله، وقيل: إنّها مساكن الجنّ، فقد نُقِلَ: أنّ سعد بن عبادة الخزرجيّ بال في جُحْرٍ بأرض حورانَ فقتله الجنّ^(٥). قوله: (وَالطَّرِيقِ) ولو في ناحية منها.

قوله: (اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ) أي: اللّذين هما سبب اللّعن والشّم غالباً، فكأنّهما لا عِتان من باب تسمية الحامل فاعلاً مجازاً، وقيل: اللاعن بمعنى الملعون.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مذكور في كتب الشافعية ب: (قيل)، ولم أجده في كتب السنة.

(٣) عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز، عماد الدين الأبهري، المتوفى سنة ٨٤٣هـ وقيل: ٨٩٥هـ، صنّف «منهاج المشكاة على مشكاة المصابيح» في الحديث. «كشف الظنون» (١٦٩٨/٢)، «هدية العارفين» (٥٨٢/١).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٩)، والنسائي في «الصغرى» (٣٤)، كلاهما من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥١٠٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٧/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٦/٦)، وغيرهم.



قالوا: وما اللاعنان يا رسول الله؟ قال: «الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم»^(١)، (وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ) لِإِتْلَافِ الثَّمَرِ.

(و) يُكْرَهُ (الْبَوْلُ قَائِماً) لَتَنَجُّسِهِ غَالِباً (إِلَّا مِنْ عُذْرٍ) كَوَجْعِ بَصْلِهِ، وَيُكْرَهُ فِي مُحَلٍّ التَّوَضُّؤِ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْوَسْوَسةَ.

الطحاوي

قوله: (لِإِتْلَافِ الثَّمَرِ) وَلِأَنَّهُ ظِلٌّ مُتَمَتِّعٌ بِهِ إِذَا كَانَ يُسْتَظَلُّ بِهَا.

قوله: (وَيُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِماً) قَالَ فِي «شرح المشكاة»: قِيلَ: النَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ، وَقِيلَ: لِلتَّحْرِيمِ. وَفِي «الْبَيَانَةِ»: قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْبَوْلِ قَائِماً أ. هـ.

قوله: (لَتَنَجُّسِهِ غَالِباً) أَيِ: لَتَنَجُّسِ الشَّخْصِ بِهِ، وَلِأَنَّهُ مِنَ الْجَفَاءِ كَمَا وَرَدَ^(٢).

قوله: (إِلَّا مِنْ عُذْرٍ) رُوِيَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَالَ قَائِماً لَجَرَحٍ فِي بَاطِنِ رُكْبَتِهِ لَمْ يَتِمَكَّنْ مَعَهُ مِنَ الْقَعُودِ^(٣)، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَكَاناً طَاهِراً لِلْقَعُودِ؛ لَامْتِلَاءِ الْمَوْضِعِ بِالنَّجَاسَاتِ، وَقِيلَ: لَوَجْعِ كَانَ بِصُلْبِهِ الشَّرِيفِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَسْتَشْفِي لَوَجْعِ الصُّلْبِ بِالْبَوْلِ قَائِماً، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»: أَجْمَعَ أَرْبَعُونَ طَبِيباً عَلَى أَنَّ الْبَوْلَ فِي الْحَمَّامِ قَائِماً دَوَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً^(٤). قَالَ زَيْنُ الْعَرَبِ^(٥).

قوله: (وَيُكْرَهُ فِي مُحَلٍّ التَّوَضُّؤِ) لِقَوْلِهِ: ﷺ «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِي مِنْهُ»^(٦).

قَالَ ابْنُ مَلِكٍ: لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يَصِيرُ نَجِساً، فَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ وَسْوَسةٌ بِأَنَّهُ هَلْ أَصَابَهُ مِنْهُ رَشَاشٌ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦١٨، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٦٤٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْسنن الكبرى» (٤٠٥/٢)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٩٩/٩)، كُلُّهُمْ أَخْرَجُوهُ مَوْقُوفاً عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٤٢٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعاً.

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٦٤٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْسنن الكبرى» (٤٨٩)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِماً مِنْ جَرَحٍ كَانَ بِمَا بَضَهُ. وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ: كَمَجْلِسٍ: بَاطِنُ الرُّكْبَةِ. «الْقَامُوسُ» (أَبْض).

(٤) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» (١٤٠/١).

(٥) أَبُو الْفَضَائِلِ، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَقِيلَ: عُبَيْدُ اللَّهِ - بْنُ أَحْمَدَ الْمَصْرِيِّ، الشَّهِيرُ بِزَيْنِ الْعَرَبِ، صَنَّفَ «شرح الأنموذج» لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي النُّحُو، وَ«شرح كليات القانون» لِابْنِ سِينَا، وَ«شرح مصابيح السنة للبغوي» فَرَّغَ مِنْهَا سَنَةَ ٧٥١ هـ. يَنْظُرُ: «هِدْيَةُ الْعَارِفِينَ» (٧٢٠/١)، «مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ» (٥٢/١).

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٩٥)، وَابْنُ حَوْشَبٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْسنن الكبرى» (٣٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٤) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِثَوْبٍ غَيْرِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، وَإِلَّا يَحْتَرِزُ وَيَتَحَنَّنُ مِنَ النِّجَاسَةِ.
وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ لِلْخَلَاءِ وَمَعَهُ شَيْءٌ مَكْتُوبٌ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ أَوْ قُرْآنٌ.

الطحاوي

أم لا؟ ١. هـ. حتَّى لو كان بحيث لا يعود منه رِشَاشٌ أو كان فيه منفذٌ بحيث لا يثبت فيه شيءٌ من البول لم يُكره البول فيه؛ إذ لا يجرُّه إلى الوسوسة حينئذٍ؛ لأَمْنِهِ من عود الرِشَاشِ إليه في الأوَّل، ولطَهْر أرضه في الثاني بأدنى ماءٍ طهورٍ يمرُّ عليها، كذا في «شرح المشكاة».

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِثَوْبٍ... إلخ) هذا ما في «السراج» لكن قد ذكر في (باب الأنجاس) عن «النهاية» ما نصُّه: ولا يَحْسُنُ لأحدٍ إعداد ثوبٍ لدخول الخلاء، ورُوِيَ: أَنَّ مُحَمَّدَ [أ/٢١] بن عليَّ زين العابدين تكَلَّفَ لبَّيت الخلاء ثوباً ثُمَّ تركه وقال: لم يتكلَّف لهذا مَنْ هو خيرٌ مِنِّي. يعني رسولَ الله ﷺ والخلفاء (١) هـ. ومثله في «غاية البيان».

قوله: (وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ لِلْخَلَاءِ وَمَعَهُ شَيْءٌ مَكْتُوبٌ... إلخ) لِمَا روى أبو داودَ والترمذيُّ عن أنسٍ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمَهُ (٢)، أي: لأنَّ نقشه (مُحَمَّدٌ رسول الله) (٣).

قال الطَّبِيبُ (٤): فيه دليلٌ على وجوب تنحية المستنجي اسمَ الله تعالى واسمَ رسوله والقرآن ١. هـ.

وقال الأبهريُّ: وكذا سائر الرُّسل ١. هـ.

وقال ابن حجرٍ: استُفيدَ منه أَنَّهُ يُنْدَبُ لِمُرِيدِ التَّبَرُّزِ أَنْ يَنْحِيَّ كُلَّ مَا عَلَيْهِ مَعْظَمٌ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ نَبِيِّ أَوْ مَلَكٍ، فَإِنْ خَالَفَ كُرِهَ؛ لِتَرْكِ التَّعْظِيمِ ١. هـ. وهو الموافق لِمَذْهَبِنَا، كما في «شرح المشكاة».

قال بعضُ الحدَّاقِ: ومنه يُعَلَمُ كراهة استعمال نحو إبريقٍ في خلاءٍ مكتوبٍ عليه شيءٌ من ذلك ١. هـ. وطُشَّتِ (٥) تُغْسَلُ فِيهِ الْأَيْدِي.

ثُمَّ محلُّ الكراهة إن لم يكن مستوراً، فإن كان في جيبه فإنه حينئذٍ لا بأس به.

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (١٣٣/٣).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٧٤٦)، والنسائي في «المجتبى» (٥٢١٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥)، ومسلم (٢٠٩٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) الإمام العلامة شرف الدين حسن بن محمد بن عبد الله الطَّبِيبِ، كان آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، علامةً في المعقول والعربية والمعاني والبيان، صنَّفَ «شرح الكشَّاف» و«التبيان في المعاني والبيان» «شرح المشكاة»، توفي في شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٣٧/٢).

(٥) الطُّشَّتْ: من آيَةِ الطُّفْرِ، وحكي بالشين المعجمة، وقيل: هو خطأ، وقيل: بل هو لغة، وهي الطشت بالمعجمة، وهي الأصل، وبالسین المهملة معرَّبٌ منه، وفي «المغرب» أنها مؤنثة أعجمية، وتعريبها: طشت. «تاج العروس من جواهر القاموس» (طست).



وَنُهِىَ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ قَائِماً، وَذَكَرَ اللهُ، فَلَا يَحْمَدُ إِذَا عَطَسَ، وَلَا يُشَمِتُ عَامِلاً، وَلَا يَرُدُّ سَلاماً، وَلَا يُجِيبُ مُؤَدَّناً، وَلَا يَنْظُرُ لِعَوْرَتِهِ.....
الطحاوي

وفي القُحُتَّانِي عن «المنية»^(١): الأفضَلُ أَلَّا يَدْخُلَ الْخَلَاءَ فِي كَمِّهِ مَصْحَفٌ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ، وَنَجَوْ أَلَّا يَأْتِمَّ بِهَا اضْطِرَاراً. هـ وأقره الحَمَوِيُّ.

وفي الحَلَبِيِّ: الْخَاتَمُ الْمَكْتُوبُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِذَا جُعِلَ قُضُّهُ إِلَى بَاطِنِ كَفِّهِ، قَبْلَ: لَا يُكْرَهُ، وَالتَّحَرُّزُ أَوَّلَى. هـ

قوله: (وَنُهِىَ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ قَائِماً) أَي: لِقِضَاءِ الْحَاجَةِ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ؛ تَحَرُّزاً عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ^(٢).

قال الأبياري في «شرح الجامع الصغير»^(٣): مُحَلُّهُ مَا لَمْ يَخْفِ التَّنَجِيسَ، وَإِلَّا رَفَعَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ. هـ وقال الطَّبِيُّ: يَسْتَوِي فِيهِ الصَّحْرَاءُ وَالْبُنْيَانُ؛ لِأَنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، يَعْنِي: الضَّرُورَةَ، وَلَا ضَرُورَةَ قَبْلَ الْقُرْبِ مِنَ الْأَرْضِ، وَعَدَمُ الْجَوَازِ أَحَدُ قَوْلَيْنِ فِي الْخُلُوةِ عِنْدَنَا، وَشَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَشْفَهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ، فَيُكْرَهُ إِمَّا تَحْرِيماً أَوْ تَنْزِيهاً عَلَى الْخِلَافِ فِي كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ. وَتُسْتَحَبُّ غَسْلُ يَدِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَإِنْ طَهَّرَتْ بِطَهَارَةِ الْمَحَلِّ؛ مِبَالِغَةً فِي التَّنْظِيفِ.

قوله: (وَذَكَرَ اللهُ...) إلخ) بَلْ يُكْرَهُ الْكَلَامُ مُطْلَقاً حَالَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْمَجَامَعَةِ إِلَّا لِحَاجَةِ تَفَوُّتِ بَالِئَ الْآخِرِ، كَتَحْذِيرِ نَحْوِ أَعْمَى مِنْ سَقُوطِ.

قوله: (فَلَا يَحْمَدُ إِذَا عَطَسَ...) إلخ) وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ بِلِسَانِهِ.

قوله: (وَلَا يَنْظُرُ لِعَوْرَتِهِ) فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ، وَكَذَا الْأَوَّلَى عَدَمُ نَظَرِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ إِلَى عَوْرَةِ الْآخَرِ، وَكَمَا يُنْدَبُ لَهُ السَّتْرُ يُنْدَبُ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ وَخَفْضُ صَوْتِهِ، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: مَنْ أَكْثَرَ النَّظَرَ إِلَى سَوَآتِهِ عُوِّبَ بِالنِّسْبَانِ. هـ^(٤) وَقِيلَ: مِنْ أَكْثَرِ مَسْأَلِهَا ابْتِلَى بِالزَّنَا.

(١) «منية المصلي وغنية المبتدي» للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغري، محمد بن محمد، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ، وهو كتاب معروف متداول بين الحنفية. «كشف الظنون» (١٨٨٦/٢).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٤)، والبزار في «البحر الزخار» (٧٥٤٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤٣٣)، كنهم من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) «مواهب القدير شرح الجامع الصغير» لفائد بن مبارك الأبياري المصري الأزهري الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٦ هـ. «هدية العارفين» (٨١٤/١).

(٤) لم أجده في كتب السنة، وذكره العيني في «البنية» (١٥٢/١٢) وقال: هكذا ذكر في كتبنا، ولم أر من ذكره من أرباب النقل.



ولا إلى الخارج منها، ولا يَبْصُقُ، ولا يَتَمَخَّطُ، ولا يَتَنَحَنُجُ، ولا يُكثِرُ الالتفاتَ، ولا يَعْبَثُ ببدنه، ولا يَرْفَعُ بصره إلى السماء، ولا يطيلُ الجلوسَ؛ لأنَّه يورثُ الباسورَ، ووجعَ الكبدِ. (وَيَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى) لأنها أحقُّ بالتقدُّمِ؛ لنعمة الانصرافِ عن الأذى، ومحلُّ الشياطينِ.

(ثُمَّ يَقُولُ) بعدَ الخروجِ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى) بخروجِ الفضلاتِ الْمُمرِضَةِ بحبسِها، (وَعَافَانِي) بإبقاءِ خاصِيَةِ الغذاءِ الذي لو أُمِسِكَ كُلُّهُ أو خَرَجَ لكَانَ مَظَنَّةَ الْهَلَاكِ، وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ عندَ خروجه: «غُفْرَانُكَ»^(١)، وهو كنايةٌ عن الاعترافِ بالقصورِ عن بلوغِ حَقِّ شُكْرِ نِعْمَةِ الإطعامِ، الطحطاوي

قوله: (ولا إلى الخارج) فإنَّه يُورثُ النَّسيانَ، وهو مستَقْدَرٌ شرعاً، ولا داعية له.

قوله: (ولا يبصق) لأنَّه يصفرُّ الأسنان.

قوله: (ولا يتمخَّط) لامتلاء أنفه بالرَّائحة الكريهة.

قوله: (ولا يُكثِرُ الالتفاتَ... إلخ) لأنَّه محلُّ حضورِ الشياطينِ، فلا يفعل فيه ما لا حاجة إليه.

قوله: (ولا يرفع بصره إلى السماء) لأنَّها محلُّ التفكُّرِ في آياتها، وليس هذا محلَّه.

قوله: (لأنَّه يُورثُ الباسورَ ووجعَ الكبدِ) رُوِيَ ذلك عن لقمانَ الحكيمِ^(٢)، ولأنَّه محلُّ الشياطينِ،

فيستحبُّ الإسراعُ بالخروج منه.

قوله: (عن الأذى) أي: عن محلِّ إخراجهِ.

قوله: (بخروجِ الفضلات) متعلِّقٌ بـ: (أَذْهَبَ)، وقوله: (بحبسِها) متعلِّقٌ بـ: (الْمُمرِضَةِ).

قوله: (غُفْرَانُكَ) منصوبٌ بمحذوفٍ، أي: أطلب منك غفرانَكَ لي، أي: سَتَرَ ذَنْبِي أو مَحْوَهُ، وهو

من باب: (حسنات الأبرار سيئات المقربين)^(٣).

قوله: (وهو كنايةٌ عن الاعتراف) فكأنَّه يقول: يا ربِّ اغفرْ لي ما قَصَّرْتُ فيه من الوفاء بشُكْرِ هذه النِّعمة.

قوله: (نِعْمَةُ الإطعامِ) إضافته للبيان^(٤).

(١) أخرجه أبو داود: ٣٠، والترمذي: ٧، وابن ماجه: ٣٠٠، وأحمد: ٢٥٢٢٠، والحاكم في «المستدرک»: ٥٦٢، من

حديث أم المؤمنين عائشة ؓ.

(٢) ذكره السخاوي في «الأجوبة المرضية» (١/٣١٤) عن عكرمة ؓ.

(٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٠٥): هو من كلام أبي سعيد الخُرَّاز، رواه ابن عساكر في ترجمته.

(٤) أي: نعمة هي الإطعام.



وتصريف خاصية الغذاء، وتسهيل خروج الأذى؛ لسلامة البدن من الآلام، أو عن عدم الذكر باللسان حال التخلي.
الطحطاوي

قوله: (وتصريف خاصية الغذاء) أي: في البدن.

قوله: (وتسهيل خروج الأذى) عطف على (الإطعام).

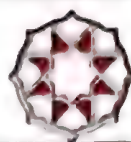
قوله: (لسلامة البدن) علّة ل: (خروج).

قوله: (أو عن عدم... إلخ) عطف على (عن بلوغ) أي: والاعتراف عن القصور الناشئ عن عدم الذكر، أو (عن) بمعنى الباء، أي: القصور الثابت بسبب عدم الذكر في تلك الحالة.





(فصل في أحكام الوضوء)



[تعريف الوضوء]

وهو بضم الواو وفتحها مصدر، وفتحها فقط: ما يُتَوَضَّأُ به .
وهو لغة: مأخوذ من الوضأة، والحسن، والنظافة، يقال: وَضَّوُ الرجلُ؛ أي: صارَ وَضِيئاً.

وشرعاً: نظافة مخصوصة، ففيه المَعْنَى اللغوي؛ لَأَنَّهُ يُحَسِّنُ أعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف، وفي الآخرة بالتَّحْجِيلِ؛
الطحطاوي

(فصل في أحكام الوضوء)

الصَّحِيح أَنَّ الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة، وإنما الذي اختصَّت به هو الغُرة والتَّحْجِيل^(١)، ذكره العلامة نوح.

وفي «شرح المشكاة»: ينبغي أن تختصَّ الغُرة والتَّحْجِيل بالأنبياء وبهذه الأمة من بين سائر الأمم . هـ
وفُرضَ بمكَّة، ونزلت آيته بالمدينة تأكيداً بالروحي المستمرَّ على توالي الأزمان، وليتأتى خلاف العلماء الذي هو رحمة.

قوله: (مصدر) ل: (وَضُوءٌ)، واسم مصدر ل: (تَوَضَّأ) كما نصَّ عليه ابن هشام^(٢) في «التوضيح».
قوله: (وبفتحها فقط: ما يُتَوَضَّأُ به) فالمفتوح مشترك بين المصدر والآلة.
قوله: (والحُسن والنَّظافة) الأولى أن يقول: (وهي الحُسن والنَّظافة) كما فعله السيّد.
قوله: (نظافة مخصوصة) الأحسن ما قاله العيني: إنَّه في الشَّرع: غُسلُ الأعضاء الثلاثة ومنحُ الرأس . هـ؛ لأنَّ النَّظافة لا تظهر في مسح الرأس.
قوله: (وفي الآخرة بالتَّحْجِيل) في الأيدي والأرجل، والأولى زيادة (الغُرة).

(١) قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله ابن هشام النُّحوي المصري الحنبلي، أُنقِصَ العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاطلاع المفرط، والافتدال على التَّصَرُّف في الكلام، ويقال: إنَّه أنحى من سيبويه. صنَّف «مغني اللبيب» و«التَّوضيح على الألفية» و«شرح التسهيل» و«شذور الذهب» و«قطر التَّدي» وشرحه، وغير ذلك، توفي في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة. «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٢/ ٢٣٥).



للقيام بخدمة المولى .

وقدّم على الغسل ؛ لأنّ الله قدّمه عليه ، وله سببٌ ، وشرطٌ ، وحكمٌ ، وركنٌ ، وصِفَةٌ :

[أركان الوضوء]

(أَرْكَانُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ فَرَائِضُهُ):

(الْأَوَّلُ) منها : (غَسْلُ الْوَجْهِ) لقوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ، والغسل بفتح

الغين : مصدرٌ غَسَلْتُهُ ،
الطحطاوي

قوله : (للقيام بخدمة المولى) عِلَّةٌ لِلطَّرْفَيْنِ .

قوله : (لأنّ الله قدّمه عليه) ولأنّه جزءٌ منه ، ولكثرة الاحتياج إليه ، قاله السيّد .

قوله : (وله سببٌ) بيّنه بقوله : (وسببه : استباحةٌ ما لا يحلُّ إلّا به . . . إلخ) ، والحِلُّ حكمه ،

وأما شرطه فسيأتي تقسيمه إلى شرطٍ وجوبٍ وشرطٍ صحّةٍ .

قوله : (وصِفَةٌ) عقّد لها فصلاً على حِدَةٍ ، وقسّمه ثلاثة أقسامٍ : فرضاً ، وواجباً ، ومندوباً .



[أركان الوضوء]

قوله : (وهي فرائضه) الفرض قِسْمَانِ :

قطعيٌّ : وهو ما ثبت بدليلٍ قطعيٍّ موجبٍ للعلم البديهيّ ، ويُكفّرُ جاحدهُ .

وظنّيٌّ : وهو ما ثبت بدليلٍ قطعيٍّ لكنّ فيه شبهةٌ ، ويسمّى عمليّاً ، وهو ما يفوت الجواز بفواته ،

وحكمه : كالأوّل ، غير أنّه لا يُكفّرُ جاحدهُ .

فإن نُظِرَ فيه إلى أصلِ الغسل والمسح كان من الأوّل ، وإن نُظِرَ إلى التّقدير كان من الثاني .

واعلم أنّ الأدلّة أربعة أنواع :

الأوّل : قطعيٌّ [٢٢/أ] الثبوت والدلالة ، كآيات القرآنيّة ، والأحاديث المتواترة الصّريحة التي

لا تحتلّل التأويل من وجهٍ .

الثاني : قطعيٌّ الثبوت ظنّيٌّ الدلالة ، كآيات والأحاديث المؤوِّلة .

الثالث : ظنّيٌّ الثبوت قطعيٌّ الدلالة ، كأخبار الآحاد الصّريحة .

الرابع : ظنّيٌّ الثبوت والدلالة معاً ، كأخبار الآحاد المحتملة معاني .



وبالضمّ: الاسم، وبالكسر: ما يُغسلُ به من صابونٍ ونحوه، والغسل: إسالة الماء على المحلّ بحيث يتقاطر، وأقلّه قطرتان في الأصحّ، ولا تكفي الإسالة بدون التقاطر.

والوجه: ما يواجه به الإنسان، (وَحْدَهُ) أي: جملة الوجه
الطحاوي

فالأوّل: يُفيد القطعيّ، والثاني: يُفيد الظنّي، والثالث: يُفيد الواجب والمكروه تحريماً، والرابع: يُفيد السنيّة والاستحباب.

وقد يُطلق (الفرض) ويُراد به ما يشمل القطعيّ والعمليّ، ويُطلق (الواجب) ويُراد به الفرض العمليّ أيضاً، ولهذا قال بعض المحقّقين: إنّه أقوى نوعيّ الواجب، وأضعف نوعيّ الفرض.

ثمّ الفرض من حيث هو قسمان أيضاً: فرض عيني، وفرض كفاية.

فالأوّل: ما يلزم كلّ فردٍ، ولا يسقط بفعل البعض، كالوضوء مثلاً.

والثاني: ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كلّ فردٍ بخصوصه، فيسقط عن الجميع بفعل البعض، كاستماع القرآن، وحفظه، وردّ السلام، وتشميت العاطس، وغسل الميّت، والصلاة عليه، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد إن لم يكن التّغيير عامّاً، وإلّا فهو فرض عيني.

ثمّ جميع فروض الكفاية ثوابها للمباشر وحده، وإنّ تركها على الجميع.

ومقتضى ترك الفرض عدم الصّحّة مطلقاً، والإثم إن كان عمداً.

ومقتضى ترك الواجب كراهة التّحريم مع العمد، وإلّا فسجود السهو إن كان في الصلاة.

ومقتضى ترك السنّة والمستحبّ كراهة التّنزيه مع العمد، وإلّا فلا.

قوله: (وبالضمّ: الاسم) أي: اسم المصدر، والفرق بين المصدر واسمه أنّ المصدر: ما دلّ على الحدث مباشرة، واسمه: ما دلّ عليه بواسطته^(١)، ويُطلق على غسل تمام الجسد، واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً.

قوله: (إسالة الماء على المحلّ) أمّا المسح فهو: الإصابة، كما في «الهداية».

قوله: (بحيث يتقاطر) المراد أنّه يقطر بالفعل، أو كان بحيث يقطر لولا تجفيفه، وهذا قولهما، وعند أبي يوسف يكفي مجرد الإجراء على العضو وإن لم يقطر.

قوله: (في الأصحّ) وظاهر «الفتح» أنّه يكفي القطرة الواحدة.

قوله: (ما يواجه به الإنسان) أي: ما يقع عليه النّظر عند المواجهة، وهي: تقابل الوجهين.

قوله: (وَحْدَهُ) أي: الوجه لغةً وشرعاً، فهُسْتَانِي. وَحْدُ الشَّيْءِ: منتهاه، «صحيح».

(١) أي: بواسطة المصدر.



(طُولًا مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجَبْهَةِ) سواءَ كَانَ بِهِ شَعْرٌ، أَمْ لَا، وَالْجَبْهَةُ: مَا اكْتَنَفَهُ الْجَبِينَانِ (إِلَى أَسْفَلِ الذَّقْنِ) وَهِيَ: مَجْمَعُ لَحْيَيْهِ، وَاللَّحْيُ مَنِبْتُ اللَّحْيَةِ فَوْقَ عَظْمِ الْأَسْنَانِ لِمَنْ لَيْسَتْ لَهُ لَحْيَةٌ كَثِيفَةٌ، وَفِي حَقِّهِ إِلَى مَا لَاقَى الْبَشْرَةَ مِنَ الْوَجْهِ.

(وَحَدَّةٌ) أَي: الْوَجْهِ (عَرَضًا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ: مُقَابِلُ الطَّوْلِ (مَا بَيْنَ شَحْمَتَيْ الْأُذُنَيْنِ)

الطحطاوي

قوله: (مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجَبْهَةِ) أَي: مِنْ أَوَّلِ أَعْلَى الْجَبْهَةِ.

قوله: (سواءَ كَانَ بِهِ شَعْرٌ أَمْ لَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْأَغْمَ^(١) وَالْأَصْلَعَ^(٢) وَالْأَقْرَعَ^(٣) وَالْأَنْزَعَ^(٤) فَرَضُ غَسْلِ الْوَجْهِ مِنْهُمْ مَا ذُكِرَ.

قوله: (وَالْجَبْهَةُ) فِي «الْقَامُوسِ»: هِيَ مَا يُصِيبُ الْأَرْضَ حَالَ السُّجُودِ، وَمُسْتَوِي مَا بَيْنَ الْحَاجِبَيْنِ ١. هـ

قوله: (الذَّقْنُ) بِالتَّحْرِيكِ كَعَسَلٍ.

قوله: (وَاللَّحْيُ) بِفَتْحِ اللَّامِ.

قوله: (مَنِبْتُ اللَّحْيَةِ) بِكَسْرِ الْبَاءِ^(٥)، وَاللَّحْيَةُ بِكَسْرِ اللَّامِ: شَعْرُ الْخَدَّيْنِ وَالذَّقْنِ، «قَامُوسٌ».

قوله: (فَوْقَ عَظْمِ الْأَسْنَانِ) أَي: الْمَنِبْتُ هُوَ بَعْضُ الْخَدِّ، أَي: الَّذِي هُوَ فَوْقَ عَظْمِ الْأَسْنَانِ، وَفِي الْخَطِيبِ^(٦): وَاللَّحْيَانِ بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ: الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ تَنْبُتُ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى.

قوله: (لِمَنْ لَيْسَتْ لَهُ لَحْيَةٌ) هَذَا مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (إِلَى أَسْفَلِ الذَّقْنِ) أَي: إِنَّمَا يُفْتَرَضُ ذَلِكَ لِمَنْ لَيْسَتْ لَهُ لَحْيَةٌ كَثِيفَةٌ بَلَّا يَكُونُ لَهُ لَحْيَةٌ أَصْلًا، أَوْ لَهُ وَهِيَ خَفِيفَةٌ تُرَى بِشَرْتِهَا.

قوله: (إِلَى مَا لَاقَى الْبَشْرَةَ) أَي: الَّذِي لَا تُرَى مِنْهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِیْصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْمَنَابِتِ السُّفْلَى.

قوله: (بَفَتْحِ الْعَيْنِ: مُقَابِلُ الطَّوْلِ) وَمَا لَيْسَ بِنَقْدٍ، وَبِفَتْحَتَيْنِ: حُطَامُ الدُّنْيَا، وَمَا قَابِلُ الْجَوْهَرِ،

(١) الغم: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا، يُقَالُ: هُوَ أَغْمُ الْوَجْهِ وَالْقَفَا. «الْقَامُوسُ» (غ م م).

(٢) الضَّلَعُ، مُحَرَّكَةٌ: انْحِسَارُ شَعْرٍ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ؛ لِنَقْصَانِ مَادَّةِ الشَّعْرِ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ وَقُصُورِهَا عَنْهَا. «الْقَامُوسُ» (ص ل ع).

(٣) قَرَعَ ك: قَرَحَ: ذَهَبَ شَعْرُ رَأْسِهِ، وَهُوَ أَقْرَعٌ، وَهِيَ قَرَعَاءُ. «الْقَامُوسُ» (ق ر ع).

(٤) النَّزْعَةُ، مُحَرَّكَةٌ وَيُسَكَّنُ: مَوْضِعُ النَّزْعِ مِنَ الرَّأْسِ، وَهُوَ انْحِسَارُ الشَّعْرِ مِنْ جَانِبِي الْجَبْهَةِ، وَهُوَ أَنْزَعٌ، وَهِيَ زَعْرَاءُ، وَلَا تَقُلْ: نَزْعَاءُ. «الْقَامُوسُ» (ن ز ع).

(٥) أَي: فِي قَوْلِهِ: (مَنِبْتُ).

(٦) الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْهَمَامُ مُحَمَّدُ الْخَطِيبُ شَمْسُ الدِّينِ الشَّرِيفِيُّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَجْمَعَ أَهْلَ مِصْرَ عَلَى صِلَاحِهِ، وَوَصَفُوهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، شَرَحَ كِتَابَ «الْمَنْهَاجِ» وَالتَّنْبِيهِ» شَرْحَيْنِ عَظِيمَيْنِ تَنَاولَهُمَا النَّاسُ فِي حَيَاتِهِ، وَلَهُ عَلَى «الْغَايَةِ» شَرْحٌ مَطْوُولٌ حَافِلٌ، تُوْفِيَ بَعْدَ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ. «الْكُوكُوبُ السَّائِرَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِائَةِ الْعَاشِرَةِ» (٧٣/٣).



الشَّحْمَةُ: مُعَلَّقُ الْقُرْطِ، وَالْأُذُنُ بَضْمَتَيْنِ، وَتُخَفَّفُ، وَتُثْقَلُ، وَيَدْخُلُ فِي الْغَايَتَيْنِ جُزْءٌ مِنْهُمَا؛ الطَّحْطَاوِي

وَبِضْمُهَا: نَاحِيَةُ الشَّيْءِ، وَبِكْسَرِهَا: مَحَلُّ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَأَصْلُهُ: الْجَسَدُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى عَرَقِهِ، يُقَالُ: رَاحَتُهُ عَرَضُهُ زَكِيَّةٌ أَوْ مُنْتِنَةٌ ١. هـ

قوله: (بِضْمَتَيْنِ) الْأُولَى حَذْفُهُ؛ لِيَصَحَّ لَهُ قَوْلُهُ بَعْدُ: (وَتُخَفَّفُ) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَسْكِينُ الذَّالِ، كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّثْقِيلِ تَحْرِيكُهُ بِالضَّمَّتَيْنِ.

قوله: (وَيَدْخُلُ فِي الْغَايَتَيْنِ جُزْءٌ مِنْهُمَا) إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ الْاِسْتِيعَابَ غَالِباً لَا يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ فَرْضٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُضِعَ نَحْوُ شَمْعٍ عَلَى حُدُودِ الْفَرَائِضِ لَكَفَاهُ قِطْعاً، وَادْعَاءُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْفَرْضُ إِلَّا بِدُخُولِ جُزْءٍ مِنَ الْغَايَةِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيمَا رَأَيْتُ حَكَمَ الشَّعْرِ الَّذِي بَيْنَ الْأُذُنِ وَالنَّزْعَةِ الَّذِي يُؤْخَذُ بِالْمَلْقَطِ، وَذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ صَرِيحاً، قَالَ الْخَطِيبُ فِي «شرح أبي شجاع»^(١): أَمَّا مَوْضِعُ التَّحْذِيفِ فَمِنْ الرَّأْسِ؛ لِاتِّصَالِ شَعْرِهِ بِشَعْرِ الرَّأْسِ، وَهُوَ مَا يَنْبُتُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ الْخَفِيفُ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّزْعَةِ، سَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَشْرَافَ وَالنِّسَاءَ يَحْذِفُونَ الشَّعْرَ عَنْهُ؛ لِيَتَّسِعَ الْوَجْهَ، وَضَابِطُهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ^(٢): أَنْ يَضَعَ طَرَفَ خَيْطٍ عَلَى رَأْسِ الْأُذُنِ، وَالطَّرَفَ الثَّانِي عَلَى أَعْلَى الْجَبْهَةِ، وَيَفْرَضَ هَذَا الْخَيْطُ مُسْتَقِيماً، فَمَا نَزَلَ عَنْهُ إِلَى جَانِبِ الْوَجْهِ فَهُوَ مَوْضِعُ التَّحْذِيفِ^(٣) ١. هـ بِالْحَرْفِ.

قَالَ مُحْسِنُ الْمَدَابِغِيِّ^(٤) عَنْ الْأَجْهَوِيِّ^(٥): الْمُرَادُ بِ: (رَأْسِ الْأُذُنِ) الْجُزْءُ الْمُحَازِي لِأَعْلَى الْعِذَارِ قَرِيباً مِنَ الْوَتْدِ^(٦)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَعْلَى الْأُذُنِ مِنْ جِهَةِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَازِياً لِمَبْدَأِ الْعِذَارِ ١. هـ

(١) أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِي، الْقَاضِي أَبُو شَجَاعٍ، صَاحِبُ «الْغَايَةِ فِي الْاِخْتِصَارِ» وَلَهُ «شرح الإقناع» لِلْمَاورِدِيِّ، وَتُوفِيَ فِي الْمِائَةِ السَّادَةِ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» (١٥/٦).

(٢) أَيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ ٢٢٢ هـ.

(٣) «مَغْنِي الْمُحْتَاجِ» (١٧٢/١).

(٤) الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الْوَرَعُ حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الْمَنْطَاوِي، الشَّهِيرُ بِالْمَدَابِغِيِّ، خَدِمَ الْعِلْمَ، وَدَرَسَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، وَأَفْتَى، وَأَلَّفَ وَأَجَادَ، مِنْهَا: «حَاشِيَتُهُ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ عَلَى أَبِي شَجَاعٍ» وَثَلَاثَةُ شُرُوحٍ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ وَشَرْحُ الدَّلَائِلِ وَرِسَالَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» وَغَيْرَ ذَلِكَ، تُوفِيَ ١١٧٠ هـ. «عَجَائِبُ الْأَثَارِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَخْبَارِ» (٢٩٧/١).

(٥) عَبْدُ الْبَرِّ الْأَجْهَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ الْحَبِجَةُ الْفَهَامَةُ، ذُو التَّصَانِيفِ الْعَدِيدَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْجَزِيلَةِ، أَلَّفَ كِتَاباً كَثِيراً، مِنْهَا: «حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلْمَحَلِّيِّ وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْغَايَةِ» لِابْنِ قَاسِمٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمِصْرَ فِي سَنَةِ ١٠٧٠ هـ. «خِلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرُونِ الْحَادِي عَشَرَ» (٢٩٨/٢).

(٦) الْوَتْدُ: الْهَيْئَةُ النَّاشِزَةُ فِي مُقَدِّمِ الْأُذُنِ مِثْلُ الثُّلُولِ تَلِي أَعْلَى الْعَارِضِ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَنْتَبِرُ مِمَّا يَلِي الصَّدْغَ، =



لاتصاله بالفرض، والبياض الذي بين العذار والأذن، فيفترض غسله في الصحيح، وعن أبي يوسف: سقوطه بنبات اللحية.

(و) الركن (الثاني: غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص؛ لأنَّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد، والمرفق الثاني بدلالته؛ لتساويهما، وللإجماع، - وهو بكسر الميم وفتح الفاء، وقلبه لغة - ملتنقى عظم العضد والذراع. الطحطاوي

والظاهر أنَّ المذهب كذلك؛ لأنَّ التَّحْدِيدَ التَّامَّ بما ذُكِرَ، فإذا غسل ماراً من أعلى الجبهة على استقامة ووصل إلى رأس الأذن الأعلى عمه الغسل.

قوله: (وعن أبي يوسف... إلخ) قال المصنّف في «حاشية الدرر»^(١): ظاهر القول أنَّ ذلك خلاف مذهب.

قوله: (بعبارة النص) هي ما سبق من الكلام لإثبات الحكم، فإثبات الحكم بها شيء ظاهر لا يحتاج إلى مزيد تأمل^(٢).

قوله: (لأنَّ مقابلة الجمع... إلخ) قاعدة أغلبية تتبع القرائن، وإلا انتقض بنحو (لَيْسَ الْقَوْمُ ثِيَابَهُمْ)^(٣).

قوله: (والمرفق الثاني) لو جعل الكلام في اليد كلّها لكان أولى، وهو الذي في كلام غيره.

قوله: (بدلالته) الثابت بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص لغة، والمراد أنَّه يثبت بالمعنى الذي يعرفه كلُّ سامع يعرف اللغة من غير استنباط، ك: (حُرْمَةُ الضَّرْبِ) المعلومة من حُرْمَةِ التَّأْفِيفِ للوالدين، فإنَّه حُكْمٌ اسْتَفِيدَ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي نُهِيَ بِسَبَبِهِ عَنِ التَّأْفِيفِ الَّذِي هُوَ (الإيذاء).

قوله: (وللإجماع) قال في «البحر»: لا طائل في هذا الكلام بعد انعقاد الإجماع.

قوله: (وقلبه) وبهما قرئ في قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكَ مِنْ أَمْرِكَ مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] قراءتان سبعيتان، وبقيت لغة ثالثة: فتح الميم والفاء ك: (مَقْعَد) سمي به؛ لأنَّ الإنسان [٢٣/أ] يرتفق به عند الاتكاء.

= وهو مجاز، وفي «الصحيح»: والوندان في الأذنين اللذان في باطنهما كأنهما وتد، وهما العيران أيضاً. الجمع أوتاد.

(١) غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام شرح غرر الأحكام للشرنبلالي.

(٢) هذه الحاشية في (ن) و(ج): (أي: الاستدلال بعبارته، وهو العمل بما سبق الكلام له، فهو إثبات الحكم بشيء ظاهر لا يحتاج إلى تأمل).

(٣) الأولى التمثيل بـ: «قتل المسلمون الكافرين»، فإنه لا يقتضي الانقسام بالفرد، بل ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه. ينظر: «غمر عيون البصائر» (٢/ ١٧٠).



(و) الركنُ (الثالثُ): غَسْلُ رِجْلَيْهِ لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾؛ ولقوله ﷺ: ﴿بَعْدَمَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^(١)، وقراءةُ الجُرِّ للمجاورة، (مَعَ كَغَبَيْهِ) الطحطاوي

ولو خُلِقَ له يدان على المنكب فالثامنة هي الأصلية، وما حاذى من الزائدة محلّ الفرض غُسِلَ، وكذا كلُّ ما كان مرگباً على أعضاء الوضوء، كالإصبع الزائدة والكفّ الزائدة والسلعة^(٢)، وما لا فلا، بل يُنَدَّب.

قوله: (وقراءة الجُرِّ للمجاورة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه المسمّى بـ: «العمدة»^(٣): تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار خاصة ١. هـ فالأرجل مغسولة على كِلَا القراءتين، ولا يجوز المسح عليهما إلا في حالة التَّخَفُّفِ^(٤).

وفي «الكشاف»: إِنَّمَا عُطِفَتِ الْأَرْجُلُ عَلَى الرَّؤُوسِ لِأَنَّهَا تُمَسَّحُ، بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها؛ لأنها تُغَسَّلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا، فَكَانَتْ مَظَنَّةَ الْإِسْرَافِ، وَجِيءَ بِالْكَعْبَيْنِ إِمَاطَةً لظَنِّ ظَانٍّ أَنَّهَا مَمْسُوحَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرْعِ ١. هـ

(١) أخرج نحوه ابن ماجه: ٤١٩، والدارقطني: (١٣٤/١)، والبيهقي: (١٣٠/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: ٣٦٦١، من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) السلعة: كالغدة في الجسد، أو خراج في العنق، أو غدة فيها، أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك إذا حُرِّكَتْ، وتكون من حمصة إلى بطيخة، وهو مسلوع، وبالفتح: الشجّة كائنة ما كانت، أو التي تشقُّ الجلد، وأسلع: صار ذا شجّة. «القاموس» (س ل ع) بتصرف يسير. وفي «المغرب» (السلعة): السُّلْعَةُ بلفظ سلعة المتاع: لَحْمَةٌ زَائِدَةٌ تَحْدُثُ فِي الْجَسَدِ كَالْغُدَّةِ، تَجِيءُ وَتَذْهَبُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ.

(٣) هو «عمدة الحافظ وعدة الألفاظ» مقدمة في النحو، للشيخ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجبلي، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ اثنتين وسبعين وستمائة، ثم شرحه. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١١٦٦/٢).

(٤) قال منلا خسرو: فإن قيل: قراءة الجُرِّ في ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ متواترة أيضاً، فمقتضى الجمع بين القراءتين إما التخيير بين الغسل والمسح كما قال به بعضهم، أو حمل النَّصْبِ على حالة التحفّ، والجُرِّ على حالة التَّخَفُّفِ كما قال به بعضهم.

قلنا: قراءة الجُرِّ ظاهرها متروك بالإجماع؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالْمَسْحِ لَمْ يَجْعَلْهُ مَغْيَاً بِالْكَعْبَيْنِ، وَقَدْ دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الْمَشْهُورَةُ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ وَالرَّعِيدِ عَلَى التَّرْكِ، فَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَأَوْفَى بِتَحْصِيلِ الطَّهَارَةِ الْمَقْصُودَةِ بِالْوُضُوءِ، وَأَقْرَبَ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ؛ لِمَا فِي الْغَسْلِ مِنَ الْمَسْحِ، فَتَعَيَّنَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْجُرُّ بِالْجَوَارِ كَمَا فِي ﴿عَذَابَ يَوْمٍ تُحِيطُ﴾ [هود: ٨٤]، وَجَحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ، وَذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، وَنَظِيرُهُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَغْسُولِ.

وفائدة صورة الجُرِّ التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صبِّ الماء عليهما، ويُغَسَّلَا غَسْلًا خَفِيفًا شَبِيهًا بِالْمَسْحِ. لا يُقَالُ: الجُرُّ بالجوار لم يجئ مع الالتباس، وهاهنا ملتبس. لأننا نقول: ضرب الغاية بقوله ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ رفع الالتباس كما ذكرنا، هكذا يجب أن يُعلم هذا المقام. «درر الحكام شرح غرر الأحكام» (٩/١).



لدخول الغاية في المغنِّيا، والكعبان: هما العظمان المرتفعان في جانبي القدم، واشتقاقه من الارتفاع كالكعبة، والكاعب: التي بدا ثديها.

(و) الركنُ (الرَّابِعُ): مَسْحُ رُبْعِ رَأْسِهِ لِمَسْحِهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ^(١)، وتقديرُ الفرضِ بثلاثةِ أصابعٍ مردودٌ وإنْ صُحِّحَ.

ومحلُّ المسحِ ما فوقَ الأذنين، فيصَحُّ مسحُ رُبعِهِ، لا ما نَزَلَ عَنْهُمَا، فلا يَصَحُّ مسحُ

الطحطاوي

قوله: (لدخول الغاية... إلخ) تعليلٌ لمحذوفٍ، تقديره: إنَّما قال: (مع) لدخول الغاية في المغنِّيا في الآيةِ المعبرِ فيها بـ: (إلى).

وحاصله: أنَّهما في المالِ واحدٌ، وإنَّما ثَنَّاهما ولم يجمعْهُما كالمرافق؛ لأنَّه لو جمعَ لَلَزِمَ القسمةُ على الآحادِ كالمرافق، فثَنَّاهما؛ لإفادة أنَّ لكلِّ رجلٍ كعبيْن.

قوله: (واشتقاقه من الارتفاع) الأولى أن يقول: من التكعُّب وهو الارتفاع، ومنه سُمِّيَت الكعبة. قوله: (مسحُ رُبعِ رأسِهِ) الرُّبْعُ بضمتين، وقد تسكَّن الباءَ، والرأس: أعلى كلِّ شيءٍ، وإنَّما كان الفرضُ الرُّبْعُ؛ لأنَّ الباءَ للإلصاق، واليدُ تُقَارِبُ الرُّبْعَ في المقدار، فإذا أُمِرَّت أدنى إمرارٍ بحيث يُسَمَّى مَسْحاً حصلَ الرُّبْعُ، فكان مسحُ الرُّبْعِ أدنى ما يُطَلَّقُ عليه اسمُ المسحِ المرادُ من الآيةِ.

وأيضاً قد تقررَ في الأصول أنَّ الباءَ إذا دخلت على المحلِّ تَعَدَّى الفعلُ إلى الآلةِ، والتَّقدير: (امسحوا أيديكم برؤوسكم) فيقتضي استيعابَ اليدِ بالمسحِ دونَ الرأسِ، واستيعابُ اليدِ ملصقةً بالرَّأسِ على ما ذكرنا لا يَسْتَعْرِقُ غالباً سوى الرُّبْعِ، فتعيَّن مراداً من الآيةِ الكريمة، وهو المطلوب.

قوله: (ناصِيَتُهُ) هو المَقْدَمُ، والقَدَالُ كَسَحَاب: المؤخَّر، والفودان مثنى فَوْدٍ كَعَوْدٍ: الجانبان. قوله: (وتقديرُ الفرضِ بثلاثةِ أصابعٍ... إلخ) أي: من أصغرِ أصابعِ اليدِ؛ لأنَّ الأصابعَ أصلُ اليدِ، حتَّى يجبَ بقطعِها ديةً كلِّ اليدِ، والثلاثُ أكثرُها، وللاكثرِ حكمُ الكلِّ ١. هـ

وبقيت روايةٌ أخرى للكرخي والطحاوي، واختارها القُدُوريُّ وهو مقدارُ الناصِيَةِ. قوله: (مردودٌ) لأنَّها غيرُ المنصورِ روايةً ودرايةً، أمَّا الأوَّلُ فلنقلُ المتقدمين روايةً الرُّبْعِ، وأمَّا الثاني فلأنَّ المسحَ من المقدَّراتِ الشرعيَّةِ، وفيها يُعْتَبَرُ عين ما قُدِّرَ به، كعددِ رَكَعَاتِ الظُّهر مثلاً.

قوله: (ومحلُّ المسحِ ما فوقَ الأذنين) قال في «الخانيَّة»^(٢): فلو مسحَ على شعره إن وقع

(١) أخرجه مسلم: ٦٣٦، من حديث المغيرة ﷺ.

(٢) هي «فتاوى قاضيخان» للإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، المتوفى سنة (٥٩٢هـ). «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١٢٢٧/٢).



أعلى الذوائب المشدودة على الرأس.

وهو لغة: إمرار اليد على الشيء.

وشرعاً: إصابة اليد المبتلة العضو، ولو بعد غسل عضو.....
الطحاوي

على شعر تحت رأس جاز، وإن وقع على شعر تحت جبهة أو رقبة لا يجوز؛ لأن ما على الرأس يكون من الرأس، ولهذا لو حلف لا يضع يده على رأس فلان، فوضع يده على شعر تحت رأس حث ١. هـ

قوله: (المشدودة على الرأس) أي: التي أديرَت ملفوفة على الرأس بحيث لو أرخاها لكانت مسترسلة، أمّا لو كان تحت رأس فلا شك في الجواز.

قوله: (إمرار اليد على الشيء) أي: بلطف.

قوله: (إصابة اليد... إلخ) الأولى ما ذكره غيره بقوله: وشرعاً: إصابة بليل لم يستعمل في غيره، سواء كان المصاب عضواً أو غيره، كشعر وخفّ وسيف ونحو ذلك، وسواء كانت الإصابة باليد أو بغيرها، حتّى لو أصاب رأسه أو خفه خرقه مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المفروض أجزاءه، سواء مسحه باليد أم لا ١. هـ

قوله: (ولو بعد غسل) هو ما عليه العامة، وقال الحاكم الشهيد^(١): لا يجوز المسح به أيضاً. وصححه في «الإيضاح»^(٢)؛ لأنّه قد نصّ الكرخي في «جامعه الكبير»^(٣) على الرواية عن الشيخين مفسراً معللاً فقال: إنّه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجزئ إلا بماء جديد؛ لأنّه قد تطهر به مرّة. وأقرّه في «النهر»^(٤).

وفي نوح أفندي عن «المجتبى»^(٥) المخطّون - أي: للحاكم - مخطّون ١. هـ

(١) أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد الشهير بالحاكم، المروزي السلمي البلخي، قتل سنة (٣٣٤هـ). «الجواهر المضية» (١١٢/٢).

(٢) هو «إيضاح الإصلاح» للمولى شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا، المتوفى سنة أربعين وتسعمائة، غير متن «الوقاية» وشرحه بـ: «الإيضاح». «كشف الظنون» (٨١/١). وانظر الثقل في «النهر الفائق» (٣٢/١).

(٣) «الجامع الكبير» في فروع الحنفية، لأبي الحسن عبيد الله بن حسين الكرخي الحنفي، المتوفى سنة ٣٤٠هـ، أربعين وثلاثمائة. «كشف الظنون» (٥٧٠/١).

(٤) «النهر الفائق بشرح كنز الدقائق» للشيخ سراج الدين، عمر بن نجيم، المتوفى سنة ١٠٠٥هـ.

(٥) «المجتبى» للإمام العلامة نجم الدين، أبي الرجا، مختار بن محمود الزاهدي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ، ثمان وخمسين وستمائة. «كشف الظنون» (١٥٩٢/٢).

لَا مَسْحَهُ، وَلَا بَيَّلِلْ أَخَذَ مِنْ عُضْوٍ، وَإِنْ أَصَابَهُ مَاءٌ أَوْ مَطَرٌ قَدَّرَ الْمَفْرُوضِ أَجْزَاءَهُ.

[سبب الوضوء]

(وَسَبَبُهُ) السَّبَبُ: مَا أَفْضَى إِلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ (اسْتِبَاحَةٌ) أَي: إِرَادَةُ فَعْلٍ (مَا) يَكُونُ مِنْ صَلَاةٍ، وَمَسٍّ مَصْحَفٍ، وَطَوَافٍ (لَا يَحِلُّ) الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ (إِلَّا بِهِ) أَي: الْوُضُوءُ. (وَهُوَ) أَي: حِلُّ الْإِقْدَامِ عَلَى الْفَعْلِ مَتَوَضَّئاً (حُكْمُهُ الدُّنْيَوِيُّ) الْمُخْتَصَرُّ بِهِ الْمَقَامُ (وَحُكْمُهُ الْآخِرَوِيُّ): الثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ) إِذَا كَانَ بَنِيَّتَهُ، وَهَذَا حُكْمٌ كُلُّ عِبَادَةٍ.

[شروط وجوب الوضوء]

(وَشَرْطٌ وَجُوبِهِ) أَي: التَّكْلِيفُ بِهِ وَافْتِرَاضُهُ ثَمَانِيَةٌ:

(الْعَقْلُ) إِذْ لَا خِطَابَ بَدُونِهِ.

(وَالْبُلُوغُ) لِعَدَمِ تَكْلِيفِ الْقَاصِرِ، وَتَوَقُّفُ صَحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ لَخِطَابِ الْوَضْعِ.

(وَالْإِسْلَامُ) إِذْ لَا يُخَاطَبُ كَافِرٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ.

الطحطاوي

قوله: (لَا مَسْحَهُ) يَسْتَنَى مِنْهُ الْأُذُنَانِ، فَيُمَسِّحَانِ بِمَا بَقِيَ مِنْ بَلَلِ الرَّأْسِ.

قوله: (وَلَا يَبْلِلُ أَخَذَ مِنْ عُضْوٍ) لِأَنَّهُ يُشْرَطُ فِي صَحَّةِ الْمَسْحِ أَلَّا يَكُونَ الْبَلَلُ مُسْتَعْمَلاً، وَلَمَّا أَخَذَتْ الْبَلَّةُ مِنَ الْعَضْوِ صَارَتْ مُسْتَعْمَلاً بِالْإِنْفِصَالِ.

قوله: (مَا أَفْضَى إِلَى الشَّيْءِ) أَي: وَصَلَ إِلَيْهِ.

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ) خَرَجَ بِهِ الْعِلَّةُ كَالْعَقْدِ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي حِلِّ النِّكَاحِ.

قوله: (أَي: إِرَادَةُ فَعْلٍ مَا يَكُونُ) هَذَا تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ عُرفاً، وَأَصْلُ الْمَعْنَى: طَلَبُ إِبَاحَةِ مَا لَا يَحِلُّ إِلَّا بِهِ، وَأَخَذَ الْمَصْنُفُ (الْإِرَادَةَ) مِنَ الطَّلَبِ.

* * *

قوله: (وَشَرْطٌ وَجُوبِهِ) أَي: لَزُومُهُ عَلَى الْمَكْلَفِ، وَالشَّرْطُ شَرْعاً: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.

قوله: (لِخِطَابِ الْوَضْعِ) هُوَ جَعْلُ الشَّارِعِ الشَّيْءَ شَرْطاً أَوْ سَبَباً أَوْ مَانِعاً أَوْ صَحِيحاً أَوْ فَاسِداً، وَلَا يَلْزَمُهُ التَّكْلِيفُ.

قوله: (إِذْ لَا يُخَاطَبُ كَافِرٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ) هَذَا أَحَدُ أَقْوَالِ ثَلَاثَةٍ، وَصَحَّحَ الثَّانِي أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِهَا آدَاءً وَاعْتِقَاداً، وَنُقِلَتْ أَصْحَابُهُ الثَّلَاثُ أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِهَا اعْتِقَاداً لَا آدَاءً، وَأَعْدَلُهَا أَوْسَطُهَا، وَحِينَئِذٍ



(وَقُدْرَةُ) الْمَكْلُفِ (عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ) الظَّهْوَرِ؛ لَأَنَّ عَدَمَ الْمَاءِ وَالْحَاجَةَ إِلَيْهِ تَنْفِيهِ حُكْمًا، فَلَا قُدْرَةَ إِلَّا بِالْمَاءِ (الْكَافِي) لِجَمِيعِ الْأَعْضَاءِ مَرَّةً مَرَّةً، وَغَيْرُهُ كَالْعَدَمِ. (وَوُجُودُ الْحَدَثِ) فَلَا يَلْزَمُ الْوَضُوءُ عَلَى الْوَضُوءِ.

(وَعَدَمُ الْحَيْضِ، وَ) عَدَمُ (النَّفَاسِ) بَانْقِطَاعِهِمَا شَرْعًا. (وَضَبِيقُ الْوَقْتِ) لَتَوَجُّهِ الْخَطَابِ مُضَيِّقًا حِينَئِذٍ، وَمُوسَّعًا فِي ابْتِدَائِهِ. وَقَدْ اخْتَصَرَتْ هَذِهِ الشَّرُوطُ فِي وَاحِدٍ هُوَ: قُدْرَةُ الْمَكْلُفِ بِالطَّهَارَةِ عَلَيْهَا بِالْمَاءِ.

[شروط صحة الوضوء]

(وَشَرْطُ صِحَّتِهِ) أَيِ: الْوَضُوءِ (ثَلَاثَةٌ):

الْأَوَّلُ: (عُمُومُ الْبَشَرَةِ بِالْمَاءِ الظَّهْوَرِ) حَتَّى لَوْ بَقِيَ مِقْدَارُ مَغْرِزِ إِبْرَةٍ لَمْ يُصْبِهِ الْمَاءُ مِنَ الْمَفْرُوضِ غَسَلُهُ لَمْ يَصَحَّ الْوَضُوءُ.

(وَالثَّانِي: (انْقِطَاعُ مَا يُنَافِيهِ مِنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ)

الطَّحطاوي

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمَاتَرِيدِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ، وَالثَّمَرَةُ تَظْهَرُ فِي زِيَادَةِ الْعُقُوبَةِ لِلْكَافِرِ عَلَى تَرْكِهَا أَدَاءً وَاعْتِقَادًا، أَوْ اعْتِقَادًا فَقَطْ، أَوْ عَدَمِ الْعُقُوبَةِ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ عَدَمَ الْمَاءِ) أَيِ: وَلَوْ حُكْمًا بَأَلَّا يَقْدِرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ لِعَذْرِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ (وَتَنْجُسَهُ) لِيَقَابِلَ (الظَّهْوَرِ).

قَوْلُهُ: (بَانْقِطَاعِهِمَا) تَصْوِيرٌ لِلْعَدَمِ، وَقَوْلُهُ: (شَرْعًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا انْقَطَعَا لِدُونِ الْعَادَةِ، فَإِنَّهَا تَغْتَسَلُ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَلَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا احْتِيَاطًا، فَقَوْلُ السَّيِّدِ: (لَانْقِطَاعِهِمَا بَتَمَامِ الْعَادَةِ) لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قَوْلُهُ: (وَضَبِيقُ الْوَقْتِ) هَذَا شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ الْمَضْيَقِ.

قَوْلُهُ: (هُوَ قُدْرَةُ الْمَكْلُفِ بِالطَّهَارَةِ) دَخَلَ فِيهِ: الْقُدْرَةُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْإِسْلَامُ، وَوُجُودُ الْحَدَثِ، وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، وَضَبِيقُ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِذَلِكَ.



قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ صِحَّتِهِ) فِي «حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ» لِلْحَمَوِيِّ: (شَرْطُ الصَّحَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ عِبَارَةٌ عَنْ سَقُوطِ الْقِضَاءِ بِالْفِعْلِ) وَفِيهِ تَأْمُلٌ، وَلَعَلَّهُ تَفْسِيرٌ لَهُ بِالْمَقْصُودِ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي: انْقِطَاعُ مَا يُنَافِيهِ... إلخ) قَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا شَرْطُ الْوُجُوبِ وَشَرْطُ الصَّحَّةِ.

لتناء العاءة (و) انقطاع (ءءء) ءال التوءوء؛ لآئه بظهور بول؁ وسيلان ناقض لا يصء الووءوء.

(و) الءالء: (زوال ما يمنع ووء الماء إلى الجساء) لجرمه الءائل؁ (كشمع وشءم) قءء به؛ لأن بقاء ءسومة الزيت ونءوه لا يمنع؛ لءءم الءائل. وءرجع الءالءة لواءء هو: عموم الموءوء شرعاً البشرة. الطءطاوي

قوله: (لتناء [٢٤/أ] العاءة) قء علمء ما فيه.

قوله: (لا يصء الووءوء) أي: إلا إذا ءبء العءوء.

قوله: (كشمع وشءم) وعءين وطبن؁ وما ذكره بعءهم من عءم منع الطبن والعءين مءمول على القليل الرطب.

ویمنع جلد السمك والخبز الممضوغ الجاف والدرن اليابس في الأنف؁ بخلاف الرطب؁ فهستاني.

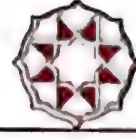
ویمنع الرمض: وهو ما جمء في المؤق - وهو مؤخر العين - أو الماق - وهو مءءمها - إذا كان بقی خارج العين بعد ءغمبضها.

قوله: (عموم الموءوء شرعاً) لا يكون موءوءاً إلا عءء عءم ءبض ونفاس وءءء.





(فصل) في تمام أحكام الوضوء



ولمَّا لم يُقدِّم الكلام على اللحية قال: (يَجِبُ) يعني: يُفترض (غسلُ ظاهرِ اللِّحْيَةِ الكَثَّةِ) وهي التي لا تُرى بشرتها (فِي أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ) من التصحيح في حكمها؛ لقيامها مقامَ البشرة بتحوُّلِ الفرض إليها، ورجعوا عمَّا قيل من الاكتفاء بثلاثها، أو رُبْعها، أو مسحِ كُلِّها، ونحوه.

(وَيَجِبُ) يعني: يُفترض (إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَشْرَةِ اللِّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ) في المختار؛ لبقاءِ المواجهة بها، وعدمِ عُسرِ غَسْلِهَا، وقيل: يَسْقُطُ؛ لانعدامِ كمالِ المواجهة بالنباتِ. الطحاوي

(فصل في تمام أحكام الوضوء)

قوله: (على اللِّحْيَةِ) المشهورُ كسرُ اللامِ، وجعلَ صاحبُ «الكشاف» الفتح قراءةً في: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

قوله: (غسلُ ظاهرِ اللِّحْيَةِ الكَثَّةِ) وهي الكثيفة، وإنما زاد المصنِّف لفظ (ظاهر) إشارةً إلى أنَّه لا يُفترضُ غسلُ ما تحت الطَّبقَةِ العُلْيَا من منابتِ الشعرِ.

قوله: (من الاكتفاء بثلاثها أو رُبْعها) غسلاً أو مسحاً، برهان^(١).

قوله: (ونحوه) من مسحِ مُلاقِي البشرة، أو عدمِ المسحِ أصلاً، وقال أبو عبد الله الشلجي^(٢): حكمها كالخفيفة.

(١) «البرهان شرح مواهب الرحمن في مذهب النعمان» كلاهما لإبراهيم بن موسى الطرابلسي نزيل القاهرة، توفي سنة (٩٢٢ هـ). ينظر: «كشف الظنون»: (١٨٩٥/٢).

(٢) محمد بن شجاع الشلجي، ويُقال: البلخي، من أصحاب الحسن بن زياد، وكان فقيه أهل العراق في وقته، والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة، وله كتاب «نصحيح الآثار» وكتاب «النوادر» وكتاب «المضاربة» وكتاب «الرد على المشبهة»، وله ميل إلى مذهب المعتزلة، مات فجأة في سنة ست وستين ومائتين ساجداً في صلاة العصر. «الجواهر المضية» (٦١/٢).



(وَلَا يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَصَالَةٌ.
وَلَا بَدَلًا عَنْهُ.

(وَلَا) يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ (إِلَى مَا انْكَثَمَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ الْإِنْضِمَامِ) الْمَعْتَادِ؛ لِأَنَّ الْمُنْضَمَّ تَبَعَ لِلْفَمِ فِي الْأَصْحَ، وَمَا يَظْهَرُ تَبَعٌ لِلْوَجْهِ، وَلَا بَاطِنُ الْعَيْنَيْنِ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ؛ لِلضَّرَرِ.
وَلَا دَاخِلُ قَرْحَةٍ بَرِنَتْ وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْ قِشْرِهَا سِوَى مَخْرَجِ الْقَيْحِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

(وَلَوْ انْضَمَّتِ الْأَصَابِعُ) بِحَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ إِلَى مَا بَيْنَهَا (أَوْ طَالَ الظُّفْرُ فَغَطَّى الْأَنْمُلَةَ) وَمَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ (أَوْ كَانَ فِيهِ) يَعْنِي: الْمَحَلَّ الْمَفْرُوضَ غَسْلُهُ (مَا) أَي: شَيْءٌ (يَمْنَعُ الْمَاءَ) أَنْ يَصِلَ إِلَى الْجَسَدِ، (كَمَعْجِنٍ) وَشَمْعٍ، وَرَمَصٍ بِخَارِجِ الْعَيْنِ بِتَغْمِيزِهَا (وَجَبَ) أَي: افْتَرَضَ (غَسْلُ مَا تَحْتَهُ) بَعْدَ إِزَالَةِ الْمَانِعِ.

(وَلَا يَمْنَعُ الدَّرَنُ) أَي: وَسَخُ الْأَظْفَارِ سِوَاءِ الْقَرَوِيِّ وَالْمِصْرِيِّ فِي الْأَصْحَ، فَيَصِحُّ الْغَسْلُ

مَعَ وَجُودِهِ.

(و) لَا يَمْنَعُ (خُرْءُ الْبَرَاعِثِ وَنَحْوَهَا)

الطحطاوي

قوله: (وَلَا يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْمُسْتَرْسِلِ) أَي: لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَا مَسْحُهُ بِمَا خِلَافٍ عِنْدَنَا «نَهْر»، نَعَمْ يُسَنُّ مَسْحُهُ كَمَا فِي «مَنِةِ الْمُصَلِّي» قَالَ شَارِحُهَا ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ: وَالَّذِي يَظْهَرُ اسْتِنَانُ غَسْلِهِ.
قوله: (لِلضَّرَرِ) هَذِهِ الْعِلَّةُ تُنْتِجُ الْحُرْمَةَ، وَبِهَا صَرَّحَ بَعْضُهُمْ، وَقَالُوا: لَا يَجِبُ غَسْلُهَا مِنْ كَحْلِ نَجَسٍ وَلَوْ كَانَ أَعْمَى؛ لِأَنَّهُ مُضِرٌّ مُطْلَقًا، وَلِأَنَّ الْعَيْنَ شَحْمٌ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الْمَاءَ، وَفِي ابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ: يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ وَمُؤَقِّيهِمَا ١. هـ

قوله: (لِلضَّرُورَةِ) وَلِعَدَمِ خُرُوجِهِ عَنْ حُكْمِ الْبَاطِنِ بِهَذَا الْقَدْرِ.

قوله: (أَي: وَسَخُ الْأَظْفَارِ) وَكَذَا دَرَنُ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي «الْخَانِيَّةِ» وَ«الدَّرَرِ»؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْبَدَنِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَ«الْبَرْهَانِ».

قوله: (فِي الْأَصْحَ) وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَقِيلَ: دَرَنُ الْمَدَنِيِّ يَمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَدَكِ، أَي: الدُّهْنِ، فَلَا يَنْفَعُ الْمَاءُ مِنْهُ، بِخِلَافِ الْقَرَوِيِّ؛ لِأَنَّ دَرَنَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالطِّينِ، فَلَا يَمْنَعُ نَفْوَذَ الْمَاءِ.



كَوْنِمْ الذَّبَابِ وَصُورَ الْمَاءِ إِلَى الْبَدَنِ؛ لِنَفُوذِهِ فِيهِ؛ لِقَلَّتِهِ وَعَدَمِ لُزُوجَتِهِ، وَلَا مَا عَلَى ظَفَرِ الصَّبَاغِ مِنْ صَبِغٍ؛ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

(وَيَجِبُ) أَي: يَلْزُمُ (تَحْرِيرُكَ الْخَاتِمَ الضَّبِّيَّ) فِي الْمُخْتَارِ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْوُصُولَ ظَاهِرًا، وَكَانَ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ ^(١)، وَكَذَا يَجِبُ تَحْرِيكُ الْقُرْطِ فِي الْأُذُنِ؛ لِضَيْقِ مُحَلِّهِ، وَالْمَعْتَبَرُ غَلْبَةُ الظَّنِّ لِإِيصَالِ الْمَاءِ ثِقَبَهُ، فَلَا يَتَكَلَّفُ لِإِدْخَالِ عَوْدٍ فِي ثُقْبٍ؛ لِلْحَرَجِ، وَالْقُرْطُ بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: مَا يُعَلَّقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ.

(وَلَوْ ضَرَّهُ غَسْلُ شُقُوقِ رِجْلَيْهِ جَازَ) أَي: صَحَّ (إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهَا) أَي: الشَّقُوقِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

(وَلَا يُعَادُ الْغَسْلُ) وَلَوْ مِنْ جَنَابَةٍ، (وَلَا الْمَسْحُ) فِي الْوُضُوءِ (عَلَى مَوْضِعِ الشَّعْرِ بَعْدَ حَلْقِهِ) لِعَدَمِ طُرُوءِ حَدِيثٍ بِهِ، (وَلَا) كَذَا (لَا) يُعَادُ (الْغَسْلُ بِقَصِّ ظَفَرِهِ وَشَارِبِهِ) لِعَدَمِ طُرُوءِ حَدِيثٍ، وَإِنْ اسْتَحَبَّ الْغَسْلُ.

الطُّحْطَاوِي

قوله: (كَوْنِمْ الذَّبَابِ) أَي: زَرَقَهُ.

قوله: (لِنَفُوذِهِ فِيهِ) لِقَلَّتِهِ، بَلْ وَلَوْ مَنَعَ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، كَمَا فِي ابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ، وَمِثْلُهُ فِي «الْخُلَاصَةِ» وَ«الْبَحْرِ».

قوله: (فِي الْمُخْتَارِ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ) وَرَوَى الْحَسَنُ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، «خَاتِمَتُهُ».

قوله: (وَكَذَا يَجِبُ تَحْرِيكُ الْقُرْطِ فِي الْأُذُنِ) أَي: فِي الْغَسْلِ.

قوله: (شُقُوقِ رِجْلَيْهِ) أَي: مِثْلًا.

قوله: (جَازَ إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ) وَإِنْ ضَرَّهُ إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ مَسَحَ عَلَيْهِ، وَإِنْ ضَرَّهُ أَيْضًا تَرَكَّهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ بِقَدَرِ مَا لَا يَضُرُّهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ يَضُرُّهُ الْمَاءُ الْبَارِدُ دُونَ الْحَارِّ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُ الْحَارِّ، ثُمَّ مُحَلُّ جَوَازِ إِمْرَارِ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى رَأْسِ الشَّقَاقِ، فَإِنْ زَادَ تَعَيَّنَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الزَّائِدِ، كَمَا فِي ابْنِ أَمِيرِ حَاجٍ، وَمِثْلُهُ فِي «الدَّرِّ» عَنْ «الْمَجْتَبَى»، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقَيَّدَ بِعَدَمِ الضَّرَرِ كَمَا لَا يَخْفَى، أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قوله: (لِعَدَمِ طُرُوءِ حَدِيثٍ) وَلِأَنَّ الْفَرَضَ سَقَطَ، وَالسَّاقِطُ لَا يَعُودُ.



(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٩٥٦، وَالدَّارِقُطْنِيُّ: (٨٣/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْكَبِيرِ»: (٥٧/١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه.

(فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ)



(يُسَنُّ فِي) حَالِ (الْوُضُوءِ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ شَيْئًا) ذَكَرَ الْعَدَدَ تَسْهِيلًا لِلطَّالِبِ، لَا لِلْحَصْرِ.
وَالسُّنَّةُ لُغَةً: الطَّرِيقَةُ وَلَوْ سَيِّئَةً.

وَاصْطِلَاحًا: الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ لُزُومٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاضِبَةِ.

وَهِيَ الْمُؤَكَّدَةُ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَهَا أَحْيَانًا،
الطحطاوي

(فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ)

قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَيِّئَةً) مِنْهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا مَا عَمِلَ بِهَا فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ حَتَّى تُتْرَكَ، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ إِثْمُهَا حَتَّى تُتْرَكَ، وَمَنْ مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَرَى لَهُ أَجْرُ الْمُرَابِطِينَ حَتَّى يُبْعَثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَاصْطِلَاحًا: الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ) أَوْضَحُ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (طَرِيقَةُ مَسْلُوكَةٍ فِي الدِّينِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ لُزُومٍ وَلَا إِنكَارٍ عَلَى تَارِكِهَا، وَلَيْسَتْ خُصُوصِيَّةً).

فَقَوْلُنَا: (طَرِيقَةُ... إلخ) كَالْجِنْسِ، يَشْمَلُ السُّنَّةَ وَغَيْرَهَا، وَقَوْلُنَا: (مِنْ غَيْرِ لُزُومٍ) فَصْلٌ، خَرَجَ بِهِ الْفَرَضُ، وَبِ: (لَا إِنكَارٍ) أَخْرَجَ الْوَاجِبَ، وَقَوْلُنَا: (وَلَيْسَتْ خُصُوصِيَّةً) خَرَجَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ خُصَائِصِهِ ﷺ كَصَوْمِ الْوِصَالِ هـ.

قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاضِبَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (الْمَسْلُوكَةُ)، وَالْمُرَادُ الْمَوَاضِبَةُ فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْمُؤَكَّدَةُ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَهَا أَحْيَانًا) كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالسُّنَنِ الرَّوَاطِبِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ، وَيَلْقَبُونَهَا بِسُنَّةِ الْهُدَى، أَيْ: أَخَذَهَا هَدًى، وَتَرَكَهَا ضَلَالَةً، أَيْ: أَخَذَهَا مِنْ تَكْمِيلِ الْهُدَى، أَيْ: الدِّينِ، وَيَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهَا كِرَاهَةٌ وَإِسَاءَةٌ.

قَالَ الْفُهْستَانِيُّ: حَكَمُهَا كَالْوَاجِبِ فِي الْمَطَالَبَةِ فِي الدُّنْيَا، إِلَّا أَنَّ تَارِكَهُ يَعَاقَبُ وَتَارِكُهَا يَعَاقَبُ هـ.
وَفِي «الْجَوْهَرَةِ»^(٢) عَنِ الْفَقِيهِ^(٣): تَارِكُهَا فَاسِقٌ، وَجَا حَذُّهَا مُبْتَدِعٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧٤/٢٢) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «الْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةُ» شَرَحَ مَخْتَصَرَ الْقُدُورِيِّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادِيُّ، وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ «كُشْفُ التَّنْزِيلِ» وَ«السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ» وَ«شَرَحُ الْمَنْظُومَةِ» وَ«شَرَحُ قَبْدِ الْأَوَابِدِ» وَغَيْرَ ذَلِكَ، تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانِمِائَةٍ. «أَسْمَاءُ الْكُتُبِ الْمَتَمِّ لِكُشْفِ الظُّنُونِ» (ص: ١٣١).

(٣) يَعْنِي أَبَا اللَّيْثِ. الْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةُ: (٥/١).



وأما التي لم يواظب عليها فهي المندوبة،
الطحاوي

وفي «التلويح»^(١): ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام، يستحق به جرمان الشفاعة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ سُنَّتِي لَمْ يَنْلُ شِفَاعَتِي»^(٢).

وفي «شرح المنار» للشيخ زين^(٣): الأصح أنه يائمه بترك المؤكدة؛ لأنها في حكم الواجب، والإثم مقولٌ بالتشكيك^(٤)، فهو في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة أ. هـ.

وقيل: الإثم منوطٌ باعتبار التَّرك، وصُحِّح، وقيل: لا إثم أصلاً.

قوله: (وأما التي لم يواظب عليها) كأذان المنفرد، وتطويل القراءة في الصلاة فوق الواجب، ومسح الرقبة في الوضوء، والتَّيَامُن، وصلاة وصوم وصدقة تطوع، ويلقبونها بالسنة الزائدة، وهي المستحب والمندوب والأدب من غير فرق بينها عند الأصوليين.

وأما عند الفقهاء: فالمستحب: ما استوى فعله مع تركه، والمندوب: ما تركه أكثر من فعله، وعكس صاحب «المحيط»، والأولى ما عليه الأصوليون، أفاده الشيخ زين في «شرح المنار».

والسنة عند الحنفية: ما فعله ﷺ على ما تقدّم أو صحبه بعده، قال في «السراج»: ما فعله النبي ﷺ أو واحد من أصحابه أ. هـ فإن سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٥)، وقوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٦).

(١) «التلويح في كشف حقائق التنقيح» للعلامة سعد الدين، مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، اثنتين وتسعين وسبعمائة. «كشف الظنون» (٤٩٨/١).

(٢) لم أجده فيما بين يدي من المصادر، وقد ذكره الفقهاء في كتبهم، وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٣/١١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٣/٤) (٢٤٥٨)، والهيتمي في «مجمع الزوائد» (٧٩٨)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٨١/١)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩١٣)، كلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن نكث ذمتي لم ينل شفاعتي».

(٣) «تعليق الأنوار على أصول المنار» للعلامة زين الدين بن نجيم المصري، المتوفى سنة ٩٧٠ هـ، سبعين وتسعمائة. «كشف الظنون» (١٨٢٣/٢).

(٤) نقل في «النهر» عن «المعراج» وغيره قال: المؤكدة في حكم الواجب في لحوق الإثم بالترك، يعني إن كان مقولاً بالتشكيك. «النهر الفائق شرح كنز الدقائق» (١٧١/١).

(٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٦/١٨)، وبنحوه عند الترمذي في «سننه» (٢٦٧٦)، وأبي داود في «سننه» (٤٦٠٧)، وغيرهم عن العرياض بن سارية رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الأجرى في «الشرعية» (١٦٩٠/٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٩٢٥/٢) من حديث جابر رضي الله عنه وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول. وذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٥٨٤/٩) وقال: هذا الحديث غريب، لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة، وله طرق. ثم ذكر طرقه كلها.



وإن اقرنت بوعيدٍ لِمَنْ لم يَفْعَلْهَا فهي للوجوب.

فَيَسْرُ: (غَسْلُ الْبَدَنِ إِلَى الرَّسْغَيْنِ) في ابتداء الوضوء، الرَّسْغُ بضمّ الراء، وسكون السين المهملة، وبالغين المعجمة: المفصل الذي بين الساعد والكف، وبين الساق والقدم، الطحطاوي

قوله: (وإن اقرنت بوعيد... إلخ) صنيعة يقتضي أنّ الواجب من أقسام السنّة.

قوله: (غسل البدن) على الكيفية الآتية، وأمّا جمعهما في غسلة واحدة كلّ مرّة فظنّ [أ/ ٢٥] صاحب «المحيط» أنّه غيرُ مسنون.

ورده ابن أمير حاج بأنّه مسنون، واستدلّ عليه بعدّة أحاديث تفيده، قال: والذي تقتضيه الأحاديث أنّه إذا أراد غسل اليمنى منفردة يبدأ أولاً بصّب الماء باليسرى عليها، ثمّ يغسل اليسرى منفردة أيضاً، أو يجمعها مع اليمنى ثانياً، وأنّه إذا قصد الجمع بينهما في الغسل من غير تفريق يصبّ باليمنى على اليسرى، ثمّ يغسلهما معاً، ولا شكّ في جواز الكلّ. وأقرّه في «البحر».

وفي العينيّ على البخاري^(١): هل الأفضل الجمع أم التفريق؟ خلاف بين العلماء ١. هـ

قوله: (في ابتداء الوضوء) تقديمه شرط في تحصيل السنّة؛ لأنّهما آلة التطهير، فيبدأ بتنظيفهما كما في «الإيضاح» وغيره، والمراد الطاهرتان، أمّا المتنجّستان -ولو قلّت النجاسة- فعُسلُهما على وجه لا يُنجس الماء فرض، فإن أفضى إلى ذلك تركه، حتّى لو لم يمكنه الاغتراف بشيء ولو بمنديل أو بقميصه تيّم وصلّى ولم يُعِد، كما في القهستاني وغيره.

قال في «الكافي»: وهذا الغسل سنّة تنوب عن الفرض.

وقال في «الفتح»: بل هو فرض، وتقديمه سنّة.

قال في «البحر»: وظاهر كلام المشايخ أنّه المذهب، وأبعد السرخسيّ فقال: والأصحّ عندي أنّه سنّة لا تنوب^(٢)، وبه قال الشافعيّ.

قوله: (وسكون السين المهملة) وتضمّ، ويُقال بالصاد، قاله العلامة قاسم في «شرح النقاية» ولقد أحسن من قال:

فَعِظْ يَلِي الْإِبْهَامَ كَوْعٌ وَمَا يَلِي لِحَنْصَرِهِ الْكُرْسُوعُ وَالرُّسْغُ مَا وَسَطَ
وَعِظْ يَلِي إِبْهَامَ رَجُلٍ مُلْقَبٌ بِبُوعٍ فَخُذْ بِالْعِلْمِ واحْذَرْ مِنَ الْعَلَطِ^(٣)

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلامة بدر الدين، أبي محمد، محمود بن أحمد العيني الحنفي، المتوفى سنة ٨٥٥ هـ، خمس وخمسين وثمانمائة. «كشف الظنون» (١/ ٥٤١).

(٢) أي: لا تنوب عن الفرض. «البحر الرائق» (١/ ١٨).

(٣) والبيان نسبهما غير واحد لأبي الفتح المالكي. شرح «كفاية المتحفظ» «تحرير الرواية في تقرير الكفاية» (ص: ٢٠١).



وسواء استيقظ من نوم، أو لا، ولكنه أكد في الذي استيقظ؛ لقوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها»^(١)، ولفظ مسلم: «حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده؟»^(٢).

وإذا لم يمكن إمالة الإناء يدخل أصابع يسه الخالية عن نجاسة متحققة، ويصب على كف اليمنى حتى ينقيها، ثم يدخل اليمنى ويغسل يسه، وإن زاد على قدر الضرورة فأدخل الكف صار الماء مستعملاً.

الطحاوي

قوله: (وسواء استيقظ من نوم أو لا) فإنه صح عنه ﷺ أنه غسل يديه حال اليقظة قبل إدخالهما الإناء^(٣)، والشرط في الحديث خرج مخرج العادة، فلا يعمل بمنهومه.

قوله: (فإنه لا يدري أين باتت يده) أي: أوث يده، فلا يختص بنوم الليل، وجعله الإمام أحمد قاصراً على نوم الليل دون نوم النهار.

قوله: (وإذا لم يمكن إمالة الإناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب المذهب أنه إذا كان الإناء صغيراً يمكن رفعه لا يدخل يده فيه، بل يرفعه بشماله ويصب على كف اليمنى فيغسلها ثلاثاً، ثم يأخذ الإناء بيمينه ويصب على كف اليسرى فيغسلها ثلاثاً، وإن كان الإناء كبيراً بحيث لا يمكن إمالة فإن كان معه إناء صغير رفع من الماء بذلك الإناء وغسل يديه كما بينا، وإن لم يكن معه إناء صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء، ويصب على كف اليمنى، ويدلك الأصابع بعضها ببعض، يفعل ذلك ثلاثاً، ثم يدخل يده اليمنى في الإناء بالغاً ما بلغ إن شاء، ويفعل باليسرى كذلك ١. هـ

قوله: (صار الماء مستعملاً) مخالف لما في «الخاتية»، ونصها: المحدث أو الجنب إذا أدخل يده في الماء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء، وكذا إذا وقع الكور في الحب وأدخل يده إلى الجرق لا يصير الماء مستعملاً ١. هـ

وتقيده في «الخاتية» ب: (الاغتراف) - أي: بنيت - يفيد أنه إذا نوى الغسل يصير الماء مستعملاً، وبه صرح في «الدر» حيث قال: فلو أدخل الكف إن أراد الغسل صار الماء مستعملاً، وإن أراد الاغتراف لا ١. هـ

واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند إرادة الغسل هو الملاقي ليد، لا كل الماء، ذكره السيّد.

(١) أخرجه البخاري: ١٦٢، ومسلم: ٥٦٠، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ٦٤٣، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) بنحوه عند النسائي في «السنن الصغرى» (٢٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٨٦)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.



(وَالْتَّسِمِيَّةُ ابْتِدَاءً) حتى لو نسيها فتذكَّرها في خلاله وسمَّى لا تحصلُ له السُّنَّةُ، بخلاف الأكل؛ لأنَّ الوضوءَ عملٌ واحدٌ، وكلُّ لُقْمَةٍ فعلٌ مُستأنفٌ؛
الطحطاوي

ومعنى الاغتراف: نَقْلُ الماء من نحو الإناء، ثمَّ إذا صار في يده نوى به التَّطهيرَ.

قوله: (وَالْتَّسِمِيَّةُ ابْتِدَاءً) عدُّها من السُّنَنِ المؤكَّدة هو ما في «المبسوط» و«محيط رضي الدين»^(١) و«التحفة»^(٢) وغيرها، واختاره القُدُورِيُّ والطحاويُّ وصاحب «الكافي»، وصحَّحه المرغينانيُّ؛ لقوله: **«لا صلاةَ لِمَن لا وضوءَ له، ولا وضوءَ لِمَن لم يذكر اسمَ الله عليه»** رواه أبو داودَ والترمذيُّ والحاكمُ^(٣)، وهو محمولٌ على نفي الكمال.

وقال في «الهداية»: الأصحُّ أنَّها مستحبةٌ، وكانَ وجهه ضَعْفُ الحديث، والأظهرُ أنَّه لا ينزل عن درجة الحَسَنِ؛ لا اعتضاده بكثرة الطُّرُق والشواهد، فكان حَجَّةً، حتَّى إنَّ الكمالَ^(٤) أثبت به الوجوبَ، كما أنَّ وجوب الفاتحة ثبت بمثله.

وأما تعيين كونها في الابتداء فدلُّله ما رُوِيَ عن عائشة: كان رسولُ الله ﷺ إذا مسَّ طهوره سمَّى الله تعالى، ثمَّ يُفرِّغ الماءَ على يديه^(٥).

قوله: (لا تحصلُ له السُّنَّة) وفي «السراج» أنَّه يأتي بها؛ لئلاَّ يخلو وضوءُ عنها، ومثله في «الجوهرة»، أي: ليكونَ آتياً بالمندوب وإن فاتته السُّنَّة، كما في «الدرر». وقالوا: إنَّها عند غسل كلِّ عضوٍ مندوبةٌ، ذكره السيِّد.

قوله: (بخلاف الأكل) فإنَّه إذا أتى بها أثناءه تحصلُ السُّنَّة في الماضي والباقي، كما ذكره الحلبيُّ^(٦)

(١) «المحيط الرُّضوي» لرضي الدين ابن العلاء، الصدر الحميد تاج الدين، محمد بن محمد بن محمد السرخسي الحنفي، المتوفى: سنة ٦٧١هـ، إحدى وسبعين وستمائة. «كشف الظنون» (١٦٢٠/٢) ويطلق عليه أحياناً «المحيط السرخسي» للتفريق بينه وبين «المحيط البرهاني» الكبير، لبرهان الدين ابن مازة البخاري. «كشف الظنون» (١٦١٩/٢).

(٢) «تحفة الفقهاء» للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين، محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي. «كشف الظنون» (٣٧١/١).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠١)، والحاكم في «المستدرک» (٥١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرج الترمذي في «سننه» (٢٥) الجملة الثانية فقط: «لا صلاةَ لِمَن لا وضوءَ له».

(٤) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام، السكندري السيواسي، كان إماماً نظاراً فارساً في البحث، فروعياً أصولياً محدثاً مفسراً حافظاً نحويّاً كلامياً منطقياً جدليّاً، وله نصايف مقبولة معتبرة، منها: «شرح الهداية» المسمى «فتح القدير» و«التحرير» في الأصول، وغير ذلك، مات سنة إحدى وستين وثمانمائة. «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص: ١٨٠).

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٢٤)، ولفظه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا مسَّ طهوره يُسمِّي الله. وقال أبو بدر: كان يقوم إلى الوضوء فيُسمِّي الله ثم يفرِّغ الماءَ على يديه.

(٦) إبراهيم الحلبي في «شرح منية المصلي».



لقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ جَسَدُهُ كُلَّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرُ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ»^(١).

والمنقول عن السلف وقيل: عن النبي ﷺ في لفظها: «باسمِ الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام»^(٢).

وقيل: الأفضل (بسمِ الله الرحمن الرحيم)؛ لعموم: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ»^(٣) الحديث. ويُسمَّى كذلك قبل الاستنجاء وكشف العورة في الأصح. الطحاوي

متعقبا الكمال^(٤) في قوله: إنَّما تحضَّل السُّنَّةُ في الباقي فقط.

قوله: (لقوله ﷺ... إلخ) الأولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفاً.

قوله: (فإنَّه يَطْهَرُ جَسَدُهُ كُلَّهُ... إلخ) لعلَّ الثَّمَرَةَ تَظْهَرُ في كثرة الثواب وقِلَّتْه، ولفظ هذا الحديث لا يعيِّن البسْملة، ولذا قال في «المحيط»: لو قال نحو: (لا إله إلا الله) يصير مقيماً للسُّنَّة، قال ابن أمير حاج: ويؤيِّده حديث: «كلُّ أمرٍ لا يُبدَأُ فيه بِذِكْرِ اللَّهِ»^(٥) ١. هـ فلو كَبَّرَ أو هَلَّلَ أو حَمِدَ كان مقيماً للسُّنَّة، أي: لأصلها، وكمالها بما سبق، ذكره السيِّد.

قوله: (باسمِ الله العظيم... إلخ) أي: بعد إتيانه بالتعوُّذ، قاله الوبري^(٦).

قوله: (والحمد لله على دين الإسلام) الذي في «الخَبَائِثِ»: والحمد لله على الإسلام.

قوله: (وقيل: الأفضل... إلخ) في «البنية» عن «المجتبى»: لو قال: (بسمِ الله الرحمن الرحيم، باسمِ الله العظيم، والحمد لله على الإسلام) فَحَسَنٌ؛ لَوُزُودِ الآثار ١. هـ أي: بعد التعوُّذ.

قوله: (ويُسمَّى كذلك قبل الاستنجاء) أي: بالصَّيْغَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، على الخِلاف، والذي سَبَقَ أَنَّهُ ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: «باسمِ الله، اللهم إني أعوذُ بك من الخُبْثِ والخَبَائِثِ»^(٧) ١. هـ

(١) أخرجه الدارقطني: (٧٤/١)، والطبراني في الأوسط: ٢٠١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ذكره المتقي الهندي في «كنز العمال»: (٤٦٦/٩).

(٣) أخرج بنحوه أبو داود: ٤٨٤٠، وابن ماجه: ١٨٩٤، وأحمد: ٨٧١٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٢٥٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الكمال ابن الهمام في «فتح القدير».

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٨٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠٤٥٥)، ومعمّر بن راشد في «جامعه» (٢٠٢٠٨)، كلاهما عن رجل من الأنصار.

(٦) أحمد بن محمد بن مسعود الوبري، الإمام الكبير، أبو نصر، من تصانيفه: «شرح مختصر الطحاوي» في مجلدين. ينظر: «الجواهر المضية» (١٢١/١).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٩٠٢-٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٨٠٣)، كلاهما عن أنس رضي الله عنه.



(وَالسُّوَاكُ) بكسر السين: اسمٌ للاستياك، والعُودُ أيضاً، والمرادُ الأوَّلُ؛ لقوله ﷺ: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، أو: «مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١)، ولما ورد: «أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ بِهِ تَفْضُلُ سَبْعِينَ صَلَاةً بِدُونِهِ»^(٢).

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَبْنًا، فِي غَلْظِ الْأَصْبَعِ، طُولَ شِبْرِ، مُسْتَوِيًا، قَلِيلَ الْعُقْدِ، مِنَ الْأَرَاكِ. وَهُوَ مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ، وَوَقْتُهُ الْمَسْنُونُ (فِي ابْتِدَائِهِ) لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ سُنَّةٌ أَيْضًا عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: قَبْلَ الْوُضُوءِ.

الطحاوي

وَأَمَّا يُسَمَّى قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُلَحَقٌ بِالْوُضُوءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَهَارَةٌ، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ قَاصِرٌ عَلَى الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ، وَبِهِ قَيْدُ الزَّيْلَعِيِّ، وَالْإِطْلَاقُ أَوَّلَى، كَمَا لَا يَخْفَى، ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ. وَعِلَّةُ التَّسْمِيَةِ بَعْدَهُ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَنَّهُ ابْتِدَاءُ الطَّهَارَةِ، [أ/٢٦] ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (وَالْمَرَادُ الْأَوَّلُ) أَي: فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ.

قوله: (لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ... إلخ) هذا لَا يَدُلُّ لِمَذْهَبِنَا، بَلْ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ لِمَذْهَبِنَا رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ: «عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ»^(٣)، وَصَحَّحَهَا الْحَاكِمُ، وَذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، فَلَوْ ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا لَكَانَ أَوَّلَى.

قوله: (وَلَمَّا وَرَدَ: أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ بِهِ... إلخ) وَتَحْصُلُ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَذَاهَا بِوُضُوءِ اسْتَاكِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَاكْ عِنْدَ قِيَامِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الدِّينِ، لَا مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَبْنًا... إلخ) عِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ: وَالْمُسْتَحَبُّ بَلُّهُ إِنْ كَانَ يَابِسًا، وَغَسْلُهُ بَعْدَ الْاسْتِيَاكِ؛ لِثَلَا يَسْتَاكُ بِهِ الشَّيْطَانُ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ شَجَرٍ مُرٍّ؛ لِيَكُونَ أَقْطَعَ لِلْبَلْغَمِ، وَأَنْقَى لِلصَّدْرِ، وَأَهْنَأَ لِلطَّعَامِ، وَأَفْضَلُهُ الْأَرَاكُ ثُمَّ الزَّيْتُونُ، وَيَصْحُحُ بِكُلِّ عَوْدٍ إِلَّا الرُّمَّانَ وَالْقَصْبَ؛ لِمَضَرَّتُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ طَوِيلَ شِبْرِ مُسْتَعِيلِهِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ يَرْكَبُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ ١ هـ.

قوله: (لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ سُنَّةٌ أَيْضًا عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ) تَكْمِيلًا لِلْإِنْقَاءِ، وَهُوَ مُخْتَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٨٨٧، وَمُسْلِمٌ: ٥٨٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ: (٢٧٢/٦)، وَابِيهَيْفِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»: ١٥٨، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ»: ١٨٠٣، مِنْ حَدِيثِ حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي بَابِ (سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١١٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٠٢١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥١٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٤٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنَفِهِ» (١٧٨٧)، وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وهو من سنن الوضوء عندنا، لا من سنن الصلاة، فتحصل فضيلته لكل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه.

ويستحب لتغيير رائحة الفم، والقيام من النوم، وإلى الصلاة، ودخول البيت، واجتماع الناس، وقراءة القرآن والحديث؛ لقول الإمام: إنه من سنن الدين، وقال عليه السلام: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب»^(١)، فيستوي فيه جميع الأحوال.

وفضله يحصل (ولو) كان الاستياك (بالأصبع) أو خرقه خشنة (عند فقده) أي: السواك، أو فقد أسنانه، أو ضرر بفمه؛ لقوله عليه السلام: «يُجزئ من السواك الأصابع»^(٢)، وقال علي عليه السلام: التثويص بالمسبحة والإبهام سواك.

الطحاوي

في «مبسوطه»^(٣).

قوله: (وإلى الصلاة) محل الاستحباب في ذلك إذا أمن خروج الدم، وإلا فلا.

قوله: (لقول الإمام: إنه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه؛ هل هو من سنن الوضوء أو الصلاة أو الدين؟ والثالث أقوى، وهو المنقول عن الإمام، كما ذكره العيني في «شرح البخاري».

وقوله في «الهداية»: (الأصح أنه مستحب) يعني: في الوضوء، لا مطلقاً، وعلله الكمال بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبة النبي عليه السلام عليه عند الوضوء، ثم قال: فالحق أنه من سنن الدين أ. هـ.

ولا يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه، بل يفعلها أحياناً، كما بحثه ابن أمير حاج.

قوله: (وفضله يحصل... إلخ) أي: فيترتب عليه الثواب الموعود.

قوله: (عند فقده) لا عند وجوده، كما في «الكافي».

قوله: (يُجزئ من السواك الأصابع) (من) للبدل.

قوله: (التثويص بالمسبحة والإبهام سواك) التثويص: الدلك باليد، ذكره في «القاموس» في جملة

معان.

وكيفيته كما في ابن أمير حاج: أن يبدأ بالإبهام من الجانب الأيمن يستاك فوقاً وتحتاً، ثم بالسبابة

من الأيسر كذلك أ. هـ.

(١) أخرجه البخاري في الصيام (باب سواك الرطب واليابس للصائم)، معلقاً من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البيهقي: ١٧٦، والفضلاء المقدسي في «الأحاديث المختارة»: (٢٥٢/٧) وقال: إسناده حسن، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) «المبسوط» للإمام شيخ الإسلام محمد بن حسين البخاري، المعروف ببيكر خواهر زاده. توفي سنة ٤٨٣ هـ، ثلاث وثمانين وأربعمئة. «كشف الظنون» (١٥٨٠/٢).



ويقوم العلك مقامه للنساء؛ لرقّة بشرتهنّ.

والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك أسفله، والخنصر والسبابة فوقه، والإبهام أسفل رأسه، كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه، ولا يقبضه؛ لأنه يورث الباسور، ويكره مضطجعا؛ لأنه يورث كبر الطحال.

وجمع العارف بالله تعالى الشيخ أحمد الزاهد^(١) فضائله بمؤلف سمّاه «بُحفة السّلاك في فضائل السّواك».

الطحاوي

قوله: (ويقوم العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنّه لا يحصل الثّواب لهنّ إلّا بالنّيّة، ثمّ الظاهر أنّهنّ لا يؤمّرن بالعلك في ابتداء الوضوء كالسّواك للرجال، ويحرّر.

قوله: (والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك... إلخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال: إنّ المفاد من الأحاديث الابتداء من جهة اليمين، وأمّا كون المسك باليمين فلا، فينبغي أن يكون باليسار؛ لأنّه من باب إزالة الأقدار.

وفيه: أنّه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام.

ويستحب أن يدلّك الأسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحنك، وهو باطن أعلى الفم من داخل، والأسفل من طرف مقدّم اللّحيين، وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري: أتيت النبي صلى الله عليه وآله فوجدته يستنّ يقول: «أع أع» والسّواك في فيه، كأنّه يتهوّع^(٢).

قوله: (ولا يقبضه... إلخ) ولا يمضه؛ لأنّه يورث العمى، ويكره بمؤذ، ويحرّم بذي سمّ، ويبتلع الرّيق الصّافي من الدّم، فإنّه نافع من الجذام والبرص ومن كلّ داء سوى الموت.

قوله: (وجمع العارف بالله تعالى... إلخ) من فضائله ما روى الأئمة عن عليّ وابن عبّاس وعطاء رضي الله عنه أجمعين: عليكم بالسّواك فلا تغفلوا عنه وأديموه، فإنّ فيه رضا الرّحمن، وتضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفاً، أو إلى أربعمئة ضعف، وإدامته تورث السّعة والغنى وتيسر الرّزق، ويطيّب الفمّ، ويشدّ اللّثة، ويسكّن الصّداع وعروق الرّأس، حتّى لا يضرب عرقاً ساكناً، ولا يسكّن عرقاً جاذباً، ويذهب وجع الرّأس والبلغم، ويقوّي الأسنان، ويجلو البصر، ويصحّح المِعدة، ويقوّي البدن، ويزيد الرّجل فصاحةً وجفظةً وعقلاً، ويظهر القلب، ويزيد في الحسنات، ويُفريح الملائكة، وتضافحه لنور وجهه،

(١) أبو العباس الشهاب أحمد بن محمد بن سليمان الشافعي القاهري، المعروف بـ«الزاهد»، توفي سنة (٨١٩هـ). ينظر: «الضوء اللامع» للسغاوي: (١/١٣٢) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، (كأنّه يتهوّع) أي: يتقبّأ، وهي حكاية صوت المتقبّئين. وفي «الكلمة»: المتهوّع قالوا: أصلها: (مع مع) فأبدلت همزة. «تاج العروس» (أع).



(وَالْمُضْمَضَةُ) وهي اصطلاحاً: استيعابُ الماءِ جميعَ الفمِ.

وفي اللُّغَةِ: التحريكُ، وُسْنٌ أن تكونَ (ثلاثاً) لَأَنَّهُ ﷺ تَوْضُأً فَمُضْمَضٌ ثلاثاً، واستنشَقَ ثلاثاً يأخذُ لكلِّ واحدةٍ ماءً جديداً^(١).

(وَلَوْ) تمضمضَ ثلاثاً (بِغَرَفَةٍ) واحدةٍ أقامَ سُنَّةَ المضمضةِ، لا سُنَّةَ التكريرِ.

(وَالاسْتِنْشَاقُ) وهو لغةٌ: من النَّشَقِ، جَذَبُ الماءِ ونحوه بريحِ الأنفِ إليه.

واصطلاحاً: إيصالُ الماءِ إلى المارِنِ، وهو: ما لَانَ مِنَ الأنفِ، ويكونُ (بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ)

الطحطاوي

وتشيِّعه إذا خرج إلى الصَّلَاةِ، وتستغفر حَمَلَةَ العرشِ لفاعله إذا خرج من المسجد، وتستغفر له الأنبياءُ والرُّسلُ، والسَّوَاكُ مَسْحَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ مَطْرَدَةٌ له، مَصْفَاةٌ لِلذَّهْنِ، مَهْضَمَةٌ لِلطَّعَامِ، مَكْثَرَةٌ لِلوَلَدِ، وَيُجِيزُ عَلَى الصُّرَاطِ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، وَيُبْطِئُ الشَّيْبَ، وَيُعْطِي الْكِتَابَ بِالْيَمِينِ، وَيَقْوِي الْبَدْنَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُذْهِبُ الْحَرَارَةَ مِنَ الْجَسَدِ، وَيُذْهِبُ الْوَجَعَ، وَيَقْوِي الظَّهْرَ، وَيَذْكُرُ الشَّهَادَةَ، وَيُسْرِعُ النَّزْعَ، وَيَبَيِّضُ الْأَسْنَانَ، وَيَطَيِّبُ النَّكْهَةَ، وَيَصْفِي الْحَلْقَ، وَيَجْلُو اللِّسَانَ، وَيُذَكِّي الْفِطْنَةَ، وَيَقْطَعُ الرُّطُوبَةَ، وَيُجَدِّدُ الْبَصَرَ، وَيُضَاعِفُ الْأَجَرَ، وَيَنْمِي الْمَالَ وَالْأَوْلَادَ، وَيُعِينُ عَلَى قِضَاءِ الْحَوَائِجِ، وَيُوسِّعُ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، وَيُؤَنِّسُهُ فِي لَحْدِهِ، وَيُكْتَبُ لَهُ أَجْرٌ مَنْ لَمْ يَسْتَكْ فِي يَوْمِهِ، وَيَفْتَحُ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وتقول له الملائكة: هذا مقتدي بالأنبياء يقفو آثارهم ويلتمس هديهم في كلِّ يومٍ، ويُغْلِقُ عَنْهُ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ، ولا يخرج من الدُّنْيَا إِلَّا وهو طاهرٌ مطهَّرٌ، ولا يأتيه مَلَكُ الموتِ عند قبض روحه إِلَّا في الصورة التي يأتي فيها الأولياء - وفي بعض العبارات: الأنبياء - ولا يخرج من الدُّنْيَا حَتَّى يُسْقَى شَرْبَةً مِنْ حَوْضِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وهو الرِّحْقُ الْمُخْتَوِّمُ، وأعلى هذه أَنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ.

قال بعضهم: هذه الفضائل كلها مرويةٌ، بعضها مرفوعٌ، وبعضها موقوفٌ، وإن كان في إسنادها مقالٌ فينبغي العملُ بها؛ لِمَا رُوِيَ: (مَنْ بَلَغَهُ عَنْ اللَّهِ ثَوَابٌ فَطَلَبَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ)^(٢) انتهى. وبعض المذكورات يرجعُ إلى بعض.

قوله: (وهي اصطلاحاً... إلخ) والإدارة والمجُّ ليسا بشرطٍ، فلو شرب الماء عباً أجزاءً، ولو مصّاً لا، كما في «الفتح»، لكنَّ الأفضل أن يمُجَّه؛ لَأَنَّهُ ماءٌ مستعملٌ، كما في «السراج».

قوله: (وهو لغةٌ: من النَّشَقِ) محرَّكٌ، من باب (تَعَبٌ): الشَّمُّ.

قوله: (واصطلاحاً... إلخ) أفاد أنَّ الجَذْبَ بريحِ الأنفِ ليس شرطاً فيه شرعاً، بخلافه لغةً، «نهر».

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٠ / ١٩) من حديث كعب بن عمرو البامي ؓ.

(٢) لم أعر عليه فيما بين يدي من المصادر.



للحديث، ولا يصحُّ التثليث بواحدة؛ لعدم انطباق الأنف على باقي الماء، بخلاف المضمضة.

(و) يُسَنُّ (المُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ) وَهِيَ إِصَالُ الْمَاءِ لِرَأْسِ الْحَلْقِ (و) الْمُبَالَغَةُ الطَّحْطَاوِي

قوله: (ولا يصحُّ التثليث بواحدة) أي: في الاستنشاق.

قالوا: يكفيه أن يتمضمض ثم يستنشق من كف واحدة؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ فعل كذلك^(١)، لكن يفوته إكمال السُّنَّة.

وأحسن ما يُقال في فعله ﷺ ذلك: إِنَّهُ لَيَبَانَ الْجَوَازُ، كما في العيني على البخاري. ولو عَكَسَ لَا يُجْزئُهُ [أ/٢٧] عَنِ السُّنَّةِ، وَلَا عَنِ الْفَرْضِ فِي الْجَنَابَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَضْمُضَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفَمَ يَنْطَبِقُ عَلَى بَعْضِ الْمَاءِ فَلَا يَصِيرُ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا، بخلاف الأنف، كما في «الجوهرة» و«الشُّرُئْبِلَالِيَّة» وغيرهما.

قوله: (والمبالغة) فيهما هي سُنَّةٌ فِي الطَّهَارَتَيْنِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَقِيلَ: سُنَّةٌ فِي الْوُضُوءِ وَاجِبَةٌ فِي الْغُسْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا، نَقَلَهُ الْقُحْتُبَانِيُّ عَنِ «الْمُنِيَّة» وَشَارَحَ «الشَّرْعَةَ»^(٢) عَنِ «صَلَاةِ الْبِقَالِي»^(٣). وَاَعْلَمُ أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ سَنَّتَانِ مُشْتَمِلَتَانِ عَلَى سَبْعِ سُنَنِ: التَّرْتِيبِ، وَالتَّثْلِيثِ، وَالتَّجْدِيدِ، وَفَعْلُهُمَا بِالْيَمِينِ، وَالمُبَالَغَةُ فِيهِمَا، وَالمَجِّجُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ.

وَالْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْفُرُوضِ اخْتِبَارُ أَوْصَافِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ لَوْنَهُ يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ، وَطَعْمُهُ بِالْفَمِ، وَرِيحُهُ بِالْأَنْفِ، فَقَدْ مَا لاختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به، وَقُدِّمَتِ الْمَضْمُضَةُ لِشَرَفِ مَنَافِعِ الْفَمِ، كَمَا فِي ابْنِ أَمِيرٍ حَاجٍ.

قوله: (وهي إصالة الماء لرأس الحلق... إلخ) هو ما في «الخلاصة».

وَقَالَ الْإِمَامُ خُوَاهِرُ زَادَهُ: هُوَ فِي الْمَضْمُضَةِ الْغَرْغَرَةُ، وَهِيَ تَرْدُّدُ الْمَاءِ فِي الْحَلْقِ، وَفِي الْاسْتِنْشَاقِ أَنْ يَجْذِبَ الْمَاءَ بِنَفْسِهِ إِلَى مَا اشْتَدَّ مِنْ أَنْفِهِ أ. هـ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «شُرْعَةُ الْإِسْلَامِ» لِلْإِمَامِ الْوَاعِظِ رُكْنِ الْإِسْلَامِ، مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ زَادِهِ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٥٧٣ هـ، ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةً. «كَشَفُ الظُّنُونِ» (٢/١٠٤٤). وَشَارَحَهُ هُوَ الْعَالِمُ الْفَاضِلُ الْكَامِلُ الْمَوْلَى يَعْقُوبُ بْنُ سَيِّدِي عَلِيٍّ، مَاتَ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ أَوْ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَتِسْعِمِائَةً. «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ فِي عِلْمَاءِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ» (ص: ١٩١).

(٣) هُوَ لَزِينُ الْمَشَايخِ الْبِقَالِيٍّ، أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مَالِجُونَ الْخَوَارِزْمِيِّ النَّحْوِيُّ، صَنَّفَ «شَرْحَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى» وَ«أَسْرَارَ الْكُتُبِ» وَ«افْتِخَارَ الْعَرَبِ» وَ«مِفْتَاحَ التَّنْزِيلِ» وَ«الْتَرغِيبَ فِي الْعِلْمِ» وَ«التَّرَاجِمَ بِلِسَانِ الْأَعَاجِمِ» وَ«أَذْكَارَ الصَّلَاةِ» وَ«الْهُدَايَةَ» فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ وَقَدْ نَفَّيَّ عَلَى السَّبْعِينَ. «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ» (٢/٣٧٢).



في (الاستنشاق) وهي إيصاله إلى ما فوق المارن (لغير الصائم) والصائم لا يُبالغ فيهما؛ خشية إفساد الصوم؛ لقوله ﷺ: «بَالِغٌ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(١).

(و) يُسَنُّ فِي الْأَصْحَ (تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ) وهو قول أبي يوسف؛ لرواية أبي داود عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْلَلُ لِحْيَتَهُ^(٢).

والتخليل: تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً (بِكَفِّ مَاءٍ مِنْ أَسْفَلِهَا) لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: «بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ»^(٣).
الطحاوي

قال في «البحر»: وهو الأولى، والاستنثار مطلوب، والإجماع على عدم وجوبه، والمستحب أن يستنثر بيده اليسرى، ويكره بغير يد؛ لأنه يُشَبِّه فعل الدابة، وقيل: لا يكره، ذكره البدر العيني، والأولى أن يُدْخَلَ إصْبَعُهُ فِي فَمِهِ وَأَنْفِهِ، فَهُسْتَانِي.

قوله: (والصائم لا يبالغ) أي: مطلقاً، ولو صوم نفل.

قوله: (خشية إفساد الصوم) فهو مكروه، كذوق شيء ومضغه.

قوله: (ويُسَنُّ فِي الْأَصْحَ) مقابله قوله: (وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه).

قوله: (وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد.

قوله: (كَانَ يُخْلَلُ لِحْيَتَهُ) ولحيتُهُ الشَّريفةُ كانت كَثَّةً غَزِيرَةً الشَّعر ﷺ.

قوله: (مِنْ جِهَةِ الْأَسْفَلِ إِلَى فَوْقَ) ويكون الكفُّ إلى عُنُقِهِ، كما في القُهْستَانِي وابن أمير حاج وغيرهما، أي: حال وضع الماء، ويجعل ظهر كَفِّهِ إِلَى عُنُقِهِ حَالِ التَّخْلِيلِ، كما في الحَمَوِي.

وإذا علمت ما ذَكَرَ فلا وجه للاعتراض على المؤلف في قوله: (من جهة الأسفل).

قوله: (بكف ماء) متعلق بـ: (يكون) الذي قَدَّرَهُ الشَّارِحُ.

قوله: (وقال: بهذا أَمَرَنِي رَبِّي) قال في «الفتح»: وهو مُغْنٍ عَنْ نَقْلِ صَرِيحِ الْمَوَاطِبَةِ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ

تَعَالَى حَامِلٌ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ وَاجِباً؛ لِعَدَمِ تَعْلِيمِهِ الْأَعْرَابِيَّ.

(١) أخرجه أبو داود: ١٤٢، بلفظ: «أَسْبَغَ الْوُضُوءَ، وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغَ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»، والنسائي: ٨٧، وابن ماجه: ٤٠٧، من حديث لقبط بن صَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٤٥.

(٣) انظر التعليق السابق.



وأبو حنيفة ومحمد يفضّلانه لعدم المواظبة، ولأنّه لإكمال الفرض، وداخلها ليس محلّاً له، بخلاف تخليل الأصابع، ورجّح في «المبسوط»^(١) قول أبي يوسف؛ لرواية أنس رضي الله عنه.
(و) يُسَنُّ (تَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ) كُلُّهَا لِلأَمْرِ بِهِ؛ وَلِقَوْلِهِ رضي الله عنه: «مَنْ لَمْ يُخَلِّلْ أَصَابِعَهُ بِالمَاءِ، خَلَّلَهَا اللهُ بِالنَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وَكَيْفِيَّتُهُ فِي الْيَدَيْنِ إِدْخَالُ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ، وَفِي الرَّجْلَيْنِ بِأَصْبَعٍ مِنْ يَدِهِ، وَيَكْفِي عَنْهُ إِدْخَالُهَا فِي الْمَاءِ الْجَارِي وَنَحْوِهِ.

(و) يُسَنُّ (تَثْلِيثُ الْغَسْلِ) فَمَنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ،

الطحاوي

قوله: (ولأنّه لإكمال الفرض) أي: السُنَّةُ، ودُكِّرَ باعتبار أنّها مأمورٌ به.
وعبارته في «الشرح» أولى، حيث قال: وتكون السُنَّةُ لإكمال الفرض في محلّه، وداخلها ليس بمحلٍّ لإقامته، فلا يكون التَّخْلِيلُ إكمالاً، فلا يكون سنّةً. هـ.
قوله: (لرواية أنس) هي الحديث المتقدم.

قوله: (وفي الرجلين بإصبع من يده) بيّنه الزاهدي في «القنية» بأن يُخَلَّلَ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيَسْرَى، يَبْتَدِئُ مِنْ خَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى مِنْ أَسْفَلٍ، وَيَخْتِمُ بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيَسْرَى، كَذَا وَرَدَ، وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ فِي «الرَّوْضِ»^(٣)، وَلِلْكَامَالِ هُنَا مَنَاقِشَةٌ، وَكَذَا لابن أمير حاجٍّ، فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِمَا مَنْ رَامَ ذَلِكَ.
قوله: (ونحوه) قال في «الشرح»: وما هو في حكمه. هـ. أي: وهو الماء الكثير.

والظاهر أنّه في الماء الكثير الرّأكد لا يقوم مقام التَّخْلِيلِ إِلَّا بِالتَّحْرِيكِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، بِخِلَافِ الْجَارِي؛ لِأَنَّهُ بِقُوَّتِهِ يَدْخُلُ الْأَثْنَاءُ.

قوله: (ويُسَنُّ تَثْلِيثُ الْغَسْلِ) أي: المستوعب، وفي «البحر»: السُنَّةُ تَكَرُّارُ الْغَسَلَاتِ الْمُسْتَوْعِبَاتِ لَا الْغَرَافَاتِ، وَالْمَرَّةُ الْأُولَى فَرْضٌ، وَالتَّانِيَانِ بَعْدَهَا سُنَّتَانِ مُؤَكَّدَتَانِ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ»، وَاخْتَارَهُ فِي «المبسوط»، وَأَيَّدَهُ فِي «النَّهْرِ»؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَوَضَّأَ رضي الله عنه مَرَّتَيْنِ قَالَ: «هَذَا وُضُوءٌ مِّنْ تَوَضَّاءَ أَعْطَاهُ اللهُ كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ»^(٤)، فَجَعَلَ لِلثَّانِيَةِ جِزَاءً مُسْتَقِلًّا، فَهَذَا يُؤْذِنُ بِاسْتِقْلَالِهَا، لَا أَنَّهَا جِزْءٌ سُنَّةٍ حَتَّى لَا يَثَابَ عَلَيْهَا وَحْدَهَا.

(١) «المبسوط» (١/١٧٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٢/٦٤)، من حديث واثلة رضي الله عنه، والدارقطني: (١/٩٥)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٥٤٠): وفيه العلاء بن كثير الليثي، وهو مجمع على ضعفه.

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المتقين» للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، ست وسبعين وستمائة. «كشف الظنون» (١/٩٢٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٢٠)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٣)، كلاهما من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.



فقد تعدَّى وظَلَمَ، كما وردَ في السُّنَّةِ^(١)، إلَّا لضرورة.

(و) يُسَنُّ (اسْتِنْعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ) كما فعله النبي ﷺ^(٢) (مَرَّةً)

الطحاوي

ولو اقتصر على مرَّةٍ ففيه أقوال: ثالثها: أنَّه إن اعتاده أئمَّ وإلَّا لا، واختاره صاحب «الخلاصة»، وحمل في «النهر» تبعاً «للفتح» القولين المطلقين عليه، والمراد إثمٌ يسيرٌ فرقاً بين ترك السُّنَّة وترك الواجب، قاله ابن أمير حاج.

قوله: (فقد تعدَّى) يرجع إلى الزيادة، وقوله: (وظَلَمَ) يرجع إلى النقصان، فالنَّشْرُ مرَّتَبٌ.

قوله: (إلَّا لضرورة) بأن زاد لطمأنينة قلبه عند الشك فلا بأس به؛ لِمَا ورد: «دُع ما يربُّك إلى ما لا يربُّك»^(٣).

وما قيل: إنَّه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضاً؛ لأنَّه نورٌ على نورٍ، منعه في «البحر» بأنَّ تكرار الوضوء في مجلسٍ واحدٍ قبل أن يؤدِّيَ بالأوَّل عبادةً مقصودةً من شرعيَّته كالصَّلَاة وسجدة التَّلاوة ومسَّ المصحف - كما ذكره الحلبي - مكروه؛ لأنَّه إسرافٌ محضٌ.

وقوله في «النهر»: يُحْمَلُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ عَلَى الْإِعَادَةِ مَرَّةً، والكرَاهَةُ عَلَى التَّكَرُّارِ مِرَاراً. بعيدٌ جدًّا، ولم يقلْ به أحدٌ، أفاده بعض الأفاضل.

هذا ضرورةُ الزَّيَادَةِ، وضرورةُ النَّقْصِ بَأَلَّا يَجِدَ مَاءٌ يَكْفِي التَّلْثِثَ.

وقَيَّدَ بـ: (الْعَسَلِ)؛ لأنَّ الْمَسْحَ لَا يُسَنُّ تَكَرُّارَهُ عِنْدَنَا، كما في «الفتح».

وفي «الخاتبة»: وعندنا لو مَسَحَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِثَلَاثِ مِائَةٍ لَا يُكْرَهُ، ولكن لا يكون سَنَةً وَلَا أَدْبَاءً.

قال في «البحر»: وهو أَوْلَى مِمَّا فِي «الْمَحِيطِ» وَ«الْبَدَائِعِ»: أَنَّهُ يُكْرَهُ، وَمِمَّا فِي «الْخِلَاصَةِ»: أَنَّهُ بَدْعَةٌ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ.

قوله: (مَرَّةً) قال في «الهداية»: وما يُرَوَى مِنَ التَّلْثِثِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وهو مشروعٌ على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه.

ورجَّح في «البرهان» رواية الأفراد على التَّلْثِثِ، وله كَيْفِيَّاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ وردت بها الأحاديث، ذكر نبذة منها في «البنية»، واختار بعض أصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المَتَّفِقِ عَلَيْهَا، وهي بمعنى

(١) أخرجه أبو داود: ١٣٥، والنسائي: ١٤٠، وابن ماجه: ٤٢٢، وابن أبي شيبة: ٥٨، والبيهقي: (٧٩/١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٢٣١/١): فيه سويد بن عبد العزيز، ضعفه الإمام أحمد ويحيى وجماعة، وثقه دحيم.

(٢) أخرجه البخاري: ١٨٥، ومسلم: ٥٥٧، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥٧١١)، والحاكم في «المستدرک» (٧٠٤٦)، وغيرهما من حديث الحسن رضي الله عنه.



كمسح الجبيرة والتيمم؛ لأن وضعه للتخفيف.

(و) يُسْنُ (مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ وَلَوْ بِمَاءِ الرَّأْسِ) لَأَنَّهُ ﷺ غَرَفَ غُرْفَةً فَمَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ^(١)، فَإِنْ أَخَذَ لِهَمَا مَاءً جَدِيداً مَعَ بَقَاءِ الْبِلَّةِ كَانَ حَسَناً.

(و) يُسْنُ (الدَّلْلُكُ)

الطحطاوي

رواية محمد في «موطئه» عن مالك: مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ مَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ^(٢).

ومن ثم قال الزيلعي: والأظهر أنه يضع كَفَّيْهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَيَمُدُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ عَلَى وَجْهِِ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ بِأَصْبَعِيهِ ١. هـ واختاره قاضيخان، وقال الزاهدي: هكذا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ١. هـ

قال في «الخانية»: ولا يكون الماء بهذا مستعملاً؛ ضرورة [أ/٢٨] إقامة السُّنَّةِ ١. هـ

وما في «الخلاصة» وغيرها من أنه يضع على مُقَدِّمِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ يَدٍ ثَلَاثَةَ أَصَابِعَ، وَيُمْسِكُ إِبْهَامَيْهِ وَسَبَّابَتَيْهِ وَبُجَافِي بَطْنِ كَفَّيْهِ، ثُمَّ يَضَعُ كَفَّيْهِ عَلَى جَانِبِي رَأْسِهِ، فَفِيهِ تَكْلُفٌ وَمَشَقَّةٌ، كَمَا فِي «الخانية»، بَلْ قَالَ الْكَمَالُ: لَا أَصْلَ لَهُ فِي السُّنَّةِ.

قوله: (كمسح الجبيرة والتيمم) أي: والخف، فإنه لا يُسْنُ فِيهِ التَّكْرَارُ.

قوله: (لأن وضعه) أي: المسح، للتخفيف، أي: بخلاف الغسل، فإنه يثَلَّثُ لِلتَّنْظِيفِ.

قوله: (ويُسْنُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ) بأن يمسح ظاهرهما بالإبهامين وداخلهما بالسَّبَّابَتَيْنِ، وهو المختار، كما في «المعراج»، ويُدْخِلُ الْخِنْصَرَيْنِ فِي جُحْرَيْهِمَا وَيَحْرُكُهُمَا، كَمَا فِي «البحر» عَنْ الْحَلْوَانِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ.

قوله: (مع بقاء البِلَّةِ) أمّا مع فنائها بأن رفع العِمَامَةِ بِهِمَا فَلَا يَكُونُ مَقِيماً لِلْسُّنَّةِ إِلَّا بِالتَّجْدِيدِ.

قوله: (ويُسْنُ الدَّلْلُكُ): هو إمرارُ اليدِ عَلَى الْعَضْوِ مَعَ إِسَالَةِ الْمَاءِ، ذَكَرَهُ الْحَمَوِيُّ فِي بَحْثِ الْغُسْلِ.

وفي «النهر» عَنْ «مَنِةِ الْمُصَلِّي»: هُوَ إِمْرَارُ الْيَدِ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ١. هـ قَالَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍّ: لَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِ: (الْمَرَّةِ الْأُولَى) اتِّفَاقِيٌّ، مَعَ أَنَّهَا سَابِقَةٌ فِي الْوُجُودِ عَلَى مَا بَعْدَهَا، فَهِيَ بِهِ أُولَى؛ لِأَنَّ السَّبْقَ مِنْ أَسْبَابِ التَّرْجِيحِ ١. هـ

(١) أخرجه أبو داود: ١٣٧، وأحمد: ٢٤١٦، والشافعي في «المسند»: (١٦/١)، وابن أبي شيبة: ٦٤، والحاكم: ٥٢١،

من حديث ابن عباس ؓ، والترمذي: ٣٤، وقال: حديث حسن صحيح، من حديث الرُّبَيْعِ بِنْتِ مَعُوذٍ ؓ، والدارمي:

٧٠٨، من حديث عثمان بن عفان ؓ، وأحمد: (٨٢/١)، من حديث علي ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٥)، ومحمد بن الحسن في «موطأ مالك» (٥)، كلاهما من حديث عبد الله بن زيد ؓ.



لفعله بَعْدَ الغسل بإمرار يده على الأعضاء.

(و) يُسَنُّ (الولاء) لمواظبته بَعْدَ، وهو بكسر الواو: المتابعة بغسل الأعضاء قبل جفاف السابق، مع الاعتدال جسداً، وزماناً، ومكاناً.

(و) يُسَنُّ (النَّيَّة) وهي لغة: عزم القلب على الفعل.

واصطلاحاً: توجه القلب لإيجاد الفعل جزماً.

ووقتياً: قبل الاستنجاء؛ ليكون جميع فعله قربةً.

وكيفيتها: أن ينوي رفع الحدث، أو إقامة الصلاة، أو ينوي الوضوء، أو امتثال الأمر.

الطحاوي

وليس ذلك فرضاً إلا عند مالك والأوزاعي، فإنهما شرطاه في صحة الوضوء والغسل.

قوله: (لفعله بَعْدَ) أي: إياه، فالمفعول محذوف، وقوله: (بإمرار يده) تصوير للفعل.

قوله: (قبل جفاف السابق) بأن يغسل الأخير قبل جفاف الأول.

وفي السيد تبعاً للشارح: هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول. هـ فاعتبر الثاني مع الأول،

لا الأخير مع السابق، وهما طريقتان.

وفي «المعراج» عن الحلواني: تجفيف الأعضاء قبل غسل القدمين لا يُفعل؛ لأن فيه ترك الولاء،

قال في «البحر»: أي: بخلافه بعد الفراغ، فإنه لا بأس به، ويتحقق الولاء في الفرائض والسنن، كما أفاده السيد متعباً للحموي في إفادته قصره على الفرائض.

قوله: (مع الاعتدال جسداً وزماناً ومكاناً) فلو كان بدنه يتشرب الماء، أو كان الهواء شديداً، أو كان

المكان حاراً يُجفف الماء سريعاً، فلا يُعدُّ تاركاً له، ولو كان طرياً لا يجفُّه إلا في مدةٍ مستطيلةٍ وتأنى في الوضوء لا يكون آتياً بسنة الولاء.

قوله: (وهي لغة: عزم القلب على الفعل) كذا قال الجوهري، وهو خلط اصطلاحاً بآخر كما هو

دأبه؛ لأنه معناها الشرعي، وأما معناها لغة فليس في كلام أهل اللغة إلا أنها من نوى الشيء: قصده وتوجه إليه، والشارح عكس المعنيين.

قوله: (لإيجاد الفعل جزماً) (الفعل) أعم من (فعل المأمورات وترك المنهيات)، ومدار الأمرين

عليها؛ لأن المكلف به في النهي هو كفت النفس على الرجوع، لكن اعتبار النية للمترك إنما هو لحصول الثواب لا للخروج عن عهدة النهي، فإن مجرد الترك فيها كافٍ، فلا يستحق الوعيد.

قوله: (أو بنوي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفي عند البعض؛ اعتباراً له بالتيمم، قاله الزيلعي.



ومحلُّها: القلبُ، فإنَّ نطقَ بها ليجمعَ بينَ فعلِ القلبِ واللسانِ؛ استحبَّه المشايخُ.
والنيةُ سنةٌ لتحصيلِ الثوابِ؛ لأنَّ المأمورَ به ليسَ إلَّا غَسلاً ومسحاً في الآية، ولم يُعلِّمه
النبيُّ ﷺ للأعرابيِّ مع جهله^(١)، وفُرِضَتْ في التيممِ؛ لأنَّه بالترابِ، وليسَ مزيلاً للحدثِ
بالأصالة.

(و) يُسْنُ (التَّرتِيبُ) سنةٌ مؤكَّدةٌ في الصحيح، وهو (كَمَا نَصَّ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ) وَلَمْ
يَكُنْ فَرْضاً؛ لأنَّ الواوَ في الأمرِ لمُطلقِ الجمعِ، والفاءُ التي في قوله تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾
[المائدة: ٦] لتعقيبِ جملةِ الأعضاء.

الطحطاوي

قوله: (استحبَّه المشايخُ) فالمرادُ أنَّهم استحسَنوه؛ لجمعه مع القلبِ، ولم يَرِدِ التَّلَقُّظُ بها عن النبيِّ
ﷺ ولا عن الصَّحابةِ والتَّابعينَ والأئمَّةِ رضوانُ الله عليهم أجمعين.

قوله: (والنيةُ سنةٌ) وقال القُدوريُّ: إنَّها مستحبَّةٌ.

قوله: (لأنَّ المأمورَ به ليسَ إلَّا غَسلاً ومسحاً) ربَّما تفيدُ هذه العبارةُ أنَّ الوضوءَ المأمورَ به لا تُشترطُ
له النيةُ، قال الحَمَوِيُّ: والتَّحْقِيقُ أنَّ الوضوءَ المأمورَ به يتأدَّى بغيرِ نيةٍ؛ لأنَّ المأمورَ به حصولُه
لا تحصيلُه، كسائرِ الشروطِ.

وفي «الأشباه» عن بعضِ الكتبِ: الوضوءُ الذي ليسَ بِمَنوِيٍّ ليسَ بمأمورٍ به، ولكنَّه مفتاحٌ للصلاةِ
أ. هـ فإنَّ أريدَ بالمأمورِ به ما يُثابَ عليه ارتفع التَّنَافِي.

قوله: (ولم يُعلِّمه النبيُّ ﷺ) الواوُ حالِيَّةٌ، والظاهرُ تأنيُّه؛ لرجوعِه إلى (النيةِ).

قوله: (لأنَّه بالثَّرابِ) أي: وهو لم يُعتَبَرِ مطهراً شرعاً إلَّا للصَّلاةِ وتوابعِها، لا في نفسه، فكان
التَّطهيرُ به تعبُداً محضاً، وفيه يَحْتَاجُ إلى النيةِ، كما في «الفتح» أو لأنَّ لفظَه يُنبِئُ عن القصدِ، والأصلُ
أنَّ يُعتَبَرُ في الأسماءِ الشرعيَّةِ ما تُنبِئُ عنه من المعاني.

قوله: (وهو كما نَصَّ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ) فيه أنَّ الآيةَ خاليةٌ عن الدَّلالةِ على ذلك، وإنَّما جاء
التَّنْصِيبُ من فعلِه ﷺ.

قوله: (لتعقيبِ جملةِ الأعضاء) من غيرِ إفادةٍ طلبِ تقديمِ بعضها على بعضٍ في الوجودِ، فهو
كقولك: (ادخُلِ السُّوقَ فاشترِ لنا خبزاً ولحماً) حيثُ كان المُفَادُ إعقابَ الدخولِ بشراءِ ما ذُكِرَ أ. هـ

والدليلُ لنا ما رواه البخاريُّ وأبو داودَ: أنَّه ﷺ تيمَّمَ فبدأ بذراعَيْه قبلَ وجهه^(٢)، فلمَّا ثبتَ عدمُ

(١) أخرجه البخاري: ٧٥٧، ومسلم: ٨٨٥، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري نحوه (٣٤٧)، وأبو داود في «سننه» (٣٢١)، كلاهما من حديث عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



(و) يُسَنُّ (الْبَدَاءَةُ بِالْمَيَامِينِ) جَمْعُ مَيْمَنَةٍ خِلَافَ الْمَيْسَرَةِ، فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدُؤُوا بِمَيَامِينِكُمْ»^(١)، وَصُرِفَ الْأَمْرُ عَنِ الْوُجُوبِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ؛ لِشَرَفِ الْيُمْنَى.

(و) يُسَنُّ الْبَدَاءَةُ بِالْغَسْلِ مِنْ (رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ) فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْمِرْفَاقَ وَالْكَعْبَيْنِ غَايَةَ الْغَسْلِ، فَتَكُونُ مُنْتَهَى الْفِعْلِ كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢).
(و) يُسَنُّ الْبَدَاءَةُ فِي الْمَسْحِ مِنْ (مُقَدَّمِ الرَّأْسِ).

الطحاوي

الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء؛ لأنَّ الخلافَ فيهما واحدٌ، وبهذا تعلم سقوط قول من قال: وينبغي أن يكون واجباً للمواظبة... إلى آخر ما قال.

قوله: (وَيُسَنُّ الْبَدَاءَةُ بِالْمَيَامِينِ) الْبَدَاءَةُ بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ وَالْمَدِّ وَالْهَمْزِ، وَتُبْدَلُ يَاءٌ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ:

بِاسْمِ الْإِلَهِ بِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
وقيل: إِنَّهُ ﷺ أَنْشَدَ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْحَارِثِ بْنِ أَسَامَةَ^(٣) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ^(٤).

قوله: (فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ) وَهُمَا عَضْوَانِ مَغْسُولَانِ، فَخَرَجَ الْعَضْوُ الْوَاحِدُ كَالْوَجْهِ، فَلَا يُطْلَبُ فِيهِ التَّيَامُنُ، وَالْعَضْوَانِ الْمَمْسُوحَانِ كَالْأَذْنَيْنِ وَالْخَفَّيْنِ، فَالْسُّنَةُ مَسْحُهُمَا مَعاً؛ لِكَوْنِهِ أَسْهَلَ.
قال في «السراج»: إِلَّا إِذَا كَانَ أَقْطَعَ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأَيْمَنِ مِنْهَا، يَعْنِي مِنَ الْخَدَّيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ وَالْخَفَّيْنِ.
قوله: (فَتَكُونُ مُنْتَهَى الْفِعْلِ) أَي: وَالْمُنْتَهَى لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ مَبْدَأٍ فِي الْعَضْوِ، وَقَدْ فُرِضَ غَسْلُ جَمِيعِهِ، فَالْمَبْدَأُ أَوَّلُهُ.

قوله: (كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ) أَي: الْبَدَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَالْكَافُ لِلْعَلَّةِ، وَعِبَارَتُهُ فِي «الشرح»: (وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا) ١. هـ وَهِيَ أَوْضَحُ وَأَوْلَى.

قوله: (الْبَدَاءَةُ فِي الْمَسْحِ) وَأَمَّا الْبَدَاءَةُ فِي الْغَسْلِ بِصَبِّ الْمَاءِ مِنْ أَعْلَى سَطْحِ الْجَبْهَةِ فَقَالَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ: إِنَّهُ أَدَبٌ.

قوله: (مِنْ [٢٩/١] مُقَدَّمِ الرَّأْسِ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٤١٤١، وَابْنُ مَاجَهَ: ٤٠٢، وَاحْمَدُ: ٨٦٥٢، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ١٠٩٧، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٩٩، وَمُسْلِمٌ: ٥٥٥، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه.

(٣) صَوَابُهُ: ابْنُ أَبِي أَسَامَةَ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ كَمَا فِي «بَغْيَةِ الْبَاحِثِ» (٦٩٠).



(و) يُسْنُ (مَسْحُ الرَّقَبَةِ) لَأَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَأَوْمَأَ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ بِهِمَا أَسْفَلَ عُنُقِهِ مِنْ قِبَلِ قَفَاهُ^(١).

و(لَا) يُسْنُ مَسْحُ (الْحُلُقُومِ) بَلْ هُوَ بَدْعَةٌ.

(وَقِيلَ: إِنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ) الَّتِي أَوَّلُهَا الْبَدَاءَةُ بِالْمِيَامِنِ (مُسْتَحَبَّةٌ) وَكَانَ وَجْهَهُ عَدَمُ ثَبُوتِ الْمَوَاطِبَةِ، وَلَيْسَ مُسْلِمًا. الطحطاوي

قوله: (لَأَنَّهُ ﷺ... إلخ) مِثْلُهُ فِي «الشرح» وَالسَّيِّدُ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ مَسْحَ الرَّقَبَةِ مَعَ مَسْحِ الرَّأْسِ عِنْدَ ذَهَابِ الْيَدَيْنِ إِلَى مُؤَخَّرِ الرَّأْسِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَتَدَاوِلِ بَيْنَ النَّاسِ.

وَمَا فِي «الفتح» مِنْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ مَسْحُ الرَّقَبَةِ بِظَهْرِ الْيَدَيْنِ لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ بِلَّتَيْهِمَا فَمُوهِمٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ بِلَّةً بَاطِنِيهِمَا مُسْتَعْمَلَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، أَفَادَهُ الْحَمَوِيُّ.

وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ عُنُقَهُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عُنُقَهُ لَمْ يُغَلَّ بِالْأَغْلَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

قوله: (وليس مسلماً) أي: بل المواظبة ثابتة، قال في «الشرح»: وعند اختلاف الأقوال كان فعله أولى من تركه أ. هـ.

وفيه أنه لم يقل أحد بتركه، وإنما الخلاف في تأكيده واستحبابه، فكان الأولى حذفها.



(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٨٠/١٩)، من حديث عمرو بن كعب ﷺ.

(٢) قال ابن عراق: أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» قال الحافظ العراقي: وفيه أبو بكر المفيد، شيخ أبي نعيم، قال الحافظ العراقي: وهو آفته، وقد سبق النووي إلى إنكاره ابن الصلاح وقال: لا يُعرف مرفوعاً، وإنما هو قول بعض السلف، قال العراقي: نعم ورد مسح الرقبة من حديث وائل بن حجر ﷺ في صفة وضوء النبي ﷺ أخرجه الطبراني والبخاري في «الكبير» بسند لا بأس به، والله أعلم. «تنزيه الشريعة» (٧٥/٢). ونحوه عند البزار في «البحر الزخار» (٤٤٨٨) من حديث وائل بن حجر ﷺ.



(فصل من آداب الوضوء)



(من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً) وزيد عليها، وهي جمع أدب.

[تعريف الأدب، والسنة، وحكمهما]

وعُرفَ بأنه: وضعُ الأشياءِ موضعها، وقيل: الخصلة الحميدة، وقيل: الورع.
وفي «شرح الهداية»^(١): هو ما فعله النبي ﷺ مرةً أو مرتين ولم يُواظب عليه.
وحُكمه: الثوابُ بفعله، وعدمُ اللومِ على تركه.
وأما السُّنة: فهي التي واظبَ عليها النبي ﷺ، مع التَّركِ بلا عُذرٍ مرةً أو مرتين.
وحُكمها: الثوابُ، وفي تركها العتابُ لا العقابُ.
فآدابُ الوضوء:

(الجلوسُ في مكانٍ مُرتفعٍ) تحرُّراً عن الغسالة.

الطحاوي

(فصل من آداب الوضوء)

قوله: (وزيد عليها) أوصلها في «الخزائن» إلى نيّفٍ وستين، قاله السيّد.
قوله: (وقيل: الورع) وقيل: ما فعله خيرٌ من تركه.
وقيل: ما يُمدح به المكلف ولا يُذمُّ على تركه.
وقيل: المطلوبُ فعله شرعاً من غير ذمٍّ على تركه. اهـ من «الشرح»، وكلُّها متقاربة.
قوله: (هو ما فعله النبي ﷺ... إلخ) ويُسمّى بـ: (النفل) لأنّه زائدٌ على الفرض، وبـ: (المستحبّ) لأنّ الشَّارع يُحبُّه، وبـ: (المندوب) لأنّ الشَّارع بيّن ثوابه، وبـ: (التطوُّع) لأنّ فاعله متبرّع به، قاله السيّد.
قوله: (وأما السُّنة) أي: المؤكَّدة.
قوله: (لا العقابُ) لكن إذا اعتاد التَّرك فعليه إنمَّ يسيرٌ دون إنمَّ ترك الواجب، وقد مرَّ.
قوله: (الجلوسُ في مكانٍ مُرتفعٍ) المرادُ حفظ الثَّياب عن الماء المستعمل، كما ذكره الكمال، لا بقيد الجلوس في مكانٍ مرتفع، قاله السيّد.

(١) ينظر: «العناية شرح الهداية»: (١/٤٤٩).

(وَأَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ) في غير حالة الاستنجاء؛ لأنها حالة أرجى لقبول الدعاء فيها؛ وجعل الإناء الصغير على يساره، والكبير الذي يغترف منه على يمينه.

(وَعَدَمُ الاسْتِعَانَةِ بِغَيْرِهِ) لِيُقِيمَ العبادة بنفسه من غير إعانة غيره عليها بلا عذر.

(وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ) لأنه يشغله عن الدعاء المأثور بلا ضرورة.

(وَالْجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ) لتحصيل العزيمة.

(وَالدَّعَاءُ بِالمَأْثُورِ) أي: المنقول عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين.

الطحاوي

قوله: (لأنها حالة أرجى لقبول الدعاء فيها) أي: وهو^(١) مشتمل على الأدعية، ولما روي مرفوعاً: «أَكْرَمُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ»^(٢).

قوله: (وعدم الاستعانة بغيره) قال الكرمانى: لا كراهة في الصب، ولا يقال: إنه خلاف الأولى، وساق عدة أحاديث دالة على أن النبي ﷺ فعله، وضعف ما يدل على الكراهة، وممن كان يستعين على وضوئه بغيره عثمان، وفعله ناس من كبار التابعين، كما في العيني على البخاري^(٣).

قوله: (لتحصيل العزيمة) مراده: بها الشيء الأقوى، وليس مراده بها الحكم الذي لم يثبت على أعمار العباد، فإن التلطف بها لم يرد عن الشارع.

قوله: (أي: المنقول عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين) قال ابن أمير حاج: سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر العسقلاني عن الأحاديث التي ذكرت في «مقدمة أبي الليث» في أدعية الأعضاء، فأجاب: بأنها ضعيفة، والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل، ولم يثبت منها شيء عن رسول الله ﷺ لا من قوله ولا من فعله. هـ.

وطرفها كلها لا تخلو عن متهم بوضع، ونسبة هذه الأدعية إلى السلف الصالح أولى من نسبتها إلى رسول الله ﷺ حذراً من الوقوع في مصداق: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

وعن هذا قالوا كما في «التقريب» وشرحه: إذا أردت رواية حديث ضعيف بغير إسناد فلا تقل: قال

(١) أي: الوضوء، فيه دعاء، واستقبال القبلة فيه رجاء قبول الدعاء.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٦١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: «عمدة القاري» (٥٩/٣) وما بعدها، بتصرف.

(٤) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



(وَالْتَّسْمِيَةُ) وَالنِّيَّةُ (عِنْدَ) غَسَلِ (كُلِّ غُضُوٍّ) أَوْ مَسْحِهِ، فَيَقُولُ نَاوِيًا عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ. وَعِنْدَ الْاسْتِنْشَاقِ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَرْحِنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَلَا تُرْحِنِي رَائِحَةَ النَّارِ. وَهَكَذَا فِي سَائِرِهَا، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا كَمَا فِي «التَّوْضِيحِ».

(و) مِنْ آدَابِهِ (إِدْخَالُ خِنْصَرِهِ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ) مَبَالِغَةً فِي الْمَسْحِ.

الطُّحْطَاوِي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ صِبْغِ الْجَزْمِ، بَلْ قُلْ: رُويَ عَنْهُ كَذَا، أَوْ بَلَّغْنَا، أَوْ وَرَدَ، أَوْ جَاءَ، أَوْ نُقِلَ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ صِبْغِ التَّمْرِيزِ، وَكَذَا فِيمَا تُشَكُّ فِي صِحَّتِهِ وَضَعْفِهِ، أَمَّا الصَّحِيحُ فَادْكُرْهُ بِصِبْغَةِ الْجَزْمِ، وَيَقْبُحُ فِيهِ صِبْغَةُ التَّمْرِيزِ كَمَا يَقْبُحُ فِي الضَّعِيفِ صِبْغَةُ الْجَزْمِ.

قَالَ الْهِنْدِيُّ وَغَيْرُهُ: وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ^(١) إِلَّا الشَّهَادَتَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ، قَالَ السَّيِّدُ عَنْ «النَّهْرِ».

قَوْلُهُ: (وَالنِّيَّةُ) أَيُّ: اسْتَصْحَابُهَا، كَمَا فِي «الْفَتْحِ»، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (اسْتَصْحَابُهَا) إِلَى أَنَّ الْمُنَوِّيَّ وَاحِدٌ، وَهُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ مَثَلًا.

قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا فِي سَائِرِهَا) فَيَقُولُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ) وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَمَنِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَعْظِنِي كِتَابِي يَمِينِي، وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا) وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَسْرَى: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ لَا تُعْظِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي، وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) وَعِنْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَظْلِنِّي تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّ عَرْشِكَ) وَعِنْدَ مَسْحِ أُذُنَيْهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) وَعِنْدَ مَسْحِ عُنُقِهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَعْتِقْ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ) وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلِهِ الْيَمَنِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمِي عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَنْزِلُ الْأَقْدَامُ) وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَسْرَى: (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا، وَسَعْيِي مَشْكُورًا، وَتِجَارَتِي لَنْ تَبُورَ). هـ مِنْ «الشرح».

قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ: بَعْدَ كُلِّ دَعَاءٍ.

قَوْلُهُ: (وَادْخَالُ خِنْصَرِهِ) أَيُّ: أَنْثَلُهُ خِنْصَرَهُ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْخَاءِ وَالصَّادِ، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: الْفَصِيحُ فَتَحُ الصَّادِ.

قَالَ فِي «الْمَحِيطِ»: وَيُدْخِلُ خِنْصَرَهُ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ وَيَحْرُكُهَا، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ، وَالصِّمَاخَانِ: مَثْنَى صِمَاخٍ، بِكَسْرِ الصَّادِ، وَيُقَالُ بِالسُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ.

(١) أَيُّ: مِنَ الدَّعَاءِ الْوَاردِ فِي الْوَضُوءِ.

(وَتَحْرِيكُ خَاتِمِهِ الْوَاسِعِ) للمبالغة في الغسل.

(و) كَوْنُ (الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى) لشرفها (وَالِامْتِحَاطِ بِالْبُشْرَى) لامتنعها.

(و) تَقْدِيمُ (التَّوَضُّؤِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ) مبادرة للطاعة (لِغَيْرِ الْمَعْدُورِ) لَأَنَّ وَضُوءَهُ يَنْتَقِضُ

بِخُرُوجِ الْوَقْتِ عِنْدَنَا، وَبِدُخُولِهِ عِنْدَ زُفَرٍ، وَبِهِمَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

(وَالْإِتْيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُ) قائماً مُسْتَقْبِلاً؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ

الطحاوي

قوله: (وَتَحْرِيكُ خَاتِمِهِ الْوَاسِعِ) أَمَّا الضِّيْقُ فَإِنْ عَلِمَ وَصُولَ الْمَاءِ اسْتَحَبَّ تَحْرِيكَهُ، وَإِلَّا افْتَرَضَ.

قاله السيّد.

قوله: (وَالِامْتِحَاطِ) مثله الاستئثار.

قوله: (لَأَنَّ وَضُوءَهُ يَنْتَقِضُ . . . إلخ) أي: وهو إذا تَوَضَّأَ فِي زَمَنِ قَبْلِ الْوَقْتِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ

بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ مَهْمَلٍ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَقْتُ مَهْمَلٍ وَتَوَضَّأَ فِيهِ^(١) لِلْوَقْتِ الثَّانِي جَازَ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا.

وقال أبو يوسف وزفر: لا يجوز.

فَتَنْدَبُ لَهُ إِعَادَةُ الْوَضُوءِ فِي الْوَقْتِ؛ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ.

وإن لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني لا يجوز إجماعاً، فتجب إعادة

الوضوء، وحيث فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت.

قال السيّد: وهذه إحدى المسائل الثلاث التي النَّفْلُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْفَرْضِ.

الثانية: إِبْرَاءُ الْمَعْسَرِ أَفْضَلُ مِنْ إِنْظَارِهِ.

الثالثة: الْبَدءُ بِالسَّلَامِ أَفْضَلُ مِنْ رَدِّهِ.

قوله: (وبهما عند أبي يوسف) أي: بأيّهما وَجَدَ.

قوله: (وَالْإِتْيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُ) ذكر الغزنوي: أَنَّهُ يُشِيرُ بِسَبَابَتِهِ حِينَ النَّظَرِ إِلَى السَّمَاءِ، وَسَمَّيَتْ

[٣٠/١] سَبَابَةً؛ لِأَنَّهُ يَسُبُّ بِهَا، وَالْأُولَى تَسْمِيَّتُهَا بـ: (مُسَبِّحَةً) كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «شرح الشريعة»، وَخُصِّصَتْ

بِذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرَهُ شُرَّاحُ «المولّد»: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ جَعَلَ نُورَ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي صُلْبِهِ، فَكَانَتْ

الْمَلَائِكَةُ تَقِفُ خَلْفَهُ تَعْظُمُ هَذَا النُّورَ، فَسَأَلَ آدَمُ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَحْوِلَهُ أَمَامَهُ حَتَّى تَسْتَقْبِلَهُ الْمَلَائِكَةُ،

(١) أي: فِي الْوَقْتِ الْمَهْمَلِ، وَالْأَوْقَاتُ الْمَهْمَلَةُ عِنْدَنَا وَقَتَانِ، أَحَدُهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ مِنْ

طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ عِنْدَ انْتِهَاءِ وَقْتِ الظُّهْرِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ بِانْتِهَائِهِ بِصَبْرٍ وَظُلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ،

وَقَوْلُهُ: وَلَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى صَبْرٍ وَظُلِّ الشَّيْءِ مِثْلِهِ، فَهَاجَمْنَا وَقْتُ مَهْمَلٍ أَيْضاً. يُنْظَرُ: «الاختيار» (أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ

وَالْأَوْقَاتُ الْمَكْرُوهَةُ) (٣٨/١).



فَيُسَبِّحُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وفي رواية: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُهَا مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ»^(١).

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، طُبِعَ بِطَائِعٍ، ثُمَّ جُعِلَ تَحْتَ الْعَرْشِ حَتَّى يُؤْتَى بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

(وَأَنْ يَشْرَبَ مِنْ فَضْلِ الْوُضُوءِ قَائِمًا) مستقبل القبلة، أو قاعداً؛ لَأَنَّهُ ﷺ شَرِبَ قَائِمًا مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ^(٣)،
الطحطاوي

فَجَعَلَهُ فِي جَبْهَتِهِ، ثُمَّ قَالَ آدَمُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي مِنْ هَذَا الثَّوْرِ نَصِيبًا، فَجَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُسَبِّحَتِهِ، فَصَارَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَكَانَ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ نَزَلَ الدُّنْيَا وَاشْتَغَلَ بِأَمْرِ الْمَعَاشِ فَجُعِلَ فِي ظَهْرِهِ كَمَا كَانَ أَوَّلًا، فَأُعْطِيَتِ الْمُسَبِّحَةُ الشَّرَفَ مِنْ وَقْتِئِذٍ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا فِي السَّيِّدِ.

قوله: (فَيُسَبِّحُ الْوُضُوءَ) أي: يعمُّ الأعضاء بالماء، من قولهم: دَرَّعَ سَابِغَةً، أي: شاملةً للبدن، والمراد هنا الإحسان.

قوله: (وفي رواية) هي لمسلم^(٤).

قوله: (يَدْخُلُهَا مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ) ذلك لتعظيمه وتكريمه.

قوله: (طُبِعَ بِطَائِعٍ) أي: خُتِمَ عَلَيْهِ بِخَاتَمٍ، والمقصودُ بِخَاتَمِهِ: تعظيمه، ويترتب عليه كثرة الثواب.

قوله: (مِنْ فَضْلِ الْوُضُوءِ) بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به، أي: ما لم يكن صائماً.

قوله: (أو قاعداً) (أو) للتخيير، قالوا: ويقول عند شربه: اللهم اشفني بشفائك، وداوني بدوائك، واعصمني من الوباء والأمراض والأوجاع.

وفي «الهندية»: يشرب قطرةً من فضل وضوئه.

(١) أخرجه مسلم: ٥٥٣، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٢١/٣)، وبنحوه الحاكم في «المستدرک»: (٢٠٧٢)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (٢٥/٦)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»: (١٠٠)، من حديث الحسين بن علي رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٤) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وماء زمزم^(١)، وقال رسول الله ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»^(٢)، وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً؛ لأمرٍ طِبِّي لا ديني.

(وَأَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ) أي: الراجعين عن كلِّ ذنبٍ، والثَّوَابُ: مبالغَةٌ، وقيل: هو الذي كلَّمَا أَذْنَبَ بَادَرَ بِالتَّوْبَةِ، والثَّوَابُ من صفاتِ الله تعالى أيضاً؛ لَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْإِنْعَامِ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ (وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ).....
الطحطاوي

قوله: (لا يشربَنَّ أحدكم قائماً) محمولٌ على غيرِ الحالتين السَّابقتين، والمرادُ المبالغةُ في النَّهي عن هذا الفعل.

قال قتادة: لرواية أنس: فالأكل؟ قال: ذاك أشْرُ وأخبث^(٣).

وفي «العنَّايَّة»: ولا بأسَ بالشُّرب قائماً، ولا يشربُ ماشياً، ورخص للمسافر، ذكره الحلبي^(٤).

قوله: (وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً... إلخ) لا تُسَلَّمُ حكايةُ الإجماع، فإنَّه لَمَّا تعارضت الأحاديث الدَّالَّةُ على النَّهي والأحاديث الدَّالَّةُ على الفعل اختلف العلماء في المخلَص من التَّعارض، فمن قائل: إنَّ النَّهيَ ناسخٌ للفعل، ومن قائلٍ بالعكس، ومن قائلٍ: إنَّ النَّهيَ ليس للتَّحريم بل للتَّنْزيه؛ لَأَنَّهُ لأمرٍ طِبِّي لا ديني، وفعله لبيان الجواز، ذكره ابن أمير حاج.

قوله: (أي: الرَّاجعين عن كلِّ ذنبٍ) فالمبالغةُ فيه من حيثِ الإعراضُ عن كلِّ ذنبٍ.

قوله: (وقيل: هو الذي... إلخ) في هذا المعنى زيادةُ المبادرة.

قوله: (بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ) متعلِّقٌ بـ: (الإنعام)، والباءُ للتَّصوير أو للسببية، ولو زاد واواً وعطفه على (الإنعام) لكان أولى.

وأفاد بعضهم أنَّ الثَّوَابَ في حقِّه تعالى بمعنى المَوْفَّق لها، والذي يقبلها.

(١) أخرجه البخاري: ١٦٣٧، ومسلم: ٥٢٨٠، من حديث ابن عباس ؓ.

(٢) أخرجه مسلم: ٥٢٧٩، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه البيهقي في «الآداب» (٤٣٤) من حديث أنس ؓ أن النَّبيَّ ﷺ زَجَرَ عن الشُّرب قائماً، قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟ قال: ذاك أشْرُ وأخبث.

(٤) وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائماً في غير ما تقدَّم، وكذا الأكل: عن أم ثابتٍ قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ فشرب من في قربةٍ معلَّقةٍ قائماً، فقامت إلى فيها فقطعت. أخرجه الترمذي في «سننه» (١٨٩٢) وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وإنما قطعت فم القربة؛ ليكون عندها للتبرُّك. وعن عليٍّ ؓ: أنه أتى باب الرحبة فشرب قائماً، وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتُموني فعلت. أخرجه البخاري (٥٦١٥). وعن ابن عمر ؓ قال: كنَّا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيامٌ. أخرجه الترمذي في «سننه» (١٨٨٠) وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.



أي: الْمُتَنَزِّهِينَ عَنِ الْفَوَاحِشِ، وَقَدَّمَ الْمُذْنِبَ عَلَى الْمُتَطَهِّرِ؛ لِدْفَعِ الْقُنُوطِ وَالْعُجْبِ.

وَمِنَ الْآدَابِ: أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ بِمَاءٍ مُسَمِّسٍ؛ لِأَنَّهُ يورثُ الْبَرَصَ.

وَلَا يَسْتَخْلِصُ لِنَفْسِهِ إِنَاءً دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ حَنِيفِيَّةٌ سَهْلَةٌ.....

الطحاوي

قوله: (أي: المتنزّهين عن الفواحش) وقيل: الذين لم يذنبوا، وخيّر صاحب «المنية» بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله، وكلا الأمرين حسن، كما قاله ابن أمير حاج، قال: غير أن الوارد أن يقوله بعد الفراغ متصلاً بالشهادتين.

قوله: (لدفَعِ الْقُنُوطِ) أي: من المذنب.

قوله: (وَالْعُجْبِ) أي: من المتطهر.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ جَعْلَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا يُنَافِي الْآخَرَ. أَجِيبْ عَنْهُ: بِأَنَّ (الواو) بمعنى (أو).

ولقائل أن يقول: إِنَّ الْقُنُوطَ لَا يُتَوَهَّمُ مَعَ طَلَبِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، فَهُوَ مُنْدَفَعٌ بِالذُّعَاءِ لَا بِالتَّقْدِيمِ، وَالْعُجْبُ لَا يَتَأَتَّى مِنَ الْمُتَطَهِّرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَهُوَ لَمْ يُذْنِبْ أَصْلًا، أَوْ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَهُوَ مُتَنَزِّعٌ عَنْهَا، عَلَى أَنَّ مَقَامَ الذُّعَاءِ لَا يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ، فَتَدَبَّرْ.

ويحتمل أَنَّ الضميرَ في (قدّم) يرجع إلى الله تعالى، أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيْنِ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قوله: (أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ بِمَاءٍ مُسَمِّسٍ) لقوله ﷺ لعائشة حين سَخَنَتِ الْمَاءَ: «لَا تَفْعَلِي يَا حَمِيرَاءُ فَإِنَّهُ يورثُ الْبَرَصَ»^(١) ١. هـ من «الشرح».

قوله: (وَلَا يَسْتَخْلِصُ لِنَفْسِهِ إِنَاءً... إلخ) أي: لا يجعله لنفسه خالصاً من الشَّرِكَةِ، فَقَدْ سُلِّحَ مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ^(٢): «أَيُّ الْوَضُوءَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ أَمِنْ مَاءٍ مُخَمَّرٍ أَوْ مِنْ مَتَوَضَّأٍ الْعَامَّةِ؟ قَالَ: مِنْ مَتَوَضَّأٍ الْعَامَّةِ، قَالَ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَدْيَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى السَّمْحَةُ الْحَنِيفِيَّةُ»^(٣) ١. هـ من «الشرح».

قوله: (حَنِيفِيَّةٌ) أي: مائِلةٌ عَنِ الْأَدْيَانِ الْبَاطِلَةِ.

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤).

(٢) محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس بن عابد بن خارجة بن زياد بن شمس، أبو عبد الله، من ولد عمرو بن نصر بن الأزد، مات بعد الحسن بعشر سنين، كأنه مات سنة عشرين ومائة. «الطبقات الكبرى» (١٧٩/٧).

(٣) القصة أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٣٨) عن محمد بن واسع أن رجلاً قال: يا رسول الله، جرّ مخمراً جديداً أحبّ إليك أن تتوضأ منه، أو مما يتوضأ الناس منه أحبّ؟ قال: «أحبّ الأديان إلى الله الحنيفية» قيل: وما الحنيفية؟ قال: «السّمحة» قال: «الإسلام الواسع». والحديث أخرجه البخاري تعليقاً في ترجمة (باب: الدين يسر)، وأخرجه أيضاً في «الأدب المفرد» (٢٨٧) وغيره من حديث ابن عباس ؓ.



سَمَحَةٌ.

ومنه: صَبَّ الماءِ برفقٍ على وجهه، وتركُ التَّجْفِيفِ، وإنْ مَسَحَ لا يُبَالِغُ فيه، وأنْ تَكُونَ آتِيَتُهُ مِنْ خَرْفٍ، وَغَسَلَ عُرْوَتَهَا ثَلَاثًا، وَوَضَعَهُ عَلَى يَسَارِهِ، وَوَضَعَ الْيَدَ حَالَةَ الْغَسْلِ عَلَى عُرْوَتِهِ لَا عَلَى رَأْسِهِ، وَتَعَاهَدُ مُوقِيهِ،
الطحاوي

قوله: (سَمَحَةٌ) يرجع إلى معنى (سهلة)، أو معناه: مقبولة مرغوب فيها، أي: ومن سهولتها عدم الاستخلاص.

قوله: (وتركُ التَّجْفِيفِ) في «آثار محمد»: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه بالثوب، قال: لا بأس به، قال محمد: وبه نأخذ، ولا نرى بذلك بأساً، وهو قول أبي حنيفة^(١) ١ هـ.

وفي «الخاتبة»: لا بأس للمتوضئ والمغتسل أن يتمسح بالمنديل، روي عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعل ذلك^(٢)، وهو الصحيح، إلا أنه ينبغي ألا يُبَالِغَ ولا يستقصي، فيبقي أثر الوضوء على الأعضاء ١ هـ ملخصاً.

ووردت عدة أحاديث تدل على أنه فعله عليه الصلاة والسلام^(٣)، وهذا كله إذا لم يكن حاجة إلى التَّنْشِيفِ، فإن كانت فالظاهر أنه لا يُخْتَلَفُ في جوازه من غير كراهية، بل في استحبابه أو وجوبه بحسب تلك الحاجة العارضة المندفعة به، قاله ابن أمير حاج، ثم قال: وهذا في الحي، أمّا الميت فمقتضى كلام مشايخنا أنه مستحب؛ لثلاث تبتل أكفانه فيصير مثله ١ هـ.

قوله: (وأن تكون آتيته من خرف) فإنه روي: أن الملائكة تزور بيت من آتيته من خرف من المسلمين^(٤).

قوله: (وغسل عرونها ثلاثاً) ليتيقن الطهارة.

قوله: (ووضعه على يساره) ليضرب منه على يمينه، وتقدم له ما يفيد ذلك.

قوله: (لا رأسه) تحامياً عن تقاطر الماء المستعمل، وقوله: (حالة الغسل) أي: حال إرادة الصب للغسل، ولا يظهر حال الغسل الحقيقي؛ لأن اليدين مشغولتان بغسل الأعضاء.

(١) أخرجه محمد في «الآثار» (٣٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٢٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه.

(٤) ذكره الفقهاء في كتبهم، ولم أجده فيما بين يدي من كتب السنة.



وما تحت الخاتم، ومجاوزه حدود الفرض إطالة للغرة، وملء أنيته استعداداً لوقت آخر، وقراءة سورة القدر ثلاثاً؛ لقوله ﷺ: «من قرأ في إثر وضوئه ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ مرة واحدة، كان من الصديقين، ومن قرأها مرتين كُتِبَ في ديوان الشهداء، ومن قرأها ثلاثاً حَشَرَهُ اللهُ محشَر الأنبياء» أخرجه الديلمي^(١)، ولما ذكره الفقيه أبو الليث^(٢) في «مقدمته».

الطحاوي

قوله: (وما تحت الخاتم) تقدّم ما يفيدُه.

قوله: (إطالة للغرة) المراد بها ما يعمّ التحجيل، وإطالة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود، كما في «البحر»، وأمّا التحجيل: فقال في «شرح الشريعة»: إنه يغسل الذراعين لنصف العضدين، والرجلين لنصف الساقين أ.هـ.

قوله: (استعداداً لوقت آخر) لو قال: (الوضوء آخر) لكان أولى؛ ليعمّ الوضوء على الوضوء في وقت واحد.

قوله: (لقوله ﷺ: ... إلخ) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس».

قوله: (كُتِبَ في ديوان الشهداء) الديوان [أ/ ٣١] بالكسر ويُفتح: مجمع الضحف، والكتاب يُكْتَب فيه أهل الجيش وأهل العطية، وأوّل مَنْ وضعه عمرُ رضي الله عنه، «قاموس».

فالمراد أنّه يُكْتَب اسمه مع أسمائهم في محلّ كتابتهم، والمراد منه ومما قبله أن يُعطى ثوابهم وإن تفاوتت الكيفيات.

قوله: (حَشَرَهُ اللهُ محشَر الأنبياء) بكسر الشين وتُفتح: محلّ الاجتماع، أي: وإذا اجتمع معهم في مجملهم لا يُضام؛ لأنّ مصاحب الكرام لا يُضام.

قوله: (ولمّا ذكره الفقيه أبو الليث في «مقدمته») ذكره المصنّف في «كبيره».

قال في «المقاصد الحسنة»: حديث قراءة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ عَقِبَ الوضوء لا أصل له. انتهى: ويعني به ما ذُكِرَ في «المقدمة»، ولفظه يدلُّ على وضعه.



(١) عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٨٠٣/٩): للديلمي عن أنس رضي الله عنه، وقال العجلوني في: «كشف الخفاء» (٣٥٥/٢): لا أصل له.

(٢) هو إمام الهدى أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، من أئمة الحنفية، له تصانيف نفيسة منها «عيون المسائل»، توفي سنة (٣٧٣هـ). ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (١٩٦/٢)، بتصرف.



(فصل في المكروهات)

(و) ممّا (يُكره) المكروه: ضدّ المحبوب والأدب، فيكره (للمتوضّي) ضدّ ما يُستحبّ من الآداب، فلا حصر لها بعدها (سنة أشياء) الطحطاوي

(فصل في المكروهات)

يُقال: كره الشيء يكرهه، من باب (سمع) كرهاً، ويضُم، وكراهيةً، بالتخفيف والتشديد: إذا لم يحبه، «قاموس».

والمكروه عند الفقهاء نوعان:

مكروه تحريماً: وهو المَحْمِل عند إطلاقهم الكراهة، وهو ما تركه واجب، ويثبت بما يثبت به الواجب، كما في «الفتح».

ومكروه تنزيهاً: وهو ما تركه أولى من فعله، وكثيراً ما يُطلقونه.

فلا بدّ من النظر في الدليل، فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم ما لم يوجد صارفٌ عنه إلى التّزيه، وإن لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً للتّرك الغير الجازم فهي تنزيهية، قاله صاحب «البحر». ثمّ المكروه تنزيهاً إلى الحلّ أقرب اتفاقاً، كما في (استحسان) «البرهان».

وأما المكروه تحريماً فعند محمّدٍ هو حرامٌ، ولم يُطلقه عليه؛ لعدم النصّ الصّريح فيه، والمشهور عنهما أنّه إلى الحرام أقرب، بمعنى أنّه ليس فيه عقوبة بالنّار، بل بغيرها، كجرمان الشّفاعَة.

وفي «التلويح» من بحث (الفقه): المكروه تحريماً يستحقّ فاعله محذوراً دون العقوبة بالنّار، كجرمان الشّفاعَة، والواجب في رتبة المكروه تحريماً ١. هـ

وقال الزيلعي من بحث (حرمة الخيل): القريب من الحرام ما تعلّق به محذورٌ دون استحقاق العقوبة بالنّار، بل العتاب، كترك السّنة المؤكّدة، فإنّه لا يتعلّق به عقوبة النّار، ولكن يتعلّق به الحرمان من شفاعَة النبي المختار ﷺ.

قوله: (ضدّ المحبوب) مراده ما يعمّ المحبوب الواجب؛ لتدخل كراهة التّحريم.

قوله: (والأدب) فيه منافاة لما قدّمه أوّل الآداب من أنّ الأدب لا يلام على تركه، ومن جملته عدم التكلّم والاستعانة، وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم، وجعل الاستعانة والتكلّم بكلام الناس مكروهين، فليتأمل.

قوله: (فلا حضر لها) تفريع على قوله: (فيكره للمتوضّي)، وقوله: (سنة أشياء) بالنّصب بالنّظر للشرح؛ لأنّه معمولٌ لقوله: (بعدها).



لأنَّه للتقريب، فمنها:

(الإسرافُ في) صبِّ (الماءِ) لقوله ﷺ لَسَعِدَ لَمَّا مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ: «ما هذا السَّرَفُ يا سعدُ؟»، فقال: أفي الوضوءِ سَرَفٌ؟ قال: «نعم، وإن كنتَ على نهرٍ جارٍ»^(١)، ومنه تثليثُ المسحِ بماءٍ جديدٍ.

(والتَّقْنِيرُ) بجعلِ الغسلِ مثلَ المسحِ (فيه) لأنَّ فيه تفويتَ السُّنَّةِ، وقال ﷺ: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا»^(٢).
الطحطاوي

قوله: (لأنَّه للتقريب) أي: عدَّها سُنَّةً للتقريب للمبتدئ.

قوله: (الإسرافُ في صبِّ الماءِ) الإسرافُ: العملُ فوقَ الحاجةِ الشرعيَّةِ.

في «فتاوى الحجَّة»: يُكره صبُّ الماءِ في الوضوءِ زيادةً على العددِ المسنونِ والقَدْرِ المعهودِ؛ لِمَا ورد في الخبر: «شِرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ يَسْرِفُونَ فِي صَبِّ الْمَاءِ»^(٣) ١. هـ

وفي «الدرر»: ويكره الإسرافُ فيه تحريماً ولو بماءِ النهرِ أو المملوكِ له، أمَّا الموقوفُ على مَنْ يتطَهَّرُ به - ومنه ماءُ المدارس - فحرامٌ ١. هـ

قوله: (فقال: أفي الوضوءِ سَرَفٌ) الذي في رواية أحمدَ وأبي يعلى والبيهقي في «شُعْبِهِ» وابن ماجه في «سننه»: (فقال: أوفي الوضوءِ) بزيادةِ الواوِ العاطفةِ على مقدَّرِ تقديره: أَتَقُولُ هَذَا فِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟

قوله: (والتقْنِيرُ) هو عدمُ بلوغِ الحدِّ المسنونِ، فلو اقتصرَ على ما دون الثلاثِ قيل: يَأْثُمُ، وقيل: لا، وقيل: يَأْثُمُ بِالْإِعْتِيَادِ.

واعلم أنَّه نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ التَّقْدِيرِ فِي مَاءِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، بَلْ هُوَ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ؛ لِاخْتِلَافِ طِبَاعِ النَّاسِ، وَعَنْ عَائِشَةَ: جَرَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ ثَمَانِيَةٌ أَرْطَالٍ، وَفِي الْوُضُوءِ رِطْلَانٌ^(٤) ١. هـ وهما مَدٌّ، فَالْمَدُّ رُبْعُ الصَّاعِ.

قوله: (بِجَعْلِ الْغُسْلِ مِثْلَ الْمَسْحِ) بَأَن يَقْرَبَ الْغُسْلُ إِلَى حَدِّ الدَّهْنِ، لَكِن لَا بَدَّ مِنْ أَن يَقْطَرَ وَلَوْ قَطْرَتَيْنِ حَتَّى يَكُونَ غَسْلًا، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ أَصْلًا.

(١) أخرجه أبو داود: ٩٦، وابن ماجه: ٤٢٥، وأحمد: ٧٠٦٥، والبيهقي في «شعب الإيمان»: (٣٠/٣)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: (٣٥١٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٦١/٥) من حديث ابن عمرو رضي الله عنه، وهذا الحديث منقطع.

(٣) لم أجده فيما بين يدي من كتب السنة.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٢٣)، ولفظه: «جَرَتْ السُّنَّةُ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ صَاعٌ، وَالصَّاعُ ثَمَانِيَةٌ أَرْطَالٍ، وَالْوُضُوءُ بِمَدٍّ، وَالْمَدُّ رِطْلَانٌ».



(و) يُكْرَهُ (ضَرْبُ الْوَجْهِ بِهِ) لِمَنَافَاتِهِ شَرَفَ الْوَجْهِ، فَيُلْقِيهِ بَرَفَقٍ عَلَيْهِ.

(و) يُكْرَهُ (التَّكَلُّمُ بِكَلَامِ النَّاسِ) لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ عَنِ الْأَدْعِيَةِ.

(و) يُكْرَهُ (الاسْتِعَانَةُ بِغَيْرِهِ) لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَقِي مَاءً لَوْضُونَهُ.

فَبَادَرْتُ أَنْ أَسْتَقِيَ لَهُ، فَقَالَ: «مَهْ يَا عُمَرُ، فَإِنِّي لَا أُرِيدُ أَنْ يُعَيِّنَنِي عَلَى صَلَاتِي أَحَدٌ»^(١).

(مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ) لِأَنَّ الضَّرُورَاتِ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، فَكَيْفَ بِمَا لَا حَظَرَ فِيهِ؟

وَعَنِ الْإِمَامِ الْوَبَرِيِّ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنَّ الْخَادِمَ كَانَ يَصُبُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

(وَتَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ).

الطحطاوي

قوله: (ويُكره ضرب الوجه) أي: تنزيهاً، ومثله غيره من بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، كما في «الدر».

قوله: (لمنافاته شرف الوجه) ولأنَّ فيه انتضاحَ غَسَالَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، فَالْتَحَرُّزُ عَنْهَا أَوْلَى.

وَلَا يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ، وَلَا يَقْبِضُ فَمَهُ شَدِيداً بَحِثْ تَنَكُّمُ حُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ وَمَحَاجِرُ الْعَيْنَيْنِ، أَي: أَطْرَافُ الْأَجْفَانِ وَمَنَابِتُ الْهُدْبِ؛ لَوْجُوبِ إِصْصَالِ الْمَاءِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، حَتَّى لَوْ بَقِيَتْ مِنْهُ لُمْعَةٌ لَمْ يُصْبَحْ الْمَاءُ لَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ.

قوله: (فيلقيه برفق عليه) أي: يُرْسِلُ الْمَاءَ عَلَى الْوَجْهِ مِنْ أَعْلَى الْجَبْهَةِ بَرَفَقٍ، ثُمَّ يَدْلُكُهُ بِهِ.

قوله: (ويُكره التَّكَلُّمُ بِكَلَامِ النَّاسِ) مَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ تَفُوتُهُ بِتَرْكِهِ، قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ.

قوله: (لأنَّه يشغله عن الأدعية) وَلِأَجْلِ تَخْلِيصِ الْوُضُوءِ مِنْ شَوَائِبِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ مَقْدَمَةُ الْعِبَادَةِ،

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ: أَنَّ الْاسْتِحْضَارَ فِي الصَّلَاةِ يَتَّبِعُ الْاسْتِحْضَارَ فِي الْوُضُوءِ، وَعَدَمُهُ فِي عَدَمِهِ.

قوله: (ويُكره الاستعانة... إلخ) نَقَدَّمْ مَا فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا، وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ فَضَعِيفٌ

وَلَا يُقَاوِي غَيْرَهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا عَنْهُ ﷺ، أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى: ٢٣١، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: (١/٢٢٧): وَفِيهِ: أَبُو الْجَنُوبِ ضَعِيفٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٣، وَمُسْلِمٌ: ٦٢٦، وَأَحْمَدُ: ١٨٢٢٦.



(فصل) في أوصاف الوضوء



وقد ذكرها بعد بيان سببه، وشرطه، وحكمه، وركنيه، فقال:

(الوضوء على ثلاثة أقسام):

(الأول) منها: أنه (فرض) كما قدّمناه بدليله، والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي، وأما المحدود والمقدّر فهو: ما يفوت الجواز بفوته؛ ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس، ونزلت آيته بالمدينة، وقد فرض بمكة (على المحدث) إذا أراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (نفلًا) لأن الله لا يقبل صلاة من غير ظهور كما تقدّم، وهو بفتح الطاء، وقال بعضهم: الأجود ضمّه.

(و) كذا (لصلاة الجنّازة) لأنها صلاة وإن لم تكن كاملة، (و) مثلها (سجدة التلاوة، و) الطحاوي

(فصل في أوصاف الوضوء)

قوله: (الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يفيد الحصر، فلا يُنافي أنه يكون مكروهاً كالوضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الأول، أو أدائه عبادة لا تصحّ بدونه به. وقد يكون حراماً كما إذا كان ذلك من ماء الوقف والمدارس.

قوله: (والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو، بقطع النظر عن أجزائه.

قوله: (والمقدّر)^(١) عطف تفسير.

قوله: (فهو ما يفوت الجواز بفوته) أي: فالمراد بالفرض بالنظر إليه الفرض الأعم: وهو ما يفوت صحّة الشيء إذا عُدِمَ، فيعمّ القطعي بالنظر إلى أصل الغسل والمسح، والعملّي بالنظر إلى المقدار، ولذا قال المصنّف: (ليشمل... إلخ).

قوله: (إذا أراد القيام) أي: الشروع، فليس المراد به ضدّ القعود، فإنّ المراد بالصلاة ما يعُمّ النافلة، وهي تصحّ من قعود.

قوله: (وهو بفتح الطاء) الظهور: المصدر، [٣٢/١] واسم ما يُتطهّر به، أو الطاهر المطهّر، «قاموس».

قوله: (ومثلها سجدة التلاوة) لقولهم: يُشترط لها ما يُشترط للصلاة.

(١) في النسخ: (والمقدار).

كذا الوضوء فرض (لِمَسَّ الْقُرْآنِ وَلَوْ آيَةً) مكتوبةً على درهمٍ أو حائِطٍ؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وسواء الكتابة والبياض.

وقال بعض مشايخنا: إنما يُكره للمُحدث مسُّ الموضع المكتوب دون الحواشي؛ لأنه لم يمس القرآن حقيقةً، والصحيح أن مسَّها كمسِّ المكتوب، ولو بالفارسية يحرم مسُّه اتفاقاً على الصحيح.

(و) القسم (الثاني) وضوء (وَأَجِبْ) وهو الوضوء (لِلطَّوَّافِ بِالْكَعْبَةِ) لقوله ﷺ: «الطَّوَّافُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(١)، ولمَّا لم يكن صلاةً حقيقةً لم تتوقَّف صحَّته على الطهارة، فيجب بتركه دمٌ في الواجب، وبدنه في الفرض للجناية، وصدقةٌ في النفل بترك الوضوء كما ذكر في محله.

(و) القسم (الثالث) وضوء (مَنْدُوبٌ) في أحوال كثيرة كمسِّ الكتب الشرعية، ورخصَ مسُّها للمُحدث إلا التفسير، كذا في «الدرر»^(٢)، وهو يقتضي وجوب الوضوء لمسِّ التفسير، فيكون من القسم الثاني.

الطحاوي

قوله: (ولمَّا لم يكن صلاةً حقيقةً) يعني أنه لمَّا أشبه الصلاة من وجوهٍ دون وجوه قلنا بوجوب الطهارة، وعدم توقُّف صحَّته عليها.

قوله: (فيجب بتركه دمٌ في الواجب) اعلم أنه إذا طاف الفرض محدثاً وجب دمٌ، وإن كان جنباً فبدنه، وإذا طاف الواجب كالوداع أو النفل محدثاً فصدقةٌ، وجنباً فدمٌ، فقوله: (فيجب بتركه - أي: الوضوء في الواجب - دمٌ) لا يتم، فليُأْمَلْ.

قوله: (كمسِّ الكتب الشرعية) نحو الفقه والحديث والعقائد، فيتطهر لها تعظيماً، قال الحلواني: إنما نلنا هذا العلم بالتعظيم، فأني ما أخذت الكاغد إلا بطهارة. والسرْحُسيُّ حصل له في ليلة داء البطن وهو يكرّر درس كتابه، فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرةً ١٠ هـ من «الشرح».

قوله: (إلا التفسير) أي: فلا يرخص ولو كان التفسير أكثر، وهو صادق بأن يكون فرضاً أو واجباً؛ لأنَّ عدم الرخصة يجامعهما، فقول المصنّف: (وهو يقتضي... إلخ) فيه تأملٌ.

ونقل العلامة نوح عن «الجوهرة» و«السراج» أن كتب التفسير لا يجوز مسُّ موضع القرآن منها، وله أن يمسَّ غيرها، بخلاف المصحف؛ لأنَّ جميع ذلك تبعٌ له ١٠ هـ.

(١) أخرجه الترمذي: ٩٨١، وابن خزيمة: ٢٧٣٩، والحاكم: ١٦٨٧، والبيهقي: (٨٧/٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: «درر الحكم شرح غرر الأحكام»: (٥٨/١).



وَنُدِبَ الْوُضُوءُ: (لِلنُّوْمِ عَلَى طَهَارَةٍ، وَ) أَيْضاً (إِذَا اسْتَبَقَظَ مِنْهُ) أَيِ: النَّوْمِ.
(وَ) تَجْدِيدُهُ (لِلْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهِ) لِحَدِيثِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

(وَلِللُّوْضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ) إِذَا تَبَدَّلَ مَجْلِسُهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَّرَ عَلَى نَوْرٍ، وَإِذَا لَمْ يَتَبَدَّلْ فَهُوَ إِسْرَافٌ، وَقِيْدٌ بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ عَلَى الْغُسْلِ، وَالتَّيْمُمَ عَلَى التَّيْمُمِ يَكُونُ عِبَاءً.
(وَبَعْدَ) كَلَامٍ (غَيْبِيٍّ) بِذِكْرِكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ فِي غَيْبِهِ.

الطَّحطاوي

قوله: (لِلنُّوْمِ عَلَى طَهَارَةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِذَلِكَ الْمُنْدُوبُ إِلَّا إِذَا أَخَذَهُ النَّوْمُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، فَلَوْ تَطَهَّرَ ثُمَّ اضْطَجَعَ وَأَحْدَثَ فَنَامَ لَا يَكُونُ آتِياً بِهِ.

قوله: (وَإِذَا اسْتَبَقَظَ مِنْهُ) مَبَادِرَةٌ لِلطَّهَارَةِ.

قوله: (لِحَدِيثِ بِلَالٍ) حَاصِلُ مَعْنَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَنْاماً أَنَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَبِلَالٌ أَمَامَهُ يَسْمَعُ خَشْخَشَةَ نِعَالِهِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي كُلَّمَا أَحْدَثْتُ اتَّوَضَّأْتُ وَأَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ ^(٢).

وَسُئِلَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: هَلْ يُلَبَّسُ فِي الْجَنَّةِ نَعَالٌ؟ فَأَجَابَ: نَعَمْ، مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قوله: (إِذَا تَبَدَّلَ مَجْلِسُهُ) أَوْ أَدَّى بِالْأَوَّلِ عِبَادَةً مَقْصُودَةً مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْوُضُوءِ.

قوله: (وَبَعْدَ كَلَامٍ غَيْبِيٍّ) لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ؛ لِأَنَّ الْغَيْبِيَّةَ حَقِيقَةً فِي ذِكْرِ الْأَخِ، وَقَوْلُهُ: (بِذِكْرِ... إلخ) تَصْوِيرٌ لِلْغَيْبِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: (فِي غَيْبِيَّتِهِ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهَا كَذَلِكَ فِي الْحَضُورِ.

وَلَا تَسْمَى غَيْبِيَّةً إِلَّا إِذَا كَانَ صَادِقاً فِيهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ كَذِباً فَبُهْتَانٌ، قَالَ الْخَازَنُ: وَهُوَ أَشَدُّ مِنْ الْغَيْبَةِ.

وَكَمَا تَكُونُ بِالْقَوْلِ تَكُونُ بِغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَقْصُودُ، وَكَمَا يَحْرُمُ ذِكْرُهَا بِاللِّسَانِ يَحْرُمُ اعْتِقَادُهَا بِالْقَلْبِ وَاسْتِمَاعُهَا.

وَتُبَاحٌ: عِنْدَ الشُّكُوفِ مِنَ الظَّالِمِ لِمَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِنْصَافِهِ، وَعِنْدَ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَرَدِّ الْعَاصِي إِلَى الصَّوَابِ، وَعِنْدَ الْإِسْتِفْتَاءِ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُفْتِي: ظَلَمَنِي فَلَانٌ بِكَذَا، أَوْ: زَوْجِي يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَعِنْدَ تَحْذِيرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرِّ كِبْيَانِ جَرْحِ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الرُّوَاةِ وَالشُّيُوخِ، وَكَالْإِخْبَارِ عَنِ الْعَيْبِ عِنْدَ الْمَشَاوِرَةِ فِي مَصَاهِرَةِ إِنْسَانٍ أَوْ مَعَامِلَتِهِ أَوْ الْمَسَافَرَةِ مَعَهُ، وَكَالْإِخْبَارِ بِعَيْبٍ مَا يَشْتَرِيهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، بَلْ يَجِبُ، وَعِنْدَ ذِكْرِ الْفَاسِقِ بِمَا يُجَاهِرُ بِهِ لَا بِغَيْرِهِ، وَعِنْدَ التَّعْرِيفِ بِمَا اشتهر به مِنَ اللَّقَبِ كَالْأَعْمَشِ وَالْأَعْرَجِ، وَعِنْدَ الشُّفْةِ عَلَى الْمَغْتَابِ، وَعِنْدَ عَدَمِ التَّعْيِينِ، فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١١٤٩، وَمُسْلِمٌ: ٦٣٢٤.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٨٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١١٧٩)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



(وَكَذِبَ) اختلاقُ ما لم يكن، ولا يجوزُ إلا في نحو: الحرب، وإصلاح ذاتِ البين، وإرضاءِ الأهل.

(وَنَمِيمَةً) النَّمَامُ: الْمُضَرَّبُ، والنمِيمُ والنميمةُ: السَّعايةُ بنقلِ الحديثِ من قومٍ إلى قومٍ على جهةِ الإفسادِ.

(و) بعدَ (كُلُّ خَطِيئَةٍ، وَإِنْشَادِ شِعْرِ) قبيح؛ لأنَّ الوضوءَ يُكْفِّرُ الذُّنُوبَ الصَّغَائِرَ، (وَقَفَّيَّةِ) الطحطاوي

قوله: (وكذب... إلخ) وأمَّا التعريضُ بالكذبِ لغير ضرورةٍ قيل: يحرُمُ؛ لأنَّ اللفظَ ظاهره الكذبُ وإن احتملَ الصدق، وقيل: لا يحرُمُ؛ لأنَّه ليس بكذبٍ؛ لأنَّه ممَّا يحتمله اللفظُ. واعلم أنَّ الاستعارةَ تفارقُ الكذبَ من وجهين:

أحدهما: البناءُ على التأويل.

والثاني: نصبُ القرائنِ على إرادةِ خلافِ الظَّاهر، نحو: (رأيت أسداً في الحمَّام)، بخلاف الكذب، كذا في «شرح شرعة الإسلام».

قوله: (اختلاقُ ما لم يكن) أي: افتراؤه، يُقال: خَلَقَ الْإِفْكَ واختَلَقَهُ وتَخَلَّقَهُ: افتراه، وتَخَلَّقُ الكلام: صُنِعَ، أفاده في «القاموس».

قوله: (وإصلاح ذاتِ البين) وأمَّا دفعُ الظالمِ عن المظلومِ ففي معنى الصُّلحِ بين اثنين، وبعضهم جعله رابعاً.

قوله: (النَّمَامُ: المضْرَبُ)^(١) لم يذكر هذا المعنى المجدُّ في «القاموس»، وإنَّما قال: النَّمُ: رفع الحديثِ إشاعةً له وإفساداً، وذكر له معانيَ آخرَها.

قوله: (وبعدَ كُلِّ خَطِيئَةٍ) منها الشَّيْمةُ والنَّفَاقُ والتَّمَلُّقُ، والشَّيْمةُ: هي السُّبُّ في الوجه، كما في «فتح الباري».

والنَّفَاقُ: تركُ المحافظةِ على أمورِ الدِّينِ سرّاً ومراعاتها علناً.

وأمَّا التَّمَلُّقُ: فهو الودُّ واللُّطْفُ وأن يعطى باللسانِ ما ليس في القلب، «قاموس». وفي «شرح التحفة» للعيني: هو اللُّطْفُ الشديدُ الخارجُ عن العادة. وقال المناوي: هو الزيادةُ في التودُّدِ وما ينبغي لـيُستخرجَ ما عند الإنسان.

وفي «مجمَع الأنهر»: التَّمَلُّقُ مذمومٌ، بخلاف التواضعِ فإنَّه ممدوحٌ.

(١) ضَرَبَ بين القوم: إذا سعى بينهم بالنمائم. وفي «اللسان» التضرِبُ بين القوم: الإغراء. ينظر: «شمس العلوم» (٦/٣٩٥٩)، و«لسان العرب» مادة: (ض ر ب).



خَارَجَ الصَّلَاةَ) لَأَنَّهُا حَدَّثَ صَوْرَةً (وَعَسَلَ مَبْتًى وَحَمَلَهُ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَبْتًى فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(١)، (وَلَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ) لَأَنَّهُ أَكْمَلَ لِسَانِهَا.

(وَقَبْلَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ) لَوُرُودِ السُّنَّةِ بِهِ^(٢).

(وَلِلْجُنُبِ عِنْدَ) إِرَادَةِ (أَكْلِ، وَشُرْبٍ، وَنَوْمٍ، وَ) مُعَاوَدَةِ (وُطْءٍ).

الطحطاوي

ومن الخطايا المُدَاهَنَةُ: وهي ترك الدين لإصلاح الدنيا.

وَأَمَّا الْمُدَارَاةُ: فهي بَذْلُ الدُّنْيَا، وَمِنْهُ حُسْنُ الْمَعَاشِرَةِ وَالرَّفْقُ لِإِصْلَاحِ الدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا أَوْ هُمَا مَعًا، وهي مَبَاحَةٌ، وَرَبِّمَا اسْتُجِبَّتْ أ. هـ.

قوله: (لِقَوْلِهِ ﷺ: مَنْ غَسَلَ مَبْتًى... إلخ) فيه نظرٌ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُنْدُوبَ لِلْمَغْسَلِ الْغُسْلَ لَا الْوُضُوءَ، وَبِهِ صَرَّحَ الْحَلَبِيُّ فِي «الشرح الكبير على المنية»، قاله السيّد.

قوله: (وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) أَخَذَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَأَوْجَبَهُ، فَيُنْدَبُ الْوُضُوءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَعَمَلًا بِالْحَدِيثِ.

قوله: (وَقَبْلَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَيْضَ وَالنِّفَاسَ كَالْجَنَابَةِ، كَذَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قوله: (وَلِلْجُنُبِ عِنْدَ إِرَادَةِ أَكْلِ... إلخ) أَمَّا الْوُضُوءُ بَيْنَ الْجَمَاعَيْنِ وَعِنْدَ النَّوْمِ فَالْمُرَادُ بِهِ الشَّرْعِيُّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ، كَمَا فِي «شرح البخاري» لِلْبُدْرِ الْعَيْنِيِّ وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ؛ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ^(٣).

وَأَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السنن الكبرى»: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا». زَادَ ابْنُ حِبَّانَ وَمَنْ بَعْدَهُ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ [أ/٣٣] لِلْعُودِ»^(٤).

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يُسْتَحَبُّ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ عَلَى ذَلِكَ دَلَالٌ حُمِلَتْ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٣١٦١، وَالتِّرْمِذِيُّ: ١٠١٤، وَأَحْمَدُ: ٧٦٨٩، وَابْنُ مَاجَهَ: ١٤٦٣، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ١١١٥٣، وَابْنُ حِبَّانَ: ١١٦١، وَالتَّطْبِرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٩٨٥، وَالبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: (٣٩٦/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ: (٣٠٢/١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٤٨، وَمُسْلِمٌ: ٧١٩، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٨).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٢٠)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٨٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٩٨٩)، وَأَحْمَدُ (١١٢٢٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٤٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السنن الكبرى» (٩٨٥-١٤٠٨٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(وَلَغَضِبَ) لَأَنَّهُ يُطْفِئُهُ .

(و) لقراءة (قرآن، و) قراءة (حديث، وروايته) تعظيماً لشرفهما، (ودراسة علم) شرعي، (وأذان، وإقامة، وخطبة) ولو خطبة نكاح.

(وزيارة النبي ﷺ) تعظيماً لحضرته، ودخول مسجده، (ووقوف بعرفة) لشرف المكان، ومباهاة الله تعالى الملائكة بالواقفين بها، (وللسعي بين الصفا والمروة) لأداء العباد، وشرف المكانين.

(و) بعد (أكل لحم جزور)

الطحاوي

ومشى الطحاوي على أن الأمر بالوضوء في كل من معاودة الأهل والنوم منسوخ.

وأما الوضوء عند إرادة أكل أو شرب فالمراد به اللغوي؛ لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه^(١)، قال في «شرح المشكاة»: وعليه جمهور العلماء.

وفي «الخاتية»: الجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاه، وإن ترك لا بأس به. ولفظ «خزاة الأكل»: وإن ترك لا يضره.

وفي «منية المصلي»: إذا أراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاه، ثم يأكل أو يشرب؛ لأنه يورث الفقر^١. هـ أي: لأن الأكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر، قاله ابن أمير حاج.

قوله: (ولغضب) لقوله ﷺ: «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ»، رواه الإمام أحمد وأبو داود في (الأدب)^(٢)، أي: ولو كان متوضئاً، فإن اشتد الغضب نُدب له الغسل، قاله في «مواهب القدير»^(٣).

قوله: (وقراءة حديث) هي المتعارفة الآن من التكلم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة وإعراب.

قوله: (ورويته) هي مجرد ذكر الإسناد والتمن.

قوله: (وشرف المكانين) الصفا والمروة.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٢٣)، وابن ماجه في «سننه» (٥٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٨٦).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٧٨٤)، وأحمد (١٧٩٨٥)، من حديث عطية رضي الله عنه.

(٣) «مواهب القدير شرح الجامع الصغير» لفائد بن مبارك الأبياري المصري الأزهرى الحنفى، المتوفى سنة ١٠١٦ هـ ست عشرة ألف. «هدية العارفين» (١/ ٨١٤).



للقول بالوضوء منه خروجاً من الخلاف، ولذا عمّمه فقال: (وَاللَّخُرُوجُ مِنْ خِلَافٍ) سائر (الْعُلَمَاءِ كَمَا إِذَا مَسَّ امْرَأَةً) أو فَرْجَهُ بِيْطْنِ كَفِّهِ؛ لتكونَ عبادته صحيحةً بالاتفاقِ عليها استبراء لدينه.

هكذا جُمِعَتْ وإنْ ذُكِرَ بعضها بصفةِ السُّنَّةِ في محلِّه للفائدةِ التامةِ بتوفيقِ الله تعالى

وكرمه.

الطحاوي

قوله: (للقول بالوضوء منه) هو قولُ الإمام أحمد.

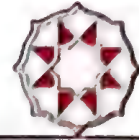
قوله: (ولللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو غير الأربعة.

قوله: (كما إذا مسَّ امرأة) أي: مُشْتَهَاءٌ غير محرّمه، فإنَّ مَسَّ المحرّم وغيرِ المُشْتَهَاءِ لا يَنْقُضُ اتِّفَاقاً.

قوله: (استبراء لدينه) أي: طلباً لبراءة دينه من القول بالفساد.



(فصل) فِي بَيَانِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ



هو طائفة من المسائل تغيّرت أحكامها بالنسبة لما قبلها.
(يَنْقُضُ الْوُضُوءَ) النقص إذا أضيف إلى الأجسام كنقص الحائط يُراد به إبطال تأليفها،
وإذا أضيف إلى المعاني كالوضوء يُراد به إخراجها عن إقامة المطلوب بها.
والنواقض: جمع ناقضة (اثنا عشر شيئاً) منها:

(مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) وإن قلّ، سُمِّيَ الْقُبْلَ والدُّبُرَ سبيلاً؛ لكونه طريقاً للخارج، وسواء
المُعْتَادُ وغيره كالذُّودَةِ وَالْحَصَاةِ (إِلَّا رِيحَ الْقُبْلِ) الذَّكْرَ والفَرْجَ (فِي الْأَصَحِّ) لَأَنَّهُ اخْتِلَاجُ
لَا رِيحَ، وَإِنْ كَانَ رِيحاً لَا نَجَاسَةَ فِيهِ، وَرِيحُ الدُّبُرِ نَاقِضَةٌ بِمَرُورِهَا عَلَى النِّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا
الطحطاوي

(فصل)

بمعنى فاصل، أو مفصول، أو ذو فصل، مبتدأ أو خبر.
قوله: (هو طائفة من المسائل) أي: مطلقاً، وتقييده في «الشرح» بـ: (الفقهية) لخصوص المقام،
وزاد (غير مترجمة بكتاب ولا باب).
قوله: (النَّقْضُ... إلخ) فهو حقيقة في الأوّل، مجاز في الثاني بجامع الإبطال، وقيل: مشترك، قاله
السيد، وأصله للاتقائي^(١).

قوله: (عن إقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استحالة الصلاة ونحوها.
قوله: (منها ما خرج من السبيلين) أفاد أن الناقض الخارج، لا خروجه؛ لأنّ الضدّ هو المؤثر في
رفع ضده، وإنما الخروج علة لتحقق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج، وشرط في عمل الضدّ
في ضده، لا أنّه هو العامل؛ لأنّه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة؛ لأنّه معنى من المعاني، وإضافة النقص
إليه إضافة إلى علة العلة، والأولى إضافة الحكم إلى نفس العلة.
قوله: (وإن كان ريحاً لا نجاسة فيه) الأولى أن يقول: (وإن كان ريحاً فليس مُنبعثاً عن نجاسة) لأنّه
يُفِيدُ بمفهومه أنّ رِيحَ الدُّبُرِ نجسة، وليس كذلك، كما أفاده بعد.
ويحتمل أن المراد (لا نجاسة فيه) أي: في القبل، يمرّ عليها ريحُه حتّى يكون ناقضاً، وهو الذي
يُفِيدُهُ كلامُه بعد.

(١) أمير كاتب بن أمير عمر، أبو حنيفة الفارابي الاتقائي، ولي تدرّس مشهد الإمام بظاهر بغداد، قال ابن حبيب: كان رأساً
في مذهب الحنفية، بارعاً في الفقه واللغة العربية، وتوفي (٧٥٨هـ)، له: «غاية البيان ونادرة الأقران في آخر الزمان شرح
الهداية»، و«التبيين شرح الإخسيكتي» وغيرها. ينظر: «تاج التراجم» (١٣٨).



طاهرة، فلا تُنجَسُ مُبتَلَّ الثَّيَابِ عِنْدَ الْعَامَّةِ، فَيَنْقُضُ رِيحُ الْمُفَضَّةِ احتياطاً، والخروجُ يَتَحَقَّقُ بظهورِ الْبِلَّةِ عَلَى رَأْسِ الْمَخْرَجِ وَلَوْ إِلَى الْقُلْفَةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

(وَيَنْقُضُهُ) أَي: الْوَضُوءُ (وِلَادَةٌ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا دَمٍ) وَلَا تَكُونُ نَفْسَاءً فِي قَوْلِ أَبِي يَوْسَفَ وَمُحَمَّدٍ آخِرًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِتَعَلُّقِ النَّفَاسِ بِالدَّمِ، وَلَمْ يَوْجَدْ، وَعَلَيْهَا الْوَضُوءُ لِلرُّطُوبَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهَا الْغُسْلُ احتياطاً؛ لِعَدَمِ خُلُوهُ عَنْ قَلِيلِ دَمٍ ظَاهِراً، وَصَحَّحَهُ فِي الْفَتَاوَى، وَبِهِ أَفْتَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الطَّحطاوي

قوله: (فلا تُنجَسُ مُبتَلَّ الثَّيَابِ) والاستنجاءُ منه بدعةٌ.

قوله: (فَيَنْقُضُ رِيحُ الْمُفَضَّةِ احتياطاً) الأولى (الواو)، والمرادُ بِهَا مَنْ اخْتَلَطَ مَسْلُكُ بَوْلِهَا وَغَائِطِهَا، بخلاف مَنْ اخْتَلَطَ مَسْلُكُ بَوْلِهَا وَوُطِئَتْهَا، فلا نَقْضَ بِالرَّيْحِ الْخَارِجِ مِنْ أَمَامِهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَتَخْتَصُّ الْأُولَى بِحَكْمَيْنِ آخَرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَوَاطٍ الثَّانِي مَا لَمْ تَحْبِلْ؛ لِاحْتِمَالِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ.

والثَّانِي: حَرَمَةُ جَمَاعِهَا، إِلَّا أَنْ يُمْكِنَهُ الْوُطْءُ فِي الْقُبْلِ بِلَا تَعَدُّ.

وفِي «الْهِنْدِيَّةِ» عَنْ «الْمَحِيطِ»: عَدٌّ مِنَ النَّوَاقِضِ سَقُوطُهُ مِنْ أَعْلَى أ. هـ قَالَ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ: وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ خُلُوهُ عَنْ خُرُوجٍ خَارِجٍ غَالِباً وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

وَالْخَنَثِيُّ غَيْرُ الْمُشْكِلِ فَرَجُهُ الْآخَرُ كَالْجَرَحِ، وَهُوَ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ، وَالْمُشْكِلُ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ بِمَجْرَدِ الظُّهُورِ مِنْ كُلِّ.

قوله: (ولو إلى الْقُلْفَةِ) بَفَتْحَاتٍ، وَبِوزْنِ (عُرْفَةٍ)، وَهِيَ مَا يُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ.

قوله: (لِعَدَمِ خُلُوهُ) أَي: الْمَوْلُودِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، أَوْ حَالِ الْوِلَادَةِ.

قوله: (ظَاهِراً) أَي: فِي الظَّاهِرِ، أَي: إِنَّ الْغَالِبَ إِلَّا يَخْلُو النَّفَاسُ عَنْهُ، فَتُزَلُّ الْغَالِبُ مَنْزِلَةً الْمُتَحَقِّقِ.

تنبيه:

مَا سَأَلَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ إِنَّمَا يُعَدُّ نَاقِضاً لظَهَارَةِ الْحَيِّ، أَمَّا الْخَارِجُ مِنَ الْمَيِّتِ بَعْدَ تَغْسِيلِهِ فَيُغْسَلُ، وَلَا يُعَادُ الْغُسْلُ.



(و) يَنْقُضُ الوضوءُ (نَجَاسَةً سَائِلَةً مِنْ غَيْرِهِمَا) أي: السيلين؛ لقوله ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل»^(١). وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وغيرهم من كبار الصحابة وصدور التابعين كالْحَسَنِ البصري، وابن سيرين رضي الله عنهما.

والسيلان في السيلين بالظهور على رأسيهما، وفي غير السيلين بتجاوز النجاسة إلى محل يُطْلَبُ تطهيره ولو ندباً، فلا يَنْقُضُ دمٌ سَالَ في داخل العين إلى جانب آخر منها، بخلاف ما صَلَبَ من الأنف.

وقوله: (كَدَمٍ وَقَيْحٍ) إشارة إلى أن ماء الصديد ناقض كماء الثدي، والسرة، والأذن إذا كَانَ لمرضى على الصحيح. الطحاوي

قوله: (وفي غير السيلين بتجاوز النجاسة إلى محل... إلخ) والمراد أن تتجاوزَه ولو بالعصر، وما شأنه أن يتجاوز^(٢) لولا المانع، كما لو مَضَّتْ عِلْقَةٌ فامتَلأت بحيث لو شُقَّتْ لَسَالَ منها الدم، كذا في الحلبي.

قوله: (إلى محل) أعم من العضو والثوب والمكان.

قوله: (يُطْلَبُ تطهيره) بالغسل أو المسح، فينتظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بعذر، قاله ابن الكمال.

قوله: (ولو ندباً) فإذا نزل الدَّم إلى قِصْبَةِ الأنف نقض، صَرَّحَ به في «المعراج» وغيره؛ لأنَّ المبالغة بإيصال الماء إليها في الاستنشاق لغير الصائم مسنونة.

وفي «البدائع»: إذا نزل الدَّم إلى صِمَاحِ الأذن يكون حدثاً. هـ وليس ذلك إلا لكونه يُندَبُ مسحه في الوضوء ويجب غسله في الغسل.

قوله: (فلا يَنْقُضُ دمٌ سَالَ في داخل العين... إلخ) وكذا ما سَالَ في باطن الجرح إلى الجانب الآخر، وحقيقة التطهير فيهما ممكنة، وإنما سقط حكمه للخروج.

قوله: (كماء الثدي والسرة... إلخ) قال في «البحر»: الجرح والنَّفِطَةُ وماء السرة والثدي والأذن والعين إذا كان لعلَّةٍ سواء في الأصح، أي: في النقص -والظاهر أنَّ القيد^(٣) راجع إلى الأربعة الأخيرة-

(١) أخرجه الدارقطني (٢٧)، من حديث تعيم الداري رضي الله عنه، وابن عدي في «الكامل»: (١/ ١٩٠)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) (وما شأنه): في (ن) و(ج): (أي: ما شأنه).

(٣) أي: قول صاحب «البحر»: (إذا كان لعلَّةٍ)، فالكلام هنا للطحاوي معلقاً على كلام صاحب «البحر».



(و) يَنْقُضُهُ (قِيءٌ طَعَامٌ أَوْ مَاءٌ)

الطحطاوي

وعن الحسن: أن ماء النِّفْطَةِ لا ينقض، قال الحلواني: وفيه توسعة لِمَنْ به جَرَبٌ أو جُدْرِيٌّ^(١) أو مَجْلٌ، بالجيم: وهو ما يكون بين الجلد واللحم.

وفي «الجوهرية» عن «الينابيع»: الماء الصّافي إذا خرج من النِّفْطَةِ لا ينقض. وفي «المغرب»: هي بفتح النون وكسر الفاء وزن [٣٤/أ] (كَلِمَةٌ): الجُدْرِيٌّ^(٢)، وبكسر النون وسكون الفاء: القَرَحَةُ التي امتلأت وحن قشرها، والتَّحْرِيكُ لغةٌ فيها، ذكره العلامة نوح.

وفي «التبيين»: ولو كان بعينه رَمَدٌ أو عَمَشٌ يسيل منها الدموع قالوا: يُؤَمَّرُ بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لاحتمال أن يكون صديداً أو قيحاً، قال العلامة الشُّلْبِيُّ في «حاشيته» عليه: قال الشيخ كمال الدين في فصل (المستحاضة): وأقول: هذا التعليل يقتضي أنه أمرٌ استحبابي، فإن الشك والاحتمال في كونه ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض؛ إذ اليقين لا يزول بالشك، والله تعالى أعلم.

نعم، إذا علم أنه صديدٌ أو قيحٌ من طريق غلبة الظن بإخبار الأطباء، أو علامة تغلب على ظنّ المبتلى، يجب.

وفي «المنية»: رُوِيَ عن محمد أنه قال: الشيخ إذا كان في عينه رَمَدٌ وتسيل الدُّموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لأنني أخاف أن يكون ما يسيل منها صديداً، فيكون صاحب عذر. هـ.

ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشُّلْبِيُّ ثم قال شارحها: ومما يشهد لهذا -أي: لكونه أمر استحبابي- ما في «شرح الزاهدي» عقيب هذه المسألة: وعن هشام في «جامعه» إن كان قيحاً فكالمتحاضة، وإلا فكالصحيحة.

وأما قولهم: (ماء الجرح والنِّفْطَةِ وماء السَّرَّةِ والثدي والعين والأذن إن كان لعلّة سواء) ينبغي أن يُحْمَلَ على ما إذا كان الخارج من العين متغيّراً بسبب ذلك. هـ.

وفي «الفتح» عن «التجنيس»: الغُرب في العين إذا سال منه ماءٌ نَقَضَ؛ لأنه كالجرح، وليس بدمع، وهو بالتحريك: ورْمٌ في المآق. هـ.

وضبطه في «الدر» بفتح فسكون، قال: وهو عِرْقٌ في العين يسقي ولا ينقطع. هـ.

قلت: وهل يجري في دمع العين الصّافي ما جرى في ماء النِّفْطَةِ من الخلاف؟ والظاهر: نعم؛ لعدم الفرق.

(١) هنا ينتهي النقل من «البحر» (٣٤/١).

(٢) المغرب مادة: (ن ف ط).

وإن لم يتغير (أو علق) هو: سوداء مُحترقة (أو مرة) أي: صفراء، والنقض بأحد هذه الأشياء الطحطاوي

قال العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي^(١): وينبغي أن يُحكم برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النَفْطَة في كيِّ الحمصة^(٢)، وأن ما يخرج منها لا ينقض وإن تجاوز إلى محلّ يلحقه حكم التطهير إذا كان ماء صافياً، أمّا غير الصافي بأن كان مخلوطاً بدم أو قيح أو صديد فإنه ناقض إذا وجد السيّان بأن تجاوز العصابة، [وإلا لم]^(٣) ينقض ما دامت الورقة في موضع الكيِّ معصبةً بالعصابة وإن امتلأت دماً أو قيحاً ما لم يسلم من حول العصابة أو ينفذ منها دم أو قيح سائل، وأمّا ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه، وهو غير ناقض، ولو حلّ العصابة فأخرج الورقة والخرقه فوجد دماً أو قيحاً لولا الرباط لسأل في غالب ظنّه انتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك؛ لكون النجاسة انفصلت عن موضعها، أمّا قبل حلّها فالتنجاسة في موضعها لم تنفصل، ولو لم يمكن قطع السيّان حقيقةً أو حكماً كقطعه بالربط فهو معذور، وإلا لا، حتّى لو كان لا يمتنع العذر بالربط أو الحشو وجب ذلك، نقله السيّد.

قوله: (وإن لم يتغير) [أشار به إلى أنّه لا فرق بين أنواع القيء، سواء أقاء طعاماً أو ماءً أو غير ذلك؛ لأنّ الكلّ نجس، وسواء أقاء من ساعته أم لا]^(٤).

وقال الحسن: إذا تناول طعاماً أو ماءً ثمّ قاء من ساعته لا ينتقض وضوءه؛ لأنّه طاهر؛ حيث لم يستجلّ، والذي اتّصل به قليلٌ قيء فلا يكون حدثاً فلا يكون نجساً، وكذا الصبي إذا ارتضع وقاء من ساعته لا يكون نجساً.

والصحيح أنّه حدثٌ ونجسٌ في الكلّ كما في الحلبي.

قيل: وقول الحسن هو المختار كما في «الفتح».

قال الزاهدي: ومحلّ الاختلاف إذا وصل إلى معدته ولم يستقرّ، أمّا لو قاء قبل الوصول وهو في المريء فإنه لا ينقض اتفاقاً.

قوله: (هو سوداء مُحترقة) قال في «الشرح» تفسيراً للعلّق: هو ما اشتدت حُمْرته وجمد، وهي سوداء مُحترقة ١. هـ

(١) الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي النقشبندي القادري، أستاذ الأساتذة، الولي العارف، صنّف الكثير من المؤلفات النافعة، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف. «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٣/٣٧).

(٢) كتاب «المقاصد الممحصّة في بيان كيِّ الحمصة»، غاية التحقيق في أحكام كيِّ الحمصة.

(٣) (وإلا لم): في (أ): (وإن لم)، والمثبت من (ن)، (ح).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (أ)، والمثبت من (ن)، وفي (ح): (أشار به إلى أنّه لا فرق بين أنواع القيء سواء قاء من ساعته أم لا).



(إِذَا مَلَأَ الْفَمَ) لَتَنْجُسِهِ بِمَا فِي قَعْرِ الْمَعْدَةِ، وهو مذهبُ العشرةِ المبشرينَ بالجنةِ؛ ولأنَّ النبيَّ ﷺ قاء فتوَضَّأَ، قال الترمذي: وهو أصحُّ شيءٍ في الباب^(١).

ولقوله ﷺ: «يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ: مِنْ إِقْطَارِ الْبَوْلِ، وَالدَّمِ السَّائِلِ، وَالْقَيْءِ، وَمِنْ دَسْعَةِ تَمَلُّأِ الْفَمِ، وَنَوْمٍ مُضْطَجِعٍ، وَقَهْقَهَةِ الرَّجْلِ فِي الصَّلَاةِ، وَخُرُوجِ الدَّمِ»^(٢).

الطحاوي

قال السيد: وإن كان مائعاً نقض وإن لم يملأ الفم عند الإمام، خلافاً لمحمد، هذا إذا كان صاعداً من الجوف، وأمّا إذا كان نازلاً من الرأس نقض قلّ أو كثر باتفاق أصحابنا أ. هـ عيني.

قوله: (إِذَا مَلَأَ الْفَمَ) إنّما اشترط (ملء الفم) في القيء واعتبر السيلان في غيره؛ لأنَّ الفم تجاذب فيه دليلان، أحدهما يقتضي كونه ظاهراً، والآخر يقتضي كونه باطناً حقيقةً وحكماً.

أمّا الحقيقة فلائه إذا فتح فاه يظهر، وإذا ضمّه يبطن.

وأمّا الحكم فلائه يُفْتَرَضُ غَسْلُهُ فِي الْغُسْلِ، فَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الظَّاهِرِ، وَإِذَا ابْتَلَعَ الصَّائِمُ رِيْقَهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ فَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْبَاطِنِ.

فوقرنا على الدليلين حكمهما قلنا: إذا كثر نقض فاعتبر خارجاً، وإن قلّ لا ينقض فاعتبر باطناً، فيصير تبعاً للرقيق.

قوله: (بِمَا فِي قَعْرِ الْمَعْدَةِ) بفتح الميم وإسكان العين، قاله في «الشرح».

قوله: (وَمِنْ دَسْعَةِ تَمَلُّأِ الْفَمِ) قال في «القاموس»: الدَّسْعُ كَالْمَنْعِ: الدَّفْعُ وَالْقَيْءُ وَالْمَلْءُ، ثُمَّ قَالَ: وَالدَّسْعَةُ أَيْضاً الطَّبِيعَةُ، وَالْجَفَنَةُ، وَالْمَائِدَةُ الْكَرِيمَةُ، وَالْقَوَّةُ أ. هـ مختصراً، فحينئذ يكون معنى الدَّسْعَةِ: الْقَيْءُ.

ووصفه بكونه (يملأ الفم) احترازاً عن القليل، أو بمعنى الدفعة، وإنما ذكره بعد القيء؛ لدفع توهم أنّه لا ينقض إلّا ما كان كثيراً فاحشاً.

قوله: (وَقَهْقَهَةُ الرَّجْلِ فِي الصَّلَاةِ) قيد (الرَّجْل) اتِّفَاقِي؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ كَذَلِكَ، بِخِلَافِ الصَّبِيِّ.

قوله: (وَخُرُوجِ الدَّمِ) لعلّ المراد منه خروجه من السبيلين، فيُغَايِرُ قَوْلَهُ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ: (وَالدَّمِ السَّائِلِ) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ غَيْرَ الْمَعْتَادِ يَنْقُضُ، وَلِيَرَا جَعُ.

(١) أخرجه أبو داود: ٢٣٨١، والترمذي: ٨٧، وأحمد: ٢٧٥٠٢، والنسائي في السنن الكبرى: ٣١٠٧، والطبراني في الأوسط: ٣٧٠٢، والحاكم: ١٥٥٣، والبيهقي: (١/١٤٤)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) قال الزيلعي: في «نصب الراية»: (١/٨٩): أخرجه البيهقي في «الخلافيات» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(وَهُوَ) أَي: حَدُّ مِلءِ الْفَمِ (مَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْفَمُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ عَلَى الْأَصَحِّ) مِنَ التَّنَاسُيهِ فِيهِ، وَقِيلَ: مَا يَمْنَعُ الْكَلَامَ.

(وَيُجْمَعُ) تَقْدِيرًا (مُتَفَرِّقُ الْقَيِّ إِذَا اتَّحَدَ سَبَبُهُ) عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَيَنْقُضُ إِنْ كَانَ قَدَرُ مِلءِ الْفَمِ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنْ اتَّحَدَ الْمَكَانُ.

وَمَاءُ فَمِ النَّائِمِ إِنْ نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ فَهُوَ طَاهِرٌ اتِّفَاقًا، وَكَذَا الصَّاعِدُ مِنَ الْجَوْفِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ أَصْفَرًا أَوْ مُتَنَتًّا فَهُوَ نَجَسٌ.

(و) يَنْقُضُهُ (دَمٌ) مِنْ جُرْحٍ بِفَمِهِ (غَلَبَ عَلَى الْبُزَاقِ) أَي: الرِّيقِ (أَوْ سَاوَاهُ) احتياطًا، وَيُعْلَمُ بِاللَّوْنِ، فَالْأَصْفَرُ مَغْلُوبٌ، وَقَلِيلُ الْحُمْرَةِ مُسَاوٍ، وَشَدِيدُهَا غَالِبٌ، وَالنَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ نَاقِضٌ بِسَيِّلَانِهِ وَإِنْ قَلَّ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَا الصَّاعِدُ مِنَ الْجَوْفِ رَقِيقًا، وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَايخِ.

(و) يَنْقُضُهُ (نَوْمٌ) وَهُوَ فِتْرَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَحْدُثُ فَتَمْنَعُ الْحَوَاسَّ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ عَنِ الْعَمَلِ بِسَلَامَتِهَا، وَعَنْ اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ مَعَ قِيَامِهِ، وَهَذَا إِذَا (لَمْ تَتَمَكَّنْ فِيهِ الْمَقْعَدَةُ) يَعْنِي: الْمَخْرَجَ (مِنَ الْأَرْضِ) بِاضْطِجَاعٍ، وَتَوَرُّكٍ، وَاسْتِلْقَاءٍ عَلَى الْقَفَا وَلَوْ كَانَ مَرِيضًا يُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَانْقِلَابٍ عَلَى الْوَجْهِ؛ لَزَوَالِ الْمُسْكَةِ.

وَالنَّاقِضُ الْحَدُّ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ انْطَلَقَ الطَّحْطَاوِي»

قوله: (إِذَا اتَّحَدَ سَبَبُهُ) وَهُوَ الْغَثِيَانُ، مَصْدَرُ غَثَّتْ نَفْسُهُ بِالْمَثَلَةِ: إِذَا جَاءَتْ وَهَاجَتْ.

قوله: (وَهُوَ الْأَصَحُّ) هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ... إلخ) اعْتَبَرَ أَبُو يُونُسَ اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّ لِلْمَجْلِسِ أَثَرًا فِي جَمْعِ الْمُنْفَرِقَاتِ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَكْمَ الْفَرْعِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، وَاتَّفَقَا أَنَّهُمَا لَوْ اتَّحَدَا نَقُضُ أَوْ اخْتَلَفَا لَمْ يَنْقُضُ.

قوله: (وَمَاءُ فَمِ النَّائِمِ... إلخ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ مَاءِ الْمَيِّتِ، فَإِنَّهُ نَجَسٌ.

قوله: (وَكَذَا الصَّاعِدُ مِنَ الْجَوْفِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ بَحِثُ لَوْ جُمِعَ لَمَلَأَ الْفَمَ.

قوله: (الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْ) [٣٥/١] قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: أَصْلُ سَهْ سَتَهْ، بِوَزْنِ فَرَسٍ، وَجَمْعُهُ أَسْتَاهُ كَأَفْرَاسٍ، فَحُذِفَتِ الْهَاءُ وَعُوضَتْ عَنْهَا الْهَمْزَةُ فَقِيلَ: اسَتْ، فَإِذَا رُدَّتِ الْهَاءُ وَهِيَ لَا مُهْمَا وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ التَّاءُ انْحَذَفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي جِيءَ بِهَا عَوَضًا عَنِ الْهَاءِ فَقِيلَ: سَهْ بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَيُرْوَى فِي الْحَدِيثِ: «وَكَاءُ السَّهْ» (١) ١. هـ



الوكاء»^(١)، وفيه التنبيه على أن الناقض ليس النوم؛ لأنه ليس حدثاً، وإنما الحدث ما لا يخلو النائم عنه، فأقيم السبب الظاهر مقامه.

والنعاس الخفيف الذي يسمع به ما يقال عنده لا ينقض، وإلا فهو الثقيل ناقض.

الطحاوي

وفي قوله: «العينان وكاء السَّه» تشبيه بليغ بفم الرُّق على طريقة الاستعارة بالكناية، وإثبات الوكاء له تخييل، واستعمال العينين في اليقظة مجاز مرسل علاقته التَّلازُم؛ لأنه يلزم من انفتاحهما اليقظة، وحمل الوكاء على العينين من التشبيه البليغ، سواء كانا بمعنى اليقظة أو أبقيا على معناهما، أو من باب الكناية، أي: اليقظة أو العينان كرباط الدُّبُر ١. هـ مدابغي في «حاشيته على الخطيب»، وإعرابه بالحركات على الهاء؛ لأنها لام الكلمة.

قوله: (وإنما الحدث ما لا يخلو عنه النَّائم) صحَّحه في «السراج» واختاره الزيلعي مقتصرأ عليه، وحكى في «التوشيح» الاتفاق عليه.

وتفرَّع على الخلاف ما ذكره العلامة الشُّلبي في «حاشية الزيلعي» ونصه: سُئِلت عن شيخ به انفلات ريح، هل ينتقض وضوءه بالنوم؟ فأجبت بعدم النقض؛ بناءً على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض، وأنَّ الناقض ما يخرج، ومَن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض وضوء مَن به انفلات ريح بالنوم، والله تعالى أعلم ١. هـ

قوله: (الذي يسمع به) الباء بمعنى (مع) وقوله: (ما يُقال) أي: أكثر ما يُقال.

قال في «الخانية»: النَّعاس لا ينقض الوضوء، وهو قليل نوم لا يشبهه عليه أكثر ما يُقال ويجري عنده ١. هـ

وظاهر المصنَّف ك: «الخانية» أنه لا يشترط الفهم، والذي في «الفتح» عن الدَّقَّاق والرازي: إن كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثاً، وإن كان لا يفهم حرفاً أو حرفين - يعني: كلمة أو كلمتين - لا ١. هـ ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لغته، والظاهر اعتبار السَّماع فقط.

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/٤٣٢) من حديث عليٍّ عليه السلام عن النبي ﷺ قال: «إنَّ العين وكاء السَّه، فمن نام فليترضاً» قال أبو جعفر: هكذا يُحدَّث بهذا الحديث كلُّ مَنْ لقيناه من أهل الحديث، يقولون: (هو وكاء السَّه) وأما أهل العربية فيُخالفونهم في ذلك ويقولون: (وكاء السَّه).

(١) أخرجه أحمد: ٨٨٧، والدارمي: ٧٢٢، والطبراني في «الكبير»: (٣٧٢/١٩)، والدارقطني: (١/١٦٠)، والبيهقي: (١١٨/١)، من حديث معاوية رضي الله عنه.

(و) يَنْقُضُهُ (ارْتِفَاعُ مَقْعَدَةٍ) قَاعِدِ (نَائِمٍ) عَلَى الْأَرْضِ (قَبْلَ انْتِبَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْقُطْ) عَلَى الْأَرْضِ (فِي الظَّاهِرِ) مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِرَوَالِ الْمَقْعَدَةِ.

(و) يَنْقُضُهُ (إِغْمَاءٌ) وَهُوَ مَرَضٌ يُزِيلُ الْقُوَى وَيَسْتُرُّ الْعَقْلَ.

(و) يَنْقُضُهُ (جُنُونٌ) وَهُوَ مَرَضٌ يُزِيلُ الْعَقْلَ وَيَزِيدُ الْقُوَى.

(و) يَنْقُضُهُ (سُكْرٌ) وَهُوَ خِفَّةٌ

الطحطاوي

تنبيه:

لا نقض من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا يحتاج أن يقال: نومهم غير ناقض، كما في القهستاني، فإنه يقتضي تخصيص عدم النقص به، فوضوهم تشريع للأمم. لكن ينبغي أن يستثنى إغماؤهم وغشيهم، فإنهما منهن ناقضان على ما في «المبسوط»، أفاده السيد وغيره.

ويبحث فيه بعض الحدائق بأنه إذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالحكمي المتوهم أولى، على أن ما في «المبسوط» ليس بصريح، ولو سلم فيحمل على أنه رواية. قوله: (وينقضه ارتفاع مقعدة... إلخ) فقيل: إن انتبه كلما سقط فلا ينتقض، وإن استقر نائماً ثم انتبه انتقض؛ لوجود النوم مضطجعاً، هذا قول الإمام، قال في «التبيين»: وهو الظاهر. وفي «الفتح»: وعليه الفتوى. وفي «المضمرات» عن «الزاد»: وهو الصحيح في رواية الحسن، وبه جزم في «السراج». قوله: (وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء بطون الدماغ من البلغم البارد، وتعطل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها، مع بقاء العقل مغلوباً.

والغشي: بفتح فسكون، أو بكسر الشين المعجمة مع تشديد الياء، نوع منه، وكلاهما ناقض. وأما العته فهو غير ناقض؛ لحكمهم على العبادة بالصحة معه وإن لم يكن مكلفاً بها؛ لإلحاقه بالصبي، لا لأن عقله قد زال، أفاده السيد.

قوله: (وهو خفة... إلخ) قال بعضهم: هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض الأسباب الموجبة له، فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله، ولذا بقي أهلاً للخطاب، وقيل: يزيله، وتكليفه زجر له، والتحقيق الأول كما في «البحر».



يَظْهَرُ أثرُها بالتَّمَايُلِ، وتَلْعَنُ الكَلَامَ؛ لزوالِ القُوَّةِ الماسِكةِ بظلمةِ الصِّدرِ، وعدمِ انتفاعِ القلبِ بالعقلِ.

(و) يَنْقُضُهُ (فَهْقَهَةُ) مُصْلٍ (بَالِغٍ) عَمداً أو سهواً، وهي: ما يكونُ مسموعاً لجيرانه، والضحكُ: ما يسمعه هو دونَ جيرانه، يُبطلُ الصَّلَاةَ خاصَّةً، والتَّبَسُّمُ لا يُبطلُ شيئاً، وهو: ما لا صوتَ فيه ولو بدت به الأسنانُ. وفَهْقَهَةُ الصَّبِيِّ لا تُبطلُ وضوءه؛ لأنَّه ليسَ من أهلِ الطَّحطاوي

ولا فرق فيه بين السُّكرِ من محرَّمٍ أو مباحٍ، فهو كالإغماء، إلَّا أنَّه لا يُسقط عنه القضاء وإن كان أكثرَ من يومٍ وليلةٍ؛ لأنَّه بضُّعُه، بخلاف الإغماء.

قوله: (يَظْهَرُ أثرُها بالتَّمَايُلِ) هذا التعريفُ باتِّفاقٍ هنا كما في الحلبيِّ. كما أنَّه باتِّفاقٍ في الإيمان: أن يهذي ويخلط في أكثر كلامه، كما صرَّح به الزيلعي في (كتاب الحدود).

واختلف في حدِّه في (باب الحدِّ): فقال الإمام: هو ألاَّ يَعْرِفَ الأرضَ من السماء، ولا الرِّجالَ من النِّساء؛ لأنَّ الحدَّ عقوبةٌ يُحتالُ لدركها، فيُعتَبَرُ نهايةُ السُّكرِ.

وقالا: هو أن يهذي في كلامه؛ لأنَّه هو السُّكر في العُرف.

قال في «النهر»: وينبغي التَّقْضُ بأكلِ الحشيشة إذا دخل في مشيِّته اختلالاً.

قوله: (لزوالِ القُوَّةِ الماسِكةِ) عِلَّةٌ لِلخَفَةِ الموصوفةِ بما بعدها، وقوله: (وعدمِ انتفاعِ) عطفٌ على (زوالِ).

قوله: (بالعقلِ) هو في الرِّأس، وشعاعُه في الصِّدرِ والقلب، أو بالقلب، فالقلب يهتدي بنوره لتدبير الأمور وتمييز الحسَن من القبيح، قاله في «الشرح».

قوله: (وينقُضُهُ فَهْقَهَةُ) هي ليست حَدَثاً حَقِيقَةً، وإلَّا لاستوى فيها جميع الأحوال -مع أنَّها مخصوصةٌ ببعضها- وهو الموافق للقياس؛ لأنَّها ليست بخارج نجس، بل هي صوتٌ كالبكاء والكلام، وإنَّما وجب الوضوء منها؛ زجراً وعقوبةً، وعليه جماعةٌ منهم الدبوسيُّ. وقيل: بل حدثٌ.

وتظهر فائدة الخلاف في جواز مسِّ المصحف بعدها، فَمَنْ جعلها حدثاً منع كسائر الأحداث، ومَنْ أوجب الوضوء عقوبةً جَوَزَ.

قال في «البحر»: وينبغي ترجيح موافقة القياس لظاهر الأخبار التي هي الأصل في هذا الباب؛ إذ ليس فيها إلَّا الأمر بإعادة الوضوء والصَّلَاة، ولا يلزم منه كونها من الأحداث ١. هـ

قوله: (أو سهواً) هو فيه إحدى روايتين، وبها جَزَمَ الزيلعيُّ؛ لأنَّ حالة الصَّلَاة مذكَّرةٌ، بخلافها في النوم.

قوله: (وهي ما يكونُ مسموعاً لجيرانه) ولو قلَّ، والمراد جيرانه في الصَّلَاة ونحوهم.



الزجر، وقيل: تُبطله.

(بِقِطَانٍ) لا نائم على الأصح (فِي صَلَاةٍ) كاملة (ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ) بالأصالة ولو وُجِدَتْ بالإيماء، سواءً كان مُتَوَضِّعاً، أو مُتَيَمِّمًا، أو مُغْتَسِلًا فِي الصَّحِيح؛ لكونها عقوبة، فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة.

واحتَرَزْنَا بِالْكَامِلَةِ عَنْ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ؛ لِمُورِدِ النَّصِّ، فَلَا يُنْقَضُ فِيهِمَا وَإِنْ بَطَلَا.

(و) تَنْقُضُ الْقَهْقَهَةَ فِي الْكَامِلَةِ (لَوْ تَعَمَّدَ) فاعْلَمَهَا (الْخُرُوجَ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ) بعد الجلوس الأخير، ولم يَبْقَ إِلَّا السَّلَامُ؛ لوجودها فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ، كَمَا فِي سَجُودِ السَّهْوِ، وَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ؛ لِتَمَامِ فُرُوضِهَا، وَتَرْكُ وَاجِبِ السَّلَامِ لَا يَمْنَعُهُ.

الطحطاوي

قوله: (وقيل: تُبطله) دون الصَّلَاةِ، وهو مروى عن سلمة بن شاذان.

وعن أبي قاسم: أَنَّهَا تُبْطَلُهُمَا.

فعلى الثاني له أن يبيّن على صلاته، وفيه أن القهقهة ليست حدثاً سماوياً.

قوله: (لا نائم على الأصح) [٣٦/أ] لأنَّ فعله لا يوصف بالجناية كالصبي، لكن تبطل صلاته لِمَا

ذكرنا، وهو المذهب، «بحر».

قوله: (في صلاة كاملة) ولو حكماً، كما إذا قهقه في السَّهْوِ، أو مَنْ سَبَقَهُ الْحَدُثُ بَعْدَ الْوُضُوءِ قَبْلَ

أن يبيّن.

قوله: (أو مغتسلًا في الصحيح) وعليه الجمهور، كما في «الذخائر الأشرفية»^(١)، وقال عامة

المشايخ: لا تنقضه؛ لأنَّه ثابتٌ في ضمن الغسل، فإذا لم يبطل المتضمن - بالكسر - لا يبطل المتضمن -

بالفتح -.

قوله: (لكونها عقوبة) أي: لا لكونها حدثاً حقيقياً (فلا يلزم القول... إلخ) أفاده في «الشرح».

قوله: (لمورد النص) وهو ما روي مرسلاً ومسنداً أَنَّهُ ﷺ قال: «مَنْ ضَحَكَ مِنْكُمْ قَهْقَهَةً فَلْيَعُدَّ

الوضوء والصلاة»^(٢).

(١) «الذخائر الأشرفية في الأغوار الحنفية» لابن الشحنة، عبد البر بن محمد الحنفي، المتوفى: سنة ٩٢١ هـ. «كشف الظنون» (٨٢١/١).

(٢) أخرجه أبو بكر البيهقي في «الخلافيات» (٦٩٩، ٧٢٥) الأول من حديث ابن عمر رضي الله عنهما والثاني من حديث عائشة رضي الله عنها. وقال الزيلعي: فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلّة. ثم سرد كل ذلك. «نصب الراية» (٤٧/١).



(و) يَنْقُضُهُ مَبَاشَرَةُ فَاحِشَةٍ، وَهِيَ (مَسُّ فَرْجٍ) أَوْ دُبُرٍ (بِذَكْرِ مُتَنَصِّبٍ بِلَا حَائِلٍ) يَمْنَعُ حَرَارَةُ الْجَسَدِ، وَكَذَا مَبَاشَرَةُ الرَّجُلَيْنِ وَالْمَرَاتِينِ نَاقِضَةٌ.

الطحاوي

قال الكمال: أهل الحديث اعترفوا بصحته مرسلًا، وأما روايته مسنداً فعن عدّة من الصحابة، كابن عمر، ومعبّد بن أبي معبد الخزاعي، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وأنس، وجابر، وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

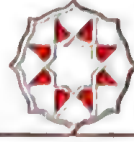
والمرسل الصحيح حجة عندنا، فلا بدّ من العمل به، كما في «البرهان» وغيره.

قوله: (بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادقٌ بآلٍ يكون حائلٌ أصلاً، وبأن يكون حائلٌ رقيقٌ لا يمنع الحرارة، وكما ينتقض وضوءه ينتقض وضوءها، كما في «القيّة».

وقال محمّد: لا ينتقض الوضوء إلّا بخروج مذي، وهو القياس، وجه الاستحسان: أنّ المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي غالباً، والغالب كالمحقق، وفي «مجمع الأنهر»: قوله أقيس، وقولهما أحوط.



(فَصْلٌ) فِيمَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ



(عَشْرَةُ أَشْيَاءَ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ):

منها: (ظُهُورُ دَمٍ لَمْ يَسِلْ عَنْ مَحَلِّهِ) لِأَنَّهُ لَا يُنَجِّسُ جَامِداً وَلَا مائعاً عَلَى الصَّحِيحِ،
فَلَا يَكُونُ نَاقِضاً.

(و) منها: (سُقُوطُ لَحْمٍ مِنْ غَيْرِ سَيْلَانِ دَمٍ) لَطَهَارَتِهِ، وَانْفِصَالُ الطَّاهِرِ لَا يُوجِبُ الطَّهَارَةَ
(كَالْعِرْقِ الْمَدَنِيِّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: رِشْتُهُ) بِالْفَارِسِيَّةِ كَمَا فِي «الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةِ»^(١).

(و) منها: (خُرُوجُ دُودَةٍ مِنْ جُرْحٍ، وَأُذُنٍ، وَأَنْفٍ) لِعَدَمِ نَجَاسَتِهَا، وَلِقَلَّةِ الرُّطُوبَةِ الَّتِي
مَعَهَا، بِخِلَافِ الْخَارِجَةِ مِنَ الدُّبُرِ.

(و) منها: (مَسُّ ذَكَرٍ) وَدُبُرٍ وَفَرْجٍ مُطْلَقاً، وَهُوَ مَذْهَبُ كِبَارِ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ

الطَّحْطَاوِيِّ

(فَصْلٌ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ)

قوله: (لَأَنَّهُ لَا يَنْجَسُ جَامِداً وَلَا مائعاً) يَنْجَسُ: بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ مِنَ التَّنَجِيسِ، أَي: لَا يَنْجَسُ مَا
أَصَابَهُ جَامِداً كَانَ أَوْ مائعاً عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَلَوْ أَخَذَ بِقُطْنٍ وَأُلْقِيَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ
لَا يُقْسَدُ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصُولِ: أَنَّهُ نَجَسٌ.

قَالَ الْحَدَّادِيُّ: وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الثَّانِي فِيمَا إِذَا أَصَابَ الْجَامِدَاتِ، وَعَلَى قَوْلِ الثَّلَاثِ فِيمَا إِذَا
أَصَابَ الْمَائِعَاتِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (فَلَا يَكُونُ نَاقِضاً) لَا يَحْسُنُ تَرْتِيبُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، بَلْ يَتَرْتَّبُ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
نَاقِضاً فَلَا يَكُونُ نَجِساً.

قوله: (لَطَهَارَتِهِ) أَي: اللَّحْمُ، أَي: فِي حَقِّ نَفْسِهِ، أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَنَجَسٌ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ مِنَ الْحَيِّ مَيْتَةٌ.

قوله: (كَالْعِرْقِ الْمَدَنِيِّ) نِسْبَةً إِلَى الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ؛ لكَثْرَتِهَا بِهَا، وَهِيَ بَثْرَةٌ تَظْهَرُ فِي سَطْحِ الْجِلْدِ،
تَنْفَجِرُ عَنْ عِرْقٍ يَخْرُجُ كَالدُّودَةِ شَيْئاً فَشِئاً، وَسَبَبُهُ فَضُولُ غَلِيظَةٍ، قَالَ السَّيِّدُ.

قوله: (وَلِقَلَّةِ الرُّطُوبَةِ الَّتِي مَعَهَا) لَكِنَّهَا تَنْجَسُ مَا وَقَعَتْ فِيهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ.

قوله: (مُطْلَقاً) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَاسِّ، وَلَوْ كَانَ الْمَمْسُوسُ مُشْتَهِيًّا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَسُّ بِبَاطِنِ الْكَفِّ
أَوْ بِغَيْرِهِ، بِشَهْوَةٍ أَوْ لَا.



مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وصدور التابعين، كالحسن، وسعيد، والثوري رضي الله عنه؛ لأن رسول الله ﷺ جاءه رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله؛ ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة، فقال: «هل هو إلا بضعة منك، أو مضغة منك؟» قال الترمذي: وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح^(١).

(و) منها: (مس امرأة) غير محرم؛ لما في السنن الأربعة عن عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يقبل بعض أزواجه، ثم يصلي ولا يتوضأ^(٢).

واللمس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾

[البقرة: ٢٣٧].

(و) منها: (قيء لا يملأ الفم) لأنه من أعلى المعدة.

الطحاوي

وفي السيد: ويستحب غسل يديه إن كان مستنجياً بغير الماء، وحديث بكرة ضعفه جماعة، وهو «من مس ذكره فليتوضأ»^(٣).

قال في «الفتح»: والحق أن كلاً من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن، لكن يرجح حديث طلق - وهو الذي ذكره المصنف - بأن أحاديث الرجال أقوى؛ لأنهم أحفظ للعلم وأضبط، ولذا جُعِلَتْ شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد.

وقال ابن أمير حاج: يمكن حمل حديث بكرة على غسل اليدين.

وقد تقدم أنه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء، فإن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها.

قوله: (واللمس في الآية المراد به الجماع) فسره به ترجمان القرآن، وهو الذي قاله أهل اللغة، قال ابن السكيت^(٤): اللمس إذا قرن بالمرأة يُراد به الجماع، تقول العرب: لمس المرأة، أي: جامعها، ذكره السيد.

(١) أخرجه أبو داود: ١٨٢، وأحمد: ١٦٢٨٢، والترمذي: ٨٥، والنسائي: ١٦٥، وابن حبان: ١١٢٠، والطبراني في الكبير: ٨٢٣٤، والدارقطني: (١/١٤٩)، من حديث طلق بن علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٧٨، وأحمد: ٢٥٧٦٧، والنسائي: ١٧٠، والترمذي: ٨٦، وابن ماجه: ٥٠٢، والدارقطني: (١/١٣٦)، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٨١)، والحاكم في «المستدرک» (٤٧٤).

(٤) أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق السكيت، كان من أكابر أهل اللغة، وكان مؤدب ولد جعفر المتوكل على الله، له «إصلاح المنطق» وغيره، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين. «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص: ١٤٠).



(و) منها: (قِيءٌ بَلْغَمٌ وَلَوْ) كان (كثييراً) لعدمِ تَخَلُّلِ النِّجَاسَةِ فِيهِ، وهو طاهرٌ.

(و) منها: (تَمَائِيلُ نَائِمٍ اخْتَمَلَ زَوَالُ مَقْعَدَتِهِ) لِمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ^(١).

(و) منها: (نَوْمٌ مُتَمَكِّنٌ) مِنَ الْأَرْضِ (وَلَوْ) كَانَ (مُسْتَنِدّاً إِلَى شَيْءٍ) كَحَائِطٍ، وَسَارِيَةٍ، وَوَسَادَةٍ بِحَيْثُ (لَوْ أُزِيلَ) الْمُسْتَنَدُ إِلَيْهِ (سَقَطَ) الشَّخْصُ، فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوُّهُ (عَلَى الظَّاهِرِ) مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ (فِيهِمَا) أَيِ: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا؛ لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْأَرْضِ، فَيَأْمَنُ مِنْ خُرُوجِ نَاقِضٍ مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ أَخَذَ عَامَةُ الْمَشَائِخِ. وَقَالَ الْقُدُورِيُّ: يَنْتَقِضُ^(٢)، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الطَّحَاوِيِّ.

(و) منها: (نَوْمٌ مُصَلٍّ وَلَوْ) نَامَ (رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً) إِذَا كَانَ (عَلَى جِهَةٍ) أَيِ: صِفَةِ (السَّنَةِ)

الطَّحَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ طَاهِرٌ) أَيِ: عِنْدَهُمَا مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهُ بَزَاقٌ حَقِيقَةٌ، وَالبَزَاقُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الرُّطُوبَةَ تَرْقَى أَعْلَى الْحَلْقِ فَتَصِيرُ بَزَاقاً، وَفِي أَسْفَلِهِ تَغْلُظُ فَتَصِيرُ بَلْغَمًا، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَعْدَةِ، وَلِئِنْ خَرَجَ مِنْهَا فَهُوَ لَزَجٌ صَقِيلٌ لَا تَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْهَا قَلِيلٌ، وَهُوَ فِي الْقِيءِ عَفْوٌ.

وَلَا يَرِدُ مَا إِذَا وَقَعَ الْبَلْغَمُ فِي نَجَاسَةٍ حَيْثُ يَنْجَسُ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِيْمَا إِذَا كَانَ فِي الْبَاطِنِ، وَأَمَّا إِذَا انفصل قَلَّتْ ثَخَانَتُهُ وَازْدَادَتْ رَفَّتُهُ فَتَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ.

وَلَوْ كَانَ مَخْلُوطاً بِالطَّعَامِ لَا يَنْقُضُ إِلَّا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ غَالِباً، بِحَيْثُ لَوْ انْفَرَدَ مَلَأَ الْفَمَ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَغْلُوباً أَوْ مَسَاوِياً فَلَا، وَفِي «صَلَاةِ الْحَسَنِ»^(٣): الْعَبْرَةُ لِلْغَالِبِ، وَلَوْ اسْتَوَى يُعْتَبَرُ كُلُّ عَلَى حِدَةٍ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ) أَيِ: تَتَحَرَّكُ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: خَفَقَ النَّجْمُ يَخْفِقُ خَفَوْقاً: غَابَ، وَفُلَانٌ حَرَكَ رَأْسَهُ إِذَا نَعَسَ ١ هـ.

وَبَعْضُ الصَّحَابَةِ حِينَئِذٍ كَانَ يَضَعُ جَانِبَهُ فَيَنَامُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي، كَمَا فِي «سَنَنِ الْبَزَّارِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٤)، وَحُجِّلَ عَلَى النَّعَاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَامَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً... إلخ) لِبَقَاءِ بَعْضِ الْاسْتِمْسَاكِ؛ إِذْ لَوْ زَالَ كُلُّهُ لَسَقَطَ، فَلَمْ يَتَمَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٨٣٥، وَاحْمَدٌ: ١٣٩٤١، وَأَبُو دَاوُدَ: ٢٠٠، وَابِيهَقِي: (١/١١٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّةُ عَلَى الْقُدُورِيِّ»: (١/١١).

(٣) هُوَ كِتَابُ «الصَّلَاةِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ اللُّؤْلُؤِيِّ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦٧٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعيه^(١)، وجأفى بطنه عن فخذه؛ لقوله ﷺ: «لا يجب الوضوء على من نام جالساً، أو قائماً، أو ساجداً، حتى يضع جنبه، فإذا اضطجع استرخت مفاصله»^(٢).

وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح، وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله سبحانه) (الموفق) بمحض فضله وكرمه. الطحاوي

الاسترخاء، ولا فرق بين أن يتعمد النوم فيها أو خارجها على المختار، وتماؤه في «الفتح».
قوله: (وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض) الأولى حذف الركوع، فإن بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود، ولأن مجرد انتصاب نصفه الأسفل وانحناء الأعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة.



(١) الضُّعْيُ: بالسكون العضد. ينظر: «مختار الصحاح» (ضبع).

(٢) أخرجه البيهقي: (١/١٢١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.



[فصل ما يُوجب الاغتسال]

(فَصْلٌ مَا يُوجِبُ) أي: يُلْزَمُ (الْاِغْتِسَالُ) يعني: الغُسلُ، وهو بالضم: اسمٌ من الاغتسالِ، وهو تمامُ غَسَلِ الجَسَدِ، واسمٌ للماءِ الذي يُغْتَسَلُ به أيضاً، والضمُّ هو الذي اصْطَلَحَ عليه الفقهاءُ أو أكثرُهم، وإن كانَ الفَتْحُ أَفْصَحَ وأشهرُ في اللُّغَةِ، وَخَصُّوهُ بغسلِ البدنِ من جنابةٍ وحيضٍ ونفاسٍ.

والجنابةُ: صفةٌ تحصلُ بخروجِ المَنِيِّ بشهوةٍ، يقالُ: أَجْنَبَ الرجلُ إِذَا قَضَى شَهْوَتَهُ من المرأةِ. واعْلَمْ أَنَّهُ يُحْتَاجُ لتفسيرِ الغُسلِ لغةً، وشريعةً، وسبباً، وشرطاً، وحكماً، وركنً، وسنً، وآداباً، وصفته.

الطحاوي

(فصل ما يُوجبُ الاغتسالُ)

قوله: (اسمٌ من الاغتسالِ) أو من الغُسلِ بالفتح: مصدرُ غَسَلَ من باب (ضَرَبَ). وهو بالكسر: ما يُغْسَلُ به من نحوِ صابونٍ، والغُسالة بالضم: ما غَسَلَتْ به الشيءَ، كما في «المصباح».

وذكر ابن مالٍ: أَنَّهُ إِذَا أُريدَ بالغُسلِ الاغتسالُ فالأوجهُ الضمُّ، ووجهه أَنَّ مضمومَ الغينِ اسمٌ مصدرٍ لاغْتَسَلَ، ومفتوحها مصدرُ الثلاثيِّ المجرَّد.

قوله: (وهو تمامُ غَسَلِ الجسدِ) أي: غَسَلَ الجسدَ التامَّ، والذي عبَّرَ به غيره (غسلُ تمامِ الجسدِ). قوله: (واسمٌ للماءِ الذي يُغْتَسَلُ به أيضاً) ومنه ما في حديثِ ميمونةَ (فوضعتُ له غُسلًا)^(١)، قاله السيّد وغيره.

قوله: (وخصَّوه بغُسلِ البدنِ... إلخ) هو المعنى الاصطلاحيُّ، ذكره بعد بيان المعنى اللُّغويِّ، وظاهره أَنَّهُ لا يُقالُ للغُسلِ المسنونُ غُسلٌ [٣٧/أ] اصطلاحاً، وفيه بعدٌ.

قوله: (والجنابةُ صفةٌ... إلخ) أي: لغةً، كذا في «الشرح»، إلَّا أَنَّهُ عبَّرَ فيه بـ: (حالةٍ). والذي في «القاموس»: والجنابة: المنى، وقد أَجْنَبَ وَجَنَبَ وَجَنَّبَ واستجنبَ، وهو جُنُبٌ، يستوي فيه الواحد والجمع، أو يقال: جُنْبَانٌ وأجنابٌ هـ.

قوله: (إِذَا قَضَى شَهْوَتَهُ من المرأةِ) وذا بإنزالِ المنى، فيوافقُ ما قبله.



وعلمت تفسيره، وسببه بأنه إرادة ما لا يحلُّ مع الجنابة، أو وجوبه.
وله شروط وجوب، وشروط صحة تقدمت في الوضوء.
وركنه: عموم ما أمكن من الجسد من غير حرج بالماء الطهور.
وحكمه: حلُّ ما كان مُمتنعاً قبله، والثواب بفعله تقرُّباً.
والصفة والسُنن والآداب يأتي بيانها.

[موجبات الغسل]

(يُفْتَرَضُ الْغُسْلُ بِوَاحِدٍ) يحصل للإنسان (مِنْ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ):

أولها: (خُرُوجُ الْمَنِيِّ) وهو ماء أبيضٌ ثخينٌ، يَنكسرُ الذكورُ بخروجه، يُشبهُ رائحةَ الطلع، ومَنِي المرأةِ رقيقٌ أصفرُ (إِلَى ظَاهِرِ الْجَسَدِ) لأنَّه ما لم يَظهر لا حُكْمَ لَهُ (إِذَا انفصلَ عَنْ مَقَرِّهِ) وهو الصُّلبُ (بِشَهْوَةٍ) وكان خُرُوجُهُ (مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ) كاحتلامٍ ولو بأوَّلِ مرَّةٍ لبلوغٍ في الأصحَّ، وفكرٍ، ونظرٍ، وعَبَثٍ بذكره، وله ذلك
الطحاوي

قوله: (وسببه) بالنَّصب عطفاً على (تفسيره)، وقد علِّمَ ذلك في الوضوء.

قوله: (حلُّ ما كان مُمتنعاً قبله) هو الحكم الدُّنيويُّ، وقوله: (والثوابُ بفعله تقرُّباً) هو الحكمُ الآخرُ، وقوله: (تقرُّباً) مرتبطٌ بقوله: (بفعله) أي: إنَّما يُثاب إذا فعله متقرِّباً.

قوله: (خروجُ المنيِّ) بكسر النون مُشدَّد الياء، وقد تسكَّن مخفَّفاً، فهُسْتَانِي.

قوله: (يُشبهُ رائحةَ الطَّلَعِ) أي: عند خروجه، ورائحةُ البيض عند يُبِيهِ.

قوله: (ومنيُّ المرأةِ رقيقٌ أصفرُ) فلو اغتسلت لجنابةٍ ثمَّ خرج منها منيٌّ بدون شهوةٍ إن كان أصفرَ أعادت الغُسل، وإلا فلا.

قوله: (وهو الصُّلبُ) أي: والترائب.

قوله: (وكان خروجه من غيرِ جماعٍ) قيَّد به لِيُتصوَّرَ كونُ وجوب الغُسل مضافاً إلى خروجِ المنيِّ؛ إذ في الجماعِ يُضاف الوجوبُ إلى توارِي الحَشَفَةِ وإن لم يخرجِ المنيُّ، قاله السيِّد.

قوله: (ولو بأوَّلِ مرَّةٍ لبلوغٍ في الأصحَّ) وقيل: لا يجب؛ لأنَّه صارَ مكلفاً بعده، وقَيَّد بقوله: (لبلوغٍ)؛ لأنَّه لو تحقَّق البلوغُ أوَّلاً من غيرِ إنزالٍ ثمَّ أنزلَ يجب الغُسل من غيرِ خلافٍ ولو كانت أوَّلَ مرَّةٍ.

قوله: (وفكرٍ ونظرٍ وعَبَثٍ) عطفتُ على (احتلامٍ).

قوله: (وله ذلك) أي: العبثُ بذكره.

إِنْ كَانَ أَعَزَبَ، وَبِهِ يَنْجُو رَأْسًا بِرَأْسٍ لَتَسْكِينِ شَهْوَةٍ يُخْشَى مِنْهَا، لَا لِجَلْبِهَا.
وَأَغْنَى اشْتِرَاطُ الشَّهْوَةِ عَنِ الدَّفْقِ؛ لِمَلَاظِمَتِهَا، فَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الشَّهْوَةُ لَا غُسْلَ كَمَا
إِذَا حَمَلَ ثَقِيلًا، أَوْ ضَرَبَ عَلَى صُلْبِهِ فَتَنَزَلَ مِنْهُ بِلَا شَهْوَةٍ.
وَالشَّرْطُ وَجُودُهَا عِنْدَ انْفِصَالِهِ مِنَ الصُّلْبِ لَا دَوَامُهَا حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الظَّاهِرِ، خِلَافًا
لَأَبِي يَوْسُفَ، سِوَاءِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ؛ لِقَوْلِهِ رَوَاهُ وَقَدْ سُئِلَ: هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هَمِيَ
اِحْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»^(١).

الطحاوي

قوله: (إِنْ كَانَ أَعَزَبَ) يُقَالُ فِيهِ: عَزَبَ، وَظَاهِرُ التَّنْيِيدِ بِهِ عَدَمُ جَلِّهِ لِمُتَزَوِّجٍ وَلَوْ فِي مَدَّةٍ مَنَعَهُ عَنِ
حَلِيلَتِهِ بِحَيْضٍ أَوْ سَفَرٍ.

قوله: (وَبِهِ يَنْجُو رَأْسًا بِرَأْسٍ) عِبَارَةٌ «الْبَحْرِ» عَنِ «الْمَحِيطِ»: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَزَبًا بِهِ قُرْطُ شَهْوَةٍ لَهُ أَنْ
يَسْتَمْنِيَ بِعِلَاجٍ لَتَسْكِينِهَا، وَلَا يَكُونُ مَاجُورًا الْبَتَّةَ، يَنْجُو رَأْسًا بِرَأْسٍ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أ. هـ
وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (رَأْسًا بِرَأْسٍ) أَنَّهُ لَا أَجَرَ لَهُ وَلَا وَزَرَ عَلَيْهِ.

قوله: (يُخْشَى مِنْهَا) أَي: الْوُقُوعُ فِي لَوَاطِ أَوْ زَنَآ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ ارْتِكَابِ أَخْفَى الضَّرَرَيْنِ.

قوله: (لَا لِجَلْبِهَا) أَي: فَيَحْرُمُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ رَوَاهُ: (نَاكْحُ الْيَدِ مَلْعُونٌ)^(٢)، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:
سَأَلْتُ عَنْهُ عَطَاءً، فَقَالَ: مَكْرُوهٌ، وَسَمِعْتُ قَوْمًا يُحْشِرُونَ وَأَيْدِيَهُمْ حُبَالَى، فَأَظَنُّهُمْ هَؤُلَاءِ. وَقَالَ
سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: عَذَّبَ اللَّهُ أُمَّةً كَانُوا يَعْبَثُونَ بِمَذَاكِيرِهِمْ. وَوَرَدَ: سَبْعَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ مِنْهُمْ
النَّاكِحُ يَدَهُ^(٣).

قوله: (لِمَلَاظِمَتِهَا) الَّذِي فِي «الدَّرِّ»: لَمْ يَذْكُرِ الدَّفْقَ؛ لِشُمْلِ مَنِيِّ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الدَّفْقَ فِيهِ غَيْرُ
ظَاهِرٍ، وَأَمَّا إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطَّارِقُ: ٦] فَيَحْتَمِلُ التَّغْلِيبَ أ. هـ وَبِهَذَا
تَمْنَعُ الْمَلَاظِمَةُ.

قوله: (سِوَاءِ الْمَرْأَةِ... إلخ) تَعْمِيمٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (خُرُوجُ الْمَنِيِّ إِلَى ظَاهِرِ الْجَسَدِ) وَقِيلَ:
يَلْزُمُهَا الْغُسْلُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةِ الْمَاءِ إِذَا وَجَدَتْ اللَّذَّةَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٣٠، وَمُسْلِمٌ: ٧١٢، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) ذَكَرَهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» (٢٨٣٨) وَقَالَ: قَالَ الرَّهَّائِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْمَنَارِ»: لَا أَصْلَ لَهُ أ. هـ وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ أَيْضًا
الْقَارِيُّ فِي «الْأَسْرَارِ الْمَرْفُوعَةِ» (٥٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْيَهْيِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٥٠٨٧)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي «جَزَنِهِ» (٤١)، وَالدَّبْلَمِيُّ فِي «الْفَرْدُوسِ» (٣٤٩٧) مِنْ حَدِيثِ
أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِيسِ الْجَبِيرِ» (٣/٢٨١): وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَأَبِي الشَّيْخِ فِي كِتَابِ «التَّرْهِيْبِ» مِنْ
طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبَلِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَعْفَرُ الْفَرَّايِبِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.



وثمره الخلاف تظهر بما لو أمسك ذكره حتى سكنت شهوته، فأرسل الماء، يلزمه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد، لا عند أبي يوسف، ويفتى بقول أبي يوسف لضيف خشي التهمة، وإذا لم يتدارك مسكه يستتر بإيهام صفة المصلي من غير تحريم وقراءة.

وتظهر الثمرة بما إذا اغتسل في مكانه وصلى، ثم خرج بقيّة المنى عليه الغسل عندهما، لا عنده، وصلاته صحيحة اتفاقاً، ولو خرج بعدما بال وارتخى ذكره، أو نام، أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقاً.

وجعل المنى وما عطف عليه سبباً للغسل مجازاً؛ للسهولة في التعليم؛ لأنها شروط.

الطحاوي

قوله: (ويفتى بقول أبي يوسف) عبارته في «الشرح» أولى، وهي: الفتوى على قول أبي يوسف في الضيف إذا استحي من أهل المحل، أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بأن طاف حول بيتهم، وعلى قولهما في غير الضيف أ. هـ.

ونقل بعضهم: أنه يفتى بقوله بالنظر إلى الصلوات الماضية، والمراد بها ما فعلت حال الاستحياء أو خوف الريبة، ويقولهما بالنظر إلى المستقبل، والمراد بها التي انتفى عند أدائها ما ذكر؛ رجوعاً إلى قول الإمام صاحب المذهب، وهو حسن.

قوله: (وإذا لم يتدارك مسكه) أي: حتى خرج المنى من رأس الذكر بشهوة، أي: وقد استحي أو خشي الريبة، وفي جعل الحياء المجرد عن خوف الريبة عذراً تأمل؛ لأنه في غير محله. قوله: (بإيهام صفة المصلي) أي: بإيهام رائي أنه يصلي.

قوله: (وقراءة) المنع عنها ظاهر؛ لوجود الحدث الأكبر، ولا يظهر في التكبير؛ لأنه ذكر يجوز للجنب، اللهم إلا أن يقال: في عدم الإتيان به زيادة إبعاد عن فعل الماهية، واقتصاراً على الضرورة ما أمكن، والظاهر أن التسييح والتشهد والسلام وباقي التكبير في حكم التحريم، وليحرر. قوله: (في مكانه) أو تجاوزه بخطوة أو خطوتين.

قوله: (وارتخى ذكره) أفاد تقييده أنه إذا بال ولم يرتخ الذكر حتى خرج المنى يجري الخلاف فيه. قوله: (أو مشى خطوات كثيرة) قال في «البحر»: وقيد المشي في «المجتبى» بالكثير، وأطلقه كثير، والتقييد أوجه؛ لأن الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك أ. هـ أي: انقطاع مادة الأول.

قوله: (لأنها شروط) أي: للوجوب، فإضافة الوجوب إلى الشروط مجاز، كقولهم صدقة الفطر؛ لأن السبب يتعلق به الوجود والوجوب، والشرط يضاف إليه الوجود، فشارك الشرط السبب في الوجود أ. هـ من «الشرح»، فالمجاز مجاز استعارة علاقته المشابهة في أن كلاً يضاف إليه الوجود.

(و) منها: (تَوَارِي حَشْفَةٍ) هِيَ: رَأْسُ ذَكَرٍ آدَمِيٍّ مُشْتَهَى حَيٍّ، احْتَرَزَ بِهِ عَنْ ذِكْرِ الْبَهَائِمِ .
وَالْمَيْتِ، وَالْمَقْطُوعِ، وَالْمَصْنُوعِ مِنْ جِلْدٍ، وَالْأَصْبَعِ، وَذَكَرٍ صَبِيٍّ لَا يُشْتَهَى، وَالْبَالِغَةِ يَوْجِبُ
عَلَيْهَا بِتَوَارِي حَشْفَةِ الْمَرَاهِقِ الْغُسْلُ.

(و) تَوَارِي (قَدَرَهَا) أَي: الْحَشْفَةُ (مِنْ مَقْطُوعِهَا) إِذَا كَانَ التَّوَارِي (فِي أَحَدِ سَبِيلَيْ آدَمِيٍّ
حَيٍّ) يُجَامَعُ مِثْلُهُ، فَيُلْزَمُهُمَا الْغُسْلُ لَوْ مُكَلَّفَيْنِ، وَيُؤْمَرُ بِهِ الْمَرَاهِقُ تَخَلُّقًا، وَيُلْزَمُ بِوَطْءٍ صَغِيرَةٍ
لَا تُشْتَهَى وَلَمْ يُفْضِهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِمَّنْ يُجَامَعُ فِي الصَّحِيحِ.

الطحاوي

قوله: (وَمِنْهَا تَوَارِي حَشْفَةٍ) أَي: تَغْيِيبُ تَمَامِ حَشْفَةٍ، فَلَوْ غَابَ أَقْلٌ مِنْهَا أَوْ أَقْلٌ مِنْ قَدَرِهَا مِنْ
الْمَقْطُوعِ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ، كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ.

قوله: (هِيَ رَأْسُ ذَكَرٍ... إلخ) هَذَا التَّعْرِيفُ لِحَظِّ الْمَصْنُفِ فِيهِ الْمَقَامُ، وَإِلَّا فَالْحَشْفَةُ كَمَا
فِي «الْقَامُوسِ» وَنَحْوُهُ فِي «الدَّرِّ»: مَا فَوْقَ الْخِتَانِ.

وَفِي الْقُهُسْتَانِيِّ: هِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ إِلَى الْمَقْطَعِ، وَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مَفْهُومِهَا ١. هـ

قوله: (مُشْتَهَى) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْمُحْتَرَزِ: (وَذَكَرُ صَبِيٍّ لَا يُشْتَهَى).

وَلَمْ يَعْبُرَ الْمَصْنُفُ بـ: (التَّعَاوُخُ الْخِتَانَيْنِ)؛ لِيَتَنَاوَلَ الْإِيْلَاجُ فِي الدُّبْرِ، وَلِأَنَّ الثَّابِتَ فِي الْفَرْجِ
مَحَاضَاتُهُمَا، لَا التَّعَاوُخُ.

قوله: (احْتَرَزَ بِهِ عَنْ ذَكَرِ الْبَهَائِمِ) مُحْتَرَزَ (الْآدَمِيِّ). وَقَوْلُهُ: (وَالْمَيْتِ) خَرَجَ بِذِكْرِ (الْحَيِّ). وَقَوْلُهُ:
(وَالْمَقْطُوعِ) خَرَجَ بـ: (الْمُشْتَهَى) كَمَا خَرَجَ بِهِ قَوْلُهُ: (وَذَكَرُ صَبِيٍّ). وَقَوْلُهُ: (وَالْمَصْنُوعِ مِنْ جِلْدٍ)،
(وَالْأَصْبَعِ) خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (رَأْسُ ذَكَرٍ) فَهُوَ مِنَ النُّشْرِ الْمَلْخُطِ^(١).

قوله: (يُوجِبُ عَلَيْهَا... إلخ) أَي: لَا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يُنَمَّعُ مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يَغْتَسِلَ، كَمَا يُنَمَّعُ عَنْ
الصَّلَاةِ مُحْدِثًا حَتَّى يَتَوَضَّأَ، كَمَا فِي «الْخُلَاصَةِ» عَنْ «الْأَصْلِ».

وَفِي «الْخَانِيَّةِ»: يُؤْمَرُ بِهِ ابْنُ عَشْرِ اعْتِيَادًا وَتَخَلُّقًا، كَمَا يُؤْمَرُ بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ.

قوله: [٣٨/أ] (فِي أَحَدِ سَبِيلَيْ آدَمِيٍّ حَيٍّ يُجَامَعُ مِثْلُهُ) خَرَجَ غَيْرُ الْآدَمِيِّ، وَالْمَيْتَةِ، وَالصَّغِيرَةِ الَّتِي
لَا تُجَامَعُ، فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْجَمَاعِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ غَسْلُ ذَكَرِهِ، كَمَا
فِي الْقُهُسْتَانِيِّ مِنَ (النَّوَاقِضِ).

وَفِي «الدَّرِّ»: رُطُوبَةُ الْفَرْجِ طَاهِرَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ١. هـ أَي: فَلَا يُلْزَمُهُ غَسْلُ الذَّكَرِ أَيْضًا.

قوله: (وَيُلْزَمُ بِوَطْءٍ صَغِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى وَلَمْ يُفْضِهَا) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجِبُ مُطْلَقًا،
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ مُطْلَقًا، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

(١) وَفِي نَسْخَةٍ: (الْمَخْلُطِ)، وَهُوَ فِيهِمَا أَرَادَ الْمَشْوُشَ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ.



وَلَوْ لَفَّ ذَكَرَهُ بِخُرْقَةٍ، وَأَوْلَجَهُ، وَلَمْ يُنْزَلْ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ حَرَارَةَ الْفَرْجِ وَاللَّذَّةَ وَجَبَ الْغُسْلُ، وَإِلَّا فَلَا، وَالْأَحْوْطُ وَجُوبُ الْغُسْلِ فِي الْوُجْهِينِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ وَجَبَ الْغُسْلُ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ»^(١).

(و) منها: (إِنْزَالُ الْمَنِيِّ بِوُطْءٍ مَبْتَةٍ، أَوْ بِهَيْمَةٍ) شرط الإنزال؛ لِأَنَّهُ مَجَرَّدٌ وَطْنُهُمَا لَا يُوْجِبُ الْغُسْلَ؛ لِقُصُورِ الشَّهْوَةِ.
الطَّحْطَاوِي

قوله: (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ حَرَارَةَ الْفَرْجِ وَاللَّذَّةَ وَجَبَ الْغُسْلُ) وَاللَّذَّةُ (بِالنَّصْبِ عَطْفٌ عَلَى (حَرَارَةٍ)).

اقتصر في «السراج» على وجود الحرارة، وفي «التنوير» و«شرحه» على وجود اللذة، وجمع بينهما المصنّف؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَلَازُمُهُمَا غَالِبًا.

قوله: (إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ... إلخ) ذَكَرَهُمَا بِنَاءٍ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ مِنْ خَتْنِ نَسَائِهِمْ، وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ حَرَّةِ الْحَشْفَةِ، وَمِنْ الْمَرْأَةِ مَوْضِعُ قَطْعِ جِلْدَةِ كَعْرِفِ الدِّيكِ فَوْقَ مَدْخَلِ الذَّكَرِ - وَهُوَ مَخْرَجُ الْوَلَدِ وَالْمَنِيِّ وَالْحَيْضِ - وَتَحْتَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: خِفَاضٌ.

قال في «السراج»: وَهُوَ سَنَّةٌ عِنْدَنَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا.

وفي «الفتح» يُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ تَرَكَهُ إِلَّا إِذَا خَافَ الْهَلَكَ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ هِيَ لَا أَهـ

وَذَكَرَ الْأَتَقَانِيُّ عَنِ الْخَصَّافِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا: «الْخِتَانُ لِلرِّجَالِ سَنَةٌ وَلِلنِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ».

قال في «المعراج»: يَعْنِي مَكْرُمَةٌ لِلرِّجَالِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَ الْمُخْتُونَةِ أَلْذُّ، وَوَقْتُهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَوَقَّفُ فِيهَا الْإِمَامُ وَرِعًا مِنْهُ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمَا فِيهِ شَيْءٌ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَائِخُ، وَالْأَشْبَهَ اعْتِبَارُ الطَّاقَةِ، كَمَا فِي «الدَّرِّ» وَغَيْرِهِ.

وهذا الحديث أخرجه الإمام أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو في «مسنده» عن أبي حنيفة بإسناده إلى النبي ﷺ^(٢).

قوله: (لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ) أَي: وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

(١) أخرجه بنحوه ابن ماجه: ٦١١، وأحمد: ٦٦٧٠، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٢) ذكره أبو الليث السمرقندي في «عبون المسائل» (ص: ٣١٠) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، وأخرجه الطبراني في «مسند

الشاميين» (١٤٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأحمد (٢٠٧١٩) من حديث أسامة رضي الله عنه.

(و) منها: (وَجُودُ مَاءٍ رَقِيقٍ بَعْدَ) الانتباه من (النَّوْمِ) ولم يتذكر احتلاماً عندهما، خلافاً لأبي يوسف، وبقره أخذ خلف بن أيوب^(١)، وأبو الليث؛ لأنه مذي، وهو الأقيس.

ولهما: ما روي: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ احْتِلَاماً قَالَ: «يَغْتَسِلُ»،^(٢) ولأنَّ النَّوْمَ رَاحَةً تُهَيِّجُ الشَّهْوَةَ، وَقَدْ يَرِقُّ الْمَنِيُّ لِعَارِضٍ، وَالاحتياط لازمٌ في بابِ العبادات. وهذا (إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَكَرُهُ مُتَشَرّاً قَبْلَ النَّوْمِ) لَأَنَّ الانتشارَ سببٌ للمذي، فيُحالُ عليه.

الطحاوي

قوله: (ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسألة النوم اثنا عشر وجهاً كما في «البحر»؛ لأنه إمَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ مَنِيٌّ، أَوْ مَذِيٌّ، أَوْ وَدِيٌّ، أَوْ يَشْكُ فِي الْأَوَّلِ مَعَ الثَّانِي، أَوْ فِي الْأَوَّلِ مَعَ الثَّالِثِ، أَوْ فِي الثَّانِي مَعَ الثَّالِثِ، فِهَذِهِ سِتَّةٌ، وَفِي كُلِّ مِنْهَا إمَّا أَنْ يَتَذَكَّرَ احْتِلَاماً أَوْ لَا، فَتَمَّتِ الْاثْنَا عَشَرَ.

فيجب الغسل اتفاقاً فيما إذا تيقَّن أَنَّهُ مَنِيٌّ تَذَكَّرَ احْتِلَاماً أَوْ لَا، وَكَذَا فِيمَا إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ مَذِيٌّ وَتَذَكَّرَ الْاحْتِلَامَ، أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذِيٌّ، أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ وَدِيٌّ، أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَذِيٌّ أَوْ وَدِيٌّ وَتَذَكَّرَ الْاحْتِلَامَ فِي الْكُلِّ.

ولا يجب الغسل اتفاقاً فيما إذا تيقَّن أَنَّهُ وَدِيٌّ مطلقاً تَذَكَّرَ الْاحْتِلَامَ أَوْ لَا، أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَذِيٌّ أَوْ وَدِيٌّ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ، أَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ مَذِيٌّ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ.

ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما إذا شكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذِيٌّ، أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ وَدِيٌّ وَلَمْ يَتَذَكَّرَ احْتِلَاماً فِيهِمَا.

والمراد بالتيقَّن هنا غلبة الظن؛ لَأَنَّ حَقِيقَةَ الْيَقِينِ مُتَعَذِّرَةٌ مَعَ النَّوْمِ.

قوله: (وقد برق المني لعارض) كالهواء أو الغذاء، قال في «الخلاصة»: ولسنا نوجب الغسل بالمذي، وَلَكِنَّ الْمَنِيَّ قَدْ يَرِقُّ بِطَوِيلِ الْمَدَّةِ، فَتَصِيرُ صَوْرَتُهُ كَصُورَةِ الْمَذِي ١ هـ.

قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَكَرُهُ مُتَشَرّاً قَبْلَ النَّوْمِ) لم يفصل بين النوم مضطجعا وغيره كغيره.

وقال ابن أمير حاج: التفرقة المذكورة لبعضهم - من أن محلَّ عدم وجوب الغسل إذا نام قائماً أو قاعداً، أمَّا إذا نام مضطجعا فيجب الغسل سواء كان ذكره منتشرأ قبل النوم أو لا - تفرقة غير ظاهرة الوجه، فالكلُّ على الإطلاق؛ إِذَا لَا يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا افْتِرَاقٌ ١ هـ.

(١) هو خلف بن أيوب البلخي، من أصحاب محمد بن الحسن وزفر، له مسائل منها: الصدقة على السائل في المسجد، قال: لا أقبل شهادة من تصدق عليه، توفي سنة (٢٠٥هـ)، وخرَّج له الترمذي. بنظر: «تاج التراجم» ١٦٦.

(٢) أخرجه أبو داود: ٢٣٦، والترمذي: ١١٣، وأحمد: ٢٦١٩٥، والبيهقي: (١/١٦٧)، من حديث عائشة أم المؤمنين



ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكري، ومُمَيِّزٍ بغلظٍ ورقَّةٍ، وبياضٍ وصُفْرَةٍ، وطولٍ وعرضٍ، لزمهما الغسلُ في الصحيح احتياطاً.

(و) منها: (وَجُودٌ بَلَلٍ ظَنَّهُ مَنِيًّا بَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ سُكْرِ، و) بعدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ (إِغْمَاءٍ) احتياطاً.

(و) يفترضُ (بِحَيْضٍ) للنَّصِّ (وَنَفَاسٍ) بعدَ الظُّهْرِ من نجاستيهما بالانقطاع إجماعاً.

(و) يفترضُ الغسلُ بالموجباتِ (لَوْ حَصَلَتْ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فِي الْأَصَحِّ)

لبقاءِ صفةِ الجنابةِ ونحوها بعدَ الإسلامِ، ولا يُمكنُ أداءُ المشروطِ من الصلاةِ ونحوها بزوالِ الجنابةِ وما في معناها إلَّا به، فيفترضُ عليه؛ لكونه مُسَلِّماً مُكَلِّفاً بالطهارةِ عندَ إرادةِ الصلاةِ ونحوها بآيةِ الوضوءِ.

(وَيُفْتَرَضُ تَغْسِيلُ الْمَيِّتِ) المسلم الذي لا جنابةَ منه مُسَقِطَةٌ لغسلِهِ (كِفَايَةٌ) وسنذكرُ تمامه

في محله إن شاء الله تعالى.

الطحاوي

قوله: (دونَ تذكري ومُمَيِّزٍ) أمَّا إذا تذكرَ أحدهما حُلماً دون الآخر فعلى المتذكر فقط، أو وُجِدَتْ علامةُ كونه منه أو منها فعلى صاحبها فقط، ومحله ما لم يكن الفراش نامَ عليه غيرُهما قبلهما، أمَّا إذا كان ذلك والمنِّي جافاً فالظاهر عدم الوجوب على كلِّ منهما، كذا في «البحر».

قوله: (بغلظٍ) متعلِّقٌ بـ: (مُمَيِّزٍ)، والأوَّل والثالث والخامس صفة منِّي الذَّكْرِ، والثاني والرابع

والسادس صفة منِّي الأنثى.

قوله: (ظَنَّهُ مَنِيًّا) يحترز به عمَّا لو كان مَذِيًّا، فإنَّه لا غُسْلَ عليه، قاله السيّد عن «شرح منلا

مسكين».

قوله: (وبفترضُ بحيضٍ) أي: بانقطاعه؛ لأنَّ المعدودَ هنا كما تقدَّم شروطٌ لا أسبابٌ، وإنَّما

أُضِيفَ الوجوبُ إليها تسهيلاً، والشرط هو الانقطاع لا الخروج.

قوله: (ونحوها) كتواري الحَشْفَةِ والحيضِ والنَفَاسِ، والمراد بقاء الأحكام المترتبة.

قوله: (ونحوها) كسجدة التَّلاوة، وصلاة الجنابة، ومسُّ المصحف.

قوله: (بزوالِ الجنابةِ) متعلِّقٌ بـ: (المشروط)، وقوله: (وما في معناها) أي: الجنابة، كالحيض

والنَّفَاسِ، وقد مرَّ.

قوله: (الذي لا جنابةَ منه) كالْبَغْيِ، ولو قال: الذي لا وَصَفَ له يُسَقِطُ غسله - ليشملَ الشهيد -

لكان أولى.



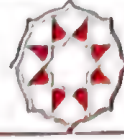
الطحاوي

ويُستثنى من الميت أيضاً الخنثى المشكل، فقيل: يُيمَّم، وقيل: يُغسل في ثيابه، والأوّل أولى.
وهل يُشترط لهذا الغسل النية؟ الظاهر أنها شرط لإسقاط الوجوب عن المكلف، لا لتحصيل
طهارته، كما في «فتح القدير».





(فصل في الأشياء التي لا يغتسل منها)



(عَشْرَةُ أَشْيَاءَ لَا يُغْتَسَلُ مِنْهَا):

(مَذْيٌ) بفتح الميم، وسكون الذال المعجمة وكسرِها، وهو ماءٌ أبيضٌ رقيقٌ، يخرج عند شهوةٍ، لا بشهوةٍ ولا دفيقٍ، ولا يعقبه فتورٌ، وربما لا يحسُّ بخروجه، وهو أغلبُ في النساءِ من الرجالِ، ويسمى في جانبِ النساءِ قَدْى بفتح القاف والذال المعجمة.

(و) منها (وَدْيٌ) بإسكانِ الدال المهملة، وتخفيفِ الياء، وهو ماءٌ أبيضٌ، كَدِرٌ، ثخينٌ، لا رائحةَ له، يعقبُ البولَ، وقد يسبقه.

أجمع العلماء على أنه لا يجبُ الغسلُ بخروجِ المَذْيِ، والوَدْيِ.

(و) منها (اِحْتِلَامٌ بِلَا بَلَلٍ) والمرأةُ فيه كالرَّجُلِ

الطحاوي

(فصل في الأشياء التي لا يغتسل منها)

قوله: (وكسرِها) أي: الذال مع تخفيفِ الياء -وهو أفصحُ كالأولى- وتشديدها^(١)، والفعلُ ثلاثيٌّ مخفَّفٌ ومضعَّفٌ ورباعيٌّ.

قوله: (وهو ماءٌ أبيضٌ كَدِرٌ ثخينٌ) يشبه المنيَّ في الثخانة، ويخالفه في الكُدرة، ويخرج قطرةً أو قطرتين عَقَبَ البولِ إذا كانت الطبيعة مستمسكةً، وعند حمل شيءٍ ثَقِيلٍ، وبعد الاغتسال من الجماع، وينتقض الوضوء.

فإن قيل: ما فائدة وجوب الوضوء من بعد الوَدْيِ وقد وجب من البول قبله؟ أجيب: بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا، فلا يَرُدُّ السؤال، أو يُقال: تظهر فائدته فيمن به سَلَسُ بولٍ، فإنَّ وضوءه ينتقض بالوَدْيِ دون البول.

قوله: (ومنها احتلامٌ... إلخ) لفظه غلب على ما يراه النَّاسُ من الجماع المقترون بالإنزال غالباً، وهو محالٌّ على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لأنه شيطانيٌّ، وهم معصومون منه [أ/٣٩] وإن كان يُوسوس لهم، كذا ذكره بعضهم.

(١) قال في «اللسان» (مذي): المَذْيُ بالتسكين: ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل، وفيه الوضوء، مَذْيُ الرَّجُلِ والفعلُ بالفتح مَذْيًا، وأمَذْي بالالف مثله، وهو أرقُّ ما يكون من النُّطفة، والاسم المَذْيُ والمَذْيُ والتخفيف أعلى أ. هـ فكسر الذال مع تخفيف الياء كتسكين الذال أفصح من كسر الذال مع تشديد الياء.

في ظاهر الرواية؛ لحديث أم سليم^(١) كما قدمناه.

(و) منها (وَلَا ذَةَ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ دَمَ بَعْدَهَا فِي الصَّحِيحِ) وهو قولهما؛ لعدم النفاس، وقال الإمام: عليها الغسل احتياطاً؛ لعدم خلوها عن قليل دم ظاهراً كما تقدّم.

(و) منها (إِبْلَاجٌ بِخَرْقَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ وُجُودِ اللَّذَّةِ) على الأصحّ، وقدّمنا لزوم الغسل به احتياطاً.

(و) منها (حُقْنَةُ) لأنها لإخراج الفضلات، لا قضاء الشهوة.

(و) منها (إِدْخَالُ أَصْبُعٍ وَنَحْوِهِ) كشبه ذكر مصنوع من نحو جلد (فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ) على المختار؛ لقصور الشهوة.

الطحاوي

وفي «الخصائص»: أن منها إسلام قرينه رضي الله عنه^(٢).

قوله: (في ظاهر الرواية) وقال محمد: يجب عليها الغسل احتياطاً.

قوله: (لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاءت أم سليم - امرأة أبي طلحة - إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: «نعم، إذا رأت الماء»^(٣) ١ هـ.

قال الكمال: والمراد بالرؤية العلم، سواء اتصلت به رؤية البصر أم لا، فإن من تيقنت الإنزال بعد الاستيقاظ ثم جفت ولم تر شيئاً بعينها لا يسع أحداً القول بعدم الغسل مع أنها لم تر شيئاً ببصرها.

قوله: (مانعة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا، وزاد فيما تقدّم وجود الحرارة، ولعلهما متلازمان كما مرّ.

[قوله: (احتياطاً) الظاهر أنه علة الافتراض، بدليل التعبير باللزوم، وكذلك في المسألة التي قبلها، بدليل التعبير بـ: (عليها) المفيدة للوجوب]^(٤).

قوله: (على المختار) أي: في الدُّبُر، ومقابلته ضعيف، وأمّا في القُبُل فذكر في «شرح التنوير»: أن المختار عدمه أيضاً.

(١) أخرجه البخاري: ١٣٠، ومسلم: ٧١٢، من حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي، إلا أن الله أعاني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير».

(٣) أخرجه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (أ)، والمثبت من (ح)، وفي (ن): (قوله: (احتياطاً) الظاهر أنه علة الافتراض، بدليل التعبير بـ: (عليها) المفيدة للوجوب).



(و) منها (وَطءُ بِهِمَّةٍ أَوْ) امرأةٍ (مَيْتَةٍ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ) مَنِيٍّ؛ لعدم كمال سببه، ولا يغلب نزوله هنا ليقام مقامه.

(و) منها (إِصَابَةُ بِكْرٍ لَمْ تُزَلِّ) الإصَابَةُ (بَكَارَتِهَا مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ) لأن البكارة تمنع التقاء الختانين، ولو دخل مَنِيُّه فرجها بلا إيلاج فيه لا غُسلَ عليها ما لم تحبل منه.

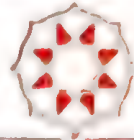
الطحاوي

وحكى العلامة نوح: أنَّ المختارَ فيه الوجوبُ إذا قصدت الاستمتاع؛ لأنَّ الشهوةَ فيهنَّ غالبَةٌ، فيقام السببُ مقامَ المسبَّب، فاختلف الترجيح بالنسبة لإدخال الإصبع في قُبُلِ المرأة، أفاده السيّد رحمه الله تعالى.

قوله: (ما لم تحبل) لأنّها لا تحبل إلّا إذا أنزلت، وتُعِيدُ ما صلّت قبل الغُسل، وهذا أحد قولين. وقيل: لا غُسلَ عليها ولو ظهر الحبلُ إلّا إذا خرج مَنِيُّها إلى ظاهر الفرج، وهو ظاهر الرواية، قال الحَلَوَانِيُّ: وبه نأخذ، انظر الزيلعي.



(فصل لبيان فرائض الغسل)



(يُنْزَرُ فِي الْاِغْتِسَالِ) من حيض، أو جنابة، أو نفاس (أَحَدَ عَشَرَ شَبْنًا) وكلُّها ترجع لواحد، وهو: عُمُومُ الْمَاءِ مَا أَمَكَنَ مِنَ الْجَسَدِ بِلَا حَرَجٍ، ولكن عُدَّتْ لِلتَّعْلِيمِ: منها: (غَسْلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ) وهو فرضٌ اجتهاديٌّ؛ لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦]، بخلافه في الوضوء؛ لأنَّ الوجه لا يتناولُهما؛ لأنَّ المواجهة لا تكونُ بداخلِ الأنفِ والفمِ، وصيغةُ المبالغة في قوله: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ تتناولُهما، ولا حرجَ فيهما. (وَالْبَدَنَ) عطفُ عامٌّ على خاصٍّ، ومنه الفرجُ الخارجُ؛ لأنَّه كفيهما، لا الداخلُ؛ لأنَّه كالحلقِ، ولا بدُّ من زوالِ ما يمنعُ من وصولِ الماءِ للجسدِ، كشمعٍ، وعجينٍ، لا صُبغٍ بظفرٍ صَبَاحٍ، ولا ما بينَ الأظفارِ ولو لَمَدْنِي في الصحيحِ كخُرءٍ برغوثٍ، ووَنِيمٍ ذبابٍ كما تقدَّم. الطحاوي

(فصل لبيان فرائض الغسل)

قوله: (من حيضٍ أو جنابةٍ أو نفاسٍ) قال في «البحر»: ظاهره أنَّ المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسلِ المسنون، حتَّى يصحَّ بدونهما، ولكنَّهما شرطان في تحصيلِ السنَّة، كما في «الدرِّ»، ويكفي وجودُهما في الوضوء عن تحصيلِهما في أوَّلِ الغسلِ، وقوله: في تحصيلِ السنَّة، أي: سنَّةُ الغسلِ المسنون، وليس المراد أنَّهما شرطان في سنَّته. قوله: (غسلُ الفمِ والأنفِ) أي: بدون مبالغةٍ فيهما، فإنَّها سنَّةٌ فيه على المعتمد، وشُرْبُ الماءِ عباً يقوم مقامُ غسلِ الفمِ لا مضاً، ولو كان سنَّته مجوّفاً بقي في طعامٍ أو بين أسنانه أو كان في أنفه درنٌ رَطَبٌ أجزأه؛ لأنَّ الماءَ لطيفٌ يصل إلى كلِّ موضعٍ غالباً، بخلاف اليابس، فإنَّه كالخبزِ المضغوطِ والعجينِ فيمنعُ، كما في «الفتح». قوله: (لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾) ولأنَّهما يُغسلان عادةً وعبادةً، نفلاً في الوضوء، وفرضاً في النجاسة الحقيقية، وهذا يدلُّ على أنَّهما من الظاهر. قوله: (عطفُ عامٌّ على خاصٍّ) وإنَّما أفردَهما لوقوع الخلاف فيهما؛ لأنَّهما سنَّتَان عند الإمامين مالكٍ والشافعيِّ رحمهما الله، ولأنَّهما لا يكفُرُ جاحدُهما. قوله: (ومنهُ الفرجُ الخارجُ) ومنهُ مخرجُ الغائط. قوله: (كخُرءٍ برغوثٍ ووَنِيمٍ ذبابٍ) ولو لم يصلِ الماءُ إلى ما تحته، قاله السيّد، والوَنِيمُ: زَرْقُ الذُّبابِ.



والفرضُ الغسلُ (مرةً) واحدةً مُستوعبةً؛ لأنَّ الأمرَ لا يقتضي التكرارَ.
 (و) يُفترضُ غسلُ (دَاخِلِ قُلْفَةٍ لَا عُسْرَ فِي فُسْخِهَا) على الصحيح، وإن تعسَّرَ لا يُكَلِّفُ به كُتُوبُ انْضَمَّ؛ للخرج.
 (و) يُفترضُ غسلُ (دَاخِلِ سُرَّةٍ) مُجَوِّفَةٍ؛ لأنَّه من خارجِ الجسدِ، ولا حرجَ في غسلِهِ.
 (و) يُفترضُ غسلُ (تُثْبِ غَيْرِ مُنْضَمٍّ) لعدمِ الحرجِ.
 (و) يُفترضُ غسلُ (دَاخِلِ الْمَضْفُورِ مِنْ شَعْرِ الرَّجُلِ) ويلزمُه حَلُّهُ (مُطْلَقًا) على الصحيح، سواءً سَرَى الماءُ في أصولِهِ، أو لا؛ لكونِهِ ليسَ زينةً لَهُ، فلا حرجَ فيه.
 (و) لا يُفترضُ نقضُ (الْمَضْفُورِ مِنْ شَعْرِ الْمَرْأَةِ) إِنْ سَرَى الْمَاءُ فِي أَصُولِهِ (اتِّفَاقًا؛ لحديثِ أمِّ سلمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَنْفَرَ رَأْسِي، فَأَنْقَضُهُ لَغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتُطَهِّرِينَ»^(١)).

وَأَمَّا إِنْ كَانَ شَعْرُهَا مُلَبَّدًا أَوْ غَزِيرًا فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْضِهِ، وَلَا يُفترضُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَثْنَاءِ ذَوَائِبِهَا عَلَى الصَّحِيحِ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ، فَإِنَّهُ يُفترضُ عَلَيْهِ بَلُّ ذَوَائِبِهِ كُلِّهَا.
 وَالضَّفِيرَةُ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ: الدُّوَابَّةُ، وَهِيَ: الْخَصْلَةُ مِنَ الشَّعْرِ،
 الطحطاوي

قوله: (دَاخِلِ قُلْفَةٍ) هِيَ الْجِلْدَةُ السَّاتِرَةُ لِلْحَشْفَةِ، وَالْخِتَانُ قَطْعُهَا ١. هـ من «الشرح».
 قوله: (سواءً سَرَى الْمَاءُ فِي أَصُولِهِ أَوْ لَا) فِيهِ أَنَّهُ إِذَا سَرَى فِي أَصُولِهِ وَعَمَّهُ الْمَاءُ كُلَّهُ لَا يَلْزَمُ حَلُّهُ.
 وَفَسَّرَ بَعْضُ الْإِطْلَاقِ بِقَوْلِهِ: سواءً كَانَ عَلَوِيًّا أَوْ تَرْكِيًّا. قَالَ السَّيِّدُ: وَمَا فِي الْعَيْنِيِّ - مِنْ قَوْلِهِ: إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَوِيًّا أَوْ تَرْكِيًّا لِلْخُرْجِ - مُتَعَقِّبٌ بِأَنَّهُ دَعَا إِلَى الْحَرْجِ مَمْنُوعَةٌ ١. هـ
 قوله: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ شَعْرُهَا مُلَبَّدًا أَوْ غَزِيرًا) بَحِثْ يَمْنَعُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْأَصُولِ.
 قوله: (وَلَا يُفترضُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَثْنَاءِ ذَوَائِبِهَا عَلَى الصَّحِيحِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: يَجِبُ بَلُّهَا، وَعَمَّا فِي «صَلَاةِ الْبِقَالِي»^(٢): الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ الذَّوَائِبِ وَإِنْ جَاوَزَتِ الْقَدَمَيْنِ، وَتَمَامَهُ فِي «الشرح».
 قوله: (وَالضَّفِيرَةُ، بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ: الدُّوَابَّةُ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الدُّوَابَّةُ: النَّاصِيَةُ أَوْ مَنْبُتُهَا مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٧٤٤، وَاحْمَدٌ: ٢٦٤٧٧، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) «صَلَاةُ الْبِقَالِي» لِزَيْنِ الْمَشَايِخِ، مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ.

والضَّفَرُ: قتلُ الشعرِ وإدخالُ بعضِهِ في بعضٍ.

وثنُ الماءِ على الزوجِ لها وإن كانت غنيَّةً، ولو انقطعَ حيضُها لعشرةٍ.

(و) يُفترضُ غَسْلُ (بَشْرَةِ اللَّحْيَةِ) وشعرِها ولو كانت كثيفةً كثَّةً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾

[المائدة: ٦].

(و) يُفترضُ غَسْلُ (بَشْرَةِ الشَّارِبِ، و) بشرةِ (الحَاجِبِ) وشعرِهما، (وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ) لأنَّه

كالفم، لا الداخلي؛ لأنَّه كالحلق كما تقدَّم.

الطحاوي

الرَّأس، وشعرُ في أصل ناصية الفرس ا.هـ والمراد: الخصلة، وهي كما في «القاموس»: بالضم: الشعرُ المجتمع، أو القليل منه ا.هـ

قوله: (وَالضَّفَرُ: قتلُ الشعرِ... إلخ) وأما العَقَصُ: فجمعه على الرأس.

قوله: (وثنُ الماءِ) أي: لشُرْبٍ ووضوءٍ وغَسْلٍ على الزوج؛ لأنَّه ممَّا لا بدَّ منه ا.هـ «شرح».

قوله: (ولو انقطعَ حيضُها لعشرةٍ) وبعضهم قال: إذا كان انقطاع الحيض لأقلَّ من عشرةٍ فعلى

الزوج؛ لاحتياجه إلى وطئها بعد الغسل، وإن كان لعشرةٍ فعليها؛ لأنَّها هي المحتاجة للصلاة، ويُعلم منه أنَّ أجرة الحَمَامِ حيث اضطرت إليه عليه.

وفي «الخاتية»: دخولُ الحَمَامِ مشرُوعٌ للرِّجال والنِّساء.

قال الكمال: وحيث أبحنا لها الخروج للحَمَامِ إنَّما يُباح بشرط عدم الزَّينة وتغيير الهيئة إلى ما

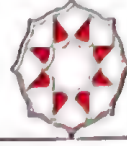
لا يكون داعياً إلى نظر الرِّجال والاستمالة ا.هـ أي: وبشرط عدم نظرهنَّ إلى عورة بعضهنَّ، وإلَّا حُرِّمَ كما لا يخفى.

ولو ضرَّها غَسْلُ رأسها تركته، ولا تَمْنَعُ زوجها عن نفسها.





(فصل في سنن الغسل)



(يُسَنُّ فِي الْاِغْتِسَالِ اثْنَا عَشَرَ شَيْئًا):

الأوّل: (الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ»^(١).

(و) الابتداء بـ (النّيّة) ليكون فعله تقرّباً يثاب عليه كالوضوء، والابتداء بالتسمية يُصاحَبُ النّيّة؛ لتعلّق التسمية باللسان، والنّيّة بالقلب.

(و) يكونان مع (غسل اليدين إلى الرسغين) ابتداءً كفعله ﷺ^(٢).

(و) يُسَنُّ (غسل نجاسة لو كانت) على يديه (بأنفراذها) في الابتداء؛ ليطمئن بزوالها قبل أن تشيع على جسده.

(و) كذا (غسل فرجه) وإن لم يكن به نجاسة كما فعله النبي ﷺ^(٣)؛ ليطمئن بوصول الماء إلى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام، وينفرج حال الجلوس.

الطحاوي

(فصل في سنن الغسل)

قوله: (الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء.

قوله: (لعموم الحديث: كلُّ أمرٍ ذي بالٍ) لفظ «كلُّ... إلخ» بدل من (الحديث).

قوله: (والابتداء بالنّيّة) هي كما تقدّم في الوضوء.

قوله: (لتعلّق التسمية باللسان) لا يظهر؛ لأنّ المطلوب من الذّاكر استحضار معنى الذّكر، فلها تعلّق بالقلب أيضاً، فإنّما أن يقال: إنّ الابتداء إضافي، أو: إنّ القلب يلاحظ أشياء متعدّدة دفعةً.

قوله: (مع غسل اليدين) أي: قبل إدخالهما الإناء على ما مرّ.

قوله: (ويُسَنُّ غسل نجاسة... إلخ) أي: إنّ إزالتها قبل الوضوء والاعتسالي هو السنّة؛ لأنّها تزاد بإفاضة الماء، فلا يُنافي أنّ مطلق إزالة القدر المانع منها - غير مقيد بما ذكّر - فرضاً. هـ كلام السيّد ملخصاً.

قوله: (وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبّلين، وقد يطلق على الدُّبر أيضاً كما في «المُغْرِب».

(١) أخرجه أحمد: (٣٥٩/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٤١٦/١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ٧٢٣، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري: ٢٥٧، ومسلم: ٧٢٢، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَوُضُوءِهِ لِلصَّلَاةِ، فَيَنْتَلِثُ الْغَسْلَ، وَيَمْسَحُ الرَّأْسَ) في ظاهر الرواية، وقيل: لا يمسحها؛ لأنه يصب عليها الماء، والأول أصح؛ لأنه **تَوَضَّأَ** قبل الاغتسال وضوءه للصلاة^(١)، وهو اسم للغسل والمسح.

(وَلَكِنَّهُ يُؤَخِّرُ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ إِنْ كَانَ يَقِفُ) حال الاغتسال (فِي مَحَلٍّ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ) لاحتياجه لغسلهما ثانياً من الغسالة.

(ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلَاثًا) يستوعب الجسد بكل واحدة منها، وهو سنة للحديث^(٢).
الطحاوي

قوله: (ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَوُضُوءِهِ لِلصَّلَاةِ) فيتم سائر أعمال الوضوء من المستحبات والشن والفرائض.
قوله: (لأنه **يَتَوَضَّأُ**... إلخ) روى الجماعة واللفظ لمسلم عن ميمونة رضي الله تعالى عنها قالت: أدنيت لرسول الله **ﷺ** غسله من الجنابة فغسل مرتين أو ثلاثاً، ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب شماله على الأرض فذلكها ذلكاً شديداً، ثم توضأ [٤٠/أ] وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات، كل حفنة ملء كفه، ثم غسل سائر جسده، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله، الحديث^(٣).

قوله: (وَلَكِنَّهُ يُؤَخِّرُ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ) فيه اختلاف المشايخ، فقائل: لا يؤخر؛ لأن عائشة **رضي الله عنها** أطلقت في روايتها صفة غسله **ﷺ** فلم تذكر تأخير الرجلين، كما أخرجه الشيخان^(٤).
وأكثرهم على أنه يؤخر؛ لحديث ميمونة^(٥)، فإن فيه تنصيصة على التأخير، قال في «المجتبى»: والأصح التفصيل، وبه يحصل التوفيق.

قوله: (يَسْتَوْعِبُ الْجَسَدَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا) وإلا لم تحصل سنة التلث، والأولى فرض، والشتان بعدها شتان، حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل، وإلا لم يخرج من الجنابة، كما في «مجمع الأنهر».

(١) ينظر التعليق السابق.

(٢) الحديث خال من (إفاضة الماء على بدنه ثلاثاً) كما أوضحه ونبه عليه الشرنبلالي في «الإمداد» (ص: ١٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (٣١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦).

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٤)، ومسلم (٣١٧).



(وَلَوْ انْغَمَسَ) الْمُغْتَسِلُ (فِي الْمَاءِ الْجَارِي، أَوْ) انْغَمَسَ فِي (مَا) هُوَ (فِي حُكْمِهِ) أَي: الْجَارِي، كَالْعَشْرِ فِي الْعَشْرِ (وَمَكَثَ) مُنْغَمِساً قَدَرَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، أَوْ فِي الْمَطَرِ كَذَلِكَ، وَلَوْ لِلْوُضُوءِ فَقَطْ (فَقَدْ أَكْمَلَ السُّنَّةَ) لِحَصُولِ الْمَبَالِغَةِ بِذَلِكَ، كَالْتِثَاثِ.

(وَيَبْتَدِئُ فِي) حَالِ (صَبِّ الْمَاءِ بِرَأْسِهِ) كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

(وَيَغْسِلُ بَعْدَهَا) أَي: الرَّأْسَ (مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ) لاسْتِحْبَابِ التِّيَامَنِ، وَهُوَ قَوْلُ شَمْسِ الْأَنْمَةِ الْحُلَوَانِي^(٢).

(وَ) يُسْنُ أَنْ (يَذُلَّكَ) كُلَّ أَعْضَاءِ (جَسَدِهِ) فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ لِيَعُمَّ الْمَاءُ بَدَنَهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ، وَلَيْسَ الدَّلَالُ بِوَاجِبٍ فِي الْغُسْلِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ؛ لَخُصُوصِ صِغَةِ ﴿فَاطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] فِيهِ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ بِلَفْظِ اغْسِلُوا، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

(وَيُؤَالِي غَسْلَهُ).

الطحطاوي

قوله: (ولو انغمس المغتسل... إلخ) أي: بعدما تمضمض واستنشق.

قوله: (كالعشر في العشر) قدر به محمدٌ الكثير، ثم رجع عنه إلى ما قاله الإمام: أَنَّ الكثيرَ ما استكثره المُبْتَلَى.

قوله: (أو في المطر) معطوفٌ على (منغمساً) أي: أو مكث في المطر كذلك، أي: قدر الوضوء والغسل.

قوله: (ولو للوضوء) أي: لو مكث منغمساً أو في المطر لأجل الوضوء قدر الوضوء فقط فإنه يكون آتياً بكمال السنة فيه.

قوله: (ويغسل بعدها) الأولى التذكيرُ.

قوله: (منكبه الأيمن ثم الأيسر) يغسلهما ثلاثاً ثلاثاً، كما في الزاهدي، وقيل: يبدأ بالمنكب الأيمن ثم بالראس.

قوله: (ويسن أن يذلك... إلخ) الدلك: إمرار اليد على الأعضاء مع غسلها.

قوله: (إلا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في «البحر» عن «الفتح». وفي منلا مسكين: أنه شرطُ عنده في رواية النوادر.

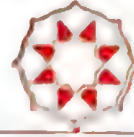


(١) أخرجه البخاري: ٢٥٤، ومسلم: ٧٤٠، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح، شمس الأنمة الحلواني، صاحب المبسوط، إمام الحنفية في وقته ببخارى،

توفي سنة (٤٤٨هـ). ينظر: «تاج التراجم»: ١٨٩.

(فصل) في آداب الاغتسال



(وَأَدَابُ الْاِغْتِسَالِ هِيَ) مثلُ (آدَابِ الْوُضُوءِ) وقد بيّناها (إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) حال اغتساله؛ (لِأَنَّهُ يَكُونُ غَالِباً مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ) فإن كان مستوراً فلا بأس به.
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مَعَهُ وَلَوْ دُعَاءً؛ لِأَنَّهُ فِي مَصَبِّ الْأَقْدَارِ، وَيُكْرَهُ مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسَلَ بِمَكَانٍ لَا يَرَاهُ فِيهِ أَحَدٌ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ لِعَوْرَتِهِ؛ لِاحْتِمَالِ ظَهْوَرِهَا فِي حَالِ الْغُسْلِ، أَوْ لُبْسِ الثِّيَابِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ سَتِيرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتَرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَرْ»، رواه أبو داود^(١).

وَإِذَا لَمْ يَجِدْ سُتْرَةً عِنْدَ الرِّجَالِ يَغْتَسِلُ وَيَخْتَارُ مَا هُوَ أَسْتَرٌ، وَالْمَرْأَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ كَذَلِكَ، وَبَيْنَ الرِّجَالِ تُؤَخَّرُ غُسْلُهَا، وَالْإِنِّمُ عَلَى النَّاظِرِ، لَا عَلَى مَنْ كَشَفَ إِزَارَهُ لِتَطْهِيرِهِ.
 الطحطاوي

(فصل: وآداب الاغتسال)

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مَعَهُ وَلَوْ دُعَاءً) أي: هذا إذا كان غير دُعَاءٍ، بل ولو دُعَاءً، أمّا الكلام غير الدُعَاءِ فلِكِرَاهَتِهِ حَالِ الْكَشْفِ، كما في «الشرح»، وأمّا الدُعَاءُ فلِإِذَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ.
 قوله: (وَيُكْرَهُ مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ) ولو في مكانٍ لَا يَرَاهُ فِيهِ أَحَدٌ.
 قوله: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسَلَ) أي: والحال أَنَّهُ مُسْتَوْرٌ الْعَوْرَةُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (لِاحْتِمَالِ ظَهْوَرِهَا... إلخ) وبَدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ.
 قوله: (إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ) أي: مُنْزَعٌ عَنِ النَّقَائِصِ.

قوله: (يَغْتَسِلُ وَيَخْتَارُ مَا هُوَ أَسْتَرٌ) هذا ما في «الوهبانية» و«القنية». والذي في ابن أمير حاج: أَنَّهُ يُؤَخَّرُهُ؛ كَيْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الْاِغْتِسَالِ بِدُونِ اِطْلَاعٍ عَلَيْهِ، وَسِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمَا بَيْنَ رَجَالٍ أَوْ نِسَاءٍ، فَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، وَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشَايخِ: إِنَّ الْعُذْرَ فِي التَّيَمُّمِ إِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْعِبَادِ لَا تَسْقُطُ الْإِعَادَةُ، وَإِلَّا أُبِيحَ التَّيَمُّمُ. هـ.
 قوله: (وَبَيْنَ الرِّجَالِ تُؤَخَّرُ غُسْلُهَا) وكذا بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَتَيَمَّمَ وَتُصَلِّيَ؛ لِعَجْزِهَا شَرْعاً عَنِ الْمَاءِ، كَمَا فِي «الدَّر».

قوله: (وَالْإِنِّمُ عَلَى النَّاظِرِ) أي: إذا كان عامداً في صورة جوازِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ.

(١) سنن أبي داود: ٤٠١٢، من حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه.



وقيل: يجوز أن يتجرّد للغسل وحده، ويُجرّد زوجته للجماع إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع.

ويُستحبُّ صلاة ركعتين سُبحة بعده كالوضوء؛ لأنّه يشملُه.

(وَكُرِّهَ فِيهِ مَا كُرِّهَ فِي الْوُضُوءِ) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدّم.

ولا تقدير للماء الذي يتطهّر به في الغسل والوضوء؛ لاختلاف أحوال الناس، ويُراعى حالاً وسطاً من غير إسراف ولا تقتير، والله الموفق.

الطحاوي

قوله: (وقيل: يجوز أن يتجرّد للغسل وحده) اعلم أنّه ذكر في «القنية» اختلافاً في جواز الكشف في الخلوة، فقال: تجرّد في بيت الحمام الصّغير؛ لعصر إزاره، أو حلق عانته يائماً، وقيل: يجوز في المدة اليسيرة، وقيل: لا بأس به، وقيل: يجوز أن يتجرّد، إلى آخر ما ذكره المؤلف.

قوله: (مقدار عشرة أذرع) وفي «الشرح»: خمسة أذرع.

وانظر ما وجّه هذا التّحديد، ولعلّ وجهه في الأوّل أنّ العشرة تُعدُّ كثيراً كما قدّروا به في المياه، فيكون المحلّ إذا كان بهذا القدر متسعاً، والله تعالى أعلم.

قوله: (كالوضوء) بل الغسل أولى؛ لأنّه وضوء وزيادة، وإلى ذلك أشار بقوله: (لأنّه يشملُه).



(فصل في ما يسنُّ الاغتسال له)



(يُسَنُّ الاغتسالُ لِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ):

منها: (صَلَاةُ الْجُمُعَةِ) على الصحيح؛ لأنها أفضلُ من الوقتِ، وقيل: إنه لليوم، وثمرته: أنه لو أحدثَ بعدَ غُسلِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، لا يكونُ له فضلُهُ على الصحيح، وله الفضلُ على المرجوح.

وفي «معراج الدَّراية»: لو اغتسلَ يومَ الخميسِ، أو ليلةَ الجمعةِ استنَّ بالسُّنَّةِ؛ لحصولِ المقصودِ، وهو قطعُ الرائحةِ. الطحاوي

(فصل في ما يسنُّ الاغتسالُ له)

قوله: (على الصحيح) هو قولُ أبي يوسف، ويشهدُ له ما في «الصَّحيحين»: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فليغتسلْ»^(١)، وفي رواية لابنِ جَبَّان: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فليغتسلْ»^(٢)، وفي رواية للبيهقي: «وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسلٌ»^(٣) ١. هـ. قوله: (وقيل: إنه لليوم) قاله محمدٌ؛ إظهاراً لفضيلته على سائرِ الأيام؛ لقوله ﷺ: «سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»^(٤).

ونُسبَه كثيرٌ إلى الحَسَنِ، وذكرَ في «المحيط» محمداً مع الحسن.

وفي «غاية البيان» عن «شرح الطحاوي»: إنه لهما جميعاً^(٥) عند أبي يوسف.

قوله: (وثمرته أنه... إلخ) ونظيرُ فيمن لا جُمُعَة عليه أيضاً، وأمَّا الغُسلُ بعدَ الصَّلَاةِ فليس بمُعْتَبَرٍ إجماعاً، كما في (جُمُعَة) «المحيط» و«الخاتية».

قوله: (استنَّ بالسُّنَّةِ؛ لحصولِ المقصودِ) وقال في «النهر» «كالبحر»: ينبغي عدمُ حصولِ السُّنَّةِ بهذا اتفاقاً، أمّا على قولِ أبي يوسف فلاشترط الصَّلَاةُ به، والغالبُ وجودُ الحَدَثِ بينهما في مثل هذا القَدْرِ

(١) أخرجه البخاري (٨٩٤)، ومسلم (٨٤٤)، كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن جبان (١٢٢٦)، وابن خزيمة (١٧٥٢)، كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٦٦٠)، وابن خزيمة (١٧٥٢)، كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٠٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢٧١٠)، وابن خزيمة (١٧٢٨)، كلهم من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه، والبزار في «البحر الزخار» (٣٧٣٨)، من حديث سعد بن عبادَة رضي الله عنه، وابن أبي شيبة في «مصنفه»

(٥٥٠٨)، مرسلاً من حديث ابن المسيب رضي الله عنه.

(٥) أي: لصلَاةِ الجُمُعَةِ ويومِها.



(و) منها: (صَلَاةُ الْعِبْدَيْنِ) لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى، وَعَرَفَةَ^(١)، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(٢)، وَهُوَ نَاسِخٌ لظَاهِرِ قَوْلِهِ ﷺ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٣).

وَالْغُسْلُ سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ.

(و) يُسَنُّ (لِلْإِحْرَامِ) لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ؛ لِفَعْلِهِ ﷺ، وَهُوَ لِلتَّنْظِيفِ لَا لِلتَّطْهِيرِ، فَتَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ وَلَوْ كَانَ بِهَا حَيْضٌ وَنِفَاسٌ، وَلِهَذَا لَا يُتِمَّمُ مَكَانَهُ بِفَقْدِ الْمَاءِ.

(و) يُسَنُّ الْاِغْتِسَالُ (لِلْحَاجِّ) لَا لِغَيْرِهِمْ، وَيَفْعَلُهُ الْحَاجُّ (فِي عَرَفَةَ) لَا خَارِجَهَا، وَيَكُونُ فَعْلُهُ (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِفَضْلِ زَمَانِ الْوُقُوفِ.

الطحاوي

مِنَ الزَّمَانِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ فَلِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَطَهِّرًا بِطَهَارَةِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْيَوْمِ، لَا قَبْلَهُ، وَالْغَالِبُ وَجُودُ الْحَدَّثِ أَيْضاً ١. هـ مُلَخَّصاً

قَوْلُهُ: (فِيهَا وَنِعِمَّتْ) أَي: فَبِالسَّنَةِ أَخَذَ وَنِعِمَّتْ هَذِهِ الْخَصْلَةُ، فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْمَشْهُورِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢].

قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَاسِخٌ لظَاهِرِ قَوْلِهِ: ... إلخ) وَقِيلَ: مَعْنَى الْوَاجِبِ: الْمَتَأَكَّدُ، كَمَا يُقَالُ: حَقَّقْ عَلَيَّ وَاجِبٌ.

قَوْلُهُ: (سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ) وَلِلْيَوْمِ عِنْدَ الْحَسَنِ، نَقَلَهُ الْقَهْطَانِيُّ عَنْ «التَّحْفَةِ».

قَوْلُهُ: (لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ) (أَوْ) مَانِعَةٌ خَلَوْ تَجُوزُ الْجَمْعُ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا لَا يُتِمَّمُ مَكَانَهُ بِفَقْدِ الْمَاءِ) أَي: مَثَلًا، وَالْمَرَادُ بِعَذْرِ، وَالْبَاءُ لِلْسَبِيَّةِ، وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْاِغْتِسَالَاتِ الْمَسْنُونَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ الْاِغْتِسَالُ لِلْحَاجِّ ... إلخ) قَالَ فِي «الْبَدَائِعِ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غُسْلُ عَرَفَةَ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَيْضًا، يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ لِلْوُقُوفِ أَوْ لِلْيَوْمِ، أَي: يَوْمِ عَرَفَةَ لِمَنْ حَضَرَهُ.

قَوْلُهُ: (لِفَضْلِ زَمَانِ الْوُقُوفِ) وَلِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ أَبْلَغَ فِي الْمَقْصُودِ، كَمَا قَالُوا فِي غُسْلِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ١٣١٦، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٥٠٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَبُو دَاوُدَ: ٣٥٤، وَابْنُ مَاجَه: ١٠٩١، وَأَحْمَدُ:

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: ١٣٨٠، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٥٠٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَبُو دَاوُدَ: ٣٥٤، وَابْنُ مَاجَه: ١٠٩١، وَأَحْمَدُ: ٢٠١٢٠، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٥٠٢٦، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ١٧٥٧، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٧٧٦٥، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (١٩٠/٣)، مِنْ

حَدِيثِ سَمُرَةَ بِنْتِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٨٧٩، وَمُسْلِمٌ: ١٩٥٧، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



الطحاوي

الجمعة: الأفضل أن يكون بقرب ذهابه إليها، إلا أن هذا يقتضي الأفضلية فقط، لا كونه شرطاً في تحصيل السنة.

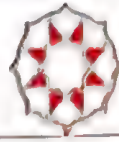
قال في «الهداية»: وكون هذه الاغتسالات سنة هو الأصح. وقيل: إنها مستحبة؛ بدليل أن محمداً سقى غسل الجمعة في «الأصل»: حسناً^(١)، قال في «الفتح»: وهو النظر.



(١) وعبارة «الأصل»، (٧٧/١): قلت: أرايت الغسل، أتراه واجباً يوم الجمعة ويوم عرفة وفي العيدين وعند الإحرام؟ قال: ليس بواجب في شيء من هذا، إن اغتسل فحسن، وإن ترك ذلك لم يضره.



[فصل فيما يندب له الاغتسال]



ولَمَّا فرَغَ من الغُسلِ المسنونِ شرَعَ في المندوبِ، فقال: (وَيُنْدَبُ الاغْتِسَالُ فِي سِتَّةِ عَشَرَ شَيْئًا) تقريباً؛ لأنَّه يزيدُ عليها:

(لِمَنْ أَسْلَمَ طَاهِراً) عن جنابةٍ، وحيضٍ، ونفاسٍ؛ للتنظيفِ عن أثرِ ما كانَ منه.
(وَلِمَنْ بَلَغَ بِالسِّنِّ) وهو خمسَ عشرةَ سنةً على المفتى به في الغلامِ والجاريةِ.
(وَلِمَنْ أَتَاهُ مِنْ جُنُونٍ) وسُكْرِ، وإغماءٍ.
(وَعِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حِجَامَةٍ، وَغُسْلِ مَيِّتٍ) خروجاً للخلافِ من لزومِ الغُسلِ بهما.

الطحطاوي

[فصل فيما يندب له الاغتسال]

قوله: (لِمَنْ أَسْلَمَ طَاهِراً) بذلك [أ/ ٤١] أمرٌ ﷺ مَنْ أَسْلَمَ^(١)، واحترزَ به عَمَّنْ أَسْلَمَ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَإِنَّهُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ الغُسلُ على المعتمدِ كما تقدَّم.
قوله: (وَلِمَنْ بَلَغَ بِالسِّنِّ) احترزَ به عن بلوغِ الصبيِّ بالاحتلامِ والإحبالِ والإنزالِ، وعن بلوغِ الصبيَّةِ بالاحتلامِ والحيضِ والحبلِ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الغُسلِ فيها.
قوله: (وهو خمسَ عشرةَ سنةً على المفتى به) وهو قولُهما، وروايةٌ عن الإمام؛ إذ العَلَامَةُ تظهرُ في هذه المُدَّةِ غالباً، فجعلوا المُدَّةَ عَلامَةً في حقِّ مَنْ لَمْ تظهرْ له علامةٌ، وأدنى مُدَّةٍ يُعْتَبَرُ فيها ظهورُ العلامةِ اثنتا عشرةَ سنةً في حقِّه، وتسعُ سنينَ في حقِّها، فإذا بلغا هذا السنَّ وأقرأ بالبلوغِ كانا بالغينِ حُكماً؛ لأنَّ ذلك ممَّا يُعْرَفُ مِنْ جِهَتَيْهِمَا.
قوله: (وَلِمَنْ أَتَاهُ... إلخ) لعلَّه للشُّكرِ على نِعْمَةِ الإفاقةِ.
قوله: (وَعِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حِجَامَةٍ) لِمَا وردَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ، مِنْهَا الْحِجَامَةُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

قوله: (خُرُوجاً لِلْخِلَافِ) الأولى ما قاله السيّد: خروجاً مِنْ خِلَافِ الْقَائِلِ بِلُزُومِ الغُسلِ مِنْهُمَا.

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٦٠٥)، وأبو داود في «سننه» (٣٥٥)، عن قيس بن عاصم ﷺ أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَيَذِيرَ. وقال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة، هذا حديثٌ حسنٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل عليه عند أهل العلم: يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَغْسِلَ ثِيَابَهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (٥٨٢)، من حديث عائشة ؓ.

(و) نُدِبَ (فِي لَيْلَةِ بَرَاءَةٍ) وَهِيَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ لِإِحْيَائِهَا وَعِظَمِ شَأْنِهَا؛ إِذْ فِيهَا تُقَسَّمُ الْأَرْزَاقُ وَالْأَجَالُ.

(و) فِي (لَيْلَةِ الْقَدَرِ إِذَا رَأَاهَا) يَقِينًا، أَوْ عِلْمًا، بِاتِّبَاعِ مَا وَرَدَ فِي وَقْتِهَا؛ لِإِحْيَائِهَا.

(و) نُدِبَ الْغُسْلُ (لِلدُّخُولِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ) تَعْظِيمًا لِحُرْمَتِهَا وَقُدُومِهِ عَلَى حَضْرَةِ الْمُصْطَفَى

(و) نُدِبَ (لِلوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةَ) لِأَنَّهُ ثَانِي الْجَمْعَيْنِ، وَمَحَلُّ إِجَابَةِ دُعَاءِ سَيِّدِ الْكَوْنَيْنِ بِغَفْرَانِ الدَّمَاءِ وَالْمِظَالِمِ لِأَمَّتِهِ (غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ) بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِهِ؛ لِأَنَّ بِهِ يَدْخُلُ وَقْتُ الْوُقُوفِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَيَخْرُجُ قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

(وَعِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى (لِطَوَافٍ) مَا.

الطحاوي

قوله: (وَنُدِبَ فِي لَيْلَةِ بَرَاءَةٍ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكْتُبُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ؛ لِتَوْفِيَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ، وَلِمَا فِيهَا مِنَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الذُّنُوبِ بِغَفْرَانِهَا، قَالَ الْعَمْرُوسِي^(١).

قوله: (بَقِينًا) بَأَنَّ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْكَشْفِ مَثَلًا.

قوله: (أَوْ عِلْمًا) كَذَا هُوَ فِيمَا شَرَحَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ أَيْضًا، وَالْمُنَاسِبُ لِمُقَابَلَةِ (الْيَقِينِ) أَنْ يَقُولَ: أَوْ ظَنًّا؛ بَأَنَّ يَتَّبِعَ الْأَمَارَةَ الْوَارِدَةَ بِتَعْيِينِهَا، وَهِيَ كَوْنُهَا لَيْلَةٌ بَلَجَّةٌ، لَا حَارَّةٌ وَلَا بَارِدَةٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرُوهُ. وَالَّذِي فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنْ «الشَّرْحِ»: (أَوْ عَمَلًا بِاتِّبَاعِ مَا وَرَدَ)، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الرُّؤْيَا إِمَّا بِالْيَقِينِ أَوْ بِالْعَمَلِ بِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَمَارَاتِ.

قوله: (لِإِحْيَائِهَا) يَحْتَمِلُ ارْتِبَاطُهُ بِالْغُسْلِ، أَيْ: إِنَّمَا نُدِبَ لِإِحْيَائِهَا، وَفِيهِ أَنَّ الْإِحْيَاءَ مَطْلُوبٌ آخَرُ لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْغُسْلِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يُعَيَّنُ عَلَيْهِ فَيُطْلَبُ لَهُ، أَوْ لِيَكُونَ الْإِحْيَاءُ مُؤَدَّى بِأَكْمَلِ الظَّاهَرَتَيْنِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (وَرَدَ)، وَالْمَعْنَى: إِنَّ الْعَلَامَاتِ الْوَارِدَةَ بِطَلْبِ الْإِحْيَاءِ هِيَ الْعَلَامَاتُ الَّتِي يُطْلَبُ عِنْدَ وَجُودِهَا الْغُسْلُ.

قوله: (وَمَحَلُّ إِجَابَةِ دُعَاءِ سَيِّدِ الْكَوْنَيْنِ) أَيْ: بَعْدَ أَنْ دَعَا بِهِ فِي جَمْعِ عَرَفَةَ، فَأُخِّرَتْ عَنْهُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ.

قوله: (وَعِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) هِيَ أَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا مُطْلَقًا، وَفَضَّلَ مَالِكُ الْمَدِينَةَ، وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ

(١) أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ خُضْرٍ بْنُ أَحْمَدَ الْعَمْرُوسِي، الْإِمَامُ، الْعَلَّامَةُ، الْفَقِيهَ النَّبِيهَ الْفَهَامَةُ، اخْتَصَرَ «الْمَخْتَصَرُ الْخَلِيلِي» فِي نَحْوِ الرَّبْعِ ثُمَّ شَرَحَهُ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٧٣ هـ «شَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّة» (٤٧٩/١)، وَالنَّفْلُ هُنَا مِنْ رِسَالَةٍ لَهُ فِي فَضَائِلِ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.



ولطواف (الرَّيَاة) فيؤدِّي الطواف بأكمل الطهارتين، ويقوم بتعظيم حُرمة البيت الشريف.
 (و) يُندب (لصلاة كُسُوفِ الشمس، وخُسُوفِ القمر؛ لأداء سُنَّةِ صلاتيهما.
 (وَأَسْتِسْقَاءٍ) لطلب نزول الغيث رحمةً للخلق، بالاستغفار، والتضرُّع، والصلاة بأكمل
 الطهارتين.

(و) لصلاة من (فَزَع) من مَخُوفِ التجاء إلى الله وكرمه؛ لكشف الكرب عنه.
 (و) من (ظُلْمَةٍ) حصلت نهاراً.

(و) من (رِيحٍ شَدِيدٍ) في ليلٍ أو نهارٍ؛ لأنَّ الله تعالى أهلك به من طغى كقوم عادٍ،
 فيلتجئ المتطهر إليه.

ويندب للتائب من ذنب،
 الطحطاوي

البقعة التي دُفِن فيها ﷺ فإنها أفضل حتى من العرش والكرسي بالإجماع، كما ذكره الشَّهاب في «شرح
 الشَّفا».

ولكل من مكَّة والمدينة أسماء كثيرة نحو مائة، قال النووي: ولا يُعرف في البلاد أكثر أسماء
 منهما، وكثرة الأسماء تدلُّ على شَرَف المسمَّى.

قوله: (ولطواف الرِّيَاة) سيأتي أنه يَغْتَسِل لرمي الجِمار، وتقدَّم أنه يَغْتَسِلُ لجمع مُزدلفة، وقد
 تجتمع الثلاثة في يومٍ واحدٍ، والظاهر أنَّ غُسلًا واحدًا يكفي لجميعها بالنية.

قوله: (ويَتَوَمُّ بتعظيم حُرمة البيت) أي: التَّعْظِيم الرَّائِد، وإلَّا فأصله يتحقَّق بالوضوء.

قوله: (لأداء سُنَّةِ صلاتيهما) أي: بأكمل الطَّهارتين، كما ذكره في الذي بعد.

قوله: (لطلب استِنزال الغيث) الأولى حذف اللام من (طلب) لأنه تفسيرٌ ل: (استسقاء)، كما أنَّ
 الأولى حذف السين والتاء من (استِنزال)، والإضافة في (استِنزال الغيث) من إضافة المصدر
 إلى المفعول.

قوله: (بالاستغفار... إلخ) تصوير للطلب، أو الباء للسببية.

قوله: (من مَخُوفٍ) بصيغة اسم الفاعل، وهو إشارة إلى أنَّ (فَزَع) مصدرٌ بمعنى: مُفزع.

قوله: (التَّجَاء إلى الله تعالى) أي: وهو مُتَلَبِّسٌ بأكمل الطَّهارتين، فإنَّه أدعى لإزالته.

قوله: (فيلتجئ المتطهر إليه) أي: المتطهر بأكمل الطَّهارتين.

قوله: (ويندب للتائب من ذنب) إزالة لأثر ما كان فيه، وشكراً للتوفيق إلى التوبة.

وللقادم من سفر، وللمستحاضة إذا انقطع دمها، ولمن يراد قتله، ولرمي الجمار، ولمن أصابته نجاسة وخفي مكانها، فيغسل جميع بدنه، وكذا جميع ثوبه احتياطاً.
تنبيه عظيم:

لا تنفع الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة الباطنة بالإخلاص لله، والنزاهة عن الغل، والغش، والحقد، والحسد، وتطهير القلب عما سوى الله من الكونين، فيعبده لذاته، لا لعلّة، مفتقراً إليه، وهو يتفضل.....
الطحاوي

قوله: (وللقادم من سفر) للنظافة.

قوله: (وللمستحاضة...) إلخ) لاحتمال تخلل حيض أثناء المدة.

قوله: (ولمن يراد قتله) ليؤت على أكمل الطهارتين.

قوله: (ولمن أصابته نجاسة...) إلخ) عدّه في «البحر» من الغسل المفروض، وهو الذي تُفیده عبارة السيد، قال: وهو الصحيح؛ خلافاً لمن قال: إنه يطهر بغسل طرف منه. هـ.

قوله: (لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي: التي اشترطت في بعض العبادات، والمعنى: إنها لا تنفع نفعاً تاماً؛ إذ لا يُنكر أن وجودها ليس كعدمها.

قوله: (بالإخلاص...) إلخ) تصوير للطهارة الباطنية.

قوله: (والنزاهة) أي: التّباعد.

قوله: (عن الغل) قال في «القاموس»: الغل: الحقد، كالغل بالكسر، والضغن. هـ.

وقال في مادة (ح ق د): حَقَدَ عليه ك: (ضرب)، و(فرج)، حَقْدًا وحَقْدًا وحَقِيدَةً: أمسك عداوته في قلبه وتربص لفرضتها، كتحقّد، والحقود: الكثير الحقد. هـ. ومنه يُعلم أن الغل والحقد شيء واحد. وقال في مادة (غ ش ش): غشه: لم يمحضه النصّح، أو أظهر خلاف ما يُضمر، والغش بالكسر الاسم منه، والغل والحقد، والغش بالضم: الرجل الغاش. هـ. فالغش في بعض تفاسيره يرجع إلى ما قبله.

وأما الحسد - أعاذنا الله تعالى منه - فمعلوم.

قوله: (وتطهير القلب) عطف على (إخلاص) أي: يطهره بقطع العلائق عن جملة الخلق وما تطمح إليه النفوس، فلا يقصد إلا الله تعالى، يعبدّه لاستحقاقه العبادة لذاته تعالى، وامتنالاً لأمره، ملاحظاً جلالته وكبريائه، لا رغبة في جنّة، ولا رهبة من نار. هـ. من «الشرح».

قوله: (مفتقراً) أي: مُظهرًا فقره إليه بأن يسأله حاجته الدينية والدنيوية؛ إظهاراً للفاقة والاضطرار.



بِالْمَنْ بِقَضَاءِ حَوَائِجِهِ الْمَضْطَّرِّ بِهَا؛ عَطْفًا عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَبْدًا فَرْدًا لِلْمَالِكِ الْوَاحِدِ، الْفَرْدُ الَّذِي لَا يَسْتَرْقُكُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ سِوَاهُ، وَلَا يَسْتَمْلِكُ هَوَاكَ عَنْ خِدْمَتِكَ إِلَّاهًا، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

رُبَّ مَسْتَوْرٍ سَبَبَتْهُ شَهْوَتُهُ قَدْ عَرِيَ عَنْ سَتْرِهِ وَانْهَتَكَ

الطَّحْطَاوِي

إِنِّي الْمَوْلَى الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَ تَطْهِيرِ لِسَانِهِ مِنَ اللَّغْوِ، فَضْلًا عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ وَالنِّمَمَةِ وَالْبُهْتَانِ، وَتَزْيِينِهِ بِالتَّقْدِيسِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ؛ لَعَلَّهُ أَنْ يَتَّصِفَ بِبَعْضِ صِفَاتِ الْعُبُودِيَّةِ؛ إِذْ هِيَ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَالْحَفْظُ لِلْحُدُودِ، وَالرُّضَا بِالْمَوْجُودِ، وَالصَّبْرُ عَنِ الْمَفْقُودِ، قَالَ فِي «الشرح».

قوله: (بِالْمَنْ) أي: الإحسان، لا بالوجوب عليه.

قوله: (الْمَضْطَّرُّ بِهَا) أي: بِسَبَبِهَا.

قوله: (عَطْفًا عَلَيْهِ) بفتح العين، أي: رحمةً وحنوًا، وبالكسر: الجانب.

قوله: (فَيَكُونُ عَبْدًا [أ/٤٢] فَرْدًا... إلخ) أي: غير مُشْتَرَكٍ.

من كلام الحلاج^(١) - نَفَعْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِهِ -: مِنْ عِلَامَاتِ الْعَارِفِ كَوْنُهُ فَارِعًا مِنْ أُمُورِ الدَّارَيْنِ، مُشْتَغِلًا بِاللَّهِ وَحْدَهُ.

وقال: لَيْسَ لِمَنْ يَرَى أَحَدًا أَوْ يَذْكُرُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ: عَرَفْتُ الْوَاحِدَ الَّذِي ظَهَرَتْ مِنْهُ الْوَاحِدُ.

وقال: مَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ، أَوْ رَجَا سِوَاهُ، أَغْلَقَ عَلَيْهِ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِ الْمَخَافَةَ، وَحُجِبَ بِسَبْعِينَ حِجَابًا أَيْسَرُهَا الشُّكُّ أ. هـ.

قوله: (وَلَا يَسْتَمْلِكُ) السِّينِ وَالتَّاءُ زَائِدَتَانِ، أَوْ أَنَّ التَّهْيِ عَنْ طَلَبِ الْمِيلِ أَبْلَغُ مِنَ التَّهْيِ عَنِ الْمِيلِ.

قوله: (قَالَ الْحَسَنُ) فِي مَقَامِ التَّلْعِيلِ لِقَوْلِهِ: (وَلَا يَسْتَمْلِكُ).

قوله: (رُبَّ مَسْتَوْرٍ) أي: كَثِيرًا مَا يَقَعُ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ الرَّمَلِ.

قوله: (سَبَبَتْهُ شَهْوَتُهُ) أي: جَعَلَتْهُ مَسْبِيًّا لَهَا وَأَسِيرًا، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ صَارَ لَا يُخَالِفُهَا.

قوله: (قَدْ عَرِيَ) بِكسر الراء، بِمَعْنَى نَزَعَ ثِيَابَهُ، وَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ لِلضَّرُورَةِ.

قوله: (وَانْهَتَكَ) أَلْفُهُ لِلإِطْلَاقِ، وَهُوَ عَطْفٌ لَازِمٌ عَلَى (عَرِيَ).

(١) الحلاج هو الحسين بن منصور، وكنيته: أبو مغيث، من أهل بيضاء فارس، نشأ بواسط والعراق، وصحب الجنيد وأبا الحسين النوري وعمراً المكي والفوطي وغيرهم، والمشايخ في أمره مختلفون: رَدَّ أَكْثَرَ الْمَشَايِخِ وَنَفَوْهُ وَأَبُو أَنْ يَكُونَ لَهُ قَدَمٌ فِي التَّصَوُّفِ، وَقِيلَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَطَاءٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصْرَابَادِي، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ، وَصَحَّحُوا لَهُ حَالَهُ، وَحَكُّوا عَنْهُ كَلَامَهُ، وَجَعَلُوهُ أَحَدَ الْمُحَقِّقِينَ، حَتَّى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ: الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ: عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، قُتِلَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ. «طبقات الصوفية» (ص: ٢٣٧).

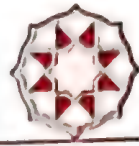
صاحب الشهوة عبدٌ فإذا مَلَكَ الشهوة أضْحَى مَلِكاً
فإذا أخلصَ لله، وبما كَلَّفَهُ بهِ وارتضاءه، قامَ فأدَّاه، حَفَّتْهُ العناية حيثُما توجَّهَ وتيمَّم،
وعَلَّمَهُ ما لم يكن يَعْلَمُ.



الطحاوي

قوله: (صاحب الشهوة عبدٌ) أي: ملازمها والمتَّصِفُ بها كالعبدِ في الانقيادِ إلى غيره، والدَّلُّ له.
قوله: (فإذا مَلَكَ الشهوة) بأن خالَفَ النَّفْسَ والشَّيْطَانَ فيما يأمُران به.
قوله: (أضْحَى مَلِكاً) أي: في الدَّارين، وهو بكسر اللام؛ لذكر العبدِ أولاً، ويحتملُ أن يكونَ
بفتحها، وهو على التَّشبيه، يعني: أنَّه في الدَّرَجَةِ كالملائكة.
وقد خَلَقَ اللهُ تعالى عالَمَ الأرواحِ وقَسَمَهُ أقساماً ثلاثة: فمنهم مَنْ جَعَلَ فيه العقلَ دون الشهوة،
وهم الملائكة، ومنهم مَنْ عَكَّسَهُ، وهم البهائمُ، ومنهم مَنْ جَمَعَهُما فيه، وهم بنو آدم، فإن غَلَبَ عقلُه
شهوَتُهُ ألْحَقَ بالأوَّل، بل قد يكونُ أفضل، وإن غَلَبَتْ شهوَتُهُ عقلُه ألْحَقَ بالثاني، بل قد يكونُ أرذل، ﴿إِنْ
هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان: ١٧].
قوله: (وبما كَلَّفَهُ بهِ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (قام).
قوله: (وارتضاء) عَطَفَ على (كَلَّفَهُ).
قوله: (حَفَّتْهُ العناية) أي: أَحَاطَتْ بهِ، والعناية: الاهتمامُ بالشيءِ، والمعنى: أنَّ الله تعالى يحفظُه
ويُسَيِّلُ له أُمُورَه فيُعَامِلُهُ مُعَامَلَةً مَنْ اهْتَمَّ بِشَأْنِهِ؛ تعظيماً له.
قوله: (حيثُما توجَّهَ وتيمَّم) أي: قَصَدَ، أي: في أيِّ زمانٍ ومكانٍ توجَّهَ فيه وقَصَدَ، وإن كان أصلُ
وضع (حيث) للمكان. ولا يخفى حُسْنُ ذِكْرِهِ مادَّةَ التَّيَمُّمِ بِلِصْقِهِ.
قوله: (وعَلَّمَهُ ما لم يكن يَعْلَمُ) دليلُه قولُه تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُكُمْ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والله
تعالى أعلم.





(بَابُ التَّيْمُمِ)

هو من خصائص هذه الأمة.

[تعريف التيمم]

وهو لغة: القصد مُطلقاً، والحجُّ لغة: القصدُ إلى معظَم.
وشرعاً: مسحُ الوجه واليدين عن صعيدٍ مُطَهَّر، والقصدُ شرطٌ له؛ لأنَّه النيةُ.
وله سببٌ، وشرطٌ، وحكمٌ، وركنٌ، وصفةٌ، وكيفيةٌ، وستاتيك.
فسيبه كأصله: إرادةُ ما لا يحلُّ إلاَّ به.

[شروط التيمم]

وشروطه قدَّمها بقوله: (يَصِحُّ) التيمُّمُ (بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ):

الطحطاوي

(بَابُ التَّيْمُمِ)

ذكره بعد طهارة الماء؛ لأنَّه خَلَفَ، وقدَّمه على مسح الخُفِّ وإن كان طهارةً مائيَّةً؛ لثبوت هذا بالكتابِ وذاك بالسنةِ، وثَلَّث به تأسيّاً بالكتاب.

قوله: (هو من خصائص هذه الأمة) رُخصةٌ لهم من حيثُ الآلةُ، حيثُ اكتفى فيه بالصَّعيد الذي هو ملوَّث، ومن حيثُ المحلُّ؛ للاقتصار فيه على شَطَرِ الأعضاء.

قوله: (وشرعاً... إلخ) قال الكمال: هذا هو الحقُّ، فهذا التعريفُ أولى من قولٍ بعضهم في تعريفه: قصدُ الصَّعيدِ الطاهرِ واستعماله بصفةٍ مخصوصةٍ، فإنَّه جعلَ القصدَ رُكناً.

قوله: (عن صعيدٍ) أي: النَّاسِ هذا المسحُ عن صعيدٍ، أي: مسَّ صعيدٍ.

قوله: (مُطَهَّر) احتَرَزَ به عن الأرضِ إذا تَنَجَّسَتْ وجَفَّت، فإنَّه لا يُتيمَّم عليها.

قوله: (وشرطٌ) هو كشرط أصله، إلاَّ فيما ستعلمه.

قوله: (وحكمٌ) هو جِلُّ ما كان مُمتنعاً قبله في الدنيا، والثَّوابُ في الآخرةِ كأصله أيضاً.

قوله: (وركنٌ) هو المسحُ المستوعبُ للمحلِّ.

قوله: (وصفةٌ) هو فرضُ للصلاةِ مُطلقاً، ويُندبُ لدخولِ المسجدِ مُحدثاً كما ستعلمه، ويجبُ فيما

يجبُ فيه الوضوء.

قوله: (وكيفيةٌ) هي مسحُ اليُمْنَى باليسرى، وقلبه مُستوعباً.



(الْأَوَّلُ) منها: (النِّيَّةُ) لَأَنَّ التَّرَابَ مُلَوَّثٌ، فَلَا يَصِيرُ مُطَهَّرًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَالْمَاءُ خُلِقَ مُطَهَّرًا.

(و) النِّيَّةُ (حَقِيقَتُهَا) شَرْعًا: (عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى) إِيجَادِ (الْفِعْلِ) جُزْمًا.

(وَوَقْتُهَا: عِنْدَ ضَرْبِ يَدِهِ عَلَى مَا يَتَيَّمُّ بِهِ) أَوْ عِنْدَ مَسْحِ أَعْضَائِهِ بِتَرَابٍ أَصَابَهَا.

(و) لِلنِّيَّةِ فِي حَدِّ ذَاتِهَا شُرُوطٌ لَصَحَّتِهَا، يَبَيِّنُهَا بِقَوْلِهِ: (شُرُوطُ صِحَّةِ النِّيَّةِ ثَلَاثَةٌ):

(الْإِسْلَامُ) لِيَصِيرَ الْفِعْلُ سَبَبًا لِلثَّوَابِ، وَالْكَافِرُ مُحْرَمٌ مِنْهُ.

(و) الثَّانِي (التَّمْيِيزُ) لِفَهْمِ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ.

(و) الثَّلَاثُ (الْعِلْمُ بِمَا يَنْوِيهِ) لِيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْمَنْوِيِّ، وَالنِّيَّةُ مَعْنَى وَرَاءَ الْعِلْمِ الَّذِي يَسْبِقُهَا.

(و) نِيَّةُ التَّيَمُّمِ لَهَا شَرْطٌ خَاصٌّ بِهَا بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: (يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ التَّيَمُّمِ) لِيَكُونَ مِفْتَاحًا

(لِلصَّلَاةِ) فَتَصَحَّ بِهِ (أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ):

(إِمَّا نِيَّةُ الطَّهَارَةِ) مِنَ الْحَدَثِ الْقَائِمِ بِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْجَنَابَةِ مِنَ الْحَدَثِ، فَتَكْفِي نِيَّةُ

الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِلصَّلَاةِ، وَشُرِطَتْ لَصَحَّتِهَا وَإِبَاحَتِهَا، فَكَانَتْ نِيَّتُهَا نِيَّةً إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ،

الطَّحْطَاوِي

قَوْلُهُ: (عَلَى إِيجَادِ الْفِعْلِ جُزْمًا) دَخَلَ فِيهِ التَّرْكُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَّا إِذَا صَارَ كَفًّا، وَهُوَ الْمَكْلَفُ بِهِ

فِي النَّهْيِ، وَهُوَ فِعْلٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُكْلَفَ بِالتَّرْكِ بِمَعْنَى الْعَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، أَفَادَهُ

السَّيِّدُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَ مَسْحِ أَعْضَائِهِ) الْجَمْعُ لِمَا فَوْقَ الْوَاحِدِ، أَوْ جَعَلَ كُلَّ يَدٍ عَضْوًا.

قَوْلُهُ: (لِفَهْمِ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِلْمَنْوِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّمْيِيزِ الْعِلْمُ بِحَقِيقَةِ الْمَنْوِيِّ.

قَوْلُهُ: (لِيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْمَنْوِيِّ) فِيهِ مُصَادَرَةٌ^(١).

قَوْلُهُ: (وَالنِّيَّةُ مَعْنَى وَرَاءَ الْعِلْمِ) أَيُ: حَقِيقَةٌ غَيْرُ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْجَنَابَةِ مِنَ الْحَدَثِ) بَلْ رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا تَيَمَّمَ

يُرِيدُ بِهِ الْوُضُوءَ أَجْزَأَهُ عَنِ الْجَنَابَةِ فِي الصَّحِيحِ.

قَوْلُهُ: (وَإِبَاحَتِهَا) أَيُ: إِبَاحَةُ فِعْلِهَا لَهُ.

(١) الْمَصَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ: هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ النَّتِيجَةَ جُزْءَ الْقِيَاسِ، أَوْ تَلْزِمُ النَّتِيجَةَ مِنْ جُزْءِ الْقِيَاسِ، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ بَشَرٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ ضَحَّاكٌ، يَنْتُجُ أَنَّ الْإِنْسَانَ ضَحَّاكٌ، فَالْكِبْرَى هَاهُنَا وَالْمَطْلُوبُ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ إِذِ الْبَشَرُ وَالْإِنْسَانُ مُتَرَادِفَانِ، وَهُوَ اتِّحَادُ الْمَفْهُومِ، فَتَكُونُ الْكِبْرَى وَالنَّتِيجَةُ شَيْئًا وَاحِدًا، أ. هـ. «التَّعْرِيفَاتُ» (ص: ٢٧٧)، وَهَذَا جَعَلَ الْعِلْمَ بِمَا يَنْوِيهِ سَبَبًا لِمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْمَنْوِيِّ، وَهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فلذا قال :

(أَوْ) نِيَّةُ (اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ) لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا بَرَفَعِ الْحَدَثِ، فَتَصِحُّ بِإِطْلَاقِ النِّيَّةِ، وَبَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ رَافِعٌ لَهُ كَالْوُضُوءِ.

وَأَمَّا إِذَا قَيَّدَ النِّيَّةَ بِشَيْءٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا، بَيَّنَّهُ فِي الشَّرْطِ الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ :
(أَوْ نِيَّةُ عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ) وَهِيَ الَّتِي لَا تَجِبُ فِي ضَمَنِ شَيْءٍ آخَرَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ، فَتَكُونُ قَدْ شُرِعَتْ ابْتِدَاءً تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكُونُ أَيْضًا (لَا تَصِحُّ بِدُونِ طَهَارَةٍ) فَيَكُونُ الْمُنَوِيُّ إِمَّا صَلَاةً، أَوْ جُزْءًا لِلصَّلَاةِ
الطُّحْطَاوِيُّ

قوله : (فلذا قال) مرَّتْ عَلَى كَلَامٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : (وَهِيَ تَصَحُّ بِنِيَّةِ إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، فَلِذَا قَالَ)، وَلَوْ حَذَفَ التَّعْلِيلَ الْمَذْكُورَ كَمَا فَعَلَهُ السَّيِّدُ لَكَانَ أَوْلَى.

قوله : (أَوْ نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ) أَي : نَوَى بِالتَّيْمُمِ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ مُبَاحَةً، أَوْ صَيْرُورَةً الصَّلَاةَ مُبَاحَةً، فَالسَّيْنُ وَالنَّاءُ زَائِدَتَانِ، أَوْ لِلصَّيْرُورَةِ، وَلَا يَصِحُّ الظُّلُبُ.

قوله : (لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا بَرَفَعِ الْحَدَثِ) تَعْلِيلٌ لِصَحَّةِ النِّيَّةِ فِي التَّيْمُمِ بِنِيَّةِ الاسْتِباحَةِ، يَعْنِي : أَنَّهُ لَمَّا نَوَى اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ - وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِرَفْعِ الْحَدَثِ - فَكَأَنَّهُ نَوَى رَفْعَهُ، أَي : وَهِيَ تَصَحُّ بِنِيَّةِ رَفْعِهِ.

وَإِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ وَجَدْنَا كِلْتَا النِّيَّتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ تَرْجِعُ إِلَى نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الطَّهَارَةِ تَرْجِعُ إِلَى نِيَّةِ الْإِبَاحَةِ، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى نِيَّةِ الرَّفْعِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله : (فَتَصَحُّ بِإِطْلَاقِ النِّيَّةِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ : (إِمَّا نِيَّةُ الطَّهَارَةِ)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِإِطْلَاقِ النِّيَّةِ نِيَّةُ التَّيْمُمِ، فَإِنَّ الْمَصْنُوفَ نَصٌّ بَعْدُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصَحُّ بِنِيَّتِهِ.

قوله : (وَبَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ : (لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا بَرَفَعِ الْحَدَثِ)، وَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيمَةٍ قَوْلَنَا : وَهِيَ تَصَحُّ بِنِيَّتِهِ.

قوله : (وَأَمَّا إِذَا قَيَّدَ النِّيَّةَ بِشَيْءٍ) عَطَفْتُ عَلَى مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ : (هَذَا إِذَا أُطْلِقَ فِي النِّيَّةِ)، وَيَنْتَظَمُ صَوْرَتَيْنِ : صُورَةُ نِيَّةِ الطَّهَارَةِ، أَوْ صُورَةُ نِيَّةِ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ، وَصُورَةُ نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ.

قوله : (بَيَّنَّهُ فِي الشَّرْطِ الثَّالِثِ) الْأَوَّلَى بَيَّنَّهُ فِي الْأَمْرِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَتَأَمَّلْ.

قوله : (وَهِيَ الَّتِي لَا تَجِبُ... إلخ) كَالصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْمَسِّ، فَإِنَّهُ وَجِبَ لَهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لِلتَّلَاوَةِ، وَهُوَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ لَيْسَ عِبَادَةً، وَلَا يُتَقَرَّبُ بِهِ ابْتِدَاءً.

قوله : (لَا تَصِحُّ بِدُونِ طَهَارَةٍ) أَي : أَوْ لَا تَحِلُّ؛ لِشَمَلِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِنَحْوِ الْجُنُبِ.

في حَدِّ ذَاتِهِ، كقوله: نويْتُ التَّيَمُّمَ للصَّلاةِ، أو لصلاةِ الجَنَازَةِ، أو سجدةِ التَّلاوةِ، أو لقراءةِ القرآنِ وهو جُنُبٌ، أو نَوْتُهُ لقراءةِ القرآنِ بعدَ انقطاعِ حَيْضِهَا أو نِفَاسِهَا؛ لَأَنَّ كَلًّا مِنْهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الطَّهَارَةِ، وهو عِبَادَةٌ.

(فَلَا يُصَلِّي بِهِ) أَي: التَّيَمُّمُ (إِذَا نَوَى التَّيَمُّمَ فَقَطْ) أَي: مُجَرِّدًا مِنْ غَيْرِ مَلاحِظَةِ شَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ (أَوْ نَوَاهُ) أَي: التَّيَمُّمُ (لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَ) هُوَ مُحَدِّثٌ حَدَثًا أَصْغَرَ (وَلَمْ يَكُنْ جُنُبًا) وَكَذَا الْمَرْأَةُ إِذَا نَوَتْهُ لِلْقِرَاءَةِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَاطَبَةً بِالتَّطَهُّرِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ؛ لَجَوَازِ قِرَاءَةِ الْمُحَدِّثِ، لَا الْجُنُبِ.

فَلَوْ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ لِمَسَّ الْمُصْحَفِ، أَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ،
الطحاوي

قوله: (فِي حَدِّ ذَاتِهِ) أَي: بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ، وَالْمَرَادُ أَنَّهُ جُزْءٌ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ يَتَحَقَّقُ غَيْرَ جُزْءٍ [٤٣/أ] لِسَبَبٍ آخَرَ، كَالسُّجُودِ.

قوله: (كَقَوْلِهِ: نَوَيْتُ التَّيَمُّمَ لِلصَّلَاةِ) لَا يَظْهَرُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: (فَيَكُونُ الْمُنَوِيُّ إِمَّا صَلَاةً) أَنْ يَكُونَ الْمُنَوِيُّ عِنْدَ التَّيَمُّمِ الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: عَلَى اسْتِباحَةِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُ.

قوله: (أَوْ لَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ) لَوْ أَدْخَلَهَا فِي عُمُومِ الصَّلَاةِ فَيَقُولُ: فَيَكُونُ الْمُنَوِيُّ إِمَّا صَلَاةً وَلَوْ صَلَاةَ جَنَازَةٍ، لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مِنْ وَجْهِ.

قوله: (أَوْ سَجْدَةِ التَّلاوةِ) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ مِثَالٌ لَجُزْءِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ.

قوله: (وَهُوَ عِبَادَةٌ) أَي: مَقْصُودَةٌ، لَا تَصَحُّ بِدُونِ طَهَارَةٍ.

قوله: (فَلَا يُصَلِّي بِهِ) تَفْرِيعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ.

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ جُنُبًا) تَصْرِيحٌ بِاللَّازِمِ.

قوله: (وَلَمْ تَكُنْ مُخَاطَبَةً بِالتَّطَهُّرِ) أَي: بِأَنْ تَكُونَ مُحَدِّثَةً حَدَثًا أَصْغَرَ فَقَطْ.

قوله: (لَجَوَازِ قِرَاءَةِ الْمُحَدِّثِ) أَي: فَهِيَ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ، لَكِنَّهَا تَحِلُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ، فَقَدْ فُقِدَ الشَّرْطُ

الثَّالِثُ.

قوله: (لَا الْجُنُبُ) أَي: وَمَا فِي مَعْنَاهُ.

قوله: (فَلَوْ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ لِمَسَّ الْمُصْحَفِ) فُقِدَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ فِيهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ عِبَادَةً.

قوله: (أَوْ دَخُولِ الْمَسْجِدِ) فُقِدَ فِيهِ الْعِبَادَةُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مِنَ الْأَكْبَرِ.



أو تعليم الغير، لا تجوزُ به صلاتُهُ في الأصحّ، وكذا لزيارة القبور، والأذان، والإقامة، والسلام، وردّه، أو للإسلام عندَ عامّة المشايخ، وقال أبو يوسف: تصحّ صلاتُهُ به؛ لدخوله في الإسلام؛ لأنّه رأسُ القُرب، وقال أبو حنيفة ومحمّد: لا تصحّ، وهو الأصحّ.

ولو تيمّم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سنذكره.

وفي رواية النوادر والحسن: جوازه بمجرد نيّته.

(الثاني) من شروط صحّة التيمّم: (العُدْرُ المُبِيحُ للتيمّم) وهو على أنواع:

(كُبُعِدِه) أي: الشخص (مَيْلاً) وهو ثَلَاثُ فَرَسَخٍ

الطحاوي

قوله: (أو تعليم الغير) فُقِدَ فيه الثالث، وهو كونه لا يصحّ أو لا يحلّ بدون طهارة وإن كان عبادة مقصودة، كما قاله «الشرح».

قوله: (وكذا لزيارة القبور) فُقِدَ فيها الثالث أيضاً.

قوله: (والأذان) انتفى فيه الثاني والثالث، وكذا الإقامة.

قوله: (والسلام، وردّه) انتفى فيه الثالث فقط، وكذا الإسلام.

قوله: (وقال أبو حنيفة ومحمّد: لا تصحّ) لأنّه ﷺ إنما جعل التراب طهوراً للمسلم فقط بقوله ﷺ: «التراب طهورُ المسلم»^(١).

قوله: (فهو على الخلاف) فعلى قوليهما لا تصحّ به الصلّة؛ لأنها ليست قربة مقصودة، وعلى قول محمّد تصحّ؛ لأنها قربة عنده، قاله في «البحر» عن «التوشيح»^(٢).

قوله: (وفي رواية النوادر) المراد بـ: (النوادر) كتب غير ظاهر الرواية كما تقدّم التنبيه عليه في الخطبة، لا أنها اسم كتاب.

قوله: (بمجرد نيّته) أي: التيمّم، هو مقابل لما في المصنّف، ولا اعتماد على هذه الرواية، كما نبّه على ذلك الكمال.

قوله: (كُبُعِدِه) أي: الشخص مَيْلاً، ضَبَطَ بعضهم (الميل) و(الفرسخ) و(البريد) في قوله:

إنَّ البريدَ من الفراسخِ أربعٌ ولفرسخٍ فثلاثُ أميالٍ ضَعُوا
والميلُ ألفٌ، أي: من البَاعَاتِ قُل والباعُ أربعُ أذرعٍ فتتبعوا

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٢٤)، والدارقطني في «سننه» (٧٢٤)، وابن حبان (١٣١٢) والبيهقي في «معرفة السنن

والآثار» (١٦٣٤)، كلهم من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إن الصَّعيد الطَّيِّب وضوء المسلم ولو عشر حجج».

(٢) «التوشيح شرح الهداية» لسراج الدين، عمر بن إسحاق الغزنوي الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ. «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٢٢).



بغلبة الظن، هو المختار؛ للخرج بالذهاب هذه المسافة، وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج، وثلاث الفرسخ أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف بذراع العامة، فيتيمم لبُعده ميلاً (عن ماء) ظهور (ولو) كان بُعده عنه (في المِصر) على الصحيح؛ للخرج.

(و) من العذر (حُصُولُ مَرَضٍ)

الطحطاوي

ثُمَّ الذَّرَاعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَرْبَعُ مِنْ بَعْدِهَا الْعَشْرُونَ ثَمَّ الإصْبَعُ
سِتُّ شَعِيرَاتٍ فَظَهَرُ شَعِيرَةٍ مِنْهَا إِلَى بَطْنٍ لِأُخْرَى تُوضَعُ
ثُمَّ الشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعْرَاتٍ فَقَطْ مِنْ ذِيلٍ بَغْلٍ لَيْسَ عَنْ ذَا مَرَجُعٍ
قاله في «الفتح».

والميل في اللغة: منتهى مد البصر.

قوله: (بغلبة الظن) فإن لها حكم اليقين في الفقهيات.

قوله: (هو المختار) أي: التقدير بالميل هو المختار، وهو المشهور عند الجمهور.

قوله: (وهي ذراع ونصف) فجملة ذراعانه ستة آلاف، وبعضهم ضبطه في سير القدم بنصف ساعة.

قوله: (بذراع العامة) هو المذكور في النظم^(١).

قوله: (عن ماء ظهور) أي: كاف.

قوله: (ولو كان بُعده عنه في المِصر) أي: ولو كان مُقيماً فيه.

قوله: (على الصحيح) وفي «شرح الطحاوي»: أنه لا يجوز التيمم في المِصر إلا لخوف فوت صلاة

جنازة أو عيد، وللجنب الخائف من البرد، والحق الأول، والمنع بناء على عادة الأمصار، فليس خلافاً حقيقياً. هـ.

قوله: (ومن العذر حصول مرض) أفاد به أن الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا

يتيمم، والذي في القهستاني و«الاختيار» جوازُه.

ونقل المصنف في «حاشية الدرر» عن الزيلعي من (عوارض الصوم) ما نصّه: الصحيح الذي يخشى

أن يمرض بالصوم فهو كالمريض. هـ. قال: فكذاك هنا. هـ.

واعلم أن المريض أربعة أنواع:

١. من يضره الماء.

(١) أي: قوله في النظم السابق:

ثُمَّ الذَّرَاعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَرْبَعُ مِنْ بَعْدِهَا الْعَشْرُونَ ثَمَّ الإصْبَعُ.



يَخَافُ مِنْهُ اشْتِدَادُ الْمَرَضِ، أَوْ بُطْءُ الْبُرْءِ، أَوْ تَحَرُّكُهُ، كَالْمَحْمُومِ، وَالْمَبْطُونِ.

(و) مِنَ الْأَعْذَارِ (بَرْدُ يَخَافُ مِنْهُ) بِغَلْبَةِ الظَّنِّ (التَّلَفُّ) لِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ (أَوْ الْمَرَضِ) إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ؛ يَعْنِي: الْعِمْرَانِ، وَلَوْ الْقُرَى الَّتِي يَوْجَدُ بِهَا الْمَاءُ الْمُسَخَّنُ، أَوْ مَا يُسَخَّنُ بِهِ، سِوَاءٍ كَانَ جُنْبًا أَوْ مُحَدِّثًا، وَإِذَا عَدِمَ الْمَاءُ السَّاحِنَ، أَوْ مَا يُسَخَّنُ بِهِ فِي الْمِصْرِ فَهُوَ كَالْبَرِّيَّةِ، ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

الطحطاوي

٢. أَوْ التَّحَرُّكُ لاسْتِعْمَالِهِ^(١).

٣. وَالثَّالِثُ: مَنْ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ، فَحَالُهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَجِدَ مَنْ يُؤَصِّلُهُ، أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ إِجْمَاعًا وَلَوْ فِي الْمِصْرِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.

وَإِنْ وَجَدَ فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ كَعَبْدِهِ وَوَلَدِهِ وَأَجِيرِهِ، أَوْ لَا.

فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَائِخُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ وَلَمْ يُعْنِهِ بَغِيرُ بَدَلٍ جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ عَنْدهُ مَطْلَقًا.

وَقَالَا: لَا يَجُوزُ فِي الْفُصُولِ كُلِّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَجْرُ كَثِيرًا، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى رُبْعِ دِرْهَمٍ، أَفَادَهُ

فِي «الْبَنَاءِ» وَ«السَّرَاحِ» وَغَيْرِهِمَا.

٤. وَالرَّابِعُ: مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُضُوءِ وَلَا عَلَى التَّيْمُمِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلِّي عَلَى

قِيَاسٍ قَوْلِ الْإِمَامِ حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُصَلِّي تَشْبِيهًا وَيُعِيدُ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرَبٌ.

وَفِي «الْبَحْرِ»: وَلَا يَجِبُ عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يُوضَّئَ صَاحِبَهُ، وَلَا أَنْ يَتَعَاهَدَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ،

فَلَا يُعَدُّ أَحَدُهُمَا قَادِرًا بِقُدْرَةِ الْآخَرِ، بِخِلَافِ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ؛ حَيْثُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنِهْمَا ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (يَخَافُ مِنْهُ اشْتِدَادُ الْمَرَضِ) يَقِينًا أَوْ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ بِتَجْرِبَةٍ أَوْ إِخْبَارِ طَبِيبٍ حَازِقٍ مُسْلِمٍ عَدِلٍ،

وَقِيلَ: يَكْفِي الْمُسْتَوْر.

قَوْلُهُ: (كَالْمَحْمُومِ) مِثَالٌ لِلأَوَّلَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَالْمَبْطُونِ) مِثَالٌ لِلثَّالِثِ، وَهُوَ التَّحَرُّكُ، أَفَادَهُ

فِي «الشَّرْحِ».

قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْقُرَى) أَيِ: وَلَوْ كَانَ الْعِمْرَانُ الْقُرَى الْمَوْصُوفَةَ بِمَا ذُكِرَ، أَمَّا الْقُرَى الْخَالِيَةُ عَنْهُ فَهِيَ

كَالْبَرِّيَّةِ.

قَوْلُهُ: (سِوَاءٍ كَانَ جُنْبًا أَوْ مُحَدِّثًا) هَذَا مَا ذَكَرَهُ السَّرْحَسِيُّ، وَاخْتَارَهُ فِي «الْأَسْرَارِ».

(١) أَيِ: يَضُرُّهُ التَّحَرُّكُ لاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ.



(و) منه (خَوْفٌ عَدُوٍّ) آدميٍّ أو غيره، سواءً خافه على نفسه، أو ماله، أو أمانته، أو خافَتْ فاسقاً عند الماء، أو خافَ المديونُ المُفلسُ الحبسَ، ولا إعادةَ عليهم، ولا على مَنْ حُبِسَ في السفرِ، بخلافِ المُكرِه على تركِ الوضوءِ، فتيمَّم، فإنَّه يُعيدُ صلاته.

(و) منه (عَطَشٌ) سواءً خافه حالاً أو مآلاً، على نفسه أو رفيقه في القافلة،

الطحاوي

وقال الحلواني: لا رخصةٌ للمُحدثِ بذلك السَّببِ إجماعاً، قال في «الخانية» «والحقائق»: وهو الصَّحيح، أي: لعدم اعتبارِ ذلك الخوفِ؛ بناءً على أنَّه مجردٌ وهم؛ إذ لا يتحقَّقُ ذلك في الوضوءِ عادةً، كما في «الفتح» و«الإيضاح».

وإنَّما الخلافُ في الجُنُبِ الصَّحيحِ في المِصرِ إذا خافَ بغلبةِ ظنٍّ على نفسه مَرَضاً لو اغتَسَلَ بالبارِد ولم يَقدِر على ماءٍ مُسَخَّنٍ ولا ما به يُسَخَّنُ، فقال الإمامُ: يجوز [أ/٤٤] له التيمُّمُ مطلقاً، وخصَّاء بالمسافرِ؛ لأنَّ تحققَ هذه الحالةِ في المِصرِ نادرٌ، والفتوى على قولِ الإمامِ فيها، بل في كلِّ العبادات. وإنَّما أطلقَ المصنِّف؛ لأنَّ الكلامَ عند غلبةِ الظنِّ، وهي غيرُ مجردِ الوهم.

قوله: (ومنه خَوْفٌ عَدُوٍّ) أي: من العُدُر، لكن إنْ نشأ من وعيدِ العبادِ وَجِبَتِ الإعادةُ، وإنْ نشأ لا عن شيءٍ فلا، كذا وَفَّقَ صاحبُ «البحر» وابنُ أمير حاج بينَ قولَي وجوبِ الإعادةِ وعدمه، أفاده السيّد. قوله: (سواءً خافه على نفسه) لأنَّ صيانةَ النَّفْسِ أوجبُ من صيانةِ الظَّهارةِ بالماءِ، فإنَّ لها بدلاً، ولا بدَلٌ للنَّفسِ، أو لأنَّه في معنى المريضِ من حيثُ خوفُ لُحُوقِ الضَّررِ، فألحق به، كما في «النهاية». وكذا المال لا خَلَفَ له، وحكمُ الأمانةِ عنده حكمُ ماله.

قوله: (أو خافَ المديونُ المُفلسُ الحبسَ) أمَّا الموسرُ فلا يجوز له التيمُّم؛ لظُلْمِهِ بِمَظْلِهِ. قوله: (ولا على مَنْ حُبِسَ في السَّفرِ) أي: إذا تيمَّم وصَلَّى؛ لأنَّ الغالبَ في السَّفرِ عدمُ الماءِ، وقد انضمَّ إليه عُذْرُ الحبسِ، قاله في «الشرح».

وأما المحبوسُ في المِصرِ في مكانٍ طاهرٍ إذا لم يجدِ الماءَ فإنَّه يتيمَّم ويُصلِّي ثمَّ يُعيد في ظاهرِ الرواية، كما في «البدائع».

قوله: (ومنه عَطَشٌ) اعلم أنَّ الإنسانَ إذا عطشَ وكان عندَ آخرِ ماءٍ فإنَّ كان صاحبُ الماءِ مُحتاجاً إليه لِعَطَشِهِ فهو أولى به، وإلَّا وَجِبَ دفعُهُ للمضطرِّ، فإنَّ لم يدفعه أَخَذَهُ منه قَهراً، وله أنْ يُقاتِلَهُ، فإن قُتِلَ صاحبُ الماءِ فدُمَهُ هَدَرٌ، وإن قُتِلَ الآخرُ كان مضموناً، وينبغي أنْ يَضمَنَ المضطرُّ قيمةَ الماءِ، وإن احتاجَ الأجنبيُّ للوضوءِ وكان صاحبُ الماءِ مُستغنياً عنه لم يلزمه بذله، ولا يجوزُ للأجنبيِّ أخذه منه قَهراً، «بحر» عن «السراج» مزيداً.

قوله: (أو رَفِيقُهُ في القافلة) فضلاً عن رفيقِ الصُّحبةِ، كذا في «الشرح».



أو دَابَّتْهُ وَلَوْ كَلْبًا؛ لَأَنَّ الْمُعَدَّ لِلْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ.

(و) مِنْهُ (اِحْتِيَاجُ لِعَجْنٍ) لِلضَّرُورَةِ (لَا لِيَطْبُخَ مَرَقٍ) لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ.

(و) يَتَيَمَّمُ (لِفَقْدِ آلَةٍ) كَحَبْلِ وَدَلْوٍ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْبَرَّ كَعَدَمِهَا، وَالْمَاءُ الْمَوْضُوعُ لِلشَّرْبِ فِي الْفَلَوَاتِ وَنَحْوِهَا لَا يَمْنَعُ التَّيَمُّمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا يُسْتَدَلُّ بِكَثْرَتِهِ عَلَى إِطْلَاقِ اسْتِعْمَالِهِ. وَلَا يَتَشَبَّهُ فَاقْدُ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ الطَّهَوْرَ بِحَبْسٍ عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَتَشَبَّهُ بِالْإِيمَاءِ. الطَّحطاوي

قوله: (أو دَابَّتْهُ) محلُّ اعتبارِ خَوْفِ عَطَشِ دَابَّتْهُ وَكَلْبِهِ إِذَا تَعَدَّرَ حِفْظُ الْعُسَالَةِ؛ لِعَدَمِ الْإِنَاءِ، كَمَا فِي «الْإِيضَاحِ».

قوله: (وَمِنْهُ احْتِيَاجُ لِعَجْنٍ) وَكَذَا إِذَا احْتِيَاجُهُ لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ، أَمَّا إِذَا احْتِيَاجُهُ لِلْفَهْوَةِ فَإِنْ كَانَ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهَا ضَرَرٌ تَيَمُّمٌ، وَإِلَّا لَا، كَذَا بَحْثُ السَّيِّدِ.

وَلَمْ يُفَضِّلُوا فِي الْمَرَقِ هَذَا التَّفْصِيلَ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ «الشَّرْحِ»: (لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ) يُشِيرُ إِلَيْهِ.

قوله: (وَيَتَيَمَّمُ لِفَقْدِ آلَةٍ) أَي: طَاهِرَةٍ، قَالَهُ السَّيِّدُ، وَلَوْ ثَوْبًا، كَمَا فِي «السَّرَاجِ»، فَلَوْ نَقَصَ الثَّوْبُ بِإِدْلَائِهِ إِنْ كَانَ النِّقْصُ قَدَرِ قِيَمَةِ الْمَاءِ لَزِمَهُ إِدْلَاؤُهُ، لَا إِنْ كَانَ أَكْثَرَ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَاءِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، كَذَا فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ. قَالَ فِي «التَّوْشِيحِ»: وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهُ.

قوله: (وَنَحْوِهَا) كَالصَّهَارِيجِ.

قوله: (لَا يَمْنَعُ التَّيَمُّمَ) أَي: عَلَى الْمَعْتَمَدِ.

قوله: (وَلَا يَتَشَبَّهُ فَاقْدُ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ... إلخ) بَلْ يُؤَخَّرُهَا.

قوله: (بِحَبْسٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (فَاقْدٍ)، وَمِثْلُ الْحَبْسِ الْعَجْزُ عَنْهُمَا بِمَرَضٍ، كَمَا فِي السَّيِّدِ، أَوْ بِوَضْعِ خَشَبَةٍ فِي يَدَيْهِ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَتَشَبَّهُ بِالْإِيمَاءِ) إِقَامَةُ لِحَقِّ الْوَقْتِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لَصَارَ مُسْتَعْمِلًا لِلنَّجَاسَةِ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الطَّاهِرِ، وَقِيلَ: يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ إِنْ وَجَدَ مَكَانًا يَابِسًا، أَفَادَهُ فِي «الشَّرْحِ».

وَالَّذِي فِي السَّيِّدِ نَقْلًا عَنْ «التَّنْوِيرِ» وَ«شَرْحِهِ»: وَقَالَا: يَتَشَبَّهُ بِالْمُصَلِّينَ وَجُوبًا، فَيَرْكُعُ وَيَسْجُدُ إِنْ وَجَدَ مَكَانًا يَابِسًا، وَإِلَّا يَوْمِي قَائِمًا ثُمَّ يُعِيدُ، بِهِ يُفْتَى، وَإِلَيْهِ صَحَّ رُجُوعُ الْإِمَامِ. ثُمَّ قَالَ: وَمَعْنَى التَّشَبُّهِ بِالْمُصَلِّينَ إِلَّا يَقْصِدُ بِالْقِيَامِ الصَّلَاةَ وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا، وَإِذَا حَتَّى ظَهَرَ لَا يَقْصِدُ الرُّكُوعَ وَلَا السُّجُودَ وَلَا يُسَبِّحُ

١٠ هـ

وَتَحْصَلَ مِنْهُ أَنَّ التَّشَبُّهَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَا بِالْإِيمَاءِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى.



والعاجزُ الذي لا يجدُ مَنْ يُوضِّئُهُ يَتِيَّمٌ اتِّفَاقاً، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُعِينُهُ فَلَا قُدْرَةَ لَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ، خِلَافاً لِهَمَا.

(و) مِنَ الْعُذْرِ (خَوْفُ فَوْتِ صَلَاةِ جَنَازَةٍ) وَلَوْ جُنْباً؛ لِأَنَّهَا تَفَوْتُ بِلَا خَلْفٍ، فَإِنْ كَانَ يُدْرِكُ تَكْبِيرَةً مِنْهَا تَوْضِئاً، وَالْوَلِيُّ لَا يَخَافُ الْفَوْتَ هُوَ الصَّحِيحُ، فَلَا يَتِيَّمُ. وَإِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ أُخْرَى قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوُضْءِ صَلَّى عَلَيْهَا بِتِيْمَمِهِ لِلأُولَى عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ كَمَا لَوْ قَدَّرَ ثُمَّ عَجَزَ.

الطحطاوي

قوله: (وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُعِينُهُ) اعْلَمْ أَنَّ الْمُعِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَعَبْدِهِ وَوَلَدِهِ وَأَجِيرِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّ اتِّفَاقاً، كَمَا فِي «الْمَحِيطِ» بِنَاءً عَلَى اخْتِيَارِ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ مَنْ ذَكَرَ وَلَوْ اسْتَعَانَ بِهِ أَعَانَهُ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَتِيَّمُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوُضْءِ، وَعَنِ الْإِمَامِ: أَنَّهُ يَتِيَّمُ. وَعَلَى هَذَا إِذَا عَجَزَ عَنِ التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، أَوْ عَنِ التَّحَوُّلِ عَنْ فَرَاشٍ نَجِسٍ.

قوله: (فَلَا قُدْرَةَ لَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ بِالْغَيْرِ لَا تُعَدُّ قُدْرَةً عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُعَدُّ قَادِراً إِذَا اخْتَصَّ بِأَلَةٍ يَتَهَيَّأُ لَهُ الْفِعْلُ بِهَا مَتَى أَرَادَ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى بِقُدْرَةِ غَيْرِهِ، وَعِنْدَهُمَا: تَثَبُّتُ الْقُدْرَةُ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ صَارَتْ كَالَّتِهِ، وَاخْتَارَ حَسَامُ الدِّينِ قَوْلَهُمَا، قَالَ فِي «الشرح». وَقَدْ أَطْلَقَ الْمَصْنُفُ الْعِبَارَةَ فِي هَذَا «الشرح» مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّفْصِيلَ كَمَا عَلِمْتَ، وَقَدَّمْنَا مَا يُفِيدُ بَعْضَ ذَلِكَ قَرِيباً.

قوله: (وَلَوْ جُنْباً) لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ دَعَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا لَهَا التَّيْمُّ؛ لَكُونِهَا مُسَمَّاةً بِاسْمِ الصَّلَاةِ، قَالَ السَّيِّدُ.

قوله: (لِأَنَّهَا تَفَوْتُ بِلَا خَلْفٍ) هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ أَنَّ مَا يَفَوْتُ إِلَى خَلْفٍ لَا يَتِيَّمُ لَهُ عِنْدَ خَوْفِ فَوْتِهِ، وَمَا لَا خَلْفَ لَهُ يَتِيَّمُ لَهُ.

قوله: (وَالْوَلِيُّ لَا يَخَافُ الْفَوْتَ) الْمُرَادُ بِالْوَلِيِّ مَنْ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ، كَالسُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ فَمَنْ هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أُولَى، فَيَجُوزُ التَّيْمُّ لِلْوَلِيِّ عِنْدَ وَجُودِ مَنْ هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ اتِّفَاقاً؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ الْفَوْتَ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ حِينَئِذٍ.

قوله: (هُوَ الصَّحِيحُ) صَحَّحَهُ فِي «الْهُدَايَةِ»، وَظَاهَرُ الرِّوَايَةِ جَوَازُ التَّيْمُّ لِلْكَلِّ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْجَنَازَةِ مَكْرُوهٌ، وَصَحَّحَهُ السَّرْحَسِيُّ، فَتَأَيَّدَ التَّصْحِيحُ الثَّانِي بِكَوْنِهِ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ.

قوله: (قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوُضْءِ) أَمَّا بَعْدَ الْقُدْرَةِ يُعِيدُهُ اتِّفَاقاً.



(أَوْ) خَوْفُ فُوتِ صَلَاةٍ (عِيدٍ) لَوْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِذَا فَاجَأَتْكَ صَلَاةُ جَنَازَةٍ، فَخَشِيتَ فُوتَهَا، فَصَلَّ عَلَيْهَا بِالتَّيْمُمِ^(١). وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَتَى بِجَنَازَةٍ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَتَيَمَّمَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا^(٢).

وَنُقِلَ عَنْهُمَا فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ كَذَلِكَ، وَالْوَجْهُ فَوَاتُهُمَا لَا إِلَى بَدَلٍ (وَلَوْ) كَانَ (بِنَاءً) فِيهِمَا بِأَنَّ سَبْقَهُ حَدَّثَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَوْ الْعِيدِ، يَتَيَمَّمُ وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ؛ لِعَجْزِهِ عَنْهُ بِالْمَاءِ بَرَفِ الْجَنَازَةِ، وَطُرُوقِ الْمُفْسَدِ لِلزَّحَامِ فِي الْعِيدِ.

(وَلَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ خَوْفُ) فُوتِ (الْجُمُعَةِ، وَ) خَوْفُ فُوتِ (الْوَقْتِ) لَوْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ؛

الطحطاوي

قوله: (أَوْ خَوْفُ فُوتِ صَلَاةِ عِيدٍ) أَي: بِتَمَامِهَا، فَإِنْ كَانَ بَحِيثٌ لَوْ تَوَضَّأَ يُدْرِكُ بَعْضَهَا مَعَ الْإِمَامِ لَا يَتَيَمَّمُ.

قال السَّيِّدُ نَاقِلًا عَنْ «النَّهْرِ»: وَخَوْفُ فُوتِهَا بِزَوَالِ الشَّمْسِ إِنْ كَانَ إِمَامًا، وَبَعْدَ إِدْرَاكِ شَيْءٍ مِنْهَا مَعَ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ مُقْتَدِيًا ١. هـ

قوله: (يَتَيَمَّمُ وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ... إلخ) الْمَقَامُ فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِنْ خَافَ رَفَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُحْصَلَ شَيْئًا مِنَ التَّكْبِيرَاتِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ تَيَمَّمَ، وَأَمَّا فِي الْعِيدِ إِنْ خَافَ الْاِسْتِوَاءَ تَيَمَّمَ اتِّفَاقًا، إِمَامًا كَانَ أَوْ مُقْتَدِيًا، وَإِلَّا فَإِنْ أَمَكَّنَهُ إِدْرَاكُ شَيْءٍ مِنْهَا مَعَ الْإِمَامِ لَوْ تَوَضَّأَ لَا يَتَيَمَّمُ [أ/٤٥] اتِّفَاقًا، وَإِلَّا فَعِنْدَ الْإِمَامِ: يَتَيَمَّمُ مُطْلَقًا.

وعندهما: إِنْ شَرَعَ بِالْوُضُوءِ لَا يَتَيَمَّمُ؛ لِأَنَّهُ أَمِنَ الْفُوتَ؛ إِذَا لَاحِقَ يُصَلِّي بَعْدَ فِرَاقِ الْإِمَامِ، وَإِنْ شَرَعَ بِالتَّيَمُّمِ جَازَ لَهُ الْبِنَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ يَكُونُ وَاجِدًا لِلْمَاءِ فِي صَلَاتِهِ فَتُفْسَدُ.

وللإِمَامِ: أَنَّ خَوْفَ الْفُوتِ بَاقٍ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ زَحْمَةٍ، فَيَعْتَرِيهِ مَا يُفْسِدُ صَلَاتَهُ فَتَفُوتُ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ» وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ: إِذَا شَكَّ فِي عُرُوضِ الْمُفْسِدِ، أَمَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُهُ لَا يَتَيَمَّمُ إِجْمَاعًا، كَمَا فِي «الْفَتْحِ».

ومِنْشَأُ الْخِلَافِ: أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا فَسَدَتْ لَا تُقْضَى عِنْدَ الْإِمَامِ، فَكَانَتْ تَفُوتُ لَا إِلَى خَلْفٍ، وَعِنْدَهُمَا: تُقْضَى، فَيُمْكِنُهُ أَدَاؤُهَا مُنْفَرِدًا، فَكَانَتْ تَفُوتُ إِلَى خَلْفٍ، كَمَا فِي «السَّرَاحِ».

قوله: (وَخَوْفُ فُوتِ الْوَقْتِ) وَقِيلَ: يَتَيَمَّمُ لَخَوْفِ فُوتِ الْوَقْتِ، قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَالْأَحْوَطُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي بِهِ وَيُعِيدُ، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ١١٤٦٧.

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (٢٠٢/١).



لَأَنَّ الظُّهَرَ يُصَلَّى بِفَوْتِ الْجُمُعَةِ، وَتُقْضَى الْفَائِتَةُ، فَلَهُمَا خَلْفٌ.

(الثَّالِثُ) من الشروط: (أَنْ يَكُونَ التَّيْمُمُ بِظَاهِرٍ) طَيِّبٍ، وهو الذي لَمْ تَمَسَّهُ نَجَاسَةٌ ولو زَالَتْ بذهابِ أثرِها، (مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ) وهو (كَالتُّرَابِ) الْمُنْبِتِ وَغَيْرِهِ (وَالْحَجَرِ) الْأَمْلَسِ (وَالرَّمْلِ) عِنْدَهُمَا، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا بِالزَّرْنِخِ، وَالثُّورَةِ، وَالْمَغْرَةِ، وَالكُحْلِ، وَالكَبْرِيتِ، وَالفَيروزِجِ، وَالعَقِيقِ، وَسَائِرِ أَحْجَارِ الْمَعَادِنِ، وَبِالْمِلْحِ الْجَبَلِيِّ الطَّحْطَاوِيِّ

قوله: (لَأَنَّ الظُّهَرَ يُصَلَّى بِفَوْتِ الْجُمُعَةِ) هذه العبارة أُسْلِمَ من تعبير بعضهم بـ: (البَدْلِيَّةُ)؛ لَأَنَّ الظُّهَرَ لَيْسَ بِدَلٍّ الْجُمُعَةِ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ وَإِنْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَصَوَّرَ بِصُورَةِ الْبَدْلِ بِحَيْثُ يُفْعَلُ عِنْدَ فَوَاتِهَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

قوله: (فَلَهُمَا خَلْفٌ) أَخَذَ مِنْهُ الْحَلْبِيُّ جَوَازَ التَّيْمُمِ لِلْكَسُوفِ، أَيْ: وَالْخُسُوفِ؛ لِأَنَّهُمَا يَفُوتَانِ لَا إِلَى بَدَلٍ، وَكَذَا يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ مَا لَا تُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ، كَالنُّوْمِ وَالسَّلَامِ وَرَدَّهُ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ لِمُحَدِّثٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، قَالَهُ فِي «الْبَحْرِ»، وَأَقْرَأَهُ صَاحِبُ «التَّنْوِيرِ».

قوله: (طَيِّبٍ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى (ظَاهِرٍ) بِأَنْ يَقُولَ: بِطَيِّبٍ ظَاهِرٍ؛ لِيَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤] مَعْنَاهُ: ظَاهِرًا، وَأَنَّ مَعْنَى (طَيِّبٍ): طَهُورٌ، وَهُوَ الْأَوَّلَى.

قوله: (وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَمَسَّهُ نَجَاسَةٌ... إلخ) تَفْسِيرُ مُرَادٍ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الظَّاهِرُ بِمَعْنَى الطَّهْوَرِ، وَالظَّاهِرُ فِي الْأَصْلِ يَعْنِي الْأَرْضَ النَّجِسَةَ الَّتِي ذَهَبَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ مِنْهَا.

قوله: (وَلَوْ زَالَتْ) عَطْفٌ عَلَى مُحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَمَسَّهُ نَجَاسَةٌ لَمْ تَزُلْ بِذَهَابِ أَثَرِهَا، بَلِ وَلَوْ... إلخ.

قوله: (مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ) وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهَا مِنْ جِنْسِهَا وَقَتَ التَّيْمُمِ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الرُّجَاجِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الرَّمْلِ.

قوله: (وَهُوَ كَالْتُّرَابِ) وَلَوْ تَيَمَّمُ بِتُّرَابِ الْمَقْبَرَةِ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ لَا يَجُوزُ، كَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَةُ الْمَاءِ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ».

قوله: (وَالْحَجَرِ الْأَمْلَسِ) وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ بِهِ.

قوله: (وَالْمَغْرَةِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَيُحْرَكُ: طَيِّبٌ أَحْمَرٌ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ».

قوله: (وَسَائِرِ أَحْجَارِ الْمَعَادِنِ) دَخَلَ فِيهِ الْمَرْجَانُ، وَهُوَ الَّذِي فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ، وَفِي «الْفَتْحِ»: لَا يَجُوزُ، وَأَيَّدَهُ صَاحِبُ «الْمَنْحِ» بِأَنَّهُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ عَالَمِي الْجَمَادِ وَالنَّبَاتِ، فَأَشْبَهَ الْأَحْجَارَ مِنْ حَيْثُ تَحْجَرُهُ، وَأَشْبَهَ النَّبَاتَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ شَجَرًا يَنْبُتُ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ ذَا فُرُوعٍ وَأَغْصَانٍ خَضِرٍ مُتَشَعِّبَةٍ قَائِمَةٍ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ نَبَاتٌ جَمَدٌ وَصَارَ حَجَرًا فِي الْهَوَاءِ ١. هـ.



في الصحيح، وبالأرض المحترقة، والطَّينِ المُحَرَّقِ الذي ليس به سِرْقَيْنِ قبله، والأرضِ المحترقة إن لم يَغْلِبْ عليها الرمادُ، وبالترابِ الغالبِ على مُخالِطٍ من غيرِ جنسِ الأرض؛ لأنَّه (لا) يَصْحُ التيمُّمُ بنحوِ (الحَطْبِ، وَالْفَضَّةِ، وَالذَّهَبِ) والنُّحاسِ، والحديدِ.

وضابطه: أن كلَّ شيءٍ يصيرُ رماداً أو ينطبعُ بالإحراقِ لا يجوزُ به التيمُّمُ، وإلا جاز؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء: ٤٣]، والصَّعِيدُ: اسمٌ لوجهِ الأرضِ، تُراباً كان أو غيره، وتفسيرُهُ بالترابِ؛ لكونه أغلبَ؛ لقوله تعالى: ﴿صَعِيداً زَلَقاً﴾ [الكهف: ٤٠]؛ أي: حَجَراً أَمْلَسَ. الطحطاوي

قوله: (والطَّينِ المُحَرَّقِ) ومنه الزَّبَادِي^(١)، إلا أن تكون مطليَّةً بالدَّهَانِ.

قوله: (ليس به سِرْقَيْنِ قبله) أي: قبلَ حرقه، فمرجعُ الضَّميرِ معلومٌ من قوله: (المُحَرَّقِ).

قوله: (والأرضِ المحترقة) الأولى الاكتفاءُ بهذه عن قوله سابقاً: (وبالأرضِ المحترقة)، إلا أن يُحمل ما سَبَقَ على أن الأرضَ أُحرقَ ترابُها من غيرِ مُخالِطٍ.

قوله: (وبالترابِ الغالبِ... إلخ) فلا يجوزُ بالمغلوبِ ولا بالمساوي، أفاده السيّد.

قوله: (لأنَّه لا يَصْحُ... إلخ) علَّةٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ: وإنَّما قُيِّدَتْ بجنسِ الأرضِ؛ لأنَّه... إلخ، ولم يذكره في «الشرح»، ولذا لم يُتابعه السيّد فيه.

قوله: (والفضَّةُ والذهبُ) أرادَ بهما خصوصَ المسبوكِ منهما، أمَّا قبل السَّبكِ فيصحُّ التيمُّمُ ما دامَا في المعدنِ، وكذا الحديدُ والنُّحاسُ؛ لأنَّهما من جنسِ الأرضِ، كما في «شرح الكنز» للعيني، ذكره السيّد، وإطلاقُ كلامِ المصنِّفِ كغيره يُفيد المنعَ مطلقاً؛ لوجودِ الضابطِ.

قوله: (بصيرُ رماداً) قال في «خزانة الفتاوى» ما نصه: قال العبد الضَّعيفُ: إن كان الرَّمَادُ من الحطبِ لا يجوزُ، وإن كان من الحَجَرِ يجوزُ، وقد رأيتُ في بعض البلاد حَطْبَهُمُ الحَجَرُ. هـ نقله ابن أمير حاج.

قوله: (والصَّعِيدُ اسمٌ لوجهِ الأرضِ) فاعِلٌ بمعنى فاعِلٍ.

قوله: (وتفسيرُهُ بالترابِ) هو تفسيرُ ابنِ عَبَّاسٍ.

قوله: (لكونه أغلبَ) فلا يُنافي التَّعميمُ، على أن في التَّخصيصِ به تقييداً لمُطلقِ الكتابِ، وذلك لا يجوزُ بخبر الواحدِ، فكيف بقول الصَّحابيِّ.

قوله: (لقوله تعالى) علَّةٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ: وإن لم نُقل أن هذا تفسيرٌ بالأغلبِ لا يَصْحُ؛ لقوله: ... إلخ، يعني: إنَّ هذه الآيةُ دالَّةٌ على أن الصَّعِيدَ يُطلقُ على الحَجَرِ الأملَسِ، فلا يَصْحُ قَصْرُهُ على التُّرابِ.

(١) الزبدي، بالكسر: صحفةٌ من خَرْفٍ، والجمع: الزبادي. «تاج العروس» (ز ب د).



(الرَّابِعُ) من الشروط: (اسْتِيعَابُ الْمَحَلِّ) وهو الوجه واليدان إلى المرفقين (بِالْمَسْحِ) في ظاهر الرواية، وهو الصحيح المُفْتَى به، فَيَنْزَعُ الْخَاتَمَ، وَيُخَلِّلُ الْأَصَابِعَ، وَيَمَسْحُ جَمِيعَ بَشْرَةِ الْوَجْهِ وَالشَّعْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وما بين العذار والأذن إلحاقاً له بأصله.

وقيل: يكفي مسح أكثر الوجه واليدين، وصَحَّحَ.

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِلَى الرُّسْغَيْنِ.

وجه ظاهر الرواية: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الطحطاوي

قوله: (فَيَنْزَعُ الْخَاتَمَ) ويمسح الوتر التي بين المَنَخَرَيْنِ، وما بين الحاجبين والعينين، وتنزع المرأة السَّوَارَ، والمراد بتنزع الخاتم والسَّوَارِ نزعهما عن محلَّهما حتَّى يمسحَهُ.

قوله: (وَيُخَلِّلُ الْأَصَابِعَ) قال ابن أمير حاج: الظَّاهر أَنَّ التَّخْلِيلَ هنا كالتَّخْلِيلِ فِي الْوُضُوءِ، انتهى.

وفي «الإيضاح»: وما ذكر في «الذخيرة» من احتياجه إلى ضربةٍ ثالثةٍ للتَّخْلِيلِ فيه نظراً؛ لأنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَسْحِ لَا لِإِصَابَةِ الْغُبَارِ، وهو لا يتوقَّفُ عليها ١ هـ.

وعن أبي يوسف: يمسح وجهه من غير تخليل اللَّحْيَةِ، كذا في «البنية».

قوله: (وَالشَّعْرَ عَلَى الصَّحِيحِ) أي: الشعر الذي يجبُ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ، وهو الْمُحَازِي لِلْبَشْرَةِ، لَا الْمُسْتَرْسِلَ، وعليه يُحْمَلُ قول صاحب «السراج»: لا يجبُ عليه مسح اللَّحْيَةِ فِي التَّيَمُّمِ، كذا في «البحر».

بقي الكلام في اللَّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ، هل يُبَالِغُ فِي الْمَسْحِ فِيهَا حتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَشْرَةِ كَأَصْلِهِ أَوْ يَكْفِي مَسْحُ ظَاهِرِ الْمَلَاقي كَالْكُتَّةِ؟ يُرَاجَعُ.

قوله: (إِلْحَاقاً لَهُ بِأَصْلِهِ) عِلَّةٌ لاشتراط الاستيعاب فيه.

قوله: (وقيل: يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا لو تَرَكَ الثُّلُثَ مِنْ غَيْرِ مَسْحِ يُجْزئُهُ.

وفي «الذخيرة»: أَنَّهُ لو تَرَكَ أَقْلَ مِنَ الرَّبْعِ يُجْزئُهُ. ولعلَّه روايتان في المذهب، والوجه فيه رفعُ الْحَرَجِ، أو أَنَّهُ مَسْحٌ، والاستيعابُ فيه ليسَ بشرطٍ، كَمَسْحِ الْخَفِّ وَالرَّأْسِ.

قوله: (وَصَحَّحَ) [٤٦/١] حتَّى قال الفقيه أبو جعفر: ظاهرُ الرَّوَايةِ ما رواه الْحَسَنُ: أَنَّ الْمَتْرُوكَ لو كان أَقْلَ مِنَ الرَّبْعِ يُجْزئُهُ ١ هـ.

وعلى هذه الرواية لا يجبُ تخليلُ الأصابع، ولا نزْعُ الْخَاتَمِ وَالسَّوَارِ؛ لأنَّ ما تحت ذلك أَقْلٌ مِنَ الرَّبْعِ.



«التيمُّم ضربتان، ضربةٌ للوجه، وضربةٌ للذراعين إلى المرفقين»^(١)، وكذا فعله ﷺ؛ لأنه سُئِلَ كيفَ أمسَحُ؟ فضربَ بكفيه الأرضَ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا لَوَجْهِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرَهُمَا حَتَّى مَسَّ بِيَدَيْهِ الْمِرْفَقَيْنِ^(٢).

(الخامس) من الشروط: (أَنْ يَمْسَحَ بِجَمِيعِ الْيَدِ أَوْ بِأَكْثَرِهَا) أو بما يقوم مقامه (حَتَّى لَوْ مَسَحَ بِأُصْبُعَيْنِ لَا يَجُوزُ) كما في «الخلاصة» (وَلَوْ كَرَّرَ حَتَّى اسْتَوْعَبَ، بِخِلَافِ مَسْحِ الرَّأْسِ) كذا في «السراج الوهاج» عن «الإيضاح».

(السادس) من الشروط: (أَنْ يَكُونَ) التيمُّم (بِضَرْبَتَيْنِ بِبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ) لِمَا رَوَيْنَا، فَإِنْ نَوَى التَّيَمُّمَ وَأَمَرَ بِهِ غَيْرَهُ فَيَمَّمَهُ صَحَّ (وَلَوْ) كَانَ الضَّرْبَتَانِ (فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ) عَلَى الْأَصَحِّ؛ لَعَدِمَ صِرُورَتُهُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ بِمَا فِي الْيَدِ.

(وَيَقُومُ مَقَامَ الضَّرْبَتَيْنِ إِصَابَةُ التُّرَابِ بِجَسَدِهِ إِذَا مَسَحَهُ بِنِيَّةِ التَّيَمُّمِ) حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ الضَّرْبِ أَوْ إِصَابَةِ التُّرَابِ، فَمَسَحَهُ، يَجُوزُ
الطحطاوي

قوله: (التيمُّم ضربتان... إلخ) قال في «السراج»: ولا يُشترط المسح باليدين، حَتَّى لو مَسَحَ بِأَحَدِي يَدَيْهِ وَجْهَهُ وَبِالْأُخْرَى يَدَهُ أَجْزَاءَهُ، وَيُعِيدُ الضَّرْبَ لِلْيَدِ الْآخَرَى ١. هـ

قوله: (أو بما يقوم مقامه) كيدٍ غيره أو أكثرها، وكتحريك وجهه ويديه في الغبار.

قوله: (بباطن الكفين) موافقٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ عَنْ «الذخيرة»، والأصح - كما في الشُّمْنِيِّ - أَنَّهُ يَضْرِبُ بِظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، وَالْمُرَادُ بِالضَّرْبِ هُنَا: الْوَضْعُ، اسْتَلْزَمَ ضَرْبًا أَوْ لَا، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (لأن التيمُّم بما في اليد) قال في «الفتح»: هذا يُفيد تصوُّر استعماله، وهو مقصورٌ على صورةٍ واحدةٍ، وهو أَنْ يَمْسَحَ الذَّرَاعَيْنِ بِالضَّرْبَةِ الَّتِي مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ لَا غَيْرَ ١. هـ

قوله: (ويقوم مقام الضَّربَتَيْنِ... إلخ) فهما ليسا بركن، ويتفرَّعُ عليه ما في «الخلاصة»: من أَنَّهُ لَوْ ادْخَلَ رَأْسَهُ بِنِيَّةِ التَّيَمُّمِ مَوْضِعَ الْغُبَارِ يَجُوزُ، وَلَوْ انْهَدَمَ الْحَائِطُ فَظَهَرَ الْغُبَارُ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ وَنَوَى التَّيَمُّمَ جَازًا، وَالشَّرْطُ وَجُودُ الْفِعْلِ مِنْهُ ١. هـ

قوله: (حَتَّى لو أَحْدَثَ... إلخ) تفرُّيعٌ على قوله: (ويقوم... إلخ) المفيد عدم اشتراط الضَّربَتَيْنِ فِي التَّيَمُّمِ.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ١٣٣٦٦، والحاكم: ٦٣٤، والدارقطني: (١/١٨٠)، والبيهقي: (١/٢٠٧)، من حديث ابن عمر ﷺ، وأخرجه ابن أبي شيبة: ١٦٨١، من حديث طاووس مرسلاً.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ٨٧٦، والدارقطني: (١/١٧٩)، من حديث الأسلع ﷺ.

على ما قاله الأسبيجاني^(١)، كَمَنْ أَحْدَثَ وَفِي كَفِّهِ مَا يَجُوزُ بِهِ الطَّهَارَةُ.
وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز؛ لجعله الضرب ركنًا كما لو أحدث بعد غسل
عضو.

وقال المحقق ابن الهمام^(٢): الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من مُسَمَّى التيمم
شرعاً؛ لأنَّ المأمور به في الكتاب ليس إلا المسح، وقوله ﷺ: «التيمم ضربتان»^(٣)، خرج
مخرج الغالب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(السابع) من الشروط: (انقطاع ما يُنافيه) حالة فعله (من حيض، أو نفاس، أو حدث)
كما هو شرط أصله.

(الثامن) منها: (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لأنه يصير به المسح
عليه، لا على الجسد.

[سبب التيمم، وشروط وجوبه، وركناه]

(وسببه): إرادة ما لا يحلُّ إلا بالطهارة.

الطحاوي

قوله: (على ما قاله الأسبيجاني) في القهستاني عن «المضمرات»: هو الأصح، وعليه مثنى في
«الخاتمة».

قوله: (وعلى ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني، وهو قول السيّد أبي شجاع، وصححه صاحب
«الخلاصة».

قوله: (لأنَّ المأمور به... إلخ) لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا﴾ [النساء: ٤] فبيّن
التيمم بالمسح.

قوله: (خرج مخرج الغالب) المراد أنَّ ذلك هو الغالب في أحوال المتيممين، أو أنه أراد بالضربتين
ما هو الأعم، فيعم المسحّين.

قوله: (أو حدث) كشرح بول.

(١) هو أحمد بن منصور، أبو نصر الأسبيجاني، من فقهاء عصره، توفي بحدود سنة (٤٨٠هـ) له: «شرح مختصر الطحاوي».

ينظر: «الجواهر المضية» (١/١٢٧).

(٢) «فتح القدير» (١/١٢٦).

(٣) تقدم تخريجه.



(وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ) ثمانية (كَمَا ذَكَرَ) بيانها (فِي الْوُضُوءِ) فأغنى عن إعادتها.

(وَرُكْنَاهُ: مَسْحُ الْيَدَيْنِ وَالْوَجْهِ) لم يقل: ضربتان؛ لِمَا عَلِمْتَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي كَوْنِ الضَّرْبِ مِنْ مُسَمًّى التَّيْمُمِ.

وكَيْفِيَّتُهُ: قَدْ عَلِمْتَهَا مِنْ فِعْلِهِ ﷺ.

الطحاوي

قوله: (وشروط وجوبه ثمانية) هي العقل، والبلوغ، والإسلام، ووجود الحدث، وعدم الحيض والتفاس، وضيق الوقت، والقدرة على ما يجوز منه التيمم، قاله السيد.

قوله: (وكيفيته قد علمتها من فعله ﷺ) حين سئل كما تقدم، وهذه الكيفية وردت أيضاً عن الإمام حين سأل أبو يوسف عنها.

وأما ما ذكره بعضهم من أنه يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤوس الأصابع إلى المرفق، ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى من المرفق إلى الرُبع، ويمر بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى، ثم يفعل باليسرى كذلك، لم يرد في الأحاديث ما يدل عليه، كما قاله في «البنية» وإن ادعى صاحب «العناية» أنه ورد، وأيضاً لم يُنقل عن صاحب المذهب.

وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه: إنَّ الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرهما ظاهر يده اليمنى إلى المرفق، ويمسح المرفق ثم يمسح باطنها بالإبهام والمُسَبَّحَة، يعني: ما بينهما إلى رؤوس الأصابع، ثم يفعل باليسرى كذلك، قال في «البدائع» عن بعض علماء المذهب: إنَّه تكلف، والأحسن هو الموافق للمَقُول.

ولم يذكروا وقت تخليل الأصابع، والذي يظهر من حديث الأسلع^(١) أنه بالضربة الثانية قبل النفض قبل مسح الذراعين، كذا ذكره بعض الأفاضل.

تنبيه:

لو كان الغبار على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتيمم به جاز بالغبار لا بتلك الأشياء، وقيد الأسبيجاني بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه، فإن كان لا يظهر لا يجوز. قال في «النهر»: وهو حسن، فليحفظ.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٧٦/١)(٢٩٨)، والدارقطني في «سننه» (٦٨٣)، عن الأسلع رحمه الله قال: كنت أخدع النبي ﷺ فقال لي: «يا أسلع، قم أرني كيف كذا وكذا؟» قلت: يا رسول الله، أصابني جنابة، فسكت عني ساعة حتى جاءه جبريل عليه السلام بصعيد التيمم، قال: «قم يا أسلع فتيمم» - قال الراوي عنه - : ثم أراني الأسلع كيف علّمه رسول الله ﷺ التيمم، قال: ضرب رسول الله ﷺ بكفيه الأرض ثم نفضهما، ثم مسح بهما وجهه حتى أمر على لحيته، ثم أعادهما إلى الأرض فمسح بكفيه الأرض، فذلك إحداهما بالآخرى، ثم نفضهما، ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما.

[سنن التيمم]

(وَسُنُّنُ التَّيْمُمِ سَبْعَةٌ) :

(التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِهِ) كَأَصْلِهِ .

(وَالْتَرْتِيبُ) كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ .

(وَالْمُؤَالَاةُ) لِحِكَايَةِ فَعْلِهِ ﷺ .

(وَأِقْبَالُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ وَضْعِهِمَا فِي التُّرَابِ، وَإِدْبَارُهُمَا) .

(وَنَقْضُهُمَا) اتِّقَاءً عَنِ تَلْوِثِ الْوَجْهِ وَالْمُثَلَّةِ، وَلِذَا لَا يَتَيَّمُّ بِطِينٍ رَطْبٍ حَتَّى يُجَفِّفَهُ، إِلَّا

إِذَا خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ .

وَبَيَّنَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ لَمَّا سَأَلَهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ كَيْفِيَّتِهِ بِأَنْ مَالَ عَلَى الصَّعِيدِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَنَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَعَادَ كَفَّيْهِ جَمِيعاً فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَنَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِكُلِّ كَفٍّ ذِرَاعَ الْأُخْرَى وَبَاطِنَهَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ .

(وَتَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ) حَالَةَ الضَّرْبِ؛ مُبَالِغَةً فِي التَّطْهِيرِ .

(وَنُذْبٌ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ) وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ حَتَمٌ

الطحاوي

وفي «السراج»: لو وضع يده على ثوبٍ أو حنطة فاصق بيده غباراً وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم . هـ

ولو تيمم بغبار ثوبٍ نجسٍ لا يجوزُ إلا إذا وقع ذلك الغبار عليه بعدما جفَّ، كما في «الفتح» .

قوله: (كأصله) أي: باللفظ المتقدم فيه .

قوله: (ونفضهما) بقدر ما يتناثر التراب عن يده، ولا يُقدَّرُ بمرّةٍ كما عن محمد، ولا بمرتين كما

عن أبي يوسف، كما في «العناية» .

قوله: (اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعاً للسنة، كما في «البنية» .

قوله: (وبَيَّنَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ... إلخ) هذا يرّدُ ما ذكره بعضهم من الكيفيتين السابقتين، وهل يمسح

الكفَّ؟ اختلفوا فيه، والأصحُّ أَنَّهُ لَا يَمْسَحُهُ، وَضَرْبُ الْكَفِّ يَكْفِي، كما في ابن أمير حاج .

قوله: (ونُذْبٌ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ) أي: لفاقد الماءِ شرعاً في ظاهر الرواية، أمّا إذا كان يظنُّ أَنَّ بَعْدَ الْمَاءِ

أَقْلُ مِنْ مِيلٍ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَاقِدٍ لَهُ شَرْعاً .

قوله: (وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير رواية «الأصل» أَنَّهُ حَتَمٌ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ

كَالْمُحَقِّقِ، وَوَجْهُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةً، فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِبَقِيْنٍ مِثْلِهِ .



(لِمَنْ يَرْجُو) إدراك (الماء) بغلبة الظن (قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ) المُستحب؛ إذ لا فائدة في التأخير سوى الأداء بأكمل الطهارتين كما فعله الإمام الأعظم في صلاة المغرب مُخالفاً لأستاذه حماد، وصوّبه فيه، وهي أوّل حادثة خالفه فيها، وكان خروجُهما لتشيع الأعمش رحمهم الله تعالى.

(وَيَجِبُ) أي: يلزم (التأخيرُ بِالْوَعْدِ بِالماءِ وَلَوْ خَافَ الْقَضَاءُ) اتفاقاً، إذا كان الماء موجوداً أو قريباً؛ إذ لا شك في جواز التيمم ومنع التأخير لخروج الوقت مع بُعده ميلاً. (وَيَجِبُ التَّأْخِيرُ) عند أبي حنيفة (بِالْوَعْدِ بِالثُّوبِ) على العاري (أَوْ السَّقَاءِ) كحبل، أو دلو الطحطاوي

قوله: (لِمَنْ يَرْجُو إدراك الماء) وأمّا إذا لم يكن على طمع من وجود الماء في الوقت لا يُستحب أن يُؤخّر، ويتيمّم ويصلي في الوقت المستحب، كما في «الخاتية» وغيرها.

قوله: (قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ المستحب) وهو أوّل النصف الأخير من الوقت في صلاة يُندب تأخيرها، كما في «النهر» بحيث يقع الأداء في وقت الاستحباب. وقيل: إلى آخر وقت الجواز. والأوّل هو الصحيح، كما في «الجوهرة»، وعلى الأوّل فلا يُؤخّر العصر إلى تغير الشمس، وكذا لا يُؤخّر المغرب عن أوّل وقتها، وقيل: لا بأس به إلى قبيل مغيب الشفق، وجعله القهستاني قول الأكثر.

قوله: (إذ لا فائدة... إلخ) أظهر في التعليل ما ذكره غيره بقوله: ليؤدّيها بأكمل الطهارتين في أكمل الوقتين ١. هـ

وهو في كلامه تعليل للندب أيضاً، يعني: إنّما كان ذلك مندوباً ولم يكن واجباً؛ لأنّه لا فائدة فيه إلا الأداء بأكمل الطهارتين، فالأداء قبل يكون بطهارة كاملة، فليتمل.

قوله: (كما فعله الإمام... إلخ) الضمير لـ: (التأخير).

قوله: (مُخالفاً لأستاذه حماد) فإنّه صلى بالتيمم أوّل الوقت، وأخّر الإمام فوجد الماء، فصلاها في آخر الوقت.

قوله: (لتشيع الأعمش) أي: توديعه.

قوله: (أي: يلزم) فالوجوب بمعنى الافتراض، كما في الذي بعده.

قوله: (إذا كان الماء موجوداً) [٤٧/أ] أي: عند الواعد أو قريباً منه دون ميل، أمّا إذا لم يوجد عنده أو كان بعيداً منه ميلاً فأكثّر فلا يجب التأخير؛ لأنّ الشارع أباح له التيمم، حلبي. وهذه العبارة لم نرها لغيره.

قوله: (ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب «البرهان»، والذي في عمّة المعتمبرات



(مَا لَمْ يَخَفِ الْقَضَاءُ) فَإِنْ خَافَهُ تَيَمَّمْ؛ لِعَجْزِهِ، وَلِلْمِنَّةِ بِهِمَا، وَقَالَا: يَجِبُ التَّأْخِيرُ وَلَوْ خَافَ الْقَضَاءُ كَالْوَعْدِ بِالْمَاءِ؛ لظهور القدرة بوفاء الوعد ظاهراً.

(وَيَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ) غَلْوَةً بِنَفْسِهِ أَوْ رَسُولِهِ، وَهِيَ ثَلَاثُ مِائَةِ خُطْوَةٍ (إِلَى مِقْدَارِ أَرْبَعِ مِائَةِ خُطْوَةٍ)

الطحاوي

«كَالْخَانِيَّةِ» وَ«الْفَتْحِ» وَ«مَنِةِ الْمَصْلِيِّ» وَ«شَرْحِيهَا» وَ«السَّرَاجِ» وَ«الْبَحْرِ» وَعِزَاهُ فِي «الْخِلَاصَةِ» إِلَى «الْأَصْلِ»: أَنَّ التَّأْخِيرَ مَدْبُوبٌ، وَعَلَى ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ فَصَلَّى كَذَلِكَ أَوَّلَ الْوَقْتِ جَازٍ، قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّأْصِيلُ الْآتِي.

قوله: (وقالا: يجب التأخير... إلخ) مَبْنَى الْخِلَافِ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى مَا سِوَى الْمَاءِ هَلْ تَثْبُتُ بِالْبَدَلِ وَالْإِبَاحَةِ؟ قَالَ الْإِمَامُ: لَا، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ بِالْمَلِكِ أَوْ بِمَلِكٍ بَدَلَهُ إِذَا كَانَ يُبَاعُ.

وقالا: تَثْبُتُ بِهَا كَمَا تَثْبُتُ بِهِمَا؛ قِيَاساً عَلَى الْمَاءِ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: أَبَحْتُ لَكَ مَالِي لِتَحْجَّ بِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِيهِ الْمَلِكُ، وَهَذَا الْقُدْرَةُ، وَكَذَا لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ ثَمَنُ الْمَاءِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَيْسَ بِمَبْذُولٍ، أَيْ: عَادَةً، فَيَلْحَقُهُ الذُّلُّ بِقَبُولِهِ، كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الشُّلْبِيِّ» عَنِ الشَّيْخِ يَحْيَى^(١).

قوله: (ويجب طلب الماء) أَيْ: يُفْتَرَضُ، صَرَّحَ بِهِ قَاضِيخَانٌ، وَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا وَجَبَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ، حَتَّى لَوْ صَلَّى وَلَمْ يَسْأَلْ فَأَخْبِرَ بِالْمَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ أَعَادَ، وَإِلَّا فَلَا، زَيْلَعِي.

وَالْمُرَادُ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَكَانِ، أَوْ مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ الظَّنِّ، أَمَّا الظَّنُّ فَلَا تَفْصِيلَ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ.

قوله: (أو رسوله) وَيَكْفِيهِ لَوْ أَخْبَرَهُ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، كَمَا فِي «مَنِةِ الْمَصْلِيِّ».

قوله: (وهي ثلاثمائة... إلخ) كَذَا فِي «الذَّخِيرَةِ» وَ«الْمُغْرِبِ»، وَالَّذِي فِي «التَّبْيِينِ»: هِيَ مِقْدَارُ رَمِيَةِ سَهْمٍ أ. هـ وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «الْقَامُوسِ» فَإِنَّهُ قَالَ: وَكُلُّ رَمِيَةٍ غَلْوَةٌ أ. هـ كَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: غَلَا السَّهْمُ، ارْتَفَعَ فِي ذَهَابِهِ وَجَاوَزَ الْمَدَى، وَالْمَادَّةُ تَدُلُّ عَلَى الارتفاعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ بِالذَّرْعَانِ بَيَانٌ لِمِقْدَارِ الرَّمِيَةِ.

والتَّقْدِيرُ بِالْغَلْوَةِ اخْتَارَهُ حَافِظُ الدِّينِ فِي «الْكَنْزِ»، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ مِقْدَارَ مَا لَا يَضُرُّ بِنَفْسِهِ وَرِفْقَتِهِ بِالانتِظَارِ، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ».

قوله: (إلى مقدار أربع مائة خطوة) لِأَنَّهَا النِّهَايَةُ.

(١) هُوَ يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى النَّظَّامُ بْنُ السَّيْفِ الصَّبْرَامِيُّ بِالْمَهْمَلَةِ صَادَ أَوْ سِينَا ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُ: يَحْيَى بْنُ سَيْفٍ، خَدَمَ كِتَاباً كِ «الْهُدَايَةَ» وَغَيْرَهَا مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ وَكَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْعَقْلِيَّاتِ كَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ بِحَوَاشٍ مُتَقَنَّةٍ مُتَيْنَةٍ، مَاتَ بِالْقَطَّاعُونَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ. «الضَّوَاءُ اللَّامِعُ» (١٠/٢٦٦).



من جانبِ ظَنِّهِ (إِنْ ظَنَّ قُرْبَهُ) برؤية طير، أو خُضْرَةٍ، أو خَبِرٍ (مَعَ الْأَمْنِ، وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يَظَنَّ، أو خَافَ عَدُوًّا (فَلا) يَطْلُبُهُ.

(وَيَجِبُ) أَي: يُلْزَمُ (طَلْبُهُ) أَي: الْمَاءُ (مِمَّنْ هُوَ مَعَهُ) لِأَنَّهُ مَبْذُولٌ عَادَةً، فَلا ذَلَّ فِي طَلْبِهِ

الطَّحْطَاوِي

قوله: (من جانبِ ظَنِّهِ) كما في «البرهان»، وإن ظَنَّهُ فِي الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ وَجِبَ الطَّلَبُ مِنْهَا عَلَى الْخِلَافِ، وَفِي السَّيِّدِ: أَنَّهُ يَقْسَمُ الْغُلُوءَ عَلَى الْأَرْبَعِ جِهَاتٍ.

قوله: (إِنْ ظَنَّ قُرْبَهُ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّنَّ يُوجِبُ الْعَمَلَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ، بِخِلَافِ الشَّكِّ، فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ، كَمَا فِي الْقَهْطَسْتَانِي.

وَحُدُّ الْقُرْبِ: أَنْ يَظَنَّ أَنَّ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ دُونَ مِيلٍ، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

وَلَوْ تَيَمَّمَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ وَصَلَّى ثُمَّ طَلَبَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ وَجِبَتْ الْإِعَادَةُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ التَّيَمُّمِ لَمْ يُوجَدْ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، كَذَا فِي «السَّراج».

وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بَعْدَ الْمَاءِ وَلَوْ عِنْدَ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالْوُجُودِ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ بِلَا خِلَافٍ، كَذَا فِي الْحَلْبِي. وَمَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَفَازَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ بِقُرْبِ الْعُمَرَانِ يَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَبُ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا، حَتَّى لَوْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى ثُمَّ ظَهَرَ الْمَاءُ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْعُمَرَانَ لَا يَخْلُو عَنْ الْمَاءِ غَالِبًا، وَالْغَالِبُ مُلْحَقٌ بِالْمُتَيَقِّنِ فِي الْأَحْكَامِ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ» وَالْحَلْبِي.

قوله: (طَلْبُهُ) أَي: بِالسُّؤَالِ، وَقَوْلُهُ: (مِمَّنْ هُوَ مَعَهُ) أَي: مُطْلَقًا، وَالتَّقْيِيدُ بِرَفِيقِهِ - أَي: فِي بَعْضِ الْكُتُبِ - جَرَى مَجْرَى الْعَادَةِ، حُمُوي عَنْ الْبَرْجَنْدِي.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّقْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتَلَفَ، فَعَنْ «الْهُدَايَةِ» وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الطَّلَبُ أَصْلًا فِي قَوْلِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ مُتَحَقِّقًا، وَالْقُدْرَةَ مُوْهُومَةً؛ إِذَا الْمَاءُ مِنْ أَعْرَ الْأَشْيَاءِ فِي السَّفَرِ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْبَذْلِ، وَقَالَا: يُلْزَمُهُ الطَّلَبُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مَبْذُولٌ عَادَةً.

وَنَقَلَ شَمْسُ الْأَثَنَةِ فِي «مَبْسُوطِهِ»: أَنَّ لَزُومَ الطَّلَبِ قَوْلُ الْكَلِّ عَلَى الظَّاهِرِ.

قَالَ الْجِصَّاصُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ، فَمَرَادُ أَبِي حَنِيفَةَ عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مَنْعُهُ، وَمَرَادُهُمَا إِذَا ظَنَّ عَدَمَ الْمَنْعِ؛ لِثَبُوتِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ بِالْإِبَاحَةِ اتِّفَاقًا.

قَالَ فِي «الْبَرْهَانِ»: وَلِهَذَا لَمْ يَحْكُ فِي «الْكَافِي» خِلَافًا.

وَإِذَا وَجِبَ طَلَبُ الْمَاءِ عَلَى الظَّاهِرِ وَجِبَ طَلَبُ الدَّلِيلِ وَالرِّشَاءِ، كَمَا فِي «النَّهْرِ» عَنْ «الْمَعْرَاجِ».

قَوْلُهُ: (فَلا ذَلَّ فِي طَلْبِهِ) وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَجِبُ الطَّلَبُ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ ذَلٌّ، وَفِيهِ بَعْضُ حَرَجٍ، وَمَا شُرِعَ التَّيَمُّمُ إِلَّا لِدَفْعِ الْحَرَجِ.

قَالَ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ»: وَقَوْلُ الْحَسَنِ حَسَنٌ، وَقَدْ سَبَقَ عَنِ الْإِمَامِ.



(إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تَشْحُ بِهِ النَّفُوسُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ إِلَّا بِثَمَنِ مِثْلِهِ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ بِهِ) وبزيادة سيرة، لا بغبنٍ فاحشٍ، وهو: ما لا يدخل تحت تقويم المقومين، وقيل: شطر القيمة (إِنْ كَانَ) الثَّمَنُ (مَعَهُ) وَكَانَ (فَاضِلاً عَنْ نَفَقَتِهِ) وأجرة حملِهِ، فهذه شروط ثلاثة للزوم الشراء، فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش، أو طلب ثمن المثل وليس معه، فلا يستدين الماء، أو احتاجه لنفقته.

(و) يجوز أن (يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنْ الْفَرَائِضِ) كالوضوء؛ للأمر به،

الطحاوي

قوله: (إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تَشْحُ بِهِ النَّفُوسُ) أمّا إذا كان في موضع يعزّ فيه الماء فالأفضل أن يسأل، وإن لم يسأل أجزأه، قاله السيّد عن «شرح العلامة منلا مسكين». قوله: (وإن لم يُعْطِهِ... إلخ) وإن منعه أصلاً صريحاً بأن قال: لا أعطيك، أو دلالة بأن استهلكه يتيمّم اتفاقاً؛ لتحقيق العجز.

قوله: (لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ بِهِ) كالعاري يلزمه شراء الثوب أيضاً، كما في «البرهان».

قوله: (وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) قال الحلبي: هو الأرفق؛ لدفع الحرج، وقيل: ضعفت القيمة، وهو رواية النوادر، واقتصر في «البدائع» و«النهاية» عليها، قال صاحب «البحر»: فكان هو الأولى.

قوله: (وَكَانَ فَاضِلاً عَنْ نَفَقَتِهِ) لو قال كما قال البعض: فاضلاً عمّا لا بدّ منه؛ ليدخل ما إذا احتاجه لنفقة كلبه، كما في الحلبي، لكان أولى.

قوله: (فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش) لأنّ ما زاد عن ثمن المثل إتلاف للمال؛ لأنّه لا يُقابله شيء من العوض، وحرمة مال المسلم كحرمة دمه.

قوله: (فلا يستدين الماء) الأولى أن يقول: فلا يستدين للماء، أي: لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء، كما يُفِيدُهُ إطلاق «الشرح». وظاهره ولو له مالٌ غائب؛ لأنّ العجز متحقّق في الحال، يؤيّدُه دفع الزكاة لابن السبيل الغني في موطنه.

وقال ابن أمير حاج: يلزمه الشراء نسيئة، ووافقه في «البحر» و«النهر».

قوله: (لِلأَمْرِ) [٤٨/١] أي: في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤] شرط عدم الماء

فقط، وجعله في حالِ العدم كالوضوء، قاله في «الشرح».



(و) يُصَلِّي بِالتَّيْمُمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنَ (النَّوَافِلِ) اتِّفَاقًا.

(وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ الْبَدَنِ) جريحاً تيمم، والكثرة تُعتبر من حيث عدد الأعضاء في المختار، فإذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت، وليس بالرجلين جراحة تيمم، ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو، فإن كان أكثر كل عضو منها جريحاً تيمم، وإلا فلا.

الطحاوي

قوله: (خروجاً من خلاف الشافعي) فإنه لا يُصَلِّي به عنده أكثر من فريضة واحدة، ويصلي به ما شاء من النوافل تبعاً.

ثُمَّ الْبَدَلِيَّةُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ عِنْدَهُمَا، وَالطَّهَارَةُ فِيهِمَا مُسْتَوِيَّةٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: بَيْنَ التَّيْمُمِ وَالْوُضُوءِ، فَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ أَعْلَى مِنَ الطَّهَارَةِ بِالتُّرَابِ، فَجَازَ اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضَّعِ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ، لَا عِنْدَهُ؛ لِأَن تَيْمُمَ الْإِمَامِ لَمْ يَكُنْ طَهَارَةً فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ؛ لَوْجُودِ الْأَصْلِ فِي حَقِّهِ، فَكَانَ مُقْتَدِيًا بِمَنْ لَا طَهَارَةَ لَهُ فِي حَقِّهِ فَلَا يَجُوزُ، كَالصَّحِيحِ إِذَا اقْتَدَى بِالْمَعْذُورِ.

قوله: (ولو كان أكثر البدن) الأولى للمصنّف حذف (البدن) ويقول: (ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحاً تيمّم)؛ ليكون كلامه متناولاً للطهارة الصّغرى والكبرى، قاله السيّد.

قوله: (والكثرة... إلخ) لا يخفى أنَّ هذا الخلاف إنما هو في الوضوء، وأمَّا في الغسل فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة، كما في «البحر».

قوله: (تَبَمَّ فِي الْأَصْح) وقيل: يَغْسِلُ الصَّحِيحَ وَيَمْسَحُ الْجَرِيحَ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْمَحِيط»
وَالْخَانِئَةِ. قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ أَحْوْطُ، فَكَانَ أَوْلَى.

(٢) تقدم تخريجه أوّل الباب.



لأنَّ أحدًا لم يَقُلْ بغسلِ ما بينَ كلِّ جُدرَيْتَيْنِ .

(وإنَّ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحًا غَسَلَهُ) أي: الصحيح (وَمَسَحَ الْجَرِيحَ) بمروره على الجسد، وإنَّ لَمْ يَسْتَطِعْ فعلى خِرْقَةٍ، وإنَّ ضَرَّهُ تركه، وإذا كانت الجراحة قليلةً ببطنه أو ظهره ويضره الماء صارَ كغالبِ الجراحةِ حُكْمًا للضرورة.

(وَلَا) يصحُّ أن (يَجْمَعَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالتَّيْمُمِ) إذ لا نظيرَ له في الشرع؛ للجمع بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ، والجمع بينَ التَّيْمُمِ وسُورِ الحمارِ؛ لأداءِ الفرضِ بأحدهما، لا بهما، كما لا يَجْمَعُ قَطْعُ وَضْمَانٍ، وَحَدُّ وَمَهْرٌ، وَوَصِيَّةٌ وَمِيرَاثٌ، إلى غيرِ ذلك من المعدوداتِ هنا.

مهمة: نظمها ابنُ الشُّحْنَةِ^(١) بقوله:

وَيَسْقُطُ مَسْحُ الرَّأْسِ عَمَّنْ بِرَأْسِهِ مِنْ الدَّاءِ مَا إِنْ بَلَّهُ يَتَضَرَّرُ
وبه أفتى قارئُ الهداية^(٢).

الطحطاوي

قال المؤلف في «حاشية الدرر»: والحاصلُ أنَّ التَّصْحِيحَ اِخْتَلَفَ.

قوله: (لأنَّ أحدًا... إلخ) قد يُقال: إنَّ الغُسْلَ سَقَطَ هنا لِلْحَرَجِ، أو لأنَّه يَضُرُّ ما حَدَاه من الجُدْرِي.

قوله: (بمروره) أي: الماء، يعني: بِلَتِّهِ، والأولى أن يقول: بإمراره.

قوله: (فعلى خِرْقَةٍ) في كلامِ الحلبيِّ ما يُفيد أنَّه يَشُدُّها عند إرادةِ المسحِ إن لم تكن مَشْدُودَةً.

قوله: (صارَ كغالبِ الجراحةِ) أي: فَيَتَيَمَّمُ، ولو قيل: إنه يمسحُ الأعلى ويغسلُ الأسفلَ لكان حسنًا، قال في «الشرح»: ولم أرَ مَنْ تكلَّم عليه.

قوله: (وَيَسْقُطُ مَسْحُ الرَّأْسِ... إلخ) وظاهره أنَّه لا يُؤمر بالمسحِ على الخِرْقَةِ، بخلافِ الغَسْلِ كما تقدم، وسيأتي أنَّه أحدُ قولين.

قوله: (ما إِنْ بَلَّه) أيَّ قَدْرٍ، وقوله: (مِنْ الدَّاءِ) بيانٌ مُقَدِّمٌ على مُبَيِّنِهِ، والضميرُ في (بَلَّه) يرجع إلى (ما) المفسَّر بـ: (قَدْرٍ)، والكلام فيه حذفٌ، أي: إِنْ بَلَّ محلًّا هذا القَدْرُ مِنَ الدَّاءِ يَتَضَرَّرُ.

(١) هو أبو البركات عبد البر بن محمد بن محمد بن محمود الحلبي ثم القاهري الحنفي المعروف بابن الشُّحْنَةِ، المتوفى بالقاهرة سنة (٩٢١هـ)، ولد بحلب وانتقل منها صحبة أبيه المحبِّ إلى القاهرة، وأخذ عن ابن فطلوبغا، والشُّنْتِي، والكافيجي، وبرَّعَ ودرَّسَ وأفتى، وتولى قضاء حلب، ثم القاهرة، وصار جليس السلطان الغوري، ونظَّم ونثرَ وكان بليغاً سخياً متوسعاً في لذات الدنيا. انظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة: (٢/ ٢٤٠ - ٢٤١).

(٢) الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن فارس القاهري الحنفي، الشهير بقارئ الهداية، الذي أتقن علم الرواية والدراية، فقيه عصره، وإمام مصره، توفي بها سنة (٨٢٩هـ)، لُقِّب بقارئ الهداية؛ لكونه حلَّها على الأكمل ستَّ عشرة =



قلت: وكذا يسقط غسله في الجنابة، والحيض، والنفاس؛ للمساواة في العذر.

[نواقض التيمم]

(وَيَنْقُضُهُ) أي: التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض لخلفه، وينقضه زوال العذر المبيح له كذهاب العدو، والمرض، والبرد، ووجود الآلة، وقد شمل هذا قوله: (و) ينقضه (القدرة على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة، فلو ثلث الغسل وفني الماء قبل إكمال الوضوء بطل تيممه في المختار؛ لانتهاء طهورية التراب بالحديث. (ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلّي بغير طهارة، ولا بعيد) وهو الأصح، وقال بعضهم: سقطت عنه الصلاة. الطحاوي

قوله: (وكذا يسقط غسله) أي: وينتقل الحكم لمسحجه، فإن ضره مسح على الخرق، فإن ضره تركه كما تقدم، فتأمل. قلت: وسأني ما يفيد.

قوله: (ناقض الوضوء) لو قال: ناقض الأصل؛ ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن، وأجاب الحموي: بأن المراد بالوضوء الطهارة أعم من أن تكون عن حدث أو جنابة بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً، ذكره السيد.

قوله: (وينقضه زوال العذر المبيح) فلو تيمم لعذر فزال فمرض مرضاً يبيحه انتقض الأول وتيمم للثاني؛ لتغير الأسباب.

واعلم أن الناقض في الحقيقة الحدث السابق.

قوله: (بالحديث) أي: بدلالة الحديث، وهو قوله ﷺ: «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حبيج ما لم يجد الماء»^(١) هـ.

قوله: (ومقطوع اليدين... إلخ) لم يتكلم على الرأس؛ لأن أكثر الأعضاء جريح، والوظيفة حينئذ التيمم، ولكنه سقط؛ لفقد آتیه، وهي اليدين، قاله في «حاشية الدر».

= مرة، وأخذ الحديث عن الزين العراقي، والجلال البلقيني، وعنه أخذ ابن الهمام وغيره، وكان يهابه السلطان فمن دونه ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»: ٤١٩/٢ - ٤٢٠، بتصرف.

(١) سبق تخريجه في أول الباب.



وَيَمْسَحُ الْأَشْلُ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ بِالْأَرْضِ، وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ، وَيَمْسَحُ الْأَقْطَعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْفُرُوضِ كَغَسْلِهِ، وَيَسْقِطَانِ بِتَجَاوُزِ الْقَطْعِ مَحَلَّ الْفَرْضِ.

الطحاوي

قوله: (وَيَمْسَحُ الْأَشْلُ... إلخ) أمّا على رواية الاكتفاء بأكثر الأعضاء في التيمم فظاهر، وأمّا على الأخرى فللضرورة والاحتياط في العبادة، ولعلّ هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء.

قوله: (وَيَمْسَحُ الْأَقْطَعُ... إلخ) اعتباراً للجزء بالكلّ، قاله في «الشرح»، والمراد أنّ ذلك في التيمم، وقوله: (كغسله) أي: في التطهير بالماء.





(باب المسح على الخفين)

ثَبَّتْ بِالسُّنَّةِ قَوْلًا وَفِعْلًا.

[تعريف الخف، وسبب المسح، وشرطه، وركنه، وصفته، وكيفيته]

وَالْخُفُّ: السَّاتِرُ لِلْكَعْبَيْنِ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْخِفَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِهِ أُخِفَّ مِنَ الْغَسْلِ إِلَى الْمَسْحِ.

وَسَبَبُهُ: لُبْسُ الْخُفِّ.

وَشَرْطُهُ: كَوْنُهُ سَاتِرًا مَحَلَّ الْفَرْضِ، صَالِحًا لِلْمَسْحِ مَعَ بَقَاءِ الْمُدَّةِ.

الطحطاوي

(باب المسح على الخفين)

عَدَاهُ بـ: (على) إشارة إلى موضعه، وهو فوق الخف دون داخله وأسفله، وإنما ثَنِيَ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَا يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

قَوْلُهُ: (ثَبَّتْ بِالسُّنَّةِ) رَدُّ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَرِّ^(١).

قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ فِي صُورٍ، مِنْهَا لَوْ غَسَلَ رَجُلُهُ لَا يَكْفِيهِ الْمَاءُ وَلَوْ مَسَحَ يَكْفِيهِ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْمَسْحُ، وَمِنْهَا لَوْ غَسَلَ يَفُوتُهُ الْوَقْتُ أَوْ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةٍ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ لَزُومًا، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ^(٢) أ. هـ.

قَوْلُهُ: (صَالِحًا لِلْمَسْحِ) بَأَنْ يُمَكِّنَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ فَرَسَخًا، وَأَلَّا يَكُونَ مَخْرُوقًا بِخَرَقٍ مَانِعٍ.

(١) قَالَ مُحَمَّدُ اللَّكْنَوِيُّ: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: قَرَأَ بَعْضُهُمْ بِالْخَفْضِ، وَالْمَشْهُورَةُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ، وَبَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، فَالْحُكْمُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ الْعَمَلُ بِهِمَا يُعْمَلُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ يُعْمَلُ بِهِمَا بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ، وَهَهُنَا لَا يُمَكِّنُ الْغَسْلُ وَالْمَسْحُ فِي عَضْوٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلِأَنَّهُ يُوْدِّي إِلَى تَكَرُّارِ الْمَسْحِ؛ فَالْغَسْلُ يَتَضَمَّنُ الْمَسْحَ، فَيُعْمَلُ فِي حَالَتَيْنِ، فَتُحْتَمَلُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الرُّجُلَانِ بَادِيَتَيْنِ، وَتُحْتَمَلُ قِرَاءَةُ الْجَرِّ عَلَى مَا إِذَا كَانَتَا مَسْتَوْرَتَيْنِ بِالْخَفَيْنِ، [انتهى كلام ابن العربي].

وَلَا يَخْلُو عَنْ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ حَمْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ عَلَى الْمَسْحِ حَالَةَ التَّخْفُفِ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فَإِنَّ الْمَسْحَ لَا يَكُونُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، بَلْ بِقَدَارِ الْمَفْرُوضِ مِنْهُ هُوَ ثَلَاثَةُ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَيُسْنُ مَدُّ الْبَدَنِ إِلَى السَّاقَيْنِ عَلَى ظَاهِرِ الْخَفَيْنِ، وَلَا نَصِيبَ لِلْكَعْبَيْنِ مِنْهُ. أ. هـ. بِتَصْرِفِ «السَّعَايَةِ» فِي كَشْفِ مَا فِي الْوَقَايَةِ.

(٢) ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَكْثَرُهُمْ لَمْ يَذْكُرْ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ، وَرَبَّمَا اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ ﷺ: «خَالَفُوا الْيَهُودَ وَصَلُّوا فِي خِفَافِكُمْ وَنِعَالِكُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَصَلُّونَ فِي خِفَافِهِمْ وَلَا فِي نِعَالِهِمْ» أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «الْبَحْرِ الزَّخَارِ» (٧٢٣٠/٣٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا بَدَّ لِإِبْرَاهِيمَ الْخَصَائِصِ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا.



وحكمه: جِلُّ الصَّلَاةِ فِي مُدَّتِهِ.

وركنه: مَسْحُ الْقَدْرِ الْمَفْرُوضِ.

وصفته: أَنَّهُ شُرِعَ رُخْصَةً.

وكيفيته: الْإِبْتَدَاءُ مِنْ أَصَابِعِ الْقَدَمِ خَطُوطاً بِأَصَابِعِ الْيَدِ إِلَى السَّاقِ.

(صَحَّ) أَي: جَازَ (الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي) الطَّهَارَةِ مِنْ (الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ) لَمَا وَرَدَ فِيهِ

مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُسْتَفِيضَةِ، فَيُخْشَى عَلَى مُنْكَرِهِ الْكُفْرُ.

الطحطاوي

قوله: (وحكمه جِلُّ الصَّلَاةِ... إلخ) هذا الحكمُ الدنيويُّ، وأمَّا حكمه الأخرويُّ فهو الثواب إن

قَصَدَ فَعَلَ السَّنَةَ.

قوله: (وصفته أَنَّهُ شُرِعَ رُخْصَةً) اختلف: هل هو من رُخْصَةِ الْإِسْقَاطِ، أَي: الْمَسْقِطَةِ لِلْعَزِيمَةِ،

كَقَصْرِ الصَّلَاةِ لِلْمَسَافِرِ، أَوْ مِنْ قِبَلِ رُخْصَةِ التَّرْفِيهِ، بِمَعْنَى التَّخْفِيفِ؛ دَفْعاً لِلخَرَجِ مَعَ بَقَاءِ الْعَزِيمَةِ، كَقِطْرِ

الْمَسَافِرِ؟ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ بَعْضُهُمْ، وَعَلَى الثَّانِي أَكْثَرُ الْأُصُولِيِّينَ.

قوله: (صَحَّ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ... إلخ) الصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَاتِ: كَوْنُهَا تَوْجِبُ تَفْرِيعِ الذَّمَّةِ، وَهُوَ

الْمَقْصُودُ الدُّنْيَوِيُّ، وَيَلْزَمُهُ الثَّوَابُ عِنْدَ الْقَبُولِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْآخَرُويُّ.

وَالْوَجُوبُ: كَوْنُ الْفِعْلِ لَوْ أَتَى بِهِ يَثَابُ، وَلَوْ تَرَكَهُ يُعَاقَبُ، وَيَتَّبَعُهُ تَفْرِيعُ الذَّمَّةِ أ. هـ مِنْ «الشرح» مُلَخَّصاً.

قوله: (مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ)، أَمَّا الْجَنَابَةُ وَنَحْوُهَا لَا يَصَحُّ فِيهَا الْمَسْحُ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ

الرُّخْصَةَ لِلخَرَجِ فِيمَا يَتَكَرَّرُ، وَلَا خَرَجَ فِي الْجَنَابَةِ وَنَحْوِهَا؛ لِعَدَمِ التَّكَرُّارِ.

وَصَوَّرَ حَافِظُ الدِّينِ فِي «الكَافِي» صُورَةَ مَسْحِ الْجُنُبِ تَقْرِيباً لِلْمَتَعَلِّمِ: بِأَن تَوَضَّأَ وَلَيْسَ جُورِبَيْنِ

مُجَلَّدَيْنِ ثُمَّ أَجْنَبَ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشُدَّهُمَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ مُضْطَجِعاً، يَعْنِي: أَوْ مَادّاً رِجْلَيْهِ عَلَى شَيْءٍ

مُرتَفِعٍ وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ أ. هـ مِنْ «الشرح» مُلَخَّصاً.

قوله: (لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُسْتَفِيضَةِ) [أ/٤٩] حَتَّى قَالَ جَمْعٌ مِنَ الْحَفَاطِ: إِنَّ خَبَرَ الْمَسْحِ

مُتَوَاتِرٌ، كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي».

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ يَمْسَحُ عَلَى

الْخُفَّيْنِ^(١)، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ».

وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ رَوَى الْمَسْحَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَانِينَ، مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ

الْمَبْشُرُونَ ﷺ أ. هـ



وإذا اعتقد جوازَه وتكلفت قلعه يُثَابُ بالعزيمة؛ لأنَّ الغسلَ أشقُّ.

والمُساوَرُ إذا تيمَّم لجَنَابَةٍ، ثُمَّ أَحَدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ، وَوَجَدَ مَاءً كَافِيًا لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ يَلْزِمُهُ قَلْعُ الْحُفِّ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ مَسْحُهُ؛ لِلْجَنَابَةِ.

(لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) سَفَرًا أَوْ حَضَرًا، لِحَاجَةٍ وَبِدُونِهَا؛ لِإِطْلَاقِ النَّصِّ الشَّامِلِ لِلنِّسَاءِ (وَلَوْ كَانَا) أَي: الْحُقَّانِ مُتَخَذِينَ (مِنْ شَيْءٍ تُخَيِّنُ غَيْرَ الْجِلْدِ) كِلِيدٍ، وَجُوحٍ،
الطَّحطاوي

وما رُوِيَ عن الصَّحَابَةِ كَابِنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهم مِنْ إِنْكَارِهِ فَقَدْ صَحَّ رُجُوعُهُمْ إِلَى جَوَازِهِ^(١)، كَمَا فِي «النِّهَايَةِ» وَغَيْرِهَا.

قوله: (يُثَابُ بِالْعَزِيمَةِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: (كَانَ أَفْضَلَ)؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ، بِدَلِيلِ التَّعْلِيلِ، لَا فِي حُصُولِ الثَّوَابِ.

وما ذَكَرَهُ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، قَالُوا: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ مُنْكَرِهِ فَالْمَسْحُ أَفْضَلُ تَرْغِيمًا لَهُ. وقال أَبُو الْحَسَنِ الرُّسْتُغْفَنِيُّ^(٢) مِنْ أَصْحَابِنَا: الْمَسْحُ أَفْضَلُ مُطْلَقًا، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ؛ لِنَفْيِ التَّهْمَةِ عَنْ نَفْسِهِ.

قلنا: هِيَ تَزُولُ بِالْمَسْحِ أحيانًا.

قوله: (وَالْمَسَافِرُ... إلخ) خَصَّ الْمَسَافِرَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي السَّفَرِ عَدَمُ الْمَاءِ، وَإِلَّا فَالْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ الْمَاءِ.

قوله: (لِلْجَنَابَةِ) أَي: لِأَنَّ الْجَنَابَةَ سَرَتْ إِلَى الْقَدَمِ، وَهُوَ عَلَّةُ لِقَوْلِهِ: لَا يَصِحُّ.

قوله: (لِإِطْلَاقِ النَّصِّ... إلخ) وَلِأَنَّ الْخِطَابَ الْوَاردَ لِأَحَدِهِمَا يَكُونُ وَارِدًا فِي حَقِّ الْآخَرِ مَا لَمْ يَنْصَحْ عَلَى التَّخْصِصِ.

قوله: (مِنْ شَيْءٍ تُخَيِّنُ) اعْلَمْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَجُوهِ:

(١) قال الزَّيْلَعِيُّ: فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمَا بِالْأَسَانِيدِ الْحَسَنَةِ خِلَافَ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ فَطْرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: إِنْ عَكَرَمَةُ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَبَقَ الْكِتَابُ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. فَقَالَ عَطَاءٌ: كَذَبَ عَكَرَمَةُ، أَنَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا. انْتَهَى. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّمَا كَرِهَهُ حِينَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَسْحُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ، فَلَمَّا ثَبَتَ لَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَأَفْتَى بِهِ لِلْمَقِيمِ وَالْمَسَافِرِ جَمِيعًا. قَالَ: وَرَوَى أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى خَفَيْهِ. وَأَمَّا عَائِشَةُ فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهَا أَحَالَتْ ذَلِكَ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه ١٠ هـ. بِتَصَرُّفٍ «نَصَبَ الرَّايَةَ» (١/١٧٤).

(٢) هُوَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو الْحَسَنِ الرُّسْتُغْفَنِيُّ، مِنْ رُسْتُغْفَنَ إِحْدَى قُرَى سَمَرْقَنْدَ، وَاحِدُ أَصْحَابِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ، لَهُ كِتَابٌ «إِرْشَادُ الْمَهْتَدِيِّ» وَكِتَابُ «الزَّوَادِ وَالْفَوَائِدِ» فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ. «تَاجُ التَّرَاجِمِ» (ص: ٢٠٥).



وَكِرْبَاسٍ يَسْتَمْسِكُ عَلَى السَّاقِ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ، لَا يَشْفُ الْمَاءُ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَإِلَيْهِ رَجَعَ الْإِمَامُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُتَّخِذِ مِنَ الْجِلْدِ، (وَسَوَاءٌ كَانَ لَهُمَا نَعْلٌ مِنْ جِلْدٍ) وَيُقَالُ لَهُ: جَوْرَبٌ مُنْعَلٌ، يَوْضَعُ الْجِلْدُ أَسْفَلَهُ كَالنَّعْلِ لِلْقَدَمِ، وَإِذَا جُعِلَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ يُقَالُ لَهُ: مَجْلَدٌ (أَوْ لَا) جِلْدَ بِهِمَا أَصْلًا، وَهُوَ الثَّخِينُ.

[شروط جواز المسح على الخفين]

(وَيُسْتَرَطُّ لِحَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ سَبْعَةُ شَرَايِطَ):

(الْأَوَّلُ) مِنْهَا:

الطحطاوي

إِنْ كَانَ رَقِيقَيْنِ غَيْرِ مُنْعَلَيْنِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا اتِّفَاقًا.

وَإِنْ كَانَ ثَخِينَيْنِ مُنْعَلَيْنِ جَازَ اتِّفَاقًا.

وَإِنْ كَانَ ثَخِينَيْنِ غَيْرِ مُنْعَلَيْنِ فَهُوَ مُحَلٌّ لِاخْتِلَافٍ، كَمَا فِي «الْخَانِيَّةِ».

وَفِي «شرح الزاهدي» «لِلْكِتَابِ»: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُرْمُوقِ الْمَشْقُوقِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ وَلَهُ أَزْرَارٌ وَسُيُورٌ يَشُدُّهُ عَلَيْهِ فَيَسْتُرُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَغَيْرِ الْمَشْقُوقِ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنَ الْقَدَمِ شَيْءٌ فَهُوَ كَخُرُوقِ الْخُفِّ ١. هـ مُلَخَّصًا.

قَوْلُهُ: (وَكِرْبَاسٍ) هُوَ الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْقُطْنِ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَلَبِيِّ عَنْ الْحُلَوَانِيِّ وَ«الْخُلَاصَةِ» أَنَّهُ لَا يَصَحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُجْلَدًا، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (لَا يَشْفُ الْمَاءُ) أَيُّ: لَا يَتَجَاوَزُ مِنْهُ الْمَاءُ إِلَى الْقَدَمِ، ذَكَرَهُ فِي «الْخَانِيَّةِ» وَهُوَ مِنْ (شَفَّ) (يَشْفُ) مِنْ بَابِ (ضَرَبَ) إِذَا رَقَّ حَتَّى يُرَى مَا تَحْتَهُ، كَمَا فِي «الصَّحَاحِ» وَ«المصباح».

قَوْلُهُ: (وَإِلَيْهِ رَجَعَ الْإِمَامُ) أَيُّ: قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقِيلَ: بِسَبْعَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى جَوْرَبِيهِ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ قَالَ لِعَوَاذِهِ: فَعَلْتُ مَا كُنْتُ أَمْنَعُ النَّاسَ عَنْهُ، فَاسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ عَلَى رُجُوعِهِ، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ» وَ«التَّبَيِّنِ».

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُتَّخِذِ مِنَ الْجِلْدِ) وَلَمَّا أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى جَوْرَبِيهِ ^(١) ١. هـ

قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ لَهُ: جَوْرَبٌ مُنْعَلٌ) بِسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ مُخَفَّفًا، كَمَا فِي «المعراج». يُقَالُ: أَنْعَلَ الْخُفَّ وَنَعَلَهُ: جَعَلَ لَهُ نَعْلًا، كَذَا فِي «المستصفى». وَنَعَلَ بِالْتَّخْفِيفِ، كَمَا فِي «النَّهْرِ».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٢٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «سُنَنِهِ» (٥٥٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٣٨).



(لُبْسُهُمَا بَعْدَ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ) ولو حُكْمًا كَجَبِيرَةِ الرَّجْلَيْنِ، أو بإحداهما مَسَحَهَا وَلَبَسَ الْخُفَّ، يَمْسَحُ خُفَّهُ؛ لَأَنَّ مَسَحَ الْجَبِيرَةِ كَالْغَسْلِ (وَلَوْ) كَانَ اللَّبْسُ (قَبْلَ كَمَالِ الْوُضُوءِ إِذَا أَتَمَّهُ) أَي: الْوُضُوءَ (قَبْلَ حُصُولِ نَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ) لوجود الشرط، والخُفُّ مانعٌ سِرَايَةَ الْحَدَثِ، لا رافعٌ. وإذا تَوَضَّأَ الْمَعْذُورُ، وَلَبَسَ مَعَ انْقِطَاعِ عَذْرِهِ فَمُدَّتْهُ مِثْلُ غَيْرِ الْمَعْذُورِ، وَإِلَّا تَقَيَّدَ بِوَقْتِهِ، فَلَا يَمْسَحُ خُفَّهُ بَعْدَهُ.

(و) الشرط (الثَّانِي: سَتْرُهُمَا) أَي: الْخُفَّيْنِ (لِلْكَعْبَيْنِ) مِنَ الْجَوَانِبِ، فَلَا يَضُرُّ نَظْرُ الْكَعْبَيْنِ مِنْ أَعْلَى خُفِّ قَصِيرِ السَّاقِ، وَالَّذِي لَا يُغْطِي الْكَعْبَيْنِ الطحطاوي

قوله: (لُبْسُهُمَا بَعْدَ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ) اللَّبْسُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ شَرْطٌ، وَبِقَاوِهِ سَبَبٌ كَمَا مَرَّ.
قوله: (لَأَنَّ مَسَحَ الْجَبِيرَةِ كَالْغَسْلِ) فَلَوْ مَسَحَ جَبِيرَةً إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ الْخُفَّ فِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَامِعًا بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ.
قوله: (قَبْلَ كَمَالِ الْوُضُوءِ) وَلَوْ لَبَسَهُمَا بَعْدَ الْغَسْلِ جَازَ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ وَزِيَادَةٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُتِمِّمًا، فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِمَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ.
قوله: (نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ) إِظْهَارٌ فِي مَحَلِّ الْإِضْمَارِ.

قوله: (لَوْجُودُ الشَّرْطِ) وَهُوَ لُبْسُهُمَا عَلَى وَضُوءٍ تَامٍّ قَبْلَ الْحَدَثِ.
قوله: (وَالْخُفُّ مانعٌ سِرَايَةَ الْحَدَثِ) يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ لُبْسِهِمَا عَلَى وَضُوءٍ تَامٍّ لَا يَسْرِي الْحَدَثُ إِلَى الرَّجْلِ، بَلْ يَحِلُّ ظَاهِرُ الْخُفِّ، وَلَيْسَ بِرَافِعٍ، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ خُفَّهُ وَأَحْدَثَ قَبْلَ تِمَامِ الْوُضُوءِ لَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِمَا، وَلَا يَكُونُ لُبْسُهُمَا حِينَئِذٍ رَافِعًا لِحَدَثِ الرَّجْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ إِلَّا بِتِمَامِ الْوُضُوءِ، وَلَمْ يُوجَدْ؛ لِعَدَمِ تَجَزُّؤِ الْحَدَثِ زَوَالًا وَثُبُوتًا.

قوله: (وَإِذَا تَوَضَّأَ الْمَعْذُورُ... إلخ) عِبَارَتُهُ فِي «الشرح»: وَأَمَّا أَصْحَابُ الْأَعْذَارِ إِذَا تَوَضَّؤُوا مَعَ الْعَذْرِ، أَوْ وَجَدَ بَعْدَ تِمَامِ الْوُضُوءِ قَبْلَ لُبْسِ الْخُفِّ، فَإِنَّهُمْ يَمْسَحُونَ مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا، وَأَمَّا إِذَا تَوَضَّأَ الْمَعْذُورُ وَلَبَسَ قَبْلَ طُرُوقِ عَذْرِهِ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ كَالْأَصْحَاءِ إِلَى تِمَامِ الْمُدَّةِ ١. هـ باختصار.

قوله: (فَلَا يَمْسَحُ خُفَّهُ بَعْدَهُ) لِأَنَّ وَضُوءَ الْمَعْذُورِ يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ؛ لظُهُورِ الْحَدَثِ السَّابِقِ، فَلَوْ جَازَ الْمَسْحُ بَعْدَ ذَلِكَ لَكَانَ الْخُفُّ رَافِعًا لِلْحَدَثِ لَا مَانِعًا ١. هـ من «الشرح».

قوله: (وَالَّذِي لَا يُغْطِي الْكَعْبَيْنِ) وَذَلِكَ كَالزَّرْبُولِ، وَهُوَ فِي عَرَفِ أَهْلِ الشَّامِ مَا يُسَمَّى مَرْكُوبًا فِي عَرَفِ أَهْلِ مِصْرَ، كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَخْيَارِ»، وَقَوْلُهُمْ فِي سَبِّ الرَّفِيقِ: زَرْبُون، تَحْرِيفٌ.

إذا خِيطَ به ثَخِينٌ كَجُؤُخٍ يَصْحُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ .

(و) الشرط (الثَّالِثُ: إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ فِيهِمَا) أي: الْخُفَّيْنِ، فتتعدَّم الرُّخْصَةُ لانعدام شرطها، وهو مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ (فَلَا يَجُوزُ) الْمَسْحُ (عَلَى خُفٍّ) صُنْعَ (مِنْ رُجَاجٍ، أَوْ خَشَبٍ، أَوْ حَدِيدٍ) لَمَّا قُلْنَا .

(و) الشرط (الرَّابِعُ: خُلُوُّ كُلِّ مِنْهُمَا) أي: الْخُفَّيْنِ (عَنْ خَرَقٍ قَدَرِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْمَشْيِ، وَاخْتُلِفَ فِي اعْتِبَارِهَا مَضْمُومَةً أَوْ مَفْرُجَةً .
فَإِذَا انْكَشَفَتِ الْأَصَابِعُ اعْتَبِرَ ذَاتُهَا، فَلَا يَضُرُّ كَشْفُ الْإِبْهَامِ مَعَ جَارِهِ وَإِنْ بَلَغَ قَدَرِ ثَلَاثِ هِيَ أَصْغَرُهَا عَلَى الْأَصَحِّ .

وَالْخَرَقُ طَوْلًا يَدْخُلُ فِيهِ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ وَلَا يُرَى شَيْءٌ مِنَ الْقَدَمِ عِنْدَ الْمَشْيِ لِصَلَابَتِهِ لَا يَمْنَعُ .

وَلَا يُضْمُّ مَا دُونَ ثَلَاثَةٍ مِنْ رَجُلٍ لِمِثْلِهِ مِنَ الْأُخْرَى،
الطحطاوي

قوله: (إِذَا خِيطَ بِهِ ثَخِينٌ) التَّمثِيلُ بِالثَّخِينِ هُوَ الْمَذْهَبُ، خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ سَمَرْقَنْدٍ مِنْ جَوَازِ الْمَسْحِ إِذَا سَتَرَ الْكَعْبَيْنِ بِاللِّفَافَةِ .

قوله: (إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ) أي: الْمُعْتَادُ، فَرَسَخًا فَأَكْثَرَ، كَمَا فِي «حَاشِيَةِ الْهَدَايَةِ» .

أَوْ الْمُرَادُ قَطْعُ مَسَافَةِ السَّفَرِ، كَمَا فِي «الْمَحِيطِ»، كَذَا فِي الْقَهْصَتَانِي، وَبِالْأَوَّلِ جَزَمَ فِي «الدَّررِ» .

قوله: (مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ) وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ: يُعْتَبَرُ قَدْرُهَا مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ، وَاخْتَارَهُ الرَّازِيُّ اعْتِبَارًا بِالْمَسْحِ ١ هـ .

وَتُعْتَبَرُ الثَّلَاثَةُ أَصَابِعَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمَتُونِ، وَاخْتَارَهُ السَّرْحَسِيُّ وَالْكَمَالُ، وَلَوْ تَحْتَ الْقَدَمِ أَوْ فِي الْعَقَبِ .

وَقِيلَ: الْخَرَقُ تَحْتَ الْقَدَمِ لَا يَمْنَعُ مَا لَمْ يَبْلُغْ أَكْثَرَ الْقَدَمِ .

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ يَخْرُجُ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْعَقَبِ لَا يَمْنَعُ، وَإِلَّا مَنَعَ .

قوله: (لَا يَمْنَعُ) وَالْمَانِعُ هُوَ الْمُنفَرِجُ الَّذِي يُرَى مَا تَحْتَهُ مِنَ الرَّجُلِ أَوْ الْمُنْضَمِّ [أ/ ٥٠] الَّذِي يَنْفَرِجُ عِنْدَ الْمَشْيِ، فَالْعِبْرَةُ بِانْفِرَاجِهِ حَالَةَ الْمَشْيِ دُونَ حَالَةِ الرُّضْعِ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ .

قوله: (وَلَا يَضْمُّ مَا دُونَ ثَلَاثَةٍ) بِخِلَافِ النِّجَاسَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي خُفِّهِ أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ فِي الْمَجْمُوعِ، وَبِخِلَافِ انْكَشَافِ الْعُورَةِ فَإِنَّهُمَا يُجْمَعَانِ .



وأقلُّ خرقٍ يُجمعُ، هو ما يُدخلُ فيه مِسْلَةٌ، ولا يُعتبرُ ما دونَه.

(و) الشرطُ (الخامِسُ: استَمْسَاكُهُمَا عَلَى الرَّجْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ شَدٍّ) لَشَخَانَتِهِ؛ إِذِ الرَّقِيقُ لَا يَصْلُحُ لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ.

(و) الشرطُ (السَّادِسُ: مَنْعُهُمَا وَضُوءَ الْمَاءِ إِلَى الْجَسَدِ) فَلَا يَشْفَانِ الْمَاءُ.

(و) الشرطُ (السَّابِعُ: أَنْ يَبْقَى) بِكُلِّ رِجْلٍ (مِنْ مُقَدِّمِ الْقَدَمِ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ) لِيُوجَدَ الْمَقْدَارُ الْمَفْرُوضُ مِنْ مَحَلِّ الْمَسْحِ.

فَإِذَا قُطِعَتْ رِجْلٌ فَوْقَ الْكَعْبِ جَازَ مَسْحُ خُفِّ الْبَاقِيَةِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْ دُونِ الْكَعْبِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ لَا يَمْسَحُ؛ لِفَتْرَاضِ غَسْلِ الْبَاقِي، وَهُوَ لَا يُجْمَعُ مَعَ مَسْحِ خُفِّ الصَّحِيحَةِ.

(فَلَوْ كَانَ فَاقِدًا مُقَدِّمَ قَدَمِهِ لَا يَمْسَحُ عَلَى خُفِّهِ وَلَوْ كَانَ عَقِبُ الْقَدَمِ مَوْجُودًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِفَرْضِ الْمَسْحِ، وَيُفْتَرَضُ غَسْلُهُ.

[مدة المسح على الخفين]

(وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَ) يَمْسَحُ (الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا) كَمَا رُوِيَ التَّوْقِيتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

(وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ) لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ (مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ) الْحَاصِلِ (بَعْدَ لُبْسِ الْخُفَّيْنِ) عَلَى طَهْرٍ، هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مَنَعَ الْخُفَّ سَرَايَةَ الْحَدَثِ، وَمَا قَبْلَهُ طَهَارَةٌ غَسْلٍ، وَقِيلَ: مِنْ وَقْتِ اللَّبْسِ، الطَّحْطَاوِي

قوله: (وأقلُّ خرقٍ يُجمعُ... إلخ) هذا هو المشهور في المذهب، وذكر في «خزانة الفتاوى» و«التوشيح» عن أبي يوسف: أَنَّهُ لَا تُجْمَعُ الْخُرُوقُ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي خُفٍّ أَوْ خُفَّيْنِ. وارتضاء الكمال، وقواه ابنُ أمير حاج، واستظهره في «البحر»، وردّه «النهر» فليُراجِعْهَا مَنْ رَآهَا.

قوله: (ولا يُعتبرُ ما دونَه) إلحاقاً له بمواضع الخُرُزِ.

قوله: (من وقتِ الْحَدَثِ) سواءً مَسَحَ بَعْدَهُ أَمْ لَا، فَلَا يَمْسَحُ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَلَوْ نَاسِيًا عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (على طَهْرٍ) أي: مَائِي، فَخَرَجَ التَّيَّمُّ كَمَا مَرَّ.

قوله: (وقيل: من وقتِ اللَّبْسِ) به قال الأوزاعي.

(١) أخرجه مسلم: ٦٣٩، وأحمد: ١٢٤٥، من حديث شريح بن هانئ رضي الله عنه.

وقيل: من وقت المسح.

(وَأِنْ مَسَحَ مُقِيمٌ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّتِهِ أَتَمَّ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ) لَأَنَّ الْعِبْرَةَ لَأَخِرِ الْوَقْتِ كَالصَّلَاةِ.
(وَأِنْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ بَعْدَ مَا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً نَزَعَ) خُفْيَهُ؛ لَأَنَّ رَخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بَدُونَهُ
(وَالْأَلَّا) بَأَنْ مَسَحَ دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (يُنْتَمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً) لَأَنَّهُمَا مُدَّةُ الْمُقِيمِ.

[فرض المسح]

(وَفَرَضُ الْمَسْحِ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ) هُوَ الْأَصْحُ؛ لِأَنَّهَا آلَةُ الْمَسْحِ،
وَالثَّلَاثُ أَكْثَرُهَا، وَبِهِ وَرَدَتِ السُّنَّةُ، فَإِنْ ابْتَلَّ قَدْرُهَا وَلَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ صَبَّ جَارَ.
الطحطاوي

قوله: (وقيل: من وقت المسح) به قال أحمد.

قوله: (لَأَنَّ الْعِبْرَةَ لَأَخِرِ الْوَقْتِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْحَ حَكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ آخِرُهُ.

قوله: (وَفَرَضُ الْمَسْحِ) الْفَرَضُ اعْتِقَادِيٌّ مِنْ حَيْثُ أَصْلُ الْمَسْحِ، وَعَمَلِيٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَقْدَارُ.

قوله: (مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَصَابِعُهُ.

قوله: (هُوَ الْأَصْحُ) وَعَلَيْهِ نَصٌّ مُحَمَّدٌ، وَالْفَرَضُ هُوَ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ مِنْ كُلِّ رِجْلٍ، فَلَوْ مَسَحَ عَلَى
وَاحِدَةٍ مَقْدَارَ إِصْبَعَيْنِ وَعَلَى الْأُخْرَى أَرْبَعًا لَمْ يَجُزْ.

ولو بجوانبها الأربع ينبغي أن يجوز.

ولو بإصبع واحدة ثلاث مرَّاتٍ إِنْ أَخَذَ لِكُلِّ مَرَّةٍ مَاءً جَدِيدًا وَقَدْ مَسَحَ ثَانِيًا غَيْرَ مَا مَسَحَ أَوَّلًا أَجْزَاءً،
وَالْأَلَّا لَا، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

وَأَمَّا اشْتَرَطَ تَجْدِيدَ الْمَاءِ فِي الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّفْعِ الْأَوَّلِ صَارَ الْبَلَلُ مُسْتَعْمَلًا، فَلَا يَمَسُحُ بِهِ ثَانِيًا،
وَأَيْضًا الْبِلَّةُ فِيهِ إِنَّمَا بَقِيَتْ بَعْدَ مَسْحٍ، فَلَا يَجُوزُ بِهَا الْمَسْحُ، كَالْمَسْحِ بِبِلَّةٍ بَقِيَتْ بَعْدَ الرَّأْسِ، بِخِلَافِ الْبِلَّةِ
بَعْدَ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ الاسْتِعْمَالَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَاءُ السَّائِلُ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ لَا الْبِلَّةُ.

وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ تَعَلَّمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ فِي «شَرْحِهِ» مِنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ سَاقِطٌ، وَكَلَامُهُ فِي التَّيَمُّمَةِ
يُنَافِي مَا ذَكَرَهُ قَبْلَهَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ يُمَسَّحَانِ بِمَاءِ الرَّأْسِ فَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ
الرَّأْسِ»^(١)، وَلَا وَجْهَ لِلسُّؤَالِ الَّذِي أوردَهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ حُمِلَ عَلَى صِحَّةِ مَسْحِهِمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ،
لَا أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُمَا مِنْ حَقِيقَةِ الرَّأْسِ، وَقَدْ طَعَنَ قَلَمُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَلْيُنْتَبَهْ لَهُ.

قوله: (فَإِنْ ابْتَلَّ قَدْرُهَا. . . إلخ) لَكِنْ لَا تَحْصُلُ بِهِ السُّنَّةُ، كَالصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ قَرِيبًا.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٤)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»

(٤٤٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



والإصبع يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ.

ومحلُّ المسحِ (على ظاهرِ مُقَدِّمِ كُلِّ رِجْلٍ) مرَّةً واحدةً، فلا يصحُّ على باطنِ القدمِ، ولا عَقِبِهِ، وجوانِبِهِ، وساقِهِ. ولا يُسَنُّ تَكَرُّرُهُ.

[سنن المسح]

(وسننه: مَدُّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً) يَبْدَأُ (مِنْ رُؤُوسِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ إِلَى السَّاقِ) لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ الطَّحطاوي

قوله: (والإصبع يذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ) وفيه عشرُ لغاتٍ: تثليثُ همزِهِ مع تثليثِ الباءِ، وأُضْبُوعٌ كُعُضْفُورٌ.

قوله: (على ظاهرِ مُقَدِّمِ كُلِّ رِجْلٍ) ولو مسحَ على ما يلي السَّاقَ، أو ما يلي مُقَدِّمَ ظاهرِ الخُفِّ، أو على الأصابعِ وحدها جاز إن بَلَغَ قَدْرَ الفرضِ.

ولا يُسْتَحَبُّ عِنْدَنَا مَسْحُ أَسْفَلِهِ، كما في «غاية البيان» و«الدراية».

وفي نسخةٍ صحيحةٍ في «البدائع»: والسنةُ عند مالكٍ والزهرِيِّ والشافِعِيِّ مَسْحُ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى أَسْفَلِهِ نَجَاسَةٌ، كَذَا فِي «الدراية»، وَنَسَبَهُ فِي «الغاية» لِلأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَإِسْحَاقَ.

وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ بِبَاطِنِ الكُفِّ وَالْأَصَابِعِ، كما في «البحر» عن «الخلاصة».

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقَعَ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّ تَحْتَهُ قَدَمٌ، حَتَّى لَوْ كَانَ الخُفُّ وَاسِعاً وَبَعْضُهُ خَالٍ عَنِ الْقَدَمِ فَمَسَحَ عَلَى الْخَالِي لَا يَجُوزُ.

قال الإمامُ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَى مِنْ أَعْلَاهُ بِالْمَسْحِ^(١).

وَالْمُرَادُ الْأَسْفَلُ الَّذِي يُلَاقِي الْأَرْضَ؛ لَكُونِهِ مَحَلًّا لِإِصَابَةِ الْأَوْسَاحِ، كما قاله البرهانُ الحَلَبِيُّ وَشَارَحُ «المشكاة»، لا ما قاله الكَمَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ الْوَجْهَ الَّذِي يُلَاقِي الْبَشْرَةَ.

فَعَلَى الْعَاقِلِ اتِّبَاعُ الشَّرْعِ تَعَبُّدًا وَتَسْلِيمًا؛ لِعَجْزِهِ عَنِ إِدْرَاكِ الْحُكْمِ الْإِلَهِيِّ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ: لَوْ قُلْتُ بِالرَّأْيِ لَأَوْجِبْتُ الْغُسْلَ بِالْبَوْلِ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْوُضوءُ بِالْمَنِيِّ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَأَعْطَيْتُ الذَّكَرَ فِي الْإِرْبِ نِصْفَ الْأُنْثَى؛ لَكُونِهَا أَوْعَفَ مِنْهُ. هـ.

قوله: (ولا يُسَنُّ تَكَرُّرُهُ) وقال عطاء: يمسحُ ثلاثاً، «سراج».

قوله: (إِلَى السَّاقِ) فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكَعْبَيْنِ يَلْحَقُهُمَا فَرَضُ الْغُسْلِ وَسَنَةُ الْمَسْحِ، قاله

فِي «الشرح».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنَنِ» (١٦٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٢٠٧٩) وَ«السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٣٨٦)، وَالدَّارَقُطْنِي

فِي «سَنَنِ» (٧٨٣).

﴿مَرَّ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ يَغْسِلُ خُفَّيْهِ، فَنَحَسَهُ بِيَدِهِ وَقَالَ: «إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالْمَسْحِ هَكَذَا»، وَأَرَاهُ مِنْ مَقَدِّمِ الْخُفَّيْنِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ مَرَّةً، وَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(١)، فَإِنْ بَدَأَ بِالسَّاقِ، أَوْ مَسَحَ عَرْضاً صَحَّ، وَخَالَفَ السُّنَّةَ.

[نواقض المسح]

(وَيَنْقُضُ مَسْحَ الْخُفِّ) أَحَدُ (أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ):

أَوَّلُهَا: (كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ) لِأَنَّهُ بَدَلٌ، فَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ الْأَصْلِ، وَقَدْ عَلِمْتَهُ.

(و) الثَّانِي: (نَزْعُ خُفٍّ) لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَى الْقَدَمِ، وَهُوَ النَّاقِضُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِضَافَةُ النِّقْضِ إِلَى النَّزْعِ مَجَازٌ. وَبِنَزْعِ خُفٍّ يَلْزَمُ قَلْعُ الْآخَرِ؛ لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ وَلِزُومِ غَسْلِهِمَا (وَأَلَوْ) كَانَ النَّزْعُ (بِخُرُوجِ أَكْثَرِ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ)

الطحاوي

قوله: (فَنَحَسَهُ بِيَدِهِ) الَّذِي فِي «أَوْسَطِ الطَّبْرَانِيِّ» مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ فَغَسَلَ خُفَّيْهِ، فَنَحَسَهُ بِرَجْلِهِ، وَقَالَ: «لَيْسَ هَكَذَا السُّنَّةُ، إِنَّمَا أَمَرْنَا... إلخ»^(٢).

قوله: (لَأَنَّهُ بَدَلٌ... إلخ) فِيهِ أَنَّ الْبَدَلَ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا يَجُوزُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ، بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ، وَالْمَسْحَ خَلْفٌ، «بِحَرٍّ».

قوله: (لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَى الْقَدَمِ) أَيُّ: جَنَسِ الْقَدَمِ، وَهُوَ صَادِقٌ بِالْقَدَمَيْنِ مَعاً، وَإِنَّمَا سَرَى إِلَيْهِمَا لَزْوَالِ الْمَانِعِ، وَهُمَا فِي حُكْمِ الطَّهَارَةِ كَعْضَرٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا وَجَبَ غَسْلُ إِحْدَاهُمَا وَجَبَ غَسْلُ الْأُخْرَى، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ».

قوله: (مَجَازٌ) لُغَوِيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ، مِنَ الْإِسْنَادِ إِلَى السَّبَبِ.

قوله: (وَلِزُومِ غَسْلِهِمَا) أَيُّ: الرَّجْلَيْنِ الْمَعْلُومَيْنِ مِنَ الْمَقَامِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى (السَّرَايَةِ).

قوله: (بِخُرُوجِ أَكْثَرِ الْقَدَمِ) الْقَدَمُ: مَا يَطَأُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الرُّسْغِ إِلَى مَا دُونَهُ، وَعَبَّرَ أَوَّلًا بِ: (النَّزْعِ) ثُمَّ بِ: (الْخُرُوجِ)؛ لِلإِشْعَارِ بِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ خُرُوجِهِ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ الْإِخْرَاجِ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ».

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: إِنْ بَقِيَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْخُفِّ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ لَا يَنْتَقِضُ وَإِلَّا انْتَقَضَ. قَالَ فِي «الْكَافِي»: وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ، وَنَحْوُهُ فِي «شَرْحِ الْعَلَامَةِ مُسْكِينَ». وَفِي «الْبَحْرِ» عَنْ «النَّصَابِ»: وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَفِي «الْكَافِي»: وَإِنْ كَانَ صَدْرُ الْقَدَمِ فِي مَوْضِعِهِ وَالْعَقَبُ يَخْرُجُ وَيَدْخُلُ لَمْ يَبْطُلْ مَسْحُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ»: (١٠/٥) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١١٣٥).



في الصحيح؛ لمفارقة محلّ المسح مكانه، وللاكثر حكم الكل في الصحيح.

(و) الثالث: (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخفّ على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم، فيجب قلع الخفّ وغسلهما؛ تحرّزاً عن الجمع بين الغسل والمسح، ولو تكلفت فغسل رجله من غير نزاع الخفّ أجزاءه عن الغسل، فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة.

(و) الرابع: (مضي المدة) للمقيم والمُساfer. وإضافة النقض مجازاً هنا، والناقض حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن، فإن تمت وهو في الصلاة بطلت، ويتم لفقد الماء..... الطحاوي

قوله: (في الصحيح) مقابله رواية محمد السابقة، وقد علمت [أ/٥١] تصحيحها.

قوله: (والثالث إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخفّ) هذا بناء على أن المسح رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة، وجرى عليه الزيلعي، ونقله عن عامة الكتب، وقواه البرهان الحلبي والفاضل نوح أفندي في «حواشي الدرر».

وأما على القول بأنه رخصة إسقاط فلا ينتقض المسح، ولا يُعتبر ذلك غسلاً؛ لأن استتار القدم بالخف يمنع سريّة الحدث إلى الرجل بالاجتماع، فتبقى الرجل على طهارتها ويحلّ الحدث بالخفّ، ويزول بالمسح، فلا يقع هذا الغسل معتبراً؛ لكونه لم يزل به حدث؛ لكونه في غير محلّه، حتّى لو نزاع خفه أو تمت المدة وهو غير محدث لزمه غسل رجله ثانياً.

قال في «السراج»: وهو الأظهر، وإليه جنح الكمال، والحاصل أن في هذا الفرع اختلافاً، ولذا لم يعدوه في المتون من النواقض.

قوله: (ولو تكلف... إلخ) ممّا يجري على الخلاف السابق.

قوله: (بانقضاء المدة) أي: التي أولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس على وضوء تام، وتعتبر المدة من حدث بعد هذا الغسل، فتدبر.

قوله: (الحدث السابق بظهوره الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيداً بمدة، فإذا تمت حلّ، كما في التيمم، أفاده في «النهر».

قوله: (بطلت، ويتمم) قال الزيلعي: هو الأشبه.

وقيل: يمضي على صلاته، قال في «السراج»: وهو الأصح؛ لأنه لو قطعها وهو عاجز عن غسل رجله يتمم، ولا حظّ للرجلين في التيمم، لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام؛ لسريّة الحدث إلى القدمين حينئذ؛ لأن عدم الماء لا يمنع سريّة الحدث، ولا يجوز أداء الصلاة إلا بتيمم عند فقد الماء، كما لو بقي في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فإنه يتمم.

(إِنْ لَمْ يَخَفْ ذَهَابَ رِجْلِهِ) أَوْ بَعْضُهَا، أَوْ عَطَبَهَا (مِنْ الْبَرْدِ) فَيَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ حَتَّى يَأْمَنَ، وَظَاهِرُ الْمَتُونِ بَقَاءُ صِفَةِ الْمَسْحِ، وَفِي «مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ»: يَسْتَوْعِبُهُ بِالْمَسْحِ كَالْجَبَائِرِ. (وَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ) وَهِيَ: نَزْعُ الْخُفِّ، وَابْتِلَالُ أَكْثَرِ الْقَدَمِ، وَمُضِيُّ الْمُدَّةِ (غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَطْ) وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَقِيَّةِ الْوَضُوءِ إِذَا كَانَ مُتَوَضِّئًا؛ لِحُلُولِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ بِقَدَمَيْهِ. (وَلَا يَجُوزُ) أَي: لَا يَصِحُّ (الْمَسْحُ عَلَى عِمَامَةٍ، وَقَلَنْسُوَةٍ، وَبُرْقُعٍ، وَقُفَّازَيْنِ) لِأَنَّ الْمَسْحَ ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يُلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ.

وَالْقُفَّازُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ: يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ مَحْشُوءًا بِقُطْنٍ، لَهُ أَزْرَارٌ يُزَرُّ عَلَى السَّاعِدَيْنِ مِنَ الْبَرْدِ، تَلْبَسُهُ النِّسَاءُ، وَيَتَّخِذُهُ الصِّيَادُ مِنْ جِلْدٍ؛ اتِّقَاءَ مَخَالِبِ الصَّقَرِ. وَالْقَلَنْسُوَةُ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَضَمِّ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ: مَكَانُ الْمَجْوِزَةِ. الطَّحَاوِيُّ

قوله: (إِنْ لَمْ يَخَفْ ذَهَابَ رِجْلِهِ... إلخ) ظاهره أنه لا يَنْتَقِضُ الْمَسْحُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِلزُّومِ مَسْحِهِ كَالْجَبِيرَةِ، وَدُفِعَ هَذَا بِأَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَيَجِبُ عَلَيْهِ نَزْعُ خُفِّهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ... إلخ.

قوله: (حَتَّى يَأْمَنَ... إلخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى عَدَمِ التَّوْقِيتِ بِمُدَّةٍ.

قوله: (وَفِي «مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ») هُوَ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ.

قوله: (يَسْتَوْعِبُهُ) وَقِيلَ: يَكْفِي مَسْحُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْجَبِيرَةِ.

قوله: (غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَطْ) وَفَاتَتْهُ الْمَوَالِءُ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الْوَضُوءِ، قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ».

وَبَقِيَ مِنَ التَّوَاقُضِ الْخَرْقُ الْكَبِيرُ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ لِلْمَعْذُورِ، قَالَهُ السَّيِّدُ، وَالْخَرْقُ الْكَبِيرُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْمَسْحِ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ النَّزْعِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ لِلْمَعْذُورِ دَاخِلٌ فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَلِذَا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْمُصَنِّفُ.

قوله: (أَي: لَا يَصِحُّ) دَفَعَ بِهِ مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْحُرْمَةِ.

قوله: (الْمَسْحُ عَلَى عِمَامَةٍ) إِلَّا إِذَا نَفَذَتْ الْبَلَّةُ مِنْهَا إِلَى الرَّأْسِ وَأَصَابَتْ بِقَدَارِ الْفَرَضِ، وَعَلَيْهِ حُجْلٌ مَا وَرَدَ: أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ^(١)، كَمَا فِي «السَّرَاجِ».

قوله: (وَقُفَّازَيْنِ) وَيُتَصَوَّرُ مَسْحُهُمَا بِأَن يَأْمَرَ غَيْرَهُ بِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

قوله: (مَكَانَ الْمَجْوِزَةِ) وَفِي شَرْحِ السَّيِّدِ: هِيَ مَا تُلَفُّ عَلَيْهِ الْعِمَامَةُ كَطَرْبُوشٍ وَطَاقِيَّةٍ، وَلَعَلَّ مُرَادَ «الشَّرْحِ» بِالْمَجْوِزَةِ مَا يُسَمَّى بِ: (الْمَقْلَةِ) الَّتِي يَلْبَسُهَا أَهْلُ الْفَضْلِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ.

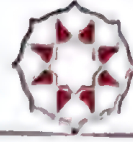


والبرقع بضم الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وضم القاف وفتحها: خرقه تُنقَبُ
للعينين، تلبسها الدوابُّ، ونساء الأعرابِ على وجوههنَّ.
الطحاوي

قوله: (ونساء الأعرابِ) الأولى: ما تَستُرُ به المرأةُ وجهها، فإنه لا يَخُصُّ نساء الأعرابِ، ولعلَّه
إنَّما خَصَّ نساء الأعرابِ؛ لكونهنَّ اللَّاتي ابتدأنَّ لبسه، ويُجعلُ للدَّوابِّ؛ اتِّقاءً للدُّبابِ.



(فصل) فِي الْجَبِيرَةِ وَنَحْوِهَا



(إِذَا افْتَصَدَ، أَوْ جُرِحَ، أَوْ كُسِرَ عُضْوُهُ، فَسَدَّهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ جَبِيرَةٍ) هِيَ: عِيدَانٌ مِنْ جَرِيدٍ تُلَفُّ بَوَرَقٍ، وَتُرَبِّطُ عَلَى الْعُضْوِ الْمُنْكَسِرِ (وَكَانَ لَا يَسْتَطِيعُ غَسْلَ الْعُضْوِ) بِمَاءٍ بَارِدٍ وَلَا حَارٍّ، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ الْحَارِّ (وَلَا يَسْتَطِيعُ مَسْحَهُ وَجَبَ الْمَسْحُ) عَلَى الصَّحِيحِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: يُكْرَرُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَاسْتِحْبَابُهُ رَوَايَةٌ، وَقِيلَ: فَرَضٌ؛ الطحطاوي

(فصل: فِي الْجَبِيرَةِ وَنَحْوِهَا)

مِنْ كُلِّ مَا يُوضَعُ عَلَى مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ، كَخِرْقَةٍ، وَعَلَكٍ، وَدَوَاءٍ، وَجِلْدَةٍ مَرَارَةٍ، بِشَرْطِهِ الْآتِي.
وَالْجَبِيرَةُ: فَعِيلَةٌ مِنَ الْجَبْرِ، بِمَعْنَى: الْإِصْلَاحِ، كَمَا فِي «الْمَصْبَاحِ»، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَفَاوُلًا، كَمَا سُمِّيَ مَوْضِعُ الْهَلَاكِ مَقَازَةً.
قَوْلُهُ: (تُلَفُّ بَوَرَقٍ) أَي: مَثَلًا.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ الْحَارِّ) جَزَمَ بِهِ فِي «السَّرَاجِ» دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ، قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْتَطِيعُ مَسْحَهُ) قَالَ فِي «الْبِدَائِعِ»: إِنْ كَانَ الْمَسْحُ عَلَى عَيْنِ الْجِرَاحَةِ لَا يَضُرُّ بِهَا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى عَيْنِ الْجِرَاحَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ؛ لِأَنَّ جَوَازَهُ لِلْعُذْرِ، وَلَا عُدْرًا هـ.
قَوْلُهُ: (عَلَى الصَّحِيحِ) أَي: عَنِ الْإِمَامِ، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ قَطْعِيِّ، وَالْمَرْوِيُّ خَبَرٌ أَحَادٍ، وَهُوَ إِنَّمَا يُفِيدُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ، فَحُكْمُنَا بِوُجُوبِ الْمَسْحِ عَمَلًا، وَلَمْ نَحْكَمْ بِفَسَادِ الصَّلَاةِ بِتَرْكِهِ لِغَيْرِ عُدْرٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْفَسَادِ يَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ لَا يُفِيدُهُ، وَاخْتَارَهُ فِي «الْفَتْحِ»، وَفِي «الشَّرْحِ»: وَعَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: يُكْرَرُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ) فَإِنَّهُ لَا يَكْرَرُ مَسْحَهُ اتِّفَاقًا، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ «الشَّرْحُ» لَفْظَ (مَرَّةً)؛ لِقَبَالِ قَوْلِهِ: (وَقِيلَ: يَكْرَرُ).

وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الرَّأْسِ قَدْرُ الرَّثْعِ مَسْحَهُ، وَإِلَّا مَسَحَ عَلَى الْعِصَابَةِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

وَقَدْ يُقَالُ: لِمَاذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ مَسْحُ الصَّحِيحِ وَإِنْ قَلَّ، وَيَتِمُّ الْفَرَضُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعِصَابَةِ؟!

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: فَرَضٌ) هُوَ قَوْلُهُمَا، وَفِي «الْإِيضَاحِ»: الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا احتياطًا، وَفِي «الْبَحْرِ»: وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي افْتِرَاضِهِ وَوُجُوبِهِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَحَّحَ اسْتِحْبَابَهُ عَلَى قَوْلِهِ.

وَفَضَّلَ الرَّازِيُّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَا تَحْتَ الْجَبِيرَةِ لَوْ ظَهَرَ أَمَكْنَ غَسْلُهُ فَالْمَسْحُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَصْلِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَامَ مَقَامَهُ كَمَسْحِ الْخَفِّ، وَإِنْ كَانَ مَا تَحْتَهَا لَوْ ظَهَرَ لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهُ فَالْمَسْحُ



لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى عِصَابَتِهِ^(١)، وَلَمَّا كُسِرَ زَنْدُ عَلِيٍّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ أَوْ يَوْمَ خَيْبَرِ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ^(٢).

وَيَمْسَحُ (عَلَى أَكْثَرِ مَا شَدَّ بِهِ الْعُضْوُ) هُوَ الصَّحِيحُ؛ لَنَلَا يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الْجِرَاحَةِ بِالِاسْتِيعَابِ.

(وَكَفَى الْمَسْحُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْجَسَدِ بَيْنَ عِصَابَةِ الْمُفْتَصِدِ)
الطحاوي

عليها غير واجب؛ لأنَّ فَرْضَ الْأَصْلِ قَدْ سَقَطَ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَامَ مَقَامَهُ، كَمَقْطُوعِ الْقَدَمِ إِذَا لَيْسَ الْخَفْتُ، وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (فَالْمَسْحُ وَاجِبٌ) الْفَرْضُ، لَا الْوَاجِبُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ ١. هـ قَالَ الصِّرْفِيُّ: وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ ١. هـ

وَإِذَا عَلِمْتَ مَا ذَكَرَ تَعْلَمُ أَنَّ نِسْبَةَ الْوَجُوبِ إِلَى الصَّاحِبِينَ لَيْسَتْ عَلَى مَا يَنْبَغِي.

قَوْلُهُ: (لأنَّ النَّبِيَّ... إلخ) دَلِيلٌ لِأَصْلِ الْمَسْحِ، كَمَا فِي «الشرح».

قَوْلُهُ: (كَانَ يَمْسَحُ عَلَى عِصَابَتِهِ) حِينَ رَمَاهُ ابْنُ قَمِيئَةَ يَوْمَ أَحَدٍ^(٣)، وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَخْبَارِ ضَعِيفٌ يُسْتَأْنَسُ بِهِ.

وَفِي الْحَلَبِيِّ: وَلَا يَضُرُّ ضَعْفُ الْحَدِيثِ بِالنِّسْبَةِ [أ/٥٢] إِلَيْنَا بَعْدَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُجْتَهِدُونَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالذَّلِيلِ الْوَاضِحِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٥] ١. هـ
قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ) وَفِي «التَّمَمَّة»: بِهِ يَفْتَى. وَفِي «الْخُلَاصَةِ»: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَإِلَيْهِ جَنَحَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ».

وَاخْتَارَ فِي «الْكَنْزِ» الْاسْتِيعَابَ.

قَوْلُهُ: (لَنَلَا يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الْجِرَاحَةِ) لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِقْصَاءِ فِي إِيصَالِ الْبَلَلِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْخَرْقَةِ وَنَحْوِهَا، فَيُؤَدِّي إِلَى نَفْوذِ الْبَلَّةِ إِلَى الْجِرَاحَةِ فَيُفْسِدُهَا.

قَوْلُهُ: (وَكَفَى الْمَسْحُ... إلخ) هُوَ الْأَصَحُّ، كَمَا فِي «الذَّخِيرَةِ» وَغَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ مَشَى فِي «مَخْتَارَاتِ النِّوَالِ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَلَّفَ غَسْلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُبَّمَا تَبَتَّلَتِ الْعِصَابَةُ، وَتَنَفَّذَتِ الْبَلَّةُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَصْدِ فَيُتَضَرَّرُ. وَقِيلَ: يُفْتَرَضُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي لَمْ تَسْرُهُ الْعِصَابَةُ؛ لِأَنَّهُ بَادٍ، أَيْ: ظَاهِرٌ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: ٦١٨، مِنْ حَدِيثِ عَطَاءَ، وَابِيهَقِي: (٢٢٧/١)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: ٦٥٧، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ: ٦٢٣، وَالدَّارِقُطْنِي: ٨٧٨، وَابِيهَقِي: (٢٢٨/١)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧٥٩٧) (١٣١/٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ونحوه إن ضربه حلها تبعاً للضرورة؛ لئلا يسري الماء فيضراً الجراحة، وإن لم يضر الحل حلها وغسل الصحيح، ومسح الجريح، وإن ضربه المسح تركه.

(وَالْمَسْحُ) على الجبيرة ونحوها (كَالْغَسْلِ) لما تحتها، وليس بدلاً، بخلاف الخف؛ لأنه بدل محض (فَلَا يَتَوَقَّعُ) مسح الجبيرة (بِمُدَّةٍ) لكونه أصلاً.

(وَلَا يُشْتَرَطُ) لصحة المسح (شُدُّ الْجَبِيرَةِ) ونحوها (عَلَى طَهْرِ) دفعاً للخرج.

الطحطاوي

قوله: (ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكبي والكسر؛ لأن الضرورة تشمل الكل.

قوله: (إن ضربه حلها) قال في «هداية الناطقي»: ليس عليه أن يغسل ما تحت العصابة من غير موضع الجراحة إن كان حل العصابة يضر بالجراحة، وإن كان لا يضر حلها ولكن نزعها عن موضع الجراحة يضر بالجراحة فإن عليه أن يحلها ويغسل ما تحتها إلى أن يبلغ موضعاً يضر بالجراحة، ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة. هـ

قوله: (وإن ضربه المسح تركه) اتفاقاً؛ دفعاً للخرج؛ لأن الغسل سقط بالعذر، فالمسح أولى.

وفي «المبتغى» بالغين: ومن كان جميع رأسه مجروحاً لا يجب المسح عليه؛ لأن المسح بدل عن الغسل، ولا بدلاً له، وقيل: يجب. هـ

قال في «البحر»: والصواب هو الوجوب، وقوله: (المسح بدل عن الغسل) غير صحيح، بل المسح على الرأس أصل بنفسه، لا بدلاً، كما لا يخفى. هـ وهو مخالف لما في «الوهبانية» و«القنية» من سقوطه.

وقد يقال في التوفيق: إن كان الواجب غسل الرأس - كما في الغسل - وضربه المسح سقط، وإن كان الواجب المسح - كما في الوضوء - وضربه لا يسقط، ويمسح على العصابة؛ لأن المسح في الأول بدل، وفي الثاني أصل، ويحرر.

ثم رأيت في «التنوير» و«شرحه»: من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محدثاً، ولا غسله جنباً ففي «الفيض» عن «غريب الرواية»: يتيمم، وأفتى قارئ «الهداية» أنه يسقط عنه فرض مسحه، ولو عليه جبيرة ففي مسجها قولان، وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة إن لم يضره، وإلا سقط أصلاً، وجعل عادياً لذلك العضو حكماً، كما في المعدوم حقيقة. هـ

قوله: (وليس بدلاً) أي: محضاً، بل نزل منزلة الأصل؛ لعدم القدرة عليه وإن كان في نفسه بدلاً؛ بدليل أنه لا يجوز عند القدرة على الغسل.

قوله: (فلا يتوقع بمدة) أي: معلومة، بل بالبرء.

قوله: (دفعاً للخرج) أي: الحاصل بغسلها المضر.



(وَيَجُوزُ مَسْحُ جَبِيرَةِ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ مَعَ غَسْلِ الْأُخْرَى) لكونه أصلاً.
(وَلَا يَبْطُلُ الْمَسْحُ بِسُقُوطِهَا قَبْلَ الْبُرْءِ) لقيام العذر.
والجناية والحدّث سواءٌ فيها.

ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى، ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا، ولا يبطل مسحها بابتلال ما تحتها، بخلاف الخفّ.

(وَيَجُوزُ تَبْدِيلُهَا بِغَيْرِهَا) بعد مسحها (وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا) أي: الموضوعيّة بدلاً (وَالْأَفْضَلُ إِعَادَتُهُ) على الثانية؛ لشبهة البدليّة.

(وَإِذَا رَمَدَ وَأَمَرَ) أي: أمره طبيب، مسلم، حاذق (أَنْ لَا يَغْسِلَ عَيْنَهُ) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ) أو حصل به داء، (وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً، أَوْ عَلِكَاً) لمنع ضرر الماء ونحوه (أَوْ) جعل عليه (جِلْدَةً مَرَارَةً) ونحوها (وَضَرَّهُ نَزْعُهُ جَارَ لَهُ الْمَسْحُ) للضرورة (وَإِنْ ضَرَّهُ الْمَسْحُ تَرَكَهُ) لأنّ الضرورة تقدّر بقدرها.

الطحاوي

قوله: (لِكونه أصلاً) أي: فلا يصير جامعاً بين الأصل والبدل.

قوله: (بِسُقُوطِهَا قَبْلَ الْبُرْءِ) ولو في الصّلاة، وبرأ من باب (نَفَعَ) و(تَعَبَ)، ويأتي في لغة ك: (قُرْبَ)، وإذا وُجد البرء ولم تسقط ذكر الكرابيسي: أنّ المسح يبطل، قال في «النهر»: وينبغي أن يُقَيّد بما إذا لم يضره إزالة الجبيرة، أمّا إذا ضره لشدة لصوقها فلا.

وإذا سقطت عن برء في الصّلاة قبل القعود قُذِرَ التّشهُدُ أفسدت، وبعده تكون من الاثني عشرية.

قوله: (وَلَا يَمَسْحُ السُّفْلَى بَعْدَ نَزْعِ الْعُلْيَا) أي: لا يطالب بمسحها، بل يكفي عنه مسح العليا.

قوله: (بِخِلَافِ الْخَفِّ) أي: في المسائل الثمانية، أربعة في المتن، وأربعة في الشرح.

قوله: (وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا) لأنّه كالغسل لما تحته، وقد سقط بالمسح الأوّل، كما إذا مسح رأسه ثمّ حلقه.

قوله: (وَإِذَا رَمَدَ) بكسر العين^(١)، أي: هاجت عينه.

قوله: (أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ جِلْدَةً مَرَارَةً) ولو جاوزت موضع القرحة، كما في «الخانيّة».

قوله: (جَارَ لَهُ الْمَسْحُ) مثله في «البنية» و«الفتح» و«البرهان»، وذكر الحلبي: أنّه يجب عليه إمرار الماء، ولا يكفي المسح؛ لعدم الضرورة.

(١) أي: ما يقابل العين من ميزان الفعل، وهو الميم.



(وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ) فِي الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ: تُشْتَرَطُ فِيهِ كَالْتِمِثِ؛ لِلْبَدَلِيَّةِ
(وَمَسْحِ الْجَبِيرَةِ، وَ) مَسْحِ (الرَّأْسِ) فَهِيَ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ.
الطَّحَاوِيُّ

قَالَ فِي «الْمَنْحِ»: وَهُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي «الدَّرَرِ».
وَفِي «الشَّرَنْبَلَالِيَّةِ» عَنْ «التَّتَارْخَانِيَّةِ» مَعْزِيًّا إِلَى «الْأَصْلِ»: أَنَّهُ إِذَا ضَرَّه نَزْعُ الدَّوَاءِ لَا يُشْتَرَطُ الْمَسْحُ،
وَلَا إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ، ثُمَّ قَالَ: وَشَرَطَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ الْحُلَوْنِيَّ إِمْرَارَ الْمَاءِ عَلَى
الدَّوَاءِ، وَلَا يَكْفِيهِ الْمَسْحُ أ. هـ.

قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَالِاشْتِرَاطُ فِيهِ احْتِيَاطٌ.
قَوْلُهُ: (وَمَسْحِ الْجَبِيرَةِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ) عَدَمُ النِّيَّةِ فِيهِمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ) أَيِ: فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ، كَالْوَضُوءِ، وَلَأَنَّهُ بَعْضُ الْوَضُوءِ.





(باب الحيض والنَّفاس والاستحاضة)

(يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ) أي: بالمرورِ منه ثلاثة دماء: (حَيْضٌ، وَنَفَاسٌ) ومقرُّهما الرَّجَمُ،
(وَاسْتِحَاضَةٌ) وفسَّرَها بقوله:

(فَالْحَيْضُ) من غوامِضِ الأبوابِ، وأعظمِ المُهمَّاتِ، لأحكامٍ كثيرةٍ كالطَّلَاقِ، والعِتَاقِ،
والاستبراءِ، والعِدَّةِ، والنَّسَبِ،

الطحاوي

(باب الحيض والنَّفاس والاستحاضة)

لَمَّا ذَكَرَ الْأَحْدَاثَ الَّتِي يَكْثُرُ وَقُوعُهَا ذَكَرَ أَحْدَاثًا يَقِلُّ وَقُوعُهَا، وَقَدَّمَ ذِكْرَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَقُوعًا
مِمَّا بَعْدَهُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَيْضَ مِنْ قَبِيلِ الْأَنْجَاسِ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ إِزَالََةَ النِّجَاسَةِ تُبَيِّحُ الدُّخُولَ
فِي الصَّلَاةِ، وَاغْتِسَالَ الْحَائِضِ مَا دَامَتْ مُتَّصِفَةً بِهِ لَا يُبَيِّحُ ذَلِكَ، فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّهُ لَيْسَ نَجَسًا حَقِيقِيًّا،
وَالطَّهَارَةُ مِنْهُ طَهَارَةٌ حَدَثٌ لَا طَهَارَةٌ نَجَسٍ، وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِهِ مِنْ حُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا هِيَ
الْأَحْكَامُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْأَحْدَاثِ.

وَسَبَبُهُ الْإِبْتِدَائِيُّ مَا قِيلَ: إِنَّ أُمَّنَا حَوَاءَ لَمَّا كَسَرَتْ شَجَرَةَ الْخَنْطَةِ وَأَدْمَتُهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لِأَدَمِ نِكَاحُ
كَمَا أَدْمَيْتُهَا، وَابْتِلَاهَا بِالْحَيْضِ هِيَ وَجَمِيعُ بَنَاتِهَا إِلَى السَّاعَةِ^(١) ١. هـ وَأَصَابَهَا بَعْدَ أَنْ أَهْيَطَتْ مِنَ الْجَنَّةِ.

قَوْلُهُ: (أَي: بِالْمُرُورِ مِنْهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْفَرْجَ لَمْ يَكُنْ مَقَرًّا لِهَذِهِ الدَّمَاءِ، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ
الْمُرُورِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ مَقَرُّهُمَا الرَّجَمُ، وَالِاسْتِحَاضَةَ دُمٌ عَرَقِي.

قَوْلُهُ: (لِأَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ) عِلَّةٌ لَكُونِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْمُهِمَّاتِ.

قَوْلُهُ: (كَالطَّلَاقِ) وَجْهُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ أَوْقَعَهُ فِيهِ [٥٣/١] كَانَ بِدَعِيًّا، وَفِي طَهْرٍ بَعْدَهُ لَا وَطْءَ
فِيهِ سَنِي.

قَوْلُهُ: (وَالْعِتَاقِ) فَإِنَّ أُمَّ الْوَلَدِ إِذَا عَتَقَتْ تَعَتَّدَ بَعْدَهُ ثَلَاثَ حِيضٍ.

قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِبْرَاءِ) فَتُسْتَبْرَأُ الْحَائِضُ بِحِيضَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَالْعِدَّةِ) لِذَاتِ الْحَيْضِ، فَإِنَّهَا لِلْحُرَّةِ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَلِلْأَمَةِ ثَنَانٍ.

قَوْلُهُ: (وَالنَّسَبِ) فَإِنَّهَا إِذَا طُلِّقَتْ وَاعْتَدَّتْ بِثَلَاثِ حِيضٍ ثُمَّ أَنْتَ بَوْلِدَ بَعْدَهَا لِسَنَةِ أَشْهُرٍ لَا يُلْحَقُ،

وَإِنْ لَمْ تَرَ دَمًا يُلْحَقُ إِلَى السَّتَيْنِ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ مُسْنَدًا، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي «التعليقة» (١/٥٤٠).



وحلّ الوطء، والصلاة، والصوم، وقراءة القرآن، ومسّه، والاعتكاف، ودخول المسجد، وطواف الحج، والبلوغ.

[تعريف الحيض، وأقله، وأكثره]

وحقيقته: (دَمٌ يَنْفُضُهُ) أي: يدفعه بقوة (رَحِمٌ) وهو: محلُّ تربية الولد من نطفة (بَالِغَةٍ) تسع سنين (لَا دَاءَ بِهَا) يَقْتَضِي خروج دم بسببه (وَلَا حَبْلَ) لَأَنَّ الله تعالى أجرى عادته بانسداد فم الرحم بالحبل، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره (وَلَمْ تَبْلُغْ سِنَ الْإِيَّاسِ) وهو: خمس وخمسون سنة على المفتي به. وهذا تعريفه شرعاً.

وأما لغة: فأصله السيلان،

الطحاوي

قوله: (وحلّ الوطء) إذا طهرت منه، وله أن يُصدّقها في حيضها وطهرها فيمتنع عنها في الأول، ويقرّبها في الثاني، ومن اعتقد حلّ وطئها كفر، كما جزم به في «المبسوط» و«الاختيار» و«الفتح».

وصحّح صاحب «الخلاصة» عدم كفره، وقال في الفصل الثاني من ألفاظ الكفر: إن من اعتقد الحلال حراماً أو على القلب يكفر إذا كان حراماً لعينه وثبتت حرمة بدليل قطعي، أمّا إذا كان حراماً لغيره بدليل قطعي أو حراماً لعينه بخبر الآحاد لا يكفر إذا اعتقده حلالاً. هـ فعلى هذا لا يفتى بكفر مستحله؛ لأنّ حرمة لغيره، وهو الأدنى.

قوله: (والصلاة والصوم) فلا تفعلهما فيه، وتفعلهما بعده، فإذا لم تعلمه ربّما تترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما، وتأتي بهما في وقت وجوب الترك، وكلاهما أمر حرام، وضرر عظيم.

قوله: (ومسّه) يشترك مع الحيض الحدث الأصغر فيه.

قوله: (وطواف الحج) كذلك يُشاركه الحدث الأصغر فيه وإن اختلف الواجب بالجنابة.

قوله: (وحقيقته دم...) إلخ) هذا بناء على أنّه من الأنجاس، والتّحقيق أنّه من الأحداث، فيُعرف عليه بأنّه: مانعة شرعية تمتدّ مدّة معلومة أقلّها ثلاثة أيّام وليالها.

قوله: (من نطفة) لبيان الواقع.

قوله: (بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى، وقيل: يتأتّى حيضها فيما بين الخمس إلى التسع، وأمّا بنت خمس فلا تحيض بالإجماع.

قوله: (بقتضي خروج دم بسببه) أشار به إلى أنّه ليس المراد مطلق داء، فإن مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض.

قوله: (وأما لغة: فأصله السيلان) كان الأولى ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين، قاله السيّد.



يقال: حاض الوادي إذا سال.

(وَأَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) بلياليها، وهذه شروطه.

وركنه: بروز الدم المخصوص.

الطحاوي

قوله: (يُقَالُ: حاض الوادي إذا سال) ويُقال: حاضَت الشجرة إذا خرَجَ منها الصَّمغُ الأحمرُ، وحاضَت الأرنبة إذا خرَجَ من رِجَمِها دَمٌ، وحاضَت المرأةُ فهي حائضٌ، بغير تاءٍ في الفصح؛ لأنَّه وصفٌ لازمٌ للمؤنث، فلا لبسٌ، وحكى الفراء: حائضةٌ، وفي «القاموس» قيل: ومنه الحوض؛ لأنَّه يَسِيلُ إليه الماء.

وجَمَعَ بعضهم مَنْ يَحِيضُ من الحيوانات، وهي عشرة بقوله:

الحيضُ يأتي للنساء وتسعة وهي النِّياقُ وضبُعُها والأرنبُ

والوَزغُ الخِفْاشُ حجرة كلبة والعِرسُ والحَيَّاتُ منها تُحسَبُ

والبعضُ زادَ سَمِيكةَ رَعَّاشَةٍ فاحفظ ففِي جَفِظِ النَّظَائِرِ يُرْغَبُ

والحيضُ المنسوبُ إلى هذه الحيواناتِ بمعنى السَّيلانِ.

قوله: (وَأَقْلُ الْحَيْضِ) أي: زَمَنُ أَقَلِّهِ؛ ليصحَّ الإخبارُ.

قوله: (بلياليها) الإضافةُ ليست للاختصاصِ، فلا يلزمُ أن تكونَ الليالي ليالي تلك الأيَّامِ، كما

في «مجمع الأنهر»، فالمدار على اثنتين وسبعين ساعةً، كما في القهستاني، وهذا ظاهر الرواية.

واعلم أنَّه لا يُشترطُ أن يَسْتغرِقَ نُزولُ الدَّمِ ثلاثة أو عشرة؛ لأنَّ ذلك نادرٌ، فرؤيته كلَّ يومٍ ولو شيئاً

قليلاً تكفي، كما في «السراج»، بل المُعتَبَرُ وجودُه في أوَّلِ المُدَّةِ وآخرِها، ولو تخلَّلَ بينهما طَهرٌ،

ويُجعلُ الكلُّ حَيْضاً.

قوله: (وهذه شروطه) أي: ما تقدَّم من كونه من رَجِمٍ بالغٍ لا داءَ بها ولا حَبَلٍ، وبقي منها أن يتقدَّمه

نصابُ الطَّهرِ.

قوله: (ورُكنه: بروزُ الدَّمِ المخصوصِ) هو من إضافة ما كانَ صِفَةً، أي: الدَّمُ البارِزُ، وأمَّا البروزُ

فشرطُه الثُّبوتُ، وهو ما كانَ من الألوانِ الستَّةِ، وهي السَّوادُ والحُمْرةُ والصُّفرةُ والكُدرةُ والخُضرةُ

والثَّرْبِيَّةُ، ووقتُ بُرُوزِهِ بالبروزِ، وهو إنَّما يُعلَمُ بمجاوزةِ موضعِ البَكَارَةِ، وهي بالخروجِ إلى الفرجِ الطَّاهِرِ؛

اعتباراً بنواقضِ الوضوءِ.

والاحتشاءُ يسُنُّ للثَّيْبِ، ويُستحبُّ للبكرِ حالةُ الحيضِ، وأمَّا في حالةِ الطَّهرِ فيُستحبُّ للثَّيْبِ دونُ

البكرِ.



وصفته: دم إلى السواد أقرب، لذاع، كرية الرائحة.
(وَأَوْسَطُهُ خُمُسَةُ) أَيَّامٍ (وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ) بلياليها؛ للنص في عدده^(١)، وقيل: خمسة عشر يوماً، وليس الشرط دوامه، فانقطاعه في مدته كنزوله.
[تعريف النفاس، وأكثره]

(وَالنَّفَاسُ) لغة: مصدرُ نفست المرأة بضم النون وفتحها، إذا ولدت، فهي نفساء.
وشرعاً: (هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ) من الفرج (عَقِبَ الْوِلَادَةِ) أو خروج أكثر الولد. ولو سقطا
الطحاوي

قوله: (وصفته: دم إلى السواد أقرب) هذا باعتبار غالب أحواله، فلا يُنافي عدّ الألوان السابقة منه.
قوله: (لذاع) بالذال والغين المعجمتين، يعني: أنه لو وُضع على اللسان مثلاً يتأثر به؛ لحرافته^(٢)،
وقوله: (كرية الرائحة) يُخرج الاستحاضة؛ فإنه لا رائحة لدمها.
قوله: (والنفاس) سُمي به لخروج النفس، بسكون الفاء، بمعنى الولد، أو بمعنى الدم، فإنه يُسمى نفساً أيضاً؛ لأنَّ به قوام النفس التي هي اسم لجملة الحيوان، أو مأخوذة من: تنفس الرّجيم، بمعنى تشقّقه وانصداغه.
قوله: (إذا ولدت) وإذا حاضت أيضاً، لكنّ الضم أفصح في الولادة، والفتح أفصح في الحيض، كما في «النهر».

قوله: (فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء، وفتح النون وسكون الفاء، وفتحهما وبالمدة فيهن.
قوله: (هو الدم الخارج) هذا على أنه من الأنجاس، وأمّا على أنه من الأحداث فهو: مانعة شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج.
قوله: (الخارج من الفرج) فلو ولدت من سرتها مثلاً وسال منها دم لا تكون نفساء، بل هي صاحبة جرح ما لم يسيل من فرجها، لكن يتعلق بالولد سائر أحكام الولادة، كما في «الفتح».
قوله: (أو خروج أكثر الولد) واشترط محمّد وزفر خروج كلّ الحمل.
قوله: (ولو سقطاً) بثلاث السين، لغة: الولد الساقط قبل تمامه، قاله في «الشرح».

(١) أخرجه الدارقطني: (١/٢١٠)، من حديث سفيان، وأخرجه الطبراني في «الكبير»: ٧٥٨٦، وفي «الأوسط»: ٥٩٩، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) الحرافة: طعم يحرق اللسان والفم، وبصل جريث يحرق الفم وله حرارة، وقيل: كل طعام يحرق فم آكله بحرارة مذاقه جريث بالتشديد للذي يلدغ اللسان بحرافته، «لسان العرب» (ح ر ف).



استبانَ بعضُ خَلْقِهِ فَإِنْ نَزَلَ مُسْتَقِيمًا فَالْعَبْرَةُ بِصَدْرِهِ، وَإِنْ نَزَلَ مَنكُوسًا بِرَجْلَيْهِ فَالْعَبْرَةُ بِسُرَّتِهِ،
فَمَا بَعْدَهُ نِفَاسٌ، وَتَنْقِضِي بَوْضِعِهِ الْعِدَّةُ، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ، وَيَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ بَوْلَادَتِهِ، وَلَكِنْ
لَا يَرِثُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا، وَإِذَا لَمْ تَرَدْ دَمًا بَعْدَهُ، لَا تَكُونُ نَفْسَاءَ
فِي الصَّحِيحِ، وَلَا يَلْزُمُهَا إِلَّا الْوُضُوءُ عِنْدَهُمَا، وَقَدَّمْنَا لَزُومَ غَسْلِهَا احتياطاً عندَ الإمامِ.
(وَأَكْثَرُهُ) أَي: النَّفَاسِ (أَرْبَعُونَ يَوْمًا) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِلنَّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى
الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ^(١).

(وَلَا حَدَّ لِأَقْلِهِ) أَي: النَّفَاسِ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى أَمَارَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْوِلَادَةِ، وَلَا دَلِيلَ
لِلْحَيْضِ سِوَى امْتِدَادِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
الطَّحْطَاوِي

قوله: (فَإِنْ نَزَلَ مُسْتَقِيمًا) أَي: عَلَى الْعَادَةِ، بِأَنْ نَزَلَ بِرَأْسِهِ.

قوله: (وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ) أَي: إِنْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى.

قوله: (وَلَكِنْ لَا يَرِثُ) وَلَا يَسْتَحِقُّ وَصِيَّةً، وَلَا يَعْتَقُ، وَلَا يُسَمَّى، وَلَا يُغَسَّلُ عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ.

قوله: (لَا تَكُونُ نَفْسَاءَ) وَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا، وَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهَا؛ لِتَعَلُّقِهِمَا بِالنَّفَاسِ حَقِيقَةً وَلَمْ يُوجَدْ،
وَهُوَ الْقِيَاسُ.

قوله: (وَقَدَّمْنَا لَزُومَ غَسْلِهَا احتياطاً) [أ/٥٤] وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَفْسَاءَ، وَيَبْطُلُ صَوْمُهَا.

وقيل: بَلْ هِيَ نَفْسَاءٌ عِنْدَهُ؛ لِعَدَمِ خُلُوقِ الْوَلَدِ عَنْ قَلِيلٍ دَمٍ غَالِبًا، أَوْ لِأَنَّ نَفْسَ خُرُوجِ النَّفَسِ نِفَاسٌ،
وَأَكْثَرُ الْمَشَايِخِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا فِي «الْفَتَاوَى».

قوله: (إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى أَمَارَةٍ زَائِدَةٍ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْوَلَدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ.

قوله: (وَلَا دَلِيلَ لِلْحَيْضِ) أَي: لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الدَّمَ حَيْضٌ نَازِلٌ مِنَ الرَّحِمِ سِوَى امْتِدَادِهِ
هَذِهِ الْمَدَّةَ، فَاعْتَبِرَ بِالثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ، لَكِنْ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ وَلَوْ مُبْتَدَأَةً عِنْدَ أَكْثَرِ مَشَايِخِ
بُخَارَى «بَحْرٍ»، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، قَهْستَانِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الصَّحَّةُ، وَالْحَيْضُ دَمٌ صَحَّةٌ، شُمْنِي، وَكَذَا
لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا بِالْأُولَى.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ٦٤٩، وَأَبُو يَعْلَى: ٣٧٩١، وَالدَّارَقُطْنِي: ٨٥٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (١/٣٤٣)، وَالدَّارِمِي: ٩٥١، وَالتَّطْبَرَانِيُّ

فِي «الْكَبِيرِ»: ٨٣٨٣، وَفِي «الْأَوْسَطِ»: ٤٦٢، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[تعريف الاستحاضة]

(وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمٌ نَقَصَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ زَادَ عَلَى عَشْرَةٍ فِي الْحَيْضِ) لما رويناه (و) دَمٌ زَادَ (عَلَى أَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ) أو زاد على عاديها وتجاوز أكثر الحيض والنفاس؛ لما قدمناه. (وَأَقَلُّ الطُّهْرِ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خُمُسَةُ عَشَرَ يَوْمًا) لقوله عليه السلام: «أقلُّ الحيض ثلاثة، وأكثره عشرة، وأقلُّ ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً»^(١).

(وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ) لأنه قد يمتدُّ أكثر من سنة (إِلَّا لِمَنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً) فيقدَّرُ حيضها بعشرة، وطهرها بخمسة عشر يوماً، ونفاسها بأربعين.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا عَادَةٌ، وَتَجَاوَزَ عَادَتُهَا حَتَّى زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى عَادَتِهَا، وَالزَّائِدُ اسْتِحَاضَةٌ، الطحاوي

قوله: (وَالِاسْتِحَاضَةُ) هي لغة: مصدرُ اسْتُحِضَتِ المرأةُ إذا استمرَّ بها الدَّمُ، واستعماله بالبناء للمجهول؛ لأنه لا اختيار لها في ذلك، كجُنٍّ، أو أُغْمِي، كما في «الصحاح».

قوله: (دَمٌ نَقَصَ...) إلخ) هذا على أَنَّهَا نَجَسٌ، وَأَمَّا عَلَى أَنَّهَا حَدَثٌ فَهِيَ حَدَثٌ بِدَمٍ... إلخ، ومنها دَمُ الْإِيسَةِ وَالْحَامِلِ وَالصَّغِيرَةِ، أَوْ هُوَ فِي الصَّغِيرَةِ دَمٌ فَسَادٌ لَا اسْتِحَاضَةَ.

قوله: (أَوْ زَادَ عَلَى عَادَتِهَا وَتَجَاوَزَ...) إلخ) وذلك لأنَّ ما رَأَتْهُ عَلَى الْعَادَةِ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَيِّنٌ، وَمَا جَاوَزَ الْأَكْثَرَ اسْتِحَاضَةٌ بَيِّنٌ، وَشَكَّكْنَا فِيمَا بَيْنَهُمَا فَالْحَقْنَاهُ بِمَا جَاوَزَ الْأَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ يَجَانِسُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَخَالَفٌ لِلْمَعْهُودِ، فَكَانَ الْحَاقُّ بِهِ أَوْلَى؛ إِذِ الْأَصْلُ الْجَرِيُّ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ، ثُمَّ قِيلَ: تُصَلِّي وَتَصُومُ فِي الزَّائِدِ عَلَى الْعَادَةِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُجَاوَزَ الْأَكْثَرَ فَيَكُونَ اسْتِحَاضَةً، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الصَّحَّةُ، وَدَمُ الْحَيْضِ دَمٌ صَحَّةٌ، وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمٌ عِلَّةٌ، وَأَشَارَ «الشرح» إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

قوله: (بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ) أَوْ بَيْنَ النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ، كَمَا فِي «الدَّر».

قوله: (فَيَقْدَرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ) مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ، سِوَاءَ كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ بِمَجْرَدِ رُؤْيَا الدَّمِ عَلَى الصَّحِيحِ، هَذَا قَوْلُهُمَا.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَوْفَتْ لَهَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالرَّجْعَةِ بِالْأَقْلَى، وَفِي الْوُطْءِ وَالتَّزْوُجِ بِالْأَكْثَرِ.

قوله: (فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى عَادَتِهَا...) إلخ) وَتَكُونُ هَكَذَا أَبَدًا حَتَّى يَزُولَ عَنْهَا الْعَارِضُ أَوْ تَمُوتَ،

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ: (١/ ٢١٠)، مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٧٥٨٦، وَفِي «الْأَوْسَطِ»: ٥٩٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه، جَمِيعُهُمْ بِلا لَفْظٍ: (خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا).



وَأَمَّا إِذَا نَسِيتَ عَادَتَهَا، فَهِيَ الْمُحِيرَةُ.

الطحاوي

وهو قول أبي عصمة^(١) وأبي خازم^(٢).

وقال محمد بن شجاع: يقدَّر حيضُها بعشرة وطهرُها بعشرين كما لو بلغت مُستحاضَةً، وتنقضي عدَّتُها بتسعين يوماً.

وقال الحاكمُ الشَّهيد: طهرها شهران، قيل: وعليه الفتوى؛ لأنَّه أيسرُ على المفتي والنَّساء. وفي المسألة أقوالٌ أخرُ تركتُها مخافةَ الإطناب.

قوله: (وَأَمَّا إِذَا نَسِيتَ عَادَتَهَا فَهِيَ الْمُحِيرَةُ) بصيغة اسم الفاعل؛ لأنَّها تُحِيرُ المفتي، وبصيغة اسم المفعول؛ لأنَّها حُيرت بسبب نسيانها، وهي التي كان لها زمنٌ معلومٌ في وقتٍ معلوم، وهي على ثلاثة أوجه: إمَّا أن تَضِلَّ عددَ أَيَّامها فقط، أو وقته فقط، أو هما معاً، فالكلامُ عليها في ثلاثة فصول.

الأوَّل: وهو ما إذا نَسِيتَ عددَ أَيَّام عَادَتِها، وتعلمُ أنَّ حيضَها في كلِّ شهرٍ مرَّةً، فإنَّها تَدْعُ الصَّلَاةَ ثلاثةَ أَيَّامٍ من أوَّلِ الاستمرار؛ لتيقِّنَها بالحيض فيها، ثُمَّ تَغْتَسِلُ سبعةَ أَيَّامٍ لكلِّ صلاةٍ؛ لتردِّدَ حالها فيها بينَ الحيض والطَّهر والخروج من الحيض، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ عشرين يوماً لوقتِ كلِّ صلاةٍ؛ لتيقِّنَها فيها بالطَّهر، ويأتيها زوجها.

الثاني: وهو ما إذا ضَلَّتْ في المكان، فإن عَلِمْتَ أَنَّ أَيَّامها كانت ثلاثةً ولم تعلمْ موضعها من الشهرِ تُصَلِّي ثلاثةَ أَيَّامٍ من أوَّلِ الشهرِ بالوضوء؛ للتردُّد بينَ الحيض والطَّهر، ثُمَّ تَغْتَسِلُ سبعةً وعشرين لكلِّ صلاةٍ؛ لتوهمَ خُرُوجَها من الحيض كلَّ ساعةٍ.

الثالث: الإضلالُ بهما، أعني العددَ والمكان، فالأصلُ فيه أنَّها متى تيقَّنت بالطَّهر في وقتٍ صلَّت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ، ومتى تيقَّنت بالحيض تركت ذلك، وإن شكَّت في وقتٍ أنَّه حيضٌ أو طَّهرٌ تحرَّت، فإن لم يكن لها تحرُّ صلَّت فيه بالغسل لكلِّ صلاةٍ؛ لجواز أن يكون وقتُ الخروج من الحيض.

وإن شكَّت دائماً ولم يكن لها رأيٌ اغتسلت لكلِّ صلاةٍ دائماً على الصَّحيح، وقيل: لوقتِ كلِّ صلاةٍ، ولا تُوطأ بالتحرُّي على الأرجح، ولا يُحكم لها بشيءٍ من حيضٍ أو طَّهرٍ على التعيين، بل تأخذ بالأحوط في حقِّ الأحكام، فتصلي الفرائض والواجبات والسُنن المؤكَّدة، لا تطوعاً كالصَّوم، وتقرأ القَدَرَ المفروض والواجب، وتقرأ في الأخيرتين على الرَّاجح؛ لأنَّها سُنَّة، ولا تدخلُ مسجداً، ولا تقرأ

(١) هو سعد بن معاذ المروزي. «الجواهر المضية» (٢/٢٥٧).

(٢) هو أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي، أصله من البصرة، وهو جليل القدر، ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ من مدينة السلام، وتفقَّه عليه أبو جعفر الطحاوي، توفي سنة ٢٩٢ هـ اثنتين وتسعين ومائتين. «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (١٦٥)، و«تاج التراجم» (ص: ١٨٢).

[ما يحرم بالحيض والنفاس]

(وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ثَمَانِيَّةُ أَشْيَاءَ):

(الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ) وَلَا يَصِحَّانِ؛ لِفَوْتِ شَرْطِ الصَّحَّةِ.

(و) يَحْرُمُ (قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ) إِلَّا بِقَصْدِ الذِّكْرِ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، لَا عَلَى حُكْمٍ أَوْ خَبَرٍ.

وقال الهندواني^(١): لَا أَفْتِي بِجَوَازِهِ عَلَى قَصْدِ الذِّكْرِ، وَإِنْ رُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

الطحطاوي

قَرَأْنَا خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَلَا تَمْسُهُ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ تَقْضِي عَشْرِينَ يَوْمًا إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا بِاللَّيْلِ، وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بِالنَّهَارِ قَضَتْ اثْنِينَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فَسَدَ مِنْ صَوْمِهَا أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا، فَتَقْضِي ضِعْفَ ذَلِكَ؛ احتياطًا، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ شَيْئًا فَعَامَّةُ الْمَشَايخِ عَلَى الْعَشْرِينَ، وَالْمُفْتَى بِهِ فِي عِدَّتِهَا التَّقْدِيرُ بِشَهْرَيْنِ لِلظُّهْرِ، وَبِعَشْرَةِ أَيَّامٍ لِلْحَيْضِ.

وَمَنْ أَرَادَ تَمَامَ تَفَارِيعِ صُورِهَا وَتَوْضِيحَ أَحْكَامِهَا فَعَلِيهِ بِالْمَطَوَّلَاتِ، فَإِنَّ ذَلِكَ نُبْذَةٌ يَسِيرَةٌ مِنْهُ.

قوله: (الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ) اعْلَمْ أَنَّهُمَا يَمْنَعَانِ وَجُوبَهَا وَجَوَازَهَا وَصِحَّتَهَا، وَيَمْنَعَانِ صِحَّةَ الصَّوْمِ وَجَوَازَهُ، لَا وَجُوبَهُ.

قوله: (وَلَا يَصِحَّانِ) لَمَّا كَانَ لَا يَلْزُمُ مِنَ الْحُرْمَةِ عَدَمُ الصَّحَّةِ قَالَ: (وَلَا يَصِحَّانِ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ

الْمَنْعَ مِنَ الشَّيْءِ مَنْعٌ لِأَبْعَاضِهِ، وَلِهَذَا مَنْعٌ مِنْ سَجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (وَيَحْرُمُ قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ) وَكَذَا سَائِرُ الْكُتُبِ الْمَنْزُولَةِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَوْنُهَا

مَنْسُوخَةٌ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ، كَالْآيَاتِ الْمَنْسُوخَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، كَذَا فِي الْحَلَبِيِّ، لَكِنْ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: إِلَّا مَا بَدَّلَ مِنْهَا.

قوله: (إِلَّا بِقَصْدِ الذِّكْرِ) أَي: أَوْ الشَّاءِ أَوْ الدُّعَاءِ إِنْ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ.

قَالَ فِي «الْعَبُونَ»: وَلَوْ أَنَّهُ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ أَوْ شَيْئًا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ

وَلَمْ يُرِدْ [٥٥/أ] بِهِ الْقُرْآنَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ١. هـ وَاخْتَارَهُ الْحَلَوَانِيُّ، وَذَكَرَ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» أَنَّهُ الْمَخْتَارُ، كَمَا

فِي «الْبَحْرِ» وَ«النَّهْرِ».

وَحَيْثُ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الْهِنْدَوَانِيِّ: لَا أَفْتِي بِجَوَازِهِ وَإِنْ رُويَ عَنِ

الْإِمَامِ.

(١) هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيُّ الْهِنْدَوَانِيُّ، كَانَ مِنْ بَرَاعَتِهِ فِي الْفَقْهِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو حَنِيفَةَ الصَّغِيرُ، شَيْخُ

الْحَنْفِيَةِ بِيخَارَى فِي زَمَانِهِ، تُوْفِيَ بِبِيخَارَى سَنَةَ (٣٦٢هـ). يَنْظُرُ: «شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ» (٤١/٣) بِتَصْرِفٍ.



واختلف التصحيح فيما دون الآية، وإطلاق المنع هو المختار؛ لقوله ﷺ: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن»^(١)، والنفساء كالحائض.

(و) يَحْرُمُ (مُسْهًا) أي: الآية؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، سواء كُتِبَ على قرطاس، أو درهم، أو حائط.....
الطحطاوي

قوله: (لقوله ﷺ: لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن) أي: (شيئاً) نكرة في سياق النفي فيعم، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني عن عليّ رضي الله عنه قال: إقرأوا القرآن ما لم يُصَبَّ أحدكم جنابة، فإذا أصابته فلا، ولا حرفاً واحداً^(٢).

والأصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن إذا كان يُلقَّن كلمة كلمة لا على قصد قراءة القرآن، كذا في «الخلاصة» و«البزاية» أي: على قول الكرخي؛ لأنه وإن منع ما دون الآية لكن ما به يُسمَّى قارئاً، لا مطلقاً^(٣)، ولهذا قالوا بعدم كراهة التهجي بالقرآن.

وفي «الخانبة» آخر فصل القراءة: تُكره قراءة القرآن في مواضع النجاسات، كالمغتسل والمخرج والمسلك وما أشبه ذلك، وأمّا في الحمام إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً فلا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة، وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به، ولا بأس بالتسبيح والتهليل وإن رفع صوته بذلك، وأمّا قراءة الماشي والمحترف إن كان متنبهاً لا يشغله العمل والمشي جاز، وإلا فلا.

قال: وتكلموا في قراءته مضطجعا، والأولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم، ولا بأس بغير القرآن مضطجعا، والقراءة بالنظر أولى من القراءة بالغيب؛ للجمع بين العبادتين.

قوله: (ويحرم مسها) أي: إلا لضرورة، كأن يخاف عليه حرقاً أو غرقاً، كما في الحموي عن البرجندي.

ويحرم ولو كُتِبَ بالفارسية إجماعاً؛ لتعلق جواز الصلاة به للعاجز، وكذا سائر الكتب السماوية، كما في القهستاني عن «الذخيرة».

(١) أخرجه الترمذي: ١٣١، وابن ماجه: ٥٩٥، والدارقطني: (١١٧/١)، والبيهقي: (٣٠٩/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٢٥).

(٣) قال الكرخي: يُمنع -أي: الجنب والحائض والنفساء- عن قراءة ما دون الآية أيضاً على قصد قراءة القرآن كما يُمنع عن قراءة الآية الثامنة؛ لأن الكل قرآن، فإن لم يقصد القراءة نحو أن يقرأ: الحمد لله؛ شكراً للنعمة، فلا بأس به. «العناية شرح الهداية» (١٦٧/١)، فلم يمنع الكرخي من القراءة مطلقاً، بل منع ما يُسمَّى به قارئاً للقرآن فقط، وليس تعليم القرآن كلمة كلمة منه.



(إِلَّا بِغِلَافٍ) مُتَجَافٍ عَنِ الْقُرْآنِ، وَالْحَائِلُ كَالْخَرِيطَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَيُكْرَهُ بِالْكُمِّ تَحْرِيمًا؛ لَتَبْعِيَّتِهِ لِلْأَبْسِ، وَيُرَخَّصُ لِأَهْلِ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ أَخْذُهَا بِالْكُمِّ، وَبِالْيَدِ؛ لِلضَّرُورَةِ، إِلَّا التَّفْسِيرَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَضُوءُ لِمَسِّهِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَأْخُذَهَا إِلَّا بِوَضُوءٍ.

الطحطاوي

نعم ينبغي أن يُخَصَّصَ مَا لَمْ يُبَدَّلْ مِنْهَا، وَفِيمَا عَدَا الْمَصْحَفِ إِنَّمَا يَحْرُمُ مَسُّ الْكِتَابَةِ لَا الْحَوَاشِي، وَيَحْرُمُ الْكُلُّ فِي الْمَصْحَفِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ تَبِعٌ لَهُ، كَمَا فِي الْحَدَّادِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَيَّدَ بِالْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ مَسُّ مَا دُونَهَا، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ.

وَفِي «الْخَانِيَّةِ» مَنْ بَحَثَ (الْقِرَاءَةَ): الْحَرْبِيُّ أَوْ الذَّمِّيُّ إِذَا طَلَبَ تَعْلُمَ الْقُرْآنِ وَالْفَقْهَ وَالْأَحْكَامَ يُعَلِّمُ؛ رَجَاءً أَنْ يَهْتَدِيَ، لَكِنْ يُمْنَعُ مِنْ مَسِّ الْمَصْحَفِ إِلَّا إِذَا اغْتَسَلَ، فَلَا يُمْنَعُ بَعْدَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِغِلَافٍ مُتَجَافٍ) أَيُّ: مُتَبَاعِدٍ عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: (كَالْخَرِيطَةِ) وَكَالْخُرْجِ الَّذِي فِيهِ الْمَصْحَفُ إِذَا تَوَسَّدهُ أَوْ رَكِبَ فَوْقَهُ فِي السَّفَرِ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْحِفْظِ، وَإِلَّا فَيُكْرَهُ، كَمَا فِي «الْخِلَاصَةِ».

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ بِالْكُمِّ تَحْرِيمًا) صَحَّحَهُ فِي «الْهُدَايَةِ»، وَفِي «الْمَحِيطِ» وَ«جَامِعِ التَّمَرِ تَاشِي»: لَا يُكْرَهُ مَسُّهُ بِالْكُمِّ عِنْدَ الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْمَسُّ، وَذَلِكَ بِالمَبَاشَرَةِ بِلَا حَائِلٍ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ مُحَمَّدٍ، كَمَا فِي «النِّهَايَةِ».

قَوْلُهُ: (لَتَبْعِيَّتِهِ لِلْأَبْسِ) وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتَرِشَهُ عَلَى نَجَاسَةٍ وَيَسْجُدَ عَلَيْهِ، وَلَا أَنْ يَقُومَ فِي مَصَلَاةٍ مُتَخَفِّفًا^(١) أَوْ مُتَّعِلًا عَلَى النَّجَاسَةِ.

قَوْلُهُ: (وَيُرَخَّصُ لِأَهْلِ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ) هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ مَا فِيهَا مِنَ الْقُرْآنِ بِمَنْزِلَةِ التَّابِعِ، وَيُكْرَهُ عِنْدَهُمَا «نَهْرٌ» عَنْ «الْخِلَاصَةِ»، وَالتَّقْيِيدُ بـ: (الْأَهْلِ) يُؤْذِنُ بِمَنْعِهِ لغيرِ الْأَهْلِ.

قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) يَعْنِي: الْحَرْجَ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا التَّفْسِيرَ) فِي «الْأَشْبَاهِ»: وَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَسَّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ لِلْمُحَدِّثِ، وَلَمْ يَفْضَلُوا بَيْنَ كَوْنِ الْأَكْثَرِ تَفْسِيرًا أَوْ قِرَاءَةً، وَلَوْ قِيلَ بِهِ اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ لَكَانَ حَسَنًا.

وَفِي «الْجَوْهَرَةِ»: كُتُبُ التَّفْسِيرِ وَغَيْرُهَا لَا يَجُوزُ مَسُّ مَوَاضِعِ الْقُرْآنِ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَمَسَّ غَيْرَهَا، بِخِلَافِ الْمَصْحَفِ.

قُلْتُ: وَذَلِكَ هُوَ الْمَوْافِقُ لِكَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُحَرَّمَ فِي غيرِ الْمَصْحَفِ مَسَّ عَيْنِ الْقُرْآنِ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَحَبُّ إِلَّا بِأَخْذِهَا إِلَّا بِوَضُوءٍ) لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَلَا بِأَسَ بِمَسِّهَا بِالْكُمِّ اتِّفَاقًا؛ لِعُمُومِ الْبَلْوَى، كَذَا فِي «النِّهَايَةِ» عَنِ الْمَحْبُوبِيِّ.



ويجوزُ تَقْلِيْبُ أَوْرَاقِ المِصْحَفِ بِنَحْوِ قَلَمٍ للقراءة، وأَمْرُ الصَّبِيِّ بِحَمْلِهِ ورفعه لضرورة التعلُّمِ.

ولا يجوزُ لَفُّ شَيْءٍ فِي كَاغِدٍ كُتِبَ فِيهِ فِقْهٌ، أو اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، أو النَّبِيِّ ﷺ، ونَهْيٌ عَنْ مَحْوِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبُرَاقِ، ومِثْلُهُ النَّبِيُّ؛ تَعْظِيماً. وَيَسْتُرُ المِصْحَفَ لوطاً زَوْجَتِهِ؛ اسْتِحْيَاءً وتَعْظِيماً.

ولا يَرْمِي بِرَايَةِ قَلَمٍ، ولا حَشِيشَ المَسْجِدِ فِي مَحَلٍّ مَمْتَهَنٍ. (و) يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ والنَّفَاسِ (دُخُولُ مَسْجِدٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أُحِلُّ المَسْجِدَ لَجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ»^(١)، وَحَكْمُ النَّفَسَاءِ كَالْحَائِضِ.

الطحاوي

وَأَمَّا كِتَابَةُ الْقُرْآنِ فَلَا بَأْسَ بِهَا إِذَا كَانَتِ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ لِلصَّحِيفَةِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ، وَهوَ أَخَذَ مَشَايخُ بُخَارِي.

قَالَ الْكَمَالُ: وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَقْبَسُ؛ لِأَنَّ الصَّحِيفَةَ إِذَا كَانَتِ عَلَى الْأَرْضِ كَانَ مَسْهَاً بِالْقَلَمِ، وَهُوَ وَاسِطَةٌ مُنْفَصِلَةٌ، فَصَارَ كَثُوبٍ مُنْفَصِلٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَمْسُهُ بِيَدِهِ.

قَوْلُهُ: (بِالْبُرَاقِ) انْظُرْ حَكْمَ مَا إِذَا كَانَ يَلْعَقُهُ بِلِسَانِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ النَّبِيُّ) (أَل) لِلْجِنْسِ، فَيَعُمُّ كُلَّ نَبِيٍّ، وَلِذَا عَمَّمَهُ فِي «الشرح».

قَوْلُهُ: (وَيَسْتُرُ المِصْحَفَ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْمِي بِرَايَةِ قَلَمٍ) أَي: كُتِبَ بِهِ، كَمَا فِي «الشرح»، وَظَاهِرُهُ الْمَنْعُ، بِخِلَافِ الْجَدِيدِ.

وَفِيهِ أَيْضاً: وَإِذَا صَارَ المِصْحَفُ عَتِيقاً لَا يُقْرَأُ فِيهِ وَخِيفَ عَلَيْهِ السَّقُوطُ يُجْعَلُ فِي خَرْقَةٍ طَاهِرَةٍ نَظِيفَةٍ، وَيُدْفَنُ فِي مَحَلٍّ لَا يُوطَأُ.

قَوْلُهُ: (دُخُولُ مَسْجِدٍ) شِمْلُ الْكَعْبَةِ دُونَ مُصَلَّى عِيدٍ وَجَنَازَةٍ فِي الْأَصْحَى، وَقَيَّدَ الْمَنْعَ فِي «الدَّرر» بِأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّةَ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ كَأَنْ يَكُونَ بَابُ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا.

قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِأَنْ لَا يُمَكَّنَ تَحْوِيلُ الْبَابِ، وَلَا السُّكْنَى فِي غَيْرِهِ، وَإِلَّا لَمْ تَتَحَقَّقِ الضَّرُورَةُ، وَلَوْ أَجْنَبَ فِيهِ تَيَمُّمٌ وَخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، وَكَذَا لَوْ دَخَلَهُ وَهُوَ جُنُبٌ نَاسِياً ثُمَّ ذَكَرَ، وَإِنْ خَرَجَ مُسْرِعاً مِنْ غَيْرِ تَيَمُّمٍ جَازٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ تَيَمُّمٌ وَلَيْثَ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ لُبُّهُ بِدُونِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَلِّي وَلَا يَقْرَأُ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ»، وَخُصَّ مِنْ عَمُومِ هَذَا الْحَكْمِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٢٣٢، وَابْنُ خَزِيمَةَ: ١٣٢٧، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٤٤٢/٢)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَابْنُ مَاجَةَ:

٦٤٥، وَالتَّطَرُّافِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (٣٧٣/٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



(و) يَحْرُمُ بِهِمَا (الطَّوَافُ) بِالْكَعْبَةِ وَإِنْ صَحَّ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ فِيهِ شَرْطُ كَمَالٍ، وَتَحَلُّ بِهِ مِنَ الْإِحْرَامِ، وَيُلْزَمُهَا بَدَنَةٌ فِي طَوَافِ الرُّكْنِ، وَعَلَى الْمُحَدِّثِ شَاةٌ إِلَّا أَنْ يُعَادَ عَلَى الطَّهَارَةِ؛ لِشَرَفِ الْبَيْتِ، وَلِأَنَّ الطَّوَافَ بِهِ مِثْلُ الصَّلَاةِ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

(و) يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ (الْجِمَاعُ)، وَالْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا تَحْتَ السَّرَّةِ إِلَى تَحْتِ الرُّكْبَةِ

الطَّحْطَاوِيُّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ فَيَحِلُّ لِهَمَا الْمُكْتُ بِالْجَنَابَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرُكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١)، وَلَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَيَحْرُمُ بِهِمَا الطَّوَافُ) وَلَوْ نَفَلًا.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الطَّهَارَةَ) [٥٦/أ] أَي: مِنَ الْحَدَّثَيْنِ شَرْطُ كَمَالٍ، الْمَعْنَى: أَنَّ الصَّحَّةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا، فَلَا يُنَافِي وَجُوبَهَا لَهُ، فَلَا يَفُوتُ الْجَوَازُ بِفَوْتِهَا، كَمَا فِي «الْبَرْهَانِ» وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْكَمَالُ: الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ فِي مَنَعَ الطَّوَافِ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ فِيهِ، لَا كَوْنُهُ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَسْجِدٍ حَرَّمَ عَلَيْهَا الطَّوَافُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْمُحَدِّثِ) أَي: فِي طَوَافِ الرُّكْنِ، وَإِلَّا فَصَدَقَتْ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُعَادَ عَلَى الطَّهَارَةِ) أَي: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْإِعَادَةُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، وَإِلَّا وَجَبَ دَمٌ بِتَأْخِيرِهَا عَنْهَا.

قَوْلُهُ: (لِشَرَفِ الْبَيْتِ) أَي: لَا لَكُونِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ عِلَّةُ لِقَوْلِهِ: (وَيَحْرُمُ بِهِمَا الطَّوَافُ).

قَالَ الْعَلَّامَةُ مَسْكِينٌ: إِنَّمَا ذَكَرَ الطَّوَافَ مَعَ أَنَّ الْمَنَعَ عَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ يُغْنِي عَنْهُ؛ دَفْعًا لَتَوَهُّمِ أَنَّهُ لَمَّا جَازَ الْوُقُوفَ بِلَا طَهَارَةٍ مَعَ أَنَّهُ أَقْوَى أَرْكَانِ الْحَجِّ فَلَا أَنْ يَجُوزَ الطَّوَافُ أَوَّلَى، أَوْ تَوَهُّمِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ لِمُتَعَدِّدَةِ الطَّوَافِ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا تَحْتَ السَّرَّةِ) أَمَّا السَّرَّةُ وَمَا فَوْقَهَا فَيَحِلُّ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهِ بِوُطْءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ بِلَا حَائِلٍ، وَكَذَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ بِحَائِلٍ بَغَيْرِ الْوُطْءِ وَلَوْ تَلَطَّحَ دَمًا، وَالْمُحَرَّمُ هُوَ الْمُبَاشَرَةُ وَالْمَسُّ وَلَوْ بَدُونِ شَهْوَةٍ، لَا النَّظَرُ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَعْظَمَ مِنْ تَقْبِيلِهَا فِي وَجْهِهَا بِشَهْوَةٍ، قَالَ فِي «الْبَحْرِ»، وَبَحَثَ فِيهِ صَاحِبُ «النَّهْرِ» بِمَا لَا يَتِمُّ.

وَكَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا التَّمَكُّيْنُ، وَلَهُ أَنْ يُقْبِلَهَا وَيُضَاجِعَهَا، وَلَا يُكْرَهُ طَبْخُهَا، وَلَا اسْتِعْمَالُ مَا مَسَّتْهُ مِنْ عَجِينٍ أَوْ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا إِلَّا إِذَا تَوَضَّأَتْ بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ، وَلَا يَنْبَغِي الْعَزْلُ عَنْ فَرَائِضِهَا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ فِعْلَ الْيَهُودِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ».

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِ» (٣٧٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٤٠٣)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وَالْبَزَارُ فِي «الْبَحْرِ الزَّخَارِ» (١١٩٧) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقوله ﷺ: «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ»^(١)، فإن وطئها غير مُستحلٍّ له يُستحبُّ أن يتصدَّقَ بدينارٍ أو نصفه، ويتوبَ ولا يعودَ، وجزَمَ في «المبسوط»^(٢) وغيره بكفر مُستحلِّه، وصَحَّحَ في «الخلاصة» عدمَ كفره؛ لأنَّه حرامٌ لغيره، وحرمةُ وطءِ النفساءِ مصرَّحٌ به، ولم أَرَ الحُكْمَ في تكفيره وعدمه.

(وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ

الطحطاوي

والمذكورُ في المصنَّف قولُهما، وعليه الفتوى، وخَصَّ مُحَمَّدٌ التَّحْرِيمَ بِشِعَارِ الدَّمِ، وهو موضعُ خروجِه، كما في «الجوهرية»، وفي «شرح التاويلات»: «وبقولِ مُحَمَّدٍ نقولُ، وَرَجَّحَهُ صَاحِبُ «الغاية»، وقد علمتُ ما به الفتوى.

ولا يحلُّ للمرأة أن تكتُمَ الحيضَ عن زوجها لِيُجَامِعَهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ مِنْهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَيْضاً أَنْ تُظْهِرَ أَنَّهَا حَائِضٌ مِنْ غَيْرِ حَيْضٍ؛ لِمَنْعَةِ مُجَامَعَتِهَا؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَإِذَا أَخْبَرَتْهُ بِالْحَيْضِ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَتْ فَاسِقَةً لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَفِيفَةً قُبِلَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ صِدْقُهَا مُمْكِنًا بَأَنَّ كَانَتْ فِي أَوَانِ الْحَيْضِ قُبِلَ وَلَوْ كَانَتْ فَاسِقَةً، وَهَذَا أَحْوْطُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْوَرَعِ.

قوله: (يُستحبُّ أن يتصدَّقَ بدينارٍ أو نصفه) قيل: إِنْ كَانَ الدَّمُ أَسْوَدَ تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ فِنِصْفِهِ.

ويشهدُ له ما رواه أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ: «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ فِنِصْفِ دِينَارٍ»^(٣). وقيل: إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ فَبَدِينَارٍ وَإِلَّا فِنِصْفِهِ^(٤).

قوله: (وصَحَّحَ في «الخلاصة» عدمَ كفره) تقدَّم ما فيه.

قوله: (وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ) ذَكَرُ الْإِنْقِطَاعِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْعَادَةِ، أَوْ لِلْمُقَابَلَةِ مَعَ مَا بَعْدَهُ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، كَمَا فِي «الْمُضْمَرَاتِ».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٢١٢، وَالتِّرْمِذِيُّ: ١٣٣، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ مَطْوَلًا: ٩٠٠٧، عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ رَضِيهِ، وَالضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ»: (٣٧٥/١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ: (٣١٢/١).

(٢) «المبسوط»: (٣٨٣/١٢).

(٣) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ التِّرْمِذِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٣٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيهِ.

(٤) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٦٥) قَالَ: إِذَا أَصَابَهَا فِي أَوَّلِ الدَّمِ فَبَدِينَارٍ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ فِنِصْفِ دِينَارٍ. وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٦١٣) قَالَ: إِذَا أَصَابَهَا فِي الدَّمِ فَبَدِينَارٍ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ فِنِصْفِ دِينَارٍ. كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيهِ مَوْقُوفًا.



لَاكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ حَلَّ الْوُطْءِ بِلَا غُسْلٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ بتخفيف الطاء، فَإِنَّهُ جَعَلَ الطَّهْرَ غَايَةً لِلْحَرَمَةِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَطَّأَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ؛ لِقِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ، وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ.

(وَلَا يَحِلُّ) الْوُطْءُ (إِنْ انْقَطَعَ) الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ عَنِ الْمُسْلِمَةِ (لِدُونِهِ) أَي: دُونَ الْأَكْثَرِ وَلَوْ (لِتَمَامِ عَادَتِهَا إِلَّا) بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

إِمَّا (أَنْ تَغْتَسِلَ) لِأَنَّ زَمَانَ الْغُسْلِ فِي الْأَقْلِّ مُحْسُوبٌ مِنَ الْحَيْضِ، وَبِالْغُسْلِ خَلَصَتْ مِنْهُ، وَإِذَا انْقَطَعَ لِدُونِ عَادَتِهَا لَا يَقْرُبُهَا حَتَّى تَمْضِيَ عَادَتُهَا؛ لِأَنَّ عَوْدَهُ فِيهَا غَالِبٌ، فَلَا أَثَرَ لَغُسْلِهَا قَبْلَ تَمَامِ عَادَتِهَا. الطَّحْطَاوِيُّ

قوله: (لَاكْثَرِ الْحَيْضِ) اللَّامُ بِمَعْنَى: (بعد) عَلَى مِثَالِ قَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ»^(١).
قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى... إلخ) وَلِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةٍ، انْقَطَعَ الدَّمُ أَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ، فَمَا زَادَ يَكُونُ اسْتِحَاضَةً لَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ، أَي: فَالطَّهْرُ بَعْدَهَا مُتَحَقِّقٌ.
قوله: (لِقِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ) فَإِنَّهَا تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ مُطْلَقاً، وَلَوْ لَكثِيرِهِ، وَالْحَمْلُ الْحَاصِلُ بِالْاجْتِهَادِ عَلَى الْعَشْرَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِحْتِمَالَ.

قوله: (ولو لتَمَامِ عَادَتِهَا) الْأَوَّلَى حَذْفُ (ولو)؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ لِدُونِ الْعَادَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى أَقْلِهِ لَا يَطَّوُّهَا وَلَوْ اغْتَسَلَتْ كَمَا يَأْتِي قَرِيباً.

قوله: (لِأَنَّ زَمَانَ الْغُسْلِ فِي الْأَقْلِّ... إلخ) اعْلَمْ أَنَّ زَمَانَ الْإِغْتِسَالِ مُعْتَبَرٌ مِنَ الْحَيْضِ فِي الْإِنْقِطَاعِ لِأَقْلِهِ، وَمِنَ الطَّهْرِ فِي الْإِنْقِطَاعِ لَأَكْثَرِهِ؛ لِثَلَاثَةِ تَزِيدِ الْمَدَّةِ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَهَذَا فِي حَقِّ وَجُوبِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ، وَانْقِطَاعِ رَجْعَةٍ، وَحَلِّ تَزَوُّجٍ، فَإِذَا انْقَطَعَ لِأَكْثَرِهِ انْقَطَعَتِ الرُّجْعَةُ وَحَلَّ لَهَا التَّزَوُّجُ بِأَخَرٍ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، بِخِلَافِ انْقِطَاعِهِ لِأَقْلِهِ، فَيُسْتَرْطُ لِدَلَالَةِ الْغُسْلِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

قوله: (وبِالْغُسْلِ خَلَصَتْ مِنْهُ) هُوَ مَدَارُ الْعَلَّةِ، فَتَأْخُذُ حَكَمَ الظَّاهِرَاتِ مِنْ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَحَلِّ الْقِرَاءَةِ، وَمِنَ الْأَحْكَامِ حَلُّ الْوُطْءِ.

قوله: (وَإِذَا انْقَطَعَ لِدُونِ عَادَتِهَا) أَي: وَقَدْ تَجَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لَا يَقْرُبُهَا وَإِنْ اغْتَسَلَتْ حَتَّى تَمْضِيَ عَادَتُهَا، وَلَكِنْ تُصَلِّيُ وَتَصُومُ احْتِيَاظاً، وَيَجِبُ عَلَيْهَا تَأْخِيرُ الْغُسْلِ إِلَى قُبَيْلِ آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهِ إِذَا انْقَطَعَ لِتَمَامِ الْعَادَةِ، قَالَهُ فِي «الشرح».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨١)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(أَوْ تَتَيَّمَمَ) لعذرٍ (وَتُصَلِّيَ) على الأصح؛ ليتأكَّد التَّيَّمُّ لصلاةٍ، ولو نفلاً، بخلاف الغُسل، فإنَّه لا يحتاج لمؤكَّد.

والثالثُ ذكره بقوله: (أَوْ تَصِيرَ الصَّلَاةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ تَحْدَ بَعْدَ الانْقِطَاعِ) لتمام عاديَّتها (مِنْ الْوَقْتِ الَّذِي انْقَطَعَ الدَّمُ فِيهِ زَمَانًا يَسَعُ الْغُسْلَ وَالتَّحْرِيمَةَ فَمَا فَوْقَهُمَا، وَ) لكن (لَمْ تَغْتَسِلْ) فيه (وَلَمْ تَتَيَّمَمَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ) فبمجرَّد خروجه يحلُّ وطؤها؛ لترتَّب صلاة ذلك الوقت في ذمَّتِها، وهو حُكْمٌ من أحكام الطاهرات.

فإن كان الوقت يسيراً لا يسعُ الغُسل والتَّحريمَةَ لا يُحكَّم بطهارتِها بخروجه مجرداً عن الطهارة بالماء أو التَّيَّمَمِ، حتى لا تلزمها العشاء، ولا يصحُّ صومُ اليوم كأنَّها أصبحت وبها الحيض. قيَّدنا بالمسلمة؛ لأنَّ الكتابية يحلُّ وطؤها بنفسِ انقطاع دمِها لتمام عاديَّتها قبل العشرة؛ لعدم خطابِها بالغُسل، وإنَّما اشترطنا المؤكَّد للانقطاع لدون الأكثر..... الطحطاوي

قوله: (لعذرٍ) أي: من الأعذار المبيحة للتَّيَّمَمِ.

قوله: (وَتُصَلِّيَ على الأصح) فمُجرَّد التَّيَّمَمِ لا يقوم مقامُ الغُسل في هذا الباب إجماعاً على الأصح، كذا في «البحر» لما ذكره المؤلف.

قوله: (من الوقت الذي انقطع الدَّمُ فيه... إلخ) أي: الذي هو من الأوقات الخمس، فلو انقطع في وقت الضُّحى ولم تغتسل بعده ولم تتيمَّم لا يحلُّ وطؤها حتى يخرج وقتُ الظُّهر؛ لتثبت صلاته^(١) في ذمَّتِها بخروجه؛ لأنَّ ما قبل الزَّوال وقتٌ مهمِّل لا عبرة بخروجه، وكذا إذا انقطع قبيل طلوع الشمس بأقلَّ من تمكُّنِها من الغُسل والتَّحريمَةَ لا يحلُّ وطؤها حتى يخرج وقتُ الظُّهر، أفاده في «الشرح».

قوله: (يسعُ الغُسل والتَّحريمَةَ) قال في «المجتبى»: والصحيحُ أنَّه يُعتبرُ مع الغُسل لبس الثَّياب، وهكذا جوابُ صومِها إذا ظهرت قبل الفجر، لكنَّ الأصحَّ ألا تُعتبر التَّحريمَةُ في حقِّ الصَّوم، وزمنُ التَّحريمَةِ من الظُّهر على كلِّ حال.

قوله: (فما فوقَهُما) حكمه معلومٌ بالأولى ممَّا قبله.

قوله: (وهو حكمٌ من أحكام الطَّاهرات) أي: فيتبعه سائرُ الأحكام، ومن جملتيها حلُّ الوطء.

قوله: (أو التَّيَّمَمِ) أي: مع شرطه.

قوله: (لعدم خطابِها بالغُسل) هذا أحدُ أقوالٍ مُصحَّحةٍ، منها القولُ بالخطابِ أداءً واعتقاداً، فيكونُ حُكْمُها حكمَ المسلمة. [٥٧/أ]

(١) أي: وقت الظُّهر.

توفيقاً بين القراءتين .

(وَتَقْضِي الْحَائِضُ وَالتَّنَفَّاءُ الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ) لحديث عائشة رضي الله عنها : كَانَ يُصِيْبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ^(١)، وعليه الإجماع.

[ما يحرم بالجنابة]

(وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ):

(الصَّلَاةُ) للأمر بالطهارة في الآية.

(وَقِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ) لنهيهِ عنه ﷺ^(٢).

(وَمَسُّهَا إِلَّا بِغُلَافٍ) للنهي عنه بالنص.

(وَدُخُولُ مَسْجِدٍ، وَالطَّوَافُ) للنص المتقدم^(٣).

[ما يحرم بالحدث الأصغر]

(وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ، وَالطَّوَافُ) لِمَا تَقَدَّمَ،

الطحطاوي

قوله: (توفيقاً بين القراءتين) فإن قراءة التَّخْفِيفِ تُبَيِّحُ الوطءَ بعد الانقطاع قبل الغسل، وقراءة التشديد تمنعه قبل الغسل، فحملنا التشديد على ما دون العشرة، والتخفيف على العشرة، غير أن قراءة التشديد لَمَّا كَانَ ظَاهِرُهَا يَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ قلنا باستحباب الغسل، ويلزم من عدم الحِلِّ أصلاً لقراءة التشديد ترك الأخذ بأحد الدليلين، وعملنا بهما؛ لأن الأصل في الدلائل الإعمال دون الإهمال.

قوله: (ولا نؤمر بقضاء الصلاة) للخرج في قضائها؛ لتكرار الحيض كل شهر غالباً، بخلاف الصوم.

وفي «الظهيرية»: لَمَّا رَأَتْ حَوَاءُ الدَّمَ أَوَّلَ مَرَّةٍ سَأَلَتْ آدَمَ -عَنْ حَكْمِ الصَّلَاةِ فِيهِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا بَعْدُ- فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ سَأَلَتْ عَنْ قَضَائِهَا فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ لَا قَضَاءَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَأَتْهُ فِي وَقْتِ الصَّوْمِ فَسَأَلَتْ، فَأَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّوْمِ وَعَدَمِ قَضَائِهِ؛ قِيَاساً عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِقَضَاءِ الصَّوْمِ لاسْتِقْلَالِ آدَمَ بِالْأَمْرِ، وَقِيلَ: إِنَّ حَوَاءَ هِيَ الَّتِي قَاسَتْ، كَمَا فِي «مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ» أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

(١) أخرجه مسلم: ٧٦٣، وأحمد: ٢٥٩٥١.

(٢) أخرجه الترمذي: ١٣١.

(٣) أخرجه أبو داود: ٢٣٢٢.



(وَمَسُّ الْمُصْحَفِ) الْقُرْآنِ وَلَوْ آيَةً (إِلَّا بِغِلَافٍ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي الْآيَةِ.

(وَدَمُ الاسْتِحَاضَةِ) وَهُوَ دَمُ عَرْقِ انْفِجَرٍ، لَيْسَ مِنَ الرَّحِمِ، وَعَلَامَتُهُ أَنَّهُ لَا رَائِحَةَ لَهُ، وَحُكْمُهُ: (كَرُّعَافٍ دَائِمٍ لَا يَمْنَعُ صَلَاةً) أَي: لَا يُسْقِطُ الْخُطَابَ بِهَا، وَلَا يَمْنَعُ صَحَّتَهَا إِذَا اسْتَمَرَّ نَازِلًا وَقَتًا كَامِلًا كَمَا سَنَذَكُرُهُ، (وَلَا) يَمْنَعُ أَدَاءَهَا (صَوْمًا) فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا، (وَلَا) يُحَرِّمُ (وَطْئًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَذَى.

الطحاوي

قوله: (وَمَسُّ الْقُرْآنِ وَلَوْ آيَةً) وَاخْتُلِفَ فِي مَسِّ الْمَصْحَفِ بِمَا عَدَا أَعْضَاءَ الطَّهَارَةِ وَبِمَا غُسِلَ مِنْهَا قَبْلَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، وَالْمَنْعُ أَصَحُّ.

فروع:

يُكْرَهُ كِتَابَةُ قُرْآنٍ أَوْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا يُفَرِّشُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ التَّعْظِيمِ، وَكَذَا عَلَى دَرَاهِمٍ وَمِحْرَابٍ وَجِدَارٍ؛ لِمَا يُخَافُ مِنْ سَقُوطِ الْكِتَابَةِ.

تَابُوتٌ وَضِعَ فِيهِ كُتُبٌ فَلَا دُبُّ إِلَّا يَضَعُ عَلَيْهِ الثِّيَابَ.

وَفِي «الْخُلَاصَةِ»: مَدُّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى جَانِبِ الْمَصْحَفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِحِذَائِهِ لَا يُكْرَهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَصْحَفُ مَعْلَقًا بِالْوَتْدِ وَهُوَ مَا دُ الرُّجُلَيْنِ إِلَى جَانِبِ الْمَصْحَفِ لَا يُكْرَهُ.

وَلَا بِأَسَ بَوْضِعِ مِقْلَمَةٍ عَلَى كِتَابٍ أَوْ مَصْحَفٍ لِأَجْلِ الْكِتَابَةِ، وَإِلَّا كُرِهَ.

وَضَعَ شَيْئًا مَكْتُوبًا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى تَحْتَ طَنْفَسَةٍ كُرِهَ الْجُلُوسُ عَلَيْهَا، وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: لَا يُكْرَهُ، أَمَّا لَوْ جَعَلَ الْمَصْحَفُ فِي الْجُودِيقِ^(١)، وَهُوَ يُرَكَّبُ عَلَيْهِ، لَا بِأَسَ بِهِ لِلْحِفْظِ، وَلِغَيْرِ الْحِفْظِ يُكْرَهُ ١ هـ.

قوله: (وَلَا يُحَرِّمُ وَطْئًا) أَي: وَلَوْ فِي حَالِ نَزْوَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَذَى، وَأَمَّا تَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ يُجَامَعُ فِي حَالِ انْقِطَاعِهِ فَبَعِيدٌ مِنْ إِطْلَاقِ عِبَارَاتِهِمْ ١ هـ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً، وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا^(٢)، وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، كَذَا فِي «الْبَنَاءِ».

وَقَالَ أَحْمَدُ وَالنَّخَعِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ: لَا يَجُوزُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَنَتَ، كَذَا فِي «السَّرَاجِ».

(١) الْجُودِيقُ، بِكَسْرِ الْجِيمِ وَاللَّامِ، وَبِضْمِ الْجِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا: وَعَاءٌ، جَمْعُهُ جُودِيقٌ كَصَحَائِفَ وَجُودِيقَاتٍ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ»، (جُودِيقٌ).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٠).

[حكم طهارة المعذورين]

(و) طهارة ذوي الأعذارِ ضروريةٌ بيَّنها بقوله: (تَتَوَضَّأُ الْمُسْتَحَاضَةُ) وهي ذاتُ دمٍ نقصَ عن أقلِّ الحيضِ، أو زادَ على أكثرِهِ أو أكثرِ النَّفَاسِ، أو زادَ على عاديَّتِها في أقلِّهِما، وتجاوزَ أكثرَهُما، والحُبلى، والتي لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ (وَمَنْ بِهِ عُذْرٌ كَسَلَسَ بَوْلٌ، أَوْ اسْتَطْلَقَ بَطْنٌ) وانفلاتِ رِيحٍ، ورعافٍ دائِمٍ، وجُرحٍ لا يَرْقَأُ ولا يُمَكِّنُ حَبْسُهُ بحشْوٍ من غيرِ مَشَقَّةٍ، الطحاوي

قوله: (ضروريةٌ) يعني: أنها ليست طهارةً حَقِيقَةً؛ لِمُقَارَنَةِ الْحَدَثِ مِثْلًا، أو طُرُوه.

قوله: (وهي ذاتُ دمٍ) بقي منها الأيسَّةُ، ومنهم من زادَ المريضةَ، لكنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْمَرَضَ لَا يَمْنَعُ الْحَيْضَ.

قوله: (كَسَلَسَ بَوْلٌ) أي: استرساله، وصاحبه هو الذي لَا يَنْقَطِعُ تَقَاطُرُ بَوْلِهِ؛ لضعفٍ في مثانَتِهِ، أو لغلَبَةِ البرودةِ، عيني.

قيل: السَّلَسُ بفتح اللَّام: نفسُ الخارجِ، وبكسرِها: مَنْ به هذا المرضُ «نهر» ١. هـ من السيّد.

قوله: (أو استطلاقِ بطنٍ) أي: جريانُ ما فيه، من إطلاقِ اسمِ المحلِّ على الحالِّ فيه، ك: سأل الوادي.

قوله: (وانفلاتِ رِيحٍ) الانفلات: خروجُ الشَّيْءِ فَلْتَةً، أي: بغتَةً.

قوله: (ورعافٍ دائِمٍ) أي: مُسْتَمِرٌّ لَا يَنْقَطِعُ، وهو بضمِّ الرَّاءِ: الدَّمُ الخارجُ من الأنفِ، يُقال: رَعَفَ يَرَعِفُ من بابي (نَصَرَ) و(نَفَعَ)، وأما رَعُفَ ك: حُسْنٌ، فَلُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، كما في «الصحاح».

قوله: (لا يَرْقَأُ) أي: لَا يَسْكُنُ، يُقال: رَقَأَ يَرْقَأُ من بابِ (فَتَحَ يَفْتَحُ)، وكذا مَنْ به رَمَدٌ أو عَمَشٌ أو غَرَبٌ^(١) ويسيل منه الدَّمْعُ، وكذا كُلُّ ما يخرجُ بوجعٍ ولو من أُذُنٍ أو ثَدِيٍّ أو سُرَّةٍ؛ لَأَنَّهُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْجُرْحِ، كذا في «الدر».

قوله: (ولا يُمَكِّنُ حَبْسُهُ... إلخ) فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ رُدُّهُ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهِ بِعِلَاجٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ.

وفي «المضمرات» عن «النصاب»^(٢): به سَلَسُ بَوْلٍ، فَجَعَلَ الْقُطْنَةَ فِي ذَكَرِهِ وَمَنَعَهُ مِنَ الْخُرُوجِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْسُ ظَهَرَ الْبَوْلُ، فَأَخْرَجَ الْقُطْنَةَ وَعَلَيْهَا بِلَّةٌ فَهُوَ مُحْدِثٌ سَاعَةً إِخْرَاجَ الْقُطْنَةِ فَقَطْ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الْعَذْرُ بِذَلِكَ هَلْ يَفْعَلُهُ تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ؟ قَالُوا: يَنْبَغِي.

(١) الْغَرَبُ: عِرْقٌ فِي مَجْرَى الدَّمْعِ يَسْقِي وَلَا يَنْقَطِعُ، وَهُوَ كَالنَّاسُورِ، وَقِيلَ: هُوَ عِرْقٌ فِي الْعَيْنِ لَا يَنْقَطِعُ سَفْيُهُ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: بَعِينَهُ غَرَبٌ، إِذَا كَانَتْ تَسِيلُ وَلَا تَنْقَطِعُ دُمُوعُهَا. «لسان العرب»، (غرب).

(٢) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى: سنة ٥٤٢هـ، اثنتين وأربعين وخمسمائة. «كشف الظنون»



ولا بجلوس، ولا بالإيماء في الصلاة، فبهذا يتوضؤون (لَوْ قَتِ كُلُّ فَرَضٍ) لا لكل فرض، ولا نفل؛ لقوله ﷺ: «المُستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة»^(١)، رواه سبط ابن الجوزي^(٢) عن أبي حنيفة رحمته، فسائر ذوي الأعذار في حكم المستحاضة، فالدليل يشملهم.

(وَيُصَلُّونَ بِهِ) أي: بوضوئهم في الوقت (مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ) أداء للوقتية، وقضاء لغيرها، ولو لزم الذمة زمان الصحة (وَ) ما شاءوا من (النَّوَافِلِ) والواجبات كالوتر، والعيد، وصلاة جنازة، وطواف، ومس مصحف.

(وَيَبْطُلُ وُضُوؤُ الْمَعْدُورَيْنِ) إذا لم يطرأ ناقض غير العذر (بِخُرُوجِ الْوَقْتِ) كطلوع الشمس

الطحاوي

قال ابن أمير حاج: أي: يستحب؛ لما في «الخلاصة»: لو لم يفعل لا بأس به، وقال الحلبي: أي: يجب.

واختلف في المستحاضة إذا احتشئت، فقيل: هي كصاحبة الجرح، وقيل: كالحائض؛ لأن ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرهما، كذا في «السراج».

وبحث بعضهم إلحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة للعلّة المذكورة.

قوله: (ولا بجلوس) أمّا إذا كان يمكنه رده بجلوس في الفرض ونحوه وجب رده به، وخرج عن أن يكون صاحب عذر ١. هـ من «الشرح» بزيادة.

قوله: (ولا بالإيماء في الصلاة) فإن امتنع به عذره تعيّن فعله؛ لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحديث، قاله في «الشرح».

قوله: (لقوله: ﷺ... إلخ) ولأنه لو بطل لفات الرخصة ولزم الحرج، بخلاف طرؤ حديث آخر، فإن الوضوء ينتقض به ولو في الوقت؛ لعدم الضرورة.

قوله: (تتوضأ لوقت كل صلاة) وهو مُحْكَمٌ بالنسبة للحديث الآخر الوارد بلفظ: «لكل صلاة»^(٣)؛ لأن الصلاة تُطَلَّقُ على الأفعال وعلى الوقت عرفاً وشرعاً، والمراد بالوقت وقت الفريضة.

قوله: (إذا لم يطرأ ناقض غير العذر) فإن طرأ ولو كان نظير عذره نقضه، حتّى لو كان به دمايل

(١) أخرجه أبو داود: ٢٩٧، والترمذي: ١٢٦، وابن ماجه: ٦٢٥ بنحوه.

(٢) هو أبو المظفر يوسف بن عبد الله، شمس الدين، سبط أبي الفرج ابن الجوزي، توفي سنة (٦٥٤هـ). ينظر: «تاج التراجم»: لابن قطلوبغا (٣٢٠ - ٣٢١) بتصرف.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٩٨)، والحاكم في «المستدرک» (٦٩٠٨)، كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها، وابن ماجه في «سننه» (٦٢٥) من حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.



في الفجرِ عندَ أبي حنيفةَ ومحمدٍ (فَقَطْ) وعندَ زُفَرٍ بدخوله فقط، وقال أبو يوسفَ: بهما.
وإضافة النقص للخروج مجازاً، وفي الحقيقة ظهورُ الحدثِ السابقِ به، فيُصَلِّي الظهرَ
بوضوء الضُّحى والعِيدِ على الصحيح، خلافاً لأبي يوسفَ وزُفَرَ، ولا يُصَلِّي العِيدَ بوضوء
الصُّبح، خلافاً لزُفَرَ.

(وَلَا يَصِيرُ) مَنْ ابْتَلِيَ بِنَاقِضٍ (مَعْذُوراً حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُ الْعُذْرُ وَقَدْ كَامِلاً لَيْسَ فِيهِ انْقِطَاعٌ)
لعذره (بِقَدْرِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ) فلو وُجِدَ لا يكونُ معذوراً (وَهَذَا) الاستيعابُ الحقيقيُّ بوجودِ
العُذرِ في جميعِ الوقتِ، والاستيعابُ الحُكْمِيُّ بالانقطاعِ القليلِ الذي لا يَسَعُ الطهارةَ
والصلاةَ (شَرَطُ ثُبُوتِهِ) أي: العُذرُ.

الطحطاوي

أو جُدري فتوضاً وبعضها سائلٌ ثم سألَ الذي لم يكن سائلاً انتقض وضوءه؛ لأنَّ هذا حَدَثٌ جديدٌ،
فصارَ كما لو سألَ أحدُ منخرية فتوضاً مع سيلانه وصلَّى ثم سألَ المنخرُ الآخرُ في الوقتِ انتقض
وضوءه؛ لأنَّ هذا حَدَثٌ جديدٌ، كما في «الفتح». [٥٨/أ]

قوله: (عندَ أبي حنيفةَ ومحمدٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يبطلُ) بعد تعلق قوله: (بخروجه) به.
فرعُ:

إذا أصابَ ثوبَ المعذورِ نجاسةٌ عُذْرُهُ هل يجبُ غسلُهُ؟ قيل: لا؛ لأنَّ الوضوءَ عُرِفَ بالنَّصِّ،
والنَّجاسةُ ليست في معناه؛ لأنَّ قليلها يُعْفَى، فأُلْحِقَ به الكثيرُ للضَّرورةِ، ولأنَّه غيرُ ناقِضٍ للوضوءِ، فلم
يكن نجساً حُكْماً، ولأنَّ أَمْرَ الثوبِ ليس بأكَدَ من البدنِ، وهو قولُ ابنِ سلمة^(١)، كما في القهستاني
وغيره.

وفي «البدائع»: يجبُ غسلُ الزائدِ عن الدرهم إن كان مُفِيداً بآلاً يُصِيبُهُ مرَّةً بعدَ أخرى، حتَّى لو لم
يغسلِ وصلَّى لا يُجزِيه، وإن لم يكن مُفِيداً لا يجبُ ما دامَ العُذرُ قائماً، وهو اختيارُ مشايخنا هـ.
وكان محمدُ بنُ مقاتلِ الرَّازي^(٢) يقول: يجبُ غسلُهُ في كلِّ وقتٍ؛ قياساً على الوضوءِ.
والصَّحيح قولُ مشايخنا؛ لأنَّ حَكَمَ الْحَدَثِ عُرِفَ بالنَّصِّ، والنَّجاسةُ ليست في معناه، ألا تَرى أنَّ
القليلَ منها عَفْوٌ، فلا تُلْحَقُ به.

(١) هو محمد بن سلمة الفقيه، أبو عبد الله، تَفَقَّه على أبي سليمان الجوزجاني، وتَفَقَّه عليه أبو بكر محمد بن أحمد
الإسكاف، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين. «الجواهر المضية» (٥٦/٢).

(٢) هو محمد بن مقاتل الرازي، قاضي الري، من أصحاب محمد بن الحسن، من طبقة سليمان بن شعيب وعلي بن معبد،
روى عن أبي مطيع، قال الذهبي: وحَدَّثَ عن وكيع وطبقته، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين، وقيل: في التي بعدها.
«الجواهر المضية» (١٣٤/٢)، و«لسان الميزان» (٥١٨/٧).



(وَشَرَطُ دَوَامِهِ) أَي: العُذْر (وُجُودُهُ) أَي: العُذْر (فِي كُلِّ وَقْتٍ بَعْدَ ذَلِكَ) الاستيعابُ الحَقِيقِيُّ أَوْ الحُكْمِيُّ (وَلَوْ) كَانَ وجودُهُ (مَرَّةً) وَاحِدَةً؛ لَيَعْلَمَ بِهَا بِقَاؤُهُ.

(وَشَرَطُ انْقِطَاعِهِ وَخُرُوجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْذُورًا: خُلُوُّ وَقْتٍ كَامِلٍ عَنْهُ) بَانْقِطَاعِهِ حَقِيقَةً، فَهَذِهِ الثَّلَاثُ شُرُوطُ الثَّبُوتِ، وَالدَّوَامِ، وَالانْقِطَاعِ. نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

الطحطاوي

وفي «النوازل»: إِنْ كَانَ لَوْ غَسَلَهُ تَنَجَّسَ ثَانِيًا قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ جَازَ أَلَّا يَغْسِلَهُ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ: وَهُوَ الْمَخْتَارُ. هـ

قال ابنُ أمير حاج: وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَاهُ عَنْ «البدائع».

وفي «المضمرات» فِي فَصْلِ (الاستنجاء) عَنْ «النوازل» أَيْضًا: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا تَوَضَّأَتْ لَوْ قَبْلَ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الِاسْتِنْجَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا غَائِطٌ؛ لِأَنَّهُ سَقَطَ اعْتِبَارُ نَجَاسَةٍ دِمِهَا لِمَكَانِ الْعُذْرِ. هـ

فَهَذَا أَيْضًا يُشْكَلُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ؛ إِذْ سَقُوطُ اعْتِبَارِ نَجَاسَةٍ دِمِهَا عَامٌّ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ؛ إِذْ لَمْ يَأْمُرْهَا ﷺ بِغَسْلِهِ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ.

قوله: (خُلُوُّ وَقْتٍ كَامِلٍ عَنْهُ بَانْقِطَاعِهِ) فَلَوْ انْقَطَعَ الْعُذْرُ فِي خِلَالِ الْوَقْتِ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى عَلَى الْانْقِطَاعِ فِيهِمَا وَدَامَ الْانْقِطَاعُ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ، وَلَا يُعِيدُ شَيْئًا.

ولو تَوَضَّأَ وَصَلَّى عَلَى السَّيْلَانِ ثُمَّ انْقَطَعَ وَدَامَ الْانْقِطَاعُ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ أَيْضًا، وَلَا يُعِيدُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ صَلَّى صَلَاةَ الْمَعْذُورِينَ.

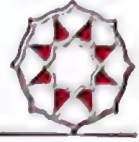
ولو تَوَضَّأَ عَلَى الْانْقِطَاعِ وَصَلَّى عَلَى السَّيْلَانِ فَكَذَلِكَ لَا يُعِيدُ شَيْئًا.

ولو تَوَضَّأَ عَلَى السَّيْلَانِ وَصَلَّى عَلَى الْانْقِطَاعِ وَدَامَ الْانْقِطَاعُ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ انْتَقَضَ الْوُضُوءُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ عَلَى مَا يَأْتِي، فَيَتَوَضَّأُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي، فَإِذَا دَامَ الْانْقِطَاعُ حَتَّى دَخَلَ الثَّالِثُ أَعَادَ الصَّلَاةَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا بِطَهَارَةِ الْمَعْذُورِينَ وَالْعُذْرُ زَائِلٌ، وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّ فَسَادَ الْأُولَى إِنَّمَا عُرِفَ بَعْدَ خُرُوجِ الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ، وَلَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ صَحِيحًا، أَفَادَهُ صَاحِبُ «الْبَحْرِ» وَصَاحِبُ «الْمُضْمَرَاتِ».

ولو طَرَأَ الْعُذْرُ فِي خِلَالِ الْوَقْتِ قَالَ فِي «الظَهْرِيَّةِ»: رَجُلٌ رَعَفَ أَوْ سَالَ جُرْحُهُ يَنْتَظِرُ آخَرَ الْوَقْتِ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَإِذَا فَعَلَ ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى ثَانِيَةً وَانْقَطَعَ وَدَامَ الْانْقِطَاعُ إِلَى وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى ثَالِثَةً أَعَادَ الصَّلَاةَ، يَعْنِي الْأُولَى الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ السَّيْلَانِ؛ لِأَنَّهُ بَدَوَامِ الْانْقِطَاعِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَحِيحٌ صَلَّى صَلَاةَ الْمَعْذُورِينَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ جَازَتْ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مَعْذُورٌ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَقْتَ الثَّانِيَّ هُوَ الْمَعْتَبَرُ فِي إِثْبَاتِ الْعُذْرِ وَعَدَمِهِ.

(بَابُ الْأَنْجَاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهَا)



لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ النِّجَاسَةِ الْحَكْمِيَّةِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهَا شَرَعَ فِي بَيَانِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَمُزِيلِهَا، وَتَقْسِيمِهَا، وَمَقْدَارِ الْمَعْفُوِّ مِنْهَا، وَكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِ مُحَلِّهَا.

وَقُدِّمَتِ الْأُولَى؛ لِبَقَاءِ الْمَنْعِ عَنِ الْمَشْرُوطِ بِزَوَالِهَا بِبَقَاءِ بَعْضِ الْمُحَلِّ وَإِنْ قَلَّ مِنْ غَيْرِ إصَابَةٍ مُزِيلِهَا، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّ قَلِيلَهَا عَفْوٌ، بَلِ الْكَثِيرُ لِلضَّرُورَةِ.

[تَعْرِيفُ الْأَنْجَاسِ، وَالتَّطْهِيرِ]

وَالْأَنْجَاسُ جَمْعُ نَجَسٍ بِفَتْحَتَيْنِ: اسْمٌ لِعَيْنٍ مُسْتَقْدِرَةٍ شَرْعاً،
الطحاوي

(بَابُ الْأَنْجَاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهَا)

قوله: (وَكَيْفِيَّةُ تَطْهِيرِ مُحَلِّهَا) فَإِنَّهَا تَارَةٌ تَكُونُ بِالذَّلِكَ، وَتَارَةً بِالمَسْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قوله: (وَقُدِّمَتِ الْأُولَى... إلخ) اعْتَرَضَ بِالْأَقْطَعِ إِذَا كَانَ مَجْرُوحَ الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِغَيْرِ طَهَارَةٍ.

وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ نَادِرٌ، فَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ.

وَاعْتَرَضَ أَيْضاً بِأَنَّ مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ مُحْدِثٌ إِذَا وَجَدَ مَاءً يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ يَصْرِفُهُ لِلنَّجَاسَةِ دُونَ الْحَدَثِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّجَاسَةَ أَقْوَى.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُمِرَ بِصَرْفِهِ لِلنَّجَاسَةِ لِيَتِمَّ بَعْدَهُ فَيَكُونَ مُحْصِلاً لِلطَّهَارَتَيْنِ، لَا لِأَنَّهَا أَغْلَظُ.

قوله: (بَزَوَالِهَا بِبَقَاءِ بَعْضِ الْمُحَلِّ) الْجَارُّ الْأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشْرُوطِ، وَالثَّانِي بـ: (بَقَاءِ الْمَنْعِ). وقوله:

(مِنْ غَيْرِ إصَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (بَقَاءِ بَعْضِ الْمُحَلِّ).

قوله: (بَلِ الْكَثِيرُ لِلضَّرُورَةِ) كَمَا إِذَا كَانَ بِعَوْرَتِهِ نَجَاسَةٌ وَلَا يُمَكِّنُهُ إِزَالَتُهَا إِلَّا بِكَشْفِهَا عِنْدَ مَنْ لَا يَجُوزُ

كَشْفُهَا عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِهَا وَلَوْ كَانَتْ كَثِيرَةً.

قوله: (جَمْعُ نَجَسٍ بِفَتْحَتَيْنِ) وَيَأْتِي غَيْرُهُ كـ: (رَجَسَ)، وَ(كَتَفَ)، وَ(عَضَدَ)، وَ(فَلَسَ)، وَالفعل من

بَابِ (فَرَحَ) وَ(كَرَّمَ) وَ(عَلِمَ) وَ(نَصَرَ).

قوله: (مُسْتَقْدِرَةٌ شَرْعاً) لَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ: (شَرْعاً) لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ بِصَدَدِ التَّعْرِيفِ اللَّغَوِيِّ، وَالَّذِي

فِي «المصباح» وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ لِكُلِّ مُسْتَقْدِرٍ.



وأصله: مصدر، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ اسماً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ﴾ [النوبة: ٢٨]، وَيُطْلَقُ عَلَى الْحُكْمِيِّ وَالْحَقِيقِيِّ، وَيَخْتَصُّ الْخَبَثُ بِالْحَقِيقِيِّ، وَيَخْتَصُّ الْحَدَثُ بِالْحُكْمِيِّ، فَالْنَجَسُ بِالْفَتْحِ: اسْمٌ، وَلَا تَلْحَقُهُ التَّاءُ، وَبِالْكَسْرِ: صِفَةٌ، وَتَلْحَقُهُ التَّاءُ.

والتطهيرُ إمَّا إثباتُ الطهارة بالمحلِّ، أو إزالةُ النجاسة عنه، ويُفترضُ فيما لا يُعفى منها. وقد ورد: أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ يُسألُ عَنْهُ الْعَبْدُ فِي قَبْرِهِ الطَّهَارَةُ^(١)، وَأَنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْ عَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا، وَالتَّحَرُّزِ عَنِ النِّجَاسَةِ، الطَّحْطَاوِي

قوله: (وَأَصْلُهُ مَصْدَرٌ) إِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَحَدِيثِ الْهَرَّةِ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ» بَفَتْحِ الْجِيمِ، كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَالذَّارِمِيُّ^(٢)، فَكَيْفَ سَأَغَ جَمْعُهُ لِلْمَصْنُفِ؟

أَجِيبُ: بَأَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ بَاقِيًا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ وَاحِدَةٌ لَا تَعْدُدُ فِيهَا، أَمَّا إِذَا قَصَدَ أَنْوَاعَهُ - كَمَا هُنَا - فَيَجُوزُ جَمْعُهُ.

قوله: (ثُمَّ اسْتَعْمَلَ اسماً) أَيِ: لِلْعَيْنِ الْمُسْتَقْدَرَةِ.

قوله: (إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ اسْتَعْمَلَ اسماً).

قوله: (وَيُطْلَقُ) أَيِ: إِطْلَاقًا لَغَوِيًّا.

قوله: (فَالنَّجَسُ بِالنُّعْجِ: اسْمٌ... إلخ) فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ وَالْمَكْسُورِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ مَا كَانَ نَجِسًا لِذَاتِهِ، وَلَا يُقَالُ لِمَا نَجَسَتْهُ عَارِضَةً، وَالثَّانِي مَا لَا يَكُونُ طَاهِرًا، فَهُوَ أَعْمُ مُطْلَقًا، فَالْعَذْرَةُ بِالْوَجْهِينِ، وَالثَّوْبُ الْمُتَنَجِّسُ بِالْكَسْرِ فَقَطْ.

قوله: (وَالتَّطْهِيرُ إمَّا إِثْبَاتُ الطَّهَارَةِ... إلخ) قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَعَلَى كِلَا التَّعْرِيفَيْنِ تَكُونُ النَّجَاسَةُ ثَابِتَةً أَوَّلًا بِالْمَحَلِّ، سِوَاءَ كَانَتْ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمِيَّةً، وَالْإِلْزَامُ: إِثْبَاتُ الثَّابِتِ عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ إِزَالَةُ الْمُزَالِ عَلَى الثَّانِي أ. هـ. بِالْمَعْنَى.

قوله: (مِنْ عَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا) بَأَنَّ لَا يُحْسَنَ إِزَالَتُهَا، وَقَوْلُهُ: (وَالتَّحَرُّزُ) عَطْفٌ عَلَى (الْإِعْتِنَاءِ)

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٧٦٠٥، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: (٢٠٩/١): رَجَّاهُ مَوْثُوقُونَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٣)، وَأَحْمَدُ (٢٢٥٨٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٦٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَّتِهِ» (٣٦٧)، مِنْ حَدِيثِ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

خصوصاً البول^(١).

وقد شرع في بيان حقيقتها فقال:

(تَنْقَسِمُ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ):

[النجاسة الغليظة]

أحدهما: نجاسة (غليظة) باعتبار قلّة المعفو عنه منها، لا في كيفية تطهيرها؛ لأنّه لا يختلف بالغلظ والخفة.

(و) القسم الثاني: نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها، بما ليس في المغلظة، لا في تطهيرها، وإصابة الماء، والمائعات؛ لأنّه لا يختلف تنجيسها بهما.

(فَالْغَلِيظَةُ كَالْخَمْرِ) وهي: النّيء من ماء العنب

الطحطاوي

أي: ومن عدم التحرّز عن النجاسة، أي: عن إصابتها بأن يسيل ذيله فتصيبه النجاسة، فلعطف حينئذ من عطف المغاير.

قوله: (خصوصاً [٥٩/أ] البول) فإنّه ورد فيه: «استنزها من البول فإنّ عامّة عذاب القبر منه»^(٢)، وورد: «إنّ عذاب القبر من أشياء ثلاثة: الغيبة، والنّيمة، وعدم الاستنزاه من البول»^(٣).

وقوله: (خصوصاً) مفعول مطلق، و(البول) مفعول به، أي: أخصّ البول بأنّ عامّة عذاب القبر منه خصوصاً.

قوله: (وقد شرع في بيان حقيقتها) فيه أنّه لم يذكر هنا إلاّ بعض أفراد كلّ، وسيأتي الكلام على الحقيقة عنده وعندهما.

قوله: (بما ليس في المغلظة) متعلّق بـ: (كثرة) أي: كثرة العفو بقدر ليس يُعفى في المغلظة.

قوله: (لا في التطهير) مُستدرَك بقوله قريباً: (لا في كيفية التطهير).

قوله: (لأنّه لا يختلف تنجيسها) أعاد ضمير الجمع للماء والمائعات باعتبار أفراد المائعات.

قوله: (كالخمر) هي غليظة باتّفاق الروايات؛ لأنّ حرمتها قطعيّة، وسماها الله تعالى: (رجساً)،

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ١١١٠٤، والحاكم: ٦٥٤، والدارقطني: (١/١٢٨).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: الصواب مرسل. والبخاري في «البحر الزخار» (٤٩٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



إذا غلى، واشتدَّ، وقذِفَ بالزَّبْدِ، وكانت غليظة؛ لعدم معارضة نصِّ بنجاستها كالدم المسفوح عند الإمام، والخفيفةُ لثبوتِ المعارضِ كقوله عليه السلام: «استنزها من البول»^(١)، الطحطاوي

وفي باقي الأشربة المحرمة ثلاث روايات: التَّغْلِيظُ، والتَّخْفِيفُ، والطَّهَارَةُ، كذا في «البدائع». وينبغي ترجيحُ التَّغْلِيظِ، كما في «البحر»، ورَجَّحَ في «النهر» التَّخْفِيفَ.

قوله: (إذا غلى) أي: غلياً شديداً بأن صارَ أسفله أعلاه، وقوله: (واشتدَّ) أي: أَسْكُرَ، وقوله: (وقذِفَ بالزَّبْدِ) أي: رَمَى رَغَوَتَهُ وأزالتها عنه وصارَ صافياً منها، وهذا القيْدُ الأخيرُ إنما هو عند الإمام، وأما عندهما فلا يُشترطُ، وعليه الفتوى.

قوله: (وكانت غليظة؛ لعدم معارضة نصِّ... إلخ) الضَّمِيرُ يرجعُ إلى مُطلق (غليظة) لا (الخمير) فقط؛ لأنَّ مقصوده التَّمييزُ بين الغليظة والخفيفة.

وحاصله أن الإمام عليه السلام قال: ما توافقت على نجاسته الأدلةُ مُغلَّظٌ، سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا، وإلا فهو مُخَفَّفٌ.

وقالا: ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى مُغلَّظٌ، وإلا مُخَفَّفٌ، ولا نَظَرُ للأدلة.

قال في «الكافي»: وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في الرُّوثِ والخثي؛ لوجودِ الاختلافِ فيهما مع فقد تعارضِ النَّصِّينِ، فإن قوله عليه السلام في الرُّوثِ: «إنَّه رِجْسٌ»^(٢)، أو «رِكْسٌ»^(٣) لم يُعارضه نصٌّ آخرٌ، فيكونُ عندَ الإمام مُغلَّظاً، وعندهما مخفَّفاً؛ لقولِ مالكٍ وابنِ أبي ليلى بطهارته.

ومن حُجَّةِ الإمام أنَّ النَّصَّ إذا انفردَ عن مُعارضةِ نصٍّ آخرَ تأكَّدَ حكمه، فحديثُ الرُّوثِ لم يُعارضه الاختلافُ، والنصُّ حُجَّةٌ، والاختلافُ ليس بحُجَّةٍ، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فأمرُ بردِّ الخلافِ إلى الكتابِ والسنةِ، وهما اعتبارا الاجتهادِ كالنصِّ، قال الله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ٢]، فكما ثبتَ التَّخْفِيفُ بالنصِّ يثبتُ بالاجتهادِ.

ثمَّ لا فرقَ عندَ علمائنا الثلاثةِ بينَ روثِ مأكولِ اللحمِ وغيره، فالكلُّ مُغلَّظٌ عندَ الإمام مُخَفَّفٌ عندهما.

وعن محمَّدٍ أنَّ الرُّوثَ طاهرٌ لا يمنعُ وإن فُحشَ، رَجَعَ إلى هذا القولِ حينَ قَدِمَ الرِّيَّ مع الرشيدِ ورأى بلوى النَّاسِ، ومن ثمَّ قال مشايخنا قياساً على هذه الرواية: طينٌ بخارى لا يمنعُ جوازَ الصَّلَاةِ - وإن كُره - ولو كان مخلوطاً بالعذراتِ، كما في «الكافي» و«غاية البيان».

(١) أخرجه بلفظه الدارقطني: (١٢٨/١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٦٠) (٦٣/١٠)، وابن خزيمة (٧٠)، من حديث عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٦) من حديث عبد الله رضي الله عنه.



مع خبر العُرَيْنَيْنِ الدالّ على طهارة بولِ الإبل^(١).

(وَالدَّمَ الْمَسْفُوحُ) لِلآيَةِ الشَّرِيفَةِ: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، لا الباقي في اللحم المهزول والسمين، والباقي في عروقِ المذكّي، ودم الكبد، والطحال، والقلب، وما لا يَنْقُضُ الوضوء في الصحيح، ودم البق، والبراغيث، والقمل وإن كثر، ودم السمك في الصحيح، الطحطاوي

قوله: (مع خبر العُرَيْنَيْنِ... إلخ) فإن قيل: إن هذا الخبر منسوخٌ عنده، فكيف تتحقّق المعارضة؟ أجب: بأنّ قوله بالنسخ اجتهاذٌ ورأي، ولم يُقَطَّعْ به، فتكون صورةُ التعارضِ قائمةً، أفاده في «الشرح».

قوله: (وَالدَّمَ الْمَسْفُوحُ) أي: السائل من أيّ حيوانٍ إلى محلٍّ يلحقه حكمُ التطهير، فهستاني. والمراد أن يكون من شأنه السيالان، فلو جمُد المسفوح ولو على اللحم فهو نجسٌ، كما في «منية المصلي»، وكذا ما بقي في المذبح؛ لأنّه دمٌ مسفوحٌ، كما في ابن أمير حاج. قوله: (لا الباقي في اللحم... إلخ) لأنّه ليس بمسفوح، ولمشقة الاحتراز عنه.

قوله: (ودم الكبد والطحال) أي: فإنّه طاهرٌ؛ للخبر «سراج»، وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبد والطحال، فإنّ خبر: «أحلّ لنا ميتتان ودمان»^(٢) إنّما هو في نفس الكبد والطحال، وأمّا الدم الذي فيهما فإن لم يكن سائلاً ففيه الخلاف الآتي.

قوله: (والقلب... إلخ) في «حاشية الأشباه» للغزّي: دم قلب الشاة وما لم يسيل من بدن الإنسان طاهرٌ على المذهب المختار، وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: نجسٌ أ. هـ.

والحاصل كما في الحلبي: أن في نجاسة غير المسفوح اختلافًا، والذي مشى عليه قاضيخان وكثير أنّه طاهرٌ، وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة، بل قد تؤخذ الطهارة من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل، وأن ما ليس بخدث ليس بنجس، وأمر الاحتياط بعد ذلك غير خفي أ. هـ.

قوله: (ودم السمك في الصحيح) وهو قول الإمام ومحمد؛ لأنّه أبيع أكله بدمه؛ لأنّه لا يذكي، ولو كان نجسًا لما أبيع أكله إلا بعد سفجه، على أنّه ليس بدم حقيقة؛ لأنّه يبيض بالشمس، والدماء تسود بها، وقال أبو يوسف والشافعي: إنّه نجسٌ، كما في «السراج».

(١) أخرجه البخاري: ٢٣٣، ومسلم: ٤٣٥٥، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٣١٤)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٩٦)، كلهم من

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.



ودم الشهيد في حقه.

(وَلَحْمِ الْمَيْتَةِ) ذاتِ الدم، لا السمك والجراد، وما لا نفس له سائلة، (وَأِهَابِهَا) أي: جلد الميتة قبل دبغه.

(وَبَوْلٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) كالآدمي ولو رضيعاً، والذئب، وبول الفأرة يُنجس الماء؛ لإمكان الاحتراز عنه؛ الطحطاوي

قوله: (ودم الشهيد في حقه) أي: ما دام عليه، فلو حمّله إنسان وصلى به جاز؛ لأنه طاهر حكماً ضرورة الأمر بترك غسله، بخلاف ما إذا انفصل عنه فإنه نجس على أصل القياس؛ لعدم الضرورة. قوله: (لا السمك والجراد) للخبر الوارد.

قوله: (وما لا نفس له سائلة) أي: ما لا دم له، كالضُرُص والعقرب، فإن لحمه طاهر وإن كان لا يؤكل.

قوله: (وبول ما لا يؤكل لحمه) شمل بول الحية فإنه مُغلّظ كخرثها، كما في الحموي على «الأشباه».

وقالوا: مرارة كل شيء كبوله.

وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد؛ لتعذر الاحتراز عنه، كما في «الخانية».

قوله: (ولو رضيعاً) لم يطعم، سواء كان ذكراً أو أنثى، وفصل الإمام الشافعي رحمته فقال: يُجزئ الرش في بول الذكر، ولا بد في بول الأنثى من الغسل.

قوله: (وبول الفأرة... إلخ) اختلف المشايخ فيه، [أ/ ٦٠] فمنهم من اختار التفصيل الذي ذكره المؤلف. وقال بعضهم: لا يفسد أصلاً. وقال بعضهم: يفسد إذا فحش.

والخلاف يظهر في التخفيف، لا في سلب النجاسة، كما في «الخانية»، فما في «الدر» عن «التارخانية»: (بول الفأرة طاهر؛ لتعذر التحرز عنه، وعليه الفتوى) يُحمل على العفو، وفيه من (مسائل شتى) آخر الكتاب عن «الخانية»: خرق الفأرة لا يفسد الدهن والماء والحنطة؛ للضرورة، ما لم يظهر أثره، وعزاه في «البحر» إلى «الظهيرية».

واختلف التصحيح في بول الهرة، وقال الشيخ زين في قاعدة (المشقة تجلب التيسير) من «الأشباه»: الفتوى على أن بول الهرة عفو في غير أواني الماء، وهو قول الفقيه أبي جعفر، قال في «الفتح»: وهو حسن؛ لعادة تخمير الأواني، فلا ضرورة في ذلك، بخلاف الثياب، وهو مروي عن محمد، فإنه قال في السُّنُور يعتاد البول على الفراش: بوله طاهر؛ للضرورة وعموم البلوى، قال في «الفتح»: والحق صحة هذه الرواية. هـ.



لأنَّه يُخَمَّرُ، وَيُعْفَى عن القليل منه ومن خُرْنِهَا في الطعامِ والشيَابِ؛ للضَّرورةِ.
 (وَنَجْوِ الْكَلْبِ) بالجيم: رَجِيعُهُ (وَرَجِيعُ السَّبَاعِ) من البهائمِ كالْفَهْدِ، والسَّبْعِ، والخنزيرِ
 (وَلُعَابِهَا) أي: سباعِ البهائمِ؛ لتولِّدَهُ من لحمٍ نجسٍ.
 (وَأُخْرَى الدَّجَاجِ) بثلاثِ الدالِ (وَالْبَطِّ، وَالْإِوَرِّ) لنتنِهِ.
 (وَمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِخُرُوجِهِ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ) كالدِّمِ السَّائِلِ، وَالْمَنِيِّ، وَالْمَذْيِ،
 وَالْوَدِيِّ، والاستِحاضَةِ، والحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ، والقِيءِ ملءِ الفمِ، ونجاستُهَا غليظةٌ بالاتِّفَاقِ؛
 لعدمِ معارضِ دليلِ نجاستِهَا عنده؛ ولعدمِ مسَاغِ الاجتهادِ في طهارتِهَا عندهما.
 الطَّحْطَاوِيُّ

قوله: (لأنَّه يُخَمَّرُ) أي: يُغَطَّى، ومنه سُمِّيَ الْخَمْرُ خَمْرًا، وَالْخِمَارُ خِمَارًا؛ لأنَّهُمَا يَغْطِيَانِ الْعَقْلَ
 وَالرَّأْسَ.

قوله: (من البهائمِ) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّ رَجِيعَ سَبَاعِ الطَّيُورِ مَخْفَفٌ كَمَا يَأْتِي.

قوله: (وَالْبَطِّ) فِي «الْبَحْرِ» عَنْ «الْبَرْزَايَةِ»: الْبَطُّ إِنْ كَانَ يَعِيشُ بَيْنَ النَّاسِ وَلَا يَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ
 فَكَالِدَجَاجَةٍ، وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَكَالْحِمَامَةِ، وَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ خُرَّ الْإِوَرِّ الْعِرَاقِيِّ طَاهِرٌ كَالْحِمَامِ.
 قوله: (وَالْإِوَرِّ) هِيَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنِ الْإِمَامِ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي يَوْسُفَ عَنْهُ طَاهِرٌ، كَذَا فِي «الْبَدَائِعِ»،
 وَأَمَّا مَا يَزِرِقُ فِي الْهَوَاءِ فَمَا يُؤْكَلُ كَالْحِمَامِ وَالْعَصْفُورِ فَخُرُّهُ طَاهِرٌ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ كَالصَّقَرِ وَالْحِدَاةِ
 وَالرَّحْمِ فَخُرُّهُ نَجَسٌ مَخْفَفٌ ١ هـ.

قوله: (وَمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِخُرُوجِهِ... إلخ) يَسْتَنَى مِنْهُ الرِّيحُ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمُرَادُ
 النَّاْقِضُ الْحَقِيقِيُّ، فَخَرَجَ نَحْوُ النَّوْمِ وَالْقَهْقَهَةِ فَإِنَّهُمَا لَا يَوْصَفَانِ بِطَهَارَةٍ وَلَا نَجَاسَةٍ؛ لَكُونِهِمَا مِنْ
 الْمَعَانِي، وَأَمَّا مَا لَا يَنْقُضُ كَالْقِيءِ الَّذِي لَمْ يَمَلَأِ الْقَمَّ وَمَا لَمْ يَسْلُ مِنْ نَحْوِ الدَّمِ؛ فَطَاهِرٌ عَلَى الصَّحِيحِ،
 وَقِيلَ: يَنْجَسُ الْمَائِعَاتُ دُونَ الْجَامِدَاتِ، وَيَسْتَنَى قِيءُ عَيْنِ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ نَجَسٌ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا.

فَرَعٌ: غُسَالَةُ النِّجَاسَةِ فِي الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ مَغْلَظَةً فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَوَانِي^(١) الْأُولَى تَطْهَرُ
 بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةِ بِمَرَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِوَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَأْخُذُ حَكْمَهُ عِنْدَ وَضْعِهِ فِيهِ كَمَا فِي «الْبَحْرِ».

قوله: (وَنَجَاسَتُهَا) أَي: الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَالْخَمْرِ...) إِلَى هُنَا كَمَا يَعْطِيهِ كَلَامُهُ
 فِي «الشَّرْحِ»، وَفِيهِ أَنَّ الْمَنِيَّ فِيهِ خِلَافُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِطَهَارَتِهِ، وَيَسْتَنْدِ إِلَى دَلِيلٍ وَهُوَ اكْتِفَاءُ
 النَّبِيِّ ﷺ بِفَرْكِهِ.

(١) (الأواني): فِي (ج): (الإِنَاء).



[النجاسة الخفيفة]

(وَأَمَّا) القسم الثاني: وهي النجاسة (الْخَفِيفَةُ فَكَبُولِ الْفَرَسِ) على المفتى به؛ لأنه مأكول وإن كره لحمه، وعند محمد طاهر.

(وَكَذَا بَوْلُ) كل (مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) من النعم الأهلية والوحشية كالغنم، والغزال، قيد ببولها؛ لأن روث الخيل، والبغال، والحمير، وخثي البقر، وبعر الغنم، نجاسته مغلظة عند الإمام؛ لعدم تعارض نصين، وعندهما خفيفة؛ لاختلاف العلماء، وهو الأظهر؛ لعموم البلوى، وطهرها محمد آخرًا، وقال: لا يمنع الروث وإن فحش؛ لبلوى الناس بامتلاء الطرقي والخانات بها.

وجرة البعير كسرقينه، وهي ما يصعد من جوفه إلى فيه، فكذا جرة البقر والغنم، وأما دم السمك، ولعاب البغل والحمار فطاهر في ظاهر الرواية، وهو الصحيح. الطحطاوي

قوله: (لأنه مأكول) خلاصة الجواب فيه كما ذكره فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: أن الفرس مأكول اللحم في قولهم جميعاً، يعني عند أبي حنيفة أيضاً، وإنما كرهه للترتبه، أي: التحامي عن قطع مادة الجهاد، والكراهة لا تمنع الإباحة، كأكل لحم البقرة الجلالة، وقيل: لتعارض الآثار في لحمه، فإنه روي: أنه ﷺ نهى عن لحوم الخيل والبغال^(١)، وروي: أنه عليه الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل^(٢)، فهذا يوجب قولاً في تخفيف بوله؛ لأنه مأكول من وجه، فلا يكون كبول الكلب والحمار، كذا في «البنية»، وأما شرب بوله ففيه الخلاف الذي في بول الإبل كما في «البرهان»، وقيل: يكره أكله تحريماً.

قوله: (لأن روث الخيل) الروث: خُرء ذي حافر، والخثي، بكسر الخاء المعجمة وسكون الشاء المثناة: خُرء ذي ظلف، والبعر: خُرء إبل وغنم ونحوها.

قوله: (وطهرها محمد آخرًا) لا نأخذ به، كذا في القهستاني عن «النظم»، وقد نقلوا أشياء حكموا عليها بالنجاسة وأطلقوا، والظاهر أن المراد التغليظ عند الإطلاق، كما في «البحر».

قوله: (وجرة البعير) كسرقينه؛ لأنه وآراه جوفه كما في «الفتح».

قوله: (فكذا جرة البقر) الأولى الإتيان بالواو.

قوله: (وَأَمَّا دُمُ السَّمَكِ) مستدركٌ بذكره في شرح قوله: (والدم المسفوح).

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٧٩٠)، والنسائي في «سننه» (٤٨٢٥) كلاهما من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه بلفظ: (نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٢٠) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: (ورخص في لحوم الخيل).



(و) من الخفيفة: (خُرءٌ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ) كالصقير، والجِدَاةُ في الأصح؛ لعموم الضرورة، وفي رواية: طاهرٌ، وصَحَّحَهُ السَّرْحَسِيُّ^(١).

[القدر المعفو عنه من النجاستين]

ولَمَّا بَيَّنَّ الْقَسْمِينَ، بَيَّنَّ الْقَدْرَ الْمَعْفُوَّ عَنْهُ فَقَالَ:

(وَعُفِّيَ عَنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ) وَزناً فِي الْمُتَجَسِّدَةِ، وَهُوَ عَشْرُونَ قِيرَاطاً، وَمَسَاحَةً فِي الْمَائِعَةِ، وَهُوَ قَدْرُ مُقْعَرِ الْكَفِّ دَاخِلَ مَفَاصِلِ الْأَصَابِعِ كَمَا وَقَّعَ الْهِنْدَوَانِيُّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ،
الطحطاوي

قوله: (في الأصح) كذا في «الهداية».

قوله: (وفي رواية: طاهرٌ، وصَحَّحَهُ السَّرْحَسِيُّ) في «مبسوطه» وحافظ الدين في «الحقائق»، فلو وقع في الماء لا يفسده، وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضيخان.

قوله: (وَعُفِّيَ [عن] قَدْرِ الدَّرْهِمِ) أي: عفا الشارع عن ذلك، والمراد عفا عن الفساد به، وإلا فكراهة التحريم باقية إجماعاً إن بلغت الدرهم، وتنزيهاً إن لم تبلغ، وفرَّعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة، ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة؛ لأنها سنةٌ وغسل النجاسة واجبٌ، وهو مقدَّم، وفي الثاني يكون ذلك أفضلَ فقط ما لم يخف فوت الجماعة بآلاً يدرك جماعةً أخرى، وإلا مضى على صلاته؛ لأنَّ الجماعة أقوى، كما يمضي في المسألتين إذا خاف فوت الوقت؛ لأنَّ التفويت حرامٌ ولا مهربَ من الكراهة إلى الحرام، أفاده الحلبي وغيره.

قوله: (وهو قدرُ مُقْعَرِ الْكَفِّ) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سُئِلَ عن قليل النجاسة في الثوب فقال: إذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة حتى تكون أكثرَ منه. وظفره كان مثل المثقال.

قوله: (كما وَقَّعَ الْهِنْدَوَانِيُّ) أي: بين قولَي من اعتبر الوزن مطلقاً ومن اعتبر المساحة مطلقاً، وهما روايتان.

قوله: (وهو الصحيح) صحَّحه الزيلعي وغيره، وأقرَّه عليه في «الفتح»، واختاره العامة؛ لأنَّ إعمال الروائين إذا أمكن أولى، خصوصاً مع مناسبة هذا التوزيع، كذا في «البحر».

(١) والأصح أنه طاهر عندهما، فإن الخُرء لا فرق فيه بين مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم في النجاسة. ينظر: «المبسوط»: (٥٧/١).

السرخسي: هو الإمام شمس الأئمة، أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل، السرخسي، مجتهد حنفي، وله «المبسوط»، وأملى المبسوط وهو في السجن، تفقه عليه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري وغيره، وكان عالماً أصولياً مناظراً توفي سنة (٤٨٣هـ)، و«شرح مختصر الطحاوي»، و«شرح الجامع الكبير»، ينظر: «تاج التراجم في طبقات الحنفية»: (١٨/١)، بتصرف.



فذلك عفو (مِنْ) النجاسة (المُغْلَظَةِ) فلا يُعْفَى عنها إذا زادت على الدرهم مع القدرة على الإزالة.

(و) عُفِيَ قَدْرُ (مَا دُونَ رُبْعِ الثَّوبِ) الكامل، (أَوْ الْبَدَنِ) كُلَّهُ على الصحيح (مِنْ الْخَفِيفَةِ) لقيامِ الرُّبْعِ مَقَامَ الْكُلِّ كَمَسْحِ رُبْعِ الرَّأْسِ، وحلقه، وطهارة ربع الساتر.

وعن الإمام: ربعُ أدنى ثوبٍ تجوزُ فيه الصلاةُ كالْمِئْزَرِ، وقال الإمامُ البغداديُّ المشهورُ بالأقطع^(١): هذا هو أصحُّ ما رُوِيَ فيه، لكنه قاصرٌ على الثوبِ.

وقيل: ربعُ الموضعِ المصابِ كالذيلِ، والكمِّ. قال في «التُّحْفَةِ»^(٢): هو الأصحُّ. وفي «الحقائق»: وعليه الفتوى، وقيل: غيرُ ذلك.

الطحاوي

قوله: (فذلك عفو... إلخ) أي: فلكون الصحيح ما ذُكِرَ عُفِيَ الدرهمُ الوزنيُّ من النجاسة المغلظة.

قوله: (وعُفِيَ ما دُونَ رُبْعِ الثَّوبِ) لم أرَ مَنْ بَيَّنَّ الكراهةَ فيما إذا كان أقلُّ من الرُّبْعِ، هل تكون تحريميةً أو تنزيهيةً؟

قوله: (رُبْعِ الثَّوبِ الكاملِ) هو المختار كما في «الدرِّ» عن الحلبيِّ، وقال [أ/٦١] في «المبسوط»: وهو الأصحُّ.

قوله: (لقيامِ الرُّبْعِ مَقَامَ الْكُلِّ) علَّةٌ لمحذوفٍ، أي: ولا يُعْفَى الرُّبْعُ لقيامه مقامَ الكلِّ في مسائلِ كَمَسْحِ... إلخ، فهو تمثيلٌ لمحذوفٍ.

قوله: (وحلقه) يعني: إذا حلق رُبْعَ رأسه وهو مُحْرَمٌ وجب عليه دَمٌ، ويحلُّ منه بحلقه.

قوله: (وقيل: رُبْعُ الموضعِ المصابِ) والأوَّلُ أولى؛ لإفادة حكمِ البدنِ والثوبِ، ولأنَّ رُبْعَ المصابِ ليس كثيراً فضلاً عن أن يكونَ فاحشاً، ولضعفُ هذا القولِ لم يعرَّجَ عليه في «الفتح» كما في «النهر» وإن قال في «الحقائق»: وعليه الفتوى، كما في «الدرِّ».

قال الكمال: والذي يظهر أنَّ الأوَّلَ أحسنُّ، غير أنَّ ذلك الثوبَ إن كان شاملاً اعتُبرَ رُبْعُهُ، وإن كان أدنى ما تجوزُ فيه الصلاةُ اعتُبرَ رُبْعُهُ؛ لأنَّه كثيرٌ بالنسبةِ إلى الثوبِ المصابِ أ. هـ

(١) هو الشيخ الإمام أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد، المعروف بالأقطع، شرح مختصر القدوري، توفي سنة (٤٧٤هـ).

ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة: (١/٢٣٢).

(٢) ينظر: «تحفة الفقهاء»: (١/٦٥).



(وَعُفِّي عَنْ رَشَاشِ بَوْلٍ) ولو مغلظاً (كَرُؤُوسِ الْإِبْرِ) ولو محلّ إدخال الخيط؛ للضرورة، وإن امتلاً منه الثوب والبدن، ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير، وعن أبي يوسف: يجب. ولو أُلقيت نجاسة في ماء، فأصابه من وقعها لا يُنجسه ما لم يظهر أثر النجاسة. ويُعفى عما لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت ما دام في علاجه؛ لعموم البلوى، وبعد اجتماعها تُنجس ما أصابته.

الطحاوي

قوله: (وَعُفِّي [عن] رَشَاشِ بَوْلٍ) انتضح على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين. وخرج بذلك الماء القليل فإنه يفسده، حتى لو سقط ذلك الثوب مثلاً فيه نجسه، وقيل: لا؛ لأنه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء، والأول أصح؛ لأن سقوط اعتبارها كان للخرج ولا حرج في الماء، كما في الحلبي عن «الكفاية»، وروى المعلى في «نواده» عن أبي يوسف: أنه إن كان يرى أثره لابد من غسله. قوله: (كَرُؤُوسِ الْإِبْرِ) بكسر ففتح: جمع إبر، كسِدْرَةٍ وسِدْرٍ، وفي التقييد بها إشارة إلى أنه لو كان مثل رُؤُوسِ المسالّ منع بلا خلاف.

قوله: (للضرورة) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه لا سيما في مهبّ الريح، فسقط اعتباره، وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن هذا فقال: إنا لنرجو من الله تعالى أوسع من هذا^(١). كما في «السراج». قوله: (لا ينجسه) سواء كان الماء جارياً أو راكداً؛ لأن الغالب أن الرشاش المتصاعد من صدم شيء للماء إنما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء ذلك الشيء، فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه. قوله: (من غسالة الميت) أي: مطلقاً ولو كان على بدنه نجاسة، كما في «الفتح». قوله: (تُنجس ما أصابته) هذا بناء على القول بأن نجاسته نجاسة خبث، وأما على القول بأنها نجاسة حديث وتيقن طهارة بدنه من خبث فغسلته طاهرة.

(١) قال البخاري في «صحيحه» في كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة: وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده في الطهور ولم يغسلها، ثم توضأ، ولم ير ابن عمر وابن عباس بأساً بما ينتضح من غسل الجنابة، ثم ساق أحاديث الباب.

وبنحوه في «مصنّف» ابن أبي شيبة (٧٨٤) عن ابن عباس، في الرجل يغتسل من الجنابة فيُنضح في إنائه من غسله، فقال: لا بأس به، قال ابن الملقن: وهو منقطع فيما بين إبراهيم وابن عباس، وروى مثله عن أبي هريرة وابن سيرين والنخعي والحسن. ينظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٥٧٤/٤).

وبنحوه في «مصنّف» ابن أبي شيبة (٧٩١) قال يحيى بن عتيق: سألت الحسن، وابن سيرين، عن الرجل يغتسل فيُنضح من غسله في إنائه، فقال الحسن: ومن يملك انتشار الماء؟ وقال ابن سيرين: إنا لنرجو من رحمة ربنا ما هو أوسع من هذا، كتاب الطهارات، في الرجل الجنب يغتسل ويُنضح من غسله في إنائه.



وإذا انبسط الدهن النجس، فزاد على القدر المعفو عنه لا يمنع في اختيار المرغيناني وجماعة بالنظر لوقت الإصابة، ومختار غيرهم المنع، فإن صلى قبل اتساعه صححت، وبعده لا، وبه أخذ الأكثرون كما في «السراج الوهاج».

ولو مشى في السوق فابتل قدماه من ماء رُش فيه لم تجز صلاته؛ لغلبة النجاسة فيه، وقيل: تجزيه، وردغة الطين والوخل الذي فيه نجاسة عفو، إلا إذا علم عين النجاسة؛ للضرورة.

الطحطاوي

قوله: (وإذا انبسط الدهن النجس... إلخ) ولا يُعتبر نفوذ المقدار إلى الوجه الآخر إذا كان الثوب واحداً؛ لأن النجاسة حينئذ واحدة في الجانبين، فلا تُعتبر متعدّدة، بخلاف ما إذا كان ذا طاقين؛ لتعددهما فيمنع.

وعلى هذا فَرَعَ المنع فيما لو صلى مع درهمٍ من نجس الوجهين؛ لعدم نفوذ ما في أحد وجهيه إلى الآخر فلم تكن متحدةً.

ثم إنما يُعتبر المنع إذا كان مضافاً إليه، فلو جلس صبي عليه نجاسة في حجر مصل وهو يستمسك أو الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته؛ لأن الحامل للنجاسة غيره، بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك، حيث يصير مضافاً إليه، فلا يجوز في كما في «الفتح».

قوله: (ولو مشى في السوق... إلخ) قال في «المنع»: عن أبي نصر الدبوسي: طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر، وكذا الطين المسرقن^(١)، إلا إذا رأى عين النجاسة، قال رحمه الله تعالى: وهو الصحيح. هـ أي: من حيث الدراية، وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا عليهم السلام.

وفي «الدر المختار» وغيره: وغني طين شارع ومواطن كلاب وبخار نجس وغبار سرقين وانتضاح غسالة لا تظهر مواقع قطرها في الماء. هـ وظاهر ذلك أن العفو مصحح خلافاً لما تفيده عبارته، فإنه حكاه ب: (قيل).

قوله: (وردغة الطين) الرذغة محرّكة وتسكن: الماء والطين والوخل الشديد، والجمع كصخب وخدَم قاموس. وفيه: الوخل ويحرّك: الطين الرقيق. هـ.

(١) الطين المسرقن: أي: الذي جعل فيه السارقين وهو الزبل. ينظر: «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية» للشيخ



(وَلَوْ ابْتَلَّ فِرَاشٌ أَوْ تُرَابٌ نَجَسَانِ) وَكَانَ ابْتِلَالُهُمَا (مِنْ عَرَقٍ نَائِمٍ) عَلَيْهِمَا (أَوْ) كَانَ مِنْ (بَلَلٍ قَدَمٍ، وَظَهَرَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ) وَهُوَ طَعْمٌ، أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيحٌ (فِي الْبَدَنِ وَالْقَدَمِ تَنَجَّسًا) لَوْجُودَهَا بِالْأَثَرِ (وَالْأَيُّ) : وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ أَثَرُهَا فِيهِمَا (فَلَا) يَنْجَسَانِ (كَمَا لَا يَنْجُسُ ثَوْبٌ جَافٌ طَاهِرٌ لَفَّ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ رَطْبٌ لَا يَنْعَصِرُ الرُّطْبُ لَوْ عُصِرَ) لِعَدَمِ انْفِصَالِ جِوْمِ النِّجَاسَةِ إِلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيمَا لَوْ كَانَ الثَّوْبُ الْجَافُ الطَّاهِرُ بِحَيْثُ لَوْ عُصِرَ لَا يَقْطُرُ، فَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ : أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّجَاسَةِ يَتَشَرَّبُهُ الْجَافُ، وَلَا يَقْطُرُ بِالْعَصْرِ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ عِنْدَ ابْتِدَاءِ غَسْلِهِ، فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَصِلُ إِلَيْهِ مَجْرَدَ نِدَاوَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ النَّجْسُ لَا يَقْطُرُ بِالْعَصْرِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُفْتَى بِخِلَافِ مَا صَحَّحَ الْحُلَوَانِيُّ.

(وَلَا يَنْجُسُ ثَوْبٌ رَطْبٌ بِنَشْرِهِ عَلَى أَرْضٍ نَجَسَةٍ) بَبُولٍ أَوْ سِرْقِينَ؛ لَكُونِهَا (يَابِسَةً، فَتَنَدَّتْ) الْأَرْضُ (مِنْهُ) أَيُّ : مِنَ الثَّوْبِ الرُّطْبِ، وَلَمْ يَظْهَرِ أَثَرُهَا فِيهِ.

(وَلَا) يَنْجُسُ الثَّوْبُ (بِرِيحٍ هَبَّتْ عَلَى نَجَاسَةٍ، فَأَصَابَتْ) الرِّيحُ (الثَّوْبَ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ أَثَرُهَا) أَيُّ : النَّجَاسَةُ (فِيهِ) أَيُّ : الثَّوْبِ، وَقِيلَ : يَنْجُسُ إِنْ كَانَ مَبْلُولًا؛ لِاتِّصَالِهَا بِهِ.

الطحاوي

فَالْمُرَادُ بِالرَّدْعَةِ فِي كَلَامِهِ مَا هُوَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمَاءُ وَالطِّينُ، فَإِنَّهُ أَعْمٌ مِنَ الْوَحْلِ؛ لِأَنَّهُ الطِّينَ الرَّقِيقَ، فَلَا يُقَالُ لَهُ وَحْلٌ إِلَّا إِذَا امْتَزَجَ، بِخِلَافِ الرَّدْعَةِ، وَلِيَحْرَرَ.

قَوْلُهُ : (مِنْ عَرَقٍ نَائِمٍ) قَيْدٌ اتِّفَاقِيٌّ، فَالْمُسْتَقْبَلُ كَذَلِكَ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْقَدَمِ، وَلَوْ وَضَعَ قَدَمَهُ الْجَافُ الطَّاهِرَ أَوْ نَامَ عَلَى نَحْوِ بَسَاطِ نَجَسٍ رَطْبٍ، إِنْ ابْتَلَّ مَا أَصَابَ ذَلِكَ تَنَجُّسٌ وَإِلَّا فَلَا، وَلَا عِبْرَةٌ بِمَجْرَدِ النِّدَاوَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ» عَنْ «الْفَتَاوَى».

قَوْلُهُ : (عَلَيْهِمَا) أَيُّ : عَلَى مَنْ نَامَ عَلَى الْفِرَاشِ أَوْ التُّرَابِ النَّجَسَيْنِ.

قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَ مِنْ بَلَلٍ قَدَمٍ... إلخ) أَيُّ : كَانَ ابْتِلَالُ الْفِرَاشِ أَوْ التُّرَابِ... إلخ.

قَوْلُهُ : (لَوْجُودَهَا بِالْأَثَرِ) أَيُّ : لَوْجُودُ النَّجَاسَةِ بِوُجُودِ أَثَرِهَا فِي جَنْبِ النَّائِمِ أَوْ قَدَمِهِ.

قَوْلُهُ : (فَلَا يَنْجَسَانِ) أَيُّ : الْبَدَنُ وَالْقَدَمُ.

قَوْلُهُ : (كَمَا لَا يَنْجُسُ ثَوْبٌ جَافٌ طَاهِرٌ) أَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا لَفَّ طَاهِرٌ فِي نَجَسٍ مَبْتَلٍّ بِمَاءٍ وَاکْتَسَبَ مِنْهُ شَيْئًا فَلَا يَخْلُو :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا بِحَيْثُ لَوْ انْعَصَرَ قَطَرٌ، وَحَيْثُ لَا يَنْجُسُ الطَّاهِرُ اتِّفَاقًا.

أَوْ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمَا كَذَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَنْجُسُ الطَّاهِرُ اتِّفَاقًا.



ولو خرج منه ريحٌ ومقعدته مبلولةٌ حَكَمَ شمسُ الأئمةِ بتنجيسِهِ، وغيرُهُ بعده، وتقدَّم أنَّ الصحيحَ طهارةُ الريحِ الخارجةِ، فلا تنجسُ الثيابُ المبتلةُ.

(وَيَظْهَرُ مُتَنَجِّسٌ) سواءً كانَ بدنًا، أو ثوبًا، أو آنيةً (بِنَجَاسَةٍ) ولو غليظةً (مَرْتِيَّةً) كدمٍ (بِرِوَالِ عَيْنِهَا وَلَوْ) كانَ (بِمَرَّةٍ) أي: غسلةً واحدةً (عَلَى الصَّحِيحِ) ولا يُشترطُ التكرارُ؛ لأنَّ النجاسةَ فيه باعتبارِ عَيْنِهَا، فتزولُ بزوالِها.

وعن الفقيهِ أبي جعفرٍ: أَنَّهُ يُغْسَلُ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ؛ إِنْ حَاقَتْ لَهَا بِغَيْرِ مَرْتِيَّةٍ غُسَلَتْ مَرَّةً. وعن فخرِ الإسلامِ: ثَلَاثًا بَعْدَهُ كَغَيْرِ مَرْتِيَّةٍ لَمْ تُغْسَلِ.

وَمَسْحُ مَحَلِّ الْحِجَامَةِ بِثَلَاثِ خِرْقٍ رَطْبَاتٍ نِظَافٍ مُجْزِئٌ عَنِ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ. (وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أَثَرِ) كلونٍ، أو ريحٍ في محلِّها (شَقَّ زَوَالُهُ) والمَشَقَّةُ: أَنْ يَحْتَاجَ فِي إِزَالَتِهِ لَغَيْرِ الْمَاءِ، أو غيرِ المائعِ كُحْرَضٍ، وصابونٍ؛ لِأَنَّ الْآلَةَ الْمُعَدَّةَ لِلتَّطْهِيرِ الْمَاءِ، الطَّحْطَاوِي

أو يكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط، وهو أمرٌ عقليٌّ لا واقعيٌّ.

أو النجسُ فقط.

وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْحُلَوَانِيِّ فِيهَا أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالطَّاهِرِ الْمَكْتَسِبِ، فَإِنْ كَانَ بَحِثَ لَوْ انْعَصَرَ قَطْرُ تَنَجُّسٍ وَإِلَّا لَا، وَيَشْتَرُطُ أَلَّا يَكُونَ الْأَثَرُ ظَاهِرًا فِي الطَّاهِرِ، وَأَلَّا يَكُونَ النِّجَسُ مُتَنَجِّسًا بِعَيْنِ نَجَاسَةٍ بَلْ بِمُتَنَجِّسٍ، كَمَا فِي «شَرْحِ الْمَنِيَّةِ»، وَارْتَضَى الْمُصَنِّفُ قَوْلَ بَعْضِ الْمَشَايِخِ تَبَعًا لِصَاحِبِ «الْبَرْهَانِ»: أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلنَّجَسِ. قَوْلُهُ: (مَرْتِيَّةٌ كَدَمٍ) الْمَرْتِيَّةُ: مَا يُرَى بَعْدَ الْجَفَافِ، وَغَيْرِ الْمَرْتِيَّةِ: مَا لَا يَرَى بَعْدَهُ، كَذَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ».

قَوْلُهُ: (بِرِوَالِ عَيْنِهَا) مَقِيدٌ بِمَا إِذَا صَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهَا أَوْ غَسَلَهَا فِي الْمَاءِ الْجَارِيِّ، فَلَوْ غَسَلَهَا فِي إِجَانَةٍ يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ إِذَا عُصِرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، كَذَا فِي «الْخُلَاصَةِ»، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يَبْقَى فِي الْيَدِ مِنَ الْبِلَّةِ بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِ النِّجَاسَةِ طَاهِرٌ؛ تَبَعًا لَطَهَارَةِ الْيَدِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِطَهَارَةِ الْمَحَلِّ، وَغُرُورَةِ الْإِبْرِيقِ بِطَهَارَةِ الْيَدَيْنِ، وَخَفْتُ الْمُسْتَنْجِي إِذَا كَانَ مَا اسْتَنْجَى بِهِ يَجْرِي عَلَيْهِ. [أ/٦٢]

قَوْلُهُ: (رَطْبَاتٍ) لَعَلَّهُ قَبْدٌ اتِّفَاقِيٌّ، فَإِنَّ الْيَابَسَ يَجْتَذِبُ الرُّطُوبَةَ أَكْثَرَ مِنَ الرُّطْبِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الرُّطْبَ يُلَيِّنُ بَعْضَ مَا تَجَمَّدَ مِنَ الدَّمِ، وَيَحَرَّرُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَشَقَّةُ... إلخ) أَفَادَ فِي «النَّهْرِ»: أَنَّ الْأَثَرَ إِذَا تَوَقَّفَ زَوَالُهُ عَلَى تَسْخِينِ الْمَاءِ وَغَلِّهِ لَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ، وَيَكْتَفِي بِالْبَارِدِ وَإِنْ بَقِيَ الْأَثَرُ.



فالثوب المصبوغُ بمتنجسٍ يطهرُ إذا صارَ الماءُ صافياً مع بقاء اللونِ، وقيل: يُغسلُ بعده ثلاثاً.

ولا يضرُّ أثرُ دهنٍ مُتنجسٍ على الأصحِّ بزوالِ النجاسةِ المجاورةِ بالغسلِ، بخلافِ شحمِ الميتة؛ لأنه عينُ النجاسةِ.

والسَّمْنُ والدهنُ المُتنجسُ يطهرُ بصَّبِّ الماءِ عليه ورفعِه عنه ثلاثاً، والغسلُ يصبُّ عليه الماءُ ويغليه حتى يعودَ كما كان ثلاثاً.

والفخَّارُ الجديدُ يُغسلُ ثلاثاً بانقطاعِ تقاطره في كلِّ منها، وقيل: يُحرقُ الجديدُ، ويُغسلُ القديمُ. والأواني الصقيلةُ تطهرُ بالمسحِ، والخشبُ الجديدُ يُنحتُ، والقديمُ يُغسلُ.

الطحطاوي

قوله: (فالثوبُ المصبوغُ... إلخ) تفريعٌ على المصنَّف.

قوله: (ولا يضرُّ أثرُ دهنٍ مُتنجسٍ على الأصحِّ) من هذا الفرع يُعلمُ حكمُ الصابونِ إذا تنجَّسَ، فإنه إذا غُسلَ زالت النجاسةُ المجاورةُ وبقي طاهراً، وقال بعضُ العلماء من غير أهل المذهب: إنه لا يطهرُ أبداً.

قوله: (ورفعه عنه ثلاثاً) أو يوضعُ في إناءٍ مثقوبٍ ثمَّ يُصبُّ عليه الماءُ فيعلو الدهنُ ويحرِّكه، ثمَّ يفتح الثقبُ إلى أن يذهبَ الماءُ، وهذا إذا كان مائعاً، وأمّا إذا كان جامداً فيَقَوَّرُ.

قوله: (والغسلُ) مثله الدبسُ كما في «الشرح».

قوله: (يُصبُّ عليه الماءُ) أطلقه فشمَل ما إذا كان الماءُ قدَرَه أو لا، وبعضهم قيَّده بالأوَّل.

قوله: (وقيل: يُحرقُ الجديدُ) ذكره في «النوازل»، وذكر الأوَّل صاحب «الحاوي»، قال بعضُ الأفاضل: ولا مناقضةَ بينهما؛ لأنَّهما طريقان للتطهير.

قوله: (ويُغسلُ القديمُ) أي: يطهرُ بالغسلِ ثلاثاً جُفِّفَ أو لا؛ لأنَّ النجاسةَ على ظاهره فقط، فصار كالبدنِ.

قال الكمال: ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطباً وقت تنجُّسه، أمّا لو ترك بعد الاستعمال حتَّى جفَّ فهو كالجديد؛ لأنَّه يشاهد اجتذابه الرطوبةَ.

وفي «البحر» عن «الحاوي القدسي»: الأواني ثلاثة أنواع: خزفٌ، وخشبٌ، وحديدٌ ونحوها، وتطهيرُها على أربعة أوجهٍ: حرقٌ ونحتٌ ومسحٌ وغسلٌ، فإذا كان الإناء من خزفٍ أو حجرٍ أو كان جديداً ودخلت النجاسة في أجزائه يُحرقُ، وإن كان عتيقاً يُغسلُ، وإن كان من خشبٍ وكان جديداً يُنحتُ، وإن كان قديماً يُغسلُ، وإن كان من حديدٍ أو صُفْرٍ أو رصاصٍ أو زجاجٍ وكان صقيلاً يُمسحُ، وإن كان خشناً يُغسلُ. ١. هـ من السيّد.



واللحم المطبوخ بنجس حتى نضج لا يطهر، وقيل: يغلى ثلاثاً بالماء الطاهر، ومرفقه تُصب، لا خير فيها، وعلى هذا الدجاج المغلي قبل إخراج أمعائها، وأما وضعها بقدر انحلال المسام لتنف ريشها فتطهر بالغسل.

وتمويه الحديد بعد سقيه بالنجس مرات، ويتجه مرةً لحرقه، وقبل التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثاً، والتمويه يطهر باطنها عند أبي يوسف، وعليه الفتوى.

والاستحالة تطهر الأعيان النجسة كالهيئة إذا صارت ملحاً، والعذرة تراباً أو رماداً كما سنذكره، والبلية النجسة في التنور بالإحراق، ورأس الشاة إذا زال عنها الدم الطحطاوي

قوله: (حتى نضج لا يطهر) أي: أبداً.

قوله: (وقيل: يغلى ثلاثاً) هو قول أبي يوسف، والفتوى على أنه لا يطهر أبداً، وهو قول أبي حنيفة، ذكره «الشرح» فيما إذا طبخت الحنطة بخمر.

قوله: (وعلى هذا الدجاج... إلخ) يعني: لو ألقيت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتنتف، أو كرش قبل أن يغسل، إن وصل الماء إلى حد الغليان ومكث فيه بعد ذلك زماناً يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم لا تطهر أبداً إلا عند أبي يوسف كما مر في اللحم، وإن لم يصل الماء إلى حد الغليان، أو لم تترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لانحلال مسام السطح عن الريش والصوف تطهر بالغسل ثلاثاً، كما حققه الكمال.

قوله: (مرات) متعلق بـ: (تمويه) يعني: أن السكين المموهة بالماء النجس تمويه بالماء الطاهر ثلاث مرات ١. هـ من «الشرح».

قوله: (ويتجه مرةً لحرقه) أي: لو قيل: يكفي التمويه مرةً، لكان وجيهاً؛ لأن النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية، والتكرار يزيل الشبهة ١. هـ من «الشرح».

قوله: (وقبل التمويه يطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ قطع بها، ولا تصح صلاة حاملها اتفاقاً، ومعنى تمويهها بالماء الطاهر ثلاثاً إدخالها النار حتى تصير كالجمرة ثم تطفأ في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التجفيف.

قوله: (والاستحالة تطهر الأعيان النجسة) هو قول محمد، ورواية عن الإمام، وعليه أكثر المشايخ، وهو المختار في الفتوى، وقال أبو يوسف: لا تكون مطهرة؛ لأن الباقي أجزاء النجاسة.

قوله: (والبلية النجسة... إلخ) جعل الكمال الإحراق بالنار من قسم الاستحالة، وتبعه المصنف، والمسألة مقيدة بأن تاكل حرارة النار البلية قبل إصاق الخبز بالتنور، وإلا تنجس، كما في «الخلاصة».

به، والخمر إذا حُلِّت كما لو تخلَّلت، والزيت النجس صابوناً.

(و) يَطْهَرُ محلُّ النجاسة (غَيْرِ الْمَرْئِيَّةِ بِغَسْلِهَا ثَلَاثًا) وجوباً، وسبباً مع الترتيب ندباً في نجاسة الكلب خروجاً من الخلاف (وَالْعَصْرُ كُلُّ مَرَّةٍ) تقديرًا لغلبة الظن في استخراجها في ظاهر الرواية، وفي رواية: يُكْتَفَى بالعصر مرةً، وهو أوفق.

ووضعه في الماء الجاري يُغني عن التثليث والعصر كالإناء إذا وضعه فيه، فامتلاً وخرج الطحطاوي

قوله: (به) أي: بالإحراق.

قوله: (والزيت... إلخ) مثله ما إذا وقع في المصببة وزالت أجزاؤه.

قوله: (وَالْعَصْرُ كُلُّ مَرَّةٍ) ويبلغ في المرة الثالثة حتى ينقطع التقاطر، والمعتبر قوة كل عاصر دون غيره كما في «الفتح»، فلو كان بحيث لو عَصَرَهُ غَيْرُهُ قَطَرَ طَهَّرَ بالنسبة إليه دون ذلك الغير، كما في «الدر».

ولو لم يصرف قوته لرقّة الثوب قيل: لا يطهر وهو اختيار قاضيخان، وقيل: يطهر للضرورة وهو الأظهر، كما في «البحر» و«النهر».

قوله: (تقديرًا لغلبة الظن) أي: بالغسل ثلاثاً والعصر كذلك، لكنه ليس بتقدير لازم عندنا، وإنما العبرة لغلبة الظن ولو بما دون الثلاث، كما في «غاية البيان»، وبه يفتى، كما في «البحر» عن «منية المصلي»، حتى لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جاز استعماله وإن لم يكن ثم غسل ولا عصر، كما في «التبيين» و«البنية».

وفي «السراج»: اعتبار غلبة الظن مختار العراقيين، والتقدير بالثلاث مختار البخاريين، والظاهر الأول إن لم يكن موسوساً، وإن كان موسوساً فالثاني، كذا في «البحر»، ثم العبرة لغلبة ظن الغاسل؛ لأنه هو المباشر، إلا أن يكون الغاسل غير مميز فيعتبر فيه ظن المستعمل؛ لأنه هو المحتاج إليه، كما في «التبيين».

قوله: (في ظاهر الرواية) يرجع إلى (العصر كل مرة) وقوله: (وفي رواية) أي: عن محمد.

قوله: (ووضعه في الماء الجاري... إلخ) يعني: اشتراط الغسل والعصر ثلاثاً إنما هو إذا غمسه في إجانة، أما إذا غمسه في ماء جارٍ حتى جرى عليه الماء، أو صب عليه ماء كثيراً بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلقه غيره ثلاثاً فقد طهر مطلقاً بلا اشتراط عصر وتجفيف وتكرار غمس، هو المختار، والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح، كما في «السراج»، ولا فرق في ذلك بين بساط وغيره، وقولهم: يوضع البساط في الماء الجاري ليلة إنما هو لقطع الوسوسة.

قوله: (إذا وضعه فيه) أي: في الماء الجاري، ومثله ما ألحق به كالكثير كما لا يخفى.



منه طَهَّرَ، وإذا غَسَلَهُ في أوانٍ فهي والمياه متفاوتة، فالأولى تَطَهَّرُ وما تُصَيِّبُهُ بالغسلِ ثلاثاً، والثانية باثنتين، والثالثة بواحدة.

وإذا نَسِيَ محلَّ النجاسة، فغَسَلَ طرفاً من الثوبِ بدونِ تحرٍّ حُكِمَ بطهارته على المختار، ولكن إذا ظَهَرَتْ في محلٍّ آخرَ أعادَ الصلاة.

(وَتَطَهَّرُ النَّجَاسَةُ) الحقيقيةُ مرثيةٌ كانت، أو غيرَ مرثيةٍ (عَنِ الثَّوبِ وَالْبَدَنِ بِالماءِ) المطلقِ اتفاقاً، وبالمستعملِ على الصحيح؛ لقوةُ الإزالةِ به (وَ) كذا تَطَهَّرُ عن الثوبِ والبدنِ في الصحيح (بِكُلِّ مَائَةٍ) طاهرٍ على الأصحِّ (مُزِيلٍ) لوجودِ إزالتها به، فلا تَطَهَّرُ بدهنٍ؛ لعدمِ خروجهِ بنفسه، ولا باللبنِ ولو مَخِيضاً في الصحيح.

ورُويَ عن أبي يوسف: لو غَسَلَ الدمَ من الثوبِ بدهنٍ، أو سَمَنٍ، أو زيتٍ حتى ذهبَ أثره جاز.

والمُزِيلُ (كَالْخَلِّ، وَمَاءِ الْوَرْدِ) والمُستخرجُ من البقولِ؛ لقوةُ إزالتهِ لأجزاءِ النجاسةِ المتناهيةِ كالماءِ، بخلافِ الحَدَثِ؛ لأنَّه حُكِمِي، وَخُصَّ بالماءِ بالنصِّ، وهو أهونُ موجودٍ، فلا حرجَ.

وَيَطَهَّرُ الثَّديُّ إذا رَضَعَهُ الولدُ وقد تَنَجَّسَ بالقيءِ

الطحاوي

قوله: (وما تُصَيِّبُهُ أي: المياه.

قوله: (والثانية) أي: والإناء الثاني، أي: وما يصيبه ماؤه، وكذا يقال فيما بعده. [أ/٦٣]

قوله: (على المختار) وفي «الظهيرية»: يغسله كله، قال الكمال: وهو الاحتياط. وبه جزم المصنّف

في «حاشية الدرر»، قال في «النهر»: وينبغي أن يكون البدن كالثوب.

قوله: (والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف: لا يجوز في البدن بغير الماء؛ لأنها نجاسةٌ يجب

إزالتها عن البدن، فلا تزول بغير الماء كالحدث.

قوله: (طاهرٍ على الأصحِّ) فلا يزول بمزيلٍ نجسٍ كالخمر؛ لأنَّ الطهارة والنجاسة ضدان، والشيء

لا يثبت بضده، فما يزيد النجس النجس إلا خبثاً، خلافاً للثمرتاشي في قوله: (إنَّه لو غسل المغلظة بمخففٍ يزول حكم التغليب).

قوله: (لعدم خروجه بنفسه) أي: فكيف يُخرجُ النجاسة.

قوله: (ولو مخيضاً) أي: منزوع الدسم.

قوله: (ورُويَ عن أبي يوسف... إلخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه، كما في «البحر».



ثلاث مرّات بريقه، وفم شارِب الخمر بترديد ريقه وبلعه، ولحس الأصبع ثلاثاً عن نجاسة.
وخصّ التطهير محمّداً بالماء، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف.

(وَيَطْهَرُ الْخُفَّ وَنَحْوَهُ) كالنعل بالماء، وبالمائع، و(بِالدَّلْكِ) بالأرض أو التراب (مِنْ) نَجَاسَةٍ لَهَا جِرْمٌ ولو مُكْتَسَباً من غيرها على الصحيح كترابٍ أو رمادٍ وُضِعَ على الْخُفِّ قَبْلَ جفافه من نجاسة مائعة (وَلَوْ كَانَتْ) الْمُتَجَسِّدَةُ من أصلها، أو باكتساب الجرم من غيرها (رَطْبَةً) على المختار للفتوى، وعليه أكثر المشايخ؛ لقوله ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفِّهِ فَطَهَرُوهَا التَّرَابُ»^(١) ولقوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ فِي نَعْلَيْهِ، فَإِنْ رَأَى أَذَى أَوْ قَذْرًا فَلْيَمْسَحْهُمَا،»

الطحاوي

قوله: (ثلاث مرّات) متعلّق بـ: (رَضَعَهُ)، وقوله: (بريقه) أي: بسبب ريقه، وهو متعلّق بـ: (يطهره).

قوله: (وفم شارِب الخمر) لا شاربه إذا كان طويلاً انغمس في المنكر.

قوله: (وبلعه) ليس له محترز.

قوله: (ولحس الأصبع ثلاثاً) أي: مع تردّد ريقه في فيه بعد الأولى ثلاثاً، وبعد الثانية مرّتين، ويطهر فمه بعد الثالثة بمرة على قياس ما تقدّم فيما إذا غسل النجس في إجماعة.

قوله: (ويطهر الخف ونحوه) أي: بشرط ذهاب الأثر إلا أن يشقّ.

قوله: (وبالدلك) صرح الإمام محمّد في «الجامع» بأنّه لو حكّه أو حتّ ما يبسّ طهره. قال المشايخ: لولا ما في «الجامع» لشرطنا المسح بالتراب؛ لأنّ له أثراً في الطهارة.

قوله: (من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذي الجرم وغيره أنّ ما يرى بعد الجفاف كالعذرة والدم ذو جرم، وما لا فلا، كذا في «التبيين»، واحترز به عن غير ذي الجرم، فإنّه يغسل اتفاقاً؛ لأنّ البلل دخل في أجزائه، ولا جاذب له في ظاهره فلا يخرج إلا بالغسل، والمنى من ذي الجرم، ذكره العيني.

قوله: (على المختار للفتوى) وشرط الإمام الجفاف؛ إذ المسح يكثر الرطب ولا يطهره.

قوله: (الأذى) أي: النجس، أطلقه عليه؛ لأنّه يؤذي، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل.

قوله: (فطهروهما التراب) بفتح الطاء؛ ليصحّ الإخبار.

قوله: (أو قذراً) المراد به فيما يظهر المستقذر غير النجس كنحو مخاط.

(١) أخرجه أبو داود: ٣٨٦، وابن حبان: ١٤٠٤، وابن خزيمة: (٢/٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



وَلْيُصَلَّ فِيهِمَا^(١)، قَيَّدَ بِالْحُفِّ احترازاً عن الثوبِ والبساطِ، واحترازاً عن البدنِ إلا في المنى؛ لما تقدّم.

(وَيُظْهَرُ السَّبْفُ وَنَحْوُهُ) كالمرآة، والأواني المدهونة، والخشب الخرائطي، والأبنوس، والظفر (بِالْمَسْحِ) بترابٍ أو خرقة؛ لأنها لا تتداخلها أجزاء النجاسة، أو صوف الشاة المذبوحة، فلا يبقى بعد المسح إلا القليل، وهو غير معتبر، ويحصل بالمسح حقيقة التطهير في رواية، فإذا قطع بها البطيخ يحلُّ أكله، واختاره الأسبجاني، ويحرم على رواية التقليل، واختاره القدوري.

ولا فرق بين الرطب والجاف، والبول والعذرة، على المختار للفتوى؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم، ثم يمسحونها ويصلون معها. الطحاوي

قوله: (وَلْيُصَلَّ فِيهِمَا) دليل على استحباب الصلاة في النعال الطاهرة، وهو منصوص عليه في المذهب.

قوله: (احترازاً عن الثوب) فلا يظهر بذلك؛ لأن أجزاءه متخللة فيتداخله كثير من أجزائها.

قوله: (واحترازاً عن البدن) فإنَّ لينة ورطوبته تمنع من إخراج النجاسة بذلك.

قوله: (إلا في المنى) فإنه يظهر بالفرك.

قوله: (ونحوه) من كل صقيل لا مسام له، أي: لا منافذ له، فخرج بالأول الحديد إذا كان عليه صدأ أو منقوشاً، فإنه لا يظهر إلا بالغسل، وخرج بالثاني الثوب الصقيل؛ لوجود المسام.

قوله: (ويحصل بالمسح حقيقة التطهير...) إلخ) أشار به إلى الخلاف في طهارة الصقيل بالمسح، فقيل: مطهر، وقيل: مقلل، وفائدة الخلاف تظهر فيما ذكره المصنّف.

وهذا الخلاف يجري في المنى إذا فرك، والأرض إذا جفت، وجلود الميتة إذا دُبغت دبغة حكيمة، والبشر إذا غارت ثم عاد ماؤها، والآجر المفروش إذا تنجس وجفت نجاسته ثم قُلع، كذا في «الشرح».

قوله: (واختاره الأسبجاني) وهو الأولى بالاعتبار؛ لإطلاق المتون، ولا يخفى الاحتياط.

قوله: (على المختار للفتوى) وقيل: طريقه أن يمسحه بثوب مبلول، ذكره السيّد، أي: يمسح النجس اليابس.

(١) أخرجه أبو داود: ٦٥٠، وأحمد: ١١١٥٣، وعبد الرزاق: ١٥١٦، وأبو يعلى: ١١٩٤، وابن حبان: ٢١٨٥، وابن خزيمة: ٧٨٦، والحاكم: ٩٥٥، والبيهقي: (٤٠٢/٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



(وَإِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ وَ) قد (جَفَّتْ) ولو بغير الشمس على الصحيح طُهِرَتْ، و(جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا) لقوله ﷺ: «أَيُّمَا أَرْضٍ جَفَّتْ، فَقَدْ رَكَتُ»^(١) (دُونَ التَّيْمُمِ مِنْهَا) فِي الْأَظْهَرِ؛ لِاشْتِرَاطِ الطَّيِّبِ نَصًّا، وَرُويَ جَوَازُهُ مِنْهَا.

الطحاوي

قوله: (وَإِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ) المراد بالأرض ما يشمله اسم الأرض كالحجر والحصى والآجر واللين ونحوها إذا كانت متداخلة في الأرض غير منفصلة عنها، وإن لم تكن كذلك فلا بد من الغسل، ولا تطهر بالجفاف؛ لأنها حينئذ لا تسمى أرضاً عُرفاً، ولذا لا تدخل في بيع الأرض حكماً؛ لعدم اتصالها بها على جهة القرار فلا تلحق بها، كما في القُهْستاني و«منية المصلي» و«شرحها» للحلي وابن أمير حاج، إِلَّا أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا فِي الْحَصَى فَلَمْ يَقَيِّدُوهُ بِالاتِّصَالِ.

وفي «الخاتبة»: الحجر إذا كان يتشرب النجاسة كحجر الرحي يطهر بالجفاف كالأرض، وإن كان لا يتشرب يعني كالرُخَام لا يطهر إِلَّا بِالْغَسْلِ، وحمل الحلي هذا التفصيل في الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول، وعليه مشى صاحب «الدرر» حيث قال: فالمنفصل يُغْسَل لا غير إِلَّا حَجَرًا خَشِنًا كَرَحَى فَكَأَرْضٍ أَهـ. قوله: (وَقَدْ جَفَّتْ) يقال: جَفَّ الثوبُ يَجِفُّ بالكسر جُفُوفًا، وَيَجِفُّ بِالْفَتْحِ لَغَةً: إِذَا كَانَ مَبْتَلًا فَيَسِرَ وَفِيهِ نَدَى، فَإِنْ يَسَرَ كُلُّ الْيُسْرِ يُقَالُ: قَفَّ، كما في «الصحيح» وغيره، والمراد هنا الثاني كما يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْقُهْستَانِيِّ.

قوله: (ولو بغير الشمس) كنارٍ وريحٍ وظلٍّ، وتقيد «الهداية» بالشمس اتفاقاً.

وَإِذَا أَرَادَ تَطْهِيرَهَا عَاجِلًا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَتْ رَخْوَةً تَتَشَرَّبُ الْمَاءَ فَإِنَّهُ يَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا طُهِرَتْ، وَلَا تَوْقِيتَ فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَتْ صُلْبَةً، إِنْ كَانَتْ مَنْحَدَةً حَفَرَ فِي أَسْفَلِهَا حَفْرَةً وَصَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْمَاءُ فِي تِلْكَ الْحَفْرَةِ كَبَسَهَا -أَعْنِي تِلْكَ الْحَفْرَةَ- بِالتُّرَابِ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوِيَةً صَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَجَفَّتْ كُلَّ مَرَّةٍ بِخَرْقَةٍ طَاهِرَةٍ، وَكَذَا لَوْ صَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ بِكَثْرَةٍ حَتَّى لَا يَظْهَرَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ، وَكَذَا لَوْ قَلَّبَهَا بِجَعْلِ الْأَعْلَى أَسْفَلَ وَعَكْسِهِ، أَوْ كَبَسَهَا بِتُرَابٍ أَقْبَاهَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَوْجَدْ رِيحَ النَّجَاسَةِ طُهِرَتْ.

قوله: (لِاشْتِرَاطِ الطَّيِّبِ نَصًّا) وهو الطهور، أي: ولم يوجد وذلك؛ لأنها قبل التنجس كان الثابت لها وصفين الطاهرية والطهورية، فَلَمَّا تَنَجَّسَتْ زَالَ عَنْهَا الْوَصْفَانِ، [أ/٦٤] وبالجفاف ثبت لها الطاهرية، وبقي الآخر على ما كان عليه من زواله، فلا يجوز التيمم بها.

(١) أخرجه عبد الرزاق: ٥١٤٣، وابن أبي شيبة: ٦٢٥، عن أبي قلابة رضي الله عنه مرسلاً.



(وَيَظْهَرُ مَا بِهَا) أي: الأرض (مِنْ شَجَرٍ وَكَلًّا) أي: عشبٍ (قَائِمٍ) أي: نابتٍ فيها (بِجَفَافِهِ) من النجاسة، لا يبيسه عن رطوبته، وذهاب أثرها تبعاً للأرض على المختار، وقيل: لا بُدَّ من غسله.

(وَتَظْهَرُ نَجَاسَةٌ اسْتَحَالَتْ عَيْنُهَا كَأَن صَارَتْ مِلْحًا) أو تراباً، أو أظروناً (أَوْ اخْتَرَقَتْ بِالنَّارِ) فتصيرُ رماداً طاهراً على الصحيح؛ لتبدل الحقيقة كالعصير يصيرُ خمرًا فينجس، ثم يصيرُ خلًّا فيطهر.

وبخار الكنيف، والإصطبل، والحمَّام إذا قَطَرَ لا يكون نجساً استحساناً، والمستقَطَرُ من النجاسة نجسٌ كالمُسَمَّى بالعَرَقِي، فهو حرامٌ، وبيضُ ما لا يؤكلُ قيل: نجسٌ كلحمه، وقيل: طاهرٌ.

الطحطاوي

قوله: (لا يبيسه عن رطوبته) ظاهره أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة، وليس كذلك. قال القُتَيْبَانِيُّ: والأحسن التعبير بالجفاف، أي: ذهاب الندوة، فإنه المشروط، إلا أن يُقال: مراده أنه لا يُشترط جفاف رطوبة الشجر، بل جفاف رطوبة النجاسة. قوله: (وذهاب أثرها) عطفٌ على قوله: (بجفافه).

قوله: (تبعاً للأرض) يلحق بما ذُكِرَ في هذا الحكم كما في «البحر» كلُّ ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والأشجار والكلاء والقصب وغيره.

والخُصُّ بالخاء المعجمة، وهو حجيْزة السطح، وغير ذلك ما دام قائماً عليها فيطهرُ بالجفاف وذهاب الأثر، هو المختار ١ هـ.

قلت: وهذا يقتضي أن نحو الأبواب المتصلة كذلك، كذا بحثه بعض الأفاضل.

قوله: (وتَظْهَرُ نَجَاسَةٌ اسْتَحَالَتْ عَيْنُهَا) فيجوز الانتفاع بها، وهذا قول محمد، وهو المختار للفتوى؛ لأن زوال الحقيقة يستتبع زوال الوصف. وقال أبو يوسف: لا تطهر.

قوله: (كالعصير) هذا استدلالٌ بثبوت النظر المتفق عليه.

قوله: (كالمُسَمَّى بالعَرَقِي) ^(١) ويُحدُّ شاربه إذا سكر منه، وهو نجسٌ نجاسةً مغلظةً على ما ذكره العلامة الأسفاطي ^(٢) في كتاب الحظر من «حاشيته على منلا مسكين».

(١) العَرَقِي: هو ما يستقطر من دردي الخمر، وهو المُسَمَّى بالعَرَقِي في ولاية الروم، وهو نجسٌ حرامٌ كسائر أصناف الخمر ١ هـ ينظر: «حاشية ابن عابدين» (١/٣٢٥).

(٢) هو الإمام العلامة مفتي المسلمين الشيخ أحمد بن عمر الأسفاطي الحنفي المكنى بأبي السعود، مهر في العلوم وتصدر للإلقاء الدروس الفقهية والمعقولة وأفاد وأفتى ألف وأجاد وانتفع الناس بتأليفه ولم يزل يملئ ويفيد حتى توفي (١١٥٩ هـ) له: «تنوير =



(وَيُطَهِّرُ الْمَنِيَّ الْجَافُ) وَلَوْ مَنِيَّ امْرَأَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ (بِفَرْكِهِ عَنِ الثُّوبِ) وَلَوْ جَدِيداً مُبْطِئاً
(و) عَنْ (الْبَدَنِ) بِفَرْكِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ إِنْ لَمْ يَتَنَجَّسْ بِمُلَطَّخٍ خَارِجِ الْمَخْرَجِ كَبُولٍ.

(وَيُطَهِّرُ) الْمَنِيَّ (الرَّطْبُ بِغَسْلِهِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «اغسله رطباً، وافركه يابساً»^(١)، فَإِذَا أَصَابَهُ

الطحطاوي

قوله: (ويطهر المني) ولو خالطه مذي؛ لأنَّ كلَّ فحلٍ يُمِذِّي ثُمَّ يُمْنِي، فلا يمكن التحرُّزُ عنه، فسقط
حكمه.

وأطلق في المنيِّ فعَمَّ مَنِيَّ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي «الْفَيْضِ» وَ«شرح النقاية» لِلْمُهَسِّتَانِيِّ،
وَقَيْدُهُ السَّمَرَقَنْدِيُّ بِمَنِيَّ الْآدَمِيِّ كَمَا نَقَلَهُ الْحَمَوِيُّ، وَهُوَ الْمَتْبَادِرُ؛ لِأَنَّ الرِّخْصَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي مَنِيَّ
الْآدَمِيِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي مَنِيَّ غَيْرِهِ، فَلَا يَصَحُّ إِحْقَاقُهُ بِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَدْخُلُ
فِي مَنِيَّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ مَنِيَّ نَحْوِ الْكَلْبِ.

قوله: (ولو مني امرأة) وقال الفضلي: منيها لا يطهر بالفرك لرقته.

قوله: (بفركه عن الثوب) الفرك: حكُّه باليد حتَّى يَتَفَتَّتَ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ الْأَثَرِ بَعْدَهُ، نَقَلَهُ السَّيِّدُ عَنْ
«النَّهْرِ».

قوله: (ولو جديداً مُبْطِئاً) رَدَّ بِهِ عَلَى الْأَثْقَانِيِّ فِي اشْتِرَاطِهِ أَنْ يَكُونَ غَسِيلاً، وَعَلَى بَعْضِهِمْ فِي
اشْتِرَاطِهِ أَلَّا يَكُونَ مُبْطِئاً، وَمِثْلُ الثُّوبِ الْمَكَانُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَنَّ الْبَدَنَ لَا يَطْهَرُ مِنْهُ
بِالْفَرْكِ؛ لِرَطَابَتِهِ.

قوله: (إِنْ لَمْ يَتَنَجَّسْ بِمُلَطَّخٍ خَارِجِ الْمَخْرَجِ كَبُولٍ) فَإِنَّ الْمَنِيَّ حِينَئِذٍ لَا يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ؛ لِعَدَمِ
الضَّرُورَةِ، وَقَيْدُ بَقَوْلِهِ: (بِمُلَطَّخٍ... إلخ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَالَ وَلَمْ يَنْتَشِرِ الْبَوْلُ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ بَأَن لَمْ يَتَجَاوَزِ
الثَّقْبَ، أَوْ انْتَشَرَ لَكِنْ خَرَجَ الْمَنِيُّ دَفْقاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَشِرَ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ
سِوَى مَرُورِهِ عَلَى الْبَوْلِ فِي مَجْرَاهُ، وَلَا أَثَرَ لَذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ» وَ«الْبَحْرِ».

وَحَكَى «الشَّرْحُ» وَالسَّيِّدُ ذَلِكَ بـ: (قِيلَ) فَقَالَا: (وَقِيلَ: لَوْ بَالَ وَلَمْ يَنْتَشِرْ بَوْلُهُ عَلَى رَأْسِ
الذَّكَرِ... إلخ).

قوله: (لِقَوْلِهِ: ﷺ... إلخ) قَالَ الْكَمَالُ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهِ. وَمَرَادُهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِلَّا فَالْمَدْعَى ثَابِتٌ
بِمَعْنَاهُ، فَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)،

= الْحَالِكُ عَلَى مَنْهَجِ السَّالِكِ لِلْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ وَ«مَنْهَجُ السَّالِكِينَ حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ مَلَا مَسْكِينَ لِكُنْزِ الدَّقَائِقِ»
وَ«حُلُّ الْمَشْكَالَاتِ فِي الْقِرَاءَاتِ». يَنْظُرُ: «عَجَائِبُ الْأَثَارِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَخْبَارِ» (١/١٦٥)، وَ«الْأَعْلَامُ» (١/١٨٨).

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (١/١٢٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٩) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



الماء بعدَ الفركِ فهو ونظائرُه كالأرضِ إذا جفَّت، وجلدِ الميتةِ المشمسِ، والبنرِ إذا غارت، وقد اختلفَ التصحيحُ، والأولى اعتبارُ الطهارةِ في الكلِّ كما تفيدهُ المتونُ، وملاقاةُ الطاهرِ طاهراً مثله لا توجبُ التنجيسَ.

الطحاوي

ولمسلم من وجهٍ آخرَ عنها: لقد رأيتني وإنِّي لأحكُّه من ثوبِ رسولِ الله ﷺ يابساً بظفري^(١). وروى البزارُ والدارقطنيُّ عنها أيضاً قالت: كنتُ أفركُ المنى من ثوبِ رسولِ الله ﷺ إذا كان يابساً، وأغسلُهُ إذا كان رطباً^(٢).

ويقولنا قال مالكٌ وأحمدُ في إحدى الروايتين، وقال الشافعيُّ وأحمدُ في رواية: هو طاهرٌ لا يجبُ غسلُهُ.

ولا يُشكَلُ على قولنا بنجاسته أنَّه أصلُ خِلْقَةِ الإنسان؛ لأنَّ تكريمَه يحصلُ بعدَ تطوُّره الأطوارَ المعلومَةَ من المائيَّةِ والعَلَقِيَّةِ والمضغِيَّةِ، ولأنَّ تخليقَه في الأصلِ من شيءٍ نجسٍ، ثمَّ تشریفَه بأنواعِ الكراماتِ أبلغُ في المِنَّةِ، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾، على أنَّنا لو قلنا: إنَّ النجسَ ما لم يتخلَّقْ منه الإنسانُ لم يضرَّنا، ونتخلَّص من قُبْحِ التلَفُّظِ بأنَّ أصلَ خِلْقَةِ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام نجسٌ، كما في الحلبيِّ.

قوله: (ونظائرُه) أي: من كلِّ ما حُكِمَ بطهارته بغيرِ مانعٍ كما في «الدرِّ» قال: وقد أنهيتُ المطهَّراتِ إلى نَيْفٍ وثلاثينَ ونظمتُها فقلت:

| | |
|--------------------------------|--------------------------------------|
| وغسلٌ ومسحٌ والجفافُ مطهَّرٌ | ونحتٌ وقلبُ العينِ والحفرُ يُذَكِّرُ |
| ودبغٌ وتخليلٌ ذكاةٌ تخلَّلُ | وفركٌ ودلكٌ والدخولُ التَغَوُّرُ |
| تصرُّفه في البعضِ ندفٌ ونزحُها | ونارٌ وغليٌّ غسلٌ وبعضُ تقوُّرُ |

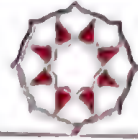
قوله: (وملاقاةُ الطاهرِ) كالماء. وقوله: (طاهراً مثله) كالأرضِ إذا جفَّت ونظائره، وقوله: (طاهراً) في بعض نسخٍ بالرفع فهو فاعلٌ، والإضافة من إضافة المصدرِ إلى مفعوله، وفي نسخٍ بالنصب مفعولٌ، والإضافة من إضافة المصدرِ إلى فاعله.



(١) أخرجه مسلم (٢٩٠) من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٤٩)، والبزار في «مسنده» (١٥٠) كلاهما من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(فصل في طهارة جلد الميتة)



(يُطَهَّرُ جِلْدُ الْمَيِّتَةِ) ولو فيلاً؛ لأنه كسائر السباع في الأصح؛ لأنه ﷺ كَانَ يَتَمَشَّطُ بِمَشْطٍ مِنْ عَاجٍ^(١)، وَهُوَ عَظْمُ الْفِيلِ، وَيُطَهَّرُ جِلْدُ الْكَلْبِ؛ لأنه ليس نجس العين في الصحيح (بِالدَّبَاغَةِ الْحَقِيقِيَّةِ كَالْقَرِظِ) وَهُوَ وَرَقُ السَّلَمِ، أَوْ ثَمَرُ السَّنِطِ، وَالْعَفْصِ، وَفُشُورِ الرِّمَانِ، الطحاوي

(فصل في طهارة جلد الميتة)

قوله: (ولو فيلاً) هذا قولهما، وقال محمد: هو نجس العين، كالخنزير؛ لكونه حرام الأكل غير منتفع به.

قوله: (لأنه ﷺ... إلخ) أي: فهذا يدل على طهارة عظمه، ولو كان كالخنزير لما امتشط ﷺ بعظمه، قال في «الفتح»: وهذا الحديث يُبطل قول محمد بنجاسة عين الفيل.

قوله: (من عاج) قال في «المحكم»: هو أنياب الفيل، ولا يُسمى غير النَّابِ عاجاً، وقال الجوهرى: هو عظم الفيل، الواحدة عاجة. هـ وهو ما جرى عليه المؤلف، ويُطلقُ العاج على الذَّبلِ، وهو ظهر السلحفاة البحرية، قاله الأصمعي، ونقله صاحب «المصباح»، وحمل عليه الشافعية ما ورد: أَنَّهُ كَانَ لِفَاطِمَةَ ﷺ سَوَارٌّ مِنْ عَاجٍ^(٢).

قوله: (لأنه ليس نجس العين في الصحيح) وعليه الفتوى، كما في «البحر» عن «الوهبانية»؛ لأنَّ ظاهر كلِّ حيوانٍ طاهرٍ لا ينجس إلا بالموت، [٦٥/أ] ونجاسة باطنه في معدته، فلا يظهر حكمها، كنجاسة باطن المصلي، «نهر» عن «المحيط»، ونسبه بعضهم إلى الإمام، والقول بالنجاسة إليهما، وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كمه جرو صغير جازت على الأول، لا الثاني، وشرط الهندواني كونه مشدود الفم.

قوله: (بالدباغة) بالكسر، هي والدباغ والدبغ بالكسر: ما يُدبغُ به، والدباغة أيضاً: الصنعة.

قوله: (كالقرظ) بالطاء المُشالة، وصحَّفَ مَنْ نَطَقَ بِهَا ضَاداً، الواحدة قَرِظَةٌ: حبٌّ معروفٌ يخرج في غلافٍ كالعدس، من شجر العِضاه.

قوله: (وهو ورق السلم) فيه تسامح، فإنَّ الورق يُسمى الحَبَطَ عندهم، وهو يُعلفُ به، ولا يُدبغُ به.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: ٢٥٥٥٠، من حديث عروة، والبيهقي: (٢٦/١)، من حديث أنس ﷺ.

(٢) بنحوه في «سنن أبي داود» (٤٢١٣) و«مسند» أحمد (٢٢٣٦٣) كلاهما من حديث ثوبان ﷺ بلفظ: ... اشترى لفاطمة قِلادةً من عَصَبٍ وَسِوَارِينَ مِنْ عَاجٍ.



وَالشَّبَّ، (وَبِ)الدَّبَاغَةِ (الْحُكْمِيَّةِ كَالْتَثْرِيْبِ، وَالتَّشْمِيْسِ) وَالْإِلْقَاءِ فِي الْهَوَاءِ، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَعَلَيْهِ، وَالْوُضُوءُ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: الطحطاوي

قوله: (وَالشَّبَّ) بالباء الموحدة، وهو من الجواهر التي أنبتها الله تعالى في الأرض، يُشبه الرَّاجَ، قاله الأزهريُّ، والشَّبُّ بالثاء المثلثة: نبتٌ طيب الرائحة، مَرُّ الطَّعْمِ، يُدْبَغُ بِهِ، قاله الجوهريُّ. ومن الدَّابِغِ الحَقِيقِيِّ المَلْحُ وَشِبْهُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُزِيلُ النَّتْنَ والرُّطوبَةَ، كما في القهستاني. زاد في «السراج»: ويمنع عَوْدَ الفسادِ إلى الجلدِ عندَ حصولِ الماءِ فيه.

قال في «التبيين»: لو جَفَّ وَلَمْ يَسْتَحِلْ -أي: لَمْ يَزُلْ نَتْنُهُ، كما فسَّره الشُّلْبِيُّ- لَمْ يَطْهَرْ، وَلَا فَرْقَ فِي الدَّابِغِ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ إِذَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنَ الدَّابِغِ، فَإِنْ دَبَّغَهُ كَافِرٌ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ دَبَّغَهُ بِشَيْءٍ نَجِسٍ فَإِنَّهُ يُغْسَلُ، وَالتَّشْرِبُ عَفْوٌ، كما في «الخلاصة».

وفي «مُنية المصلِّي» و«شرحها»: السَّنَجَابُ إِذَا خَرَجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَعُلِمَ أَنَّهُ مَدْبُوعٌ بِوَدَكِ الْمَيْتَةِ لَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ مَا لَمْ يُغْسَلْ؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَ بِالدَّابِغِ وَتَنَجَّسَ بِوَدَكِ الْمَيْتَةِ، فَيُطَهَّرُ بِالْغَسْلِ وَالْعَصْرِ إِنْ أَمَكَرَ عَصْرُهُ، وَإِلَّا فَيُجَفَّفُ ثَلَاثًا، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ مَدْبُوعٌ بِشَيْءٍ طَاهِرٍ جازت معه الصَّلَاةُ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ، وَإِنْ شَكَّ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُغْسَلَ، وَلَوْ لَمْ يُغْسَلْ جازت؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ١. هـ.

وفي «القنية»: الجِلْدُودُ الَّتِي تُدْبَغُ فِي بِلَادِنَا وَلَا يُغْسَلُ مَدْبُوحُهَا وَلَا تُتَوَقَّى النَّجَاسَةُ فِي دَبْغِهَا وَيُلْقَوْنَهَا عَلَى الْأَرْضِ النَّجَسَةِ وَلَا يَغْسِلُونَهَا بَعْدَ تَمَامِ الدَّبْغِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْخِفَافِ وَالْمَكَاعِبِ وَغِلَافِ الْكُتُبِ وَالْمَشِيطِ وَالْقِرَابِ وَالذَّلَائِ مِنْهَا رَطْبًا أَوْ يَابَسًا ١. هـ.

قوله: (وَالتَّشْمِيْسِ) فِي «حَاشِيَةِ الشُّلْبِيِّ» عَنِ الْكَاكِي مَعْرِيًّا لـ «الْحَلِيَّة»^(١): قَالَ أَبُو نَصْرِ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِنَّمَا يَطْهَرُ بِالتَّشْمِيْسِ إِذَا عَمِلَتِ الشَّمْسُ بِهِ عَمَلُ الدَّبَاغِ ١. هـ ثُمَّ إِنَّ الدَّبَاغَةَ لَا تَطْهَرُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ يَقْبَلُهَا وَإِلَّا فَلَا، كَجِلْدِ الْحَيَّةِ وَالْفَأْرَةِ وَالطَّيُورِ فَإِنَّهَا لَا تَطْهَرُ بِهَا، كَاللَّحْمِ، وَكَذَا لَا تَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقَامُ مَقَامَ الدَّبَاغِ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ، وَالْمُرَادُ بِالطَّيُورِ الَّتِي لَا يَطْهَرُ جِلْدُهَا بِالذَّكَاءِ الطَّيُورِ الَّتِي لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا، أَمَّا الْمَأْكُولَةُ فَأَمْرُهَا ظَاهِرٌ، وَقَمِيصُ الْحَيَّةِ طَاهِرٌ، كما في «السراج» و«البحر» عَنِ «التَّجْنِيسِ».

قوله: (فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ) أَفَادَ بِهِ أَنَّهُ طَهَّرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَقَالَ مَالِكٌ: يَطْهَرُ الظَّاهِرُ فَقَطْ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ، لَا فِيهِ، كما في «التبيين».

(١) «حلية العلماء في مذاهب الفقهاء»: المعروف بالمستظهر، للشيخ أبي بكر محمد بن أحمد بن القفال الشافعي (ت: ٥٠٧ هـ) وهو كتاب كبير، صنف للخليفة المستظهر بالله العباسي، ووافق ما فعله، وعدل عن المجمع عليه، وذكر في كل مسألة الاختلاف الواقع بين الأئمة، ثم صنف المعتمد. ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٩٠).

- (١) أخرجه مسلم: ٨١٣، والنسائي: ٤٢٤١، واللفظ له، والترمذي: ١٧٢٨، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه: ٣٦٠٩، وعبد الرزاق: ١٩٠، وابن أبي شيبة: ٢٤٧٧١، والدارمي: ١٩٨٥، وأبو يعلى: ٢٣٨٥، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٤٦٩/١)، وابن حبان: ١٢٨٧، والطبراني في «الأوسط»: ٧٢٨٩، والدارقطني: (٤٦/١)، والبيهقي: (١٦/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
- (٢) أخرجه أحمد: (٣١٤/١)، وابن خزيمة: ١١٤، والحاكم: ٥٧٤، والبيهقي: (١٧/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وابن عدي: (٣٨٠/٥)، والطبراني في «الكبير»: (١٦٩/٨)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.
- (٣) أخرجه البيهقي: (٢٠/١)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
- (٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٧٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٥٥٣) كلاهما من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم.



لكرامته، وإن حُكِمَ بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر أجزاء الأدمي.

(وَتُطَهَّرُ الذَّكَاءُ الشَّرْعِيَّةُ) خرج بها ذبح المجوسي شيئاً، والمُحَرِّمُ صيداً، وتارك التسمية عمداً (جِلْدٌ غَيْرُ الْمَأْكُولِ) سوى الخنزير؛ لعمل الذكاة عمل الدبابة في إزالة الرطوبات النجسة، بل أولى (دُونَ لَحْمِهِ) فلا يَطَهَّرُ (عَلَى أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ) من التصحيحين المختلفين في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية؛ للاحتياج إلى الجلد.

(وَكُلُّ شَيْءٍ) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لَا يَسْرِي فِيهِ الدَّمُ لَا يَنْجُسُ بِالمَوْتِ) لأنَّ النجاسة باحتباس الدم، وهو مُنْعَدِمٌ فيما هو
الطحطاوي

قوله: (لكرامته... إلخ) فيه إشعار بأن المراد بنفي الطهارة في المصنّف المعلوم من الاستثناء لازمها، وهو عدم جواز الانتفاع، لا نفي الطهارة حقيقة؛ لأنّه يُنافي التَّكْرِيمَ، كما أفاده الزيلعي.
قوله: (وَتُطَهَّرُ الذَّكَاءُ) هي في اللغة: الذَّبْحُ، وفي الشرع: تَسْيِيلُ الدَّمِ النَّجَسِ مُطْلَقاً، كما في صيد «المبسوط». وَذَكَاءُ الضَّرُورَةِ قَسْمٌ مِنَ التَّذَكِّيَةِ، كما في القهستاني.

قوله: (الشرعية) نقل في «البحر» من كتاب الطهارة عن «الدراية» و«المجتبى» و«القنية»: أَنَّ ذَبْحَ المجوسي وتارك التسمية عمداً يُوجب الطهارة على الأصح وإن لم يُؤْكَلْ، وأفاد في «التنوير»: أَنَّ اشتراط الذكاة الشرعية هو الأظهر وإن صَحَّ الْمُقَابَلُ.

قوله: (بل أولى) لأنها تمنع اتصال الرطوبات النجسة، والدبابة تُزيلها بعد الاتصال؛ لفساد البنية بالموت، فأما قبله فكل شيء بمحلّه، وجعل الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزاً كما جعل بين الدّم واللبن حاجزاً حتّى خرج طاهراً، أفاده في «الشرح».

قوله: (دون لحمه) لأنَّ حُرْمَةَ لَحْمِهِ لا لكرامته آية نجاسته، واللحم نجس حال الحياة، فكذا بعد الذكاة.

قوله: (للاحتياج إلى الجلد) علة لطهارة الجلد بالذكاة دون غيره، والأولى التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قدمناه عنه؛ لأنّه قد تقع الحاجة للشحم لنحو استصباح.

قوله: (لا يسري فيه الدّم... إلخ) أفاد المصنّف أَنَّ الطهارة لعدم وجود الدّم في هذه الأشياء، وهو الذي في «غاية البيان».

والذي في «الهداية»: أَنَّ عَدَمَ نجاسة هذه الأشياء بسبب أنّها ليست بميتة؛ لأنَّ الميتة من الحيوانات في عُرف الشرع: اسمٌ لِمَا زالت حياته لا بصنع من العباد، أو بَصْنَعٍ غير مشروع، ولا حياة في هذه الأشياء، فلا تكون نجسة اهـ.



(كَالشَّعْرِ، وَالرَّيْشِ الْمَجْزُوزِ) لِأَنَّ الْمَنْسُولَ جَذْرُهُ نَجِسٌ (وَالْقَرْنِ، وَالْحَافِرِ، وَالْعَظْمِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ) أَي: الْعَظْمِ (دَسَمٌ) أَي: وَدَكٌ؛ لِأَنَّهُ نَجِسٌ مِنَ الْمَيْتَةِ، فَإِذَا زَالَ عَنِ الْعَظْمِ زَالَ عَنْهُ النِّجَسُ.

وَالْعَظْمُ فِي ذَاتِهِ طَاهِرٌ؛ لَمَّا أَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِي: إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَيْتَةِ لَحْمَهَا، وَأَمَّا الْجِلْدُ، وَالشَّعْرُ، وَالصُّوفُ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(١).

(وَالْعَصَبُ نَجِسٌ فِي الصَّحِيحِ) مِنَ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَيَاةً، بِدَلِيلِ التَّأَلُّمِ بِقَطْعِهِ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ عَظْمٌ غَيْرُ صُلْبٍ.

(وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ طَاهِرَةٌ) مُطْلَقًا،

الطحاوي

قوله: [٦٦/أ] (كَالشَّعْرِ... إلخ) وَالْمِنْقَارُ وَالْمِخْلَبُ وَبَيْضَةُ ضَعِيفَةِ الْقِشْرَةِ وَلَبَنٌ وَإِنْفَحَةٌ^(٢): وَهِيَ مَا يَكُونُ فِي مَعْدَةِ الْجَدْيِ وَنَحْوِهِ الرَّضِيعِ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّبَنِ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ تَنْجُسُهُمَا، فَقَالَا: نَعَمْ؛ لِمَجَاوِرَتِهِمَا الْغِشَاءَ النَّجِسَ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِنْفَحَةُ جَامِدَةً تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ، وَإِلَّا تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهَا كَاللَّبَنِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَتْا بِمَنْجَسَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَحُلُّهُمَا، وَشَمِلَ كَلَامُهُ السَّنَّ؛ لِأَنَّهَا عَظْمٌ طَاهِرٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَرَوَايَةُ نَجَاسَتِهَا شَاذَّةٌ، كَمَا فِي «الْحَمَوِيِّ عَلَى الْأَشْبَاهِ». وَعَدُمَ جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَيْثُ قَالُوا: لَوْ طُحِنَ فِي دَقِيقٍ لَا يُؤْكَلُ؛ لِتَعْظِيمِهِ لَا لِنَجَاسَتِهِ.

قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ، أَي: الْعَظْمِ) لَوْ أَعَادَ الضَّمِيرُ إِلَى كُلِّ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ لَكَانَ أَوْلَى.

قوله: (لَأَنَّهُ نَجِسٌ) أَي: الْوَدَكُ، وَقوله: (مِنَ الْمَيْتَةِ)، أَي: مِنْ أَجْزَائِهَا، فَإِذَا وُجِدَ عَلَى نَحْوِ الْعَظْمِ يَنْجُسُهُ، وَيَطْهَرُ بِإِزَالَتِهِ عَنْهُ.

قوله: (بِدَلِيلِ التَّأَلُّمِ بِقَطْعِهِ) رَدَّهُ فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ» بِأَنَّ التَّأَلُّمَ الْحَاصِلَ فِيهِ لِلْمَجَاوِرَةِ وَالِاتِّصَالِ بِاللَّحْمِ، وَيُلْزَمُ هَذَا الْقَائِلُ أَنْ يَقُولَ بِنَجَاسَةِ الْعَظْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّمُ بِكُسْرِهِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

قوله: (وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ) بِالْجِيمِ وَالْفَاءِ الْمَفْتُوحَةِ كَمَا فِي أَكْثَرِ كُتُبِ اللُّغَةِ: الْجِلْدَةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمِسْكِ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي: (٤٧/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ: (٢٣/١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) إِنْفَحَةُ الْجَدْيِ: بِكُسْرِ الهمزة وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ أَوْ تَشْدِيدِهَا، وَقَدْ يُقَالُ: مِنْفَحَةٌ أَيْضًا، وَهِيَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ، أَصْفَرٌ، يُعْصَرُ فِي صُوفَةٍ مَبْنُوتَةٍ فِي اللَّبَنِ فَيَغْلُظُ كَالْجُبْنِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِكُلِّ ذِي كَرِشٍ، وَيُقَالُ: هِيَ كَرِشُهُ، إِلَّا أَنَّهُ مَا دَامَ رَضِيعًا سُمِّيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِنْفَحَةً، فَإِذَا قُطِمَ وَرَغِيَ فِي الْعُشْبِ قِيلَ: اسْتَكْرَشَ، أَي: صَارَتْ إِنْفَحَتُهُ كَرِشًا. (الْمَغْرِبُ) مَادَّة: (ن ف ح).



ولو كانت تفسد بإصابة الماء كما تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وَأَكْلُهُ) أي: المسك (حَلَالٌ) ونص على حِلِّ أكله؛ لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حِلُّ أكله، كالتراب طاهر لا يحلُّ أكله.

(وَالزَّبَادُ) معروف (ظاهرٌ نصيحٌ صلاةٌ مُنَطِّبٌ بِهِ) لاستحالة للطيب كالسك، فإنه بعض دم الغزال، وقد اتفق على طهارته، وليس إلا بالاستحالة للطيب، والاستحالة مُطَهِّرَةٌ، والله تعالى الموفقُ بمنه وكرمه.

الطحاوي

قوله: (ولو كانت تفسد بإصابة الماء) الأولى: ولا تفسد بإصابة الماء. وقوله: (مطلقاً) يفسر بأنها سواء كانت من ذكية أو ميتة أو انفصلت من حية.

قوله: (كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه، على أن هذا خلاف المنصوص، فإنه تقدم عن «السراج»: أنه يشترط عدم عود الفساد إلى الجلد عند حصول الماء فيه، والذي في «الشرح»: وقد علمت حكم الدباغة الحكيمة، وعدم العود إلى النجاسة بإصابة الماء على الصحيح. هـ وهو الأولى، وأوقعه في هذا الإيهام الاختصار، وتبعه السيد في «الشرح».

قوله: (وَأَكْلُهُ حَلَالٌ) ولو من حيوان غير مذكي، ولأكله فوائد ذكرها صاحب «القاموس» فارجع إليها إن رمتها.

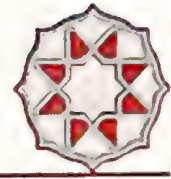
قوله: (وَالزَّبَادُ)^(١) كَسَحَاب، كما في «القاموس».

قوله: (معروف) هو وسخٌ يجتمع تحت ذنب السنور على المخرج، فتمسك الدابة، وتمنع الاضطراب، ويسلث الوسخ المجتمع هنالك بليظة أو بخرقه، «قاموس».



(١) (الزباد) مثل السنور الصغير، يجلب من نواحي الهند، وقد بئس فيفتنى، ويحتلب شيئاً شبيهاً بالزبد يظهر على حلمته بالعصر، مثل ما يظهر على أنوف الغلمان المراهقين، فيجتمع، وله رائحة طيبة وهو يقع في الطيب. «لسان العرب»، مادة: (ز ب د).

كتاب الصلاة





كتاب الصلاة

لا بُدَّ من بيان معناها لغةً، وشريعةً، ووقت افتراضها، وعدد أوقاتها، وبيانها،
وركعاتها، وحكمة افتراضها، وسببها، وشروطها، وحكمها، وركناتها، وصفاتها.
فهي في اللغة: عبارة عن الدعاء.
الطحاوي

(كِتَابُ الصَّلَاةِ)

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة، ولم يخل عنها شريعة مرسل، ومما اختصَّ به ﷺ مجموع
الصَّلوات الخمس، ولم تُجمع لأحد من الأنبياء غيره، وحُصَّ بالأذان، والإقامة، وافتتاح الصلاة
بالتكبير، وبالتأمين، وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين، ويقول: «اللهم ربنا ولك الحمد»،
وبتحريم الكلام في الصلاة، كذا ذكره السيوطي في «الأنموذج»، كذا في «شرح السيّد».

وأخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد [ابن] ^(١) عائشة: أن آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى
ركعتين فصارت صلاة الصبح، وفدي إسحاق عند الظهر فصلَّى أربع ركعات فصارت الظهر، وبُعْثَ عُزَيْرُ
فَقِيلَ لَهُ: كم لبثت؟ قال: لبثت يوماً، فرأى الشمس فقال: أو بعض يوم، فقيل له: إنك لبثت مئة عام
ميتاً ثم بُعْثَ، فصلَّى أربع ركعات فصارت العصر، وغُفِرَ لداودَ عند المغرب فقام فصلَّى أربع ركعات
فجهد في الثالثة، أي: تعب فيها عن الإتيان بالرابعة؛ لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقترفه ممَّا
هو خلاف الأولى، فصارت المغرب ثلاثاً، وأوَّلَ مَنْ صَلَّى العشاء الأخيرة نبينا ﷺ ^(٢).

قال في «شرح المشكاة»: ومعناه أن نبينا ﷺ أوَّلَ مَنْ صَلَّى العشاء مع أمته، فلا يُنافي أن الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام صلَّوها دون أممهم، ويؤيده قول جبريل ﷺ في حديث الإمامة: هذا وقت
الأنبياء من قبلك ^(٣) ١٥.

قوله: (فهي في اللغة: عبارة عن الدعاء) أي: حقيقةً، وتُستعمل في غيره مجازاً، وهو قول
الجمهور، وبه جزم الجوهرية وغيره؛ لأنَّ الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع، والقرآن ورد بلغة

(١) في النسخ: (عن). والتصويب من «شرح معاني الآثار» للطحاوي، وكذا في «تاريخ الإسلام» للذهبي، و«إتحاف المهرة»
لابن حجر، ولعله سهو من المؤلف؛ لأنه يقول: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٤٦) من حديث عبيد الله بن محمد ابن عائشة.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٩٣)، والترمذي في «سننه» (١٤٩) كلاهما من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال
الترمذي: حديث حسن.

وفي الشريعة: عبارة عن الأركان والأفعال المخصوصة.

وفُرِضَتْ: ليلة المعراج.

وعدد أوقاتها: خمس؛

الطحاوي

العرب، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: ادعُ لهم، وفي الحديث في إجابة الدعوة: «وإن كان صائماً فليصل»^(١)، أي: فليدعُ لهم بالخير والبركة، ومنه الصلاة على الميت.

والصلاة اسم مصدر صلى، والمصدر التَّصْلِيَةُ، وإنما عدلوا عن المصدر إلى اسمه لإيهامه خلاف المقصود، وهو التَّصْلِيَةُ بمعنى التعذيب بالنار، فإنه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى أحرق، وأصل صلاة صلوة كتمرة، نُقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت الواو ألفاً، بدليل الجمع على صلوات، ولا تُرسم بالواو إلا في القرآن، كما في «الحموي على الأشباه» وغيره.

قوله: (وفي الشريعة: عبارة عن الأركان... إلخ) أي: حقيقة، وفي الدعاء مجازاً، فهي في اللغة حقيقة في الدعاء مجازاً في العبادة المخصوصة، وفي الشرع بالعكس، سُميت بها هذه الأفعال المخصوصة؛ لاشتمالها على الدعاء، ففي المعنى الشرعي المعنى اللغوي وزيادة، فتكون من الأسماء المعيرة ١. هـ

قال في «الغاية»: والظاهر أنها من الأسماء المنقولة؛ لوجود الصلاة بدون الدعاء في الأمي والأخرس، والفرق بين النقل والتغيير أن النقل لا يكون فيه المعنى الأصلي منظوراً إليه؛ لأن النقل في اللغة كالتسخ في الشرع، وفي التغيير يكون منظوراً له، لكن زيد عليه شيء آخر.

قوله: (وفُرِضَتْ ليلة المعراج) وهي ليلة الإسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين، وهو الحق كما قاله القاضي عياض، وكانت بعد البعثة [٦٧/أ] على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي، ونقل ابن حزم فيه الإجماع، وقيل غير ذلك، وقيل: في ربيع الأول ليلة سبع وعشرين، وجرى عليه جمع، وقيل: ليلة سبع وعشرين من رجب، وعليه العمل في جميع الأمصار، وحُزِمَ به النووي في «الروضة» تبعاً للرافعي، وقيل غير ذلك.

وفي فرضها تلك الليلة التنبيه على فضلها، حيث لم تُفرض إلا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بماء زمزم، وفُرِضَتْ أولاً خمسين، ورُدَّت إلى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه أفضل الصلاة والسلام.

(١) بنحوه في «صحيح مسلم» (١٤٣١)، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٢٤٦٠) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



للحديث، والإجماع، والوتر واجب ليس منها.

وفُرضت في الأصل ركعتين ركعتين إلا المغرب، فأقِرَّت في السفر، وزِيدَتْ في الحَضَرِ
إلا في الفجر.

وحكمة افتراضها: شكرُ المُنعم.

وسببها الأصلي: خطابُ الله تعالى الأزلي،

الطحاوي

قوله: (للحديث) وهو تعليمه ﷺ الأعرابي، وإمامة جبريل.

قوله: (الوتر واجب) أي: لا فرض، وبين الفرض والواجب فرقٌ كما بين السماء والأرض،
والمشهور أنه فرضٌ عمليٌّ يفوت الجواز بفواته، ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى، ومن تأمل
تفاريحهم جزم به، ولا يرد الوتر على قوله: (وعدد... إلخ)؛ لأنه في بيان الأوقات لا في تعيين
المفروض، وأيضاً هو فرضٌ عمليٌّ، وصلوات الأوقات اعتقادية.

قوله: (شكرُ المُنعم) أي: وتكفيرُ الذنوب، كما قال ﷺ: «أرايتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسلُ
فيه كلَّ يوم خمساً، هل يبقى من درنه شيء؟!» قالوا: لا، قال: «فذلك مثلُ الصَّلواتِ الخمس، يمحو اللهُ
بهنَّ الخطايا»^(١).

قوله: (وسببها الأصلي: خطابُ الله تعالى الأزلي) أي: سببُ وجوب أدائها.

واعلم أن عندهم وجوباً، ووجوب أداء، ووجود أداء، ولكلٍّ منها سببٌ حقيقيٌّ، وسببٌ مجازيٌّ.
فالوجوب سببه الحقيقيُّ إيجابُ الله تعالى في الأزل؛ لأنَّ الموجب للأحكام هو الله تعالى وحده،
لكن لما كان إيجابه تعالى غيباً عتاً لا نطلع عليه جعل لنا سبحانه وتعالى أسباباً مجازيةً ظاهرةً تيسيراً
علينا، وهي الأوقات، بدليل تجدد الوجوب بتجديدها، والسبب من كلِّ وقتٍ جزءٌ يتصل به الأداء، فإن
لم يتصل الأداء بجزءٍ منه أصلاً فالجزء الأخير متعينٌ للسببية ولو ناقصاً.

ووجوب الأداء: سببه الحقيقيُّ خطابُ الله تعالى، أي: طلبه منا ذلك، وسببه الظاهريُّ هو اللفظ
الدالُّ على ذلك، كلفظ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

والفرق بين الوجوب ووجوب الأداء: أنَّ الوجوب هو شغلُ الذمة، ووجوب الأداء طلبُ تفرغها،
كما في «غاية البيان».

وسبب وجود الأداء الحقيقيُّ: خلقُ الله تعالى له، وسببه الظاهريُّ: استطاعةُ العبد، وهي مع
الفعل.

(١) بنحوه في «صحيح البخاري» (٥٢٨)، وأخرجه مسلم (٦٦٧) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



والأوقات أسباب ظاهراً تيسيراً.

وشروطها: ستعلمها.

وحكمها: سقوط الواجب، ونيل الثواب.

وأركانها: ستعلمها.

وصفتها: إمّا فرض، أو واجب، أو سنّة، ستعلمها مفصّلة إن شاء الله تعالى.

[شروط فرضية الصلاة]

(يُسْتَرُطُ لِفَرَضِيَّتِهَا) أي: لتكليف الشخص بها (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ):

(الإِسْلَامُ) لأنّه شرط للخطاب بفروع الشريعة.

(وَالْبُلُوغُ) إذ لا خطاب على صغير.

الطحطاوي

قوله: (والأوقات أسباب ظاهراً تيسيراً) اعلم أنّ الأوقات لها جهات مختلفة بالحيثيات:

فمن حيث إنّ الصّلاة لا تجوز قبلها وإنّما تجبّ بها أسباب.

ومن حيث إنّ الأداء لا يصحّ بعدها؛ لاشتراط الوقت له، وإنّما تكون قضاء شروط.

ومن حيث إنّها يجوز فيها أداء الفرض وغيره كالنفل ظروف. بخلاف شهر رمضان، فإنّه معيار

للصّوم، حتّى لو نوى نفلاً وواجباً آخر يقع عن الفرض.

قوله: (سقوط الواجب) أي: في الدنيا.

قوله: (ونيل الثّواب) أي: في العقبى إن كان مخلصاً، أمّا المرائي فلا ثواب له على ما في

«مختارات النوازل». ويخالفه ما نقله البيري عن «الذخيرة»: من أنّ الرّياء إنّما ينفي تضاعف الثّواب

فقط. وذكر بعضهم أنّ الرّياء لا يدخل في الفرائض، أي: في حقّ سقوط الواجب.

تنبيه:

المختار أنّه ﷺ لم يكن قبل بعثته مُتَعَبِّداً بشرع أحد؛ لأنّه قبل الرّسالة في مقام النّبوة، ولم يكن من

أمة نبيّ، بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم، وقبل غير ذلك.

قوله: (أي: لتكليف الشخص) تفسير مُراد.

قوله: (لأنّه شرط للخطاب) تقدّم أنّه أحد أقوال، والأصحّ التّكليف، وفائدته: التّعذيب على تركها

في الآخرة زيادةً على عذاب الكفر.



(وَالْعَقْلُ) لانعدام التكليف بدونه (وَ) لكن (تُؤْمَرُ بِهَا الْأَوْلَادُ) إذا وصلوا في السَّنِّ (لِسَبْعِ سِنِينَ، وَتُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ بَيْدٍ، لَا بِخَشَبَةٍ) أي: عَصاً كجريدة رفقاً به، وزجراً بحسب طاقته، ولا يزيد على ثلاث ضربات بيده، قال عليه السلام: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»^(١).

(وَأَسْبَابُهَا أَوْقَاتُهَا، وَتَجِبُ) أي: يُفْتَرَضُ فَعْلُهَا (بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوباً مُوسِعاً)

الطحاوي

قوله: (ولكن تؤمر بها الأولاد) ذكوراً وإناثاً، والصوم كالصلاة، كما في صوم القهستاني. وفي «الدر» عن حظر «الاختيار»: أنه يؤمر بالصوم والصلاة، ويُنهى عن شرب الخمر؛ ليألف الخير، ويُعرض عن الشر^(٢). والظاهر منه أن هذا واجب على الولي. قوله: (رفقاً به) علة لقوله: (لا بخشبة)، وقوله: (وزجراً بحسب طاقته) علة لقوله: (وتضرب عليها لعشر بيد).

قوله: (واضربوهم عليها لعشر) اعترض: بأن الدليل أعم من المدعى. وأجيب: بأنه خص الضرب بغير الخشبة؛ لقرينة، وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنابة صدرت من مكلف، ولا جنابة من الصغير، وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه، وهذا الضرب واجب، كما في «تنوير الأبصار».

قوله: (وفرّقوا بينهم في المضاجع) قال في الحظر والإباحة من «الدر»: وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما، وبين أخيه وأخته، وأمه وأبيه في المضجع؛ لقوله عليه السلام: «وفرّقوا بينهم في المضاجع»^(٣) وهم أبناء عشر، ولعل المراد التفريق بحيث لا يشملهما ساتر واحد مع التجرد، أمّا النوم بالمجاورة مع ستر كل عورته بساتر يخصه ولو كان الغطاء واحداً فلا مانع، ويحرر.

قوله: (وأسبابها أوقاتها) عامة المشايخ على أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الأداء مطلقاً، فإن اتصل بأول الوقت كان هو السبب، وإلا فينتقل إلى ما به يتصل، وإن لم يتصل الأداء بجزء منه أصلاً فالجزء الأخير متعين للسببية ولو ناقصاً، حتى تجب على مجنون ومغمى عليه أفقا، وحائض ونفساء طهرتا، وصبي [٦٨/أ] بلغ، ومرتد أسلم في آخر الوقت، ولو صلياً في أوله وبعد خروجه تُضاف السببية إلى جملة الوقت؛ ليثبت الواجب بصفة الكمال، ولأنه الأصل، حتى يلزمهم القضاء في كامل، هو الصحيح، كما في «الدر».

(١) أخرجه أبو داود: ٤٩٥، والترمذي: ٤٠٩، وبنحوه أحمد: ١٥٣٣٩، والحاكم: ٧٠٨، والدارقطني: (١/٢٣٠)، والبيهقي (٢/٢٢٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) في (ن): (ويترك الشر).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٩٥)، والحاكم في «مستدركه» (٧٠٨) كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.



فلا حرج حتى يضيقَ عن الأداء، فيتوجَّه الخطابُ حتماً، ويأثمُ بالتأخيرِ عنها.

[أوقات الصلاة]

(وَالْأَوْقَاتُ) لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ (خَمْسَةٌ):

أَوَّلُهَا: (وَقْتُ) صَلَاةِ (الصُّبْحِ) الْوَقْتُ: مقدارُ من الزمنِ مفروضٌ لأمرٍ ما (مِنْ) ابتداءِ (طُلُوعِ الْفَجْرِ) لإمامةِ جبريل^(١) حينَ طَلَعَ الْفَجْرُ (الصَّادِقُ) وهو: الذي يَطْلُعُ عَرْضاً مُتَشَرّاً،

الطَّحْطَاوِي

قوله: (فلا حرج حتى يضيق) أي: لا يأثمُ بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثلاً إثم تارك الأداء في الوقت، قاله السيّد.

وتارك الصلاة غير مُبالٍ بها فاسق، يُحبسُ حتّى يُصلّي، وقال المحبوبي: يُضرب حتى يسيلَ منه الدَّم. ولا نيابة فيها أصلاً، ويُحكم بإسلام فاعليها بالجماعة في الوقت إذا اقتدى فيها وتمّمها، وكذا بالأذان في الوقت، وبسجدة التلاوة، وبزكاة السائمة، لا لو صلى منفرداً، أو إماماً، أو في غير الوقت، أو أفسد صلاته، أو فَعَلَ غيرَها من العبادات.

قوله: (وقت صلاة الصُّبْحِ) الصُّبْحُ: بياضُ يخلقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداءً، وليس من تأثيرِ الشَّمس، ولا من جنسِ نورِها، كما في «التفسير الكبير»، قهستاني.

قوله: (مِنْ ابتداءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ) في «مجمع الروايات»: ذكر الحلواني في شرحه للصَّوم أنَّ العبرة لأوّل الطُّلُوع، وبه قال بعضهم، فإذا بدت له لُمةٌ أمسك عن المفطرات، وقال بعضهم: العبرة لاستيطارته في الأفق. وهذا القولُ أبين وأوسع، والأوّل أحوط، ورُوي عن محمّد أنّه قال: اللُمة غيرُ مُعتبرة في حقِّ الصَّوم وحقِّ الصَّلَاة، وإنّما يُعتبر الانتشارُ في الأفق، قاله في «الشرح».

وقدّم وقت الصُّبْح؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ بدأ به للسَّائل بالمدينة، كما في «البنية» عن «الغاية»، ولأنَّه أوّل الصَّلَاة افتراضاً باتِّفاق؛ لأنَّه صُبح ليلة الإسراء، ولم يقضه عليه الصَّلَاة والسَّلام؛ لتوقُّف وجوب الأداء على العِلْمِ بالكيفيّة.

خاتمة: ذَكَرَ بعضهم بيان ساعاتِ النَّهار، فأوّلُها الشُّروق، ثمَّ البُكور، ثمَّ الغُدوة، ثمَّ الضُّحى، ثمَّ الهاجرة، ثمَّ الظُّهيرة، ثمَّ الرُّواح، ثمَّ العصر، ثمَّ العُصيرة، ثمَّ الأصيل، ثمَّ العِشاء، ثمَّ الغروب. وساعاتُ اللَّيْلِ أوّلُها الشَّفَق، ثمَّ العَسَق، ثمَّ الغُدرة، ثمَّ العَتَمَة، ثمَّ السدفة، ثمَّ الجَنح، ثمَّ الروبة، ثمَّ الزَّلقة، ثمَّ الهير، ثمَّ السَّحر، ثمَّ الفجر، ثمَّ الصُّبح.

قوله: (الصَّادِقُ) سُمِّيَ صادقاً؛ لأنَّه صدق عن الصُّبح وبينه، قاله في «الشرح».

(١) أخرجه أبو داود: ٣٩٣، والترمذي: ١٤٩ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.



والكاذبُ: يَظْهَرُ طَوْلًا، ثُمَّ يَغِيبُ، وقد أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ الصَّبْحُ الصَّادِقُ، وَآخِرُهُ (إِلَى قُبَيْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ»^(١).

(و) ثانيها: (وَقْتُ) صَلَاةِ (الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ) عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ، وَيَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِيهِ رَوَاتَانِ عَنِ الْإِمَامِ:
الطَّحْطَاوِي

قوله: (والكاذبُ... إلخ) سُمِّيَ كَاذِبًا؛ لِأَنَّهُ يُضْيِئُ ثُمَّ يَسْوَدُ وَيَذْهَبُ التُّورُ وَيَعْقُبُهُ الظَّلَامُ، فَكَأَنَّهُ كَاذِبٌ، قَالَ فِي «الشرح».

قوله: (وقد أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ... إلخ) نُوزِعَ الْإِجْمَاعُ بِمَا نَقَلْنَاهُ فِي أَوَّلِهِ سَابِقًا عَنْ «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ»، وَبِأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ آخِرَهُ إِلَى أَنْ يَرَى الرَّامِي مَوْضِعَ نَبْلِهِ، فَالْخِلَافُ ثَابِتٌ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرِ هَذَا الْخِلَافُ؛ لضعفه.

قوله: (ما لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ) أَي: مَدَّةٌ عَدِمَ طُلُوعُ قَرْنِ الشَّمْسِ، وَتَمَامُ الْحَدِيثِ: «وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ وَيَسْقُطَ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

قوله: (وَقْتُ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ) وَمَعْرِفَةُ الزَّوَالِ أَنْ يَغْرُزَ خَشَبَةٌ مُسْتَوِيَةً فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ وَيَجْعَلَ عِنْدَ مُنْتَهَى ظِلِّهَا عَلَامَةً، فَمَا دَامَ الظِّلُّ يَنْقُصُ عَنِ الْعَلَامَةِ فَالشَّمْسُ لَمْ تَزَلْ، وَمَتَى وَقَفَتْ فَهُوَ وَقْتُ الْإِسْتَوَاءِ وَقِيَامِ الظَّهِيرَةِ، فَحِينَئِذٍ يَجْعَلُ عَلَى رَأْسِ الظِّلِّ خَطًّا عَلَامَةً لَذَلِكَ، فَمَا يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْخَطِّ إِلَى أَصْلِ الْعُودِ فَهُوَ الْمَسْمُومَةُ الزَّوَالِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَغْرُزُهُ يَعْتَبَرُ بِقَامَتِهِ، وَقَامَةُ كُلِّ إِنْسَانٍ سَبْعَةُ أَقْدَامٍ أَوْ سِتَّةُ أَقْدَامٍ وَنِصْفٌ بَقْدَمِهِ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَقَدْ نَظَّمَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ عَلَامَةَ الزَّوَالِ عَلَى الشُّهُورِ الْقِبْطِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ طَوْبِهِ إِلَى آخِرِهَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ:

نَظَّمْتُهَا بِقَوْلِي الْمَشْرُوحِ حُرُوفِهِ: (طَزَه جِبَا أَبَدُو حِي)

وهذه الحروف إشارةٌ إِلَى عَدَدِ الْأَقْدَامِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا الزَّوَالُ فِي الشُّهُورِ الْقِبْطِيَّةِ، فَالطَّاءُ لَطَوْبِهِ، وَالزَّايُ إِلَى أَمَشِيرٍ، وَالْهَاءُ إِلَى بَرْمَهَاتٍ، وَالْجِيمُ إِلَى بَرْمُودَةٍ، وَالْبَاءُ إِلَى بَشْنَسٍ، وَالْأَلِفَانِ إِلَى بُونَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٣٨٨، وَاحْمَدُ: ٦٩٦٦، وَابَيْهَقِيُّ فِي «سَنَنِهِ»: (١/٣٦٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِنَحْوِهِ.

(٢) بِنَحْوِهِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٦١٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



في رواية: (إلى) قبيل (أن يصير ظل كل شيء مثله) سوى فيء الزوال؛ لتعارض الآثار، وهو الصحيح، وعليه جل المشايخ والمُتون.

والرواية الثانية أشار إليها بقوله: (أو مثله) مرة واحدة (سوى ظل الاستواء) فإنه مُستثنى على الروایتين. الطحاوي

وأبيب، والباء إلى مسرى، والدال إلى توت، والواو إلى بابه، والحاء إلى هاتور، والياء إلى كيهك^(١). ونظمها الشيخ السحيمي على ترتيب الشهور القبطية فقال:

إن رُمت أقدام الزوال فلذ بنا (دوحي طزه جبا أب) لمصرنا

وإذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه، وهي سبعة أقدام على المأخوذ من الشهور، فإذا بلغ الظل مجموعهما فقد دخل وقته، ولا بد أن يكون الواقف الذي يُريد معرفة الظل واقفاً على أرضٍ مُستوية مكشوف الرأس غير مُتعجل^١. هـ شبراملسي مختصراً.

وروي عن محمد رحمته: أن حدّ الزوال أن يستقبل الرجل القبلة، فما دامت الشمس على حاجبه الأيسر فالشمس لم تزل، وإن صارت على حاجبه الأيمن فقد زالت.

قوله: (في رواية إلى قبيل أن يصير... إلخ) أي: إلى اللحظة اللطيفة التي قبل الصيرورة المذكورة، وهذه رواية محمد عن الإمام.

قوله: (لتعارض الآثار) بيانه أن قوله رحمته في الحديث المتفق عليه: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٢) يقتضي تأخير الظهر إلى المثل؛ لأنَّ أشدَّ الحر في ديارهم وقت المثل، وحديث إمامة جبريل في اليوم الأول يقتضي انتهاء وقت الظهر بخروج المثل؛ لأنه صلى به رحمته العصر في أول المثل الثاني، فحصل التعارض بينهما، فلا يخرج وقت الظهر بالشك، وتماؤه في المطولات.

قوله: (وهو الصحيح) صححه جمهور أهل المذهب، وقول الطحاوي: (ويقولهما نأخذ) يدل [٦٩/أ] على أنه المذهب، وفي «البرهان»: قولهما هو الأظهر^١. هـ فقد اختلف الترجيح.

قوله: (والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه.

قوله: (سوى ظل الاستواء) هو الذي عبّر عنه سابقاً بـ: (فيء الزوال).

(١)

| كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | أيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الأول | تشرين الثاني | كانون الأول |
|--------------|------|------|-------|------|--------|------|----|-------|-------------|--------------|-------------|
| ط | ز | هـ | ج | ب | ا | ا | ب | د | و | ح | ي |
| ٩ | ٧ | ٥ | ٣ | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ٤ | ٦ | ٨ | ١٠ |

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٨)، وبنحوه في «صحيح مسلم» (٦١٥) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



والفيء بالهمز، بوزن الشيء: ما نسخَّ الشمس بالعشي، والظل: ما نسخَّته الشمس بالغداة.

(واختار الثاني الطحاوي، وهو قول الصَّاحِبَيْنِ) أبي يوسف ومحمد؛ لإمامة جبريل العصر فيه^(١)، ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه، والأخذ به أحوط؛ لبراءة الذمة بيقين؛ إذ تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح، وتصح إذا خرج وقتها، فكيف والوقت باقي اتفاقاً.

وفي رواية أسد^(٢): إذا خرج وقت الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، فبينهما وقت مهمل، فالاحتياط أن يُصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله، والعصر بعد مثليه؛ ليكون مؤدياً بالاتفاق، كذا في «المبسوط»^(٣).

الطحاوي

قوله: (والفيء) سُمِّيَ فيئاً؛ لأنه فاء من جهة المغرب إلى جهة المشرق، أي: رجع، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أي: ترجع، وقد يُسمَّى ما بعد الزوال ظلاً أيضاً، ولا يُسمَّى ما قبل الزوال فيئاً أصلاً، كذا في «السراج».

قوله: (وهو قول الصَّاحِبَيْنِ) أي: وزفر والأئمة الثلاثة.

قوله: (العصر فيه) الأولى حذف (فيه)؛ لأن الإمامة إنما هي أول المثل الثاني.

قوله: (لبراءة الذمة) علة للأحوطية، وقوله: (إذ تقديم...) إلخ) علة للعلية.

قوله: (إذ تقديم الصلاة عن وقتها) وهي هنا العصر.

قوله: (فكيف والوقت باقي) أي: وقت العصر بعد المثل الثاني.

قوله: (وفي رواية أسد) أي: ابن عمرو، ورواه الحسن أيضاً عن الإمام.

قوله: (فبينهما وقت مهمل) اختاره الكرخي، وقال شيخ الإسلام: إنه الاحتياط. كما

في «السراج».

(١) أخرجه أبو داود: ٣٩٣، والترمذي: ١٤٩، وأحمد: ٣٠٨١. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) هو أبو عمرو أسد بن عمرو الفشيري، الفقيه الكوفي، صاحب الإمام، وأحد الأعلام، توفي سنة (١٨٨هـ). ينظر: «تاج

التراجم»: ١٢٩.

(٣) «المبسوط»: (١/٤٢٤).



(و) أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ مِنْ ابْتِدَاءِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِثْلِ أَوْ الْمِثْلَيْنِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْخِلَافِ (إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) عَلَى الْمَشْهُورِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(١).

وقال الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ: إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَحُمِلَ عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ.

(و) أَوَّلُ وَقْتِ (الْمَغْرِبِ مِنْهُ) أَيِ: غُرُوبِ الشَّمْسِ (إِلَى) قُبَيْلِ (غُرُوبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ عَلَى الْمُتَقَيِّ بِه) وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ، وَعَلَيْهَا الْفَتْوَى، وَبِهَا قَالَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ: الشَّفَقُ الطَّحَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ... إلخ) سُمِّيَ عَصْرًا؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ طَرَفِي النَّهَارِ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ طَرَفٍ مِنَ النَّهَارِ عَصْرًا، فَالْغَدَاةُ وَالْعِشِيُّ عَصْرَانِ.

قَوْلُهُ: (إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) أَيِ: جَرِمَهَا بِالْكَلْبَةِ عَنِ الْأَفْقِ الْحَسِيِّ، أَيِ: الظَّاهِرِيِّ، لَا الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ فِي الْأُطْلَاعِ عَلَيْهِ عُسْرًا، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ»، وَالتَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ، حَتَّى قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: لَا يُفْطَرُ مَنْ عَلَى الْمَنَارَةِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَقَدْ رَأَى الشَّمْسَ وَيُفْطَرُ مَنْ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَقَدْ غَابَتْ عَنْهُ أ. هـ.

وَهَذَا إِذَا ظَهَرَ الْغُرُوبُ، وَإِلَّا فَإِلَى وَقْتِ إِقْبَالِ الظُّلُمَةِ مِنَ الْمَشْرِقِ، كَمَا فِي «التَّحْفَةِ»، وَلَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ عَادَتْ، هَلْ يَعُودُ الْوَقْتُ؟ الظَّاهِرُ نَعَمْ، كَمَا فِي «الدَّرِّ»؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ نَامَ فِي حَجَرٍ عَلَيَّ ﷺ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ ذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ فِي طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ فَارْدُدْهَا عَلَيْهِ» فَرُدَّتْ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ، وَأَخْطَأَ مَنْ جَعَلَهُ مَوْضِعًا كَابِنِ الْجَوْزِيِّ^(٢)، كَمَا فِي «النَّهْرِ».

قَوْلُهُ: (وَحُمِلَ) أَيِ: قَوْلُهُ: (بَخْرُوجِ وَقْتِ الْعَصْرِ).

قَوْلُهُ: (عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ) أَيِ: الْوَقْتُ الَّذِي يُخَيَّرُ الْمَكَلَّفُ فِي الْأَدَاءِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ) وَقِيلَ: هُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي بَعْدَ الْحُمْرَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الصَّدِيقِ وَالصَّدِيقَةِ وَأَنْسٍ وَمَعَاذٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَجْمَعِينَ، وَبِهِ قَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَاخْتَارَهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْمَبْرُودُ وَثَعْلَبٌ، وَصَحَّحَ كُلُّ مَنْ الْقَوْلَيْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٧٩، وَمُسْلِمٌ: ١٣٧٤، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٩٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَنْبَاءِ» (١٠٦٧)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ﷺ.



الْحُمْرَةُ^(١)، وهو مَرُويٌّ عن أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ، وعليه إطباقُ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَنُقِلَ رَجُوعُ الإِمَامِ إِلَيْهِ.

(و) ابتداءُ وَقْتِ صَلَاةِ (العِشَاءِ وَالْوُتْرِ مِنْهُ) أَي: من غروبِ الشَّفَقِ على الاختلافِ الذي تَقَدَّمَ (إِلَى) قُبَيْلِ طُلُوعِ (الصُّبْحِ) الصادق؛ لإجماعِ السلفِ، وحديثُ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ لَا يَنْفِي ما وراءَ وَقْتِ إِمَامَتِهِ، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، أَلَا وَهِيَ الْوُتْرُ، فَصَلُّوْهَا ما بَيْنَ الْعِشَاءِ الْأَخِيرِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»^(٢).

الطحاوي

وَأُفْتِيَ بِهِ، وَرَجَّحَ فِي «الْبَحْرِ» قَوْلَ الإِمَامِ، قَالَ: وَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى قَوْلَيْهِمَا وَلَوْ بِمَوْجِبٍ مِنْ ضَعْفٍ أَوْ ضَرُورَةٍ تَعَامَلٍ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْمَذْهَبِ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَالْعَمَلُ بِمَذْهَبِهِ حَيْثُ كَانَ دَلِيلُهُ وَاضِحاً، وَمَذْهَبُهُ ثَابِتاً، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى جَعْلِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلَيْهِمَا ١. هـ

وَقَوَّى الْكَمَالَ قَوْلَ الإِمَامِ أَيْضاً بما حَاصِلُهُ: أَنَّ الشَّفَقَ يُطْلَقُ عَلَى الْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ، وَأَقْرَبُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِذَا تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ الْحُمْرَةُ أَوْ الْبَيَاضُ لَا يَنْقُضِي الْوَقْتَ بِالشَّكِّ، وَلَا صَحَّةَ لَصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، فَالاحتياطُ فِي التَّأخيرِ.

وقال العلامة الزَّيْلَعِيُّ: وما رُوي عن الخليل أَنَّهُ قَالَ: (رَاعَيْتُ الْبَيَاضَ بِمَكَّةَ - كَرَّمَهَا اللَّهُ - لَيْلَةً فَمَا ذَهَبَ إِلَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) فَمَحْمُولٌ عَلَى بَيَاضِ الْجَوِّ، وَذَلِكَ يَغِيبُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَأَمَّا بَيَاضُ الشَّفَقِ، وَهُوَ رَقِيقُ الْحُمْرَةِ، فَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا إِلَّا قَلِيلاً قَدَرًا ما يَتَأَخَّرُ طُلُوعُ الْحُمْرَةِ عَنِ الْبَيَاضِ فِي الْفَجْرِ.

قوله: (وهو مَرُويٌّ عن أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ) قد عَلِمْتَ أَنَّ مَذْهَبَ الإِمَامِ مَرُويٌّ عن أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ نِسَاءً وَرِجَالاً.

قوله: (وعليه إطباقُ أَهْلِ اللِّسَانِ) قد عَلِمْتَ ما اخْتَارَهُ الْمُبرِّدُ وَثَعْلَبُ، وَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ أَهْلِهِ.

قوله: (وَنُقِلَ رَجُوعُ الإِمَامِ) هَذِهِ الصَّيْغَةُ لِلضَّعْفِ، فَلَا جَزَمَ بِهَا.

قوله: (وحديثُ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ... إلخ) فَإِنَّهُ أَمَّ بِهِ اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ فِي الْعِشَاءِ ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا أوردَهُ على قولِ الْمُصَنِّفِ: (والعِشَاءُ وَالْوُتْرُ مِنْهُ إِلَى الصُّبْحِ)، وَقَوْلُهُ: (وقال ﷺ: إِنَّ اللَّهَ... إلخ) دَلِيلٌ لَوْقَتِ الْوُتْرِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق: ٢١٢٢، والدارقطني: (٢٦٩/١)، والبيهقي (٣٧٣/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد: (٧/٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٤٣٠/١)، والطبراني في «الكبير»: ٢١٦٧، والحاكم:

٦٥١٤، من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، والبيهقي: (٤٦٩/٢)، من حديث خارجة بن حذافة رضي الله عنه، والدارقطني:

(٣١/٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وعبد الرزاق: ٤٥٨٢، من حديث عمرو بن شعيب مرسلاً.



للأمر فيه بتقدير الأوقات، وكذا الآجال في البيع، والإجارة، والصوم، والحج، والعدة كما بسطناه في أصل هذا المختصر، والله الموفق.

(وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ فِي وَقْتٍ) إِذْ لَا تَصَحُّ الَّتِي قُدِّمَتْ عَنْ وَقْتِهَا، وَلَا يَجِلُّ تَأْخِيرُ الْوَقْتِيَّةِ إِلَى دُخُولِ وَقْتٍ آخَرَ (بِعُذْرٍ) كَسَفَرٍ، وَمَطَرٍ، وَحُمِلَ الْمَرْوِيُّ فِي الْجَمْعِ عَلَى تَأْخِيرِ الْأُولَى إِلَى قُبَيْلِ آخِرِ وَقْتِهَا، وَعِنْدَ فَرَاغِهِ دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، فَصَلَّاهَا فِيهِ.

الطحاوي

وَرَدُّ بَأَنَّ الْوَقْتَ مَوْجُودٌ قِطْعًا، وَالْمَفْقُودُ هُوَ الْعَلَامَةُ فَقَطْ، فَإِذَنْ لَا فَرْقَ، وَتَمَامُهُ فِي «تَحْفَةِ الْأَخْيَارِ».

قوله: (للأمر فيه بتقدير الأوقات) أي: أوقات الصلاة، أي: على خلاف القياس، فلا يُقاس غيره عليه؛ لأنَّا لو وُكِّلْنَا إِلَى الاجتهاد لم نصل فيه إِلَّا صلاة يوم واحد، كما قاله القاضي عياض.

قوله: (وكذا الآجال في البيع... إلخ) ويُنتظر ابتداء اليوم، فيُقدَّر كلُّ فصلٍ من الفصول الأربعة بحسب ما يكون لكلِّ يومٍ من الزيادة والنقص، كما في كُتُبِ الشافعية، وقواعد المذهب لا تأباه.

قوله: (في وقت) احتَرَزَ عن الجمع بينهما فعلاً وكلُّ واحدةٍ منهما في وقتها، بأن يصلي الأولى في آخر وقتها والثانية في أوَّل وقتها، فذلك جائز، كما في «التيين».

قوله: (بعذر كسفر) أدخلت الكاف المرض، وجوّزه الإمام الشافعي رحمه الله تقديماً وتأخيراً، والأفضل الأوَّل للنازل، والثاني للسائر، بشرط أن يُقدِّم الأولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها، وعدم الفصل بينهما بما يُعدُّ فاصلاً عُرفاً، هذا في جمع التقديم، ولم يُشترط في جمع التأخير سوى نيّة الجمع قبل خروج الأولى، وكثيراً ما يُبتلى المسافرُ بمثله، لاسيما الحاجُّ، ولا بأس بالتقليد، كما في «البحر» و«النهر» لكن بشرط أن يلتزم جميع ما يُوجبه ذلك الإمام؛ لأنَّ الحكمَ الملقَّ باطلٌ بالإجماع، كما في ديباجة «الدرر» فيقرأ إن كان مؤتمماً، ولا يمسُّ ذَكَرَهُ ولا امرأةً بعد وضوء، ويحترزُ عن إصابة قليل النجاسة، وحكاية الإجماع على بطلان الملقَّ منظورٌ فيها، فإنَّ الأصحَّ من مذهب الإمام مالك رحمه الله جوازُهُ، والمنهيُّ عنه تتبُّع الرُّخص من المذاهب.

قوله: (وحمل المروي في الجمع... إلخ) الدليل على صحّة هذا التأويل ما روى ابنُ جَبَّان عن نافع قال: خرجتُ مع ابنِ عمر رضي الله عنهما في سفرة، وغابت الشمس، فلَمَّا أَبْطَأَ قُلْتُ: الصلاة - يرحمُك الله - فالتفت إليَّ ومَضَى، حتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ وَقَدْ تَوَارَى الشَّفَقُ فَصَلَّى بِنَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ صَنَعَ هَكَذَا. وهذا حديثٌ صحيحٌ^(١).

(١) بنحوه في «سنن أبي داود» (١٢١٢)، و«السنن الكبرى» للنسائي (١٥٨١) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما،

و«صحيح ابن حبان» (١٤٥٥).



(إِلَّا فِي عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ) لَا لِغَيْرِهِمْ (بِشَرِّطِ):

أَنْ يُصَلِّيَ الْحَاجُّ مَعَ (الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) أَي: السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ كَلَّا مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَلَوْ سَبَقَ فِيهِمَا.

(و) بِشَرِّطِ (الْإِحْرَامِ) بِحَجٍّ، لَا عُمْرَةٍ، حَالَ صَلَاةِ كُلِّ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَلَوْ أَحْرَمَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الصَّحِيحِ.

وَصَحَّةُ الظُّهْرِ، فَلَوْ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ، أَعَادَ، وَيَعِيدُ الْعَصْرَ إِذَا دَخَلَ وَقْتُهُ الْمَعْتَادُ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ لَصَحَّةِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَهُمَا يَجْمَعُ الْحَاجُّ وَلَوْ مُنْفَرِدًا، قَالَ فِي «الْبُرْهَانِ»: وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

(فَيَجْمَعُ) الْحَاجُّ (بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ) فِي ابْتِدَاءِ وَقْتِ الظُّهْرِ بِمَسْجِدِ نَمْرَةٍ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِيهِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ؛ لِيُتَبَّهَ لِلْجَمْعِ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِنَافِلَةٍ، وَلَا سَنَةِ الظُّهْرِ. (وَيَجْمَعُ) الْحَاجُّ (بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) جَمْعَ تَأْخِيرٍ، فَيُصَلِّيُهُمَا (بِمُرْدَلَفَةٍ) بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِلتَّنْبِيهِ بِدُخُولِ الْوَقْتَيْنِ، الطُّحْطَاوِي

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: وَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً قَطُّ إِلَّا لَوْقَتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ. رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(١).
قَوْلُهُ: (لَا لِغَيْرِهِمْ) أَعَادَ الضَّمِيرُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ؛ نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَاجِّ الْجَنْسُ الْمَتَحَقِّقُ فِي أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ.

قَوْلُهُ: (كَلَّا مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) فَإِنْ أَدْرَكَ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ.

قَوْلُهُ: (فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ) أَوَّلُهَا عَرَفَةُ، وَثَانِيهَا صَحَّةُ الظُّهْرِ، وَثَالِثُهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، وَرَابِعُهَا الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا سَنَةَ الظُّهْرِ) اسْتَنْثَى الْعَلَامَةُ مُسْكِينَ سَنَةَ الظُّهْرِ تَبَعًا لِدَلِيلِ «الذَّخِيرَةِ» وَ«الْمَحِيطِ» وَ«الْكَافِي»، وَاتُّرِكَ الْخِلَافُ بِظَهْرِ فِيمَا لَوْ صَلَّى سَنَةَ الظُّهْرِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُعَادُ الْأَذَانُ لِلْعَصْرِ، لَا عَلَى الثَّانِي، وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ هُوَ الْأَوَّلُ، «نَهْر»، قَالَ السَّيِّدُ.

(١) بَنَحَوْهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (١٦٨٢)، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢٨٩)، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٤٢٠) كُلِّهِمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ولا يُشترط هنا سوى المكان، والإحرام.

(وَلَمْ تُجْزِ الْمَغْرِبُ فِي طَرِيقِ مُزْدَلِفَةَ) يعني: الطريق المعتاد للعامة؛ لقوله ﷺ للذي رآه يُصَلِّي المغرب في الطريق: «الصلاة أمامك»^(١)، فإن فعل ولم يُعده حتى طلع الفجر، أو خاف طلوعه صح.

[بيان الأوقات المستحبة للصلاة]

(و) لما بين أصل الوقت بين المستحب منه بقوله: (يُسْتَحَبُّ):

(الإِسْفَارُ) وهو: التأخير للإضاءة (بِالْفَجْرِ) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس؛ لقوله ﷺ: «أسفروا بالفجر، الطحاوي

قوله: (ولا يُشترط هنا سوى المكان والإحرام) فلا يُشترط الجماعة لهذا الجمع، وكذا الإمام ليس بشرط لهذا الجمع أيضاً ولا يتطوع بينهما، ولو اشتغل بشيء أو تطوع أعاد الإقامة، وعند زفر: يُعيد الأذان أيضاً، منلا مسكين، ذكره السيّد.

قوله: (ولم تُجْزِ المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتّفاقي؛ لأنه لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز، منلا مسكين.

قوله: (بمعنى الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بـ: (المعتاد)، بل ذكر الطريق اتّفاقي كما علمت.

قوله: (الصلاة أمامك) بالنصب، أي: صلّها أمامك، وبالرفع مبتدأ وخبر، أي: موضعها أمامك.

قوله: (فإن فعل ولم يُعده) أي: لم يُعد ما صلّى، وهو المغرب، أي: مع العشاء، ولو قدّم العشاء على المغرب يُعيدهما على الترتيب، فإن لم يصلّ العشاء حتى طلع الفجر عادّ العشاء إلى الجواز، ذكره السيّد.

قوله: (أو خاف طلوعه) أي: لو أعادهما مجموعتين.

قوله: (وهو التأخير للإضاءة) في «المصباح»: الإسفار: الإضاءة، يُقال: أسفر الفجر إذا أضاء، وأسفر الرجل بالصلاة إذا صلاها في الإسفار. هـ

قوله: (أسفروا بالفجر... إلخ) رواه أصحاب السنن، وحسنه الترمذي^(٢).

وروى الطحاوي بإسناده إلى إبراهيم النخعي: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما

(١) أخرجه البخاري: ١٦٧٢، ومسلم: ٣٠٩٩، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٥٤) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٤٢) كلاهما من

حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.



فإنه أعظم للأجر^(١)، وقال عليه السلام: «نوروا بالفجر يُبارك لكم»^(٢).

ولأن في الإسفار تكثير الجماعة، وفي التغليس تقليلها، وما يؤدي إلى التكثير أفضل. وليسهل تحصيل ما ورد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى الفجر في جماعة، ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة، وعمره تامة»^(٣)، حديث حسن.

وقال عليه السلام: «من قال دُبُر صلاة الصبح وهو ثانٍ رجله الطحاوي

اجتمعوا على التَّنْوِيرِ بالفجر. وإسناده صحيح»^(٤).

ويُستحبُّ البداءة بالإسفار، وهو ظاهر الرواية، وقيل: يدخل بغلس ويختم بالإسفار، «بحر» عن «العناية».

قوله: (ولأن في الإسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على النائم والضعيف فيدركان الجماعة.

قوله: (في جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيته.

قوله: (ثم قعد يذكر الله تعالى) أفاد العلامة القاري في «شرح الحصن الحصين»: أن القعود ليس بشرط، وإنما المدار على الاشتغال بالذكر هذا الوقت.

قوله: (ثم صلى ركعتين) ويقال لهما: ركعتا الإشراف، وهما غير سنة الضحى.

قوله: (تامة) أي: كل منهما، أي: غير ناقص ثوابهما بارتكاب نحو محظور إحرار أو فساد، والمراد الحج الثقل، والتأكيد يُفيد [٧١/أ] أن له ذلك الأجر حقيقة، وليس من قبيل التَّغْيِيب.

قوله: (وهو ثانٍ رجله) أي: قبل أن يترجّع، فلا يضر افتراش رجله تحت أليته، أو تغيير هيئة الجلوس إلى صفة يقول بها إمام، كهية الجلوس التي يقول بها مالك.

(١) أخرجه الترمذي: ١٥٤، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي: ٥٤٩، وابن ماجه: ٦٧٢، والدارمي: ١٢١٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (١٧٨/١)، وابن حبان: ١٤٩٠، والطبراني في «الكبير»: ٤٢٩٣، و«الأوسط»: ٩٢٨٩، والبيهقي: (٤٥٧/١)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه، والبخاري: ١٣٥٦، بلفظ: «أصبحوا بالصبح»، من حديث بلال رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (١٧٩/١)، والطبراني في «الكبير»: ٤٢٩٢، و«الأوسط»: ٣٣١٩، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي: ٥٩٣، وقال: صحيح لغيره، والنسائي: ١٢٠٢، وأحمد: ٢٤٨٥، والبيهقي في «شرح السنة»: ٧١٠، وأبو حنيفة في «مسنده»: (٤٢/١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٠٩٧) من قول إبراهيم النخعي.



قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ، كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِي عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَحُرِّسَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يَنْبَغِ لَذَنْبٍ أَنْ يُدْرِكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا الشَّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ^(١).

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ مَكَثَ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»^(٢)، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ مَكَثَ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ ثَمَانِ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»^(٣)،
الطَّحطاوي

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ) الظَّاهِرُ فِي أَمثَالِهِ أَنَّ الْمُرَادَ التَّكَلُّمَ بِكَلَامِ الدُّنْيَا، فَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بِذِكْرِ آخَرٍ.
قوله: (لَا شَرِيكَ لَهُ) تَأْكِيدٌ، أَوْ تَأْسِيسٌ إِنْ أُريدَ بِالْوَحْدَةِ وَحْدَةُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، وَبِالْثَّانِي نَفْيُ الشَّرِيكِ فِي الْأَفْعَالِ.

قوله: (وَمُحِي عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ) الْمَشْهُورُ إِرَادَةُ الصَّغَائِرِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُطْلِقُونَ فِعْعُمَ الْكِبَائِرِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ الَّذِي لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.
قوله: (وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ) أَي: فِي الْجَنَّةِ، أَي: عَلَى مَنْ لَمْ يَقْلُهَا.
قوله: (وَحُرِّسَ) أَي: حُفِظَ.
قوله: (وَلَمْ يَنْبَغِ لَذَنْبٍ)^(٤) بِأَنْ يَقَعَ مَغْفُورًا، أَوْ يَوْفَقَ لِلتَّوْبَةِ مِنْهُ، فَقَوْلُهُ: (أَنْ يَدْرِكَهُ) أَي: إِثْمُهُ.

قوله: (إِلَّا الشَّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَي: فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ يُدْرِكُهُ وَلَيْسَ بِوَاقِعٍ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ سَابِقًا: (كَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ الْمَكْرُوهُ بِمَكْرُوهِ الدُّنْيَا.
قوله: (مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) أَي: مِنَ الْعَرَبِ، فَإِنَّ عِتْقَ الْعَرَبِ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ الْعَجَمِ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: ٣٧٨٠، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٩٨٧٨، وَاحْمَدُ: ١٧٩٩٠، مُرْسَلًا، وَيَنْظُرُ: «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ (١٢٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٤٠٤، وَمُسْلِمٌ: ٦٨٤٤.

(٣) أَخْرَجَهُ بَنُحُوهُ أَحْمَدُ: (٢٥٥/٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٨٠٢٨، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) كَذَا فِي النُّسخِ: (وَلَمْ يَتَّبِعْ بِذَنْبٍ أَنْ يَدْرِكَهُ)، وَفِي رِوَايَةِ «مُسْنَدِ الْبَزَارِ» (٤٠٥٠): (وَلَمْ يَتَّبِعْ بِذَنْبٍ يَدْرِكُهُ) بِدُونِ (أَنْ). وَكَانَ الْمُحْسِنُ جَمَعَ بَيْنَ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالْبَزَارِ، أَوْ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ.



وزاد الثواب؛ لانتظار فرض، وفي الأول لنفل.

والإسفار بالفجر مُستحبٌ سَفَرًا وَحَضْرًا (لِلرَّجَالِ) إِلَّا فِي مَزْدَلِفَةَ لِلْحَاجِّ، فَإِنَّ التَّغْلِيصَ لَهُمْ أَفْضَلُ لَوَاجِبِ الْوُقُوفِ بَعْدَهُ بِهَا كَمَا هُوَ فِي حَقِّ النِّسَاءِ دَائِمًا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلسَّيْرِ، وَفِي غَيْرِ الْفَجْرِ الْإِنْتَظَارُ إِلَى فَرَاغِ الرِّجَالِ مِنَ الْجَمَاعَةِ.

(و) يُسْتَحَبُّ (الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ) فِي كُلِّ الْبِلَادِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(١)، الطحطاوي

أَنَّ هَذَا الثَّوَابَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ حَبْسِ نَفْسِهِ فِي مَصَلَّاهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ، فَإِذَا ذَكَرَ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ مَعَ الثَّوَابِ الْمَتَقَدِّمِ. وَعَتَقُ الْعَرَبُ يَقُولُ بِهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَأَمَّا عِنْدَنَا فَلَا يُرْقُونَ، فَيُحْمَلُ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْقَرَضِ وَالتَّقْدِيرِ.

قوله: (وزاد الثواب) أي: في المنتظر بعد العصر؛ لأنه كَمَنْ أَعْتَقَ ثَمَانِيًا مِنَ الرِّقَابِ.

قوله: (لانتظار فرض) علة للزيادة.

قوله: (سَفَرًا وَحَضْرًا) شتاءً وصيفاً، منفرداً ومؤتماً وإماماً.

قوله: (لواجب الوقوف بعده) أي: للتفرغ لواجب الوقوف.

قوله: (كما هو في حق النساء دائماً) وقيل: الأفضل لهنَّ الانتظارُ في كُلِّ الصَّلَوَاتِ مُطْلَقًا، كَمَا

فِي «النَّهْرِ» عَنِ «الْقَنِيَةِ».

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ) وَحَدُّهُ أَنْ يَتِمَكَّنَ الْمَاشُونَ إِلَى الْجَمَاعَاتِ مِنَ الْمَشْيِ فِي ظِلِّ

الْجُدُرَانِ، كَمَا فِي «الْإِبْضَاحِ» عَنِ «الْحَقَائِقِ»، وَقَالَ فِي «السَّرَاجِ»: بِحَيْثُ يُصَلِّي قَبْلَ بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلًا ١. هـ

وَفِي «الْخَزَانَةِ»: الْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ فِي الظُّهْرِ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَدِّ الْإِخْتِلَافِ، وَإِذَا أَخْرَجَهُ حَتَّى صَارَ ظِلُّ

كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ فَقَدْ دَخَلَ فِي حَدِّ الْإِخْتِلَافِ، حُمُوي.

قوله: (فِي كُلِّ الْبِلَادِ) أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ حَارَّةً أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ اشْتَدَّ الْحَرُّ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ فِيهِ الْمَنْفَرْدُ

وَالْإِمَامُ، وَسَوَاءٌ قَصَدَ النَّاسُ الْجَمَاعَةَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ أَمْ لَا، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِبْرَادَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا، وَجَزَمَ

فِي «السَّرَاجِ» بِأَنَّ التَّخْصِيصَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا، وَرَدَّهُ فِي «الْبَحْرِ» بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمُعْتَبَرَاتِ،

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُحَلَّ الْإِسْتِحْبَابِ إِنْ لَمْ تَفْتَحِ الْجَمَاعَةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ، وَإِلَّا قَدَّمَهُ؛ لِأَنَّهُا إِمَّا سَنَةٌ أَكِيدَةُ أَوْ وَاجِبَةٌ،

فَلَا تُتْرَكُ لِمُسْتَحَبٍّ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ حِينَئِذٍ فَاتَهُ الْمُسْتَحَبُّ.

قوله: (فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا، قَالَتْ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٣٦، وَمُسْلِمٌ: ١٣٩٥، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



والجمعة كالظهر.

(و) يُسْتَحَبُّ (تَعْجِيلُهُ) أي: الظهر (في السَّاءِ) وفي الربيع، والخريف؛ لأنه ﷺ كان يُعَجِّلُ الظهر بالبرد^(١) (إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ) خشية وقوعه قبل وقته (فَيُؤَخَّرُ) استحباباً (فيه) أي: يوم غيم؛ إذ لا كراهة في وقته، فلا يضر تأخيرُهُ.

(و) يُسْتَحَبُّ (تَأْخِيرُهُ) صلاة (العَصْرِ) صيفاً وشتاءً؛ لأنه ﷺ كان يُؤَخِّرُ العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية^(٢)، وليتمكّن من النفل قبله (مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ) بذهاب ضوئها، فلا يتحير فيه البصر، وهو الصحيح، الطحاوي

يا ربّ، أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضاً، فَأَذَنْ لِي أَنْتَفَسُ، فَأَذِنْ لَهَا بِنَفْسَيْنِ، نَفْسٍ فِي الشَّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ بَرْدٍ أَوْ زَمْهَرِيرٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ، وَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ فَمِنْ سَمُومِهَا، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ فَمِنْ زَمْهَرِيرِهَا»^(٣)، وَالْفَيْحُ بِوزن البيع: الْغَلْيَانُ، مِنْ فَاحَتْ الْقِدْرُ غَلَتْ، وَالْمَرَادُ شِدَّةُ حَرِّ النَّارِ.

قوله: (والجمعة كالظهر) أصلاً واستحباباً في الزَّمانين، ذكره الأسبجاني.

قوله: (وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني، وبه صرح في «مجمع الروايات»، فما في «البحر» من قوله: يَنْبَغِي إلحاق الخريف بالصَّيفِ، والربيع بالشتاءِ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ فِي «حاشية الدرر» مخالفت لهذا المنقول، وفي القهستاني عن «المستصفي»: الصَّلَاةُ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ عِنْدَنَا، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ التَّأْخِيرُ فَضِيلَةً أ. هـ.

وفي «الخلاصة» من آخر الأيمان: إن كان عندهم حساب يعرفون به الشَّتَاءَ والصَّيْفَ فهو على حسابهم، وإن لم يكن فالشَّتَاءُ ما اشتدَّ فيه البردُ على الدَّوامِ، والصَّيْفُ ما اشتدَّ فيه الحرُّ على الدَّوامِ. قال في «البحر»: فعلى قياس هذا الربيع: ما ينكسر فيه البردُ على الدَّوامِ، والخريف: ما ينكسر فيه الحرُّ على الدَّوامِ.

قوله: (فلا يتحير فيه البصر) أفاد بذلك أنه ليس المراد مطلق ذهاب الضَّوءِ، فإنه يتحقَّق بعد الزَّوال، فيرجع كلامُ «الشرح» إلى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة لتغيُّر القُرصِ.

قوله: (هو الصَّحيح) وقيل: إذا بقي مقدار رمح لم تتغيَّر، ودونه تغيَّرت. وقيل: يوضع طست

(١) أخرجه البخاري: ٩٠٦، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود: ٤٠٨ عن يزيد بن عبد الرحمن.

(٣) بنحوه في «صحيح البخاري» (٥٣٧) (٣٢٦٠)، و«صحيح مسلم» (٦١٧) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



والتأخير إلى التغيرِ مكروهٌ تحريماً، قال رسول الله ﷺ: «تلك صلاة المنافقين ثلاثاً، يجلس أحدكم حتى لو اصفرَّت الشمسُ وكانت بينَ قرني الشيطانِ ينقُرُ كنقرِ الديك، لا يذكرُ الله إلا قليلاً»^(١)، ولا يباحُ التأخيرُ لمرضٍ وسفرٍ.

(و) يُستحبُّ (تُعجِّلُهُ) أي: العصرِ (في يومِ الغيمِ) مع تيقنِ دخولِها؛ خشيةُ الوقتِ المكروهِ.

(و) يُستحبُّ (تُعجِّلُ) صلاةَ (المغربِ) صيفاً وشتاءً، ولا يفصلُ بينَ الأذانِ والإقامةِ فيه إلا بقدرِ ثلاثِ آياتٍ، أو جلسةٍ خفيفةٍ؛ لصلاةِ جبريلَ ﷺ بالنبي ﷺ بأوَّلِ الوقتِ في اليومين، وقال ﷺ: «إنَّ أمتي لن يَزالوا بخيرٍ ما لم يُؤخِّروا المغربَ الطحطاوي

في أرضٍ مُستوية، فإن ارتفعت الشمسُ على جوانبه فقد تغيَّرت، وإن وقَّعت في جوفه لم تتغيَّر. وقيل غير ذلك.

قوله: (والتأخيرُ... إلخ) أمَّا الأداءُ فلا يُكره؛ لأنَّه مأمورٌ به، ولا يستقيمُ إثباتُ الكراهةِ لشيءٍ مع الأمرِ به، كذا في «العناية»، وقيل: الأداءُ مكروهٌ أيضاً. ذكره من لا مسكين ١. هـ من السيد.

ولو تغيَّرت وهو فيها لإطالته لها لم يُكره؛ لأنَّ الاحترازَ عن الكراهةِ مع الإقبالِ على الصلاةِ متعذَّر، فجعلَ عفواً، كذا في «غاية البيان».

قوله: (تلك صلاة المنافقين) يحتملُ أنَّ ذلك إخبارٌ عن المنافقين الموجودين في زمنه ﷺ، ويحتملُ أنَّ المرادُ نفاقُ العملِ.

قوله: (وكانت بينَ قرني الشيطانِ) المرادُ أنَّه لازمُ جرمها الظاهرِ في هذا الحين، وحضرها ليدعو عابديها إلى عبادتها، [٧٢/١] وليس المرادُ الحقيقة، فإنَّه كما قيل: إنَّ الشمسَ قدَّرتُ الدنيا مائةً وستينَ مرَّةً، وهي في السماءِ الرَّابعة، لا ينالها الشيطانُ.

قوله: (كنقرِ الديك) أي: عندَ التقاطه الحبِّ، وهذا تشبيهٌ في السرعة، فهو كنايةٌ عن عدمِ إيفائها حقوقها.

قوله: (ولا يفصلُ بينَ الأذانِ والإقامةِ... إلخ) ولو بمقدارِ صلاةِ ركعتين كره كراهةً صلاةَ ركعتين قبلها. وما في «القنية» من استثناءِ القليلِ يُحملُ على ما هو الأقلُّ من قَدْرهما؛ توفيقاً بينَ كلامهم، كما في «النهر» عن «الفتح».

قوله: (بأوَّلِ الوقتِ) الباءُ زائدةٌ.

(١) أخرجه مسلم: ١٤١٢، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



إلى اشتباك النجوم مُضَاهَاةً لِلْيَهُودِ^(١)، فكان تأخيرها مكروهاً (إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ) وإِلَّا مِنْ عَذْرِ سَفَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، وَحُضُورِ مَائِدَةٍ، وَالتَّأْخِيرُ قَلِيلاً لَا يُكْرَهُ.

وَتُقَدَّمُ الْمَغْرِبُ، ثُمَّ الْجَنَازَةُ، ثُمَّ سَنَةُ الْمَغْرِبِ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِي وَقْتِ الْغَيْمِ عَدَمُ تَعْجِيلِهَا؛ لَخَشْيَةِ وَقْعِهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ؛ لَشِدَّةِ الْإِلْتِبَاسِ، (فَتُوَخَّرُ فِيهِ) حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْغُرُوبَ. (و) يُسْتَحَبُّ (تَأْخِيرُ) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ) الْأَوَّلِ فِي رَوَايَةِ «الْكَنْزِ»^(٢).

وَفِي «الْقُدُورِيِّ»^(٣): إِلَى مَا قَبْلَ الثَّلَاثِ، قَالَ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخَّرْتُ الطَّحْطَاوِي»

قوله: (إلى اشتباك النجوم) أي: كثرتها.

قوله: (وإِلَّا مِنْ عَذْرِ... إلخ) فلا يُكْرَهُ التَّأْخِيرُ حِينَئِذٍ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ فَقَطْ، كَمَا فِي «الْبَنَاءِ» وَ«الْحَلْبِيِّ».

قوله: (وَالْتَّأْخِيرُ قَلِيلاً لَا يُكْرَهُ) أي: تحريماً، بَلْ يُكْرَهُ تَنْزِيهاً، وَإِلَى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ يُكْرَهُ تَحْرِيماً، وَفِي قَوْلٍ: لَا يُكْرَهُ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ. وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ.

قوله: (وَتُقَدَّمُ الْمَغْرِبُ... إلخ) بَيَانٌ لِلْأَفْضَلِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ» وَغَيْرِهِ، وَوَجْهُ التَّقْدِيمِ أَنَّ الْمَغْرِبَ فَرَضُ عَيْنٍ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى فَرَضِ الْكِفَايَةِ الَّذِي هُوَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ، وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى السَّنَةِ.

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ) قِيْدُهُ فِي «الْخَانِيَّةِ» وَ«الثَّحْفَةِ» وَ«الْمَحِيطِ الرَّضْوِيِّ» وَ«الْبَدَائِعِ» بِالْإِسْتِثْنَاءِ، أَمَّا فِي الصَّيْفِ فَيُسْتَحَبُّ التَّعْجِيلُ، «نَهْرٌ»؛ لِثَقَلِ الْجَمَاعَةِ؛ لِقِصَرِ اللَّيْلِ فِيهِ.

قوله: (وَفِي «الْقُدُورِيِّ»): إِلَى مَا قَبْلَ الثَّلَاثِ قَالَ فِي «حَاشِيَةِ الدَّرَرِ»: وَقَدْ ظَفِرَتْ بَأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا يُوَفَّقُ بِهِ ١. هـ فَعَلَى مَا فِي «الْكَنْزِ» يُؤَخَّرُهَا إِلَى أَوَّلِ الثَّلَاثِ الثَّانِي، وَعَلَى مَا فِي «الْقُدُورِيِّ» يُؤَخَّرُ إِلَى مَا قَبْلَ الثَّلَاثِ، وَعَلَيْهِ فإِبْقَاعُهَا أَوَّلَ الثَّلَاثِ الثَّانِي مَبَاحٌ.

قوله: (قَالَ ﷺ... إلخ) وَرَدَ فِي التَّأْخِيرِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ صَحَاحٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفِي تَأْخِيرِهَا قَطْعُ السَّمَرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، عَلَى مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْجَمَاعَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالحديث بعدها^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٤١٨، وَأَحْمَدُ: ١٧٣٢٩ مَطْوُولاً، وَابْنُ خَزِيمَةَ: ٣٣٩، وَابْنُ مَاجَهَ: ٦٨٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالدَّارِمِيُّ: ١٢١٠، وَالْبَزَارُ: ١٣٠٧، وَالحَاكِمُ: ٤٧٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٤٤٨/١)، مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ»: (١٥٤/١).

(٣) يَنْظُرُ: «الْبَابُ لِلْغَيْمِ»: (٥٥/١).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٦٤٧) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العشاء إلى ثلث الليل، أو نصفه»^(١).

وفي «مجمع الروايات»: التأخير إلى النصف مباح في الشتاء؛ لمعارضة دليل الندب - وهو: قطع السمر المنهي عنه^(٢) - دليل الكراهة، وهو تقليل الجماعة؛ لأنه قل ما يقوم الناس إلى نصف الليل، فتعارضاً، فثبت الإباحة.

والتأخير إلى ما بعد النصف مكروه؛ لسلامة دليل الكراهة عن المعارض، والكراهة تحريمية. (و) يستحب (تعجيله) أي: العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية؛ لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة. الطحاوي

وأما كره الحديث بعدها؛ لأنه ربما يؤدي إلى سهر يقوت به الصبح، وربما يقع في كلام لغوي، فلا ينبغي ختم اليقظة به، أو لأنه يقوت به قيام الليل لمن له به عادة.

قال الطحاوي: إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها، أو فوت الجماعة فيها، وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم. ذكره العلامة الزيلعي وغيره.

قوله: (وفي «مجمع الروايات»... إلخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثلث إلى نصف الليل مباح؛ لأنه من حيث كونه يُقضي إلى تقليل الجماعة يُكره، ومن حيث كونه ينقطع به السمر المنهي عنه يُندب؛ لأن السمر ينقطع بمضي نصف الليل غالباً، فتعارض دليل الندب والكراهة، فتساقطاً، فبقيت الإباحة، وفيه بحث للكمال ١ هـ.

قوله: (ويستحب تعجيله العشاء في وقت الغيم) قال في «الكنز» ك«الهداية»: وتندب تعجيل ما فيه عين يوم غين، ويؤخر غيره فيه^(٣). قال شارحه البدر العيني: قلت: هذا في ديارهم؛ لأن فيها الشتاء أكثر، ورعاية الأوقات قليلة، وأما في ديارنا المصرية فعكس هذا، فينبغي أن يراعى الحكم الأول ١ هـ وأقره في «النهر» و«الدر».

(١) أخرجه الترمذي: ١٦٥، وابن ماجه: ٦٩١، وعبد الرزاق: ٢١٠٦، وابن أبي شيبة: (٣٣٤٥)، وابن حبان: ١٥٣٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأبو داود: ٤٢٠، والنسائي: ٥٣٥، وأحمد: ٧٤١٢، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأبو يعلى: ٦٥٧٦، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه: ٧٠٢، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٤/٣٣٠)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، والإمام أحمد (١/٣٧٩)، وعبد الرزاق (٢١٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠٥١٩)، و«الأوسط» (٥٧٢١)، والبيهقي (١/٤٥٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أي: وتندب تعجيل كل صلاة في أولها عين يوم الغيم، وهي العصر والعشاء. والغين لغة في الغيم، وهو السحاب، كذا في «الصحاح». (وقوله: ويؤخر غيره فيه) أي: ويؤخر غير ما في أوله عين يوم غين، وهي الفجر والظهر والمغرب. من «البحر الرائق» (١/٢٦١) بتصرف.



وفيدنا السمر بالمنهي عنه، وهو ما فيه لغو، أو يفوت قيام الليل، أو يؤدي إلى تفويت الصبح، وأما إذا كان السمر لمهمة، أو قراءة القرآن، وذكر، وحكايات الصالحين، ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به، والنهي ليكون ختم الصحيفة بعبادة كما بُدئت بها؛ ليمحى ما بينهما من الزلات، ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

(و) يُستحبُّ (تأخير) صلاة (الوتر) ضدَّ الشفع بسكون التاء، وفتح الواو وكسرها (إلى) قبيل (آخر الليل لمن يثق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم؛ لقوله ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ آخِرَهُ، فَإِنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، الطُّحْطَاوِي

وفي «الدر»: حكم الأذان كالصلاة تعجلاً وتأخيراً.

قوله: (لمهمة) كتدبير مصالح المسلمين، كما كان ﷺ يفعلُه مع أبي بكر^(١).

قوله: (ومذاكرة فقه) مثلها مطالعته في خاصّة نفسه.

قوله: (وحديث مع ضيف) مثله العرس، وظاهر أن المراد بالحديث ما لا إثم فيه.

قوله: (فلا بأس به) المراد به أنه يُثاب عليه، لا ما خلافه أولى منه.

قوله: (والنهي) أي: عن السمر، بقوله ﷺ: «لَا سَمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ»^(٢). ذكره السيّد.

قوله: (بعبادة) هي صلاة العشاء.

قوله: (كما بُدئت بها) أي: بعبادة، وهي صلاة الصبح.

قوله: (إن الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنّة إنّما تُكفّر إذا تأخّرت، وبعضهم

عمّم، أي: سواء تقارنت أم سبقت إحداهما.

قوله: (فليوتر أوله) أي: قبل النوم إن لم يشتغل عنه.

قوله: (ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره.

قوله: (فإن صلاة الليل مشهودة) أي: تشهدّها الملائكة.

(١) أخرج الترمذي في «سننه» (١٦٩) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ يسمّر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معهما)، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وأوس بن حذيفة، وعمران بن حصين، حديث عمر حديث حسن، وينحوه في «سنن» النسائي (٨٢٠٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٣٠) من حديث عبد الله مسعود ﷺ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٠) من حديث أنس بن مالك ﷺ.



وذلك أفضلُ»، وسنذكرُ الخلافَ في وترِ رمضانَ.

الطحطاوي

قوله: (وذلك أفضلُ) مِنْ تَيَمُّمِ الْحَدِيثِ، ورواه مُسْلِمٌ^(١)، وهو الصَّارِفُ لِلأَمْرِ عَنِ الْوَجُوبِ، فلو صَلَّى الْوَتَرَ وَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَتَنَفَّلَ بَعْدَهُ لَا كِرَاهَةَ، وَإِنَّمَا فَاتَهُ الْأَفْضَلُ، أَي: حَيْثُ كَانَ يَثْقُ بِالْإِتْبَاءِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَإِلَّا لَا، وَأُطْلِقَ الْمَصْنُفُ فِي «حَاشِيَةِ الدَّررِ» فَوَاتَ الْفَضِيلَةَ بِإِتْبَائِهِ آخِرَ اللَّيْلِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ» وَ«النَّهْرِ»، وَالظَّاهِرُ مَا قُلْنَاهُ.





(فصل في الأوقات المكروهة)



(ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِي لَزِمَتْ فِي الذِّمَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا) أَي: الأوقات المكروهة:

أَوَّلُهَا: (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ) وَتَبْيَضَّ قَدَرُ رُمَحٍ أَوْ رُمَحِينَ.

(وَالثَّانِي: (عِنْدَ اسْتِوَائِهَا) فِي بَطْنِ السَّمَاءِ (إِلَى أَنْ تَزُولَ) أَي: تَمِيلَ إِلَى جِهَةِ الْغَرْبِ.

(وَالثَّالِثُ: (عِنْدَ اضْغِرَارِهَا) وَضَعْفِهَا حَتَّى تَقْدُرَ الْعَيْنُ عَلَى مُقَابَلَتِهَا (إِلَى أَنْ تَغْرُبَ)

لِقَوْلِ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا، وَأَنْ نَقْبِرَ مَوْتَانَا:

الطحطاوي

(فصل في الأوقات المكروهة)

مَرَادُهُ بِالْمَكْرُوهَةِ مَا يَعْمُ الْمُفْسَدَةُ؛ لِيَشْمَلَ آدَاءَ الْفَرَضِ فِيهَا، فَالْكَرَاهَةُ هُنَا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَلَا يَخْفَى حُسْنَ تَأْخِيرِهَا عَنِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ) آدَاءُ وَقِضَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِي لَزِمَتْ فِي الذِّمَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا) كَالْوَتْرِ وَالنَّذْرِ الْمَطْلُوقِ وَرُكْعَتَي الطَّوَافِ

وَمَا أَفْسَدَهُ مِنْ نَفْلِ شَرَعَ فِيهِ فِي غَيْرِ وَقْتٍ مَكْرُوهٍ وَسُجْدَةِ تِلَاوَةِ تِلْكَ آيَتِهَا فِي غَيْرِهِ.

وَفِي «الْبَحْرِ» عَنْ «الْمَحِيطِ»: وَسُجْدَةُ السَّهْوِ كَسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ بَعْدَ

السَّلَامِ وَعَلَيْهِ سَهْوٌ فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ وَسَقَطَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ كَامِلًا فَلَا يُؤَدِّي فِي النَّاقِصِ.

وَفِي «الْقِنِيَةِ»: سُجْدَةُ الشُّكْرِ تَكْرَهُ فِي وَقْتٍ يَكْرَهُ التَّنَلُّ فِيهِ، لَا فِي غَيْرِهِ.

وَفِي «الْمَعْرَاجِ»: وَمَا يُفْعَلُ عَقِبَ الصَّلَاةِ مِنَ السُّجْدَةِ فَمَكْرُوهٌ إِجْمَاعًا؛ [٧٣/أ] لِأَنَّ الْعَوَامَّ يَعْتَقِدُونَ

أَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَوْ سُنَّةٌ.

قَوْلُهُ: (قَدَرُ رُمَحٍ) قَدَّرَ بِهِ فِي «الْأَصْلِ»، وَفِي «الْإِيضَاحِ»: حَدُّ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ إِلَّا تَحَارَرَ الْعَيْنُ

فِي الْعَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْمَرَادُ بِالثَّالِثِ وَقْتُ الْغُرُوبِ.

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي عِنْدَ اسْتِوَائِهَا) وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَمْتَنَعَ الظِّلُّ عَنِ الْقِصْرِ وَلَا يَأْخُذُ فِي الطَّوْلِ، فَإِذَا صَادَفَ

أَنَّهُ شَرَعَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ بِفَرْضِ قِضَاءٍ أَوْ قَبْلَهُ وَقَارَنَ هَذَا الْجُزْءَ اللَّطِيفُ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْقَعُودِ قَدَرِ

التَّشَهُّدِ فَسَدَتْ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ نَقْبِرَ مَوْتَانَا) أَي: فِيهَا.



عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند زوالها حتى تزول، وحين تضيّف إلى الغروب حتى تغرب. رواه مسلم^(١).

والمراد بقوله: (أن نقبر): صلاة الجنائز؛ إذ الدفن غير مكروه، فكفى به عنها للملازمة بينهما، وقد فُسر بالسنة: نهانا رسول الله ﷺ أن نصلّي على موتانا عند ثلاث: عند طلوع الشمس... إلخ^(٢).

وإذا أشرقَت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت، فلا ينتقض وضوءه بالقهقهة بعده، وعلى أنها تنقلب نفلاً يبطل بالقهقهة.

الطحاوي

قوله: (وعند زوالها) أي: قرب زوالها، وهو وقت الاستواء، فالمعنى عند استوائها حتى تزول.

قوله: (وحين تضيّف للغروب) معنى (تضيّف) تميل، وهو بالمشناة الفوقية والضاد المعجمة المفتوحين وبالياء التحتية المشددة، وأصله: تضيّف، حذف إحدى التاءين تخفيفاً.

قوله: (والمراد... إلخ) وحمله أبو داود على المعنى الحقيقي^(٣)، والنهي ليس لنقصان في الوقت، بل هو وقت كسائر الأوقات، إنما النقص في أداء الأركان؛ لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار، وليس هذا كترك واجب فيها فإنه لا يؤثر نقصاً في الأركان، ولا كالصلاة في أرض الغير؛ لأن اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان.

قوله: (وقد فُسر) أي: هذا المراد بالسنة، والراوي واحد.

قوله: (بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل، ولكن يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم، حموي عن «كشف الأصول»، ذكره السيّد.

وروي عن أبي يوسف أيضاً: جواز الفجر إذا لم يكن تأخيرُهُ إلى الطلوع قصداً.

قوله: (وعلى أنها تنقلب نفلاً... إلخ) هو قول الإمام وأبي يوسف رحمهما الله كما في «البرهان»، قالوا: الصلاة على النبي ﷺ والدعاء والتسبيح في الأوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن، ولعله لأن القراءة ركن الصلاة، وهي مكروهة، فالأولى ترك ما كان ركناً لها، «بحر».

(١) أخرجه مسلم: ١٩٢٩، وأحمد: ١٧٣٧٧.

(٢) الحديث السابق، وخرجه ابن شاهين في الجنائز بلفظ: وأن نصلّي على موتانا. ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: (١/١٧٠).

(٣) قال أبو داود في «سننه»: باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها، ثم ساق الحديث: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلّي فيهن، أو نقبر فيهن موتانا...». ينظر: «السنن» (٣١٩٢) (٥/١٠٢).



ولا ننهي كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع؛ لأنهم قد يتركونها بالمرّة، والصحة على قول مجتهد أولى من الترك.

(ويصح أداء ما وجب فيها) أي: الأوقات الثلاثة، لكن (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجنازة حضرت، وسجدة آية تليّت فيها) ونافلة شرع فيها، أو نذر أن يصلي فيها، فيقطع ويقضي في كامل في ظاهر الرواية، فإن مضى عليها صح (كما صح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب) لبقاء سببه، وهو: الجزء المتصل به الأداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير المنهي الصلواتي

قوله: (مع الكراهة) أي: التحريمية؛ لما عرف من أن النهي الظني الثبوت الغير المصروف عن مقتضاه يفيد كراهة التحريم، كما في «المنح».

وفي «البحر» عن «التحفة»: الأفضل أن يصلي على جنازة حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها. بل في «الإيضاح» و«التبيين»: التأخير مكروه؛ لقوله ﷺ: «ثلاث لا يؤخرن: جنازة آتت، ودين وجدت ما تقضيه، ويكر ووجد لها كف»^(١).

قوله: (في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم فنفاها، قاله في «الشرح». وقد علمت ما في «البحر» عن «التحفة»، وما في «الإيضاح» و«التبيين».

قوله: (كجنازة... إلخ) قال في «البحر»: وظاهر التسوية بين صلاة الجنازة وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنازة في غير وقت مكروه فأخرها حتى صلى في الوقت المكروه، فإنها لا تصح وتجب إعادتها كسجدة التلاوة، وذكر الأسبجاني أن صلاة الجنازة تجوز مع الكراهة ولا يعيدها، بخلاف سجدة التلاوة.

قوله: (ونافلة شرع فيها) فإن أدائها واجب بسبب الشروع فيها.

قوله: (فيقطع ويقضي في كامل) ظاهره أنه على سبيل الوجوب؛ لأنه في مقابلة الكراهة التحريمية. قوله: (لبقاء سببه وهو الجزء... إلخ) أي: والمسبب يثبت بحسب ثبوت السبب، إن كان كاملاً فكاملاً، وإن كان ناقصاً فناقص.

قوله: (مع الكراهة للتأخير) وأمّا الفعل فلا يكره؛ لعدم استقامة إثبات الكراهة للشيء مع كونه مأموراً به، ونظيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت، وإنما يحرم تفويته، كما في «الدرر».

(١) بنحوه في «سنن أبي داود» (٤٨١٠) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ: «التؤدة في كل شيء إلا في عمل الآخرة» قال الأعمش: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ، ونحوه في «سنن الترمذي» من حديث علي ﷺ: «ثلاث لا تؤخرها: الصلاة إذا آتت، والجنازة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفناً» هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل. اهـ

عنه، لا لذات الوقت، بخلاف عصر مضي؛ للزومه كاملاً بخروج وقته، فلا يؤدي في ناقص. الطحاوي

وقيل: الأداء مكروه أيضاً، وأيده في «البحر» بالنقل والاستدلال.

فإن قلت: لم لا يجوز فجر يومه كما جاز عصر يومه؟

أجاب عنه صدره الشريعة: بأنه ذكر في الأصول أن الجزء المقارن للأداء هو السبب لوجوب الصلاة، وآخر وقت العصر ناقص؛ إذ هو وقت عبادة الشمس، فوجب ناقصاً، فإذا أداه كما وجب، فإذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد؛ لأنه وقت كمال، والفجر كله وقت كامل؛ لأن الشمس لا تُعبد قبل وقت طلوعها، فوجب كاملاً، فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد؛ لأن وقت الطلوع وقت ناقص، فلم يؤدّها كما وجبت.

وقوله: (الفساد) أي: ما شأنه الفساد، وقوله: (بالغروب) المراد به حال السقوط، وقوله: (لأنه وقت كمال) أي: الغروب، بمعنى تمامه، ففيه استخدام^(١).

فإن قيل: هذا تعليل في مقابلة النص، وهو قوله ﷺ: «مَنْ أدرك ركعةً من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواء الشيخان والطحاوي^(٢).

أجيب: بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض، فرجع القياس حكم حديث الشيخين في صلاة العصر، ورجع حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر، وترجيح المحرم على المباح إنما هو عند عدم ورود القياس، أمّا عنده فالترجيح له.

على أنه أجاب في «الأسرار»: بأن حديث النهي متأخر؛ لأنه أبداً يطرأ على الأصل الثابت، ولأن الصحابة رضوا عملت به، فعلم أنه لاحق.

قوله: (لا لذات الوقت) فإنه وقت كسائر الأوقات، إنما النقص في أداء الأركان المستلزم فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار، «فتح».

قوله: (بخلاف عصر مضي... إلخ) جواب سؤال حاصله: ينبغي أن يجوز بعد الاصفرار قضاء عصر أمس مثلاً؛ لأن الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصاً، فإذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداه كما وجب.

(١) الاستخدام: هو ذكر لفظ مشترك بين معنيين يراد به أحدهما، ثم يعاد عليه ضمير أو إشارة بمعناه الآخر، أو يعاد عليه ضميران يراد بثنائيهما غير ما يراد بأوليهما. «جواهر البلاغة» (ص: ٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩١٣) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



(وَالْأَوْقَاتُ الثَّلَاثَةُ) المذكورة (يُكْرَهُ فِيهَا النَّافِلَةُ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ وَلَوْ كَانَ لَهَا سَبَبٌ كَالْمَنْذُورِ، وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ) وركعتي الوضوء، وتحية المسجد، والسُّنَنِ الرُّوَاتِبِ، وفي مكة، وقال أبو يوسف: لا تُكْرَهُ النَّافِلَةُ حَالَ الْإِسْتِوَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتُثْنِيَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ.

(وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُنَّتِهِ) قبل أداء الفرض؛ لقوله ﷺ: «لِيُبْلَغَ

شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ، الطَّحْطَاوِي

قوله: (يُكْرَهُ فِيهَا النَّافِلَةُ [٧٤/أ] كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ) فيجب قطعها والأداء في كامل في ظاهر الرواية، وقيل: لا يصحُّ التَّنْفُلُ فيها كالفرائض؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَفِيدُ الْمَنْعَ مُطْلَقاً دُونَ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِي الْبَعْضِ بِخَصْرِهِ.

قوله: (وَالسُّنَنِ الرُّوَاتِبِ) كَأَن يُصَلِّيَ سَنَةَ الْفَجْرِ وَقْتَ الطُّلُوعِ، وَلَا يَظْهَرُ فِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْإِسْتِوَاءِ وَالْغُرُوبِ لَيْسَ فِيهِ سُنَنٌ رَوَاتِبٌ، وَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ قِضَاءً فَلَا سَنَةَ لَهُ، وَلَوْ أُطْلِقَ السُّنَنِ لِيُشْمَلَ الْكَسُوفُ لَكَانَ أَوْلَى.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: ... إلخ) قَوَاهُ الْكَمَالُ، وَفِي «الْحَاوِي الْقُدْسِيَّ»: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.
قوله: (لِأَنَّهُ اسْتُثْنِيَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ) الْوَاردُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ اسْتِثْنَاءُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ^(١). وَلَهُمَا: أَنَّهَا زِيَادَةٌ غَرِيبَةٌ، فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا ١ هـ.
قوله: (وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ) أَي: قِصْداً، حَتَّى لَوْ شَرَعَ فِي النَّفْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ثُمَّ طَلَعَ الْفَجْرُ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَقُومُ عَنْ سَنَةِ الْفَجْرِ، وَلَا يَقْطَعُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ فِيهِ كَانَ لَا عَنْ قِصْدِ ١ هـ سَيِّدٌ عَنِ الزَّيْلَعِيِّ.

ومثل النافلة في هذا الحكم ما وجب بإيجاب العبد، ويقال له: الواجب لغيره، كالمندور وركعتي الطواف وقضاء نفلٍ أفسده، أمَّا الواجب لِعَيْنِهِ: وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه، سواء كان مقصوداً لنفسه كمخالفة الكفار وموافقة الأبرار في سجود التلاوة، أو كان مقصوداً لغيره كقضاء حق الميت في صلاة الجنازة، فلا كراهة فيه، ومثل ما ذكر بعد صلاته، أي: الفجر، وبعد صلاة العصر.

قوله: (شاهدكم) أي: حاضرکم، قاله السيّد.

(١) أخرج أبو داود في «سننه» (١٠٨٣) من حديث أبي قتادة ؓ، بلفظ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ، إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مَرْسَلٌ، مُجَاهِدٌ أَكْبَرُ مِنْ أَبِي الْخَلِيلِ، وَأَبُو الْخَلِيلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤١٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ بِلَفْظٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَقَالَ: وَرَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ وَابْنُ عَمْرِو مَرْفُوعاً.



فلا يظهر في حق فرض يقضيه، وهو المفاد بمفهوم المتن.

(و) يكره التنفل (قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) لقوله ^(١): «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ إِنْ شَاءَ إِلَّا الْمَغْرِبُ»، قال الخطابي: يعني الأذان والإقامة ^(٢).

(و) يكره التنفل (عِنْدَ خُرُوجِ الْخُطْبِ) من خلوته وظهوره (حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ) للنهي عنه، سواءً فيه خطبة الجمعة، والعيد، والحج، والنكاح، والختم،
الطحاوي

قوله: (فلا يظهر في حق فرض) أي: إذا علمت أن الأولوية إنما هي بالنظر إلى النفل فلا يظهر... إلخ.

قوله: (وهو المفاد بمفهوم المتن) فإن المصنف قيّد بالتنفل، ومفهومه أن الفرض لا يكره أداؤه في هذه الأوقات الثلاثة.

قوله: (ويكره التنفل قبل صلاة المغرب) لأن في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تعجيله المكروه تأخيراً إلا يسيراً، وقولهم: التأخير قليلاً لا يكره، حمله الكمال على ما هو الأقل من الركعتين ممّا لا يعدّ تأخيراً، وهو خلاف ما بحثه هنا من أن التأخير بقدر ركعتين خفيفتين لا يكره، ويؤيد الأول قول ابن عمر ^(٣): ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصلّيهما ^(٢)، بل قال النخعي: إنهما بدعة ^(٣).

قوله: (يعني الأذان والإقامة) فهو من باب التغليب، أو المراد بالأذان المعنى اللغوي، فإن في الإقامة إعلاماً.

قوله: (ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وكذا الفريضة الفاتحة لصاحب ترتيب، كما في «الدر»، فلو شرع قبل خروج الإمام ثم خرج لا يقطعها؛ لعدم قصد ذلك، بل يتمها ركعتين إن كانت نفلاً، وأربعاً إن كانت سنة الجمعة على الأصح، لكنه يخفف فيها.

قوله: (عند خروج الإمام من خلوته) أو قيامه للصعود إن لم تكن له خلوة، أفاده في «الشرح»، ويمكن الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله: (وظهوره) فإن في قيامه ظهوراً.

قال بعض الخُذّاق: إن قلت: هذا لا يناسب خطبة النكاح، وختم القرآن، قلت: المراد من خروجه ما يعمّ تهيّته لذلك. هـ.

قوله: (حتى يفرغ من الصلاة) أي: إن كان بعدها صلاة، وإلا فبعد فراغه منها، وإنما حرّم التنفل

(١) أخرجه البزار: ٧٤٣٦، والطبراني في الأوسط: ٨٣٢٨، من حديث بريدة بن الحصيب ^(١)، وينظر: «معالم السنن»: (٢٧٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٢٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤١٨٤) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر ^(٢).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥٠١).

والكسوف، والاستسقاء.

(و) يُكرهه (عند الإقامة) لكل فريضة (إلا سنة الفجر) إذا أمن فوت الجماعة.

الطحاوي

حينئذ؛ لأن الاستماع فرض، والأمر بالمعروف في وقتها حرام؛ لرواية الصحيحين: «إذا قلت لصاحبك: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت»^(١)، فكيف بالنفل؟ وإليه أشار المؤلف بقوله: (للنهي عنه). قوله: (والكسوف) هو على قول الإمام الشافعي، (والاستسقاء) على قول الصحيحين رضي الله تعالى عنهم، قاله في «الشرح».

وما في «القنية» من أنه لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضعيف.

قوله: (ويُكرهه عند الإقامة) لكل فريضة؛ لما في كتاب الصلاة من «الأصل»: سئل في المؤذن يأخذ في الإقامة، أكرهه أن يتطوع؟ قال: نعم إلا ركعتي الفجر. هـ. وقد ظهر أن المراد بالإقامة هنا إقامة المؤذن، لا الشروع، وهذا بخلاف الإقامة المذكورة في إدراك الفريضة، فإن المراد بها الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك.

والحاصل: أن مصلّي السنة أو النافلة إن كان قبل إقامة المؤذن فله أن يأتي بهما في أي موضع شاء من المسجد أو غيره إلا في الطريق، وإن كان وقت الإقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة، وكذا يأتي بها بعد شروعه إذا علم أنه يدرك ولو في تشهد الفرض عند أئمتنا الثلاثة خلافاً لمن حكى خلاف محمد فيها، وبناء على خلافه في صلاة الجمعة، وهو لا يصح؛ لوجود الفارق؛ لأن المدار في الجمعة على إدراك الجمعة، وفي الفجر على إدراك فضلها.

قوله: (إلا سنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة) إنما حُصت سنة الفجر؛ [أ/٧٥] لأن لها فضيلة عظيمة، قال رحمته: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٢)، وروي: «صلّوهما وإن طردتكم الخيل»^(٣)، أو «إن فيهما الرغائب»^(٤).

ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضاً يعمل بها بقدر الإمكان عند التعارض، فإن خشي فوت الجماعة دخل مع الإمام؛ لأنه لما تعذر إحرازهما يحرز أفضلهما وهو الجماعة؛ لأنه إن ورد الوعد

(١) أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٥) من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) بنحوه في «سنن أبي داود» (١٢٥٨) بلفظ: (لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل)، وبنحوه في «مسند» أحمد (٩٢٥٣) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه محمد في «الآثار» (١١٢)، وابن أبي شيبه في «مصنفه» (٦٣٢٥)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٠٢) كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.



(و) يُكْرَهُ التَّنْفُلُ (قَبْلَ) صَلَاةِ (الْعِيدِ وَلَوْ) تَنَفَّلَ (فِي الْمَنْزِلِ، وَ) كَذَا (بَعْدَهُ) أَي: الْعِيدِ (فِي الْمَسْجِدِ) أَي: مُصَلَّى الْعِيدِ، لَا فِي الْمَنْزِلِ فِي اخْتِيَارِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئاً، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ^(١).

(و) يُكْرَهُ التَّنْفُلُ (بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فِي) جَمْعِ (عَرَفَةَ) وَلَوْ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ (و) جَمْعِ (مُزْدَلِفَةَ) وَلَوْ بِسُنَّةِ الْمَغْرِبِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا^(٢).

(و) يُكْرَهُ (عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ)

الطحاوي

فِي سَنَةِ الْفَجْرِ لَمْ يَرِدِ الْوَعِيدُ بِتَرْكِهَا، وَقَدْ وَرَدَ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فِي الْجَمَاعَةِ، فَعَنْهُ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»^(٣)، وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَقُومُ بِاللَّيْلِ وَيَصُومُ بِالنَّهَارِ وَلَا يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ، قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ^(٤)، وَأَيْضاً الْجَمَاعَةُ مَكْمَلَةٌ ذَاتِيَّةٌ، وَالسَّنَةُ مَكْمَلَةٌ خَارِجِيَّةٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ السَّنَةَ فِي السَّنَنِ الَّتِي قَبْلَ الْفَرَائِضِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ الصَّيْفِيِّ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الشَّتَوِيِّ وَبِالْعَكْسِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ وَاحِداً فَخَلَفَ أَسْطَوَانَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَوْ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ بَعِيداً عَنِ الصَّفُوفِ فِي نَاحِيَةٍ مِنْهُ.

وَيَكْرَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا مُخَالَطاً لِلصَّفِّ مُخَالَفاً لِلْجَمَاعَةِ، أَوْ خَلَفَ الصَّفِّ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَالْأَوَّلُ أَشَدُّ كِرَاهَةً.

وَأَمَّا الَّتِي بَعْدَهَا فَالْأَفْضَلُ فَعَلُّهَا فِي الْمَنْزِلِ، إِلَّا إِذَا خَافَ الْإِسْتِغَالَ عَنْهَا لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَأْتِي بِهَا فِي الْمَسْجِدِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ وَلَوْ فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرَضَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَنَحَّى عَنْهُ، وَيَكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرَضَ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ» وَ«الْكَافِي».

قَوْلُهُ: (أَي: مُصَلَّى الْعِيدِ) سِوَاءَ كَانَ مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْمَعْدَّ لَصَلَاةِ الْعِيدِ فَقَطْ.

قَوْلُهُ: (كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئاً) وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ حَرِيصاً عَلَى النَّوَافِلِ مَا أُمِكَ، فَعَدَمُ فَعْلِهِ يَدُلُّ عَلَى الْكِرَاهَةِ؛ إِذْ لَوْلَاهَا لَفَعَلَ وَلَوْ مَرَّةً بَيَّاناً لِلإِبَاحَةِ، كَمَا فِي «الْحَلَبِيِّ».

قَوْلُهُ: (فِي جَمْعِ عَرَفَةَ) الْأَوَّلَى حَذْفُ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ لَفْظَ (فِي) أَوْ (جَمْع).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ١٢٩٣، وَأَحْمَد: ١١٢٢٦، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ١٤٦٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالشَّافِعِيُّ:

(٧٥/١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٥٨٩، وَمُسْلِمٌ: ١٢٨٨، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٦٧) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٩٧) كِلَاهُمَا

مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) بَنَحُوهُ فِي «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢١٨) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لتفويته الفرض عن وقته .

(و) يُكره التنفل كالفرض حال (مُدافعة) أحد (الأخبثين) البول، والغائط، وكذا الريح
(و) وقت (حضور طعام تنوُّفه نفسه، و) عند حضور كل (ما يشغل البال) عن استحضار
عظمة الله تعالى، والقيام بحق خدمته (ويُخلل بالخشوع) في الصلاة بلا ضرورة؛ لإدخال
النقص في المؤدى، والله الموفق بمَنه .
الطحاوي

قوله: (لتفويته الفرض... إلخ) أي: لما ليس بفرض، فيترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه، وهذا
ليس من فعل العقلاء، بل إذا كان الوقت الذي بعده وقت فساد كوقت الطلوع فإنه يترك الواجبات،
ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة، كما في «المجتبى» .

قوله: (حال مدافعة أحد الأخبثين) أي: الحضر بأحدهما، والمفاعلة على غير بابها، أو هي
على بابها؛ لأنها تندفع للخروج وهو يدفعها لداخل.
قوله: (تنوُّفه نفسه) أي: تشتاق إليه، فإن فيه سُغلاً، والكراهة إن لم يضق الوقت، وإلا قدمه
ولا كراهة عند ذلك .

قوله: (وعند حضور كل... إلخ) من عطف العام .

* * *

تنمُّ: ممَّا يتَّصل بالمكروهات:

كراهة الكلام بعد الفجر إلى أن يصلِّي إلا بخير، وفي إبطال السنة إذا فصل به كلام^(١) .

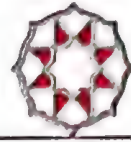
ولا بأس بالمشي لحاجة بعد الصلاة، وقيل: يكره إلى طلوع الشمس، وقيل: إلى ارتفاعها، وأمَّا
بعد العشاء فأباحه قومٌ وحظَّره آخرون، وكان ﷺ يكره النوم قبلها والحديث بعدها^(٢)، والمراد به ما ليس
بخير، وإنما يتحقَّق الخير في كلامٍ هو عبادة؛ إذ المباح لا خير فيه كما لا إثم فيه، فيُكره في هذه
الأوقات. نقله السيّد عن «النهر» .

قوله: (لإدخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نفلاً، لا مقابل القضاء، والله
أعلم .

* * *

(١) (كلام): في (ن)، (ج): (خلاف) .

(٢) تقدم تخريجه .



(باب الأذان)

لَمَّا ذَكَرَ الْأَوْقَاتَ الَّتِي هِيَ أَسْبَابُ ظَاهِرَةٍ، وَأَعْلَامٌ عَلَى نِعْمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاجِبَاهِ
الْغَيْبِيِّ ذَكَرَ الْأَذَانَ الَّذِي هُوَ إِعْلَامٌ بِدُخُولِهَا، وَقَدَّمَ السَّبَبَ عَلَى الْعَلَامَةِ لِقُرْبِهِ، وَلِأَنَّ الْأَوْقَاتَ
إِعْلَامٌ فِي حَقِّ الْخَوَاصِّ، وَالْأَذَانَ إِعْلَامٌ فِي حَقِّ الْعَوَامِّ.

وَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ: ثُبُوتِهِ، وَتَسْمِيَّتِهِ، وَأَفْضَلِيَّتِهِ، وَتَفْسِيرِهِ لُغَةً وَشَرِيعَةً، وَسَبَبِ
مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَسَبَبِهِ، وَشَرْطِهِ، وَحُكْمِهِ، وَرُكْنِهِ، وَصِفَتِهِ، وَكَيْفِيَّتِهِ، وَمَحَلَّ شُرْعٍ فِيهِ، وَوَقْتِهِ،
وَمَا يُطْلَبُ مِنْ سَامِعِهِ، وَمَا أُعِدَّ مِنَ الثَّوَابِ لِفَاعِلِهِ.

فثُبُوتُهُ: بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَسْمِيَّتُهُ أَذَانًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ.

الطحطاوي

(باب الأذان)

قوله: (وَأَعْلَامٌ عَلَى نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) بفتح الهمزة، جمع عَلِمَ، بمعنى علامة، أو بكسرها، أي:
مُعْلِمَةٌ، أو ذات إعلَامٍ، والمراد المبالغة، ويؤيد الأول التعبير بـ: (على)، والمراد بنعمة الله تعالى
الصلاة، أو الإيجاب، فالعطف للتفسير، وكلُّ منهما نعمة؛ لما يترتب عليه من الثواب.

قوله: (الذي هو إعلَامٌ) بكسر الهمزة، وقوله: (بدخولها) أي: الأوقات.

قوله: (لِقُرْبِهِ) وذلك لأنَّ العلامة مجعولة ليعلم بها السبب، فهي متأخرة عنه.

قوله: (في حقِّ الخواصِّ) أي: العلماء، فإنَّهم يعلمون الأوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظلِّ
المثلَّ وغروب الشَّفَقِ وطلوع الفجر، قال بعضهم: حقيقُّ بالمسلم أن يتنبَّه بالوقت، فإن لم ينبَّه الوقت
فينبَّه الأذان، أي: فقدَّم ما اختصَّ بالخواصِّ؛ لشرف مرتبتهم.

قوله: (وتسميته) المراد بها لفظه، فإنَّه يتكلَّم فيه من جهة اشتقاقه.

قوله: (وأفضليَّته) أي: على الإمامة.

قوله: (وسببه) أي: بقاء.

قوله: (فثبوته بالكتاب) قال تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ
لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوَاقِ الْجُمُعَةِ﴾، وقصد الانتهاء في الأولى والاختصاص في الثانية، أو أنَّ أحد الجارَّين بمعنى
الآخر.

قوله: (والسُّنَّة) هو ما سيأتي.

قوله: (لأنَّه من بابِ التَّفْعِيلِ) لا وجه لهذا التعليق، ولو قال: (من باب التَّفْعِيلِ) ليفيد أنَّه اسم

واختلفَ في أَفْضَلِيَّتِهِ، وَعِنْدَنَا الْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَمَعْنَاهُ لُغَةً: الْإِعْلَامُ، وَشَرِيعَةً: إِعْلَامٌ مُخْصِوَصٌ.

وَسَبَبُ مُشْرُوعِيَّتِهِ: مُشَاوَرَةُ الصَّحَابَةِ فِي عِلَامَةٍ يَعْرِفُونَ بِهَا وَقْتَ الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

الطُّحْطَاوِي

مَصْدَرٌ لـ (أَذَّنَ) الْمَشْدَدُ لَكَانَ أَوَّلَى، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ أَذَّنَ، أَي: أَعْلَمَ، ثُمَّ صَارَ اسْمًا لِلتَّأْذِينِ، فَإِنَّ فَعَالًا بِالْفَتْحِ يَأْتِي اسْمًا لِلتَّفْعِيلِ، مِثْلُ وَدَّعَ وَدَاعًا، وَسَلَّمَ سَلَامًا، وَكَلَّمَ كَلَامًا، وَجَهَّزَ جَهَازًا، وَزَوَّجَ زَوَاجًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ لَفْظَ (الْأَذَانِ) مَصْدَرٌ (أَذَّنَ) كَعَلِمَ وَضَرَبَ، كَمَا فِي «الصَّحَاحِ»، أَي: سَمَاعًا، وَاسْمٌ لِلتَّأْذِينِ قِيَاسًا.

وَالْمِثْلُ ذَنَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ: الْمَنَارَةُ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ، كَمَا فِي «الْمُصْبَاحِ»، وَهِيَ مَحَلُّ التَّأْذِينِ، وَيُقَالُ لَهَا: مَنَارَةٌ، وَالْجَمْعُ مَنَائِرٌ بِالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَأَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَهَا بِالْمَسَاجِدِ مُسْلِمَةُ بِنْتُ مَخْلَدٍ ^(١) الصَّحَابِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى مِصْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ بَلَالٌ يَأْتِي بِسَحَرٍ لِأَطْوَلِ بَيْتٍ حَوْلَ الْمَسْجِدِ لَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ يُؤْذَنُ عَلَيْهِ ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَنَا الْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ) وَكَذَا الْإِقَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ، [٧٦/أ] كَمَا فِي «التَّنْوِيرِ»، وَذَلِكَ لِمَوَاطِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْإِمَامَةِ وَكَذَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَأَذَّنْتُ) ^(٣) لَا يَسْتَلْزِمُ تَفْضِيلَهُ عَلَيْهَا، بَلْ مَرَادُهُ لَأَذَّنْتُ مَعَ الْإِمَامَةِ لَا مَعَ تَرْكِهَا، فَيُفِيدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ كَوْنُ الْإِمَامِ هُوَ الْمُؤْذَنُ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَكَانَ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَذَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» ١. هـ مِنْ «الشرح».

قَوْلُهُ: (الْإِعْلَامُ) أَي: مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ: (إِعْلَامٌ مُخْصِوَصٌ) أَي: بِوَقْتِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ بَلْ قَدْ يُؤَخَّرُ عَنْهُ مَعَ صَلَاةٍ يَنْدَبُ تَأْخِيرُهَا، وَهَذَا تَعْرِيفٌ لِلْغَالِبِ، فَلَا يَرُدُّ أَذَانَ الْفَاتَةِ، وَبَيْنَ يَدَيِ الْخُطِيبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ حَتَّى أَحْدَثَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ عَلَى دَارٍ بِسُوقِ الْمَدِينَةِ مُرْتَفَعَةٍ يُقَالُ لَهَا: الزُّورَاءُ.

قَوْلُهُ: (وَسَبَبُ مُشْرُوعِيَّتِهِ: مُشَاوَرَةُ الصَّحَابَةِ... إلخ) السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ حُصُولُ الْمَشَقَّةِ بِسَبَبِ عَدَمِ ضَبْطِ

(١) يَنْظُرُ: «النَّجْمُ الزَّاهِرَةُ فِي مَلُوكِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةُ» (١/١٣٣).

(٢) بَنَحَوْهُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٥١٩) بَلْفِظَ: كَانَ بَيْتِي مِنْ أَطْوَلِ بَيْتٍ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَكَانَ بَلَالٌ يُؤْذَنُ عَلَيْهِ الْفَجْرَ، فَيَأْتِي بِسَحَرٍ فَيَجْلِسُ عَلَى الْبَيْتِ يَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ، فَإِذَا رَأَى تَمَقُّطِي، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْمَدُكَ وَأَسْتَعِينُكَ عَلَى قُرَيْشٍ أَنْ يَقِيمُوا دِينَكَ، قَالَتْ: ثُمَّ يُؤْذَنُ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُه كَانَ تَرْكُهَا لَيْلَةً وَاحِدَةً، هَذِهِ الْكَلِمَاتُ، وَبَنَحَوْهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٩٩٥) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ.

(٣) بَنَحَوْهُ فِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١٨٦٩)، وَبَنَحَوْهُ فِي «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (٢٠٤١) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظَ: (لَوْ كُنْتُ أَطْبِقُ الْأَذَانَ مَعَ الْخِلَافَةِ لَأَذَّنْتُ).



الطحاوي

وقت صلاته عليه الصلاة والسلام، وذلك أنه ﷺ لما قَدِم المدينة كان يؤخّر الصلاة تارةً ويُعجلها أخرى، وبعض الصحابة كان يبادر حرصاً على الصلاة مع النبي ﷺ، فيفوته بعض مقاصده، وبعضهم يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي ﷺ؛ لئلا تفوتهم الجماعة، فقال بعضهم: يُضرب الناقوس، فقال ﷺ: «هو للنصارى» وقال بعضهم: الشُّبُور - وهو البوق - فقال ﷺ: «هو لليهود» وقال بعضهم: يُضرب الدُّفُّ، فقال ﷺ: «هو للروم»، وقال بعضهم: نوقد ناراً، فقال ﷺ: «ذلك للمجوس» وقال بعضهم: تُنصب راية، فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضاً، فلم يُعجبه ذلك، فلم تتفق آراؤهم على شيء، فقام رسول الله ﷺ مهتماً، قال عبد الله بن زيد: فبتُ مهتماً باهتمام رسول الله ﷺ، فبينما أنا بين النائم واليقظان إذ أتاني آت وعليه ثوبان أخضران، فقام على جذم حائط - أي: قطعة حائط - ويده ناقوسٌ، فقلتُ: أتبيئني هذا؟ فقال: ما تصنع به؟ فقلتُ: تضرب به عند صلاتنا، فقال: أفلا أدلك على ما هو خيرٌ منه؟ فقلتُ: بلى، فاستقبل القبلة قائماً وقال: الله أكبر... حتى ختم الأذان، ثم مكث هنيهةً، ثم قام فقال مثل مقالته الأولى، وقال في آخره: قد قامت الصلاة... مرتين، قال عبد الله بن زيد: فمضيتُ إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك، فقال: «رؤيا حقٌّ، ألقيها على بلال فإنه أندى منك صوتاً» فألقيتها عليه، فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذّن، فسمعه عمرُ رضي الله عنه وهو في بيته، فأقبل إلى رسول الله ﷺ في إزار يهرول، فقال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيتُ مثل ما رأى إلا أنه سبقني، فقال رسول الله ﷺ: «فلله الحمد، وإنه لأثبتُ»^(١).

وروي: أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة^(٢).

واختلف في هذا الملك، فقيل: جبريل، وقيل: غيره.

وثبت الأذان بأمره ﷺ، وأما الرؤيا فسبب، على أنه يحتمل مقارنة الوحي لها، ويؤيده ما روي: أن عمرَ لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد سبقه بذلك^(٣).

وقيل: إنما ثبت بتعليم جبريل ليلة الإسراء حين صلى عليه الصلاة والسلام بالأنبياء والملائكة إماماً^(٤)، وإنما لم يعمل به ﷺ إلا بعد هذه الرؤيا؛ لظن أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة.

(١) بنحوه في «سنن أبي داود» (٤٩٩)، وبنحوه في «سنن الترمذي» (١٨٩) وقال: حديث حسن صحيح، كلاهما من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٢) قال ابن حجر العسقلاني: ونقل مغلطي: أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة، ولا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه. ينظر: «فتح الباري» (٢/٧٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٧٥)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٠) كلاهما من حديث عبيد بن عمير.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٢٤٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ: (أن النبي ﷺ لما أسري به إلى السماء =

وشرع في السنّة الأولى من الهجرة، وقيل: في الثانية

الطحاوي

وهو كالإقامة من خصائص هذه الأمة، وما يروى: أن آدم لما نزل الأرض استوحش فنأدى جبريلُ بالأذان^(١) لا ينافي الخصوصية؛ لأن المراد خصوصيّة الصلاة.

وفي «الدرة المنيفة»^(٢): أوّل من أحدث أذان اثنين معاً بنو أميّة، وأوّل ما زيدت الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان على المنارة في زمن حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون^(٣) بأمر المحتسب نجم الدين الطنبدي^(٤)، وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبع مئة^(٥)، كذا في «الأوائل» للسيوطي.

والصواب من الأقوال أنها بدعة حسنة، وكذا تسبيح المؤذنين في الثلث الأخير من الليل، وحكى بعض المالكية فيه خلافاً، وأن بعضهم منع ذلك، أفاده في «النهر».

قوله: (وشرع في السنّة الأولى) على الراجح، وقبل ذلك كانوا يصلّون بالمناداة في الطرُق: الصلاة الصلاة أو الصلاة جامعة، فيجتمع الناس، فلما صُرِفَت القبلة أُمرَ بالأذان.

= أوحى إليه بالأذان، فنزل به، فعلمه جبريل)، قال الهيثمي: وفيه طلحة بن زيد، ونسب إلى الوضع. ينظر: «مجمع الزوائد» (٣٢٩/١).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٧/٥)، والدليمي في «الفردوس» (٦٧٩٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣٧/٧) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هو «الدرة المنيفة» في فقه أبي حنيفة: لعمر بن عمر الزهري الدفري الحنفي القاهري، كان إماماً جليلاً عارفاً نبيلاً له المهارة الكلية في فقه أبي حنيفة ومشاركة جيّدة في علوم العربيّة، (ت ١٠٧٩هـ) وقد جاوز الثمانين، وله شرح نفيس عليها «الجواهر النفيسة» في مجلدٍ أقرأه مرّات عديدة بجوامع الأزهر وعم النفع به. ينظر: «خلاصة الأثر» (٢٢٠/٣).

(٣) هو: حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين ابن قلاوون، استقر في السلطنة بعد أخيه المنصور عليّ وهو ابن نيّف على عشر سنين، ولقب بالصالح، ثم خلع، وتولى الملك الظاهر برقوق العثماني نحو سبع سنين، ثم عاد الملك إلى الملك حاجي بن الأشرف شعبان، ولقب بالملك المنصور، فأقام سبعة أشهر، ثم خلع المنصور حاجي نفسه من السلطنة، ودخل برقوق القاهرة متولياً وحاجي بن شعبان على يمينه والخليفة على يساره، (ت ٨١٤هـ). ينظر: «قلادة النحر» (٣٢٧/٦)، «الضوء اللامع» (٨٧/٣).

(٤) هو: نجم الدين محمد بن عمر بن محمد الطنبدي، وكيل بيت المال، ومحتسب القاهرة، كان شيخاً جهولاً سيّء السيرة في الحسبة والقضاء، يأخذ البرطيل والرشوة، ويحسب أن رضى الله سبحانه في ضرب العباد بالدرة وولاية الحسبة، أزعج غير مرة إلى مجلس المظالم وأوقف مع من أوقف للمحاكمة بين يدي السلطان من أجل عيوب فوادح، (ت ٨٠٠هـ). ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٤٩٠/٢)، «سلك الدرر» (١٥٧/٣).

(٥) قال في «النجوم الزاهرة»: كانت العادة في ليلة الجمعة بعد أذان العشاء أن يصلّي المؤذنون على النبي ﷺ مراراً على المثناة، فسمع ذلك أحد الفقهاء فأعجبه، فقال لأصحابه: أتحيون أن تسمعوا هذا في كل أذان؟ قالوا: نعم، فبات تلك =



في المدينة المنورة.

وسببه: دخول الوقت، وهو شرط له، ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح، من عاقل، وشرط كماله: كون المؤذن صالحاً، عالماً بالوقت، طاهراً، متفقداً أحوال الناس، زاجراً من تخلف عن الجماعة، صيئاً، بمكان مرتفع، مستقبلاً.

وحكمه: لزوم إجابته بالفعل والقول.

وركنه: الألفاظ المخصوصة.

وصفته: سنة مؤكدة.

وكيفيته: الترسل.

ووقته: أوقات الصلاة، ولو قضاءً، ويطلب من سامعه الإجابة بالقول،

الطحاوي

قوله: (في المدينة المنورة) بيان لمحلّ مشروعته.

قوله: (وسببه) أي: البقائي كما سبق.

قوله: (ومنه) أي: من شروطه، أي: شروط صحته.

قوله: (صيئاً) أي: حسن الصوت عاليه، روي: أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال لمؤذن: أذن حسناً، وإلا فاعتزلنا^(١).

قوله: (لزوم إجابته) أي: وجوبها، وقيل: سنة، وقوله: (بالفعل) ضعيف وفيه حرج، والمعتمد ندب الإجابة بالقول فقط.

قوله: (والقول) الواو بمعنى (أو)، وهي لحكاية الخلاف.

قوله: (أوقات الصلاة) أي: أصلاً واستجباً.

قوله: (ولو قضاء) فيه أن القضاء لا وقت له، اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل.

قوله: (ويطلب... إلخ) مستغنى عنه بقوله: (وحكمه: ... إلخ)، وإنما ذكره بياناً لقوله أولاً: (وما يطلب من سامعه).

= الليلة، وأصبح وقد زعم أنه رأى رسول الله ﷺ في منامه يأمره أن يقول لمحتسب القاهرة نجم الدين الطنبدي أن يأمر المؤذنين أن يصلوا على النبي ﷺ عقب كل أذان، فمشى الشيخ إلى المحتسب المذكور وقص عليه ما رآه، فسرّه ذلك، وأمر به فبقي إلى يومنا هذا. ينظر: «النجوم الزاهرة» (٣٣١/١١).

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» باب رفع الصوت في النداء (٦٠٩) بلفظ: (قال عمر بن عبد العزيز: (أذن أذاناً سمحاً، وإلا فاعتزلنا).

كالفعل. وسنذكر بيان ألفاظه، ومعانيها، وثوابه.

[حكم الأذان، وصفته]

(سُنُّ الْأَذَانِ) فليس بواجبٍ على الأصح؛ لعدم تعليمه الأعرابي^(١)، (وَ) كذا (الإقامة سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) في قُوَّةِ الواجب؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(٢) وللمدوامة عليهما، (لِلْفَرَائِضِ) ومنها الجمعة، فلا يُؤَذِّنُ لعيد، واستسقاء، وجنازة، ووتر، فلا يقعُ أذانُ العشاءِ للوترِ على الصحيح (وَلَوْ) صَلَّى الْفَرَائِضَ (مُنْفَرِدًا) بفلاةٍ
الطحاوي

قوله: (كالفعل) قد علمت ما فيه.

قوله: (فليس بواجبٍ على الأصح) وقيل: إنه واجب؛ لقول محمد: لو اجتمع أهل بلدة على تركه قاتلتهم، ولو تركه [أ/٧٧] واحد ضربته وجسسته.

قال في «المعراج» وغيره: والقولان متقاربان؛ لأنَّ السُنَّةَ المؤكَّدة لها حكمُ الواجب في لُحُوقِ الإثم بالترك وإن كان الإثم مقولاً بالتشكيك، ثمَّ إنَّ محمداً لا يخصُّ الحكمَ المذكور بالواجب، بل هو في سائر السنن، فلا دليل فيه على الوجوب، والسُنَّةُ نوعان: سُنَّةٌ هُدى كالأذان والإقامة، وتركها يوجب الإساءة، وسُنَّةٌ زائدة وتركها لا يوجبها كسُنَّةِ النبي ﷺ في قُعوده وقيامه ولُبسه وأكله وشربه ونحو ذلك، كما في «السراج»، ولكنَّ الأولى فعلها؛ لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

قوله: (لعدم تعليمه الأعرابي) الضمير للأذان، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والفاعل هو ﷺ، يعني أنه لما علَّم الأعرابيَّ كيف يصلي لم يذكر له الأذان.

قوله: (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) بالنصب مفعولٌ لـ: (سُنَّ) مبينٌ للنوع، وقوله: (وكذا الإقامة) مبتدأ وخبرٌ بالنظر للشرح، ومعطوفٌ على (الأذان) من عطف المفردات بالنظر إلى المتن.

قوله: (لقول النبي ﷺ) الحديث قاصرٌ على الأذان.

قوله: (على الصحيح) وقيل: هو لهما؛ لأنَّ الوقت لهما.

قوله: (ولو صَلَّى الْفَرَائِضَ منفرداً) إتيان المنفرد به على سبيل الأفضلية، فلا يسُنُّ في حقِّه مؤكِّداً، والمكروه له تركُ الأذان والإقامة معاً، حتَّى لو ترك الأذان وأتى بالإقامة لا يكره، كما في «البحر».

(١) أخرجه البخاري: ٧٩٣، ومسلم: ٨٨٥، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: ٦٣٠، ومسلم: ١٥٣٨، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



فإنه يُصلي خلفه جندٌ من جنود الله^(١) (أداءً) كان (أو قضاءً، سفرًا أو حضرًا) كما فعله النبي ﷺ^(٢) (للرجال، وكبرها) أي: الأذان والإقامة (للنساء) لما روي عن ابن عمر من كراهيتهما لهن^(٣).

(و) أشار إلى ضبط ألفاظه بقوله: (يُكَبَّرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا) في ظاهر الرواية، وروى الحسن مرتين، ويجزُمُ الرَاءُ في التكبير،
الطحاوي

قوله: (فإنه يصلي خلفه... إلخ) أخرج عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان الرجل بأرضٍ فحانت الصلاة فليتوضأ، فإن لم يجد ماءً فليتيَّم، فإن أقام صلى معه ملكان، وإن أذن وأقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه»^(٤).

قوله: (وكبرها للنساء) اعلم أن الأذان والإقامة من سنن الجماعة المستحبة، فلا يُندبان لجماعة النساء والعبيد والعُراة؛ لأنَّ جماعتهم غيرُ مشروعة، كما في «البحر»، وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهر في المضِر، فإن أداءه بهما مكروه، كما في الحلبي.

قوله: (من كراهيتهما لهن) لأن مبنى حالهنَّ على السَّتر، ورفع صوتهنَّ حرام، والغالب أن الإقامة تكون برفع صوتٍ إلا أنه أقلُّ من صوت الأذان.

قوله: (يُكَبَّرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا) بصوتين، و(أكبر) إمَّا بمعنى أعظم، أو أقدم، وقيل: بمعنى عظيم، فأفعلُ التفضيل ليس على بابه، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَفْوَتْ عَلَيْهِ﴾، أي: هين، وإنما عبرَ بـ: ﴿أَفْوَتْ﴾ تقريباً لعقول المخاطبين؛ إذ الإعادة عندهم أسهلُّ من الابتداء.

قوله: (وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف، وبه قال مالك.

قوله: (ويجزُمُ الرَاءُ في التكبير) كان أبو العباس المبرِّد يقول: سُمِعَ الأذانُ موقوفاً في مقاطعه، كقولهم: (حيَّ على الصلاة)، و(حيَّ على الفلاح)، والأصل فيه: (الله أكبرُ الله أكبرُ) بتسكين الراء، فحوَّلت فتحة الألف من اسم (الله) إلى الراء، وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية، وكذا الأولى، غير أنه تنقل فتحة الألف إليها، والتحقيق أن الراء الأخيرة ساكنة لا محالة، وهو مخير فيما قبلها بين الضمِّ والفتح؛ تخلُّصاً من الساكنين؛ إذ لا يتعبَّن الفتح في ذلك كما لا يخفى، ولفظ الجلالة مرفوعٌ في جميع الحالات، أفاده بعض الأفاضل.

(١) بنحوه أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: (١/٥١٠)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وعن سعيد بن المسيب نحوه.

(٢) أخرجه أبو داود: ٤٤٤، وأحمد: ١٧٢٥١، من حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي: (١/٤٠٨).

(٤) بنحوه في «مصنف» عبد الرزاق (١٩٥٥)، وبنحوه في «مصنف» ابن أبي شيبة (٢٢٧٧) كلاهما من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

وُسَكِّنُ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، فِي الْأَذَانِ حَقِيقَةً، وَيَنُوي الْوَقْفَ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْأَذَانُ جَزْمٌ، وَالْإِقَامَةُ جَزْمٌ، وَالتَّكْبِيرُ جَزْمٌ»^(١)؛ أَي: لِفَتْحِ الصَّلَاةِ.

(وَيُنَنِّي تَكْبِيرَ آخِرِهِ) عَوْدًا لِلتَّعْظِيمِ (كَبَائِي أَلْفَاظِهِ) وَحِكْمَةُ التَّكْرِيرِ تَعْظِيمُ شَأْنِ الصَّلَاةِ فِي نَفْسِ السَّامِعِينَ.

(وَلَا تَرْجِعْ فِي) كَلِمَتِي (الشَّهَادَتَيْنِ) لِأَنَّ بِلَا لَمْ يُرْجَعْ، وَهُوَ: أَنْ يَخْفِضَ صَوْتَهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ يَرْجِعَ فَيَرْفَعَهُ بِهِمَا.

الطحاوي

قوله: (وُسَكِّنُ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ) يَعْنِي لِلْوَقْفِ، وَالْأَوَّلَى ذِكْرُهُ.

قوله: (فِي الْأَذَانِ حَقِيقَةً) أَي: الْوَقْفُ الَّذِي لِأَجَلِهِ السَّكُونُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَذَانِ؛ لِأَجْلِ التَّرْسُلِ فِيهِ.

قوله: (وَيَنُوي الْوَقْفَ فِي الْإِقَامَةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهَا الْحَدْرُ، أَفَادَهُ فِي «الشرح».

قوله: (لِقَوْلِهِ ﷺ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (وُسَكِّنُ... إلخ)، وَيَأْتِي بِالشَّهَادَتَيْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَرَّتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ وَهَكَذَا... إلخ، وَيَأْتِي بـ: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ نَدَاؤَهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، بَلْ هُوَ الْأَذَانُ فِي الْحَقِيقَةِ، إِلَّا أَنَّهُ سَمِيَ الْمَجْمُوعُ أَذَانًا مَجَازًا تَسْمِيَةً لِلْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِذَلِكَ وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَسَمِيَتِ الْإِقَامَةُ بِهَا؛ لِأَجْلِ (قَدْ قَامَتْ)، كَمَا فِي «التبيين».

(وَحَيَّ) هُنَا بِمَعْنَى: أَقْبِلُوا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى بـ: (عَلَى)، وَمَعْنَى (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ): أَقْبِلُوا عَلَى مَا فِيهِ فَالْحُكْمُ وَنَجَاتُكُمْ وَهِيَ الصَّلَاةُ، أَوْ أَقْبِلُوا عَلَى الصَّلَاةِ عَاجِلًا وَعَلَى الْفَلَاحِ آجِلًا، قَالُوا: وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةٌ أَجْمَعُ لِلْخَيْرِ مِنْ لَفْظِ (الْفَلَاحِ) وَيَقْرُبُ مِنْهُ النَّصِيحَةُ، ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم».

قوله: (عَوْدًا لِلتَّعْظِيمِ) هَذَا بَيَانُ حِكْمَةِ إِعَادَةِ التَّكْبِيرِ، وَحِكْمَةُ تَكْرِيرِهِ ذَكَرَهَا بَعْدُ.

قوله: (تَعْظِيمُ شَأْنِ الصَّلَاةِ) وَلِيَكُونَ أَدْعَى إِلَى الْمَسَارَعَةِ إِلَى الطَّاعَةِ وَالْإِجَابَةِ.

قوله: (لِأَنَّ بِلَا لَمْ يُرْجَعْ) فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَكَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ سَنَّةٌ؛ لِتَرْجِيعِ أَبِي مَحْذُورَةَ بِأَمْرِهِ ﷺ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ كَانَ تَعْلِيمًا فَظَّنَّهُ تَرْجِيعًا، وَبِأَنَّ أَبَا مَحْذُورَةَ كَانَ مُؤَدِّنًا بِمَكَّةَ وَكَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٧) عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مَوْقُوفًا، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: يَعْنِي أَنْ لَا يَمْدَهُ مَدًّا. وَأَخْرَجَهُ



(وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ) لِفَعْلِ الْمَلِكِ النَّازِلِ (وَيَزِيدُ) الْمُؤَذِّنُ (بَعْدَ فَلَاحِ الْفَجْرِ) قَوْلُهُ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) يُكْرَرُهَا (مَرَّتَيْنِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ بِإِلَّا^(١)، وَخُصَّ بِهِ الْفَجْرُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ (وَ) يَزِيدُ (بَعْدَ فَلَاحِ الْإِقَامَةِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) وَيُكْرَرُهَا (مَرَّتَيْنِ) كَمَا فَعَلَهُ الْمَلِكُ^(٢).

(وَيَتَمَهَّلُ) يَتَرَسَّلُ (فِي الْأَذَانِ) بِالْفَصْلِ بِسَكْتَةٍ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ (وَيُسْرِعُ) أَي: يَحْدُرُ (فِي الْإِقَامَةِ) لِلأَمْرِ بِهِمَا فِي السُّنَّةِ.

(وَلَا يُجْزِئُ) الْأَذَانُ (بِالْفَارِسِيَّةِ) الْمُرَادُ: غَيْرُ الْعَرَبِيِّ (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ فِي الْأَظْهَرِ)

الطحاوي

بالإسلام، فَأَخْفَى كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ حَيَاءً مِنْ قَوْمِهِ، فَفَرَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَذَنَهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ فَيَرْفَعَ صَوْتَهُ؛ لِيَعْلَمَهُ أَنَّهُ لَا حَيَاءَ مِنَ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ) حِسًّا وَمَعْنَى وَصْفَةً إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ، وَاخْتِصَاصًا وَسِبًّا، وَلَا لَحْنَ وَلَا تَرْجِعَ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) إِنَّمَا كَانَ النَّوْمُ مُشَارِكًا لِلصَّلَاةِ فِي الْخَيْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةً إِذَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى تَحْصِيلِ طَاعَةٍ أَوْ تَرْكِ مَعْصِيَةٍ، وَلَكُونَهُ رَاحَةً فِي الدُّنْيَا، وَالصَّلَاةُ رَاحَةً فِي الْآخِرَةِ، وَرَاحَةُ الْآخِرَةِ أَفْضَلُ، قَالَ فِي «الشرح». وَهَلْ يَأْتِي بِهِ فِي أَذَانِ الْفَائِئَةِ؟ مُحَلٌّ تَوَقُّفٍ.

قَوْلُهُ: (بِالْفَصْلِ... إلخ) وَقِيلَ: [٧٨/أ] بِتَطْوِيلِ الْكَلِمَاتِ، كَمَا فِي «البحر» عَنْ «عَقْدِ الْفَرَائِدِ»، وَكُلُّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِي الْأَذَانِ، فَيَطْوِلُ الْكَلِمَاتِ بِدُونِ تَغْنُّ وَتَطْرِيبٍ، كَمَا فِي «الْعَنَاءَةِ».

قَوْلُهُ: (بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ) أَي: جَمْلَتَيْنِ، إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ السَّكْتَ تَكُونُ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (أَي: يَحْدُرُ) مِنْ بَابِ نَصَرَ، وَلَوْ عَكَسَ بَأْنَ حَدَرَ بِالْأَذَانِ وَتَرَسَّلَ بِالْإِقَامَةِ كُرَّةً، قَالَ فِي «الفتح»: وَهُوَ الْحَقُّ ١. هـ وَالسُّنَّةُ أَنْ يُعَادَ الْأَذَانُ؛ لِفَوَاتِ تَمَامِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، كَمَا فِي الْقُحْطَانِيِّ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ، كَمَا فِي «الْخَانِيَّةِ»، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ، كَمَا فِي «النَّهْرِ»، وَقِيلَ: لَا تُعَادُ الْإِقَامَةُ لِتَرْكِ الْحَدْرِ؛ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ تَكَرُّارِهَا، وَصُحِّحَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزِئُ الْأَذَانُ بِالْفَارِسِيَّةِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِقَامَةَ مِثْلَهُ؛ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ بَنَحْوَهُ التِّرْمِذِيُّ: ١٩٦، وَابْنُ مَاجَهَ: ٧١٥، وَأَحْمَدُ: ٢٣٩١٢، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ: ١٨٢٣، وَابْنُ الْبَرَكِ: ١٣٧٢،

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٥٧/١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٤٣/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٢٤/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٤٩٩، وَالتِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا: ١٨٧، وَابْنُ مَاجَهَ: ٧٠٦، وَأَحْمَدُ: ١٦٤٧٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وَعَبْدُ الرَّزَاقِ: ١٧٧٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٨٢٨، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٦٧٣٤، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالدَّارِمِيُّ:

١١٩٣، وَابْنُ حَبَانَ: ١٦٧٤، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ٣٧٤، وَالحَاكِمُ: ٧٠٩، وَالدَّارِقُطْنِيُّ: (٢٣٩/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٤١٣/١)،

مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لوروده بلسان عربي في أذان الملك النازل.

[صفات المؤذن]

(و) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَالِحاً (أي: مُتَّقِياً؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ فِي الدِّينِ.

(عَالِماً بِالسُّنَّةِ) فِي الْأَذَانِ.

(و) عَالِماً بِدُخُولِ (أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ) لِتَصْحِيحِ الْعِبَادَةِ.

(و) أَنْ يَكُونَ (عَلَى وُضُوءٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ»^(١).

(مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) كَمَا فَعَلَهُ الْمَلِكُ النَّازِلُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِباً) لِمُضْرُورَةِ سَفَرِهِ وَوَحْلِ، وَيُكْرَهُ

فِي الْحَضَرِ رَاكِباً فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

(و) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يَجْعَلَ أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «اجْعَلْ أَصْبُعَيْكَ

فِي أُذُنَيْكَ، فَإِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ»^(٢)، وَقَالَ ﷺ: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنْ، وَلَا إِنْسٌ، الطَّحْطَاوِي

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَالِحاً) لَأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْمَكَانِ الْمَرْتَفِعِ وَبَعْضُ النِّسَاءِ فِي صَحْنِ

الدَّارِ وَالسُّطْحِ، وَلِيُؤْتَمَنَ عَلَى الْأَوْقَاتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِيُؤَذِّنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ، وَلِيُؤْمَكُمَ أَقْرَبُكُمْ»^(٣).

وَالصَّالِحُ: مَنْ يَكُونُ قَائِماً بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْعِبَادِ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ قَلِيلاً وَكَانَ الْمُرَادُ خِلَافَهُ

بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ: (أَي: مُتَّقِياً) وَالْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ.

قوله: (بِالسُّنَّةِ فِي الْأَذَانِ) كَتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْسُلِ.

قوله: (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ، وَلَوْ تَرَكَه جَازٌ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ، وَكُرِّهَ تَرْكِهَا.

قوله: (لِمُضْرُورَةِ سَفَرِهِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اللَّغْوِيُّ دُونَ الشَّرْعِيِّ؛ لِمُقَابَلَتِهِ بِالْحَضَرِ، وَيدُلُّ لَهُ أَنََّّهُمْ

أَبَاحُوا التَّنْفُلَ رَاكِباً خَارِجَ الْمِصْرِ مُطْلَقاً، فَالْأَذَانُ أَوَّلَى، أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ أَصْبُعَيْهِ) أَي: السَّبَّابَتَيْنِ، وَالْمُرَادُ أَنْ يُمْلِئَهُمَا، وَهُوَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ أَصْلِيَّةٍ؛ إِذْ لَمْ

يَكُنْ فِي أَذَانِ الْمَلِكِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَمْ يُشْرَعْ لِأَصْلِ الْإِعْلَامِ بَلِّ لِلْمَبَالِغَةِ فِيهِ، وَإِنْ جَعَلَ يَدَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ فَحَسَنٌ.

قوله: (لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ) الْمَدَى: كَالْفَتَى الْغَايَةِ، وَهَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ فَضْلِ فَاعِلِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: ١٩٨، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَ وَقْفَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ٧١٠، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ١٠٧٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣٩٦/١)، مِنْ حَدِيثِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) بَنَحُوهُ فِي «مَنْ أَبِي دَاوُدَ» (٥٩٠)، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» (١٩٩٨) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة، ويستغفر له كل رطب ويابس سمعه^(١).

(و) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُحَوَّلَ وَجْهَهُ يَمِيناً بِالصَّلَاةِ، وَيَسَاراً بِالْفَلَاحِ) ولو كان وحده في الصحيح؛ لأنه سنة الأذان. الطحاوي

وهو علّة لقول المصنّف: (وَأَنْ يُجْعَلَ... إلخ) المفيد رفع الصوت بالأذان، في النسائي: «له مثل أجر مَنْ صَلَّى مَعَهُ»^(٢) ١. هـ

ويخرج من قبره يؤذن، و«المؤذّنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»^(٣)، أي: أكثر الناس رجاء، وقيل: أكثر الناس أتباعاً؛ لأنه يتبعهم كل من يصلي بأذانهم، يقال: جاءني عُتْقٌ من الناس، أي: جماعة، وقيل: تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة، وضبط بكسر الهمزة: والمعنى أنهم أشد الناس إسراعاً في السير، وورد: أَنَّ المؤذّن يجلس يوم القيامة على كتيب من المسك، وأنه لا يهوله الفرع الأكبر^(٤).

وفي «الضياء»: رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ فِي سَفَرٍ بِنَفْسِهِ وَأَقَامَ وَصَلَّى الظُّهْرَ^(٥).

قوله: (بيميناً بالصلاة... إلخ) صحّحه الزيلعي، وقيل: يحوّل بهما جميعاً في الجهتين، قال الكمال: وهو الأوجه، قال في «النهر»: لأنه خطابٌ للقوم فيواجههم به، واختصاص اليمين بالصلاة واليسار بالفلاح تحكّم بلا دليل.

قوله: (ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني: إن أذن لنفسه لا يحوّل؛ لأنه لا حاجة إليه.

قوله: (لأنه سنة الأذان) ولو لمولود، أو لخوف.

(١) أخرجه أبو داود: ٥١٥، والنسائي: ٦٤٦، وابن ماجه: ٧٢٤، وأحمد: ٩٥٤٢، وعبد الرزاق: ١٨٦٣، وابن أبي شيبة:

٢٣٤٩، وابن حبان: ١٦٦٦، وابن خزيمة: ٣٩٠، والبيهقي: (٣٩٧/١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (١٦٢٢) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٣٨٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٤) أخرج الطبراني في «الأوسط» (٩٢٨٠) من حديث عبد الله بن عمر بلفظ: (ثلاثة لا يهولهم الفرع، ولا ينالهم الحساب، على كتيب من مسك حتى يفرغ الله من حساب العباد: رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله، فأُم به قوماً وهم راضون به، وداعية يدعو إلى الصلوات الخمس ابتغاء وجه الله، وعبد أحسن ما بينه وبين ربه، وفيما بينه وبين مواليه)، وينحوه في «شعب الإيمان» للبيهقي (١٨٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرج الترمذي في «سننه» (٤١١) من حديث يعلى بن مرة رضي الله عنه بلفظ: (أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر، فانتهوا إلى مضيق، فحضرت الصلاة، فمطروا، السماء من فوقهم، والبلّة من أسفل منهم، فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته، وأقام، فتقدم على راحلته، فصلّى بهم يومئذ إيماء، يجعل السجود أخفض من الركوع) قال الترمذي: هذا حديث غريب، تفرد به عمر بن الرماح البلخي لا يعرف إلا من حديثه، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم.



(وَيَسْتَدِيرُ فِي صَوْمَعَتِهِ) إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْإِعْلَامُ بِتَحْوِيلِ وَجْهِهِ.

(وَيَفْصِلُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ) لِكِرَاهَةِ وَصْلِهِمَا (بِقَدْرِ مَا يَحْضُرُ) الْقَوْمُ (الْمُلَازِمُونَ لِلصَّلَاةِ) لِلأَمْرِ بِهِ (مَعَ مُرَاعَاةِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ، وَ) يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا (فِي الْمَغْرِبِ بِسَكْنَةٍ) هِيَ (قَدْرُ قِرَاءَةِ ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ) أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ، (أَوْ) قَدْرُ (ثَلَاثِ خُطَوَاتٍ) أَوْ أَرْبَعٍ.

الطحاوي

قوله: (ويستدير في صومعته) بأن يُخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول ما يقول، ثم يذهب إلى الكوة اليسرى ويفعل كذلك، كما في «الدرر»، من غير استدبار للقبلة؛ لأنه مكروه، كما في «الفتح».

والصومعة: المنارة، وهي في الأصل مُتَعَبِّدُ الرَّاهِبِ، ذكره العيني.

ويحوّل في الإقامة إذا كان المكان متسعاً وهو أعدل الأقوال، كما في «النهر»، واختلف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عالٍ أيضاً، كما في «السراج»، ويكره أن يؤذن في المسجد، كما في القُيُوسْتَانِيَّ عن «النظم»، فإن لم يكن ثمة مكان مرتفع للأذان يؤذن في فناء المسجد، كما في «الفتح».

قوله: (ويفصل بين الأذان والإقامة) لقوله ﷺ لبلاي: «اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً، حتى يقضي المتوضئ حاجته في مهلٍ، وحتى يفرغ الآكل من أكل طعامه في مهلٍ»^(١). اهـ والنفس: بفتحتين واحد الأنفاس، وهو ما يخرج من الحي حال التنفس، ولأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت؛ ليتهيؤوا للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد، وبالوصل ينتفي هذا المقصود.

قوله: (لكراهة وصليهما) في كل صلاة إجماعاً.

قوله: (بقدر ما يحضر المُلَازِمُونَ) إلّا إذا علم بضعيف مستعجل فإنه ينتظره^(٢)، ولا ينتظر رئيس المحلة، كما في «الفتح».

وما في «المبتغى»^(٣): (أن تأخير الإقامة وتطويل القراءة لإدراك بعض الناس حراماً جداً) معناه إذا كان لأجل الدنيا^(٤) تأخيراً وتطويلاً يشق على الناس؛ لأنه إهانة لأحكام الشرع. والحاصل: أن التأخير اليسير للإعانة على الخير غير مكروه، ولا بأس أن ينتظر الإمام انتظاراً وسطاً، كما في «المضمرات».

قوله: (مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير عنه إلى المكروه مطلقاً.

قوله: (أو قدر ثلاث خُطَوَاتٍ) هذه رواية عن الإمام، وهذه الأحوال متقاربة، وعندهما يفصل بينهما بجلسة خفيفة بقدر ما تمكّن مقعدته ويستقر كل عضو في مفصله، كما في الفصل بين الخطبتين، والخلاف كما قال الحَلَوَانِيُّ في الأفضلية لا في الجواز.

(١) بنحوه في «سنن الترمذي» (١٩٥)، وأخرجه أحمد (٢١٢٨٥) كلاهما من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) كذا في النسخ، والذي في فتح القدير (٢٤٨/١): (مستعجل أقام له)، وهو المناسب للمقام، والله أعلم.

(٣) نقله في رد المحتار (٤٩٥/١) عن «التارخانية» عن «المتقى».

(٤) في رد المحتار (٤٩٥/١): (هذا إذا مال لأهل الدنيا).



(وَيُثَوَّبُ) بعدَ الأذانِ في جميعِ الأوقاتِ؛ لظهورِ التَّوَانِي في الأمورِ الدِّينِيَّةِ في الأصَحِّ،
وتثويبُ كُلِّ بلدٍ بحسبِ ما تعارفه أهلُها (كَقَوْلِهِ) أي: المؤدِّن (بعدَ الأذانِ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ،
يَا مُصَلِّينَ) قومُوا إلى الصلاة.

[ما يكره في الأذان]

(وَيُكْرَهُ التَّلَجُّنُ) وهو التطريبُ، والخطأُ في الإعرابِ،
الطحطاوي

قوله: (وَيُثَوَّبُ... إلخ) هو لغة: مطلق العود إلى الإعلام بعد الإعلام، وشرعاً: هو العودُ
إلى الإعلام المخصوص.

قوله: (بعدَ الأذانِ) على الأصَحِّ، لا بعدَ الإقامة كما هو اختيار علماء الكوفة.

قوله: (في جميعِ الأوقاتِ) [٧٩/أ] استحسنته المتأخرون، وقد روى أحمدُ في السننِ والبرَّارِ
وغيرُهما بإسنادٍ حسنٍ موقوفاً على ابنِ مسعودٍ: ما رآه المسلمون حسناً فهو عندَ الله حسنٌ^(١)، ولم يكن
في زمنه ﷺ ولا في زمنِ أصحابه إلا ما أمر به بلالاً أن يجعله في أذانِ الفجرِ.

قوله: (في الأصَحِّ) ويكره عندهما في غيرِ الفجرِ؛ لأنَّه وقتُ نومٍ وغفلةٍ، بخلافِ غيره.

قوله: (بحسبِ ما تعارفه أهلُها ولو بالتَّخَنُّجِ) لأنَّ المقصودَ الإعلام، كما في «النهر» عن
«المجتبى».

قوله: (كقوله، أي: المؤدِّن) قَيَّدَ بكونِ المَثُوبِ هو المؤدِّن؛ لأنَّه لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ لمن فوقه
في العلمِ والجاهِ: (حان وقت الصلاة) سوى المؤدِّن؛ لأنَّه استفضالٌ لنفسه.

قوله: (قوموا إلى الصلاةِ) أي: أو قوموا.

قوله: (وهو التطريبُ) أي: التَّغْنِي به بحيث يودِّي إلى تغييرِ كلماتِ الأذانِ وكيفياتِها بالحركاتِ
والسكناتِ ونقصِ بعضِ حروفِها أو زيادةٍ فيها، فلا يحلُّ فيه ولا في قراءةِ القرآنِ، ولا يحلُّ سماعه؛ لأنَّ
فيه تشبهاً بفعلِ الفَسَقَةِ في حالِ فسقِهِم فإنَّهم يترنَّمونَ أ. هـ من «الشرح» ببعضِ تغييرٍ.

قوله: (والخطأُ في الإعرابِ) ويقالُ له: لَحَنٌ، ويطلقُ اللَّحْنَ على الفِطْنَةِ والفَهمِ لما لا يَتَفَقَّنُ له
غيرُه، ومنه الحديثُ: «لعلَّ بعضُكم أن يكونَ الحَنُّ بحجَّتِه من بعضٍ»^(٢) أ. هـ من «الشرح».

(١) «مسند البزار» (١٨١٦). قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٥٨١) بعدما ذكر الحديث: أحمد في كتاب «السنة»،
ووهب من عزاه لـ «المسند» أ. هـ ولكنه في «مسند أحمد» (٣٦٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣) كلاهما من حديث أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها.

وأما تحسين الصوت بدونه فهو مطلوب.

(و) يُكره (إقامة المحدث وأذانه) لما رويناه، ولما فيه من الدعاء لما لا يُجيب بنفسه،
واتبعت هذه الرواية لموافقتها نص الحديث^(١) وإن صحح عدم كراهة أذان المحدث.

(و) يُكره (أذان الجنب) رواية واحدة كإقامته.

(و) يُكره، بل لا يصح أذان (صبي لا يعقل) وقيل: والذي يعقل أيضاً؛

الطحاوي

قوله: (وأما تحسين الصوت بدونه) أي: بدون ما ذكر من الترثم والخطأ في الإعراب، وأما التغميم
للام الجلالة فلا بأس به؛ لأنه لغة أهل الحجاز ومن يليهم، ولغة أهل البصرة الترقيق، وعن [ابن]^(٢)
مجاهد أنه يختار تغليظ اللام بعد فتحة أو ضمة، والترقيق بعد الكسر، وتمامه في «الكافي».

قوله: (ويكره إقامة المحدث) للزوم الفصل بين الإقامة والصلاة بالاشتغال بالوضوء، كما في «العناية»،
والسنة وصلها بصلاة من يقيم، ويروى أنها لا تُكره، والأول هو المذهب، كما في «البحر» و«النهر».

قوله: (وأذانه) لما رويناه من قوله ﷺ: «لا يؤذن إلا متوضئاً»^(٣).

قوله: (لما لا يجيب) أي: لعبادة لا يجيبها بنفسه، فعائد الصلة محذوف.

قوله: (واتبعت هذه الرواية) وهي رواية الحسن عن الإمام، كما في القهستاني عن «التحفة»، إلا أن
النقص بالجنابة أفحش، كما في «السراج».

قوله: (وإن صحح... إلخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب، كما في «الدرر».

قوله: (كإقامته) لأنها أقوى من الأذان، كما في «البحر» و«النهر».

قوله: (بل لا يصح أذان صبي لا يعقل) لأنه لا يلتفت إلى أذانه كالمجنون ونحوه، فربما ينتظر
الناس الأذان المعبر، والحال أنه معتبر في نفس الأمر، فيخرج الوقت وهم ينتظرون، فيؤدى إلى تفويت
الصلاة وفساد الصوم إذا كان في الفجر، أو الشك في صحة المؤدى، أو إيقاعها في وقت مكروه، كما
في «البحر» و«النهر».

قوله: (وقيل: والذي يعقل أيضاً) ظاهر الرواية صحته بدون كراهة؛ لأنه من أهل الجماعة، كما
في «السراج» و«البحر».

(١) أخرجه الترمذي: ١٩٨، وقد مر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في النسخ: (أبي).

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٠٠)، وبنحوه في «سنن الترمذي» أيضاً (٢٠١)، بلفظ: (قال أبو هريرة: لا ينادي بالصلاة
إلا متوضئاً)، ثم قال الترمذي: وهذا أصح من الحديث الأول، وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب. وأخرجه البيهقي
في «السنن الكبرى» (١٨٥٨) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



لِما رَوَيْنَا (وَمَجْنُونٍ) وَمَعْتَوْهِ (وَسَكْرَانَ) لِفِسْقِهِ وَعَدَمِ تَمْيِيزِهِ بِالْحَقِيقَةِ.
(وَ) أَذَانَ (امْرَأَةٍ) لِأَنَّهَا إِنْ خَفَضَتْ صَوْتَهَا أَخَلَّتْ بِالْإِعْلَامِ، وَإِنْ رَفَعَتْهُ ارْتَكَبَتْ مَعْصِيَةً؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ.

(وَ) أَذَانَ (فَاسِقٍ) لِأَنَّ خَبْرَهُ لَا يُقْبَلُ فِي الدِّيَانَاتِ.

(وَ) أَذَانَ (قَاعِدٍ) لِمُخَالَفَةِ صِفَةِ الْمَلِكِ النَّازِلِ إِلَّا لِنَفْسِهِ.

(وَ) يُكْرَهُ (الْكَلَامُ فِي خِلَالِ الْأَذَانِ)

الطحاوي

قوله: (لما رويانا) من قوله ﷺ: «لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ»^(١) . هـ من «الشرح».

قوله: (لِفِسْقِهِ) الأولى حذفه؛ ليعم ما لو سكر من مباح، ذكره السيّد.

قوله: (بالحقيقة) الباء زائدة، أي: لعدم تمييزه حقيقة الأذان عن غيرها.

قوله: (وأذان امرأة) قال في «السراج»: إذا لم يعيدوا أذان المرأة فكأنهم صلّوا بغير أذان، وجزم به

في «البحر» و«النهر».

وهذا يفيد عدم الصّحة، ويمكن إرادته هنا؛ لأنهم قد يطلقون الكراهة على عدم الصّحة كما في

أذان المجنون والصبيّ الغير العاقل.

قوله: (لأنه عورة) ضعيف، والمعتمد أنه فتنة، فلا تفسد برفع صوتها صلاتها، ومثل المرأة الخنثى

المشكّل.

قوله: (وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة، كذا في الحمويّ.

قوله: (لأن خبره لا يقبل...) إلخ) فلم يوجد الإعلام المقصود الكامل.

قوله: (وأذان قاعد) أي: وراكب إلا المسافر؛ لضرورة السير، ويُعلم حكم أذان المضطجع

بالأولى، «نهر».

قوله: (إلا لنفسه) لعدم الحاجة إلى الإعلام، وأمّا الإقامة فتكره بلا قيام مطلقاً.

قوله: (ويكره الكلام في خلال الأذان) لأنه ذكر معظّم كالخطبة، والكلام يخلّ بالتعظيم، ويغيّر

النظم المسنون.

وفي «المضمرات»: ويكره التنحنع عند الإقامة والأذان؛ لأنه بدعة، قال في البرهان الحلبيّ: كذا

أطلقوه، ولا يخفى أن المراد إذا لم يكن لعذر كبلغن يمنعه عن الكلام أو تحسين الصوت.

ومن المكروهات الصلاة على النبي ﷺ في ابتداء الإقامة؛ لأنه بدعة.



ولو برّد السلام (و) يُكره الكلام (في الإقامة) لتفويت سنة الموالاة (وَيُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهُ) أي: الأذان بالكلام فيه؛ لأنّ تكرّاره مشروع كما في الجمعة (دُونِ الْإِقَامَةِ).
(وَيُكْرَهُانِ) أي: الأذان والإقامة (لِظَهْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي الْمِصْرِ) لمن فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين.

(وَيُؤَذَّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ) كما فعله النبي ﷺ

الطحطاوي

ولو وقف في الأذان لتنحج أو سعال لا يعيد إلا إذا طالت الوقفة، كما في «القنية».
قوله: (ولو برّد السلام) ولا يرّده في الحال، ولا بعد الفراغ، ولا في نفسه على المعتمد، وكذا القارئ والمصلّي والخطيب، وأجمعوا على عدم الوجوب على متغوّط ومكشوف عورة مطلقاً؛ لأنّ السلام عليهما حرام، وكذا لا يجب على قاضٍ ومدرّس، ولا يجب ردّ سلام السائل، كما في القرمانيّ عن «القنية».

قوله: (بالكلام فيه) أي: مطلقاً، وقيل: لا يُعاد مطلقاً، ثالثها: يعاد بالكلام الكثير دون اليسير، وهو الأشبه، كما في «البحر» عن «الخلاصة»، والكلمة والكلمتان يسير، كما في القُهستانيّ.
تنبيه: إذا كان المقيم غير الإمام أتمّها في موضع البداءة، وإن كان إماماً فعن أبي يوسف: يتمّها في موضعه، وخيّره الفقيه^(١) مطلقاً، وجزم به في «الخلاصة»، وصحّح ما روي عن أبي يوسف.
قوله: (في المِصر) قيّد به؛ لأنّ أهل السواد لا يكره لهم ذلك؛ لأنّه لا جُمعة على أهله، كما في «البحر» من باب الجمعة. [٨٠/أ]

وقول السيّد: (إنّ القرية كالمِصر إذا كان لها مسجد فيه أذان وإقامة، وإن لم يكن لها مسجد فكالمتسافر) وعزاه إلى «البحر»، ليس في محلّه؛ لأنّ صاحب «البحر» ذكر ما نقله السيّد في شرح قول «الكثر»: وكره تركهما لمتسافر، لا لمصلّ في بيته في المِصر.

قوله: (لمن فاتتهم الجمعة) سواء كان لعذر أم لا، قبل صلاة الجمعة أو بعدها، بجماعة أم لا.
قوله: (ويؤذّن للفائتة ويُقيم) لأنّ الأذان والإقامة من سنن الصّلاة لا من سنن الوقت، والقضاء يحكي الأداء، قال في «الشرح»: والإطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت، ولكن في «المجتبى» معزياً إلى الحلواني: أنّ سنة القضاء في البيوت دون المساجد، فإنّ فيه تشويشاً وتغليطاً^(٢) ١. هـ

(١) هو الفقيه أبو جعفر الهندواني كما صرّح به الكاساني بقوله: وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه إذا بلغ قوله: (قد قامت الصلاة) فهو بالخيار إن شاء مشى، وإن شاء وقف، إماماً كان، أو غيره. ينظر: «بدائع الصنائع» (١/١٥١)، و«البنابة» (٩٧/٢).

(٢) في النسخ: (وتغليطاً). وفي «النهر الفائق» (١/١٧٨): (وتخليطاً).



في الفجر الذي قضاؤه غداة ليلة التعريس^(١) (وَكَذَا) يُؤَدَّنُ وَيُقِيمُ (لِأُولَى النَوَائِتِ) والأكمل فعلهما في كلٍّ منها كما فعله النبي ﷺ حين شغلته الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات: الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فقضاهنَّ مُرتباً على الولاء، وأمر بلالاً أن يؤدَّنَ ويُقيمَ لكلٍّ واحدةٍ منهنَّ^(٢).

(وَكُرِّهَ تَرْكُ الإِقَامَةِ دُونَ الْأَذَانِ فِي الْبَوَاقِي) من الفوائت، فلا يُكره ترك الأذان في غير الطحطاوي

قال صاحب «البحر»: وإذا كانوا صرَّحوا بأنَّ الفائتة لا تُقضى في المسجد؛ لما فيه من إظهار التَّكاسل في إخراج الصَّلَاة عن وقتها، فالإخفاء بالأذان لها أولى بالمنع. هـ إلا إذا كان التَّفويتُ لأمرٍ عامٍّ فلا يُكره في المسجد؛ لانتفاء العلة.

قوله: (في الفجر الذي قضاؤه... إلخ) عن زيد بن أسلم قال: عرَّسَ رسولُ الله ﷺ ليلةً بطريقِ مَكَّةَ، ووَكَّلَ بلالاً أن يُوقظَهم للصَّلَاة، فرقَدَ بلالٌ وركدوا حتَّى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمسُ وقد فزعوا، فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يركبوا حتَّى يخرجوا من ذلك الوادي، وقال: «إنَّ هذا وإد به شيطان»، فركبوا حتَّى خرجوا من ذلك الوادي، ثمَّ أمرهم رسولُ الله ﷺ أن ينزلوا وأن يتوضَّؤوا، وأمر بلالاً أن يُنادي للصَّلَاة ويُقيم، فصلى رسولُ الله ﷺ بالنَّاس وقد رأى من فزعهم فقال: «أيُّها النَّاس، إنَّ اللهَ قَبَضَ أرواحنا، ولو شاء لردَّها علينا في حينٍ غير هذا، فإذا رَقَدَ أحدُكم عن الصَّلَاة أو نَسِيَهَا ثمَّ فزع إليها فليصلِّها كما كان يُصلِّيها في وقتها» ثمَّ التفت رسولُ الله ﷺ إلى أبي بكرٍ الصديق فقال: «إنَّ الشيطانَ أتى بلالاً وهو قائمٌ يُصلي فأضجعه، ثمَّ لم يزل يهدُّه كما يهدُّ الصبيَّ حتَّى نام» ثمَّ دعا رسولُ الله ﷺ بلالاً فأخبر بلالٌ رسولَ الله ﷺ مثل الذي أخبر به رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ، فقال أبو بكرٍ ﷺ: أشهد أنَّك رسولُ الله. رواه مالكٌ في «موطَّئه» مراسلاً، والتَّعريس: النزولُ آخرَ الليل.

قوله: (والأكمل فعلهما) لأنَّ الأخذَ برواية الزيادة أولى، خصوصاً في باب العبادات، كذا في «البدائع».

قوله: (يوم الأحزاب) هو يومُ الخندق، وكان في السَّنة الرَّابِعة من الهجرة، قاله في «الشرح».

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي: ٢٦، عن زيد بن أسلم.

(٢) أخرجه النسائي: ٦٦١، وأحمد: ١١١٩٨، وعبد الرزاق: ٤٢٣٣، والدارمي: ١٥٢٤، وأبو يعلى: ١٢٩٦، والطحطاوي

في «شرح معاني الآثار»: (٣٢١/١)، وابن حبان: ٢٨٩٠، وابن خزيمة: ٩٧٤، والبيهقي في «الصغرى»: ٦٩٩، من

حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

الأولى (إِنْ اتَّحَدَ مَجْلِسُ الْقَضَاءِ) لمخالفة فعل النبي ﷺ؛ لاتِّفَاقِ الروايات على أنه أتى بالإقامة في جميع التي قضاها، وفي بعض الروايات اقتصر على ذكر الإقامة فيما بعد الأولى.

[إجابة المؤذن]

(وَإِذَا سَمِعَ الْمَسْنُونُ مِنْهُ) أي: الأذان، وهو: مَا لَا لَحْنَ فِيهِ وَلَا تَلْحِينَ، (أَمْسَكَ) حتى عن التلاوة؛ لِيُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ، ولو في المسجد،

قوله: (إِنْ اتَّحَدَ مَجْلِسُ الْقَضَاءِ) أمّا إن اختلف فيؤذن للأولى في المجلس الثاني أيضاً.

قوله: (لِمَخَالَفَةِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ) علّة لقوله: (وَكُرِهَ تَرْكُ الْإِقَامَةِ).

قوله: (وفي بعض الروايات... إلخ) قد علمت أن الأخذ برواية الزيادة أولى.

قوله: (وَإِذَا سَمِعَ الْمَسْنُونُ مِنْهُ) فلو لم يسمع؛ لُبَعِدَ أَوْ لِيَصْمَمَ، لا تُشْرَعُ لَهُ الْمُتَابَعَةُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ، كما ذكره النووي في «شرح المذهب»، أي: وقواعدنا لا تأباه، وفي «شرح الشفا» للشهاب قيل: لا يُشْتَرَطُ سَمَاعُ الْكَلِّ وَلَا فَهْمُهُ، ومفهوم التثبيد بالمسنون أنه إذا كان على غير وجه السّنة لا تُندب مُتَابَعَتُهُ، ومفاهيم الكتب حجة.

قوله: (وهو ما لا لَحْنَ فِيهِ) وأن يقع في الوقت كما في «مواهب الرحمن».

وفي «البزازية»: يُندبُ الْقِيَامُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ ١ هـ.

وهل يستمر إلى فراغه أم يجلس؟ قال في «النهر»: لم أره، ثم إذا لم يُجب حتى فَرَعَ سُنَّ تَدَارُكُهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ.

وفي «الفتح»: فَإِنْ سَمِعَهُمْ مَعًا أَجَابَ مُعْتَبِرًا كَرْنَ جَوَابِهِ لِمُؤَذِّنِ مَسْجِدِهِ ١ هـ.

قوله: (لِيُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ) اختلف في الإجابة، فقليل: واجبة، وهو ظاهر ما في «الخانية» و«الخلاصة» و«الثحفة»، وإليه مآل الكمال، قال في «الدر»: فلا يردّ سلاماً، ولا يَشْتَغِلُ بِشَيْءٍ سِوَى الْإِجَابَةِ ١ هـ.

والتفريع بندب الإمساك عن التلاوة... إلخ، لا يظهر إلا على القول بالسنية، وقيل: مندوبة، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد، وجمهور الفقهاء، واختاره العيني في «شرح البخاري».

وقال الشهاب في «شرح الشفا»: هو الصحيح؛ لأنه ﷺ سَمِعَ مُؤَذِّنًا كَبَّرَ فَقَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ، فَسَمِعَهُ تَشَهُّدًا فَقَالَ: خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ^(١).



وهو الأفضل.

وفي «الفوائد»: يَمْضِي على قراءته إن كان في المسجد، وإن كان في بيته فكذلك إن لم يكن أذان مسجده، فإذا كان يتكلم في الفقه والأصول يجب عليه الإجابة،
الطحاوي

وصرح في «العيون» بأن الإمساك عن التلاوة والاستماع إنما هو أفضل، وصرح جماعة بنفي وجوبها باللسان، وأنها مستحبة، حتى قالوا: إن فعل نال الثواب وإلا فلا إثم ولا كراهة.

وحكى في «التجنيس» الإجماع على عدم كراهة الكلام عند سماع الأذان ١. هـ أي: تحريماً، وفي «مجمع الأنهر» عن «الجواهر»: إجابة المؤذن سنة، وفي «الدرّة المنيفة»: إنها مستحبة على الأظهر.

والحاصل: أنه اختلف التصحيح في وجوب الإجابة باللسان، والأظهر عدمه، وحكى المؤلف القولين فيما يأتي.

وفي «النهر»: وقول الحلواني: الإجابة باللسان مندوبة، والواجب إنما هو الإجابة بالقدم، مشكّل؛ لأنه يلزم عليه وجوب الأذان في أول الوقت والصلاة في المسجد؛ إذ لا معنى لإيجاب الذهاب دون الصلاة، وينبغي أن يقال: لا تجب، يعني بالقول بالإجماع للأذان بين يدي الخطيب، وتجب بالقدم بالاتفاق للأذان الأول يوم الجمعة؛ لوجوب السعي بالنص، وما عدا هذين ففيه الخلاف ١. هـ

قال في «الشرح»: وفي حديث عمر وأبي أمامة^(١) التّنصيص على ألا يسبق المؤذن، بل يعقب كلّ جملة منه بجملة منه ١. هـ [أ/ ٨١]

قوله: (وهو الأفضل) هذا مبني على ندب الإجابة باللسان.

قوله: (يمضي على قراءته إن كان في المسجد) مبني على وجوب الإجابة بالقدم، ومن قال بها لا ينفي ندب الإجابة باللسان.

قوله: (إن لم يكن أذان مسجده) أي: فتندب إجابته.

قوله: (أو الأصول) أي: علم الكلام، ويحتمل أصول الفقه، وهذا مبني على وجوب الإجابة بالقول.

(١) أخرجه مسلم (٣٨٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر الله أكبر، قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله من قلبه، دخل الجنة». وحديث أبي أمامة سيذكره الطحاوي تالياً.

وإذا سمعه وهو يمشي فالأولى أن يقف ويجيب، وإذا تعدد الأذان يجيب الأول.

ولا يجيب في الصلاة ولو جنازة، وخطبة، وسماعها، وتعلم العلم، وتعليمه، والأكل، والجماع، وقضاء الحاجة، ويجيب الجنب، لا الحائض والنفساء؛ لعجزهما عن الإجابة بالفعل.

(و) صفة الإجابة أن يقول كما (قال) مجيباً له، فيكون قوله (مثله) أي: مثل الفاظ المؤذن (و) لكن (حوّل) أي: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ أي: لا حول لنا عن معصية الطحطاوي

قوله: (وإذا سمعه وهو يمشي... إلخ) لعلمهم جعلوا المشي مُسقطاً للوجوب، كالأكل، وقضاء الحاجة، ويحتمل أن الأولوية راجعة إلى الوقوف لا للإجابة، أو هو مبني على ندب الإجابة.

قوله: (وإذا تعدد الأذان يجيب الأول) مطلقاً، سواء كان مؤذن مسجده أم لا؛ لأنه حيث سمع الأذان نُذبت له الإجابة، ثم لا يتكرر عليه في الأصح، ذكره الشهاب في «شرح الشفا».

قوله: (ولا يجيب في الصلاة) ولو أجاب فسدت.

قوله: (وخطبة) أي خطبة كانت.

قوله: (وتعلم العلم وتعليمه) يُنافيه ما قدمه قريباً من قوله: (وإذا كان يتكلم في الفقه أو الأصول تجب عليه الإجابة)، والظاهر أن نفي الإجابة في هذه الصورة متأًت على القولين فيها.

قوله: (لعجزهما عن الإجابة بالفعل) أي: فسقطت بالقول تبعاً للفعل.

قوله: (كما قال مجيباً له) أفاد أنه لا يكون أتياً بالسنة إلا إذا قصد الإجابة.

قوله: (ولكن حوّل) السر في اختصاصيهما بذلك أنه لما طلب منهم بالجملة الأولى الإقبال على الصلاة والمجيء إليها، وطلب منهم بقوله: (حي على الفلاح) الإقبال إلى الفوز والنجاة، وذلك لا يكون إلا بحركة، والعبد لا قدرة له على شيء؛ ناسب أن يقول: (لا حول) أي: لا حركة ولا استطاعة لي على شيء مما طلب مني (إلا بقوة) (الله) تعالى، وهذا أولى من قول المؤلف: لأنه لو قال مثلهما صار كالمستهزئ.

قوله: (أي: لا حول لنا) هو من التحول والمضي، ومنه سمي العام حولاً؛ لمضيئه وبعده، أي: لا تحول ولا بُعد لي عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة لي على طاعته إلا بمعونته، فاعطف للمغايرة، وهذا هو ما فسر به رحمته هاتين الجملتين^(١)، وقيل: إنَّ الحول بالواو وبالياء في اللغة: القدرة على التصرف، فعطف القوة عليه عطف مُرادف.

(١) أخرج البزار في «مسنده» (٢٠٠٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنت عند النبي ﷺ فقلت: لا حول ولا قوة إلا بالله،

فقال رسول الله ﷺ: «تدري ما تفسيرها؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله،

ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله».



ولا قُوَّةَ لَنَا عَلَى طَاعَةِ إِلَّا بِفَضْلِ اللَّهِ (فِي) سَمَاعِهِ (الْحَيَعَلَيْنِ) هُمَا: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ كَمَا وَرَدَ^(١)؛ لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ مَثْلُهُمَا صَارَ كَالْمُسْتَهْزِئِ؛ لَأَنَّ مَنْ حَكَمَ لَفْظَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ كَانَ مُسْتَهْزِئًا بِهِ، بِخِلَافِ بَاقِي الْكَلِمَاتِ؛ لَأَنَّهُ ثَنَاءٌ.

والدُّعَاءُ مُسْتَجَابٌ بَعْدَ إِجَابَتِهِ بِمِثْلِ مَا قَالَ.

(و) فِي أَذَانِ الْفَجْرِ (قَالَ) الْمَجِيبُ: (صَدَقْتَ وَبَرَّرْتَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى، وَكَسْرِهَا (أَوْ)

الطَّحْطَاوِي

قَوْلُهُ: (الْحَيَعَلَيْنِ) تَثْنِيَةُ حَيَعَلَةٍ، مَرْكَبَةٌ مِنْ: حَيٍّ عَلَى كَذَا، قَالَ الْمَنَلَا عَلِي فِي «شرح الحصن الحصين»: «والعرب إذا كثُر استعمالُهم في كلمتين ضمُّوا بعضَ حروفِ إحداهما إلى بعضِ الأخرى، مثلُ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالسَّبْحَةِ وَالْحَوْقَلَةِ وَالْهَيْلَلَةِ وَالْحَيَعَلَةِ، وَالْإِجَابَةُ بِالْحَوْقَلَةِ لِلْحَيَعَلَةِ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابُنَا الثَّلَاثَةُ، وَأَحْمَدُ فِي الْأَصَحِّ عَنْهُ، وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ النُّخَعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ: يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ أَذَانِهِ.

وَاخْتَارَ الْمُحَقِّقُ فِي «الْفَتْحِ» الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَيَعَلَةِ وَالْحَوْقَلَةِ؛ عَمَلًا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ، وَجَمْعًا بَيْنَهَا، فَنَفِي «مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى» عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عَنْهُ رضي الله عنه: «إِذَا نَادَى الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاسْتُجِيبَ الدُّعَاءُ، فَمَنْ نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ فَلْيَتَحَرَّ الْمُنَادِي، إِذَا كَبَّرَ كَبْرًا، وَإِذَا تَشَهَّدَ تَشَهَّدًا، وَإِذَا قَالَ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَإِذَا قَالَ: حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ، ثُمَّ يَقُولُ يَعْنِي بَعْدَمَا يُتِمُّهُ مُتَابِعًا: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْحَقُّ الْمُسْتَجَابُ لَهَا، دَعْوَةُ الْحَقِّ وَكَلِمَةُ التَّقْوَى، أَحْيَانًا عَلَيْهَا، وَأَمِثْنَا عَلَيْهَا، وَابْعَثْنَا عَلَيْهَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ خِيَارِ أَهْلِهَا مَحْيَانًا وَمَمَاتْنَا، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَاجَتَهُ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي كِتَابِ «الدُّعَاءِ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ^(٢).

فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ الِاسْتَهْزَاءَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا مَانَعَ مِنْ صِحَّةِ اعْتِبَارِ الْمَجِيبِ بِهِمَا أَمْرًا نَفْسَهُ، دَاعِيًا إِيَّاهَا، مُحَرِّكًا مِنْهَا السَّوَاكِنَ، مُخَاطِبًا لَهَا؛ حَقًّا وَحُضًّا عَلَى الْإِجَابَةِ بِالْفِعْلِ، ثُمَّ يَتَبَرَّأُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَقَدْ رَأَيْنَا مِنْ مَشَائِخِ السُّلُوكِ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَالدُّعَاءُ مُسْتَجَابٌ بَعْدَ إِجَابَتِهِ بِمِثْلِ مَا قَالَ) أَيِ: حَتَّى فِي الْحَيَعَلَيْنِ، وَدَلِيلُهُ مَا فِي «مُسْنَدِ

أَبِي يَعْلَى» الْمَتَقَدِّمِ.

قَوْلُهُ: (وَبَرَّرْتَ) عَطَفَ تَفْسِيرٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ، مِنْ بَرٍّ فِي كَلَامِهِ إِذَا صَدَقَ، وَبَرٍّ فِي يَمِينِهِ إِذَا حَفِظَهَا،

وَقِيلَ: يَقُولُ: صَدَقْتَ وَبِالْحَقِّ نَطَقْتَ، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ»، وَلَا خِفَاءَ فِي حُسْنِ الْجَمْعِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦١٣، وَأَحْمَدُ: ١٥٨٢٨، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

(٢) بَنَحَوْهُ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» لِابْنِ السَّنِيِّ (٩٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْلَى، وَبَنَحَوْهُ فِي «الدُّعَاءِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (٤٥٨)، وَبَنَحَوْهُ

فِي «مُسْتَدْرَكِ» الْحَاكِمِ (٢٠٠٤) كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه.

يقول: (مَا شَاءَ اللَّهُ) كَانَ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ (عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ) فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) تحاشياً عما يُشْبِهُ الاستهزاء.

واختلف أئمتنا في حكم الإجابة: بعضهم صرَّحَ بوجوبها، وصرَّحَ بعضهم باستحبابها. (ثُمَّ دَعَا) الْمُجِيبُ وَالْمُؤَذِّنُ (بِالْوَسِيلَةِ) بَعْدَ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَقِبَ الْإِجَابَةِ (فَيَقُولُ) كَمَا رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ الطَّحْطَاوِيُّ

قال بعضُ الفضلاء: ويقولُ عندَ (قد قامت الصَّلَاةُ): أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا، هَكَذَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ وَغَيْرُهُ، وَمَعْنَى (أَقَامَهَا اللَّهُ): أَثْبَتَهَا وَأَبْقَاهَا، قَالَ فِي «شرح المشكاة»: واشتهر بعدَ قوله: وَأَدَامَهَا، زِيَادَةُ: (وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا).

وهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبِينَ: إِنَّ الشُّرُوعَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ: إِنَّ الشُّرُوعَ الْأَفْضَلَ عِنْدَ (قد قامت الصَّلَاةُ)، وَإِنَّ الْأَفْضَلَ مِقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ فِي التَّحْرِيمَةِ لَا يَظْهَرُ. قوله: (مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ) (كَانَ) هُنَا (يَكُنْ) فِيمَا بَعْدُ ثَامَّةً. قوله: (وَالْمُؤَذِّنُ) لَتَحْصَلَ لَهُ الْفَضِيلَةُ، كَذَا فِي «الشرح». قوله: (بِالْوَسِيلَةِ) أَي: بِتَحْصِيلِهَا.

قوله: (حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الدَّعَاءَ بِهَا حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ، وَمَا سَيَأْتِي يَقْتَضِي أَنْ يَدْعُو بِهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِجَابَةِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا أَنْ يَحْمِلَ الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (حِينَ يَسْمَعُ) الْإِسْرَاعَ وَالْمُبَادَرَةَ، أَوِ الْمُرَادُ كُلُّ الْأَذَانِ.

قوله: (الدَّعْوَةُ) بِفَتْحِ الدَّالِ: الدَّعَاءُ، وَ(الثَّامَّةُ): الْكَامِلَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا نَقْصٌ وَلَا عَيْبٌ، وَلَا تَغْيِيرُهَا مِلَّةً، وَلَا تَنْسَخُهَا شَرِيعَةٌ، وَفِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ أَفْضَلُ الْأَقْوَالِ [٨٢/أ] وَهُوَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، قَالَ الْعَيْنِيُّ: هِيَ إِلَى قَوْلِ: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ).

قوله: (الصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) أَي: الدَّائِمَةُ الثَّابِتَةُ.

قوله: (آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ) هِيَ فَعِيلَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى وَسَائِلٍ وَوُسُلٍ، وَهِيَ كُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ مَوْصِلاً لِأَمْرٍ تَبْتَغِيهِ، وَحَقِيقَةُ الْوَسِيلَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِرَاعَاةُ سَبِيلِهِ بِالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ وَتَحْرِيمِ مَكَارِمِ الشَّرِيعَةِ، فَهِيَ كَالْقُرْبَى، قَالَ الرَّاعِبُ.

وحاصله: أَنَّهَا فَعْلُ الْمَأْمُورَاتِ وَاجْتِنَابُ الْمَنْهِيَّاتِ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَنْزِلَةٌ عَالِيَةٌ فِي الْجَنَّةِ، فَهُوَ مُجَازٌ مِنْ إِطْلَاقِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ.

(١) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٥٢٨)، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩٤٠) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ) حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّيَ عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ»^(٢).

قوله: (والفضيلة) هي المرتبة الزائدة على سائر الخلق، أو منزلة أخرى، أو تفسير للوسيلة. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: وزيادة (والدرجة الرفيعة) كما يفعله من لا خبرة له بالسنة لا أصل لها في الدعاء الوارد، ذكره الشهاب في «شرح الشفا».

قوله: (مقاماً محموداً) مفعول ثانٍ ل: (ابعثه) بتضمينه معنى: (أعط)، أو على المفعول المطلق، أي: ابعثه يوم القيامة فأقمه مقاماً محموداً، أو ضَمَّنَ (ابعث) معنى: (أقم)، وهو مُنْكَرٌ؛ لمناسبة لفظ القرآن^(٣)، أو للتفخيم، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما: (المقام المحمود)^(٤) بالتعريف، والمراد به الشفاعة العظمى، وهو الأشهر، وعليه الأكثر، وقيل: هو أن يسأل فيعطى، ويشفع فيشفع، وليس أحداً إلا تحت لوائه.

قوله: (الذي وعده) أي: في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهو صفة ل: (المقام) إن جعل علماً لذلك المقام، وإلا فهو بدل.

قوله: (حلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي) حلَّ من بابِ ضَرَبَ، أي: وجبت، بمعنى: تحققت وثبتت، أو من بابِ قَعَدَ، بمعنى: نَزَلَ. واللام في (له) بمعنى (على).

والمراد بالشفاعة شفاعته مخصوصة، كدخول الجنة مع السابقين، ورفع الدرجات، وزيادة العطيات، ولا يختص هذا الفضل بمن قالها مستحضرًا لأخلاقه ﷺ، بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب، إلا أنه ينبغي ألا يكون لاهياً لاغياً، ذكره الشهاب في «شرح الشفاء»، وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله له عليه الصلاة والسلام الامتثال، أو ترتب الثواب الموعود لقائله.

قوله: (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا) أي: أنعم عليه بإنعامات عشرة بسبب دُعائه له ﷺ.

قوله: (وأرجو أن أكون أنا هو) هذا من الأدب مع الله تعالى، والتباعد عن التحكم عليه، أو قاله قبل أن يطلع الله تعالى على أنه هو.

(١) أخرجه البخاري: ٦١٤، وأحمد: ١٤٨١٧، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ٨٤٩، الصواب: عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجَدْ بِهٖ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

(٤) أخرجه النسائي في «السنن الصغرى» (٦٨٠)، وابن خزيمة (٤١٩) كلاهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

اعلم أنَّ من هذه المنزلة تنفرُ جميعُ الجنَّاتِ، وهي: جنَّةُ عدنٍ دارُ المقامةِ، ولها شُعبةٌ في كلِّ جنَّةٍ من الجنانِ، من تلك الشُعبةِ يظهرُ سيدنا محمدٌ ﷺ لأهل تلك الجنَّةِ، وهي في كلِّ جنَّةٍ أعظمُ منزلةٍ فيها، جعلنا الله من الفائزين بشفاعتهِ، ومجاورتهِ في دارِ كرامتهِ.

فائدة:

ذكر القهستاني عن «كنز العباد»^(١): أنه يُستحبُّ أن يقولَ عندَ سماعِ الأولى من الشَّهادتين للنبي ﷺ: صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وعندَ سماعِ الثانيةِ: قَرَّتْ عَيْنِي بِكَ يَا رَسُولَ اللهِ، اللهم متَّعني بالسمعِ والبصرِ، بعدَ وَضْعِ إِيهاميه على عَيْنيه، فَإِنَّهُ ﷺ يكونُ قائداً له في الجنَّةِ.

وذكر الديلمي في «الفردوس» من حديثِ أبي بكرٍ الصِّديقِ ﷺ مرفوعاً: «مَنْ مَسَحَ الْعَيْنَ بِبَاطِنِ أُنْمُلَةِ السَّبَّابَتَيْنِ بَعْدَ تَقْبِيلِهِمَا عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي»^(٢). هـ وكذا رُوِيَ عَنِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبِمَثْلِهِ يُعْمَلُ فِي الْفَضَائِلِ^(٣).

قوله: (تنفرُ جميعُ الجنَّاتِ) يحتملُ أنَّ المعنى أنَّه الأصلُ لكلِّ جنَّةٍ، فباقي دُورها تبعٌ لها. قوله: (دارُ المُقامةِ) بيانٌ لجنَّةِ عدنٍ، قال ابنُ كثيرٍ: الوسيلةُ أقربُ منازلِ الجنَّةِ إلى العرشِ وأعلىها وأشرفها، ويدلُّ عليه ما رواه الإمامُ أحمدُ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ مرفوعاً: «الوسيلةُ درجةٌ عندَ اللهِ ليسَ فوقها درجةٌ، فسلوا الله أن يُؤْتِيَنِي الوسيلةَ»^(٤).

قوله: (بشفاعتهِ) المرادُ شفاعَةُ مخصوصةٌ، كرفعِ الدَّرَجَاتِ.

قوله: (ومجاورتهِ) المجاورةُ لكلِّ شخصٍ بما يُناسبه، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) هو «كنز العباد في شرح الأوراد»: للشيخ الصالح علي بن أحمد الغوري أحد الرجال المعروفين بالفضل والصلاح الذي يسكن بمدينة كره، وهو كتاب بسيط في شرح أوراد الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي، وتلك النسخة موجودة في مكتبة المرحوم خدا بخش خان بمدينة عظيم آباد. ينظر: «كشف الظنون» (١٥١٧/٢)، و«الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» (١٧٩/٢).

(٢) ذكر السخاوي وغيره أنه في «الفردوس» للديلمي، ولم أجده. ينظر: «المقاصد الحسنة» (٦٠٥).

(٣) قال السخاوي بعد ذكر هذه الأخبار جميعاً: ولا يصح في المرفوع من كل هذا شيء. ينظر: «المقاصد الحسنة» (٦٠٤).

(٤) أخرجه أحمد (١١٧٨٣)، والطبراني في «الأوسط» (٢٦٣) كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.



(باب شروط الصلاة وأركانها)



جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا لِلتَّبَيُّظِ لِمَا تَصَحَّحَ بِهِ الصَّلَاةُ.

[تعريف الشروط، والأركان]

الشروط: جمعُ شَرْطٍ بسكونِ الراء، والأشراط: جمعُ شَرْطٍ بفتحها، وهما العلامةُ.

وفي الشريعة: هو ما يتوقَّفُ على وجوده الشيء، وهو خارجٌ عن ماهيته.

والأركان: جمعُ ركنٍ، وهو في اللغة: الجانبُ الأقوى.

وفي الاصطلاح: الجزءُ الذاتي الذي تتركبُ الماهيةُ منه ومن غيره.

الطحاوي

(باب شروط الصلاة وأركانها)

قوله: (لِلتَّبَيُّظِ) أي: للتَّبَيُّظِ.

قوله: (جمعُ شَرْطٍ) وهو ثلاثة أنواع، عقليٌّ كالقُدُوم للنَّجَار، وشرعيٌّ كالطَّهارة للصَّلاة، وجعليٌّ

كالدخول المعلق به الطلاق، كذا في «الشرح».

قوله: (وهما العلامةُ) مسلَّم في الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، أي:

علاماتها، ومنه سُمِّيَ الحاكمُ صاحبَ شُرطةٍ بالضمِّ، والجمعُ شُرَطٌ، ك: رُطْبَةٍ ورُطْبٍ، أي: صاحبُ علامةٍ؛ لأنَّ له علامةً تميِّزه، والشَّرَطُ على لفظ الجمع: أعوانُ السُّلطانِ؛ لأنَّهم جعلوا لأنفسهم علاماتٍ يُعرفونَ بها.

وأما الأوَّلُ فأصله مصدرُ شَرَطَ ك: نَصَرَ وضرب، واستعملَ لغةً في إلزامِ الشيء والتزامه في بيعٍ

ونحوه، والشَّرِيطَةُ بمعناه، هذا ما يدلُّ عليه عبارةُ أهل اللغة.

قوله: (وفي الشريعة... إلخ) اعلم أنَّ ما له تعلقٌ بالشيء إمَّا أن يكونَ داخلًا فيه أو لا، الأوَّلُ

الركن، كالركوع في الصَّلاة، والثاني إن كان مؤثراً فيه بحسب الظاهر فهو العِلَّة، كعقد النِّكاح المحلُّ

للوطء، وإن لم يكن مؤثراً فيه فإن كان مُفْضِياً إليه في الجملة فهو السبب، كالوقت لوجوب الصَّلاة، وإن

لم يكن مُفْضِياً إليه فإن توقَّف الشيء عليه فهو الشَّرَط، كالطَّهارة للصَّلاة، وإن لم يتوقَّف عليه الشيء

سُمِّيَ علامةً، كالأذان للصَّلاة، ذكره الحموي.

قوله: (وهو في اللغة الجانبُ الأقوى) قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ إِلَىٰ رَبِّهِ أَفْرِضْهُ عَلَيَّ غَاشِقِي الْأَيَّامِ﴾ [هود: ٨٠]، أي: عزِّ

ومَنَعَةٍ.

قوله: (الجزءُ الذاتي) ويُطلق الفرضُ عليه كما يُطلق على الشَّرَط.



وقد أردنا تنبيه العابد فقلنا :

(لَا بُدَّ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرَيْنَ شَيْئًا) وَلَا حَصَرَ فِيهَا، وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الشُّرُوطِ السَّتَّةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى السَّتَّةِ الْأَرْكَانِ الدَّاخِلَةِ فِيهَا أَرَادَ التَّقْرِيبَ، وَإِلَّا فَالْمُصَلِّي يَحْتَاجُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بِزِيَادَةٍ، فَأَرَدْنَا بِهِ بَيَانَ مَا إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الشُّرُوعِ، وَالِدَوَامِ عَلَى صِحَّتِهَا، وَكُلُّهَا فَرُوضٌ، وَعَبَّرَ بِلَفْظِ الشَّيْءِ الصَّادِقِ بِالشَّرْطِ وَالرَّكْنِ. فَمِنَ الشُّرُوطِ :

(الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ) الْأَصْغَرِ، وَالْأَكْبَرِ، وَالْحَيْضُ، وَالنِّفَاسُ؛ لَأَيَّةِ الْوُضُوءِ.

وَالْحَدَثُ لُغَةً: الشَّيْءُ الْحَادِثُ،

الطحاوي

قوله: (أَرَادَ التَّقْرِيبَ) أَي: تَقْرِيبَ الْحَفِظِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ.

قوله: (بِزِيَادَةٍ) الْبَاءُ بِمَعْنَى (مَعَ) وَسَيَأْتِي لَهُ ذِكْرُ الزِّيَادَةِ شَرْحًا.

قوله: (مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الشُّرُوعِ [أ/٨٣] وَالِدَوَامِ عَلَى صِحَّتِهَا) أَعْلَمُ أَنَّ الشُّرُوطَ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

شَرْطُ انْعِقَادٍ لَا غَيْرُ، كَالنِّيَّةِ وَالتَّحْرِيمَةِ وَالْوَقْتِ وَالْخُطْبَةِ لِلْجُمُعَةِ.

وَشَرْطُ انْعِقَادٍ وَدَوَامٍ، كَالطَّهَارَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ.

وَشَرْطُ بَقَاءٍ لَا غَيْرُ، أَي: مَا يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ دَاخِلَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْيِينُ،

كَتَرْتِيبِ مَا لَمْ يُشْرَعْ مَكْرَرًا، وَالثَّانِي مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْيِينُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: أَيْضًا: وَجُودِيٌّ وَعَدَمِيٌّ،

فَالْوُجُودِيُّ كَالْقِرَاءَةِ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ رُكْنًا إِلَّا أَنَّهَا رُكْنٌ فِي نَفْسِهَا شَرْطٌ لْغَيْرِهَا؛ لَوْجُودِهَا فِي كُلِّ الْأَرْكَانِ

تَقْدِيرًا، وَلِذَا لَمْ يَجْزِ اسْتِخْلَافُ الْأَمِيِّ وَلَوْ بَعْدَ آدَاءِ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ، كَمَا فِي «الدَّر»، وَالْعَدَمِيُّ كَعَدَمِ تَقْدُّمِ

الْمُقْتَدِي عَلَى إِمَامِهِ، وَعَدَمِ مُحَازَاةِ مُسْتَهَاءَةٍ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ، وَعَدَمِ تَذَكُّرِ صَاحِبِ التَّرْتِيبِ فَائِتَةً.

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ شَرْطُ خُرُوجٍ، وَهُوَ الْقَعْدَةُ الْآخِيرَةُ.

قوله: (فَمِنَ الشُّرُوطِ الطَّهَارَةُ) قَدَّمَهَا عَلَى سَائِرِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ؛ إِذْ هِيَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهَا

أَوَّلُ مَسْئُولٍ عَنْهُ فِي الْقَبْرِ.

قوله: (وَالْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ) لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدَثِ الْأَكْبَرِ مَا أَوْجَبَ الْغُسْلَ،

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ هُنَا خُصُوصَ الْجَنَابَةِ.

قوله: (وَالْحَدَثُ لُغَةً الشَّيْءُ الْحَادِثُ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الْحَدَثُ مُحَرَّكَةٌ: الْإِبْدَاءُ، وَقَالَ قَبْلَهُ:

حَدَثَ حُدُونًا وَحَدَاثَةً: نَقِضُ قَدَمٍ، وَتُضَمُّ دَالُهُ إِذَا ذُكِرَ مَعَ قَدَمٍ ١. هـ. وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الشَّيْءِ

الْحَادِثِ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ.



وشرعاً: مانعة شرعية تقوم بالأعضاء إلى غاية وصول المزيل لها.

(و) منها (طَهَارَةُ الْجَسَدِ، وَالثُّوبِ، وَالْمَكَانِ) الذي يُصَلِّي عليه، فلو بسط شيئاً رقيقاً يَصْلُحُ ساتراً للعورة، وهو ما لا يرى منه الجسد جازت صلاته.

وإن كانت النجاسة رطبة، فألقى عليها ليداً، أو ثني ما ليس ثخيناً، أو كَبَسَهَا بالتراب، فلم يجد ريح النجاسة جازت صلاته.

وإذا أمسك حبلاً مربوطاً به نجاسة، أو بقي من عمامته طرفٌ ظاهرٌ،

الطحاوي

قوله: (وشرعاً: مانعة شرعية) المانعة: الكون مانعاً، وهذا لا بد له من موصوفٍ يصح إسناده إليه بحيث يُقال: معنى كون البول حَدَثاً أَنَّهُ مانعة شرعية، أي: كونه مانعاً... إلخ، والمصنّف ذكره مجرداً عن هذا الموصوف، فلو قال: وشرعاً: مانع شرعي يقوم... إلخ، أي: مانع عمّا يُباح إلا برافعه؛ لكان أوضح.

وفي «شرح الخطيب» لأبي شجاع: أَنَّهُ في الشرع يُطلق على أمرٍ اعتباريٍّ يقوم بالأعضاء يمنع من صحّة الصلوة، وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر، وعلى الأمر المترتب على ذلك. هـ والأوّل هو بمعنى قولنا: وشرعاً مانع... إلخ.

قوله: (فلو بسط شيئاً رقيقاً يَصْلُحُ ساتراً... إلخ) أي: ولم تُشم منه رائحة النجاسة.

قال البرهان الحلبي: وكذا الثوب إذا فرش على النجاسة اليابسة إن كان رقيقاً يشف ما تحته أو توجّد منه رائحة النجاسة على تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلوة عليه، وإن كان غليظاً بحيث لا يكون كذلك جازت. هـ

قوله: (فألقى عليها ليداً) المراد أَنَّهُ ألقى عليها ذا جرمٍ غليظ يَصْلُحُ للشقّ نصفين، كحجرٍ ولينٍ وخشبٍ كما في «البدائع» و«الخانية» و«منية المصلي».

وقيّد النجاسة بالرطوبة؛ لأنها إن كانت يابسة جازت على كلّ حال؛ لأنها لا تلتزق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يَصْلُحُ ساتراً، كذا في «الخانية».

وفي القهستاني: ينبغي أن تكون الصلوة، أي: على الملقى على النجاسة الرطبة، تكره ككراهيتها على نحو الإسطبل، كما في «الخزانة».

قوله: (فلم يجد ريح النجاسة) أمّا إذا وجدها لو استشمه لا يجوز، كما في «الخانية».

قوله: (مربوطاً به نجاسة) كسفينه نجسة، أو كلبٍ، بناءً على أَنَّهُ نجس العين.



ولم يتحرَّك الطرف النجس بحركته صحَّت صلاته، وإلا فلا كما لو أصاب رأسه خيمة نجسة. وجلوس صغير يستمسك في حجر المصلي، وطير متنجس على رأسه لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل منه نجاسة مانعة؛ لأنَّ الشرط الطهارة (من نجس غير معفو عنه) وتقدّم بيانه (حتى) إنَّه يشترط طهارة (موضع القدمين) فتبطل الصلاة بنجس مانع تحت أحدهما، أو بجمعه فيهما تقديراً في الأصح.

وقيامه على قدم صحيح مع الكراهة، وانتقاله عن مكان طاهر لنجس ولم يمكث به مقدار ركن لا تبطل به، الطحطاوي

قوله: (ولم يتحرَّك الطرف النجس بحركته) أي: المتصل بالنجس، فيكون راجعاً إلى المسألتين، وذلك لأنَّه بتلك الحركة يُنسب إلى حمل النجاسة، كما في «البحر» وغيره، بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض أطراف البساط، حيث تجوز الصلوة على الطاهر منه ولو تحرَّك الطرف الآخر بحركته؛ لأنَّ البساط بمنزلة الأرض، فيُشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط، كما في «الخانية».

قوله: (خيمة نجسة) مثلها السقف؛ لأنَّه يُعدُّ حاملاً للنجاسة، كما ذكره السيّد وغيره، بخلاف المس، كما في القهستاني، يعني: لو مس نحو حائط نجس بياض في الصلوة لا يضر؛ لأنَّه لا يُعدُّ حاملاً للنجاسة.

قوله: (وجلوس صغير) أي: متنجس يستمسك، فإنَّه لا يُعدُّ حاملاً، بخلاف ما لا يستمسك وعليه نجس مانع فإنَّه لا تصحُّ معه الصلوة؛ لأنَّه يُعدُّ حاملاً للنجس.

قوله: (وطير) عطف على (صغير).

قوله: (إذا لم تنفصل منه نجاسة) أي: مما ذكر من الصبي والطير.

قوله: (لأنَّ الشرط الطهارة) علّة لعدم البطلان، أي: وقد وجدت؛ لأنَّه لا يُعدُّ حاملاً لها.

قوله: (وتقدّم بيانه) وهو أنَّه يُعفى في غير المغلظة عمّا دون الرُّبع، وفي المغلظة الدرهم.

قوله: (حتى إنَّه يشترط...) إلخ) تفريع على اشتراط طهارة المكان.

قوله: (أو بجمعه) معطوف على محذوف معلوم من المقام، تقديره: بنجس مانع بانفراده تحت أحدهما.

قوله: (تقديراً) أي: بالحزر والظن.

قوله: (لا تبطل به) الصلوة؛ لأنَّ المكث اليسير على النجس القليل كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه، وحكم الانكشاف مع الزمن كحكم المكث مع النجس، أفاده «الشرح».



وإن مكث قدره بطلت على المختار.

(و) منها طهارة موضع (الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ) على الصحيح؛ لافتراض السجود على سبعة أعظم، واختاره الفقيه أبو الليث^(١)، وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها؛ ولأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة الكفين والركبتين شاذة. الطحطاوي

قوله: (وإن مكث قدره) أي: وإن لم يؤدّه.

قوله: (على المختار) هو قول أبي يوسف، وقال محمد: لا تفسد إلا إذا أذاه بالفعل.

قوله: (على الصحيح) صححه الحلبي وصاحب «العيون».

قوله: (لا افتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره أنه إذا لم يضع اليدين أو الركبتين أو إحداهما أن تكون الصلاة فاسدة، وليس كذلك، بل العلة في الفساد أن وضع العضو على النجاسة بمنزلة حملها فيفسد وإن كان الموضع غير فرض.

قال في «الخانية»: إذا كانت النجاسة في موضع السجود أو الركبتين أو اليدين فإنها تجمع وتمنع، ولا يجعل كأنه لم يضع ذلك العضو، بخلاف ما لو صلى رافعاً إحدى قدميه، فإنه يجوز، ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز، ولا يجعل كأنه لم يضع أ. هـ [٨٤/١]

قال الكمال: وهذا يُفيد أن عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين محلّه إذا لم يضعهما، أمّا إذا وضعهما أو وضع إحداهما اشترطت، فليحفظ أ. هـ

قال الحلبي: فعلم أنه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة، وهو الصحيح؛ لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس بفرض أ. هـ فهذه النقول تدلّ على أن وضعها ليس فرضاً، ولكنها إذا وضعت اشترطت طهارة مواضعها، فليتأمل.

بقي الكلام فيما إذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين، هل يفترض طهارة موضعيهما؟ الظاهر نعم؛ لأنه بوضعهما على النجاسة يعدّ حاملاً لها.

قوله: (واختاره الفقيه أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب أن الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف القدمين، فليتأمل.

قوله: (وأنكر ما قيل) لا يلزم من إنكاره ذلك قوله بافتراض وضعها.

قوله: (شاذة) ذكر ذلك صاحب «العيون»، وهذا لا يُنافي أن وضعهما غير واجب، أي: غير فرض في ظاهر الرواية، كما ذكره صاحب «البحر».

(و) منها طهارة موضع (الجبّهة على الأصح) من الروايتين عن أبي حنيفة، وهو قولهما رحمهم الله؛ ليتحقّق السجود عليها؛ لأنّ الفرض وإن كان يتأدّى بمقدار الأرنبة على القول المرجوح، يصير الوضع معدوماً حكماً بوجوده على النجس ولو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية.

ولا يمنع نجاسة في محلّ أنفه مع طهارة باقي المحالّ بالاتّفاق؛ لأنّ الأنف أقلّ من الدرهم، ويصير كأنه اقتصر على الجبهه مع الكراهة.

وطهارة المكان إلزام من الثوب المشروط نصّاً بالدلالة؛ إذ لا وجود للصلاة بدون مكان، الطحاوي

قوله: (ليتحقّق السجود عليها) علّة لاشتراط طهارة موضعها.

قوله: (لأنّ الفرض... إلخ) علّة لمحذوف ينبغي التصريح به، تقديره: (وهذا على كلا القولين)، أي: اشتراط طهارة موضعها لازم على القول الرّاجح بافتراض وضعها، وعلى القول المرجوح بعدم افتراضه؛ لأنّه... إلخ.

قوله: (على القول المرجوح) وهو أنّ الجمع بين الجبهه والأنف واجب، وأنّه يكره الاقتصار على أحدهما.

قوله: (يصير الوضع معدوماً) حذف جملة هنا لا بدّ من ذكرها، وقد ذكرها في «الشرح» فقال: ولكن إذا وضع الجبهه مع الأرنبة يقع الكلّ فرضاً، كما إذا طوّّل القراءة على القدر المفروض فيصير... إلخ. هـ والمعنى أنّ اشتراط طهارة موضع الجبهه فرض على القول المرجوح، لكن إذا وضعت بالفعل؛ لأنّ وضعها بوصف بعد تحقّقه بأنّه فرض كالقراءة، فإنّها توصف بالوجوب أو السنيّة فيما زاد على قدر الفرض، ولكن إذا وقعت في الصّلاة وصفت بالافتراض.

قوله: (في ظاهر الرواية) وروي عن أبي يوسف جوازها إن أعاده على طاهر.

قوله: (مع الكراهة) أي: التحريميّة؛ لأنّ وضع الأنف واجب، وإذا وضعه على نجاسة كأنّه لم يضعه.

قوله: (وطهارة المكان) أي: والجسد، وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة هذه الأشياء.

قوله: (المشروط نصّاً) في قوله تعالى: ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَطَعُوا﴾ [المدثر: ٤].

قوله: (بالدلالة) متعلّق بـ: (الزم)، يعني أنّه ثبت كون طهارته إلزام بدلالة النصّ، ودلالة النصّ: كلّ معنى يفهمه العالم بالوضع من النصّ المذكور؛ لاشتراكه معه في العلّة، ولكونه أولى بالحكم منه.

قوله: (إذ لا وجود... إلخ) علّة لكونه إلزام بالدلالة.



وقد توجد بدون ثوب، ولا يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده.

(و) منها (ستر العورة) للإجماع على افتراضه ولو في ظلمة، والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضر نظرها من جيبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضر لو نظرها أحد من (أسفل ذيله) لأن التكلف لمنعه فيه خرج.

والثوب الحرير،

الطحاوي

قوله: (حال سجوده) متعلق بـ: (وقوع ثوبه).

تنبيه:

إنما اشترطت الطهارة في الصلاة؛ لأنها مناجاة مع الرب عز وجل، فيجب أن يكون المصلي على أحسن الأحوال، وإذا في طهارته وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان، أفاده «الشرح».

قوله: (ومنها ستر العورة) ولو بماء كدير أو ورق شجر أو طين، وليس لستر الظلمة اعتبار، كما في القهستاني، كالستر بالزجاج، كما في «الغنية»، ولا يضر تشكّل العورة بالتصاق الساتر الضيق بها، كما في الحلبي.

والعورة في اللغة: كل ما يستقبح ظهوره، مأخوذة من العور، وهو النقص والعيب والقبح، ومنه عور العين، وكلمة عوراء، أي: قبيحة، وسميت السواة عورة لقبح ظهورها، وغض الأبصار عنها، وكل شيء يستره الإنسان أنفة أو حياء فهو عورة، والنساء عورة، كما في كتب اللغة.

قوله: (للإجماع على افتراضه) أي: في الصلاة، أمّا الستر في الخلوة فصَحّ الحلبي وجوب الستر فيها، وصَحّ الشارح عدمه، فقد اختلف التصحيح.

قوله: (ولا يضر نظرها من جيبه) لأنه يحلّ له مشها، والنظر إليها، ولكنه خلاف الأدب، كما في «النهر»، واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد، ومقابل الصحيح ما عن بعض المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه، وفرّع عليه أنها لو كانت لحبته كثيفة وستر بها زيّقه^(١) صحت، وإلا فلا.

قوله: (لأن التكلف لمنعه) أي: لمنع نظير الناظر.

قال في «الشرح»: لأن ستر العورة على وجه لا يُمكنُ الغيرَ النظرَ إليها إذا تكلف ممّا يؤدي

إلى الحرّج أ. هـ

قوله: (والثوب الحرير... إلخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه، وأمّا إذا صلى عليه فقال القهستاني

(١) زيّيق القميص: ما أحاط بالعنق. ينظر: «لسان العرب» مادة (زي ق).

والمغصوب، وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة، وسنذكره.
والمستحب أن يُصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه: قميص، وإزار، وعمامة، ويكره
في إزار مع القدرة عليها.

(و) منها (استقبال القبلة) الاستقبال:

الطحطاوي

من كتاب الحظر معزياً لصلاة «الجواهر» ما نصه: وتجوز الصلاة على السجادة من الإبريسم؛ لأن
الحرام هو اللبس، أما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام. هـ

قوله: (والمغصوب) نقل في «الفتاوى الهندية» عن «مختارات النوازل»: الصلاة في أرض مغصوبة
جائزة ولكن يعاقب بظلمه، فما كان بينه وبين الله تعالى يثاب، وما كان بينه وبين العباد يعاقب. هـ

قوله: (مع الكراهة) أي: التحريمية، ذكره السيّد، وفي السراج والقهستاني: تكره الصلاة في الثوب
الحرير والثوب المغصوب وإن صحّت، والثواب إلى الله تعالى.

قوله: (من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية، ويستحب أن تكون سالمة من الخروق.

قوله: (قميص وإزار وعمامة) هذا للرجل، وفي المرأة قميص وخمار وسراويل، ويكفي له الصلاة
فيما يشمل عاتة [٨٥/أ] جسده؛ لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في شملة
قد توشح بها عقدها بين كتفيه^(١). هـ

ويكفي للمرأة درع ضيق ومقنعة.

قوله: (ويكره في إزار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي في السراويل وحده؛ لما روي: أن
النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء^(٢)، كذا في «الشرح»، وظاهر التعبير
بالنهي أن الكراهة تحريمية.

قوله: (استقبال القبلة) هي بالكسر، لغة؛ مطلق الجهة، قال الجوهرى: يقال: من أين قبلتك، أي:
من أين جهتك، وما لكلامه قبله، أي: جهة.

وشرعاً كما في القهستاني: جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة إلى السماء السابعة ممّا
يحاذي الكعبة، أي: أو جهتها، وغلب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار كالعلم لها، وصارت
معرفة عند الإطلاق، وإنما سُميت بذلك؛ لأنّ الناس يقابلونها في صلاتهم، وتسمى أيضاً محراباً؛ لأنّ

(١) بنحوه في «سنن ابن ماجه» (٣٥٥٢)، وبنحوه في «السنن الكبرى» للبيهقي (٤١٨٦) كلاهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٩) بلفظ: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء»، ومسلم (٥١٦) كلاهما من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



من قَبَلَتِ المَاشِيَةُ الوَادِيَّ بِمَعْنَى: قَابَلَتْهُ، وَلَيْسَتْ السَّيْنُ لِلطَّلَبِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ المَقَابِلَةَ، لَا طَلْبُهَا، وَهُوَ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(١) وَالْإِجْمَاعِ،
الطَّحطاوي

مُقَابِلَهَا يُحَارِبُ النَفْسَ وَالشَّيْطَانَ، وَكَانَتْ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ، لَكِنْ كَانَ ﷺ وَهُوَ بِمَكَّةَ لَا يَسْتَدْبِرُ الْكَعْبَةَ، بَلْ يَجْعَلُهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ^(٢)، وَكَانَ ﷺ يَتَوَقَّعُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ شَأْنُهُ أَنْ يُوَجِّهَهُ نَحْوَ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَدْعَى لِإِيمَانِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا مَفْخَرُهُمْ وَمَزَارُهُمْ وَمَطَافُهُمْ، فَحَوَّلَهُ إِلَيْهَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسِتَّةِ عَشَرَ شَهْرًا وَأَيَّامًا^(٣)، فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ لِنِصْفِ رَجَبٍ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَبِهِ جَزَمَ الْجُمْهُورُ^(٤)، وَكَانَ فِي مَسْجِدِ بَنِي سُلَيْمَةَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ عَلَى التَّحْقِيقِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِأَصْحَابِهِ، وَحَوَّلَ الرِّجَالَ مَكَانَ النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءَ مَكَانَ الرِّجَالِ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَسْجِدُ: مَسْجِدَ الْقِبْلَتَيْنِ^(٥).

قوله: (مِنْ قَبَلَتِ) يَأْتِي مِنْ بَابِ عِلْمٍ وَنَصَرٍ وَضَرْبٍ.

قوله: (وَلَيْسَتْ السَّيْنُ) أَيِ: وَالتَّاءِ.

قوله: (لَا طَلْبُهَا) وَوَجُوبُ الطَّلَبِ عِنْدَ الْاِسْتِبَاهِ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِتَحْصِيلِ الْمَقَابِلَةِ.

قوله: (وَهُوَ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

قوله: (وَالسُّنَّةُ) قَالَ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الظُّهُورَ مُوَاضِعَهُ وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَيَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٦).

(١) أَمَّا بِالْكِتَابِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَأَمَّا السُّنَّةُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٧٩٣، وَمُسْلِمٌ: ٨٨٥، وَهُوَ حَدِيثُ الْمَسِيِّ صَلَاتِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٩٩١) بِلَفْظٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صَرَفَ إِلَى الْكَعْبَةِ)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١٠٦٦) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٥) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا).

(٤) ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٩٧/١).

(٥) قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى»: (زَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ بَشَرَ بْنَ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فِي بَنِي سُلَيْمَةَ فَصَنَعَتْ لَهُ طَعَامًا، وَحَانَتْ الظُّهْرَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارَ إِلَى الْكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ الْمِيزَابَ، فَسَمِيَ الْمَسْجِدُ مَسْجِدَ الْقِبْلَتَيْنِ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِلنِّصْفِ مِنْ رَجَبٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا، وَقُرِضَ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَهْرًا) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: وَهَذَا الثَّبْتُ عِنْدَنَا.

(٦) يَنْحَوُّ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦٢٥١) بِلَفْظٍ: «... إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ...»، وَيَنْحَوُّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٩٧) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمرادُ منها بُقْعُهَا، لا البناء، حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوزُ إلا أن يريدَ به جهةَ الكعبة، وإن نوى المحراب لا يجوزُ.

(فَلِلْمَكِّيِّ الْمُشَاهِدِ) للكعبة (فَرَضُهُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا) اتِّفَاقاً؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ يَقِيناً (وَ) الْفَرَضُ (لِغَيْرِ الْمُشَاهِدِ) إِصَابَةُ (جِهَتِهَا) أَي: الكعبة، هو الصحيحُ، وَنِيَّةُ الْقِبْلَةِ لَيْسَتْ بِشَرِطٍ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهَا يُغْنِيهِ عَنِ النِّيَّةِ، هُوَ الْأَصَحُّ.

وجَهِتُهَا: هِيَ الَّتِي إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ

الطحطاوي

قوله: (والمرادُ منها بُقْعُهَا) حَتَّى لو رُفِعَتِ الكعبةُ عَنْ مَكَانِهَا؛ لَزِيَارَةِ أَصْحَابِ الْكَرَامَةِ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ جَازَتْ صَلَاةُ الْمُتَوَجِّهِينَ إِلَى أَرْضِهَا.

قوله: (فَلِلْمَكِّيِّ الْمُشَاهِدِ... إلخ) يُلْحَقُ بِهِ مَنْ بِالْمَدِينَةِ، عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ؛ لِثُبُوتِ الْقِبْلَةِ فِي حَقِّهِمُ بِالْوَحْيِ، كَمَا فِي «السَّراج» و«النَّهر».

قوله: (فَرَضُهُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا) وَلَوْ لَجَزَاءُ مِنْهَا، وَبَاقِي أَعْضَائِهِ مُسَامِتٌ لِلْجِهَةِ.

قوله: (إِصَابَةُ جِهَتِهَا) فَالْمَغْرِبُ قِبْلَةً لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ وَبِالْعَكْسِ، وَالْجَنُوبُ قِبْلَةً لِأَهْلِ الشِّمَالِ وَبِالْعَكْسِ، فَالْجِهَةُ قِبْلَةً كَالْعَيْنِ؛ تَوْسِعَةً عَلَى النَّاسِ، كَمَا فِي الْقَهْطَسْتَانِي، حَتَّى لو أْزِيلَ الْمَانِعُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَقَعَ اسْتِقْبَالُهُ عَلَى عَيْنِ الْقِبْلَةِ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوَسْعِ.

قوله: (هُوَ الصَّحِيحُ) وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَرَجَانِيُّ^(١): الْفَرَضُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا لِلْغَائِبِ أَيْضاً بِالْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ فِي النَّصِّ، وَعَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِصَابَةُ الْعَيْنِ لِلْغَائِبِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ النِّيَّةُ، فَالْفَرَضُ عِنْدَهُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا نِيَّةً لَا تَوَجُّهاً كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّلْبِيُّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْمَحْرَابِ لَا يُشْتَرَطُ، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّحْرَاءِ يُشْتَرَطُ، فَإِذَا نَوَى الْقِبْلَةَ أَوْ الْكَعْبَةَ أَوْ الْجِهَةَ جَازَ أ. هـ.

قوله: (وَنِيَّةُ الْقِبْلَةِ لَيْسَتْ بِشَرِطٍ) لِأَنَّهَا مِنَ الْوَسَائِلِ، وَهِيَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، كَالْوُضُوءِ، فَالشَّرْطُ حَصُولُهَا لَا تَحْصِيلُهَا.

قوله: (وَجَهْتُهَا... إلخ) قَالُوا: جَهْتُهَا تُعْرَفُ بِالذَّلِيلِ، فَالذَّلِيلُ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى الْمَحَارِبُ الَّتِي

(١) هُوَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَجَانِيُّ قَاضِي جَرَجَانَ، رَوَى عَنْ: ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، وَقَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُ عِيْنَةَ مَعَ تَقْدِيمِهِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةٌ، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، تَوَفَّى بِمَكَّةَ سَنَةَ نِيفَ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً. يَنْظُرُ: «الثَّقَاتُ» (٤٢٣/٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٢٥٨/١٨)، «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» (٥٥١/٢).



يَكُونُ مُسَامِتًا لِلْكَعْبَةِ، أَوْ لِهَوَائِهَا، تَحْقِيقًا أَوْ تَقْرِيبًا.

الطحاوي

نَصَبَهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، فَعَلِينَا اتِّبَاعُهُمْ فِي اسْتِقْبَالِ الْمَحَارِبِ الْمَنْصُوبَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَالسُّؤَالُ مِنَ الْأَهْلِ، أَيْ: أَهْلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَلَوْ وَاحِدًا فَاسْفًا إِنْ صَدَّقَهُ، كَمَا فِي الْقَهْصَتَانِي، وَأَمَّا فِي الْبَحَارِ وَالْمَفَاوِزِ فَدَلِيلُ الْقِبْلَةِ النُّجُومُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ ^(١) هـ. وَذَلِكَ كَالْقُطْبِ، وَهُوَ نَجْمٌ صَغِيرٌ فِي بَنَاتِ نَعَشٍ الصَّغْرَى بَيْنَ الْفَرْقَدَيْنِ وَالْجَدْيِ، إِذَا جَعَلَهُ الْوَاقِفُ خَلْفَ أُذُنِهِ الْيُمْنَى كَانَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ إِذَا كَانَ بِنَاحِيَةِ الْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ وَهَمْدَانَ وَقَزْوِينَ وَطَبْرِسْتَانَ وَجَرَجَانَ وَمَا وَالَاهَا إِلَى نَهْرِ الشَّامِ، وَيَجْعَلُهُ مَنْ بِمَصْرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَمَنْ بِالْعِرَاقِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبِلًا بِبَابِ الْكَعْبَةِ، وَمَنْ بِالْيَمَنِ قِبَالَ الْمُسْتَقْبَلِ مِمَّا يَلِي جَانِبَهُ الْأَيْسَرَ، وَمَنْ بِالشَّامِ وَرَاءَهُ أ. هـ.

وَيَنْبَغِي لِمَنْ جَهِلَ أَدْلَةَ الْقِبْلَةِ وَأَرَادَ سَفْرًا مَثَلًا، أَيْ: إِلَى بِلَادٍ لَا تَخْتَلِفُ الْقِبْلَةُ فِيهَا، وَلَيْسَ مَعَهُ عَارِفٌ بِهَا، أَوْ أَرَادَ وَضَعَ قِبْلَةً فِي بَيْتِهِ مَثَلًا؛ أَنْ يَسْتَقْبِلَ قَبْلَ سَفَرِهِ مَثَلًا مُحَرَّابًا صَحِيحًا مِنْ مُحَارِبِ بِلَدِهِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مَثَلًا، وَيُحَرِّزُ الشَّمْسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى جِزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ، كَعَيْنِهِ أَوْ ظَهْرِهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ كَذَلِكَ وَقْتَ الْاسْتَوَاءِ وَقْتَ الْغُرُوبِ، فَإِذَا أَرَادَ الْقِبْلَةَ بَعْدَ سَفَرِهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ فَلْيَجْعَلِ الشَّمْسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قِبَالَ الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ يَكُنْ مُسْتَقْبِلًا، فَإِنْ جَعَلَ لَهُ خَطًّا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَوَّةً فِي حَائِطٍ فَهُوَ قِبْلَتُهُ مَا دَامَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالنُّجُومِ وَغَيْرِهَا فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، كَوَقْتِ الْعِشَاءِ، وَيَخْتَصُّ بِإِقْلِيمٍ مَصْرَ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ لَيْلًا مُسْتَقْبِلَ الْجَدْيِ ضَامًّا رِجْلَيْهِ وَحَرَّكَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ ثُمَّ نَقَلَ الْأُخْرَى إِلَيْهَا كَانَ [٨٦/١] مُسْتَقْبِلًا، وَكَذَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ وَقُوفِهِ عَلَى خَطِّ نَصْفِ النَّهَارِ بِأَنْ يَجْعَلَ الْمَشْرِقَ عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَغْرِبَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلَ ظُلَّهُ وَقْتَ الْاسْتَوَاءِ ثُمَّ يَحَرِّكَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى كَذَلِكَ يَكُونُ مُسْتَقْبِلًا أَيْضًا.

قوله: (يَكُونُ مُسَامِتًا) أَيْ: مُحَازِيًا.

قوله: (لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِهَوَائِهَا) هَذَا إِذَا وَقَعَتِ الْمُحَازَاةُ عَلَى الْعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (لِلْكَعْبَةِ) أَيْ: فِيمَا إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ يُسَاوِي الْمَحَلَّ الَّذِي بِهِ الْقِبْلَةُ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ لِهَوَائِهَا) هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ مَحَلُّهُ أَعْلَى مِنْ مَحَلِّهَا، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا كَانَ أَسْفَلَ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَقْرِيبًا) إِذَا وَقَعَتِ الْمُحَازَاةُ لِلْجِهَةِ فَإِنَّ مُسْتَقْبِلَ الْجِهَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ اسْتِقْبَالُهُ بِتَمَامِهِ عَلَى الْعَيْنِ أَوْ لَا، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّوَعَيْنِ الْمُحْتَمَلَيْنِ.

(١) بَنَحَوْهُ فِي «الزَّهْدِ» لِلْمَعَانِي بْنِ عِمْرَانَ الْمُوصِلِيِّ بِرَقْم (١٤٦) (ص: ٢٦٥) بَلْفُظْ: (تَعَلَّمُوا مِنَ الْأَنْسَابِ مَا تَعْلَمُونَ بِهِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ مِنْهَا حَرِّمَ عَلَيْكُمْ، وَتَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَعْرِفُونَ بِهِ الْقِبْلَةَ وَالطَّرِيقَ، ثُمَّ أَمْسَكُوا)، وَبَنَحَوْهُ فِي «الْقَوْلِ فِي عِلْمِ النُّجُومِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ص: ١٣٢) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَنَحَوْهُ فِي «عِلَلِ» الدَّارِقُطِيِّ بِرَقْم (٢٩٩٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



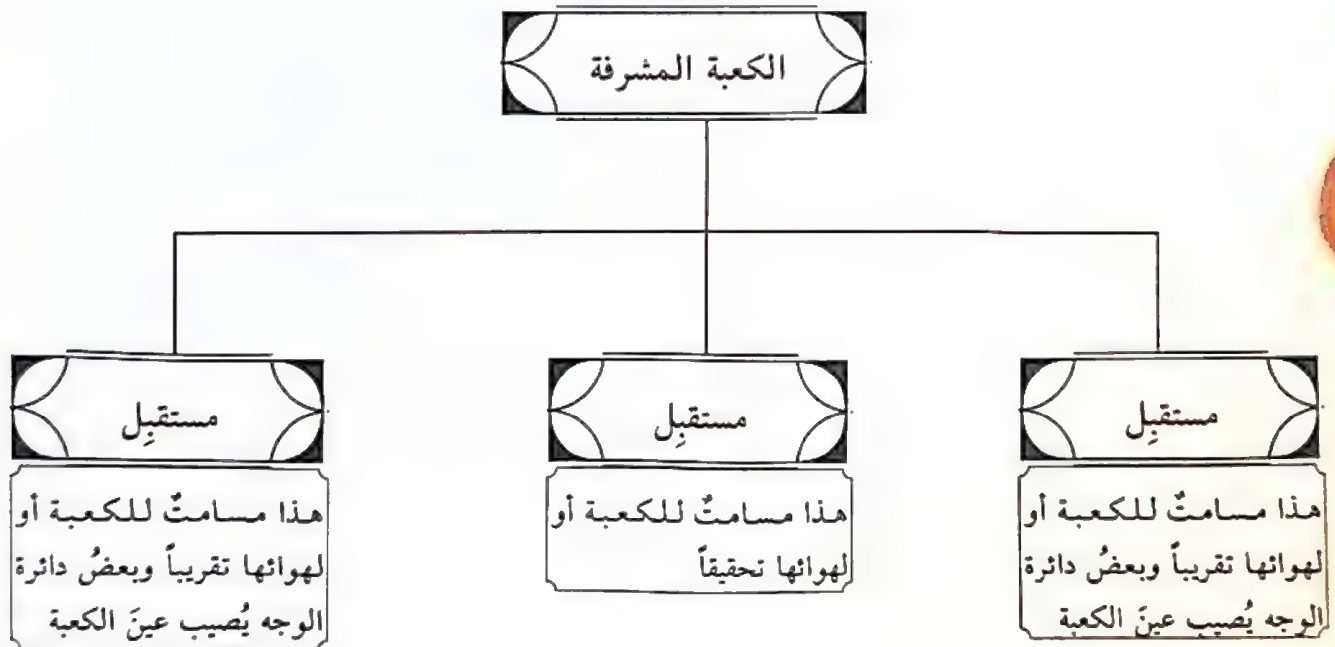
ومعنى التحقيق: أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها.

ومعنى التقريب: أن يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة أو هوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامياً لها، أو لهوائها.

ولغير المشاهد إصابة جهتيها البعيد والقريب سواء (ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة بناءً أو جبل (على الصحيح) كما في «الدراية» و«التجسس».

الطحاوي

قوله: (بأن يبقى شيء من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزءاً يسيراً، وهذه صورته:



وفي «الفتاوى»: الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغارب ١. هـ

قوله: (وحال بينه وبين الكعبة بناءً أو جبل) قال في «معراج الدراية»: ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كأبنية فالأصح أن حكمه حكم الغائب، ولو كان الحائل أصلياً كالجبل فله أن يجتهد، والأولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته إلى الكعبة يقيناً ١. هـ

قال المحقق الكمال: وعندي في جواز التحري مع إمكان صعوده، أي: صعود المكّي الجبل؛ إشكالاً؛ لأن المصير إلى الدليل الظني وترك القاطع مع إمكانه لا يجوز، فلا يكفي الاجتهاد، حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين خطؤه فعلية الإعادة، وقد قال في «الهداية»: الإخبار فوق التحري، فإذا امتنع المصير إلى الظني لإمكان ظني أقوى منه، فكيف يُترك اليقين مع إمكانه ويُكتفى بالظن.



(و) من الشروط (الوقت) للفرائض الخمس، بالكتاب، والسنة، والإجماع، وقد نُصَّ على اشتراطه في عدَّة من المعتمدات، وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدَّة من المعتمدات كـ «القدوري»، و«المختار»، و«الهداية»، و«الكنز» مع بيانهم الأوقات، ولا أعلم سراً عدم ذكرهم له، وإن كان يتَّصف بأنه سبب للأداء، وظرف للمؤدَّى، وشرط للوجوب كما هو مقرر في محله.

(و) يُشترط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة؛ لأنَّ الشاك ليس بجازم حتى لو صلى وعنده أنَّ الوقت لم يدخل، فظهر أنَّه كان قد دخل لا تجزئه؛
الطحطاوي

قوله: (ومن الشروط الوقت للفرائض... إلخ) الأصل في اشتراطه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] أي: فرضاً موقوتاً، أي: محدوداً بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها فيها بحسب الاستطاعة، وحديث إمامة جبريل عليه السلام^(١) أيضاً.

قوله: (مع بيانهم الأوقات) أي: في أول كتاب الصلاة، ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية، لا سيما عند المتعلِّم القاصر؛ لأنَّ ذلك بيان لتقدير الوقت.

قوله: (بأنَّه سبب للأداء) من حيث تعلق الوجوب به وإفضاؤه إليه.

قوله: (وظرف للمؤدَّى) لأنَّه يسعه ويسع غيره.

قوله: (وشرط للوجوب) من حيث توقُّف وجوب فعل الصلاة على وجوده.

قوله: (لتكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أنَّ المراد باعتقاد دخوله جزمه به؛ لأنَّ جزم النية إنَّما يكون به، ولا يكفي غلبة الظنَّ بالدخول، ويُنظر هذا مع قولهم: إنَّ غلبة الظنَّ في الفروع تقوم مقام اليقين، ويحتمل أنَّ المراد بالاعتقاد والجزم ما يعمُّ غلبة الظنَّ، ويدلُّ له التعليل بقولهم: لأنَّ الشاك... إلخ، فالمُضِرُّ أحد شيئين: إمَّا اعتقاد عدم الدخول، وإمَّا الشك.

قوله: (حتى لو صلى... إلخ) هذا أولى بالحكم ممَّا فُرِعَ عليه؛ لأنَّه جَزَمَ بعدم الدخول، وهو أولى بالمنع من التردُّد بين الدخول وعدمه.

(١) أخرج أبو داود في «سننه» (٣٩٣) بلفظ: «أَمَّنِي جبريلُ عند البيت مرَّتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك، وصلى بي العصر حين كان ظلُّه مثله، وصلى بي -يعني المغرب- حين أظفر الصائم، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم، فلَمَّا كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظلُّه مثله، وصلى بي العصر حين كان ظلُّه مثليه، وصلى بي المغرب حين أظفر الصائم، وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل، وصلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إليَّ فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء، من قبلك، والوقت ما بين هذين الوقتين»، وبنحوه في «سنن الترمذي» (١٤٩) كلاهما من حديث عبد الله بن عباسي رضي الله عنه.

لأنه لما حكم بفساد صلاته بناءً على دليل شرعي وهو تحريره لا ينقلب جائزاً إذا ظهر خلافه، ويخاف عليه في دينه.

(و) تُشترط (النَّيَّةُ) وهي الإرادة الجازمة؛ لتمييز العبادة عن العادة، ويتحقق الإخلاص فيها لله سبحانه وتعالى. الطحطاوي

قوله: (لأنه لما حكم بفساد صلاته... إلخ) نظيره مَنْ صَلَّى في ثوبٍ وعنده أنه نجس، فإذا هو طاهر؛ فإنه لا تصح صلاته؛ لما ذكر، وهذا التعليل إنما يظهر فيمن عرف الحكم، أما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر، اللهم إلا أن يُقال: إن هذا الاعتقاد فاسدٌ بمنزلة العدم، فيُنزَلُ شرعاً في هذا الحكم منزلة العارف فتفسد به صلاته؛ زجراً له بتقصيره.

قوله: (ويخاف عليه في دينه) أي: يُخشى عليه الوقوع [٨٧/أ] في الكفر، أمّا إذا اعتقد حِلَّ ذلك فالأمر ظاهر، وإن اعتقد حُرْمَتَهُ فيجره ذلك إلى غيره من وضع الأشياء في غير موضعها، كالصلاة بالنجاسة وإلى غير القبلة، وقد وقع خلافٌ في كفر مَنْ فعل ذلك.

قوله: (وهي الإرادة الجازمة) أي: لغة؛ لأنها فُسِّرَتْ لغةً بالعزم، والعزم هو الإرادة الجازمة القاطعة، وفي «الشرح»: قصدُ الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد فعلٍ، كما في «التلويح»، وهو يعمُّ فعلَ الجوارح وفعلَ القلب، سواء كان إيجاداً أو كفاً.

قوله: (لتمييز العبادة عن العادة) أو يتمييز بعضُ العبادة عن بعضٍ، مثالُ الأوَّل الإمساكُ عن المفطرات، فإنه يكون لعدم الحاجة إليه، أو للجمية، فلا يمتاز الصوم عنه إلا بالنية، ومثال الثاني في الصلاة مثلاً، فإنها تكون فرضاً وواجباً ونفلًا، فشرعت فيها النية لتمييز بعضها عن بعض، وفي «المجتبى» وغيره: مَنْ عجز عن إحضار القلب في النية أو يشك في النية يكفيه اللسان، كذا في «الشرح».

قوله: (ويتحقق الإخلاص فيها) أي: في الصلاة، والإخلاص: سرُّ بينك وبين ربك، لا يطلع عليه ملكٌ فيكتبه، ولا شيطانٌ فيفسده، ولا هوىٌ فيميله، ذكره الحموي، وذلك بأن تريده تعالى بطاعته، ولا تريد سواه، وفي «الخلاصة»: لا رياء في الفرائض أ. هـ

وفي «البرزازية»: شرع بالإخلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق، ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب أ. هـ

وحقيقة الرياء: هو أنه إن خلا عن الناس لا يُصلي وإن كان عند الناس يُصلي، فهذا لا ثواب له؛ لأنه أشرك بعبادة ربه، ولو أحسنها لأجلهم فله ثواب الأصل لا الإحسان، ثم إنه إن جمع بين عبادات الوسائل في النية صحَّ، كما لو اغتسل لجنازة وعيد وجمعة اجتمعت ونال ثواب الكل، وكما لو توضأ



(و) تُشترط (التَّحْرِيمَةُ) وليست رُكنًا، وعليه عامَّةُ المشايخ المُحقِّقين على الصحيح.
والتحريمُ: جعلُ الشيءِ مُحَرَّمًا، والهَاءُ لتحقيقِ الاسمِيَّةِ،
الطَّحطاوي

لنومٍ وبعد غيبَةٍ وأكلٍ لحمٍ جزورٍ، وكذا يصحُّ لو نوى نافلتين أو أكثر، كما لو نوى تحيةً مسجدٍ وسنةً وضوءً وضحيً وكسوفٍ.

والمعتمدُ أنَّ العبادات ذات الأفعال يُكتفى بالنية في أولها، ولا يُحتاج إليها في كلِّ جزءٍ؛ اكتفاءً بانسحابها عليها، ويُشترط لها الإسلامُ والتمييزُ والعلمُ بالمنويِّ وأن لا يأتي بمنافٍ بين النية والمنويِّ.
قوله: (ويُشترطُ التحريمُ) هو قول الشيخين؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، فإنه عطف الصَّلاة عليها، والعطف يقتضي المغايرة، وليس من عطف الكلِّ على الجزء، فإنه إنَّما يكون لنكتة بلاغية، وهي غير ظاهرة هنا.

قوله: (وليست رُكنًا) أشار به إلى خلاف محمَّد، فإنه يقول بركنيتها؛ لأنها ذُكرت مفروض في القيام فكانت رُكنًا كالقراءة، وتظهر الثمرة فيما إذا كان حاملاً لنجاسة مانعةً فألقاها عند فراغه منها، أو كان مُنحرفاً عن القبلة فاستقبلها، أو مكشوف العورة فسَتَرها بعملٍ يسير، أو شرَّع في التكبير قبل ظهور الزوال ثمَّ ظهر عند الفراغ، فعندهما تجوز صلاته؛ لوجود الأركان مُستجمعةً للشُّروط، وتقدُّم الشرط جائز بالإجماع.

وعبارة البرهان: وإنَّما اشترط لها ما اشترط للصلاة، لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتِّصالها بالقيام الذي هو رُكنها، وقد منع ذلك الزيلعيُّ، وعند محمَّدٍ والشافعيُّ لا تجوز؛ لأنها رُكنٌ، وقد أذاه مع المُتأففي أو قبل الوقت.

وجاز بناء النَّفل على تحريمه الفرض مع الكراهة عندهما؛ لأنَّ النَّفل مطلقُ صلاةٍ، والفرض صلاةٌ مخصوصةٌ، ففي الفرض معنى النَّفل وزيادة؛ لأنَّ الخاصَّ يتضمن العامَّ، فكان العقد على الفرض متضمناً للعقد على النَّفل، ولأنَّ الشرط لا يُشترط تحصيله لكلِّ صلاةٍ كالطهارة، بل يصحُّ شرط الفرض للنَّفل، ولا يجوز عند القائل بالركنية، وأمَّا بناء الفرض على تحريمه فرضٍ آخر أو على تحريمه نفلٍ فظاهرُ المذهب والجمهور منعه، وأمَّا بناء النَّفل على تحريمه نفلٍ آخر فلا شكَّ في صحَّته اتِّفاقاً؛ لأنَّ الكلَّ صلاةٌ واحدةٌ.

قوله: (وعليه عامَّةُ المشايخ) وهو قول المُحقِّقين من مشايخنا، «بدائع»، وهو المعتبر من المذهب، «منية المصلي».

قوله: (والهَاءُ لتحقيقِ الاسمِيَّةِ) أي: إنَّما أتى بالهَاء لتدلَّ على أنَّ ما دَخَلت عليه اسمٌ، أي: للذكر المعلوم، فإنه لولا هذه الهَاء لثوَّب أنَّ المصدر، ويحتمل أنَّها للمبالغة أو الوحدة، لا للتأنيث.

وُسْمَى التَّكْبِيرُ لِلإِفْتِتَاحِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ تَحْرِيمُهُ؛ لِتَحْرِيمِهِ الْأَشْيَاءَ الْمُبَاحَةَ خَارِجَ الصَّلَاةِ.
وُشْرِطَتْ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

وَيُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ التَّحْرِيمَةِ اثْنَا عَشَرَ شَرْطًا، ذَكَرْتُ مِنْهَا سَبْعَةً مَتْنًا، وَالْبَاقِي شَرْحًا:
فَالْأَوَّلُ مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ التَّحْرِيمَةِ: أَنْ تَوْجَدَ مَقَارِنَةً لِلنِّيَّةِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا (بِلَا فَاصِلٍ)
بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّيَّةِ بِأَجْنِبِي.....
الطحطاوي

قوله: (وُسْمَى التَّكْبِيرُ لِلإِفْتِتَاحِ) وَيُضَافُ التَّكْبِيرُ لِلإِفْتِتَاحِ؛ لِأَنَّ بِهِ إِفْتِتَاحَ الصَّلَاةِ.

قوله: (لِتَحْرِيمِهِ الْأَشْيَاءَ الْمُبَاحَةَ خَارِجَ الصَّلَاةِ) مِنْ أَكْلِ وَشَرِبٍ وَكَلَامٍ، وَإِسْنَادُ التَّحْرِيمِ إِلَيْهِ مُجَازٌ؛
لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ حَقِيقَةً هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَالتَّحْرِيمُ يَثْبُتُ بِهَا، لَا مِنْهَا.

قوله: (وُشْرِطَتْ بِالْكِتَابِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المذثر: ٣] أَجْمَعَ الْمَفْسَّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
بِهِ تَكْبِيرُ الْإِفْتِتَاحِ، وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلْجُوبِ، وَغَيْرُهَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَتَعَيَّنَتْ لِلْمُرَادِ؛
تَحَرُّزًا عَنْ تَعْطِيلِ النَّصِّ.

قوله: (وَالسُّنَّةُ) قَالَ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الظُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

قوله: (اثْنَا عَشَرَ شَرْطًا) قَدْ عَدَّهَا خَمْسَةَ عَشَرَ شَرْطًا.

قوله: (أَنْ تَوْجَدَ مَقَارِنَةً لِلنِّيَّةِ حَقِيقَةً) مِثَالُ الْمَقَارِنَةِ حَقِيقَةً أَنْ يَنْوِيَ مَقَارِنًا لِلشُّرُوعِ بِالتَّكْبِيرِ،
وَهُوَ الْأَفْضَلُ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا، وَانْظُرْ هَلْ تَكُونُ تِلْكَ الْمَقَارِنَةُ وَلَوْ وُجِدَتْ بَعْدَ ذِكْرِ بَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ
الْكَرِيمِ أَوْ ذِكْرِ كُلِّهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ (أَكْبَرٍ)؟ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ، وَحَرَرَهُ.

قوله: (أَوْ حُكْمًا) مِثَالُ الْمَقَارِنَةِ الْحُكْمِيَّةِ أَنْ يَقْدَمَ النِّيَّةُ عَلَى الشُّرُوعِ، قَالُوا: لَوْ نَوَى عِنْدَ الْوُضُوءِ أَنَّهُ
يُصَلِّي الظُّهَرَ مَثَلًا وَلَمْ يَشْتَغَلْ بَعْدَ النِّيَّةِ بِعَمَلٍ [٨٨/أ] يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ، كَأَكْلِ وَشَرِبٍ وَكَلَامٍ وَنَحْوِهَا،
ثُمَّ انْتَهَى إِلَى مَحَلِّ الصَّلَاةِ وَلَمْ تَحْضُرْهُ النِّيَّةُ جَازَتْ صَلَاتُهُ بِالنِّيَّةِ السَّابِقَةِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوَقْتِ
كَسَائِرِ الشُّرُوطِ مَا لَمْ يَوْجَدْ مَا يَقْطَعُهَا، وَنَقَلَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍ عَنْ ابْنِ هَبِيرَةَ: اشْتِرَاطُ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلنِّيَّةِ
الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَقْتُ نِيَّةِ الْإِمَامَةِ عِنْدَ الشُّرُوعِ وَإِنْ لَمْ يَقْتَدِ بِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْتَدِي بِهِ مَنْ لَا يَرَاهُ مِنَ
الْمَلَائِكَةِ وَالْجَنِّ، أَفَادَهُ الْحَمَوِيُّ، خِلَافًا لِمَا فِي «الْأَشْبَاهِ» مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَقْتُ اقْتِدَاءِ أَحَدٍ بِهِ
لَا قَبْلَهُ.

وَأَمَّا نِيَّةُ الْمَأْمُومِ الْإِقْتِدَاءُ فِي الْقَهْطَانِي: وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ نِيَّةِ اقْتِدَائِهِ عَنْ تَحْرِيمِ الْإِمَامِ عِنْدَ بَعْضِ
أَثَمَةِ بُخَارِي، وَصَحَّحَ. وَقِيلَ: يَنْوِي بَعْدَ قَوْلِ الْإِمَامِ: (اللَّهُ) قَبْلَ قَوْلِهِ: (أَكْبَرِ). وَالَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ



يمنع الاتصال؛ للإجماع عليه، كالأكل، والشرب، والكلام، فأما المشي للصلاة والوضوء فليساً مانعين.

(و) الثاني من شروط صحة التحريم: (الإتيان بالتَّحْرِيمَةِ قَائِماً) أو مُنْحِنِياً قليلاً (قَبْلَ) وجود (انْحِنَائِهِ) بما هو أقرب (لِلرُّكُوعِ).

قال في «البرهان»: لو أدرك الإمام رакعاً، فحنى ظهره ثُمَّ كَبَّرَ، إن كَانَ إلى القيام أقرب صَحَّ الشروع ولو أراد به تكبير الركوع، وتلغو نيَّته؛ لأنَّ مُدْرِكَ الإمام في الركوع الطحاوي

أنَّه ينوي حين وقف الإمام موقفَ الإمامة، وهو أجودُ كما في «النظم» ١. هـ ويطلب الفرق بين صحة تقديم نيَّة الصلاة، وهي فرض، دون تقديم نيَّة الاقتداء على هذا الوقت، وهو كذلك، والذي ذكره الشارح في الإمامة جواز تقديمها، فالحكم فيهما واحد، ويحمل ما هنا على الأولى.

قوله: (يمنع الاتصال) أخرج به الفاصل الذي لا يمنع، كالذكر والمشي للصلاة أو الوضوء.

قوله: (للإجماع عليه) أي: على اشتراط عدم الفاصل، أو على هذا الشرط، وهو المقارنة.

قوله: (كالأكل) مثالٌ للأجنبي الذي يمنع الاتصال.

قوله: (والوضوء) بالرفع والجَرِّ.

قوله: (فليساً مانعين) لأنَّهما مغتفران داخلها في سبق الحدث، فخارجها أخرى، كما في «النهر»

وغيره.

قوله: (بالتَّحْرِيمَةِ قَائِماً) أي: فيما يُفترض له القيام، والمراد بالقيام ما يَعْمُ الحُكْمِيّ؛ ليشمل القعود

في نحو الفرائض لعذر.

قوله: (أو منحنياً قليلاً) تصريح بما تضمنه المصنّف، فإنَّ القيام الذي هو قبل الانحناء القريب

إلى الرُّكُوع صادقٌ بالقيام التَّام وبالانحناء القليل.

قوله: (قبل وجود انحنائه) هذا في مقام البيان للانحناء القليل.

قوله: (بما هو أقرب) أي: بحال ذلك الحال أقرب للركوع، فليس الشرط عدم الانحناء أصلاً، بل

عدم الانحناء المتَّصف بكونه أقرب إلى الرُّكُوع من القيام، والجائر والمجرور متعلّق بـ: (وجود).

قوله: (إن كان إلى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبتيه.

قوله: (وتلغو نيَّته) لأنَّ الذَّكْرَ في محله لا يتغيّر بعزيمته، كما في «النهر»، وأمَّا نيَّة الصلاة فلا بدَّ

منها.

لا يحتاج إلى تكبير مرتين، خلافاً لبعضهم، وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصحّ الشروع.
(و) الثالث منها: (عَدَمُ تَأْخِيرِ النِّيَّةِ عَنِ التَّحْرِيمَةِ) لأنَّ الصلاة عبادة، وهي لا تتجزأ، فما لم ينوها لا تقع عبادة، ولا حَرَجٌ في عدم تأخيرها، بخلاف الصوم، وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم، والأفضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجاً من الخلاف، وإيجادها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية.

(و) الرابع منها: (النُّطْقُ بِالتَّحْرِيمَةِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسَهُ) بدون صَمَمٍ، ولا يلزم الأخرس تحريك لسانه على الصحيح، وغير الأخرس يُشترط سماعه نطقه (عَلَى الْأَصَحِّ) كما قاله شمس الأئمة الحلواني.
الطحطاوي

قوله: (وإن كان إلى الركوع أقرب) بأن تنال يده ركبته.

قوله: (لأنَّ الصَّلَاةَ عبادة) أي: بتمامها، وقوله: (وهي لا تتجزأ) أي: ولو جَوَّزنا تأخير النِّيَّةِ لَوَقَعَ البعض الذي لا نِيَّةَ فيه غير عبادة، وما فيه النِّيَّةُ عبادة، فيلزم التَّجْزِي، وقوله: (فما لم ينوها) أي: من أوّل فعلها.

قوله: (ولا حَرَجٌ في عدم تأخيرها، بخلاف الصَّوم) قال في «الجوهرة»: ولا يُعتبر بقول الكرخي، وقياسه الصَّلَاةَ على الصوم قياساً فاسداً؛ لأنَّ سقوط القراءة للخرج، وهو يندفع بتقديم النِّيَّةِ، فلا ضرورة إلى التأخير، وجواز التأخير في الصَّوم؛ لدفع الحرج وللتيسير على الصائمين؛ لأنَّه قد لا يشعر بطلوع الفجر، بخلاف الصَّلَاةِ، كذا في «البحر»، وفيه أنَّ الحرج في الصَّوم يندفع بالتَّقديم، وفيه تيسيراً أيضاً.
قوله: (وهو صادق) الضمير يرجع إلى (عدم التأخير).

قوله: (خروجاً من الخلاف) فإنَّ الأئمة الثلاثة لا يُجَوِّزونها بِنِيَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ ولا مُتَأَخَّرَةٍ، كذا في «الشرح».

قوله: (إيجادها بعد دخول الوقت) عطفٌ على المقارنة، وقد سبق ما فيه.

قوله: (مراعاة للركنية) أي: للقول بها.

قوله: (بدون صَمَمٍ) أما لو كان به صَمَمٌ أو كانت جَلْبَةً أصواتٍ فالشرط أن يكون بحيث لو أُزيل المانع لأمكن السماع، ولا يُشترط أن يُسمع نفسه حقيقةً في تلك الحالة، كما لا يُشترط إسماع غيره إلا في العقود، كبيع وهبة ونكاح، فلا بدُّ من إسماع غيره أيضاً، كما في القهستاني.

قوله: (ولا يلزم الأخرس تحريك لسانه) وكذا الأمي، بل يكتفيان بمجرد النِّيَّةِ على الصحيح، فينبغي أن يُشترط لها القيام؛ لقيامها مقام التَّحْرِيمَةِ، وأن تقديمها على الشروع لا يصحُّ كاللَّحْرِيمَةِ، ولم أره لهم، «نهر».



وأكثر المشايخ على أنَّ الصحيح أنَّ الجهر: حقيقته أن يُسمع غيره، والمُخافتة: أن يُسمع نفسه.

وقال الهندواني: لا تُجزئه ما لم تسمع أذناه ومن بقره.

فالسَّماعُ شرطٌ فيما يتعلَّقُ بالنطقِ باللسان: التحريم، والقراءة السريّة، والتَّشهد، والأذكار، والتسمية على الذبيحة، ووجوب سجود التلاوة، والعنق، والطلاق، والاستثناء، واليمين، والتَّنذر، والإسلام، والأيمان، حتى لو أجرى الطلاق على قلبه، وحرك لسانه من غير تلفظ يُسمع لا يقع وإن صحَّح الحروف.

الطحاوي

قوله: (وأكثر المشايخ) مبتدأ، وقوله: (على أن... إلخ) خبره، وليس معطوفاً على (الحلواني)، وإلا لم يحسن ذكر (على).

قوله: (وقال الهندواني... إلخ) ظاهر ما هنا أنَّ الهندواني لم يقل بقول أكثر المشايخ، والذي في «كبيره»: أنَّ ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني، إلاَّ أنه قال: وزاد في «المجتبى» في النقل عن الهندواني: أنه لا يجزيه ما لم تسمع أذناه ومن بقره. هـ ونقل في «الذخيرة» عن شمس الأئمة الحلواني: أنَّ الأصحَّ هذا. هـ

قلت: الظاهر أنَّ ما زاده في «المجتبى» يرجع إلى ما قبله؛ لأنَّ الغالب أنَّه إذا أسمع أذنيه أن يسمع من بقره ممَّن يكون مجاوراً له، ولا يكاد ينفك ذلك.

قوله: (فالسَّماعُ شرطٌ) تفريعٌ على الأصحَّ الذي في المصنّف، وعلى قول أكثر المشايخ في تفسير المخافتة، والمراد أنَّه شرطٌ لتحصيل المنطوق به إن كان فرضاً أو واجباً أو سنة.

قوله: (التَّحريم) وما عطف عليه بدل من (ما) في قوله: (فيما يتعلَّق).

قوله: (ووجوب سجدة التلاوة) الأولى حذف (وجوب) و(سجدة)؛ لأنَّ الكلام في المنطوق به.

قوله: (والإيمان) بكسر الهمزة، أورد عليه أنَّ التَّصديق القلبي، ولا لفظ فيه، إلاَّ أن يكون مبنياً على أنَّه قول وعمل.

قوله: (حتى لو أجرى) إنَّما ذكره لأنَّه محلُّ الوهم، فإذا لم يُجره على [أ/ ٨٩] قلبه والمسألة بحالها فعدم الوقوع أولى.

قوله: (يُسمع) بالبناء للمجهول، والجملة محلُّها جرُّ صفة ل: (تلفظ).

وقال الكرخي^(١): القراءةُ تصحيحُ الحروفِ وإن لم يكن صوتٌ بحيث يُسمع. والصحيحُ خلافُه.

قال المحققُ الكمالُ ابنُ الهمام رحمته الله^(٢): اعلم أن القراءةَ وإن كانت فعلَ اللسانِ، لكن فعله الذي هو كلامٌ، والكلامُ بالحروفِ، والحرفُ: كيفيةٌ تعرضُ للصوتِ، وهو أخصُّ من النفسِ، فإنه النفسُ المعروضُ بالقرعِ، فالحرفُ عارضٌ للصوتِ، لا للنفسِ، فمجردُ تصحيحها - أي: الحروفِ - بلا صوتٍ الطحطاوي

قوله: (وقال الكرخي) مقابل قول الحلواني وقول الأكثرين في تفسير المخافته، فالمخافته عنده تصحيحُ الحروفِ، ويجري في كلِّ ما يتعلَّق بالتُّطق باللسان.

قوله: (الذي هو كلام) أي: لا مجردُ الحركة.

قوله: (والكلام بالحروف) مبتدأ وخبر، أي: لا يتحقَّق الكلام إلا بالحروف، والحاصل أنَّ المراتبَ ثلاثة: حرفٌ، وصوتٌ، ونفسٌ، وكلُّ أخصُّ من الذي بعده.

قوله: (والحرفُ كيفيةٌ تعرضُ للصوت) لأنَّه هو الصوتُ المعتمدُ على المخارجِ، فالكيفيةُ هي اعتمادُ الصوتِ على المخارجِ، وفيه أنَّ الحرفَ هو الصوتُ المعتمدُ، لا الاعتمادُ.

قوله: (وهو أخصُّ من النفس) بفتح الفاء؛ لأنَّ النفسَ هو الهواءُ مطلقاً، اعتمدَ أو لا.

قوله: (فإنَّه النفسُ المعروضُ بالقرع) أي: هو الهواءُ الذي عَرَضَ عليه القرعُ، يعني أنَّ القرعَ بالعضلاتِ يعرضُ على النفسِ، والصوتُ هو مجموعُ النفسِ مع القرعِ، ومن المعلوم أنَّ المعروضَ قد يتحقَّق بدون عارضه، كتحقَّق الإنسانِ بدون صفةِ الكتابة.

والمعروضُ والعارضُ أخصُّ من المعروضِ وحده، ك: (إنسانٍ) و(ضاحكٍ)، فإنَّ (الإنسانَ) فقط أعمُّ من (الإنسانِ الضاحكِ) والقرعُ يتحقَّق بالعضلاتِ.

قوله: (عارضٌ للصوت) والصوتُ عَرَضٌ يقوم بمحلٍّ يخرجُ من داخلِ الرئةِ إلى خارجها مع النفسِ مستطيلاً ممتداً متصلاً بمقطعٍ من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفيتين.

قوله: (فمجرد... إلخ) هو روح العلة.

قوله: (بلا صوت) أي: بل بالنفس الذي هو مُطلقُ الهواء.

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، توفي سنة (٣٤٠هـ). ينظر: «الجواهر

المضية في طبقات الحنفية»: (١/١١٨).

(٢) «فتح القدير» (١: ٣٣١).



إيماء إلى الحروفِ بعضلاتِ المخارج، لا حروف، فلا كلام، انتهى.

ومن متعلقات القلبِ النيَّةُ للإخلاص، فلا يُشترطُ لها النطقُ كالْكُفْرِ بالنيَّةِ.

قال الحافظُ ابنُ قَيِّمِ الجوزِيَّةِ رحمته الله: لم يثبت عن رسولِ الله صلوات الله عليه بطريقٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ أنَّه كان يقولُ عندَ الافتتاحِ: أُصَلِّي كذا، ولا عن أحدٍ من الصحابةِ والتابعين، بل المنقولُ أنَّه كان صلى الله عليه إذا قامَ إلى الصلاةِ كَبَّرَ^(١)، وهذه بدعةٌ أه^(٢).

وفي «مجمع الروايات»: التلقُّظُ بالنيَّةِ كَرَّهه البعض؛ لأنَّ عمرَ رضي الله عنه أدَّبَ من فعله، وأباحه بعضٌ؛ لما فيه من تحقيقِ عَمَلِ القلبِ، وقَطْعِ الوسوسة، وعمرُ رضي الله عنه إنما زَجَرَ من الطحطاوي

قوله: (إيماء) أي: إشارة إليها، والذي يَوْمى بالشيء لا يكون آتياً بحقيقته، كالمومئ بالصلاة، فإنَّه لم يأت بحقيقة الرُّكُوع والسجود.

قوله: (بعضلات المخارج) العضلات جمع العضلة، وكسفية: كلُّ عَصَبَةٍ معها لحم غليظ، كذا في «القاموس»، والمخارج جمع مخرج: محلُّ خروج الحروف، كذا في «الأزهرية» فالإضافة من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ.

قوله: (لا حروف) عطفتُ على (إيماء) أي: لا حروفٌ حقيقةً، فلا كلام، أي: إذا انتفت الحروفُ انتفى الكلام، أي: وهو لا بد منه، فإنَّه المطلوب شرعاً، وإذا انتفى الكلامُ انتفت القراءة، فلا تصحُّ الصلاة.

قوله: (ومن متعلقات القلبِ النيَّةُ) قال في «الشرح»: تنبيهٌ: في اشتراطِ النُّطقِ بالتَّحريمِ إشارةٌ إلى أنَّه لا يُشترطُ النُّطقُ بالنيَّةِ؛ لأنَّها من متعلقات القلبِ التي لا يُشترطُ لها النُّطقُ، وقد أجمعَ العلماءُ على أنَّه لو نوى بقلبه ولم يتكلَّم ببيَّته فإنَّه يجوز ا.هـ

قوله: (بالنيَّةِ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: يثبت بالنيَّةِ.

قوله: (ولا عن أحدٍ من الصَّحابةِ والتَّابعين) زاد ابنُ أميرِ حاج: ولا عن الأئمَّةِ الأربعة.

قوله: (وهذه بدعة) قال في «البحر»: فتحرَّرَ من هذه الأقوال أنَّه بدعةٌ حسنةٌ عند قصدِ جمعِ العزيمة ا.هـ

قال في «الفتح» بعد قول «الهداية»: إنَّه حسن: لاجتماعِ عزمته ا.هـ وقد يُفهم أنَّه لا يَحْسُن لغير هذا القصد.

(١) أخرجه البخاري: ٧٣٦، ومسلم: ٨٦٢، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: «زاد المعاد» (١/٢٣٨).



جَهَرَ بِهِ، فَأَمَّا الْمَخَافَةُ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهَا، فَمَنْ قَالَ مِنْ مَشَائِخُنَا: إِنَّ التَّلَفُّظَ بِالنِّيَّةِ سُنَّةٌ لَمْ يُرَدَّ بِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ سُنَّةٌ بَعْضُ الْمَشَائِخِ؛ لاختلاف الزمان، وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن التابعين.

(و) الخامس منها: (نِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ) مع نِيَّةِ أَصْلِ الصَّلَاةِ (لِلْمُقْتَدِي) أَمَّا النِّيَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ؛ فَلِمَا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا الْخَاصَّةُ وَهِيَ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ فَلِمَا يَلْحَقُهُ مِنْ فسادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْاِلْتِزَامِ، فَيَنُوي فرضَ الوقت، والاقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ فِيهِ، أَوْ يَنُوي الشُّرُوعَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ. وَلَوْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِهِ لَا غَيْرُ قِيلَ: لَا يُجْزئُهُ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ تَبَعًا لِلْإِمَامِ مُطْلَقًا، وَالتَّبَعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ إِذَا صَارَ مُصَلِّيًا.....
الطحاوي

قوله: (لَمْ يُرَدَّ بِهَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ) قال العلامة نوح: وكذا القائل بالاستحباب لَعَلَّه أَرَادَ بِهِ الْأَمْرَ الْمَحْبُوبَ فِي نَظَرِ الْمَشَائِخِ، لَا فِي نَظَرِ الشَّارِعِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ قِسْمٌ مِنَ السُّنَّةِ ١. هـ
وفي القهستاني: وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيًا؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي الْإِنْشَاءَاتِ، فيقول: نويت صلاة كذا ١. هـ ملخصاً.

قوله: (أَمَّا النِّيَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ) المراد نِيَّةُ أَصْلِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْمُطْلَقَةَ تَصْلُحُ لِلْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ وَالسُّنَّةِ وَالنَّفْلِ، وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ الْاِشْتِرَاكَ فِي الْمُنَوِيِّ لَا فِي النِّيَّةِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْمُقْتَدِي وَالْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ تَقْدِيرُهُ: أَمَّا اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ.
قوله: (فَلِمَا تَقَدَّمَ) من تمييز العادة عن العبادة وتحقيق الإخلاص.

قوله: (فَلِمَا يَلْحَقُهُ) الْأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ: فَلِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ لَا تَوْجِدُ إِلَّا بِنِيَّتِهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فَهُوَ الْأَثَرُ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْمُتَابَعَةِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ فَسادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ) الْأَوَّلَى زِيَادَةٌ: وَصَحَّتْهَا.
قوله: (لِأَنَّهُ بِالْاِلْتِزَامِ) أَيِ: الْفَسَادِ.

قوله: (فِيهِ) أَيِ: فِي فرضِ الوقت.
قوله: (أَوْ يَنُوي الشُّرُوعَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ) أَيِ: مَعَ الْإِمَامِ، وَهَذِهِ النِّيَّةُ تَضَمَّنَتْ نِيَّةَ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةَ الْمُتَابَعَةِ وَالتَّعْيِينَ، وَالْأَوَّلَانِ ظَاهِرَانِ، وَوَجْهُ الْأَخِيرِ أَنَّهُ نَوَى صَلَاةَ الْإِمَامِ الْمَعْيَنَةِ عِنْدَهُ، وَفِي «الشرح» عَنْ «الذَّخِيرَةِ» وَقَاضِيخَانَ: لَوْ نَوَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَنُوي الْاِقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ ١. هـ

قوله: (وَلَوْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِهِ) أَيِ: فِي الصَّلَاةِ.

قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ: فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ وَوَصَفِهَا، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْ اِقْتِدَاءَهُ بِأَصْلِهَا.



ما صلاة الإمام.

وقيل: متى انتظر تكبير الإمام كفاه عن نيّة الاقتداء، والصحيح: أنه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار؛ لأنه متردّد بين كونه للاقتداء، أو بحكم العادة.

وينبغي أن لا يُعيّن الإمام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه، ولو ظنّه زيداً فإذا هو عمرو لا يضرّ كما لو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمرو.

وقدنا بالمقتدي؛ لأنه لا يُشترط نيّة الإمامة للرجال، بل للنساء.

(و) السادس من شروط صحّة التحريمة: (تعيين الفرض) في ابتداء الشروع، حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه، ثم نسي فظنّه تطوعاً، فأتّمه على ظنّه، فهو فرض مسقط، وكذا عكسه يكون تطوعاً، ولا يُشترط نيّة عدد الركعات.

الطحاوي

قوله: (ما صلاة الإمام) أي: أصلاً ووصفاً.

قوله: (لأنه متردّد... إلخ) ولأنه لا يلزم من الانتظار نيّة المتابعة، وهي شرط، والضّمير في (لأنه) للمتّظر، وفي (كونه) للانتظار؛ خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه؛ لأن العبرة لما نوى أ. هـ
قوله: (كما لو لم يخطر بباله أنه زيد) فإنّه يصح اقتداؤه؛ لأن العبرة لما نوى، وهو نوى الاقتداء بالإمام.

قوله: (لأنه لا يُشترط نيّة الإمامة) لأنه مُنفرد في حق نفسه، ألا يرى أنه لو حلف أن لا يؤمّ أحداً فصلّى خلفه جماعة لم يحث؛ لأن شرط الحث أن يقصد الإمامة ولم يوجد، كذا في «الشرح».

قوله: (تعيين الفرض) ولو قضاء، فلا يكفي أن يقول: نويت الفرض، كما في «العناية»؛ لأنه متنوع، والوقت صالح للكل، فلا بدّ من التّعين؛ ليمتاز ما يؤدّبه.

قوله: (فهو فرض مسقط) لأن النية المعتبرة ما قارنت الجزء الأول.

قوله: (وكذا عكسه) الأولى حذف قوله: (كذا).

قوله: (ولا يُشترط نيّة عدد الركعات) لأن الفروض [٩٠/أ] والواجبات محدودة، فقصّد التّعيين يُغني عنه، حتّى لو نوى الفجر أربعاً مثلاً لغت نيّة الأربع، ويصلي ركعتين فقط؛ لأن الخطأ فيما لا يُشترط فيه التّعين لا يضر، كما في «الأشباه».



ولا اختلافٍ تراحمِ الفروضِ شُرْطَ تعيينٍ ما يُصَلِّيهِ كالظهرِ مثلاً، ولو نوى فرضَ الوقتِ صحَّ إلا في الجمعةِ.

ولو جَمَعَ بينَ نيَّةِ فرضٍ ونفلٍ صحَّ للفرضِ؛ لقَوَّتِهِ عندَ أبي يوسفَ، وقالَ محمَّدٌ: لا يكونُ داخلاً في شيءٍ منهما للتَّعارضِ، ولو نوى نافلةً وجنازةً فهي نافلةٌ، ولو نوى مكتوبةً وجنازةً فهي مكتوبةٌ.

(و) السابعُ منها: (تَعْيِينُ الْوَاجِبِ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ قِضَاءَ نَفْلِ أَفْسَدَهُ، وَالنَّذْرَ، وَالْوَتَرَ، وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، وَالْعِيدَيْنِ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ.

الطحطاوي

قوله: (ولا اختلافٍ تراحمِ الفروضِ... إلخ) الأولى حذفُ إحدى الكلمتين^(١)، وهو عِلَّةٌ قُدِّمَتْ عَلَى مَعْلُولِهَا.

قوله: (شُرْطَ تعيينٍ ما يُصَلِّيهِ) سواءً كان إماماً أو مقتدياً أو منفرداً.

قوله: (إلا في الجمعةِ) فلا تصحُّ نيَّةُ فرضِ الوقتِ؛ لأنَّ الوقتَ الظهرُ على المذهبِ.

قوله: (لقَوَّتِهِ) فلا يُعارضه الضعيفُ، وهو النَّفْلُ، فتلغو نيَّتهُ.

قوله: (فهي نافلةٌ) لأنَّ النافلةَ أقوى من صلاةِ الجنازةِ من جهةِ أَنَّها صلاةٌ كاملةٌ ذاتُ ركوعٍ وسجودٍ، بخلافِ الجنازةِ، فتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَى الجنازةِ إِذَا كانَ إماماً، ويلزمُه قضاءُ ركعتينِ نفلاً؛ لأنَّه أَبْطَلَهُ بِسَلامِهِ مِنَ الجنازةِ عَلَى نيَّةِ القطعِ بعدما صحَّ شروعهُ فيه، وليسَ المَبْطُلُ لِلنَّفْلِ الصَّلَاةُ عَلَى الجنازةِ؛ لأنَّ زيادةَ ما دونَ الرُّكْعَةِ لا يُبْطِلُهَا.

قوله: (فهي مكتوبةٌ) لأنَّها فرضٌ عينٍ، ولأنَّها صلاةٌ كاملةٌ، وإنَّما ذَكَرَ ذلكَ بعدَ التي قبلَها؛ لأنَّه رُبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ الْحَكَمَ الْفَسَادُ؛ لكونِهِما فرضينِ.

قوله: (والسابعُ منها تعيينُ الواجبِ) ظاهره أنَّ هذهَ الشروطَ تجتمعُ كُلُّها في صلاةٍ واحدةٍ، وليسَ كذلكَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لا تُنَوَى فرضاً وواجباً معاً، وكذلكَ الوقتُ واعتقادُ دخوله لا يأتي إلا في الفرضِ، وكذا الإتيانُ قائماً بالتحريمِ، والحاصلُ أنَّ هذهَ الشروطَ لا تأتي في كلِّ صلاةٍ.

قوله: (والنَّذْرُ) أي: المطلق والمقيّد، هو بالنصب؛ عطفاً على (قضاء).

قوله: (لاختلافِ الأسبابِ) عِلَّةٌ لاشتراطِ تعيينِ الواجبِ، أي: ولا يكونُ مؤدِّياً لمُسَبِّبٍ سببٍ إلا

بتعيينه.

(١) يريد بالكلمتين: (اختلاف) و(تراحم).



وقالوا في العيدين والوتر: ينوي صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب؛ للاختلاف فيه، وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجدة، وفي التلاوة يعيئها؛ لدفع المزاحمة من سجدة الشكر، والسهو.

تنبيه: لتتميم عدد شروط صحة التحريم.

الثامن: كونها بلفظ العربية للقادر عليها في الصحيح.

التاسع: أن لا يمدّ همز (الله) فيها، ولا باء (أكبر)، وإشباع حركة الهاء من الجلالة خطأ لغة، ولا تفسد به الصلاة، وكذا تسكينها.

الطحاوي

قوله: (ينوي صلاة العيد والوتر) أي: ويكون ذلك تعييناً ولو من غير تقييد بالواجب، وليس المراد أنه ممنوع عن نية الواجب، بل أنه لا يلزمه ذلك؛ للاختلاف.

قوله: (لا يجب التعيين في السجدة) لعله للاستغناء عنه باتصاله بالصلاة، أو بوقوعه في حرمتها، والأولى أن يقول: لعدم التعيين فيه. كما أن الأولى أن ينهي الضمير في قوله: (للاختلاف فيه)؛ ليعود على (العيد والوتر).

قوله: (وفي التلاوة يعيئها) أي: يعيئ أنها للتلاوة، ولا يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الآيات، وقوله: (يعيئها) بالياء التحتية، مضارع عيئ.

قوله: (كونها بلفظ العربية) أي: كون تكبيرة الإحرام... إلخ، والمراد ما يعم التكبير وغيره من كل ما دل على التعظيم، حتى لو شرع بالتسبيح أو التهليل فإنه يصح بشرط كونه بالعربية.

قوله: (للقادر عليها) أمّا العاجز عنها فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات.

قوله: (في الصحيح) هو قولهما أولاً، وقال الإمام: يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها. ووقع للعيني مثل ما وقع للشرح.

ونقل في «الدر» عن «التارخانية»: أن الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقاً اتفاقاً، قال: وظاهره رجوعهما إليه، لا هو إليهما في الشروع، كرجوعه إليهما في القراءة، حيث لا تجوز بغير العربية إلا للعاجز، أفاده السيد.

قوله: (التاسع: ألا يمدّ همزاً فيها) فبه لا يكون شارعاً في الصلاة، وتبطل الصلاة بحصوله في أثنائها لو صحّت أولاً، قاله المؤلف في شرح رسالته «در الكنوز»^(١).

(١) هي «در الكنوز للعبد الراجي أن يفوز»: للشيخ حسن بن عمّار بن علي الشرنبلالي الحنفي، (ت ١٠٦٩هـ) وهو رسالة =



العاشر: أن يأتي بجملة تامّة من مبتدأ وخبر.

الحادي عشر: أن يكون بذكر خالص لله تعالى.

الثاني عشر: أن لا يكون بالبسملة كما سيأتي.

الثالث عشر: أن لا يحذف الهاء من الجلالة.

الرابع عشر: أن يأتي بالهاوي، وهو الألف في اللام الثانية، فإذا حذفه لم يصح.

الخامس عشر: أن لا يقرن التكبير بما يفسده، فلا يصح شروعه لو قال: الله أكبر العالم بالمعدوم والموجود، أو العالم بأحوال الخلق؛ لأنّه يشبه كلام الناس، ذكر هذا في «البزازية»^(١).
الطحطاوي

قوله: (أن يأتي بجملة تامّة من مبتدأ وخبر) هو ظاهر الرواية عن الإمام، نقله في «التجريد»، وبه قال أبو يوسف ومحمّد، قاله المؤلف في «الشرح» المذكور.

ويجب أن تكون البداءة بلفظ (الله) حتّى لو قال: أكبر الله، لا تصحّ عنده، «بزازية». والأولى حذف قوله: (من مبتدأ وخبر)؛ لأنّهما لا يشترطان، وذلك لصحة الشروع بـ: لا إله إلا الله، وبـ: سبحان الله، مع الكراهة.

قوله: (أن يكون بذكر خالص لله تعالى) فلو شرّع بنحو: اللهم اغفر لي، لا يصح؛ لأنّه ليس بشيء خالص، بل مشوبّ بحاجته، قاله السيّد.

قوله: (ألا يكون بالبسملة كما سيأتي) من أنّها للتبرّك، فكأنّه قال: بارك الله لي، وهو الأصحّ كما في «السراج»، والأشبه كما في «شرح المنية»، قاله السيّد.

قوله: (الثالث عشر: ألا يحذف الهاء من الجلالة) قال في «الشرح» المذكور: وعن ترك هاوٍ، والمراد بـ: (الهاوي) الألف النَّاشِئُ بالمدّ الذي في اللام الثانية من الجلالة، فإذا حذفه الحالف أو الذّابح أو المكبّر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلّف في انعقاد يمينه، وحلّ ذبيحته، وصحة تحريمه، فلا يترك ذلك؛ احتياطاً.

وفي «شرح» السيّد: إشباع حركة الهاء من الجلالة لا يفسدها وإن كان خطأ، وكذا تسكينها.

قوله: (ذكر هذا) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير.

= تشتمل على شروط التحريم، وباقي فروض الصلاة إلى نحو أربعين فرضاً، لا توجد مجموعة، وعلى باقي متعلّق الواجبات، والسنن، وشروط الإمامة، والافتداء. ينظر: «كشف الظنون» (١/٧٣٢).

(١) ينظر: «البزازية»: (١/٣٧).



وهذا ممّا مَنَّ اللهُ سبحانه بالإيقاظ لجمعه، ولم أره قبله مجموعاً، فله الحمد؛ إذ إنعامه وفضله ليس محصوراً، ولا محظوراً، ولا ممنوعاً.

(وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي النَّفْلِ) ولو سُنَّةُ الفجر في الأصحّ، وكذا التراويح عند عامة المشايخ، وهو الصحيح، والاحتياط التعيين، فينوي مُراعياً صفتها بالتراويح، أو سُنَّة الوقت.

(و) يُفْتَرَضُ (الْقِيَامُ)

الطحاوي

قوله: (إذ إنعامه) علّة لقوله: (مَنَّ بالإيقاظ لجمعه، ولم أره... إلخ) وكأنه في جواب سؤال حاصله: كيف جمعت هذه الشروط ولم تُسبق بها؟

قوله: (ولا ممنوعاً) تكرار مع ما قبله.

قوله: (ولا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي النَّفْلِ) مراده به ما يعمُّ السُّنَنَ؛ لأنَّ وقوعها في أوقاتها يُغني عن التعيين، وبه صارت سُنَّة لا بالتعيين، ولا فرق بين أن ينوي الصَّلَاة أو الصَّلَاة لله تعالى؛ لأنَّ المصلّي لا يُصلّي لغير الله تعالى.

قوله: (والاحتياط التعيين) قاله صاحب «المنية»، وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السُنَّة نيتها.

قال صاحب «المغني»: في التراويح لا يكفي مطلق النية، ولا نية التطوُّع عند بعض المتأخّرين، بل يُشترط نية التراويح، وصحّحه في «الخاتية»، قاله السيّد.

قوله: (أو سُنَّة الوقت) أي: سُنَّة فرض الوقت، وعليه فينبغي التمييز بين القبليّة والبعدية.

قوله: (ويُفْتَرَضُ الْقِيَامُ) على قادرٍ عليه وعلى الرُّكُوع والسُّجُود، ولا يفوته بقيامه شرط طهارة مثلاً، [أ/٩١] ولا قدرة القراءة، فلو تعسّر عليه القيام، أو قَدَّر عليه وعجز عن السُّجُود لا يلزمه، لكنّه يُخَيَّر في الثانية بين الإيماء قائماً أو قاعداً، كما لو كان معه جُرح يسيل إذا سجد، فإنّه يُخَيَّر كذلك.

ولو كان بحيث لو قام سلس بولّه، أو لو قام ينكشف من العورة ما يمنع الصَّلَاة، أو يعجز عن القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك؛ يجب القعود، وكذا إن كان بحيث لو صلى قاعداً قَدَّر على الإتمام وقائماً لا.

ومفروض القيام وواجبه ومسئونه ومستحبه بقدر القراءة فيه، كما في «سكب الأنهر»، ويُقدَّر ذلك في نحو الأمي، فلا بدّ أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قولهما، أو آية طويلة على قول الإمام؛ لتحصيل الفرض، وعند سقوط القراءة يسقط التحديد، كالقيام في الشَّفع الثاني من الفرض؛ لأنّه لا قراءة فيه، فالرُّكن فيه أصل القيام لا امتداده، كما في القهستاني، ويكره على إحدى الرجلين إلّا لعذر.



وهو ركنٌ مُتَّفَقٌ عليه في الفرائض والواجبات، وحُدِّ القِيَامُ: أن يكونَ بحيثُ إذا مَدَّ يَدَيْهِ لا يَنَالُ رِكْبَتَيْهِ، وقوله: (فِي غَيْرِ النَّفْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَامِ، فلا يَلْزَمُ فِي النَّفْلِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(و) يُفْتَرَضُ (الْقِرَاءَةُ) وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِسْمَاعِهَا كَمَا تَقَدَّمَ؛

الطحطاوي

قوله: (وهو ركنٌ مُتَّفَقٌ عليه) أصليٌّ، والقراءةُ ركنٌ زائدٌ؛ إذ هي زينةُ القِيَامِ، ولهذا يتَحَمَّلُ الإمامُ القراءةَ دونَ القِيَامِ، قاله في «الشرح».

قوله: (والواجباتِ) ظاهره شمولُهُ قضاءَ النَّفْلِ الذي أفسدهُ، والمنذورُ، وإن لم يُنصَّ على القِيَامِ فيها على أحد قولين.

قوله: (وحُدِّ القِيَامِ) أي: حدُّ أدناه، وتماثُهما بالانتصابِ كَالْقَنَاءِ، وهو بهذه الصِّفَةِ ممَّا يُورِثُ الخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى سَيِّدِي أَحْمَدُ زُرُّوقٌ فِي «نَصِيحَتِهِ»^(١).

قوله: (متعلِّقٌ بِالْقِيَامِ) أو بـ: (يُفْتَرَضُ) الذي قَدَّرَهُ الشَّارِحُ.

قوله: (كما سَنَذْكُرُهُ) مِنْ أَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّوَسُّعِ.

قوله: (ولا تَكُونُ إِلَّا بِسْمَاعِهَا) إِلَّا لِمَانِعٍ، كَصَمِّمٍ أَوْ جَلْبَةِ أَصْوَاتٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْعَوَارِضِ الْمَانِعَةِ لَصَلَاةِ الْحَاسَّةِ عَنِ السَّمَاعِ.

واكتفى الكرخيُّ بِمَجْرَدِ تَصْحِيحِ الْحُرُوفِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فَعْلُ اللِّسَانِ، وَالسَّمَاعُ فَعْلُ الصَّمَاخِ دُونَ اللِّسَانِ، فَلَيْسَ مِنْ مَوْرَدِ الْقِرَاءَةِ. قَالَ فِي «الْبَدَائِعِ»: وَقَوْلُ الْكَرْخِيِّ أَصَحُّ وَأَقْبَسُ، وَبَعْضُهُمْ نَسَبَهُ إِلَى أَبِي يَوْسُفَ، وَالْمَعْتَمَدُ الْأَوَّلُ.

وخَفَضَ صَوْتَهُ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ مُقْتَصِرًا لَا تَفْسِدُ بِهِ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى، كَمَا فِي «الْمُضْمَرَاتِ» عَنْ «الذَّخِيرَةِ».

ومَحَلُّهَا الْقِيَامُ وَلَوْ حَكَمًا، كَالْقُعُودِ لَعَذِرٍ أَوْ فِي نَافِلَةٍ، فَلَوْ قَرَأَ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ قُعُودٍ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا عَنْ قِيَامٍ لَا يَسْقُطُ بِهَا الْوَاجِبُ، وَيُكْرَهُ تَحْرِيمًا؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السُّهُوِ.

(١) هو «النصيحة الكافية لمن خطه الله تعالى بالعافية»: للشيخ شهاب الدين أحمد، الشهير بـ: زُرُّوق - (زُرُّوق) بفتح المعجمة ثم مهملة مشددة بعدها واو ثم قاف - المغربي الصوفي، (ت ٨٩٩هـ). ينظر: «كشف الظنون» (١٩٥٨/٢) و«الضوء اللامع» (١/٢٢٢).



لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وهي رُكْنٌ زَائِدٌ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ؛ لِسُقُوطِهَا بِلاَ ضَرُورَةٍ عَنِ الْمُقْتَدِي عِنْدَنَا، وَعَنِ الْمُدْرِكِ فِي الرُّكُوعِ إِجْمَاعاً.

(و) بِالنَّصِّ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ فَرْضاً وَ(لَوْ) قَرَأَ (آيَةً) قَصِيرَةً مُرَكَّبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ

نَقَرَهُ﴾ [المدثر: ٢١]
الطحاوي

قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]) وجه الدلالة أَنَّ الأمرَ يفتضي الوجوبَ، والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالإجماع، فتعين الأمرُ في الصلاة، وقال ﷺ: «لا صلاة إلا بقراءة» رواه مسلم من حديث أبي هريرة^(١)، وعليه انعقد الإجماع، ولا عبرة بمن خرق الإجماع، كأبي بكر الأصم^(٢) بقوله: القراءة في الصلاة ليست فرضاً أصلاً، بل سنة ١ هـ.

قوله: (وهي رُكْنٌ زَائِدٌ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ) وقال الغزنوي صاحب «الحاوي القدسي»: «إنها فرضٌ وليست بركن».

قوله: (لِسُقُوطِهَا بِلاَ ضَرُورَةٍ) أشارَ به إلى الفرقِ بين الرُّكْنِ الزَّائِدِ وَغَيْرِهِ، وهو الأصلي، فإنه إنما يسقط في بعض الأحوال لضرورية لكن إلى خلف، والزائد: ما يسقط لا إلى خلف.

وقال في «الشرح»: الزائد: هو الجزء الذي إذا انتفى كان الحكم المَرَكَّبُ باقياً بحسب اعتبار الشرع، وعلى هذا لو حلف لا يُصَلِّي فأحرم وقام وركع وسجد بلا قراءة حيث.

قال السيد: اعترض بأن في تسمية القراءة رُكْنًا زَائِدًا تدافعاً.

وأجيب بأنها رُكْنٌ باعتبار انتفاء الماهية في حالة، وزائد؛ لقيامها أي: الماهية، بدون القراءة في أخرى، فمن حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانفراد مع القدرة عليها تكون رُكْنًا، ومن حيث صحّة صلاة المقتدي مع ترك القراءة تكون زائداً ١ هـ.

قوله: (وبالنص كانت... إلخ) النص هو الآية المتقدمة؛ لأن المراد قراءة القرآن حقيقة، وقال بعض المفسرين: المراد من الآية الصلاة، بدليل السياق. والأول أولى؛ لأن الحمل على الحقيقة أولى.

قوله: (ولو قرأ آية) هي لغة: العلامة، وعرفاً: كلُّ جُمْلَةٍ دَالَّةٍ عَلَى حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كُلُّ كَلَامٍ مُنْفَصِلٍ عَمَّا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ بِفَصْلِ تَوْقِيفِي لَفْظِي ١ هـ.

(١) أخرجه مسلم (٣٩٦).

(٢) هو: عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم، شيخ المعتزلة، من الطبقة السادسة، كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم وله تفسير عجيب، إلا أنه كان فيه ميل عن الإمام عليّ ﷺ، ومن تلامذته إبراهيم بن إسماعيل ابن عُلَيَّة، وله: كتاب «خلق القرآن»، وكتاب «الحجة والرسالة»، و«الرد على الملحدة»، (ت ٢٠١ هـ). «طبقات المعتزلة» (٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٠٢/٩).



في ظاهر الرواية، وأما الآية التي هي كلمة، ك﴿مُذْمَأَمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، أو حرف: ﴿صَّ﴾، ﴿نَ﴾، ﴿قَ﴾، أو حرفان: ﴿حَدَّ﴾، ﴿طَسَ﴾، أو حروف: ﴿عَسَقَ﴾، ﴿كَهَيْعَصَ﴾ فقد اختلف المشايخ، والأصح: أنه لا تجوز بها الصلاة. وقال القدوري: الصحيح الجواز.

وقال أبو يوسف ومحمد: الفرض قراءة آية طويلة، أو ثلاث آيات قصار. وحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن فرض عين، وحفظ الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم، وحفظ جميع القرآن فرض كفاية. وإذا علمت ذلك فالقراءة فرض (في ركعتي الفرض) أي ركعتين كانتا، ولا تصح بقراءته في ركعة واحدة فقط، خلافاً لزفر، والحسن البصري؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار.

الطحطاوي

قوله: (في ظاهر الرواية) عن الإمام، وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدّر بشيء، بل يكفي أدنى ما يتناولُه اسم القرآن، وبه جزم القدوري، وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة تعدلها، وهو قولهما، وجعله في «الخلاصة» وغيرها قوله الأول ١ هـ.

قوله: (وأما الآية التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدّوا ﴿أَلَزَّ﴾ في مواضعها و﴿الْتَصَّ﴾ و﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿طَهَ﴾ و﴿طَسَّ﴾ و﴿بَسَّ﴾ و﴿حَدَّ﴾ آية، و﴿حَدَّ﴾ ﴿عَسَقَ﴾ آيتين، قال البيضاوي كالزمخشري: وهذا التوقيف لا مجال للرأي فيه. وأما غير الكوفيين فليس شيء منها عندهم بآية.

قوله: (أو حرف ﴿صَّ﴾) هو وما بعده على حذف كاف التمثيل.

قوله: (أو حروف ﴿حَدَّ﴾ ﴿عَسَقَ﴾) قد علمت أن الكوفيين عدّوها آيتين.

قوله: (فقد اختلف المشايخ) أي: على قول الإمام.

قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد... إلخ) رجّحه في «الأسرار»، والاحتياط قولهما، وهو مطلوب لا سيما في العبادات.

قوله: (وإذا علمت ذلك) أي: افتراض القراءة والخلاف فالقراءة... إلخ، أي: فاعلم أن ذلك إنما هو في ركعتين.

قوله: (في ركعتي الفرض) الثنائي والثلاثي والرباعي، ومحل الأداء ركعتان غير متعيتين، كما قاله الشرح.

قال القهستاني: هو قول البعض، والصحيح أن الأوليين متعيتان على سبيل الفرض، حتى لو تركها في الأوليين [٩٢/أ] وأتى بها في الأخيرتين كان قضاء، كما في «التحفة». وقال ابن أمير حاج: وهو قول الجمهور، وهو الصحيح، وعليه مشى في «الذخيرة» و«محيط» رضي الدين وقاضيخان في «شرح الجامع الصغير».



قلنا: نعم، لكن لزمّت في الثانية؛ لتساكليهما من كلّ وجه، فالأولى بعبارة النص، والثانية بدلالته.

(و) القراءة فرض في (كُلِّ) ركعات (النفل) لأنّ كلّ شفيع منه صلاة على حدة، (و) القراءة فرض في كلّ ركعات (الوتر) أمّا على كونه سنةً فظاهر، وعلى وجوبه؛ للاحتياط. (وَلَمْ يَتَّعَيْنْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ) لإطلاق ما تلونا، وقلنا: بتعيين الفاتحة وجوباً كما سنذكره.

(وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ، بَلْ يَسْتَمِعُ) حال جهر الإمام (وَيُنْصِتُ) حال إسراره؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال ﷺ: «يكفيك قراءة الإمام، الطحاوي

قوله: (لتساكليهما من كلّ وجه) فإنّ الثانية مثل الأولى وجوباً وسقوطاً وجهرًا وإخفاءً، وأمّا الآخرين فيفارقانها في حقّ السقوط بالسّفر وصفة القراءة وقدرها، فلا يلحقان بهما، وأمّا افتراق الأولى والثانية في حقّ تكبيرة الإحرام والتعوذ والثناء فليس بقادح؛ لأنّ المشكلة إنّما تُعتبر فيما يرجع إلى نفس الصلاة وأركانها، أمّا التّكبير فشرط، وهو زائد، والتّعوذ والثناء زائدان أيضاً، فلا يضرّ الافتراق فيها، أفاده في «النهر».

قوله: (في كلّ ركعات النفل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان مؤكداً.

قوله: (صلاة على حدة) لتمكّنه من الخروج على رأس الركعتين؛ لأنّ الأصل في مشروعية الصلاة مشى، ولزوم الزيادة إنّما يظهر في الفرائض، فيبقى النفل على أصل المشروع. قوله: (وعلى وجوبه) أي: أو فرضيته، كذا في «الشرح».

قوله: (للاحتياط) لأنّ كونه فرضاً عملاً كما هو قول الإمام يوجب القراءة في الأولين فقط، وكونه سنةً مؤكّدةً كما هو قولهما يوجبها في الجميع، فعملنا بالاحتياط؛ لأنّ ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها، ولأنّ يؤدّي المكلّف ما ليس عليه أولى من تركه ما عليه، ذكره ابن أمير حاج.

قوله: (لإطلاق ما تلونا) وهو الآية السابقة، فإنّ المأمور به قراءة ما تيسر، والتّعيين ينفي التيسر.

قوله: (كما سنذكره) من قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، ولا تجوز به الزيادة على الكتاب؛ لأنّه خبر آحاد، وهو يثبت الوجوب دون الركنية.

قوله: (بل يستمع حال الجهر... إلخ) أشار به إلى أنّ في الآية الآتية توزيعاً.

قوله: (لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] الآية) قال الإمام أحمد: أجمع الناس على أنّ هذه الآية في الصلاة.



جَهَرَ أَمْ خَافَتْ»^(١).

وَاتَّفَقَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَأَصْحَابُهُ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَتِهِ شَيْئاً، وَقَدْ بَسَطْتُهُ بِالْأَصْلِ.

(و) قُلْنَا: (إِنْ قَرَأَ) الْمَأْمُومُ الْفَاتِحَةَ وَغَيْرَهَا (كُرْهًا) ذَلِكَ (تَحْرِيمًا) لِلنَّهْيِ.

الطحطاوي

وما في «شرح الكافي» للبزدوي: أَنَّ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ تُسَنُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَتُكْرَهُ عِنْدَهُمَا، وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ النَّسْفِيُّ: إِنْ كَانَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ تَكْرَهُ قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا تُكْرَهُ، بَلْ تُسْتَحَبُّ، وَبِهِ نَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الصَّدِيقِ وَالْفَارُوقِ وَالْمُرْتَضَى ١. هـ فَقَدْ صَرَّحَ الْكَمَالُ بِرَدِّهِ، وَعِبَارَتُهُ: وَمَا يُرَوَّى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ فَضْعِيفٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ كَقَوْلِهِمَا، وَصَرَّحَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِهِ بِعَدَمِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ بَعْدَمَا أَسْنَدَ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ مَا قَرَأَ قَطُّ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ وَفِيمَا لَا يُجْهَرُ، قَالَ: - أَي: مُحَمَّدٌ - وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا نَرَى الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ يُجْهَرُ فِيهِ أَوْ لَا يُجْهَرُ^(٢).

وقال السرخسي: تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِالْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ١. هـ

وقال في «الكافي»: وَمَنْعُ الْمُقْتَدِي عَنِ الْقِرَاءَةِ مَأْثُورٌ عَنْ ثَمَانِينَ نَفَرًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ الْمُرْتَضَى وَالْعَبَادِلَةُ عليه السلام، وَقَدْ دَوَّنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَسْمَاءَهُمْ ١. هـ

ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ: ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي عَدَمِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ هُوَ الْعَمَلُ بِأَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ، وَلَيْسَ مُقْتَضًى أَقْوَاهُمَا الْقِرَاءَةُ، بَلِ الْمَنْعُ ١. هـ وَيُلْزَمُ مِنْهُ فَسَادُ الصَّلَاةِ عِنْدَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ مُجْتَهِدٍ قَالَ بِهَا بِدَرَجَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِيَاظُ عَلَى وَجْهِ يُلْزَمُ مِنْهُ فَسَادُ صَلَاتِهِ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ١. هـ أَفَادَهُ فِي «الشرح».

قوله: (وقلنا... إلخ) أي: قلنا بذلك مخالفين للإمام مالك وأحمد؛ للنهي.

قوله: (كُرْهَ ذَلِكَ) تحريماً، وفي بعض الروايات أنها لا تحلُّ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُطْلَقُوا اسْمَ الْحُرْمَةِ عَلَيْهَا؛ لَمَّا عُرِفَ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الدَّلِيلُ قَطْعِيًّا لَا يُطْلَقُونَ لَفْظَ الْحُرْمَةِ، وَإِنَّمَا يُعْبَرُونَ بِالْكَرَاهَةِ.

قوله: (لِلنَّهْيِ) عنه بقوله عليه السلام: «لَا يَقْرَأُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهِرْتُ بِالْقُرْآنِ»^(٣)، وَلَا نَقُولُ بِمُفْهَوْمِ الْمَخَالَفَةِ. وَلِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ^(٤). وَرُوي: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه»: (٣٣٣/١)، من حديث عون مرسلاً، وعبد الرزاق: ٢٨١١، من حديث سالم بن عبد الله مرسلاً.

(٢) ينظر: «الآثار» (١٠٩/١)، و«الموطأ» (١٩١/١).

(٣) بنحوه في «سنن أبي داود» (٨٢٤)، وبنحوه في «السنن الكبرى» للنسائي (٩٢٠) كلاهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٥٧٧).



الطحاوي

الإمام له قراءة^(١). ورؤي عن عمر: لبت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً^(٢). ورؤي عنه عليه السلام: «مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيهِ جَمْرَةٌ»^(٣)، وقال: «مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَخْطَأَ الْفِطْرَةَ»^(٤).

وفي «شرح منية المصلّي» و«الدرة المنيفة» عن «القنية»: الأصل أَنَّ الاستماعَ للقرآنِ فرضٌ كفاية؛ لأنَّه لإقامة حقّه، بأن يكون ملتفتاً إليه، غير مضيّع، وذلك يحصل بإنصات البعض، كما في ردّ السّلام، حيث كان لرعاية حقّ المسلم يكفي فيه البعض عن الكلّ، فينبغي أن يحلّ لبعض المقتدين أن يقرأ ويترك الاستماع؛ لقيام البعض الآخر به، إلّا أنّنا قلنا: حالة الصّلاة مخصوصة بما قدّمناه من الأحاديث الواردة في التّهي عن ذلك مطلقاً، فيجب الاستماع والإنصات على الكلّ، كما في «غاية البيان».

وقالوا: الواجب على القارئ احترام القرآن بألا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال، فإذا قرأ فيها كان هو المضيّع لحرمة، فيكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال؛ دفعاً للخروج في إلزامهم ترك أسبابهم المحتاج إليها.

وصرّح علماؤنا بكراهة الدّعاء والاستغفار حال قراءة القرآن، وكذا كل ما يشغله عن الاستماع، فلا يردّ سلاماً، ولا يُسمّت عاطساً؛ لما فيه من الإخلال بفرض الاستماع، ولا يترك ما عليه لما ليس عليه، أو لتحصيل فضيلة، ولأنَّه يحصل بالاستماع والإنصات ما هو المقصود [أ/٩٣] للدّاعي؛ لأنَّ الله تعالى وَعَدَهُم بِالرَّحْمَةِ فَقَالَ: ﴿لَقَلَّكُمْ تَرْحُمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ودعاؤه في حال الاستماع رُبّما لا يُستجاب؛ لمخالفته لأمره تعالى، ومنه يُعلم حكم ما يفعله بعض الناس من الدّعاء عند سماع نحو قوله تعالى: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، «أَجِيبْ دَعْوَةَ الدّاعِ إِذَا دَعَا» [البقرة: ١٨٦].

وكذا يُمنع القارئ من الدّعاء إذا كان في صلاة فرض مطلقاً أو نفلي ولو إماماً؛ لأنَّ الدّعاء في الفرض لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن الأئمة بعده، فكان بدعة محدثة، وشراً للأمور محدثاتها، كما في «السراج»، وأمّا في النفل للإمام فلا ن في تطويلاً على القوم، وقد نُهي عنه، كما في «التبيين»، وهذا يقتضي أنّه لو أمّ مَنْ يطلب منه ذلك فعَلَهُ؛ لحديث حذيفة رضي الله عنه: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَلَاةَ اللَّيْلِ، فَمَا مَرَّ بَأَيِّ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَمَا مَرَّ بَأَيِّ فِيهَا ذِكْرُ النَّارِ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّذَ

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢٩٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٩٧) مرسلًا، قال الزيلعي: له طرق أخرى، وهي وإن كانت مدخولة، ولكن يشد بعضها بعضاً.

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الموطأ» (١٢٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨٠٦).

(٣) أخرجه محمد بن الحسن في «الموطأ» (١٢٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨٠١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٨١) موقوفاً على علي بن أبي طالب عليه السلام.



(و) يُفْتَرَضُ (الرُّكُوعُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وهو: الانحناء بالظهر والرأس جميعاً، وكماله تسوية الرأس بالعجز.

وأما التعديلُ فقال أبو يوسف والشافعيُّ بفرضيته،
الطحطاوي

من النَّار^(١). ويُندب ذلك للمنفرد، فيطلب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما، ويتفكر في آية المثل، كما في «النهر» وغيره.

قوله: (لقوله تعالى: ﴿أَرْكَعُوا﴾) ولورود السنة به، وللإجماع عليه.

قوله: (وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعاً) هذا معناه الشرعي، ومعناه لغة: مطلق الانحناء والميل، يُقال: ركعت النخلة إذا مالت، وأدناه شرعاً انحناء الظهر بحيث لو مدَّ يديه ينال ركبتيه.

وفي «البدائع»: روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن لم يقيم -أي يعدل- صلبه في الركوع: إن كان إلى القيام أقرب من تمام الركوع لم يُجزئه، وإن كان أقرب إلى تمام الركوع من القيام أجزأه؛ إقامة للأكثر مقام الكل^١. هـ ومثله في «السراج» عن الكرخي.

قال المحقق ابن أمير حاج: وذلك لأن الركوع انحناء الظهر كما تقدّم، وإذا وُجد بعض الانحناء دون البعض ترجّح الأكثر، وصارت العبرة له^١. هـ

وإنما يكون إلى تمام الركوع أقرب إذا كان بحيث تنال يده ركبتيه، وتماؤه هو أن يبسط ظهره ويساوي رأسه بعجزه، ولا يكون أقرب إلى هذه الحالة بدون ما ذكرنا

في «شرح المختار»: الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم؛ لأنه عبارة عن الانحناء. وفي «الحاوي»: فرض الركوع انحناء الظهر. وفي «التحفة»: قدر المفروض في الركوع هو أصل الانحناء^١. هـ وعلى ما في هذه المعتبرات يصح الركوع وإن لم تنل يده ركبتيه، والاحتياط الأول.

وفي الحموي: فإن ركع جالساً ينبغي أن تحاذي جبهته ركبتيه؛ ليحصل الركوع^١. هـ ولعل مراده انحناء الظهر؛ عملاً بالحقيقة، لا أنه يُبالغ فيه حتى يكون قريباً من السجود.

قوله: (وأما التعديل) أي: الظمانية بمقدار تسبيحة واحدة، وصحّ قول أبي يوسف بعض أهل المذهب، فالاحتياط في مراعاته كما أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البلخي^(٢) في التسبيح.

(١) بنحوه في «صحيح مسلم» (٧٧٢).

(٢) هو: أبو مطيع البلخي صاحب الإمام، الحكم بن عبد الله بن مسلمة، القاضي الفقيه، راوي كتاب «الفقه الأكبر» عن الإمام أبي حنيفة، وروى عن ابن عون وهشام بن حسان ومالك بن أنس، روى عنه أحمد بن منيع وخلاد بن أسلم الصفار وجماعة، وكان بصيراً علامةً كبيراً، وكان ابن المبارك يعظمه ويبجله لدينه وعلمه، وكان قاضياً ببلخ سنة عشر سنة (١٩٧ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢/٢٦٦).



وقال أبو مطيع البلخي تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لو نقص من ثلاث تسيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته.

والأحدب إذا بلغت حدوده الركوع يشير برأسه للركوع؛ لأنه عاجز عما هو أعلى منه.

(و) يفترض (السجود) لقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وبالسنة، وبالإجماع، والسجدة إنما تتحقق بوضع الجبهة،
الطحاوي

قوله: (لم تجز صلاته) قاس الركوع على القيام، فوجب أن يحلّه ذكر مفروض كما أن القراءة تحلّ بالقيام، أفاده في «الشرح».

قوله: (يشير برأسه للركوع) ولو قليلاً؛ تحقيقاً للانتقال، فإنه القدر الممكن في حقه، ولا يلزمه غير ذلك، ولا تجزئه حدوده عن الركوع؛ لأنه كالقائم، ذكره الحدادي والحلي.

قوله: (عما هو أعلى) أي: من الإشارة، وهو بسط الظهر مع الرأس، والأولى في التعليل ما قدمناه.

قوله: (ويفترض السجود) المراد منه الجنس، أي: السجدة، وكونه كذلك ثبت بالسنة والإجماع، وهو أمر تعبدي لم يطلع على حكمته، كعدد الركعات، وذكر بعضهم له حكماً عديدة، وستأتي، ويحتمل أن المراد السجدة الأولى؛ لما يأتي متناً من قوله: (ويفترض العود إلى السجود).

قوله: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ قيل: كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع، ويركعون بلا سجود، فنزل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

قوله: (وبالسنة والإجماع) الأولى التعبير باللام، كما في «الشرح».

قوله: (إنما تتحقق بوضع الجبهة) قال في «المجتبى»: ولو سجد على طرف من أطراف الجبهة جاز.

وفي «المعراج» عن أبي جعفر: وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط إجماعاً، فإذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وإن قل، كما في «البحر».

وما في «التجنيس» عن نصير^(١): لو سجد على حجر صغير؛ إن كان أكثر الجبهة على الأرض جاز، وإلا فلا. هـ ضعيف، بل يكفي وضع أقل جزء منها، نعم، وضع الأكثر واجب؛ لمواظبته ﷺ على تمكين الجبهة والأنف من الأرض.

(١) هو: نصير بن يحيى، وقيل: نصر البلخي، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني عن محمد، روى عنه أبو عتاب البلخي

لا الأنف وحده، مع وضع إحدى اليدين، وإحدى الركبتين، وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين، على طاهر من الأرض، وإلا فلا وجود لها، الطحطاوي

ولا بد أن يكون الوضع على وجه التعظيم، فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين؛ لأنه تلاعب وليس بتعظيم، وخرج وضع الخد والصُدغ ومُقَدَّم الرأس والذَّقْن؛ لأنها غير مرادة بالإجماع؛ لأنَّ التعظيم لم يُشرع بوضعها، فلا يتأذى بذلك فرض السجود مطلقاً ولو بعذر، بل معه يجب الإيماء بالرأس؛ لأنَّ جعل غير المسجد مسجداً بدون إذن الشرع لا يجوز.

قال شيخ الإسلام: متى عَجَزَ عن السجود على ما عُيِّنَ محلاً للسجود سَقَطَ عنه السجود، وينتقل فرضه للإيماء.

قوله: (لا الأنف وحده) أي: بغير عذر، وأمّا به فيجوز، وهذه رواية عن الإمام، وبها أخذ الصّاحبان، وأمّا الاقتصار على الجبهة فيصح مطلقاً بالاتفاق، وفي رواية عن الإمام: يصحُّ الاقتصار على أدنى جزء من أحدهما مطلقاً بعذر وبدونه، وهو الصحيح من مذهب الإمام كما في «العيني على البخاري».

له: ما في السنن الأربعة عن العباس عم رسول الله ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابٍ: [٩٤/أ] وَجْهُهُ، وَكَفَاهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ»^(١) هـ.

قال في «الكافي»: والسجود بكلِّ الوجه متعذّر، فكان المرادُ بعضه، والأنف وسط الوجه، فإذا سجد عليه كان ممثلاً، كما لو سجد على الجبهة؛ لأنَّه إنَّما جازَ الاقتصار على الجبهة؛ لأنَّها بعضُ الوجه، وهو المأمورُ به، والأنف بعضه أيضاً، فجاز الاقتصار عليه، كما في ابن أمير حاج.

قال في «الفتح»: وجعل بعض المتأخّرين الفتوى على الرواية الموافقة لقولهما لم يوافقه دراية، ولا القوي من الرواية كما علمته. هـ ومن ثمَّ قال في «الهداية»: والوجه ظاهر للإمام. هـ.

قوله: (وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدّق ذلك بإصبع واحدة، قال في «الخلاصة»: وأمّا وضع القدم على الأرض في الصلّة حال السجدة ففرض، فلو وَضَعَ إحداها دون الأخرى تجوز صلاته، كما لو قام على قدمٍ واحدٍ ووضع القدم موضع أصابعه، ويكفي وضع إصبع واحدة.

وفي «الفتح» عن «الوجيز»: وضع القدمين فرض، فإن وضع إحداها دون الأخرى جاز ويكره، فإن وضع ظاهر قدميه أو رؤوس الأصابع لا يصح؛ لعدم الاعتماد على شيء من رجله، وما لا يتوصّل للفرض إلا به فهو فرض، وهذا ممّا يجب التنبّه له وأكثرُ النَّاسِ عنه غافلون، وهذا هو الموافق لما في «مختصر الكرخي» معللاً بأنَّ الوضع بدون توجيه وضع لظاهر القدم، وهو غير مُعتبر، وفي «خزانة

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٨٩١)، والترمذي في «سننه» (٢٧٢).



ومع ذلك البعض تصحّ على المختار مع الكراهة، وتماّم السجود بإتيانه بالواجب فيه، ويتحقّق بوضع جميع اليدين، والركبتين، والقدمين، والجبهة، والأنف، كما ذكره الكمال^(١) وغيره.

(و) من شروط صحّة السجود: (كَوْنُهُ عَلَى مَا) أي: شيء (يَجْدُ) الساجد (حَجْمَهُ) بحيث لو بالغ لا تتسفل رأسه أبلغ ممّا كان حال الوضع، فلا يصحّ السجود على القطن، والثلج، والتبن، والأرز، والذرة، وبزير الكتّان، (و) الحنطة، والشعير (تَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ جَبْهَتُهُ) فيصحّ السجود؛ لأنّ حباتها يستقرّ بعضها على بعض؛ لخشونة ورخاوة.

والجبهة: اسم لما يُصِيبُ الأرض ممّا فوق الحاجبين إلى قصاص الشعر حالة السجود.

الطحاوي

المفتين: إنّ ذلك مكروه فقط، كما في «مجمع الأنهر»، وفي «البحر» ونصّ صاحب «الهداية» في «التّجيس» على أنّه لو لم يوجّه الأصابع نحو القبلة يكون مكروهاً ١. هـ.

قوله: (ومع ذلك البعض) وهو وضع الجبهة مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف... إلخ.

قوله: (بإتيانه) أي: المكلف، أو السجود، فهو من إضافة المصدر إلى فاعله، والباء في قوله: (بالواجب) للتّعديّة، أو إلى مفعوله، والباء للمصاحبة.

قوله: (والقدمين) أي: أطراف أصابعهما.

قوله: (والجبهة) أي: ما أمكنّ منها.

قوله: (على ما يجد حجمه) أي: يُيسّه، كما في «الفتح» ولو كان بمعنى الأرض كسرير وعجلة على الأرض.

قوله: (فلا يصحّ السجود على القطن... إلخ) أي: إلّا إذا وجد اليُسّ، وكذا كلّ محشو، كفرش ووسادة.

قوله: (والأرز والذرة) لأنّ هذه الأشياء لملاسة ظاهرها وصلابة أجسامها لا يستقرّ بعضها على بعض، فلا يُمكن انتهاء التّسفل فيها واستقرار الجبهة عليها، إلّا إذا كانت في وعاء.

قوله: (لخشونة) أي: في حباتها، (ورخاوة) أي: في أجسامها.

قوله: (والجبهة... إلخ) وعرفها بعضهم بما اكتنّفه الجبينان، كما في «الشرح»، وهما تشيئة جبين،

(و) يصحُّ السجود و(لَوْ) كان على (كَفِّهِ) أي: الساجد في الصحيح (أَوْ) كان السجود على (طَرَفِ ثَوْبِهِ) أي: الساجد، ويُكرهُ بغيرِ عذرٍ كالسجود على كَوْرِ عِمَامَتِهِ (إِنْ ظَهَرَ مَحَلُّ وَضْعِهِ) أي: الكفُّ أو الطرف على الأصحُّ؛ لاتصاله به.

(وَسَجَدَ وَجُوبًا بِمَا صَلَّبَ مِنْ أَنْفِهِ) لَأَنَّ أَرْنَبَتَهُ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْسُّجُودِ.

ولمَّا كان شرطُ كمالٍ لا شرطُ صحَّةٍ قال: (و) يسجدُ (بِجَبْهَتِهِ، وَلَا يَصِحُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ) في الأصحِّ (إِلَّا مِنْ عَذْرِ بِالْجَبْهَةِ) لَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَى مُوَافَقَةِ صَاحِبِهِ فِي عَدَمِ جَوَازِ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِالْفَارِسِيَّةِ لَغَيْرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَدَمِ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا بِالْفَارِسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَيِّ لِسَانٍ غَيْرِ عَرَبِيٍّ لَغَيْرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، الطحطاوي

وهو ما يُحَاذِي النَّزْعَةَ إِلَى الصُّدُغِ عَنْ يَمِينِ الْجَبْهَةِ وَشِمَالِهَا، فَتَكُونُ الْجَبْهَةُ بَيْنَ الْجَيْنِينَ.

قوله: (وَيُكْرَهُ بغيرِ عذرٍ) أمَّا بعذرٍ فلا يُكْرَهُ؛ لِمَا فِي الْكُتُبِ السَّنَةِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ ثَوْبِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مَكَانَ السُّجُودِ ^(١).

قوله: (كَالسُّجُودِ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ) أي: الْكَائِنِ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ بِغَيْرِ عَذْرِ، أَمَّا لَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ فَقَطْ وَسَجَدَ عَلَيْهِ مُقْتَصِرًا وَلَمْ يُصَبَّ الْأَرْضَ شَيْءٌ مِنْ جَبْهَتِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِعَدَمِ السُّجُودِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَالْكَوْرِ بَفَتْحِ الْكَافِ كُتُوبٌ: أَحَدُ أَدْوَارِ الْعِمَامَةِ، كَمَا فِي «الْمَغْرِبِ».

قوله: (عَلَى الْأَصَحِّ) مُقَابِلُهُ قَوْلُ الْمَرْغِينَانِيِّ: الصَّحِيحُ الْجَوَازُ إِذَا كَانَ مَا تَحْتَهُ نَجَسًا. قَالَ الْكَمَالُ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قوله: (لِاتِّصَالِهِ بِهِ) أي: فَأَخَذَ حُكْمَهُ، فَكَأَنَّهُ وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَيُشْتَرَطُ حِينَئِذٍ الطَّهَارَةُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ طَهَارَةُ مِقْدَارِ الْجَبْهَةِ، لَا مَوْضِعَ طَرَفِ الْكُمِّ بَتَمَامِهِ، وَيُحَرَّرُ.

قوله: (لَأَنَّ أَرْنَبَتَهُ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْسُّجُودِ) فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا، كَمَا فِي «السَّراج» عَنِ «الْمُسْتَصْفَى».

قوله: (فِي عَدَمِ جَوَازِ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِالْفَارِسِيَّةِ) نَقَلَ فِي «الدَّرِّ» عَنْ «التَّائِرْخَانِيَّةِ» أَنَّ الشُّرُوعَ بِالْفَارِسِيَّةِ كَالْتَّلْبِيَةِ يَجُوزُ اتِّفَاقًا، أي: لَغَيْرِ الْعَاجِزِ، فَظَاهِرُهُ رَجُوعُهُمَا إِلَيْهِ، لَا هُوَ إِلَيْهِمَا، وَهَذَا عَكْسُ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِمَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٥)، وَبَنَحُوهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٦٢٠).



وعدم جوازِ الاقتصارِ في السجودِ على الأنفِ بلا عذرٍ في الجبهة؛ لحديث: «أمرتُ أن أسجدَ على سبعةِ أعظم: على الجبهة...»، الحديث^(١).

(و) من شروطِ صحَّةِ السجودِ: (عَدَمُ ارْتِفَاعِ مَحَلِّ السُّجُودِ عَنْ مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ ذِرَاعٍ) لتتحققَ صفةُ الساجدِ، والارتفاعُ القليلُ لا يضرُّ (وإنْ زَادَ عَلَى نِصْفِ ذِرَاعٍ لَمْ يَجُزِ السُّجُودُ) أي: لم يَقَعْ مُعْتَدًا به، فإن فعلَ غيرِه مُعْتَبَرًا صَحَّتْ، وإن انصرفَ من صلاتِه ولم يُعِدْهُ بطلت (إِلَّا) أن يكونَ ذلكَ (لِرَحْمَةِ سَجَدَ فِيهَا عَلَى ظَهْرِ مُصَلٍّ صَلَاتُهُ) للضرورة، فإن لم يكنْ ذلكَ المسجودُ عليه مصلِّيًّا، أو كانَ في صلاةٍ أُخْرَى لا يصحُّ السجودُ.

(و) من شروطِ صحَّةِ السجودِ: (وَضْعُ) إِحْدَى (الْيَدَيْنِ، وَ) إِحْدَى (الرُّكْبَتَيْنِ فِي الصَّحِيحِ) كما قَدَّمَناهُ (وَوَضْعُ شَيْءٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ) مُوجَّهًا بِبَاطِنِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ (حَالَةَ السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَا يَكْفِي) لَصَحَّةِ السجودِ (وَضْعُ ظَاهِرِ الْقَدَمِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلَّهُ؛ لقوله ﷺ: «أمرت أن أسجدَ على سبعةِ أعظم: على الجبهة، واليدين، والركبتين، وأطرافِ القدمين»، متفق الطحاوي

قوله: (وعدم جوازِ الاقتصارِ في السجودِ على الأنف... إلخ) قد علمتُ ما قاله الكمالُ وصاحبُ الهداية.

قوله: (لحديث: أُمِرْتُ... إلخ) رُوِيَ الحديثُ برواياتٍ عديدةٍ، منها روايةُ العباس، وفيها ذكرُ الوجه، لا الجبهة، وقد سبق.

قوله: (والارتفاعُ القليلُ) وهو ما كان نصفَ ذراعٍ فأقلَّ.

قوله: (على ظهْرِ مُصَلٍّ صَلَاتُهُ... إلخ) وشرَطَ في «الكفاية» كَوْنَ رُكْبَتِي السَّاجِدِ عَلَى الْأَرْضِ، وَشَرَطَ فِي «المجتبى» سَجُودَ الْمَسْجُودِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، فَجُمِلَتِ الشُّرُوطُ خَمْسَةً، بَلْ سَتَّةُ بزيادةِ الرُّحَامِ. لكن في القهستاني عن «الأصل»: أَنَّهُ يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى ظَهْرِ غَيْرِ الْمُصَلِّي، وَنَقَلَ الزَّاهِدِيُّ جَوَازَهُ عَلَى ظَهْرِ كُلِّ مَأْكُولٍ، وَفِي الْقَهْطَانِيِّ عَنْ صَدْرِ الْقُضَاةِ^(٢): أَنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ سَجُودُ الثَّانِي عَلَى ظَهْرِ

(١) أخرجه البخاري: ٨١٢، ومسلم: ١٠٩٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن محمد النسفي البزدوي أبو المعالي بن أبي اليسر، عرف بالقاضي الصدر من أهل بخارى، نفقه على والده حتى برع في العلم ولقي الأكابر، ولي القضاء ببخارى وحُمدت سيرته وأملى فيها مدَّة، وورد مرَّ في الحجِّ، وحَدَّث ببغداد، ورجع من الحج وتوفي بسرخس (ت ٥٤٢هـ).

ذكر في «القنية»: وفي «شرح القاضي الصدر... إلخ»، قال القرشي: القاضي الصدر: هو الإمام الفقيه محمد المروزي، وقاضي صدر أحمد بن محمد أبو المعالي ابن أبي اليسر، ولا أدري أهو أحد المذكورين أم غيرهما. ينظر: «الجواهر المضية» (١١٨/١) (٣٧٦/٢) (٣٨٢/٢).



عليه^(١)، وهو اختيارُ الفقيه، واختلفَ في الجوازِ مع وضعِ قدمٍ واحدةٍ.

(و) يُشترطُ لصحةِ الركوعِ والسجودِ (تَقْدِيمُ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ) كما يُشترطُ تقديمُ

القراءةِ على ركوعٍ الطحطاوي

الثَّالثُ، وفيه أنَّه في هذه الحالةِ يكونُ السَّاجِدُ الثَّالثُ في صفةِ الرَّاعِ أو أزيدَ. ونَقَلَ عن الجَلَّابِيِّ^(٢): أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّأخِيرُ حَتَّى يَزُولَ الرِّحَامُ ١. هـ

قوله: (وهو اختيارُ الفقيه) وقيل: إِنَّ وضعَ اليدينِ والرُّكْبَتَيْنِ سَنَةٌ. وعليه يُقال: إِنَّ الحديثَ يقتضي وجوبَ السُّجُودِ على الأعضاءِ السَّبعةِ المصرَّحِ بها فيه، ولم يقولوا به، والجوابُ: أَنَّ الاستدلالَ بهذا الحديثِ إِنَّمَا هو على أَنَّ محلَّ السُّجُودِ هذه الأعضاءُ، لا أَنَّ وضعَ جميعِها لازمٌ لا محالةً، فوضعُ اليدينِ والرُّكْبَتَيْنِ سَنَةٌ عندنا؛ لتحققِ السَّجْدَةِ بدونها؛ لأنَّ السَّاجِدَ اسْمٌ لِمَنْ وضعَ الوجهَ [أ/٩٥] على الأرضِ، وقد رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قال: «مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وهو عاقِصُ شعره كَمَثَلِ الَّذِي يُصَلِّي وهو مكتوفٌ»^(٣)، فَالتَّمثِيلُ يدلُّ على نفْيِ الكمالِ لا الجوازِ، كما في «العناية».

قوله: (واختلفَ في الجوازِ) وظاهر ما في «مختصر الكرخي» و«المحيط» و«القدوري» عدمُ الجوازِ، قاله الزاهدِيُّ، كذا في «الشرح».

قوله: (ويُشترطُ لصحةِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ... إلخ) مقتضاهُ أَنَّهُ إِذَا رَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، أو سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يركَعَ فسدت، وفي «الكافي» ما يفيدُه، وفيه من سجود السهو: لو قَدَّمَ ركنًا عن ركنٍ سجدَ للسهو. وهذا يقتضي وجوبَ رعاية التَّرتيبِ دون فرضيَّته، وفيه تناقضٌ.

وأجاب صاحبُ «جامع الفصولين» العلامةُ ابن قاضي سمانونة في «شرح التسهيل»^(٤) بأنَّ معنى فرضيَّةِ التَّرتيبِ توقُّفُ صِحَّةِ الثَّاني على وجودِ الأوَّلِ، حتَّى لو رَكَعَ بعدَ السُّجُودِ لا يكونُ السُّجُودُ معتدًّا به، فيلزمُه إعادته، ومعنى وجوبه أَنَّ الإخلالَ به لا يفسدُ الصَّلَاةَ إِذَا أعاده، ذكره السيِّدُ.

(١) البخاري: ٨١٢، ومسلم: ١٠٩٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) هو: أبو محمد طاهر صاحب «كتاب الصلاة». «كشف الظنون» (١٠٨١/٢)، و«الجواهر المضية» (٢٩٧/٢).

(٣) بنحوه في «صحيح مسلم» (٤٩٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٤) هو: «التسهيل شرح لطائف الإشارات» في الفروع: كلاهما للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، المعروف: بابن قاضي سمانونة، (ت ٨٢٣هـ)، وهو: كتاب يغني عن أكثر ما في المطبوعات، جمع فيه: الأصول والفروع بأوجز العبارات، وترتيبه كترتيب «مجمع البحرين» إلا نادرًا، وقد عده المولى محمد البركلي، من الكتب المتداولة الغير المعتمدة، وقد ألفه حال كونه محبوسًا، ببلدة أزنق. ينظر: «كشف الظنون» (١٥٥١/٢).



لم يبقَ بعده قيامٌ يصحُّ به فرضُ القراءة.

(و) يُشترطُ (الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ إِلَى قُرْبِ الْقُعُودِ عَلَى الْأَصَحِّ) عن الإمام؛ لأنَّه يُعَدُّ جالساً بقربه من القعود، فتتحققُ السجدة بالعودة بعده إليها، وإلا فلا.

وذكرَ بعضُ المشايخ: أنَّه إذا زایلَ جبهته عن الأرض، ثم أعادها جازت، ولم يُعلم له تصحيحٌ.

وذكرَ القدوريُّ: أنَّه قد رُ ما ينطلقُ عليه اسمُ الرفع. وجعله شيخُ الإسلامِ أصحَّ،
الطحاوي

قوله: (لم يبقَ بعده قيامٌ يصحُّ به فرضُ القراءة) كما إذا ركعَ في ثانية الفجر قبل القراءة ولم يقرأ بعدَ الرَّفْع، فإنَّها تفسدُ، أمَّا إذا ترك القراءة في الأوليين من الرباعية وأداها في الأخيرتين صحَّت؛ لوجود قيام بعدَ هذا القيام يصحُّ فيه فرضُ القراءة، وكما إذا قرأ بعدَ الرَّفْع من الركوع في الصورة السابقة، فإنَّها تصحُّ إذا أعادَ الركوع؛ لأنَّه انتقضَ بوجود القراءة بعده، فليُتأمل.

قوله: (ويُشترطُ الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ... إلخ) نقلَ السيّد في «شرحِه» عن العلامة مسكين: أنَّ القومةَ من الركوع والجلسة بين السجدين فرضان عند أبي يوسف، ومقتضاه أنَّه لو ترك القومة أو الجلسة فسدت صلاته عنده، خلافاً لهما.

وأما الطَّمَانِينَةُ في الجلسة بين السجدين فواجبة، وذكرَ المصنّف في «حاشية الدرر» معزياً لـ: «البحر» ما نصّه: ومقتضى الدليل وجوبُ الطَّمَانِينَةِ في الأربعة، أي: في الركوع والسُّجُود وفي القومة والجلسة، ووجوبُ نفسِ الرَّفْعِ من الركوع والجلوس بين السجدين؛ للمواظبة على ذلك كلّهُ، وللأمر به في حديثِ المسيِّ صَلَاتِهِ، ولما ذكره قاضيخان من لزوم سجود السَّهْوِ بترك الرَّفْعِ من الركوع ساهياً، وكذا في «المحيط»، فيكونُ حكمُ الجلسة بين السجدين كذلك؛ لأنَّ الكلامَ فيهما واحدٌ، والقولُ بوجوبِ الكلِّ هو مُختارُ المحقِّق ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج، حتَّى قال: إنَّه الصَّواب. وتأمَّله فيه.

قوله: (لأنَّه يُعَدُّ جالساً بقربه من القعود) لأنَّ ما قاربَ الشَّيْءُ يُعطى حُكمه.

قوله: (فتتحقُّ السَّجْدَةُ) أي: الثانية، وقوله: (بالعود بعده) أي: بعد القرب من القعود.

قوله: (وذكرَ بعضُ المشايخ... إلخ) يَقْرُبُ منه ما رواه الحسنُ أنَّه إذا رفعَ رأسه بقدرٍ ما تمرُّ فيه الرِّيحُ جازَ.

قوله: (وذكرَ القدوريُّ) فرَّعَ بعضهم عليه أنَّه لو سجدَ على مُرتفعٍ فأزِيلَ، فسجدَ ثانياً بلا رفعٍ أصلاً صحَّ عن الثانية، وفيه تأمُّل.

قوله: (وجعله شيخُ الإسلامِ أصحَّ) أي: في أداءِ الفرض وإن تحقَّقت معه الكراهة.

أو ما يُسميه الناظر رافعاً.

(و) يُفترض (العود إلى السجود) الثاني؛ لأن السجود الثاني كالأول، فرض بإجماع الأمة، ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء السبعة، ولا يوجد التكرار إلا بعد مزايلتها مكانها في السجود الأول، فيلزمه رفعها، ثم وضعها؛ لوجود التكرار، وبه وردت السنة، كان ﷺ إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الأرض، ووضعهما على فخذه^(١)، وقال ﷺ: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٢)، وقال ﷺ: «إنَّ اليدين تسجدان كما يسجد الوجه، فإذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما، وإذا رفعه فليرفعهما»^(٣).

وحكمة تكرار السجود: قيل: تعبدي،

الطحاوي

قوله: (أو ما يُسميه الناظر رافعاً) هذه رواية رابعة عن الإمام، وقد علمت الأصح.

قوله: (ويُفترض العود إلى السجود) منه يُعلم أن مراده بقوله أولاً: (السجود) السجدة الواحدة، لا الجنس، كما قدّمناه.

قوله: (ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء السبعة) أي: لا يتحقق كونه فرضاً كالأول إلا... إلخ، وفيه نظر، فإن الفرضية كما قدّمه تتحقق بوضع الجبهة وإحدى اليدين والركبتين وشيء من أطراف أصابع القدمين.

قوله: (إلا بعد مزايلتها مكانها في السجود) فيه نظر، فإن الأصح كما قدّمه اشتراط الرفع إلى قرب القعود، وأمّا المزايلة فلم يصح الاكتفاء بها أحد، وكلامه يُفيد أنه لا بدّ من مزايلة الأعضاء السبعة مكانها، وهو ليس بشرط إلا في الجبهة.

قوله: (وبه وردت السنة) أي: بالرفع ثم الوضع، مُسلم أن هذا هو السنة وليس ركنًا، غير أن الدليل قاصر على إفادة رفع الرأس واليدين ووضعيهما، وهو المطلوب، ولا يُفيد مزايلة جميع أعضاء السجود كما ذكر.

قوله: (صلُّوا كما رأيتموني أصلي) لا شك في حمل الأمر هنا على التدب، وهو غير المدعى.

قوله: (قيل: تعبدي) أي: تعبّدنا به الحق تعالى ولم نطلع على حكمته كعدد الركعات، فنفعله كما أمرنا، ولا نطلب فيه المعنى في قول الأكثر.

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»: (٣٧٤/١).

(٢) أخرجه البخاري: ٦٣١، ومسلم: ١٥٣٧، من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود: ٨٩٢، والنسائي: ١٠٩٢، وأحمد: ٤٥٠١، ومالك: (١٦٣/١)، وعبد الرزاق: ٢٩٣٤، وابن خزيمة:

٦٣٠، والحاكم: ٨٢٣، والبيهقي: (١٠١/٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



وقيل: ترغيباً للشيطان، حيث لم يسجد مرة، وقيل: لما أمر الله بني آدم بالسجود عند أخذ الميثاق، ورفع المسلمون رؤوسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا، خروا سجداً ثانياً؛ شكراً لنعمة التوفيق وامثال الأمر.

(و) يُفترض (القُعودُ الأخيرُ) بإجماع العلماء، وإن اختلفوا في قدره، والمفروض عندنا الجلوس (قَدْر) قراءة (التَّشَهُّد) في الأصح؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه حين علّمه التَّشَهُّد: «إذا قلتَ هذا، أو فعلتَ هذا فقد قضيتَ صلاتك، إن شئتَ الطحاوي

قوله: (وقيل: ترغيباً للشيطان) وقيل: لَمَّا سجدَ الملائكةُ لآدم عليه السلام حين أمروا بالسجود له ولم يسجد إبليس، فانقلبَ وجهه إلى ظهره وظَهَرَ عليه شعورٌ كشعور الخنازير، فسجدَ الملائكةُ ثانياً شكراً لتوفيقِ الله تعالى إياهم^(١)، فأمرنا بالسَّجْدَتَيْنِ متابعَةً لهما، وقيل: الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه، وقيل: الأولى إشارةً إلى أَنَّهُ خُلِقَ من الأرض والثانية إشارةً إلى أَنَّهُ يُعاد فيها.

قوله: (ويُفترضُ التُّعودُ الأخيرُ... إلخ) أي: الذي يقع آخر الصلاة وإن لم يتقدّمه أوّل، فيشمل الصُّبحَ والجمعةَ وصلاةَ المسافر، واختلف فيه، فقيل: ركنٌ من الأركان الأصلية. وإليه مالَ يوسف بن عاصم^(٢).

وفي «البدائع»: الصحيح أَنَّهُ ليس بركنٍ أصليٍّ. ومفهومُه أَنَّهُ ركنٌ زائدٌ، وهو خلافُ الظاهر، والظاهر أَنَّهُ شرطٌ؛ لقولهم: لو حَلَفَ لا يُصليّ فقيّدَ الرُّكْعَةَ بالسَّجْدَةِ يحثُّ وإن لم يوجد قعودٌ، فلو كان ركناً لتوقفت الماهية عليه، لكنّها لم تتوقّف عليه شرعاً، فليس بركنٍ أصلاً، ولأنّه [٩٦/أ] شرع لغيره، وهو الخروجُ من الصَّلَاةِ، ولأنَّ الصَّلَاةَ أفعالٌ وُضِعَتْ للتَّعْظِيمِ، وأصلُه في القيام، ويزداد بالرُّكُوعِ، ويتناهى بالسُّجُودِ، والقعودُ ليس كذلك؛ لأنّه من بابِ الاستراحة، فيتمكّن الخللُ في كونه ركناً، كما في «السراج» و«البحر» و«النهر» وغيرها.

وقوله: (ولأنّه شرع لغيره) أي: وهو الخروج من الصَّلَاةِ، أي: لا قراءة التَّشَهُّدِ، فلا يردُّ أن ما شرع لغيره لا يكون أكّدَ من ذلك الغير.

قوله: (بإجماع العلماء) إلّا مالكا، فإنّه روي عنه أَنَّهُ سنّة.

قوله: (إذا قلتَ هذا) أي: التَّشَهُّدَ، أي: وأنت قاعدٌ، فإنّه لم يُعْهَدْ تَشَهُّدٌ إلّا في قعود.

(١) لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٢) كذا في النسخ، والصواب عصام بن يوسف كما في «البحر» وغيره. وهو: عصام بن يوسف بن ميمون، أبو عصيمة البلخي، شيخ بلخ في زمانه، كان صاحب حديث، وهو ثبت فيه، وروى عن ابن المبارك وشعبة والثوري، وروى عنه ابن أخيه عبد الله بن إبراهيم وأهل بلده (ت ٢١٠هـ). «الجواهر المضية» (١/٣٤٧).

أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»^(١)، عَلَّقَ تَمَامَ الصَّلَاةِ بِهِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْفَرْضُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ فَرَضٌ.

وَزَعَمَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: أَنَّ الْمَفْرُوضَ فِي الْقَعْدَةِ مَا يَأْتِي فِيهِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَتَيْنِ، فَكَانَ فَرَضاً عَمَلِيّاً.

(و) يُشْتَرَطُ (تَأْخِيرُهُ) أَي: الْقُعُودِ الْآخِرِ (عَنْ الْأَرْكَانِ) لِأَنَّهُ شُرِعَ لِحْتِمِهَا، فَيَعَادُ لِسَجْدَةٍ صُلْبِيَّةٍ تَذَكَّرَهَا.

(و) يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ الْأَرْكَانِ وَغَيْرِهَا (أَدَاؤُهَا مُسْتَبَقِظاً) فَإِذَا رَكَعَ أَوْ قَامَ أَوْ سَجَدَ نَائِماً لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَإِنْ طَرَأَ فِيهِ النَّوْمُ صَحَّ بِمَا قَبْلَهُ مِنْهُ.

وَفِي الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ خِلَافٌ:

قَالَ فِي «مَنِةِ الْمُصَلِّي»: إِذَا لَمْ يُعِدَّهَا بَطَلَتْ.

وَفِي «جَامِعِ الْفَتَاوَى»: يُعْتَدُ بِهَا نَائِماً؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ، وَمَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْتِرَاحَةِ، فَيَلَاثِمُهَا النَّوْمُ.

قُلْتُ: وَهُوَ ثَمَرَةُ الْإِخْتِلَافِ فِي شَرْطِيَّتِهَا وَرُكْنِيَّتِهَا.

الطُّحَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (أَنْ تَقُمْ) (أَنْ) مُصَدَّرَةٌ، وَلَعَلَّ الرُّوَايَةَ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِحَذْفِهَا.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شِئْتَ... إلخ) لَعَلَّهُ مَنْسُوخٌ، أَوْ التَّخْيِيرُ بِالنَّظَرِ لِمَا سَنَذَكُرُهُ.

قَوْلُهُ: (عَلَّقَ تَمَامَ الصَّلَاةِ بِهِ) أَي: بِالْقُعُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ فِيهِ، وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ فِي التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَةِ، وَمَعْنَى التَّخْيِيرِ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْمَاهِيَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَاجِباً.

قَوْلُهُ: (فَيَعَادُ لِسَجْدَةٍ صُلْبِيَّةٍ) مِثْلُهَا التَّلَاوِيَّةُ، لَا السَّهْوِيَّةُ، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الشَّهَادَةَ لَا الْقُعُودَ.

قَوْلُهُ: (تَذَكَّرَهَا) أَي: بَعْدَ الْقُعُودِ وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ قَبْلَ الْكَلَامِ، كَمَا فِي «الدَّر».

قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهَا) ظَاهِرُهُ يَعْنِي الْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنَ وَالْآدَابَ، فَلَا يُعْتَدُ بِهَا إِلَّا بِالِاخْتِيَارِ، وَيَعْنِي الشَّرَائِطَ، وَفِيهِ أَنَّ الْقَعْدَةَ الْآخِرَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِشَرْطِيَّتِهَا لَا يُشْتَرَطُ لَهَا الْإِسْتِيقَاطُ، كَمَا ذَكَرَهُ بَعْدُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ قَامَ) وَكَذَا لَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٩٧٠، وَاحْمَدُ: ٤٠٠٦، وَالدَّارِمِيُّ: ١٣٤١، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»: (٢٧٥/١)، وَابْنُ

حِبَانَ: ١٩٦١، وَالدَّارِقُطَنِيُّ: (٣٥٣/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ: (١٧٤/٢) كُلُّهُمْ بِلَفْظٍ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ».



(و) يُشترط لصحة أداء المفروض إما :

(مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةٍ) يعني : صفة (الصَّلَاةِ، وَ) ذلك بمعرفة حقيقة (مَا فِيهَا) أي : ما في جملة الصلوات (مِنْ الْخِصَالِ) أي : الصفات الفرضية، يعني : كونها فرضاً، فيعتقد افتراض ركعتي الفجر، وأربع الظهر، وهكذا باقي الصلوات (المَفْرُوضَةِ) فيكون ذلك (عَلَى وَجْهِ يُمَيِّزُهَا عَنْ الْخِصَالِ) أي : الصفات (الْمَسْنُونَةِ) كالسُنَنِ الرواتب وغيرها، باعتقاد سنية ما قبل الظهر وما بعده، وهكذا، وليس المراد ولا الشرط أن يُمَيِّزَ ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة، مثل اعتقاد فرضية القيام، وسنية الشاء أو التسبيح.

(أَوْ اِعْتِقَادِ) الْمُصَلِّي (أَنَّهَا) أي : أَنَّ ذَاتَ الصَّلَاةِ التي يفعلها كلها (فَرَضٌ) كاعتقاده أَنَّ الأربع في الفجر فرض، وَيُصَلِّي كُلَّ رَكْعَتَيْنِ بَانْفِرَادِهِمَا، ويأتي بثلاث ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَغْرِبِ مُعْتَقِداً فَرَضِيَّةَ الْخَمْسِ (حَتَّى لَا يَتَنَقَّلَ بِمَفْرُوضٍ) لِأَنَّ النُّفْلَ يَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الْفَرْضِ، أَمَّا الْفَرْضُ فَلَا يَتَأَدَّى بِنِيَّةِ النُّفْلِ، كما في «التجنيس والمزيد»، و«الخلاصة».

الطحطاوي

قوله : (إِمَّا مَعْرِفَةً... إلخ) هذه العبارة لا تُوفي بمقصوده، وهو أَنَّ يَعْتَقِدَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فَرَضٌ وَغَيْرَهَا نُّفْلٌ، بل صريحها يُفيد أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يُفْتَرَضُ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يُسَنُّ، وليس مراداً، ومقابلته قوله بعد : (أَوْ اِعْتِقَادُ الْمُصَلِّي أَنَّهَا فَرَضٌ) يعني أَنَّ الشَّرْطَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ.

قوله : (يعني كونها فرضاً... إلخ) هذا التفسير لا تدلُّ عليه عبارة المصنّف، وكان الأولى للمصنّف الإتيانُ بعبارة تفيد المقصود.

قوله : (يُمَيِّزُهَا عَنْ الْخِصَالِ، أي : الصِّفَاتِ الْمَسْنُونَةِ) فيه أَنَّ أَفْرَادَ السُّنَنِ لَا يُقَالُ لَهَا عَرَفاً : صِفَاتُ مَسْنُونَةٌ، كما لَا يُقَالُ لجزئيات الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ : خِصَالٌ مَفْرُوضَةٌ.

قوله : (ولا الشرط) عطفٌ على (المراد) لكنّه يكونُ بعدم معرفة ذلك فاسقاً غير مقبول الشَّهادة.

قوله : (وَيُصَلِّي كُلَّ رَكْعَتَيْنِ بَانْفِرَادِهِمَا) فيه أَنَّهُ إِذَا وَصَلَهُمَا بِمَا بَعْدَهُمَا يَلْزَمُ بِنَاءُ النَّفْلِ فِي الْوَاقِعِ عَلَى الْفَرْضِ^(١)، وَالثَّابِتُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ لَا الْفَسَادُ.

قوله : (ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ) أي : لتمييز صفة الفرض عن غيره، ولا يُشترط الفصل؛ لأنّه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النَّفْلِ عَلَى الْفَرْضِ، وَالثَّابِتُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ أَيْضاً.

قوله : (حَتَّى لَا يَتَنَقَّلَ بِمَفْرُوضٍ) معنى هذا التّفريع أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِصِحَّةِ الْفَرْضِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْفَرْضَ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ نَفْلاً، بَلِ النَّفْلُ مَا زَادَ وَإِنْ نَوَاهُ فَرَضاً؛ لِأَنَّ النَّفْلَ يَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الْفَرْضِ، وَلَوْ حَذَفَ هَذَا التّفريع ما ضُرَّ.

(١) في (ن) : (يلزم خلط النفل بالفرض).



ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى الْأَرْكَانِ وَغَيْرِهَا فَقَالَ:

(وَالْأَرْكَانُ) الْمَتَّفِقُ عَلَيْهَا (مِنْ الْمَذْكُورَاتِ) الَّتِي عَلِمَتْهَا فِيمَا قَدَّمْنَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سَبْعَةِ وَعَشْرِينَ (أَرْبَعَةً) وَهِيَ: (الْقِيَامُ، وَالْقِرَاءَةُ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَقِيلَ: الْقُعُودُ الْأَخِيرُ مَقْدَارَ النَّسْهَدِ) رُكْنٌ أَيْضاً، وَقِيلَ: شَرْطٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا ثَمَرَةَ الْخِلَافِ فِيهِ، وَقِيلَ: التَّحْرِيمَةُ رُكْنٌ أَيْضاً.

(وَبَاقِيهَا) أَيِ: الْمَذْكُورَاتِ (شَرَائِطُ، بَعْضُهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ مَا كَانَ خَارِجَهَا) وَهُوَ: الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالْوَقْتُ، وَالنِّيَّةُ، وَالتَّحْرِيمَةُ (وَعَبْرُهُ شَرْطٌ لِدَوَامِ صِحَّتِهَا) وَقَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ بِفَضْلِ اللَّهِ وَمَنِّهِ، وَلَهُ الشُّكْرُ عَلَى التَّوْفِيقِ لَجَمْعِهَا بَعْدَ التَّفْرِيقِ.

الطحاوي

قوله: (بأكثر... إلخ) الصواب حذف الباء؛ لأنه المفعول الثاني ل: (علم).

قوله: (وقيل: شرط) قدّمنا ترجيحاً، قاله السيّد.

قوله: (وقيل: التَّحْرِيمَةُ رُكْنٌ أَيْضاً) أشارَ إلى ضَعْفِهِ بِ: (قيل).

قوله: (وعبره شرط لدوام صحتها) كإيقاع القراءة في القيام، وكون الركوع بعده، والسُّجُودِ بعده، والاستيقاظ، والله أعلم.





(فصل في متعلقات الشروط وفروعها)



(تَجُوزُ الصَّلَاةُ) أَي: تَصَحُّ (عَلَى لِبْدٍ) بِكسْرِ اللام وسكونِ الباءِ الموحدة (وَجْهَهُ الْأَعْلَى طَاهِرٌ، وَ) وَجْهَهُ (الْأَسْفَلُ نَجِسٌ) نَجَاسَةً مانعة؛ لَأَنَّهُ لَخَانَتُهُ كَثُوبِينَ، وَكُلُوحٌ ثَخِينٌ يُمَكِّنُ فَصْلَهُ لَوْحِينَ وَأَسْفَلُهُ نَجِسٌ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الطَّاهِرِ مِنْهُ عِنْدَهُمَا، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ؛ لَأَنَّهُ كَشِيبَتَيْنِ فَوْقَ بَعْضِهِمَا.

(وَ) تَصَحُّ الصَّلَاةُ (عَلَى ثَوْبٍ طَاهِرٍ وَبِطَانَتُهُ نَجِسَةٌ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضْرَبٍ) لَأَنَّهُ كَثُوبِينَ فَوْقَ بَعْضِهِمَا. الطحطاوي

(فصل في متعلقات الشروط وفروعها)

عَطَفُ الْفُرُوعِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطَفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

قوله: (أَي: تَصَحُّ) لَا وَجْهَ لِتَحْوِيلِ الْجَوَازِ عَنْ مَدْلُولِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا حَرَمَةَ فِي ذَلِكَ.

قوله: (عَلَى لِبْدٍ... إلخ) المراد به كُلُّ مَا كَانَ لَهُ جَرْمٌ غَلِيظٌ يَصْلَحُ لِلشَّقِّ نَصْفَيْنِ، كَحَجَرٍ وَلَبَنَةٍ وَبِسَاطٍ، كَمَا فِي «الْبِدَائِعِ» وَ«الْخَانِيَةِ» وَ«مَنِةِ الْمُصَلِّي» وَغَيْرِهَا.

قوله: (وَكُلُوحٌ) عَطَفٌ عَلَى (لِبْدٍ) وَالْكَافُ اسْمٌ بِمَعْنَى: مِثْلُ، وَمِثْلُ مَا ذُكِرَ إِذَا كَانَ الْحَشْوُ نَجَساً وَالْوَجْهَانِ طَاهِرَانِ، وَكَذَا جِلْدُ شَاةٍ عَلَى صَوْفِهَا نَجَاسَةٌ فَاحِشَةٌ، كَمَا فِي «الْبِدَائِعِ» وَ«الْخِلَاصَةِ».

قوله: (عِنْدَهُمَا، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ) بِالْأَوَّلِ أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافِيُّ^(١)، وَبِالثَّانِي أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ^(٢)، فَهُمَا قَوْلَانِ مُرْجَّحَانِ.

قوله: (إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضْرَبٍ) هَذَا التَّفْصِيلُ مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ «الْمَجْمَعِ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ الصَّحِيحُ، وَالْمُرَادُ بِالْمَخِيطِ غَيْرِ الْمَضْرَبِ: مَا كَانَ جَوَانِبُهُ مَخِيطَةً وَوَسْطُهُ غَيْرَ مَخِيطٍ مُضْرَبٍ، وَبِالْمَضْرَبِ مَا كَانَ جَوَانِبُهُ مَخِيطَةً وَوَسْطُهُ مَخِيطاً مُضْرَباً، وَفِي الْقَهْطَانِيِّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى ظَهَارَةٍ نَحْوِ الْقَبَاءِ الْمَتَنَجِّسِ الْبِطَانَةِ، وَيَقُومُ عَلَى قَفَّاهُ سَاجِداً عَلَى ذَيْلِهِ ١. هـ

(١) هو: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافِيُّ الْبَلْخِيُّ، إِمَامٌ كَبِيرٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ، أَسَازُ أَبِي جَعْفَرٍ الْفَقِيهِ الْهِنْدُوَانِيُّ وَأَبِي بَكْرٍ الْأَعْمَشِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَبِهِ انْتَفَعُ وَعَلَيْهِ تَخَرَّجَ، لَهُ «شَرْحٌ عَلَى الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ت ٣٣٦ هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضَيَّةُ» (٢٣٩/٢-٢٨/٢).

(٢) هو: أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، الْمَعْرُوفُ بِأَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ الْبَخَارِيُّ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ، وَالْعَلَمُ الْمَشْهُورُ، الَّذِي شَاعَ ذِكْرُهُ بَيْنَ أَهْلِ الْخِلَافِ وَالْإِتِّفَاقِ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَلَهُ أَصْحَابٌ لَا يُحْصَوْنَ. يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضَيَّةُ» (٦٧/١)، وَ«الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ» (٣٤٢/١).



(و) تَصَحُّ (عَلَى طَرَفٍ ظَاهِرٍ) مِنْ بَسَاطٍ، أَوْ حَصِيرٍ، أَوْ ثَوْبٍ (وَإِنْ تَحَرَّكَ الطَّرَفُ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَلَبِّسًا بِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ).

(وَلَوْ تَنَجَّسَ أَحَدُ طَرَفَيْ عِمَامَتِهِ) أَوْ مِلْحَفَتِهِ (فَأَلْفَاهُ) أَي: الطَّرَفَ النَّجِسَ (وَأَبْقَى الظَّاهِرَ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكِ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ جَارِثَ صَلَاتِهِ) لَعَدِمَ تَلَبُّسُهُ بِهِ (وَإِنْ تَحَرَّكَ) الطَّرَفُ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ (لَا تَجُوزُ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لَهَا حُكْمًا، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ لِلضَّرُورَةِ.

(وَفَاقِدُ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ) الْمَانِعَةَ (يُصَلِّي مَعَهَا، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوَسْعِ.

(وَلَا) إِعَادَةَ (عَلَى فَاقِدِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَلَوْ حَرِيرًا) فَإِنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْحَرِيرَ لَزِمَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ فَرْضَ السَّتْرِ أَقْوَى مِنْ مَنَعِ لُبْسِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
الطحطاوي

قوله: (لأنه ليس متلبسًا به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة الأرض، فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط، كذا في «الخاتمة».

قوله: (لأنه حاملٌ لها حكمًا) قال في «البحر»: لأنه بتلك الحركة يُنسب لحمل النجاسة، بخلاف مجرد المسّ، كما في القهستاني.

قوله: (إلا إذا لم يجد غيره؛ للضرورة) أي: فتصح الصلاة فيه؛ للضرورة، وهذا لا يظهر إلا في ساتر العورة، لا في العمامة والملحفة.

قوله: (وفاقد ما يُزيل به النجاسة... إلخ) بقصر (ما) فيتناول كل المانع.

ومثل ما ذكر في المصنّف إذا كان لا يُمكنه إزالتها إلا بإظهار العورة عند غير مَنْ يحلُّ نظره إليه، قال الإمام البقالي: فإن كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن غسلها إلا بإظهار عورته يُصلي مع النجاسة؛ لأن إظهار العورة منهّي عنه، والغسل مأمور به، والأمر والنهي إذا اجتمعا كان النهي أولى، كذا في «الشرح» عن «النهاية».

قوله: (ولا إعادة عليه) أي: إذا وجد المزيل وإن بقي الوقت؛ لما ذكره المؤلف، [٩٧/أ] وسواء كانت النجاسة في الثوب أو المكان، وعدم الوجود يشمل الحقيقي والحكمي بأن وجد المزيل ولم يقدّر على استعماله؛ لمانع كحبس وعدو، كما في القهستاني.

قوله: (لزمه الصلاة فيه) ولا إثم عليه، ويأثم عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة.

قوله: (في هذه الحالة) وهي حالة الصلاة، وظاهره أنه لا يتعيّن عليه لبسه خارجها، ويحرم ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه حريراً، فيكون الكلام أعم من كونه في الصلاة، وليس لستر الظلمة



(أَوْ) كَانَ (حَشِيشًا، أَوْ طِينًا) أَوْ مَاءً كَدِرًا يُصَلِّي دَاخِلَهُ بِالْإِيمَاءِ؛ لِأَنَّهُ سَاتَرَ فِي الْجُمْلَةِ.
(فَإِنْ وَجَدَهُ) أَيِ: السَّاتَرَ (وَلَوْ بِالْإِبَاحَةِ، وَ) الْحَالُ أَنَّ (رُبْعَهُ ظَاهِرٌ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَارِيًا)
عَلَى الْأَصَحِّ كَالْمَاءِ الَّذِي أُبِيحَ لِلْمُتِمِّمِ؛ إِذَا لَا يَلْحَقُهُ الْمَانِيَّةُ، وَرُبْعُ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ
فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا هَذَا، وَلَمْ تَقُمْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ النِّجَسَةُ مَقَامَ كُلِّهِ؛ لِلزُّومِ السَّاتِرِ، وَسَقُوطِ حُكْمِ
النَّجَاسَةِ بِطَهَارَةِ الرَّبْعِ.

(وَحُخَيْرَ إِنْ ظَهَرَ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِهِ) وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ لِلْسَّاتِرِ، وَإِتْيَانُهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

الطحاوي

اعتبارًا، كَالسَّاتِرِ بِالزُّجَاجِ يَصِفُ مَا تَحْتَهُ، وَثَوْبٍ رَقِيقٍ كَذَلِكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ السَّاتِرَ حَقُّ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ،
فَيَجِبُ فِي الْخُلُوةِ عَلَى الْأَصَحِّ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَشْفُ لِفَرْضٍ صَحِيحٍ. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ السَّاتِرُ عَنْ نَفْسِهِ،
وَصَحَّحَ.

قوله: (أَوْ حَشِيشًا) مِثْلُهُ وَرَقُ الشَّجَرِ.

قوله: (أَوْ طِينًا) وَلَا يَضُرُّ تَشَكُّلُ الْعُورَةِ بِهِ، كَتَشَكُّلِهَا بِالتَّصَاقِ الثَّوْبِ بِهَا.

قوله: (أَوْ مَاءً كَدِرًا) قَيْدٌ بِالْكَدَرِ؛ لِأَنَّ الصَّافِيَ لَا يَصِحُّ السَّاتِرُ بِهِ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ».

قوله: (يُصَلِّي دَاخِلَهُ بِالْإِيمَاءِ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَغَيْرِهَا.

قوله: (وَلَوْ بِالْإِبَاحَةِ) أَمَّا إِذَا لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ لَمْ تَثْبُتْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي عُرْيَانًا؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ
بِمَلِكِ الْغَيْرِ بِدُونِ مَسْوَغٍ شَرْعِيٍّ.

وفي «الشَّلْبِيِّ» عَنْ «الْغَايَةِ»: اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي لَزُومِ شِرَاءِ الثَّوْبِ، بِخِلَافِ الْمَاءِ. هـ وَلَا تَثْبُتُ
الْقُدْرَةُ بِالْوَعْدِ بِهِ، لَكِنَّهُ يَجِبُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَخَفِ الْقَضَاءُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَجِبُ الْإِنْتِظَارُ مُطْلَقًا.

قوله: (كَالْمَاءِ الَّذِي أُبِيحَ لِلْمُتِمِّمِ) أَيِ: فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ.

قوله: (إِذَا لَا يَلْحَقُهُ الْمَانِيَّةُ) أَيِ: كَوْنِ الْمَبِيحِ يَمُنُّ عَلَيْهِ بِإِبَاحَةِ الثَّوْبِ، وَهُوَ عَلَّةُ لِقَوْلِهِ:
(وَلَوْ بِالْإِبَاحَةِ).

قوله: (مِنْهَا هَذَا) وَمِنْهَا خَلَقَ رُبْعَ الرَّأْسِ أَوْ تَقْصِيرُهُ فِي الْإِحْلَالِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْجَنَازَةِ عَلَيْهِ.

قوله: (وَلَمْ تَقُمْ... إلخ) جَوَابٌ عَنْ سَوْأَلٍ حَاصِلِهِ: لِمَاذَا اعْتَبَرْتُمُ الرُّبْعَ الظَّاهِرَ وَقَلْتُمُ بِطَهَارَةِ كُلِّهِ
حُكْمًا، وَلَمْ تَعْتَبِرُوا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ النَّجَسَةَ وَتَحْكُمُوا بِنَجَاسَةِ جَمِيعِهِ، وَالنَّظَرُ اعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ؟ فَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ
السَّاتِرَ لَا زَمَ، وَحُكْمُ النَّجَاسَةِ سَاقِطٌ شَرْعًا بِطَهَارَةِ الرَّبْعِ؛ لِلزُّومِ السَّاتِرِ، فَلِذَا اعْتَبَرَ الرَّبْعَ.

قوله: (وَحُخَيْرَ إِنْ ظَهَرَ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِهِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، وَبَيْنَ أَنْ
يُصَلِّيَ عُرْيَانًا قَاعِدًا يَوْمِيًّا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَهُوَ يَلِيهِ فِي الْفَضْلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ سَتَرِ الْعُورَةِ الْمَغْلُظَةِ،



وإن صَلَّى عرياناً بالإيماءِ قاعداً صحَّ، وهو دون الأول، أو قائماً جازاً، وهو دونهما في الفضل؛ لأنَّ من ابتلي ببليتين يختارُ أهونهما، وإن تساويتا تخير. (وَصَلَاتُهُ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ الْكُلُّ أَحَبُّ مِنْ صَلَاتِهِ عُرْيَاناً) لما قلنا.

تنبيه: قال في «الدُّرَايَةِ»: لو سترَ عورته بجلدٍ مَيْتَةٍ غيرِ مدبوغٍ، وصَلَّى فيه لا تجوزُ صَلَاتُهُ، بخلافِ الثوبِ الْمُتَنَجِّسِ؛ لأنَّ نجاسةَ الجلدِ أغلظُ بدليلِ أَنَّها لا تزولُ بالغسلِ ثلاثاً، بخلافِ نجاسةِ الثوبِ. انتهى.

قلت: فيه نظر؛ لأنَّه يَطْهَرُ بما هو أهونُ من غسلِهِ كَتَشْمِيسِهِ، أو جفافِهِ بالهواءِ. (وَلَوْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ وَجَبَ) يعني: لَزِمَ (اسْتِعْمَالُهُ) أي: الاستتارُ به (وَيَسْتُرُ الْقَبْلَ وَالذُّبُرَ) إذا لم يَسْتُرْ إِلَّا قَدَرَهُمَا.

(فَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ إِلَّا أَحَدَهُمَا قِيلَ: يَسْتُرُ الذُّبُرَ)

الطحطاوي

أو قائماً عرياناً بركوعٍ وسجودٍ، وهو دونهما في الفضل، أو مومياً، وهذا دونهما، وظاهر «الهداية» منعه، فإنَّه قال في الذي لا يجدُ ثوباً: فإن صَلَّى قائماً أجزاءً؛ لأنَّ في القعودِ سترَ العورةِ الغليظةَ، وفي القيامِ أداءُ هذه الأركانِ، فيميلُ إلى أيَّهما شاء. قال الزيلعي: ولو كان الإيماءُ جائزاً حالةَ القيامِ لما استقامَ هذا الكلامُ. هـ قاله السيّد.

قوله: (لأنَّ مَنْ ابتلي ببليتين) كالصَّلَاةِ في ثوبٍ نجسٍ بركوعٍ وسجودٍ وصلاته عرياناً قاعداً يومئ. قوله: (بختارُ أهونهما) كما لو كانت المرأةُ إذا صَلَّتْ قائمةً يَنكشِفُ رُبْعَ عَضْوٍ مِنْهَا، وإن صَلَّتْ جالسةً استترت، تُصَلِّي جالسةً؛ لأنَّ تركَ القيامِ أهونُ، كذا في «الشرح». وكذا يُصَلِّي في الثوبِ النَّجِسِ في الصُّورَةِ السَّابِقَةِ.

قوله: (وإن تساويتا^(١) تَخَيَّرَ) كما في مسألةِ المتن، فإنَّه لو استترَ فاتهُ فرضُ الطَّهَّارَةِ، ولو صَلَّى عرياناً فاتهُ فرضُ السَّترِ، وكلُّ منهما فرضٌ من الشُّرُوطِ، فيُخَيَّرُ. قوله: (لِما قلنا) من إتيانه بالركوعِ والسُّجُودِ وسترِ العورةِ.

قوله: (قلتُ: فيه نظرٌ... إلخ) في النَّظَرِ نظرٌ؛ لأنَّ الغَسْلَ أهونُ من التَّشْمِيسِ ووضعيهِ في الهواءِ؛ لأنَّه ليس المرادُ مطلقَ تَشْمِيسٍ ووضعي، بل هما مقيَّدانِ بِإِزَالَةِ النَّتَنِ وَالْفَسَادِ، وقد يَسْتغرِقُ ذلكَ اليومَ الكاملَ والأكثرَ، بخلافِ الغَسْلِ، فتأمل.

(١) كذا في النسخ، وصوابه: (تساوتا) كما لا يخفى.



لأنه أفحش في حالة الركوع والسجود، (وقيل): يستر (القبْل) لأنه يستقبل به القبلة؛ ولأنه لا يستر بغيره، والدُّبْرُ يستر بالأيدين، وفيه تأمل؛ لأنه يستر بالفخذين ووضع اليدين فوقهما.

(وَنَدِبَ صَلَاةُ الْعَارِي جَالِسًا بِالْإِيمَاءِ مَاذَا رَجَلِيهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) لما فيه من الستر (فَإِنْ صَلَّى) العاري (قَائِمًا بِالْإِيمَاءِ، أَوْ) قائماً آتياً (بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ صَحَّ) لإتيانه بالأركان، فيميل إلى أيهما شاء، والأفضل الأول.

ولو صلى عارياً ناسياً ساتراً اختلف في صحتها.

(وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ) حرّاً كان أو به رِقٌّ (مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَمُنْتَهَى الرُّكْبَةِ) في ظاهر الرواية،

سُمِّيَتْ عَوْرَةً؛

الطحاوي

قوله: (لأنه أفحش) قال في «الدُّر»: التعليل يُفيد أنه لو صلى بالإيماء تعيّن ستر القبْل، ثم بعده الفخذ، ثم بطن المرأة وظهرها، ثم الركبة، ثم الباقي على السواء، كما في «سكب الأنهر» وغيره. قوله: (وقيل: يستر القبْل) قال في «النهر»: والظاهر أن الخلاف في الأولوية. قوله: (وفيه تأمل) أي: في التعليل الثاني.

قوله: (لأنه يستر بالفخذين... إلخ) يُمكن أن يُقال: معنى كونه لا يستر بغيره أنه لا يستر بغير مشقة، أي: وستره بالفخذين فيه عُسر، وستره باليدين يفوت عبادة أخرى، وهي وضعهما حال القيام الحكمي تحت السُرّة، فتأمل.

قوله: (مَاذَا رَجَلِيهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) هذا ما في «الذخيرة»، وفي «منية المصلي»: يقعد كما يقعد في الصلاة حال التشهد، وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة.

قال في «البحر»: والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى؛ لأنه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوها عن فعل ما ليس بأولى، وهو مدُّ رجليه إلى القبلة من غير ضرورة. والخلاف في الأولوية.

قوله: (فَإِنْ صَلَّى العاري... إلخ) بقي أمرٌ رابعٌ ذكره في «البحر» و«النهر» عن «ملتقى البحار» وهو الصلاة قاعداً يركع ويسجد.

قوله: (ما بين السُرّة) أي: ما يُحاذي ذلك من سائر الجوانب، وقيل: ابتداؤها من السُرّة. وقيل:

من المنبت.



لُقِّحَ ظُهُورُهَا، وَغُضَّ الْأَبْصَارُ عَنْهَا فِي اللُّغَةِ.
وَفِي الشَّرِيعَةِ: مَا افْتَرَضَ سِتْرُهُ.

وَحَدَّثَهُ الشَّارِعُ رحمه الله بِقَوْلِهِ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ»^(١)، وَبِقَوْلِهِ رحمه الله: «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ»^(٢).

(وَتَزِيدُ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الرَّجُلِ (الْأَمَةُ) الْقِنَّةُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ، وَالْمُدْبَّرَةُ، وَالْمَكَاتِبَةُ،

الطَّحْطَاوِي

وَفِي لَفْظِ (الرَّجُلِ) إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّبِيَّ لَيْسَ كَذَلِكَ، قَالَ فِي «السَّرَاجِ»: الصَّغِيرُ جَدًّا لَا تَكُونُ لَهُ عَوْرَةٌ، وَلَا بَأْسٌ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَمَسِّهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُقْبَلُ ذَكَرِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ فِي صِغَرِهِمَا^(٣)، وَكَانَ يَأْخُذُ [أ/ ٩٨] مِنْ أَحَدِهِمَا ذَكَرَهُ وَيَجْرُهُ وَالصَّبِيَّ يَضْحَكُ^(٤)، كَذَا فِي «الْفَتَاوَى»^(٥) ١ هـ.

وَفِي «الْبَحْرِ» عَنْ «الظَّهِيرِيَّةِ»: وَحَكَمَ الْعَوْرَةُ فِي الرُّكْبَةِ أَخْفَ مِنْهُ فِي الْفَخْذِ. وَثَمَرَتُهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى غَيْرَهُ مَكْشُوفَ الرُّكْبَةِ يُنْكَرُ عَلَيْهِ بَرْقِي وَلَا يُنَازِعُهُ إِنْ أَلَحَّ، وَإِنْ رَأَى مَكْشُوفَ الْفَخْذِ يُنْكَرُ عَلَيْهِ بَعْثِي وَلَا يَضْرِبُهُ إِنْ أَلَحَّ، وَإِنْ رَأَى مَكْشُوفَ السَّوَاءِ أَمَرَهُ بِسِتْرِهَا وَأَدَّبَهُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ أَلَحَّ، وَإِنْ رَأَى مَكْشُوفَ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الْعَانَةِ يُنْكَرُ عَلَيْهِ بَرْقِي وَيَنَازِعُهُ إِنْ أَلَحَّ وَلَا يُوَدِّبُهُ؛ فَإِنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ؛ لِقَوْلِ الْفَضْلِيِّ^(٦): إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ؛ لَتَعَامَلَ الْعُمَالُ بِإِبْدَاءِ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا.

قَوْلُهُ: (لُقِّحَ ظُهُورُهَا) فَهِيَ مِنَ الْعَوْرِ، وَهُوَ التَّقْصُ وَالْقَبْحُ وَالْعَيْبُ.

قَوْلُهُ: (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) وَجْهٌ الْاِسْتِدْلَالُ مِنْهُ أَنَّ كَلِمَةَ (إِلَى) لِلْغَايَةِ، فَالرُّكْبَةُ غَايَةٌ، وَالْغَايَةُ قَدْ تَدْخُلُ وَقَدْ تَخْرُجُ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ احْتِيَاطٍ، فَحَكَمْنَا بِدُخُولِهَا احْتِيَاطًا، وَلِأَنَّ الْغَايَةَ تَدْخُلُ فِي الْمُعْيَا بِ: (إِلَى) كَمَا هُوَ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ، وَهَذَا يَقْطَعُ النَّظَرَ عَمَّا يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ الثَّانِي، وَإِلَّا فَهُوَ صَرِيحٌ فِي دُخُولِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ: ٦٤١٨، مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رحمه الله، وَالدَّارِقُطْنِي: (١/ ٢٣٠)، وَابْنُ بَيْهَقٍ: (٢/ ٢٢٦)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رحمه الله، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٧٧٦١، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رحمه الله.

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي: (١/ ٢٣١)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رحمه الله. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِي: أَبُو الْجَنُوبِ ضَعِيفٌ.

(٣) بَنَحُوهُ فِي «الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (٢٦٥٨) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَبَنَحُوهُ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٥١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى رحمه الله.

(٤) لَمْ أَجِدْهُ، وَذَكَرَهُ السَّرَخْسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ» (١٠/ ١٥٥).

(٥) «الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّة».

(٦) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، أَبُو بَكْرٍ الْفَضْلِيُّ الْكَمَارِيُّ الْعَلَّامَةُ الْكَبِيرُ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ السَّبْزَمُونِيِّ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ، وَالْإِمَامُ الْحَاكِمُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْكَاتِبُ، قَالَ الْحَاكِمُ فِي «تَارِيخِ نِسَابُورٍ»: وَرَدَ نِسَابُورٌ وَأَقَامَ بِهَا مُتَفَقِّهًا، ثُمَّ قَدِمَهَا حَاجًّا فَحَدَّثَ بِهَا، وَكُتِبَ بِبِخَارَى، وَعُقِدَ لَهُ مَجْلِسُ الْإِمْلَاءِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «فَوَائِدُ أَبِي بَكْرٍ»، (ت ٣٨١ هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّة» (٢/ ١٠٧).



والمستسعاة عند أبي حنيفة؛ لوجود الرقي (البطن والظهر) لأن لهما مزية، فصدرها وثديها ليسا من العورة؛ للخرج.

(وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا، وَكَفْفَيْهَا) باطنهما وظاهرهما في الأصح، وهو المختار، وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية، وهي الأصح، وعن أبي حنيفة: ليس بعورة، الطحاوي

قوله: (والمستسعاة) يعني معتقة البعض، وأمّا المراهنة إذا اعتقها الراهن وهو معسر فإنها حرة اتفاقاً.

قوله: (عند أبي حنيفة) وقالوا: هي حرة مديونة.

قوله: (البطن والظهر) وأمّا الجنب فإنه تبع للبطن، كذا في «القنية» والأوجه أن ما يلي البطن تبع له، كما في «البحر» يعني وما يلي الظهر تبع له، كما في «تحفة الأخيار».

والخنثى المشكل الرقيق كالأمة، والحر كالحرة.

قوله: (لأن لهما مزية) أي: في الاشتياء، والمراد أن لهما دخلاً في الشهوة، وفيه أن الثدين أعظم دخلاً من هذه الحيثية، والأولى في الاستدلال ما في «الشرح»: أن عمر كان يضرب الإمام إن تقنع^(١) ويقول: ألقى عنك الخمار يا دفار^(٢)، وكانت جواربه تخدمن الضيفان كاشفات الرؤوس، مضطربات الثدين^(٣).

قال بعض الفضلاء بحثاً: وظاهر ذلك أنه يكره التفتع للأمة، وهو كذلك، لكن بالنسبة لزمان عمر رضي الله عنه، أمّا في زماننا فينبغي أن يجب التفتع، لا سيما في الإمام البيض؛ لغلبة الفسق فيه.

قوله: (للخرج) من حيث إنها تباع وتشرى، وتخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة، فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال.

قوله: (وجميع بدن الحرة) أي: جسدها.

قوله: (إلا وجهها) ومنع الشابة من كشفه؛ لخوف الفتنه، لا لأنه عورة.

قوله: (وهو المختار) وإن كان خلاف ظاهر الرواية.

قوله: (وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في «الاختيار»؛ للحاجة للكشف للخدمة، كما في «البحر».

(١) بنحوه في «الآثار» لمحمد بن الحسن (٢٢٠)، و«مصنف» عبد الرزاق (٥٠٥٩)، و«مصنف» ابن أبي شيبة (٦٢٣٦).

(٢) الدفر: مصدر دفر، إذا خبت رانحته، وبالسكون التثنى: اسم منه، وفي الدعاء: دفرأله، أي: تنأ، ويقال للأمة: يا دفار، أي: يا مئينة، وهو في حديث عمر رضي الله عنه. ينظر «المغرب في ترتيب المعرب» مادة (د ف ر).

(٣) بنحوه في «السنن الكبرى» للبيهقي (٣٠٣٨) قال البيهقي: والآثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك صحيحة، وإنها تدل على أن رأسها ورقبتها وما يظهر منها في حال المهنة ليس بعورة.



(و) إِلَّا (قَدَمَيْهَا) فِي أَصَحِّ الرَوَايَتَيْنِ، بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرُهُمَا؛ لِعُمُومِ الضَّرُورَةِ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ. فَشَعَرُ الْحُرَّةِ حَتَّى الْمُسْتَرَسْلِ عَوْرَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، فَكَشَفُ رُبْعِهِ يَمْنَعُ صَحَّةَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مَقْطُوعاً مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ كَشَعْرِ عَانَتِهِ، وَذَكَرَهُ الْمَقْطُوعُ. وَتَقَدَّمَ فِي الْأَذَانِ أَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ مَجَرَّدَ كَلَامِهَا، بَلْ مَا يَحْصُلُ مِنْ تَلْسِينِهِ وَتَمْطِيطِهِ لَا يَحِلُّ سَمَاعُهُ.

الطحطاوي

قَالَ الْكَمَالُ: وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّ عَوْرَةً فِي الصَّلَاةِ لَا خَارِجَهَا، وَلَا تَلَازِمَ بَيْنَ كَوْنِهِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَجَوَازِ النَّظَرِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ حِلَّ النَّظَرِ مَنُوطٌ بِعَدَمِ خَشْيَةِ الشَّهْوَةِ مَعَ انْتِفَاءِ الْعَوْرَةِ، وَلِذَا حُرِّمَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَوَجْهِ الْأَمْرَدِ إِذَا شَكَّ فِي الشَّهْوَةِ، وَلَا عَوْرَةَ ١. هـ. وَفِي الزَّاهِدِيِّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ: أَنَّ الذَّرَاعَ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ، لَكِنْ يُكْرَهُ كَشْفُهُ، كَكَشْفِ الْقَدَمِ، قَهْستَانِي.

قَوْلُهُ: (بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرُهُمَا) أَي: فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، وَقَالَ الْأَقْطَعُ فِي «شَرْحِهِ»: الصَّحِيحُ أَنَّهَا عَوْرَةٌ؛ لظَاهِرِ الْخَبَرِ.

وَفِي «الْاِخْتِيَارِ»: الصَّحِيحُ أَنَّ الْقَدَمَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ عَوْرَةٌ خَارِجَهَا.

قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْقَدَمَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ كَمَا ذَكَرْنَا.

قَوْلُهُ: (فِي الْأَصَحِّ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ رَوَايَةِ «الْمَنْتَقَى» أَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَبِهِ قَالَ [أَبُو] عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيُّ^(١)، قَالَ فِي «النَّهْرِ»: وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ اعْتِبَارَيْنِ، فَهُوَ مِنَ الْبَدَنِ فِي حَقِّ الْعَوْرَةِ، وَلَيْسَ مِنْهُ فِي حَقِّ الْغَسْلِ ١. هـ. يَعْنِي: إِذَا كَانَ مَضْفُوراً.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مَقْطُوعاً مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ: يَحِلُّ كَمَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى رِيقِهَا وَدُمِهَا.

قَوْلُهُ: (أَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ) هُوَ مَا فِي «النَّوَازِلِ»، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي «الْمَحِيطِ» وَ«الْكَافِي» حَيْثُ عَلَّلَا عَدَمَ جَهْرِهَا بِالتَّلْسِينِ بِأَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَعَلَى هَذَا لَوْ قِيلَ: إِذَا جَهَرَتْ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ فَسَدَتْ كَانَ مَتَّجِهاً.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ: الْأَشْبَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَإِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْفِتْنَةِ، وَاعْتَمَدَهُ فِي «النَّهْرِ»، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيُّ، يَلْقَبُ مُحَمَّدُشَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، شَيْخُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ بَنِي سَابُورٍ، بِإِزَاءِ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، قِيلَ: إِنَّهُ رَأَى النَّضَرَ بْنَ شَمِيلٍ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَسَمِعَ بِخُرَاسَانَ عَصَامَ بْنَ يَوْسُفَ شَيْخَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْجَارُودَ بْنَ يَزِيدَ صَاحِبَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ. يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضْيئة» (٢/١٤٤).



(وَكَشَفُ رُبْعِ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْعَوْرَةِ) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ) مع وجود الساتر، لا ما دون ربعه.

والركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح،
الطحاوي

وظاهر هذا أن الخلاف في الجهر بالصوت فقط، لا في تمطيته وتليينه، وهو يُنافي ما قاله المصنّف، ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي في كتابه في السماع^(١) ونصّه: «ولا يُظَنُّ مَنْ لَا فِطْنَةَ لَهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا: صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةً أَنَا نُرِيدُ بِذَلِكَ كَلَامَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّا نُجِيزُ الْكَلَامَ مِنَ النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ، وَمُحَاوَرَتَهُنَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا نُجِيزُ لَهُنَّ رَفْعَ أَصْوَاتِهِنَّ وَلَا تَمْطِيطَهَا وَلَا تَلْيِينَهَا وَتَقْطِيعَهَا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِمَالَةِ الرِّجَالِ إِلَيْهِنَّ، وَتَحْرِيكِ الشَّهَوَاتِ مِنْهُمْ، وَمِنْ هَذَا لَمْ يُجْزَ أَنْ تُؤْذَنَ الْمَرْأَةُ ١ هـ.

قوله: (وَكَشَفُ رُبْعِ عَضْوٍ... إلخ) هذا بالنظر إلى الصلاة، وإلا فحُرْمَةُ الْكَشْفِ وَالنَّظَرِ لَا تَتَقَيَّدُ بِرُبْعِ الْعَضْوِ، بَلِ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ سَوَاءٌ، كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَخْيَارِ».

قوله: (الغليظة والخفيفة) هذا التَّقْسِيمُ بِالنَّظَرِ إِلَى النَّظَرِ^(٢)، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ مُتَّحِدٌ.

قوله: (يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ) أي: إِذَا كَانَ قَدَرُ أَدَاءِ رُكْنٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ اعْتَبَرَ أَدَاءَ الرُّكْنِ حَقِيقَةً، وَالْمُخْتَارُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ؛ لِلْإِحْتِيَاطِ، [أ/٩٩] كَمَا فِي الْحَلْبِيِّ.

زاد في «منية المصلي» اعتبار أداء الركن^(٣) مع سنّته، قال شارحها البرهان الحلبي: وذلك مقدار ثلاث تسيحات. وقال ابن أمير حاج: وهذا تقييد غريب، ووجهه قريب.

وقيد بعضهم الكشف بكونه بغير ضنعه، أمّا لو كشفه بفعله فسدت للحال بلا خلاف، فهستاني عن «المنية»، وعزّاه في «البحر» إلى «القنية»، وجرى عليه صاحب «الدر». قال في «البحر»: وهذا تقييد غريب، والمذهب الإطلاق.

واعلم أن الانكشاف الكثير في الزّمن القليل لا يَمْنَعُ، كَالْقَلِيلِ فِي الْكَثِيرِ، وَيَمْنَعُ الْكَثِيرُ فِي الْكَثِيرِ، وَاعْتَبَارُ رُبْعِ الْعَضْوِ قَوْلُهُمَا، وَاعْتَبَرَ أَبُو يُوسُفَ انْكَشَافَ الْأَكْثَرِ، وَفِي النِّصْفِ عَنْهُ رَوَايَتَانِ، كَمَا فِي «الملتقى».

قوله: (مع وجود السّاتر) قيّد به؛ لِأَنَّ فَاقْدَهُ يُصَلِّي عَارِيًّا.

قوله: (والركبة مع الفخذ عضو) وليست عضواً على جِدَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِذْ هِيَ مُلْتَقَى عَظْمِ الْفَخْذِ وَالسَّاقِ، قُلْتُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَرْفِقُ تَبَعاً لِلْعُضْدِ، وَالرُّسْغُ تَبَعاً لِلذَّرَاعِ، قَالَه بَعْضُ الْفُضَلَاءِ.

(١) هو «كشف القناع عن الوجه والسماع»: لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، (ت ٦٥٦ هـ) أجاد فيه، وأفاد. ينظر: «كشف الظنون» (٢/١٤٩٣).

(٢) أي: هذا التقسيم باعتبار النظر إلى العورة.

(٣) (اعتبار أداء الركن) ليست في (ن).



وكعبُ المرأة مع ساقِها، وأذُنُها بانفِرادِها عن رأسِها، وثديها المنكسرُ، فإن كانت ناهداً، فهو تبعٌ لصدرِها، والذكرُ بانفِرادِهِ، والأنثيانِ بلا ضمِّهما إليه في الصحيح، وما بين الشَّرَّةِ والعانةِ عضوٌ كاملٌ بجوانبِ البدنِ، وكلُّ أليةِ عورةٍ، والدُّبُرُ ثالثُهما في الصحيح.

(وَلَوْ تَفَرَّقَ الْانْكِشَافُ عَلَى أَعْضَاءٍ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ رُبْعَ أَصْغَرِ الْأَعْضَاءِ الْمُنْكَشِفَةِ) يعني التي انكشفَ بعضها (مَنَعَ) صحَّةُ الصلاةِ إن طالَ زمنُ الانكشافِ بقَدْرِ أداءِ رُكنٍ (وَالْإِلَّا) أي: وإن لم يبلُغْ رُبْعَ أصغَرِها، أو بلغَ ولم يَظَلْ زمنُ الانكشافِ (فَلَا) يَمْنَعُ الصَّحَّةَ؛ للضرورةِ، سواءً الغنيُّ والفقيرُ.

(وَمَنْ عَجَزَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) بنفسِهِ (لِمَرَضٍ) أو خشيةِ غرقٍ وهو على خشيةٍ (أَوْ عَجَزَ عَنِ النُّزُولِ) بنفسِهِ (عَنْ دَابَّتِهِ) وهي سائرةٌ، أو كانت جَموحاً، أو كان شيخاً كبيراً لا يُمكنه الركوبُ إِلَّا بِمُعِينٍ (أَوْ خَافَ عَدُوًّا) آدمياً أو سَبُعاً، على نفسِهِ، أو دَابَّتِهِ، أو مالِهِ، أو أمانَتِهِ، أو اشتدَّ الخوفُ لقتالٍ، أو هربَ من عدوٍّ راکباً (فَقَبِلْتُهُ جِهَةً قُدْرَتِهِ) للضرورةِ (وَ) قِبْلَةُ الْخَائِفِ جِهَةً (أَمْنِهِ).

ولو خافَ أن يراهُ العدوُّ إن قعدَ صَلَّى مضطجِعاً بالإيماءِ إلى جِهَةِ أَمْنِهِ.

والقادرُ بقدرَةِ الغيرِ ليس قادراً عندَ الإمامِ، خلافاً لهما، وإذا لم يجدَ أحداً فلا خلافاً

في الصحَّةِ.
الطحطاوي

قوله: (وكعبُ المرأة مع ساقِها) أي: عضوٌ، وكذا يُقال فيما بعده.

قوله: (والأنثيان بلا ضمِّهما إليه)، فإنَّهما معاً عضوٌ واحدٌ، والصَّوابُ (الأنثيان) بالآلف.

قوله: (وكلُّ أليةِ عورةٍ) صوابه: عضوٌ، كما قاله السيّد.

قوله: (أو خشيةِ غرقٍ) أو حصولِ ضررٍ شديدٍ عندَ الاستقبالِ، أفاده «الشرح».

قوله: (وهي سائرةٌ) قيّدَ اتِّفَاقِيَّ، ولذا لم يذكره السيّد.

قوله: (لا يُمكنه الركوبُ إِلَّا بِمُعِينٍ) راجعٌ إلى المسألتين.

قوله: (أو هربَ من عدوٍّ راکباً) قيّدَ بقوله: (راكباً)؛ لأنَّه لو هربَ ماشياً لا تجوز صلاتُهُ.

قوله: (فَقَبِلْتُهُ جِهَةً قُدْرَتِهِ) فيومئِ على الدَّابةِ واقفةً إن قَدَرَ، وإلَّا فسائرةٌ، ويتوجَّه إلى القِبْلَةِ إن قَدَرَ

وإلَّا فلا، وهذا في الفرض.

قوله: (والقادرُ... إلخ) قال في «الشرح»: وقبّدنا بالعجزِ عن الاستقبالِ والنزولِ بنفسِهِ؛ لأنَّ

القادرَ... إلخ، فهو بمنزلةِ التعليلِ لقوله: (وَمَنْ عَجَزَ... إلخ) المقيّدَ بقوله: (بنفسِهِ).



(وَمَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ) جهة (الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مُخْبِرٌ) من أهل المكان، ولا مَن له علم، أو سألَه فلم يُخبره (وَلَا مُحْرَابٌ) بالمحل (تَحَرَّى) أي: اجتهد، وهو: بذل المجهود لنيل المقصود ولو سجدة تلاوة.

ولا يجوز التحري مع وضع المحارب؛ لأن وضعها في الأصل بحق، ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله، وإن أخبره اثنان ممن هو مسافر مثله؛ لأنهما يُخبران عن اجتهد، ولا يترك اجتهد به باجتهاد غيره، وليس عليه قرع الأبواب للسؤال عن القبلة، ولا مس الجدران خشية الهوام، وللاشتباه بطاق غير المحارب.

وإذا صلى الأعمى ركعة لغير القبلة، فجاءه رجل وأقامه إليها واقتدى به، فإن لم يكن حال افتتاحه عنده مُخبر، فصلاة الأعمى صحيحة؛ لأنه يلزمه مس الجدران، وإلا فهي الطحطاوي

قوله: (وَمَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ) بأن انطمست أعلامها، وأما إذا كانت السماء مُضْحِيَّةً مثلاً وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التحري ويُعذر بالجهل؟ قال بعضهم: لا ولا، وقال ظهير الدين المرغيناني: يجوز. قال في «الجوهرية»: وظاهر كلام القُدوري يُشير إليه ١. هـ

قوله: (ولم يكن عنده مُخبرٌ) قال في «الجوهرية»: وحدُّ الحضرة -أي: المعبر عنها هنا ب: (عند) - أن يكون بحيث لو صاح سمعه، ويُقبل فيها قول العدل، ذكره ابن أمير حاج، ولو كان عبداً أو أمةً، ويتحرى في خبر الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه، كما في حظر «الدر المختار».

قوله: (أو سألَه فلم يُخبره) الذي هو من أهل المكان، أو الذي عنده علم وإن لم يكن من أهله.

قوله: (ولو سجدة تلاوة) أي: ولو كان المتحرى فيه سجدة تلاوة، ومثلها صلاة الجنابة، كما في «الجوهرية»، ويجب الأخذ بقول المُخبر العدل وإن خالف رأيه؛ لأن الإخبار أعلى من التحري. وفي «غاية البيان» و«العناية»: أنه يجب الاستخبار.

قوله: (ولا يجوز التحري مع المحارب) لأنها من جملة الأدلة، خصوصاً محراب المدينة الشريفة؛ لأنه موضوع بالوحي، فيجب اتباع المحارب، ولا يجوز له التحري، كما في «التبيين»، وذكر في «الخانية» جوازها معها.

قوله: (وإن أخبره اثنان... إلخ) (إن) وصليّة.

قوله: (واقتدى به) الأولى حذفه؛ لأن المقصود إفادة عدم صحّة اقتدائه به، وقد أفاده بعد.

قوله: (فصلاة الأعمى صحيحة) نظيره ما إذا دخل المسجد رجل وهو مُظلم وصلى المغرب، فلما فرغ من صلاته جيء بالسراج فإذا هو صلى إلى غير القبلة -أي: صلاها بالتحري- جاز ولا إعادة عليه، أفاده في «الشرح».



فاسدة، ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين؛ لقدرته في الأولى، وعلم خطئه في الثانية.
(ولا إعادة عليه) أي: المتحرّي (لو) علم بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة؛ لقول عامر بن
عقبة رضي الله عنه: كُنَّا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة؟ فصلّى كل رجل منّا
على حياله، فلمّا أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت آية ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْنَ فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾
[البقرة: ١١٥] ^(١).

وليس التحري للقبلة مثل التحري للتوضؤ والساتر، فإنه إذا ظهر نجاسة الماء أو الثوب
أعاد؛ لأنه أمر لا يحتمل الانتقال، والقبلة تحتمله كما حوّلت عن المقدس إلى الكعبة.
(وإن علم بخطئه) أو تبدّل اجتهاده (في صلاته استدّار) من جهة اليمين، لا اليسار (وبنى)
على ما أدّاه بالتحري؛ لأنّ تبدّل الاجتهاد
الطحاوي

قوله: (لقدرته في الأولى) فيه أنّ الأولى مفروضة فيما إذا لم يجد مُخبراً عند افتتاحه، فكيف يكون
قادراً، إذ لو كان قادراً لفدّت، وقد ذكر أنها صحيحة.

وكلامه في «الشرح» أحسن من هذا، فإنه قال ناقلاً عن «التجنيس والمزيد»: الأعمى إذا صلى ركعة
إلى غير القبلة فجاء رجلٌ وسوّاه وأقامه إلى القبلة واقتدى به فهذا على وجهين، إمّا أنه يجد عند الافتتاح
إنساناً يسأله، أو لم يجد، ففي الوجه الأول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به؛ لأنه قادرٌ على أداء الصلاة
إلى جهة الكعبة، وفي الوجه الثاني تجوز صلاة الإمام، أي: الأعمى؛ لأنه عاجزٌ، ولا تجوز صلاة
المقتدي؛ لأنّ عنده صلاة إمامه على الخطأ. هـ وهي عبارة لا غبار عليها.

قوله: (ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو بمكة والمدينة على الأصح.

قوله: (عامر بن عقبة) الذي في «الشرح»: ابن ربيعة.

قوله: (على حياله) أي: على حدّته.

قوله: (كما حوّلت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قُدّس، أو على وزن مَجْلِس، وهو على
تقدير مُضاف، أي: بيت المقدس.

قوله: (أو تبدّل اجتهاده) ولو إلى الجهة الأولى على الأوجه، كما في «سكب الأنهر».

قوله: (من جهة اليمين) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستحباب لا الوجوب، كذا بحثه بعضهم،
ومحلّه ما لم يكن العمل من جهة اليمين أكثر، وإلا كان المستحبّ التّوجه إلى ما هو قليل العمل.

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٥)، وبنحوه ابن ماجه (١٠٢٠)، والدارقطني (٢٧٢/١)، والبيهقي (١١/٢)، من حديث عامر بن
ربيعة رضي الله عنه.



كالنسخ، وأهل قُبَاء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ، واستحسنه النبي ﷺ^(١)، وإن تذكّر سجدة ضليّة بطلت صلاته.

(وإن شرع) من اشتبهت عليه (بلا تحرر) كان فعله موقوفاً، فلو أتمها (فَعَلِمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ) من الصلاة (أنه أصاب صحّت) لأنه بتبيين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب، وثبت الجواز من الصلاة.

(وإن علم بإصابته فيها) ولو بغالب الظن (فسدت) لأن حالته قويت به، فلا يبني قوياً على ضعيف، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله (كما) فسدت فيما (لو لم يعلم إصابته أضلاً) لأن الفساد ثابت الطحطاوي

قوله: (كالنسخ) فلا يبطل العمل السابق، وإنما يمتنع العمل به في المستقبل.

قوله: (وأهل قُبَاء) بالضم والمد: قرية من قرى المدينة، يُصرف ولا يُصرف، كما في «المغرب». ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكراً، ومنهم من [أ/ ١٠٠] يؤنثه فلا يصرفه.

قوله: (وإن تذكّر سجدة ضليّة) أي: بعد الاستدارة، أي: أنه تركها.

قوله: (بطلت) وجهه أنه إذا أداها في جهة ركعتي التي تحوّل عنها فقد أداها إلى غير القبلة الآن، وإن أداها إلى جهة تحريره الآن أداها إلى غير القبلة التي كانت لركعتيها، والركعة الواحدة لا تكون لقبليتين.

قوله: (لأنه بتبين الصواب... إلخ) ولأن ما فرض لغيره يُراعى حصوله لا تحصيله، كالسعي إلى الجمعة، بيانه أن جهة التحري وإن كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحري لم يقصد لذاته، وإنما قصد للإصابة، فإذا حصلت أغنت عنه.

قوله: (بطل الحكم بالاستصحاب) أي: استصحاب الحال، أي: حال الذي اشتبه عليه القبلة، فإن حاله عند عدم التحري الفساد؛ لأن الصلاة بدون التحري عند الاشتباه فاسدة.

قوله: (من الصلاة) أي: من أول الصلاة.

قوله: (قويت به) أي: بالعلم، وبقي من الصور ما إذا علم بخطئه فيها أو بعدها، والصلاة فاسدة فيهما.

قوله: (خلافاً لأبي يوسف) فإنه يقول بالصحة؛ لأنه لو قطع استأنف إلى غير تلك الجهة، فلا يُعيد.

(١) أخرجه مسلم: ١١٧٦، من حديث أنس رضي الله عنه، وقال البغوي في «شرح السنة»: (٢/ ٣٢٤): كانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة.

باستصحاب الحال، ولم يرتفع بدليل، فتقرر الفساد؛ لأنَّ المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكماً.

وإذا وقع تحرُّيه إلى جهة، فصلَّى إلى غيرها لا تجزئه؛ لتركه الكعبة حكماً في حقه، وهي الجهة التي تحرَّاه ولو أصاب، خلافاً لأبي يوسف في ظهور إصابته، وهو يجعله كالتحرِّي في الأواني إذا عدل عن تحرِّيه، وظهر طهارة ما توضأ به صحَّت صلاته.

وعلى هذا لو صلَّى في ثوب وهو يعتقد أنه نجس، أو أنه مُحَدِّث، أو عدم دخول الوقت، فظهر بخلافه لا تجزئه، وإن وجد الشرط لعدم شرط آخر، وهو فساد فعله ابتداء الطحطاوي

قوله: (باستصحاب الحال) هو الفساد لترك التحري عند الاشتباه.

قوله: (ولم يرتفع بدليل) بخلاف ما إذا تبين صوابه كما سبق.

قوله: (لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقيناً.

قوله: (ولا حكماً) أي: بالتحري، والحاصل أنه إمَّا أن لا يشك ولا يتحرى، وجوابه أن صلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ، وإمَّا أن يشك ولا يتحرى، وهي على الثلاثة أوجه التي ذكرها المصنف، وإمَّا أن يشك ويتحرى، وهو أصل المسألة.

قوله: (لا تجزئه) وعن أبي حنيفة: يخشى عليه الكفر ولا يكفر.

وفي «الظهيرية»: ومن صلى إلى غير جهة الكعبة لا يكفر، هو الصحيح؛ لأنَّ ترك جهة الكعبة جائز في الجملة، بخلاف الصلاة بغير طهارة؛ لعدم الجواز مع عديمها بحال، واختاره الصدر الشهيد. وفيه أنه يجوز لفاقد الطهورين الصلاة مع عديمها.

فرع:

إذا تحرى ولم يقع تحرُّيه على شيء فقيل: يؤخَّر، وقيل: يُخَيَّر، وقيل: يُصلَّى إلى الجهات الأربع، وهو الأحوط، كما في «الفتح»، ومع هذا لو صلَّى إلى جهة واحدة جاز وإن أخطأ فيه، كما في «الظهيرية».

قوله: (خلافاً لأبي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه، كما في القهستاني.

قوله: (وعلى هذا) أي: على ما تقدَّم من أنه لا عبرة للإصابة إذا صلَّى إلى غير جهة تحرُّيه، أو على هذا الخلاف.

قوله: (وهو فساد فعله ابتداء) الذي في «الشرح»، وهو ألاَّ يُحكم بفساد فعله ابتداء؛ لأنه حينئذ لا تكون نيته صحيحة؛ لعدم الجزم. هـ وهو المناسب.



لعدم الجزم، وأمّا في الماء فقد وجدت الطهارة حقيقة والنية.
 (وَلَوْ تَحَرَّى قَوْمٌ جِهَاتٍ) فِي ظُلْمَةٍ (وَجَهِلُوا حَالَ إِمَامِهِمْ) فِي تَوَجُّهِهِ (تُجْزئُهُمْ) صَلَاتُهُمْ
 إِلَّا مَنْ تَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ كَمَا فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ؛ لَمَّا قَدَّمَ نَاهِ.
 الطحطاوي

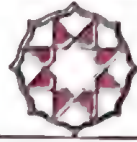
قوله: (والنية) أي: نية الطهارة، فيه أن النية وجودها لا يُشترط، والذي في «الشرح»: وفي الماء
 الذي عدل إليه وجد الجزم بالنية والطهارة حقيقة فصحت.

قوله: (وجهلوا حال إمامهم) أمّا من علم حال إمامه لم تجز صلاته؛ لأنه اعتقد أن إمامه على
 الخطأ، وهذا لا يُشترط في الصلاة في جوف الكعبة، فالصلاة صحيحة مع علم حال الإمام؛ لعدم
 الخطأ؛ لأن الكل قبله.

قوله: (كما في جوف الكعبة) فإن التقدّم فيه مُضَرٌّ.

قوله: (لما قدّمناه) من حديث عامر، وهو علّة لقوله: (تجزئهم).





(فَصْلٌ فِي بَيَانِ (وَاجِبِ الصَّلَاةِ)

[تعريف الواجب، وحكمه]

الواجب في اللغة: يَجِيءُ بمعنى اللُّزوم، وبمعنى السقوط، وبمعنى الاضطراب.

وفي الشرع: اسمٌ لِمَا لَزَمْنَا بِدَلِيلٍ فِيهِ شُبْهَةٌ.

قَالَ فخرُ الإسلام^(١): وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ إِمَّا لَكُونِهِ سَاقِطاً عَنَّا عِلْماً، أَوْ لَكُونِهِ سَاقِطاً عَلَيْنَاعَمَلًا،
الطحطاوي

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ وَاجِبِ الصَّلَاةِ)

قوله: (يجيءُ بمعنى اللُّزوم) لو قال: بمعنى اللّازِمِ والسَّاقِطِ والمضطرب، أَوْ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: الوجوب يجيءُ بمعنى اللُّزوم... إلخ، لكان أنسب.

قوله: (وفي الشرع: اسمٌ لِمَا لَزَمْنَا) رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: الفرق بين الواجبِ والفرض كما بين السماء والأرض.

والبعضُ يُطْلِقُ عَلَيْهِ اسْمَ السَّنَةِ، حَتَّى يُعْبَرُونَ فِي مُحَلٍّ بِالسَّنَةِ، ثُمَّ يَعْبَرُونَ فِيهِ بِالْوَجُوبِ، أَفَادَهُ صَاحِبُ «البحر».

قوله: (بدليلٍ فيه شُبْهَةٌ) اعلم أَنَّ الْأَدْلَةَ السَّمْعِيَّةَ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ:

قِطْعِي الثُّبُوتِ وَالذَّلَالَةِ، كَالنُّصُوصِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَيْ: الْمُحْكَمَةِ.

وَقِطْعِي الثُّبُوتِ ظَنِّي الذَّلَالَةِ، كَالْآيَاتِ الْمُؤَوَّلَةِ.

وِظَنِّي الثُّبُوتِ قِطْعِي الذَّلَالَةِ، كَأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي مَفْهُومُهَا قِطْعِي.

وِظَنِّي الثُّبُوتِ وَالذَّلَالَةِ، كَأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي مَفْهُومُهَا ظَنِّي.

فَبِالْأَوَّلِ يَثْبُتُ الْفَرْضُ، أَيْ: وَالْحَرَامُ، وَبِالثَّانِي وَالثَّلَاثِ يَثْبُتُ الْوَجُوبُ، أَيْ: وَكَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ،

وَبِالرَّابِعِ يَثْبُتُ السَّنَةُ وَالِاسْتِحْبَابُ، أَيْ: وَكَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ؛ لِيَكُونَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِقَدْرِ دَلِيلِهِ، كَذَا فِي «الْكَشْفِ» ١. هـ مِنْ «الشرح» مَزِيدًا.

قوله: (لَكُونِهِ سَاقِطاً عَنَّا عِلْماً) أَيْ: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا اعْتِقَادُ وَجُوبِهِ.

قوله: (أَوْ لَكُونِهِ سَاقِطاً عَلَيْنَا عَمَلًا) لَوْ قَالَ: أَوْ لَكُونِهِ لَازِمًا عَلَيْنَا عَمَلًا؛ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِيَكُونَ تَنْبِيهًا

عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ اللَّزُومُ صَرِيحًا وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ يُفِيدُهُ بِقَرِينَةٍ (عَلَى).



أو لكونه مضطرباً بين الفرض والسنة، أو بين اللزوم وعدمه، فإنه يلزمنا عملاً لا علماً. انتهى.

وشرعت الواجبات لإكمال الفرائض، والسنن لإكمال الواجبات، والأدب لإكمال السنة؛ ليكون كل منها حصناً لما شرع لتكميله.

وحكم الواجب: استحقاق العقاب بتركه عمداً، وعدم إكفار جاحده، والثواب بفعله، ولزوم سجود السهو لنقص الصلاة بتركه سهواً، وإعادتها بتركه عمداً، وسقوط الفرض ناقصاً إن لم يسجد ولم يعد. الطحاوي

قوله: (أو لكونه مضطرباً) أي: متردداً.

قوله: (وشرعت الواجبات لإكمال الفرائض) فإن القراءة فرض، وكونها بالفاتحة والسورة مثلاً متمم لذلك الفرض، حتى لو ترك ذلك كان مكروهاً تحريماً، والطمأنينة متممة للركوع والسجود، وكذا التشهد في الثانية متمم لقعدتها، وضُم الأنف متمم لوضع الجبهة، إلا أن منها ما يكون متمماً للركن خاصة ومنها ما يكون متمماً لها من غير نظر إلى ركن، كالقعود الأول وتشهده والسلام، فليتأمل.

قوله: (والسنن لإكمال الواجبات) كالسبيح ثلاثاً، فإنه متمم للطمأنينة، والصلاة على النبي ﷺ متممة للتشهد الأخير، والتعوذ والبسملة متممان لقراءة الفاتحة، ولا يظهر هذا التتميم في جميع السنن.

قوله: (والأدب لإكمال السنة) يعني: [أ/ ١٠١] أن السنة تكون كاملة بالأدب، فنظر الراكع إلى القدمين، والساجد إلى الأرنبة متمم للتسبيحات؛ لأنها حينئذ تكون مستحضرة؛ لعدم اشتغاله بإطلاق النظر، والنظر إلى حجره متمم لهيئة الجلوس، وفيه ما مر.

قوله: (ليكون كل منها حصناً لما شرع لتكميله) أي: حافظاً له، فالواجبات كالسور على الفرائض، والسنن كالسور على الواجبات، والآداب كالسور على السنن، فمن حفظ السور الأخير كان للأسوار الداخلة أحفظ، ومن ضيعه ينجر به الحال إلى تضييع باقيها، والتهاون بها.

وفي نسخ: (كلاً) بالنصب، ولا وجه له.

قوله: (استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الفرض.

قوله: (والثواب بفعله) هو الحكم الأخروي، وأمّا الحكم الدنيوي فهو سقوط المطالبة.

قوله: (وإعادتها بتركه عمداً) أي: ما دام الوقت باقياً، وكذا في السهو إن لم يسجد له، وإن لم يعدها حتى خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم، ويكون فاسقاً أثماً، وكذا الحكم في كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم.

(وهو) أي: الواجب (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَيْئًا):

الأوّل: وجوب (قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ) لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) وهو لنفي الكمال؛ لأنه خبرٌ آحادٌ لا ينسخُ قوله تعالى ﴿فَاقْرَأْ مَا يَنْسَخُ قَوْلَهُ تَعَالَى﴾ [المزمل: ٢٠]، فوجب العملُ به.

(و) الثاني: (ضَمُّ سُورَةٍ) قصيرة (أَوْ ثَلَاثِ آيَاتٍ) قِصَارٍ؛ لقوله ﷺ: الطحاوي

والمختارُ أنَّ المُعَادَةَ لترك واجبٍ نفلٍ جابرٍ، والفرضُ سَقَطَ بالأولى؛ لأنَّ الفرض لا يتكرَّر كما في «الدر» وغيره.

ويندب إعادتها؛ لترك السنّة.

قوله: (وهو، أي: الواجب) أي: على ما ذُكِرَ هنا، وإلاّ فهي تزيد على ما ذكره، والتتبع ينفي الحصر.

قوله: (الأوّل: وجوبُ قراءةِ الفاتحةِ الصَّوابُ حذف (وجوب)).

قوله: (قراءةِ الفاتحةِ) قالوا: بترك أكثرها يسجد للسَّهو، لا إن ترك أقلّها، ولم أرَ ما إذا ترك النِّصْف، «نهر»، لكن في «المجتبى» يسجد بترك آيةٍ منها، وهو أولى. قال في «الدر»: وعليه فكلُّ آيةٍ واجبٌ.

ولو قرأ الفاتحة على قصدِ الدُّعاء تنوب عن القراءة، كما في «الفتاوى الصغرى» خلافاً لِمَا في «المحيط»، قاله السيّد.

قوله: (لنفي الكمال) فغاية ما يُفَيِّده الوجوبُ لا الافتراضُ؛ لأنّه وإن كان قطعياً الثبوت فهو ظنّي الدلالة؛ لأنّ مثله يُقال لنفي الجواز ولنفي الفضيلة، فكان محتملاً.

قوله: (لا ينسخ قوله تعالى: ... إلخ) أي: ولو قيّد به لكان ناسخاً لذلك المطلق؛ لأنّ تقييده نسخٌ، وهو لا يجوز بخبر الواحد.

قوله: (فوجب العملُ به) أي: بهذا الحديث، وهو تفرُّعٌ على ثبوت الوجوب به وعدم نسخِه مطلق الكتاب.

قوله: (أو ثلاث آياتٍ قِصارٍ) قُدِّرَ أقصرُ سورةٍ، أو آيةٌ طويلةٌ تعدل ثلاث آياتٍ قِصارٍ، وهذا الضمُّ سنّةٌ عند الثلاثة، كما في «سكب الأنهر».

وهل يُكره الضمُّ في الأخيرتين؟ المختار لا، كما في «الدر».

(١) أخرجه البخاري: ٧٥٦، ومسلم: ٨٧٤، من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه.



«لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله، وسورة في فريضة أو غيرها»^(١) (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثنائي، وفي جميع الثنائي (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشابهة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما روينا؛ لأن كل شفع من النافلة صلاة على حدة. (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأوليين) من الفرض؛ لمواظبة النبي ﷺ على القراءة فيهما. الطحاوي

ووجوب هذا وما قبله مقيّد بما إذا كان في الوقت سعة، فإن خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة، أو قرأ الفاتحة، أو أزيد من آية؛ قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة، «نهر» عن «القنية». وتقسيم القراءة إلى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الإيقاع، أمّا بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع القراءة إلا فرضاً ١. هـ من السيد بزيادة.

قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وسورة) الدليل أخص من المدعى، وقد يُقال: إن الثلاث آيات ألحقت بالسورة بدلالة النص.

قال بعض الأفاضل: وهذا يرد على من قال بفرضية الفاتحة، فإنه يلزمه أن يقول أيضاً بفرضية السورة كما لا يخفى ١. هـ

قوله: (غير الثنائي) يعم الرباعي والثلاثي.

قوله: (لمشابهة السنة) بل هو سنة عندهما.

قوله: (لما روينا) من قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها»^(٢).

وإنما لم تجب القراءة في الآخرين من الفرض كالنفل؛ لقول عليّ عليه السلام: القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين^(٣)، وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما: التخيير في الآخرين، إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح^(٤) ١. هـ من «الشرح».

قوله: (وتعيين القراءة... إلخ) وقيل: إنه فرض، وتكون قضاء إذا وجدت في غير الأوليين، وصحح.

(١) أخرجه الترمذي: ٢٣٥، وقال: حديث حسن، وابن ماجه: ٨٣٩، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٣٨) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) قال عنه القاسم بن قطلوبغا: فيه تأمل، وأصرح منه... ١. هـ ثم ساق أحاديث منها الحديث التالي لهذا. «تخريج أحاديث أصول البزدوي» (ص: ١٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٤٢) موقوفاً على عليّ وعبد الله رضي الله عنهما: (اقرأ في الأوليين، وسبح في الآخرين). و(٣٧٤٣) موقوفاً على عليّ رضي الله عنه: (اقرأ في الأوليين، وسبح في الآخرين).



(و) يجبُ (تَقْدِيمُ الْفَاتِحَةِ عَلَى) قراءةِ (السُّورَةِ) للمواظبة، حتى لو قرأ من السورة ابتداءً فتذكرَ يقرأ الفاتحة، ثُمَّ يقرأ السورة، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ كما لو كرَّرَ الفاتحة ثُمَّ قرأ السورة.

(و) يجبُ (ضَمُّ الْأَنْفِ) أي: ما صَلَّبَ منه (لِلْجَبْهَةِ فِي السُّجُودِ) للمواظبة عليه، ولا تجوزُ الصلاةُ بالاختصارِ على الأنفِ في السجودِ على الصحيح.

(و) يجبُ مراعاةُ الترتيبِ فيما بين السجدين، وهو: (الْإِتْيَانُ بِالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) من الفرضِ وغيره (قَبْلَ الْإِنْثِقَالِ لِغَيْرِهَا) أي: لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة؛ للمواظبة، فإن فات يسجدُها ولو بعد القعودِ الأخير، ثُمَّ يُعِيدُ الْقُعُودَ.

(و) يجبُ (الْإِظْمِنَانُ) وهو: التعديلُ (فِي الْأَرْكَانِ) بتسكينِ الجوارحِ في الركوعِ والسجودِ حتى تطمئنَّ مفاصله في الصحيح؛ لأنَّه لتكميلِ الركنِ، لا سُنَّةٌ كما قاله الطحطاوي

قوله: (حَتَّى لو قرأ من السورة) أي: بعضُ السورة، ولو حرفاً واحداً، كما في السيّد وغيره، والمراد من السورة ما يعمُّ الآيات، ومثلُ بعضِ السورة كلّها كما سيأتي قريباً.

قوله: (وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ) إذا كان ساهياً، وإلَّا كرهَ تحريماً؛ لأنَّ فيه تأخيرَ الواجب -وهو الفاتحة- عن محلّه، وهو العلةُ في وجوب السَّهْوِ بتكرار الفاتحة.

قوله: (أي: ما صَلَّبَ منه) فلو اقتصر على الأرنبة لا يكون آتياً بالواجب.

قوله: (ولا تجوزُ الصَّلَاةُ بالاختصارِ على الأنفِ في السُّجُودِ) ما لم يكن بالجبهة عذراً، قاله السيّد.

قوله: (ولو بعدَ القعودِ) ولو بعد السَّلام قبل الكلام.

قوله: (ثُمَّ يُعِيدُ الْقُعُودَ) طريق الإيتان بها أنَّهُ إذا تذكرَها بعدَ السَّلام أو قبلَه بعدَ القعود أن يسجد المتروكة، ثُمَّ يُعِيدُ الْقُعُودَ والتَّشَهُّدَ، ثُمَّ يَسْلَمُ، ثُمَّ يسجدُ للسهو، ثُمَّ يَقْعُدُ وَيَتَشَهُّدُ؛ لأنَّ العودَ إلى السجدة الضلبيّة يرفع القعودَ والتَّشَهُّدَ، وكذا السجدة التَّلاوِيّة، فلو لم يُعِدِ الْقُعُودَ وَسَلَّمْ بِمَجَرَّدِ رَفْعِهِ من السجدة بطلت صلاته؛ لترك القعدة الأخيرة، وهي فرضٌ، بخلاف سجود السهو، فإنَّه يرفع التَّشَهُّدَ فقط، حَتَّى لو سَلَّمَ بِمَجَرَّدِ رَفْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَقْعُدْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ؛ لتركه التَّشَهُّدَ، وهو واجبٌ، كما في «الدر» وغيره.

قوله: (وهو التَّعْدِيلُ) أي: التَّثْمِيمُ والتَّكْمِيلُ، وهو في اللُّغة: التَّسْوِيَةُ.

قوله: (حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَنَاصِلُهُ) وَيَسْتَقَرَّ كُلُّ عَضْوٍ فِي مَحَلِّهِ بِقَدَرِ تَسْبِيحَةٍ، كما في القُهْستَانِي، هذا قول أبي حنيفة ومحمّدٍ على تخريج الكرخي، [١/ ١٠٢] وعلى تخريج الجرجاني: سُنَّةٌ، كتعديل القومة والجلسة، والأوّل هو الصَّحيح.



الجرجاني^(١)، ولا فرض كما قاله أبو يوسف.

ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضاً في القومة، والجلسة، والرفع من الركوع؛
الطحاوي

وإنما خص الركوع والسجود؛ لأنهما مظنة التخفيف، بخلاف القيام؛ لأنه يطول بطول القراءة، حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف ساكناً كان عليه أن يقف بقدر تسبيحة؛ لأجل تعديل الركن، كما صرح به في «النهاية»، ولو لم يقف هذا القدر أثم، ولا تفسد صلاته؛ لوجود أصل القيام، فإن المفروض من الركن أدنى ما يُطلق عليه الاسم.

قوله: (ولا فرض، كما قاله أبو يوسف) أورد عليه أنه وافقهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر الواحد على الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود، فتعلقت الركنية بالأدنى منهما، وخبر الواحد هو حديث: «صل فإنك لم تصل»^(٢) فكيف جَوَّز الزيادة هنا بهذا الخبر؟! وبهذا حمّله ابن الهمام على الفرض العملي، وهو الواجب، فارتفع الخلاف، قال في «البحر»: ويؤيده أن هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية. هـ من السيد مختصراً. وفي قوله: (وهو الواجب) نظر.

قوله: (ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق، وهو مقتضى المواظبة أيضاً.

قوله: (في القومة) أي: من الركوع حتى يستتم قائماً.

قوله: (والجلسة) أي: بين السجدين حتى يستتم قاعداً، وأما أصل الرفع إلى قرب القعود ففرض، بخلاف الركوع، فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً، والفرق أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن، وهو يحصل من الركوع بدون رفع، بخلاف السجود، كما في «السراج» و«الكافي».

ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلسة، أفاده في «الشرح».

قوله: (والرفع من الركوع) عطف على (الاطمئنان) فهو واجب، قال في «الشرح»: ومقتضى الدليل وجوب الظمانية في الأربعة، ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين... إلخ.

(١) هو محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني الفقيه، وهو شيخ القدوري، برع في الفقه، والعربية، والتفسير، والأصول، والوعظ، وأفتى، ودرس، وتولى بعد موت والده تدريس الجامع المؤيدي، ومشیخة الصوفية بها، وصار إمام عصره، ووحيد دهره، انتهت إليه رئاسة السادة الحنفية في زمانه شرقاً وغرباً، بلا مدافعة. هذا مع الديانة، والصيانة، وكثرة الحفظ لمختصرات مذهبه، بل للمطولات أيضاً، ولمتون الحديث، توفي (٣٩٨هـ). ينظر: «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»: (١/٤٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



للأمر به في حديثِ المُسيءِ صَلَاتِهِ^(١)، وللمواظبة على ذلك كله، وإليه ذهب المُحقِّقُ الكمالُ بنُ الهمام^(٢)، وتلميذه ابنُ أميرِ حاج، وقال: إنه الصواب.

(و) يجبُ (القُعودُ الأوَّلُ) في الصحيح

الطحطاوي

قوله: (للأمر به) أي: بالاطمئنان، أي: الأمرِ الضَّمني، فإنَّ الأمر منه ﷺ لِمَنْ أَسَاءَ الصَّلَاةَ بالإعادة إنما هو لتركه الاطمئنان، وذلك يَقْتَضِي الأمر به، والأمر للوجوب.

وليس المراد من الحديث البطلان، فلا ينهضُ دليلاً لِمَنْ احتجَّ به، يدلُّ لهذا آخرُ الحديث، حيث قال: «إذا فعلتَ هذا فقد تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وإذا انتقصتَ منه شيئاً فقد انتقصتَ من صَلَاتِكَ»^(٣)، فقد سمَّاها صلاةً، والباطلة لا تسمَّى صلاةً.

وأيضاً فقد أقرَّه النبي ﷺ بعد أوَّل ركعةٍ حتَّى أتمَّ، ولو كان عدمُ الطَّمَأْنينة مُفْسِداً لفسدت بأوَّل ركعةٍ، وبعد الفَسَاد لا يَجُوزُ المضيُّ في الصَّلَاةِ، وتقديره ﷺ من الأدلَّة الشرعية، كذا في «البحر» وغيره.

قوله: (وإليه ذهب المُحقِّق... إلخ) واختار الكرخي أنَّ التَّعْدِيلَ في القُومَةِ والجلِسة سنَّةٌ على قولهما، وفَرَّقَ بَيْنَهُ وبين تعديل الأركان بأنَّه في الأركان لتكميلِ الفرض، وفي القُومَةِ والجلِسة لتكميلِ الواجب، ومُكَمِّلُ الفرض واجبٌ، ومُكَمِّلُ الواجب سنَّةٌ؛ إظهاراً لِلتَّفَاوُتِ بينهما، وهو المشهور، وقال الجرجاني: إنَّ التَّعْدِيلَ عندهما مُطْلَقاً سنَّةٌ.

قوله: (ويجبُ القُعودُ الأوَّلُ) مقدار قراءة التشهد بأسرع ما يكون، لا فرق في ذلك بين الفرائض والواجبات والتَّوَأْفَل؛ استحساناً عندهما، وهو ظاهر الرواية والأصحُّ.

وقال محمَّدٌ وزفرٌ والشافعيُّ: هو فرضٌ في التَّوَأْفَل، وهو القياس، كما في القُهْستانيِّ و«سكب الأنهر».

قوله: (في الصَّحيح) واختار الكرخي والطَّحاوي استِنَانَهُ، وأكثرُ المشايخ يُطلقون عليه اسم السنَّة؛ إمَّا لأنَّ وجوبه ثبت بالسنَّة، أو لأنَّ المؤكَّدة في معنى الواجب، وهذا لا يَقْتَضِي رفع الخلاف.

(١) أخرجه البخاري: ٧٥٧، ومسلم: ٨٨٥، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: «فتح القدير»: (٤٤/٢).

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٠٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٤٣)، كلاهما من حديث رفاعة بن رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وأبو داود في «سننه» (٨٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ولو كان حُكماً، وهو قعودُ المسبوق فيما يقضيه، ولو جلسَ الأوّل تبعاً للإمام؛ لمواظبة النبي ﷺ، وسجوده للسَّهْوِ لَمَّا تركه وقام ساهياً.

(و) يجبُ (قِرَاءَةُ التَّشْهَدِ فِيهِ) أي: في الأوّل، وقوله: (فِي الصَّحِيحِ) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الْقُعُودِ وَتَشْهَدِهِ، وهو احترازٌ عن القولِ بِسُنِّيَّتِهِمَا، أو سُنِّيَةِ التَّشْهَدِ وَحْدَهُ؛ للمواظبة.

(و) يجبُ (قِرَاءَتُهُ) أي: التَّشْهَدِ (فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ) أيضاً؛ للمواظبة.

(و) يجبُ (الْقِيَامُ إِلَى) الرُّكْعَةِ (الثَّالِثَةِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحٍ بَعْدَ) قِرَاءَةِ (التَّشْهَدِ) حتى لو زادَ عليه بمقدارِ أداءِ رُكْنٍ ساهياً يسجدُ للسَّهْوِ؛ لتأخيرِ واجبِ القيامِ للثالثة.

(و) يجبُ (لَفْظُ السَّلَامِ) مَرَّتَيْنِ

الطحاوي

ولا يَرِدُ ما لو سَبَقَ الإمامُ المسافرَ الحدثُ واستَخْلَفَ مُقِيماً حيث كانت القعدةُ الأولى فَرَضاً في حَقِّهِ؛ لَأَنَّهُ لِعَارِضُ الِاسْتِخْلَافِ، أفاده السيّد.

ثمَّ إِنَّ الأوْلَى حَذْفُ قَوْلِهِ: (فِي الصَّحِيحِ) لَتَصْرِيحِ المصنّف به بعدُ.

قوله: (ولو كان حُكماً) فيه إشارةٌ إلى أَنَّهُ أَرَادَ بِ: (الأوّل) ما ليس بآخرٍ، فالمسبوق بثلاثٍ في الرُّبَاعِيَّةِ يَقَعْدُ ثَلَاثَ قُعُودَاتٍ، والواجبُ منها ما عدا الأخير، قاله السيّد.

وفيه أَنَّ الأوّلَ فرضٌ بمقتضى المتابعة.

وقول «الشرح»: (وهو قعودُ المسبوق فيما يَقْضِيهِ) يُفِيدُ أَنَّ الواجبَ ما انفردَ المسبوقُ بقضائه فقط، فليُتَأَمَّلَ.

قوله: (وَيَجِبُ قِرَاءَةُ التَّشْهَدِ) فَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ بِتَرْكِ بَعْضِهِ كَكُلِّهِ، كما في «الدر».

قوله: (أي: في الأوّل) المرادُ به كما سَبَقَ: ما عدا الأخير، على ما فيه، فَإِنَّهُ قد يَتَكَرَّرُ مَرَاراً.

قوله: (لِلْمُوَظَّابَةِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (وَيَجِبُ قِرَاءَةُ التَّشْهَدِ).

قوله: (حَتَّى لو زَادَ عَلَيْهِ) أي: على التَّشْهَدِ.

قوله: (بِمَقْدَارِ أداءِ رُكْنٍ... إلخ) على الصَّحِيحِ، وَيَتَنَوَّهُ بما إذا قال: (اللهم صلِّ على محمّدٍ)، ولم يذكره «الشرح» تَبَاعُداً عَمَّا يُوْهِمُ المَنْعَ مِنْ ذِكْرِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، وقوله: (ساهياً) احترازٌ به عن العمد، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَكُونُ به مَكْرُوهَةً تَحْرِيمًا.

قوله: (بِمَقْدَارِ أداءِ رُكْنٍ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ) وقيل: يَسْجُدُ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ.

قوله: (مَرَّتَيْنِ) هو الأصحُّ، وقيل: الثانيةُ سُنَّةٌ، كما في «الفتح».



في اليمين واليسار؛ للمواظبة، ولم يكن فرضاً؛ لحديث ابن مسعود^(١) (دُونَ عَلَيْكُمْ) لحصول المقصود بلفظ السلام دون متعلقه، ويتجه الوجوب بالمواظبة عليه أيضاً.

الطحطاوي

ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة، وقيل: بهما، كما في «مجمع الأنهر»، فلو اقتدى به بعد لفظ السلام الأول قبل (عليكم) لا يصح عند العامة، وقيل: إن أدركه بعد التسليمة الأولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة، كما في «السراج».

واعلم أن السلام واجب للصلاة ذات الركوع والسجود، فلا يرد صلاة [١٠٣/أ] الجنابة، ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به، حموي.

وفي ذكر الشكر نظر؛ لأن سجوده لا سلام له كسجود التلاوة، وفي الزاهدي: أن سلام الجنابة سنة ١ هـ.

قوله: (في اليمين واليسار) يشعر أن الالتفات فيهما واجب؛ للمواظبة، والنص بخلافه.

فرع:

لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بمعناه، كما في «مجمع الأنهر».

قوله: (لحديث ابن مسعود) وهو: «إذا قلت هذا... إلخ»^(٢)، فلم يذكر السلام فيه، ولم يعلمه النبي ﷺ للأعرابي حين علمه الصلاة، ولو كان فرضاً لعلمه إياه.

وما رواه الترمذي وأبو داود من حديث ابن عمر: «إذا قعد الإمام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم - وفي رواية: قبل أن يتكلم - تمت صلاته»^(٣) صريح في عدم الافتراض.

قلت: وهو مما يستأنس به؛ لقول من قال: إن الخروج بصلته فرض؛ تخريجاً على قول الإمام في الاثني عشرية.

قوله: (دون متعلقه) بكسر اللام المشددة.

قوله: (وبتجه... إلخ) خلاف المنصوص.

(١) أخرجه أبو داود: ٩٧٠، وأحمد: ٤٠٠٦، والدارمي: ١٣٤، والطحطاوي في «شرح معاني الآثار»: (١/٢٧٥)، وابن حبان: ١٩٦١، والدارقطني: (١/٣٥٣)، والبيهقي: (٢/١٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٧٠).

(٣) بنحوه عند الترمذي في «سننه» (٤٠٨) ولفظه: «إذا أحدث - يعني: الرجل - وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته»، وأبي داود في «سننه» (٦١٧) ولفظه: «إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته ومن كان خلفه ممن أتم الصلاة»، كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.



(و) يجب قراءة (قُنُوتِ الْوُتْرِ) عند أبي حنيفة، وكذا تكبيرة القنوت كما في «الجوهرية»^(١)،
وعندهما: هو كالوترِ سُنَّةً.

(و) يجب (تَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ) وكلُّ تكبيرة منها واجبة، يجب بتركها سجود السهو.

(و) يجب (تَعْيِينُ) لفظ (التَّكْبِيرِ لِإِفْتِيحِ كُلِّ صَلَاةٍ) للمواظبة عليه، وقال في «الذخيرة»:
ويكره الشروع بغيره في الأصح، وقال السرخسي: الأصحُّ أنه لا يُكره كما في «التبيين»^(٢)،
فلذا (لَا) يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة (الْعِيدَيْنِ خَاصَّةً) خلافاً لِمَنْ خصَّ بهما،
ووجه العموم مواظبة النبي ﷺ على التكبير عند افتتاح كل صلاة.

(و) يجب (تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ فِي ثَانِيَةِ) أي: الركعة الثانية من (الْعِيدَيْنِ) تبعاً لتكبيرات
الزوائد فيها؛ لاتصالها بها، بخلاف تكبيرة الركوع في الأولى.

الطحاوي

قوله: (ويجب قراءة قُنُوتِ الْوُتْرِ) المراد أنه واجب صلاة الوتر، لا واجب مُطْلَق الصلاة، والمراد
مُطْلَق الدُّعَاء، وأمّا خصوص (اللهم... إلخ) فُسُنَّةٌ، حتّى لو أتى بغيره جاز إجماعاً، «نهر».

والقنوت في اللغة: مُطْلَق الدُّعَاء، فالإضافة حينئذٍ للبيان، أي: دعاء هو القنوت، ويُطْلَق أيضاً
على: طول القيام، فالإضافة حينئذٍ حقيقية، أي: دعاء القيام.

وفي الشَّرْع: هو الدُّعَاء الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر.

قوله: (كما في «الجوهرية») وهو في القهستاني عن الزاهدي، وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة
ركوع ثالثة الْوُتْرِ مَعَزِيّاً إلى الزيلعي فلا أصل له.

قوله: (ويجب تكبيرات العيدين) وهي ثلاث في كل ركعة، وأمّا كونها في الأولى قبل القراءة
وفي الثانية بعدها فمندوب فقط.

قوله: (يجب بتركها سُجُودُ السَّهْوِ) فيه أن الأولى عدم سجود السهو في الجُمُعة والعيدين.

قوله: (ويكره الشروع بغيره) أي: تحريماً؛ لأنّه لترك الواجب، إلّا إذا كان لا يُحسَنه بأن كان أُلْشَغ
يقلّب الرءاء لأمّاً أو غنياً.

قوله: (فلذا لا يَخْتَصُّ... إلخ) أي: فليكون الأصح وجوب تعيين لفظ التَّكْبِير لِإِفْتِيحِ كُلِّ صَلَاةٍ.

قوله: (لاتصالها بها) هذا لا يظهر إلّا إذا أُخِّرَ التَّكْبِيرَاتُ عَمَلًا بالمندوب، فأما إذا خالف وقدمها
أَوَّلَ الرُّكْعَةِ فلا تَجِب؛ لعدم العلة المذكورة فيما يظهر، وسيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

(١) «الجوهرية النيرة» للحدادي: (٩٨/١).

(٢) «تبيين الحقائق» للزيلعي: (٢٨٦/١).

(و) يجبُ (جَهْرُ الإِمَامِ بِقِرَاءَةِ) رَكَعَتَي (الْفَجْرِ، وَ) قِرَاءَةِ (أُولَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ) الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ (وَلَوْ قَضَاءً) لِفَعْلِهِ وَالْجَهْرُ.

(و) يجبُ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ (الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالتَّرَاوِيحِ، وَالْوُتْرِ فِي رَمَضَانَ) عَلَى الْإِمَامِ؛ لِلْمَوَاطَبَةِ، وَالْجَهْرُ: إِسْمَاعُ الْغَيْرِ. الطُّحْطَاوِي

قوله: (وَيَجِبُ جَهْرُ الإِمَامِ) الْوَاجِبُ مِنْهُ أَذْنَاهُ، وَهُوَ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ وَلَوْ وَاحِدًا، وَإِلَّا كَانَ إِسْرَارًا، فَلَوْ أَسْمَعَ اثْنَيْنِ كَانَ مِنْ أَعْلَى الْجَهْرِ، حَمَوِيٌّ عَنْ «الْخَزَانَةِ».

قالوا: وَالْأَوَّلَى أَلَّا يُجْهَدَ نَفْسَهُ بِالْجَهْرِ، بَلْ يَقْدَرُ الطَّاقَةُ؛ لِأَنَّ إِسْمَاعَ بَعْضِ الْقَوْمِ يَكْفِي، «بِحَرْ» وَ«نَهْر».

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْهَرَ بِحَسَبِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ زَادَ فَوْقَ حَاجَةِ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ أَسَاءَ، كَمَا لَوْ جَهَرَ الْمَصْلِيُّ بِالْأَذْكَارِ، قُتُبُستَانِيٌّ عَنْ «كُشْفِ الْأَصُولِ»، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي الزَّاهِدِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّهُ كُلَّمَا زَادَ الْإِمَامُ أَوْ الْمُنْفَرِدُ فِي الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ فَهُوَ أَفْضَلُ بَعْدَ أَلَّا يُجْهَدَ نَفْسَهُ وَلَا يُؤْذَى غَيْرَهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى حَاجَةِ الْمُقْتَدِي.

قوله: (أُولَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ) بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأَوَّلَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ تَخْلُصًا، وَحُذِفَتِ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ، وَأُطْلِقَ عَلَى الثَّانِيَةِ أَوَّلَى بِاعْتِبَارِ أَنَّهِنَّ شَفَعُ أَوَّلٍ، وَغُلِبَ الْعِشَاءُ لَا الْمَغْرِبُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَغْلِيْبُ الْأَكْثَرِ.

قوله: (فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ) لِلتَّوَارِثِ، لَكِنْ لَوْ تَرَكَهَ فِيهَا لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ؛ لِسُقُوطِهِ فِي الْجَمْعَةِ وَالْعِيدَيْنِ؛ دَفْعًا لِلْفِتْنَةِ.

وقيل: هُمَا - أَيِ: الْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ - سَتَتَانِ، حَتَّى لَا يَجِبَ سَجُودُ السُّهُودِ بِتَرْكِهُمَا؛ لِأَنَّهِنَّ لَيْسَا بِمَقْصُودَيْنِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْقِرَاءَةُ، زَيْلَعِيٌّ.

وَيُظْهِرُ تَخْرِيجَ مَا فِي الْقُتُبُستَانِيٍّ عَنِ الْقَاعَدِيِّ^(١) عَلَى هَذَا الْقِيلِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ مَخِيَّرٌ فِي الْجَهْرِ فِيمَا وَرَاءَ الْفَرَائِضِ وَلَوْ وَتَرًا أَوْ عِيدًا، لَكِنَّ الْجَهْرَ أَفْضَلُ.

وَصَرَّحَ فِي «الْهُدَايَةِ» بِأَنَّهُ مَخِيَّرٌ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ اعْتِبَارًا بِالْفَرْضِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ. هـ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَوْلٌ مُفْصَّلٌ.

قوله: (وَالْوُتْرِ فِي رَمَضَانَ) سِوَاءَ قَدَمِهِ عَلَى التَّرَاوِيحِ أَوْ آخَرِهِ، بَلْ وَلَوْ تَرَكَهَا كَمَا فِي «الدَّرِّ» عَنْ «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ».

(١) الْإِمَامُ شَمْسُ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ الْخُجَنْدِيِّ الْقَاعَدِيِّ الْحَنْفِيِّ، صَاحِبُ «الْفَتَاوَى الْقَاعَدِيَّةِ». «كُشْفُ الظُّلُومِ» (٢/١٢٢٨).



(و) يجب (الإسرار) وهو: إسماع النفس في الصحيح، وتقدّم (في) جميع ركعات (الظهر والعصر) ولو في جمعهما بعرفة (و) الإسرار (في) ما بعد أولي العشاءين (الثالثة من المغرب، وهي والرابعة من العشاء) (و) الإسرار في (نفل النهار) للمواظبة على ذلك.

المطحاوي

وقد بكونه في رمضان؛ لأنّ صلاته جماعة في غيره بدعة مكروهة، كما في الحلبي، أي: ولا يطلب الجهر بالبدعة.

قوله: (ويجب الإسرار) قالوا: لا يضّر إسماع بعض الكلمات أحياناً؛ لحديث أبي قتادة، وهو في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: كان يقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب، وسمعنا الآية أحياناً^(١). ولأنّ اليسير من الجهر والإخفاء لا يمكن الاحتراز عنه، لا سيما عند مبادئ التنفّسات، أفاده في «الفتح».

وفي أواخر الحلبي عن «كفاية» الشعبي^(٢): يخافت إلّا من عذر، وهو أن يكون هناك من يتحدث أو يغلبه النوم، فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام أ. هـ

وفي القُتستاني: إذا جهر لتيسر الكلمة ليس عليه شيء أ. هـ

قوله: (ولو في جمعهما بعرفة) أشار به إلى خلاف الإمام مالك ﷺ وعنهم أجمعين، فإنّه يقول بالجهر فيهما. ولو قال المؤلف: (ولو المجموعتين بعرفة) لكان أظهر.

والأصل في الجهر والإسرار أنّ النبي ﷺ كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلّها في الابتداء، وكان المشركون يؤذونه ويقولون لأتباعهم: إذا سمعتموه [أ/١٠٤] يقرأ فارفعوا أصواتكم بالأشعار والأراجيز، وقابلوه بكلام اللغو حتّى تغلبوه فيسكت. ويسبّون من أنزل القرآن ومن أنزل عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: لا تجهر بصلاتك كلّها ولا تخافت بها كلّها ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] بأن تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار، فكان بعد ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر؛ لاستعدادهم بالإيذاء فيهما، ويجهر في المغرب؛ لاشتغالهم بالأكل، وفي العشاء والفجر؛ لرقادهم، وفي الجمعة والعيدين؛ لأنّه أقامهما بالمدينة، وما كان للكفار قوّة^(٣).

(١) بنحوه عند البخاري (٧٧٦)، ولفظه عنده: كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب، وسورة سورة، وسمعنا الآية أحياناً. ومسلم (٤٥١)، ولفظه عنده: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، وسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب.

(٢) «كفاية الشعبي» في الفقه والعبادات والمواعظ، للفاضل أبي جعفر، محمود بن عمر الشعبي الحنفي. «إيضاح المكنون» (٣٧٢/٤).

(٣) بنحوه عند البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦)، كلاهما من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما.

(وَالْمُنْفَرِدُ) بفرض (مُخَيَّرٌ فِي مَا يَجْهَرُ) الإمام فيه، وقد بيّناه، وفيما يَقْضِيهِ مِمَّا سَبَقَ بِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ (كَمُتَنَّفِلٍ بِاللَّيْلِ) فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ، وَيَكْتَفِي بِأَدْنَى الْجَهْرِ، فَلَا يَضُرُّ نَائِماً؛ لِأَنَّهُ جَهَرَ فِي التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ، وَكَانَ يُؤْنَسُ الْبِقِظَانُ، وَلَا يُوقَفُ الْوَسْنَانُ^(١).

(وَلَوْ تَرَكَ السُّورَةَ فِي) رَكْعَةٍ مِنْ أَوَّلِي الْمَغْرَبِ، أَوْ فِي جَمِيعِ (أَوَّلِي الْعِشَاءِ قَرَأَهَا) أَي: السُّورَةَ، وَجُوباً عَلَى الْأَصَحِّ (فِي الْأَخْرَيَيْنِ) مِنَ الْعِشَاءِ، وَالثَّالِثَةِ مِنَ الْمَغْرَبِ (مَعَ الثَّانِيَةِ) الطَّحَاوِي

وقوله: (وَفِي الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ؛ لِرُقَادِهِمْ) وَجْهُهُ فِي الْفَجْرِ ظَاهِرٌ، وَفِي الْعِشَاءِ أَنَّ السَّنَةَ تَأْخِيرُهَا إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي زَمَنِ الشَّتَاءِ، أَمَّا فِي غَيْرِهِ فَالْعُذْرُ فِيهَا كَالْمَغْرَبِ فِيمَا يَظْهَرُ.

قوله: (وَالْمُنْفَرِدُ بِفَرْضٍ مُخَيَّرٍ فِيمَا يَجْهَرُ) فَإِنْ شَاءَ جَهَرَ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ نَفْسِهِ، لَكِنْ لَا يُبَالِغُ فِي الْجَهْرِ مِثْلَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمِعُ غَيْرَهُ، وَجَهْرُهُ هَكَذَا أَفْضَلُ؛ لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قِضَاءُ نَهَاراً، وَهُوَ مَا فِي «الْكَافِي» وَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَ فِي «الْهُدَايَةِ» أَنَّهُ يُخْفِي حَتْمًا؛ لِعَدَمِ الْجَمَاعَةِ وَالْوَقْتُ، وَتَعَقُّبُهُ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ».

قوله: (وَفِيمَا يَقْضِيهِ... إلخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِيمَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِيهِ). وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ مُنْفَرِداً، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ فِي حَقِّ مَا يَقْضِي، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ أَقْوَالاً وَآخِرَهَا أَفْعَالاً.

قوله: (فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ) وَكَذَا فِيمَا سَبَقَ بِهِ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَهْرِ. قَوْلُهُ: (كَمُتَنَفِّلٍ بِاللَّيْلِ) وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ مَا لَمْ يُوْذِ نَائِماً وَنَحْوَهُ، كَمَرِيضٍ وَمَنْ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ، قَالَ السَّيِّدُ نَاقِلاً عَنْ خَطِّ وَالِدِهِ.

قوله: (وَلَا يُوقَفُ الْوَسْنَانُ) الْوَسْنَانُ: النَّائِمُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَرَكَ السُّورَةَ فِي رَكْعَةٍ مِنْ أَوَّلِي الْمَغْرَبِ... إلخ) أَي: عَمداً أَوْ سَهْواً، كَمَا فِي «النَّهْرِ»، وَالْمَتَبَادِرُ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ مَعاً قُضِيَ سُورَةٌ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ؛ لِعَدَمِ الْمَحَلِّ لِقِضَاءِ الثَّانِيَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ شَيْئاً يَقْرَأُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَجَهَرَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِمْ، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، كَذَا فِي «الْخَانِيَّةِ».

قوله: (وَجُوباً عَلَى الْأَصَحِّ) هُوَ مَا فِي «التَّبْيِينِ» وَشُرُوحِ «الْهُدَايَةِ»، وَصَرَّحَ فِي «الْأَصْلِ» بِالِاسْتِحْبَابِ، وَعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي «الْفَتْحِ» وَ«الْبَرْهَانِ».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ١٣٢٩، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٤٥٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَابْنُ حِبَانَ: ٧٣٣، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ١١٦١، وَالحَاكِمُ: ١١٦٨، وَالبَيْهَقِيُّ: (١١/٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَحْمَدُ: (١٠٩/١)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْوَسْنُ يَفْتَحَتَيْنِ: الثَّمَسُ. يَنْظُرُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ: (وَسْن).



جَهْرًا) بهما على الأصح، ويُقدَّم الفاتحة، ثُمَّ يقرأ السورة، وهو الأشبه، وعند بعضهم: يُقدَّم السورة، وعند بعضهم: يترك الفاتحة؛ لأنها غير واجبة، ولو تذكَّر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها، ويُعيد السورة في ظاهر المذهب كما لو تذكَّر السورة في الركوع يأتي بها ويُعيد.

(وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ) فِي الْأَوَّلِينَ (لَا يُكْرَرُهَا فِي الْأَخْرِيِّينَ) عندهم، ويسجد للسهو؛ لأنَّ

الطحاوي

ثُمَّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَجوبِ قِيلَ: تَجِبُ الْفَاتِحَةُ أَيْضًا، وَقِيلَ: لَا. قَالَ فِي «الْبَحْرِ» وَ«النَّهْرِ»: وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ عَدَمِ الْوَجوبِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا.

قوله: (جَهْرًا بهما على الأصح) اختاره صاحب «الهداية»؛ لأنَّ في الجهر بهما تغيير صفة الفاتحة من المخافتة، وهي نفل، وفي المخافتة بهما تغيير صفة السورة من الجهر، وهي واجبة، وتغيير صفة النفل أخف من تغيير صفة الواجب.

وروى ابن سمانة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط، وهو اختيار فخر الإسلام، قال: وهو الصواب، وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب، وبه جزم في «الخاتمة»، وصححه الثمراشي. ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة؛ لأنَّ السورة تلتحق بموضعها، وهو الشفع الأول حكمًا.

وقال أبو يوسف: لا تُقضى السورة أصلاً؛ لأنَّ الواجب إذا فات عن محله لا يُقضى إلاً بدليل، وهو مفقود هنا.

قوله: (وهو الأشبه) لأنَّ السورة شُرعت مرتبةً على الفاتحة دون العكس، كما في «الفتح».

قوله: (وعند بعضهم يُقدَّم السورة) لأنها تلتحق بمحلها.

قوله: (يأتي بها) لأنه إذا أتى بها تكون فرضاً كالسورة، فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض.

قوله: (كما لو تذكَّر السورة في الركوع) والظاهر أنَّ تذكَّر الفاتحة مثل السورة؛ لوجوب كلٍّ، ويُعيد السورة بعد الإتيان بها، وحرَّره نقلاً^(١).

قوله: (ويُعيد) أي: افتراضاً؛ لأنَّ القراءة كلها صارت فرضاً، فيلزم تقديم الركوع على القراءة لو لم يُعيد، وهو مُفسد، أمَّا إذا أعاده فقد وقع بعد كلِّ القراءة المفروضة، فلا فساد.

(١) قال الكمال في «فتح القدير» (١/٥٠٣): لو تذكَّر [أي: ترك الفاتحة أو السورة] في الركوع أو بعد الرُّفْع منه يعود فيقرأ في ترك الفاتحة الفاتحة ثُمَّ يُعيد السورة ثُمَّ الركوع؛ فإنَّهما يرتفضان بالعود إلى قراءة الفاتحة، وفي السورة السورة ثُمَّ يُعيد الركوع؛ لارتفاضه بالعود إلى ما محله قبله على التعيين شرعاً، ويسجد للسهو.



قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نفلًا، وبقراءتها مرةً وقع عن الأداء؛ لقوته بمكانه، وإذا كرَّرَها خالف المشروع إلا في النفل، بخلاف السورة، فإنها مشروعة نفلًا في الآخرين، ولم تُكرَّر. الطحطاوي

قوله: (لقوته بمكانه) أي: لأنها أقوى؛ لكونها في محلها.
قوله: (إلا في النفل) قال في «الشرح»: ذكر العتَّابي في «فتاواه»: أن تكرار الفاتحة في التطوع لا يُكره؛ لورود الخبر في مثله ١. هـ.
قوله: (فإنها مشروعة نفلًا) فهو حقُّه، فله أن يصرفها إلى ما عليه.
قوله: (ولم تُكرَّر) لأنَّ الشفع الثاني ليس محلًّا لها، فجاز أن تقع قضاءً، والله تعالى أعلم.
وفرق السيد بفرق آخر، وهو: أن قراءة الفاتحة شُرعت على وجه ترتب عليها السورة، فلو قضاها في الآخرين ترتبت الفاتحة على السورة، أي: المقرَّوة في الأوليين، وهو خلاف الموضوع، بخلاف ما إذا ترك السورة؛ لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع ١. هـ مزيداً.
تنبيه:

من الواجب متابعة المقتدي إمامه في الأركان الفعلية، فلو رفع المقتدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي له أن يعود لتزول المخالفة بالموافقة، ولا يصير ذلك تكراراً، وبالعود جزم الحلبي في آخر الكتاب.

أمَّا لو قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يتمَّ المقتدي الشَّهْد فإنه يتمُّ ثمَّ يقوم؛ لأنَّ الشَّهْد واجب، وإن لم يتمَّ وقام للمتابعة جاز، وكذا لو سلَّم في القعدة الأخيرة قبل أن يتمَّه، بخلاف ما إذا رفع رأسه قبل التسبيح أو سلَّم قبل الصَّلَاة عليه ﷺ فإنه يُتابعه.

والحاصل: أن متابعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجب، فإن عارضها واجب [١٠٥/١] آخر لا ينبغي أن يفوت ذلك الواجب، بل يأتي به ثمَّ يُتابع؛ لأنَّ الإتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية، وإنما يؤخرها، والمتابعة مع قطعه^(١) تفوت الواجب بالكلية، فكان الإتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما^(٢) أولى من ترك أحدهما بالكلية، بخلاف ما إذا عارضها سنة؛ لأنَّ ترك السنة أخفُّ من تأخير الواجب.

ولو ركع في الوتر قبل أن يتمَّ المقتدي القنوت تابعه؛ لأنَّ القنوت ليس بمعين، ولا مقدار له، أمَّا

(١) أي: الواجب الذي هو مُتَلَبُّ به.

(٢) وهو المتابعة للإمام.



الطحاوي

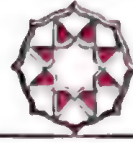
إذا كان لم يقرأ شيئاً منه ينظر؛ إن خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه وركع، وإلا قرأ مقدار ما لا يفوته الركوع مع الإمام ثم يركع.

واختلف الأئمة في المتابعة في الركن القولي، وهو القراءة، فعندنا لا يتابع فيها، بل يستمع وينصت مطلقاً، سرية كانت أو جهرية، ووافقنا مالك وأحمد في الجهرية.

وقال الشافعي رحمه الله أجمعين: تلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقاً، إلا إذا خاف فوت الركعة. والأصح أنه يأتي بالثناء إلا إذا أخذ الإمام في القراءة، ولو سرية؛ لإطلاق النص، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] الآية، والله أعلم.



(فَصْلٌ فِي بَيَانِ سُنَنِهَا) أَي: الصَّلَاةِ



(وَهِيَ إِحْدَى وَخَمْسُونَ) تَقْرِيْبًا، فَيُسْنُ:

(رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيمَةِ حِذَاءَ الْأُذُنَيْنِ لِلرَّجُلِ) لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ^(١)، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ... إلخ»^(٢)، (وَ) حِذَاءَ أُذُنَيْ (الْأَمَةِ) لِأَنَّهَا كَالرَّجُلِ فِي الرَّفْعِ، وَكَالْحُرَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛

الطَّحَاوِيُّ

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ سُنَنِهَا)

تَرَكَ السُّنَّةَ لَا يُوجِبُ فُسَادًا وَلَا سَهْوًا، بَلْ إِسَاءَةٌ لَوْ عَامِدًا غَيْرَ مُسْتَحْفٍ.

وَقَالُوا: الْإِسَاءَةُ أَدَوْنُ مِنَ الْكَرَاهَةِ «دَر»، أَي: التَّحْرِيمَةُ.

وَفِي السَّيِّدِ عَنِ «النَّهْرِ» عَنِ «الْكَشَفِ الْكَبِيرِ»: حُكِمَ السُّنَّةُ أَنَّهُ يُنْدَبُ إِلَى تَحْصِيلِهَا، وَيُلَامُ عَلَى تَرْكِهَا، مَعَ لُحُوقِ الْإِثْمِ بِسَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: (رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيمَةِ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ تَكْبِيرَاتُ الْأَعْيَادِ وَالْقَنُوتِ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ» وَ«غَايَةِ الْبَيَانِ»، وَمِنْ اعْتَادَ تَرْكَهُ أَثِمَّ عَلَى الْمُخْتَارِ، كَذَا فِي «الْخُلَاصَةِ»، وَالْمُرَادُ بِالْإِثْمِ: الْيَسِيرُ مِنْهُ كَمَا هُوَ حَكْمُ كُلِّ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِثْمَ مَقُولٌ بِالتَّشْكِيكِ^(٣)، «بَحْرٌ».

قَوْلُهُ: (حِذَاءَ الْأُذُنَيْنِ) فَيُكْرَهُ الرَّفْعُ فَوْقَ الرَّأْسِ، فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّفْعِ الْمَسْنُونِ أَوْ قَدَّرَ عَلَى رَفْعِ يَدَيْهِ دُونَ الْآخَرِى رَفَعَ بِمَا قَدَّرَ، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ».

قَوْلُهُ: (حَتَّى يُحَازِيَ بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ) وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ^(٤). مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ.

قَوْلُهُ: (وَكَالْحُرَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَي: فَتَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: (٧٢٨)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٧٧٦، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٢٤١، وَابْنُ مَاجَهَ: ٨٠٦، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ٤٧٠، وَالدَّارَقُطْنِيُّ: (٢٩٩/١)، وَالحَاكِمُ: ٨٥٩، وَالنَّسَائِيُّ: ٨٩٩، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ: ٢٥٥٤، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٨٩٩، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٣١٩٠، مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ عَمِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) تَنْمَةُ الثَّقَلِ: بَعْضُهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، فَالْإِثْمُ لَتَارِكِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ أَخَفُّ مِنَ الْإِثْمِ لَتَارِكِ الْوَاجِبِ. هـ. ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ الْحَلَبِيِّ السَّابِقِ. «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (٣١٩/١).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٩٠).



لأنَّ ذراعَيْها ليسا بعورة.

(و) رفعُ اليدينِ (حِذَاءِ الْمُنْكَبِّينِ لِلْحُرَّةِ) على الصحيح؛ لأنَّ ذراعَيْها عورةٌ، ومبناه على السُّرِّ، وروى عن الحسن: أنَّها ترفعُ حذاءَ أذنيها.

(و) يُسْنُ (نَشْرُ الْأَصَابِعِ) وكيفيَّته: أن لا يَضُمَّ كُلُّ الضَّمِّ، ولا يَفْرَجُ كُلُّ التَّفْرِيجِ، بل يتركُها على حالِها منشورة؛ لأنَّه ﷺ كان إذا كَبَّرَ رفعَ يديه ناشراً أصابعه^(١).
الطحاوي

قوله: (لأنَّ ذراعَيْها ليسا بعورة) علَّة لقوله: (وحذاءُ أذني الأُمَّة).

قوله: (ويُسْنُ نَشْرُ الْأَصَابِعِ) ويكون بطن الكفِّ والأصابع إلى القبلة.

قوله: (لأنَّه ﷺ... إلخ) دليل لقوله: (ويُسْنُ نَشْرُ الْأَصَابِعِ... إلخ).

تنمَّة:

لا تُرْفَعُ الأيدي إلَّا في مواطن، منها ما هنا، وهو افتتاح الصَّلَاة، ومنها التَّكْبِيرُ للْقُنُوتِ في الوُتْر، وفي العيدين، وعند استلام الحَجَر، وعلى الصُّفَا والمروة، وبجُمُع مزدلفة وعَرَفاة، وعند المقامين، وعند الجمرتين الأولى والوسطى، كذا ورد في الحديث^(٢).

وفي حديث آخر عن ابن عبَّاس يدلُّ على استلام الحَجَر: وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت^(٣).

وصِفَةُ الرِّفْعِ فيها مختلفة:

ففي الافتتاح والقنوت والعيدين يرفعُهما حذاءَ أذنيه.

وفي الاستلام والرَّمي حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ، ويجعل باطنَهما في الأوَّل نحو الحَجَر، وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية.

وفيما عدا ذلك كالذَّاعِي، فيرفع يديه حِذَاءَ صدره باسطاً كَفَيْهِ نحو السَّمَاء، ويكون بينهما فُرْجَةٌ وإن قَلَّتْ، والإشارةُ بِمَسْبَحَتِهِ لَعَذْرِ أو بَرْدٍ يَكْفِي في الدُّعاء، ومسح الوجه عَقِبَهُ سَنَةً.

ويُكره الرِّفْعُ في غير هذه المواطن، فلا يرفع يديه عند الرُّكُوع، ولا عند الرِّفْعِ منه، ولا في تكبيرات

(١) أخرجه الترمذي: ٢٣٦، وابن حبان: ١٧٦٩، وابن خزيمة: ٤٥٨، والبيهقي: (٢٧/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) بنحوه عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٧٢) (٣٧٥/١١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٨٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٢١٠) كلهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً، وابن أبي شبة في «مصنفه» (١٥٧٤٨/٢٤٥٠).

موقوفاً على ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مع بعض الاختلاف في مواطن الرِّفْعِ في المرويات.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٧٢) (٣٧٥/١١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(و) يُسَنُّ (مُقَارَنَةُ إِحْرَامِ الْمُقْتَدِي لِإِحْرَامِ إِمَامِهِ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا»^(١) لَأَنَّ (إِذَا) لِلْوَقْتِ حَقِيقَةً، وَعِنْدَهُمَا: بَعْدَ إِحْرَامِ الْإِمَامِ، جَعَلَا الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، الطَّحَاوِيُّ

الْجَنَازَةَ غَيْرَ الْأُولَى؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ»^(٢)؟! - أَيْ: صَعْبٌ - اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٣)، فَلَوْ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ قِيلَ: تَفْسُدُ، وَالْمَخْتَارُ لَا، كَمَا فِي «النَّهْرِ»، وَهُوَ الصَّحِيحُ، «سَرَّاجٌ».

قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ مُقَارَنَةُ إِحْرَامِ الْمُقْتَدِي... إلخ) لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ فَرَاغُهُ مِنَ (اللَّهِ) أَوْ مِنْ (أَكْبَرِ) قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْهُمَا، فَلَوْ فَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ: (اللَّهُ) مَعَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ، وَفَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ: (أَكْبَرِ) قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْهُ لَا يَصِحُّ شُرُوعُهُ فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَاتِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ شَارِعاً بِالْجُمْلَةِ.

وَلَا يُدْرِكُ فَضِيلَةُ التَّحْرِيمَةِ مَعَ الْإِمَامِ عِنْدَ الْإِمَامِ إِلَّا بِالْمُقَارَنَةِ فِي الْإِحْرَامِ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ) (إِذَا) لِلْوَقْتِ حَقِيقَةً فَتَقْدِيرُ الْحَدِيثِ: فَكَبِّرُوا فِي زَمَنِ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ، وَالْفَاءُ تُسْتَعْمَلُ لِلْقِرَانِ أَيْضاً، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»^(٤)، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٢٠٤] آيَةً، حَيْثُ يَجِبُ الْاسْتِمَاعُ وَالْإِنْصَاتُ زَمَنَ الْقِرَاءَةِ، لَا بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَهُمَا: بَعْدَ إِحْرَامِ الْإِمَامِ) مِنْ غَيْرِ فَضْلِ، فَيَصِلُ أَلْفَ (اللَّهُ) مِنَ الْمُقْتَدِي بِرَاءً (أَكْبَرِ) مِنَ الْإِمَامِ، كَذَا فِي الْقُحُوسَاتَيْنِ.

قَالَ السَّرْحُوسِيُّ: وَبَاقِي الْأَفْعَالِ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ.

وَأَشَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِلَى أَنَّ الْمُقَارَنَةَ فِيهَا أَفْضَلُ بِالْإِجْمَاعِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْمَخْتَارُ لِلْفَتْوَى فِي التَّحْرِيمَةِ أَفْضَلِيَّةُ التَّعْقِيبِ.

وَاخْتَلَفَ فِي إدْرَاكِ فَضْلِ التَّحْرِيمَةِ عَلَى قَوْلِهِمَا، فَقِيلَ: إِلَى الشَّاءِ، كَمَا فِي «الْحَقَائِقِ»، وَقِيلَ: إِلَى نِصْفِ الْفَاتِحَةِ، كَمَا فِي «النَّظْمِ»، وَقِيلَ: فِي الْفَاتِحَةِ كُلِّهَا، وَهُوَ الْمَخْتَارُ، كَمَا فِي «الْخُلَاصَةِ»، وَقِيلَ: إِلَى الرِّكَعَةِ الْأُولَى، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي «الْمُضْمَرَاتِ»، وَقِيلَ: بِالتَّأْسُفِ عَلَى فَوْتِ التَّكْبِيرَةِ مَعَ الْإِمَامِ، ذَكَرَهُ الْقُحُوسَاتَانِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٩٣٢، وَاحْمَدُ: ٩٦٨٢ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: الشُّمُسُ وَالشُّمُوسُ مِنَ الدَّوَابِّ: الَّذِي إِذَا نُخِصَ لَمْ يَسْتَقِرَّ، وَشَمَسَتِ الدَّابَّةُ وَالْفَرَسُ: شَرَدَتْ وَجَمَحَتْ وَمَنَعَتْ ظَهَرَهَا، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ فِي الصَّلَاةِ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟!» جَمْعُ شُمُوسٍ: وَهُوَ الثَّقُورُ مِنَ الدَّوَابِّ الَّذِي لَا يَسْتَقِرُّ لِشُعْبِهِ وَجِدَّتِهِ. «لِسَانَ الْعَرَبِ» (شَمْس).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٣٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٦٠٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «سُنَنِ» (٨٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٩٢١)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ولا خلاف في الجوازِ على الصحيح، بل في الأولوية مع التيقن بحال الإمام.

(و) يُسَنُّ (وَضَعُ الرَّجُلِ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ سُرَّتِهِ) لحديث عليٍّ عليه السلام: «إِنْ مِنْ السُّنَّةِ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الشِّمَالِ تَحْتَ السُّرَّةِ»^(١).

(وَصِفَةُ الْوَضْعِ: أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ كَفِّ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّ الْيُسْرَى

الطحاوي

والسَّلامُ مثل التَّحريمَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَقَارَنَةُ عَلَى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ، فَلَا فَرْقَ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: يُسَلِّمُ بَعْدَهُ، وَعَلَيْهَا فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّحريمَةِ عَنْهُ: أَنَّ التَّكْبِيرَ [١٠٦/أ] شُرُوعٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَيُسْتَحَبُّ فِيهِ الْمُبَادَرَةُ، وَالسَّلامُ خُرُوجٌ عَنْهَا، فَلَا يُسْتَحَبُّ فِيهِ، كَمَا فِي «التَّبْيِينِ».

قوله: (ولا خلاف في الجوازِ على الصحيح) وقيل: الخلاف في الجواز، والثمرة تظهر فيما إذا كان إحرامُ المقتدي مُقَارَنًا لإِحْرَامِ إِمَامِهِ، حَيْثُ يَجُوزُ عِنْدَ الْإِمَامِ، لَا عِنْدَهُمَا، وَأَمَّا الْجَوَازُ فِيمَا إِذَا كَانَ إِحْرَامُهُ بَعْدَ إِحْرَامِ إِمَامِهِ فَمَتَّقَ عَلَيْهِ.

قوله: (مع التيقن بحال الإمام) هذا ردُّ لقول الصَّاحِبِينَ: إِنَّ فِي الْقِرَانِ احْتِمَالَ وَقُوعِ التَّكْبِيرِ سَابِقًا عَلَى تَكْبِيرِ الْإِمَامِ، قَالَ فِي «الشرح»: وَهَذَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِيمَا إِذَا تُيَقَّنَ عَدَمُ السَّبْقِ.

قوله: (ويُسَنُّ وَضْعُ الرَّجُلِ يَدَهُ الْيُمْنَى) كَمَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ لِلإِحْرَامِ بِلا إِرسَالٍ، وَيَضَعُ فِي كُلِّ قِيَامٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَوْ حُكْمًا، فَدَخَلَ الْقَاعِدُ، وَلَا بَدَّ فِي ذَلِكَ الْقِيَامِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ، وَمَا لَا فَلَ، كَمَا فِي «السَّراج» وَغَيْرِهِ.

وقال محمَّد: لَا يَضَعُ حَتَّى يَشْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ.

فهو عندهما: سُنَّةٌ قِيَامٌ فِيهِ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ، وَعِنْدَهُ: سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ، فَيُرْسِلُ عَنْهُ حَالَةَ الثَّنَاءِ وَالْقُنُوتِ وَفِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَعِنْدَهُمَا يَعْتَمِدُ فِي الْكُلِّ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ يُرْسِلُ فِي الْقَوْمَةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ؛ لِعَدَمِ الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

فإن قيل: فِي الْقَوْمَةِ مِنَ الرُّكُوعِ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ، وَهُوَ التَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِمَا.

أجيب: بِأَنَّ الْمَرَادَ قِيَامٌ لَهُ قَرَارٌ، وَهَذَا لَا قَرَارَ لَهُ أ. هـ

وَهَلْ يَضَعُ فِيهَا فِي صَلَاةِ النَّسَائِبِ لِكُونِ الْقِيَامِ لَهُ قَرَارٌ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ؟ يَرَاجِعُ^(٢).

(١) أخرجه أبو داود: ٧٥٦.

(٢) نقله العلامة ابن عابدين في «رد المحتار» (١/ ٤٨٨) عن السانحاني والرحماني بحثاً، ولم أجد من ذكره نصّاً، وعدم

الوجدان لا يعني عدم الوجود.



مُحَلَّقًا بِالْخِنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرَّسْغِ) لَأَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ أَنَّهُ يَضَعُ الْكَفَّ عَلَى الْكَفِّ، وَوَرَدَ الْاِخْذُ^(١)، فَاسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايِخِ تِلْكَ الصِّفَةَ عَمَلًا بِالْحَدِيثَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ وَالْمَذَاهِبِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ بِصِفَةِ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ مَرَّةً، وَبِالْآخَرِ أُخْرَى، فَيَأْتِي بِالْحَقِيقَةِ فِيهِمَا.

(و) يُسَنُّ (وَضْعُ الْمَرْأَةِ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَخْلِيْقٍ) لَأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا.

(و) يُسَنُّ (الثَّنَاءُ) لِمَا رَوَيْنَا؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاَرْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ

الطحاوي

قوله: (مُحَلَّقًا بِالْخِنْصَرِ... إلخ) أي: وَيَبْسُطُ الثَّلَاثَةَ أَصَابِعَ عَلَى الذَّرَاعِ.

قوله: (فَاسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايِخِ) قَالَ فِي «الْمَفِيدِ»^(٢): وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَقَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ: وَرَبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ: ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرَّسْغَ وَالسَّاعِدَ^(٣) ١ هـ.

قوله: (فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ... إلخ) قَالَ فِي «الشرح»: لَأَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَيْسَ فِيهَا حَقِيقَةٌ كِلَا الْمُرُوءَيْنِ تَمَامًا، بَلْ صِفَةٌ ثَالِثَةٌ فِيهَا جُمُعٌ لِهَمَا لَا عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ لِكُلِّ مِنْهُمَا ١ هـ. وَقَدْ عَلِمْتَ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ «الْمَفِيدِ».

قوله: (وَيُسَنُّ وَضْعُ الْمَرْأَةِ يَدَيْهَا... إلخ) الْمَرْأَةُ تَخَالَفُ الرَّجُلَ فِي مَسَائِلَ: مِنْهَا هَذِهِ، وَمِنْهَا أَنَّهَا لَا تُخْرِجُ كَفَّيْهَا مِنْ كُمَيْهَا عِنْدَ التَّكْبِيرِ، وَتَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكَبَيْهَا، وَلَا تَفْرُجُ أَصَابِعَهَا فِي الرُّكُوعِ، وَتَنْحِنِي فِي الرُّكُوعِ قَلِيلًا بَحِثْ تَبْلُغْ حَدَّ الرُّكُوعِ فَلَا تَزِيدْ عَلَى ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا، وَتُلْزِقُ مِرْفَقَيْهَا بِجَنْبَيْهَا فِيهِ، وَتُلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا فِي السُّجُودِ، وَتَجْلِسُ مَتَوَرِّكَةً فِي كُلِّ قَعُودٍ بِأَنْ تَجْلِسَ عَلَى أَلْيَتَيْهَا الْيُسْرَى وَتُخْرِجَ كُلَّتَا رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَتَضَعُ فَخْذَيْهَا عَلَى بَعْضِهِمَا، وَتَجْعَلَ السَّاقَ الْأَيْمَنَ عَلَى السَّاقِ الْأَيْسَرِ كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ»، وَلَا تَوُثُّ الرِّجَالَ، وَتُكْرَهُ جَمَاعَتُهُنَّ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ وَسُطْحَهُنَّ، وَلَا تَجْهَرُ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ فِي حَقِّهَا الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ، وَالتَّبَعُ يَنْفِي الْحَصَرَ.

قوله: (لِمَا رَوَيْنَا) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (رَفَعَ يَدَيْهِ لِلتَّحْرِيمَةِ) مِنْ قَوْلِهِ: لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامِيهِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ... إلخ»، وَلَيْسَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَوْلٌ فِي (وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ).

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»: ٩٦٢، والدارقطني: (٢٨٣/١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) «المفيد والمزيد شرح التجريد الركني» شمس الأئمة، تاج الدين، عبد الغفار بن لقمان الكردي، الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة. «كشف الظنون» (٣٤٥/١).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٧٢٦)، والنسائي في «المجتبى» (٨٨٩)، وابن حبان (١٨٦٠)، وابن خزيمة (٤٨٠)، كلهم من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.



ولا تخالِف آذانكم، ثُمَّ قُولُوا: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمديك، وتبارك اسمُكَ، وتعالى جدُّكَ، ولا إله غيرُكَ، وإن لم تزيِدُوا على التَّكْبِيرِ أَجْزَأُكُمْ^(١)، وسنذكرُ معانيها إن شاء الله تعالى.

(و) يُسَنُّ (التَّعَوُّذُ) فيقول: أعوذُ بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وهو ظاهرُ المذهب، أو أَسْتَعِيذُ... إلخ، واختاره الهنديُّ (لِلْقِرَاءَةِ) فيأتي به المسبوق، كالإمام والمنفرد، لا المُقتدي؛ لأنَّه تبعٌ للقراءة عندهما، وقال أبو يوسف: تبعٌ للثَّناء، سُنَّةٌ للصلاة؛ الطحاوي

وفي «البحر» و«النهر» عن «المعراج»: قال مشايخنا: لا يُؤمَر به ولا يُنهي عنه.

وفي «سكب الأنهر» عن الحلبي: والأولى ترك (وجلَّ ثناؤُك) إلَّا في صلاة الجنَازة. هـ ولعلَّ وجه الفرق أنَّ صلاة الجنَازة يُطلَب فيها الدُّعاء، فهو بحالها أليق.

ولا يأتي بدعاء التوجُّه مُطلقاً لا قبل الشُّروع ولا بعده، وهو قولهما، وهو الصَّحيح المعتمد، كما في «البحر».

وعن أبي يوسف أنَّه يأتي به قبل التَّكْبِير، وفي رواية عنه بعده. قال ابن أمير حاج: والحق الذي يظهر أنَّ قراءته قبل النِّيَّة أو بعدها قبل التَّكْبِير لم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، فجعله مستحباً أو أدباً من آداب الصَّلَاة ليس بظاهر، بل غايته أنَّه بدعةٌ حسنةٌ إن قصَّد به المعونة على جمع القلب على النِّيَّة وحضور القلب في الصلاة، والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب؛ أسوة بما كان النبي ﷺ وأصحابه عليه، مع أنَّ حضور القلب لا يتوقَّف على ذلك، وما رواه أبو يوسف ممَّا يدلُّ على طلبه فمحمولٌ على التَّهَجُّد، أو كان ونُسَخ.

ثمَّ اعلم أنَّ الثَّناء يأتي به كلُّ مصلٍّ، فالمقتدي يأتي به ما لم يشرع الإمام في القراءة مُطلقاً، سواء كان مسبقاً أو مُدرَكًا، في حالة الجهر أو السر.

قوله: (ويُسَنُّ التَّعَوُّذُ) ولو أتى بغير الفاتحة؛ لأنَّه سنَّة القراءة، لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر، وإلى ذلك مال السيّد في «شرحه».

قوله: (واختاره الهنديُّ) لِموافقته القرآن، واختاره من القراء حمزة.

قوله: (فيأتي به المسبوق) إذا قام إلى قضاء ما سبق به، والإمام في صلاة العيد يأتي به بعد التَّكْبِيرَات، ويتعوَّذ المسبوق عند الشُّروع في قول أبي يوسف.

قوله: (لا المقتدي) لأنَّه لا يقرأ، والأمر بها مُعلَّق بإرادة القراءة.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ٣١٩٠، من حديث الحكم بن عمير رضي الله عنه.



لدفع وسوسة الشيطان، وفي «الخلاصة» و«الذخيرة»: قول أبو يوسف الصحيح.
(و) تُسَنُّ (النَّسِيمَةُ أَوَّلُ كُلِّ رَكْعَةٍ) قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)، والقول بوجوبها ضعيف وإن صَحَّ؛ لعدم ثبوت المواظبة عليها.
الطحاوي

قوله: (لِدَفْعِ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ) والمصلي أحوج إليه من القارئ، فيلحق به دلالة ١. هـ من «الشرح».
قوله: (وَيُسَنُّ النَّسِيمَةُ) أي: باللفظ المخصوص، لا مطلق الذكر، كما في الذبيحة والوضوء، «در».
وهي آية واحدة من القرآن، وقال مالك [١٠٧/أ] والأوزاعي وبعض أهل المذهب: إنها ليست من القرآن ١. هـ وأنزلت للفصل بين السور، فكان ﷺ يَعْرِفُ فَضْلَ السُّورِ بِهَا، وَكُتِبَتْ فِي الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَوَّلُ مَا نَزَلَ، وَلَمْ تُكْتَبْ فِي سُورَةِ بَرَاءَةٍ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِالتَّخْوِيفِ، وَالبِسْمَةُ آيَةُ رَحْمَةٍ وَأَمْنٍ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، وَلَمْ تُجْزَ بِهَا الصَّلَاةُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْقِرَاءَةِ ثَابِتٌ بَيَقِينٍ، فَلَا يَسْقُطُ بِمَا فِيهِ شُبْهَةٌ، وَلَمْ يَكْفُرْ جَا حِدَ قُرْآنِيَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ تَوَاتَرَ كِتَابَتُهَا فِي الْمَصَاحِفِ لَمْ يَتَوَاتَرَ كَوْنُهَا قِرَاءً، وَالْمَكْفُرُ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ.

وفي القُتُسْتَانِي: والأصحُّ أَنَّهَا آيَةٌ فِي حُرْمَةِ الْمَسِّ، لَا فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ.
وفي «البحر»: وَتَحْرُمُ عَلَى ذِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ إِلَّا إِذَا قَصَدَ الذِّكْرَ وَالتَّيَمُّنَ.
قوله: (وَالْقَوْلُ بِوَجوبِهَا ضَعِيفٌ) جزم الزيلعي في سجود السهو بوجوبها، وقَدَّمَ الْقَوْلَ بِسُجُودِ السَّهْوِ فِيهَا، وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِي شَارِحَ «النَّظْمِ».
وفي «معراج الدراري»: عَنِ الْمُعَلِّي^(١) عَنِ الْإِمَامِ وَجوبُهَا، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ: أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا تَجِبُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، حَتَّى لَوْ سَهَا عَنْهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ يَلْزَمُهُ السَّهْوُ، وَعَلَيْهِ ابْنُ وَهْبَانَ ١. هـ مُلَخَّصًا مِنْ «الشرح».

أقول - مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى - : سُجُودُ السَّهْوِ بتركها هو الأحوط؛ خروجا من هذا الخلاف.
فائدة:

يُسَنُّ لِمَنْ قَرَأَ سُورَةَ نَامَةَ أَنْ يَتَعَوَّذَ وَيَسْمِيَ قَبْلَهَا، وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذَا قَرَأَ آيَةً، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَوَّذُ فَقَطْ، ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «شَرْحِهِ» مِنْ بَابِ (الْجُمُعَةِ).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِتْيَانِ بِالْبِسْمَةِ بَيْنَ الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ وَالسَّرِيَّةِ، وَفِي «حَاشِيَةِ الْمُؤَلِّفِ» عَلَى «الدَّرر»: وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ فِي ذِكْرِهَا بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ الصَّلَاةُ سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: ٢٤٣، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الْمُعَلِّي بْنُ مَنْصُورٍ، أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ الْكُتُبِ وَالْأَمَالِي وَالتَّوَادِرَ، وَهُوَ مِنَ الْوَرَعِ وَالذِّينِ وَحَفِظَ الْفَقْهَ وَالْحَدِيثَ بِالْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. «الْجَوَاهِرُ الْمُضْيئةُ» (١٧٧/٢).



(و) يُسَنُّ (التَّأْمِينُ) للإمام، والمأموم، والمنفرد، والقارئ خارج الصلاة؛ للأمر به في الصلاة^(١)، وقال رحمته: «لَقَنَنِي جَبْرِيلُ عليه السلام عِنْدَ فَرَاغِي مِنَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ، وَقَالَ: إِنَّهُ كَالْخَتَمِ الطَّحْطَاوِي»

وَيُنَافِيهِ مَا فِي الْقُهُسْتَانِيِّ: أَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ فِي قَوْلِهِمَا وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ فِي «الْمُضْمَرَاتِ»: وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا.

وعن مُحَمَّدٍ: أَنَّهَا تُسَنُّ فِي السَّرِّيَّةِ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْإِخْفَاءَ بَيْنَ جَهْرَيْنِ، وَهُوَ شَنِيعٌ، وَاخْتَارَهُ فِي «الْعَنَايَةِ» وَ«الْمَحِيطِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الضِّيَاءِ»: لَفْظُ الْفَتْوَى أَكَدَ مِنَ الْمُخْتَارِ.

وَمَا فِي «الْحَاشِيَةِ» تَبِعَ فِيهِ الْكَمَالَ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ أَمِيرٍ حَاجٍّ حَيْثُ رَجَّحَا أَنَّ الْخِلَافَ فِي السَّنَةِ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ سَمِيَ لَكَانَ حَسَنًا؛ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ.

ثُمَّ هَلْ يَخْصُ هَذَا بِمَا إِذَا قُرَأَ السُّورَةُ مِنْ أَوَّلِهَا، أَوْ يَشْمَلُ مَا إِذَا قُرَأَ مِنْ أَوْسَطِهَا آيَاتٍ مِثْلًا؟ وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِمْ - كَوْنُ الْإِتْيَانِ بِهَا لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ - يُفِيدُ الْأَوَّلَ، كَذَا بَحْثُهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَأْمُومُ) وَلَوْ سَمِعَهَا فِي سَرِّيَّةٍ أَوْ مِنْ مُقْتَدٍ مِثْلِهِ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ.

قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الصَّلَاةِ) فِي قَوْلِهِ رحمته: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢)، وَالْمَرَادُ الْمَوَافَقَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي الزَّمَانِ، فَلَا وَجْهَ لِمَا فِي «الْمُسْتَصْفَى» مِنْ قَوْلِهِ: لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَوَافَقَةُ فِي التَّلَفُّظِ بِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ الْمَوَافَقَةُ مِنْ حَيْثُ الْإِخْلَاصُ وَالثِّقَةُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: غُفِرَ لَهُ: دَعَا لَهُ، وَغُفِرَ: دَعَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغُفْرَ هُوَ الْإِعْدَامُ ١. هـ

قَالَ الرُّضِيُّ: إِنَّ (آمِينَ) سِيرْيَانِي ك: (قَابِيل)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ اسْمُ فَعْلٍ ك: (صِدٍّ) لِلْسَّكُوتِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَخْفَتِهِ، ك: (أَيْنَ) وَ(كَيْفَ)؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَحُكْمُهُ: السُّكُونُ حَالَةَ الْوَقْفِ وَالتَّحْرِيكُ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ حَالَةَ الْوَصْلِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُهُ: (لَقَنَنِي جَبْرِيلُ... إلخ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ الْمَخْرُجُ: هُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ غَرِيبٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٧٨٠، وَمُسْلِمٌ: ٩١٥ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٠)، وَمُسْلِمٌ (٤١٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.



على الكتاب^(١)، وليس من القرآن، وأفصح لغاته المد والتخفيف، والمعنى: استجب دعاءنا.

(و) يُسْنُ (التَّحْمِيدُ) لِلْمُؤْتَمِّ والمنفرد اتفاقاً،

الطحطاوي

قوله: (وليس من القرآن) حكى في «الشرح» عن «المجتبى» الخلاف في أنه من القرآن. قوله: (وأفصح لغاته... إلخ) قال ثعلب وغيره: هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما، كلاهما فصيح مشهور.

وفي «المصباح»: القصر لغة أهل الحجاز، والمد لغة بني عامر، والمد إشباع، بدليل أنه لا يوجد في العربية كلمة على وزن (فاعيل) ١. هـ

وحكى الواحدي عن حمزة والكسائي الإمالة فيها.

ولو مدّ مع التشديد كان مخطئاً في المذاهب الأربعة، وهو من لحن العوام، ولا تفسد به الصلاة عند الثاني؛ لوجوده في القرآن، وعليه الفتوى.

ولو مدّ وحذف الياء لا تفسد عند الثاني أيضاً؛ لوجوده في القرآن، قال تعالى: ﴿وَيَلْكَ أَمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

ولو قصر وحذف أو شدد معهما ينبغي الفساد؛ لأنهما لم يوجد في القرآن، أفاده في «التبيين».

قوله: (والمعنى: استجب دعاءنا) هذا عند الجمهور، وروى الثعلبي في «تفسيره» بإسناده إلى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: سألت رسول الله ﷺ عن معنى (أمين)، فقال: «افعل»^(٢). وقيل: لا يُخَيَّبُ الله رجاءنا.

وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف أنه من أسماء الله تعالى^(٣)، أي: يا آمين استجب، فحذف منه حرف النداء، وأقيم المد مقامه، فلذلك أنكر جماعة القصر فيه.

وقيل: كثر من كنوز العرش، لا يعلم تأويله إلا الله تعالى.

قوله: (والمنفرد) أي: مع التسميع، فيأتي بالتسميع حال الارتفاع، وبالتحميد حال الانخفاض، وقيل: حال الاستواء، كما في «مجمع الأنهر»، وجزم به في «الدر»، وهو ظاهر الجواب، وهو الصحيح، كما في الفهستاني.

(١) ذكره الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول»: (١٩٨/٣)، وأخرجه بمعناه ابن أبي شيبة: ٧٩٦١، عن أبي مسرة رحمه الله.

(٢) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٢٥/١)، وقال السيوطي في «الدر المنثور» (٤٥/١): أخرج جوبير في «تفسيره» عن

الضحاك عن ابن عباس قال: قلت: يا رسول الله، ما معنى (أمين) قال: «ربّ افعل».

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٦٥١).



وللإمام عندهما أيضاً.

(و) يُسَنُّ (الإِسْرَارُ بِهَا) بِالنَّهْيِ وما بعده؛ لِلآثَارِ الْوَاردَةِ بِذَلِكَ^(١).

(و) يُسَنُّ (الْاِغْتِدَالُ عِنْدَ) ابْتِدَاءِ (التَّحْرِيمَةِ) وانتهائها بأن يكون آتياً بها (مِنْ غَيْرِ طَأْطَأَةٍ الرَّأْسِ) كما ورد.

(و) يُسَنُّ (جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْمِيعِ) لِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِعْلَامِ بِالشَّرْعِ وَالْإِنْتِقَالِ، وَلَا حَاجَةَ لِلْمَنْفَرِدِ كَالْمَأْمُومِ. الطَّحْطَاوِي

قوله: (وللإمام عندهما أيضاً) لحديث أبي هريرة: أَنَّهُ ﷺ كَانَ [أ/١٠٨] يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢)، وَلَأنَّهُ حَرَّضَ غَيْرَهُ فَلَا يَنْسِي نَفْسَهُ.

وله ما رواه أَنَسُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)، قَسَمَ بَيْنَهُمَا، وَالْقِسْمَةُ تُنَافِي الشَّرْكَ.

قوله: (لِلآثَارِ الْوَاردَةِ بِذَلِكَ) مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ، وَخَيْرُ الْعِبَادَةِ أَخْفَاهَا، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي»^(٤).

قوله: (وَيُسَنُّ جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْمِيعِ) وَكَذَا السَّلَامُ، وَالْمَرَادُ بِالتَّكْبِيرِ مَا يَعُمُّ تَكْبِيرَ الْعِيدَيْنِ وَالْجَنَازَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّكْبِيرَ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِأَنْ يَبْلُغَهُمْ صَوْتُ الْإِمَامِ مَكْرُوهٌ. وَفِي «السِّيَرَةِ الْحَلَبِيَّةِ»: اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنَّ التَّبْلِغَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَدْعٌ مُنْكَرٌ، أَيْ: مَكْرُوهٌ، وَأَمَّا عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ بِأَنْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِمْ صَوْتُ الْإِمَامِ إِمَّا لَضَعْفِهِ أَوْ لكَثْرَتِهِمْ فَمُسْتَحَبٌّ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ مُسَمِّعٌ يُعْرِفُهُمْ بِالشَّرْعِ وَالْإِنْتِقَالَاتِ يَنْبَغِي لِكُلِّ صَفٍّ مِنَ الْمُقْتَدِينَ الْجَهْرُ بِذَلِكَ إِلَى حَدِّ يَعْلَمُهُ الْأَعْمَى مِمَّنْ يَلِيهِمْ.

وَلَا بُدَّ لَصَحَّةِ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ قَصْدِ الْإِحْرَامِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، فَلَوْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ فَقَطْ لَا يَصَحُّ، وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ شَرْعاً، وَيَنَالُ أَجْرَيْنِ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْمُبْلَغِ إِنْ قَصَدَ التَّبْلِغَ فَقَطْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا لِمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهُ اقْتَدَى بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ، كَمَا فِي «فَتَاوَى الْغَزِّي».

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٢٦٧/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٩)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩-٧٩٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٩-٤١١).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٠٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٤٣٧٧)، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ: (وَخَيْرُ الْعِبَادَةِ أَخْفَاهَا)، وَأَخْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مَنْفَرَدَةً الشَّهَابُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٢٢١) مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(و) يُسْنُ (تَفْرِيجُ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ، وَالتَّرَاوُحِ أَفْضَلُ مِنْ نَصَبِ الْقَدَمَيْنِ، وَتَفْسِيرُ التَّرَاوُحِ: أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَدَمٍ مَرَّةً، وَعَلَى الْآخَرِ مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ وَأَمْكُنُ لَطَوِيلِ الْقِيَامِ.

(و) يُسْنُ (أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ الْمَضمُومَةُ لِلْفَاتِحَةِ مِنْ طَوَالِ الْمُفْصَلِ) الطَّوَالُ وَالْقَصَارُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا: جَمْعُ طَوِيلَةٍ وَقَصِيرَةٍ، وَالطَّوَالُ بِالضَّمِّ: الرَّجُلُ الطَّوِيلُ، وَسَمِّيَ الْمُفْصَلُ بِهِ؛ لِكَثْرَةِ فُصُولِهِ، وَقِيلَ: لِقَلَّةِ الْمَنْسُوخِ فِيهِ، وَهَذَا (فِي) صَلَاةِ (الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ، وَمِنْ أَوْسَاطِهِ) جَمْعُ الطَّحَاوِيِّ

وَأَمَّا التَّسْمِيْعُ مِنَ الْإِمَامِ وَالتَّحْمِيدُ مِنَ الْمُبَلِّغِ وَتَكْبِيرَاتُ الْإِنْتِقَالَاتِ مِنْهُمَا فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا قَصْدُ الذِّكْرِ؛ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ، بَلْ لِلثَّوَابِ، وَلَا تَفْسُدُ صَلَاةٌ مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَدٍ بِمَنْ فِي الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْأُولَى ١. هـ من السيّد وغيره.

قوله: (وَيُسْنُ تَفْرِيجُ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ) نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ «الْأَثَرِ» عَنِ الْإِمَامِ، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا.

وَفِي «الظَّهيريّة»: وَرُويَ عَنِ الْإِمَامِ: التَّرَاوُحُ فِي الصَّلَاةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَنْصَبَ قَدَمَيْهِ نَصْبًا، فَمَا فِي «مَنِيَةِ الْمُصَلِّي» مِنْ كَرَاهَةِ التَّمَايُلِ يَمِينًا وَيَسَارًا مَحْمُولًا عَلَى التَّمَايُلِ عَلَى سَبِيلِ التَّعَاقُبِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ سَكُونٍ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ حَالَ الذِّكْرِ، لَا الْمِيلَ عَلَى إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ بِالْاعْتِمَادِ سَاعَةً ثُمَّ الْمِيلَ عَلَى الْآخَرِ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجًّا.

وَكَذَا مَا فِي «الْهِنْدِيّةِ» عَنِ «الظَّهيريّةِ» وَمَا فِي «الْبَنَاءِ» عَنِ «الْكَشْفِ» مِنْ كَرَاهَةِ التَّرَاوُحِ مَحْمُولًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ هَذَا التَّحْدِيدُ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ عَذْرٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ بِهِ سِمْنٌ أَوْ أُذْرَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى تَفْرِيجٍ وَاسِعٍ فَلَا أَمْرَ عَلَيْهِ سَهْلٌ.

قوله: (وَأَمْكُنُ لَطَوِيلِ الْقِيَامِ) قَالَ السَّيِّدُ فِي «شَرْحِهِ»: وَهَذَا هُوَ مَحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِجَمِيعِ الْقُرْآنِ وَاقِفًا عَلَى إِحْدَى قَدَمَيْهِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى قَدَمِهِ الْآخَرِ ١. هـ ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَا تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْقِيَامُ قَصِيرًا.

قوله: (وَالطَّوَالُ بِالضَّمِّ: الرَّجُلُ الطَّوِيلُ) وَبِالْفَتْحِ: الْمَرْأَةُ الطَّوِيلَةُ.

قوله: (لِكَثْرَةِ فُصُولِهِ) أَيِ: لِكَثْرَةِ الْفُصُولِ بَيْنَ سُورِهِ بِالْإِسْمَةِ.

قوله: (وَقِيلَ: لِقَلَّةِ الْمَنْسُوخِ فِيهِ) فَهُوَ مِنَ التَّفْصِيلِ بِمَعْنَى: الْإِحْكَامِ وَعَدَمِ التَّغْيِيرِ.

قوله: (وَهَذَا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ... إلخ) مُقَيَّدٌ بِحَالِ الْإِخْتِيَارِ، أَمَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ فَبِقَدَرِ الْحَالِ،



وسَطُ بفتح السين: ما بين القصارِ والطوالِ (في العَصْرِ وَالْعِشَاءِ، وَمِنْ قِصَارِهِ فِي الْمَغْرِبِ) وهذا التقسيمُ (لَوْ كَانَ) الْمُصَلِّي (مُقِيمًا) وَالْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ سَوَاءً، ولم يُثقل على الْمُقْتَدِينَ بقراءته كذلك.

والمفصَّلُ: هو السُّبْعُ السَّابِعُ، قيل: أَوَّلُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ، وقيل: من سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أو من الفتح، أو من ق. الطحاوي

ولو بأدنى الفرض إذا ضاقَ الوقتُ، ولهذا اكتفى أبو يوسف عندما اقتدى به الإمام عند ضيق وقت الفجر بآيتين من الفاتحة، فلَمَّا فرغَ قال الإمام: يَعْقُبُنَا صَارَ فَقِيهًا، كذا في الْفُهُسْتَانِي.

قال في «البحر»: ومشاينا اسْتَحْسَنُوا قراءة المفصَّل؛ لِيَسْتَمَعَ الْقَوْمُ وَلِيَتَعَلَّمُوا ١. هـ. واختَلَفَتِ الْآثَارُ فِي قَدْرِ مَا يَقْرَأُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وفي «الجامع الصغير»: أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا أَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ آيَةً سِوَى الْفَاتِحَةِ. وروى الحسن: ما بين سِتِّينَ إِلَى مِئَةٍ.

فالمئة أكثر ما يُقْرَأُ فِيهِمَا، والأربعون أقلُّ، فيوزَعُ الأربعينَ مثلاً على الرُّكْعَتَيْنِ بَأَن يَقْرَأَ فِي الْأُولَى خَمْسًا وَعِشْرِينَ مثلاً، وفي الثانية ما بقي إلى تمام الأربعين، فيعمل بالجميع بقدر الإمكان. فقول: الأربعون للكسالي -أي: الضُّعَفَاءُ- وما بين الخمسين إلى السِتِّينَ للأوساط، وما بين السِتِّينَ إلى المئة للرَّاغِبِينَ الْمُجْتَهِدِينَ، وقيل: ذلك بالنظر إلى طول اللَّيَالِي وَقِصَرِهَا، وكثرة الاشتغال وَقِلَّتِهِ، وإلى حُسْنِ صَوْتِ الْإِمَامِ عِنْدَ السَّامِعِينَ وَعَدَمِهِ.

ويقْرَأُ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ عِشْرِينَ آيَةً فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهُمَا، كما في «المحيط»، أو خمسةً وعشرين، كما في «الخلاصة»، وهو ظاهر الرواية.

وذكر في «الحاوي»: أَنَّ حَدَّ التَّطْوِيلِ فِي الْمَغْرِبِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ خَمْسَ آيَاتٍ أَوْ سُورَةً قَصِيرَةً. واختار في «البدائع» أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقِرَاءَةِ تَقْدِيرٌ، يعني: بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَحَالِ الْإِمَامِ وَالْقَوْمِ، كما في «البحر».

والحاصل أَنَّهُ بِحَتَرِزٍ عَمَّا يَنْفَرُ الْقَوْمُ كِي لَا يُوَدِّي إِلَى تَقْلِيلِ الْجَمَاعَةِ، كما في «المحيط» و«الخلاصة» و«الكافي» وغيرها، كذا في الْفُهُسْتَانِي.

قوله: (وَلَمْ يُثْقَلْ عَلَى الْمُقْتَدِينَ بِقِرَاءَتِهِ) أَمَّا إِذَا عَلِمَ الثَّقَلُ فَلَا يَفْعَلُ مَا تَقَدَّمَ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا فرغَ قالوا له: أَوْجَزْتَ، قال: «سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَخَشِيتُ أَنْ تُفْتَنَ

وَالطَّوَالُ مِنْ مَبْدِئِهِ إِلَى الْبُرُوجِ، وَأَوْسَاطُهُ مِنْهَا إِلَى ﴿لَمْ يَكُنْ﴾، وَقِصَارُهُ مِنْهَا إِلَى آخِرِهِ.
وَقِيلَ: طَوَالُهُ مِنَ الْحَجَرَاتِ إِلَى عَبَسَ، وَأَوْسَاطُهُ مِنْ كُورَتْ إِلَى الضُّحَى، وَالْبَاقِي
قِصَارُهُ.

لَمَّا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ، وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِ
الْمَفْصَلِ، وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ^(١).

وَالظُّهْرُ كَالْفَجْرِ؛ لِمَسَاوَاتِهِمَا فِي سَعَةِ الْوَقْتِ، وَوَرَدَ: أَنَّهُ كَالْعَصْرِ؛ لِاشْتِغَالِ النَّاسِ
بِمَهْمَاتِهِمْ، وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ:
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الْكَتَابِ﴾ وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢).

وَقَدْ تَرَكَ الْحَنْفِيَّةُ إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ هَذِهِ السُّنَّةُ، وَلَا زَمَ عَلَيْهَا الشَّافِعِيَّةُ إِلَّا الْقَلِيلَ، فَظَنَّ جِهْلُهُ
الْمَذْهَبِينَ بِطِلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَلَا يَنْبَغِي التَّرْكَ، وَلَا الْمَلَاظِمَةُ.....
الطَّحَاوِيُّ

أُمُّهُ^(٣) ١. هـ فَيُلْحَقُ بِذَلِكَ الضَّعِيفُ وَالْمَرِيضُ وَذُو الْحَاجَةِ؛ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَوْسَاطُهُ مِنْهَا إِلَى ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [البينة: ١]) أَفَادَ بِهَذَا كَالَّذِي بَعْدَهُ أَنَّ الْغَايَةَ الْآخِرَةَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ،
فَالْبُرُوجُ مِنَ الْوَسْطِ، وَ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ مِنَ الْقِصَارِ.

قَوْلُهُ: (لِاشْتِغَالِ النَّاسِ [أ/ ١٠٩] بِمَهْمَاتِهِمْ) وَلَمَّا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ
اقْرَأْ فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمَفْصَلِ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٦٧٢). (٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٩١)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٣٤).

(٣) ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ هَكَذَا، وَسِيَّاقُهُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ يَخْتَلِفُ قَلِيلًا، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٠٧) أَبِي قَتَادَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَاسْمَعْ بَكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَّجِزْ فِي صَلَاتِي؛ كِرَاهِيَةً أَنْ
أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ (٤٧٠) قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ،
أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ.

وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» (٣٧٢١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَرَأَ
سُورَتَيْنِ مِنْ أَقْصَرِ سُورِ الْمَفْصَلِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فِي مُؤَخَّرِ الصُّفُوفِ فَاحْبَبْتُ أَنْ تَنْرُغَ إِلَيْهِ
أُمُّهُ»، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَرَأَ: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ يَوْمَئِذٍ.

وَعِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨٧٦) عَنْ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَعْوِذَتَيْنِ: أَمِينَ الْقُرْآنِ هُمَا؟
فَأَمَّنَا بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ. إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا السِّيَاقِ.

(٤) ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ رَقْمَ: (٣٠٧) مُعْبَرًا عَنْهُ بِ: رُوِيَ. وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِسْنَادًا.



دائماً .

(و) للضرورة (يَقْرَأُ أَيَّ سُورَةٍ شَاءَ) لقراءة النبي ﷺ المعوذتين في الفجر، فلمَّا فرغ قالوا: أَوْجَزْتَ! قال: «سَمِعْتُ بُكَاءَ صَبِيٍّ، فَخَشِيتُ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ»، كما (لَوْ كَانَ مُسَافِرًا) لَأَنَّهُ ﷺ قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر^(١)، وإذا أثر في سقوط شطر الصلاة ففي تخفيف القراءة أولى .

(و) يُسْنُّ (إِطَالَةَ الْأَوَّلَى فِي الْفَجْرِ) اتفاقاً؛ للتوارث من لدن رسول ﷺ إلى يومنا هذا، بالثلثين في الأولى، والثلث في الثانية استحباباً، وإن كثُر التفاوت الطحطاوي

قوله: (دائماً) راجع إلى الترك والملازمة .

قوله: (وللضرورة يقرأ أَيَّ سُورَةٍ شَاءَ) لقائل أن يقول: لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط، بل كذلك الفاتحة أيضاً، فإنه لو اشتدَّ خوفه من عدوٍّ مثلاً فقرأ آيةً مثلاً لا يكون مُسَيِّئاً، كما في «الشرنبلالية»، وقد يجاب بأنَّ الضرورة مقولة بالتشكيك .

قوله: (لأنه ﷺ قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر) وروى: أَنَّهُ قرأ فيهما ﴿قُلْ بَيِّنَاتٍ﴾ [الكَافِرُونَ: ١] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]^(٢) . هـ

وسواءً في ذلك حال القرار والعجلة، وما وقع في «الهداية» وغيرها - من أَنَّهُ محمولٌ على حالة العجلة والسير، وأمَّا في حالة الأمن والقرار فإنه يقرأ بنحو سورة البروج ﴿أَنْشَقَّتْ﴾ - فليس له أصلٌ يُعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية، قاله في «الشرح» .

قوله: (للتَّوَارُثِ... إلخ) وحكمته أَنَّ الفجر وقت نوم وغفلة فيطيلها؛ ليدرك النَّاسُ الجماعة .
قوله: (بالثلثين في الأولى... إلخ) ويُعَبَّرُ من حيثُ الآي إن كان بينها مُقَابَرَةٌ، وإن تَفَاوَّتَ طَوْلًا وقَصْرًا فمن حيثُ الكلمات والحروف، قاله المرغيناني .

وهذا في حق الإمام، أمَّا المنفرد فيقرأ ما شاء، وفي «النهر» عن «البحر»: الأفضل أن يفعل كالإمام .

(١) أخرجه أبو داود: ١٤٦٢، والنسائي: ٥٤٣٦، وأحمد: ١٧٣٥٠، وابن خزيمة: ٥٣٥، والطبراني في «الكبير»: ٩٢٦،

والحاكم: ٨٧٧، والبيهقي: (٣٩٤/٢)، من حديث عقبة بن عامر ؓ .

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٦) من حديث أبي هريرة ؓ .

لا بأسَ به، وقوله: (فَقَطْ) إشارة إلى قول محمد: أحبُّ إليَّ أن يطوّل الأولى في كلِّ الصلوات. وتكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين، وفي النوافل الأمر أسهل.

(و) يُسَنُّ (تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ) لأنَّ النبي ﷺ كان يُكَبِّرُ عند كلِّ خفضٍ ورفعٍ سوى الرفع من الركوع، فإنه كان يسمّع فيه^(١).

(و) يُسَنُّ (تَسْبِيحُهُ) أي: الركوع (ثلاثاً) لقول النبي ﷺ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ»^(٢)؛ أي: أدنى كماله المعنوي، الطحاوي

قوله: (لا بأسَ به) لورود الأثر.

قوله: (فَقَطْ) قال في «الدراية»: الأولى كون الفتوى على قولهما، لا على قوله، نعم قال رضي الدين في «محيطه» نقلاً عن «الفتاوى»: الإمام إذا طوّل القراءة في الركعة الأولى لكي يُدركه الناس لا بأسَ به إذا كان تطويلاً لا يُثْقَلُ على القوم. هـ

والجمعة والعيدين على الخلاف، كذا في «جامع المحبوبي».

قوله: (وتكره إطالة الثانية على الأولى... إلخ) أي: تنزيهاً، وهذا بالنسبة لغير ما وردت به السنة، فلا يُشْكِلُ بما أخرجه الشيخان: أنه ﷺ كان يقرأ في أولى الجمعة والعيدين بـ: (الأعلى)، وفي الثانية بـ: (الغاشية)^(٣)، وهي أطول من الأولى بأكثر من ثلاث، ذكره السيّد عن خطِّ والده.

قوله: (وفي النوافل الأمر أسهل) قال في «الفتاوى»: هذا كلّهُ في الفرائض، أمّا السُّنَنُ والنَّوافِلُ فلا يُكره. هـ

قوله: (فليقل ثلاث مرّات: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ... إلخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كلّ بما ذكّر فيه، فإنَّ الركوع تذللٌ وخُضُوعٌ، فَنَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُقَابَلَهُ الْعِظَمَةُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالسُّجُودُ غَايَةُ التَّسْفُلِ، فَنَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُقَابَلَهُ الْعُلُوُّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْقَهْرُ وَالْإِقْتِدَارُ، لَا عُلُوَّ الْمَكَانِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

قوله: (أي: أدنى كماله المعنوي) الذي في الزيلعي أي: أدنى كمالِ السنّة والفضيلة، فالضمير راجعٌ إلى غير مذكورٍ معلومٍ من المقام.

(١) أخرجه البخاري: ٧٨٥، ومسلم: ٨٦٧، وأبو داود: ٨٣٦، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود: ٨٨٦، والترمذي: ٢٦٠، وابن ماجه: ٨٩٠، والشافعي: (٣٩/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢٣٢/١)، والدارقطني: (٣٤٣/١) وذكر الركوع فقط، والبيهقي: (٨٦/٢)، وقال: ليس إسناده بمتصل،

عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٨) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.



وهو الجمعُ المحصَّلُ للسُّنَّةِ، لا اللُّغويُّ. والأمرُ للاستحبابِ، فيكره أن ينقصَ عنها، ولو رفعَ الإمامُ قبلَ إتمامِ المُقْتَدِي ثلاثاً فالصَّحِيحُ أنَّه يتابعُه، ولا يزيدُ الإمامُ على وجهِ يَمَلُّ به القومُ، وكلِّما زادَ المُنفردُ فهو أفضلُ بعدَ الختمِ على وترٍ.

الطحاوي

وفي «البحر»: واختُلِفَ في قوله: (وذلك أدناه)، فقليل: أدنى كمالِ السُّنَّةِ، وقيل: أدنى كمالِ التَّسْبِيحِ، وقيل: أدنى القولِ المسنون، قال: والأوَّلُ أوجُه، فحينئذِ الأوَّلَى للشارح أن يقول: أي: أدنى كمالها؛ ليعود الضَّميرُ للسُّنَّةِ أو الفضيلة.

والمراد أن الكمالَ المعنويَّ له مراتبُ: الثلاث، والخمُس، والسَّبْع مثلاً، والثلاث أدناها، فبهي أدنى العدديِّ المسنون، فلو أتى بواحدةٍ لا يُثاب ثوابُ السُّنَّةِ وإن كان يحصلُ له ثوابٌ آخرُ.

قال في «البحر» ما ملَّخصه: إنَّ الزيادةَ أفضلُ بعدَ أن يختمَ على وترٍ خمسٍ أو سبعٍ أو تسعٍ؛ لخبر الصَّحيحين: «إنَّ اللهَ وترٌ يحبُّ الوتر»^(١).

وفي «منية المصلِّي»: أدناه ثلاثٌ، وأوسطه خمسٌ، وأكملة سبعٌ، ومثله في «المضمرات» عن «الزاد».

قوله: (وهو الجمعُ) أي: الكمالُ الجمعُ، وهو حملٌ مجازيٌّ من الإسنادِ إلى السَّبب؛ لأنَّ الجمعَ هو السَّببُ في الكمال، والمراد: الجمعُ الصَّادقُ بالثلاث والخمُس والسَّبْع.

قوله: (لا اللُّغويُّ) عطفٌ على (المعنويُّ)، أي: ليس المراد أدنى الكمالِ اللُّغويُّ، أي: أدنى كمالِ الجمعِ اللُّغويُّ، فإنَّ أدناه اثنان؛ لِمَا فيهما من الاجتماع، فليس مراداً، وإن كان صحيحاً في نفسه؛ لأنَّه سنة مفيدٌ للأحكام لا للحقائق اللُّغويَّة.

قوله: (فالصَّحِيحُ أنَّه يتابعُه) وقال المرغيناني: يُتِمُّه.

قوله: (ولا يزيدُ الإمامُ... إلخ) فلو زادَ لإدراكِ الجاني قيل: مكروهٌ، وقيل: مُفسدٌ وكفرٌ، وقيل: جائزٌ إن كان فقيراً، وقيل: جائزٌ إن كان لا يعرفه، وقيل: مأجورٌ إن أراد القُرْبَةَ، فهُسْتَانِي عن الزاهدي وغيره.

وفي «البحر» و«النهر» ما حاصله: أنَّه إن قصَّد به غيرَ القُرْبَةِ فلا شكَّ في كراهته، وإن قصَّد به القُرْبَةَ فلا شكَّ في عدمِ كراهته، بل استحسَنَه الفقيهُ أبو اللَّيث؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

(١) أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقيل: تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات.

ولا يأتي في الركوع أو السجود بغير التسبيح، وقال الشافعي: يزيد في الركوع: اللهم لك ركعت، ولك خشعت، ولك أسلمت، وعليك توكلت، وفي السجود: سجد وجهي للذي خلقه وصوره، وشق سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين، كما روي عن علي^(١)، قلنا: هو محمول على حالة التهجد.

(و) يُسْنُ (أَخَذَ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) حال الركوع.

(و) يُسْنُ (تَفْرِيجُ أَصَابِعِهِ) لقوله ﷺ لأنس^(٢): «إذا ركعت فضع كفك على ركبتيك، وفرج بين أصابعك، وارفع يديك عن جنبيك»^(٢)، ولا يُطلب تفريج الأصابع إلا هنا؛ ليمكن من بسط الظهر (والمراة لا تُفَرِّجُهَا) لأن مبنى حالها على الستر.

الطحاوي

قوله: (وقيل: تسبيحات الركوع... إلخ) أي: فيجب بترك ذلك سجود السهو.

وشذ أبو مطيع البلخي تلميذ الإمام بقوله: تسبيح الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه. واختلف على قوله فظاهر «الذخيرة»: أن الركن مرة، وظاهر «البدائع»: ثلاثة. قال ابن أمير حاج: وكان وجهه ظاهر الأمر في الحديث المتقدم.

قوله: (ولك خشعت) إنما ذكره بعد الركوع؛ ليشير إلى أن المقصود بالركوع الخشوع، فيحصل المعنى اللغوي في الشرعي.

قوله: (وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام؛ لأن ذلك داخل في قوله: (وصوره) وإنما خصهما دون الذوق والشم؛ لعظم النعمة بهما.

قوله: (أحسن الخالقين) أي: المصورين، فيندفع الإشكال، أو المقدرين؛ فإن الخلق يأتي بمعنى: التقدير، ومميز (أحسن) محذوف؛ للعلم به، أي: أحسن الخالقين خلقاً. [١١٠/أ]

قوله: (على حالة التهجد) المراد التنفل، أعم من كونه ليلاً أو نهاراً.

قوله: (ولا يُطلب تفريج الأصابع إلا هنا) أي: التفريج التام، كما أنه لا يُطلب الضم التام إلا في السجود، وفيما عدا هذين يُبقيا على خلقتها.

قوله: (ليتمكن من بسط الظهر) الأولى أن يقول: ليتمكن من الأخذ؛ فإن التفريج لا دخل له في البسط بالتجربة.

(١) أخرجه مسلم: ١٨١٢.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط»: ٥٩٩١، و«الصغير»: ٨٥٦، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



(و) يُسَنُّ (نَضْبُ سَاقَيْهِ) لِأَنَّهُ الْمُتَوَارِثُ، وَإِحْنَاؤُهُمَا شِبْهُ الْقَوْسِ مَكْرُوءٌ.

(و) يُسَنُّ (بَسْطُ ظَهْرِهِ) حَالَ رُكُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ يَسْوِي ظَهْرَهُ، حَتَّى لَوْ ضَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ اسْتَقَرَّ^(١)، وَرَوَى: أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَوْ كَانَ قَدْ حُ مَاءٌ عَلَى ظَهْرِهِ لَمَا تَحَرَّكَ؛ لِاسْتَوَاءِ ظَهْرِهِ^(٢).

(و) يُسَنُّ (نَسْوِيَةُ رَأْسِهِ بِعَجْزِهِ) الْعَجْزُ بوزنِ رَجُلٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مُؤَخَّرُهُ، وَيُذَكَّرُ وَيُنْثَى، وَالْعَجِيزَةُ: لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلرَّجُلِ، وَأَمَّا الْعَجْزُ فِعَامٌ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْوَرَكَيْنِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشَخِّصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبِهِ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ^(٣)؛ أَي: لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَخْفِضْهُ.

(و) يُسَنُّ (الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ) عَلَى الصَّحِيحِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الرِّفْعَ مِنْهُ فَرَضٌ،

وَتَقَدَّمَ.

الطحاوي

قوله: (وَإِحْنَاؤُهُمَا شِبْهُ الْقَوْسِ مَكْرُوءٌ) أَي: تَنْزِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ تَرْكِ السَّنَةِ.

قوله: (الْعَجْزُ بوزنِ رَجُلٍ) وَكَتِفٍ، وَسَكُونُ الْجِيمِ مَعَ تَثْلِيثِ الْعَيْنِ، وَالْفِعْلُ كَسَمْعٍ وَضَرْبٍ، أَفَادَهُ

فِي «الْقَامُوسِ».

قوله: (وَهُوَ مَا بَيْنَ الْوَرَكَيْنِ... إلخ) الْوَرَكَانِ: فَوْقَ الْفَخْذَيْنِ، وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ الذَّكَرُ وَالْخِصْيَتَانِ

أَوْ فَرْجُ الْمَرْأَةِ، وَلَيْسَ الْعَجْزُ؛ لِأَنَّهُ الْمُؤَخَّرُ، وَهُمَا الْأَلْيَتَانِ، فَلَوْ قَالَ: هُوَ الْأَلْيَةُ؛ لَكَانَ أَوْلَى.

قوله: (لَمْ يُشَخِّصْ رَأْسَهُ) أَي: لَمْ يَرْفَعْهُ، مِنَ الْإِشْخَاصِ، وَهُوَ الرِّفْعُ.

قوله: (وَلَمْ يُصَوِّبْهُ) أَي: لَمْ يَخْفِضْهُ، كَمَا فِي «الصَّحَاحِ» وَ«المصباح»، فَلَوْ خَفَضَ رَأْسَهُ قَلِيلًا كَانَ

خِلَافَ السَّنَةِ.

قوله: (أَي: لَمْ يَرْفَعْ) التَّفْسِيرُ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِ الْمُرْتَّبِ كَمَا عَلِمَتْ، وَسُنَّ إِبْعَادُ مَرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ،

وَالصَّاقُ كَعَبِيهِ فِيهِ، وَاسْتِقْبَالُ أَصَابِعِهِ الْقَبْلَةَ، أَي: أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ، كَذَا فِي الْمُهِسْتَانِيَّ عَنْ الزَّاهِدِيِّ.

قوله: (وَيُسَنُّ الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ... إلخ) فِي «النَّهْرِ» عَنْ «الْمَجْتَبَى» مَعْرِيَةً لَصَدْرِ الْقَضَاءِ^(٤): إِتِمَامُ

الرُّكُوعِ وَإِكْمَالُ كُلِّ رَكْنٍ وَاجِبٌ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ فَرَضٌ، وَكَذَلِكَ رَفْعُ الرَّأْسِ مِنْ

الرُّكُوعِ، وَالِانْتِصَابُ، وَالْقِيَامُ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكْمَلَ الرُّكُوعَ حَتَّى يَطْمَئِنَّ كُلُّ عَضْوٍ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ٨٧٢، مِنْ حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ١٢٧٨١، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِلِ» (٤٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (٣٦)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١١٠، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) صَدْرُ الْقَضَاءِ، الْإِمَامُ الْعَالِمُ، لَهُ: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ». «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» (٣٨٦/٢).



(و) يُسْنُ (الْقِيَامُ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ (مُظْمَنًا) لِلتَّوَارِثِ.

(و) يُسْنُ (وَضْعُ رُكْبَتَيْهِ) ابْتِدَاءً عَلَى الْأَرْضِ (ثُمَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَجْهِهِ) عِنْدَ نَزْوِلِهِ (لِلسُّجُودِ) وَيَسْجُدُ بَيْنَهُمَا.

(و) يُسْنُ (عَكْسُهُ لِلنُّهْوضِ) لِلْقِيَامِ بِأَنْ يَرْفَعَ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ عَذْرٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسَّ خُفَّ فَيَفْعَلُ مَا اسْتَطَاعَ، وَيُسْتَحَبُّ الْهَبُوطُ بِالْيَمِينِ، وَالنُّهْوضُ بِالْيَسَارِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ^(١).

(و) يُسْنُ (تَكْثِيرُ السُّجُودِ) لَمَّا رَوَيْنَاهُ^(٢).

الطحطاوي

منه، وكذا السُّجُودُ، وَلَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ سَاهِيًا يَلْزِمُهُ سَجُودُ السَّهْوِ، قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ: وَهُوَ الصَّوَابُ أ. هـ ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (ثُمَّ وَجْهِهِ) وَيَبْدَأُ بِوَضْعِ الْأَنْفِ، «در».

قوله: (عِنْدَ نَزْوِلِهِ) مُرْتَبِطٌ بِكُلِّ مَا قَبْلَهُ.

قوله: (وَيَسْجُدُ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالْأُولَى حَذْفُهُ؛ لِتَصْرِيحِ الْمَصْنُفِ بِهِ بَعْدُ.

قوله: (بِأَنْ يَرْفَعَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ) أَي: وَيَضَعُهُمَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَيُكْرِهُ تَقْدِيمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عِنْدَ النَّهْوضِ.

قوله: (فَيَفْعَلُ مَا اسْتَطَاعَ) أَي: فِي الْهَبُوطِ وَالنُّهْوضِ.

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ الْهَبُوطُ بِالْيَمِينِ) أَي: بِالرُّكْبَةِ، بِأَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى الْيُسْرَى شَيْئًا قَلِيلًا، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ النَّهْوضُ بِالْيَسَارِ أَوَّلًا.

قوله: (لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ) لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى كُلِّ الْمَدْعَى، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا فِي الْمَصْنُفِ فَقَطْ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

قوله: (لَمَّا رَوَيْنَا) مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ سِوَى الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسْمَعُ^(٣) فِيهِ. وَقَوْلُهُ: (لِلْمَرْوِيِّ) هُوَ هَذَا بَعِينُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٨٣٨، وَالنَّسَائِيُّ: ١٠٩٠، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٢٦٨، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَابْنُ مَاجَهَ: ٨٨٢، وَابْنُ حِبَانَ:

١٩١٢، وَابْنُ خَزِيمَةَ: ٦٢٦، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (٣٩/٢٢)، وَالحَاكِمُ: ٨٢٢، وَالبَيْهَقِيُّ: (٩٨/٢)، مِنْ حَدِيثِ

وَاتِلَ بْنِ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٢٧٠٥، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٨٣٦، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَي: يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.



(و) يُسَنُّ (تَكْبِيرُ الرَّفْعِ) مِنْهُ؛ لِلْمُرُويِّ.

(و) يُسَنُّ (كَوْنُ السُّجُودِ) أَي: جَعَلَ السُّجُودَ (بَيْنَ كَفْيَيْهِ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَفِي الْبُخَارِيِّ: لَمَّا سَجَدَ وَضَعَ كَفْيَيْهِ حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ^(٢)، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ بِالْجَمْعِ، وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَذَا مَرَّةً، وَبِالْآخِرِ مَرَّةً، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْكَفَّيْنِ أَفْضَلُ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(و) يُسَنُّ (تَسْبِيحُهُ) أَي: السُّجُودُ، بِأَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى (ثَلَاثًا) لَمَّا رَوَيْنَا^(٣).

(و) يُسَنُّ (مُجَافَاةُ الرَّجُلِ) أَي: مُبَاعَدَتُهُ (بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَ) مُجَافَاةُ (مَرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَ) مُجَافَاةُ (ذِرَاعَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ) فِي غَيْرِ زَحْمَةٍ؛ حَذَرًا عَنِ الْإِيذَاءِ الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى، حَتَّى لَوْ شَاءَتْ بُهَيْمَةٌ.....
الطحطاوي

قوله: (وبه قال الشافعي رحمه الله) ونص «التبيين» يوافقه، وهو على ما نقله الحموي: وضع اليدين جذاء المنكبين أدب ١ هـ.

قوله: (وقال بعض المحققين) هو الكمال رحمه الله، وقوله: (وأن يفعل) تفسير (للجمع)، وفي نسخة: (وهو)^(٤).

قوله: (وإن كان بين الكفين أفضل)؛ لما فيه من تحصيل المجافاة المسنونة ما ليس في شيء غيره، ولأن آخر الركعة معتبر بأولها، فكما يجعل رأسه بين كفيه عند الإحرام في أول الركعة فكذا في آخرها، «برهان».

قوله: (ويسن تسبيحه) وتوجيه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة.

قوله: (في غير زحمة) مرتبط بقوله: (ومجافاة مرفقيه عن جنبه)، وأما مجافاة الذراعين عن الأرض فلا تؤذي في الازدحام.

قوله: (حتى لو شاءت بهيمة) بضم الموحدة وفتح الهاء: تصغير (بهمة) بفتح فسكون، وهو الصواب في الرواية: ولد الشاة بعد السخلة، فإنه أول ما تضعه أمه سخلة، ثم يكون بهيمة.

(١) أخرجه مسلم: ٤٠١، من حديث وائل بن حجر رحمه الله.

(٢) البخاري: ٨٢٨، ولفظه: (فإذا سجد وضع يديه غير مفترش، ولا قابضهما). واللفظ المذكور أخرجه أبو داود: ٧٣٤،

من حديث أبي حميد الساعدي رحمه الله.

(٣) أخرجه أبو داود: ٨٨٦، من حديث ابن مسعود رحمه الله.

(٤) أي: وهو أن يفعل.



أَنْ تَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ^(١)، وَكَانَ يُجَنِّحُ حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبْطِيهِ^(٢)؛ أَي: بِيَاضُهُمَا، وَقَالَ **غَزِيَّةٌ**: «لَا تَبْسُطُ بَسْطَ السَّبْعِ، وَادَّعِمِ عَلَى رَاحَتِكَ، وَأَبْدُ ضَبْعَيْكَ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ»^(٣).

(و) يُسْنُ (انْخِفَاضُ الْمَرْأَةِ، وَلَزُقُهَا بِبَطْنِهَا بِفَخْذَيْهَا) لِأَنَّهُ **يُسْنُ** مَرًّا عَلَى امْرَأَتَيْنِ تَصَلِّيَانِ، فَقَالَ: «إِذَا سَجَدْتُمَا فَضْمًا بَعْضَ اللَّحْمِ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ»^(٤)؛ لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ مُسْتَوْرَةٌ.

(و) تُسْنُ (الْقَوْمَةُ) يَعْنِي: إِتْمَامُهَا؛

الطحاوي

قوله: (حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبْطِيهِ) أَي: يَرَاهُ مَنْ خَلْفَهُ، كَمَا جَاءَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ^(٥).

قوله: (وَادَّعِمِ عَلَى رَاحَتِكَ) أَي: اعْتَمِدْ.

قوله: (وَأَبْدُ ضَبْعَيْكَ) بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ، وَالضَّبْعَانِ تَثْنِيَّةُ ضَبْعٍ، بَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لَا غَيْرَ، وَالْجَمْعُ: أَضْبَاعٌ، ك: (فَرِخٌ وَأَفْرَاخٌ)، عَلَى مَا فِي «الْمَصْبَاحِ» وَ«الصَّحَاحِ»: الْعَضْدُ كُلُّهُ أَوْ وَسْطُهُ أَوْ بَطْنُهُ، وَأَمَّا بَضْمُ الْبَاءِ: فَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَفْتَرَسُ، وَالسَّنَةُ الْجَذْبَةُ، وَقِيلَ فِي الْأَوَّلِ بِالضَّمِّ أَيْضًا، كَمَا فِي الْقُتَيْبَانِيِّ وَغَيْرِهِ.

قوله: (فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ... إلخ) بَيَانٌ لِحِكْمَةِ مَا ذُكِرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَظْهَرُ كُلُّ عَضْوٍ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَى غَيْرِهِ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ، وَلِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالتَّوَاضُعِ، وَأَبْلَغُ فِي تَمْكِينِ الْجَبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبْعَدُ عَنِ هَيْئَاتِ الْكُسَالَى.

فَرَعُ:

الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ أَفْضَلُ، ثُمَّ عَلَى مَا أَنْبَتَتْهُ، ذَكَرَهُ الْمَرْغِينَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ سُرَّهَا التَّوَاضُعُ وَالْخُشُوعُ، وَذَلِكَ فِي مُبَاشَرَةِ الْأَرْضِ أَظْهَرُ وَأَتَمُّ، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ حَرًّا أَوْ بَرْدًا أَوْ نَحْوِهِمَا، وَيُلْحَقُ بِهَا مَا أَنْبَتَتْهُ لِهَذَا الْمَعْنَى، ذَكَرَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجًّا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١٠٧، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١٠٦، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَارِثِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ: ١٩١٤، وَابْنُ خَزِيمَةَ: ٦٤٥، وَالْحَاكِمُ: ٨٢٧، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**.

(٤) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: ٨٧، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ: (٢٢٣/٢)، مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

(٥) أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (١٣٨١) عَنْ مَيْمُونَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** زَوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ **ﷺ** إِذَا سَجَدَ جَافَى

حَتَّى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ إِبْطِيهِ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٩٧)، قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي: بِيَاضَهُمَا.



لأنَّ الرِّفْعَ مِنَ السَّجْدِ فَرَضٌ إِلَى قُرْبِ الْقُعُودِ، فإِتْمَامُهُ سُنَّةٌ.

(و) تُسَنُّ (الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ).

(و) يُسَنُّ (وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ) حَالِ الْجَلْسَةِ (فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) فَيَكُونُ (كَحَالَةِ

التَّشَهُُّدِ) كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا يَأْخُذُ الرُّكْبَةُ؛ هُوَ الْأَصَحُّ.

(و) يُسَنُّ (إِفْتِرَاشُ) الرَّجْلِ (رِجْلُهُ الْيُسْرَى، وَنَضْبُ الْيُمْنَى) وَتَوَجُّهُ أَصَابِعِهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ

كَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما ^(١).

(و) يُسَنُّ (تَوَرُّكُ الْمَرْأَةِ) بَأَن تَجْلِسَ عَلَى أَلْيَتِهَا، وَتَضَعِ الْفَخْذَ عَلَى الْفَخْذِ، وَتُخْرِجَ رِجْلَهَا

مِنْ تَحْتِ وَرِكَيْهَا الْيُمْنَى؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا.

(و) تُسَنُّ (الْإِشَارَةُ فِي الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ ﷺ رَفَعَ أَصْبَعَهُ السَّبَّابَةَ وَقَدْ أَحْنَاهَا شَيْئاً ^(٢)، وَمِنْ

قَالَ: إِنَّهُ لَا يُشِيرُ أَصْلًا.....

الطَّحطاوي

قوله: (لأنَّ الرِّفْعَ) فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ» عَنْ «الْمَطْلَبِ» ^(٣): الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ

فَرَضٌ، وَالرِّفْعُ سُنَّةٌ.

قوله: (وَتُسَنُّ الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) الْمُرَادُ بِهَا الطَّمَأْنِينَةُ فِي الْقَوْمَةِ، وَتُفْتَرَضُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

وَمِقْدَارُ الْجُلُوسِ عِنْدَنَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مِقْدَارُ تَسْبِيحَةٍ.

وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ»، وَكَذَا لَيْسَ بَعْدَ الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ دَعَاءٌ، وَمَا وَرَدَ فِيهِمَا

مَحْمُولٌ عَلَى التَّهَجُّدِ، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ».

قوله: (كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ) بَحِثْ تَكُونُ أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ عَلَى حَرْفِي رُكْبَتَيْهِ، لَا مَبَاعَدَةَ عَنْهُمَا، كَمَا

فِي «الْفَتْحِ».

قوله: (وَتَوَجُّهُ أَصَابِعِهَا) أَي: بَاطِنِ أَصَابِعِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى [أ/١١١] نَحْوَ الْقِبْلَةِ بِقَدْرِ الْإِسْطَاعَةِ، فَإِنَّ

تَوَجُّهَ الْخَنْصَرِ لَا يَخْلُو عَنْ عُسْرِ، فَهُسْتَانِيٌّ.

قوله: (وَتُسَنُّ الْإِشَارَةُ) أَي: مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ عِنْدَنَا، كَذَا فِي «شَرْحِ الْمَشْكَاءِ» لِلْقَارِي،

وَتَكُونُ إِشَارَتُهُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ.

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: ١١٥٨.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٩٩١، وَالنَّسَائِيُّ: ١٢٧٢، وَابْنُ مَاجَهَ: ٩١١، وَابْنُ حِبَانَ: ١٩٤٦، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ٧١٦، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ١٠٢٠٠.

(٣) (١٣١/٢)، مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ نَمِيرٍ الْخَزَاعِيِّ رضي الله عنه.

(٣) لَعَلَّهُ «الْمَطْلَبُ الْفَاتِقُ» وَهُوَ لِلْعَلَّامَةِ بَدْرِ الدِّينِ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَيْسِيِّ، الدِّبَرِيِّ، الْحَنْفِيِّ. «كَشَفُ الظُّنُونِ» (١٥١٦/٢).

فهو خلاف الرواية والدراية، وتكون (بالمسبحة) أي: السبابة من اليمنى فقط يُشير بها (عند) انتهائه إلى (الشهادة) في التشهد؛ لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَدْعُو بِأَصْبَعِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْذِ، أَحْذِ»^(١)، الطحطاوي

قوله: (فهو خلاف الرواية) لأنه روي في عدة أخبار، منها: ما أخرجه ابن السكن في «صحيحه» عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الإشارة بالإصبع أشدُّ على الشيطان من الحديد»^(٢).

والمذكور في كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة، كما في «الفتح» وغيره، فلا جرم أن قال الزاهد في «المجتبى»: لَمَّا اتَّفَقَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ أَصْحَابِنَا جَمِيعاً فِي كَوْنِهَا سَنَةً، وكذا عن الكوفيين والمدنيين، وكثرت الأخبار والآثار، كان العمل بها أولى، كما في الحلبي وابن أمير حاج.

قوله: (والدراية) لأنَّ الفعل يوافق القول، فكما أنَّ القولَ فيه التَّفْيُّ والإثباتُ يكونُ الفعلُ كذلك، فرُفِعَ الإصْبَعُ التَّفْيُّ، ووضَّعُ الإثبات.

قوله: (وتكون بالمسبحة) بكسر الباء الموحدة، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّه يُشارُ بها في التَّوْحِيدِ، وهو تسيُّحٌ، أي: تنزيهٌ عن الشركاء، وخُصِّصَتْ بذلك؛ لأنَّ لها اتِّصَالاً بِنِيطِ الْقَلْبِ، فكأنَّها سببٌ لِحُضُورِهِ.

قوله: (أي: السبابة) سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّه يُشارُ بها عند السَّبِّ.

وقيل: يُكرهُ تسميتها بذلك، وردَّه ابنُ أمير حاجٍ بأنَّ تسميتها بذلك ثبتت عند مسلم وغيره من حديث ابن عمر حيث قال: وأشار بالسبابة^(٣).

قوله: (عند انتهائه إلى الشهادة) الإشارة إنما هي في أثنائها، لا عند الانتهاء إليها، فلو أبقى المصنّف على حاله لكان أولى.

قوله: (لقول أبي هريرة) دليل لقوله: (من اليمنى فقط).

قوله: (يدعو بأصبعه) أي: بكلتا مَسْبَحَتَيْهِ من يديه.

فرغ:

لا يُشيرُ بغيرِ المسبحة، حتَّى لو كانت مقطوعةً أو عليلَةً لم يُشيرَ بغيرِها من أصابع اليمنى ولا اليسرى، كما في النووي على مسلم.

قوله: (أَحْذِ أَحْذِ) بتشديد الحاء المهملة المكسورة، أي: وحذ، أي: أقم إصبعاً واحدةً،

(١) أخرجه أبو داود: ١٤٩٩، والنسائي: ١٢٧٤، من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٢) ذكره ابن الملقن في «تحفة المحتاج» (٣٢٥/١) وقال: رواه ابن السكن في صحاحه ١. هـ. وأخرج نحوه أحمد في

«المسند» (٦٠٠٠)، والبيهقي في «البحر الزخار» (٥٩١٧)، والطبراني في «الدعاء» (٦٤٢).

(٣) أخرجه مسلم (٥٨٠).



(بَرَفْعُهَا) أي: المُسَبِّحَةُ (عِنْدَ النَّفْيِ) أي: نفْيِ الألوهِيَّةِ عما سِوَى اللَّهِ تعالى بقوله: (لا إِلَهَ) (وَيَضَعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ) أي: إثباتِ الألوهِيَّةِ لله وحده بقوله: (إِلَّا اللَّهُ)؛ ليكونَ الرفعُ إشارةً إلى النفي، والوضعُ إلى الإثباتِ. ويُسنُّ الإسْرَارُ بقراءة التشهُدِ، وأشرنا إلى أنه لا يعقَدُ شيئاً من أصابعه، وقيل: إلّا عندَ الإشارةِ بالمُسَبِّحَةِ فيما يُروى عنهما.

(و) تُسنُّ (قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ) في الصحيح، وروى عن الإمامِ وجوبُها، الطحاوي

وهي اليمنى؛ لأنَّ التَّيَامُنَ يُطَلَّبُ فيما له شرفٌ، وكان ﷺ يحبُّه في شأنه كلّه^(١)، وهذا الدليل لا يُنتِج المدعى؛ لأنَّه في الدُّعاء في التشهُدِ.

قوله: (بَرَفْعُهَا... إلخ) وعند الشافعية يرفعها إذا بلغ الهمزة من قوله: إلّا الله. ويكون قصده بها التَّوْحِيدَ والإخلاصَ عند كلمة الإثبات، والدليل للجانبين في المطوَّلات.

قوله: (وأشرنا إلى أنه لا يعقَدُ شيئاً من أصابعه، وقيل: إلخ) صنيعة يقتضي ضَعْفَ الْعَقْدِ، وليس كذلك؛ إذ قد صرَّح في «النهر» بترجيحه، وأنه قول كثير من مشايخنا، قال: وعليه الفتوى، كما في عامة الفتاوى.

وكيفيته: أن يعقَدَ الخنصر والتي تليها محلّقاً بالوسطى والإبهام، ومنه يُعلم أنه اختلفَ التَّرجيحُ ١. هـ من السيّد.

ولعلَّ الإشارة تُفهم من قوله سابقاً: (ويُسنُّ وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجّتين كحالة التشهُدِ)، فإنها مبسوطة بين السجّتين، فيكون التشهُدُ كذلك، يفهم ذلك بطريق الإشارة.

وقال في «الشرح»: ويُسنُّ بسط اليدين على الفخذين، وهو أولى؛ لِمَا في تلك الإشارة من التأمل. والعقد وقت التشهُدِ فقط، فلا يعقَدُ قبل ولا بعد، وعليه الفتوى، فالظاهر أنه يجعل المعقودة إلى جهة الرُّكبة.

وفي «الدُّرّ»: وبقولنا: وبالمُسَبِّحَةِ^(٢). عمّا قيل: يعقَدُ عند الإشارة.

قوله: (وتُسنُّ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ) يَشْمَلُ الثَّلَاثِيَّ والرَّبَاعِيَّ.

قوله: (في الصحيح) هو ظاهر الرواية، كما في الحلبي.

قوله: (وروى عن الإمام وجوبها) ورَّجَّحه الكمال، لكنّه خلاف المذهب، كما في «سكب الأنهر».

(١) أخرجه البخاري (١٦٨-٤٢٦-٥٣٨٠)، ومسلم (٢٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان النبي ﷺ يحبُّ التَّيْمُنَ ما استطاع في شأنه كلّه، في ظهوره وترجله وتغلُّفه.

(٢) أي: واحترزنا بقولنا: بالمسبحة... إلخ.



وروي عنه التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت.

(و) تُسَنُّ (الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله

تعالى لَمَّا سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا فَقَالَ:

الطحاوي

قوله: (وروي عنه التخيير) قال البرهان الحلبي: الحاصل أن التخيير له يرجع إلى نفي تعين القراءة في الأخيرتين، وليس المراد به التسوية بين هذه الثلاثة؛ لأن القراءة أفضل بلا شك، وكذا التسبيح أفضل من السكوت كما لا يخفى ١. هـ

قوله: (والتسبيح) أي: بقدر الفاتحة أو ثلاث تسبيحات، كما في القهستاني؛ لأن القراءة فيهما إنما شرعت على وجه الذكر والثناء، فالتسبيح يقوم مقامهما، كما في «البحر».

قوله: (والسكوت) أي: بقدر الفاتحة، قهستاني عن «القنية»، أو بقدر ثلاث تسبيحات، زيلعي، أو بقدر تسبيحة واحدة «نهاية»، قال الكمال: وهو أليق بالأصول، أي: لأن الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه أدنى ما ينطلق عليه الاسم، والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الأركان ١. هـ ولذا قال القهستاني: ولعل المذكور بيان السنة أو الأدب، وإلا فالفرض على رواية الأصول مطلق القيام كما مر.

واختلف في الاختصار على السكوت، فقليل: يكون به مُسيئاً لو عمداً، ولكن لا يلزمه السهو لو سهواً، كما في «المحيط»، وقيل: لا يكون مُسيئاً، وإنما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه أثر ابن مسعود، وهو ظاهر ما في «البدائع» و«الذخيرة» و«الخانية»، وجرى عليه الشارح، وهو المذهب وإن كان صاحب «المحيط» على خلافه، كما في «البحر» و«الدر».

قوله: (وتُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) اعلم أنها على ستة أقسام: فرض، وواجب، وسنة، ومُستحب، ومكروه، وحرام.

فالأول: في العمر مرة واحدة؛ للآية^(١).

والثاني: كلما ذُكر اسمه ﷺ على قول الطحاوي، والظاهر أنه على الكفاية؛ لحصول [١١٢/أ]

المقصود، وهو تعظيمه ﷺ، كما ذكره القرمانئي.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مَلَأُوا عَلَيْهِمْ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].



يقول: اللهم صل على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، وبارك على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ، كما باركتَ على إبراهيمَ، وعلى آلِ إبراهيمَ، في العالمينَ إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ.

الطحاوي

والثالث: في القُعود الأخير.

والرابع: في جميع أوقات الإمكان.

والخامس: في الصَّلَاة ما عدا القُعود الأخير والقنوت.

والسادس: عند عملٍ محرَّم، وعند فتحِ التَّاجِرِ متاعه إن قصدَ بذلك الإعلامَ بجودته.

ولا خصوصية للصَّلَاة، بل كذلك جميعُ الأذكار في جميع الأحوال الدَّالة على استعمال الذِّكْرِ في غير موضعه، صرَّح بذلك علماؤنا.

وهل يأتي بها المسبوق مع الإمام؟ قيل: نعم، وبالدُّعاء، وصَحَّحه في «المبسوط»، وقيل: يُكرَّر كلمة الشَّهادة، واختاره ابن شجاع، وقيل: يسكت، واختاره أبو بكرٍ الرازي، وقيل: يَسْتَرْسِل في التَّشَهُّد، وصَحَّحه قاضيخان، وينبغي الإفتاء به، كما في «البحر»، وهو الصَّحيح، «خلاصة».

قوله: (اللهم صل على مُحَمَّدٍ) قال في «الدرِّ»: وَيُنْدَب السِّيَادَةُ^(١).

وفي «شرح الشُّفا» للشَّهاب عن الحافظ ابن حجر: إِنَّ أَتْبَاعَ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ أَرْجَحُ، وَلَمْ تُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَمْ تَرَوْ إِلَّا فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَوْ كَانَ مَتَدُوبًا لَمَّا خَفِيَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْ مَسْأَلَةِ أَصُولِيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْأَدَبَ أَحْسَنُ أَمْ الْأَتْبَاعُ وَالْإِمْتِثَالُ؟ وَرُجِّحَ الثَّانِي، بَلْ قِيلَ: إِنَّهُ الْأَدَبُ ١. هـ

قوله: (كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ) لَا يَقْتَضِيهِ أَفْضَلِيَّةُ الْخَلِيلِ عَلَى الْحَبِيبِ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مَنَزَلَتَهُ، فَلَمَّا بَيَّنَّ أَبْقَى الدَّعْوَةَ، أَوْ تَشْبِيهَ لِأَصْلِ الصَّلَاةِ بِأَصْلِ الصَّلَاةِ لَا لِلْقَدْرِ، أَوْ التَّشْبِيهَ وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ لَا عَلَيْهِ، فَكَانَ قَوْلُهُ: (اللهم صل على مُحَمَّدٍ) مُنْقَطِعًا عَنْ

(١) قال ابن عابدين: ذكره الرملي الشافعي في «شرحه على منهاج النووي» ونُصّه: والأفضل الإتيان بلفظ السِّيَادَةُ كما قاله ابن ظهير، وصرَّح به جمعٌ، وبه أفتى الشَّارح؛ لِأَنَّ فِيهِ الْإِتْيَانَ بِمَا أَمَرْنَا بِهِ، وَزِيَادَةُ الْإِخْبَارِ بِالْوَقْعِ الَّذِي هُوَ أَدَبٌ، فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ الْإِسْنَوِيُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ: (لَا تَسْبِدُونِي فِي الصَّلَاةِ)، فَبَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، كَمَا قَالَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْحَقَّاطِ، وَقَوْلُ الطُّوسِيِّ: إِنَّهَا مُبْطَلَةٌ، غَلَطَ ١. هـ

واعترض بأنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِنَا؛ لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ مِنْ أَنَّهُ: لَوْ زَادَ فِي تَشَهُّدِهِ أَوْ نَقَصَ فِيهِ كَانَ مَكْرُوهًا. قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ زَائِدَةٌ عَلَى التَّشَهُّدِ، لَيْسَتْ مِنْهُ، نَعَمْ، يَنْبَغِي عَلَى هَذَا عَدَمُ ذِكْرِهَا فِي (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)، وَأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مَعَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. «رد المحتار» (١/٥١٤).

وزيادة (في العالمين) ثابتة في رواية مسلم^(١) وغيره، فالمنع منها ضعيف.

والصلاة على النبي ﷺ فرض في العمر مرة ابتداءً، وتُفرض كلما ذكر اسمه؛

الطحاوي

التَّشْبِيه، أو المشبّه الصلاة على محمد وآله بالصلاة على إبراهيم وآله، ومُعظم الأنبياء آل إبراهيم، فإذا تقابَلَت الجملة بالجملة يقدَّر أن يكون آل الرسول كآل إبراهيم، كذا في «الشرح»، وفي هذا الأخير نظرٌ، أو المشبّه به قد يكون أدنى، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَا ذَرَّةٍ فِي الْمَوْزَنِ﴾ [النور: ٣٥] هـ. ١. «در».

والحميد: المحمود، فإنّه المحمود بأنواع المحامد، والمجيد: بمعنى الماجد، وهو من كَمَلَ في المجد والشرف، وتماؤه في «الشرح»، أو الحميد: بمعنى فاعلٍ، أي: أنت فاعل الحمد أو واهبه، كما أنَّ (مجيذاً) يَحْتَمِلُ أن يكون بمعنى الممجّد.

وقوله: (في العالمين)، أي: معَهم، فهو دعاءٌ لهم معهما، و(مع) داخلةٌ هنا على التَّابِع.

قوله: (فرض في العمر مرةً ابتداءً) أي: من غير تقدُّم ذكرٍ، ولو بلغ في الصلاة وصلّى فيها بعده نابت عن الفرض.

قوله: (وتُفرض كلما ذكر اسمه) هو قول الطحاوي، قال بعضهم: يتداخل الوجوب إذا اتحد المجلس، وتكفي صلاة واحدة كسجود التلاوة؛ إذ لو وجبت كل مرة لأفضى إلى الخرج، حلبي وغيره. وظاهر تعبيره بـ: (تُفرض) أنّه فرضٌ عمليٌّ، والذي في كلام غيره أنّ المراد الوجوب المصطلح عليه، فإنّ الأحاديث الواردة بطلبها عند ذكره أحاديثٌ آحاد، وهي إنّما تُفيد الوجوب، أفاده في «البحر». قال السرخسي في «شرح الكافي»: وقول الطحاوي مخالفتٌ للإجماع، وعامة العلماء على أنّ ذلك مستحبٌ فقط. كما في «غاية البيان»، وهو المختار للفتوى، كما في «النهر».

وظاهره ولو سمعه من متعدّد؛ لأنّ العبرة بمجلس السامع كالتلاوة، بخلاف الثناء عند اسمه تعالى بنحو: عزّ وجلّ، فيجب لكلّ مرة ثناءً على جِدّة وإن ذُكر في المجلس ألف مرّة، ولو تركه لا يتّضي.

وفي «البنية» عن «الجامع الصغير»: يكفي لكلّ مجلس ثناءً واحداً، وفي المجلسين يجب لكلّ مجلس، ولو تركه لا يبقى ديناً عليه.

وأما تسميت العاطس فإنّ حمداً يجب لكلّ مرّة، وفي «التفاريق»^(٢): لا يسمّى العاطس أكثر من ثلاث إذا تابع.

(١) أخرجه مسلم: ٩٠٧، وأحمد: ٢٢٣٥٢، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) «جمع التفاريق» في الفروع، للإمام زين المشايخ، أبي الفضل، محمد بن أبي القاسم البقالي، الخوارزمي، الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٦ هـ ست وثمانين وخمسمائة. «كشف الظنون» (١/٥٩٦).

لوجود سببه .

(و) يُسَنُّ (الدُّعَاءُ) بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ

الطَّحَاوِي

وإن لم يُسَمِّهْهُ إِلَى ثَلَاثِ كَفْتِهِ وَاحِدَةً، حَمَوِيٌّ عَلَى «الْأَشْبَاهِ»، لَكِنْ جَزَمَ فِي «الْفَتْحِ» تَبَعًا لِلْكَافِي «بَأَنَّهُ يَكْفِيهِ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ تَشْمِيتٌ وَاحِدٌ، وَفِي الزَّائِدِ نَدْبٌ ١. هـ

وَلَا يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى نَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا» لَا يَتَنَاوَلُ الرَّسُولَ، بِخِلَافِ «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ» «يَعْبَادِي»، «نَهْر».

وَيُخَصُّ مِنْ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ، وَالصَّلَاةَ فِي ضِمْنِ صَلَاةٍ، فَلَا تَجِبُ الصَّلَاةُ؛ لِارْتِكَابِ الْمَكْرُوهِ فِي الْأَوَّلِ، وَلِلتَّسْلُسِ فِي الثَّانِي، وَفِيهِ أَنَّهُ يُقَالُ فِي الْأَوَّلِ: يَتَأْتِي فَعَلُهَا بِالْإِنْيَانِ بِهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ.

قوله: (لوجود سببه) وهو ذكر اسمه ﷺ.

قوله: (وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ) لِنَفْسِهِ، وَلِوَالِدَيْهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ لَمَّا قِيلَ لَهُ: أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»، وَدَبَرُ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ^(١)، وَالدُّبُرُ: يُطْلَقُ عَلَى مَا قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، أَيِ: الْوَقْتُ الَّذِي يَلِيهِ وَقْتُ الْخُرُوجِ مِنْهَا، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا وَرَاءَهُ وَعَقِبُهُ، أَيِ: الْوَقْتُ الَّذِي يَلِي وَقْتَ الْخُرُوجِ، وَلَا مَانِعٌ مِنْ إِرَادَةِ الْوَقْتَيْنِ، «بَحْر».

وَيَدْعُو بِالْعَرَبِيَّةِ، وَيَحْرُمُ بغيرها؛ لِأَنَّهَا تُنَافِي جَلَالَ اللَّهِ تَعَالَى، «نَهْر».

وَلَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْمَغْفِرَةِ، وَكَفَّرَ بِهِ الْقَرَافِيُّ، وَالْحَقُّ خِلَافُهُ؛ لِقَوْلِ الْبَعْضِ بِجَوَازِ مَغْفِرَةِ الْكُفْرِ عَقْلًا.

وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ جَمِيعَ ذُنُوبِهِمْ؛ لِفَرَطِ الشَّفَقَةِ عَلَى إِخْوَانِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ جَائِزٌ الْوُقُوعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا.

وَمِنَ الْمُحَرَّمَ أَنْ يَدْعُوَ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ الْعَادِيَّةِ، كَنَزُولِ الْمَائِدَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا، قِيلَ: وَكَذَا الشَّرْعِيَّةُ كَمَا فِي «الدَّرِّ»، وَأَنْ يَسْأَلَ الْعَافِيَةَ مَدَى الدَّهْرِ، أَوْ خَيْرَ الدَّارَيْنِ وَدَفَعَ شَرَّهُمَا، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْخُصُوصَ؛ [١١٣/أ] إِذْ لَا بَدَّ أَنْ يُدْرِكَهُ بَعْضُ الشَّرِّ وَلَوْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ.

قوله: (لِقَوْلِهِ ﷺ...) (إلخ) المتبادر منه أَنَّ ذَلِكَ خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ خِلَافُ مَرَادِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّ مَرَادَهُ أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِذِكْرِهِ السَّلَامَ بَعْدُ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٤٩٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٨٥٦)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بتحميد الله عز وجل والثناء عليه، ثم ليصل على النبي، ثم ليدع بعد ما شاء^(١)، لكن لما ورد عنه ﷺ : «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(٢) قُدِّمَ هذا المانع على إباحة الدعاء بما أعجبه في الصلاة، فلا يدعوا فيها إلَّا (بِمَا يُشْبِهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ) مثل: $\text{رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا}$ [آل عمران: ٨] (و) بما يُشْبِهُ أَلْفَاظَ (السُّنَّةِ) ومنها ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، فَقَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(٣)، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَدْعُو بِكَلِمَاتٍ، مِنْهَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ^(٤).

و(لا) يجوز أن يدعوا في صلاته بما يُشْبِهُ (كَلَامَ النَّاسِ) لَأَنَّهُ يُيْطَلُّهَا إِنْ وُجِدَ قَبْلَ الْقَعْدِ قَدَرَ التَّشْهِدِ، الطحطاوي

قوله: (لكن لما ورد... إلخ) استدراك على التعميم المفهوم من قوله: (ما شاء)، فإنه يُفِيدُ جَوَازَ الدُّعَاءِ وَلَوْ بِمَا لَا يَسْتَحِيلُ طَلْبُهُ مِنَ الْخَلْقِ مَعَ أَنَّهُ يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ فَتَفْسُدُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ صَلَاتَنَا... إلخ».

قوله: (بما أعجبه في الصلاة) أي: مِمَّا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ.

قوله: ($\text{رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا}$) بدل من: (ألفاظ القرآن)، ولا يقصد القرآن بل الدعاء، وإلَّا كُره.

قوله: (ولا يجوز أن يدعوا... إلخ) ولذا قالوا: يَنْبَغِي لَهُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَدْعُوَ بِدُعَاءٍ مُحْفُوظٍ لَا بِمَا يَحْضُرُهُ؛ لَأَنَّهُ رَبَّمَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَبِالْعَكْسِ، فَلَا يَسْتَظْهِرُ لَهُ دُعَاءٌ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الدُّعَاءِ يَمْنَعُ الرَّقَّةَ، «بحر».

والمراد بـ: (بما يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ) مَا لَا يَسْتَحِيلُ طَلْبُهُ مِنْهُمْ.

(١) أخرجه أبو داود: ١٤٨١، والترمذي: ٣٧٨٤، وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد: ٢٣٩٣٧، وابن حبان: ١٩٦٠،

والحاكم: ٨٤٠، والبيهقي (١٤٧/٢)، من حديث فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم: ١١٩٩، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري: ٨٣٤، ومسلم: ٦٨٦٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٨٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٨٢).



ويَفُوتُ الواجبُ لوجودِهِ بعدَهُ قبلَ السَّلامِ بخروجهِ بِهِ دُونَ السَّلامِ، وهو مثلُ قولِهِ: اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةً، أَعْطِنِي كَذَا مِنَ الذَّهَبِ، وَالْفُضَّةِ، وَالْمَنَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ حَصُولُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَمَا يَسْتَحِيلُ مِثْلُ الْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ.

(و) يُسَنُّ (الْاِلْتِفَاتُ يَمِينًا ثُمَّ يَسَارًا بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ) لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ، وَعَنْ يَسَارِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» الطحاوي

ثُمَّ هَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ كَوْنِ الدُّعَاءِ مُسْتَحِيلًا مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ بَلْفِظٌ وَارِدٌ فِي الْأَثَرِ؟ الْمَذْهَبُ: لَا، فَلَوْ قَالَ: اغْفِرْ لِعَمِّي أَوْ خَالِي أَوْ أَقْرَبَائِي لَا تَفْسُدْ، خِلَافًا لِمَا فِي «الظَهِيرَةِ» وَ«الْخِلَاصَةِ».

ثُمَّ التَّنْصِيلُ بَيْنَ كَوْنِهِ يَسْتَحِيلُ سَوَالُهُ مِنَ الْمَخْلُوقِ أَوْ لَا إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ الْمَأْثُورِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ «الْخَانِيَّةِ».

قَالَ فِي «سَكَبِ الْأَنْهَرِ»: وَاخْتَارَ الْحَلْبِيُّ أَنَّ مَا هُوَ مَأْثُورٌ لَا يُفْسِدُ مُطْلَقًا، وَيُتَعَبَّرُ فِي غَيْرِهِ الْأَصْلُ الْمَتَقَدِّمُ ١. هـ ومثله في الْحَمَوِيِّ عن «الظَهِيرَةِ».

قوله: (وَيَفُوتُ الواجبُ) وهو الخروجُ بلفظ: السَّلامِ.

قوله: (بخروجهِ بِهِ) متعلِّقٌ بقوله: (ويَفُوتُ الواجبُ).

قوله: (مثلُ العَفْوِ وَالْعَافِيَةِ) قَالَ ﷺ: «مَا سُئِلَ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُسَالَ الْعَافِيَةُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

وَجَعَلَ فِي «الْهُدَايَةِ» لَفْظًا: (الرِّزْقُ) مِمَّا لَا يَسْتَحِيلُ طَلْبُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَنَظَرَ فِيهِ صَاحِبُ «غَايَةِ الْبَيَانِ» بِأَنْ إِسْنَادَ الرِّزْقِ إِلَى الْمَخْلُوقِ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَالرَّازِقُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَلِذَا جَعَلَهُ فخر الإسلامِ فِي «شَرْحِهِ» لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ «مِمَّا يَسْتَحِيلُ، وَفَصَّلَ فِي «الْخِلَاصَةِ» فَقَالَ: لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي فَلَانَةً، الْأَصَحُّ الْفَسَادُ، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْحَجَّ، الْأَصَحُّ عَدَمُهُ. قَالَ فِي «النَّهْرِ»: وَهَذَا التَّخْرِيجُ يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ.

وَلَوْ قَالَ: اقْضِ دَيْنِي تَفْسُدُ، «مُضْمَرَاتُ». وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِي السَّنَةِ: «اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ»^(٢) إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِالْمَأْثُورِ الَّذِي يُدْعَى بِهِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ أَنْ يَكُونَ وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ لَا مُطْلَقًا، وَهُوَ بَعِيدٌ، كَذَا فِي «الْبَحْرِ».

قوله: (بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ) هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْزِيعِ.

قوله: (حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ) هُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سَنَنِهِ» (٣٥٤٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨٣٣)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورحمته الله حتى يرى بياض خده الأيسر^(١).

فإن نقص فقال: السلام عليكم، أو سلام عليكم، أساء بتركه السنة، وصح فرضه، ولا يزيد (وبركاته)؛ لأنه بدعة، وليس فيه شيء ثابت.

وإن بدأ بيساره ناسياً أو عامداً يُسلم عن يمينه، ولا يُعيدُه على يساره، ولا شيء عليه سوى الإساءة في العمد، ولو سلم تلقاء وجهه يُسلم عن يساره، ولو نسي يساره وقام يعود ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم، فيجلس ويُسلم.

(و) يُسنُّ (نِيَّةُ الإِمَامِ الرَّجَالِ) والنساء، والصبيان، والخنائى (و) الملائكة (الحَفَظَةُ) جمعُ حافظ، سموا به؛ لحفظهم ما يصدر من العبد من قولٍ وعملٍ، الطحطاوي

قوله: (فقال: السلام عليكم) أو: عليكم السلام.

قوله: (لأنه بدعة) كذا قاله النووي، وهو مردود بما جاء في «سنن أبي داود» عن علقمة بن وائل عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، وعن شماله: «السلام عليكم ورحمة الله»^(٢)، وسكت عليه هو ثم المنذري.

وفي الحلبي عن «مختلف الفتاوى»: أنه يزيد (وبركاته) في التسليمين.

قوله: (ما لم يخرج من المسجد) والأصح ما لم يستدير القبلة، كما في «الدر».

قوله: (والنساء) وهذا أولى ممّا في «النهر»: أنه لا ينويهنّ إن حضرن؛ لكرهه حضورهنّ؛ لأنّ الكراهة عليهنّ، وهذا مطلوب منه إذا صليّن معه، فالجهة منفكة.

قوله: (لحفظهم ما يصدر من الإنسان من قولٍ وعملٍ) فعن يمينه رقيب، وهو كاتب الحسنات، وعن يساره عتيد، وهو كاتب السيئات، وورد: أنه إذا مات ابن آدم يأمرهما الله تعالى بالإقامة على قبره بحمدانه ويسبحانه ويهللانه ويكبرانه، ويكتبُ ذلك لصاحبهما حتى يُبعث^(٣)، ويفارقانه عند الغائط والجماع^(٤).

(١) أخرجه مسلم: ٥٨٢، من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، والنسائي: ١٣٢٥، وأحمد: ٤٢٤١، والطبراني في «الأوسط»: ٦١٢١، والدارقطني: (٣٥٧/١)، والبيهقي: (١٧٦/٢)، من رواية ابن مسعود ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٩٧)، ونحوه عند النسائي في «السنن الكبرى» (١٢٤٣) وغيره.

(٣) لم أجده.

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٨٠٠) من حديث ابن عمر ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «يُأْتِيَاكُمْ وَالتَّعْرِي؛ فَإِنْ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُقْضَى الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيَوْهُمْ وَآكْرَمَوْهُمْ».



أو لحفظهم إياه من الجنِّ وأسبابِ المعاطبِ، ولا يُعَيَّنُ عدداً؛ للاختلافِ فيه.

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنه قال: مع كلِّ مؤمنٍ خمسٌ من الحفظة: واحدٌ عن يمينه يكتبُ الحسناتِ، وواحدٌ عن يساره يكتبُ السيئاتِ، وآخرُ أمامه يُلقِّنُه الخيراتِ، وآخرُ وراءه يدفعُ عنه المكارهَ، وآخرُ عند ناصيته يكتبُ ما يُصَلِّي على النبي ﷺ، ويبلِّغُه إلى الرسول ﷺ.

وقيل: معه ستون ملكاً. وقيل: مئة وستون يذَّبُون عنه الشياطينَ، فالإيمانُ بهم
الطحاوي

والأصحُّ أنَّ الكافر تُكتبُ أعمالُه، وأنَّ الصبيِّ المميَّز تُكتبُ حسناته، وكيفيَّة الكتابة والمكتوب فيه ممَّا استأثر الله بعلمه على الأصحِّ.

واختلف في محلِّ الجلوس، فقليل: الفم، والمداد الرقيق، والقلم اللسان؛ لخبر: «نقُوا أفواهكم بالخلال؛ فإنَّها مجلسُ الملائكة الحافظين»^(١). وقيل: على اليمين والشمال.

واختلف فيما يكتبانه، قيل: ما فيه أجرٌ ووزرٌ؛ لِمَا ورد: (أنَّ كاتب الحسنات أمينٌ على كاتب السيئات، فإذا عمل حسنة كتبها عشرأ، وإن عمل سيئة قال له: دعه سبع ساعاتٍ لعلَّه يسبح أو يستغفر)^(٢)، وفي بعض الكتب (ست ساعاتٍ). وقيل: يكتبان كلَّ شيء.

واختلف في وقت محو المباح، والأكثر على أنه يوم القيامة.

قوله: (أو لحفظهم إياه من الجنِّ وأسبابِ المعاطبِ) أي: المهالك، وكذا المؤذيات.

قوله: (ستون ملكاً، وقيل: مئة وستون، يذَّبُون عنه) أي: كما يُذَّبُ عن ضَعْفَةِ النساء في اليوم الصائف الذباب، ولو بدوا لكم لرأيتموهم على كلِّ سهلٍ وجبلٍ، كلُّهم باسطٌ يده فاغرٌ فاه، ولو وُكِّلَ العبد إلى نفسه لاخطفته الشياطين^(٣)، كذا ورد في بعض الآثار.

وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الرعد: ١١] الآية، وفي الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل... إلخ»^(٤)، وهؤلاء المتعاقبون غيرُ الكرام الكاتبين في الأظهر، ذكره القرطبيُّ في «شرح مسلم».

(١) أورده الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣٥١) موقوفاً على سعد بن معاذ رضي الله عنه: «أنقوا أفواهكم بالخلال؛ فإنها مسكن الملكين الحافظين الكاتبين، وإن مدادهما الرقيق، وقلمهما اللسان، وليس شيء أشدَّ عليهما من فضل الطعام في الفم». وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٦٤٠) من حديث سعد بن معاذ رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٨٧) (٨/ ١٩١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) ذكره ابن أبي الدنيا في «مكاييد الشيطان» (٧٥)، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٠٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٢٠٩/ ٧): فيه عُفَيْر بن معدان، وهو ضعيف. هروفي الرواية: «قصعة العسل».

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



كالإيمان بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام من غير حصرٍ بعددٍ.

(و) نِيَّتُهُ (صَالِحِ الْجَنِّ) الْمُقْتَدِينَ بِهِ، فَيَنُوي الإمامُ الْجَمِيعَ (بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يُخَاطِبُهُمْ، وَقِيلَ: يَنُويهِمْ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى، وَقِيلَ: تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِمْ.

(و) يُسَنُّ (نِيَّةَ الْمَأْمُومِ إِمَامَهُ فِي جِهَتِهِ) الْيَمِينِ إِنْ كَانَ فِيهَا، أَوِ الْيَسَارِ إِنْ كَانَ فِيهَا (وَإِنْ حَاذَاهُ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ) لِأَنَّ لَهُ حِظًّا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْحَاضِرِينَ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ إِلَى الْمَأْمُومِ بِالتَّزَامِ صَلَاتِهِ (مَعَ الْقَوْمِ وَالْحَفَظَةِ وَصَالِحِ الْجَنِّ).

(و) يُسَنُّ (نِيَّةَ الْمُنْفَرِدِ الْمَلَائِكَةِ فَقَطْ) إِذْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُمْ.

الطحطاوي

قوله: (كالإيمان بالأنبياء) فَإِنَّ عَدَدَهُمْ لَيْسَ مَعْلُومًا قِطْعًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، أَوَّلَهُمْ آدَمَ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ أَجْمَعِينَ، وَقِيلَ: عَدَدُهُمْ مِثْنٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، كَذَا فِي «الشرح». [١١٤/أ] تَمَّةٌ:

المختار أَنَّ خَوَاصَّ بَنِي آدَمَ -وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ- أَفْضَلُ مِنْ جَمَلَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَعَوَامُّ بَنِي آدَمَ -وَهُمُ الْآتِقِيَاءُ- أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ، وَخَوَاصُّ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ بَنِي آدَمَ. والمراد بالآتقياء: الْآتِقِيَاءُ مِنَ الشُّرْكِ، كَمَا فِي «الروضة»، فَإِنَّ الظَّاهِرَ كَمَا فِي «البحر» أَنَّ فَسَقَةَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ.

وفي «النهر» عن «الروضة»: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ الْخَلِيقَةِ، وَأَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ أَفْضَلُهُمْ، وَأَنَّ أَفْضَلَ الْخَلَائِقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَلَائِكَةُ الْأَرْبَعَةُ وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ وَالرُّوحَانِيُّونَ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ، وَقَالَا: سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ. ذَكَرَهُ السَّيِّدُ، وَفِي ذِكْرِ الْإِجْمَاعِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ نَظَرٌ.

قوله: (الْمُقْتَدِينَ بِهِ) أَي: وَلَا يَنُوي مَنْ لَيْسَ مَعَهُ، وَقَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّهُ يَنُوي جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَوْ مِنَ الْجَنِّ، قَالَ السَّرْحِيُّ: هَذَا عِنْدَنَا فِي سَلَامِ التَّشَهُّدِ؛ لِعَدَمِ الْخِطَابِ فِيهِ، أَمَّا فِي سَلَامِ التَّحَلُّلِ فَيُخَاطَبُ مَنْ مَعَهُ فَيَخْصُهُ بِنِيَّتِهِ.

قوله: (وَقِيلَ: تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ) أَي: بِالْأَلْفَاتِ وَالْخِطَابِ.

قوله: (بِالتَّزَامِ صَلَاتِهِ) أَي: صَحَّحَ صَلَاتَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ ضَمِيرٌ.

قوله: (وَنَبَّهَ الْمُنْفَرِدَ الْمَلَائِكَةَ فَقَطْ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَدَّنَ فِي فَلَاةٍ وَأَقَامَ يَقْتَدِي بِهِ كَثِيرٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يَنُوي الْإِمَامَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْتَدِي بِهِ مَنْ لَا يَرَاهُ، وَهَذَا لَا يَخْصُ الْمَلَائِكَةَ، فَلَوْ قَالَ زِيَادَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ: (وَيَنُوي مَنْ اقْتَدَى) لِيُوَافِقَ مَا تَقَدَّمَ لَكَانَ أَنْسَبَ.



وينبغي التنبه لهذا، فإنه قلَّ من يتنبه له من أهل العلم، فضلاً عن غيرهم.
(و) يُسَنُّ (خَفْضُ) صَوْتِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ (الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى).

(و) يُسَنُّ (مُقَارَنَتُهُ) أَي: سَلَامِ الْمُقْتَدِي (لِسَلَامِ الْإِمَامِ) عِنْدَ الْإِمَامِ مُوَافَقَةً لَهُ، وَبَعْدَ تَسْلِيمِهِ عِنْدَهُمَا؛ لِئَلَّا يُسْرَعَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا.

(و) يُسَنُّ (الْبَدَاءَةُ بِالْيَمِينِ) وَقَدْ بَيَّنَّا.

(و) يُسَنُّ (اِنْتِظَارُ الْمَسْبُوقِ فَرَاغَ الْإِمَامِ) لَوْجُوبِ الْمُتَابَعَةِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ.

الطحاوي

قوله: (وَيَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لِهَذَا) أَي: لِمَا ذُكِرَ مِنَ السَّنَنِ.

قوله: (وَيُسَنُّ خَفْضُ صَوْتِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ) خَصَّهُ الْحَلَبِيُّ بِالْإِمَامِ ١. هـ ذكره السيّد، وهو في متن «منية المصلّي»؛ لِأَنَّ السَّنَةَ فِي حَقِّهِ الْجَهْرُ بِأَذْكَارِ الْإِنْتِقَالَاتِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لِلْإِعْلَامِ بِحَالِهِ.

قوله: (وَيُسَنُّ اِنْتِظَارُ الْمَسْبُوقِ فَرَاغَ الْإِمَامِ) أَي: مِنْ تَسْلِيمِهِ الْمَرَّتَيْنِ.

قوله: (لِوَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ) فَإِنْ قَامَ قَبْلَهُ كُرَّةٌ تَحْرِيمًا، وَقَدْ يُبَاحُ لَهُ الْقِيَامُ لِمُضْرُورَةٍ، كَمَا لَوْ خَشِيَ أَنْ يَنْتَظِرَهُ يَخْرُجُ وَقْتُ الْفَجْرِ، أَوِ الْجُمُعَةِ، أَوِ الْعِيدِ، أَوْ تَمْضِي مَدَّةٍ مَسْجُوحَةٍ، أَوْ يَخْرُجُ الْوَقْتُ وَهُوَ مَعْذُورٌ، وَكَذَا لَوْ خَشِيَ مَرُورَ النَّاسِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.



(فصل في آداب الصلاة)



(مِنْ آدَابِهَا) الأدبُ: ما فعله الرسول ﷺ مرّةً أو مرّتين، ولم يُواظب عليه كزيادة التسيّحات في الركوع والسجود، والزيادة على القراءة المسنونة، وقد شرع لإكمال السنّة. فمنها: (إِخْرَاجُ الرَّجُلِ كَفِّهِ مِنْ كُمِّهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ) للإحرام؛ لقربه من التواضع إلا لضرورة كبر، والمرأة تستر كفيها حذراً من كشف ذراعيها، ومثلها الخنثى. (وَمِنْهَا (نَظَرُ الْمُصَلِّي) سواء كان رجلاً أو امرأة (إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ قَائِماً) حفظاً له عن الطحطاوي

(فصل في آداب الصلاة)

أشار بـ: (مِنْ) التبعيضية إلى أنه لم يستوف أفراد الآداب، فمنها انتظار الصلاة، والاعتماد على الركبتين حال النهوض على طريقة، والتسمية بين الفاتحة والسورة على طريقة أيضاً، والقراءة من طوال المفصل على ما تقدّم، وقراءة الفاتحة في الأخيرتين بناءً على أنها أفضل، والإشارة في التشهد، على ما في العيني عن «التحفة»^(١).

قوله: (الأدب ما فعله الرسول) وفي اللغة: مَلَكَةٌ تعصم مَنْ قامت به عمّا يَشِينُهُ، أو هو حُسن الأخلاق وفعل المكارم، وإطلاقه على علوم العربية مولد، حَدَّثَ في الإسلام، وأدب ك: (كرُم) فهو أدب ك: (ضارب).

قوله: (مرّةً أو مرّتين) ومثله المندوب، أمّا المستحبّ: فهو ما فعله مرّةً وتركه أخرى، وهو ما عليه أهل الفروع.

والأولى ما عليه الأصوليون من عدم الفرق بين المستحبّ والمندوب، وتركه لا يُوجب إساءة ولا عتاباً، لكنّ فعله أفضل، كما في «الدر».

قوله: (وقد شرع لإكمال السنّة) والسنّة لإكمال الواجب، والواجب لإكمال الفرض، وتقدّم ما فيه.

قوله: (للإحرام) فيه إشعار بأنّه لا يُندب منه ذلك في غير حالة الإحرام، ولكنّ الأولى إخراجهما في جميع الأحوال، كما في «مجمع الأنهر».

قوله: (حَذَرًا مِنْ كَشْفِ ذِرَاعَيْهَا) أي: فإنّه عورةٌ على الصّحيح، وهذا في الحرّة، لا في الأمّة.

قوله: (قائماً) أي: ولو حُكماً كالقاعدا.

(١) ذكر في (ن) و (ح) غير ما تقدّم فقال: منها ملء الإناء؛ استعداداً لوقت آخر، وكون آتية من خَرفٍ، ولم يذكر ذلك؛ لأنه ليس في ضمن الصلّة. هـ



النظر إلى ما يشغله عن الخشوع (و) نظره (إلى ظاهر القدم راكمًا، وإلى أرنبة أنفه ساجدًا، وإلى حجره جالسًا) ملاحظًا قوله ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(١)، فلا يشتغل بسواه (و) منها نظره (إلى المنكبين مُسلمًا) وإذا كان بصيرًا أو في ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى.

(و) من الأدب (دفع السعال ما استطاع) تحرُّزًا عن المفسد، فإنه إذا كان بغير عُذر يُفسد، وكذا الجشاء.

(و) من الأدب (كظم فمه عند التثاؤب) فإن لم يقدر غطاء بيده أو كُمه؛ لقوله ﷺ: الطحطاوي

قوله: (إلى ظاهر القدم راكمًا) هذا لا يتأتى في المصلي قاعدًا.

قوله: (وإلى حجره) هو ما بين يديك من الثوب، كما في «القاموس»، وهو المراد هنا، ويفعل هذا ولو كان مشاهدًا للكعبة على المذهب.

قوله: (كأنك تراه) فإن العبد إذا رأى سيده أحسن طاعته.

قوله: (فإن لم تكن تراه) أي: الرؤية المعنوية، أي: فلا تغفل عن عبادته؛ فإنه يراك، أفاده السعد في «شرح الأربعين».

قوله: (وإذا كان بصيرًا) أي: أعمى، فهو من إطلاق اسم الضد على ضده، وقوله: (فيلاحظ عظمة الله) الأولى: فيكفيه ملاحظة العظمة، وإلا فالعظمة ملاحظة لكل مصل.

قوله: (دفع السعال ما استطاع) أي: مدة استطاعته، أمّا إذا كان يحصل له منه ضرر أو يشتغل قلبه بدفعه فالأولى عدم دفعه، كما في تنحج محتاج إليه لدفع بلغم مَنعه عن القراءة أو عن الجهر وهو إمام، ذكره البرهان الحلبي.

والسعال بالضم كما هو القياس في أسماء الأدوية: حركة تدفع بها الطبيعة أذى عن الرئة والأعضاء التي تتصل بها.

قوله: (يُفسد) أي: إذا حصل به حروف، ومثله الجشاء.

قوله: (كظم فمه عند التثاؤب) أي: إمساكه وسدّه ولو بأخذ شفتيه بيده، فإن أمكنه أخذ شفتيه بيده فلم يفعل وغطاه بيده أو كُمه كره، كذا عن الإمام، «خلاصة».

والتثاؤب: انفتاح الفم بريح يخرج من المعدة لمرض من الأمراض يحدث فيها فيوجب ذلك.

(١) أخرجه البخاري: ٥٠، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم: ٩٧، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.



«التَّائُؤُبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ»^(١).

(و) من الأدب (الْقِيَامُ) أَي: قِيَامُ الْقَوْمِ وَالْإِمَامِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا بِقُرْبِ الْمَحْرَابِ (حِينَ قِيلَ): أَي: وَقْتُ قَوْلِ الْمُقِيمِ (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) لِأَنَّهُ أُمِرَ بِهِ فَيُجَابُ، وَإِنْ لَمْ يَكُن حَاضِرًا يَقُومُ كُلُّ صَفٍّ حِينَ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِمَامُ فِي الْأَظْهَرِ.

(و) من الأدب (سُرُوعُ الْإِمَامِ) إِلَى إِحْرَامِهِ (مُذْقِيلَ): أَي: عِنْدَ قَوْلِ الْمُقِيمِ (قَدْ قَامَتْ الصَّلَاةُ) عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَشْرَعُ
الطحطاوي

وقال ابن درستويه^(٢) في «شرح الفصيح»: هو ما يُصِيبُ الْإِنْسَانَ عِنْدَ الْكَسَلِ وَالتَّعَاسِ وَالْهَمِّ مِنْ فَتْحِ الْقَمِّ وَالتَّمْطِي ١. هـ

وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَحْفُوظُونَ مِنْهُ جَمِيعًا، [أ/١١٥] «نهر» عَنْ «شرح الشمائل» لابن حجر.

قوله: (فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ) لِيَرُدَّ عَلَيْهِ قَصْدَهُ، وَوَرَدَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِذَا تَنَاءَبَ^(٣).
قوله: (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) وَقَالَ الْحَسَنُ وَزُفَرٌ: عِنْدَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، كَمَا فِي «سُكْبِ الْأَنْهَرِ» عَنْ ابْنِ الْكَمَالِ مَعَزِيًّا إِلَى «الذَّخِيرَةِ».

قوله: (لَأَنَّهُ أُمِرَ بِهِ فَيُجَابُ) أَي: لِأَنَّ الْمُقِيمَ أُمِرَ بِالْقِيَامِ أَي: ضَمِنَ قَوْلَهُ: (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ)، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِفَلَاحِهِمُ الْمَطْلُوبَ مِنْهُمْ حِينَئِذٍ الصَّلَاةُ، فَيُبَادِرُ إِلَيْهَا بِالْقِيَامِ.

قوله: (يَقُومُ كُلُّ صَفٍّ... إلخ) وَفِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ: فَكُلَّمَا جَاوَزَ صَفًّا قَامَ ذَلِكَ الصَّفُّ ١. هـ وَإِنْ دَخَلَ مِنْ قَدَامِهِمْ قَامُوا حِينَ رَأَوْهُ، وَإِذَا أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ وَدَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ يَقْعُدُ وَلَا يَنْتَظِرُ قَائِمًا؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، كَمَا فِي «الْمُضْمِرَاتِ» فَهُسْتَانِي، وَيُفْهَمُ مِنْهُ كِرَاهَةُ الْقِيَامِ ابْتِدَاءَ الْإِقَامَةِ، وَالنَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٧٤٩٣، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ دُرُسْتُوَيْهِ -وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِفَتْحِ الدَّالِ وَالرَّاءِ وَالْوَاوِ- الْفَسَوِيُّ، قَرَأَ عَلَى الْمُبَرِّدِ «الْكِتَابَ» وَبَرَعَ، وَكَانَ نَظَّارًا، لَهُ أَوْضَاعٌ، مِنْهَا «تَفْسِيرُهُ» لِكِتَابِ الْجَرْمِيِّ وَ«كِتَابُ الْإِرْشَادِ» وَغَيْرُهَا، تَوَفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِينَ. «طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ» (ص: ١١٦).

(٣) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٤٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُطَاسُ مِنَ اللَّهِ، وَالتَّائُؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِئِهِ، وَإِذَا قَالَ: آهَ آهَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جُوفِهِ، وَإِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْعُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّائُؤُبَ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: آهَ آهَ، إِذَا تَنَاءَبَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جُوفِهِ»، وَيَنْحُوهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٠٢٨)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «سُنَنِهِ» (٩٦٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٦٨٣) وَغَيْرُهُمْ.



إذا فرغ من الإقامة، فلو أخر حتى يفرغ من الإقامة؛ لا بأس به في قولهم جميعاً.
الطحاوي

قوله: (إذا فرغ من الإقامة) أي: بدون فصل، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو أعدل المذاهب شرح المجمع، وهو الأصح، فهُسْتَانِي عن «الخلاصة»، وهو الحق «نهر».

ولو فصل بينهما هل تُعاد؟ قال في «القنية»: لو صَلَّى السَّنة بعد الإقامة أو حضر الإمام بعدها بساعة لا يُعيدُها، ومثله في «البرازية» كما في «المنح»؛ لِمَا في البخاري عن أنسٍ قال: أُقيمت الصلاة، فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَحَبَسَهُ بعدما أُقيمت الصلاة^(١)، زاد هشامٌ في روايته: حَتَّى نَعَسَ بعضُ القومِ^(٢).

قال الشُّمْنِي: في هذا ردٌّ على مَنْ قال: إذا قال المؤذِّن: قد قامت الصلاة، وجب على الإمام تكبير الإحرام.

وفيه دليلٌ على أنَّ اتِّصال الإقامة بالشُّروع في الصلاة ليس من أكيد السُّنن، وإنَّما هو من مُستحباتها، كما ذكره العيني وغيره من شارحي البخاري.

قوله: (فلو أخر... إلخ) فالخلاف في الاستحباب، كما في «السراج»، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.



(١) أخرجه البخاري (٦٤٣).

(٢) أخرج هذه الزيادة بهذا اللفظ الترمذي في «سننه» (٥١٧) وغيره.

(فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ)

من الابتداء إلى الانتهاء من غير بيان أوصافها لتقديمها

(إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ) أَيَّ صَلَاةٍ كَانَتْ (أَخْرَجَ كَفَّيْهِ مِنْ كُمَيْهِ) بخلاف المرأة، وحال الضرورة كما بيناهُ (ثُمَّ رَفَعَهُمَا حِذَاءَ أُذُنَيْهِ) حَتَّى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ، ويجعلُ باطنَ كَفَّيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَلَا يُفْرِجُ أَصَابِعَهُ وَلَا يَضْمُهَا، الطحاوي

(فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ)

المراد بأفعال الصَّلَاةِ ما يَعْمُ أَقْوَالُهَا.

والفصلُ لغةٌ: ما بين الشيئين.

وفي الاصطلاح: طائفةٌ من المسائل الفقهيَّةِ تَغَيَّرَتْ أَحْكَامُهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا غَيْرُ مَرْجُومَةٍ بِالْكِتَابِ وَالْبَابِ.

قوله: (لتقديمها) من إضافة المصدر إلى مفعوله، والضَّمير إلى (الأوصاف).

قوله: (حَتَّى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ) وَمَسُّ الشَّحْمَتَيْنِ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْمَتَدَاوِلَاتِ إِلَّا فِي قَاضِيخَانَ وَالظَّهَيْرِيَّةِ، كَمَا فِي الْقُهُسْتَانِي.

وعَلَّلَهُ صَاحِبُ «النَّيَاةِ» بِأَنَّهُ لَتَحْقِيقِ الْمَحَاذَاةِ، فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالمَسِّ الْقُرْبُ النَّامُ، لَا حَقِيقَتُهُ، فَلَا مَنَافَاةً، كَمَا فِي «سَكَبِ الْأَنْهَرِ».

واخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ الرَّفْعِ، فَقِيلَ: الْإِشَارَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَقِيلَ: الْإِشَارَةُ إِلَى طَرَحِ أُمُورِ الدُّنْيَا خَلْفَهُ وَالْإِقْبَالَ بِكَلِّيَّتِهِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: لِيَسْتَقْبَلَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ: رَفَعَ الْيَدَيْنِ مِنْ زِينَةِ الصَّلَاةِ، بِكُلِّ رَفْعٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، بِكُلِّ إِصْبَعٍ حَسَنَةٌ، كَذَا فِي الْعَيْنِيِّ عَلَى الْبَخَارِيِّ^(١).

وَفِي هَذَا التَّعْبِيرِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْهُدَايَةِ».

وَفِي «الْقُدُورِيِّ»: يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالطَّحَاوِيِّ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ؛ لِأَنَّ فِي الرَّفْعِ نَفْيَ الْكِبَرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى،

وَفِي قَوْلِهِ: (اللَّهُ أَكْبَرُ) إِبْتَاهُهَا لَهُ تَعَالَى، وَالتَّنْفِيْ مُقَدِّمٌ عَلَى الْإِبْتَاهِ.

(١) «عمدة القاري» (٥: ٢٧٢)، ولم أجده عن ابن عمر رضي الله عنه هكذا، ولكن ذكر ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤٠/١) (٤٠٧) أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يقول: لكل شيء زينة، وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها. هـ وأخرج البيهقي في «معرفته السنن والآثار» (٣٣٦٢) عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: «إذا رفع يديه عند الركوع، وعند رفع رأسه من الركوع، فله بكل إشارة عشر حسنات».



وإذا كان به عذرٌ يرفعُ بقدرِ الإمكانِ، والمرأةُ الحرَّةُ حذوً منكبيها، والامةُ كالرجلِ كما تقدّم. (نَمْ كَبَّرَ) هو الأصحُّ، فإذا لم يرفعْ يديه حتى فرغَ من التكبيرِ لا يأتي به؛ لفواتِ محلّه، وإن ذكره في أثنائه رفعَ (بِلا مدّ) فإن مدّ همزه لا يكونُ شارعاً في الصلاة، وتفسدُ به الطحطاوي

وقيل: يرفع يديه بعد التكبير، والكلُّ مروى عن النبي ﷺ، كما في «البحر». قوله: (وإذا كان به عذرٌ يرفعُ بقدرِ الإمكانِ) بالزيادة أو النقص عن محلّه، أو بإحدى اليدين دون الأخرى.

قوله: (لا يأتي به؛ لفواتِ محلّه) وينبغي أن يأتي به على القول الثالث ما لم يطلُ الفصلُ ١. هـ «نهر».

قوله: (بلا مدّ) الحاصل: أن المدّ في التكبير إمّا أن يكون في لفظ (الله) أو في لفظ (أكبر). فإن كان في لفظ (الله) فإمّا أن يكون في أوّلِهِ أو في وسطِهِ أو في آخرِهِ. فإن كان في أوّلِهِ كان مُفسِداً؛ لأنّه في صورة الاستفهام، حتّى لو تعمّده يكفّر للشكّ في الكبرياء. وإن كان في وسطِهِ فهو الصّواب، إلّا أنّه لا يُبالغ فيه، فإن بالغ زيادةً على مدّه الطبيعيّ - وهو قدر حركتين - كره، ولا تفسدُ على المختار، كما في ابن أمير حاجّ، وفي «السراج»: أنّه خلاف الأولى ١. هـ فالكرهية للتنزيه.

وإن كان في آخرِهِ بأن أشبعَ حركة الهاء فهو خطأً من حيث اللّغة، ولا تفسدُ به الصّلاة، وكذا تسكينها، كذا في الحلبيّ.

وإن كان في (أكبر) فإنّ كان في أوّلِهِ فهو خطأً مُفسِداً للصّلاة، ولا يصيرُ به شارعاً على ما مرّ. وإن كان في وسطِهِ حتّى صار (أكْبَار) فقليل: تفسدُ صلاته؛ لأنّه جمع كَبَرٍ: وهو طبلٌ ذو وجهٍ واحدٍ، أو اسمٌ من أسماء أولاد الشّيطان.

وفي «القنية»: لا تفسدُ؛ لأنّه إشباعٌ، وهو لغة قوم، واستبعده الزيلعيّ بأنّه لا يجوز إلّا في الشّعْر. ولو فعله المؤدّن لا تجب إعادة الأذان؛ لأنّ أمر الأذان أوسعُ، كذا في «السراج». وإن تعمّده يكفّر - أي: مع قصد المعنى - وإلّا لا، ويستغفر ويتوب، «مضمّرات». وإن كان في آخرِهِ، فقليل: تفسدُ صلاته، وقياسه ألا يصحّ الشّروع به، وقيل: لا تفسدُ، كما في «العناية» وابن أمير حاجّ.



في أثنائها، وقوله: (ناوياً) شرط لصحة التكبير.

(وَيَصِحُّ الشَّرُوعُ بِكُلِّ ذِكْرٍ خَالِصٍ لِلَّهِ تَعَالَى) عن اختلاطه بحاجة الطالب وإن كره؛ لترك الواجب، وهو لفظ التكبير، وفيه إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة تامة، وهو ظاهر الرواية (كَسْبَحَانَ اللَّهِ) أو لا إله إلا الله، أو الحمد لله.

(و) يَصِحُّ الشَّرُوعُ أَيْضاً (بِالْفَارِسِيَّةِ) وغيرها من اللّسن

الطحطاوي

ولو حذف المصلّي أو الحالف أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة، أو حذف الهاء، اختلف في صحة الشروع وانعقاد اليمين وجلّ الذبيحة، فلا يُترك ذلك احتياطاً. أفاده السيّد، ومراً^(١).

قوله: (ناوياً) [أ/١١٦] اعلم أنه يصير شارعاً بالنية عند التكبير، لا به وحده، ولا بها وحدها، بل بهما، وصحّ تقديمها عليه حيث لم يفصل بينهما بأجنبي؛ للمقارنة حكماً، لا تأخيرها، ولا يلزم العاجز عن النطق بها - كالأخرس - تحريك لسانه، وكذا في حق القراءة، هو الصحيح؛ لتعذر الواجب، فلا يلزم غيره إلا بدليل، «در».

قوله: (بكل ذكر) بكسر الدال المعجمة: ما يكون باللسان، وهو المراد، وبضمّها: ما يكون بالجنان.

قوله: (خالص لله تعالى عن اختلاطه... إلخ) فلا يصحّ ب: اللهم اغفر لي؛ لأنه لطلب المغفرة، ولا بالحوقة؛ لأنه لطلب الحول والقوة، ولا ب: ما شاء الله كان؛ لأنه لطلب دفع السوء، ولا بالبسملة؛ لأنه لطلب البركة.

ولا فرق في صحة الشروع بين الأسماء الخاصة والمشتركة، كالكريم والجليل، على الأظهر الأصحّ.

قوله: (وإن كره) أي: تحريماً، مُرتبط بقوله: (ويصحّ الشروع... إلخ).

قوله: (وفيه إشارة) أي: فيما ذكره من قوله: (ثمّ كبر)، فإنّ التكبير: (الله أكبر)، وهو جملة، أو في قوله: (بكل ذكر) فإنّ الذكر التام لا يكون إلا بجملة.

قوله: (وهو ظاهر الرواية) والمختار، «در»، والأشبه كما في ابن أمير حاج، وروى الحسن عن الإمام: أنه يصير شارعاً بالمفرد، وفي «الدر»: ولو ذكر الاسم بلا صفة صحّ عند الإمام خلافاً لمحمّد.

قوله: (وغيرها من اللّسن) هو الصحيح، وخصّه أبو سعيد البردعي^(٢) بالفارسيّة، واستدلّ بحديث

(١) أي: في باب: شروط الصلاة وأركانها.

(٢) هو أحمد بن الحسين، أبو سعيد البردعي، أحد الفقهاء الكبار والمتقدمين من مشايخ الحنفية ببغداد، تفقه على أبي علي =



(إِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ قَدَرَ لَا يَصِحُّ شُرُوعُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ) ونحوها، (وَلَا قِرَاءَتُهُ بِهَا فِي الْأَصَحِّ) من قول الإمام الأعظم موافقة لهما؛ لأنَّ القرآنَ اسمٌ للنظم والمعنى جميعاً، وأمَّا التلبيةُ في الحجِّ، والسَّلامُ من الصلاةِ، والتسميةُ على الذبيحةِ، والأيمانُ فجائزٌ بغيرِ العربيةِ مع القدرةِ عليها إجماعاً.

(ثُمَّ وَضَعَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ) وتقدَّم صفته (تَحْتَ سُرَّتِهِ عَقِبَ التَّحْرِيمَةِ بِلا مَهْلَةٍ) لأنَّه سنَّةُ القيامِ في ظاهرِ المذهبِ، وعندَ محمَّدٍ: سنَّةُ القراءةِ، فيرسلُ حالَ الشَّاءِ، وعندَهما: يعتمدُ في كلِّ قيامٍ فيه ذكرٌ مسنونٌ كحالةِ الشَّاءِ، والقنوتِ، وصلاةِ الجنازةِ، ويرسلُ بينَ تكبيراتِ العيدينِ؛ إذ ليس فيه ذكرٌ مسنونٌ.

(مُسْتَفْتِحاً، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) وإن قال: (وجلُّ ثناؤُك) لم يُمنع، وإن سكتَ لا يُؤمرُ، ولا يأتي بدعاءِ التوجُّهِ لا قبلَ الشُّروعِ، ولا بعده، الطحطاوي

موضوع، كما قاله القاريُّ في «الموضوعات»: لسانُ أهلِ الجَنَّةِ العربيةُ والفارسيَّةُ الدُّرِّيَّةُ. وعلى قولهما: مَنْ لم يعرفها في حكمِ العاجزِ، وتقدَّم.

قوله: (إِنْ عَجَزَ) الصَّحيحُ أنَّه يصحُّ الشُّروعُ عنده بغيرِ العربيةِ ولو كان قادراً عليها مع الكراهةِ التحريميةِ للقادر؛ لأنَّ الشُّروعَ يتعلَّقُ بالذِّكرِ الخالصِ، وهو يحصلُ بكلِّ لسانٍ، وفي بعضِ الكتبِ ما يُفيدُ أنَّ صاحبيه رجعا إلى قوله هنا كرجوعه إلى قولهما في القراءةِ، أفاده صاحب «الدرِّ» ومراً^(١).

قوله: (فِي الْأَصَحِّ فِي قَوْلِي الْإِمَامِ) الأولى (من قولِي الإمام) كما هو في بعضِ النُّسخِ، وبه عبَّرَ في «الشرح»، وهذا ظاهرٌ في القراءةِ، لا في الشُّروعِ كما علمتَ، وعلى هذا القولِ الفتوى.

قوله: (لأنَّ القرآنَ اسمٌ للنَّظم والمعنى جميعاً) أي: وَمَنْ قرأ بغيرِ العربيةِ فإنَّما أتى بالمعنى فقط.

قوله: (وَالْأَيْمَانُ) معنَى جوازِ الأيمانِ بغيرِ العربيةِ ولو مع القدرةِ عليها أنَّه إذا حلف بالله بالفارسيَّةِ تنعقدَ يمينه، وتلزَّمه الكفَّارة إذا حنث، أفاده السيّد، فالأيمانُ في كلامِ المؤلِّفِ بفتحِ الهمزة: جمعُ يمينٍ.

قوله: (بِلا مَهْلَةٍ) بفتحِ الميم، أي: تراخٍ، وبضمِّها: عكارةُ الزَّيتِ.

قوله: (فِي كُلِّ قِيَامٍ) أي: له قرارٌ.

= الدقاق وموسى بن نصر الرازي، وتفقه عليه أبو الحسن الكرخي وأبو طاهر الدباس القاضي وأبو عمرو الطبري، خرج إلى الحج فقتل في وقعة القرامطة مع الحجاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة. «الجواهر المضية» (١/٦٦).

(١) أي: في باب: شروط الصلاة وأركانها.



ويضمه في التهجد للاستفتاح.

ومعنى (سبحانك اللهم وبحمدك): نزهتك عن صفات النقص بالتسبيح، وأثبت صفات الكمال لذاتك بالتحميد، (وتبارك) أي: دام وثبت وتنزه (اسمك، وتعالى جدك) أي: ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بمكانتك، (ولا إله غيرك) في الوجود معبود بحق، بدأ بالتنزيه الذي يرجع إلى التوحيد، ثم ختم بالتوحيد ترقياً في الشناء على الله تعالى، من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية إلى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الأفعال، الطحطاوي

قوله: (ويضمه في التهجد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم الاستفتاح عليه.

قوله: (ومعنى: سبحانك) سبحان في الأصل مصدر، ولا فعل له، ومعناه: البراءة والنزاهة، من سبّح في الأرض، أي: ذهب وبعد، ثم ضمن معنى التسبيح الذي هو التنزيه، وقد يستعمل علماً له فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً، وانتصاب (سبحان) بفعل محذوف واجب الحذف إما من لفظه، وأصل التركيب: سبّحتك سبحاناً، أو من غير لفظه، أي: أعتقد سبحانك، أي: نزهتك عن كل ما لا يليق بك، فيكون على هذا مفعولاً به، لا مطلقاً.

قوله: (وبحمدك) متعلق بمحذوف، والواو إما لعطف جملة على جملة حذفت كالأولى وأبقي حرف العطف، أي: أسبّحك وأبتدئ بحمدك، أو أصفك بحمدك، ولا ينبغي أن يقال بزيادتها؛ لأنها ليست بقياس، كما في الفهستاني.

وروي عن الإمام أنه لو قال: سبحانك اللهم بحمدك، بحذف الواو جاز، والباء على هذا للملابسة، أي: أسبّحك تسبيحاً ملتبساً بحمدك، أو للمصاحبة.

قوله: (وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل إلا الله تعالى، من البركة: وهو الخير الدائم الكثير، أي: تكاثرت خيور أسمائك الحسنى، مشتق من (برك الماء في الحوض) أي: دام، أو من برك الإبل، وهو الثبوت.

قوله: (وتنزه) ليس هذا من معنى (تبارك).

قوله: (وتعالى جدك) الجد بفتح الجيم: يطلق على أب الأب، وأب الأم، وعلى شاطئ النهر، وعلى العظمة والجلال، وهو المراد هنا، يعني: أن عظمتك تعلو على عظمة غيرك.

قوله: (بدأ بالتنزيه) أي: التنزيه الكامل.

قوله: (من ذكر النعوت... إلخ) متعلق بقوله: (ترقياً)، وكذا قوله: (إلى غاية الكمال).

قوله: (في الجلال والجمال) متعلق بـ: (غاية) أو بـ: (كمال).

قوله: (وسائر الأفعال) عطف على قوله: (الجلال) أي: وإلى غاية الكمال في سائر الأفعال.



وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الأحديّة والصمديّة.

(وَيَسْتَفْتِحُ كُلُّ مُصَلٍّ) سواء المُقتدي وغيره ما لم يبدأ الإمام بالقراءة.

(ثُمَّ نَعُوذُ) بالله من الشيطان الرجيم؛ لأنه مطروّد عن حضرة الله تعالى، ويُريد أن يجعلك شريكاً له في العقاب، وأنت لا تراه، فتعتصم بمن يراه ليحفظك منه بالتعوذ (سراً للقراءة) مقدّماً عليها (فِيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ) في ابتداء ما يقضيه بعد الشاء، فإنه يُثني حال اقتدائه ولو في سكتات الإمام على ما قيل، ولا يأتي به في الركوع، ويأتي فيه بتكبيرات العيدين لوجوبها (لَا الْمُقْتَدِي) لأنه للقراءة، ولا يقرأ المُقتدي، وقال أبو يوسف: هو تبع للثناء فيأتي به (وَيُؤَخِّرُ) التعوذ (عَنْ تَكْبِيرَاتِ) الزوائد في (العيدين) لأنه للقراءة، وهي بعد التكبيرات في الركعة الأولى.

(ثُمَّ يُسَمِّي سِرّاً) كما تقدّم (وَيُسَمِّي) كلُّ مَنْ يقرأ في صلاته (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) سواء صلى فرضاً أو نفلاً (قَبْلَ الْفَاتِحَةِ) بأن يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وأمّا في الوضوء والذبيحة فلا يتنقّد بخصوص البسملة، بل كلُّ الطحاوي

قوله: (وهو الانفراد... إلخ) الضمير يرجع إلى (الغاية)، ودُكر باعتبار الخبر.

قوله: (وما يختص به) عطف على (الانفراد)، وهو خاص.

قوله: (ما لم يبدأ الإمام بالقراءة) ولو سرية على المعتمد، وإن أدركه راعياً تحرّى إن أكثر رأيه أنه إن أتى به أدركه في شيء منه أتى به، وإلا لا، «نهر».

قوله: (ثمّنداً عليها) وقال بعض أصحاب الظواهر والتّحفي وابن سيرين: يأتي به بعد القراءة؛ لأنه تعالى ذكره بحرف الفاء^(١)، وأنه للتّعقيب، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ الفاء للحال، وتماؤه في «الشرح».

قوله: (فإنه يُثني حال اقتدائه) لا وجه لهذا التعليل، قال في «الشرح»: [أ/ ١٧] ويثني أيضاً حال اقتدائه وإن سبقه به إمامه ما لم يقرأ، وقيل: يُثني في سكتاته، وهو أولى ممّا هنا، وكلامه يقتضي أنّ المسبوق يُثني مرتين، وهو خلاف المشهور.

قوله: (ولا يأتي به في الركوع) أي: لا يأتي بالتعوذ في الركوع.

قوله: (ويأتي فيه بتكبيرات العيدين) أي: يأتي بها المسبوق في الركوع.

قوله: (لوجوبها) ظاهر التعليل يُفيد أنه لا فرق بين الركعة الأولى والثانية.

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].



ذكر له يكفي (فَقَطْ) فلا تُسَنُّ التسمية بين الفاتحة والسورة، ولا كراهة فيها إن فعلها اتفاقاً للسورة، سواء جهراً أو خافت بالسورة، وغلظ مَنْ قَالَ: لا يسمي إلا في الركعة الأولى.

(ثُمَّ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ، وَأَمَّنَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ سِرًّا) وحقيقته: إسماعُ النفس كما تقدّم (ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ) من المُفَصَّلِ على ما تقدّم (أَوْ) قرأ (ثَلَاثَ آيَاتٍ) قِصَارٍ، أو آيةً طويلةً وجوباً.

(ثُمَّ كَبَّرَ) كلُّ مصلٍّ (رَاكِعًا) فيبدأ بالتكبير مع ابتداء الانحناء، ويختمه بختمه؛ ليشرع في التسبيح، فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكرٍ (مُطَمِّنًا مُسَوِّيًا رَأْسَهُ بِعَجْزِهِ، آخِذًا رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) ويكون الرجلُ (مُفَرَّجًا أَصَابِعَهُ) ناصباً ساقيه، وإحناؤهما شبه القوسِ مكروءة، والمرأة لا تفرج أصابعها.

(وَسَبَّحَ فِيهِ) أي: الركوع كلُّ مُصَلٍّ، فيقول: سبحان ربِّي العظيم مرَّاتٍ (ثَلَاثًا، وَذَلِكَ) العددُ (أَدْنَاهُ) أي: أدنى كمالِ الجمعِ المسنون.

ويكره قراءة القرآن في الركوع، والسجود، والتشهد، بإجماع الأمة؛ لقوله ﷺ: «نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا».

(ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَاطْمَأَنَّ) قائماً (قَائِلًا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: قَبِلَ اللَّهُ حَمْدَ مَنْ حَمِدَهُ؛ لأنَّ السماعَ يُذكرُ ويُرادُّ به القَبُولُ مجازاً كما يُقال: سمع الأميرُ كلامَ فلانٍ، وفي الحديث: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»^(١) أي: لا يُستجاب، والهَاءُ لِلسَّكْتَةِ والاستراحة، الطحطاوي

قوله: (ذِكْرٌ لَهُ يَكْفِي) إفراد الضمير باعتبار المذكور، والأفضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه، وفي الذبيحة: باسم الله، الله أكبر.

قوله: (لِلسُّورَةِ) تقييده بالسورة يُفيد الكراهة إذا أتى بها للآيات.

قوله: (مِنَ الْمُفَصَّلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) أي: من الطوال والأوساط والقِصار.

قوله: (وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالتَّشَهُدِ) وأمَّا الأدعية التي في التشهد بالفاظ القرآن يتوحي بها الدعاء لا القراءة، وإلا كُره تحريماً.

قوله: (لِقَوْلِهِ ﷺ) الحديث لم يُذكر فيه التشهد.

(١) أخرجه مسلم: ١٠٧٤، من حديث ابن عباس رضيهما.

(٢) أخرجه النسائي: ٥٤٦٩، وابن ماجه: ٢٥٠، واللفظ لهما، وأحمد: ٨٤٨٨، والحاكم: ١٩٥٨، من حديث أبي هريرة

رضيهما، وابن حبان: ١٠١٥، والطبراني في الأوسط: ٦٦٢، من حديث أنس رضيهما، وفي الكبير: ١١٠٢٠، من حديث

ابن عباس رضيهما.



لا للكناية (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) فيجمع بين التسميع والتحميد (لَوْ) كان (إِمَامًا) هذا قولهما، وهو رواية عن الإمام، اختارها في «الحاوي القدسي».

وكان الفضلي^(١) والطحاوي^(٢) وجماعة من المتأخرين يميلون إلى الجمع، وهو قول أهل المدينة.

وقوله: (أَوْ مُنْفَرِدًا) متفق عليه على الأصح عن الإمام موافقة لهما، وعنه: يكتفي بالتحميد، وعنه: يكتفي بالتسميع (وَالْمُقْتَدِي بِكَتْفِي بِالتَّحْمِيدِ) اتفاقاً؛ للأمر في الحديث: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، رواه الشيخان^(٣)، والأفضل: اللهم ربَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ويليه: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

(ثُمَّ كَبَّرَ) كلُّ مصلٍّ (خَارًا لِلْسُجُودِ) ويختتمه عند وضع جبهته للسجود (ثُمَّ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ) إن لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثُمَّ) وضع (وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ) لما روينا^(٤) (وَسَجَدَ بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ) وتقدّم الحكم (مُطَمِّنًا مُسَبِّحًا) بأن يقول: سبحان ربِّي الأعلى مراتٍ (ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ) لما تقدّم^(٥).

الطحاوي

قوله: (لَا لِلْكِنَايَةِ)^(٦) وفي «المستصفى»: أنها للضمير لا للسكت.

وفي «الولوالحيّة»: لو أبدل التَّوَنَ لاماً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، كما في «سكب الأنهر». وإن كان لسانه لا يطاوعه يتركه كما في «الشرنبلالية».

ولو سَكَنَ الميم من (حَمْدَهُ) فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، كما في «شرح الكيدانية» عن «عمدة الفتاوى».

قوله: (وَالْأَفْضَلُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) لزيادة الثناء، واختلّفوا في هذه الواو، فقيل: زائدة، وقيل: عاطفة، تقديره: ربَّنَا حمدناكَ وَلَكَ الحمد، كما في «التبيين»، والأوّل أظهر، كما في «الدراية» كذا في «الشرح».

(١) أبو عمرو عثمان بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن الفضل بن جعفر بن رجاء الفضلي الأسدي البخاري، توفي ببخارى سنة (٥٠٨هـ). ينظر: «الجواهر المضية»: (٢/٣٣٤).

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي»: (١/٦١٢).

(٣) أخرجه البخاري: ٧٩٦، ومسلم: ٩١٣، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم: ٨٩٦، من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود: ٨٨٦، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) المراد بـ: (الكناية) هنا (الضمير)، فالمعنى عليه: والهاء للسكت والاستراحة لا للضمير. وهو استعمال شائع في كتب الحنفية.

(وَجَافَى) أي: باعد الرجلُ (بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَعَضْدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ) لَأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي السُّجُودِ بِالْأَعْضَاءِ (فِي غَيْرِ رَحْمَةٍ) وَيَنْضَمُّ فِيهَا حَذَرًا عَنْ إِضْرَارِ الْجَارِ (مُوجَّهًا أَصَابِعَ يَدَيْهِ) وَيَضْمُّهَا كُلَّ الضَّمِّ، لَا يَنْدُبُ إِلَّا هُنَا؛ لِأَنَّ الرِّحْمَةَ تَنْزُلُ عَلَيْهِ فِي السُّجُودِ، وَبِالضَّمِّ يَنَالُ الْأَكْثَرُ (و) يَكُونُ مُوجَّهًا أَصَابِعَ (رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ).

(وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُ) فَتَضَمُّ عَضْدَيْهَا لِحَنِيَّهَا (وَتُلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا) لَأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا (وَجَلَسَ) كُلُّ مُصَلٍّ (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مُطْمَئِنًّا) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ، وَالْوَارِدُ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّهَجُّدِ.

(ثُمَّ كَبَّرَ) لِلْسُّجُودِ (وَسَجَدَ) بَعْدَهُ (مُطْمَئِنًّا، وَسَبَّحَ فِيهِ) أي: السُّجُودِ (ثَلَاثًا، وَجَافَى بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَأَبْدَى عَضْدَيْهِ) وَهُمَا ضَبْعَاهُ، وَالضَّبْعُ بِسُكُونِ الْبَاءِ لَا غَيْرُ: الْعَضْدُ.

(ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا لِلتَّهْوِضِ) أي: الْقِيَامِ لِلرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (بِلَا اعْتِمَادٍ عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ عَذْرٌ (وَبِلَا قُعُودٍ) قَبْلَ الْقِيَامِ يُسَمَّى جَلْسَةً الْإِسْتِرَاحَةِ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ سَنَّةٌ.

(وَالرَّكْعَةُ الثَّانِيَةُ) يَفْعَلُ فِيهَا (كَالْأُولَى) وَعَلِمَتْ مَا شَمَلَتْهُ (إِلَّا أَنَّهُ) أي: الْمُصَلِّي (لَا يُنْيِي) لَأَنَّهُ لِلْإِفْتِتَاحِ فَقَطْ (وَلَا يَتَعَوَّذُ) لِعَدَمِ تَبَدُّلِ الْمَجْلِسِ.

(و) لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ إِذْ (لَا يُسَنُّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ) فِي حَالَتِي الرُّكُوعِ وَقِيَامِهِ، وَلَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ فِي الصَّحِيحِ، فَلَا يُسَنُّ (إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعِنْدَ تَكْبِيرِ الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ، وَتَكْبِيرَاتِ الرِّوَاكِدِ فِي الْعِيدَيْنِ) لِاتِّفَاقِ الْأَخْبَارِ، وَصِفَةِ الرِّفْعِ فِيهَا حَذَوِ الْأَذْنَيْنِ. الطَّحْطَاوِي

وَتَرَكَ الْمَرْتَبَةَ الثَّلَاثَةَ، وَهِيَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

قوله: (وَمُوجَّهًا أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) وَلَا بَدَّ مِنْ وَضْعِ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ، وَوَضْعُ الْقَدَمِ بِوَضْعِ أَصَابِعِهَا، وَيَكْفِي وَضْعُ إصْبَعٍ وَاحِدَةٍ، كَذَا فِي السَّيِّدِ.

قوله: (وَجَلَسَ كُلُّ مُصَلٍّ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) وَمِقْدَارُ الرَّفْعِ الْمَفْرُوضِ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْجُلُوسِ أَقْرَبَ، وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، قَالَ السَّيِّدُ عَازِيًا إِلَى «النَّهْرِ».

قوله: (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا لِلتَّهْوِضِ) ظَاهِرُ تَعْبِيرِهِ أَنَّهُ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ لَا يُكَبِّرُ إِلَّا عِنْدَ التَّهْوِضِ لَا عِنْدَ قُعُودِهِ؛ لِلإِتِّبَانِ بِالتَّسْبِيحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي رَفْعِهِ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ بِمُجَرَّدِ رَفْعِهِ قَبْلَ التَّسْبِيحِ.

قوله: (لَا يُنْيِي) بِالضَّمِّ، مِنْ (أَنْتَى) لَا غَيْرَ.



(و) يُسَنُّ رَفْعُهُمَا مَبْسُوطَتَيْنِ نَحْوَ السَّمَاءِ (حِينَ يَرَى الْكَعْبَةَ) الْمُشْرِفَةَ، أَي: وَقْتَ مُعَايِنَتِهَا، فَتَكُونُ الْعَيْنُ فِي (فَقْعَس) ^(١) لِلْعِيدِينَ، وَمُعَايِنَةِ الْبَيْتِ لِلدَّعَاءِ، وَهُوَ مُسْتَجَابٌ.

(و) يُسَنُّ رَفْعُهُمَا (حِينَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ) مُسْتَقْبِلًا بِبَاطِنِهِمَا الْحَجَرَ.

(و) يُسَنُّ رَفْعُهُمَا مَبْسُوطَتَيْنِ نَحْوَ السَّمَاءِ دَاعِيًا (حِينَ يَقُومُ عَلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَ) كَذَلِكَ (عِنْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَ) وَقُوفٍ (مُرْدَلِفَةً، وَ) فِي الْوُقُوفِ (عِنْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ الْأُولَى، وَ) الْجَمْرَةِ (الْوُسْطَى) كَمَا وَرَدَ بِذَلِكَ السُّنَّةُ الشَّرِيفَةُ، وَتَرْفَعُ فِي دَعَاءِ الْاسْتِسْقَاءِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدِ فِي الدَّعَاءِ سُنَّةٌ.

(و) كَذَلِكَ (عِنْدَ) دَعَائِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ (التَّسْبِيحِ) وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّكْبِيرِ الَّذِي سَنَذَكَرُهُ (عَقِبَ الصَّلَوَاتِ) كَمَا عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ.

(وَإِذَا فَرَغَ الرَّجُلُ مِنْ سَجْدَتَيِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَيْهَا، وَنَصَبَ يُمْنَاهُ، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ) وَجَعَلَهَا مُنْتَهِيَةً إِلَى رَأْسِ رِكْبَتِهِ.

(وَالْمَرْأَةُ تَتَوَرَّكُ) وَقَدَّمْنَا صِفَتَهُ.

(وَقَرَأَ) الْمُصَلِّي وَلَوْ مُقْتَدِيًا (تَشْهَدُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيَقْصِدُ مَعَانِيَهُ مُرَادَةً لَهُ عَلَى أَنَّهُ يُنْشِئُهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا مِنْهُ.

(وَأَشَارَ بِالْمُسَبِّحَةِ) مِنْ أَصَابِعِهِ الْيُمْنَى (فِي الشَّهَادَةِ) عَلَى الصَّحِيحِ (بِرَفْعِهَا عِنْدَ النَّفْيِ، وَبِضَعْفِهَا عِنْدَ الْإِبْتَاتِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشْهَدِ فِي الْقُعُودِ الْأَوَّلِ) لَوْجُوبِ الْقِيَامِ لِلثَّانِيَةِ.

(وَهُوَ) كَمَا قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ، أَخَذَ كَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ) ^(٢) جَمْعُ تَحِيَّةٍ، مِنْ حَيًّا فَلَانٌ فَلَانًا إِذَا دَعَا لَهُ عِنْدَ مُلَاقَاتِهِ كَقَوْلِهِمْ: حَيَّاكَ اللَّهُ؛ أَي: أَبْقَاكَ،

الطحاوي

(١) (فَقْعَسَ صَمْعَجٌ): هِيَ عِبَارَةٌ جُمِعَ فِيهَا الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَسَنُ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِيهَا، فَالْفَاءُ: لِتَكْبِيرِ الْإِفْتِتَاحِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْقَافُ: لِتَكْبِيرِ الْقَنُوتِ، وَالْعَيْنُ: لِتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِينَ وَمُعَايِنَةِ الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ، وَالسِّينُ: لِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَالصَّادُ: عِنْدَ الْقِيَامِ عَلَى الصَّافَا، وَالْمِيمُ: عِنْدَ الْقِيَامِ عَلَى الْمَرْوَةِ، وَالْعَيْنُ: لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَاتِ، وَالْجِيمُ: لِرَمِي الْجَمْرَاتِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٢٣٠، مُسْلِمٌ: ٩٠٠، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمراد هنا: أعزُّ الألفاظ التي تدلُّ على المُلكِ والعظمة، وكلُّ عبادة قولية لله تعالى، والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها، والطيبات: العبادات المالية لله تعالى، وهي الصادرة منه ليلة الإسراء.

فلما قال ذلك النبي ﷺ بإلهام من الله سبحانه ردَّ الله عليه وحيَّاه بقوله: (السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ) فقابلَ التَّحِيَّاتِ بِالسَّلامِ الذي هو تحية الإسلام، وقابلَ الصَّلواتِ بِالرَّحْمَةِ التي هي بِمَعْنَاهَا، وقابلَ الطَّيِّبَاتِ بِالْبَرَكَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَالِ؛ لكونها النَّمُو والكثرة.

فلما أفاضَ الله سبحانه وتعالى بِإِنْعَامِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالثَّلَاثَةِ مُقَابِلَ الثَّلَاثَةِ، وَالنَّبِيُّ أَكْرَمُ خَلْقِ اللَّهِ وَأَجْوَدُهُمْ، عَطَفَ بِإِحْسَانِهِ مِنْ ذَلِكَ الْفِيضِ لِإِخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَصَالِحِي الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَقَالَ: (السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) فَعَمَّهم بِهِ كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١)، وَلَيْسَ أَشْرَفَ مِنَ الْعِبُودِيَّةِ فِي صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَهِيَ: الرِّضَا بِمَا يَفْعَلُ الرَّبُّ، وَالْعِبَادَةُ: مَا يُرْضِيهِ، وَالْعِبُودِيَّةُ أَقْوَى مِنَ الْعِبَادَةِ؛ لِبَقَائِهَا فِي الْعُقْبَى، بِخِلَافِ الْعِبَادَةِ، وَالصَّالِحُ: الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْعِبَادِ.

فَلَمَّا أَنْ قَالَ ذَلِكَ ﷺ إِحْسَانًا مِنْهُ شَهَدَ أَهْلُ الْمَلَائِكَةِ الْأَعْلَى وَالسَّمَاوَاتِ
الطُّحْطَاوِي

قوله: (التي هي بِمَعْنَاهَا) فيه نظرٌ، فتأمَّلْه^(٢).

قوله: (بِخِلَافِ الْعِبَادَةِ) فَإِنَّهَا لَا تَبْقَى فِي الْعُقْبَى، أَي: عَلَى سَبِيلِ التَّكْلِيفِ، أَمَّا صَدُورُهَا مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ كَالْتَنَفُّسِ فَوَاقِعٌ لَا يُنْكَرُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا قَرُبَ الْإِنْسَانُ مِنْ حَضْرَةِ الْحَقِّ أَزْدَادَ طَاعَةً.

قوله: (وَالصَّالِحُ: الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْعِبَادِ) وَلِذَا قَالُوا: لَا يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ فِي حَقِّ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةِ الشَّرْعِ لَهُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: هُوَ صَالِحٌ فِيمَا أَظُنُّ؛ خَوْفًا مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (شَهَدَ أَهْلُ الْمَلَائِكَةِ الْأَعْلَى) مُرَادُهُ بِهِ مَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، بِدَلِيلِ الْعَطْفِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٢٣٠.

(٢) قَالَ الْبَابَرْتِي فِي «الْعَنَاءَةِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ» (١/٣١٤): قَوْلُهُ: (السَّلامُ عَلَيْكَ): حِكَايَةُ السَّلامِ الَّذِي رَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، لَمَّا أَتَى عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مُقَابِلَتِهَا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: السَّلامُ بِمُقَابَلَةِ التَّحِيَّاتِ، وَالرَّحْمَةُ بِمُقَابَلَةِ الصَّلَوَاتِ، وَالْبَرَكَةُ بِمُقَابَلَةِ الطَّيِّبَاتِ. وَالْبَرَكَةُ: هِيَ التَّمَاءُ وَالزُّبَادَةُ. ١. هـ



وجبريلُ بوحي وإلهام بأن قال كلُّ منهم: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) أي: أَعْلَمُ وَأَبَيِّنُ، وجمعَ بينَ أَشْرَفِ أَسْمَائِهِ، وبينَ أَشْرَفِ وَصْفٍ لِلْمَخْلُوقِ، وأَرْقَى وَصْفٍ مُسْتَلَزِمٍ لِلنَّبَوَّةِ لِمَقَامِ الْجَمْعِ.

فيقصدُ المُصَلِّي إنشاءَ هذه الألفاظِ مُرَادَةً لَهُ، قاصداً معناها الموضوعَ له من عنده، كأنَّه يُحْيِي اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وعلى نفسه وأوليائه الله تعالى، خلافاً لما قاله بعضهم: إِنَّهُ حِكَايَةُ سَلَامِ اللَّهِ، لا ابتداءً سلامٍ مِنَ الْمُصَلِّي.

(وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِيمَا بَعْدَ) الرُّكْعَتَيْنِ (الْأُولَيَيْنِ) من الفرائضِ، فشملَ المغربَ (ثُمَّ جَلَسَ) مُفْتَرِشاً رِجْلَهُ الْيُسْرَى نَاصِباً الْيُمْنَى، وتَوَرَّكَ الْمِرْأَةَ (وَقَرَأَ التَّشَهُّدَ) الْمُتَقَدِّمَ (ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَا) لِيَكُونَ مَقْبُولاً بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (بِمَا يُشْبِهُهُ) الْفَاطَ (الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ). (ثُمَّ سَلَّمَ يَمِيناً) ابْتِدَاءً (وَيَسَاراً) انْتِهَاءً (فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ نَاقِباً مَنْ مَعَهُ) من القومِ والحفظةِ (كَمَا تَقَدَّمَ) بَيَانُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَمُنْتَهَى الطَّحْطَاوِيِّ

قوله: (وجبريلُ) خصَّه بالذكر وإن دَخَلَ فِي عُمُومِ مَا قَبْلَهُ؛ لِمَزِيدِ كَرَامَتِهِ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ أَهْلِ الْعُلُوفِ عَلَى الْأَصْحَ.

قوله: (وأشهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: أَلْفَاظُ التَّشَهُّدِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» ١. هـ وما قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِيهِ: وَأَنْبِي رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَصْلَ لَهُ، نَعَمْ وَرَدَّ عَنْهُ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ.

قوله: (لِمَقَامِ الْجَمْعِ) أي: لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلْجَمْعِ، فَكَمَا جُمِعَ فِي (التَّحِيَّاتِ... إلخ)، وَفِي (السَّلَامِ عَلَيْكَ... إلخ) بَيْنَ ثَلَاثٍ، كَذَلِكَ جُمِعَ لَهُ هُنَا بَيْنَ ثَلَاثٍ: أَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ، وَأَشْرَفِ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ الْعِبُودِيَّةُ، وَأَشْرَفِ وَصْفٍ مُسْتَلَزِمٍ لِلنَّبَوَّةِ، وَهُوَ الرُّسَالَةُ.

قوله: (الموضوعِ) بِالْجَرِّ، صِفَةُ (الْأَلْفَاظِ)، أي: الْمَوْضُوعَةُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِهَذَا الْمَعْنَى.

قوله: (خِلَافاً لِمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (فَيَقْصِدُ الْمُصَلِّيُ إِنْشَاءً... إلخ).

قوله: (وَقَرَأَ التَّشَهُّدَ الْمُتَقَدِّمَ) أي: تَشَهُّدَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَتَعْيِيْنُهُ مُسْتَحَبٌّ، كَمَا أَفَادَهُ الزَّيْلَعِيُّ.

قوله: (الْقَوْمِ وَالْحَفَظَةِ) الْأُولَى حَذَفَهُ؛ لِيَعْمَّ كُلَّ مَصْلٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.



(باب الإمامة)

قدّمنا شيئاً يدلّ على فضل الأذان، وعندنا (هي) أي: الإمامة (أفضل من الأذان) لمواظبته ﷺ والخلفاء الراشدين عليها، والأفضل كون الإمام هو المؤذن، وهذا مذهبنا، وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله.

(والصلاة بالجماعة سنة) في الأصحّ مؤكّدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال)

للمواظبة، الطحاوي

(باب الإمامة)

هي اتباع الإمام في جزء من صلاته، أي: أن يتبع، فالاتباع مصدر الفعل المبني للمفعول، والإمام هو المتبوع.

قوله: (قدّمنا شيئاً يدلّ على فضل الأذان) منه أن «المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»^(١).

قوله: (والصلاة بالجماعة سنة) المراد بها فيما عدا الجمعة والعيد، فإنها فيهما شرط الجواز.

قوله: (سنة في الأصحّ) وفي «البدائع»: عامة المشايخ على الوجوب، وبه جزم في «التحفة» وغيرها. وفي «جامع الفقه»: أعدل الأقوال وأقواها الوجوب.

ومنهم من قال: إنها فرض كفاية، وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من أصحابنا.

وقيل: إنها فرض عين، وهو قول الإمام أحمد، كذا في «الشرح»، والقائل بالفرضية لا يشترطها للصحة، فتصحّ ولو منفرداً، كما في «شرح ابن وهبان».

والجماعة في اللغة: الفرقة المجتمعة، وشرعاً: الإمام مع واحد، سواء كان رجلاً أو امرأة، حرّاً أو عبداً، أو صبيّاً يعقل، أو مملوكاً أو جنياً، في مسجد أو غيره.

وفي «القنية»: الأصحّ أن إقامتها في البيت كإقامتها في المسجد، وإن تفاوتت الفضيلة.

وعلى القول بأنّها سنة هي أكد من سنة الفجر، وهي سنة عين إلا في التراويح، فإنّها فيها سنة

كفاية، ووتر رمضان فإنّها فيه مستحبة، [١١٨/أ] وأما وتر غيره وتطوعه فمكروهة فيهما على سبيل التّداعي.

قال شمس الأئمة الحلواني: إن اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعياً، فلا يكره اتفاقاً، وإن اقتدى به أربعة فالأصحّ الكراهة.



ولقوله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً»^(١)، وفي رواية: «درجة»^(٢).

فلا يسع تركها إلا بعذر، ولو تركها
الطحاوي

وتستحب في الكسوف، كما في «الدر» من بابه، ونكره في الحُسوف «بحر».
وفي «النهر» و«الدر»: اختلف في لحوق الإثم بالتارك مرةً بدون عذر، فمن قال بالوجوب - وهم العراقيون - قالوا: نعم، ومن قال بالسنية - وهم الخراسانيون - قالوا: إنما يَأْثَمُ إذا اعتاد التارك.
وحكى المؤلف في «شرح الوهبانية» عن «جوامع الفقه» أنها مُستحبةٌ، فالأقوال خمسة.
وجمهور العلماء اتفقوا على أنَّ فضل الجماعة يحصل بإدراك جزء من صلاة الإمام، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام.

واختلفوا؛ هل الأفضل مسجد حيٍّ أم جماعة المسجد الجامع؟ وإن استوى المسجدان فأقدمهما أفضل، فإن استويا فأقربهما، فإن استويا خيّر العامي، والفقيه يذهب إلى أقلهما جماعةً؛ ليكثرُوا، والتلميذ يذهب إلى مجلس أستاذه، «نهر».

قوله: (ولقوله ﷺ: «صلاة الجماعة... إلخ») ورد: أنه: «إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يُخرجه إلا الصلاة، لم يخط خطوة إلا رُفعت له بها درجة وحُطت عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه: اللهم صل عليه، اللهم ارحمه. ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة»^(٣).
وورد: أن «من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله»^(٤).

وورد: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، ومع الرجلين أزكى من رجل واحد، وما زاد فهو أحبُّ إلى الله تعالى»^(٥).

وفي «المضمرات»: مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم: وأنه بكل رجلٍ في صفوفهم يُزاد في صلاتهم صلاة، يعني: إذا كانوا ألف رجلٍ يُكتب لكل رجلٍ ألف صلاة.
ومن حكمة مشروعيَّتها: قيام نظام الألفة بين المصلين، والتعلُّم من العالم، أفاده في «الشرح».
قوله: (فلا يسع تركها إلا بعذر) المفعول محذوف، تقديره: المكلف، وسيأتي للمصنّف بيان الأعدار في فصلٍ مُستقل.

(١) أخرجه مسلم: ١٤٧٣، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٧١٧، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ومسلم: ١٤٧٣، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) بنحوه عند مسلم (٦٥٦)، وابن حبان (٢٠٥٨)، كلاهما من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٥٤)، والحاكم في «المستدرک» (٩٠٤)، كلاهما من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



أَهْلُ مِصْرٍ بِلَا عُذْرٍ يُؤْمَرُونَ بِهَا، فَإِنْ قَبِلُوا، وَإِلَّا قُوتِلُوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْ خَصَائِصِ هَذَا الدِّينِ.

وَيَحْصُلُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ، وَلَوْ صَبِيًّا يَعْقِلُ، أَوْ امْرَأَةً، وَلَوْ فِي الْبَيْتِ مَعَ الْإِمَامِ، وَأَمَّا الْجَمْعَةُ فَيَشْتَرُطُ ثَلَاثَةٌ أَوْ اثْنَانِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

(الْأَحْرَارُ) لِأَنَّ الْعَبْدَ مَشْغُولٌ بِخِدْمَةِ الْمَوْلَى (بِلَا عُذْرٍ) لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِهِ.

[شروط صحة الإمامة]

(وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ الْأَصِحَّاءِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ):

(الْإِسْلَامُ) وَهُوَ شَرْطُ عَامٌّ، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ مُنْكَرِ الْبَعْثِ، أَوْ خِلَافَةِ الصَّدِيقِ أَوْ صَحْبِيَّةِ، أَوْ يَسْبُ الشَّيْخِينَ، أَوْ يُنْكَرُ الشَّفَاعَةَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّنْ يُظْهَرُ الْإِسْلَامُ
الطحطاوي

قوله: (أَهْلُ مِصْرٍ) بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَيُّ مِصْرٍ كَانَ.

قوله: (وَلَوْ صَبِيًّا) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ تَحْصُلُ بِالْمَتَنَّفِلِ الْمُقْتَدِي.

قوله: (أَوْ امْرَأَةً) حَتَّى لَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ بِزَوْجَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ أَوْ وَلَدِهِ فَقَدْ أَتَى بِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ ١. هـ كَذَا فِي «الشرح»، وَلَكِنَّ فَضِيلَةَ الْمَسْجِدِ أُنْثَى.

قوله: (مَعَ الْإِمَامِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِعِلْمِهِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ.

قوله: (فَيُشْتَرُطُ ثَلَاثَةٌ) الْأُولَى زِيَادَةٌ: لَهَا.

قوله: (أَوْ اثْنَانِ) أَيُّ: غَيْرِ الْإِمَامِ، وَ(أَوْ) لِحِكَايَةِ الْخِلَافِ، وَالْمَعْتَمَدُ الْأَوَّلُ.

قوله: (لِلرِّجَالِ) أَمَّا فِي النِّسَاءِ فَلَا تُشْتَرُطُ كُلُّ الشُّرُوطِ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا الذَّكُورَةُ، فَإِنَّ الْأُنْثَى تَصِحُّ إِمَامَتُهَا لِمِثْلِهَا.

قوله: (الْأَصِحَّاءُ) أَخْرَجَ ذَوِي الْأَعْذَارِ، فَإِنَّ إِمَامَتَهُمْ صَحِيحَةٌ لِمِثَالِهِمْ.

قوله: (وَهُوَ شَرْطُ عَامٌّ) فَلَا وَجْهَ لَذِكْرِهِ.

قوله: (أَوْ يَسْبُ الشَّيْخِينَ) الْأُولَى أَنْ يَقُولَ: أَوْ مَنْ يَسْبُ، أَوْ: سَابُّ.

قوله: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَمَنْ يُنْكَرُ الْإِسْرَاءَ، أَوْ الرُّوْيَةَ، أَوْ عَذَابَ الْقَبْرِ، أَوْ وَجُودَ الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ ١. هـ مِنْ «الشرح».

وَفِي السَّيِّدِ مَا حَاصِلُهُ: صِحَّةُ إِمَامَةِ مَنْ يُنْكَرُ الرُّوْيَةَ وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا يُرَى لَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَفِي «الشرح»: إِذَا أَمَّهُمْ زَمَانًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ كَافِرًا، أَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ، أَوْ بِلَا طَهَارَةٍ - أَيُّ: مُتَعَمِّدًا - لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةٌ؛ لِأَنَّ خَبْرَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الدِّيَانَاتِ؛ لِفَسْقِهِ بِاعْتِرَافِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى



مع ظهور صفته المكفّرة له .

(وَالْبُلُوغُ) لَأَنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ نَفْلٌ، وَنَفْلُهُ لَا يَلْزِمُهُ .

(وَالْعَقْلُ) لِعَدَمِ صَحَّةِ صَلَاتِهِ بَعْدِهِ كَالسَّكَرَانِ .

(وَالذُّكُورَةُ) خَرَجَ بِهِ الْمَرَأَةُ؛ لِلأَمْرِ بِتَأْخِيرِهَا، وَالْخُنْثَى امْرَأَةٌ، فَلَا يَقْتَدِي بِهِ غَيْرُهَا .

الطحاوي

فَتَبَيَّنَ لَهُ فُسَادُ صَلَاتِهِ بِنَجَاسَةٍ أَوْ عَدَمِ طَهَارَةٍ، فَإِنَّهُ قَدْ يَغْفَلُ عَنْ ذَلِكَ فَيَظُنُّ الطَّهَارَةَ، فَإِذَا أَخْبَرَ كَانَ مَقْبُولًا، فَلَزِمَتِ الْإِعَادَةُ ١. هـ ملخصاً .

قوله: (مع ظهور صفته) الضمير يرجع إلى (من) .

قوله: (وَالْبُلُوغُ) فلا يصح اقتداء بالغ بصبي مطلقاً، سواء كان في فرض؛ لأنَّ صلاة الصبي ولو نوى الفرض نفل، أو في نفل؛ لأنَّ نفلَه لا يلزمه، أي: ونفل المقتدي لازم مضمون عليه، فيلزم بناء القوي على الضعيف، وبهذا التقرير تعلم أنَّ في كلام الشارح توزيعاً^(١) .

وقال بعض مشايخ بلخ: يصح اقتداء البالغ بالصبي في التراويح والسُّنن المطلقة والنفل .

والمختار عدم الصحة بلا خلاف بين أصحابنا، نقله السيّد عن العلامة مسكين .

قوله: (كَالسَّكَرَانِ) وكالمجنون المطبق، وأمّا الذي يُجَنُّ ويُفِيق فتصح إمامته حال إفاقته، ولا تصح إمامة المعتوه، وهو الذي يُنسب إلى الخرف، كما في «المعراج» .

قوله: (وَالذُّكُورَةُ) أي: المحققة .

قوله: (خَرَجَ بِهِ الْمَرَأَةُ) فلا يصح اقتداء الرَّجُلِ بِهَا، وصلاتها في ذاتها صحيحة .

قوله: (لِلأَمْرِ بِتَأْخِيرِهَا) علّةٌ لمحدوف، تقديره: وإنّما لم يصح اقتداء الرَّجُلِ بِالنِّسَاءِ لِلأَمْرِ... إلخ، والأمر بتأخيرهنّ نهى عن الصّلاة خلفهنّ وإلى جانبهنّ، أفادّه في «الشرح» .

قوله: (وَالْخُنْثَى امْرَأَةٌ) أي: في الحكم .

قوله: (فَلَا يَقْتَدِي بِهِ غَيْرُهَا) أي: لا رجل؛ لاحتمال أنوثته، ولا خنثى مثله؛ لاحتمال ذكورة المتأخّر وأنوثة المتقدم، وأمّا المرأة فيصح اقتداؤها به؛ لصحّته، سواء كان ذكراً أم أنثى، فإطلاق المصنّف ليس على ما ينبغي .

واقْتَدَاؤُهُ ﷺ بجبريل مع أنّه لا يُوصَفُ بذكورة ولا أنوثة؛ لأنّ المراد بالذكورة عدم الأنوثة، أو هذه خصوصيّة .

(١) التوزيع: هو أن يوزع المتكلم حرفاً من حروف الهجاء في كلّ لفظة من كلامه، بشرط عدم التكلف، وقد جاء في التزليل مثل ذلك بغير قصد، كقوله تعالى: ﴿كَيْ تَسْمَعُ كَيْبًا ۖ وَتَذْكُرُ كَيْبًا ۖ﴾ [٢٢] إِنَّكَ كُنْتَ بِنًا بَصِيرًا [طه: ٣٣-٣٥] . «الكليات» للكنوي (٣٠٦)، وعبارة الشارح هنا هي: (لأنَّ صلاة الصبي نفل، ونفله لا يلزمه) فتكرّرت الّلام في كلّ الكلمات .

(وَالْقِرَاءَةُ) بِحِفْظِ آيَةٍ تَصَحُّ بِهَا الصَّلَاةُ عَلَى الْخِلَافِ.

(و) السَّادِسُ (السَّلَامَةُ مِنَ الْأَعْذَارِ) فَإِنَّ الْمَعْذُورَ صَلَاتُهُ ضَرُورِيَّةٌ، فَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ غَيْرِهِ بِهِ (كَالرُّعَافِ) الدَّائِمِ، وَانْفِلَاتِ الرِّيحِ، وَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ مَنْ بِهِ انْفِلَاتُ رِيحٍ بِمَنْ بِهِ سَلْسُ بُولٍ؛ لِأَنَّهُ ذُو عُذْرَيْنِ.

(وَالْفَأْفَاءُ) بِتَكَرُّرِ الْفَاءِ (وَالْتَّمَتَمَةُ) بِتَكَرُّرِ التَّاءِ، فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِهِ (وَاللَّغْ) بِالثَّاءِ الْمَثْلُثَةِ وَالتَّحْرِيكِ، وَهُوَ اللَّغَةُ
الطحاوي

وذكر في «الأشباه»: أَنَّ اقْتِدَاءَ بِالْخَشْيِ صَحِيحٌ.

قوله: (بِحِفْظِ آيَةٍ) وَلَوْ قَصِيرَةً، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: بِحِفْظِ مَا تَصَحُّ بِهِ [أ/١١٩] الصَّلَاةُ؛ لَيُظْهِرَ قَوْلُهُ بَعْدُ: (عَلَى الْخِلَافِ).

قوله: (عَلَى الْخِلَافِ) أَي: بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ، فَقَالَا: لَا تَصَحُّ إِلَّا بِثَلَاثِ آيَاتٍ، فَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ الْقَارِئِ بِأَمِّيٍّ أَوْ بِأَخْرَسٍ، وَلَا اقْتِدَاءُ الْأَمِّيِّ بِأَخْرَسٍ؛ لِقُوَّةِ حَالِ الْأَمِّيِّ عَنْهُ بِكَوْنِهِ يَأْتِي بِالتَّحْرِيمَةِ دُونَهُ، وَأَمَّا اقْتِدَاءُ أَمِّيٍّ بِأَمِّيٍّ أَوْ أَخْرَسٍ بِأَخْرَسٍ فَصَحِيحٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا فَسَدَ الْاِقْتِدَاءُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ لَا يَصَحُّ شُرُوعُهُ فِي صَلَاةٍ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْمَشَارَكَةَ، وَهِيَ غَيْرُ صَلَاةِ الْاِنْفِرَادِ عَلَى الصَّحِيحِ، «مَحِيطٌ». وَادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَكَلَامُ «الْخِلَاصَةِ» يُقِيدُ أَنَّهُ كَلَامُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً.

وَفَصَّلَ الزَّيْلَعِيُّ أَنَّهُ إِنْ فَسَدَ لِفَقْدِ شَرْطٍ كَطَاهِرٍ بِمَعْذُورٍ لَمْ تَنْعَقِدْ أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ لاختلافِ الصَّلَاتَيْنِ تَنْعَقِدْ نَفْلًا غَيْرَ مَضْمُونٍ، وَثَمَرَتُهُ: الْاِنْتِقَاضُ بِالْفَهْقَةِ، كَذَا فِي «التَّنْوِيرِ» وَ«شَرْحِهِ» مُخْتَصَرًا.

وَمَقْتَضَاهُ عَدَمُ اِنْعِقَادِهَا أَصْلًا فِيمَا إِذَا اقْتَدَى الْقَارِئُ بِالْأَمِّيِّ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ لِفَقْدِ شَرْطٍ، وَتَمَامُهُ فِي السَّيِّدِ.

قوله: (صَلَاتُهُ ضَرُورِيَّةٌ) أَي: إِنَّمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ لَضَرُورَةِ عُذْرِهِ.

قوله: (فَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ غَيْرِهِ بِهِ) أَي: إِذَا تَوَضَّأَ مَعَ الْعُذْرِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ بَعْدُهُ، أَمَّا لَوْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى خَالِيًا عَنْهُ كَانَ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ، وَيَصَحُّ اقْتِدَاءُ مَعْذُورٍ بِمِثْلِهِ إِنْ اتَّحَدَ الْعُذْرُ.

قوله: (وَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ مَنْ بِهِ انْفِلَاتُ رِيحٍ... إلخ) وَيَصَحُّ عَكْسُهُ، وَأَمَّا الْمُفْتَصِّدُ فَإِنْ كَانَ جَرَحُهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ دَمٌ فَتَصَحُّ إِمَامَتُهُ لِلْأَصْحَاءِ، كَذَا فِي «الشَّرْحِ» وَالسَّيِّدِ.

قوله: (بِالثَّاءِ الْمَثْلُثَةِ وَالتَّحْرِيكِ) مَصْدَرُ (لَغَغْ) ك: (تَغَبَّ).



بضمّ اللّام وسكونِ الثاء: تحرُّكُ اللسانِ من السينِ إلى الثاءِ، ومن الرّاءِ إلى الغينِ ونحوه لا يكونُ إماماً لغيره، وإذا لم يجد في القرآن شيئاً خالياً عن لثغة، وعجزَ عن إصلاحِ لسانه آناء الليلِ وأطرافِ النهارِ فصلاؤه جائزةٌ لنفسه، وإذا تركَ التصحيحَ والجهدَ فصلاؤه فاسدةٌ.
الطحاوي

قوله: (بضمّ اللّام وسكونِ الثاءِ) وأمّا اللُّثَغَةُ بالتَّحريك: فالفم، يُقال: ما أقْبَحَ لُثَغَتَه، أي: فمه، كذا في «المصباح» و«القاموس».

قوله: (تحرُّكُ اللسانِ) عَرَّفَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ: حُبْسَةُ فِي اللِّسَانِ حَتَّى تَغْيِرَ الْحُرُوفَ.

قوله: (ونحوه) كتحركه من الرّاءِ إلى اللّام والياء، أو السينِ ثاءً، أو اللّام نوناً.

قوله: (لا يكونُ إماماً لغيره) إِلَّا لِمِثْلِهِ، وفي «الخانية»: ذكرَ الشيخُ أبو بكرٍ محمّد بن الفضل أنّها تصحُّ إمامته لغيره؛ لأنَّ ما يقوله صارَ لغةً له. واختاره ابنُ أمير حاجٍ، وحَمَلَ قولهم: (لا يؤمُّ أعلى منه) على الأولويّة؛ خروجاً من الخلاف، وقوّاه.

قوله: (جائزةٌ لنفسه) إن لم يُمكنه الاقتداء، وإن أمكنه لا تصحُّ، كما يؤخذ من «الدر».

قوله: (وإذا تركَ التَّصحيحَ والجهدَ... إلخ) قال في «الخلاصة»: إذا كان يَجْتَهِدُ آناء الليلِ والنَّهارِ في تصحيحه ولا يقدر على ذلك فَصَلَاتُهُ جائزةٌ، وإن تركَ جهده فصلاؤه فاسدةٌ، إِلَّا أن يجعلَ العُمُرَ في تصحيحه، ولا يَسَعُه أن يتركَ جهده في باقي عُمُرِه. هـ

قال صاحب «الذخيرة»: وهذا الشُّقُّ الثَّانِي مُشْكَلٌ؛ لأنَّ ما كان خِلْقَةً لا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَى تَغْيِيرِهِ. هـ

وكذا إذا كان لعارضٍ ليس ممّا يَزُولُ عادةً، وإذا كان كذلك فلا يعوّل في الفتوى على مُقْتَضَى هذا الشرط، ومن ثَمَّة ذكر في «خزانة الأكمل» عن «فتاوى أبي الليث»: لو قال: (الهمدُ لله) بالهاء بدل الحاء، أو (كُلُّهُ هو الله أحدٌ) بالكاف بدل القاف، جازَ إذا لم يقدر على غير ذلك، أو بلسانه عِلَّةٌ، قال الفقيه: وإن لم يكن بلسانه عِلَّةً ولكن جَرَى ذلك على لسانه تَفْسُدُ^(١). هـ فلم يذكر هذا الشرط، وإن كان بعد ذلك ذكره عن إبراهيم بن يوسف^(٢) وحسين بن مطيع. هـ كلام ابن أمير حاجٍ.

قلت: كلامه يُفِيدُ أَنَّ هذا الشَّرْطَ فِيهِ خِلَافٌ، والأكثر لم يذكروه؛ لأنَّ فِيهِ حَرَجاً عَظِيماً.

(١) في جميع النسخ: (لا تفسد)، والتصويب من «خزانة الأكمل» (١/٢٢١)، و«حلبة المجلي» (٢/٤٩٠).

(٢) هو الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهليّ البلخي، عُرِفَ بالماكياني نسبةً إلى جده، لزم أبا يوسف حتى برع، توفي سنة (٢٤١هـ)، وقيل: سنة (٢٣٩هـ). «الجواهر المضية» (١/٥١).

(و) السلامة من (فَقْدِ شَرْطِ كَطَهَارَةٍ) فإن عَدِمَهَا بِحَمْلِ خَبَثٍ لَا يُعْفَى لَا تَصَحُّ إِمَامَتُهُ لظَاهِرِ (و) كَذَا حَكْمُ (سِتْرِ عَوْرَةٍ) لِأَنَّ الْعَارِي لَا يَكُونُ إِمَامًا لِمَسْتَوِرٍ.

[شروط صحة الاقتداء]

(وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ شَيْئًا) تَقْرِيْبًا:

(نِيَّةُ الْمُقْتَدِي الْمُتَابَعَةِ مُقَارِنَةً لِتَحْرِيمَتِهِ) إِمَّا مُقَارِنَةً حَقِيقِيَّةً، أَوْ حُكْمِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَنْبَغِي الصَّلَاةَ وَالْمُتَابَعَةَ أَيْضًا.

الطحاوي

قوله: (كطهارة) أي: مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الشَّارِحِ قَاصِرًا عَلَى الثَّانِي.
قوله: (بِحَمْلِ خَبَثٍ) أي: بِسَبَبِ حَمَلِهِ خَبَثًا لَا يُعْفَى عَنْهُ، بَأَن زَادَ عَلَى قَدَرِ دَرَاهِمٍ، أَوْ بَلَغَ رُبْعِ الثَّوْبِ.

قوله: (لَا تَصَحُّ إِمَامَتُهُ لظَاهِرِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُتَنَجِّسَ مُزِيلًا، أَوْ وَجَدَهُ وَلَكِنْ حَصَلَ مَانِعٌ كَكُتْفِ عَوْرَةٍ، وَظَاهِرُ التَّقْيِيدِ أَنَّهُ يَصَحُّ اقْتِدَاءُ حَامِلٍ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ بِهِ.
قوله: (لِمَسْتَوِرٍ) وَتَصَحُّ إِمَامَتُهُ لِمِثْلِهِ.

قوله: (وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ) هُوَ فِي اللُّغَةِ: الْمُلَازِمَةُ مُطْلَقًا، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَشَرْعًا: رِبْطُ شَخْصٍ صَلَاتَهُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ.

قوله: (نِيَّةُ الْمُقْتَدِي الْمُتَابَعَةِ) كَانَ يَنْبَغِي مَعَهُ الشُّرُوعُ فِي صَلَاتِهِ أَوْ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهَا، وَلَوْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِهِ لَا غَيْرَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزِيهِ، وَتَنْصَرِفُ إِلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْتَدِي عِلْمٌ بِهَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ تَبَعًا لِلْإِمَامِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا بَدْءَ لِلْمُقْتَدِي مِنْ ثَلَاثِ نِيَّاتٍ: نِيَّةُ أَصْلِ الصَّلَاةِ، وَنِيَّةُ التَّعْيِينِ، وَنِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

ونِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ شَرْطٌ فِي غَيْرِ جَمْعَةٍ وَعِيدٍ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْجَمَاعَةِ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ، كَذَا فِي الْقُحُوسْتَانِيَّ وَ«سَكَبِ الْأَنْهَرِ»، وَأَمَّا نِيَّةُ الْإِمَامَةِ فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ إِلَّا فِي حَقِّ النِّسَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ الْمُقْتَدِي تَعْيِينَ الْإِمَامِ، بَلِ الْأَفْضَلُ عَدَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَّهُ فَبَانَ خِلَافُهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ.

قوله: (أَوْ حُكْمِيَّةً) بَأَلَّا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ أَجْنَبِيٍّ، كَذَا فِي «الشَّرْحِ».

قوله: (فَيَنْبَغِي الصَّلَاةَ وَالْمُتَابَعَةَ أَيْضًا) لَا يَحْسُنُ تَفْرِيعُهُ عَلَى سَابِقِهِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ فَقَطْ صَحِيحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِعَيْنِ صَلَاةِ الْإِمَامِ.



(وَنَبِيَّةُ الرَّجُلِ الْإِمَامَةُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ اقْتِدَاءِ النَّسَاءِ بِهِ) لما يلزم من الفساد بالمحاذاة، ومسألتها مشهورة، ولو في الجمعة والعيدين على ما قاله الأكثر.

(وَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ بِعَقِبِهِ عَنْ) عقب (المأموم) حتى لو تقدّم أصابعه لطول قدمه لا يضر.
(وَأَنْ لَا يَكُونُ) الإمام (أَدْنَى حَالاً مِنْ الْمَأْمُومِ) كأن يكون مُتَنَفِلاً والمُقتدي مُفْتَرِضاً، أو معذوراً والمُقتدي خالياً عنه.

الطحطاوي

قوله: (لَمَّا يَلْزَمُ مِنَ الْفَسَادِ بِالْمَحَاذَةِ) أي: له أو لمُقتدي مثله، ولا يلزم الفساد بدون التزامه، وهو بنيتّه، ولا تصير المرأة داخلة في صلاة الإمام إلا أن ينوي إمامتها، والخُنى كالأنثى، ولا فرق بين [أ/ ١٢٠] الواحدة والمتعددة إلا أن في الواحدة روايتين.

قوله: (على ما قاله الأكثر) وفي «النهر» عن «الخلاصة» ترجيح عدم الاشتراط فيهما، قال: وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهنّ في الجنّازة، أفاده السيّد.

وفي الكلام إشعاراً بأن الإمام ذكراً، أمّا الإمام الأنثى فلا يلزم فيه ما ذكر.

قوله: (حتى لو تقدّم أصابعه) أي: المقتدي مع تأخر عقبه عن عقب الإمام؛ لطول قدمه، أي: المقتدي، لا يضر.

واعلم أن ما أفاده المصنّف من اشتراط التقدّم خلاف المذهب؛ لأنّه لو حاذاه صحّ الاقتداء، والعبرة في المومي بالرأس، حتّى لو كان رأسه خلف رأس الإمام ورجلاه قدّام رجله صحّ، وعلى العكس لا يصحّ، كذا في الزاهدي.

وفي «الدرر»: يقف الواحد مُحاذياً، أي: مُساوياً ليمين إمامه على المذهب، وأمّا الواحدة فتتأخّر لا محالة، ولا عبرة بالرأس بل بالقدم ولو صغيراً في الأصحّ، ما لم يتقدّم أكثر قدم المؤتمّ لا تفسد. هـ.
قوله: (وَأَلَّا يَكُونَ الْإِمَامُ أَدْنَى حَالاً مِنَ الْمَأْمُومِ) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الوتر بمن يرى سنّته، فإنّ ذلك صحيح للاتّحاد، ولا يختلف باختلاف الاعتقاد، وكذا مَنْ يُصَلِّي سَنَةً بَمَنْ يُصَلِّي سَنَةً أُخْرَى كَسَنَةِ الْعِشَاءِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي التَّوَارِيخَ، أو سَنَةُ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةِ خَلْفَ مَصَلِّي الْقَبْلِيَّةِ، فإنّه يجوز، كما في «البحر» وغيره.

وفي «الظهيرية»: صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ، فاقتدى به إنسان في الأخرين يجوز وإن كان هذا قضاء للمقتدي؛ لأنّ الصلاة واحدة كما في السُّلَيْبِ^(١) عن الزيلعي، ونقله القُهْستاني أيضاً.

(١) هو الإمام المحدث الفقيه أحمد ابن العلامة الشمس محمد ابن شيخ الإسلام أحمد بن يونس السعودي المصري الحنفي، الشهير بالشليبي، كانت وفاته بمصر في نيف وعشرين وألف. «خلاصة الأثر» (١/٢٧٢).



(و) يشترط (أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ مُصَلِّياً فَرَضاً غَيْرَ فَرَضِهِ) أي: فرض المأموم كظهر وعصر، وظهريين من يومين؛ للمشاركة، ولا بدّ فيها من الاتحاد، فلا يصحّ اقتداء ناذر بناذر لم ينذر عين نذر الإمام؛ لعدم ولايته على غيره فيما التزمه، ولا الناذر بالحالف؛ لأنّ المنذورة أقوى.

(وَأَنْ لَا يَكُونَ) الإمام (مُقِماً لِمَسَافِرٍ بَعْدَ الْوَقْتِ فِي رُبَاعِيَّةٍ)

الطحطاوي

قوله: (للمشاركة) أي: لأنّ المقتدي مشارك للإمام، فلا بدّ من الاتحاد؛ لتكون صلاة الإمام متضمنة لصلاة المقتدي ا. هـ من «الشرح» ملخصاً.

قوله: (فلا يصحّ اقتداء ناذر) تفريع على ما قبله، فلا اتحاد في نذريهما.

قوله: (لم ينذر عين نذر الإمام) أمّا لو نذره بأن قال: نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان، فيصحّ للاتحاد، أفاده السيّد.

قوله: (لعدم ولايته... إلخ) علّة لقوله: (فلا يصحّ) والصّميّر للنّاذر، يعني: أنّ الوجوب إنّما يظهر في حقّ النّاذر لا في حقّ غيره، فإذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمتنفل، أفاده في «الشرح».

ولو علّله بأنّ اختلاف النّذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر.

قوله: (ولا النّاذر بالحالف) الحالف: أن يقول مثلاً: والله لأصليّن كذا، مثلاً، وعكسه يصحّ، كالحالف بالحالف، كذا في «الشرح».

قوله: (لأنّ المنذورة أقوى) لوجوبها قصداً، أمّا المحلوف عليها فهي نفل جائز الفعل والترك قويّ أحد وجهيه بالحلف، فوجوبها لتحقيق البرّ.

ولا يُشكل عدم صحّة اقتداء المفترض بالمتنفل باستخلاف الإمام من جاء بعد الركوع واقتدى به في السجدين، فإنّ السجدين نفل في حقّ الخليفة فرض في حقّ من أدرك الركوع مع الإمام؛ لأنّ الممتنع اقتداء المفترض بالمتنفل في جميع الأفعال لا في بعضها، أفاده السيّد.

وفيه نظر؛ لما يأتي في مسألة اقتداء المسافر بعد الوقت بالمقيم، فإنّ الفساد فيه إنّما جاء من اعتبار التنفل ببعض الصّلاة، وهو القعدة أو القراءة.

قوله: (بعد الوقت) أي: وكان الاقتداء بعد الوقت، أمّا إذا وقع الاقتداء في الوقت ثمّ خرج وهما في الصّلاة فإنّ الاقتداء صحيح، ويُفترض الإتمام، ولو كان الإمام المقيم كبر في الوقت واقتدى المسافر بعد خروجه لا يصحّ.

قوله: (في رباعيّة) أمّا الثنائيّة والثلاثيّة فلا يتغيّران سفرًا ولا حضرًا.



لما قَدَّمناه، فيكون اقتداءً مفترضٍ بمتنفلٍ في حقِّ القعدة أو القراءة.
(وَلَا مَسْبُوقًا) لشبهة اقتدائه.

(وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ) لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ نَهْرٌ، أَوْ طَرِيقٌ، أَوْ صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(١)، فَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا فَسَدَتْ صَلَاةُ ثَلَاثَةٍ خَلْفَهُنَّ مِنْ كُلِّ صَفٍّ إِلَى آخِرِ الصَّفُوفِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَجَازَ اقْتِدَاءُ الْبَاقِي، وَقِيلَ: الثَّلَاثُ صَفٌّ مَانِعٌ مِنْ صَحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ لِمَنْ خَلَفَ صَفَّهُنَّ جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَسَدَتْ صَلَاةُ اثْنَيْنِ خَلْفَهُمَا فَقَطْ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فِي الصَّفِّ مُحَاذِيَةً فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ حَاذَتْهُ عَنْ يَمِينِهَا وَيسارِها، وَآخَرَ خَلْفَهَا.

الطحطاوي

قوله: (لِمَا قَدَّمناه) مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ أَدْنَى حَالًا مِنَ الْمَأْمُومِ.

قوله: (فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ) إِذَا اقْتَدَى بِهِ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ؛ إِذْ هِيَ فَرَضٌ عَلَى الْمُؤْتَمِّ؛ لِأَنَّ فَرَضَهُ رَكْعَتَانِ لَا عَلَى الْإِمَامِ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: (بِمَتَنَفَّلٍ) غَيْرُ الْمَفْتَرَضِ فَيَعْمُ الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ الْأُولَى وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ.

قوله: (أَوْ الْقِرَاءَةُ) أَيُّ: إِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي، فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ فِيهِ نَفْلٌ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا قَرَأَ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ فَرَضٌ فِي حَقِّ الْمُقْتَدِي، وَلَوْ لَمْ يَقْرَأِ الْإِمَامُ فِي الْأَوَّلِ فَفِي صَحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ رَوَايَتَانِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (لِشُبْهَةِ اقْتِدَائِهِ) أَيُّ: حَالِ تَحْرِيمَتِهِ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْهُ الْقِرَاءَةُ لِشُبْهَةِ الْاِنْفِرَادِ، نَعَمْ إِذَا قَضَى الْمَسْبُوقَانِ مَلَا حِظًا أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لِيَعْلَمَ عَدَدُ مَا عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ الْإِمَامُ لَاحِقًا؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ حَكَمًا، حَتَّى لَا يَقْرَأَ.

قوله: (وَأَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ) أَيُّ: الذِّكْرِ، وَمِثْلُهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَأْمُومِينَ، كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ.

قوله: (فَسَدَتْ صَلَاةُ ثَلَاثَةٍ خَلْفَهُنَّ) أَيُّ: وَوَاحِدٍ عَنْ يَمِينِهِنَّ وَآخَرَ عَنْ يسارِهِنَّ.

قوله: (وَقِيلَ: الثَّلَاثُ صَفٌّ) كَمَا إِذَا كَانَ الصَّفُّ تَامًا، وَأُطْلِقَ الْكَلَامُ فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالْمُقْتَدِي حَائِلٌ أَوْ لَا، كَمَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُحَاذَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (اثْنَيْنِ خَلْفَهُمَا فَقَطْ) أَيُّ: وَلَا يَتَجَاوَزُ الْفَسَادُ إِلَى مَا بَعْدُ، فَلَا يُنَافِي فِسَادَ صَلَاةِ الْمُحَاذِي عَنْ يَمِينِهِمَا وَيسارِهِمَا.

قوله: (فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ حَاذَتْهُ... إلخ) وَلَا يَفْسُدُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي فَسَدَتْ صَلَاتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ يَكُونُ حَائِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّجَالِ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: ٤٨٨٠، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٦١٥٥، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا.

(وَأَنْ لَا يَفْصِلَ) بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (نَهْرٌ يَمُرُّ فِيهِ الزُّورُقُ) فِي الصَّحِيحِ، وَالزُّورُقُ: نَوْعٌ مِنَ السَّفِينِ الصَّغِيرِ.

(وَلَا طَرِيقٌ تَمُرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ) وَلَيْسَ فِيهِ صُفُوفٌ مُتَّصِلَةٌ، وَالْمَانِعُ فِي الصَّلَاةِ فَاصِلٌ يَسْعُ فِيهِ صَفَّتَيْنِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ.

الطَّحْطَاوِي

قوله: (فِي الصَّحِيحِ) أَي: هَذَا الْقَوْلُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ النَّهْرِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: الصَّغِيرُ مَا تُحْصَى شُرَكَاءُهُ، [١٢١/أ] وَقِيلَ: مَا يَبْنِيهِ الْقَوِيُّ، وَيَمْنَعُ النَّهْرُ وَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ كَالطَّرِيقِ، كَمَا فِي «الدَّرر».

قوله: (تَمُرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ) وَالْمَرَادُ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لَذَلِكَ، لَا مُرُورُهَا بِالْفِعْلِ.

وَالْعَجَلَةُ بِالتَّحْرِيكِ: أَلَّةٌ يَجْرُهَا الثَّوَرُ، وَالْمَرَادُ بِالطَّرِيقِ هُوَ النَّافِذُ، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (وَلَيْسَ فِيهِ صُفُوفٌ مُتَّصِلَةٌ) أَعْلِمَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ الْمُصَلُّونَ وَقَامُوا فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ قَامَ وَاحِدٌ فِي عَرْضِ الطَّرِيقِ وَاقْتَدَى بِالْإِمَامِ جَازٌ وَكُرِّهَ، أَمَّا الْجَوَازُ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ تَمُرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ، وَأَمَّا الْكَرَاهَةُ فَلِلصَّلَاةِ فِي مَرِّ النَّاسِ.

فَإِنْ قَامَ رَجُلٌ خَلْفَ هَذَا الْمُقْتَدِي وَرَاءَ الطَّرِيقِ وَاقْتَدَى بِالْإِمَامِ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ مَنْ قَامَ عَلَى الطَّرِيقِ مَكْرُوهَةٌ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ صَفٍّ، فَصَارَ فِي حَقِّ مَنْ خَلَفَهُ كَالْعَدَمِ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا اتِّصَالًا، وَلَوْ كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ ثَلَاثٌ جَازَتْ صَلَاةُ مَنْ خَلَفَهُمْ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ صَفٌّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، وَعِنْدَ اتِّصَالِ الصُّفُوفِ لَا يَكُونُ الطَّرِيقُ حَائِلًا، وَلَوْ كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ اثْنَانِ فَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ تَجُوزُ صَلَاةُ مَنْ خَلَفَهُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَشْيَ كَالْجَمْعِ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا تَجُوزُ.

قوله: (يَسْعُ فِيهِ صَفَّتَيْنِ) وَالْفُرْجَةُ بَيْنَ الصَّفَّتَيْنِ بِقَدَارِ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، كَذَا فِي «الْخَانِيَّة».

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ مَحَلِّ السُّجُودِ وَمَحَلِّ قِيَامِ الْآخَرِينَ مِنْ كُلِّ صَفٍّ؛ لِأَنَّ الذَّرَاعَ لَا يَكْفِي فِي التَّحْدِيدِ مِنْ مَحَلِّ قِيَامِ الصَّفِّ إِلَى مَحَلِّ قِيَامِ الْآخَرِ.

قوله: (عَلَى الْمُفْتَى بِهِ) وَقِيلَ: مَا يَسْعُ صَفًّا وَاحِدًا، وَالْفَضَاءُ الرَّاسِعُ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَمْنَعُ وَإِنْ وَسِعَ صُفُوفًا؛ لِأَنَّ لَهُ حُكْمَ بَقْعَةٍ وَاحِدَةٍ، كَذَا فِي «الْأَشْبَاهِ» مِنَ الْفَرْقِ الثَّانِي، فَلَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ فِي أَقْصَى الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامُ فِي الْمَحْرَابِ جَازٌ، كَمَا فِي «الْهِنْدِيَّة».

قَالَ الْبِزَازِيُّ: الْمَسْجِدُ وَإِنْ كَبُرَ لَا يَمْنَعُ الْفَاصِلُ فِيهِ، إِلَّا فِي الْجَامِعِ الْقَدِيمِ بِخَوَارِزْمٍ^(١) فَإِنْ رُبِعَ

(١) خَوَارِزْمٌ لَيْسَ اسْمًا لِلْمَدِينَةِ، إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلنَّاحِيَةِ بِجَمَلَتِهَا، فَأَمَّا الْقِصْبَةُ الْعَظِيمُ فَقَدْ يُقَالُ لَهَا الْيَوْمَ: الْجَرَجَانِيَّةُ، وَالَّذِينَ يُنْسَبُونَ إِلَيْهَا مِنَ الْأَعْلَامِ وَالْعُلَمَاءِ لَا يُحْصَوْنَ. «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» (٢/٣٩٥).



(و) يشترط أن (لَا) يفصل بينهما (حائِظٌ) كبيرٌ (يَشْتَبِهُ مَعَهُ الْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ، فَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ الْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ (لِسَمَاعٍ أَوْ رُؤْيَةٍ) ولم يمكن الوصول إليه (صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ) به (فِي الصَّحِيحِ) وهو اختيارُ شمس الأئمة الحلواني؛ لما روي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي حَجْرَةٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَالنَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ^(١).

وعلى هذا الاقتداء في الأماكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح إذا لم يشته حال الإمام عليهم بسماع أو رؤية، ولم يتخلل إلا الجدار كما ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد، أو في منزله بجنب المسجد وبين المسجد حائط مقتدياً بإمام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام، أو من المكبر تجوز صلاته، كذا في «التجسس والمزيد».

ويصح اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله.

(و) يُشْتَرَطُ (أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ رَاكِبًا وَالْمُقْتَدِي رَاجِلًا) أو بالقلب

الطحاوي

كان على أربعة آلاف أسطوانة، وجامع القدس الشريف، أعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة، الأقصى والصحراء^(٢) والبيضاء، كما في الحلبي والشرح.

والظاهر أن ذلك لاشتباه حال الإمام على المأموم، لا لاختلاف المكان.

ومصلّى العيد كالمسجد، وجعل في «النوازل» و«الخلاصة» و«الخاتمة» مصلّى الجَنَازَةِ مثل المسجد أيضاً.

وفناء المسجد له حكم المسجد، يجوز الاقتداء فيه وإن لم تكن الصفوف متصلة.

قوله: (لِسَمَاعٍ) من الإمام أو المقتدي، ومثله الرؤية، وفي «حاشية الدرر» للمؤلف: الصحيح اعتبار الاشتباه فقط، وقوّاه في «الدرر» بالنقل عن «المعتبرات»، خلافاً لما في «الدرر» و«البحر» وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان. هـ.

فلو اقتدى من بمنزله بمن في المسجد وإن انفصل عنه صحَّ إن لم يوجد مانع من نحو طريق، ولم يشته حال الإمام، وأفاد السيد جواز الاقتداء في بيت إمام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفين، فإن البيت في هذا كالمسجد.

(١) أخرجه مسلم: ١٧٨٤، وأبو داود: ١١٢٦، وأحمد: ٢٤٠١٦، والحاكم: ١٠٧١، والبيهقي: (١١٠/٣)، من حديث

أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) كذا في النسخ، ولعلها (الصخرة) كما في «الفتاوى البزازية».



(أَوْ رَاكِبًا) دَابَّةً (غَيْرَ دَابَّةٍ إِمَامِيَّةٍ) لاختلاف المكان، وإذا كان على دَابَّةٍ إِمَامِيَّةٍ صَحَّ الاقتداء؛ للاتِّحادِ المكانِ.

(و) يَشْرُطُ (أَنْ لَا يَكُونَ) الْمُقْتَدِي (فِي سَفِينَةٍ وَالْإِمَامُ فِي) سَفِينَةٍ (أُخْرَى غَيْرِ مُقْتَرَنَةٍ بِهَا) لَأَنَّهُمَا كَالدَّابَّتَيْنِ، وإذا اقترنَّا صَحَّ؛ للاتِّحادِ الْحُكْمِي.

(و) الرَّابِعَ عَشَرَ مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ: (أَنْ لَا يَعْلَمَ الْمُقْتَدِي مِنْ حَالِ إِمَامِيَّةِ) الْمُخَالَفِ لِمَذْهَبِهِ (مُفْسِدًا فِي زَعْمِ الْمَأْمُومِ) يعني: فِي مَذْهَبِ الْمَأْمُومِ (كَخُرُوجِ دَمٍ) سَائِلِ (أَوْ قَيْءٍ) يَمَلَأُ الْفَمَ، وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ (لَمْ يُعِدْ بَعْدَهُ وَضُوءُهُ) حَتَّى لَوْ غَابَ بَعْدَهَا شَاهِدَ مِنْ ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يُعِيدُ الْوَضُوءَ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ فَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا لَوْ جَهِلَ حَالَهُ بِالْمَرَّةِ.

وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاطُ فِي مَوَاضِعِ الْخِلَافِ فَلَا يَصَحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ، سِوَاءَ عِلْمِ حَالِهِ
الطحطاوي

قوله: (أَوْ رَاكِبًا دَابَّةً غَيْرَ دَابَّةٍ إِمَامِيَّةٍ) وَاسْتَحْسَنَ مُحَمَّدٌ جَوَازَ الصَّلَاةِ إِذَا قُرِبَتْ دَابَّتُهُ مِنْ دَابَّةِ الْإِمَامِ.
قوله: (غَيْرِ مُقْتَرَنَةٍ بِهَا) لِأَنَّ تَحُلُّلَ مَا بَيْنَهُمَا بِمَنْزِلَةِ النَّهْرِ، وَذَلِكَ مَانِعٌ، وَظَاهِرُ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ الْفَاصِلَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا لَا يَمْنَعُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ عَدَمِ الْاِشْتِبَاهِ، وَهُمْ قَدْ أَطْلَقُوا الْمَنْعَ.
قوله: (وَإِذَا اقْتَرَنَّا صَحَّ) وَانْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ بِالْاِقْتِرَانِ رِبْطُهُمَا بِنَحْوِ حَبْلِ أَوْ الْمُمَاسَّةِ بَيْنَهُمَا مَدَّةَ الصَّلَاةِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ رِبْطٍ؟ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي.

قوله: (وَأَلَّا يَعْلَمَ الْمُقْتَدِي مِنْ حَالِ إِمَامِيَّةِ مُفْسِدًا... إلخ) هَذَا عَلَى مَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِرَأْيِ الْمُقْتَدِي، وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ - وَهُوَ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِرَأْيِ الْإِمَامِ - فَالْاِقْتِدَاءُ صَحِيحٌ وَإِنْ عَايَنَ مُفْسِدًا بِحَسَبِ زَعْمِهِ، أَيْ: الْمُقْتَدِي، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (كَخُرُوجِ دَمٍ سَائِلٍ) وَكَمَسْحِ دُونَ رُبْعِ الرَّأْسِ، أَوْ الْوَضُوءِ مِنْ مَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ، أَوْ تَحْمُلِ قَدْرِ مَانِعٍ مِنَ النَّجَاسَةِ.

قوله: (فَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ) لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَوْضُّأً، وَحُسْنُ الظَّنِّ بِهِ أَوَّلَى.

قوله: (مَعَ الْكَرَاهَةِ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ الْكَرَاهَةَ هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ.

قوله: (فَلَا يَصَحُّ الْاِقْتِدَاءُ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَاطُ فِي الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَحْتَاطُ فِيهِمَا وَلَا يَحْتَاطُ فِي الْوَاجِبَاتِ، كَمَا إِذَا كَانَ يَتْرُكُ السُّورَةَ أَوْ يَزِيدُ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ شَيْئًا فَإِنَّ الْاِقْتِدَاءَ صَحِيحٌ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ.

وَهَلِ الْأَفْضَلُ الْاِقْتِدَاءُ أَوْ الْاِنْفِرَادُ؟ الظَّاهِرُ الثَّانِي.



في خصوص ما يَقْتَدِي به فيه، أو لا .

وإن علمَ أنه يحتاطُ في مواضع الخلافِ يصحُّ الاقتداءُ به على الأصحِّ، ويكره كما في «المجتبى» .

وقال الديري^(١) في «شرحِه»: لا يُكره إذا علمَ منه الاحتياطُ في مذهبِ الحنفيِّ .

وأما إذا علمَ المُقتدي على الإمام ما يفسدُ الصلاةَ في زعم الإمام كمسِّ المرأة، أو الذَّكر، أو حملِ نجاسةٍ قدرَ الدرهم، والإمام لا يَدْرِي بذلك فإنه يجوزُ اقتداؤه به على قولِ الأكثرِ، وقال بعضهم: لا يجوزُ، منهم الهندواني؛ لأنَّ الإمام يرى بطلانَ هذه الصلاة، فتبطلُ صلاةُ المُقتدي تبعاً له .

الطحاوي

وأما إذا كان يُراعي في الأركان والشُّروط والواجبات ولا يُراعي في السُّنن، بأن كان يُنقص التَّسيِّحات في الركوع والسُّجود، أو يجلس للاستراحة، فالإقتداء صحيحٌ مع كراهة التَّنزيه، والإقتداء أفضل؛ لأنَّه قيل: بوجوبه أو افتراضه على الكفاية، فلا يتركه لذلك .

ويُعلم الحكم فيما إذا كان يُراعي في الجميع إلَّا في المستحبات بالأولى، فإنَّ الاقتداء به صحيحٌ، وهو أفضل، وعلى كلِّ حالٍ الاقتداء بالموافق عند التَّعارض أفضل، وراجع «تحفة الأخيار»^(٢) .

قوله: (أو لا) بأن علمَ أنه لا يحتاط بالعادة، ولكن في هذه الصَّلَاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط .

قوله: (ويُكره كما في «المجتبى») قد عُلِمَت تفصيله آنفاً .

قوله: (على زعم الإمام) دون المأموم .

قوله: (أو حملِ نجاسةٍ قدرَ الدرهم) فإنه مُفسدٌ عند الإمام الشافعيّ رحمته الله، لا عندنا .

ولو صلَّى على ظنِّ أنه مُحْدِثٌ أو عليه نجاسةٌ مانعةٌ ثمَّ تبَيَّن خلاف ذلك لا تُجزئه تلك [١٢٢/أ] الصَّلَاة؛ لأنَّ العبرةَ لِمَا ظَنَّهُ، لا لِمَا في نفس الأمر، ويُخشى عليه الكفر، كما في «السراج» .

(١) هو شيخ الإسلام قاضي القضاة سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر العسبي الديري المقدسي الحنفي النابلسي الأصل المقدسي نزيل القاهرة، المعروف بابن الديري، جد الأسرة الخالدية بفلسطين، ضعف بصره فاعتزل القضاء، وتوفي بمصر، له كتاب «الحبس في التهمة»، و«السهام المارقة في كبد الزنادقة»، و«تكملة شرح الهداية للسروجي» ولم يكمله، و«شرح العقائد» المنسوبة للنسفي. ينظر: «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» (١/٤٥٦) .

(٢) «تحفة الأخيار على الدر المختار» لإبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المداري، برهان الدين، أبو الصفاء الحنفي، نزيل قسطنطينية، توفي سنة ١١٩٠ هـ تسعين ومائة وألف. «هدية العارفين» (١/٣٩) .

وجه الأول وهو الأصح: أنَّ الْمُقْتَدِيَّ يَرَى جَوَازَ صَلَاةِ إِمَامِهِ، والمُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ رَأْيُ نَفْسِهِ، فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِجَوَازِهَا كَمَا فِي «التَّبْيِينِ» و«فَتْحِ الْقَدِيرِ»^(١).

وإِنَّمَا قِيدَ بِقَوْلِهِ: وَالْإِمَامُ لَا يَدْرِي بِذَلِكَ؛ لِيَكُونَ جَازِماً بِالنِّيَّةِ، وَأَمَكْنَ حَمْلُ صَحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَى مُعْتَقَدِ إِمَامِهِ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ بِهِ وَهُوَ عَلَى اعْتِقَادِ مَذْهَبِهِ صَارَ كَالْمُتْلَاعِبِ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ، فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ صَحَّةِ صَلَاتِهِ.

(وَصَحَّ اقْتِدَاءُ مُتَوَضِّئٍ بِمُتَيَّمٍّ) عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَصَحُّ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخَلْفِيَّةَ بَيْنَ الْآلَتَيْنِ التَّرَابِ وَالْمَاءِ، أَوِ الطَّهَارَتَيْنِ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ: فَعِنْدَهُمَا: بَيْنَ الْآلَتَيْنِ، وَظَاهَرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَاسْتَوَى الطَّهَارَتَانِ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بَيْنَ الطَّهَارَتَيْنِ التَّيْمُمِ وَالْوُضُوءِ، فَيَصِيرُ بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

الطحطاوي

قوله: (وهو على اعتقاد مذهبه) أمّا إذا قلّد مذهب المؤتم فقد اتّحد مُعْتَقَدُهُمَا، وَلَا كَلَامَ فِيهِ.

قوله: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) أَي: لِلْمُتْلَاعِبِ.

قوله: (فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ صَحَّةِ صَلَاتِهِ) الْأَوَّلَى حَذَفَ (حَمَلَ)، وَلَوْ عَلِمَ بِفَسَادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ إِمَّا بِشَهَادَةِ عَدُولٍ أَنَّهُ أَحْدَثَ ثُمَّ صَلَّى مَثَلًا، وَإِمَّا بِإِخْبَارٍ مِنْهُ عَنْ نَفْسِهِ - وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا - تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا لَا يُقْبَلُ، لَكِنْ تُسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ، كَمَا فِي «السَّرَاجِ»، وَإِذَا عَلِمَ مُفْسِدًا فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا.

قوله: (وَالْخِلَافُ... إلخ) اعْلَمْ أَنَّ طَهَارَةَ التَّيْمُمِ فِيهَا جِهَةٌ الْإِطْلَاقُ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ تَوَقُّفِهَا، بِخِلَافِ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ مَثَلًا، وَجِهَةُ الضَّرُورَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَصِيرَ إِلَيْهَا لِضَّرُورَةِ الْعِجْزِ عَنِ الْمَاءِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي التَّعْلِيلِ، فَعَلَّلَ مُحَمَّدٌ هَهُنَا بِجِهَةِ الضَّرُورَةِ لِنَفْيِ جَوَازِ اقْتِدَاءِ الْمُتَوَضِّئِ بِالْمُتَيَّمِّ؛ احْتِيَاظًا، وَهَمَّا عَلَّلَا الصَّحَّةَ بِجَانِبِ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ كَالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ.

قوله: (وَظَاهَرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ) فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْآلَتَيْنِ وَجَعَلَ الْخَلْفِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

قوله: (وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بَيْنَ الطَّهَارَتَيْنِ) أَي: وَإِحْدَاهُمَا ضَرُورِيَّةٌ وَالْأُخْرَى أَصْلِيَّةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ اشْتَمَلَ عَلَى الطَّهَارَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَقْوَى حَالًا مِنْ حَالِ مَنْ اشْتَمَلَ عَلَى الطَّهَارَةِ الضَّرُورِيَّةِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَ



ولا خلاف في صحّة الاقتداء بالمتيمّم في صلاة الجنّازة.

(و) صحّ اقتداء (غاسِلٍ بِمَاسِحٍ) على خُفٍّ، أو جبيرة، أو خِرْقَةٍ فرحة لا يسيل منها شيء.

(و) صحّ اقتداء (قَائِمٍ بِقَاعِدٍ) لأنّ النبي ﷺ صَلَّى الظهرَ يومَ السبتِ أو الأحدِ في مرضٍ موته جالساً، والناسُ خَلَفَهُ قياماً، وهي آخرُ صلاةٍ صَلاها إماماً، وصَلَّى خلفَ أبي بكرٍ الركعةَ الثانيةَ صَبَحَ يومَ الاثنينِ مأموماً، ثُمَّ أتمَّ لنفسِهِ، ذكره البيهقي في «المعرفة»^(١).

(و) صحّ الاقتداء (بِأَخَذَبٍ) لم يبلغ حدُّه حدُّ الركوعِ اتِّفاقاً على الأصحّ، وإذا بلغ وهو ينخفض للركوع قليلاً يجوزُ عندهما، وبه أخذَ عامّةُ العلماء، وهو الأصحّ، بمنزلة الاقتداء بالقاعد؛ لاستواء نصفه الأسفل، ولا يجوزُ عندَ محمّدٍ، قال الزيلعي: وفي «الظهرية»: هو الأصحّ. انتهى^(٢). فقد اختلف التصحيح فيه.

الطحاوي

مع المتوضئ ماءً فاقتدى بالمتيمّم فإنّه لا يجوز، ولهما أنّ التيمّم طهارةٌ مُطلقة، أي: غير مؤقتة بوقت الصلاة، ولهذا لا تتقدّر بقدر الحاجة.

قوله: (وصحّ اقتداء غاسلٍ بماسحٍ) لاستواء حالهما، ثمّ الماسح على الجبيرة أولى من الماسح على الخُفِّ؛ لأنّ مسحها كالغسل لما تحتها، بخلاف الخُفِّ.

قوله: (أو خِرْقَةٍ فرحة) أي: جراحة.

قوله: (لا يسيل منها شيء) فإن سال فهو معذورٌ إن استوفى شروطه، فلا يصحّ الاقتداء به إلاّ لمُماثلٍ له، أو لِمَن هو أدنى حالاً منه.

قوله: (وصحّ اقتداء قائمٍ بقاعدٍ) أي: يركع ويسجد، وهذا عندهما، خلافاً لمحمّدٍ، وقوله أحوط كما في «البرهان» وغيره، والدلائل مُستوفاة في المطوّلات.

قوله: (وصلى خلفَ أبي بكرٍ... إلخ) فائدة زائدة، وقوله: (ثمّ أتمّ لنفسِهِ) أي: لأنّه مسبوق.

قوله: (اتِّفاقاً على الأصحّ) يعني: أنّ حكاية الاتِّفاق أصحّ من حكاية الخلاف، ومثله يُقال في نظائره.

قوله: (وفي «الظهرية»: هو الأصحّ) محمولٌ على أنّه الأصحّ من قولَي محمّدٍ، لا الأصحّ مُطلقاً؛ لأنّ أكثرَ العلماء أخذَ بقولهما، وقد أوضحه السيّد.

(١) «معرفة السنن والآثار»: (٣٦٠/٢)، من حديث عروة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) «تبين الحقائق»: (١٤٣/١).

(و) صحَّ اقتداءً (مُؤْمٍ بِمِثْلِهِ) بأن كانا قاعدين، أو مضطجعين، أو المأموم مضطجعاً والإمام قاعداً؛ لقوة حاله.

(وَمُتَنَفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ) لأنه بناء للضعيف على القوي، وصار تبعاً لإمامه في القراءة.
(وَأِنْ ظَهَرَ بُطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ) بفوات شرط أو ركن (أَعَادَ) لزوماً، يعني: افترض عليه الإتيان بالفرض، وليس المراد الإعادة الجابرة لنقص في المؤدَّى؛ لقوله ﷺ: «إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه»^(١).

وإذا طرأ المَبْطُلُ لا إعادة على المأموم كارتداد الإمام، وسعيه للجمعة بعد ظهره دونهم، وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم.

الطحطاوي

قوله: (وصحَّ اقتداءً مؤمٍ بمثله) سواء كانا قائمين أو قاعدين أو مُسْتَلْقَيْنِ أو مُضْطَجِعَيْنِ أو مُخْتَلِفَيْنِ، وكلها جائزة في الأصح، كما في «النهاية»، بل صحَّ الثمרתاشي الإجماع عليه.

قوله: (أو مضطجعاً) أي: أو كان المأموم مضطجعاً والإمام قاعداً، قال في «الشرح»: لا عكسه.
قال الزيلعي: وهو المختار، لكن في «النهر» عن الثمרתاشي: الأظهر الجواز على قولهما، وكذا على قول محمّد في الأصح، وهو المناسب لإطلاق كلام المصنّف، ولا يُنافيه قوله: (بمثله)؛ لأنَّ المراد المثلية بالنظر لمطلق الإيماء، وتماؤه في السيّد.

قوله: (ومتنفّل بمفترض) إلّا في التراويح، فإنَّ الأرجح عدم جواز الاقتداء، كما في «الخانية»، وصحّحه في «غاية البيان»؛ لأنها شُرعت على هيئة مخصوصة، فيراعي وصفها الخاص؛ للخروج عن العهدة، كما في «الدرر»، والمراد أنّه لا يُحسب من التراويح، لا أن الاقتداء يقع باطلاً، كما لا يخفى.

لا يُقال: إنَّ القراءة في الآخرين فرض في حق المتنفّل نفل في حق المفترض؛ لأنّا نقول: صلاة المقتدي أخذت حكم صلاة الإمام بسبب الاقتداء، ولهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولو لم يدركه إلّا في الشفع الثاني، ولهذا أشار المؤلف بقوله: وصار تبعاً لإمامه في القراءة.

قوله: (وليس المراد الإعادة الجابرة... إلخ) لأنَّ ذلك يقتضي صحة الأوّل، والفرض أنّه باطل.

قوله: (بعد ظهره) أي: بعد أداء الظهر بجماعة، فسعى هو دونهم.

قوله: (وعودو لسجود تلاوة بعد تفرقهم) أي: ولم يُعيد القعود الأخير، فإنَّها تفسد صلاة الإمام في هذه المسائل ولا تفسد صلاة المأموم، وفيها يُلغز: أي صلاة فسدت على الإمام ولم تفسد على المأموم؟

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٦٥٩)، من كلام حماد رحمه الله.



(وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ) الذي تَبَيَّنَ فسادُ صَلَاتِهِ (إِعْلَامُ الْقَوْمِ بِإِعَادَةِ صَلَاتِهِمْ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ) ولو بكتابٍ أو رسولٍ (فِي الْمُخْتَارِ) لَأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَأَعَادَ بِهِمْ^(١)، وَعَلِيٌّ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ كَانَ مُحَدَّثًا، فَأَعَادَ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُعِيدُوا^(٢).

وفي «الدراية»: لا يلزم الإمام الإعلام إن كانوا قومًا غير مُعَيَّنِينَ.

وفي «خزانة الأكمل»: لَأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ خَطَأٍ مَعْفُوٍّ عَنْهُ، وَعَنْ الْوَبْرِيِّ: يَخْبِرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ، وَنَظِيرُهُ: إِذَا رَأَى غَيْرَهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءٍ نَجِسٍ، أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ.

الطحطاوي

قوله: (صَلَّى بِهِمْ ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ... إلخ) الذي في «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَأَوَّمَا بِيَدِهِ أَنْ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا»^(٣).

وهذا لَا يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ؛ لَجَوَازِ كَوْنِ الذَّكَرِ عَقِيبَ تَكْبِيرِهِ بِلَا مُهْلَةٍ قَبْلَ تَكْبِيرِهِمْ، عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي مُسْلِمٍ: قَالَ: فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى قَامَ فِي مَصَلَّاهُ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ قَامَ فَانْصَرَفَ^(٤)، فَالْأَوَّلَى الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَثَرِ عَلِيٍّ ﷺ.

قوله: (وفي «الدراية»... إلخ) وفي «مَجْمَعِ الْفَتَاوَى»: صُحِّحَ عَدَمُ الْإِخْبَارِ مُطْلَقًا؛ لَكَوْنِهِ عَنْ خَطَأٍ مَعْفُوٍّ عَنْهُ، لَكِنَّ الشُّرُوحَ مَرَّجَّةً عَلَى الْفَتَاوَى، كَمَا فِي «الدَّرِّ».

قوله: (ونظيره) أي: فِي وُجُوبِ الْإِخْبَارِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ الْاِمْتِنَالُ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَا لَا يَخْفَى، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: ٢٧٥، ومسلم: ١٣٦٧، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه الدارقطني: (٣٦٤/١)، والبيهقي: (٤٠١/٢)، من حديث علي ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٣٣-٢٣٤) من حديث أبي بكرة ﷺ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٤٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم (٦٠٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(فصل) فِي الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْجَمَاعَةِ



(يَسْقُطُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَيْئًا):
منها: (مَطَرٌ، وَبَرْدٌ شَدِيدٌ وَخَوْفٌ) ظَالِمٌ (وُظْلَمَةٌ) شَدِيدَةٌ فِي الصَّحِيحِ (وَحَبْسٌ) مُعْسِرٍ
أَوْ مَظْلُومٍ (وَعَمَى، وَفَلَجٌ، وَقَطْعُ يَدٍ وَرِجْلٍ، وَسَقَامٌ، وَإِقْعَادٌ، وَوَحْلٌ)
الطحطاوي

(فصل: فِي الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْجَمَاعَةِ)

ظَاهِرُهُ يَعُمُّ جَمَاعَةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِينَ، فَيُصَلِّي الْجُمُعَةُ [١٢٣/أ] ظَهْرًا، وَتَسْقُطُ صَلَاةُ الْعِيدِ، وَيُحَرَّرُ.
قوله: (منها مطر) في «شرح المشكاة»: صحَّ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ لَمْ
يَلِّ أَسْفَلَ نِعَالِنَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ^(١).

قوله: (وبرد شديد) ألحق به المنلا علي في «شرح موطن الإمام محمد» الحرَّ الشديد.
قوله: (وخوف ظالم) أي: على نفسه أو ماله، أو خوف ضياع ماله، أو خوف ذهاب قافلة لو
اشتغل بالصلاة جماعة.

قوله: (وحبس معسر) أي: إوفاء دين عليه، وقيد بالمعسر؛ لأنَّ المؤسِّرَ لَا يُعْذَرُ فِي التَّركِ.
قوله: (ومظلوم) أي: وحبس مظلوم، في عبارة بعضهم التَّصْرِيحُ بِأَنَّ خَوْفَ الْحَبْسِ لِلْمُعْسِرِ
وَالْمَظْلُومِ مِنَ الْأَعْذَارِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُقِيدُ أَنَّ الَّذِي يُعْذَرُ عُدْرًا الْحَبْسُ بِالْفِعْلِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ، وَعَلَيْهِ فَلَا
حَاجَةَ لِذِكْرِ الْمَظْلُومِ؛ لَفَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وخوف ظالم) فَإِنَّ الَّذِي يَحْبِسُ الْمَظْلُومَ ظَالِمٌ.

قوله: (وعَمَى) وَإِنْ وَجَدَ الْأَعْمَى قَائِدًا عِنْدَ الْإِمَامِ، وَقَالَا: تَجِبُ، «حلي».
قال ابنُ أمير حاج: الْمَسْطُورُ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا فِيمَا إِذَا وَجَدَ قَائِدًا،
فَالِاتِّفَاقُ -أي: على سقوطها- إِذَا لَمْ يَجِدْ قَائِدًا أ.هـ

قوله: (وفلج) أي: لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْمَشْيَ.
قوله: (وقطع يد ورجل) أي: مِنْ خِلَافٍ، وَبِالْأَوَّلَى إِذَا كَانَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا تَسْقُطُ بِقَطْعِ
رَجُلٍ فَقَطْ.

قوله: (وسقام) كَسَحَابٍ: الْمَرَضُ، «قاموس».

قوله: (واقعد) أي: كُسَّاحٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧٠٥)، وَابْنُ خَالٍ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٢١/٢) (١٥٥٤)، وَالسَّراجُ النَّيسَابُورِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٤٦٨)،
وَالْفَاكِهِي فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٢٨٨٦)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ عَمِيرٍ ؓ.



بعد انقطاع مطر، قال ﷺ: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال»^(١).

(وَزَمَانَةٌ، وَشَيْخُوخَةٌ، وَتَكَرَّارٌ فَقِهِ) لا نحو ولغة (بِجَمَاعَةٍ تَفَوُّتُهُ) ولم يداوم على تركها

الصلوات

قوله: (بعد انقطاع مطر) إنما قاله^(٢)؛ لأن التكلّم على المطر قد تقدّم، فذكر ذلك ليُعده عذراً مُستقلاً، وبهذا تعلم ما في «شرح السيّد».

قوله: (إذا ابتلت النعال) أي: الأراضي الصّلاب. في «المحكم»: النعل: القطعة الصّلبة الغليظة من الأرض شبه الأكمة، يبرق حصاها، ولا تُنبث شيئاً، ومنه الحديث: «إذا ابتلت النعال... إلخ».

قال ابن الأثير: إنما خصّها بالذكر؛ لأن أدنى بلل يُنديها، بخلاف الرخوة، فإنّها تنشف الماء.

وقال الأزهري في معنى الحديث: يقول: إذا ابتلت الأرضون الصّلاب فزلّقت بمن يمشي فيها فصلّوا في منازلكم، ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة. هـ

وهل هذا الحكم مخصوص بما إذا كانوا في أرض صلبة، فلا تسقط إذا كانوا في رخوة، أو أن المراد بذكرها دفع الحرج بالحضور، فكأنه يقول: إذا نزل المطر ولو قليلاً بحيث تبتل منه النعال فالصلاة في الرحال، أي: المنازل؟

قوله: (وَزَمَانَةٌ) أي: عاهة، (وَزَمِنْ) ك: (فَرِحَ)، زَمَنًا، وزمنة بالضم، وزمانة، فهو زَمِنٌ وزَمِينٌ، والجمع زَمِنُون وزَمَنِي، «قاموس».

قوله: (وشَيْخُوخَةٌ) مصدر شَاخَ يَشِيخُ، إذا استبان منه السنُّ، «قاموس» أي: إذا صار شيخاً كبيراً لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة.

قوله: (وَتَكَرَّارٌ فَقِهِ) وكذا مطالعة كتبه، كذا في «الفتاوى».

قوله: (لا نحو ولغة) ربّما يُفید هذا أن المراد بالفقه ما يعمّ علم العقائد والتفسير والحديث؛ للمقابلة، والذي في «الدر» عن الباقلاني عطفاً على المُسقطات: وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره.

قوله: (بجماعة تفوتته) الأولى حذفه؛ لأن الموضوع الأعذار التي تفوت الجماعة، والباء بمعنى (مع) أي: تكراره مع جماعة، ويُفید أن المكرّر وحده لا يعطى هذا الحكم، وليس كذلك، ولم يذكره في «الدر».

والضمير في (تفوتته) للجماعة، أي: لو حضر الجماعة تفوته إخوانه الذين يطالع معهم.

قوله: (ولم يداوم على تركها) أمّا إذا واطب على الترك فلا يُعذر، ويُعزّر، ولا تُقبل شهادته إلا بتأويل بدعة الإمام، أو عدم مراعاته، «در».

(١) أخرجه البخاري: ٦٦٦، ومسلم: ١٦٠٠، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في (ج): (إنما قال: انقطاع).



(وَحُضُورُ طَعَامٍ تَتَوَقَّعُهُ نَفْسُهُ) لشغلٍ بآله كمدافعةٍ أحدِ الأخبثين أو الريح (وإرادة سفرٍ) تهيأً له (وَقِيَامُهُ بِمَرِيضٍ) يستضرُّ بغيثته (وَشِدَّةُ رِيحٍ لَيْلًا، لَا نَهَارًا) للخرج .
(وَإِذَا انْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِعُذْرٍ مِنْ أَعْذَارِهَا الْمُبِيحَةِ لِلتَّخَلُّفِ) وكانت نيته حضورها لولا العذرُ الحاصلُ (يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا) لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

الطحاوي

قوله: (تَتَوَقَّعُهُ نَفْسُهُ) أي: تَشْتَأقُّ إليه، سواءً كان في العشاء أو غيره .
قوله: (وإرادة سفرٍ تهيأً له) لعلَّ المراد التَّهَيُّؤُ القريبُ من الفعل، وهو منصوبٌ على الظرفية، أي: وقتَ التَّهَيُّؤِ له، بأن كان مشغولَ البالِ بمصالحه .
قوله: (يَسْتَضِرُّ) أي: المريضُ بغيثته، وإلا فلا .
قوله: (ولكلِّ امرئٍ ما نَوَى) هو محلُّ الشاهد على أحدٍ ما قيل فيه، والمعنى: أنَّ له ما نَوَاهُ وإن لم يعملْه، وروى العسكريُّ في «الأمثال» والبيهقيُّ في «الشعب» وقال: إسناده ضعيفٌ، عن أنسٍ يرفعه: «نَبِيُّ الْمُؤْمِنِ أَبْلَغُ مِنْ عَمَلِهِ»^(٢) كما في «المقاصد الحسنة»، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفرُ الله العظيم .



(١) أخرجه البخاري: ١، ومسلم: ٤٩٢٨، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٤٥)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (١٤٧)، كلاهما من حديث أنس رضي الله عنه، والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (١١٧٤) (٢٣٢/٥).



(فصل: في بيان الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف)

(إذا) اجتمع قومٌ (ولم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) اجتمعوا فيه (ولا) فيهم ذو (وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير، ووال، وقاض: (فالأعلم) بأحكام الصلاة، الحافظ ما به سنة القراءة، ويجتنب الفواحش الظاهرة، الطحاوي

(فصل: في بيان الأحق بالإمامة)

قوله: (ولم يكن بين الحاضرين) المراد بالبينية معنى المعية.

قوله: (صاحب منزل) أي: ساكن فيه ولو بالإجارة أو بالعارية على التحقيق، أمّا هو وذو الوظيفة فيقَدَّمان مُطلقاً، سواءً اجتمع فيهما هذه الفضائل المذكورة أو لا، فصاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق بالإمامة من غيره وإن كان الغير أفع وأقرأ وأورع وأفضل منه، إن شاء تقدّم، وإن شاء قدّم من يُريده وإن كان الذي يقَدِّمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين؛ لأنّه سلطان، فيتصرّف فيه كيف شاء، ويُستحبُّ لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل.

قوله: (وهو إمام المحل) لأنّ صاحب الوظيفة منصوب الواقف، وبتقديم غيره يفوت غرضه، وشرط الواقف كنص الشارع.

قوله: (ولا ذو سلطان) فهو أولى من الجميع، حتّى من ساكن المنزل [أ/١٢٤] وصاحب الوظيفة؛ لأنّ ولايته عامّة، وروى البخاري: أن ابن عمر كان يُصلي خلف الحجاج^(١)، وكفى به فاسقاً. قال في «البنية»: هذا في الزّمن الماضي؛ لأنّ الولاة كانوا علماء، وغالبهم كانوا صلحاء، وأمّا في زماننا فأكثُرُ الولاة ظلمة جهلة. هـ

قوله: (فالأعلم بأحكام الصلاة) صحّة وفساداً وغيرهما، وهذا مراد من قال: أعلمهم بالفقه وأحكام الشريعة؛ إذ الزائد على ذلك غير محتاج إليه هنا. قوله: (الحافظ ما به سنة القراءة) وأمّا حفظ مقدار الفرض فمعلوم أنّه من شروط الصّحّة، وهذه شروط كمال.

وفي «الدر»: بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة، وحفظه قدر فرض. وقيل: واجب، وقيل: سنة. وقَدَّمَ أبو يوسف الأقرأ؛ لحديث ورد في ذلك^(٢)، والمُعَوَّل عليه قولهما؛ لأنّ القراءة إنّما يُحتاج إليها لإقامة ركن واحد، والفقه يُحتاج إليه لجميع الأركان والواجبات والسّنن والمستحبات.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٩٨٣).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، =

وإن كان غير مُتبحِّر في بَقِيَّةِ العلوم (أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ) وإذا اجتمعوا يُقدِّمُ السلطانُ، فالأميرُ، فالقاضي، فصاحبُ المنزل ولو مستأجراً يُقدِّمُ على المالك، ويُقدِّمُ القاضي على إمامِ المسجد؛ لما وردَ في الحديث: «ولا يُؤمُّ الرجلُ في سلطانه، ولا يقعدُ في بيته على تَكرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١).

(ثُمَّ الْأَقْرَأُ) أي: الأَعْلَمُ بأحكامِ القراءة، لا مجردُ كثرةِ حفظِ دونه.

(ثُمَّ الْأَوْرَعُ) الورعُ: اجتنابُ الشُّبُهَاتِ، أَرْقى من التَّقْوَى؛ لأنها اجتنابُ المحرَّماتِ.

(ثُمَّ الْأَسَنُّ) لقوله ﷺ: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(٢).

الطحاوي

قوله: (يُقَدِّمُ السُّلْطَانُ) الظَّاهِرُ أَنَّ ذلك على سبيلِ الوجوب؛ لأنَّ في تقدُّمِ غيره عليه إهانةٌ له، وارتكابُ المنهَى عنه في الحديث، وقد عِلِمَتْ ما في «البنية».

قوله: (ولا يُؤمُّ الرَّجُلُ في سُلْطَانِهِ) أي: في مَظْهَرِ سُلْطَانِيَّتِهِ، ومحلُّ ولايته.

قوله: (على تَكرِمَتِهِ) بفتحِ التَّاءِ المثناة فوقُ وكسرِ الرَّاءِ: الفراشُ ونحوه ممَّا يُسَيِّطُ لصاحبِ المنزل وَيَخْتَصُّ به، وقيل: المائدة.

قوله: (أي: الأَعْلَمُ بأحكامِ القراءة) من الوقفِ والوصلِ والابتداءِ وكيفيةِ أداءِ الحروفِ وما يتعلَّقُ بها، كذا في مسكين والقهستاني.

والظاهر أَنَّ مَنْ يُحَكِّمُ الأداءَ وإن لم يَعْلَمْ أحكامَه في حكمِ العالمِ.

قوله: (لا مُجرَّدُ كثرةِ حفظٍ) يعني: جودةَ حفظٍ، أو الأكثرَ كَمًّا.

قوله: (دونه) أي: دونَ العالمِ الكاملِ المأخوذِ من قوله: (أي: الأَعْلَم).

قوله: (ثُمَّ الْأَسَنُّ) المرادُ من الأسنِّ أقدمهم إسلاماً، بدليل ما سَبَقَ في الحديث من قوله: «فإن

كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً»، فلا يُقدِّمُ شيخُ أسلمَ على شابٍّ نَشَأَ في الإسلام، «نهر».

وفيه أَنَّهُ يَفُوتُ التَّنْبِيهِ على مرتبةِ الأسنِّ، ولذا جَعَلَ بعضهم رتبةَ الأقدمِ إسلاماً متقدِّمةً على رتبةِ

الأسنِّ، وجَعَلَهُما مرتبتين، وهو حَسَنٌ.

قوله: (وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ) قاله ﷺ لمالكِ بن الحويرث ولصاحبٍ له - وهو ابن عمِّه - حين أراد

السَّفَرُ، ولفظه: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا ثُمَّ أَقِيمَا، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»، متَّفَقٌ عليه^(٣).

= فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم

سُلماً، ولا يُؤمُّنُ الرجلُ الرجلَ في سُلْطَانِهِ، ولا يقعدُ في بيته على تَكرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

(١) أخرجه مسلم: ٦٧٣، من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، وقد مرَّ من حديث مالك بن الحويرث ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٠)، ومسلم (٦٧٤).



(ثُمَّ الْأَحْسَنُ خُلُقًا) بضم الخاء واللام؛ أي: ألفة بين الناس.
 (ثُمَّ الْأَحْسَنُ وَجْهًا) أي: أصبَحَهُمْ؛ لأنَّ حسنَ الصورة يدلُّ على حُسنِ السَّيرَةِ؛ لأنَّه
 ممَّا يزيِّدُ النَّاسَ رَغْبَةً فِي الْجَمَاعَةِ.
 (ثُمَّ الْأَشْرَفُ نَسَبًا) لاحترامه وتعظيمه.
 (ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتًا) للرَّغْبَةِ فِي سَمَاعِهِ؛ لِلخُضُوعِ.
 الطَّحطاوي

قوله: (أي: ألفة بين الناس) هذا تفسيرٌ باللائم، فإنَّ مَنْ حَسُنَ خُلُقُهُ أَلْفَتْهُ النَّاسُ فَكَثُرَتْ عَلَيْهِ
 الْجَمَاعَةُ، وَالْمُصَنَّفُ تَبَعَ فِي تَقْدِيمِ حُسْنِ الْخُلُقِ عَلَى حُسْنِ الْوَجْهِ «مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ» و«فَتْحُ الْقَدِيرِ».
 وَعَكَسَ ذَلِكَ صَاحِبُ «الْخُلَاصَةِ» و«الْغُرَرِ» وَمُسْكِينٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَوَّلُ مَا يُدْرِكُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ،
 أَوْ لِأَنَّهُ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عِنَاةُ الْبَاطِنِ.
 قوله: (يدلُّ على حُسنِ السَّيرَةِ) أي: غَالِبًا، وَفَسَّرَهُ فِي «الْكَافِي» بِالْأَكْثَرِ صَلَاةً بِاللَّيْلِ، وَحَدِيثُ:
 (مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ)^(١) لَمْ يُثْبِتْهُ الْمُحَدِّثُونَ، كَحَدِيثِ: (مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ تَقِيٍّ
 فَكَأَنَّمَا صَلَّى خَلْفَ نَبِيٍّ)^(٢).

قوله: (لأنَّه... إلخ) الأولى زيادةُ الواو؛ لِصِلَاحِيَّتِهِ لِلتَّلْعِيلِ اسْتِقْلَالًا.
 قوله: (ثُمَّ الْأَشْرَفُ نَسَبًا) قَدَّمَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ الْأَكْثَرَ حَسَبًا، وَالْحَسَبُ: شَرَفُ الْأَبَاءِ، أَوِ الْمَالِ،
 أَوِ الدِّينِ، أَوِ الْكَرَمِ، أَوِ الشَّرَفِ فِي الْعَقْلِ، أَوِ الْفِعَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْحَسَبُ وَالْكَرَمُ قَدْ يَكُونَانِ لِمَنْ لَا أَبَاءَ
 لَهُ شُرَفَاءَ، وَالشَّرَفُ وَالْمَجْدُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِهِمْ.
 قوله: (لِلخُضُوعِ) فَإِنَّ الْخُضُوعَ يَكُونُ عِنْدَ سَمَاعِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ، فَهُوَ مِمَّا يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِ» (١٣٣٣) مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.
 قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» (١٥٧/١): هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»
 مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ وَضَعَفَهَا كُلُّهَا وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا يَصُحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أ. هـ. وَقَالَ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كَشْفِ الْخَفَاءِ»
 (٣٢٨/٢): اتَّفَقَ اثْنَتَا الْحَدِيثِ ابْنُ عَدِيٍّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ وَابْنُ جَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ شَرِيكَ لثَابِتٍ. أ. هـ.
 (٢) قَالَ عَنْهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَسَبِ الرَّايَةِ» (٢٦/٢): غَرِيبٌ. أ. هـ. وَفِي مَعْنَاهُ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٩٨١)، وَالطَّبْرَانِيُّ
 فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧٧٧) (٣٢٨/٢٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِ» (١٨٨٢)، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ ﷺ قَالَ:
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلَاتُكُمْ فَلْيُؤَمِّكُمْ خِيَارُكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدَكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ»، وَأَخْرَجَ
 الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِ» (١٨٨١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «سُنَنِ» (٥١٣٣)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «اجْعَلُوا أُمَّتَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدَكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ»، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.



(ثُمَّ الْأَنْظَفُ ثَوْبًا) لبعده عن الدنس ترغيباً فيه، فالأحسن زوجة؛ لشدة عفته، فأكبرهم رأساً وأصغرهم عضواً، فأكثرهم مالا، فأكبرهم جاهاً.

الطحاوي

قوله: (ثُمَّ الْأَنْظَفُ ثَوْبًا) وبخط الحموي: الأفضل ثوباً، وهو يرجع إلى كثرة ثمنه.
قوله: (فَالأَحْسَنُ زَوْجَةً) أي: عنده، فيرجع إلى كونه أشد حُباً فيها، وعبر بـ: (الأحسن) مُريداً به كثرة الحب؛ للتلازم بينهما غالباً، فسقط ما في «الشرح» من قوله: ولو قيل: أشدهم حُباً لزوجته لكان أظهر^(١).

قوله: (فَأَكْبَرُهُمْ رَأْسًا) أي: كبراً غير فاحش، وإلا كان منفراً.
قوله: (وَأَصْغَرُهُمْ عُضْوًا) فسره بعض المشايخ بالأصغر ذكراً؛ لأن كبره الفاحش يدل غالباً على دناءة الأصل، ويحرر، ومثل ذلك لا يعلم غالباً إلا بالاطلاع أو الإخبار، وهو نادر، ويقال مثله في الأحسن زوجة المتقدم^(٢).

قوله: (فَأَكْثَرُهُمْ مَالًا) لأنه^(٣) لا ينظر إلى مال غيره، ويقبل اشتغاله في الصلاة، وذلك لأن اعتبار هذا بعدما تقدم من الأوصاف كالورع^(٤)، فتأمل، ومنه يعلم أن المراد المال الحلال.
قوله: (فَأَكْبَرُهُمْ جَاهًا) وقدم بعضهم الأكثر حسباً على الأشرف نسباً، وهو يعلم الأكثر مالا والأكبر جاهاً، ويقدم الحر الأصلي على العتيق.
فائدة:

لا يقدم أحد في التراحم إلا بمرجح، ومنه السبق إلى الدرس، والإفتاء، والدعوى، فإن استؤوا في المجيء^(٥) أقرع بينهم، «در» عن «الأشياء».

قال: وفي «محاسن القراء» لابن وهبان^(٦): وقيل: إن لم يكن للشيخ معلوم جاز أن يقدم من شاء. وأكثر مشايخنا على تقديم الأسبق، وأول من سنه ابن كثير. هـ

(١) قال ابن عابدين معللاً: لأنه غالباً يكون أحب لها، وأعف؛ لعدم تعلقه بغيرها، وهذا مما يعلم بين الأصحاب أو الأرحام أو الجيران، إذ ليس المراد أن يذكر كل منهم أوصاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة. «رد المحتار» (١/٥٥٨).

(٢) قال ابن عابدين: وفي حاشية أبي السعود: وقد نقل عن بعضهم في هذا المقام ما لا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يكتب. هـ وكأنه يشير إلى ما قيل: إن المراد بالعضو الذكر. «رد المحتار» (١/٥٥٨).

(٣) في (ن) و(ج): (حتى).

(٤) أي: تعتبر كثرة المال بعد اعتبار ما سبق من الصفات، كالورع ونحوها، فإذا كان الأمر كذلك حصل المقصود بالتعليل من أنه لا يشرف إلى مال غيره، والله أعلم.

(٥) في (ن) و(ج): (في الجميع). ينظر «الدر المختار» (ص: ٧٦)، عن «الأشياء والنظائر» (ص: ٣١٣).

(٦) هو «أحسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار» في أخبار القراء السبعة، لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان، أمين الدين، =



واختلف في المسافر مع المقيم، قيل: هما سواء، وقيل: المقيم أولى.
(فَإِنْ اسْتَوَوْا يُقْرَعُ) بينهم، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ قُدِّمَ (أَوْ الْخِيَارُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِنْ اخْتَلَفُوا
فَالْعِبْرَةُ بِمَا اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ قَدَّمُوا غَيْرَ الْأَوَّلَى فَقَدْ أَسَاؤُوا) ولكن لا يَأْثُمُونَ، كذا
في «التجنيس».

وفيه: لو أم قوماً وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه:
إن كانت الكراهة لفساد فيه، أو كانوا أحق بالإمامة منه يكره.
وإن كان هو أحق بها منهم ولا فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم؛ لأن
الجاهل والفساق يكره العالم والصالح، قال ﷺ: «إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلَاتُكُمْ فَلْيُؤْمَمْكُمْ
عِلْمَاؤُكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفْدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ»، وفي رواية: «فليؤمكم خياركم»^(١).

[من تكره إمامته]

(وَكُرْهَ إِمَامَةِ الْعَبْدِ)

الطحاوي

قوله: (فالعبرة بما اختاره الأكثر) قال في «شرح المشكاة»: لعله محمول على الأكثر من العلماء
إذا وجدوا، وإلا فلا عبرة لكثرة الجاهلين، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩].
قوله: (أو كانوا أحق بالإمامة منه يكره) قال الحلبي: وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية؛ لخبر
أبي داود: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ [أ/ ١٢٥] مِنْهُمْ صَلَاةً» وعد منهم: «مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»^(٢).
قوله: (يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل.

قوله: (فإنهم وفدكم) الوفد مصدر وفد، بمعنى قدم وورد، والوافد: السابق من الإبل، «قاموس».
وفي «الشرح»: الوفود: القوم يقدون إلى الملك بالحاجة والإرسال. هـ فالوفد بمعنى الوافد، أي: السابق.
والمعنى: أنهم السابقون إلى الله تعالى؛ ليحصل لهم مآربهم فيشفعون لكم، أو بمعنى الوفود، أي:
الرسل بينكم وبين ربكم، والكلام على التشبيه.

قوله: (وكره إمامة العبد) وكذا المعتق، كما في «الدر»؛ لغلبة الجهل.

= أبو محمد الحموي، الدمشقي، المزني، الحارثي، الفقيه الحنفي، القاضي، المقرئ الأديب العروضي، المعروف بـ: ابن
وهبان، المتوفى سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبع مائة. «معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٣/ ١٩١٢).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٣٢٨/ ٢٠)، والدارقطني: (٨٨/ ٢)، والحاكم: ٤٩٨١، من حديث مرثد الغنوي رضي الله عنه.

والبيهقي: (٩٠/ ٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٩٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

إن لم يكن عالماً تقياً.

(وَالْأَعْمَى) لعدم اهتدائه إلى القبلة، وصون ثيابه عن الدنس، وإن لم يُوجد أفضل منه فلا كراهة.

(وَالْأَعْرَابِيُّ) الجاهل، أو الحضريّ الجاهل.

الطحاوي

وأفاد الحموي أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عُطف عليه تنزيهية إن وُجد غيرهم، وإلا فلا. هـ من «شرح السيّد» وسيأتي ما يُفيد أن إمامة الفاسق مكروهة تحريماً.

قوله: (إن لم يكن عالماً تقياً) أشار به إلى أن الكراهة في العبد لا لذاتهم، بل لأنهم لا اشتغالهم بخدمة المولى لا يتفرغون للعلم، فيغلب عليهم الجهل، ولندرة التقوى في العبيد، فلو انتفى ذلك بأن كان عالماً تقياً فلا كراهة.

قوله: (لعدم اهتدائه... إلخ) هذا يقتضي كراهة إمامة الأعشى، «نهر» وهو الذي لا يُبصر ليلاً.

قوله: (وصون ثيابه) عطف على (اهتدائه) أي: ولعدم صونه ثيابه... إلخ.

قوله: (فلا كراهة) لاستخلاف النبي ﷺ ابن أم مكتوم وعتبان بن مالك على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك^(١)، وكانا أعميين.

قوله: (والأعرابي) بفتح الهمزة، نسبة إلى الأعراب: وهم سكان البادية من العرب، وعمم الأزهري.

والعرب العاربة هم الخُلص منهم، وهم الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان، وهو اللسان القديم؛ لأنه أول من تكلم بالعربية.

والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان إسماعيل عليه السلام وهو لغة أهل الحجاز وما والاها.

والمراد هنا كل من سكن البادية، عربياً كان أو أعجمياً، كالتركمان والأكراد؛ لغلبة الجهل عليهم؛ لبعدهم عن مجالس العلم، ومن ثمة قيل: أهل الكفور هم أهل القبور، وهذا ظاهر في كراهة العامي الذي لا علم عنده، كما في «البحر» و«النهر».

(١) ما ذكره هو كذلك في كتب الفقه، وفي كتب السنة أخرج أبو داود في «سننه» (٥٩٥) من حديث أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يومئذ الناس وهو أعمى. وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٣٨٢٨) عن الشعبي: أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يوم غزوة تبوك، فكان يومئذ الناس وهو أعمى. وذكر ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٠٥/٤) عن الشعبي قال: غزا رسول الله ﷺ ثلاث عشرة غزوة ما منها غزوة إلا يستخلف ابن أم مكتوم على المدينة، وكان يُصلي بهم وهو أعمى.



(وَوَلَدَ الزُّنَا) الذي لا علمَ عنده ولا تقوى، فلذا قيَّده مع ما قبله بقوله: (الجاهل) إذ لو كان عالماً تقيّاً لا تُكرهُ إمامته؛ لأنَّ الكراهة للنقائص، حتى إذا كان الأعرابي أفضل من الحضري، والعبْد من الحرِّ، وولدُ الزنا من ولدِ الرشد، والأعمى من البصير فالحكم بالصدِّ كذا في «الاختيار»^(١).

(و) كذا كُرهَ إمامةُ (الفاسق) العالم؛ لعدمِ اهتمامه بالدين، فتجبُ إهانته شرعاً، فلا يُعظَّم بتقديمه للإمامة، وإذا تعدَّر منه ينتقلُ عنه إلى غيرِ مسجده للجمعة وغيرها، وإن لم يُقم الجمعة إلّا هو تُصلّى معه.

الطحاوي

وحكي: أن أعرابياً اقتدى بإمام، فقرأ الإمامُ آية: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ [التوبة: ٩٧] فضربه الأعرابي وشجَّ رأسه، ثم اقتدى به بعد مدّة، فراه الإمامُ فقرأ آية: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٩٩] فقال الأعرابي: الآنَ نفَعَكَ العصا، كذا في «غاية البيان».

قوله: (وولدُ الزنا) لأنّه ليس له أبٌ يُعلّمه، فيغلبُ عليه الجهل، فلو كان عنده علمٌ لا كراهة. واختارَ العينيُّ التعليلَ بنفرةِ النَّاسِ عنه؛ لكونه متّهماً، وأقرّه في «النهر»، وعليه فينبغي ثبوتُ الكراهة مطلقاً وإن لم يكن جاهلاً.

قوله: (فلذا قيَّده... إلخ) أي: لأجل ما قيَّده به في قوله: (إن لم يكن عالماً)، وفي الأعمى بقوله: (وإن لم يُوجد أفضلُ منه فلا كراهة)، وفي الأعرابي بقوله: (الجاهل)، وفي ولدِ الزنا بقوله: (الذي لا علمَ عنده)، وفيه تأمُّلٌ بالنظر للأعمى.

قوله: (إذ لو كان) أي: أحدٌ من دُكر.

قوله: (فالحكم بالصدِّ) فالكراهة في تقديمِ الحضريِّ والحرِّ وولدِ الرشدِ والبصير؛ لجهلهم؛ لأنَّ إمامةَ الجاهلِ مكروهةٌ كيفما كان؛ لعدمِ علمه بأحكامِ الصلّة.

قوله: (وكذا كُرهَ إمامةُ الفاسق) أي: لِمَا دُكر من قوله: (حتى إذا كان الأعرابي... إلخ) فكراهته لأفضليّة غيره عليه، والمرادُ الفاسقُ بالجراحة لا بالعقيدة؛ لأنَّ ذا سيذكر بـ: (المبتدع).

والفسق لغة: خروجٌ عن الاستقامة، وهو معنى قولهم: خروجُ الشّيء عن الشّيء على وجه الفساد. وشرعاً: خروجٌ عن طاعة الله تعالى بارتكابِ كبيرة، قال القهستاني: أي: أو إصرارٍ على صغيرة، وينبغي أن يُزاد بلا تأويل، وإلّا فيشكلُ بالبُغاة، وذلك كنّامٍ ومُراءٍ وشاربٍ خمرٍ... هـ.

قوله: (فتجبُ إهانته، فلا يُعظَّم بتقديمه للإمامة) تبع فيه الزيلعي، ومفاده كونُ الكراهة في الفاسقِ تحريميةً.

(١) «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي: (٩١/١).

(وَالْمُبْتَدِعُ) بَارْتِكَابِهِ مَا أَحْدَثَ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ الْمُتَلَقَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِلْمٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ حَالٍ بِنَوْعٍ شَبَهَةٍ أَوْ اسْتِحْسَانٍ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ لَا تَجُوزُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَصَحُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ خَلْفَ مَنْ لَا تُكْفَرُهُ بِدْعَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١) كَمَا فِي «الْبَرْهَانِ».

وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ»: وَإِذَا صَلَّى خَلْفَ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ يَكُونُ مُحَرِّزاً ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ، لَكِنْ لَا يَنَالُ ثَوَابَ مَنْ يَصَلِّي خَلْفَ إِمَامٍ تَقِيٍّ.

الطَّحْطَاوِيُّ

قَوْلُهُ: (مَنْ عِلْمٍ) كَمُنْكَرِ الرُّؤْيَةِ (أَوْ عَمَلٍ) كَمَنْ يُوَدِّنُ بـ: حَيٌّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ. (أَوْ حَالٍ) كَأَنْ يَسْكُتَ مَعْتَقِداً أَنَّ مُطْلَقَ السُّكُوتِ قُرْبَةٌ.

قَوْلُهُ: (بِنَوْعٍ شَبَهَةٍ أَوْ اسْتِحْسَانٍ) وَجُعِلَ دِينًا قَوِيماً وَصِرَاطاً مُسْتَقِيماً، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (بَارْتِكَابِ).

قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ) أَيُّ: عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: (خَلْفَ مَنْ لَا تُكْفَرُهُ بِدْعَتُهُ) فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يُنْكَرُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ أَوْ الرُّؤْيَةَ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَإِنْ قَالَ: لَا يُرَى لَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

وَالْمَشْبَهُ كَأَنَّ قَالَ: اللَّهُ يَدُّ أَوْ رَجُلٌ كَالْعِبَادِ؛ كَافِرٌ، وَإِنْ قَالَ: هُوَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصَّدِّيقِ كَفَرٌ، كَمَنْ أَنْكَرَ الْإِسْرَاءَ، لَا الْمَعْرَاجَ، وَالْحَقُّ فِي «الْفَتْحِ» عُمَرُ بِالصَّدِّيقِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَالْحَقُّ فِي «الْبَرْهَانِ» عَثْمَانُ بِهِمَا أَيْضاً.

وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ مُنْكَرِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، أَوْ صُحْبَةِ الصَّدِّيقِ، أَوْ مَنْ يَسُبُّ الشَّيْخِينَ، أَوْ يَقْذِفُ الصَّدِّيقَةَ، وَلَا خَلْفَ مَنْ أَنْكَرَ بَعْضَ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرْوَةً؛ لِكُفْرِهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى تَأْوِيلِهِ وَاجْتِهَادِهِ، وَتَجُوزُ خَلْفَ مَنْ يُفْضَلُ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (يَكُونُ مُحَرِّزاً ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ) أَيُّ: مَعَ الْكَرَاهَةِ إِنْ وَجَدَ غَيْرُهُمْ، وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ، كَمَا فِي [أ/١٢٦] «الْبَحْرِ» بَحْثاً.

وَفِي «السَّرَاجِ»: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ هَؤُلَاءِ أَمْ الْإِنْفِرَادُ؟ قِيلَ: أَمَّا فِي الْفَاسِقِ فَالصَّلَاةُ خَلْفَهُ أَوْلَى. وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى أَنَّ إِمَامَتَهُ مَكْرُوهَةٌ تَنْزِيهاً، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ فَلَا، وَأَمَّا الْآخَرُونَ

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (٥٧/٢)، وَابْيَهَقِي: (١٩/٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(و) كُره للإمام (تَطْوِيلُ الصَّلَاةِ) لما فيه من تنفير الجماعة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ أَمَّ فَلْيُخَفِّفْ»^(١).

(وَجَمَاعَةُ الْعُرَاةِ) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم.

(و) كُره جماعة (النِّسَاءِ) بواحدةٍ منهنَّ،

الطحاوي

فيمكن أن يُقال: الانفرادُ أولى؛ لجهلهم بشروط الصلاة، ويمكن إجراؤهم على قياس الصلاة خلف الفاسق، وجَزَمَ في «البحر» بأن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد.

وتكره الصلاة خلف أمرد، وسفيه، ومفلوج، وأبرص شاع برصه، ومراء، ومتصنع، ومجدوم، لا خلف مَنْ أَمَّ بأجرة على ما أفتى به المتأخرون، أفاده السيّد.

وقال البدر العيني: يجوز الاقتداء بالمخالف وكلُّ برٍّ وفاجرٍ ما لم يكن مُبتدعاً بدعةً يكفرُ بها، وما لم يتحقّق من إمامه مُفسدٌ لصلاته في اعتقاده. هـ وإذا لم يجد غير المخالف فلا كراهة في الاقتداء به، والاقتداء به أولى من الانفراد، على أن الكراهة لا تُنافي الثواب، أفاده العلامة نُوح.

قوله: (تَطْوِيلُ الصَّلَاةِ) بقراءة أو تسييح أو غيرهما، رَضِيَ القومُ أم لا؛ لإطلاق الأمر بالتخفيف.

قوله: (مَنْ أَمَّ فَلْيُخَفِّفْ) ذكر الشيخ في «كبيره» حديث: «يا أيُّها النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مَنْفَرَيْنِ، مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمْ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ» رواه الشَّيْخَانُ^(٢)، وهذا يُفيد أن الإمام يترك القدرَ المسنونَ مراعاةً لحالِ القومِ. هـ يؤيِّده ما في الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ قرأ بالمعوذتين في الفجر، فلَمَّا قَرَعَ قَالُوا لَهُ: أَوْجَزْتَ؟ قَالَ: «سَمِعْتُ بكَاءَ صَبِيٍّ فَخَشِيتُ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ»^(٣).

قوله: (وَجَمَاعَةُ الْعُرَاةِ) أي: تُكره جماعة العُرَاةِ تحريماً؛ للزوم أحد المحظورين؛ وهو إمّا ترك واجب التَّقَدُّمِ، أو زيادة الكشف، والأفضل صلاتهم مُنفردين قعوداً بالإيماء مُتباعدين عن بعض؛ لئلا يقع بصرهم على عورة بعض، كما أن الأفضل لهم أن صلُّوا جماعةً أن يصلُّوا قعوداً بالإيماء.

قوله: (وَكُرْهَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ) تحريماً؛ للزوم أحد المحظورين؛ قيام الإمام في الصفِّ الأوَّل، وهو مكروه، أو تقدُّم الإمام، وهو أيضاً مكروه في حقِّهنَّ، سيّد عن «الدرر».

ولو أمَّهِنَّ رَجُلٌ فلا كراهة، إلّا أن يكونَ في بيتٍ ليس معهنَّ فيه رجلٌ أو محرّمٌ من الإمام أو زوجته، فإن كانَ واحدٌ ممَّنْ ذُكِرَ معهنَّ فلا كراهة، كما لو كانَ في المسجدِ مُطلقاً.

(١) أخرجه البخاري: ٧٠٣، ومسلم: ١٠٤٦، وأحمد: ١٠٣٠٦، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٢) من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبنحوه عند مسلم (٤٦٨) من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) سبق تخريجه في (فصل: في بيان سُنتها).

ولا يحضرن الجماعات؛ لما فيه من الفتنة والمخالفة (فإن فعَلْنَ) يجب أن (يَقِفَ الإمام وَسَطَهُنَّ) مع تقدّم عقبيها، فلو تقدّمت كالرجال أتمت، وصحّت الصلاة.

والإمام: مَنْ يُؤْتَمُّ به ذكراً كان أو أنثى.

والوسط بالتحريك: ما بين طرفي الشيء كما هنا، وبالسكون: لما يبين بعضه عن بعض كجلست وسط الدار بالسكون.

الطحاوي

قوله: (ولا يحضرن الجماعات) لقوله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حُجْرَتِها، وصلاتها في مَخْدَعِها أفضل من صلاتها في بَيْتِها»^(١) ١. هـ.

فالأفضل لها ما كان أسترَ لها، لا فرق بين الفرائض وغيرها، كالترابيح، إلا صلاة الجنابة، فلا تُكره جماعتُهنَّ فيها؛ لأنها لم تُشرع مُكرّرة، فلو انفردت فتوتهنَّ، ولو أتمت المرأة في صلاة الجنابة رجالاً لا تُعاد؛ لسقوط الفرض بصلاتها.

قوله: (والمخالفة) أي: مخالفة الأمر؛ لأن الله تعالى أمرهنَّ بالقرار في البيوت فقال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقال ﷺ: «بيوتهنَّ خيرٌ لهنَّ لو كُنَّ يَعْلَمْنَ»^(٢).

قوله: (يجب أن يقف... إلخ) والخنثى إذا أمَّ يجب تقدّمه، ونقل الحموي عن «الخزانه» أن تقدّم الإمام منهنَّ جائز.

قوله: (والإمام: مَنْ يُؤْتَمُّ به) هذا جواب عن عدم تأنيث الإمام في المصنّف.

قوله: (ما بين طرفي الشيء) أي: فلا يكون إلا إذا كان متوسّطاً.

قوله: (وبالسكون: لِمَا يبين بعضه عن بعض) ولا يُشترط فيه التوسط، والمقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي؛ لأنَّ المناسب أن يقول في الثاني: وبالسكون: لِمَا كان داخل الشيء، أو يقول في الأول: والوسط بالتحريك اسمٌ لِمَا يبين بعضه عن بعض، وبالسكون ما بين طرفي الشيء.

وفي السيّد عن «الصحيح»: كلُّ موضع صلح فيه (بين) فبالسكون، ك: جلست وسط القوم، وإلا فبالتحريك، ك: جلست وسط الدار، وربّما سَكُن، وليس بالوجه ١. هـ.

وقيل: كلُّ منهما يقع موقع الآخر، قال ابن الأثير: وكأنّه الأشبه، «نهر» ١. هـ.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٧٠)، والحاكم في «المستدرک» (٧٥٧)، وأحمد في «المسند» (٥٤٦٨)، كلاهما من حديث عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٦٧)، والحاكم في «المستدرک» (٧٥٥)، وأحمد في «المسند» (٥٤٦٨)، كلهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وليس فيه (لو كُنَّ يَعْلَمْنَ)، ولفظه: «لا تمنعوا نساءكم المساجد، ويؤتهنَّ خيرٌ لهنَّ».



(ك) الإمام العاري بـ (المُراة) يكون وسطهم، لكن جالساً، ويمد كلٌ منهم رجله ليستترَ بهما أمكن، ويصلون بالإيماء، وهو الأفضل.

[موقف المقتدي من الإمام]

(وَيَقِفُ الْوَاحِدُ) رجلاً كان أو صبيّاً مميّزاً (عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ) مُساوياً له، متأخراً بعقبه، ويُكره أن يقف عن يساره، وكذا خلفه في الصحيح؛ لحديث ابن عباس: أنه قام عن يسار النبي ﷺ، فأقامه عن يمينه^(١).

(و) يقف (الأكثر) من واحد (خلفه) لأنه ﷺ تقدّم عن أنس الطحطاوي

قوله: (ويمد كلٌ منهم رجله) كذا في «الذخيرة»، والأولى ما في «منية المصلي» من قوله: يقعد كما في الصلاة. فعلى هذا؛ الرجل يفترش، وهي تتورّك؛ لأنّه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلوّ هذه الهيئة عن مدّ الرجل إلى القبلة من غير ضرورة، «بحر» و«نهر» ١. هـ ذكره السيّد.

قوله: (ويقف الواحد) أمّا الواحدة فتأخّر، إلّا إذا اقتدت بمثلها، وإذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامها خلفه.

قوله: (متأخراً بعقبه) في كلامه تعارض، والذي في شروح «الهداية» و«القدوري» و«الكنز» و«البرهان» و«القهستاني»: أنّه يقف مُساوياً له بدون تقدّم وبدون تأخّر من غير فُرجة في ظاهر الرواية، وهذا إذا كان قبل الصلاة، فإن كان فيها أشار إليه بيده ليُحاذيه.

قوله: (في الصحيح) راجع إلى قوله: (وكذا خلفه فقط) ولذا فصله بقوله: (وكذا). وعن محمّد أنّه يضع أصابعه عند عقب الإمام.

قوله: (لحديث ابن عباس... إلخ) في الحديث دلالة على جواز صلاة النافلة بالجماعة، وأنّ العمل القليل لا يبطل الصلاة، وأنّه لا يجوز تقدّم المأموم على الإمام؛ لأنّ النبي ﷺ أدّاه من وراء ظهره، وكانت إدارته [١٢٧/أ] من بين يديه أيسر، وأنّه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الإمامة؛ لأنّ النبي ﷺ شرّع في صلاته منفرداً ثمّ انتم به ابن عباس، وأنّ صلاة الصبي صحيحة، وأن له موقفاً من الإمام كالبالغ، وأنّه ينبغي للإمام إرشاد المأموم إلى السّنة، كذا في شروح الحديث.

قوله: (ويقف الأكثر من واحد) صادق بالاثنين، وكيفيته أن يقف واحدٌ بحذاء الآخر عن يمينه، ولو جاء واحدٌ وقف عن يسار الأول الذي هو بحذاء الإمام، فيصير الإمام متوسطاً، ويقف الرابع عن

(١) أخرجه البخاري: ٦٣١٦، ومسلم: ١٧٨٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.



والبِتِيمَ حِينَ صَلَّى بِهِمَا^(١)، وَهُوَ دَلِيلُ الْأَفْضَلِيَّةِ، وَمَا وَرَدَ مِنَ الْقِيَامِ بَيْنَهُمَا فَهُوَ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ.
الطَّحْطَاوِي

يَمِينِ الْوَاقِفِ الَّذِي هُوَ عَنْ يَمِينِ مَنْ بِحِذَاءِ الْإِمَامِ، وَالْخَامِسُ عَنْ يَسَارِ الثَّالِثِ، وَهَكَذَا، فَإِذَا اسْتَوَى الْجَانِبَانِ يَقُومُ الْجَانِي عَنْ جِهَةِ الْيَمِينِ، وَإِنْ تَرَجَّحَ الْيَمِينُ يَقُومُ عَنْ يَسَارِ، فَهَسْتَانِي.

وَفِي «الْعَتَابِيَّةِ»^(٢): لَوْ قَامَ الْإِمَامُ وَسَطَ الْقَوْمِ أَوْ قَامُوا هُمْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ أَسَاؤُوا ١. هـ
وَفِي «الْفَتْحِ» عَنْ «الدَّرَايَةِ»: وَلَوْ قَامَ وَاحِدٌ بِجَنْبِ الْإِمَامِ وَخَلْفَهُ صَفٌّ كُرِهَ إِجْمَاعًا.

وَرُويَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُومَ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، أَوْ فِي زَاوِيَةٍ أَوْ نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، أَوْ إِلَى سَارِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ عَمَلِ الْأُمَّةِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ، إِلَّا إِذَا خَافَ إِيْذَاءَ أَحَدٍ.

قَوْلُهُ: (وَالْبِتِيمِ) هُوَ ضُمِيرُ ابْنِ أَبِي ضُمَيْرَةَ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقِيلَ: الْبِتِيمُ أَخُو أَنَسٍ لِأُمِّهِ، وَاسْمُهُ عُمَيْرُ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

قَوْلُهُ: (وَمَا وَرَدَ مِنَ الْقِيَامِ بَيْنَهُمَا) أَيِ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَإِنَّهُ صَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ وَوَقَفَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣).

قَوْلُهُ: (فَهُوَ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ) اسْتَشْكَلَ هَذَا الْجَمْعُ بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ تَقْتَضِي اسْتَوَاءَ الطَّرْفَيْنِ، وَهُوَ يُنَافِي أَوْفَاقِيَّةَ أَحَدِهِمَا، وَلِذَا ارْتَضَى الْكَمَالُ أَنَّ حَدِيثَهُ مَنسُوخٌ، وَلِذَا قَالَ الْحَازِمِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ مَنسُوخٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَلَّمَ هَذِهِ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ، إِذْ فِيهَا التَّطْيِيقُ، أَيِ: تَطْيِيقُ الْيَدَيْنِ وَجَعْلُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ عِنْدَ الْقِيَامِ^(٤)، وَأَحْكَامُ أُخْرَى هِيَ الْآنَ مَتْرُوكَةٌ، وَهَذَا مِنْ جُمْلَتِهَا، وَلَمَّا قَدِمَ ﷺ الْمَدِينَةَ تَرَكَهَ، وَغَايَةُ مَا فِيهِ خِفَاءُ النَّاسِخِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٨٠، وَمُسْلِمٌ: ١٤٩٩، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) (الْعَتَابِيَّةُ)، فِي بَعْضِ النُّسخِ: (الْعَنَابِيَّةُ)، وَهُوَ خَطَأٌ، فَالنُّقْلُ مِنْ «الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ»، وَهُوَ «جَامِعٌ - أَوْ جَوَامِعُ - الْفَقْهَ» لِأَبِي نَصْرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَتَابِيُّ، الْبُخَارِيُّ، الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٥٨٦ هـ، سِتُّ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةً. «كَشَفُ الظُّنُونِ» (١/٥٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩١)، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٩٩٦)، وَابْنُ عَرَفَةَ فِي «جَزَائِهِ» (٦٧)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (١٠٢٩)، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩٣٨٢) (٩/٢٧٦) وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمَا: هَكَذَا صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٤) أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٩٢٧) عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ أَنَّهُمَا كَانَا مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، فَتَأَخَّرَ عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ، فَأَخَذَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَيْدِيهِمَا فَأَقَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ رَكَعَا فَوَضَعَا أَيْدِيَهُمَا عَلَى رُكْبَتَيْهِمَا، وَضَرَبَ أَيْدِيَهُمَا، ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَشَبَّكَ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ. وَنَحْوَهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي «الْآثَارِ» (٩٥) وَقَالَ: وَلَسْنَا نَأْخُذُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ فِي التَّطْيِيقِ، كَانَ يُطَبَّقُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا رَكَعَ ثُمَّ يَجْعَلُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ، وَلَكِنَّا نَرَى أَنَّ يَضَعُ الرَّجُلُ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفَرِّجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ تَحْتَ الرُّكْبَتَيْنِ ١. هـ فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّطْيِيقَ مِنْ رُكُوعٍ وَلَيْسَ مِنْ قِيَامٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(وَيَصِفُ الرِّجَالَ) لقوله ﷺ: «لِيلِنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى»^(١)، فَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِذَلِكَ، وَقَالَ ﷺ: «اسْتَوْوُوا تَسْتَوِ قُلُوبُكُمْ، وَتَمَاسُّوا تَرَاحُمُوا»^(٢).

وقال ﷺ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، وَحَادُّوا بَيْنَ الْمَنَاكِبِ، وَسُدُّوا الْخُلَلَ،
الطحاوي

وفي السِّدِّ: وَإِنْ كَثُرَ الْقَوْمُ كُرِهَ قِيَامُ الْإِمَامِ وَسَطَهُمْ تَحْرِيمًا؛ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ، وَتَمَامِهِ فِيهِ، وَلَا تَنْسَ مَا مَرَّ عَنْ «الْعَنَابِيَّةِ»^(٣).

قوله: (وَيَصِفُ الرِّجَالَ) وَلَوْ عَبِيدًا، حَمَوِي.

قوله: (لِيلِنِي... إلخ) هُوَ بِكَسْرِ اللَّامَيْنِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ مِنْ غَيْرِ بَاءٍ قَبْلَ النُّونِ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْبَاءِ مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ عَلَى التَّوَكِيدِ، قَالَه النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»، مِنْ وَلِيِّ يَلِي وَلِيًّا، وَهُوَ الْقُرْبُ، وَأَمْرُ الْغَائِبِ: (لِيلِ)؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَسْقُطُ لِلْأَمْرِ، وَأَمْرُ الْحَاضِرِ: (لِ) مِثْلُ (قِ)، «بَنَاءٌ».

وَالْأَحْلَامُ جَمْعُ حُلْمٍ بَضْمِ الْحَاءِ وَاللَّامِ: وَهُوَ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ، أُرِيدَ بِهِ الْبَالُغُونَ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْحُلْمَ سَبَبُ الْبُلُوغِ.

وَالنُّهَى جَمْعُ نُهْيَةٍ بَضْمِ النُّونِ فِيهِمَا: وَهُوَ الْعَقْلُ النَّاهِي عَنِ الْفَبَائِحِ.

قوله: (فَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِذَلِكَ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْحَدِيثِ الذَّلَالِ عَلَى طَلَبِ الْمَوَالَاةِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَيْهَا، وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا بِأَنْ يَتَرَاضُوا وَيَسُدُّوا الْخُلَلَ وَيُسَوُّوا مَنَاكِبَهُمْ وَصُدُورَهُمْ، كَمَا فِي «الدَّر» عَنِ الشُّمْنِيِّ.

وفي «الْفَتْحِ»: وَمِنْ سُنَنِ الصَّفِّ التَّرَاضُ فِيهِ، وَالْمُقَارَبَةُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالصَّفِّ، وَالِاسْتَوَاءُ فِيهِ.

قوله: (اسْتَوْوُوا) أَي: فِي الصَّفِّ.

قوله: (تَسْتَوِ) بِحَذْفِ الْبَاءِ، جَوَابُ الْأَمْرِ، وَهَذَا سِرٌّ عَلِمَهُ الشَّارِعُ ﷺ، كَمَا عَلِمَ أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّفِّ يَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْقُلُوبِ.

قوله: (أَقِيمُوا الصُّفُوفَ) أَي: عَدِّلُوهَا.

قوله: (وَحَادُّوا بَيْنَ الْمَنَاكِبِ) وَرَدَّ: كَانَ أَحَدُنَا يَلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَّمَهُ بِقَدَمِهِ^(٤).

قوله: (وَسُدُّوا الْخُلَلَ) أَي: الْفُرَجَ، رَوَى الْبَزَّارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْهُ ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ لَهُ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٩٧٢، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٥٣٣، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٥١٢١، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) (وَلَا تَنْسَ مَا مَرَّ عَنْ الْعَنَابِيَّةِ) لَيْسَتْ فِي (ن) وَ(ج)، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تُؤَكِّدُ أَنَّ مَا مَرَّ هُوَ عَنْ «الْعَنَابِيَّةِ» وَلَيْسَ عَنْ «الْعَنَابِيَّةِ» كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ فِي «الْبَحْرِ الزَّخَارِ» (٤٢٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلْيُنُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ، لَا تَذَرُوا فُرْجَاتٍ لِلشَّيْطَانِ، مَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ^(١)، وبهذا يُعَلِّمُ جَهْلُ مَنْ يَسْتَمْسِكُ عِنْدَ دُخُولِ أَحَدٍ بِجَنِبِهِ فِي الصَّفِّ يَظُنُّ أَنَّهُ رِيَاءٌ، بَلْ هُوَ إِعَانَةٌ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَلَهُ خَرْقُهُ؛ لِتَرْكِهِمْ سَدَّ الْأَوَّلِ، وَلَوْ كَانَ الصَّفُّ مُنْتَظِمًا يَنْتَظَرُ مُجِيءَ آخِرٍ، فَإِنْ خَافَ فَوَتْ الرُّكْعَةَ جَذَبَ عَالِمًا بِالْحَكْمِ لَا يَتَأَذَّى بِهِ،

الطحاوي

قوله: (وَلْيُنُوا بِأَيْدِيكُمْ إِخْوَانَكُمْ) هكذا في «الشرح»، وهو يقتضي قراءة: «لْيُنُوا» بالتشديد، أمرٌ للدَّخْلِ فِي الصَّفِّ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ لِيَلْبِسَ صَاحِبُهُ لَهُ، وَالَّذِي فِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «وَلْيُنُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ» وَعَلَيْهِ فَيُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ، أَمْرٌ لِمَنْ فِي الصَّفِّ أَنْ يَلْبِسَ لِأَخِيهِ إِذَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِهِ لِيَدْخُلَ فِي الصَّفِّ، وَالباءُ لِلسَّبِيَّةِ، أَي: بِسَبَبِ وَضْعِ أَيْدِي إِخْوَانِكُمْ.

قوله: (لَا تَذَرُوا فُرْجَاتٍ لِلشَّيْطَانِ) رُوي: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ الْفُرْجَةَ لِلْوَسْوَسَةِ^(٢).

قوله: (وَصَلَّهَ اللَّهُ) خَيْرٌ، أَوْ دُعَاءٌ لَهُ بِوَصْلِهِ بِالْخَيْرِ.

قوله: (وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ) الْمُرَادُ مِنْ قَطْعِ الصَّفِّ كَمَا فِي الْمَنَاوِي: أَنْ يَكُونَ فِيهِ فَيُخْرِجُ لغير حاجة، أَوْ يَأْتِيَ إِلَى صَفٍّ وَيَتْرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً. قَالَ: وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ بِقَطْعِ الصَّفِّ مَا يَشْمَلُ مَا لَوْ صَلَّى فِي الثَّانِي مَثَلًا مَعَ وَجُودِ فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ. هـ

قوله: (وبهذا يُعَلِّمُ... إلخ) أي: بقوله ﷺ: «وَلْيُنُوا بِأَيْدِيكُمْ إِخْوَانَكُمْ».

قوله: (على ما أمر به النبي ﷺ) أي: مِنْ إِدْرَاكِكَ لِلْفُضَيْلَةِ بِسَدِّ الْفُرْجَاتِ، وَهَذَا الْكَلَامُ لِلْكَمَالِ، أَقْرَهُ فِي «الْبَحْرِ». قَالَ الْمُحَقِّقُ الْكَمَالُ: وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا شَهِيرَةٌ كَثِيرَةٌ. هـ

قوله: (لِتَرْكِهُمْ سَدَّ الْأَوَّلِ) أي: فَلَا حُرْمَةَ لَهُمْ؛ لِتَقْصِيرِهِمْ، «بَحْر» عَنْ «الْفَنِيَّة».

قوله: (ولو كان الصَّفُّ مُنْتَظِمًا... إلخ) الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ إِلَى الرُّكُوعِ، فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ وَإِلَّا جَذَبَ إِلَيْهِ رَجُلًا، أَوْ دَخَلَ فِي الصَّفِّ، وَالْقِيَامُ وَحْدَهُ أَوْلَى فِي زَمَانِنَا؛ لِغَلْبَةِ الْجَهْلِ، فَلَعَلَّهُ إِذَا جَرَّه تَفْسُدُ صَلَاتُهُ.

وقيل: إِنْ رَأَى مَنْ لَا يَتَأَذَّى بِجَذْبِهِ لَصَدَاقَةٍ أَوْ دِينَ زَاحِمَةٍ، أَوْ عَالِمًا جَذَبَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٦٦٦، وَالنَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا: ٨٢٠، وَأَحْمَدُ: ٥٧٢٤، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) بَنَحُوهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٦٧)، وَابْنُ حِبَانَ (٢١٦٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥١٧٩) وَغَيْرِهِمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَضُوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهُا الْحَذَفُ»، وَعِنْدَ ابْنِ حِبَانَ «بِالْأَكْتَاغِ» بَدَلُ «بِالْأَعْنَاقِ».



وإلا قام وحده، وهذه تردُّ القولَ بفسادٍ من فسحٍ لامرئٍ داخلٍ بجنبه.

وأفضلُ الصفوفِ أولُها، ثُمَّ الأقربُ فالأقربُ؛ لما روي: أَنَّ اللهَ تعالى يُنزلُ الرحمةَ أولاً على الإمام، ثُمَّ تتجاوزُ عنه إلى مَنْ يُحاذيه في الصفِّ الأولِ، ثُمَّ إلى الميامينِ، ثُمَّ إلى المياسرِ، ثُمَّ إلى الصفِّ الثاني.

وروي عنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «تُكتبُ للذي يُصلي خلفَ الإمامِ بحذائه منهُ صلاةٌ، وللذي في الجانبِ الأيمنِ خمسةٌ وسبعونَ صلاةً، وللذي في الأيسرِ خمسونَ صلاةً، الطحطاوي

قالوا: لو جاء واحدٌ والصفُّ ملأَن يُجذبُ [أ/١٢٨] واحداً منه؛ ليكونَ معه صفّاً آخر، وينبغي لذلك الواحدِ ألا يُجيبه، فتتفي الكراهةُ عن هذا، أي: الجاني؛ لأنَّه فعلٌ وسعُه.

قوله: (وهذه تردُّ) أي: هذه المسألة، وهو قوله: (جذبَ عالماً... إلخ)؛ لأنَّ تأخُّره للمجذوبِ بقدرٍ ما يقفُ مع الجاذبِ أقوى وأكثرَ فعلاً من مجردِ تليينِ منكبه وتفسيحه للدَّاخلِ بجنبه أو تقدُّمه خطوةً أو خطوتين.

قوله: (القولُ بفسادٍ... إلخ) ذكره في «مجمع الروايات» وكتاب «المتجانس»^(١) معللاً له بأنَّه امتثلَ أمرَ غيرِ الله تعالى في الصَّلَاة، قال: وينبغي أن يَمكثَ ساعةً ثُمَّ يتأخَّر، وردَّ بأنَّه تعليلٌ في مُقابلةِ النَّصِّ، وليس فيه عَمَلٌ كثيرٌ، ومُجردُ الحركةِ الواحدةِ كالحركتين لا تُفسدُ به الصَّلَاةُ، وامتثالُه إنَّما هو لأمرِ الله تعالى وأمرِ رسوله ﷺ، فلا يضرُّ.

وقوله: (وأفضلُ الصفوفِ أولُها) أي: في غيرِ جَنَازَةٍ؛ لِمَا روي: «إِنَّ اللهَ وملائكتهُ يُصلُّونَ على الصفِّ الأولِ»^(٢).

وقال في «القنية»: القيامُ في الصفِّ الأولِ أفضلُ من الصفِّ الثاني، والثاني أفضلُ من الثالثِ، وهكذا، وهذا أيضاً في حقِّ الرِّجالِ، وأمَّا في حقِّ النِّساءِ فأفضلُها آخرُها، كما وردَ في الحديثِ^(٣).

قوله: (ثُمَّ إلى الميامينِ، ثُمَّ إلى المياسرِ) أي: من الصفِّ الأولِ، وجَمعه باعتبارُ أنَّ كلَّ واحدٍ من القائمين في ميمنةٍ وميسرةٍ.

(١) للحسين بن يحيى البخاري الرُّندويستي. «كشف الظنون» (٢/١٥٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٢٦٣) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وابن ماجه في «سننه» (٩٩٧)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٢٨) كلاهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) أخرج مسلم (٤٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ صفوفِ الرِّجالِ أولُها، وشَرُّها آخرُها، وخيرُ صفوفِ النِّساءِ آخرُها، وشَرُّها أولُها».

وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة».

(ثُمَّ يَصِفُ (الصَّبِيَّانَ) لِقَوْلِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَأَقَامَ الرِّجَالَ يَلُونَهُ، وَأَقَامَ الصَّبِيَّانَ خَلْفَ ذَلِكَ، وَأَقَامَ النِّسَاءَ خَلْفَ ذَلِكَ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعٌ مِنَ الصَّبِيَّانِ يَقُومُ الصَّبِيُّ بَيْنَ الرِّجَالِ.

(ثُمَّ الْخَنَائِي) جَمْعُ خَنْئَى، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُشْكَلُ احْتِطَاطًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقِيَامُهُ خَلْفَ الصَّبِيَّانِ لَا يَضُرُّهُ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ، وَيَلْزَمُ جَعْلُ الْخَنَائِي صَفًّا وَاحِدًا مُتَفَرِّقًا؛ اتِّقَاءً عَنِ الْقِيَامِ خَلْفَ مِثْلِهِ، وَعَنِ الْمَحَازَاةِ؛ لِاحْتِمَالِ الذَّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ، وَهُوَ مُعَامِلٌ بِالْأَضَرِّ فِي أَحْوَالِهِ.

(ثُمَّ يَصِفُ (النِّسَاءَ) إِنْ حَضَرْنَ، وَإِلَّا فَهِنَّ مَمْنُوعَاتٌ عَنِ حُضُورِ الْجَمَاعَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الطحاوي

قوله: (وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غيره: (خمسة) بدون تاء، هنا وفي الذي قبله، وهو الموافق للقواعد النحوية، ثم الظاهر أنه بيان لأقل المضاعفة، وإلا فقد تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تزايد صلاة على هذه المضاعفة.

قوله: (ثُمَّ يَصِفُ الصَّبِيَّانَ) بكسر الصاد، والضَّمُّ لَغَةً.

قوله: (لِقَوْلِ أَبِي مَالِكٍ... إلخ) لم يذكر الخنائي فيه؛ لندرة وجوده.

قوله: (يَقُومُ الصَّبِيُّ... إلخ) ولو كان مع رجل تقدمهما الإمام، بخلاف المرأة، فلا بد من تأخيرها. قوله: (ثُمَّ الْخَنَائِي) بالفتح كحبالى، ويُجمع على خَنَائِي ك: (أُنَاسٍ)، «قاموس». وهو ما له آله الرجال والنساء جميعاً، قهستاني، أو فاقدتهما معاً.

قوله: (لأنه) أي: الخنئي المشكل، علة لقوله: (ثُمَّ الْخَنَائِي) المُقْتَضِي تأخره عن الصبيان.

قوله: (وهو مُعَامِلٌ بِالْأَضَرِّ فِي أَحْوَالِهِ) فيقدم على النساء؛ لاحتمال ذكوريته، ويُؤخَّر عن الرجال؛ لاحتمال أنوثته، ولا يُجعلون صفين؛ لاحتمال أنوثة المتقدم وذكورة المتأخر، ولا يتحاذون؛ لاحتمال الذكورية والأنوثة، وتقدم أنه ينويه الإمام، وإلا لا تصح صلاته.

قوله: (وإلا فهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقاً، ولو كنَّ عجائز.

قال في «زاد الفقير»: وعلى هذا الترتيب وضع جنائزهم، يعني للصلاة عليهم، فيكون الأفضل ممّا يلي الإمام، ومن دونه ممّا يلي القبلة، وفي القبر بالعكس، توضع الرجال ممّا يلي القبلة، ثم سائرهم، ويُجعل بين كل واحد والآخر حاجز من تراب أو رملي.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ٣٤٣٦، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.



الطحاوي

قال شارحُه: ليصيرَ بمَثابةِ قبرين. قال: وهذا عندَ الصَّرورةِ، وإلَّا فالأفضلُ وُضِعَ كلُّ في قبرٍ على حدة، واللهُ سُبْحانَه وتعالى أعلمُ، وأستغفرُ اللهَ العظيمَ.

* * *

(فَصْل: فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ مِنْ وَاجِبٍ وَغَيْرِهِ)

(لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ) أَوْ تَكَلَّمَ (قَبْلَ فَرَاغِ الْمُقْتَدِي مِنْ) قِرَاءَةِ (التَّشَهُّدِ يُتِمُّهُ) لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ؛ لِبَقَاءِ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ، وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ بِالِاتِّبَانِ بِهِمَا، وَإِنْ بَقِيَتِ الصَّلَاةُ وَالِدَعَاوَاتُ يَتْرُكُهَا وَيُسَلِّمُ مَعَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ السُّنَّةِ دُونَ تَرْكِ الْوَاجِبِ.

الطَّحْطَاوِي

(فَصْل: فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ)

اعْلَمْ أَنَّ الْمُقْتَدِي ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: مُدْرِكٌ، وَلَا حَقٌّ، وَمَسْبُوقٌ.

فَالْمُدْرِكُ: مَنْ صَلَّى الرَّكَعَاتِ كُلَّهَا مَعَ الْإِمَامِ.

وَاللَّاحِقُ: هُوَ مَنْ دَخَلَ مَعَهُ وَفَاتَهُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا بِأَنْ عَرَضَ لَهُ نَوْمٌ أَوْ غَفْلَةٌ أَوْ زَحْمَةٌ أَوْ سَبَقُ حَدَثٍ أَوْ كَانَ مُقِيمًا خَلْفَ مَسَافِرٍ، وَحُكْمُهُ كَمَوْتِهِ حَقِيقَةً، فَلَا يَأْتِي فِيهِمَا يَقْضِي بِقِرَاءَةٍ وَلَا سَهْوٍ، وَلَا يَتَغَيَّرُ فَرَضُهُ أَرْبَعًا بَنِيَّةَ الْإِقَامَةِ، وَيَبْدَأُ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ ثُمَّ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ إِنْ أَمَكَنَهُ أَنْ يُدْرِكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيُسَلِّمُ مَعَهُ وَإِلَّا تَابَعَهُ، وَلَا يَشْتَغِلُ بِالْقَضَاءِ حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَا يَسْجُدُ مَعَ الْإِمَامِ لِسَهْوِ الْإِمَامِ، بَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ ثُمَّ يَسْجُدُ عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْخَتَمِ، وَلَا يَقْعُدُ عَنِ الثَّانِيَةِ إِذَا لَمْ يَقْعُدِ الْإِمَامُ، وَلَا يَقْتَدِي بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا أَيْضًا فَقَامَ لِلْقَضَاءِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَوَّلًا مَا نَامَ فِيهِ مِثْلًا بِلا قِرَاءَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا سَبَقَ بِهِ بِهَا، وَلَوْ عَكَسَ صَحَّ عِنْدَنَا، خِلَافًا لَزَفَرٍ، وَأَيْمٍ؛ لِتَرْكِ التَّرْتِيبِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَغَيْرِهِ.

وَالْمَسْبُوقُ: هُوَ مَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِكُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ، وَآخِرَهَا فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ، وَهُوَ مُنْفَرِدٌ فِيمَا يَقْضِيهِ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ: لَا يَجُوزُ اقْتِدَاؤُهُ، وَلَا الْاِقْتِدَاءُ بِهِ، وَيَأْتِي بِتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ إِجْمَاعًا، وَلَوْ كَبَّرَ يَنْوِي الِاسْتِثْنَاءَ لِلصَّلَاةِ يَصِيرُ مُسْتَأْنَفًا، وَلَوْ قَامَ لِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ وَسَجَدَ إِمَامُهُ لِسَهْوٍ تَابَعَهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يُقَيِّدِ الرَّكْعَةَ بِسُجُودٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَابَعَهُ سَجَدَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ.

قوله: (وغيره) عطفٌ على قوله: (ما يفعله)، أي: وما لا يفعله، كما لو رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ تَسْبِيحِ الْمُقْتَدِي ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يُتِمُّهَا، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

قوله: (أو تكلم) فالكلامُ منه كالسَّلامِ، بخلافِ الْحَدَّثِ الْعَمْدِ، فمُفْسَدٌ.

قوله: (يُتِمُّهُ) أي: على قولهما، وقال مُحَمَّدٌ: لَا يُتِمُّهُ؛ لِخُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِسَلامِ إِمَامِهِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (لبقاء حرمة الصلاة) أي: في حقِّ المأموم.



وأما إن أحدث الإمام عمداً، ولو بجهلته عند السلام لا يقرأ المقتدي التشهد، ولا يسلم؛ لخروجه من الصلاة ببطلان الجزء الذي لاقاه حدث الإمام، فلا يبني على فاسد، ولا يضر في صحة الصلاة، لكن يجب إعادتها لجبر نقصها بترك السلام، وإذا لم يجلس بقدر التشهد بطلت بالحدث العمد.

ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد أتمه، وإن لم يتمه جاز. وفي «فتاوى الفضلي» و«التجنيس»: يتمه ولا يتبع الإمام وإن خاف فوت الركوع؛ لأن قراءة بعض التشهد لم تُعرف قربة، والركوع لا يفوته في الحقيقة؛ لأنه يُدرك، فكان خلف الإمام، ومعارضة واجب آخر لا يمنع الإتيان بما كان فيه من واجب غيره؛ لإتيانه به بعده، فكان تأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية. بخلاف ما إذا عارضته سنة؛ لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب، أشار إليه بقوله: الطحطاوي

قوله: (وأما إن أحدث الإمام عمداً) احتزر بالعمد عما لو سبقه حدث بعد التشهد فإنه يذهب يتوضاً ويسلم، ويستخلف من يسلم بالقوم.

قوله: (فلا يبني على فاسد) فليس عليه أن يسلم، وإن سلم لا يُصادف محلاً.

قوله: (لكن يجب إعادتها) أي: [١٢٩/أ] ما دام الوقت باقياً، كما في كثير من الكتب، ذكره السيد.

قوله: (وإذا لم يجلس) أفاد بذكر الجلوس أن العبرة له، لا لقراءة التشهد، وإن لزم بتركه كراهة التحريم.

قوله: (ولو قام الإمام إلى الثالثة) لَمَّا ذكر السلام في الأخيرة ذكر القيام في القعدة الأولى، وكان الأولى عكس ما ذكره.

قوله: (وإن لم يتمه جاز) لتعارض واجبين، فيتخير بينهما، وهذا هو المشهور في المذهب.

قوله: (يتمه) أي: وجوباً.

قوله: (لا يفوته في الحقيقة) أي: وإنما يفوته مقارنة الإمام فيه.

قوله: (ومعارضة واجب آخر) وهو المقارنة في المتابعة.

قوله: (لإتيانه به) أي: بالواجب الآخر.

قوله: (بعده) أي: بعد فعل ما هو فيه من الواجب.

قوله: (أشار إليه) أي: إلى مخالفة السنة للواجب، وما أفاده التعليل من أنه يترك السنة، ولا يؤخر واجب المتابعة.

(وَلَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ نَسِيحِ الْمُقْتَدِي ثَلَاثًا فِي الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ يُتَابِعُهُ) فِي الصَّحِيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُتَمُّهَا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ بَعْدَ جَوَازِ الصَّلَاةِ بِتَنْقِصِهَا عَنِ الثَّلَاثِ.

(وَلَوْ زَادَ الْإِمَامُ سَجْدَةً، أَوْ قَامَ بَعْدَ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ سَاهِيًا لَا يَتَّبِعُهُ الْمُؤْتَمُّ) فِيمَا لَيْسَ مِنْ صَلَاتِهِ، بَلْ يَمْكُثُ، فَإِنْ عَادَ قَبْلَ تَقْيِيدِهِ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ سَلَّمَ مَعَهُ، فَإِنْ جَلَسَ عَنْ قِيَامِهِ يُسَلِّمُ مَعَهُ.

(وَإِنْ قَيَّدَهَا) أَيِ: الْإِمَامُ؛ أَيِ: الرُّكْعَةَ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ (سَلَّمَ) الْمُقْتَدِي (وَحْدَهُ) وَلَا يَنْتَظِرُهُ؛ لِخُرُوجِهِ إِلَى غَيْرِ صَلَاتِهِ.

(وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ سَاهِيًا أَنْتَظَرَهُ الْمَأْمُومُ) وَسَبَّحَ لِيَتَّبِعَهُ إِمَامُهُ (فَإِنْ سَلَّمَ الْمُقْتَدِي قَبْلَ أَنْ يُقَيَّدَ إِمَامُهُ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ فَسَدَ فَرَضُهُ) لِانْفِرَادِهِ بِرُكْنِ الْقُعُودِ حَالَ الْاِقْتِدَاءِ كَمَا تَفْسُدُ بِتَقْيِيدِ الْإِمَامِ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ؛ لِتَرْكِهِ الْقُعُودَ الْأَخِيرَ فِي مَحَلِّهِ.

الطحاوي

قوله: (لأن من أهل العلم... إلخ) قد مرَّ أنه أبو مطيع البلخي تلميذ الإمام، وحجته الأمرُ بها في الحديث.

قوله: (ولو زاد الإمام سجدة) في أي ركعة كانت.

قوله: (لا يتبعه المؤتم) المناسب أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله: (وسبح ليتنبه إمامه).

وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات العيد لو زاد على أقاويل الصحابة إذا سمعه من الإمام، ولو سمع من المقتدي تابعه؛ لاحتمال خطأ منه فيما زاده من التكبير، ولا يتبعه أيضاً لو زاد خامسة في صلاة الجنازة.

قوله: (فيمَا لَيْسَ مِنْ صَلَاتِهِ) أشار به إلى العلة في عدم الاتباع، وهي أن الذي أتى به الإمام ليس من الصلاة، أي: ليس من أصل الصلاة، وبه صرح في «الشرح».

قوله: (ساهياً) ولو كان عامداً فله أن يعود أيضاً ما لم يقيد بسجدة، ولا تفسد الصلاة مع الكراهة؛ لأن زيادة ما دون الركعة لا يفسد الصلاة.

قوله: (قبل أن يقيد) وكذا إذا سلم بعده، وإنما نص على المؤتم.

قوله: (بركن القعود) الإضافة بيانية.

قوله: (بتقيد الإمام الزائدة) تفسد على الإمام والمؤتم.



(وَكُرِّهَ سَلَامُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ تَشْهَدِ الْإِمَامِ) لوجود فرض القعود (قَبْلَ سَلَامِهِ) لتركه المتابعة، وصَحَّت صَلَاتُهُ، حتى لا تبطل بطلوع الشمس في الفجر، ووجدان الماء للمتميم، وبطلت صلاة الإمام على المرجوح، وعلى الصحيح صَحَّتْ كما سنذكره. الطحاوي

قوله: (وَكُرِّهَ سَلَامُ الْمُقْتَدِي... إلخ) أي: تحريماً؛ للنهي عن الاختلاف على الإمام، إلا أن يكون القيام لضرورة صونِ صَلَاتِهِ عن الفساد، كخوفِ حَدَثٍ لو انتظر السَّلام، وخروج وقتِ فجرٍ وجمعةٍ وعيدٍ ومعذورٍ، وتمامِ مُدَّةٍ مسح، ومرورِ مَرٍّ بين يديه؛ فلا يُكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قَدْرَ التَّشْهَدِ قَبْلَ السَّلامِ.

قوله: (لوجود فرض القعود) الأولى تأخيرُه بعدَ قوله: (وصَحَّتْ صَلَاتُهُ).

قوله: (لتركه المتابعة) علَّةٌ لقوله: (وَكُرِّهَ)، وأفادَ به أنَّ الكراهةَ تحريميةٌ.

قوله: (وبطلت صلاة الإمام) أي: بوجود ما ذكر.

قوله: (على المرجوح) وهو القولُ بأن الخروجَ بالصُّنْعِ فرضٌ.

قوله: (وعلى الصحيح) أي: من عدم افتراض الخروج بالصُّنْعِ.

قوله: (كما سنذكره) أي: في المسائل الاثني عشرية إن شاء الله تعالى، والله عزَّ وجلَّ أعلم،

وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.



(فصل في صفة الأذكار الواردة بعد صلاة الفرض)

وفضلها وغيره

(القيام إلى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلاً بالفرض مسنوناً) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان ﷺ إذا سلم يمكث قدر ما يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يعود السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(١)، ثم يقوم إلى السنة الطحطاوي

(فصل: في صفة الأذكار الواردة بعد الفرض)

قوله: (وغيره) أي: غير ما ذكر، أو غير الفضل، كبيان التحول، ورفع الأيدي عند الدعاء، ومسح الوجه بهما.

قوله: (متصلاً بالفرض) المراد بالوصل ألا يفصل بغير ما سيأتي، فلا يُنافي قوله: (غير أنه يستحب... إلخ)، ولم يتكلم على الفصل بين السنن، كما إذا صلى سنة الظهر مثلاً البعدية أربعاً وفصل بينها بسلام، والظاهر استحباب عدم الفصل بشيء أصلاً، وحرره نقلاً.

قوله: (كما كان ﷺ... إلخ) الكاف للتعليل، أي: لكونه ﷺ كان يمكث... إلخ.

قوله: (اللهم أنت السلام) أي: ذو السلامة من كل نقص، فهو اسم مصدر، أخبر به للمبالغة.

قوله: (ومنك السلام) أي: والسلامة من كل شر حصلت منك، لا من غيرك.

قوله: (وإليك يعود السلام) قال في «شرح المشكاة» عن الجزري: وأما ما يُزاد بعد قوله: (ومنك السلام) من نحو: (وإليك يرجع السلام، فحيثما ربنا بالسلام، وأدخلنا دار السلام) فلا أصل له، بل مُختلق بعض القصاص^١ هـ ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم.

قوله: (تباركت) أي: كثر خيرك.

قوله: (يا ذا الجلال) أي: العظمة، وهو جامع لجميع الفضائل.

قوله: (والإكرام) أي: الإنعام، وهو إسداء النعم، وهو جامع لجميع الفواضل.

وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ لا يقعد إلا بمقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام... إلخ»^(٢)، وهي تفيده كالذي ذكره المؤلف أنه ليس المراد أنه كان يقول ذلك بعينه، بل كان يقعد زماناً يسع ذلك المقدار ونحوه من القول تقريباً، فلا يُنافي ما في الصحيحين عن المغيرة

(١) أخرجه مسلم: ٥٩٢، ليس فيه: (وإليك يعود السلام)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٢).



قال الكمال^(١): وهذا هو الذي ثبت عنه عليه السلام من الأذكار التي تؤخَّر عنه السنَّة، ويفصل بينها وبين الفرض. انتهى.

قلت: ولعلَّ المراد غير ما ثبت أيضاً بعد المغرب: وهو ثانٍ رجله: لا إله إلا الله... إلى آخره عشر^(٢)، وبعد الجمعة: من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً سبعاً^(٣). اهـ.

الطحاوي

أنه عليه السلام كان يقول دُبْر كلِّ صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كلِّ شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٤).

وهذا لا يُنافي ما في «مسلم» عن عبد الله بن الزبير: كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من صلاته قال بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كلِّ شيء قدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليُّ العظيم، ولا نعبُدُ إلا إياه، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله [أ/ ١٣٠] إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون»^(٥)؛ لأنَّ المقدار المذكور من حيث التَّقرُّب دون التَّحديد قد يسع كلَّ واحدٍ من هذه الأذكار؛ لعدم التَّفاوت الكثير بينها، ويُستفاد من الحديث الأخير جواز رفع الصوت بالذكر والتَّكبير عقب المكتوبات، بل من السَّلف من قال باستحبابه، وجزم به ابنُ حزم من المتأخِّرين.

قوله: (التي تؤخَّر عنه السنَّة) الأولى الاقتصار على الجملة الثانية.

قوله: (قلت: ولعلَّ المراد... إلخ) أقول: لعلَّ ذلك لم يقوَّ قوة الحديث المتقدِّم، فلذا لم ينصَّ عليه أهل المذهب، والخير في الاتِّباع.

قوله: (بعد المغرب) إنَّما خَصَّها؛ لأنَّ السنَّة تعقبها، وإلا فقد وَرَد في الفجر مثل ذلك.

قوله: (والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصَّمدية، ومن ثمرات ذلك الأمن من الفتن والبلاء إلى الجُمُعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام، وتكفير جميع الذُّنوب، كما ذكره الأجهوري في «فضائل رمضان».

(١) «فتح القدير»: (٤٣٩/١).

(٢) أخرجه أحمد: (٤١٥/٥)، وابن حبان: ٢٠٢٣، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، والنسائي في «الكبرى»:

١٠٤١٣، والترمذي: ٣٥٣٤، وقال: حديث حسن غريب، من حديث عمارة بن شبيب السبيعي، والطبراني في «الكبير»:

(٣٣٩/٢٣)، من حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٥١٨/٢)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٥) اللفظ هنا للبيهقي في «معركة السنن الآثار» (٣٨٩٣)، وأخرجه مسلم (٥٩٤)، وليس في هذه الرواية «العلي العظيم».



(و) قال الكمال: (عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيِّ) أَنَّهُ قَالَ: (لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْأُورَادِ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ) فالأولى تأخير الأوراد عن السُّنَّةِ، فهذا ينفي الكراهة، ويخالفه ما قاله في «الاختيار»^(١): كلُّ صلاةٍ بعدها سنَّةٌ يُكرهُ القعودُ بعدها والدعاء، بل يشتغل بالسُّنَّةِ كيلاً يفصل بين السُّنَّةِ والمكتوبة.

وعن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْعُدُ مَقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ».. إلخ كما تقدَّم^(٢)، فلا يزيدُ عليه أو على قدره.

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ^(٣): وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ الْفَصْلُ بِالْأَذْكَارِ الَّتِي يُوَاطَّبُ عَلَيْهَا فِي الْمَسَاجِدِ فِي عَصْرِنَا مِنْ قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَالتَّسْبِيحَاتِ وَأَخْوَاتِهَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَقَوْلُهُ ﷺ لِفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ: «تَسَبِّحُونَ وَتَكْبُرُونَ وَتَحْمَدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ».. إلخ^(٤) لَا يَقْتَضِي وَصْلَهَا بِالْفَرْضِ، بَلْ كَوْنُهَا عَقَبَ السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِغَالٍ بِمَا لَيْسَ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ، فَصَحَّ كَوْنُهَا الطَّحْطَاوِيِّ

واعلم أَنَّ محلَّ الكلام السَّابِقِ فيما إذا صَلَّى السُّنَّةُ فِي الْمَسْجِدِ مَثَلًا، أَمَا إِذَا أَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْبَيْتِ لِفَعْلِهَا فَلَا يُكْرَهُ الْفَصْلُ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمَسْنُونِ.

قوله: (ويُخالفه... إلخ) تَنْتَفِي الْمَخَالَفَةُ بِحَمْلِ الْكِرَاهَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي «الْإِخْتِيَارِ» عَلَى التَّنْزِيهِيَّةِ، وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِ الْحَلَوَانِيِّ: لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِيهَا خِلَافُهُ أَوَّلَى مِنْهُ، أَوْ يُحْمَلُ مَا فِي «الْإِخْتِيَارِ» عَلَى كِرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَدْعِيَةِ الطَّوِيلَةِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَا قَالَهُ الْحَلَوَانِيُّ مُحْمُولًا عَلَى الْفَصْلِ بِنَحْوِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَ(لَا بَأْسَ) مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَطْلَقِ الْجَوَازِ.

قوله: (والدُّعَاءُ) هَذَا لَا يُنَافِي الْإِتْيَانَ بِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ... إلخ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دُعَاءً، بَلْ ثَنَاءً، إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْدُّعَاءِ مَا يَعُمُّ الذِّكْرَ، أَوْ هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: (فَحِينًا... إلخ) دُعَاءً، عَلَى مَا فِيهِ.

قوله: (وعن عائشة... إلخ) هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا فِي «الْإِخْتِيَارِ» كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُ فِي «كَبِيرِهِ»، وَحِينَئِذٍ فَتُحْمَلُ الْكِرَاهَةُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمَا هُوَ أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْدُّعَاءِ حَقِيقَتُهُ، وَهُوَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

قوله: (بِمَا لَيْسَ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ) كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

(١) «الاختيار لتعليل المختار»: (١/١٠٣).

(٢) أخرجه مسلم: ٥٩٢.

(٣) ينظر: «فتح القدير»: (١/٤٤٠).

(٤) أخرجه البخاري: ٨٤٣، ومسلم: ١٣٤٧، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



دُبْرَهَا، وقد أشرنا إلى أنه إذا تكلّم بكلام كثير، أو أكل، أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل، وهو الأصح، بل نقص ثوابها.

والأفضل في السنن أداؤها فيما هو أبعد من الرياء، وأجمع للخلوص، سواء البيت أو غيره.

(وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ) إلى يمين القبلة، وهو الجانب المقابل (إلى) جهة (يساره) أي: يسار المستقبل؛ لأن يمين المقابل جهة يسار المستقبل، فيتحول إليه (لِتَطْوُعَ بَعْدَ الْفَرَضِ) لأن لليمين فضلاً، ولدفع الاشتباه بظنه في الفرض فيقتدى به، وكذلك للقوم، الطحاوي

قوله: (وقد أشرنا... إلخ) لا تفهم تلك الإشارة ممّا سبق؛ لأنّ ما سبق في الفصل بالأوراد، وهذا في الفصل بالكلام الكثير، ولا يفهم حكم أحدهما من الآخر.

قوله: (إلى أنه إذا تكلّم... إلخ) مثل ذلك ما إذا أخر السنة إلى آخر الوقت على الأصح، وقيل: لا تكون سنة، وظاهر كلامه يعم القبليّة والبعدية، والأفضل الوصل فيهما.

قوله: (أداؤها فيما هو أبعد من الرياء) أي: ما عدا التراويح، فإنّ الأفضل فيها المسجد، أفاده «الشرح» وما عدا تحية المسجد.

قوله: (وأجمع للخلوص) أي: أكثر إخلاصاً، وهو أعم ممّا قبله.

قوله: (أو غيره) (أو) بمعنى الواو؛ لأنّ التسوية لا تقع إلّا بين متعدّد، و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي نسخ بالواو.

قوله: (لأنّ لليمين فضلاً) هذا علّة لمحدوف، أي: وإنما اختير يمين القبلة عن يسارها وإن كان جائزاً؛ لأنّ... إلخ.

قوله: (ولدفع الاشتباه... إلخ) هذه العلّة لأصل التحوّل، لا لكونه لجهة اليمين، فالأولى ذكرها عند قوله: (أن يتحوّل).

قوله: (وكذلك للقوم) أي: وكذلك يستحب للقوم، وهو عطف على قوله: (ويستحب للإمام)، ودليله ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيعجز أحدكم أن يتقدّم أو يتأخّر، أو عن يمينه أو عن شماله في الصلّة» يعني في السبحة، رواه أبو داود وابن ماجه ^(١).

وقال بعض مشايخنا: لا خرج عليهم في ترك الانتقال؛ لانعدام الاشتباه على الدّاخل عند معاينة فراغ مكان الإمام عنه.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٠٦)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٢٧)، وأحمد في «المسند» (٩٤٩٦).



ولتكثير شهوده؛ لما روي: أَنَّ مَكَانَ الْمُصَلِّي يشهد له يوم القيامة^(١).

(و) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ التَطَوُّعِ وَعَقِبَ الْفَرَضِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ نَافِلَةٌ يَسْتَقْبِلُ (النَّاسَ) إِنْ شَاءَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابِلَةِ مُصَلٍّ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ^(٢).

الطحاوي

قوله: (لِمَا رُوي أَنَّ مَكَانَ الْمُصَلِّي... إلخ) رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلَا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنْ أَخْبَارُهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ وَأَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا، تَقُولُ: عَمِلَ كَذَا فِي كَذَا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

ونقل القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] عن عليّ وابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يَبْكِي عَلَى الْمُؤْمِنِ مُصَلَّاهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَصْعَدُ عَمَلِهِ مِنَ السَّمَاءِ^(٤)، وتقدير الآية على هذا: فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمْ مَصَاعِدُ أَعْمَالِهِمْ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَا مَوَاضِعُ عِبَادَتِهِمْ مِنَ الْأَرْضِ^(٥) ١. هـ

وَمِنْ هُنَا قَالَ عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ: مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى سَجْدَةً فِي بَقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ إِلَّا شَهِدَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَبَكَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ يَمُوتُ^(٦) ١. هـ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌ مُلَخَّصًا.

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَعْدَهُ... إلخ) سواء كان الجماعةُ عَشْرَةً أَوْ أَقَلَّ، خِلَافًا لِمَنْ فَضَّلَ، وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مُوَضَّوعًا.

وصنيعه كغيره يُنْفَدُ أَنَّ الْإِمَامَ مَخِيرٌ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّطَوُّعِ أَوْ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا تَطَوُّعٌ، إِنْ شَاءَ انْحَرَفَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَنْ يَسَارِهِ، وَإِنْ شَاءَ ذَهَبَ إِلَى حَوَائِجِهِ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ غَيْرُ التَّحَوُّلِ لِلتَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُهَا بَعْدَهُ، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابِلَةِ مُصَلٍّ) فَإِنْ كَانَ يُكْرَهُ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: كَرِهَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى»: ١١٦٩٣، والترمذي: ٢٤٢٩، وقال: حديث حسن غريب، وأحمد: (٣٧٤/٢)، وابن حبان: ٣٠١٢.

(٢) أخرجه البخاري: ٨٤٥، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم: ٩٦١، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه»: (٢٤٢٩)، والحاكم في «المستدرک»: (٣٠١٢)، وأحمد في «المسند»: (٨٨٦٧).

(٤) أخرجه أبو داود في «الزهد»: (١٠٧)، وابن الجعد في «مسنده»: (٢٣٠٥)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق»: (٣٣٦)،

والبغوي في «شرح السنة»: (١٤٥٤)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة»: (٣٢٧)، كلهم من قول سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن»: (١٤٠/١٦).

(٦) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (١٩٧/٥)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (١١٨٦١)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق»: (٣٤٠).



وإن شاء الإمام انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه، وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره، وهذا أولى؛ لما في «مسلم»: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ أَحَبِّينَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ^(١).

وإن شاء ذهب لحوائجه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، والأمر للإباحة.

وفي «مجمع الروايات»: إذا فرغ من صلاته إن شاء قرأ وردّه جالساً، وإن شاء قرأه قائماً. (وَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ) العظيم (ثلاثاً) لقول ثوبان: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثاً، وقال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»، رواه مسلم^(٢).

وقال ﷺ: «مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، الطحطاوي

الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي^(٤)، وحكاؤه عياض عن عامة العلماء، ولم يفصل بين ما إذا كان المصلي في الصف الأول أو الأخير، وهو ظاهر المذهب وإن كان [أ/١٣١] بينهما صفوف؛ لأنَّ جلوس الإمام مُستقبلاً له وإن كان بعيداً عنه بمنزلة جلوسه بين يديه.

قال ابن أمير حاج: والذي يظهر أنه إذا كان بين الإمام والمصلي بحذاء رجل جالس ظهره إلى وجه المصلي أنه لا يُكره للإمام استقبال القوم؛ لأنَّه في هذه الحالة لا يُكره المرور قدام المصلي؛ لحيلولة ذلك الرجل بينه وبين المصلي، فكذا هنا يكون حائلاً لاستقبال من وراءه، قال: ولعلَّ محمداً ﷺ إنما لم يذكر هذا القيد للعلم به.

قوله: (والأمر للإباحة) أصل هذا الكلام للحلي، وتماؤه فيه، وكونه في الجمعة لا يُنافي كونه في غيرها، بل يُثبت بطريق الدلالة.

قوله: (في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ... إلخ) صنيع المصنف يقتضي أنَّ المراد كلُّ صَلَاةٍ من المفروضات.

(١) أخرجه بنحوه مسلم: ١٦٤٢، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ١٣٣٤.

(٣) ذكره البخاري تعليقاً في «صحيحه» في باب: (استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يُصلي) (١٠٨/١) والبخاري

في «شرح السنة» في باب: (لا يقطع صلاته ما مر بين يديه) (٤٦٤/٢).

غُفِرَتْ ذَنْبُهُ وَإِنْ كَانَ فَرٌّ مِنَ الرَّحْفِ»^(١).

(وَيَقْرُؤُونَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ) لقول النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ آمَنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ، وَدَارِ جَارِهِ، وَأَهْلِ دُورَاتِ حَوْلِهِ»^(٢).

(و) يَقْرُؤُونَ (الْمُعَوِّذَاتِ) لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٣).

الطحطاوي

قوله: (وَإِنْ كَانَ فَرٌّ مِنَ الرَّحْفِ) أي: من صف القتال المطلوب شرعاً، كقتل الكفار، وأطلق (رحفاً) على (زاحف)، والمراد به ما تقدّم، وفي الحديث ما يُفِيدُ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِغْفَارَ يَكْفُرُ الْكَبَائِرَ؛ لِأَنَّ الْفِرَارَ مِنَ الْكَبَائِرِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(٤)، وَهِيَ طَرِيقَةٌ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ.

قوله: (لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ) معناه أَنَّهُ إِذَا مَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَالْمُرَادُ أَنَّ رُوحَهُ تَسْتَقِرُّ فِيهَا، أَوِ الْمُرَادُ بِالْدُخُولِ التَّنْعُمُ، يَعْنِي: أَنَّهُ بِمَجَرَّدِ مَوْتِهِ وَصَلَ إِلَى تَنْعُمِهِ بِنَعِيمِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ الْقَبْرَ إِمَّا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا حُفْرَةً مِنْ حُفَرِ النَّارِ.

قوله: (آمَنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ... إلخ) أي: حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى مَا ذَكَرَ، وَوَرَدَ أَنَّ مَنْ قَرَأَهَا مَعَ خَوَاتِمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي مَكَانٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ لَمْ يَقْرِبْهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا^(٥).

قوله: (وَيَقْرُؤُونَ الْمُعَوِّذَاتِ) تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهِ تَغْلِيْبًا، وَالْمُرَادُ الصَّمْدِيَّةُ وَالْمُعَوِّذَتَانِ، رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ زِيَادَةً: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٦)، وَصَنِيعُهُ يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ يَرِدْ بِهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا جُمِعَتْ مِنْ أَحَادِيثَ مُتَعَدِّدَةٍ.

(١) أخرجه أبو داود: ١٥١٧، والترمذي: ٣٨٩٤، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث زيد أبي يسار رضي الله عنه، والطبراني في «الأوسط»: ٧٧٣٨، و«الصغير»: ٨٣٩، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، والحاكم: ١٨٨٤، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٤٥٨/٢)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٢٨، والطبراني في «الكبير»: ٧٥٣٢، و«الأوسط»: ٨٠٦٨، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود: ١٥٢٣، والنسائي: ١٣٣٧، والترمذي: ٣١٢٧، وقال: حسن غريب، وأحمد: ١٧٧٩٢، والطبراني في «الكبير»: ٨١١، والبيهقي في «شعب الإيمان»: (٥١٢/٢)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قال: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَאֲكُلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ».

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٨٨٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٣١)، وأحمد في «المسند» (١٨٤١٤)، كلهم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِي عَامٍ، وَأَنْزَلَ مِنْهُ آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، لَا تُقْرَأُ فِي دَارٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَقْرُبُهَا الشَّيْطَانُ». وَلَمْ أَجِدْ فِي آيَةِ الْكُرْسِيِّ مِثْلَ هَذَا.

(٦) «المعجم الكبير» (٧٥٣٢) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.



(وَيُسَبِّحُونَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدُونَهُ كَذَلِكَ) ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ (وَيُكَبِّرُونَهُ كَذَلِكَ) ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ (ثُمَّ يَقُولُونَ) تَمَامَ الْمُنَةِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) لقوله ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمُنَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»، رواه مسلم^(١)،
الطحاوي

قوله: (مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ... إلخ) يشمل الفرض والنفل، لكن حمّله أكثر العلماء على الفرض، فإنه وَرَدَ في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التّقييد بالمكتوبة^(٢)، فكانهم حملوا المطلق على المقيّد.

وهذا التّرتيب وَقَعَ في أكثر الأحاديث، وفي بعض الروايات تقديم التّكبير على التّحميد خاصّةً، وفي رواية تقديم التّحميد على التّسبيح، فدلّ ذلك على أنّه لا ترتيب فيها.

ويمكن أن يُقال: الأولى البداءة بالتّسبيح؛ لأنّه من باب التّخلية، ثمّ التّحميد؛ لأنّه من باب التّحلية، ثمّ التّكبير؛ لأنّه تعظيم.

وَوَرَدَ: إحدى عشرةً مِنْ كُلِّ، وَوَرَدَ: عشراً، وَوَرَدَ: ستّاً، وَوَرَدَ: مرّةً واحدةً، وَوَرَدَ: سبعين، وَوَرَدَ: مائةً، فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد، وكلّ ذلك لا يكون إلّا عن حكمة وإن خفيت علينا، فيجب علينا أن نمثّل ذلك.

قال الحافظ الزّين العراقي: وكلّ ذلك حَسَنٌ، وما زاد فهو أحبُّ إلى الله تعالى.

وجَمَعَ البغويُّ بأنّه يَحْتَمَلُ صُدُورُ ذَلِكَ في أوقاتٍ متعدّدة، وأن يكونَ ذلك على سبيلِ التّخيير، أو يَفْتَرِقُ بافتراقِ الأحوال، كما ذَكَرَ البدرُ العينيُّ في «شرح البخاري» والملا علي في «شرح المشكاة»، وفي الإتيانِ بالثلاث والثلاثين إتياناً بما هو دُونَ ذَلِكَ.

قال البدرُ العينيُّ: فَسَقَطَ ما قيل: إنّ هذه الأعدادُ الواردة عقب الصّلواتِ مِنَ الأذكارِ إذا كان لها عددٌ مخصوصٌ مع ثوابٍ مخصوصٍ فزاد الآتي بها على عَدَدِهَا عَمداً لا يحصلُ له ذلك الثّواب الواردُ في الإتيانِ بالعددِ النّاقص، فلعلّ لتلك الأعداد حِكْمَةً وخاصيّةً تفوّتُ بمجاورة تلك الأعداد وتعدّيها، وليس

(١) أخرجه مسلم: ١٣٥٢، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٦) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مُعَقَّبات لا يخيب قائلهنَّ -أو فاعلهنَّ- دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ مكتوبة، ثلاث وثلاثون تسيحةً، وثلاث وثلاثون تحميدةً، وأربع وثلاثون تكبيرةً».

وفيما قدّمناه إشارة إلى مثله، وهو حديث المهاجرين^(١).

(ثُمَّ يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ)

الطحطاوي

هذا إلا تهافت، والصواب ما قلنا؛ لأن هذه الأعداد ليست من الحدود التي نهي عن تعدّيها ومجاوزة أعدادها، بل ممّا يتنافس فيه المتنافسون، ويرغب فيه الراغبون، والطاعة لا حصر فيها.

فإن قلت: هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متابعاً أم لا، وفي مجلس واحد أم لا؟

قلت: كل ذلك ليس بشرط، لكن الأفضل أن يأتي به متابعاً في الوقت الذي عُيّن فيه ١. هـ ملخصاً.

وصحّ أنّه ﷺ كان يعقد التسبيح بيمينه^(٢)، وورد أنّه قال: «واعقدوه بالأنامل، فإنهنّ مسؤولات مستنطقات»^(٣)، وجاء بسند ضعيف عن عليّ مرفوعاً: «نعم المذكر السبحة»^(٤).

قال ابن حجر: والروايات بالتسبيح بالتوى والحصى كثيرة عن الصحابة وبعض أمّهات المؤمنين، بل رآها ﷺ وأقرّها عليه، وعقد التسبيح بالأنامل أفضل من السبحة، وقيل: إن أَمِنَ مِنَ الْعَلَطِ فهو أولى، وإلا فهي أولى، كذا في «شرح المشكاة».

قوله: (وفيما قدّمناه... إلخ) قدّمه قريباً بلفظ: (وقوله ﷺ لفقراء المهاجرين: «تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرُونَ وتحَمِّدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ... إلخ» لا يقتضي) ١. هـ

قوله: (وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدّمه، روى البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ قال: جاء الفقراء إلى النبي ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العُلا والنعيم المقيم، يُصلُّون كما نُصَلِّي، ويصومون كما نَصُوم، ولهم فضل أموال، يُحْجُونَ ويعتَمرون ويُجاهدون ويتصدّقون، فقال: «ألا أحدنكم بما إن أخذتم به أدركتم من سبقكم، ولم يدرككم أحد بعدكم، وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم إلا من عمل مثله؛ تُسَبِّحُونَ [أ/ ١٣٢] وتحَمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»^(٥) ١. هـ

قوله: (ثم يدعون لأنفسهم) يبدوون بها؛ لقوله ﷺ: «ابدأ بنفسك... إلخ» الحديث^(٦)، وهو وإن ورد

(١) أخرجه البخاري: ٨٤٣، ومسلم: ١٣٤٧، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٥٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٢٧)، كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ.

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٥٨٣)، وأبو داود في «سننه» (١٥٠١)، والحاكم في «المستدرک» (٢٠٠٧)، وغيرهم من

حديث يسيرة ﷺ.

(٤) أخرجه الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٦٧٦٥) (٢٥٩/٤) عن علي ﷺ مرفوعاً.

(٥) أخرجه البخاري (٨٤٣).

(٦) أخرجه مسلم (٩٩٧) من حديث جابر ﷺ.



بالأدعية الماثورة الجامعة؛ لقول أبي أمامة: قيل: يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل الأخير، ودُبُر الصلوات المكتوبات»^(١).

ولقوله ﷺ: «يا معاذ والله إنني لأحبك، أوصيك يا معاذ لا تدعن دُبُر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(٢).
الطحاوي

في الإنفاق فالمُحَقِّقُونَ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ أَيْضاً، حَتَّى قَالُوا: يَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يَبْدَأَ بِعِيَالِهِ فِي التَّعْلِيمِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُرْأُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦]، ذَكَرَهُ الْأَبْيَارِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير».

قوله: (بالأدعية الماثورة الجامعة) وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَظَ بِالدُّعَاءِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَقَدْ بَعْدَ وَقْتٍ، وَأَنْ يُكْرَّرَ ثَلَاثًا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْأَدَبِ وَتَوَهُّمِ الْجَهَةِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ^(٣)، كَمَا فِي «شرح الحصن الحصين».

وَأَنْ يَخْصَّ صَلَاةً أَوْ وَقْتًا بِدُعَاءٍ؛ لِأَنَّهُ يُقْسِي الْقَلْبَ.

وَأَنْ يَعْتَدِيَ فِي الدُّعَاءِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمَعْدِيكُ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ، فَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَدْعُوَ بِمُسْتَحِيلٍ شَرْعاً أَوْ عَقْلاً. وَقِيلَ: هُوَ طَلَبُ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، كَمَرَاتِبِ الْأَنْبِيَاءِ. وَقِيلَ: هُوَ الصِّيَاحُ بِهِ. وَقِيلَ: تَكْلُفُ السَّجْعِ. وَقِيلَ: الْإِطْنَابُ فِيهِ. وَقِيلَ: طَلَبُ أَمْرٍ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ.

وَأَفَادَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (وَلِلْمُسْلِمِينَ) جَوَازَ الدُّعَاءِ لَهُمْ عُمُوماً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩].

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ أَنْ يَغْفَرَ لَهُمْ، فَقَدْ لَا يُسْتَجَابُ لَهُ، وَيَكُونُ فِي الدُّعَاءِ بِالْأَسْتَغْفَارِ إظهارُ الْافتِقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْإِجَابَةِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَغْفَرَ لَهُمْ جَمِيعَ الذُّنُوبِ، فَقَدْ يَغْفَرُ لَهُمْ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْعِمَادِ، وَبِهَذَا يَسْقُطُ مَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ مِنْ حُرْمَةِ الدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِغُفْرَانِ جَمِيعِ الذُّنُوبِ. قوله: (والله إنني لأحبك... إلخ) يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا وَصِيَّةُ الْمُحِبِّ لِلْمُحِبُّوبِ.

(١) أخرجه الترمذي: ٣٨٠٨، وقال: حسن، والنسائي في «الكبرى»: ٩٨٥٦.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٥٢٢، والنسائي: ١٣٠٤، وابن حبان: ٢٠٢٠، وابن خزيمة: ٧٥١، والطبراني في «الكبير»: (٦٠/٢٠)، والحاكم: ١٠١٠، والبيهقي في «الصغرى»: (٢٧/١).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومسلم (٤٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ لَتُخَفَّفَنَّ أَبْصَارُهُمْ».



(رَافِعِي أَيْدِيهِمْ) حذاء الصدر، وبطنونها ممّا يلي الوجه، بخشوع وسكون، ثمّ يختمون بقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠]؛ لقول علي رضي الله عنه: الطحطاوي

ومن الأدب في الدعاء أن يدعو بخشوع وتذلل وخفض صوت، أي: بأن يكون بين المخافة والجهر، كما في «الأذكار» عن «الإحياء»؛ ليكون أقرب إلى الإجابة.

قوله: (حذاء الصدر، وبطنونها ممّا يلي الوجه) الذي في «الحصن الحصين» و«شرحه»: أن يرفعهما حذاء منكبيه باسطاً كفيه نحو السماء؛ لأنها قبلة الدعاء ١. هـ

قال بعض الأفاضل: ولا منافاة بينهما؛ لأن المراد ألا يجعل بطنونهما جهة الأرض، والتفاوت في مقدار الرفع قريب، كما يشير إليه ما في «أبي داود» عن ابن عباس قال: المسألة أن ترفع يديك جذو منكبك أو دونهما^(١).

وأما ما روي: أنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه^(٢) فمحمول على بيان الجواز، أو على حالة الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء، والمبالغة في الدعاء.

وفي «النهر»: من فضل (الكيفية)^(٣): المستحب أن يكون بين الكفين فرجة وإن قلت، وألا يضع إحدى يديه على الأرض، فإن كان لا يقدر على رفع يديه لعذر أو برد فأشار بالمسبحة أجزأ ١. هـ^(٤)

لكن في «شرح الحصن الحصين»: والظاهر أن من الأدب أيضاً ضمّ اليدين، وتوجيه أصابعهما نحو القبلة. وفي «شرح المشكاة»: ورد أنه ﷺ يوم عرفة جمع بين كفيه في الدعاء^(٥).

وإن أريد بالضم في كلامه القرب التام لا يُنافي وجود الفرجة القليلة، وأما قوله: (جمع بين كفيه) لا يُنافيه أيضاً؛ لأن المعنى: جمع بينهما في الرفع ولم يُفرد أحدهما به.

قوله: (رب العزة) أي: العظمة، وقيل: هي حية عظيمة دائرة بالعرش، قريب ذنبها من رأسها، فإذا اجتمعا قامت القيامة.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٨٩)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٣١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٨/٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥)، كلاهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أي: كيفية الصلاة.

(٤) النقل في «النهر» عن «الفتية»، يُنظر «النهر الفائق» (٢١٩/١).

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٤٧٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٨٩٢) وغيرهم عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يدعو بعرفة يده إلى صدره كاستطعام المسكين ١. هـ وظاهر أن ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» في شرح مشكاة المصابيح ذكره بمعناه فقال: وقد ورد أنه ﷺ في الدعاء يوم عرفة جمع بين كفيه، وجعلهما مقابل صدره كاستطعام المسكين. «مرقاة المفاتيح» (١٥٣٧/٤).



من أحبَّ أن يكتالَ بالمكيالِ الأوفى من الأجرِ يومَ القيامةِ، فليكنَ آخرُ كلامِهِ إذا قامَ من مجلسِهِ ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ﴾ .. الآية.

وقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ﴾ .. الآية، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ اكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى مِنَ الْأَجْرِ»^(١).

(ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا) أي: بأيديهِمْ (وُجُوهَهُمْ فِي آخِرِهِ) لقوله ﷺ: «إِذَا دَعَا اللَّهُ فَادْعُ بِيَاظِنِ كَفِّكَ، وَلَا تَدْعُ بظَهْرِهِمَا، فَإِذَا فَرَّغْتَ فامسحَ بهما وجهك»^(٢).

وكانَ ﷺ إذا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ، لَمْ يَحْطَّهُمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ^(٣)، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفُوقُ.



الطحطاوي

قوله: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى) المرادُ به تَكثِيرُ الْأَجْرِ.

قوله: (ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ) الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ عَوْدُ الْبَرَكَةِ عَلَيْهِ، وَسِرَائُهَا إِلَى بَاطِنِهِ، وَتَفَاوُلًا بِدَفْعِ الْبَلَاءِ، وَحَصُولِ الْعَطَاءِ، وَلَا يَمْسَحُ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمَتَكَبِّرِينَ.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ لَمْ يَمْسَحَ بِهِمَا، وَهُوَ قَيْدُ حَسَنٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُو كَثِيرًا، كَمَا هُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَّافِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمَأْثُورَةِ دُبْرَ الصَّلَوَاتِ وَعِنْدَ النَّوْمِ وَبَعْدَ الْأَكْلِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، أَفَادَهُ فِي «شرح المشكاة» و«شرح الحصن الحصين» وغيرهما.

فروع:

اختلف: هل الإسرارُ في الذِّكْرِ أَفْضَلُ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ؛ لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، مِنْهَا: «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيِّ، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْنِي»^(٤)، وَلِأَنَّ الْإِسْرَارَ أْبْلَغُ فِي الْإِخْلَاصِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: ٥١٢٤، من حديث زيد بن أرقم ؓ.

(٢) أخرجه أبو داود مطولاً: ١٤٨٥، وابن ماجه: ١١٨١، من حديث ابن عباس ؓ.

(٣) أخرجه الترمذي: ٣٦٨٣، من حديث عمر بن الخطاب ؓ، وقال: صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى وقد تفرد به، وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس، وحنظلة بن أبي سفيان هو ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطان.

واللفظ الثاني: أخرجه البزار: ١٢٩، والطبراني في «الأوسط»: ٧٠٥٣، والحاكم: ١٩٦٧.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٧٧)، وابن حبان (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٠)، كلاهما من حديث سعد بن أبي

وقاص ؓ.

الطحاوي

وقيل: الجهر أفضل؛ لأحاديث كثيرة، منها ما رواه ابن الزبير: كان رسول الله ﷺ إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له...»^(١) وتقدم، وقد كان ﷺ يأمر من يقرأ القرآن في المسجد أن يسمع^(٢) قراءته^(٣)، وكان ابن عمر يأمر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون أ. هـ ولأنه أكثر عملاً، وأبلغ في التدبر، ونفعه متعدّد؛ لإيقاظ قلوب الغافلين.

وجمع بين الأحاديث الواردة بأن ذلك يختلف بحسب الأشخاص والأحوال، فمتى خاف الرياء أو تأذى به أحد كان الإسرار أفضل، ومتى فقد ما ذكر كان الجهر أفضل.

قال في «الفتاوى»: لا يُمنع من الجهر بالذكر في المساجد؛ احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤] [أ/ ١٣٣] كذا في «البرازية».

ونصّ الشعراي في ذكر الذّاكر للمذكور والشّاكر للمشكور ما لفظه: وأجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد وغيرها من غير تكبير، إلا أن يُشوش جهرهم بالذكر على نائم أو مصل أو قارئ قرآن، كما هو مقرّر في كتب الفقه.

وفي الحلبي: الأفضل الجهر بالقراءة إن لم يكن عند قوم مشغولين ما لم يُخالطه رياء أ. هـ وفي «الدرة المنيفة» عن «القنية»: يُكره للقوم أن يقرؤوا القرآن جملة؛ لتضمينها ترك الاستماع والإنصات، وقيل: لا بأس به أ. هـ

وفيها أيضاً: قراءة القرآن في الحمام إن لم يكن ثمة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهراً تجوز جهرًا وخفية، وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه فلا بأس به، ويكره الجهر أ. هـ

وفي «الدر» من (الكراهة) أيضاً: التّرجيع بالقراءة والأذان بالصّوت الطّيب طيب ما لم يزد حرفاً فيكره له ولمستمعه، وقول القائل لمن زاد ذلك حين سكّت: أحسنت، إن لسكوته فحسّن، وإن لتلك القراءة يُخشى عليه الكفر^(٤) أ. هـ

وفيه أيضاً: التّغني بالقرآن إذا لم يخرج بالحانه عن قدر ما هو صحيح في العريّة مُستحسن، والتّغني

(١) تقدّم تخريجه أوّل الباب.

(٢) (أن يسمع)، في (ن) و(ج): (ليسمع)، ولعلها الصّواب.

(٣) أخرج البخاري (٥٠٥٥)، ومسلم (٨٠٠)، كلاهما من حديث عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ عليّ» قال: قلت: اقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إني أشتبه أن أسمعه من غيري» قال: فقرأت النساء حتّى إذا بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] قال لي: «كف» أو «امسك» فرأيت عينيه تذرفان.

(٤) يُنظر باب الحظر والإباحة من «الدر المختار» ص: (٦٦٧)، وفيه: (القرآن) بدل (القراءة).



الطحاوي

حرام إذا كان بذكر امرأة معينة حيّة، أو وصف خمر يهيج إليها، أو قصد هجو ولو لذي، وأجاز بعضهم الغناء في العرس، كضرب الدف فيه، ومنهم من أباحه مطلقاً، ومنهم من كرهه مطلقاً، ذكره العيني، وتبعه الباقائي.

قلت: لكن في «البحر»: والمذهب حرمته مطلقاً، فانقطع الاختلاف، بل ظاهر «الهداية» أنها كبيرة ولو لنفسه، وهو قول شيخ الإسلام، وكذا لسامعه وحاضره ١. هـ من «سكب الأنهر» ملخصاً.

وذكر ابن الجزري في «الحصن الحصين»: أن كل ذكر مشروع - أي: مأمور به في الشرع، واجباً كان أو مستحباً - لا يعتد بشيء منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه ١. هـ

والمعنى: أنه إذا قرأ في قلبه حال القراءة، أو سبح بقلبه في الركوع والسجود؛ لا يكون آتياً بفرض القراءة وسنة التسبيح، وإلا فقد أخرج أبو يعلى عن عائشة: «أفضل الذكر الخفي الذي لا يسمعه الحفظة سبعون ضعفاً... إلخ»^(١).

وأما الرقص والتصفيق والصريخ وضرب الأوتار والصنج والبوق الذي يفعله بعض من يدعي التصوف فإنه حرام بالإجماع؛ لأنها زي الكفار، كما في «سكب الأنهر».

وفي «مجمع الأنهر» عن «التسهيل»: الوجد مراتب، وبعضه يسلب الاختيار، فلا وجه لمطلق الإنكار.

وفي «التارخانيّة» ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حركاته كحركات المرتعش ١. هـ

والمصافحة سنة في سائر الأوقات؛ لما أخرج أبو داود عن أبي ذر: ما لقيت النبي ﷺ إلا وصافحني... الحديث، وفيه: اعتنقه مرة^(٢).

وفي القهستاني وغيره: هي إصا الكف بالكف، وإقبال الوجه بالوجه، فأخذ الأصابع ليس بمصافحة، خلافاً للروافض، والسنة أن تكون بكلتا يديه، وبغير حائل من نحو ثوب، وعند اللقاء بعد السلام، وأن يأخذ الإبهام، فإن فيه عرفاً تشعب منه المحبة.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥١) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «الذكر الذي لا يسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذي يسمعه الحفظة سبعين ضعفاً».

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٢١٤)، وأحمد (٢١٤٧٦)، عن رجل من عنزة أنه قال لأبي ذر رضي الله عنه حيث سیر من الشام: إني أريد أن أسالك عن حديث من حديث رسول الله ﷺ، قال: إذا أخبرك به، إلا أن يكون سراً. قلت: إنه ليس بسر، هل كان رسول الله ﷺ يصافحكم إذا لقيتموه؟ قال: ما لقيته قط إلا صافحني، وبعث إلي ذات يوم ولم أكن في أهلي، فلما جئت أخبرت أنه أرسل لي، فأنتبه وهو على سريرته فالتزمني، فكانت تلك أجود وأجود.



الطحاوي

وفي «الهداية»: ويكره أن يُقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه، أو يُعانقه في إزارٍ واحدٍ، وقال أبو يوسف: لا بأس بذلك كله. ١. هـ

وفي «غاية البيان» عن «الواقعات»: تقبيل يد العالم أو السلطان العادل جائزٌ، وورد في أحاديث ذكرها البدرُ العيني ما يُفيد أن النبي ﷺ كان يُقبل يده ورجله^(١)، وكان ﷺ يُقبل الحسنَ وفاطمة^(٢)، وقبل عثمان بن مظعون بعد موته^(٣)، وكذلك قبل الصديق ﷺ رسول الله ﷺ بعد موته^(٤)، وقبل رسول الله ﷺ ابن عمه جعفرًا بين عينيه^(٥).

ثم قال البدرُ العيني: فعلم من مجموع ما ذكرنا إباحة تقبيل اليد والرجل والكشح والرأس والجبهة والشفتين وبين العينين، ولكن كل ذلك إذا كان على وجه المبرّة والإكرام، وأما إذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الزوجين. ١. هـ^(٦) أي: والسيد وأمه.

وفي «رفع العوائق»^(٧) عن «البحر الزاخر»^(٨): لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل، وفي غيرهما: إن أراد شيئاً من عرض الدنيا فمكروه، وإن أراد تعظيم المسلم وإكرامه فلا بأس به. ١. هـ

(١) أخرج أحمد (٥٣٨٤)، وأبو داود في «سننه» (٢٦٤٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩٠٠)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كنت في سرية من سرايا رسول الله ﷺ ... حتى قال: فأتيته حتى قبّلنا يده.

وأخرج أبو داود في «سننه» (٥٢٢٥) عن الزارع بن عامر رضي الله عنه وكان في وفد عبد القيس، قال: لما قدمنا المدينة فجعلنا نتبادر من رواحلتنا فنقبل يد النبي ﷺ ورجله.

وأخرج الترمذي في «سننه» (٢٧٣٣)، والنسائي في «المجتبى» (٤٠٧٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦٤)، عن صفوان بن عسال رضي الله عنه، في قصة يهود جاؤوا رسول الله ﷺ، حتى قال: فقبلوا يديه ورجليه.

(٢) أخرج الترمذي في «سننه» (٣٨٧٢)، وأبو داود في «سننه» (٥٢١٧)، والحاكم في «المستدرک» (٤٧٣٢)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما رأيت أحداً أشبه سمتاً ودلاً وهدياً برسول الله في قيامها وقعودها من فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت: وكانت إذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها فقبلها وأجلسها في مجلسه، وكان النبي ﷺ إذا دخل عليها قامت من مجلسها فقبلته وأجلسته في مجلسها. وأخرج مسلم (٢٣١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الأقرع بن حابس رضي الله عنه أبصر النبي ﷺ يُقبل الحسن.

(٣) أخرج الترمذي في «سننه» (٩٨٩)، وأبو داود في «سننه» (٣١٦٣)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٥٦)، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكي.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٣٣٤).

(٥) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٢٢٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١٩٦).

(٦) وللتوسع ينظر «البنية» للعيني (١٩٦/١٢).

(٧) «رفع العوائق» عن فهم رمز الحقائق عبد المنعم بن محمد بن عبد المحسن بن سالم القلعي المكي الفقيه الحنفي، عالم أديب شاعر، المعروف بالقلعي، المتوفي ١١٧٤ هـ. «معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٣/١٩٠١).

(٨) «البحر الزاخر» للشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن إقبال، وهو تجريد لـ «السراج الوهاج». «كشف الظنون» (٢/١٦٣١).



الطحاوي

وكان عمرُ يأخذُ المصحفَ كلَّ غداةٍ ويُقبله، وكان عثمانُ يقبله ويمسحه على وجهه. وتقبيلُ الخبز؛ قال أصحابُ الشافعي عليه السلام: إنه بدعةٌ مباحة، وقالوا: يُكره دَوْسُه لا بَوْسُه، وقواعدنا لا تأباه.

وفي رسالة «المصافحة» للشرنبلالي عن شيخ مشايخه الحانوتي: التحية بالركوع واسترخاء الرأس مكروهة لكلِّ أحدٍ مطلقاً، ومثله السَّلام باليد كما نصَّت عليه الحنفية ١ هـ. قال الشرنبلالي بعدُ: ومحلُّ كراهة الإشارة باليد إذا اقتصرَ عليها، وذكر حديثاً يُفيد أنه عليه السلام جَمَعَ بين اللَّفْظ والإشارة.

وفي «شرح الوهبانية» لابن الشحنة، وفي «مشكل الآثار»: القيام لغيره ليس بمكروهٍ لعينه، إنَّما المكروهُ محبةُ القيام من الذي يُقام له، فإن لم يُحبَّ وقاموا له لا يُكره لهم، يعني جميعاً. قال: وقال القاضي البديع^(١): وقيامُ قارئ القرآن للقدام تعظيماً لا يُكره إذا كانَ مَنْ يَسْتَحِقُّ التعظيمَ. وقيل: له أن [١٣٤/أ] يقومَ بين يدي العالمِ تعظيماً له، أمَّا في غيره فلا يجوز.

وقال ابنُ وهبان في «شرحه»: والقيامُ يُستحبُّ في زماننا؛ لِمَا يُورث تركه من الحقدِ والبغضاء، والوعيدُ إنَّما هو في حقِّ مَنْ يُحبُّ القيامَ بين يديه كما يفعله التُّركُ.

وفي «المشكاة»: عن أبي هريرة: كان رسولُ الله عليه السلام يجلسُ معنا في المسجدِ يُحدِّثنا، فإذا قامَ قُمنَّا قياماً حتَّى نراه قد دخلَ بعضَ بيوتِ أزواجه^(٢). وعن واثلة: دَخَلَ رجلٌ إلى رسولِ الله عليه السلام وهو قاعدٌ في المسجد فتزحَّجَ له رسولُ الله عليه السلام، فقال الرَّجلُ: يا رسولَ الله، إنَّ في المكانِ سَعَةً، فقال النبيُّ عليه السلام: «إنَّ للمسلمَ لحقاً» رواهما البيهقي في «الشعب»^(٣).

وأما المعانقة، وهي كما في «القهستاني»: جعلُ كلٍّ منهما يده على عنقِ الآخر، فقلاً بكراهيتها، وأباحه أبو يوسف، وظاهرُ عبارة «مواهب الرِّحمن» اختياره، حيثُ قال مُقتصراً عليه: ويُبَيِّح - أي: أبو يوسف - للرَّجلِ مُعانقةَ مثله وتقبيله للمبرة بلا شهوة، كالمصافحة، وتقبيلُ يدِ العالمِ والسُّلطانِ العادلِ للتَّبَرُّك ١ هـ.

(١) بديع بن منصور، القاضي فخر الدين القزويني، إمام فاضل فقيه كامل، انتهت إليه رئاسة الفتوى، تفقَّه على نجم الأئمة البخاري، وتفقَّه عليه مختار بن محمود الزاهدي صاحب «الفتية»، وله تصانيف معتبرة، منها «البحر المحيط» الموسوم بـ: «منية الفقهاء». «الفوائد البهية» (ص: ٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٧٧٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٣١)، وبنحوه عند النسائي في «المجتبى» (٤٧٧٦).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٨)(٢٢/٩٥).



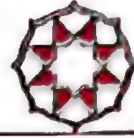
الطحاوي

قالوا: الخلافُ فيما إذا لم يكن عليهما غيرُ الإزارِ، وأمّا إذا كانَ عليهما قميصٌ أو جُبَّةٌ أو رداءٌ مع الإزارِ فلا بأسٌ به بالإجماعِ، كما في «رفع العوائق» عن «الشمسي»، واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ، وأستغفرُ اللهَ العظيمَ.





(بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ)



الفسادُ: ضدُّ الصَّلاحِ، والفسادُ والبطلانُ في العبادةِ سيِّان، وفي المعاملاتِ كالبيعِ مُفترقان.

وحصرَ المفسدَ بالعدِّ تقريباً لا تحديداً، فقال:

(وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ وَسِتُّونَ شَيْئاً):

منه: (الكَلِمَةُ) وإن لم تكن مفيدةً ك(يا) الطحطاوي

(بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ)

يُقالُ: فَسَدَ ك: (نَصَرَ)، و(عَقَدَ)، و(كَرَّمَ)، ولم يُسمَعْ: انْفَسَدَ، «قاموس» مُلَخَّصاً.

قوله: (مُفْتَرِقَان) فما كان مشروعاً بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لا يقتضيه العقد فهو فاسدٌ، وما ليس مشروعاً بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو باطلٌ.

قوله: (منه الكلمة) ويُشترطُ فيها تصحيحُ الحروفِ وسماعُها حتَّى تكونَ مُفْسِدَةً، فإن فُقِدَ أحدهما فلا فساد؛ لأنَّه لا يُعتَبَرُ كلاماً ١. هـ حلبي.

قوله: (وإن لم تكن مُفيدةً ك: (يا)) ذكرَ الإمامُ خَواهرَ زاده أنَّها تَفْسُدُ بالتَّنْفِخِ المسموعِ بلا حروفٍ. وفي «السَّراج» و«البنية»: إذا تكلَّم كلاماً يُتعارَفُ في مُتفاهِمِ النَّاسِ سواءَ حَصَلَ به حروفٌ أو لا، حتَّى لو قال ما يُساق به الجِمارُ مثلاً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ١. هـ ومن ثَمَّةِ اسْتَشْكَلَ الشُّرْبِلَالِيُّ ما ذَكَرَهُ بعضُهم من أنَّه لو ساقَ حماراً لم تفسد؛ لأنَّه صوتٌ لا هِجاءَ له، وإن كُرِهَ بأنَّه عملٌ كثيرٌ يَظُنُّ مَنْ رَأَى فاعَلَهُ أنَّه ليس في الصَّلَاةِ.

وتمثِّلُهُ لغيرِ المفيدةِ ب: (يا) فيه نظْرٌ، فإنَّها بمعنى: أدعوا، فهي نائبةٌ عن جملةٍ، وأمَّا المنادى فهو فَضْلَةٌ؛ لأنَّه مفعولٌ في المعنى، وقد تأتي للتَّنْبِيهِ، اللهم إلَّا أن يُقالَ: عدُّه لها غيرُ مفيدةٍ نظراً إلى عَدَمِ تَعْيِينِ المنادى.

واعلم أنَّه لا فرق في المفسدِ إذا كان حرفين بين أن يكونَ من أحرفِ الزِّيادةِ أو لا، وفَصَّلَ أبو يوسف، وتفصيلُ المَقَامِ يُعلم من المطوَّلات^(١).

(١) عن أبي يوسف أنَّ هذا التَّنْصِيلَ فيما إذا كان على أكثر من حرفين، أو على حرفين أصليين، أمَّا إذا كان على حرفين من حروفِ الزِّيادةِ أو أحدهما من حروفِ الزِّيادةِ والآخر أصلي لا تفسد في الوجهين معاً، وحروفُ الزِّيادةِ عشرةٌ يجمعها قولك: أمانٌ وتسهيل. «تبين الحقائق» (١/١٥٦).



(وَلَوْ) نَطَقَ بِهَا (سَهْوًا) يَظُنُّ كَوْنَهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ (أَوْ) نَطَقَ بِهَا (خَطَأً) كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فَقَالَ: يَا زَيْدُ، وَلَوْ جَهِلَ كَوْنَهُ مَفْسُدًا، وَلَوْ نَائِمًا فِي الْمَخْتَارِ؛ لَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(١)،
الطحاوي

قوله: (وَلَوْ نَطَقَ بِهَا سَهْوًا) الفرقُ بين السَّهْوِ والنَّسيانِ أَنَّ الصُّورَةَ الحاصِلَةَ عندَ العقلِ إِنْ كَانَ يُمكنه الملاحظةُ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ تُسمَّى: ذَهولًا وسَهْوًا، أَوْ لَا - أَي: لَا يُمكنه الملاحظةُ إِلَّا بعدَ كَسْبٍ جَدِيدٍ - تُسمَّى: نسيانًا، «نهر».

وبينه وبين الخطأ أَنَّ السَّهْوَ: مَا يَتَنَبَّهُ لَهُ صَاحِبُهُ، وَالخطأ: مَا لَمْ يَتَنَبَّهْ لَهُ بِالتَّنْبِيهِ، أَوْ يَتَنَبَّهْ بعدَ إِتْعَابٍ، حموي عن الأَکمل.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: لَا تفسدُ بالكلامِ ناسيًا إِلَّا إِذَا طَالَ، وَاحتجَّ بحديثِ ذي اليدين^(٢). ولنا قوله ﷺ: «وَلْيُبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»^(٣) حيثُ غَيَّا جَوَازَ البِنَاءِ بِالتَّكَلُّمِ، فَيَقْتَضِي انْتِهَاءَ الجَوَازِ بِالتَّكَلُّمِ.

وعومُ قوله ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ... إلخ» دَلٌّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الكلامِ مِنْ حَقِّهَا، كَمَا جَعَلَ وجودَ الظَّهارةِ مِنْ حَقِّهَا، فَكَمَا لَا تَجُوزُ معَ عَدَمِ الظَّهارةِ لَا تَجُوزُ معَ وجودِ الكلامِ، وَهُوَ وَاضِحٌ جَدًّا، وَلَوْ كَانَ النِّسيانُ عُذْرًا لَا سَتَوَى قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَحَدِيثُ ذِي اليدين كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الإسلامِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الكلامِ.

فإن قيل: السَّلَامُ كَالكَلَامِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَاطِعٌ لِلصَّلَاةِ، فَلِمَ فَصَلْتُمْ فِي السَّلَامِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسيانِ؟ فالجواب: أَنَّ السَّلَامَ لَهُ شَبَهٌ بِالْأَذْكَارِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَذْكَورٌ فِي التَّشْهُدِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يُلْحَقُ بِالكَلَامِ إِذَا قَصِدَ بِهِ الْخَطَابُ، فإِذَا أَتَى بِهِ نَاسِيًا اعْتَبَرْنَاهُ بِالْأَذْكَارِ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا اعْتَبَرْنَاهُ بِالكَلَامِ؛ عَمَلًا بِالشَّبَهِينِ ١ هـ.

قوله: (فِي الْمَخْتَارِ) وَاخْتَارَ فخرُ الإسلامِ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا لَا تفسدُ، كَمَا فِي «المُضْمَرَاتِ» وَ«الْمَنْحِ». قوله: (لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ... إلخ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّيْمِيَّ: «لَا يَحِلُّ»^(٤)، مَكَانَ «لَا يَصْلُحُ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١٩٩، مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٩)، وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٥٦٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥٩٠٤) مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٩٣٠)، وَالتَّيْمِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩٤٧) (٤٠٢/١٩).



والعمل القليل عفو؛ لعدم الاحتراز عنه.

(و) يُفسدُها (الدُّعَاءُ بِمَا يُشْبِهُ كَلَامَنَا) نحو: اللَّهُمَّ الْبِسْنِي ثوبَ كذا، أو أطعمني كذا، أو اقض ديني، أو ارزقني فلانة، على الصحيح؛ لأنه يمكن تحصيله من العباد، بخلاف قوله: اللَّهُمَّ عافني واعف عني وارزقني.

(و) يُفسدُها (السَّلَامُ بِنِيَّةِ التَّحِيَّةِ) وإن لم يقل: عليكم (ولو) كان (سَاهِيًا)

الطحاوي

قال في «الشرح»: وما لا يحل ولا يصلح في الصلاة فمباشرة تُفسدُها ١. هـ

قوله: (والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله: إنكم جعلتم الكلام قليلاً وكثيره مُفسداً، وفصلتم في العمل بين قليله، فلا يُفسد، وكثيره، فيُفسد؟

وحاصل الجواب: إنه إنما عُفي عن القليل من العمل؛ لأنَّ بَدَنَ الحي لا يخلو عن حركة طبعاً، فلا يمكن الاحتراز عن قليلها، فعُفي ما لم يكثر ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه، وليس الكلام كذلك، فإنه يمكن الاحتراز عن قليله؛ لأنه ليس من طبعه أن يتكلم، فلم يُعَف، وعن نحو الأكل ناسياً في الصَّوم [أ/ ١٣٥] دون الصلاة؛ لأنَّ حالة الصلاة مذكَّرة دون الصَّوم ١. هـ

قوله: (أو: اقض ديني) تقدَّم أنَّ هذا ممَّا وَرَدَ في السُّنَّة، وذكر في «البحر» عن المرغيناني ضابطاً فقال: الحاصل أنه إذا دَعَا في الصلاة بما جاء في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته، وإن لم يكن في القرآن أو المأثور؛ فإن استحَالَ طلبه من العباد لا يُفسد، وإلا أفسد ١. هـ ملخصاً من «الشرح»، فجعل التفصيل بين ما استحَالَ وما لم يستحل فيما لم يرد في القرآن والسُّنَّة، وإنما خَصَّ الدُّعَاءَ مع دخوله في عموم الكلام؛ لوقوع الخلاف فيه، فإنَّ الإمام الشافعي رحمته الله يقول بعدم الفساد به.

فإن قيل: الدُّعَاءُ ليس بخطاب آدمي، فكيف يكون من كلام الناس؟

قلنا: لا يشترط في ذلك المخاطبة، ألا ترى أنَّ مَنْ قال: (قرأت الفاتحة) مثلاً تبطل صلاته وإن لم يكن بحضرته أحد يُخاطبه، كذا في «التبيين».

قوله: (وارزقني) أشار به إلى الفرق بين طلب الرِّزْق المقيّد بنحو: (فلان) فيُفسد، والمطلق كهذا^(١)؛ فلا يُفسد.

قوله: (بنيَّة التحية ولو ساهياً) احتراز به عن سلام التحليل، فإنه لا يُفسدُها إذا كان ساهياً، كما لو سلَّم على رأس الركعتين في الرباعية ساهياً، إلا إذا سلَّم على ظنَّ أنها تروiche، أو على ظنَّ أنها الفجر فإنها تفسد، كما إذا سلَّم في حال القيام في غير صلاة الجنازة.

(١) أي: مثال المطلق هو المثال المذكور في «الشرح» بقوله: اللَّهُمَّ عافني واعف عني وارزقني.

لأنه خطابٌ.

(و) يُفْسِدُهَا (رَدُّ السَّلَامِ بِلِسَانِهِ) ولو سهواً؛ لأنه من كلام الناس (أو) رَدُّ السَّلَامِ (بِالْمُصَافَحَةِ) لأنه كلامٌ معنًى.

(و) يُفْسِدُهَا (الْعَمَلُ الْكَثِيرُ) لا القليلُ، والفاصلُ بينهما: أَنَّ الكثيرَ هو الذي لا يشكُّ الناظرُ لفاعله أنه ليس في الصلاة، وإن اشتبهَ فهو قليلٌ على الأصحَّ، وقيل في تفسيره غير الطحاوي

قوله: (لأنه خطابٌ) لا يظهرُ فيما إذا لم يقل: عليكم، أو أَنَّ المراد: شأنه أن يُخاطَبَ به، أو أنه لا يُشترطُ في الكلام خطابٌ.

قوله: (بلسانه) قيّد به؛ لأنه لو رَدَّه بيده لا تفسد؛ لما روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ، فَجَاءَ الْأَنْصَارُ فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ لِبَلَالٍ: كَيْفَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَيَسْطُ كَفَّهُ، وَيَسْطُ جَعْفَرُ بْنُ عَوْفٍ كَفَّهُ، وَجَعَلَ بَطْنَهُ أَسْفَلَ وَظَهْرَهُ إِلَى فَوْقٍ^(١).

فإن قلت: هذا يقتضي عدم الكراهة، وقد صرّحوا بكراهة الردّ بالإشارة وهو في الصلاة. أجب العلامة ابنُ أمير حاج بأنها كراهة تنزيه، وفعله ﷺ إنما كان تعليمًا للجواز، فلا يُوصَفُ بالكراهة.

قوله: (لأنه كلامٌ معنًى) أورد عليه بأن الردّ باليد كلامٌ معنًى، وهو لا يُفسد، فالأولى أن يُعلَّلَ الفسادُ فيها بأنه عملٌ كثيرٌ، بخلاف الردّ باليد، أفادته السيّد.

قوله: (هو الذي لا يشكُّ الناظر... إلخ) قال ابنُ أمير حاج: والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة، وإلا فمن المعلوم أنه لو شاهدَ شروعَ إنسانٍ في الصلاة ثم رأى منه ما يُنافيها، كأن تناولَ مشطاً وسرَّحَ رأسه أو لحيته مرّاتٍ متوالياتٍ؛ فإنه يُفسد حتماً مع انتفاء التيقّن بأنه ليس في الصلاة، فتنبّه اهـ. فرغ:

يقعُ لغزاً فيقال فيه: أي شخصٍ شربَ ففسدت صلاةٌ غيره بشربه ولو لم يكن مُقتدياً بغيره ولا متيماً؟

وجوابه: صبيٌّ رَضَعَ ثديَ امرأةٍ ثلاثاً ونَزَلَ لبنُها فإنها تفسدُ صلاتُها على الأصحَّ، أفادته «الشرح».

قوله: (على الأصحَّ) كذا في «التبيين»، وهو قولُ العامة، وهو المختار، وهو الصواب، كما في «المضمرات».

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٤٠٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وعندهما: وبسط جعفر بن عون كفه.



هذا: كالحركات الثلاث المتواليات كثير، ودونها قليل، ويكره رفع اليدين عند إرادة الركوع، والرفع عندنا لا يفسد على الصحيح.

(و) يُفسدُها (تحويلُ الصدرِ عن القبلة) لتركه فرض التوجه إلا لسببٍ حديث، أو لاصطفاف حراسة بإزاء العدو في صلاة الخوف.

(و) يُفسدُها (أكلُ شيءٍ من خارجٍ فيه ولو قل) كسُمسمية؛ لإمكان الاحتراز عنه.

الطحاوي

قوله: (كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو رَوَّحَ على نفسه بمروحة ثلاث مرات، أو حك موضعاً من جسده كذلك، أو رمى ثلاثة أحجار، أو نتف ثلاث شعرات؛ فإن كانت على الولاية فسدت صلاته، وإن فصل لا تفسد وإن كثر.

وفي «الخلاصة»: وإن حك ثلاثاً في ركن واحد تفسد صلاته إذا رفع يده في كل مرة، وإلا فلا تفسد؛ لأنه حك واحد. هـ

وقيل: ما يُقام باليدين عادة كثير وإن فعله بيد واحدة، وما يُقام بيد واحدة قليل وإن فعله يدين.

وقيل: إن الكثير ما يكون مقصوداً للفاعل، والقليل بخلافه.

وقيل: إنه مفوض إلى رأي المبتلى، فإن استكثره فكثير، وإن استقله فقليل، وهذا أقرب الأقوال إلى رأي الإمام، كما في «التبيين».

قال المصنف: وفروغهم في هذا الباب قد اختلفت، ولم تتفرع كلها على قول واحد، والظاهر أن أكثرها تفريعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الإمام الأعظم.

قوله: (على الصحيح) وذكر في «شرح الجامع الصغير» رواية مكحول عن الإمام أنه يفسد.

قوله: (ويُفسدُها تحويلُ الصدرِ عن القبلة) الظاهر أن حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق، فيعد مستقبلًا باستقبال جزء منه، ولا تفسد إلا بالتحويل إلى المغارب أو إلى المشارق.

قوله: (إلا لسببٍ حديث) فلا تفسد به، ولا بالمشي، وفي الحلبي: إذا مشى في صلاته شيئاً غير متدارك؛ بأن مشى قدر صف ووقف قدر ركن، ثم مشى قدر صف آخر هكذا، إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته إلا إذا خرج من المسجد إن كان يصلي فيه، أو تجاوز الصفوف في الصحراء، فإن مشى متلاحقاً؛ بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة، أو خرج من المسجد، أو تجاوز الصفوف في الصحراء؛ فسدت صلاته. هـ

وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حاصله: أن المشي لا يخلو إما أن يكون بلا عذر، أو يكون بعذر:

فإن كان بلا عذر؛ فإن كان كثيراً متوالياً يفسد صلاته، سواء استدبر القبلة مع ذلك أو لا؛ [أ/١٣٦]

لأنه حينئذٍ عمل كثير، ليس من أعمال الصلاة، ولم تقع الرخصة فيه.



(و) يُفسدُها (أَكْلُ مَا بَيْنَ أَشْنَانِهِ) إِنْ كَانَ كَثِيراً (وَهُوَ) أَي: الْكَثِيرُ (قَدْرُ الْجِمَاصَةِ) وَلَوْ بَعْمَلٍ قَلِيلٍ؛ لِإِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْقَلِيلِ بَعْمَلٍ قَلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِرَبِّقِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْمَلٍ كَثِيرٍ فَسَدَ بِالْعَمَلِ.

(و) يُفسدُها (شُرْبُهُ) لِأَنَّهُ يُنَافِي الصَّلَاةَ، وَلَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَوَقَعَ فِي حَلْقِهِ بَرْدٌ أَوْ مَطَرٌ، وَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(و) يُفسدُها (التَّنَحُّحُ بِلا عُدْرٍ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ،
الطحاوي

وَإِنْ كَانَ كَثِيراً غَيْرَ مُتَوَالٍ، بَل تَفَرَّقَ فِي رَكَعَاتٍ، أَوْ تَخَلَّلَهُ مَهَلَاتٌ، فَإِنْ اسْتَدْبَرَ مَعَهُ الْقِبْلَةَ فَسَدَتْ؛ لَوْجُودِ الْمُتَنَافِي قِطْعاً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَدْبِرْ مَعَهُ الْقِبْلَةَ لَمْ تَفْسُدْ، وَلَكِنْ يُكْرَهُ؛ لِمَا عُرِفَ أَنَّ مَا أَفْسَدَ كَثِيرُهُ كَرِهَ قَلِيلُهُ عِنْدَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَ، كَأَنَّ كَانَ لِأَجْلِ الرُّضْوِ لِحَدِيثِ سَبَقِهِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَانْصِرَافِهِ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ أَوْ رَجُوعِهِ مِنْهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؛ لَا يُفْسِدُ، وَلَا يُكْرَهُ مُطْلَقاً، سِوَاءَ كَانَ كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً، اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ لَمْ يَسْتَدْبِرْ. هـ

قوله: (وهو قدرُ الجِمَاصَةِ) وقال الإمامُ خَواهر زاده: ما دُونَ مَلءِ الْفَمِ لَا يُفْسِدُهُ، وَمَا فِي الْمَصْتَفِ أَوَّلِي، كَمَا فِي «النَّهْرِ».

وفي «الخلاصة»: لو أَكَلَ شَيْئاً مِنَ الْحَلَاوَةِ وَابْتَلَعَ عَيْنَهَا فَوَجَدَ حَلَاوَتَهَا فِي فِيهِ وَابْتَلَعَهَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَلَوْ أَدْخَلَ الْفَانِيدُ^(١) أَوْ السُّكَّرُ فِي فِيهِ وَلَمْ يَمَضْغُهُ، لَكِنْ يُصَلِّي وَالْحَلَاوَةُ تَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ مَضَّغَ عِلْكَاً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ إِذَا كَثُرَ. هـ

قوله: (وَإِنْ كَانَ بَعْمَلٍ كَثِيرٍ) كَأَنَّ مَضَّغَهُ مَرَّاتٍ.

قوله: (وَيُفْسِدُهَا شُرْبُهُ) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنِّسْيَانِ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لَوْصُولِ شَيْءٍ مِنْ خَارِجٍ إِلَى جَوْفِهِ، كَذَا فِي «البرَازِيَّة».

قوله: (بلا عُدْرٍ) الْعُدْرُ: وَصْفٌ يَطْرَأُ عَلَى الْمُكَلَّفِ يُنَاسِبُ التَّسْهِيلَ عَلَيْهِ.

قوله: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ) أَفَادَ بِالْتَّعْلِيلِ تَقْيِيدَ الْفَسَادِ بِالتَّنَحُّحِ بِمَا إِذَا حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ، كَالْجُشَاءِ إِنْ حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ وَلَمْ يَكُنْ مَدْفُوعاً إِلَيْهِ، وَكَذَا الشَّعَالُ يُفْسِدُ إِذَا حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ بِلا ضَرُورَةٍ، أَمَّا الْعُطَاسُ فَلَا يُفْسِدُ وَإِنْ حَصَلَ بِهِ كَلِمَةٌ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

(١) الْفَانِيدُ: نَوْعٌ مِنَ الْحَلَوَاءِ يُعْمَلُ بِالنَّشَاءِ، وَكَأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ؛ لِفَقْدِ (فَاعِيلٍ) مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ. «تاج العروس»، (ف ن د).



وإن كان لعذرٍ كَمَنَعِهِ البلغمُ من القراءة لا يُفسدُ.

(وَالتَّأْيِيفُ) كنفخ الترابِ والتضجُرِ.

(وَالْأَيْنُنُ) وهو (أه) بسكونِ الهاءِ مقصورٌ، بوزنِ دَع (وَالتَّأْوُهُ) وهو أن يقولَ: (أوه)، وفيها لغاتٌ كثيرةٌ: تمدُّ، لا تمدُّ مع تشديدِ الواوِ المفتوحة، وسكونِ الهاءِ وكسرها (وَارْتِفَاعُ بُكَائِهِ) وهو أن يحصلَ به حروفٌ مسموعةٌ، وقوله: (مِنْ وَجَعٍ) بجسده
الطحطاوي

قوله: (وإن كان لعذرٍ... إلخ) منه التَّنَحُّجُ لإصلاحِ الصَّوْتِ وتحسينه، أو ليهتدي إمامه من خطئه، أو للإعلامِ بأنَّه في الصَّلَاةِ على الصَّحِيحِ، كما في «الفتح».

قوله: (كَمَنَعِهِ البلغمُ) بالرَّفْعِ، فاعلُ المنعِ، قال في «الخلاصة»:

وبعدَ جرِّه الذي أُضِيفَ له كَمَلْ بِنَصْبٍ أو بَرَفْعِ عَمَلِهِ

قوله: (وَالتَّأْيِيفُ) إذا كان مَسْمُوعاً، وَالتَّأْيِيفُ أن يقولَ: أف، أو: تف، لِنَفْخِ التُّرَابِ أو التَّضْجُرِ، وقيل: أف: اسمٌ لوسخِ الأظافرِ أو الأُذُنِ، وتف: اسمٌ لوسخِ البَرَاجمِ.

قوله: (وَالْأَيْنُنُ) يُقال: أَنَّ الرجلُ يَثْنُ، بالكسر، أَيْناً وأَناناً بالضمِّ: صَوْتٌ، فهو آنٌ، كفاعلٍ، وهي آنةٌ ١. هـ «مصباح».

قوله: (بوزنِ دَع) تَوَجُّعُ الْعَجَمِ. وفي «المصباح»: آه مِنْ كَذَا، بالمدِّ وكسرِ الهاءِ، يُقال عند التوجُّعِ، ونحوه في القهستاني.

قوله: (وَالتَّأْوُهُ) واسمُ الفاعلِ منه متأوُّهٌ، أمَّا الأَوَاهُ: فهو الموقِنُ، أو كثيرُ الدُّعاءِ، أو الرَّحِيمُ الرَّقِيقُ، أو الفقيهُ، أو المؤمنُ بالحشيَّةِ، «قاموس».

قوله: (وفيها لغاتٌ كثيرةٌ) عدَّ في «البحر» تبعاً للحلبيِّ فيها ثلاثُ عشرةَ لغةً.

قوله: (وَارْتِفَاعُ بُكَائِهِ) البُكاءُ بالمدِّ: الصَّوْتُ، وبالقصرِ: خروجُ الدَّمْعِ، وقد جمَعَ الشَّاعِرُ بين اللَّغَتَيْنِ فقال:

بَكَتْ عَيْنِي فَحُقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

١. هـ «مصباح».

والمراد بكونه مرتفعاً كونه مَسْمُوعاً، فلو لم يُسَمِعْ نَفْسَهُ بالحروف لا تَفْسُدُ على قياس ما قدَّمناه قريباً، وأشار إليه المؤلِّف بقوله: مَسْمُوعَةٌ.

قوله: (وهو أن يحصلَ به حروفٌ) كذا قيَّده في «الفتح» و«السَّراج» و«الكنز». ومرادهم بالجمع ما فوق الواحدِ.



(أَوْ مُصِيبَةٍ) بِفَقْدِ حَبِيبٍ أَوْ مَالٍ، قَيْدٌ لِلْأَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مَعْنَى (لَا) تَفْسُدُ بِحَصُولِهَا (مِنْ ذِكْرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ) اتِّفَاقًا؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْخُشُوعِ.

(و) يُفْسِدُهَا (تَشْمِيتُ) بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَفْصَحُ مِنَ الْمَهْمَلَةِ: الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ، خُطَابُ (عَاطِسٍ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ) عِنْدَهُمَا، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

الطحاوي

وفيه إشارة إلى أن مجرد الصَّوت غير مُفسِدٍ، خِلَافًا لظاهر «البحر».

ومحلُّ الفَسَادِ به عِنْدَ حَصُولِ الْحُرُوفِ إِذَا امْكَنَهُ الْامْتِنَاعُ عَنْهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْامْتِنَاعُ عَنْهُ فَلَا تَفْسُدُ بِهِ عِنْدَ الْكُلِّ، كَمَا فِي «الظهيرية»، كَالْمَرِيضِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ مَنَعُ نَفْسِهِ عَنِ الْأَيْنِ وَالتَّأَوُّهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْعُطَاسِ وَالْجُشَاءِ إِذَا حَصَلَ بِهِمَا حُرُوفٌ، «بحر».

قوله: (أَوْ مُصِيبَةٍ) هِيَ مَا يُصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ كُلِّ مَا يُؤْذِيهِ مِنْ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ عَظْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، إِلَّا أَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ الْعَظْفِ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ خَاصَّةً، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (لَأَنَّهُ كَلَامٌ مَعْنَى) كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ مَرِيضٌ فَاعْذِرُوهُ، أَوْ مُصَابٌ فَعَزُّوهُ، وَالدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحٌ يُخَالِفُهَا، وَلَوْ أَفْصَحَ بِهِ تَفْسُدُ، فَكَذَا هُنَا ١. هـ مِنْ «الشرح».

أَوْ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ التَّأْسُفِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ النَّاسِ، كَمَا حَقَّقَهُ فِي «الفتح».

قوله: (لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْخُشُوعِ) أَيِ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، فَكَأَنَّهُ مِنَ الْخَوْفِ يَبْسُ كَالْأَرْضِ الْخَاشِعَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ بَاكِيًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ضَاحِكًا، وَمَنْ أَذْنَبَ ضَاحِكًا دَخَلَ النَّارَ بَاكِيًا»^(١) أَفَادَهُ فِي «الشرح».

فروع:

لَوْ أَعْجَبَتْهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ فَبَكَى وَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ: بَلَى، لَا تَفْسُدُ، وَلَوْ وَسَّوَسَهُ الشَّيْطَانُ فَحَوَّلَ؛ إِنْ لَأُمُورِ الْآخِرَةِ لَا تَفْسُدُ، وَإِنْ لَأُمُورِ الدُّنْيَا فَسَدَتْ، وَلَوْ لَدَغْتَهُ عَقْرَبٌ فَقَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، لَا تَفْسُدُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى، كَذَا فِي «المضمرات» و«النهر».

قوله: (أَفْصَحُ مِنَ الْمَهْمَلَةِ) لِأَنَّهُ أَعْلَى فِي كَلَامِهِمْ وَأَكْثَرُ، «مجمع الأنهر».

قوله: (خُطَابُ عَاطِسٍ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ)، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيِ: خُطَابُ الْمَصْلِيِّ الْعَاطِسِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالْخُطَابِ مِنَ الْمَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهُ الْعَاطِسُ لِنَفْسِهِ لَا تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: يَرْحَمُنِي اللَّهُ، وَبِهِ لَا تَفْسُدُ، «ظهيرية»، وَلَوْ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَمِنْ الْعَاطِسِ نَفْسِهِ لَا تَفْسُدُ، وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ إِنْ أَرَادَ الثَّوَابَ اتِّفَاقًا، كَمَا تَفْسُدُ اتِّفَاقًا إِذَا أَرَادَ بِهِ [١٣٧/أ] تَعْلِيمَ الْعَاطِسِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ، وَلَوْ أَرَادَ بِهِ الْجَوَابَ لِلْعَاطِسِ لَا تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ لَمْ يُتَعَارَفْ جَوَابًا، وَقِيلَ: تَفْسُدُ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ هَكَذَا، وَرَوَى ابْنُ حِبَانَ (٦٤٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِهِ، فَلْيَنْظُرْ.



(وَجَوَابُ مُسْتَفْهِمٍ عَنْ نِدِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ أَي: قَالَ: هَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهٌ آخَرُ؟ فَأَجَابَهُ الْمُصَلِّي (بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) يُفْسِدُ عَنْدهُما، خلافاً لأبي يوسف، وهو يقول: إِنَّهُ ثَنَاءٌ لَا يَتَغَيَّرُ بِعَزِيمَتِهِ، وهما يقولان: إِنَّهُ صار جواباً فيكون مُتَكَلِّماً بِالْمُنَافِي.

(وَخَبَرِ سُوءٍ بِالْأَسْتِرْجَاعِ) إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (وَسَارٌّ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَ) جَوَابُ خَبَرِ (عَجَبٍ بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ بِسُبْحَانَ اللَّهِ).

(وَ) يُفْسِدُهَا (كُلُّ شَيْءٍ) مِنَ الْقُرْآنِ (قُصِدَ بِهِ الْجَوَابُ كَ: ﴿يَبْيَحِثُ خُذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ١٢]) لِمَنْ طَلَبَ كِتَاباً وَنَحْوَهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا غَدَاءَنَا﴾ [الكهف: ٦٢] لِمُسْتَفْهِمٍ عَنِ الْإِتْيَانِ بِشَيْءٍ، وَ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] نَهياً لِمَنْ اسْتَأْذَنَ فِي الْأَخْذِ، وَهَكَذَا، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ الْجَوَابُ، بَلْ أَرَادَ إِعْلَامَ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ.

(وَ) يُفْسِدُهَا (رُؤْيَا مُتِمِّمٍ) أَوْ مُقْتَدٍ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ إِمَامُهُ (مَاءً) الطحطاوي

قَوْلُهُ: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا تَفْسُدُ) لِأَنَّهُ دَعَاءٌ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَجُهُ قَوْلِ الْإِمَامِ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ شَمَّتِ الْعَاطِسَ: «إِنَّ صَلَاتِنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ كَلَامِ النَّاسِ»^(١)، وَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ فِي الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَيُفْسِدُهَا كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ قُصِدَ بِهِ الْجَوَابُ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِالْقُرْآنِ لِيُعْلَمَ الْحُكْمُ فِي غَيْرِهِ بِالْأَوَّلَى، فَلَوْ ذَكَرَ الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُؤَذِّنِ لِهَمَا، أَوْ سَمِعَ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَالَ: جَلَّ جَلَالُهُ، أَوْ ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَلَّى عَلَيْهِ، أَوْ قَالَ عِنْدَ خَتَمِ الْإِمَامِ الْقِرَاءَةَ: صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ، أَوْ: صَدَقَ رَسُولُهُ، أَوْ سَمِعَ الشَّيْطَانُ فَلَعَنَهُ، أَوْ نَادَاهُ رَجُلٌ بِأَنْ يَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ فَفَعَلَ؛ فَسَدَتْ.

فَإِنْ قِيلَ: رُوي أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي جَوَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ فِي الدُّخُولِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: «أَدْخُلُوهَا يَسْكُرُ، أَمِينٌ» [الحجر: ٤٦] وَلَمْ تَفْسُدِ الصَّلَاةُ؟

أَجَابَ عَنْهُ السَّرْحَسِيُّ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ انْتَهَى بِالْقِرَاءَةِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الْخُطَابَ، كَمَا فِي شُرُوحِ «الْهُدَايَةِ».

قَوْلُهُ: (أَوْ مُقْتَدٍ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ إِمَامُهُ) قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: الْمُتَوَضُّعُ خَلْفَ الْمُتِمِّمِ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فَفَهَقَهُ الْمُؤْتَمُّ فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ عَنْدهُما، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَرِيضَةَ مَتَى فَسَدَتْ لَا تَقْطَعُ التَّحْرِيمَةَ عَنْدهُما، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُتَّفَقٌ فِيهَا عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ وَأَبَا يُوسُفَ يُبْطِلَانِهَا وَصِفَاءً



قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ قُعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ كَمَا سَنُقَيِّدُ بِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ أَيْضاً، وَكَذَا تَبْطُلُ بَزْوَالِ كُلِّ عَذْرِ أَبَاحِ التَّبَيُّمِ.

الطحاوي

فَقَطْ، وَمُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ وَصَفَاءُ وَأَصْلَاءُ، وَلِذَا حَكَّمَا بَعْدَ النِّقْضِ بِالْفَهْقَةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ أَصْلَاءً، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ، فَافْهَمِ.

قوله: (قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ) الضَّمِيرُ فِي: (قَدَرَ) لِلْإِمَامِ فِي الصُّورَتَيْنِ.

قوله: (قَبْلَ قُعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِيَكُونَ الْفَسَادُ فِيهَا مُتَّفَقاً عَلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَعَدَ قَدَرَ التَّشَهُّدِ، حَيْثُ لَا تَفْسُدُ عِنْدَهُمَا، وَتَفْسُدُ عِنْدَهُ.

لَهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي وَإِنْ كَانَتْ مُفْسَدَةً كَالْحَدِثِ وَالْكَلَامِ إِلَّا أَنَّ حُدُوثَهَا إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ التَّمَامِ، إِذْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْأَرْكَانِ، بِدَلِيلِ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ»، حَيْثُ عَلِقَ التَّمَامُ بِالْقَعْدَةِ، فَمَنْ شَرَطَ شَيْئاً آخَرَ فَقَدْ زَادَ عَلَى النَّصِّ، وَهِيَ ^(١) نَسْخٌ، وَلَمْ يُجْزَ بِالرَّأْيِ.

واخْتَلَفَ فِي الْوَجْهِ لِلْإِمَامِ:

فَذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ الْبَرْدَعِيُّ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ بِالْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِصُنْعِ الْمُصَلِّي فَرَضٌ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِتَرْكِ فَرَضٍ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ سِوَى الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ فَرَضٌ لَمَا فَسَدَتْ بِتَرْكِه، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَامَّةُ كَمَا فِي «الْعَنَاءَةِ».

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ إِلَى أَنَّ الْبُطْلَانَ عِنْدَهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي مَغْيِرَةٌ لِلْفَرَضِ، كَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ، فَاسْتَوَى فِي حُدُوثِهَا أَوَّلُ الصَّلَاةِ وَآخِرُهَا.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ الْخُرُوجَ بِصُنْعِهِ لَيْسَ بِفَرَضٍ، وَإِنَّمَا اسْتَنْبَطَهُ الْبَرْدَعِيُّ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَرَضاً كَمَا زَعَمَهُ لَأَخْتَصَّ بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ، وَهُوَ السَّلَامُ.

قَالَ فِي «الْمَجْتَبَى»: وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ. وَفِي «الْمَعْرَاجِ» مَعْزِيَةً لِلْحُلُوانِيِّ: وَالصَّحِيحُ مَا قَالَه الْكَرْخِيُّ. وَقَالَ صَاحِبُ «التَّاسِيسِ»: مَا قَالَه أَبُو الْحَسَنِ أَحْسَنُ. هـ

قوله: (وَكَذَا تَبْطُلُ بَزْوَالِ كُلِّ عَذْرِ أَبَاحِ التَّبَيُّمِ) كَمَرَضٍ، وَخَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ، إِذَا زَالَ قَبْلَ الْقُعُودِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ.

(١) أَي: الزَّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ.



(و) كذلك (تَمَامُ مُدَّةِ مَاسِحِ الْخُفِّ) وتقدّم بيانها (و) كذا (نَزْعُهُ) أي: الخفّ ولو بعملٍ يسير؛ لوجوده قبل القعود قدر التشهّد.

(وَتَعَلَّمَ الْأُمِّيَّ آيَةً) ولم يكن مُقتدياً بقارئ، نسبةً إلى أُمَّةِ الْعَرَبِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْعِلْمِ وَالكِتَابَةِ، كأنه كما ولدته أمّه، وسواء تعلّمها بالتلقّي أو تذكّرها.

(وَوَجَدَانِ الْعَارِي سَاتِرًا) يلزمه الصلاة فيه، فخرج نجس الكل، وما لم يُبَحه مالكة.

(وَقُدْرَةُ الْمُؤْمِي عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) لقوّة باقيها، فلا يبني على ضعيف.

(وَتَذَكُّرُ فَائِئَةٍ لِذِي تَرْتِيبٍ) والفسادُ موقوفٌ، فإنّ صلّى خمساً متذكّراً الفائئة وقضاها قبل

الطحاوي

قوله: (وتقدّم بيانها) وهي للمقيم يومٌ وليلةٌ، وللمسافر ثلاثة أيامٍ ولياليها.

قوله: (لوجوده قبل القعود قدر التشهّد) ولو كان بعد ما قعد قدر التشهّد فعلى ما سبق من الخلاف في فسادهما أيضاً عند الإمام، خلافاً لهما، وهذا إذا كان واجداً للماء، كما في الزيلعي، وإن لم يكن واجداً له لا تبطل؛ لأنّ الرّجلين لا حظّ لهما من التيمم، وقيل: تبطل؛ لأنّ الحدث السابق يسري إلى القدم فيتمّم له، كما إذا بقي لمةٌ من عضوه ولم يجد ماءً، وبهذا القيل جزم في «النهر»، قاله السيّد.

قوله: (ولم يكن مُقتدياً بقارئ) اختلف فيما لو كان الأمي خلف قارئ، أي: وقد تعلّم آيةً، والعامّة على البطّالان، لكن صحّح في «الظهيرية» عدمه.

قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ.

قوله: (كأنه كما ولدته أمّه) هذا لا يُناسب سابقه، وإنّما يُناسب لو كان منسوباً إلى أمّه، فيقال في بيان وجه النسبة: كأنه... إلخ، فتدبر.

قوله: (وسواء تعلّمها بالتلقّي أو تذكّرها) قد علمت أنّ هذا مفروضٌ فيما إذا حصل أحدُ هذه الأشياء قبل القعود قدر التشهّد، أمّا لو كان بعده فإنّ التعلّم بالتلقّي لا يُفسدُها اتفاقاً؛ لأنّه عملٌ كثيرٌ.

قوله: (يلزمه الصّلاة فيه) بأن كان مالكاً له، أو أبيع له وهو طاهرٌ، أو نجسٌ وعنده ما يطهره به، أو لا إلا أنّ رُبْعَهُ طاهرٌ.

قوله: (وقدرة المؤمي على الرّكوع والسّجود؛ لقوّة باقيها) هذا يُفيد أنّ القدرةَ حصلت بعد ركوع وسجود بالإيماء، فأما إذا حصلت قبل فعلهما أصلاً فلا بناءً لضعيفٍ على قويٍّ في ذلك، فلا تفسد، ويُحرّر.

قوله: (وتذكّر فائئةً لذي ترتبٍ) عليه أو على إمامه، ولو وترّاً، وفي الوقت سعةً.

قوله: (متذكّراً الفائئة) إنّما قيّد به؛ لأنّه لو كان ناسياً يسقط الترتيبُ به، فيُعتبر حينئذٍ [١٣٨/١]

ما تذكّر فيه، لا ما نسي فيه.



خروج وقت الخامسة بطل وصف ما صلاه قبلها، وصار نفلاً، وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة صحّت، وارتفع فسادها.

(واستخلاف من لا يصلح إماماً) كأمي، ومعدور.

(وطلوع الشمس في الفجر) لطلو الناقص على الكامل (وزوالها) أي: الشمس (في) صلاة (العِيدَيْنِ، ودخول وقت العصر في الجمعة) لفوات شرط صحتها، وهو الوقت الطحاوي

قوله: (صحّت وارتفع فسادها) لصيرورة الفوات سبباً بضميمة المتروكة أولاً.

قوله: (واستخلاف من لا يصلح إماماً) أمّا لو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد؛ فاختار أبو جعفر وفخر الإسلام أنّها تامة إجماعاً، وصحّحه صاحب «الكافي» وغيره، قال في «الفتح»: وهو المختار؛ لأن الاستخلاف عمل كثير في نفسه، وإنما لا يؤثر ضرورة، ولا ضرورة هنا؛ لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح، «نهر».

قوله: (وطلوع الشمس في الفجر) ليس المراد أن ينظر إلى القرص، بل إذا رأى الشعاع الذي لو لم يكن ثمة جبل يمنعه لرأى القرص، كما في «التبيين»، وكذا إذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقاء. قوله: (لطلو الناقص) وهو وقت طلوعها؛ لأنّه وقت عبادة عابديها.

قوله: (على الكامل) وهو ما قبل الطلوع؛ لعدم حصول ذلك النقص فيه.

قوله: (وزوالها، أي: الشمس في صلاة العِيدَيْنِ) لفوات شرطها، وهو وقت الضحى، كذا في «الشرح».

والذي في «الشرح»: (العید) بالافراد. وفيما رأيته من نسخ «الصغير» أنّ (العید) بالممداد الأحمر، والياء والنون علامة التثنية بالممداد الأسود.

قوله: (ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت أنّ موضوع المسائل فيما قبل التشهد، فإذا دخل أوّل المثل الثاني على قولهما، أو انقضى المثل على قوله؛ فسدت على قولهما في الأوّل، وفي الثاني على قوله لا الأوّل.

وأما إذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ، وبُحِثَ فيه بأنّه كيف يتحقّق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر؟

وأجيب: بأنّه يُمكن أن يُطيل الجلوس بعدما قعد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه، وتماؤه في «شرح السيد».



(وَسُقُوطِ الْجَبْرِ عَنْ بُرٍّ) لظهور الحدث السابق.

(وَزَوَالِ عَذْرِ الْمَعْذُورِ) بناقض، ويعلم زواله بخلو وقت كامل عنه.

(وَالْحَدَثُ عَمْدًا) أي: لا يسبقه؛ لأنه به يبني (أو يصنع غيره) كوقوع ثمرة آدمته.

(وَالْإِغْمَاءُ، وَالْجُنُونُ، وَالْجَنَابَةُ) الحاصلة (بِنَظَرٍ، أَوْ اخْتِلَامٍ) نائم متمكن.

(وَمُحَاذَاةُ الْمُشْتَهَاةِ)

الطحاوي

وإنما قيّد بالجمعة؛ لأنّ الظهر لا يبطل بدخول وقت العصر، وما في «مجمع الأنهر» عن «السراجية» قيل: تخصيص الجمعة اتفاقاً؛ لأنّ الحكم في الظهر كذلك ا. هـ غريب^(١).

قوله: (عن بُرٍّ) قيّد به؛ لأنها لو سقطت لا عن بُرٍّ لا تفسد.

قوله: (بناقض) متعلق بقوله: (المعذور) وصورته: توضحّت مستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر، فقبل المعود قدر التشهد انقطع الدم، ودأب الانقطاع إلى غروب الشمس، وكذا لو توضحّت على الانقطاع فوجد^(٢) قبل الشروع في الصلاة أو بعده، وأما لو توضحّت وصلت على الانقطاع فلا تلزمها الإعادة مطلقاً، تبين زوال عذرها أم لا ا. هـ من السيد ملخصاً.

قوله: (لا يسبقه) أي: لا تفسد بسبقه، أي: الحدث؛ لأنه، أي: المسبوق به، يبني بالشروط المعلومة في البناء.

قوله: (أو يصنع غيره) أي: أو الحدث يصنع غيره، وإنما كان مفسداً؛ لأنه لا يجوز فيه البناء؛ إذ شرط الحدث المجوز للبناء أن يكون سماوياً.

قوله: (والإغماء والجنون) وإن قلّا.

قوله: (نائم متمكن) جواب عما يقال: لا حاجة لإضافة البطلان إلى الاختلام؛ لسبق بطلانها بالنوم، وحاصل الجواب: أنّ هذا محمول على ما إذا نام في صلاته على وجه لا يبطلها فاحتكم.

قوله: (ومحاذاة المشتهاة) أي: محاذاة الرجل المشتهاة، وإنما قيّد بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه مكلفاً، وإلا فلا فساد، كما في «سكب الأنهر».

وقيّد بالمشتهاة احترازاً عن محاذاة الأمرد، فإنها لا تفسد، وشذ من أفسد بها^(٣)، ولا متمسك له

(١) وجه الاستغراب يظهر من نقل الشلبي في حاشيته على «تبيين الحقائق» هذا القيل عن «الدراية» ثم أكمل فقال: (وفيه نظر؛ لأنّ دخول وقت العصر لا يقتضي الفساد ا. هـ)، «حاشية الشلبي على تبيين الحقائق» (١/١٥٠).

(٢) أي: العذر، لأن الوضوء الواقع على الانقطاع لا ينتقض بخروج الوقت إذا لم يوجد العذر بعده. ينظر «تبيين الحقائق» (١/٦٦).

(٣) أي: بمحاذاة الأمرد.

ساقِهَا وَكَعْبِهَا فِي الْأَصْحَ، وَلَوْ مَحْرَمًا لَهُ، أَوْ زَوْجَةً، اسْتُهِيتَ وَلَوْ مَاضِيًا كَعَجُوزِ شَوْهَاءَ، فِي آدَاءِ رُكْنٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، أَوْ قَدَرِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ (فِي صَلَاةٍ) وَلَوْ بِالْإِيمَاءِ (مُطْلَقَةً) فَلَا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؛ إِذْ لَا سُجُودَ لَهَا (مُشْتَرَكَةً)

الطحطاوي

فِي الرُّوَايَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَلَا فِي الدَّرَايَةِ؛ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْمَرْأَةِ غَيْرُ مَعْلُولٍ بِغُرُوضِ الشَّهْوَةِ، بَلْ بِتَرْكِ فَرْضِ الْمَقَامِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ»^(١).

وَأُطْلِقَ فِيهَا فَعَمَّتِ الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ وَالْأَجْنَبِيَّةُ وَالزَّوْجَةُ وَالْعَجُوزُ الشَّوْهَاءُ.

وَالْمُسْتَهْنَاءُ: هِيَ مَنْ تَصْلُحُ لِلْجَمَاعِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالسِّنِّ، كَمَا صَحَّحَهُ «الشرح» وَغَيْرُهُ، وَعِبَارَةُ «الدِّر»: مُسْتَهْنَاءٌ حَالًا كَبِنَتْ تِسْعَ مَطْلَقًا، وَثَمَانٍ وَسِعٍ لَوْ ضَخْمَةً، أَوْ مَاضِيًا كَعَجُوزٍ أ. هـ.

قَوْلُهُ: (بَسَاقِهَا وَكَعْبِهَا فِي الْأَصْحَ) كَذَا فِي «التَّبَيِّنِ»، قَالَ فِي «النَّهْرِ»: وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَالْتَفْسِيرُ الصَّحِيحُ لَهَا مَا فِي «الْمَجْتَبَى»: وَهُوَ أَنَّ تَقْوَمَ الْمَرْأَةُ بِجَنْبِ الرَّجُلِ أَوْ قُدَامَهُ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ.

وَفِي «الدِّر»: الْمَعْتَبَرُ الْمُحَازَاةُ بَعْضُ وَاحِدٍ. وَخَصَّهُ الزَّيْلَعِيُّ بِالسَّاقِ وَالْكَعْبِ.

وَفِي «الْخَانِيَّةِ»: لَوْ صَلَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الصُّفَّةِ وَالرَّجُلُ أَسْفَلَ مِنْهَا بِجَنْبِهَا أَوْ خَلْفَهَا؛ إِنْ كَانَ يُحَازِي عَضْوً مِنَ الرَّجُلِ عَضْوًا مِنْهَا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ؛ لَوْجُودِ الْمُحَازَاةِ بَعْضِ بَدَنِهَا أ. هـ. وَلَيْسَ هُنَا مُحَازَاةُ بِالسَّاقِ وَالْكَعْبِ.

قَوْلُهُ: (فِي آدَاءِ رُكْنٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ) اخْتَارَهُ فِي «الْفَتْحِ» وَجَزَمَ بِهِ الْحَلَبِيُّ كَالْمَوْلَفِ، وَفِي «الْخَانِيَّةِ»: إِنَّ قَلِيلَ الْمُحَازَاةِ وَكَثِيرَهَا مُفْسَدٌ، وَنُسِبَ إِلَى أَبِي يُوسُفَ.

قَوْلُهُ: (فِي صَلَاةٍ) أُطْلِقَ فِيهَا فَشَمِلَ مَا لَوْ نَوَتْ الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ نَفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مُحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، أَيُّ: حَالِ كَوْنِهِمَا فِي صَلَاةٍ، فَخَرَجَ مُحَازَاةُ الْمَجْنُونَةِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُفْسِدَةٍ؛ لِعَدَمِ انْعِقَادِ صَلَاتِهَا.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَا سُجُودَ لَهَا) فَهِيَ لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ حَقِيقِيَّةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ دُعَاءٌ لِلْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ فِيهَا لِشَبَهِهَا بِالصَّلَاةِ الْمُطْلَقَةِ فِي اشْتِمَالِهَا عَلَى التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ أ. هـ. سَيِّدٌ عَنْ «الْعَنَائَةِ»، وَإِنَّمَا خَصَّ السُّجُودَ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَإِلَّا فَلَا رُكُوعَ لَهَا وَلَا قُعودَ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (مُشْتَرَكَةً) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ مُحَازَاةِ الْمُصَلِّيَةِ لِمُصَلٍّ لَيْسَ [١٣٩/١] هُوَ فِي صَلَاتِهَا، حَيْثُ تُكْرَهُ وَلَا تَفْسُدُ، كَمَا فِي «الدِّر».

(١) المراد بـ: (ترك فرض المقام) أنَّ الرجلَ مأمورٌ بتأخير المرأة بقوله ﷺ: «أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُنَّ اللَّهُ» وَالرَّجُلُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْأَمْرِ دُونَهَا، فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِمُحَازَاةِ الْمَرْأَةِ، أَمَّا الْأَمْرَدُ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَأْخِيرِهَا، فَلَا وَجْهَ لِإِفْسَادِ الصَّلَاةِ بِمُحَازَاةِهَا. يَنْظُرُ «فَتْحُ الْقَدِيرِ» (١/٣٦١).



تَحْرِيمَةً) باقتدائيهما بإمام، أو اقتدائها به (في مكانٍ مُتَّحِدٍ) ولو حكماً بقيامها على ما دون قامَةٍ (بِلا حَائِلٍ) قدرَ ذراعٍ،
الطحاوي

قال في «العناية»: والاشتراك إنما يتحقق باتِّحاد الصَّلَاتين حقيقةً، كافتدائٍ مُفترضٍ بمثله، ومتطوِّعٍ بمثله، أو ضمناً، كافتدائٍ متنقِّلٍ بمُفترضٍ ١. هـ

قوله: (تحريمَةً) أي: من حيث التَّحْرِيمَةُ، ومعناه ما ذكره المؤلف، وبعضهم زاد قيد الأداء، ومعناه: أن يكون لهما إمامٌ فيما يُؤدِّيانه تحقيقاً كالمُدرِّكين، أو تقديرًا كاللَّاحِقَيْنِ، وهما شرطان في الشَّرِكة، أمَّا التَّحْرِيمَةُ فباتِّفاقٍ، وأمَّا الأداء فعلى الأصحِّ، كما في «الإيضاح» عن «شرح التَّلْخِص»^(١).

حتَّى لو سَبَقَهُما الحَدَثُ فحادثته وهما ذَاهِبَانِ للوضوء أو عندَ المجيء قبل الاشتغالِ بعملِ الصَّلَاةِ فلا فساد؛ لعدمِ الاشتراكِ أداءَ حالِ المُحَاذَاةِ؛ لأنَّ هذه الحالة ليست حالة أداءٍ، وكذا لو كانا مَسْبُوقَيْنِ فحادثته بعدَ سلامِ الإمامِ فيما يَقْضِيَانِهِ فلا فساد؛ لأنَّ المسبوقَ منفردٌ فيما يقضي وإن وُجِدَ الاشتراكُ تحريمَةً في الصُّورَتَيْنِ.

وليس من شرطِ الاشتراكِ في التَّحْرِيمَةِ أن تُدْرِكَ أوَّلَ صلاةِ الإمامِ على الصَّحِيحِ، بل لو سَبَقَهَا^(٢) بركعةٍ أو أكثر فحادثته^(٣) فيما أدركت فسَدَت صَلَاتُهُ، كما في «البحر» عن «السَّراج».

فإن قيل: ذكر الاشتراك في الأداء يُغْنِي عن ذكر الاشتراك في التَّحْرِيمَةِ، ولذا اكتفى به في «تلخيص الجامع».

أجيب: بأنَّهم أفردوا كلاً منهما بالذكر تفصيلاً لِمَحَلِّ الخلاف عن محلِّ الوفاق، كذا في «الإيضاح».

قوله: (في مكانٍ مُتَّحِدٍ) فلو اختلف المكانُ بأن كانت المرأة على مكانٍ عالٍ بحيث لا يُحَاذِي شَيْءٌ منه شيئاً منها لا تَفْسُدُ.

قوله: (ولو حُكِّمًا بقيامها... إلخ) هذا منه جَرِيٌّ على الصَّحِيحِ أنَّه لا يُشْتَرَطُ في المُحَاذَاةِ أن تكونَ بالسَّاقِ والقَدَمِ، وهو مخالفٌ لِمَا اختاره أولاً، فتأمَّل.

قوله: (قدرَ ذراعٍ) أي: في غِلَظِ إصْبَعٍ، وإنَّما قَدَّرَ به؛ لأنَّه أدنى أحوالِ القُعودِ^(٤)، وهو قريبٌ من هذا القَدْر، فَقَدَّرَ به.

(١) «شرح تلخيص الجامع الصغير» لمحمد بن محمود بن أحمد أكمل الدين البابرني، المتوفى سنة ٧٨٦هـ. «معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٥/٣٢٢١).

(٢) أي: الإمام.

(٣) أي: الرجل.

(٤) قال ابن نجيم في «البحر الرائق» (١/٣٧٨): (وآدناه [أي الحائِل] قدرُ مؤخِّرة الرَّحْلِ أو مُقدِّمته؛ لأنَّ أدنى أحوالِ الصَّلَاةِ القُعودُ، فَقَدَّرْنَا الحائِلَ به، وهو قدرُ ذراعٍ).

أو فرجة تسع رجلاً، ولم يُبشِّر إليها لتأخَّر عنه، فإن لم تتأخَّر بإشارته فسدت صلاتها، لا صلاته، ولا يُكَلَّفُ بالتقدُّم عنها؛ لكرهه.

(و) تاسعُ شروطِ المحاذاةِ المُفسدةِ:

الطحاوي

وانظر هل يكفي وضعها في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحلَّ السجود أي موضع منه، أو لابدَّ من كونها بين قدميها وقدميه، وعليه إنما يكون إذا تحاذت الأقدام، فأما لو تقدَّم عليها هل يُعتبر كونها بحذاء قدميه أو قدميها؟ وهذه حادثة الفتوى، فليراجع.

ولعلمهم أخذوا هذا التقدير من السترة، فإنَّ هذا القدر اعتبره الشارع حاجزاً بين المصلي والمارة، حتى منَع الإثم.

قوله: (أو فرجة) عطفٌ على حائل، وهذا التقدير للزيلعي، وتبعه من بعده.

قوله: (ولم يُبشِّر إليها لتأخَّر) وهو مأمورٌ بتأخيرها؛ لما روي عن ابن مسعودٍ موقوفاً: «أخروهنَّ من حيث أخرنَّ الله»^(١)، وهو وإن كان خبراً واحداً إلا أنَّه يُفيد الافتراض؛ لأنَّه وقَّع بياناً لمُجمل الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قال في «الفتح»: وقد يُستدلُّ بحديث إمامته عليها السلام لأنسٍ واليتيم، حيث قامت العجوزُ من وراء أنسٍ واليتيم^(٢)، فقد قامت مُنفردة خلف الصفِّ، وهو مُفسدٌ عند الإمام أحمد، ومكروهٌ عندنا، فلو لا أنَّ المُحاذاة مُفسدةٌ ما أخرها لارتكابِ المكروهِ. هـ

فلو لم يُبشِّر إليها لتأخَّر بعد ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرضَ المقام، فتفسد صلاته دون صلاتها، إلا إذا كان المحاذي الإمام، وأطلق في الإشارة فشمِل ما إذا كانت من المؤتمِّ، وهو المتبادر منه.

قوله: (ولا يُكَلَّفُ... إلخ) هذا في حقِّ المأموم؛ لأنَّ التقدُّم من الإمام عليها مطلوبٌ.

قوله: (وناسعُ شروطِ المحاذاة... إلخ) وأولها: المشتهاة، ثانيها: أن يكون بالسَّاق والكعب على ما ذكره، ثالثها: أن تكون في أداء ركنٍ أو قدره، رابعها: أن تكون في صلاةٍ مطلقة، خامسها: أن تكون في صلاةٍ مشتركةٍ تحريمية، سادسها: اتِّحاد المكان، سابعها: عدمُ الحائل، ثامنها: عدمُ الإشارة إليها بالتأخَّر.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٤٨٤/٩) (٢٩٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥١١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ جدته مَليكة دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: «قوموا فلاصلُّ لكم» قال أنس: فمضت إلى حصيرٍ لنا قد اسودَّ من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف.



أن يكون الإمام قد (نَوَى إِمَامَتَهَا) فإن لم ينوِها لا تكون في الصلاة، فانتفت المحاذاة.
 (و) يفسدها (ظُهُورُ عَوْرَةٍ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ) في ظاهر الرواية (وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ) للظاهرة
 (كَكَشَفِ الْمَرْأَةِ ذِرَاعَهَا لِلْوُضُوءِ) أو عورته بعد سبق الحدث على الصحيح.
 (وَقِرَاءَتُهُ) لا تسيبُه في الأصح؛ أي: قراءة من سبقه الحدث حالة كونه (ذَاهِبًا، أَوْ عَائِدًا
 لِلْوُضُوءِ) وإتمام الصلاة، لفَّ ونشَر؛ لإتيانه بركن مع الحدث، أو المَشْي ذاهباً وعائداً.
 (وَمَكْنَتُهُ قَدَرٌ أَدَاءِ رُكْنٍ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدَّثِ مُسْتَقِظًا) بلا عذر، فلو مكث لزحام، أو لينقطع
 الطحاوي

قوله: (أن يكون الإمام قد نَوَى إِمَامَتَهَا) هذا القيد مُستغنى عنه؛ لِعَلِمِهِ مِنْ قَيْدِ الْاِشْتِرَاكِ؛
 إذ لا اشتراك إِلَّا بِنِيَّةِ الْإِمَامِ إِمَامَتَهَا؛ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوِ إِمَامَتَهَا لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا، «بحر».

ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة، وهو قول الجمهور، كما في «الكافي» و«التبين».

وإنما لا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا بِدُونِ نِيَّةِ إِمَامَتِهَا إِذَا وَجِدْتَ الْمَحَاذَةَ، أَمَّا إِذَا لَمْ تُحَازِ أَحَدًا فِي رَوَايَةٍ
 صَحَّ اقْتِدَاؤُهَا بِلا نِيَّةِ الْإِمَامِ لَهَا؛ لَأَنَّهُ لَا فَسَادَ فِي الْحَالِ، واحتماله في المآل بأن تَمَشِيَ خُطْوَةً أَوْ
 خُطْوَتَيْنِ فَتُحَازِي الرَّجُلَ أَمْرٌ مُوْهُومٌ، وَالظَّاهِرُ أَلَّا تَفْعَلَهُ؛ لِكِرَاهِيَتِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ وَحَادَتْ بَطَلَ اقْتِدَاؤُهَا؛
 لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، وَهُوَ نِيَّةُ الْإِمَامِ، وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاةٌ مِنْ حَازَتَهُ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ اقْتِدَائِهَا.

وفي رواية: لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا؛ لَأَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْفَسَادُ مِنْ جِهَتِهَا تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى اخْتِيَارِهَا
 بِلا اعتبار الأحوال، كذا في «الكافي» و«التبين» و«غاية البيان».

والحاصل: أَنَّ مُحَاذَاتَهَا لَا تُوجِبُ فَسَادَ صَلَاةٍ أَحَدٍ بِدُونِ نِيَّةِ الْإِمَامِ إِمَامَتِهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ.

قوله: (مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ) سواءً كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً.

قوله: (وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ) وفي «الخانية»: إِذَا اضْطُرَّ إِلَى الْكَشْفِ يَنْبِي، وَإِلَّا لَا، وَبِهِ جَزَمَ فِي «التنوير»
 و«شرح».

قوله: (لَا تَسِيْبُهُ) مثله التَّهْلِيلُ وَالِاسْتِغْفَارُ، فَإِنَّهَا لَا تَفْسُدُ بِهَا؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهَا، كَمَا فِي
 «البحر»، فَالْعَرَادُ بِالتَّسْبِيحِ الذِّكْرُ غَيْرُ الْقُرْآنِ.

قوله: (لَفَّ وَنَشَرَ) أَيِ مَرَّتَبٌ، فَقَوْلُهُ: (لِلْوُضُوءِ)، مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (ذَاهِبًا)، وَقَوْلُهُ: (وَإِتِمَامُ الصَّلَاةِ)،
 مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (أَوْ عَائِدًا).

قوله: (ذَاهِبًا وَعَائِدًا) لَفَّ وَنَشَرَ مَرَّتَبٌ، كَذَا أَفَادَهُ فِي «الشرح».

وفيه أَنَّهُ فِي الذَّهَابِ اجْتِمَاعُ الْحَدَّثِ [١٤٠/أ] وَالْمَشْيُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ حَالُ
 الْقِيَامِ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ فَلَا، إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُشْبِهُ أَدَاءَ الرُّكْنِ، وَعِبَارَتُهُمْ مُطْلَقَةٌ.



رعافه، أو نوم رعت فيه مُتمكناً فإنه يبني، ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث بنية التطهير، لا بنية إتمام الركن؛ حذراً عن الإفساد به، ويضع يده على أنفه تستراً.
(ومجاوزه ماء قريباً) بأكثر من صفين (لغيره) عامداً مع وجود آلة، وله خرز دلو، وفتح باب، وتكرار غسل، وسنن طهارة على الأصح، وتطهير ثوبه من حديثه، وإلقاء النجس عنه.
الطحاوي

قوله: (بنية التطهير... إلخ) وتفسد إذا لم ينو شيئاً على إحدى الروايتين، كما في «الدر».
ولو رفع قائلاً: (سمع الله لمن حمده) لا يبني؛ لأنَّ الرفع محتاج إليه للانصراف، فمجرده لا يمنع، فلما اقترن به التسميع ظهر قصد الأداء، كما في «الفتح» وغيره.
وفي «الشرح»: ويرفع رأسه ناوياً البناء، ويتأخر محدودباً للستر، ثم ينصرف للطهارة ١. هـ
وفي السيد: وإذا توضأ أعاد الركوع أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه، حتى لو لم يُعده تفسد، أمّا عند محمد فلا إتمام الركن بالانتقال، ولم يوجد، وأمّا عند أبي يوسف فلا القومة والجلسة فرض عنده ١. هـ

قوله: (بأكثر من صفين) أمّا إذا كان قدزهما فلا تفسد، أفاده في «البحر».
قوله: (عامداً) المراد أنه لا عذر له، فلو كان له عذر كأن كان المكان ضيقاً، أو لا يتأتى له الوصول إليه، أو جاوزه ناسياً، أو لاحتياجه إلى الاستقاء من البشر فلا تفسد، والتيمم مثل الوضوء في موضع لا ماء فيه.

قوله: (مع وجود آلة) فلو ذهب للأبعد لوجود الآلة فيه وفقدتها في القريب فلا فساد.
قوله: (وله خرز دلو) الذي في «البحر» أنه لا يبني مع خرز الدلو المنخرق، وليس له طلب الماء بالإشارة، ولا شراؤه بالمعاطاة.

قوله: (وتكرار غسل) ثلاثاً، كذا في «الشرح».
قوله: (وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً، على الأصح، كذا في «الشرح».

والأولى أن يقول: وفعل سنن.
قوله: (وتطهير ثوبه من حديثه) قيد به؛ لأنها إن لم تكن من حديثه لا يبني عندهما، خلافاً لأبي يوسف، والفرق أن هذا غسل لثوبه أو بدنه ابتداءً، وفي الأول تبعاً للوضوء، ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يبني وإن كانتا في موضع واحد، كذا في «التبيين».
قوله: (والقاء النجس عنه) في «البحر» عن «الظهيرية»: لو ألقى الثوب المتنجس من غير حديثه وعليه غيره أجزأه ١. هـ



(و) يُفسدُها (خُرُوجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ يَظُنُّ الْحَدَثَ) لوجودِ المُنافي بغيرِ عذرٍ، إلَّا إذا لم يخرج من المسجد، أو الدار، أو البيت، أو الجبَّانة، أو مصلَّى العيدِ استحساناً؛ لقصدِ الإصلاح.

(و) يُفسدُها (مُجَاوَزَتُهُ الصُّفُوفَ) أو سترته (فِي غَيْرِهِ) أي: غيرِ المسجد، وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو الصَّحراء، وإن لم يكن أمامه صفٌّ، أو صلى مُنفرداً وليس بين يديه سُترٌ اغتفرَّ له قدرُ موضعِ سجوده من كلِّ جانبٍ في الصحيح، فإن تجاوزَ ذلك (بِظَنِّهِ) الحدثَ ولم يكن أحدثَ كما إذا نزلَ من أنفه ماءٌ فظنَّه دماً فسدتِ صلاته كما إذا لم يعدُ لإمامه وقد بقيَ فيها، وإذا فرغَ منها فلهُ الخيارُ، إن شاء أتمَّها في مكانه، أو عادَ، واختلفوا في الأفضل.

الطحاوي

قوله: (لوجودِ المنافي بغيرِ عذرٍ) وهو المشي.

قوله: (لقصدِ الإصلاح) علَّةٌ لقوله: (لا إذا لم يخرج) أي: لا تفسد إذا لم يخرج... إلخ.

قوله: (كما ذكرناه) وهو الدَّار والبيت والجبَّانة ومُصلَّى العيد، فإنَّ هذه لا يُعتبر فيها الصُّفوف، كالـمسجد.

قوله: (وهو الصَّحراء) الضَّمير راجعٌ إلى الغير.

قوله: (وإن لم يكن أمامه صفٌّ) بفتح همزة (أمام).

واعلم أنَّه إذا صلى في الصَّحراء فظنَّ أنَّه أحدث فذهب عن مكانه فعَلِمَ أنَّه لم يُحدث فإذا كان يُصلِّي بجماعة فمكانُ الصُّفوف له حُكْمُ المسجد، حتَّى لو انتهى إلى آخرِ الصُّفوف ولم يُجاوِز الصُّفوفَ يَبْنِي، وإن جاوزَها لا، وإن تقدَّم قُدَّامَه فالحدُّ السُّترة، فإن جاوزَها بطلَّت صلاته، وإن لم يكن بين يديه سُترةٌ فمقدارُ الصُّفوف خَلْفَه، حتَّى لو تقدَّم قَدَرًا ما لو تأخَّر لجاوزَ الصُّفوف تفسدُ صلاته، وإن كان أقلَّ منه لا، وإن كان مُنفرداً يُعتبر موضعُ سجوده من كلِّ جانبٍ ا. هـ نقله السيّد عن المنلا مسكين.

قوله: (كما إذا لم يعد لإمامه) اعلم أنَّه إذا كان مُنفرداً فالعُودُ أفضلٌ؛ لِتَقَعِ الصَّلَاةُ في مكانٍ واحدٍ، وقيل: الأفضلُ ألا يعودَ؛ لِما فيه من تَقْلِيلِ المشي، وكذا إن كان مُقتدياً فَرُغَ إمامه، فإن لم يفرغ وكان بينهما ما يمنعُ الاقتداءَ تحتمُّ عليه العُودُ، والإمامُ كالمقتدي في تحتمُّ العُودِ إن كان ثَمَّة ما يمنعُ الاقتداءَ؛ لِتَحَوُّلِ الإمامَةِ عنه، أفادَه السيّد.

فالفسادُ في عبارة المؤلف مقيَّدٌ بما إذا كان بين المقتدي والإمام ما يمنعُ الاقتداءَ.



(و) يُفْسِدُهَا (انْصِرَافُهُ) عَنْ مَقَامِهِ (ظَانًا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ، أَوْ) ظَانًا (أَنَّ مُدَّةَ مَسْجِدِهِ انْقَضَتْ، أَوْ) ظَانًا (أَنَّ عَلَيْهِ فَائِئَةٌ، أَوْ) أَنَّ عَلَيْهِ (نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ) فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ (مِنْ الْمَسْجِدِ) وَنَحْوِهِ؛ لِانْصِرَافِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْكِ، لَا الْإِصْلَاحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظَنِّ الْحَدِيثِ.

وَعَلِمْتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ شُرُوطَ الْبِنَاءِ لِسَبْقِ الْحَدِيثِ السَّمَاوِيِّ، فَأَغْنَى عَنْ إِفْرَادِهِ بَيَازٍ.

الطَّحْطَاوِي

قوله: (عن مقامه) بفتح الميم.

قوله: (ونحوه) كالأربعة السابقة في كلامه.

قوله: (لانصرافه) علة لقوله: (ويُفسدُها).

قوله: (لا الإصلاح) بخلاف الانصراف لظن الحديث، فإنه لا يُفسد؛ لأنه قصد الإصلاح.

قوله: (لسبق الحديث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصده، فلا يصح البناء بعد الحديث العمدي.

والسماوي: ما لا اختيار للعبد في سببه، قاله في «البحر»، وهو المراد بالسبق، وعليه فيكون قوله:

(سماوي) صفة موضحة، لا مخصصة.

وفي «الجوهرة»: فإن سبقه الحديث أو غلب عليه... إلخ، وقال فيها: السبق بغير علمه وقصده،

والغلبة بعلمه، لكن لم يقدر على ضبطه ١ هـ.

ولو عَضَّ زُنُورٌ مِثْلًا، أَوْ أَصَابَتْهُ شَجَّةٌ فَسَالَ مِنْهَا دَمٌ لَا يَبْنِي؛ لِأَنَّهُ بَصْنَعِ الْعِبَادِ مَعَ نُدْرِيهِ، فَلَا يُلْحَقُ

بِالْغَالِبِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَبْنِي؛ لِعَدَمِ صُنْعِ نَفْسِهِ.

وَلَوْ وَقَعَتْ طُوبَةُ مِنْ سَطْحٍ، أَوْ سَفَرَجَلَةٌ مِنْ شَجَرَةٍ، أَوْ تَعَثَّرَ بِشَيْءٍ مَوْضُوعٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَذْمَاهُ؛

قِيلَ: يَبْنِي اتِّفَاقًا؛ لِعَدَمِ صُنْعِ الْعِبَادِ، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْخِلَافِ أَيْضًا، كَمَا فِي «التَّبِينِ» وَغَيْرِهِ.

وَلَوْ غَطَّسَ أَوْ تَنَحَّنَحَ فَسَبَقَهُ حَدَّثٌ بِقُوَّتِهِ قِيلَ: يَبْنِي، وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي الْقَهْطَسْتَانِي

عَنْ «الظَّهْمِيرَةِ».

وَعَلِمَ أَنَّ الْبِنَاءَ عِنْدَ سَبْقِ الْحَدِيثِ مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ

وَابْنُ مَسْعُودٍ وَسُلَيْمَانُ الْفَارِسِيُّ، وَهَؤُلَاءِ صَحَابَةٌ، وَعَنْ عَلْقَمَةَ وَطَاوُوسٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ

وَالشَّعْبِيِّ وَابِرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَعَطَاءٍ وَمَكْحُولٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ۞ أَجْمَعِينَ، وَهَؤُلَاءِ تَابِعُونَ، وَكَفَى بِهِمْ

قُدُورَةٌ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَغَيْرِهِ.

قوله: (فأغنى عن إفراده بيازٍ) خالف القوم في ذلك، ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج

إلى بيانها.



(وَالْأَفْضَلُ الْاسْتِثْنَاءُ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ) وعملاً بالإجماع.

(و) يُفْسِدُهَا (فَتْحُهَا) أي: المصلي (عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) لتعليمه بلا ضرورة، وفتحها على إمامه جائز، ولو قرأ المفروض أو انتقل لآية أخرى على الصحيح؛ لإصلاح صلاتيهما. الطحاوي

قوله: (وَالْأَفْضَلُ الْاسْتِثْنَاءُ) مُطْلَقاً؛ تَحَرُّزاً عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ.

وقيل: [أ/ ١٤١] هذا في المنفرد، وأمّا في غيره فالبناء أفضل؛ صيانةً لفضيلة الجماعة، وقيدته في «السراج» بما إذا كان لا يجد جماعةً أخرى، وهو الصحيح.

قال في «النهر»: وينبغي وجوبه إذا ضاق الوقت. هـ

قوله: (خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ) أي: خلاف الإمام الشافعي رحمته الله، فإنه لا يقول بالبناء.

قوله: (وَعَمَلًا بِالْإِجْمَاعِ) أي بالمُجمَع عليه، وهو صِحَّةُ الصَّلَاةِ بعد الاستثناء، وأمّا إذا بنى يكون عاملاً بقول البعض، والعمل بالمُجمَع عليه أولى، وهذا يرجع إلى قوله: (خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ).

قوله: (عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) سواءً كان الغير في الصَّلَاةِ أم لا، هذا إذا قصد تعليمه؛ لأنه يقع جواباً من غير ضرورة، فكان من كلام الناس، وإن أراد القراءة دون التعليم لا تفسد، كما في مسكين وغيره.

وفتح المراهق كالبالغ، وتفسد بأخذ الإمام ممن ليس معه، ولو سمع المقتدي ممن ليس معه في الصَّلَاةِ فَفَتَحَها عَلَى إِمَامِهِ يَجِبُ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الْكُلِّ؛ لأنه تلقينٌ من خارج، كذا في «البحر».

قوله: (وَفَتْحُهَا عَلَى إِمَامِهِ جَائِزٌ) لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ رحمته الله قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ كَلِمَةً، فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ: «أَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ أَبِي؟»، قَالَ: بلى، قَالَ: «هَلَّا فَتَحْتَ عَلَيَّ؟» قَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّهَا نُسِخَتْ، فَقَالَ رحمته الله: «لَوْ نُسِخَتْ لَأَعْلَمْتُكُمْ»^(١).

وقال عليّ: إذا استطعمك الإمام فأطعمه^(٢). أي: إذا استفتحك الإمام فافتح عليه.

والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة؛ لأنَّ الفتح مرخص فيه، وقراءة المقتدي محظورة.

ويكره للمقتدي أن يعجل بالفتح؛ لأنَّ الإمام ربّما يتدكّر، فيكون التلقين من غير حاجة.

ويكره للإمام أن يلجئهم إليه بأن يقف ساكتاً بعد الحصر، أو يكرّر الآية، بل ينتقل إلى آية أخرى،

أو يركع إن قرأ القدر المستحب، وقيل: قدر الفرض، والأوّل هو الظاهر.

قوله: (لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِمَا) لأنه لو لم يفتح ربّما يجري على لسانه ما يكون مُفْسِداً، فيكون فيه إصلاح صلاة الإمام، وبإصلاحها تصلح صلاة المقتدي.

(١) روى ابن خزيمة في «الصحيح» (١٦٤٧) نحوه، ولم يسم السورة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٧٩٤).



(و) يُفْسِدُهَا (التَّكْبِيرُ بِنِيَّةِ الْإِنْتِقَالِ لِصَلَاةٍ أُخْرَى غَيْرِ صَلَاتِهِ) لِتَحْصِيلِ مَا نَوَاهُ، وَخُرُوجِهِ عَمَّا كَانَ فِيهِ كَالْمَنْفَرِدِ إِذَا نَوَى الْاِقْتِدَاءَ، وَعَكْسِهِ كَمَنْ انْتَقَلَ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ فَرْضٍ إِلَى فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ، وَعَكْسِهِ بِنِيَّتِهِ.

وَأَشْرْنَا إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ يَرِيدُ اسْتِثْنَاءَ عَيْنٍ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَلْفِظٍ بِالنِّيَّةِ لَا يَفْسُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا؛ لِاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمَنْفَرِدِ وَالْمَسْبُوقِ.

وَإِذَا لَمْ يَفْسُدْ مَا مَضَى يَلْزُمُهُ الْجُلُوسُ عَلَى مَا هُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ بِهِ، فَإِنْ تَرَكَهُ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا ظَنَّهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يَفْسُدُهُ الْجُلُوسُ فِي آخِرِ مَا ظَنَّ أَنَّهُ افْتَتَحَ بِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الطَّحْطَاوِي

قوله: (وَيُفْسِدُهَا التَّكْبِيرُ بِنِيَّةِ الْإِنْتِقَالِ) قَيْدٌ بِالتَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى بِقَلْبِهِ فَقَطْ لَا يَكُونُ قَاطِعًا لِلأُولَى، كَمَا فِي «الْمَنْحِ» وَ«غَايَةِ الْبَيَانِ».

قوله: (لِلصَّلَاةِ أُخْرَى) أَخْرَجَ ب: (الصَّلَاةِ) الصَّوْمَ، وَأَخْرَجَ ب: (أُخْرَى) مَا إِذَا كَانَتْ عَيْنَ الأُولَى، وَالْمُرَادُ أَنَّهَا أُخْرَى وَلَوْ مِنْ وَجْهِ، كَمَا أَفَادَهُ «الشرح».

قوله: (غَيْرِ صَلَاتِهِ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (أُخْرَى).

قوله: (لِتَحْصِيلِ مَا نَوَاهُ) عَلَّةٌ لِلْفَسَادِ.

قوله: (كَالْمَنْفَرِدِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ ب: (الأُخْرَى) الأُخْرَى وَلَوْ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ غَيْرُ صَلَاةِ الْوَاحِدِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَا لَوْ كَبَّرَ يَنْوِي إِمَامَةً للنِّسَاءِ، أَوْ الْوَاجِبَ.

قوله: (كَمَنْ انْتَقَلَ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ فَرْضٍ إِلَى فَرْضٍ) فَإِنَّهُ يَقْسُدُ الأَوَّلَ، ثُمَّ إِنْ كَانَ صَاحِبَ تَرْتِيبٍ وَفَاتَتْهُ صَلَاةٌ وَكَبَّرَ يَنْوِي غَيْرَ الْفَاتَةِ كَانَ مُتَنَفِّلًا، وَإِلَّا صَحَّتْ نِيَّتُهُ الْفَرِيضَةُ الْفَاتَةُ.

قوله: (وَأَشْرْنَا... إلخ) أَيُّ بِقَوْلِهِ: (أُخْرَى).

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَلْفِظٍ بِالنِّيَّةِ) أَمَّا لَوْ تَلَفَّظَ بِهَا انْتَقَضَ مَا صَلَّى، وَلَا يَجْتَرِئُ بِهِ.

قوله: (لِاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمَنْفَرِدِ وَالْمَسْبُوقِ) أَلَا تَرَى أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِالْمَسْبُوقِ لَا يَصَحُّ، وَبِالْمَنْفَرِدِ يَصَحُّ؟ قَالَ فِي «الشرح». وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ الْاِخْتِلَافُ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ.

قوله: (وَإِذَا لَمْ يَفْسُدْ مَا مَضَى) بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَ(مَا مَضَى) فاعله، وَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: (لَا يَقْسُدُ) ١. هـ

قوله: (آخِرُ صَلَاتِهِ بِهِ) الْجَارُ مُتَعَلِّقٌ ب: (آخِرِ)، يَعْنِي: إِنَّهُ إِنَّمَا صَارَ آخِرًا بِوَاسِطَةِ كَوْنِهِ مَضْمُومًا إِلَى مَا مَضَى.

قوله: (وَفِيهِ إِشَارَةٌ... إلخ) مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَنَ قَيْدٌ بِالصَّلَاةِ.



الصائِمَ عن قضاء فرضٍ لو نوى بعدَ شروعه فيه الشروع في غيره لا يضره.
ثُمَّ قَيَّدَ بطلانَ الصلاة فيما ذكره بما (إِذَا حَصَلَتْ) واحدة من (هَذِهِ) الصورِ (الْمَذْكُورَاتِ)
قَبْلَ الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ فتبطلُ بالاتِّفَاقِ.

وَأَمَّا إِذَا عَرَضَ الْمُنافِي قَبْلَ السَّلَامِ بعدَ القعودِ قدرَ التَّشَهُّدِ فالمختارُ صحّةُ الصلاة؛ لأنَّ
الخروجَ منها بفعلِ المصلّي واجبٌ على الصحيح.

وقيل: تفسدُ بناءً على ما قيل: إِنَّهُ فرضٌ عندَ الإمام، ولا نصٌّ عن الإمام، بل تخريجُ
أبي سعيدٍ البردعيّ من الاثني عشرية^(١)؛ لأنَّ الإمامَ لَمَّا قَالَ بفسادِ الصلاة فيها لا يكونُ إلَّا
بتركِ فرضٍ، ولم يبقَ إلَّا الخروجُ بالصنع، فحكمَ بأنَّه فرضٌ لذلك.

وعندهما: ليسَ بفرضٍ؛ لأنَّه لو كانَ كذلكَ لتعيَّنَ بما هو قربةٌ، ولم يتعيَّنَ به؛ لصحّةِ

الخروجِ بالكلامِ والحدّثِ العمدي،
الطحطاوي

قوله: (عن قضاء فرضٍ) إنّما مثَلُ بالقضاءِ دونَ الأداء؛ لأنَّ الأداءَ وقتهُ مِيعَارٌ له لا يَسَعُ غيره،
فربّما يُقال: إِنَّهُ إنّما لا يَصَحُّ فيه غيره لكونه مِيعَاراً، ففَرَضَ المِثَالَ في القضاء؛ لِيَتَعَيَّنَ أَنَّ نِيَّةَ الانتقالِ
لا تُعتبرُ أصلاً؛ لعدمِ اعتبارِ الشَّارعِ إيَّاهَا، لا للوجهِ المذكورِ في الأداء.

قوله: (فيما ذَكَرَهُ) أي: من جميعِ المسائلِ المتقدِّمة، أفادَهُ السيّد.

قوله: (قبلَ الجلوسِ الأخيرِ) المرادُ به ما يَقَعُ آخِرَ الصَّلَاةِ وإن لم يَسْبِقْهُ غيره.

قوله: (بل تخريجُ أبي سعيدٍ البردعيّ) أي: أَخَذَهُ واستنبأهُ، والبردعيّ نسبةٌ إلى بَرْدَعَةَ، بفتح الباء
والدَّال والعين المهملتين، وسكون الرَّاء: بلدٌ بأذربيجان، كذا قاله السُّيوطيُّ في «لَبِّ اللَّبَابِ».

قوله: (لِصِحَّةِ الخروجِ بالكلامِ والحدّثِ العمدي) أي: وهما حرامان.

(١) أي المسائل الاثني عشرية وهي: ١- رؤية المنيمن الماء. ٢- انقضاء مده المسح. ٣- نزع الخفين بعمل قليل.

٤- سقوط الجبيرة عن برء. ٥- تعلم أمي قدر فرض القراءة بأن تذكر بعد النسيان، أو حفظ بمجرد السماع؛ لأن التعلم

على خلاف هاتين الصورتين عمل كثير. ٦- وجود وعارٍ ما يستر عورته ولو عارية. ٧- قدرة مومٍ على الركوع

والسجود. ٨- تذكر مصلٍّ فائتة عليه، أو على إمامه وفي الوقت سعة، ويكون كلُّ صاحب ترتيب. ٩- واستخلاف

أمي. ١٠ - طلوع الشمس في الفجر. ١١- دخول وقت العصر في الجمعة. ١٢- خروج وقت المعذور. ينظر: «فتح

باب العناية»: (٢٩٩/١).

فدلَّ على أنَّه واجبٌ لا فرضٌ، فإذا عرَضت هذه العوارض ولم يبقَ عليه فرضٌ صارَ كما بعد السلام.

وغلَطَ الكرخيُّ البردعيُّ في تخريجِهِ؛ لعدم تعيينِ ما هو قرْبَةٌ وهو السلام، وإنَّما الوجهُ فيه وجودُ المُغيِّر. وفيه بحثٌ.

(وَيُفْسِدُهَا أَيْضاً مَدُّ الهمزة فِي التَّكْبِيرِ) وقَدَّمنا الكلامَ عليه.

الطحاوي

قوله: (فدلَّ على أنَّه واجبٌ، لا فرضٌ) قد يُقال: إنَّ الواجبَ لا بدَّ أن يكونَ عبادةً، ولا يصحُّ أن يكونَ مُحَرِّمًا.

قوله: (لعدم تعيينِ ما هو قُرْبَةٌ) أي: للخروجِ منها.

قوله: (وإنَّما الوجهُ فيه) أي: في فسادِ الصَّلَاةِ.

قوله: (وجودُ المُغيِّر) يعني: أنَّ هذه المعاني مُغيِّرةٌ للفرض، كنيَّةُ الإقامة، فاستوى في حدوثِها أوَّلُ الصَّلَاةِ وآخرُها.

قوله: (وفيه بحثٌ) أي: في هذا التَّغْلِيظِ، ووجهُهُ ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ في رسالَتِهِ أنَّ الدُّخُولَ في صلاةٍ فرضٍ آخرَ فرضٍ عليه، وهو لا يَتَأَتَّى إِلَّا بِخُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلَى، وما لا يَتَأَتَّى الفرضُ إِلَّا بِهِ فهو فرضٌ، ولذا قال السَّيِّدُ: وفي قوله: (وفيه بحثٌ) تأييدٌ لِمَا ذَكَرَهُ أبو سعيدٍ البردعيُّ مِنْ أَنَّ الخُرُوجَ بِصُنْعِهِ فرضٌ عند الإمام.

قوله: (وَيُفْسِدُهَا أَيْضاً مَدُّ الهمزة فِي التَّكْبِيرِ) ذَكَرَ فِي «النَّهْر» أَنَّهُ لو مَدَّ همزةَ الاسمِ أو الخَبِرِ فَسَدَتْ، ولو فِي التَّحْرِيمَةِ لا يَصِيرُ شَارِعًا، وَخِيفَ عَلَيْهِ الكُفْرُ إِنْ كَانَ قَاصِدًا الاستِنهَامَ.

قال فِي «المعراج»: هذا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ؛ إِذِ الهمزةُ لِلإِنْكَارِ وَضَعًا، أَمَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْرِيرِ فلا يَلْزِمُ الكُفْرُ، وَتَبَعَهُ فِي «العناية».

ثمَّ قال: ولو مَدَّ بَاءَ (أكبر) لا تَفْسُدُ، وَقِيلَ: تَفْسُدُ، «منتقى». وقال الحلبيُّ: [أ/١٤٢] وظاهرُهُ ترجيحُ عدمِ الفسادِ.

ومدُّ الهاءِ خطأ، أَمَّا مدُّ اللامِ فَحَسَنٌ ما لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ، وَحَدُّهُ أَلَّا يُبَالِغَ بِحَيْثُ يَحْدُثُ مِنْ ذَلِكَ الإِشْبَاعِ أَلِفٌ بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ، فَإِنْ فَعَلَ كُرِّهَ، وَلا تَفْسُدُ فِي المِخْتَارِ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

ولو كَرَّرَ الرَّاءَ بَانَ ارتِعَادُ طَرَفِ لِسَانِهِ فَنشأَ مِنْهُ تَكَرُّارُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَهَا مَرَّتَيْنِ أَفْسَدَهَا؛ لِأَنَّ النُّطْقَ بِحَرْفَيْنِ مُفْسَدٌ.

وانظُرْ ما لو فَتَحَ راءَ (أكبر) ومدَّها، والظَّاهِرُ عَدَمُ الفَسَادِ؛ لِإِغْفَارِ الخَطَأِ فِي الإِعْرَابِ فِي القِرَاءَةِ عَلَى المِفْتَى بِهِ، وَالمَدُّ بِانْفِرَادِهِ لا يُفْسِدُ، وَحَرَّرَهُ.



(وَقِرَاءَةُ مَا لَا يَحْفَظُهُ مِنْ مُصْحَفٍ) وإن لم يحمله؛ للتلقّي من غيره، وأمّا إذا كان حافظاً له ولم يحمله فلا تفسد؛ لانتفاء العمل والتلقّي.

(و) يفسدها (أداء ركن) كركوع (أو إمكأته) أي: مضى زمن يسع أداء ركن (مع كشف العورة)، الطحاوي

قوله: (وقراءة ما لا يحفظه) أي: مُطلقاً، سواء كان قليلاً أو كثيراً، وهو ظاهر الرواية عن الإمام، وقيل: لا تفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة، وقيل: لا تفسد ما لم يقرأ قدر آية، وهو الأظهر كما في الحلبي، وتبعه في «سكب الأنهر».

وعندهما صلاته تامة؛ لأنها عبادة انضافت إلى أخرى، وهو النظر في المصحف، ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل من القراءة غائباً، إلا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه بأهل الكتاب، كذا قالوا، وفيه نظر؛ لأن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء، فإننا نأكل كما يأكلون، ونشرب كما يشربون، وإنما الحرام التشبه بهم فيما كان مذموماً، وما يقصد به التشبه، قاله قاضيخان في «شرح الجامع الصغير»، فعلى هذا لو لم يقصد التشبه لم يكره عندهما، كما في «البحر».

ولأبي حنيفة في فسادها وجهان:

أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير، وعلى هذا لو كان موضوعاً بين يديه وهو لا يحمله ولا يقلب الأوراق، أو قرأ المكتوب في المحراب لا تفسد.

والثاني أنه تلقن من المصحف، فصار كما لو تلقن من غيره، وهو مناف للصلاة، وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره، فتفسد بكل حال، وهو الصحيح، كذا في «الكافي».

ولو لم يكن قادراً إلا على القراءة من المصحف لا يجوز له ذلك، ويصلي بغير قراءة؛ لأنه أُمي.

ولا فرق بين الإمام والمنفرد، وتقييد «الهداية» بالإمام اتّفاقي.

قوله: (من مصحف) أراد به ما كتبت فيه شيء من القرآن، كذا في «النهر»، فعلم ما لو قرأ من المحراب، وهو الصحيح، وأشار إليه بقوله: (وإن لم يحمله).

قوله: (لانتفاء العمل والتلقّي) أي: والقراءة مضافة إلى حفظه، لا إلى تلقّيه من المصحف.

قوله: (زمن يسع أداء ركن) وإن كان في ركن طويل، والمراد أنه يسعه بسنته، وهو قدر ثلاث تسبيحات، وهذا مذهب الثاني، وهو المختار، كما في «الدر».

قوله: (مع كشف العورة) الحاصل: أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر، والقليل في القليل غير مضر، كالكثير في القليل، والقليل في الكثير.

والمراد بكشف العورة ما يعم كشف رُبْع العضو منها.

أَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ) لوجود المنافي، فإن دفع النجاسة بمجرد وقوعها ولا أثر لها، أو ستر عورته بمجرد كشفها فلا يضره.

(و) يُفْسِدُهَا (مُسَابَقَةُ الْمُقْتَدِي بِرُكْنٍ لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ إِمَامُهُ) كما لو ركع ورفع رأسه قبل الإمام، ولم يُعده معه أو بعده، وسلّم.

وإذا لم يُسلّم مع الإمام وسابقه بالركوع والسجود في كل الركعات قضى ركعة بلا قراءة؛ لأنه مدرك أول صلاة الإمام لاحق، وهو يقضي قبل فراغ الإمام، وقد فاتته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع والسجود، فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى، وفي الثالثة عن الثانية، وفي الرابعة عن الثالثة، فيقضي بعده ركعة بغير قراءة، وتمام تفريعه بالأصل.

(و) يُفْسِدُهَا (مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لِلْمَسْبُوقِ) إذا تأكد انفراذه بأن قام بعد سلام الطحطاوي

قوله: (أو مع نجاسة مانعة) ولو سهواً، وتأتي الصور المذكورة في الكشف هنا.

قوله: (أو ستر عورته... إلخ) كأن هبت الريح فكشفتها فستر عورته من ساعته، فلا يضره.

قوله: (وإذا لم يُسلّم مع الإمام... إلخ) أمّا لو سلّم معه فسدت صلاته؛ لأنه سلّم عمداً بناءً على أنه أتمها.

قوله: (لأنّ مدرك... إلخ) روح العلة قوله: (لاحق... إلخ).

قوله: (وهو يقضي قبل فراغ الإمام) أي: حتماً إن أمكنه إدراكه.

قوله: (فيقضي بعده ركعة) أي: بعد سلام الإمام، والأولى التصريح به.

قوله: (وتمام تفريعه بـ: «الأصل») أي: في «الأصل». قال فيه: وإن ركع مع إمامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين؛ لأنه يلتحق سجده في الثانية بركوعه في الأولى؛ لأنه كان معتبراً، ويلغو ركوعه في الثانية؛ لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود، ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبر دون ركوعه في الرابعة؛ لكونه قبل سجوده، فيلتحق به سجوده في رابعة الإمام، فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما.

وإن ركع قبل إمامه وسجد معه يقضي أربعاً بلا قراءة؛ لأنّ السجود لا يعتد به إذا لم يتقدمه ركوع صحيح، وركوعه في كل الركعات قبل الإمام يبطل سجوده الحاصل معه، وأمّا إن ركع إمامه وسجد ثم ركع وسجد بعده جازت صلاته، فهذه خمس صور مأخوذة من «فتح القدير» و«الخلاصة»، والمراد أنها خمسة بما في المصنّف.

قوله: (للمسبوق) أي: المتابعة الثابتة للمسبوق، والأولى كما قاله السيّد أن يقول: متابعة المسبوق الإمام في سجود السهو.



الإمام، أو قبله بعد قعوده قدر التشهد، وقيد ركعته بسجدة، فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته؛ لأنه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه، ففسد صلاته، وقيدنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الإمام قدر التشهد؛ لأنه إن كان قبله لم يجزه؛ لأن الإمام بقي عليه فرض لا ينفرد به المسبوق، ففسد صلاته.

(و) يفسدها (عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لأنه لا يعتد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الأركان؛ لأنه لختيمها، ولا تعارض، ولا ارتفاع الأخير بسجدة التلاوة على المختار.

(و) يفسدها (عدم إعادة ركن أداء نائماً) لأن شرط صحته أدائه مستيقظاً كما تقدم.

(و) يفسدها (فقهه إمام المسبوق) وإن لم يتعمدها (وحدثه العمدة) الحاصل بغير الفقهه إذا وجد (بعد الجلوس الأخير) قدر التشهد عند الإمام بفساد الجزء الذي حصلت فيه، وفسد مثله من صلاة المسبوق، فلا يمكن بناؤه الفائت عليه.

الطحاوي

قوله: (وقيد ركعته بسجدة) أمّا إذا لم يقيد وسجد الإمام وجب متابعتها وارتفع ما أدّاه، وإن مضى على صلاته صحّت؛ لأن المتابعة واجبة؛ لكونها في واجب، وترك الواجب لا يوجب فساداً، ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضاائه استحساناً.

ولو تابع المسبوق إمامه في سجود السهو فتبين أنه لا سهو عليه فصلاة المسبوق جائزة عند المتأخرين، وعليه الفتوى.

ولو سجد الإمام للتلاوة؛ فإن لم يتأكد انفرد المسبوق عاد حتماً، ولا يعتد بما أدّى قبله، ولو لم يعتد فسدت صلاته؛ لارتفاع القعود في حق الإمام، فيرتفع في حقه.

وإن تأكد انفراؤه بتقييد الركعة بسجدة؛ فإن عاد فسدت صلاته رواية واحدة، وإن لم يعتد ومضى ففيه روايتان، وظاهر الرواية الفساد، وهو أصح الروايتين؛ لأن العود إلى سجود التلاوة يرفض القعدة، فتبين أن المسبوق انفرد في موضع الاقتداء، ففسد صلاته. اهـ من «الشرح» مختصراً.

قوله: (لأنه [١٤٣/١] لختيمها) ولذلك يسمّى: أخيراً.

قوله: (على المختار) لأنها أثر القراءة، فيعطى لها حكمها، وهو الأصح، وقيل: لا ترفعها؛ لأنها واجبة، فلا ترفع الفرض، واختاره شمس الأئمة، أفاده السيد.

قوله: (عند الإمام) وقالوا: لا تفسد صلاة المسبوق بفقهه الإمام بعد ما قعد قدر التشهد؛ لعدم فساد صلاة الإمام بها.



(و) يُفسدُها (السَّلامُ عَلَى رَأْسِ رَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الثَّنَائِيَّةِ) المغربِ ورباعيةِ المُقيمِ (ظاناً أَنَّهُ مُسَافِرٌ) وهو مُقيمٌ (أو) ظاناً (أَنَّهَا الْجُمُعَةُ، أو) ظاناً (أَنَّهَا التَّرَاوِيحُ وَهِيَ الْعِشَاءُ، أو) كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ) أو نشأ مسلماً جاهلاً (فَقَطَرَ الْفَرَضَ رَكْعَتَيْنِ) في غيرِ الثَّنَائِيَّةِ؛ لأنَّه سلامٌ عمْدٌ على جهةِ القطعِ قبلَ أوَانِهِ، فيُفسدُ الصلاةَ.

الطحطاوي

وقيد بقوله: (بعد الجلوسِ الأخير)؛ لأنَّ الحَدَّثَ العمْدَ لو حَصَلَ قبلَ القعودِ بطلت صلاةُ الكلِّ اتِّفَاقاً.

وقيدوا فسَادَ صلاةِ المسبوقِ عند الإمامِ بما إذا لم يتأكَّد انفرادُهُ، فلو قامَ قبل سلامِهِ تاركاً للواجبِ ففُضِيَ رَكْعَةٌ فَسَجَدَ لَهَا ثُمَّ فَعَلَ الْإِمَامُ ذَلِكَ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لأنَّه استحکم انفرادُهُ، ذكره السيّد.

والظاهر أنَّ تصحيحَ قولِ الصَّاحِبِينَ فِي الْاِثْنِي عَشْرِيَّةٍ يَنْسَحِبُ عَلَى هَذِهِ الْجَزْئِيَّةِ، فتأمل.

قوله: (ويُفسدُها السَّلامُ) وإن لم يقل: عليكم، «بحر» عن «الخلاصة»، ذكره السيّد.

قوله: (المغربِ ورباعيةِ المُقيمِ) بدلٌ من: (غيرِ الثَّنَائِيَّةِ).

قوله: (أو ظاناً أَنَّهَا الْجُمُعَةُ) المناسبُ أن يَزِيدَ: وهي الظُّهْرُ مثلاً؛ لِيُسَاوِيَ ما قبلَهُ وما بعده.

قوله: (لأنَّه سلامٌ عمْدٌ على جهةِ القطعِ) أي: بخلافِ ما إذا سلَّم على رأسِ الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ على ظَنِّ أَنَّهَا الرَّابِعَةُ، حيث لا تَفْسُدُ، ذكره السيّد.

وبقي من المفسداتِ الارتدادُ بالقلبِ، وكلُّ ما أوجبَ الوضوءَ والغُسلَ، وتركُ الرُّكْنِ بلا قضاءٍ، والشرطُ بلا عذرٍ، كذا في «النهر».

تكميل:

زَلَّةُ الْقَارِئِ مِنْ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ، وهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَوَاعِدَ نَاشِئَةٍ مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ، لَا كَمَا تُؤْهِمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا قَاعِدَةٌ تُبْنَى عَلَيْهَا.

فالأصلُ فيها عند الإمامِ ومحمَّدٍ رحمهما اللهُ تعالى تَغْيِيرُ الْمَعْنَى تَغْيِيراً فَاحِشاً وَعَدْمُهُ لِلْفَسَادِ وَعَدْمُهُ مُطْلَقاً، سِوَاهُ كَانَ اللَّفْظُ مُوجُوداً فِي الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وعند أبي يوسف رحمته الله: إِنْ كَانَ اللَّفْظُ نَظِيرُهُ مُوجُوداً فِي الْقُرْآنِ لَا تَفْسُدُ مُطْلَقاً، تَغْيِيرُ الْمَعْنَى تَغْيِيراً فَاحِشاً أَوْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوجُوداً فِي الْقُرْآنِ تَفْسُدُ مُطْلَقاً، وَلَا يُعْتَبَرُ الْإِعْرَابُ أَصْلاً.

ومحلُّ الاختلافِ فِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، أَمَّا فِي الْعَمْدِ فَتَفْسُدُ بِهِ مُطْلَقاً بِالِاتِّفَاقِ إِذَا كَانَ مِمَّا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ، أَمَّا إِذَا كَانَ ثَنَاءً فَلَا يُفْسِدُ وَلَوْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، أَفَادَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ.



الطحاوي

وفي هذا الفصل مسائل:

الأولى: الخطأ في الإعراب، ويدخل فيه تخفيف المشدّد وعكسه، وقصر الممدود وعكسه، وفكّ المدغم وعكسه، فإن لم يتغيّر به المعنى لا تفسد به صلاته بالإجماع، كما في «المضمرات» وإذا تغيّر المعنى نحو أن يقرأ: (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربّه) برفع (إبراهيمُ) ونصب (ربّه)، فالصحيح عنهما الفساد، وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد؛ لأنّه لا يعتبر الإعراب، وبه يفتى.

وأجمع المتأخرون كمحمّد بن مقاتل ومحمّد بن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكرٍ سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني على أنّ الخطأ في الإعراب لا يفسد مطلقاً وإن كان ممّا اعتقده كفرة؛ لأنّ أكثر الناس لا يميّزون بين وجوه الإعراب، وفي اختيار الصواب في الإعراب إيقاع الناس في الحرج، وهو مرفوع شرعاً.

وعلى هذا مسمى في «الخلاصة» فقال: وفي التوازل لا تفسد في الكلّ، وبه يفتى. وتنبغي أن يكون هذا فيما إذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم، أو تعمّد ذلك مع ما لا يغيّر المعنى كثيراً، كنصب (الرحمن) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، أمّا لو تعمّد مع ما يغيّر المعنى كثيراً، أو يكون اعتقاده كفرةً فالفساد حينئذٍ أقلّ الأحوال، والمفتى به قول أبي يوسف.

وأما تخفيف المشدّد كما لو قرأ: (إياك نعبد) أو (ربّ العالمين) بالتخفيف فقال المتأخرون: لا تفسد مطلقاً، من غير استثناء على المختار؛ لأنّ ترك المدّ والتشديد بمنزلة الخطأ في الإعراب، كما في «قاضيخان» وهو الأصحّ كما في «المضمرات»، وكذا نصّ في «الذخيرة» على أنّه الأصحّ، كما في ابن أمير حاج.

وحكم تشديد المخفّف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل، وكذا إظهار المدغم وعكسه، فالكلّ نوع واحد، كما في الحلبي.

المسألة الثانية: في الوقف والابتداء في غير موضعيهما، فإن لم يتغيّر به المعنى لا تفسد بالإجماع من المتقدمين والمتأخرين، وإن تغيّر به المعنى ففيه اختلاف، والفتوى على عدم الفساد بكلّ حال، وهو قول عامة علمائنا المتأخرين؛ لأنّ في مراعاة الوقف والوصل إيقاع الناس في الحرج، لا سيما العوامّ، والحرج مرفوع، كما في «الذخيرة» و«السراجية» و«النصاب»، وفيه أيضاً: لو ترك الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلاته عندنا.

وأما الحكم في قطع بعض الكلمة، كما لو أراد أن يقول: الحمد لله، فقال: ال، فوقف على اللام، أو على الحاء، أو على الميم، أو أراد أن يقرأ: ﴿وَالْعَدِيدَاتِ﴾ فقال: والعا، فوقف على العين؛



الطحاوي

لأنقطاع نَفْسِهِ، أو نسيان الباقي، ثم تَمَم، أو انتقل إلى آية أخرى؛ فالذي عليه عامة المشايخ عَدَمُ الفَسَادِ مُطلقاً وإن غيّر المعنى؛ للضرورة وعموم البلوى، كما في «الذخيرة»، وهو الأصح، كما ذكره أبو الليث.

المسألة الثالثة: وضع حرف موضع حرف آخر، فإن كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد، كما لو قرأ: (إن الظالمون) بواو الرفع، أو قال: (والأرض وما دحاها) مكان (طحاها)، وإن خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى لا تفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف، كما لو قرأ: (قيامين بالقسط) مكان (قوامين) أو: (دوّاراً) مكان (دياراً)، وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن وتغير به المعنى [أ/١٤٤] فالخلاف بالعكس، كما لو قرأ: (وأنتم خامدون) مكان (سامدون).

وللمتأخرين قواعدٌ آخر غير ما ذكرنا، واقتصرنا على ما سبق؛ لا طرادٍ لها في كلِّ الفروع، بخلاف قواعد المتأخرين.

واعلم أنه لا يقيس مسائل زلة القارئ بعضها على بعض إلا من له إدراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج إليه التفسير، كما في «منية المصلي».

وفي «النهر»: وأحسن من لخص من كلامهم في زلة القارئ الكمال في «زاد الفقير» فقال: إن كان الخطأ في الإعراب ولم يتغير به المعنى ككسر (قواماً) مكان فتحها، وفتح باء (نعبد) مكان ضمها؛ لا تفسد.

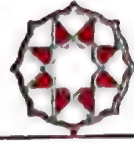
وإن غيّر كنصب همزة (العلماء) وضم هاء الجلالة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] تفسد على قول المتقدمين، واختلف المتأخرون، فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني وابن سلام وإسماعيل الزاهدي: لا تفسد. وقول هؤلاء أوسع.

وإن كان بوضع حرف مكان حرف ولم يتغير المعنى نحو: (أياب) مكان (أواب) لا تفسد، وعن أبي سعيد: تفسد.

وكثيراً ما يقع في قراءة بعض القرويين والأتراك والسودان (وياك نعبد) بواو مكان الهمزة، (الصراط الذين) بزيادة الألف واللام، وصرحوا في الصورتين بعدم الفساد وإن غيّر المعنى، وتماّمه فيه، فليراجع، والله سبحانه وتعالى أعلم، واستغفر الله العظيم.



(فصل) فيما لا يُفسد الصَّلَاةَ



(لَوْ نَظَرَ الْمُصَلِّي إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ) سواءً كان قرآناً أو غيره، قصد الاستفهام أو لا أساء الأدب ولم تفسد صلاته؛ لعدم النطق بالكلام.
(أَوْ أَكَلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَكَانَ دُونَ الْجِمَصَةِ بِلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ) كُرَّة، ولا تفسد؛ لعسر الاحتراز عنه، وإذا ابتلع ما ذاب من سكرٍ في فيه فسدت صلاته، ولو ابتلعه قبل الصلاة ووجد حلاوته فيها لا تفسد.

الطحاوي

(فصل: فيما لا يُفسد الصَّلَاةَ)

لو أدخله مع المكروهات لكان أولى وأخصر.
قوله: (لو نظر إلى مكتوب... إلخ) وجه عدم الفساد أنه إنما يتحقق^(١) بالقراءة، وبالنظر والفهم لم تحصل^(٢)، وإليه أشار المؤلف بقوله: (لعدم النطق).
قوله: (قصد الاستفهام) بهذا علّم أن ترك الخشوع لا يُخلُ بالصحة، بل بالكمال، ولذا قال في «الخانبة» و«الخلاصة»: إذا تفكر في الصلاة فتذكر شعراً أو خطبة فقرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته، كما في «البحر».
قوله: (أساء الأدب) لأن فيه اشتغالاً عن الصلاة، وظاهره أن الكراهة تنزيهية، وهذا إنما يكون بالقصد، وأما لو وقع نظره عليه من غير قصد وفهم فلا يكره.
قوله: (أو أكل ما بين أسنانه) قيد به؛ لأنه لو تناول شيئاً من خارج ولو سميمة أو فطرة مطير فوصلت إلى حلقه فسدت صلاته وصومه إذا كان ذاكرًا.
قوله: (وكان دون الجمصة) أمّا إذا كان قدر الجمصة فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم، فما يفسدها يفسده، وما لا فلا.
قوله: (بلا عمل كثير) أمّا إذا كان مضغه كثيراً فلا خلاف في الفساد، كما في «البحر»، بخلاف ابتلاع القليل بعمل قليل؛ لأنه تبع لريقه، ولا يمكن الاحتراز عنه.
قوله: (كُرَّة) هو كإلقائه في المسجد، والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له إلى أن يفرغ من صلاته، فيلقيه في محلّ مباح ولا يأكله، فقد ورد: «كلوا الوغم، واطرحوا الفغم»^(٣).

(١) أي: الفساد.

(٢) أي: القراءة.

(٣) ذكره ابن الأثير في «النهاية في غريب الأثر» (٣/ ٤٦١-٥٢٠٩) ولم أصل إليه مسنداً.



(أَوْ مَرَّ مَارٌّ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ لَا تَفْسُدُ) سواء المرأة، والكلب، والحمار؛ لقوله ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء، وأذروا ما استطعتم، فإنما هو شيطان»^(١) (وَإِنْ أَثِمَ الْمَارُّ) الْمُكَلَّفُ بِتَعَمُّدِهِ؛ لقوله ﷺ: «لو يعلم المارُّ الطحطاوي

قال ابن الأثير في «نهایته»: الْوَعْمُ: ما يتساقط من الطعام، وَالْفَغْمُ: ما يخرج من الخِلَالِ من بين الأسنان. هـ أي: ارموا ما يخرج من الخِلَالِ.

وكذا ما يخرج بنفسه، خصوصاً إن مكث كثيراً؛ لتغيُّره، وإن أكله مع ذلك كُرِهَ خارجها أيضاً.
قوله: (أَوْ مَرَّ مَارٌّ) عَبَّرَ بهذا التركيب لصحَّته؛ لوقوعه في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِدٌ﴾ [المعارج: ١].

قوله: (سواء المرأة والكلب) أشار به إلى خلاف الظاهرية، فقالوا: إِنَّ مُرُورَهَا بين يديه وكذا الكلب والحمار مُفْسِدٌ.

قوله: (لقوله ﷺ... إلخ) ولَمَّا أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ونحن في بادية لنا ومعه عباس، فصلَّى في صحراء ليس بين يديه سترَةٌ، وكلبَةٌ وحمارة يعبثان بين يديه فما بالي بذلك^(٢).

قوله: (فإنما هو شيطان) سواء كان آدمياً أو غيره؛ لَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَعْمُ، قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢].

قوله: (المكَلَّفُ بتعمُّده) أخرج غير المكَلَّف وغير المتعمِّد، فلا إثم عليهما.
واعلم أَنَّ المسألة على أربعة أوجه كما نقله الشَّيْبِيُّ عن «البدائع» وابن أمير حاج عن ابن دقيق العيد:

أحدها: أن يكون للمارِّ مندوحة عن المرور، ولم يتعرَّض المصلِّي لذلك، فيختصُّ المارُّ بالإثم.
الثاني: مقابله، وهو أن يتعرَّض المصلِّي للمرور، وليس للمارِّ مندوحة، فيختصُّ المصلِّي بالإثم دون المارِّ.

الثالث: أن يتعرَّض المصلِّي للمارِّ مندوحةً فيأثم.

الرابع: ألا يتعرَّض المصلِّي ولا يكون للمارِّ مندوحة، فلا يَأْثِمُ واحدٌ منهما.

(١) أخرجه أبو داود: ٧١٩، وابن أبي شيبه: ٢٨٩٧، والطحطاوي في «شرح معاني الآثار»: (١/٤٦٠)، و«شرح مشكل

الآثار»: (٢٦/٧)، والبيهقي: (٢٧٨/٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٧١٨)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (٤٢٤٨).



بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ مَاذَا عَلَيْهِ لَكَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْراً لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، رواه الشيخان^(١).

وفي رواية البزار: «أربعين خريفاً»^(٢).

والمكروهُ المرورُ بمحلِّ السجودِ على الأصحِّ في المسجدِ الكبيرِ، والصحراءِ، الطحطاوي

قوله: (بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ) أي: بقربه، وعبرَ بهما؛ لكون أكثر الشغل يقع بهما، كذا قاله البدر العيني في «شرح البخاري».

قوله: (مَاذَا عَلَيْهِ) قال النووي في رواية رَوَيْنَاهَا فِي «الأربعين» لعبد القاهر الرَّهَائِي: «مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ؟».

قوله: (لَكَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْراً لَهُ) الذي في «الجامع الصغير» من رواية مالك والشيخين والأربعة عن أبي جهيم: «لَكَ أَنْ يَقِفَ»، بإثبات (أَنْ) وهو الصواب.

وقال المناوي في قوله: (خَيْراً لَهُ) بنصب (خيراً) على أَنَّهُ خَيْرٌ (كَانَ)، ورفعهُ على أَنَّهُ اسْمُهَا، و(أَنْ يَقِفَ) الخبر.

قوله: (أَرْبَعِينَ خَرِيفاً) أي: عاماً، من تسمية الكلِّ باسم جزئه المتوسط في الحُسْنِ عن باقي أجزائه.

قوله: (على الأصحِّ) وقال فخر الإسلام: هو موضع يقع عليه بصر مصلٍّ خاشع.

قال التُّمَرْتاشِي: وهو الأصحُّ؛ لا طَرَادَهُ، فَإِنَّهُ مَا اخْتَارَ شَيْئاً إِلَّا وَهُوَ يَطْرُدُ فِي الصُّورِ كُلِّهَا، فهو الإمام الذي حاز قَصَبَاتِ السَّبْقِ فِي مِيزَانِ التَّحْقِيقِ، كما في «العناية»، وصَحَّحَهُ أيضاً فِي «النهاية».

قال المحقِّق في «الفتح»: والذي يَظْهَرُ تَرْجِيحُ مَا اخْتَارَهُ فَخَرُ الْإِسْلَامِ، وَكَوْنُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ الْمُؤْتَمَّ هُوَ الْمُرُورُ بَيْنَ [أ/ ١٤٥] يَدَيِ الْمَصْلِيِّ حَقِيقَةً، وَكَوْنُ الْمَسْجِدِ أَوْ الْبَيْتِ اعْتَبَرُ بَقْعَةً وَاحِدَةً فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَغْيِيرَ الْأَمْرِ الْحَسِيِّ - وهو المرور من بعيدٍ - بجعل البعيد قريباً. هـ
قوله: (فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ) هو أَنْ يَكُونَ أَرْبَعِينَ فَأَكْثَرَ، وَقِيلَ: سِتِّينَ فَأَكْثَرَ، وَالصَّغِيرَ بَعْكَسَهُ، أَفَادَهُ الْفُهْستَانِي.

وأفاد أَنَّ الْمُخْتَارَ الْأَوَّلَ، وَالْبَيْتَ وَالْدارَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، كما في «غاية البيان» وَالْفُهْستَانِي.

(١) أخرجه البخاري: ٥١٠، ومسلم: ١١٣٢، من حديث أبي جهيم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البزار: ٣٧٨٢، من حديث أبي جهيم رضي الله عنه.



وفي الصغير مطلقاً، وبما دونَ قامةٍ يصلي عليها، لا فيما وراء ذلك في شارع؛ لما فيه من التضييق على المارة.

(وَلَا تَفْسُدُ) صلاته (بِنَظَرِهِ إِلَى فَرْجِ الْمُطَلَّقَةِ) أو الأجنبية؛ يعني فرجها الداخل (بِشَهْوَةٍ فِي الْمُخْتَارِ) لأنه عملٌ قليلٌ (وَأِنْ ثَبَتَ بِهِ الرَّجْعَةُ) فلو قبلها أو لمسها فسدت صلاته؛ لأنه في معنى الجماع، والجماع عملٌ كثيرٌ.

ولو كانت تصلي، فأولج بين فخذيها وإن لم ينزل، أو قبلها ولو بدون شهوة، أو لمسها بشهوة فسدت صلاتها، وإن قبلته ولم يشتهها لم تفسد صلاته.

الطحطاوي

قوله: (وفي الصغير مُطلقاً) ما لم يكن هناك حائلٌ، كأستوانةٍ صلى إليها.

قوله: (وبما دونَ قامةٍ يصلي عليها) عطفٌ على قوله: (بمحلِّ السجود).

قوله: (لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قدر القامة أو أزيد، أو كان المرور في غير محلِّ السجود في المسجد الكبير والصَّحراء.

قوله: (لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى الْمَارَّةِ) علَّةٌ لقوله: (لا فيما وراء ذلك).

قوله: (بَعْنِي فَرْجَهَا الدَّاخِلِ) نصٌّ على المتوهم.

قوله: (بِشَهْوَةٍ) حدُّ الشَّهْوَةِ: أَنْ تَنْتَشِرَ الْآلَةُ، أو يزداد انتشارها إن كانت منتشرةً قبلُ، وفي المرأة والشيخ الفاني: ميلُ القلب، وقوله: (في المختار) مقابلهُ القولُ بالفساد به.

قوله: (وَأِنْ ثَبَتَ بِهِ الرَّجْعَةُ) أي: في المطلقة رجعيّاً، وثبتت به حُرْمَةُ المصاهرة في الأجنبية.

قوله: (وَالْجِمَاعُ عَمَلٌ كَثِيرٌ) أي: فكذا ما كان بمعناه فيُقْسَدُ.

واعلم أنَّ هذا يُفِيدُ تَقْيِيدَ اللَّمَسِ بِالشَّهْوَةِ؛ لأنه لا يكون في معنى الجماع إلا هما، وقوله:

(أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ) أي: منه؛ لأنه في معنى الجماع.

قوله: (لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ) فَإِنْ قُلْتَ: ما الفرقُ بين تقبيلها إيَّاه أو لَمَسِها وهو يصلي بغير شهوة منه،

وبين تقبيله إيَّاه أو لَمَسِهِ وهي تصلي بغير شهوة أيضاً حيثُ تفسد صلاتها لا صلاته؟

قلتُ: الفرقُ أَنَّ الشَّهْوَةَ فِيهِنَّ أْبْلَغُ، فَتَقْبِيلُهُ مُسْتَلَزِمٌ لِأَشْتِهَائِهَا، وَأَيْضاً تَقْبِيلُهُ مُطْلَقاً وَمُسَّهُ بِشَهْوَةٍ فِي

معنى الجماع، يَعْنِي وَالْجِمَاعُ فَعْلُ الزَّوْجِ، ففَعْلُهُ الدَّوَاعِي كَفَعْلِهِ حَقِيقَةُ الْجِمَاعِ، وَلَوْ جَامَعَهَا وَلَوْ بَيْنَ

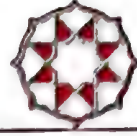
الفخذين تفسد صلاتها، فكذا هذا، بخلاف المرأة، فَإِنَّ الْجِمَاعَ لَيْسَ فَعْلُهَا، فَلَا يَكُونُ إِيَّانَهَا بِالدَّوَاعِي

في معنى الجماع ما لم يشته الزَّوْجُ، أفاده الحلبيُّ، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.





(فصل في المكروهات)



[تعريف المكروه]

المكروه: ضدُّ المحبوب، وما كان النهي فيه ظنيًّا كراهته تحريميَّةً
الطحاوي

(فصل: في المكروهات)

قوله: (المكروه: ضدُّ المحبوب) هذا معناه لغةً.

قوله: (وما كان النهي فيه ظنيًّا) هذا معناه شرعاً.

أفاد السَّعد في «التَّلويح» أنَّ ما كان تركُّه أولى: فَمَعَ المنع عن الفعل بدليلٍ قطعيٍّ حرامٍّ، وبدليلٍ ظنيٍّ مكروهٍ كراهةَ التَّحريم، وبدون المنع عن الفعل مكروهٍ كراهةَ التَّنْزيه، وهذا على رأي الإمام محمَّدٍ. وعلى رأي الشيخين ما يكون تركُّه أولى من فعله: فهو مع المنع عن الفعل حرامٍّ، وبدونه مكروهٍ كراهةَ التَّنْزيه إن كان إلى الجِلِّ أقرب، بمعنى: أنَّه لا يُعاقب فاعله، لكن يُثاب تاركُه أدنى ثوابٍ، وكراهةَ التَّحريم إن كان إلى الحرام أقرب، بمعنى: أنَّ فاعله يَسْتَحِقُّ مَحْذُوراً دون العقوبة بالنَّار، كجرمان الشَّفاعة ١. هـ المراد: منه.

والمراد بالشَّفاعة شفاعَةٌ مخصوصةٌ، كرفع الدَّرجات، لا مُطلقُ الشَّفاعة؛ لأنَّه لا يُحرَّمُها مُرتكب الكبيرة على ما صرَّح به قوله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي»^(١)، فكيف مرتكب المكروه؟! أفاده عماد الدين مُحسِّي «التَّلويح».

وذكر الحَيَّالِيُّ^(٢) في «حاشية شرح العقائد» ما نصُّه:

لا يُقال: مُرتكب المكروه يَسْتَحِقُّ جرمان الشَّفاعة كما نصَّ عليه في «التَّلويح»، فيُحرَّم أهل الكبائر بطريق الأولى.

لأنَّا نقول: لا تُسَلَّم الملازمة؛ لأنَّ جزاء الأدنى لا يلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء آخر عظيمٌ، ولو سلَّم فلعلَّ المراد جرمان الشَّفيعيَّة، يعني: كونه شافعاً، أو حرمان الشَّفاعة لرفع الدَّرجات، أو لعدم الدُّخول، أي: دخول النَّار، أو في بعض مواقف الحَشَر، أو أنَّ الاستحقاق لا يَسْتَلْزِم الوقوع ١. هـ بزيادة ما.

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٣٥)، وأبو دارد في «سننه» (٤٧٣٩)، وأحمد (١٣٢٢٢)، والحاكم في «المستدرک» (٢٢٨)، كلهم من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) المولى الفاضل شمس الدين، أحمد بن موسى الأزنيقي الحنفي، المعروف بـ: الحَيَّالِي، المتوفى في حدود سنة ٨٧٠ هـ. كان فاضلاً محققاً، لا يفتُر عن الاشتغال بالعلم والعبادة. وله حاشية مشهورة على شرح العقائد، وله أشعارٌ لطيفةٌ، وكان نحيفاً إلى الغاية، ولذلك لُقِّب به. «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٢٥٩/١).



إلا لصارف، وإن لم يكن الدليل نهياً، بل كان مفيداً للترك الغير الجازم فهي تنزيهية. والمكروه تنزيهاً إلى الحل أقرب، والمكروه تحريماً إلى الحرمة أقرب.

وتُعَادُ الصلاة

الطحاوي

وقال ابن أمير حاج: وكثيراً ما تُطْلَق الكراهة على كراهة التَّنْزِيهِ، أي: والأصل في إطلاقها التَّحْرِيم، وَجِنْدٌ فلا بدَّ من النَّظَر في الدَّلِيل الفارق بينهما، كما في «البحر» و«النهر». وحاصله: أَنَّ الفعل إن تَضَمَّن تَرْكاً واجباً فمكروه تحريماً، وإن تَضَمَّن تَرْكاً سَنَةً فمكروه تنزيهاً، لكن تتفاوت كراهته في الشَّدَّة والقُرْب من التَّحْرِيم بحسَب تأكُّد السَّنة.

وإن لم يَتَضَمَّن شيئاً منهما، فإن كان أجنبيّاً من الصَّلَاة وليس فيه تَتَمِيمٌ لها ولا دَفْعٌ ضررٍ فهو مكروه أيضاً، كَالْعَبَثِ بِالثَّوبِ أو البَدَنِ وكلِّ ما يَشْغَل القلب، وكذا ما هو من عادة أهل التَّكَبُّرِ وصَنيع أهل الكتاب، وكراهة ذلك على حَسَب ما يَقْتَضِيهِ الدَّلِيل، فإن كان الدَّلِيل مفيداً لِلنَّهْيِ الظَّنِّيِّ الثُّبُوتِ فَالْكِرَاهَةُ تحريميةٌ، إِلَّا إذا وُجِدَ له صَارْفٌ عَنِ التَّحْرِيمِ، وإن لم يُفِدِ النَّهْيَ بل كان مُفِيداً لِلتَّركِ من غير جَزْمٍ فتَنْزِيهيةٌ.

وأمَّا إذا كان فيه تَتَمِيمٌ لها فذكر في «الخلاصة»: أَنَّهُ لو لم تُمَكِّنْهُ عِمَامَتُهُ مِنَ السُّجُودِ فَرَفَعَهَا بِيَدٍ وَاحِدَةٍ أو سَوَّاهَا كَذَلِكَ لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ من مُتَمِّمَاتِ الصَّلَاةِ. هـ أو كان فيه دَفْعٌ ضررٍ، كَقَتْلِ الْحَيَّةِ والعُقْرَبِ، فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ، كما في الحلبي.

قوله: (إِلَّا لِصَارِفٍ) كقوله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُغْمِضُ عَيْنَهُ»^(١) فَإِنَّهُ نَهْيٌ صُرِفَ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ لِتَغْوِيَةِ النَّظَرِ الْمُنْدُوبِ فِي الصَّلَاةِ، فَتَكُونُ لِلتَّنْزِيهِ.

قوله: (وإن لم يكن الدليل نهياً... إلخ) كقول عمر رضي الله عنه [أ/١٤٦] لِمَنْ رَأَاهُ يُصَلِّي فِي ثِيَابِ الْبَذَلَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كُنْتُ أَرْسَلْتُكَ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ أَكُنْتَ تَمُرُّ فِي ثِيَابِكَ هَذِهِ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَنْزِينَ لَهُ^(٢).

قوله: (والمكروه تنزيهاً... إلخ) هذا على رأي الشَّيْخَيْنِ كما عَلِمَتْ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «التَّلْوِيحِ»، كما أَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى رَأْيِ مُحَمَّدٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (٢٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَا يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ مُوسَى بْنُ أَبِي عَجْرَةَ الْحَرَّانِيُّ.

(٢) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٣٩٠) عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَسَاهُ ثَوْبَيْنِ وَهُوَ غَلَامٌ، قَالَ: فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَهُ يُصَلِّي مُتَوَشِّحاً بِهِ فِي ثَوْبٍ، فَقَالَ: أَلَيْسَ لَكَ ثَوْبَانِ تَلْبَسُهُمَا؟ فَقُلْتُ: بَلَى. فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي أَرْسَلْتُكَ إِلَى وَرَاءِ الدَّارِ لَكُنْتَ لَا بَسْمَهُمَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَنْزِينَ لَهُ أَمْ النَّاسُ؟ قَالَ نَافِعٌ: فَقُلْتُ: بَلَى اللَّهُ.



مع كونها صحيحةً لتترك واجباً وجوباً، وتعاد استحباً بترك غيره.

قال في «التجنيس»: كل صلاة أدت مع الكراهة فإنها تعاد لا على وجه الكراهة، وقوله عليه السلام: «لا يُصلى بعد صلاة مثلها»^(١) تأويله النهي عن الإعادة بسبب الوسوسة، فلا يتناول الإعادة بسبب الكراهة، ذكره صدر الإسلام البزدوي في «الجامع الصغير»^(٢).
(يُكره للمُصلي سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً، لا تحديداً:

(تَرَكَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ عَمْدًا) صدر بهذا؛ لأنه لما بعده كالأمر الكُلِّي المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الاطمئنان في الأركان، وكمسابقة الإمام؛ لما فيها من الوعيد على ما في «الصحيحين»: «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، أو يجعل الله صورته صورة حمار؟»^(٣)،
الطحاوي

قوله: (مع كونها صحيحة) لاستجماع شرائطها، كذا في «الشرح».

قوله: (لتترك واجباً وجوباً) في الوقت وبعده ندباً، كذا في «الدر» أول قضاء الفوائت.

قوله: (وتعاد استحباً بترك غيره) أي: السنة، وظاهر إطلاقه ندبها، ولو بعد الوقت دفعاً للكراهة.

قوله: (أدت مع الكراهة... إلخ) وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة فعم التحريمية والتنزيهية.

قوله: (تأويله النهي عن الإعادة... إلخ) أو النهي عن المماثلة في القراءة، أو عن تكرارها في الجماعة، وهذا من تنمة كلام صاحب «التجنيس» لا من كلام المؤلف.

قوله: (لا تحديداً) فهي تزيد عن هذا العدد، والمراد بالكراهة ما يعم التحريمية والتنزيهية.

قوله: (أما يخشى أحدكم... إلخ) بدل من (الوعيد)، أو خبر لمبتدأ محذوف.

قوله: (أو يجعل... إلخ) يحتمل أنه شك من الراوي، أو رواية أخرى.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: ٥٩٩٩، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وعبد الرزاق: ٤٨٢٠، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) هو العلامة شيخ الحنفية أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النسفي، تفقه عليه ركن الأئمة عبد الكريم بن محمد مصنف «طلبة الطلبة»، وأبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي صاحب «التحفة» شيخ صاحب البدائع، وولده القاضي أبو المعالي أحمد. قال عمر بن محمد النسفي في كتاب «الفند»: وكان شيخ أصحابنا بما وراء النهر، وكان إمام الأئمة على الإطلاق، وكان قاضي القضاة بسمرقند، توفي ببخارى سنة (٤٩٣هـ). ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٢٧٠).

(٣) أخرجه البخاري: ٦٩١، ومسلم: ٩٦٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكمجاوزة اليدين الأذنين، وجعلهما تحت المنكبين، وستر القدمين في السجود عمداً للرجال.

(كعبته بنوبه وبدنه) لأنه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة، فكان مكروهاً؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ الْعَبَثَ فِي الصَّلَاةِ، وَالرَّفَثَ فِي الصِّيَامِ، وَالضَّحْكَ عِنْدَ الْمَقَابِرِ»^(١).

ورأى ﷺ رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة، فقال: «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه»^(٢).
والعبث: عمل لا فائدة فيه، ولا حكمة تقتضيه، والمراد بالعبث هنا:

الطحاوي

قوله: (وكمجاوزة اليدين الأذنين... إلخ) أي: من غير عذر، وإلا بأن كانت لا تطاوعه يده إلا هكذا، فلا كراهة.

قوله: (وجعلهما تحت المنكبين) إنما قال ذلك ولم يقل: حذو المنكبين؛ لأنه قدّم أن هذا ورد من فعله ﷺ.

قوله: (لأنه ينافي الخشوع... إلخ) الخشوع: حضور القلب، وتسكين الجوارح، والمحافظة على الأركان، فهستائي.

قوله: (فكان مكروهاً) أي: تحريماً، أفاده السيّد وغيره.

قوله: (والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد به ذكر الجماع بحضرة النساء، لا الجماع؛ لأنه مفسد.

قوله: (والضحك عند المقابر) ورد: أنه من الموبقات؛ لأنّ المحلّ للتعاظ.

قوله: (والعبث... إلخ) قال بدر الدين الكردي: العبث: ما لا غرض فيه شرعاً، والسّفه: ما لا غرض فيه أصلاً.

وفي «الجوهرة»: العبث: ما لا لذة فيه، وما فيه لذة فهو اللّعب اهـ.

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية»: (٨٦/٢): وذكره شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه «الميزان»، وعده من منكرات إسماعيل بن عياش، قال ابن طاهر في كلامه على أحاديث الشهاب: هذا حديث أخرجه إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار، وسعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير، أن رسول الله ﷺ... وهذا مقطوع، وعبد الله بن دينار شامي من أهل حمص، وليس بالمكي. انتهى كلامه. وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٤٠٢/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق: ٣٣٠٨، وابن أبي شيبة: ٦٧٨٧، من حديث ابن المسيب مقطوعاً.



فعل ما ليس من أفعال الصلاة؛ لأنه يُنافيها.

(وَقَلْبُ الْحَصَى إِلَّا لِلسُّجُودِ مَرَّةً) قال جابر بن عبد الله: سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى، فقال: «واحدة»، ولأن تُمسك عنها خير لك من مئة ناقة سود الحَدَقِ^(١).
(وَفَرَقَةُ الْأَصَابِعِ) ولو مرة، وهو غَمَزُهَا أو مَدُّهَا حتى تُصَوَّت؛ لقوله ﷺ:
الطحاوي

وعبارة «الصَّحاح» تفيد التَّرادف بين الْعَبَثِ وَاللَّعْبِ.

قوله: (فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في «النهاية» و«العناية» و«فتح القدير»: إنما يُكره الْعَبَثُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، فَإِنْ دَعَتْ فَلَا بَأْسَ بِهِ، كَسَلَتْ الْعَرَقُ عَنْ وَجْهِهِ، أَوِ التَّرَابُ عِنْدَ الْإِيذَاءِ.

قوله: (وَقَلْبُ الْحَصَى) بالقصر، جمع حصاة: الحجارة الصُّغَارُ.

قوله: (إِلَّا لِلسُّجُودِ) أي: لِيَتِمَّ كُنَّ مِنَ السُّجُودِ التَّامِّ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ أَصْلُ السُّجُودِ فَيَجِبُ، كَمَا فِي «النَّهْرِ».

قوله: (قال جابر: ... إلخ) وقال أبو ذر: سألت النبي ﷺ عن كل شيء، حتى سألتُه عن مسح الحصى، فقال: «واحدة، أو دَعْ»^(٢).

وقال الكردي في ذلك سجعاً وهو: سأل أبو ذر خير البشر عن تسوية الحجر، فقال: يا أبا ذر، مَرَّةً وَإِلَّا فَذَرْ، كما في «السراج» و«غاية البيان».

فما يُروى: «يا أبا ذر، مَرَّةً وَإِلَّا فَذَرْ» من الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى.

قوله: (وَلَا تُمَسِّكُ عَنْهَا ... إلخ) هذا يدلُّ على أَنَّ التَّرْكَ أَوْلَى، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْبَدَائِعِ» وَ«الْنَّهْيَةِ»، قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ التَّسْوِيَةُ قَبْلَ الشُّرُوعِ، فَكَانَ مُقْصِراً فِي تَرْكِهِ أ. هـ.
قوله: (سُودِ الْحَدَقِ) كناية عن الْعِظَمِ، وَغَلَاءِ الْقِيَمِ.

فروع:

كُره مسح جبهته من نحو تراب، كحشيش أو عَرَقٍ، فِي خِلَالِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، فَإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ بِأَنْ ضَرَّهُ أَوْ شَغَلَهُ عَنِ الْخُشُوعِ فَلَا كِرَاهَةَ، وَأَمَّا بَعْدَ السَّلَامِ فَلَا يُكْرَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الشَّيْبِ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ مَسَحَ جَبْهَتَهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ قَالَ: «أَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ»^(٣) أ. هـ.

(١) أخرجه أحمد: (٣٢٨/٣)، وابن أبي شيبة: ٧٨٢٧، وابن خزيمة: ٨٩٧.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٤٤٦)، وابن خزيمة (٩١٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٢٩).

(٣) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١١٢)، وبنحوه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٩٩).

«لا تُفَرِّق أصابعَكَ وأنتَ في الصَّلَاةِ»^(١).

(وَتَشْبِيكُهَا) لقول [ابن] عمرَ فيه: تلكَ صَلَاةُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ^(٢).

الطَّحْطَاوِيُّ

قال المحقق ابن أمير حاج: حاصل هذه المسألة أربعة وجوه:

أحدها: أن يمسحَ جبهته من العرق أو التراب بعدَ السَّلام، فذلك مُستحبٌّ؛ لأنَّه خرج من الصَّلَاة، وفيه إزالةُ الأذى عن نفسه.

الثاني: أن يمسحَ بعدَ الفراغ من أعمال الصَّلَاة قبلَ السَّلام، قال في «البدائع»: لا بأس به بالإجماع؛ لأنَّه لو قُطِع الصَّلَاة في هذه الحالة لا يُكره، فلا بُدَّ أن لا يُكره إدخالُ فعلٍ قليلٍ أولى.

الثالث: أن يمسحَ بعدَ ما رفع رأسه من السَّجدة الأخيرة قبلَ أن يَقْعِدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، فقال السَّرْحَسِيُّ: لا بأس به، وقال الحَلَوَانِيُّ: فيه اختلاف ألفاظ الكتب، ففي بعضها: أكره ذلك، وفي بعضها: لا أكره ذلك، ولكلُّ دليلٍ من السَّنَةِ.

الرابع: أن يمسحَ في خِلال الصَّلَاة. هـ وظاهر الرواية كما في «التحفة»: أنَّه يُكره، وهو الصَّحيح.

قوله: (لا تُفَرِّق... إلخ) هذا يُفيد التَّحْرِيمَ، وألحقَ في «المجتبى» منتظر الصَّلَاة والماشي إليها بمن فيها.

وأما خارج الصَّلَاة ففي المُهَسَّنِيِّ: وتُكره خارج الصَّلَاة عند كثيرين أ. هـ

وعلَّله في «المجتبى» كما في «البحر» بأنَّها من الشَّيْطَان، لكن قال: لَمَّا لم يكن فيها خارجها نهْيٌ لم تكن تحريميةً أ. هـ

وعلَّلَ في «البرهان» الكراهة بأنَّه نوعٌ من العَبَث، وقال رحمته: «الضاحكُ في الصَّلَاة والملنَفْتُ والمفرقُ أصابعه سواء»^(٣) يعني في الإثم، كذا في «مجمع الروايات»

وإنَّما كُرِه؛ لأنَّه عمل قوم لوط، فيُكره التشبُّه بهم، قال رحمته لعليٍّ: «إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، لا تُفَرِّق أصابعَكَ وأنتَ تصلِّي»^(٤) كذا في «المستصفى».

قوله: (وَتَشْبِيكُهَا) ولو حال السَّعي إلى الصَّلَاة؛ لِمَا روى أحمد وأبو داود وغيرهما [أ/١٤٧]

(١) أخرجه ابن ماجه: ٩٦٥، والبخاري: ٨٥٤، من حديث علي رحمته.

(٢) أخرجه أبو داود: ٩٩٣، والبيهقي: (٢/٢٨٩)، من حديث ابن عمر رحمتهما.

(٣) أخرجه أحمد (١٥٦٢١)، والدارقطني في «سننه» (٦٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٩) (٢٠/١٨٩)، والبيهقي

في «السنن الكبرى» (٣٥٧٤)، كلهم من حديث معاذ بن أنس رحمته بالفاظ متقاربة.

(٤) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٩٦٥)، وليس فيه: «إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي».



(والتَّخَصُّرُ) لَأَنَّهُ نُهِيَ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ^(١)، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ،

الطحاوي

مرفوعاً: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَشْبِكُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ»^(٢).

وَإِذَا كَانَ مُنْتَظِراً لَهَا بِالْأُولَى، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا أَيْضاً تَحْرِيمِيَّةٌ؛ لِلنَّهْيِ الْمَذْكُورِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ». وَأَمَّا إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَحِكْمَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ أَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(٣)، وَأَنَّهُ يَجْلِبُ النَّوْمَ، وَهُوَ مِنْ مِظَانِ الْحَدَثِ، وَأَنَّ صُورَةَ التَّشْبِيكِ تَشْبُهُ صُورَةَ الْاِخْتِلَافِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ^(٤)، فَكُرِّهَ ذَلِكَ لِمَا هُوَ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ، حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْمُنْهَيِّ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ) وَهِيَ مَا بَيْنَ رَأْسِ الْوَرِكِ وَأَسْفَلَ الْأَضْلَاعِ، أَفَادَهُ فِي «الْقَامُوسِ».

وَفِي «الْمِصْبَاحِ»: الْاِخْتِصَارُ وَالتَّخَصُّرُ فِي الصَّلَاةِ وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْخَصْرِ، وَهُوَ وَسْطُ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ الْمُسْتَدَقُّ فَوْقَ الْوَرَكَيْنِ أ.هـ.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَيَّ عَلَى عَصَا فِي الصَّلَاةِ، وَتَسَمَّى الْمَخْصَرَةُ، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ لِابْنِ أَنَيْسٍ وَقَدْ أَعْطَاهُ عَصَاً: «تَخَصَّرْ بِهَا»، فَإِنَّ الْمُتَخَصِّرِينَ فِي الْجَنَّةِ^(٥) كَمَا فِي «التَّبَيِّنِ».

وَلَا شَكَّ فِي كِرَاهَةِ الْاِتِّكَاءِ فِي الْفَرْضِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، لَا فِي النَّفْلِ مُطْلَقاً عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا فِي «الْمَجْتَبَى».

وَقِيلَ: هُوَ أَلَّا يَتِمَّ حَدُودُ الصَّلَاةِ، فَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ تَرْكُ وَاجِبٍ كُرِهَ تَحْرِيماً، وَإِنْ أَخْلَلَ بَسَنَةً كُرِهَ تَنْزِيهاً.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٢٢٠، وَمُسْلِمٌ: ١٢١٨، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨١٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٦٢) وَغَيْرُهُمَا، كُلُّهُمَا مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٣٨٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٨٢٤)، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٣٤٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٥٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٦٧١)، وَأَحْمَدُ (٧٠٤٩)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ يُغْرِبُ النَّاسَ غَرْبَةً، وَيَبْقَى خُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ مَرَّجَتْ عَهْدَهُمْ وَأَمَانَتَهُمْ، وَاخْتَلَفُوا فَكَانُوا هَكَذَا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، قَالُوا: فَكَيْفَ بَنَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ، وَتُقِيلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ، وَتَدْعُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ».

(٥) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥٢٥٢) عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَيْسٍ السَّلْمِيَّ عَصَاً، فَقَالَ: «خُذْ هَذِهِ فَتَخَصَّرْ بِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُخْتَصِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَلِيلٌ» قَالَ: فَلَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُفِنَتْ تِلْكَ الْعَصَا مَعَهُ. وَيَنْحُوهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٦٠٤٧)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٣٣٢) (١٣/١٣٣)، وَابْنُ حِبَانَ (٧١٦٠)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السِّنَنِ الْكَبِيرِ» (٦٠٢٤)، كُلُّهُمْ فِي قِصَّةِ طَوِيلَةٍ.

وهو أشهر وأصح تأويلاتها؛ لما فيه من ترك سنة أخذ اليدين، والتشبه بالجابرة.

(وَاللِّتَفَاتُ بِعُنُقِهِ) لا بعينه؛ لقول عائشة رضي الله عنها: سألت رسول الله ﷺ عن التفات الرجل في الصلاة، فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»، رواه البخاري^(١)، وقوله ﷺ: «لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت،
الطحاوي

وقيل: أن يختصر القراءة، فإن أخل بواجب كره تحريماً، وإلا فلا.

قال في «النهر»: وهذه التأويلات ليس في اللفظ ما يمنع واحداً منها، إلا أن الأنسب هو الأول ١. هـ

قوله: (وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة والحديث والفقهاء ١. هـ

قوله: (لما فيه... إلخ) أي: فالكراهة لها سببان: سبب يقتضي كراهة التنزيه، وسبب يقتضي كراهة التحريم، قال في «البحر»: والذي يظهر أنها تحريمية؛ للنهي المذكور، كذا في «الشرح».

قوله: (والالتفات بعنقه، لا بعينه) الالتفات ثلاثة أنواع:

مكروه: وهو ما ذكر.

ومباح: وهو أن ينظر بمؤخر عينه يمنة ويسرة من غير أن يلوي عنقه.

ومبطل: وهو أن يحول صدره عن القبلة إذا وقف قدر أداء ركن مستديراً، كما بحثه في «البحر».

وهذا إذا كان من غير عذر، أمّا به فلا؛ لتصريحهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم أنه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا تبطل.

وفي «الشرح»: والأولى ترك النوع الثاني؛ لأنه ينافي الأدب لغير حاجة، والظاهر أن فعله ﷺ إياه كان لحاجة تفقد أحوال المقتدين، مع ما فيه من بيان الجواز، وإلا فهو ﷺ كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه، كما في «الصحيحين»^(٢).

قوله: (عن التفات الرجل في الصلاة) ومثله المرأة والخشي في هذا الحكم.

قوله: (هو اختلاس) أي: اختطاف بسرعة، والمراد - والله أعلم - أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضاً من صلاته فينقص ثواب ذلك المأخوذ، ولما كان ذلك على سبيل الغرة والغفلة مع تمكن الآخذ ورغبة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه: الاختلاس.

قوله: (مقبلاً على العبد) أي: بمزيد رحمته وإحسانه.

(١) أخرجه البخاري: ٧٥١، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٤١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «هل ترون قبلي ههنا، فوالله ما يخفى عليّ خشوعكم ولا ركوعكم، إني لأراكم من وراء ظهري».



فإن التفت انصرف عنه^(١).

ويكره أن يرمي بزاقه، إلا أن يضطر، فيأخذه بشوبه، أو يلقيه تحت رجله اليسرى إذا صلى خارج المسجد؛ لما في «البخاري»: أنه ﷺ قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه، فإنما يُناجي الله تعالى ما دام في مُصَلَّاه، ولا عن يمينه، فإن عن يمينه ملكين، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه^(٢)، وفي رواية: «أو تحت قدمه اليسرى»^(٣). الطحطاوي

قوله: (انصرف عنه) أي: منع عنه ذلك الإحسان.

قوله: (ويكره أن يرمي بزاقه) البزاق كغراب: ماء الفم إذا خرج منه، وما دام فيه فهو ريق، فتسميته بزاقاً باعتبار المال، ويقال: بالصاد والسين المهملتين.

قوله: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام إليها قبل الدخول فيها؛ إلحاقاً له بها.

قوله: (فإنما يُناجي الله) أي: يتحدث معه، ويتكلم بكلامه، وهذا على سبيل التمثيل؛ لأنَّ شأن المناجي أن يواجه من يُناجيه، فلا يُقابله بما يُخلُّ بالأدب، لا سيما إذا كان عظيماً، فيمثل المصلي في حال صلاته بحال من يُناجي عظيماً مُواجهاً له، فلا يأتي بما فيه سوء الأدب.

قوله: (فإن عن يمينه ملكين) الحديث المتفق عليه «ملكاً» بالإنفراد^(٤).

واستشكل بأن في اليسار أيضاً ملكاً.

وأجيب: بأنه ورد في حديث أبي أمامة: «فإنه يقوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه، وقرينه عن يساره»^(٥) أي: فلعل المصلي إذا تفلَّ عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان، ولا يُصيب الملك منه شيء، كما في العيني على البخاري.

وفي «شرح المشكاة» عن الحافظ ابن حجر: واستثنى بعضهم من بالمسجد النبوي مستقبلاً القبلة، فإن بصاقه عن يمينه أولى؛ لأنه ﷺ عن يساره. هـ قال: وهو وجهٌ وجيه، كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه، فإن الظاهر حينئذ أنه عن اليمين أولى. هـ

(١) أخرجه أبو داود: ٩٠٩، والنسائي: ١١٩٦، وأحمد: ٢١٥٠٨، والدارمي: ١٤٢٣، وابن خزيمة: ٤٨٢، والحاكم: ٨٦٢، والبيهقي: (٢٨١/٢)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وابن أبي شيبه: ٤٥٣٤، والطبراني في «الكبير»: ٩٣٤٥، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: ٤١٦، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: ٤٠٩، ومسلم: ١٢٢٦، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٤١٦)، وأما ما ذكره مسلم في «صحيحه» من الأحاديث فلم يذكر فيها الملازمة.

(٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٠٨/٨) (١٩٩)، والرويان في «مسنده» (١١٨٩).



وفي «الصحيحين»: «البزاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها»^(١).

(و) كُرْهُ (الإِقْعَاءِ) وهو: أن يضع اليَتيه على الأرض، وينصب ركبتيه؛ لقول أبي هريرة رضي الله عنه: نهاني رسول الله عن نقر كنقر الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب^(٢).

(وَأُفْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ) لقول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ ينهى عن عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وأن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع، رواه البخاري^(٣)، وعُقْبَةُ الشَّيْطَانِ: الإقعاء. الطحطاوي

قلت: لا سيما إذا كان المصلي في الروضة.

قوله: (وفي الصحيحين... إلخ) أورد أنه يدل على جواز البزاق في المسجد؛ لأنه لو كان معصية لم يُكْفَر بالدفن وحده، بل بالتوبة.

أجيب: بأن التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها، فيكون معنى قوله ﷺ: «وكفارتها دفنها» أي: مع التوبة، بدليل تسميتها خطيئة، قاله ابن أمير حاج.

قوله: (وكُرْهُ الإقعاء) كراهة تحريم.

قوله: (وَيَنْصَبُ رِجْلَيْهِ) ويضمهما إلى صدره، ويضع يديه على الأرض. هـ

وقال الكرخي: هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعاً يديه على الأرض. هـ قال الزيلعي: والأول أصح؛ لأنه أشبه بإقعاء الكلب، يعني: أن كون الأول هو المراد في الحديث أصح، لا أن [أ/١٤٨] ما قاله الكرخي غير مكروه، بل يُكره ذلك أيضاً، كما في «الفتح» و«المضمرات».

وأفاد الحلبي أن الإقعاء خارج الصلاة مكروه أيضاً على التفسير الأول.

قوله: (عن نقر كنقر الديك) قال في «غاية البيان»: المراد به تخفيف الركوع والسجود، كالتقاط الديك الحبة بمنقاره. هـ

قوله: (وافتراش ذراعيه) وهو بسطهما على الأرض حالة السجود، إلا للمرأة، كما في «سكب الأنهر».

قوله: (عن عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ) العُقْبَةُ: بضم العين وسكون القاف، وفتح العين وسكون القاف، أفاده «الشرح».

(١) أخرجه البخاري: ٤١٥، ومسلم: ١٢٣٢، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد: (٣١١/٢).

(٣) أخرجه البخاري: ٨٢٢، من حديث أنس رضي الله عنه.



(وَتَشْمِيرُ كُمَيْهِ عَنْهُمَا) لِلنَّهْيِ عَنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَفَاءِ الْمُنَافِي لِلْخُشُوعِ.

(وَصَلَاتُهُ فِي السَّرَاوِيلِ) وَفِي إِزَارٍ (مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى لُبْسِ الْقَمِيصِ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّهَافُوتِ، وَالتَّكَاسُلِ، وَقِلَّةِ الْأَدَبِ، وَالْمُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَصَلِّيَ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: إِزَارًا، وَقَمِيصًا، وَعِمَامَةً، وَلِلْمَرْأَةِ: فِي قَمِيصٍ، وَخِمَارٍ، وَمِقْنَعَةٍ.

(وَرَدُّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ) لِأَنَّهُ سَلَامٌ مَعْنَى، وَفِي «الذَّخِيرَةِ»: لَا بَأْسَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُجِيبَ الْمُتَكَلِّمَ بِرَأْسِهِ، وَرَدَّ الْأَثَرُ بِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(١).
الطَّحْطَاوِي

قوله: (وَتَشْمِيرُ كُمَيْهِ عَنْهُمَا) أَي: عَنْ ذِرَاعَيْهِ، سَوَاءً كَانَ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ أَوْ لَا عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ»؛ لَصِدْقِ كَفِّ الثَّوْبِ عَلَى الْكُلِّ، وَلَوْ شَمَّرَهُمَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ فِيهَا اخْتَلَفَ فِي الْكَرَاهَةِ، كَذَا فِي «النَّهْرِ».

قوله: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَفَاءِ) عَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْبُرِ الْمُنَافِي لِمَوْضُوعِ الصَّلَاةِ. هـ.
قوله: (وَصَلَاتُهُ فِي السَّرَاوِيلِ أَوْ فِي إِزَارٍ) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَالصَّلَاةُ مَتَوَشِّحًا لَا تُكْرَهُ، وَفِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ بَعْضُهُ تُكْرَهُ إِلَّا لِحُضُورِ الْعَدَمِ. وَالْإِزَارُ يَذْكَرُ وَيؤنَّثُ، يُقَالُ: هُوَ إِزَارٌ، وَ: هِيَ إِزَارٌ، وَمِثْرٌ وَزَنْ مِثْرٍ مِثْلُهُ.

قوله: (لِمَا فِيهِ مِنَ التَّهَافُوتِ) هَذَا يُقِيدُ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ.

قوله: (وَمِقْنَعَةٍ) هِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَفَتْحِ النُّونِ: ثَوْبٌ يُوَضَّعُ عَلَى الرَّأْسِ وَيُرْبَطُ تَحْتَ الْحَنْكِ، وَالْقِنَاعُ أَوْسَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَفُ مِنْ تَحْتِ الْحَنْكِ وَيُرْبَطُ عَلَى الْقَفَا، وَالْخِمَارُ أَكْبَرُ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُغَطِّي بِهِ الرَّأْسُ وَتُرْسَلُ أَطْرَافُهُ عَلَى الظَّهْرِ أَوْ الصَّدْرِ.

قوله: (لَا بَأْسَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُجِيبَ) قَالَ الْحَلَوَانِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ الْمُصَلِّي، وَأَنْ يُجِيبَ هُوَ بِرَأْسِهِ أَوْ بِيَدِهِ، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ عِنْدَهُ، وَبَعْدَ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَرُدُّ مُطْلَقًا عِنْدَ أَبِي يَوْسُفٍ. هـ.

وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ وَالطَّحْطَاوِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، كَذَا فِي «الشَّرْحِ» عَنْ «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ» ^(٢)، وَهُوَ يُؤَيِّدُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٨٦، وَمُسْلِمٌ: ٢١٠٣، مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وَنَقَلَ ذَلِكَ الْعَيْنِيُّ فِي «الْبَيَانَةِ» (٤٤٢/٢) عَنْ «الْمَجْتَبَى»، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١١٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٥٣٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

ولا بأس بأن يُكَلِّمَ الرجلُ المصلِّي، ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾
[آل عمران: ٢٩] الآية.

(وَالْتَرْبُيعُ بِلا عُدْرٍ) لترك سنّة القعود، وليس بمكروهٍ خارجٍها؛ لأنَّ جُلَّ قعودِ النبي ﷺ كان التربع، وكذا عمرُ بنُ الخطّابِ رضي الله عنه، وهو: إدخالُ السّاقينِ في الفخذين، فصارت أربعةً.

(وَعَقْصُ شَعْرِهِ) وهو: شدُّه على القفا، أو الرأسِ؛ لأنَّه ﷺ مرَّ برجلٍ يصلي وهو معقوصُ الشعر، فقال: «دَعْ شعركَ يسجدُ معك»^(١).

(و) يُكْرَهُ (الاعتِجَارُ، وَهُوَ شَدُّ الرَّأْسِ بِالْمِنْدِيلِ) أو تكويرُ عمامته على رأسه (وَتَرْكُ وَسْطِهَا مَكْشُوفًا) وقيل: أن ينتقبَ بعمامته فيغْطِي أنفه؛
الطحطاوي

قوله: (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) أي: لقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ﴾... إلخ [آل عمران: ٢٩].

وفيه أنّه يُمكن أن يُقال: إنّ الكلامَ في الصّلاة كان جائزاً في شريعتهم كما كان جائزاً صدر الإسلام، فحيثُ جاز نفسُ الكلامِ فالمناداةُ له من غيره أولى، فالأولى الاقتصار على الدليل الأوّل.

قوله: (بلا عذرٍ) أمّا بالعدر فلا كراهة؛ لأنَّ العذر يُبيح ترك الواجب، فأولى السنّة.

قوله: (لترك سنّة القعود) هذا يُفيد أنّه مكروهٌ تنزيهاً. أفاده «الشرح».

قوله: (وهو: إدخالُ السّاقينِ في الفخذين) الأولى تحت الفخذين كما ترشد إليه عبارته في «الشرح».

قوله: (وهو: شدُّه على القفا أو الرأسِ) بخيط أو بصمغ، قال السيّد في «شرحه»: وفيه إشعارٌ بأنَّ ضَمَرَ الشعر مع إرساله لا يمتنع، وبه صرّح ابن العزّ^(٢) ١. هـ

ثمَّ الكراهةُ إذا فعله قبل الصّلاة وصلّى به على تلك الهيئة مطلقاً، سواءً تعمّده للصّلاة أم لا، وأمّا لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصّلاة تفسد صلاته؛ لأنَّه عملٌ كثيرٌ بالإجماع، كما في الحلبيّ.

قوله: (أو تكويرُ عمامته على رأسه) أي: لفَّ العِمامةَ حول الرأسِ وإبداءَ الهامة، كما في «الظهيرية»، فقوله: (وتركُ وَسْطِهَا مَكْشُوفًا) راجعٌ إلى تفسير «الشرح» أيضاً، والمراد أنّه مكشوفٌ عن العِمامة، لا مكشوفٌ أصلاً؛ لأنَّه فَعَلَ ما لا يفعل.

(١) لم أعر عليه بهذا اللفظ، لكن روى النهي عن كف الشعر، والثياب في صحيح البخاري: ٨١٥، ومسلم: ١٠٩٥، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٣٣٢): إذا صليت فلا تعقص بشعرك، فإن شعرك يسجد معك. من قول ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) علي بن علي بن محمد بن محمد بن العزّ الدمشقي، علاء الدين الحنفي، المتوفى سنة ٧٩٢هـ اثنتين وتسعين وسبعمائة، من تصانيفه «التنبيه على مشكلات الهداية»، «النور اللامع فيما يعمل به في الجامع» أي: جامع الأموية. «هدية العارفين» (٧٢٦/١).



لنهي النبي ﷺ عن الاعتجار في الصلاة^(١).

(وَكَفْتُ ثَوْبِهِ) أي: رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود، وقيل: أن يجمع ثوبه ويشدّه في وسطه؛ لما فيه من التجبر المنافي للخشوع؛ لقوله ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً»، متفق عليه^(٢).

(و) يُكره (سدله) تكبراً وتهاوناً، وبالعذر لا يكره، وهو: أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه، أو كتفيه فقط، ويرسل جوانبه من غير أن يضمّها؛ لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «إنه ﷺ نهى عن السدل، وأن يغطي الرجل فاه»^(٣)، الطحاوي

قوله: (لنهي النبي ﷺ) هذا يفيد كراهة التحريم.

قوله: (وقيل: أن يجمع ثوبه... إلخ) لأنّه صنيع أهل الكتاب، كذا علّله العتّابي، وفي «الخلاصة» أنّه لا يكره، قال الحلبي: وهو المختار.

قوله: (لما فيه من التجبر) قال في «منية المصلي»: ويكره كل ما كان من أخلاق الجبابة. هـ وقيل: لا بأس برفعه عن التراب، والأصح الإطلاق؛ لأنّه إذا كان ترتيب الوجه في السجود مندوباً فما ظنك بالثوب.

قوله: (وَأَلَّا أَكْفَ شَعْرًا) أي: أجمعه.

قوله: (ويُكره سدله) أي: سدل المصلي ثوبه، وهو في اللغة: الإرخاء والإرسال، وفي الشرع: الإرسال بدون لبس معتاد، وهذا إذا كان بغير عذر، أمّا بالعذر كبردٍ وحرٍّ شديدَيْن فلا يكره. قوله: (وهو: أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه) المراد بالثوب هنا الطيلسان، كما في «شرح الوقاية».

قوله: (أو كتفيه... إلخ) هذا في القباء ونحوه، والمختار عدم الكراهة، كما في «الخلاصة» هـ. لكن ما في «الخلاصة» تعقّب البرهان الحلبي بأنّه لم يوافقه على هذا أحد سوى البرزّازي، والصحيح الذي عليه قاضيخان والجمهور أنّه يكره؛ لأنّه إذا لم يدخل يديه في كُمّيه صدق عليه اسم السدل؛ لأنّه إرخاء للثوب بدون لبس معتاد هـ.

(١) أبو داود: (في المراسيل ١/١١٧).

(٢) أخرجه البخاري: ٨١٥، ومسلم: ١٠٩٥، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود: ٦٤٣، والترمذي: ٣٧٩، وأحمد: ٧٩٣٤، وابن حبان: ٢٣٥٣، وابن خزيمة: ٧٧٢، والطبراني في

«الأوسط»: ١٢٨٠، والحاكم: ٩٣١، والبيهقي: (٢/٢٤٢).



فِكْرُهُ التَّلَثُّمُ وَتَغْطِيَةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ فِعْلَ الْمَجْجُوسِ حَالَ عِبَادَتِهِمُ النَّيْرَانَ، وَلَا كِرَاهَةً فِي السَّدْلِ خَارِجَ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

(و) يُكْرَهُ (الْإِنْدِرَاجُ فِيهِ) أَيِ: الثُّوبِ (بِحَيْثُ لَا) يَدْعُ مَنْفَذًا (يُخْرِجُ يَدَيْهِ) مِنْهُ، وَهِيَ: الْإِشْتِمَالَةُ الصَّمَاءُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ، فَلْيَتَزَرَّ بِهِ، وَلَا يَشْتَمِلِ إِشْتِمَالَةَ الْيَهُودِ»^(١).

(و) يُكْرَهُ (جَعْلُ الثُّوبِ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرْحُ جَانِبِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ) أَوْ عَكْسُهُ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْمُنْكَبِينَ مُسْتَحَبٌّ فِي الصَّلَاةِ، فَيُكْرَهُ تَرْكُهُ تَنْزِيهًا بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

(وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقِيَامِ) كِتَامًا الْقِرَاءَةَ حَالَةَ الرُّكُوعِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الْإِنْتِقَالَاتِ بَعْدَ تَمَامِ الْإِنْتِقَالِ؛ لِأَنَّ فِيهِ خِلَلِينَ: تَرْكُهُ فِي مَوْضِعٍ، وَتَحْصِيلُهُ فِي غَيْرِهِ.

الطحطاوي

قوله: (فَيُكْرَهُ التَّلَثُّمُ) اللَّثَامُ: مَا كَانَ عَلَى الْفَمِ مِنَ النَّقَابِ، وَاللَّفَامُ: مَا كَانَ عَلَى أُرْنَبَةِ الْأَنْفِ. وَفِي الزَّيْلَعِيِّ: التَّلَثُّمُ: تَغْطِيَةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ فِي الصَّلَاةِ.

وَفِي «الْبَحْرِ» عَنْ «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: إِنَّ السَّدْلَ يَصْدُقُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَنْدِيلُ مُرْسَلًا مِنْ كَتْفَيْهِ كَمَا يَعْتَادُهُ كَثِيرٌ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ عَلَى عُنُقِهِ مَنْدِيلٌ أَنْ يَضَعَهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الثُّوبُ مُحْفُوظًا عَنِ الْوُقُوعِ أَوْ لَا ١ هـ.

وَمِثْلُ الْمَنْدِيلِ فِيمَا يَظْهَرُ الْمُسَمَّى بِهِ: (الشَّالُ) الَّذِي يُوضَعُ عَلَى الْأَكْتَافِ، لَكِنَّهُ قَدْ قَالَ: إِنَّهُ لِبَسٌّ مُعْتَادٌ الْآنَ، وَلَا كِبَرٌ فِي جَعْلِهِ عَلَى الْكَتِفِ.

قوله: (وَلَا كِرَاهَةً فِي السَّدْلِ... إلخ) قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ فِي السَّدْلِ: هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْعُذْرِ وَعَدَمِ التَّكْبُرِ، فَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ مِنْ غَيْرِ تَكْبُرٍ فَلَا كِرَاهَةَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْعُذْرِ مُتَكَبِّرًا أَوْ لِلتَّكْبُرِ فَقَطْ كُرِهَ مُطْلَقًا ١ هـ.

قوله: (بَعْدَ تَمَامِ الْإِنْتِقَالِ) كَأَنْ يَكْبُرَ لِلرُّكُوعِ مِثْلًا بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى [أ/١٤٩] حَدُّ الرُّكُوعِ، أَوْ يَقُولَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) بَعْدَ تَمَامِ الْقِيَامِ.

وَالسَّنَةُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الذِّكْرِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْإِنْتِقَالِ، وَانْتِهَاؤُهُ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، وَإِنْ خَالَفَ تَرَكَ السَّنَةَ، قَالَ فِي «الْأَشْبَاهِ»: كُلُّ ذِكْرِ فَاتٍ مُحَلَّلٌ لَا يُؤْتَى بِهِ فِي غَيْرِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٦٣٥، وَاحْمَدُ: ٦٣٥٦، وَابَيْهَقِيُّ: (٢/٢٣٦)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(و) يُكْرَهُ (إِطَالَةُ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فِي) كُلِّ شَفْعٍ مِنَ (التَّطَوُّعِ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَأْثُورًا عَنْ صَحَابِيٍّ كَقِرَاءَةِ ﴿سَبَّحْ﴾، وَ﴿قُلْ بِتَأْيِثِهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي الْوَتْرِ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ مُلْحَقٌ بِالنَّوَافِلِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْيُسْرِ: لَا يَكْرَهُ؛ لِأَنَّ النَّوَافِلَ أَمْرُهَا أَسْهَلُ مِنَ الْفَرْضِ.

(و) يُكْرَهُ (تَطْوِيلُ) الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ عَلَى) الرُّكْعَةِ (الْأُولَى) بِثَلَاثِ آيَاتٍ فَأَكْثَرَ، لَا تَطْوِيلُ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ صَلَاةٍ نَفْلٍ (فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ) الْفَرْضِ بِالِاتِّفَاقِ، وَالنَّفْلِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ إِحْقَاقًا لَهُ بِالْفَرْضِ فِيمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَخْصِيصٌ مِنَ التَّوَسُّعَةِ.

(و) يُكْرَهُ (تَكَرَّرُ السُّورَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْفَرْضِ) وَكَذَا تَكَرَّرُهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ إِنْ حَفِظَ

الطَّحطاوي

قوله: (وَيُكْرَهُ إِطَالَةُ الرُّكْعَةِ الْأُولَى... إلخ) هذا عندهما، واختار محمد التَّطْوِيلَ.

قوله: (فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنَ التَّطَوُّعِ) أَمَّا فِي الْفَرْضِ فَإِنَّهُ مَسْنُونٌ إِجْمَاعًا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَذَا فِي غَيْرِ

الْفَجْرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، كَذَا فِي مَثَلَا مَسْكِينٍ. وَفِي «النَّهْرِ» عَنْ «المعراج»: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

قوله: (فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ مُلْحَقٌ بِالنَّوَافِلِ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّ الْوَتَرَ فَرْضٌ عَمَلِيٌّ.

قوله: (وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْيُسْرِ) وَكَذَا قَالَ الْمُحَبِّبِيُّ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

قوله: (بِثَلَاثِ آيَاتٍ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِيمَا دُونَهَا؛ لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْفَجَرَ

بِالْمَعْوِذَتَيْنِ^(١)، وَالثَّانِيَةِ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى بِآيَةٍ، وَكِرَاهَةُ الْإِطَالَةِ بِالثَّلَاثِ فَأَكْثَرَ فِي غَيْرِ مَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ تَنْزِيهِيَّةً، كَذَا فِي السَّيِّدِ.

قوله: (لَأَنَّهُ ابْتِدَاءُ صَلَاةٍ نَفْلٍ) أَفَادَ أَنَّ إِطَالَةَ ثَلَاثَةِ الْفَرْضِ مَكْرُوهَةٌ.

قوله: (فِيمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَخْصِيصٌ مِنَ التَّوَسُّعَةِ) أَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ فَلَا يُكْرَهُ، كَمَا وَرَدَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ

يَقْرَأُ فِي أُولَى الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ بِالْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْغَاشِيَةِ^(٢)، وَالثَّانِيَةِ زَادَتْ عَلَى الْأُولَى بِسَبْعِ آيَاتٍ.

وَأَجَابَ الزَّاهِدِيُّ: بِأَنَّ الزِّيَادَةَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السُّورِ، فَإِنْ كَانَتِ السُّورُ قِصَارًا فَالْثَلَاثُ آيَاتٍ زِيَادَةٌ

كثِيرَةٌ مَكْرُوهَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ طَوَالًا فَالسَّبْعُ آيَاتٍ زِيَادَةٌ يَسِيرَةٌ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ. هَذَا قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَهُوَ حَسَنٌ.

قوله: (فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ) وَكَذَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ، كَمَا فِي «النَّهْرِ» عَنْ «القينية»، وَأَمَّا مَا وَرَدَ: أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٩٥٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٤٨٤١)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨٧٦)،

وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٥٣٦)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٧٨)، مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

غَيْرَهَا وَتَعَمَّدَهُ؛ لِعَدَمِ وُجُودِهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهُ وَجَبَ قِرَاءَتُهَا؛ لَوْجُوبِ ضَمِّ السُّورَةِ لِلْفَاتِحَةِ، وَإِنْ نَسِيَ لَا يَتْرُكُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ افْتَتَحْتَ سُورَةً فَأَقْرَأْهَا عَلَى نَحْوِهَا»^(١).

وَقَيَّدَ بِالْفَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْرَهُ التَّكَرُّارُ فِي النَّفْلِ؛ لِأَنَّ شَأْنَهُ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَامَ إِلَى الصَّبَاحِ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ يَكْرُرُهَا فِي تَهْجُدِهِ^(٢)، وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ كَانُوا يُحْيُونَ لَيْلَتَهُمْ بِآيَةِ الْعَذَابِ، أَوِ الرَّحْمَةِ، أَوِ الرَّجَاءِ، أَوِ الْخَوْفِ.

(و) يُكْرَهُ (قِرَاءَةُ سُورَةٍ فَوْقَ الَّتِي قَرَأَهَا) قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ مَنكُوسًا فَهُوَ مَنكُوسٌ^(٣)، وَمَا شَرَعَ لِتَعْلِيمِ الْأَطْفَالِ إِلَّا لِتَيَسَّرِ الْحِفْظُ بِقَصْرِ السُّورَةِ.

وَإِذَا قَرَأَ فِي الْأُولَى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ لَا عَنْ قَصْدٍ، يُكْرَرُهَا فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا كِرَاهَةَ الطُّحَاوِيِّ

فِي أُولَى الْمَغْرَبِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾، وَأَعَادَهَا فِي الثَّانِيَةِ^(٤)، فَيُحْمَلُ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ، وَالْكِرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةٌ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَسِيَ لَا يَتْرُكُ) فَرَضَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا فِي الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ، وَفِي «الشَّرْحِ» فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، بَأَن أَرَادَ سُورَةً غَيْرَ مَا قَرَأَ أَوَّلًا فَقَرَأَهَا بَعِينَهَا فَإِنَّهُ لَا يَتْرُكُ لِلْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى نَحْوِهَا) أَي: قَصْدِهَا، أَي: قَصْدِكَ إِيَّاهَا، وَلَا تَغْيِيرُهَا.

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ سُورَةٍ) وَكَذَا الْآيَةُ فَوْقَ الْآيَةِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ رَكْعَةٍ، وَاسْتَشْنَى فِي «الْأَشْبَاهِ» النَّافِلَةَ، فَلَا يُكْرَهُ فِيهَا ذَلِكَ، وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ الْغَزِيُّ وَالْحَمَوِيُّ، وَنَقَلَهُ عَنْ أَبِي الْيُسْرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْبَحْرِ» وَ«الدَّررِ» وَغَيْرَهُمَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: وَفِيهِ تَأْمُلٌ؛ لِأَنَّ النَّكْسَ إِذَا كُرِهَ خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَمَا شَرَعَ لِتَعْلِيمِ الْأَطْفَالِ... إلخ) لَكُنِ التَّرْتِيبُ مِنْ وَاجِبَاتِ التَّلَاوَةِ، فَفِي النَّافِلَةِ أَوْلَى، وَكَوْنُ بَابِ النَّفْلِ وَاسِعًا لَا يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ، بَلْ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أ. هـ.

قَوْلُهُ: (لَا عَنْ قَصْدٍ) أَمَّا إِذَا قَرَأَهَا عَنْ قَصْدٍ فَيُكْرَهُ، وَلَكِنْ يَقْرُؤُهَا فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَلَا يَقْرَأُ مِنْ فَوْقِهَا، قَالَ الْبَزَّازِيُّ: لِأَنَّ التَّكَرُّارَ أَهْوَنُ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَنكُوسًا، كَمَا فِي «تَنْوِيرِ الْبَصَائِرِ».

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٠٢٥٩، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَرْسَلًا، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ»: (٢/٣١٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: ١٠١١، وَابْنُ مَاجَه: ١٣٥، وَأَحْمَدُ: ٢١٥٣٨، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ»: (١/٣٤٧)، وَالْحَاكِمُ: ٨٧٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣/١٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣/١٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣/١٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣/١٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (٣/١٤).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٠٣٠٧، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٨٨٤٦، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٧/٣٤٨): رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مُرَاسِيلِهِ» (٤٠)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رضي الله عنه، وَفِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الْفَجْرُ.



فيه، حذراً عن كراهة القراءة منكوسة، ولو ختم القرآن في الأولى يقرأ من البقرة في الثانية؛ لقوله ﷺ: «خير الناس الحال المرتحل»^(١)؛ يعني: الخاتم المفتوح.

(و) يُكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجر، وقال بعضهم: لا يُكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان. ويكره الانتقال لآية من سورتها ولو فصل بآيات، والجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة، وفي «الخلاصة»: لا يُكره هذا في النفل.

(و) يُكره (شم طيب) قصداً؛ لأنه ليس من فعل الصلاة.

(و) يُكره (ترويح) أي: جلب الروح بفتح الراء: نسيم الريح (بتوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة) الطحاوي

قوله: (لقوله ﷺ) أي: فقلنا بأنه يبتدئ القرآن ويختم، ويبتدئ أيضاً مرة أخرى ويختم؛ ليحصل تلك الفضيلة.

قوله: (وقال بعضهم: لا يُكره إذا كانت السورة طويلة) لأنها بمنزلة سورتين قصيرتين «بحر».

قوله: (كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان) هو الأصح، كذا في «الدرة المنيفة».

قوله: (والجمع بين سورتين... إلخ) أي: في ركعة واحدة؛ لما فيه من شبهة التفضيل والهجر.

قوله: (لا يُكره هذا في النفل) يعني القراءة منكوساً، والفصل، والجمع، كما هو مفاد عبارة «الخلاصة» حيث قال بعدما ذكر المسائل الثلاث: وهذا كله في الفرائض، أما في النوافل لا يُكره. هـ

وفيها: لو كبر للركوع ثم بدا له أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع. هـ

قوله: (ويُكره شم طيب) كأن يدلك موضع سجوده بطيب، أو يضع ذا رائحة طيبة عند أنفه في موضع السجود ليستنشقه، أما إذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد؛ لأن من رآه يجزم أنه في غير الصلاة، وأفاد بعض شراح «المنية» أنها لا تفسد بذلك، أي: إذا لم يكن بعمل كثير.

قوله: (قصداً) أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا، كذا في «الشرح».

قوله: (بكسر الميم وفتح الواو) وأما بفتح الميم فهو: المفازة، والجمع المراويع، وجمع الأول مراوح، كذا نقل عن المصنف.

(١) أخرجه الترمذي: ٣١٧٩، والحاكم: ٧٥٧/١، والبيهقي في «شعب الإيمان»: (٣٤٨/٢)، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، والدارمي: ٣٤٧٦، من حديث زارة بن أبي أوفى مرسلاً.

أَوْ مَرَّتَيْنِ) لَأَنَّهُ يُنَافِي الْخُشُوعَ وَإِنْ كَانَ عَمَلًا قَلِيلًا.

(و) يُكْرَهُ (تَحْوِيلُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي السُّجُودِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيُوجَّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ مَا اسْتَطَاعَ»^(١)، (و) فِي (غَيْرِهِ) أَي: السُّجُودِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَتِهَا عَنِ الْمَوْضِعِ الْمَسْنُونِ.

(و) يُكْرَهُ (تَرْكُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ) وَتَرْكُ وَضْعِهِمَا عَلَى الْفَخْذَيْنِ فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي حَالِ التَّشَهُّدِ، وَتَرْكُ وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ حَالَ الْقِيَامِ؛ لِتَرْكِهِ السُّنَّةَ.

(و) يُكْرَهُ (التَّثَاوُبُ) لِأَنَّهُ مِنَ التَّكَاسُلِ وَالْإِمْتَلَاءِ، فَإِنْ غَلَبَهُ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ وَلَوْ بِأَخْذِ شَفْتِهِ بَسَنَّهُ، وَبِوَضْعِ ظَهْرِ يَمِينِهِ أَوْ كَمِّهِ فِي الْقِيَامِ، وَيَسَارِهِ فِي غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:
الطَّحَاوِيُّ

قوله: (أَوْ مَرَّتَيْنِ) هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الْكَثِيرَ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ، وَالْقَلِيلَ دُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَتْ الْمُعْتَمِدُ، وَالَّذِي فِي «الذَّخِيرَةِ» أَنَّهَا تَفْسُدُ بِالْمِرْوَحَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، بِخِلَافِ الْكُمِّ، وَنَقْلُهُ رِضَى الدِّينِ فِي «الْمَحِيطِ» عَنْ «الْمُنْتَقَى» وَنَصُّهُ: تَرْوُجُ بِطَرْفِ كَمِّهِ لَا تَفْسُدُ، وَلَوْ تَرْوُجُ بِالْمِرْوَحَةِ قَالُوا: تَفْسُدُ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ. هـ فَقَدْ بَنَى الْفَرْعَ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَعْرِيفِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ.

وَفِي «الْهِنْدِيَّةِ» عَنْ «التَّارْخَانِيَّةِ»: يُكْرَهُ أَنْ يَذُبَّ بِيَدِهِ الذَّبَابَ أَوْ الْبَعُوضَ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ. هـ

قوله: (عَنِ الْقِبْلَةِ) انْظُرْ هَلْ الْمَرَادُ عَنْ جِهَتِهَا فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا وَجَّهَ إِلَى الْمَشَارِقِ أَوْ الْمَغَارِبِ، أَوْ الْمَرَادُ الْعَيْنُ، فَيُكْرَهُ التَّحْوِيلُ الْيَسِيرُ؛ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.

قوله: (مَا اسْتَطَاعَ) إِنَّمَا قَالَ ﷺ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَعْضَاءِ مَا لَا يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ أَصْلًا، كَالظَّهْرِ، وَأَعْلَى الشَّخْصِ، وَأَسْفَلِهِ.

قوله: (لِمَا فِيهِ...) (إِلَخ) يُفِيدُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَنْزِيهِيَّةٌ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: (لِتَرْكِهِ السُّنَّةَ) يُفِيدُ ذَلِكَ.

قوله: (حَالَ الْقِيَامِ) [١٥٠/أ] الْحَقِيقِيُّ أَوْ الْحَكْمِيُّ كَالْقُعُودِ، كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ».

قوله: (وَبِوَضْعِ ظَهْرِ يَمِينِهِ) هَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ مِنْهُ بِأَخْذِ الشَّفَةِ بِالسِّنِّ، حَتَّى لَوْ غَطَّى فَمَّهُ بِيَدِهِ مَتَمَكِّنًا مِنْ أَخْذِ شَفْتِهِ كُرْهِ، «نَهْر» عَنْ «الْخِلَاصَةِ»؛ لِأَنَّ التَّغْطِيَةَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا لِمُضْرَرَّةٍ، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَضَعَ الْيَدِ ثَابِتٌ فِي مُسْلِمٍ^(٢)، وَالْكَمُّ قِيَاسٌ عَلَيْهِ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (فِي الْقِيَامِ، وَيَسَارِهِ فِي غَيْرِهِ) كَذَا فِي «الْبَحْرِ»، وَذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ النَّحْرَبَرِيُّ، وَقَرَّرَهُ وَلَدُهُ عَبْدُ اللَّهِ.

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ»: (١/١٤٧). وَقَالَ: لَمْ أَجِدْهُ، وَأُظِنُّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ».

(٢) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٩٩٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَنَازَعْتَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمِصْ بِإِصْبَعِهِ عَلَى فَمِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ».



«إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاوُبَ، فَإِنْ تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَقُولَ: هَاهُ هَاهُ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ»^(١)، وفي رواية: «فَلْيُمْسِكْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ فِيهِ»^(٢).

(و) يُكْرَهُ (تَغْمِضُ عَيْنَيْهِ) إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ»^(٣)؛
الطحاوي

قال بعض الحذاق: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ هَذَا الْقَيْدُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَيْنُهَا الشَّارِعَ لِمَا شُرِفَ، وَالْيَسَارَ لِمَا خُبْتُ، وَالشَّيْطَانُ خَبِثٌ، فَيُدْفَعُ بِالْيَسَارِ، كَمَا فِي «الْجَوَاهِرِ النَّفِيسَةِ»، إِلَّا أَنْ فِي تَغْطِيَةِ الْفَمِ بِالْيَسَارِ حَالَةَ الْقِيَامِ تَكْثِيرُ عَمَلٍ فَيُجْتَنَبُ ١. هـ. وَعَلَيْهِ فِي غَيْرِهِ يَغْطِي بِالْيَسَارِ؛ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ. وفي «الدَّرِّ» عَطْفًا عَلَى الْمَكْرُوهَاتِ: وَالتَّثَاوُبُ وَلَوْ خَارِجَهَا، ذَكَرَهُ مَسْكِينٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالْأَنْبِيَاءُ مُحْفُوظُونَ مِنْهُ ١. هـ.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْعُطَّاسَ) أَي: يُثِيبُ عَلَيْهِ؛ لِمَا يَعْقُبُهُ مِنَ الْحَمْدِ وَالِدُّعَاءِ. قوله: (وَيَكْرَهُ التَّثَاوُبَ) أَي: لَا يُثِيبُ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ يُعَاقِبُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ سَبَبِهِ، فَإِنَّهُ اخْتِيَارِيٌّ، كَالْأَمْتَلَاءِ.

قوله: (فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ) هَذَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْهُ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا. قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: فَلْيُمْسِكْ... إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْحَدِيثَيْنِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ رَدِّهِ وَوَضْعِ الْيَدِ فِيهِ، وَوَزَعَهُ الْمَشَايخُ عَلَى الْحَالَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ.

قوله: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ فِيهِ) لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِّ، أَوِ الْمَرَادُ أَنَّهُ يُوسُوسُ إِلَيْهِ.

قوله: (إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) كَمَا إِذَا غَمَّضَهُمَا لِرُؤْيَا مَا يَمْنَعُ خُشُوعَهُ «نَهْرًا»، أَوْ كَمَالَ خُشُوعِهِ «دَرًا»، أَوْ قَصْدِ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَغْيَارِ وَالتَّوَجُّهِ إِلَى جَانِبِ الْمَلِكِ الْغَفَّارِ «مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ»، وَهَذَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: (وَبِرُؤْيَا... إلخ).

قوله: (فَلَا يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ) ظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ، قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكِرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةً إِذَا كَانَ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا مَصْلَحَةٍ ١. هـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٣٢٣، وَمُسْلِمٌ: ٧٤٩٠، وَأَبُو دَاوُدَ: ٥٠٢٨، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٩٩٥، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي: (٦/٣٦٤)، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ١٠٩٥٦، وَ«الْأَوْسَطُ»: ٢٢١٨، وَ«الصَّغِيرُ»: ٢٤، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَانِدِ» (١/٢٣٧): وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، وَهُوَ مَدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعَتْهُ.

لأنه يفوت النظر للمحل المندوب، ولكل عضو وطرف حظ من العبادة، وبرؤية ما يفوت الخشوع، ويفرق خاطر ربما يكون التغميض أولى من النظر.

(و) يكره (رَفُعُهُمَا لِلسَّمَاءِ) لقوله عليه السلام: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء؟ لِيَتَنَهَّنَّ أو لِيُخَطَفَنَّ أبصارهم»^(١).

(وَالْتَمَطِي) لأنه من التكاسل.

(وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ) المنافي للصلاة، وأفراده كثيرة كنتف شعرة، ومنه: الرمية عن القوس مرة في صلاة الخوف كالمشي في صلاته.

الطحاوي

قوله: (لأنه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة، فعلل بعض بهذا الحديث، وفي سننه ضعف، كما في «البحر»، وعمله صاحب «البدائع» بهذا التعليل، وعمله الزيلعي بأنه ينافي الخشوع، وفيه نوع عيب، وعلل كما في الحلبي بأنه صنيع أهل الكتاب، وربما يفيد هذا التحريم. قوله: (وطرف... إلخ) من عطف الخاص.

قوله: (ويُفَرَّقُ الخاطر) أي: يُشَتَّت القلب، فهو من إطلاق الحال على المحل، أو أن نفس ما يخطر به مما يتعلق بالحق تعالى يتفرق، فيكون على حقيقته.

قوله: (ما بال أقوام... إلخ) قال العلماء: في هذا الحديث وعيد شديد لفاعله، وقد يفيد التحريم، وقام الإجماع على كراهة ذلك في الصلاة؛ لمنافاته الخشوع المطلوب، وأما خارج الصلاة فجوزة الجمهور؛ لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة، أفاده العلامة نوح.

قوله: (وَالْتَمَطِي) أي: التمدد، وهو مد يديه وإبداء صدره، والعامّة يُخطئون بإبدال يائه عينا^(٢).

قوله: (من التكاسل) فظاها أنه مكروه تنزيهاً.

قوله: (المنافي للصلاة) أمّا المطلوب فيها فهو منها، كتحرّك الأصابع لعدّ التسييح في صلاته.

قوله: (كنتف شعرة) أو شعرتين، كذا في «الشرح».

قوله: (كالمشي في صلاته) أي: صلاة الخوف، ظاهره أنه مكروه، وهو مطلوب، ويحتمل أن الضمير يرجع إلى المصلي لا بقيد صلاة الخوف، ولا شك في كراهته.

وأفاد في «الشرح» أن الرمي مرة فيها مباح كالمشي فيها، فقال: لأنه لما أبيع له المشي فكذا الرمية؛ لاحتياجه إليها. هـ والموجب لهذا الخلل قصد الاختصار.

(١) أخرجه مسلم: ٩٦٧، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ن): (بزيادة عين في آخره).



(و) منه: (أَخَذُ قَمَلَةً وَقَتْلُهَا) من غير عذر، فإن كانت تشغله بالعض كمنملة، وبرغوث لا يُكره الأخذ، ويحترز عن دميها؛ لقول الإمام الشافعي رحمته الله بنجاسة قشرها ودميها، ولا يجوز عندنا إلقاء قشرها في المسجد.

(وَتَغْطِيَةُ أَنْفِهِ وَفَمِهِ) لما روينا.

(و) يُكْرَهُ (وَضَعُ شَيْءٍ) لا يذوب (فِي فَمِهِ) وهو (يَمْنَعُ الْقِرَاءَةَ الْمَسْنُونَةَ) أو يشغل باله كذهب.

(و) يُكْرَهُ (السُّجُودُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ) من غير ضرورة حر، ويرد، أو خشونة أرض، الطحطاوي

قوله: (ومنه أخذ قملة) أي: التّعريض لها عند عدم الإيذاء.

قوله: (لا يُكْرَهُ الأخذ) لأن تركها يذهب الخشوع، ويشغل القلب بالألم وتحمل الإساءة، والكراهة المروية عن الإمام وأبي يوسف على أخذها قصداً من غير عذر، كما في الحلبي.

وإذا أخذها بعد التّعريض بالإيذاء فإما أن يقتلها أو يدفنها، والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله: (ويحترز... إلخ) وهذا في غير المسجد، أما فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل، ولا يطرحها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقاً، سواء كان في الصلاة أم لا؛ لحديث: «إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصرها ولا يطرحها في المسجد، إلا إذا غلب على ظنه أنه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة فيخرجها»^(١).

قوله: (ولا يجوز عندنا إلقاء قشرها في المسجد) للنهي عن تقديره ولو بطاهر، قاله السيد.

قوله: (لِمَا رَوَيْنَا) من أنه رحمته الله نهى عن أن يغطي الرجل فاه^(٢)، كذا في «الشرح».

قوله: (لا يذوب) احتراز به عما يذوب، كالسُّكَّر يكون في فيه، إذا ابتلع ذوبه فإنها تفسد ولو بدون مضغ، ذكره السيد.

قوله: (المسنونة) أما إذا منع أصل القراءة، أو لزم منه تغيير بما يفسد فسدت، وإن منع الواجب كرهة تحريماً.

قوله: (ويُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ) الظاهر أن الكراهة تنزيهية؛ لِمَا نُقِلَ عن النبي ﷺ من

(١) أخرج أحمد (٢٣٤٨٥) عن رجلٍ من الأنصار، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وجد أحدكم القملة في ثوبه فليصرها ولا يلقيها في المسجد»، وينحوه عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٦٠٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٤٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٤٨٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٦٤٣)، وابن ماجه في «سننه» (٩٦٦)، والحاكم في «المستدرک» (٩٣١)، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والكُور: دورٌ من أدوارها بفتح الكاف، إذا كان على الجبهة؛ لأنه حائلٌ لا يمنع السجود، أمّا إذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تُصب جبهته الأرض لا تصحّ صلاته، وكثيرٌ من العوام يفعلُهُ.

(و) يُكرهُ السجود (على صورة) ذي روح؛ لأنه يشبهُ عبادتها.

الطحاوي

السُّجود على كُور العِمامة^(١)؛ تعليمًا للجواز، فلم تكن تحريميةً، كذا في «الشرح»، ويُكره لو فعله لدفع التراب عن وجهه؛ للتكبر، وعن عِمامته لا؛ لعدمه، كما في «سكب الأنهر».

قوله: (ويُكرهُ السُّجود على صورة ذي روح) الأولى ذكر هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي، [١٥١/أ] أو يقدّم ما يأتي هنا؛ لجمع الكلام المتناسب.

وفي «النهر»: أشدّها كراهةً أن تكون أمام المصلّي، ثمّ فوق رأسه بحذائه، ثمّ خلفه أ. هـ.

فإن قلت: كون العلّة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضاً إذا كان التمثال تحت رجله أو في محلّ جلوسه، وقد نصّوا على أنّه لا كراهة في ذلك، وكذا يُفيد ثبوتها حديثُ جبريل: «إنّا لا ندخل بيتاً فيه كلبٌ ولا صورة»^(٢).

أجيب عنه: بأنّه وُجد ما يُخصّصه، وهو ما في «صحيح ابن حبان»: استأذن جبريل ﷺ على النبي ﷺ فقال: «ادخل»، فقال: كيف أدخل وفي بيتك سترٌ فيه تصاوير، فإن كنت لا بدّ فاعلاً فاقطع رؤوسها، أو اقطعها وسائداً، أو اجعلها بساطاً^(٣) أ. هـ.

ونوقش: بأنّ هذا يقتضي عدم كراهة الصلّة على بساطٍ فيه تماثيل وإن كانت في موضع سُجوده، إلّا أن يُقال: إنّ فيه صورة التّشبه بعبادتها حال القيام والرُّكوع، وفيه تعظيم لها إن سجد عليها.

واختلفوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنائير هل تمنع دخول الملائكة؟ فذهب القاضي عياض إلى عدم المنع، والأحاديث مخصّصة، وذهب النووي إلى المنع؛ للعموم.

ثمّ المراد ملائكة الرّحمة، لا الحفظة، فإنّهم لا يفارقونه إلّا عند الجماع والخلاء أ. هـ.

وفي «شرح المشكاة» لمُتلا عليّ نقلاً عن الخطابي وابن الملك: إنّها لا تدخل بيتاً فيه كلبٌ أو صورة ممّا يحرم اقتناؤه من الكلاب والصُّور، وأمّا ما ليس بحرام من كلب الصّيد والزّرع والماشية ومن الصُّور

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧١٨٤) من حديث عبد الله بن أوفى رضي الله عنه، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٢٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم (٢١٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه ابن حبان (٥٨٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٧٠٨)، وأحمد (٨٠٧٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٦٩٤٦)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



(و) يُكْرَهُ (الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ) فِي السُّجُودِ (بِلَا عُذْرٍ بِالْأَنْفِ) لِتَرْكِ وَاجِبِ ضَمِّ الْأَنْفِ تَحْرِيمًا.

(و) تُكْرَهُ (الصَّلَاةُ فِي الطَّرِيقِ) لَشُغْلِهِ حَقَّ الْعَامَّةِ، وَمَنْعِهِمْ مِنَ الْمُرُورِ، (و) فِي (الْحَمَّامِ، وَفِي الْمَخْرَجِ) أَي: الْكِنِيفِ.

(و) تُكْرَهُ الصَّلَاةُ (فِي الْمَقْبَرَةِ)

الطحطاوي

التي تُمْتَنُّ فِي الْبَسَاطِ وَالْوَسَادَةِ وَغَيْرَهُمَا فَلَا يَمْنَعُ دُخُولُ الْمَلَائِكَةِ بَيْتَهُ، وَهَذَا لَا يُنَافِي تَحْرِيمَ التَّصْوِيرِ أ. هـ.

قوله: (وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ... إلخ) وكذا عكسه عند الإمام، ومنعه الصَّاحِبَانِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِالْجَبْهَةِ عُذْرًا، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.

قوله: (تَحْرِيمًا) أَي: كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ، وَيُقَيِّدُهُ قَوْلُهُ: (لِتَرْكِ وَاجِبِ ضَمِّ الْأَنْفِ).

قوله: (لَشُغْلِهِ حَقَّ الْعَامَّةِ) وَلِشُغْلِ الْبَالِ عَنِ الْخُشُوعِ، فَيَسْتُغْلِ بِالْحَلْقِ عَنِ الْحَقِّ، وَعَنْ هَذَا شَرَطَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْعُمَرَانِ لَا فِي الْبَرِيَّةِ، أَفَادَهُ شَارِحُ «الْمَشْكَاةِ».

قوله: (وَفِي الْحَمَّامِ) مَأْخُودٌ مِنَ (الْحَمِيمِ) وَهُوَ الْمَاءُ الْحَارُّ، وَكَذَا الْمُغْتَسَلُ.

وَاخْتُلِفَ فِي الْعِلَّةِ، فَقِيلَ: لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُحَلٌّ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ، وَمَصَبُّ الْغُسَّالَاتِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ غَسَلَ مَوْضِعًا فِي الْحَمَّامِ لَا يُكْرَهُ، وَمَشَى عَلَيْهِ قَاضِيخَانٌ، وَبِهِ جَزَمَ الْكَمَالُ فِي «زَادِ الْفَقِيرِ».

وقيل: الْعِلَّةُ كَوْنُهُ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّ إِبْلِيسَ لَمَّا هَبَطَ إِلَى الْأَرْضِ قَالَ: يَا رَبِّ، اجْعَلْ لِي بَيْتًا، قَالَ: الْحَمَّامُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي مَقْعَدًا، قَالَ: الْأَسْوَاقُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي قُرْنَاءً، قَالَ: الشَّعْرَاءُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي كِتَابًا، قَالَ: الْوَشْمُ^(١)، وَتَفَرَّعَ عَلَى هَذَا أَنَّ الصَّلَاةَ تُكْرَهُ دَاخِلَ الْحَمَّامِ، سَوَاءً غَسَلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، أَمْ لَا.

قوله: (وَفِي الْمَقْبَرَةِ) بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، قَالَ ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢) أ. هـ.

وَسَوَاءٌ كَانَتْ فَوْقَهُ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ تَحْتِ مَا هُوَ وَاقِفٌ عَلَيْهِ، وَيُسْتَثْنَى مَقَابِرُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا مُطْلَقًا، مِنْبُوشَةً أَوْ لَا، بَعْدَ أَلَّا يَكُونَ الْقَبْرُ فِي جِهَةِ الْقَبِيلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١١٨١)، وَالضِّيَاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١١: ١٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٣١)، كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



وأمثالها؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ نهى أن يصلى في سبعة مواطن: في المذبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، ومعاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله^(١).
الطحطاوي

في قبورهم، ألا ترى أنَّ مرقد إسماعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب^(٢)، وأنَّ بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعين نبياً^(٣)، ثمَّ إنَّ ذلك المسجد أفضل مكان يُتحرَّى للصلاة، بخلاف مقابر غيرهم، أفاده في «شرح المشكاة».

وفي «زاد الفقير»: وتكره الصلاة في المقبرة، إلَّا أن يكون فيها موضعُ أُعدَّ للصلاة لا نجاسة فيه، ولا قَدْر فيه. هـ. قال الحلبي: لأنَّ الكراهة معللة بالتشبه، وهو مُتَنَفِّحٌ حينئذٍ.

وفي القُهْستاني عن جنائز «المضمرات»: لا تُكره الصلاة إلى جهة القبر إلَّا إذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وَقَعَ بصره عليه. هـ.
قوله: (وأمثالها) هي ما ذُكِرَ في الحديث.

قوله: (في المذبلة) بفتح الميم والباء وضمها لغتان، وهي موضع الزبل، أي: السرقين، قال شارح «المشكاة»: ومثله سائر النجاسات. هـ.

قوله: (والمجزرة) لأنها محلُّ الدماء والأرواث، وقيل: علة الكراهة خوفُ لُحُوقِ الضَّرَرِ به من نُفُورِ الذُّبَابِ.

وهي بفتح الزاي وضمها وكسرهما، وقال شارح «المشكاة»: الرواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر الزاي، وهو الذي اقتصر عليه الجوهرِيُّ، يعني: وإن جاز غيره أيضاً.

قوله: (وقارعة الطريق) أي: الطَّرِيقِ القارعة، أي: المَقْرُوعَةُ بالنَّعال، فاسمُ الفاعل بمعنى اسمِ المفعول.

قوله: (ومعاطن الإبل) المراد هنا مباركها مُطلقاً، والعلة كونها من الشياطين، وقال يحيى بن آدم: جاء النَّهي من قِبَلِ أَنَّ الإبل يُخَافُ وَتُؤْبَهُا فَتَعَطَّبُ مَنْ تَلَاقيه.

ومعنى كونها من الشياطين: أَنَّ خِصَالَهَا من خِصَالِ الشَّيَاطِينِ، وفي حديث آخر: «فإنَّها خلقت من الشياطين»^(٤)، وأوَّلُه ابنُ حَبَّانٍ بأنَّها خلقت معها.

(١) أخرجه الترمذي: ٣٤٦، وابن ماجه: ٧٤٦، والطحطاوي في «شرح معاني الآثار»: (٣٨٣/١)، وابن عدي: (٢٠٣/٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) ذكر ذلك ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥٢/١)، والفاكهى في «أخبار مكة» (١٢٧٥)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٣١٣-٣١٢-٢١٤/١).

(٣) ذكره الأزرقي في «أخبار مكة» (٧٣/١) من كلام مقاتل بن حيان وعده بعضهم.

(٤) أخرجه أحمد (١٦٧٩٩)، وابن ماجه في «سننه» (٧٦٩)، وابن حبان (١٧٠٢)، من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.



ولا يُصَلِّي في الحَمَامِ إِلَّا لضرورةٍ خوفٍ فوتِ الوقتِ؛ لإطلاقِ الحديثِ، الطحطاوي

والمعاطن في اللُّغة: مواضع الإبل التي تبرك فيها إذا شربت الشربة الأولى، ثم يُملأ لها الحوض ثانياً، فتعود من عطشها إلى الحوض فتشرب الشربة الثانية، ولا يكون إلا في أيام الحرِّ، فإذا برد الزمان فلا عَطَن للإبل.

وسئل رحمه الله عن الصَّلَاة في مرابض الغنم، فقال: «صَلُّوا فيها فإنَّها خُلقت بركة»^(١)، والنَّهي عن الصَّلَاة في معاطن الإبل للتنزيه، كما أنَّ الأمر بها في مرابض الغنم للإباحة، ومرابض البقر مُلحقة بمرابض الغنم فلا تُكره الصَّلَاة فيها، وتماؤه في العينيَّ على البخاري.

وإذا لم [١٥٢/أ] تكن الإبل في معاطنِها فقال ابن مَلَك: تُكره الصَّلَاة فيها أيضاً؛ لأنَّ هذه المواضع محالُّ النَّجاسة، فإنَّ صَلَّى بغير السَّجادة بَطَلت، إِلَّا أن يكون المكان طاهراً، أو مع السَّجادة تُكره للرَّائحة الكريهة أ. هـ

وقال شارح «المشكاة» في قوله رحمه الله: «صَلُّوا في مرابض الغنم» أي: فوق السَّجادة إذا كانت ضرورةً، أو أنَّ أصحابَ الغنم كانوا يُنظفون المرباض فأبيحت الصَّلَاة فيها لذلك أ. هـ

قال: وتُكره الصَّلَاة في سائر محالِّ الشَّياطين، ومنها الوادي الذي نام فيه رحمه الله عن صلاة الصُّبح^(٢)، ومنها كلُّ محلٍّ حلَّ به غضبٌ، كأرضِ ثمودَ وبابلَ وديارِ قومِ لوطٍ أ. هـ

قلت: وبهذا يُعلم كراهة الصَّلَاة في البيعِ والكنائس؛ لِمَا فيها من التَّمائيل، فتكون مأوى الشَّياطين، كما أفاده العينيُّ في «شرح البخاري» في بحث المساجد من كتاب (الصَّلَاة).

قوله: (ولا يُصَلِّي في الحَمَامِ إِلَّا لضرورةٍ... إلخ) عبارة البرهان الحلبي: الأولى أَلَّا يُصَلِّي في الحَمَامِ... إلخ.

(١) أخرجه بنحوه أحمد (١٨٥٣٨)، وأبو داود في «سننه» (١٨٤)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرج مالك في «الموطأ» (٢٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤٠٢١)، من حديث زيد بن أسلم رضي الله عنه أنَّه قال: عرَّس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة ووَكَّل بلالاً أن يوقظهم للصَّلَاة، فرقد بلالٌ ورقدوا حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس، فاستيقظ القوم وقد فزعوا، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي وقال: «إنَّ هذا وادٍ به شيطان»، فركبوا حتَّى خرجوا من ذلك الوادي، ثمَّ أمرهم رسول الله ﷺ أن ينزلوا، وأن يتوضَّؤوا، وأمر بلالاً أن يُنادي بالصَّلَاة، أو يقيم، فصلى رسول الله ﷺ بالنَّاس ثم انصرف إليهم وقد رأى من فزعهم، فقال: «يا أيُّها النَّاس، إنَّ الله قبضَ أرواحنا، ولو شاء لردَّها إلينا في حين غير هذا، فإذا رقدَ أحدكم عن الصَّلَاة أو نسيها ثم فزع إليها فليصلها كما كان يصلِّيها في وقتها»، ثم التفت رسول الله ﷺ إلى أبي بكرٍ فقال: «إنَّ الشَّيطانَ أتى بلالاً وهو قائمٌ يصلِّي، فأضجعه، فلم يزل يهدئه كما يهدئ الصَّبيَّ حتَّى نام»، ثم دعا رسول الله ﷺ بلالاً، فأخبر بلالٌ رسولَ الله ﷺ مثل الذي أخبر رسولَ الله ﷺ أبا بكرٍ، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: أشهدُ أنَّكَ رسولُ الله.

ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب، وجلس الحمامي.

(و) تُكره في (أَرْضِ الْغَيْرِ بِلا رِضَا) وإذا ابتلي بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق: إن كانت لمسلم صلى فيها، وإن كانت لكافر صلى في الطريق.

(و) أداؤها (قَرِيباً مِنْ نَجَاسَةٍ) لأن ما قُرب من الشيء له حكمه، وقد أَمَرْنَا بِتَجَنُّبِ النجاسات ومكانها.

(وَمُدَافِعاً لِأَحَدِ الْأَخْبَتَيْنِ) البول والغائط (أَوْ الرِّيحِ) ولو حدث فيها؛ لقوله ﷺ: «لا يحلُّ الطحطاوي

قوله: (ولا بأس بالصلاة... إلخ) لأنه لا نجاسة فيه، كذا في قاضخان، ولأنه ليس من الحمام؛ لِمَا مرَّ من الاشتقاق، أفاده بعض الحُذَّاق.

قوله: (وتُكره في أرض الغير بلا رضا) بأن كانت لذمي مطلقاً؛ لأنه يأبى ذلك، أو لمسلم وهي مزروعة أو مكروبة^(١) ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة، أو كان صاحبها سيئ الخلق اهـ.

ولو كان في بيت إنسان الأحسن أن يستأذنه، وإلا فلا بأس، كما في «الفتح».

وفي «مختارات الفتاوى»: الصلاة في أرض مغصوبة جائزة، ولكن يُعاقب بظلمه، فما كان بينه وبين الله تعالى يثاب، وما كان بينه وبين العباد يُعاقب، كما في «الفتاوى الهندية».

قوله: (صلى فيها) لأن الظاهر أنه يرضى بها؛ لأنه ينال أجراً من غير اكتساب منه، ولا إذن في الطريق؛ لأنه حق المسلم والكافر، كذا في «الشرح».

قوله: (صلى في الطريق) لأنه لا يرضى بها، كذا في «البرهان»، والطريق ليست للكافر على الخصوص، كذا في «الشرح».

فروع: تُكره الصلاة في الثوب المغصوب وإن لم يجد غيره؛ لعدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الإذن أو أداء الضمان.

وتُكره في الثوب الحرير إلا إذا لم يجد غيره؛ إذ كلُّ منهما حقُّ الله تعالى، والصلاة في الثوب الحرير أخفُّ منها عُرياناً.

ولا تُكره على الحرير.

قوله: (وَمُدَافِعاً لِأَحَدِ الْأَخْبَتَيْنِ) علّة الكراهة المعقولة ما يحصل من تشويش البال وشغل خاطر لأجل قضاء الحاجة المخل بالخشوع، وقالت الظاهرية: إنها لا تصح؛ أخذاً بظاهر الحديث.

قوله: (ولو حَدَثَ فيها... إلخ) وحينئذٍ فيقطع ويتخفف ويستأنف.

(١) مكروبة: أي محروثة مُعدة للزراعة.



لأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ^(١).

(وَمَعَ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَائِيَةٍ) تَقَدَّمَ بَيَانُهَا، سِوَاءَ كَانَتْ بِثَوْبِهِ، أَوْ بِدِينِهِ، أَوْ مَكَانِهِ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ (إِلَّا إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ، أَوْ) فَوْتَ (الْجَمَاعَةِ) فَحِينَئِذٍ يُصَلِّي بِتِلْكَ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ إخراج الصلاة عن وقتها حرام، والجماعة مؤكدة أو واجبة (وَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْفَوْتَ (نُدِبَ قَطْعُهَا) وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ» وَجُوبُ الْقَطْعِ لِلْإِكْمَالِ.

(و) تُكْرَهُ (الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْبِذْلَةِ) بِكسْرِ الباءِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: ثَوْبٌ لَا يَصَانُ عَنِ الدَّنَسِ، مَمْتَهَنٌ، وَقِيلَ: مَا لَا يَذْهَبُ بِهِ إِلَى الْكِبَرَاءِ، وَرَأَى عُمَرُ رضي الله عنه رَجُلًا فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كُنْتُ أَرْسَلْتُكَ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ، أَكُنْتَ تَمُرُّ فِي ثِيَابِكَ هَذِهِ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَتَزَيَّنَ لَهُ^(٢).

الطحاوي

قوله: (وهو حاقن) من الحقن، وهو: حبس البول، كما ذكره العلامة نوح، والمراد ما هو أعم، من البول والغائط والريح؛ لاتحاد العلة.

قوله: (تقدم بيانها) وهو ما دون رُبُعِ الثَّوبِ فِي الْمَخْفَفَةِ، وَقَدَّرَ الدَّرْهَمَ فِي الْمَغْلَظَةِ.

قوله: (خروجاً من الخلاف) هذا إِنَّمَا يَظْهَرُ عِلَّةٌ لِلْقَطْعِ لَا لِلْكَرَاهَةِ.

قوله: (إِلَّا إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا تَنْتَفِي الْكَرَاهَةُ عِنْدَ ذَلِكَ، وَالَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ غَيْرِهِ الْكَرَاهَةُ، وَارْتِكَابُهَا حِينَئِذٍ مِنْ ارْتِكَابِ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ.

وَالَّذِي فِي الزَّيْلَعِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يَقْطَعَهَا إِذَا كَانَ فِي الْوَقْتِ سَعَةً، أَمَّا إِذَا ضَاقَ بِحَيْثُ تَفَوُّتُهُ الصَّلَاةُ إِذَا تَخَفَّفَ وَتَوَضَّأَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِهَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ مَعَ الْكَرَاهَةِ أَوْلَى مِنَ الْقَضَاءِ أ.هـ بِالْمَعْنَى.

وَحَكَى أَبُو سَعِيدٍ: أَنَّهُ يَتَخَفَّفُ وَيَتَوَضَّأُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الصَّلَاةِ الْخُشُوعُ، فَلَا يُفَوِّتُهُ.

قوله: (أَوْ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ) قَالَ فِي «الْخِلَاصَةِ»: إِنْ كَانَ بِحَالٍ تَفَوُّتُهُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ كَانَ بِحَالٍ يَجِدُ جَمَاعَةً أُخْرَى فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَيَغْسِلُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجِدُ أَوْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ أ.هـ.

قوله: (وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْبِذْلَةِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ لِلتَّزْيِينِ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ»، وَفِي الْفُهْستَانِي: أَنَّ الْكَرَاهَةَ لِلْفِعْلِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، أَي: إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِيهَا، لَا الصَّلَاةَ، وَفِي الْجَلَابِيِّ: أَنَّهَا تُكْرَهُ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أ.هـ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٩١، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٣٥٧، وَابْنُ مَاجَهَ: ٦١٩، مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، وَأَحْمَدُ: ٢٢٤١٦، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٧٥٠٧، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: ١٣٩٠، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.



(و) تُكْرَهُ وهو (مَكْشُوفُ الرَّأْسِ) تَكَاسُلًا؛ لترك الوقارِ (إِلَّا لِلتَّذَلُّلِ وَالتَّضَرُّعِ) وقال في «التجنيس»: وَيُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ.

قال الجلال السيوطي رحمته الله: اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف، أو من أعمال الجوارح كالسكون، أو عبارة عن المجموع؟

قال الرازي: الثالث أولى، وعن علي عليه السلام: الخشوع في القلب، وعن جماعة من السلف: الخشوع في الصلاة السكون فيها.

وقال البغوي: الخشوع قريب من الخضوع إِلَّا أَنَّ الخضوع في البدن، والخشوع في البدن والبصر والصوت.

(و) تُكْرَهُ (بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَمِيلُ) طَبْعُهُ (إِلَيْهِ) لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا هو يدافعه الأخبثان»، رواه مسلم^(١).

وما في أبي داود: «لا تُؤَخَّرُ الصلاةُ لطعامٍ ولا لغيره»^(٢) محمولٌ على تأخيرها عن وقتها؛ لصريح قوله رحمته الله: الطحطاوي

قوله: (تَكَاسُلًا) وإن فعله استخفافاً كفر، نعوذ بالله الحفيظ، أفاده في «الشرح».

قوله: (وَيُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ) به عُلِمَ ردُّ قول مَنْ قال: إِنَّهُ عند قصد ذلك خلافُ الأولى.

قوله: (وَعَنْ عَلِيٍّ...) إلخ) مِمَّا يُوَيِّدُ الْأَوَّلَ، كما أَنَّ قوله: (وَعَنْ جَمَاعَةٍ) وقول البغوي يُوَيِّدُ الثَّانِي.

قوله: (وَتُكْرَهُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ) أَي: مُبَاحٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ لِلْغَيْرِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ لَا تُكْرَهُ. أقول: الظاهرُ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَاعَدَ عَنْهُ.

قوله: (بِمِيلٍ طَبْعُهُ إِلَيْهِ) أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ فَلَا كَرَاهَةَ، وَالْحَكْمُ فِي قَطْعِهَا عِنْدَ ذَلِكَ كَالْحَكْمِ إِذَا صَلَّى حَامِلًا نَجَاسَةً قَلِيلَةً.

قوله: (لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ) أَي: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ الَّذِي يُرِيدُ الْمَصْلِي أْكَلَهُ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (مَحْمُولٌ عَلَى تَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا) كَذَا حَمَلَهُ الْكَمَالُ، وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَا يَسْتَهِيهِ.

(١) صحيح مسلم: ١٢٤٦، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) سنن أبي داود: ٣٧٥٨، من حديث جابر رضي الله عنه.



«إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَاবَدُّوْا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ»، رواه الشيخان^(١)، وإنما أمر بتقديمه لئلا يذهب الخشوعُ باشتغال فكره به.

(و) تُكْرَهُ بِحَضْرَةِ كُلِّ (مَا يَشْغُلُ الْبَالُ) كزينة (و) بحضرة ما (يُخِلُّ بِالْخُشُوعِ) كلهو، ولعب، ولذا نهى النبي ﷺ عن الإتيان للصلاة سعيًا بالهرولة^(٢)، ولم يكن ذلك مراداً بالأمر بالسعي للجمعة، بل الذهاب بالسكينة والوقار.

(و) كذا يُكْرَهُ (عَدُّ الْآيِ) جمعُ آيةٍ، وهي: الجملةُ المقدَّرةُ من القرآن، وتطلق بمعنى العلامة.

(و) عَدُّ (التَّسْبِيحِ) وقوله: (بِالْيَدِ) قيدٌ لكراهةِ عَدِّ الْآيِ والتسبيح عند أبي حنيفة رحمته الله، خلافاً لهما بأن يكون بقبض الأصابع، ولا يُكْرَهُ الغمزُ بالأناملِ في موضعها، الطحطاوي

قوله: (إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ) وفي لفظ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاবَدُّوْا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرَبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ»^(٣).

قوله: (وَلِذَا) أي: لكراهة الصلاة مع ما يشغل البال ويخل بالخشوع.

قوله: (بِالْهَرُولَةِ) الباء للتصوير.

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ) أي: السعي بالهرولة.

قوله: (مَرَاداً بِالْأَمْرِ) أي: في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٦٢].

قوله: (بِلِ الذَّهَابِ...) الخ) أي: بل المراد بالسعي الذهاب بالسكينة والوقار.

قوله: (وَكَذَا يُكْرَهُ عَدُّ الْآيِ) أي: سواء اضطر إليه أو لا، وسواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً، على ما نقله الفقيه أبو جعفر.

قوله: (بأن يكون بقبض الأصابع) [١٥٣/أ] تصويرٌ للعَدِّ المكروه، وإنما قيد بالآي والتسبيح للإشارة إلى أن عَدَّ غير ما ذُكِرَ يُكْرَهُ اتِّفَاقاً، كما في «العناية»، يعني: ولو بالإحصاء بالقلب^(٤) كما هو المتبادر؛ لأنه يشغله عن المقصود.

(١) أخرجه البخاري: ٦٧٣، ومسلم: ١٢٤٤، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري: ٩٠٨، ومسلم: ١٣٥٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٥٧)، كلاهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) قال في «العناية» (١/٤١٨): وقيد بالتسبيح والآي احترازاً عن عد الناس وغيرهم، فإنه يُكْرَهُ بلا خلاف.



ولا الإحصاء بالقلب اتفاقاً كعدد تسبيحه في صلاة التسابيح، وهي معلومة، وباللسان مفسد اتفاقاً، ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح.

الطحطاوي

قوله: (ولا الإحصاء بالقلب) لا يقال: القلب أشرف، فيُنزّه عن الشغل بالعد؛ لأننا نقول: شغله عند شغل الأصابع ضروري، فهو مشغول على كل حال، فشغله فقط أولى من شغله مع الأصابع. ولقائل أن يقول: إن شغله عند شغل الأصابع أقل منه وحده، فيكون أكثر شغله لتفهّم المعاني والتفرغ للمناجاة، فيكون أولى، كما في «شرح المجمع».

وقال فخر الإسلام: يُعمل بقولهما في المضطر، كما في «سكب الأنهر».

قوله: (وهي معلومة) روى أصحاب السنن عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للعبّاس بن عبد المطلب: «يا عمّاه، ألا أمنحك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غُفِرَ ذنبك أوّلُهُ وآخرُهُ، حديثُهُ وقديمُهُ، خطوُهُ وعمدُهُ، صغيرُهُ وكبيرُهُ، سرُّهُ وعلا نيته، أن تصلّي أربع ركعات تقرأ في كلّ ركعة فاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أوّل ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة، ثم تركعت فتقولها وأنت راكع عشراً، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً، ثم تهوي ساجداً فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً، ثم تسجد فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً، فذلك خمس وسبعون في كلّ ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصلّيها في كلّ يوم مرة فافعل، فإن لم تفعل ففي كلّ شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كلّ سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة»^(١).

قال المنذري: وقد أخرج حديث صلاة التّسبيح الترمذي وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أبي رافع^(٢).

وفي «شرح المشكاة»: قال ابن حجر: اختلف في تصحيح هذا الحديث، فصحّحه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة. هـ وقال: هذا حديث حسن، وقد أساء ابن الجوزي بذكره في «الموضوعات» أ. هـ

وقال عبد الله بن المبارك: صلاة التّسبيح مرغّب فيها، يُستحب أن يعتادها كلّ حين ولا يتغافل عنها، ويبدأ في الرّكوع بـ: (سبحان ربي العظيم) ثلاثاً، وفي السّجود بـ: (سبحان ربي الأعلى) ثلاثاً، ثم يُسبّح التّسبيحات المذكورة.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٢٩٧)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٨٧)، والحاكم في «المستدرک» (١١٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٢٢/١١) (٢٤٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢٨١٦)، والبغوي في «مصابيح السنة» (٩٣٨)، كلهم من حديث ابن عباس رضيه الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤٨٢).



(و) يُكْرَهُ (قِيَامُ الْإِمَامِ) بِجَمْلَتِهِ (فِي الْمِحْرَابِ) لَا قِيَامُهُ خَارِجَهُ وَسُجُودُهُ فِيهِ. سُمِّيَ مُحْرَاباً؛ لِأَنَّهُ يُحَارِبُ النَّفْسَ وَالشَّيْطَانَ بِالْقِيَامِ إِلَيْهِ، وَالْكَرَاهَةُ لِاشْتِبَاهِ الْحَالِ عَلَى الْقَوْمِ، وَإِذَا ضَاقَ الْمَكَانُ فَلَا كَرَاهَةَ.

(أو) قِيَامُ الْإِمَامِ (عَلَى مَكَانٍ) بِقَدْرِ ذِرَاعٍ عَلَى الْمَعْتَمِدِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ: قَامَةُ الرَّجُلِ الْوَسْطَى، وَاخْتَارَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحُلَوَانِيُّ.

(أو) عَلَى (الْأَرْضِ وَحْدَهُ) قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ، فَتَنْتَفِي الْكَرَاهَةُ بِقِيَامٍ وَاحِدٍ مَعَهُ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُمَا، بِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ^(١).

الطحاوي

وقيل له: إِنَّ سَهَاً فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ هَلْ يُسَبِّحُ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ عَشْرًا عَشْرًا؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثُ مِثَّةٍ تَسْبِيحَةٍ أ. هـ

قوله: (لَا قِيَامُهُ خَارِجَهُ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: (بِجَمْلَتِهِ).

قوله: (لِاشْتِبَاهِ الْحَالِ عَلَى الْقَوْمِ) فَإِنْ انْتَفَى الْاشْتِبَاهُ انْتَفَتِ الْكَرَاهَةُ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ لْجَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ الْفَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدُوَانِيُّ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ التَّشْبُهَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْصُصُونَ إِمَامَهُمْ بِمَكَانٍ وَحْدَهُ، وَالتَّشْبُهَ بِهِمْ مَكْرُوهٌ.

وَيَحْتَ فِيهِ الْكَمَالُ بِأَنَّ امْتِيَازَ الْإِمَامِ مَطْلُوبٌ، وَغَايَةُ مَا هُنَا كَوْنُهُ فِي خُصُوصِ مَكَانٍ، وَيَكُونُ مِنْ اتِّفَاقِ الْمَلَّتَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِنَّمَا يَخْصُصُونَ الْإِمَامَ بِمَكَانٍ مُرْتَفِعٍ.

قوله: (بِقَدْرِ ذِرَاعٍ) اعْتِبَاراً بِالسُّتْرَةِ، وَقِيلَ: مَا يَقَعُ بِهِ الْامْتِيَازُ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (بِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ) أَي: بِالنَّهْيِ وَرَدَ الْأَثَرُ، فَالْتَّهْيُ عَنْ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ رضي الله عنه نَهَى أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فَوْقَ شَيْءٍ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ^(٢)، يَعْنِي: أَسْفَلَ مِنْهُ، كَذَا فِي «الشرح».

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّهْيَ فِي الثَّانِيَةِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ وَرَدَ أَثَرُ بِهِ، وَعَلَّلَهُ فِي «الشرح» بِأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ازْدِرَاءَ بِالْإِمَامِ أ. هـ فِكْرَةٌ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَدَمَهَا؛ لِانْتِفَاءِ التَّشْبُهِ، قَالَ فِي «الْخَانِيَّةِ»: وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ.

فِرْعُ:

يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْصَّ نَفْسَهُ بِمَكَانٍ فِي الْمَسْجِدِ يُصَلِّي فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ تَصِيرُ الصَّلَاةُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ طَبْعاً، وَالْعِبَادَةُ مَتَى صَارَتْ كَذَلِكَ كَانَ سَبِيلُهَا التَّرْكَ، وَلِهَذَا كُرِهَ صَوْمُ الْأَبْدَانِ. هـ نَقَلَهُ السَّيِّدُ عَنْ الْحَمَوِيِّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٥٩٨، بَلْفَظَ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ».

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه.



(و) يُكره القيام (خلف صف فيه فُرجة) للأمر بسد فُرجات الشيطان^(١)، ولقوله ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً مِنَ الصَّفِّ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِي عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ عَنْهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ»^(٢).

(وَلُبِسُ ثَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ) ذِي رُوحٍ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ حَامِلَ الصَّنَمِ.

(و) يُكره (أَنْ يَكُونَ فَوْقَ رَأْسِهِ، أَوْ خَلْفَهُ، أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ بِجِذَائِهِ صُورَةٌ) حَيَوَانٍ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ عِبَادَتَهَا، وَأَشَدُّهَا كِرَاهَةً أَمَامَهُ، ثُمَّ فَوْقَهُ، ثُمَّ يَمِينَهُ، ثُمَّ يَسَارَهُ، ثُمَّ خَلْفَهُ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً) بِحَيْثُ لَا تَبْدُو لِلْقَائِمِ إِلَّا بِتَأْمَلٍ كَالَّتِي عَلَى الدِّينَارِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْبَدُ عَادَةً.

الطحطاوي

قوله: (فيه فُرجة) أي: سعة، وإلا فهي كالعدم، وهذا إذا قصد الاقتداء، أما إذا قصد الانفراد فالحكم بالعكس، والأولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده.

وفي «الخلاصة»: إن صلى خلف الصف مُنفرداً مُختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره، ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق بالصف يُكره.

وفي «الفتح» عن «الدراية»: لو قام واحدٌ بجانب الإمام وخلفه صفٌ يُكره إجماعاً، والأفضل أن يقوم في الصف الأخير إذا خاف إيذاء أحدٍ، وفي كراهة ترك الصف الأول مع إمكان الوقوف فيه اختلاف ١. هـ

وفي «الشرح»: إذا تكامل الصف الأول لا ينبغي أن يتزاحم عليه؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ.

قوله: (فِيهِ تَصَاوِيرُ ذِي رُوحٍ) قِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ تَكُونُ لَذِي الرُّوحِ وَغَيْرِهِ، وَالْكِرَاهَةُ ثَابِتَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مَنقُوشَةً أَوْ مَنسُوجَةً، وَمَا كَانَ مَعْمُولاً مِنْ خَشَبٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ فَهُوَ صَنْمٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَجَرٍ فَهُوَ وَثْنٌ.

قوله: (لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ حَامِلَ الصَّنَمِ) هذه العلة تُنتِجُ كِرَاهَتَهُ وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَنَقَلَهُ فِي «النَّهْرِ» عَنْ «الْخِلَاصَةِ».

قوله: (أَوْ بِجِذَائِهِ) أي: عن يمينه أو يساره.

قوله: (كَالَّتِي عَلَى الدِّينَارِ) ومثلها الصُّورَةُ الْمَنقُوشَةُ فِي خَاتَمٍ غَيْرِ مُسْتَبِينَةٍ، أَفَادَهُ فِي «الْمَحِيطِ».

وقد روي: أَنَّ خَاتَمَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ عَلَيْهِ دُبَابَتَانِ، وَخَاتَمَ دَانِيَالٍ كَانَ عَلَيْهِ أَسَدٌ وَلَبُوءٌ [١٥٤/أ]

(١) أخرجه أبو داود: ٦٦٦، وأحمد: ٥٧٢٤، والبيهقي: (١٠١/٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن ماجه: ٩٩٥، وأحمد: ٢٤٥٨٧، والطبراني في «الأوسط»: ٥٧٩٧، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥٠): فيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، وقد وثقه ابن حبان.



ولو صَلَّى ومعه دراهمُ عليها تماثيلُ ملكٍ لا بأسَ به؛ لأنَّ هذا يصغرُ عن البصرِ.
(أو) تكونُ كبيرةً (مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ) لأنَّها لا تُعْبَدُ بلا رأسٍ (أو) تكونُ (لِغَيْرِ ذِي رُوحٍ)
كالشجرِ؛ لأنَّها لا تُعْبَدُ.

وإذا رأى صورةً في بيتٍ غيره يجوزُ له محوُّها وتغييرُها.
(و) يُكرهُ (أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: المُصَلِّي (تَنُورٌ، أو كَانُونٌ فِيهِ جَمْرٌ) لأنَّه يُشَبِّهُ
المجوسَ في عبادَتِهِم لها، لا شمعٌ، وقنديلٌ، وسراجٌ، في الصحيح؛ لأنَّه لا يشبُّه التَّعَبُّدَ.
الطحاوي

وبينهما صبيٌّ يَلْحَسَانِهِ، وذلك أنَّ بُخْتَنَصَرَ قِيلَ له: يُولد مولودٌ يكون هلاكُك على يديه، فجعل يَقتل مَنْ
يُولد، فلمَّا وَلَدَتْ أُمُّ دَانِيَالَ دَانِيَالَ أَلْقَتْهُ فِي غِيْضَةٍ -أي: أجمَةٍ- رجاءً أَنْ يَسْلَمَ، ففِيضَ اللهُ له أَسَدًا
يَحْفَظُهُ وَلَبُوءَ تُرْضِعُهُ، فَتَفَشَّه على خَاتِمِهِ؛ ليكونَ بمرأى منه؛ لِيَتَذَكَّرَ نِعْمَةَ اللهِ عليه، ووُجِدَ ذلك الخاتمُ
في عهدِ عمر رضي الله عنه فدفعه عمر إلى أبي موسى الأشعريَّ أ. هـ كذا في «الشرح».

والتَّقييدُ بغيرِ المستبين يُفيدُ أنَّ المستبين في الخاتمِ تُكره الصَّلَاةُ معه، كذا في «المنح».
قوله: (مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ) لا تَزُولُ الكراهةُ بوضعِ نحوٍ خِيطٍ بينَ الرأسِ والجَنَّةِ؛ لأنَّه مثلُ الْمُطَوَّقِ من
الطيورِ أ. هـ كذا في «الشرح».

ومثل القطعِ طَلْيُهُ بنحوِ مَغْرَةٍ^(١) أو نَحْتُهُ أو غَسْلُهُ، ومحوُ الوجهِ كمحوِ الرَّأسِ، بخلافِ قطعِ اليدينِ
والرَّجَليْنِ، فإنَّ الكراهةَ لا تَزُولُ بذلك؛ لأنَّ الإنسانَ قد تُقَطَّعُ أَطْرَافُهُ وهو حيٌّ، كما في «الفتح». وأفاد
بهذا التَّعليلُ أنَّ قطعَ الرَّأسِ ليس بقديمٍ، بل المرادُ جعلُها على حالةٍ لا تَعِيشُ معها مُطلقاً أ. هـ

قوله: (أو تكونُ لغيرِ ذِي رُوحٍ) لِمَا رُوِيَ: أنَّ رجلاً جاءَ إلى ابنِ عَبَّاسٍ فقالَ له: إِنِّي أَصَوِّرُ الصُّورَةَ
فَأَتِنِّي فِيهَا، فقالَ له: ادنُ مِنِّي، فدنا منه، ثُمَّ قالَ له: ادنُ مِنِّي، فدنا حتَّى وضعَ يَدَهُ عليه، وقالَ له:
أَنْبِئْكَ بما سمعتُ من رسولِ اللهِ ﷺ يقولُ: «كُلُّ مَصْوَرٍ في النارِ، يُجْعَلُ له بكلِّ صورةٍ صَوْرَها نفساً
فَتُعَذِّبُهُ في جَهَنَّمَ» قالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فإن كنتَ فاعلاً فاصنع الشَّجرَ وما لا نفسَ له^(٢).

قوله: (بِجَوْرٍ له محوُّها) قالَ السَّيِّدُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عليه، ولو استأجرَ مُصَوِّراً فلا أجرَ له؛ لأنَّ
عَمَلَهُ معصيةٌ، ولو هَدَمَ بيتاً فيه تصاويرٌ ضَمِنَ قيمَتَهُ خالياً عنها أ. هـ

قوله: (لا شمعٌ... إلخ) في «فتاوى الحجة»: الأولى تركُ ذلك، قالَ الحلبيُّ: وكأنَّه لِمَا فيه من

(١) المغرة، ويُحرَّك: طينٌ أحمر، والممَّغر، كمعظم: المصبوغ بها، والمغرة، بالضم: لونٌ ليس بناصع الحمرة، أو شقرة
بكدرة. «القاموس المحيط» (مغرة) بتصرف.

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٠).

(أَوْ) يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ (قَوْمٌ نِيَامٌ) يُخْشَى خُرُوجُ مَا يُضْحَكُ، أَوْ يُخْجَلُ، أَوْ يُؤْذَى، أَوْ يُقَابَلُ وَجْهًا، وَإِلَّا فَلَا كِرَاهَةً؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ كُلَّهَا وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَوْتِرَ أَقْظِنِي فَأَوْتِرُ^(١).

(و) يُكْرَهُ (مَسْحُ الْجَبْهَةِ مِنْ تُرَابٍ لَا يَضُرُّهُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ) لِأَنَّهُ نَوْعٌ عَبَثٌ، وَإِذَا ضَرَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ، وَكَذَا مَسْحُ الْعَرَقِ.

(و) يُكْرَهُ (تَعْيِينُ سُورَةٍ) غَيْرِ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَيِّنَةٌ وَجُوبًا، وَكَذَا الْمُسْنُونُ الْمَعْيَنُ، وَهَذَا بِحَيْثُ (لَا يَقْرَأُ غَيْرَهَا) لَمَّا فِيهِ مِنْ هَجْرِ الْبَاقِي (إِلَّا لِيُسْرٍ عَلَيْهِ، أَوْ تَبْرُكًا بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ) فَلَا يُكْرَهُ، وَيُسْتَحَبُّ اقْتِدَاؤُهُ بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَالسَّجْدَةِ وَ﴿هَٰذَا أَقْبَلُ﴾ بِفَجْرِ الْجُمُعَةِ أحيانًا.

[جملة من السور التي قرأ بها النبي ﷺ مسندة]

وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأ بها النبي ﷺ مسندة، وهذه أصولها:
فمما جاء في الصبح: كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّبْحِ بِ﴿يَسَّ﴾^(٢).

الطحطاوي

الجزئية، وفي «النهر» عن «البحر»: ينبغي أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يُفَعَّلُ في المساجد ليالي رمضان لا كراهة اتفاقًا.

قوله: (أَوْ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَوْمٌ نِيَامٌ) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذُكِرَ كذلك، ويُحَرَّرُ.

قوله: (فَأَوْتِرُ) بضم الهمزة، وضميره إلى عائشة.

قوله: (وَيُكْرَهُ تَعْيِينُ سُورَةٍ) قيد الطحاوي الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها، أمّا إذا

لم يعتقد ذلك فلا كراهة، أفاده في «الشرح».

قوله: (وَكَذَا الْمُسْنُونُ الْمَعْيَنُ) كقراءة سور الوتر.

قوله: (أحيانًا) يُفِيدُ كِرَاهَةَ الْمَدَاوِمَةِ.

* * *

قوله: (مُسْنَدَةٌ) أَي: مَذْكُورًا فِيهَا السُّنَدُ.

قوله: (وهذه) أَي: الْمَذْكُورَاتُ هُنَا (أَصُولُهَا) أَي: مَتُونُهَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَنَدٍ.

قوله: (كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّبْحِ بِ﴿يَسَّ﴾) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا، وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِهِ.

(١) أخرجه البخاري: ٣٨٣، ومسلم: ١١٤١، واللفظ له.

(٢) أخرجه أحمد: (٣٤/٤).



كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِالْوَاقِعَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ السُّورِ^(١).

قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِسُورَةِ الرُّومِ^(٢).

كَانَ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، فَقَرَأَ فِيهَا ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾^(٣).

وَصَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ بِأَقْصَرِ سُورَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَوْجَزَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ لَهُ مَعَاذُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ صَلَّيْتَ صَلَاةً مَا صَلَّيْتُ مِثْلَهَا قَطُّ! قَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ بَكَاءَ الصَّبِيِّ خَلْفِي فِي صَفِّ النِّسَاءِ؟ أَرَدْتُ أَنْ أَفْرِّغَ لَهُ أُمَّهُ»^(٤).

قَرَأَ فِي الصُّبْحِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾^(٥).

صَلَّى الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ هَارُونَ وَمُوسَى فَرَكَعَ^(٦).

كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ ﴿قَبَّ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٧).

كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِدُونِ عَشْرِينَ آيَةٍ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِدُونِ عَشْرِ آيَاتٍ^(٨).

وَمِمَّا جَاءَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ^(٩).

الطحاوي

قوله: (بأقصر سُورَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ) هما المعوذتان كما تقدّم، فالمراد بالأقصر: الأقصر ممّا كان يُقرأ في تلك الصَّلَاة، لا الأقصر مُطلقاً، فإنّه سورة العصر والكوثر.

قوله: (قرأ في الصُّبح) أي: في الرُّكعتين كِلْتُمَا، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أعادها في الثانية.

قوله: (حتّى جاء ذكر هارونَ وموسى) أو ذكر عيسى، فأخذتِ النَّبِيَّ ﷺ سَعْلَةً فَرَكَعَ.

قوله: (لا يَقْرَأُ فِي الصُّبحِ) التَّهْيِئَةُ لِلتَّنْزِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ تَرْكِ السَّنَةِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: (١١٥/٢)، والطبراني في «الأوسط»: (٢٢٣/٤)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»: (٣٢٨/١)، وأحمد: (٤٧١/٣)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود: ١٤٦٢، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه بنحوه البخاري: ٧٠٨، ومسلم: ١٠٥٥، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أبو داود: ٨١٦، من حديث معاذ بن عبد الله الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) ذكره البخاري تعليقاً باب الجمع بين سورتين في الرُّكعة، وأخرجه مسلم: ١٠٢٢، واللفظ من حديث عبد الله بن السائب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) أخرجه مسلم: ١٠٢٧ من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٤٣/٥)، عن رفاعة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) أخرجه مسلم: ١٠٢٩، وأحمد: ٢٠٩٦٣، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كان يقرأ في الصبح ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الظهر بأطول من ذلك^(١).
كان يقرأ في الظهر والعصر ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾، ونحوهما من
السور^(٢).

كان يُصَلِّي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات^(٣).
صَلَّى الظهر فسجد، فظننا أنه قرأ ﴿تَنْزِيلُ﴾ السجدة^(٤).
كان يقرأ في الظهر والعصر: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٥).
صَلَّى بهم الهاجرة فرفع صوته، وقرأ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، فقال له أبي بن
كعب: يا رسول الله؛ أُمِرْتُ في هذه الصلاة بشيء؟ فقال: «لا، ولكنني أردتُ أن أوقَّت
لكم»^(٦).

ومما جاء في المغرب: صحَّ عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بالأعراف^(٧).
كان يقرأ في المغرب سورة الأنفال^(٨).

الطحطاوي

قوله: (فَسَجَدَ) أي: للتلاوة.

قوله: (الهاجرة) هي صلاة الظهر.

قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ أي: في الركعة الثانية.

قوله: (أُمِرْتُ في هذه الصَّلَاةِ بشيء) أي: وهو الجهر.

قوله: (أَن أَوْقَّتَ لَكُمْ) أي: أقدر لكم مقدار القراءة فيها.

(١) روى مسلم ١٠٣٠، والإمام أحمد في مسنده ٢٠٨٠٨: عن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر بـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الصبح بأطول من ذلك.

(٢) أخرجه أبو داود: ٨٠٥، والترمذي: ٣٠٧ من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي: ٩٧١، وابن ماجه: ٨٣٠، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک»: (٣٤٣/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه النسائي: ٩٧١، دون ذكر العصر، من حديث أنس رضي الله عنه، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١١٦/٢)، وقال: أخرجه البزار، والطبراني في «الأوسط».

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط»: (١٠٦/٩)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١١٦/٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٧) أخرجه النسائي: ٣٠٨، من حديث ابن عباس عن أمه أم الفضل رضي الله عنها.

(٨) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٢٥/٥)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.



كَانَ يَقْرَأُ بِهِمْ فِي الْمَغْرِبِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١).
 وَآخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبُ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ بِ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكَاثِرُونَ﴾^(٢).
 قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ﴾^(٣).
 قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِ﴿حَمِّ الدَّخَانِ﴾^(٤).
 صَلَّى الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ ﴿الْفَارِعَةُ﴾^(٥).
 كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكَاثِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾،
 وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقُونَ^(٦).
 وَمِمَّا جَاءَ فِي الْعِشَاءِ مِنْهُ: هَذَا الْقَرِيبُ، وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ
 فِي الْعِشَاءِ بِ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ﴾^(٧).
 عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ
 لَهُ، فَقَالَ: سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ^(٨).
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ بِ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، وَ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾^(٩).
 الطُّحْطَاوِيُّ

قوله: (هذا القريب) وهو سورة الجمعة والمنافقون.

قوله: (كان يقرأ في العشاء بـ: ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ﴾) يحتمل أنه قسمها، ويحتمل أنه كررها.

قوله: (العتمة) أي: العشاء.

قوله: (فقلت له) أي: مستفهماً عن السبب.

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»: (١٤٣/٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده»: (١٤٦/٦)، من حديث عبد الله بن الحارث رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: (٣١٤/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢١٤/١).

(٤) أخرجه النسائي: ٩٨٨، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو يعلى في «مسنده»: (١٥٠/١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»: (١٤٩/٥)، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٧) أخرجه البخاري: ٧٦٩، ومسلم: ١٠٣٩، لكن من حديث البراء رضي الله عنه.

(٨) أخرجه البخاري: ٧٦٦، ومسلم: ١٣٠٤، من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

(٩) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»: (١٥٩/٦).

كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّخْفِيفِ وَيُؤْمِنُ بِهِ ﴿وَالْمَنْفَعَتِ﴾^(١).

عن ابنِ عمرَ قالَ: ما من المِفْصَلِ سورةٍ صغيرةٍ ولا كبيرةٍ إلَّا سمعتُ النبيَّ ﷺ يؤمُّ بها الناسَ في الصلاةِ المكتوبةِ^(٢).

انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله ليقْتَدِي به من يُحافظُ على ما بلغه من السُنَّةِ الشريفةِ، وقد علمتُ التفصيلَ في القراءةِ من المِفْصَلِ في الأوقاتِ عندنا، والله تعالى الموفقُ.

(و) يُكْرَهُ (تَرْكُ) اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ فِي مَحَلٍّ يُظَنُّ الْمُرُورُ فِيهِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي) لقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيَدْنُ مِنْهَا، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ»^(٣)، وسواءٌ كانَ في الصحراءِ أو غيرها احترازاً عن وقوعِ المارِّ في الإثمِ، ولذا عَقَّبْنَاهُ ببيانها فقلنا:

الطحاوي

قوله: (في الصَّلَاةِ المكتوبةِ) يَعْمُ الصَّلَوَاتِ الخمسِ.

قوله: (عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمَّى بـ: «الْيَنْبُوعِ»^(٤).

قوله: (ويُكْرَهُ تَرْكُ اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ) أي: تنزيهاً كما أفاده في «البدائع».

قوله: (في محلٍّ يُظَنُّ المرورُ فيه) قال في «التنوير» و«شرحهِ»: ولو عُذِمَ المرورُ جاز تركها، وفعلها

أولى أ. هـ.

قوله: (ولذا عَقَّبْنَاهُ) أي: لِمَا ذَكَرَ من الحديثِ الأمرُ بها ومِن كراهةِ تركها، والله سبحانه وتعالى

أعلمُ، وأستغفرُ الله العظيمَ.



(١) أخرجه النسائي: ٨٢٦، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود: ٨١٤، والبيهقي: (٣٨٨/٢). والصواب عن عمرو بن شعيب عن أبيه، وإسناد هذا الحديث فيه عننة

ابن إسحاق وهو مدلس، لكن يشهد له حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند الطبراني في «الكبير»: ١٣٣٥٩.

(٣) مسلم: ١١٣٠، وابن ماجه: ٩٥٥، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) «الينبوع» فيما زاد على الروضة من الفروع لجلال الدين السيوطي.



(فصل في اتّخاذِ السترةِ ودفعِ المارِّ بينَ يدي المصلّي)

(إِذَا ظَنَّ) أي: مُريدُ الصلاةِ (مُرُورَهُ) أي: المارِّ (يُسْتَحَبُّ لَهُ) أي: مريدِ الصلاةِ (أَنْ يَغْرِزَ سُرَّةً) لما روينا؛ ولقوله ﷺ: «لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ»^(١).

(وَأَنْ تَكُونَ طُولَ ذِرَاعٍ فَصَاعِدًا) لَأَنَّهُ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سُرَّةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ»^(٢) بضمِّ الميمِ، وهمزة ساكنة، وكسرِ الخاءِ المعجمة: العودُ الذي في آخرِ الرَّحْلِ يُحَاذِي رَأْسَ الرَّاكِبِ عَلَى الْبَعِيرِ، وتشديدُ الخاءِ خطأ، وفُسِّرَتْ: بِأَنَّهَا ذِرَاعٌ فَمَا فَوْقَهُ. الطحطاوي

(فصل في اتّخاذِ السترةِ)

بالضمِّ: هي في الأصل ما يُسْتَرُّ به مُطلقاً، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى مَا يُنْصَبُ قُدَّامَ الْمُصَلِّي، فُهِتَانِي. قوله: (إِذَا ظَنَّ... إلخ) الأولى فِعْلُهَا مُطلقاً؛ لَأَنَّ فِيهَا كَفَتْ بَصَرَهُ عَمَّا وَرَاءَهَا، وَجَمَعَ خَاطِرُهُ بِرِبْطِ الْخِيَالِ بِهَا كِي لَا يَتَشِيرُ ١. هـ وَقَدْ مَنَاه.

قوله: (يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَغْرِزَ سُرَّةً) وَأَوْجِبَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ لظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَلِمَا وَرَدَ عَنْ عَمْرِو: لَوْ عَلِمَ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ مَا صَلَّى إِلَّا إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ^(٣) ١. هـ

وعن ابن مسعود: إِنَّهُ لَيَقْطَعُ نِصْفَ صَلَاةِ الْمَرْءِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ^(٤) ١. هـ

وتصحُّ بِالسُّتْرَةِ الْمَغْصُوبَةِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ أَحْمَدَ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَمِثْلُهُ الصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ الْمَغْصُوبِ عِنْدَهُ ١. هـ

قوله: (لِمَا رَوَيْنَا) مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قُبِيلَ الْفَصْلِ.

قوله: (طُولَ ذِرَاعٍ) فِي الْاِعْتِدَادِ بِالْأَقْلِ خِلَافٌ، وَلَا خِلَافَ فِي الْأَكْثَرِ، وَشَمِلَ كُلَّ مَا انْتَصَبَ، كِبَاسَانٍ قَائِمٍ أَوْ قَاعِدٍ أَوْ دَابَّةٍ، كَمَا فِي الْقَهْطَسْتَانِيِّ وَالْحَلَبِيِّ، وَجَوَّزَ فِي «الْقِنِيَةِ» بظَهْرِ الرَّجْلِ، وَمَنَعَ بِوَجْهِهِ، وَتَرَدَّدَ فِي جَنْبِهِ، وَمَنَعَ بِالْمَرْأَةِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمَحَارِمِ، وَلَا يُسْتَرُّ بِنَائِمٍ وَمَجْنُونٍ وَمَأْبُونٍ فِي دَبْرِهِ وَكَافِرٍ، كَمَا فِي الْعَيْنِيِّ عَلَى الْبَخَارِيِّ.

قوله: (وَفُسِّرَتْ بِأَنَّهَا ذِرَاعٌ) رَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: آخِرَةُ الرَّحْلِ ذِرَاعٌ فَمَا فَوْقَهُ، كَذَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ».

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٢٨٦٢، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٦٥٣٩، مِنْ حَدِيثِ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدِ الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١١٣، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِيِّ» (٢٩١/٤) عَنْ أَبِي نَعِيمٍ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ» وَلَمْ أَجِدْهُ فِيهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٩٠٨).



(فِي غِلْظِ الْأُصْبُعِ) وَذَلِكَ أَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَظْهَرُ لِلنَّازِلِ، فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا.
(وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْرُبَ مِنْهَا) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَذْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعِ
الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»^(١).

(وَيَجْعَلُهَا عَلَى) جِهَةٍ (أَحَدِ حَاجِبَيْهِ، وَلَا يَضْمِدُ إِلَيْهَا صَمْدًا) لِمَا رَوَى عَنِ الْمَقْدَادِ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى عَمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ
أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَصْمِدُ صَمْدًا^(٢)؛ أَي: لَا يُقَابِلُهُ مَسْتَوِيًّا مُسْتَقِيمًا، بَلْ كَانَ يَمِيلُ عَنْهُ.
(وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْصِبُهُ) مَنَعَ جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْخَطَّ،
الطحطاوي

قوله: (فِي غِلْظِ الْأُصْبُعِ) خِلَافُ الْمَذْهَبِ، فَلَا حَدَّ لَهُ؛ لِمَا رَوَى الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [أ/١٥٥]
مَرْفُوعًا: «يُجْزَى مِنَ السُّتْرَةِ قَدْرُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ وَلَوْ بِدِقَّةِ شَعْرَةٍ»^(٣)، كَذَا فِي «الْبَحْرِ» عَنْ «الْبَدَائِعِ».
وَفِي الْقُهُسْتَانِيِّ: وَالْبَثْرُ وَالنَّهْرُ وَالْحَوْضُ الصَّغِيرَاتُ لَيْسَتْ بِسُتْرَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَالْكَبِيرَاتُ مِنْهَا
كَالطَّرِيقِ أ. هـ أَي: وَهِيَ لَا تَكُونُ سُتْرَةً؛ لِأَنَّهَا مَظَنَّةُ الْمُرُورِ.
وَفِي الْعَيْنِيِّ عَلَى الْبَخَارِيِّ: وَفِي «غَرِيبِ الرِّوَايَةِ»^(٤): النَّهْرُ الْكَبِيرُ لَيْسَ بِسُتْرَةٍ كَالطَّرِيقِ، وَكَذَا
الْحَوْضُ الْكَبِيرُ أ. هـ

قوله: (وَذَلِكَ أَدْنَاهُ) أَي: أَدْنَى مَا يُغَرَزُ.
قوله: (وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْرُبَ مِنْهَا) قَالَ ابْنُ أَمِيرِ حَاجَّ: وَالسُّنَّةُ فِي ذَلِكَ أَلَّا يَزِيدَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَذْرَعٍ أ. هـ وَالظَّاهِرُ اعْتِبَارُ هَذَا الْقَدْرِ مِنْ قَدَمِهِ.
قوله: (لَا يَقْطَعِ) مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ يَذْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةَ، وَوَجْهُ الْقَطْعِ أَنَّهُ إِذَا بَعُدَ مِنْهَا يَظُنُّ الْمَارُّ أَنَّهُ لَا سُتْرَةَ لَهُ فَيَمُرُّ دَاخِلَهَا فَيُدْفَعُهُ، وَرَبَّمَا كَانَ الدَّفْعُ
بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فَتَفْسُدُ الصَّلَاةُ.

قوله: (وَيَجْعَلُهَا عَلَى جِهَةٍ أَحَدِ حَاجِبَيْهِ) وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ، قُهُسْتَانِيٌّ.
قوله: (مَنَعَ جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْخَطَّ) مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٦٩٥، وَالنَّسَائِيُّ: ٧٤٩، وَأَحْمَدُ: ١٦٠٩٠، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»: (١/٤٥٨)، وَابْنُ
حِبَّانَ: ٢٣٧٣، وَابْنُ خَزِيمَةَ: ٨٠٣، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٥٦٢٤، وَالحَاكِمُ: ٩٢٢، وَالبَيْهَقِيُّ: (٢/٢٧٢)، مِنْ حَدِيثِ
سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: (٢/١٩٧): أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَرِجَالَهُ مُوَثَّقُونَ.
(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٦٩٣، وَأَحْمَدُ: ٢٣٨٢٠، وَابْنُ عَدِي: (٧/٨٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (٢٠/٢٥٩)، وَالبَيْهَقِيُّ:
(٢٧١/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٩٢٤).

(٤) «غَرِيبُ الرِّوَايَةِ» فِي فُرُوعِ الْحَنْفِيَّةِ، لِلْسَّيِّدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَجَاعٍ الْعُلُوِّيِّ. «كَشَفُ الظُّنُونِ» (٢/١٢٠٧).



وأجازه المتأخرون؛ لأنَّ السُّنَّةَ أُولَىٰ بالاتباع؛ لِما روي في السُّنَنِ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَاً (فَلْيُحِطْ خَطًّا)^(١)، فيظهرُ في الجملة؛ إِذْ المقصودُ جمعُ الخاطرِ بِربطِ الخيالِ به؛ كَيْلا يَنْتَشِرَ.

ويجعلهُ إمَّا (طُولاً) بِمَنْزِلَةِ الخَشْبَةِ المغرُوزَةِ أَمَامَهُ (وَ) إمَّا كَمَا (قَالُوا) أَيضاً: يجعلهُ (بِالْعَرَضِ مِثْلَ الْهَلَالِ).

وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ صُلْبَةً يُلْقِي مَا مَعَهُ طُولاً كَأَنَّهُ غُرَزٌ ثُمَّ سَقَطَ، هَكَذَا اخْتَارَهُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ هِشَامٌ^(٢): حَجَجْتُ مَعَ أَبِي يَوْسُفَ، وَكَانَ يَطْرَحُ بَيْنَ يَدَيْهِ السُّوْطَ.

الطحطاوي

قوله: (وَأَجَازَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ) وَرَجَّحَهُ الْكَمَالُ؛ لَوُرُودِ الْأَثَرِ، وَالْحَدِيثِ وَإِنْ جَعَلَهُ فِي «الْبِدَائِعِ» شَاذًا وَضَعْفَهُ النَّوَوِيُّ فَقَدْ تَعَقَّبَ بِتَصْحِيحِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ حَبَّانَ وَغَيْرِهِمَا لَهُ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ فَلَا ضَرَرَ فِيهِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الَّذِي يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِي مِثْلِهِ، كَمَا فِي «الشرح».

قوله: (لِإِمَّا رُوي) الْأُولَى أَنْ يَقُولَ: وَهِيَ مَا رُوي... إلخ.

قوله: (فَيُظْهِرُ... إلخ) الْأُولَى أَنْ يَقُولَ: فَيُفِيدُ فِي الْجُمْلَةِ.

قوله: (بِرَبْطِ الْخِيَالِ) أَي: خِيَالِ الْمَصْلِيِّ، أَي: قُوَّتِهِ الْمُخَيَّلَةِ، أَي: فَيَقْلُ فِكْرُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عُذِمَتْ فَيَتَّبِعُ الْبَصَرَ، فَيَكْثُرُ الْفِكْرُ.

قوله: (بِمَنْزِلَةِ الخَشْبَةِ المغرُوزَةِ) فَيَصِيرُ شَبَهَ ظِلِّ السُّتْرَةِ.

قوله: (مِثْلَ الْهَلَالِ) وَقِيلَ: مَدَوَّرٌ شَبَهَ الْمَحْرَابِ، كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ.

وَفِي «شرح المشكاة» لِلْمَنَلا عَلِيٌّ: وَقَاسَ الْأَثَمَةَ عَلَى الْخَطِّ الْمَصْلِيِّ، كَسَجَادَةِ مَفْرُوشَةٍ، وَهُوَ قِيَاسُ أُولَى؛ لِأَنَّ الْمَصْلَى أُبْلُغَ فِي دَفْعِ الْمَارِّ مِنَ الْخَطِّ السَّابِقِ ١. هـ

قوله: (يُلْقِي مَا مَعَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ عَصَاً كَمَا يَأْتِي.

قوله: (هَكَذَا اخْتَارَهُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ) وَاخْتَارَ فِي «التَّجْنِيسِ» أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٦٨٩، وَابْنُ مَاجَهَ: ٩٤٣، وَابْنُ حَبَّانَ: ٢٣٦١، وَابْنُ خُزَيْمَةَ: ٨١١، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ: (٢/٢٧٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ صَاحِبُ الثَّوَادِرِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي الْحَنْفِي، الْمُتَوَفَى بِالرِّي سَنَةَ (٢٠١هـ)، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدٍ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ، وَابْنِ الْفُرَاتِ، وَغَيْرِهِمْ. يَنْظُرُ: «سَلَمُ الْوَصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ»: (٣/٣٩٣).



وسُترة الإمام سُترة لمن خلفه؛ لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى بِالْأَبْطَحِ إِلَى عَنَزَةٍ رُكَّزَتْ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْقَوْمِ سُتْرَةٌ^(١). الْعَنَزَةُ: عَصَا ذَاتُ زُجٍّ حَدِيدٍ فِي أَسْفَلِهَا.

(و) إِذَا اتَّخَذَهَا أَوْ لَمْ يَتَّخِذْ كَانَ (الْمُسْتَحَبُّ تَرْكُ دَفْعِ الْمَارِّ) لِأَنَّ مَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى السَّكُونِ، وَالْأَمْرُ بِالذَّرِّ فِي الْحَدِيثِ لِبَيَانِ الرُّخْصَةِ كَالْأَمْرِ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ^(٢).

(و) لِذَا (رُخِّصَ دَفْعُهُ) أَي: الْمَارُّ (بِالْإِشَارَةِ) بِالرَّأْسِ، أَوِ الْعَيْنِ، أَوْ غَيْرِهِمَا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَوْلَدَيِ أُمِّ سَلَمَةَ^(٣).

الطحطاوي

قوله: (زُجٍّ حَدِيدٍ) قَالَ فِي «الشرح»: وَالزُّجُّ: الْحَدِيدَةُ فِي أَسْفَلِ الرُّمَحِ أ. هـ فَالْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ، وَإِذَا قُرِئَ بِالتَّنْوِينِ فَهُوَ مِنَ الْوَصْفِ الْكَاشِفِ.

قَالَ السَّيِّدُ: وَفِي «نَهَايَةِ اللَّغَةِ» الْعَنَزَةُ: مِثْلُ نِصْفِ رُمَحٍ وَأَكْبَرُ سَنًا، وَفِيهَا سِنَانٌ مِثْلُ سِنَانِ الرُّمَحِ، قَالَ: وَالْعُكَّازُ قَرِيبٌ مِنْهَا أ. هـ

قوله: (وَلِذَا رُخِّصَ دَفْعُهُ) أَي: لَكُنْ الْأَمْرُ بِالذَّرِّ فِي الْحَدِيثِ لِبَيَانِ الرُّخْصَةِ، وَالْقَوْلُ مُحذُوفٌ، أَي: وَلِذَا قُلْتُ.

قوله: (أَوْ غَيْرِهِمَا) كَالْيَدِ، قُهِسْتَانِي.

قوله: (كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَوْلَدَيِ أُمِّ سَلَمَةَ) وَهُمَا عَمْرٌ وَزَيْنَبُ حَيْثُ كَانَ يَصَلِّي فِي بَيْتِهَا، فَقَامَ وَلَدُهَا عَمْرٌ لِيَمْرَأَتِهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ، أَنْ قَفْ، فَوَقَفَتْ، ثُمَّ قَامَتْ بِنْتُهَا زَيْنَبُ لَتَمْرَأَتِهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهَا، أَنْ قَفِي، فَأَبَتْ وَمَرَّتْ، فَلَمَّا فَرَغَ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ نَظَرَ إِلَيْهَا وَقَالَ: «نَاقِصَاتُ عَقْلٍ، نَاقِصَاتُ دِينٍ، صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، صَوَاحِبُ كُرْسُفَ، يَغْلِبُنَ الْكَرَامَ، وَيَغْلِبُهُنَّ اللَّثَامُ»^(٤) أ. هـ

ذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْمَعْجَمِ» لَابْنُ شَاهِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ كُرْسُفٌ؟ قَالَ: «رَجُلٌ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ ثَلَاثِينَ عَامًا فَكَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ بِسَبَبِ امْرَأَةٍ عَشَقَهَا، فَتَدَارَكَهُ سَلَفٌ مِنْهُ فَتَابَ عَلَيْهِ»^(٥) كَمَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٣٤، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمُسْلِمٌ: ١١١٩، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٩٢١، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ»: ٥٢٠، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٣٩١، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَحْمَدُ: ١٠١١٦، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ: ١٧٥٤، وَابْنُ حِبَّانَ: ٢٣٥٢، وَالْحَاكِمُ: ٩٣٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الصَّغَرِيِّ»: (٥٢٦/١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: ٩٤٨، وَأَحْمَدُ: ٢٦٥٢٣، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ»: (٣٦٢/٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٢٧٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، فَجَاءَهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ لِأَنَّ يَمْرَأَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ فَرَجَعَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ، فَأَشَارَ إِلَيْهَا فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْصَى»، وَنَحْوَهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٤٣٨٦)، وَلَيْسَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُمَا بَقِيَّةُ الْكَلَامِ.

(٥) أَخْرَجَ هَذَا فِي قِصَّةٍ أُخْرَى ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (١٤١٠)، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٥٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥٠٩٤)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةِ بْنِ بَسْرِ الْمَازَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(أَوْ) دَفَعَهُ (بِالتَّسْبِيحِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا نَابَتْ أَحَدُكُمْ نَائِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيُسَبِّحْ»^(١).

(وَكُرَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالتَّسْبِيحِ؛ لِأَنَّ بَاحِدَهُمَا كِفَايَةٌ.

(وَيَدْفَعُهُ) الرَّجُلُ (بِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ) وَلَوْ بَزِيَادَةٍ عَلَى جَهْرِ الْأَصْلِيِّ.

(وَتَدْفَعُهُ) الْمَرْأَةُ (بِالْإِشَارَةِ، أَوْ التَّصْفِيقِ بِظَهْرِ أَصَابِعِ) يَدَيْهَا (الْيُمْنَى عَلَى صَفْحَةِ كَفِّ

الْيُسْرَى) لِأَنَّ لَهْنَ التَّصْفِيقِ (وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا) بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ (لِأَنَّهُ فِتْنَةٌ) فَلَا يُطْلَبُ مِنْهِنَّ

الدَّرءُ بِهِ.

(وَلَا يُقَاتِلُ) الْمُصَلِّي (الْمَارَّ) بَيْنَ يَدَيْهِ (وَمَا وَرَدَ بِهِ) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي

الطَّحْطَاوِي

قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَزِيَادَةٍ عَلَى جَهْرِ الْأَصْلِيِّ) الْمَتَبَادِرُ مِنْهُ أَنَّ الْجَهْرَ لِلدَّفْعِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَهْرِيَّةِ لَا السَّرِيَّةِ،

وَهُوَ الَّذِي فِي «الْبَحْرِ».

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْجَهْرَ فِي صَلَاةِ السَّرِّ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَدَرْءُ الْمَارِّ رَخْصَةٌ، فَلَا يُرْتَكَبُ الْمَكْرُوهُ لِأَجْلِهَا.

وَتَعْقِبُهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «حَاشِيَةِ الدَّرْرِ» بِأَنَّ فِي الْجَهْرِيَّةِ الْعِلْمَ بِهَا حَاصِلٌ ١. هـ أَي: فَلَا يَحْتَاجُ لِرَفْعِ

الصَّوْتِ، وَالرَّخْصَةُ إِنَّمَا تَظْهَرُ فِي الْمَمْنُوعِ لَا فِي الْمَشْرُوعِ، وَيُعْلَمُ مِمَّا هُنَا رَدُّ صَدْرِ التَّعْقُبِ بِأَنَّهُ قَدْ

لَا يَتَأَتَّى الدَّرءُ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْجَهْرِ فِي الْجَهْرِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (بِظَهْرِ أَصَابِعِ... إلخ) عِبَارَةُ «الدَّرِّ»: وَالْمَرْأَةُ تَصَفِّقُ لَا بِيْطْنٍ عَلَى بَطْنٍ. فَيَصْدُقُ بِالتَّصْفِيقِ

بِطْنِ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ الْيُسْرَى، وَهُوَ الْأَيْسَرُ وَالْأَقْلُّ عَمَلًا، وَلَعَلَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ مَقْلُوبَةٌ عَنْ هَذَا،

وَالْأَصْلُ: أَوْ التَّصْفِيقُ بِصَفْحَةِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّ الْيُسْرَى.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهْنَ التَّصْفِيقِ) وَقَدْ يُقَالُ: التَّصْفِيقُ، فَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَوْ سَبَّحَتْ وَصَفَّقَتْ لَا تَفْسُدُ،

وَقَدْ تَرَكَ السَّنَّةُ، «دَرْ».

قَوْلُهُ: (وَالْتَّسْبِيحُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى (أَوْ)، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نَسْخِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ فِتْنَةٌ) قَدْ مَرَّ أَنَّ الْفِتْنَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِمَا فِيهِ تَمْطِيطٌ وَتَلْيِينٌ، لَا مُطْلَقَ الصَّوْتِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَاتِلُ الْمُصَلِّي... إلخ) الْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ، إِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ يُمَكِّنُهُ

مُدَافَعَتُهُ بِدُونِ مَشْيٍ أَشَارَ إِلَيْهِ أَوَّلًا لِيَرْجِعَ أَوْ يَسْبُحُ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ دَفَعَهُ مَرَّةً بِلُطْفٍ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ تَرَكَهُ

وَلَا يُقَاتِلُهُ.

وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْهُ، إِنْ شَاءَ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ فَقَطْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٨٤، وَبَنَحُوهُ مُسْلِمٌ: ٩٤٩، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



فلا يدع أحداً يمرُّ بين يديه، وليدراه ما استطاع، فإن أبي فليقاتله، إنما هو شيطان»^(١) (مؤوَّل بأنَّه كانَ) جوازُ مُقاتلته في ابتداء الإسلام (وَالْعَمَلُ) المُنافي للصلاة (مُبَاحٌ) فيها إذ ذاك (وَقَدْ نُسِخَ) بما قدَّمناه.

الطحطاوي

وإذا مرَّ بين يديه ما لا تؤثر فيه الإشارة، كهرَّة، دَفَعَه برجله، أو الصَّفَه إلى الشُّرة، كذا في العيني على البخاري، وعزاه للمالكية، وقواعدنا لا تأباه.

وفيه أيضاً: ولا يجوز له المشي من موضعه ليرده، وإنما يدافعُه ويردُّه من موضعه؛ لأنَّ مَفْسَدَةَ المشي أعظمُ من مُروره بين يديه، وإنما أٌبِيحَ له قدرُ ما يناله من موقفه، ولا ينتهي بذلك إلى ما يُفسدُ صلاته.

فإن دفعه بما يجوز له فمات فلا إثم عليه باتِّفاق العلماء، وهل تجب ديتُه أو يكون هدرًا؟ فيه مذهبان للعلماء، والدِّيَّة عليه في ماله كاملة، وقيل: هي على العاقلة أ. هـ وفي «الدرر»: عن الباقياني^(٢) أنَّه يجب الضَّمان على مقتضى كتبنا، وهدرٌ عند الشافعي أ. هـ

قوله: (إنما هو شيطان) قال الخطَّابي: [أ/١٥٦] معناه أنَّ الشَّيْطَانَ هو الذي حمَلَه على ذلك، ويجوز أن يُراد بالشَّيْطَانَ نفسُ المارِّ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ هو المارِدُ الخبيث من الإنس ومن الجنِّ. قوله: (مؤوَّل بأنَّه... إلخ) وأوَّله الإمام محمَّدٌ بالمدافعة بعنفٍ، وأمَّا حملُها على ظاهرها فغير ما عليه العامة.

قوله: (بما قدَّمناه) من قوله ﷺ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفرُ الله العظيم.



(١) أخرجه مسلم: ١١٢٨، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) هو الشيخ الفاضل نور الدين علي - وقيل: محمود - بن بركات الباقياني، نسبة إلى (باقا) من قرى نابلس، القادري الأنصاري الحنفي الدمشقي، تفقه على الشيخ النجم محمد البهنسي خطيب الأموي بدمشق، صنَّف التصانيف المفيدة، منها «شرح النقاية» و«مجرى الأنهر شرح ملتقى الأبحر» و«تكملة لسان الحكام» و«تكملة البحر الرائق» واختصر «البحر» في مجلَّد، وكانت وفاته في المحرم سنة ثلاث بعد الألف ١٠٠٣ هـ. «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٢/٤٠٧)، و«خلاصة الأثر» (٤/٣١٧).



(فصل فيما لا يكره للمصلي من الأفعال)



(لَا يُكْرَهُ لَهُ شُدُّ الْوَسْطِ) لِمَا فِيهِ مِنْ صَوْنِ الْعَوْرَةِ، وَالتَّشْمِيرِ لِلْعِبَادَةِ، حَتَّى لَوْ كَانَ يُصَلِّي فِي قَبَاءٍ غَيْرِ مَشْدُودِ الْوَسْطِ فَهُوَ مُسِيءٌ، وَفِي غَيْرِ الْقَبَاءِ قِيلَ: بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَنِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (تَقَلُّدُ) الْمُصَلِّي (بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَشْتَغِلْ بِحَرَكَتِهِ) وَإِنْ شَغَلَهُ كُرْهٌ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِتَالِ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (عَدَمُ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي فَرْجِهِ وَشِقِّهِ عَلَى الْمُخْتَارِ) لِعَدَمِ شُغْلِ الْبَالِ.
(وَلَا) يُكْرَهُ (التَّوَجُّهُ لِمُضْحَفٍ، أَوْ سَيْفٍ مُعَلَّقٍ) لِأَنَّهُمَا لَا يُعْبَدَانِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] (أَوْ ظَهَرَ قَاعِدٌ يَتَحَدَّثُ) فِي الْمُخْتَارِ؛ لِعَدَمِ التَّشْبِيهِ بِعَبْدَةِ الصُّورِ، وَصَلَّى ابْنُ عَمْرٍ إِلَى ظَهْرِ نَافِعٍ^(١)،
الطحاوي

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

قوله: (من الأفعال) أي: والأقوال، كتكرار السورة في الركعتين من النفل.
قوله: (في قباء غير مشدود الوسط) القباء: كلُّ مُنْفَرَجٍ مِنْ أَمَامٍ، كَالْقُفْطَانِ، وَأَوَّلُ مَنْ لَبَسَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ.

والمراد أنه جمع طرفيه عليه من غير شدٍّ، وإلا تكون العورة مكشوفة إذا لم يلبس غيره تحته.
قوله: (وفي غير القباء قيل: بكراهته) أشار بـ: (قيل) إلى ضعفه؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ.
قوله: (ولا يكره عدم إدخال يديه في فرجيه) هو ما في «الخلاصة»، وقد تقدّم ما فيه.
قوله: (وشقّه) أي: شقّ الفرجي، كالعباء الحجازي.
قوله: (معلّق) قيد اتفاقيّ.
قوله: ﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾ (إلخ) أي: وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لأخذه إذا احتاج إليه، فلا يُوجِبُ الكراهة.

قوله: (أو ظهر قاعد) أي: أو قائم.
قوله: (يتحدّث) أي: سرّاً، بحيث لا يخاف منه الغلط، وقيد بـ: (الظهر)؛ لأنها إلى الوجه مكروهة، والكراهة على المتعدّي، وقيد بالتحدّث؛ لِيُفِيدَ عَدَمَ الكراهة حالَ عَدَمِهِ بِالْأَوَّلَى.



(أَوْ شَمْعٍ، أَوْ سِرَاجٍ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَا يُشْبَهُ عِبَادَةَ الْمَجُوسِ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (السُّجُودُ عَلَى بِسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ) ذَوَاتِ رُوحٍ (لَمْ يَسْجُدْ عَلَيْهَا) لِإِهَانَتِهَا بِالوُطْءِ عَلَيْهَا.

وَلَا يُكْرَهُ قَتْلُ حَيَّةٍ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِذَاتِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لَخَشْيَةِ الْجَانِّ فَلْيُمْسِكْ عَنِ الْحَيَّةِ الْبَيْضَاءِ الَّتِي تَمْشِي مُسْتَوِيَةً؛ لِأَنَّهَا نَقَضَتْ عَهْدَ النَّبِيِّ الَّذِي عَاهَدَ بِهِ الْجَانُّ^(١): أَنْ لَا يَدْخُلُوا بَيْوتَ أُمَّتِهِ، وَلَا يُظْهِرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَنَاقِضُ الْعَهْدِ خَائِنٌ، فَيُخْشَى مِنْهُ أَوْ مِمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ الضَّرُّرُ بِقَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ، وَقَالَ ﷺ:
الطحطاوي

قوله: (أَوْ شَمْعٍ) قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي بَابِ (مَا جَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ أَوْضَعَهُمَا): الشَّمْعُ بِالسُّكُونِ، وَالْأَوْجَهُ فَتَحَ الْمِيمُ ١. هـ مِنْ «الشرح».

قوله: (لِأَنَّهُ لَا يُشْبَهُ عِبَادَةَ الْمَجُوسِ) لِأَنَّ الْمَجُوسَ يَعْبُدُونَ الْجَمْرَ، لَا النَّارَ الْمَوْقَدَةَ، قَالَه السَّيِّدُ.
قوله: (وَلَا يُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَى بِسَاطٍ... إلخ) هَذَا مَا فِي «الجامع الصغير»، وَصَحَّحَهُ فِي «البدائع» وَتَاجُ الشَّرِيعَةِ، وَأَطْلَقَ الْكَرَاهَةَ فِي «الأصل»، قَالَ فِي «النهر»: وَلَوْ حُوِّلَ الْمَطْلُوعُ عَلَى الْمُتَيَدِّ لَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، وَلَمْ يَلْخُ مَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ ١. هـ

وَتَكْرَهُ الْكِتَابَةَ عَلَى الْأَبْسِطَةِ وَنَحْوِهَا، وَلَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَفْرَقَةِ، وَلَوْ حَرْفًا وَاحِدًا، أَفَادَهُ السَّيِّدُ.
قوله: (وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لَخَشْيَةِ الْجَانِّ... إلخ) قَالَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ: الصَّحِيحُ مِنَ الْجَوَابِ أَنْ يَحْتَاطَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ حَتَّى لَا يَقْتُلَ جَنِيًّا، فَإِنَّهُمْ يُؤْذِنُونَهُ أَذًى كَثِيرًا، بَلْ إِذَا رَأَى حَيَّةً وَشَكَّ أَنَّهُ جَنِيٌّ يَقُولُ: خَلِّ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ وَمُرَّ، فَإِنْ مَرَّ تَرْكَهُ، فَإِنْ وَاحِدًا مِنْ إِخْوَتِي - وَهُوَ أَكْبَرُ سَنًا مِنِّي - قَتَلَ حَيَّةً كَبِيرَةً بِسَيْفٍ فِي دَارِنَا فَضَرَّ بِهِ الْجَنُّ حَتَّى جَعَلُوهُ زَمَنًا لَا تَتَحَرَّكُ رِجْلَاهُ قَرِيبًا مِنَ الشَّهْرِ، ثُمَّ عَالَجْنَاهُ وَدَاوَيْنَاهُ بِإِرْضَاءِ الْجَنِّ حَتَّى تَرَكَوهُ فزَالَ مَا بِهِ، وَهَذَا مِمَّا عَايَنْتُهُ بَعِينِي ١. هـ

وَفِي الْفُهُسْتَانِيِّ عَنْ «شرح التَّأْوِيلَاتِ»: أَنَّهُمْ أَضْعَفُ مِنَ الْإِنْسِ، حَتَّى لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِتْلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ، وَعَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ، وَإِفْسَادِ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ ١. هـ وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

قوله: (أَوْ مِمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ) أَيُّ: فِي الْخِيَانَةِ، كَبَنِي آدَمَ الَّذِينَ اتَّصَفُوا بِذَلِكَ، وَهَذَا يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: (وَنَاقِضُ الْعَهْدِ)؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَامِ الْكُلِّيَّةِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ أَهْلِهِ) يَعْنِي: مِنْ أَهْلِ نَقْضِ الْعَهْدِ، وَيُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: (مِثْلُهُ)، وَقَوْلُهُ: (الضَّرُّرُ) نَائِبُ فَاعِلٍ (يُخْشَى)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمِمَالَةَ فِي الصُّورَةِ.

قوله: (بِقَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ) الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: (فَيُخْشَى)، وَهِيَ لِلْسَّبَبِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٥٢٦٠، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الكبرى»: ١٠٨٠٤، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الكبير»: (٦٤٢٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي لَيْلَى.



«اقتلوا ذا الطُفَيْتَيْنِ، والأبترَ، وإيَّاكُمْ والحيَّةَ البيضاءَ، فإنَّها من الجنِّ»^(١).

(وَلَا) يُكْرَهُ (قَتْلُ حَبَّةٍ وَعَقْرَبٍ خَافَ) المصلي (أَذَاهُمَا) أي: الحية والعقرب (وَلَوْ) قَتَلَهُمَا (بِضَرْبَاتٍ وَانْحِرَافٍ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الْأَظْهَرِ) قَيَّدَ بخوف الأذى؛ لأنه مع الأمن يكره العمل الكثير.

وفي «السَّبعِيَّاتِ» لأبي الليث رحمته الله: سبعة إذا رآها المصلي لا بأس بقتلها: الحية، والعقرب، والوزغة، والزنبور، والقراد، والبرغوث، والقمل، ويزاد: البق، والبعوض، والنمل المؤذي بالعض.

ولكن التحرز عن إصابة دم القمل أولى؛ لئلا يحمل نجاسة تمنع عند الإمام الشافعي رحمته الله، وقَدَّمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الإمام، وقال: دفنُها أحبُّ من قتلها، وقال محمدٌ بخلافه، وقال أبو يوسف بكراهتها.

(وَلَا بَأْسَ بِنَقْضِ ثَوْبِهِ) بعمل قليل (كَيْلًا يَلْتَصِقَ بِجَسَدِهِ فِي الرُّكُوعِ) تحاشياً عن ظهور صورة الأعضاء، ولا بأس بصونه عن التراب.

الطحاوي

قوله: (اقتلوا ذا الطُفَيْتَيْنِ والأبترَ) قال في «القاموس»: الطُفَيْة: بالضم خوص المقل، وحية خبيثة لها على ظهرها طُفَيْتان، أي: خوصتان، والأبتر: مقطوع الذنب، وحية خبيثة ١. هـ
قوله: (لأنه مع الأمن يكره العمل الكثير) أمّا إذا كان بعمل قليل كان وطئها بنعله وهو في الصلاة فلا كراهة، ثم الكراهة عند الأمن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الإمام، وكذا قال السرخسي: إنها لا تفسد بقتلها ولو بعمل كثير، ولو بانحراف عن القبلة، وصحح الحلبي الفساد، وهو ما عليه عامة شروح «الجامع الصغير»، ورواية «مبسوط» شيخ الإسلام.

قال الكمال: الحق الفساد فيما يظهر، لكن لا إثم بمباشرة في الصلاة، «بحر» ملخصاً.

قوله: (والنمل المؤذي بالعض) أمّا ما لا يؤذي فلا يُباح قتله.

قوله: (عن إصابة دم القمل) أي: ونحوه.

قوله: (وقدَّمنا كراهة أخذ القملة) محمول على عدم تعرضها بالأذى كما مرّ.

قوله: (ولا بأس بصونه عن التراب) أي: بدون رفع؛ لِمَا مرّ أن رفع الثوب عنه مكروه.

قوله: (ولا بأس بمسح جبهته من التراب)^(٢) يُفيد كراهة التنزيه؛ لأن الملائكة تستغفر له ما دام عليها، أفاده السيّد، وهذا ما يُفیده الأثر، ولكن قول «الشرح»: (تنظيفاً عن صفة المثلة) يُفيد أن الأولى إزالته.

(١) أخرجه البخاري: ٣٢٩٧، ومسلم: ١٢٨/٢٢٣٣، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه العبارة من «نور الإيضاح»، وليست في نسختنا من «مراقي الفلاح».

(وَلَا) بِأَسَ (بِالنَّظَرِ بِمَوْقِعَيْنِهِ) يَمَنَةً وَيَسْرَةً (مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ) وَالْأُولَى تَرْكُهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْأَدَبِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَحَلِّ السُّجُودِ وَنَحْوِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَا) بِأَسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْفُرْشِ، وَالْبُسْطِ، وَاللُّبُودِ إِذَا وَجَدَ حَجَمَ الْأَرْضِ، وَلَا بَوْضِعَ خِرْقَةٍ يَسْجُدُ عَلَيْهَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ، وَالْبَرْدِ، وَالْخَشُونَةِ الضَّارَّةِ، (وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ) بِلَا حَائِلٍ (أَوْ عَلَى مَا تُنْبِتُهُ) كَالْحَصِيرِ، وَالْحَشِيشِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْبُسْطِ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ التَّوَاضُعِ.

(وَلَا) بِأَسَ بِتَكَرُّرِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ) لِأَنَّ بَابَ النَّفْلِ أَوْسَعُ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَامَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ يُكْرَرُهَا فِي تَهْجُدِهِ^(١)، وَفَقْنَا اللَّهَ تَعَالَى لِمِثْلِهِ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ.

الطحطاوي

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ) أَمَّا إِذَا حَوَّلَهُ بِأَنْ لَوِيَ عُنُقَهُ حَتَّى أَخْرَجَ وَجْهَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَحُكْمُ قَاضِيخَانَ بِفَسَادِ الصَّلَاةِ بِهِ.

قوله: (وَلَا) بَوْضِعَ خِرْقَةٍ يَسْجُدُ عَلَيْهَا) وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا شَيْخُ لَا تَفْعَلْ مِثْلَ هَذَا فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، فَقَالَ لَهُ الْإِمَامُ: مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ خُوارزمَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، جَاءَ التَّكْبِيرُ مِنْ وَرَاءِ، يَعْنِي مِنَ الصَّفِّ الْآخِرِ، أَيِ: عَلَى الْعَكْسِ، يَعْنِي يُحْمَلُ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ مِنْ هُنَا إِلَى خُوارزمَ لَا مِنْ خُوارزمَ إِلَى هُنَا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَفِي مَسْجِدِكُمْ حَشِيشٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَجُوزُ عَلَى الْحَشِيشِ وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْخِرْقَةِ، كَذَا فِي «التَّجْنِيسِ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ إِذَا لَمْ يُنْشَفْ بِهَا الْأَعْضَاءُ مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَإِلَّا كُرِهَ نَظَرًا إِلَى الرُّوَايَةِ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعْتَمَدَةٍ.

قوله: (اتِّقَاءَ الْحَرِّ... إلخ) [أ/١٥٧] ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ وَضْعُهَا لَغَيْرِ ذَلِكَ.

قوله: (لِقُرْبِهِ مِنَ التَّوَاضُعِ) وَفِيهِ خُرُوجٌ عَنْ خِلَافِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِكَرَاهَةِ السُّجُودِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ الصُّوفِ وَالْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ، كَذَا فِي «الشرح».

قوله: (مِنْ النَّفْلِ) أَمَّا فِي الْفَرْضِ فَيُكْرَهُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.





(فَصْلٌ فِيْمَا يُؤْجِبُ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَمَا يُجِيزُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ) من تأخير الصلاة وتركها

(يَجِبُ قَطْعُ الصَّلَاةِ) ولو فرضاً (بِاسْتِغَاثَةِ) شخصٍ (مَلْهُوفٍ) لمهمٍّ أصابه كما لو تعلّق به ظالمٌ، أو وقع في ماءٍ، أو صال عليه حيوانٌ، فاستغاثَ (بِالْمُصَلِّي) أو بغيره، وقدرَ على الدفع عنه.

(وَلَا) يجبُ قطعُ الصلاةِ (بِنِدَاءِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ) من غيرِ استغاثَةٍ؛ لأنَّ قطعَ الصلاةِ لا يجوزُ إلاَّ لضرورةٍ. وقال الطحاويُّ: هذا في الفرض، وإن كان في نافلةٍ: إن علمَ أحدُ أبويه أنَّه في الصلاةِ وناداه لا بأسَ بأن لا يُجيبهُ، وإن لم يعلم يُجيبه.

(وَيَجُوزُ قَطْعُهَا) ولو كانت فرضاً (بِسَرِقَةٍ) تُخشى على (مَا يُسَاوِي دِرْهَمًا) لأنَّه مالٌ، ...
الطحاوي

(فَصْلٌ فِيْمَا يُؤْجِبُ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَمَا يُجِيزُهُ)

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْمَفْسِدَاتِ الْمَحْرَمَةِ شَرَعَ فِي الْمَفْسِدَاتِ الْجَائِزَةِ، وَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا الْمَكْرُوهَاتِ؛ لِأَنَّهَا مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْفَسَادِ وَالصَّحَّةِ الْكَامِلَةِ.

قوله: (أو صال عليه حيوانٌ) أي: وثب عليه.

قوله: (وقدرَ على الدفع) وإلاَّ حرُمَ القطعُ؛ لعدم الفائدة، قال بعضُ الفضلاء: وظاهره وجوبُ القطع ولو خاف خروجَ الوقت؛ أخذاً من مسألة القابلة.

قوله: (من غيرِ استغاثَةٍ) فحكمُ الأبوين حينئذٍ كغيرهما.

قوله: (لأنَّ قطعَ الصلاةِ لا يجوزُ) أفهمَ هذا أنَّ قولَ المصنِّف: (ولا يجبُ قطعُ الصلاةِ) المرادُ منه أنَّه يحرمُ عليه القطع.

قوله: (لا بأسَ بأن لا يُجيبه) أفادَ بـ: (لا بأس) أنَّ الأولى الإجابةُ عند العلم.

قوله: (يُجيبه) أي: وجوباً.

فرغ:

يُفْتَرَضُ عَلَى الْمُصَلِّي إِجَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَاخْتَلَفَ فِي بَطْلَانِهَا حِينَئِذٍ، كَذَا ذَكَرَهُ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ، وَكَذَا أَبُو الشَّعُودِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ.

قوله: (تُخشى على ما يساوي درهماً) الأولى حذف (تُخشى)؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الحكمَ غيرُ ذلك عند تحقُّق السَّرَقَةِ، مع أنَّه كذلك، ولذا لم يأت بهذه الزيادة في «الشرح» والسيد.



وقال **عنه**: «قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ»^(١)، وكذا فيما دونه في الأصح؛ لأنه يُحبس في داني، وكذا لو فارت قدرها، أو خافت على ولدها، أو طلب منه كافر عرض الإسلام عليه، (ولو) كان المسروق (لغيره) أي: غير المصلي؛ لدفع الظلم والنهي عن المنكر.

(و) يجوز قطعها لخشية (خوف) من (ذئب) ونحوه (على غنم) ونحوها، (أو خوف تردي) أي: سقوط (أعمى) أو غيره ممن لا علم عنده (في بشر ونحوه) كحفرة وسطح، وإذا غلب على الظن سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضاً.

(و) هو كما (إذا خافت القابلة) وهي التي يقال لها: داية، تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه، إن غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه، أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها، وقطعها لو كانت فيها (وإلا فلا بأس بتأخيرها الصلاة، الطحطاوي

قوله: (لأنه يُحبس في داني) ظاهر التقييد أنه لا يُباح قطع الصلاة ولا الحبس لما دون الداني؛ لحقارته، أفاده بعض الأفاضل.

وفي «المصباح»: الداني مُعَرَّبٌ، وهو سُدُسُ الدَّهْرَمِ، والدَّهْرَمُ الإسلامي ست عشرة حبة خرنوب، والدَّانِقُ حَبَّتَا خرنوبٍ وثلاث حَبَّةٍ، وكسر التَّوْنِ أفصح من فتحها. ١. هـ

قوله: (وكذا لو فارت قدرها) لو قال: القدر؛ ليعم ما إذا كان ما فيه لزوجها، لكان أعم، فإنَّ الظاهر أنَّ الحكم واحد، أو الإضافة لأدنى مُلابسة، ويُحرَّر.

قوله: (أو خافت على ولدها) أي: أن يحصل له ألم من نحو صياح.

قوله: (أو طلب منه كافر... إلخ) إنما أبيع له البقاء في الصلاة؛ لتعارض عبادتين، ولا يُعدُّ بذلك راضياً ببقائه على الكفر، بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة.

قوله: (ونحوه) كاسد.

قوله: (ونحوها) كبقري.

قوله: (وهو كما إذا خافت... إلخ) أي: الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القابلة... إلخ.

قوله: (تلقى الولد) وتقبَّله، فمن هنا سُميت: القابلة.

قوله: (وإلا فلا بأس بتأخيرها الصلاة) أي: إلا يغلب على ظنها ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة.

(١) أخرجه النسائي: ٤٠٨١، وابن أبي شيبة: ٢٨٠٤٣، والطبراني في «الكبير»: (٣١٣/٢٠)، من حديث قابوس بن مخارق رضي الله عنه.



وَتُقْبَلُ عَلَى الْوَلَدِ) للعدر كما أخر النبي ﷺ الصلاة عن وقتها يوم الخندق^(١).

(وَكَذَا الْمُسَافِرُ) أي: السائر في فضاء (إِذَا خَافَ مِنَ اللَّصُوصِ، أَوْ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ) أو من سبع، أو سيل (جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْوَقْتِ) كالمقاتلين إذا لم يقدروا على الإيماء ركباناً؛ للعدر.

وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعدر كالسعي على العيال، وإن وجب قضاؤها على الفور، وأمّا قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني، وأمّا سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف، قيل: موسّع، وقيل: مضيق.

(وَتَارِكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا كَسَلًا يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ، وَ) بعده (يُحْبَسُ) ولا يُترك هملًا، بل يُتَفَقَّدُ حاله بالوعظ، والزجر، والضرب أيضاً (حَتَّى يُصَلِّيَهَا) أو يموت بحبس، وهذا جزاؤه الدنيوي، وأمّا في الآخرة: إذا مات على الإسلام عاصياً بتركها فله عذاب طويل بوادٍ في جهنم، أشدها حرّاً وأبعدها قعرّاً، فيه بئر يقال له: الهبب، وآبار يسيل الطحطاوي

قوله: (وَتُقْبَلُ عَلَى الْوَلَدِ) ومثلها الأم، فلا وجه لِمَنْ أوجب عليها الصلاة ولو بتيمم، ولو بحفر خفيرة تضع فيها رأس المولود النازل؛ لأنّ الأمّ أولى بالتأخير من القابلة، وتامه في «الشرح».

قوله: (كما أخر النبي ﷺ الصلاة) أي: جنسها، فإنّ المشركين شغلوه عن أربع صلوات فقضاهنّ مرتباً، الظهر ثمّ العصر ثمّ المغرب ثمّ العشاء.

قوله: (أي: السائر في فضاء) أفاد به أنّ المراد السفر اللغوي، ومثله فيما يظهر ليس بقيد، بل كذلك المقيم.

قوله: (كالمقاتلين إذا لم يقدروا... إلخ) لأنّهم إذا فاتهم القتال بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركها، والصلاة يمكنهم تداركها ما فات منها.

قوله: (قيل: موسّع) قائله الطحاوي.

قوله: (وقيل: مضيق) قائله الحلواني والعامري، وهذا الخلاف يجري في قضاء رمضان، كما في «الدر».

قوله: (وتارك الصلاة عمداً كسلاً) احترز به عن الترك سهواً أو لعدر فليس عليه شيء ممّا ذكر.

قوله: (وآبار... إلخ) الواو بمعنى: (أو)، وهي لحكاية الخلاف، فإنّهم اختلفوا في تفسير الغي

(١) أخرجه النسائي: ٦٦١، وأحمد: ١١١٩٨، وعبد الرزاق: ٤٢٣٣، وابن أبي شيبه: ٣٦٥٠٢، والدارمي: ١٥٢٤،

وأبو يعلى: ١٢٩٦، وابن حبان: ٢٨٩٠، وابن خزيمة: ٩٧٤، والبيهقي في «الصغرى»: ٦٩٩، من حديث أبي سعيد



إليها الصَّدِيدُ والْقِيحُ أُعِدَّتْ لِتَارِكِ الصَّلَاةِ، وحديثُ جابرٍ فيه صِفَتُهُ بقوله ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» رواهُ أحمدٌ ومسلمٌ^(١).

(وَكَذَا تَارِكُ صَوْمِ رَمَضَانَ) كَسَلًا يُضْرَبُ كَذَلِكَ، وَيُحْبَسُ حَتَّى يَصُومَ.

(وَلَا يُقْتَلُ) بِمَجَرَّدِ تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِفَرْضِيَّتِهِمَا (إِلَّا إِذَا جَحَدَ) افْتِرَاضَ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ؛ لِإِنْكَارِهِ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ إِجْمَاعًا (أَوْ اسْتَخَفَّ بِأَحَدِهِمَا) كَمَا لَوْ أَظْهَرَ الْإِفْطَارَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِلَا عَذْرِ تَهَاوُنًا، أَوْ نَطَقَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ، فَتُكْشَفُ شُبُهَتُهُ، وَيُحْبَسُ، ثُمَّ يُقْتَلُ إِنْ أَصْرَ.

الطحاوي

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] فَقِيلَ: الضَّلَالُ، وَقَالَ الْحَسَنُ: عَذَابًا طَوِيلًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرًّا، وَقِيلَ: آبَارٌ فِي جَهَنَّمَ... إلخ، أَفَادَهُ فِي «الشرح».

قَوْلُهُ: (وَحَدِيثُ جَابِرٍ) مَبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (فِيهِ صِفَتُهُ)، أَي: صِفَةُ تَارِكِ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْتَلُ) وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: يُقْتَلُ حَدًّا، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يُقْتَلُ كُفْرًا، كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ «الْمَوَاهِبِ» عَنْهُ، وَنَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنْ أَكْثَرِ السَّلَفِ فِي الرِّسَالَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالسِّيَاسَةِ، وَنَقَلَهُ صَاحِبُ «تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ»^(٢) فِي فِصْلِ (الْوَاجِبَاتِ) آخِرَ الْكِتَابِ.

قَوْلُهُ: (تَهَاوُنًا) وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِضَّرُورَةٍ فَلَا.

قَوْلُهُ: (أَوْ نَطَقَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْاسْتِخْفَافِ، كَمَا إِذَا قَالَ: رَمَضَانُ ثَقِيلٌ أَوْ سَامِعٌ.

قَوْلُهُ: (وَيُحْبَسُ) حَبْسُ الْمُرْتَدِّ مَدْدُوبٌ، وَكَذَا كُشِفَ شُبُهَتُهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ.

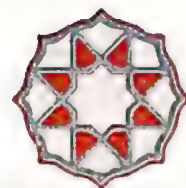


(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٤٧، وَأَحْمَدُ: ١٥١٨٣.

(٢) «تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ» لِلشَّيْخِ سَنَانَ الدِّينِ، يَوْسُفَ الْأَمَاسِيِّ، الْوَاعِظِ، الْحَنْفِيِّ، نَزِيلَ مَكَّةَ، الْمَتَوَفَى بِهَا فِي حُدُودِ سَنَةِ أَلْفٍ.

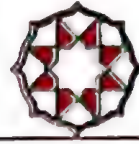
«كُشِفَ الظُّلُومُ» (١/٢٤٢).

فهرس الموضوعات





فهرس الموضوعات



| | |
|-----|--|
| ٥ | مقدمة التحقيق |
| ٩ | ترجمة الإمام الشُّرُّبُلَالِي صاحب: «مراقي الفلاح» |
| ١٧ | ترجمة الإمام الطحطاوي صاحب «الحاشية» |
| ٢٣ | وصف النسخ الخطية المعتمدة |
| ٢٧ | صور المخطوط |
| ٣٩ | مقدمة المؤلف |
| ٦٥ | كتاب الطهارة |
| ٦٥ | تعريف الكتاب |
| ٦٥ | تعريف الطهارة |
| ٦٨ | أقسام المياه المطهّرة |
| ٧٢ | أقسام المياه من حيث الوصف الشرعي |
| ٧٨ | أحكام الغلبة باختلاف المخالط |
| ٨٥ | فصل في بيان أحكام السُّور |
| ٩٣ | فصل في التَّحَرِّي |
| ٩٧ | فصل في مَسَائِلِ الْآبَارِ |
| ١٠١ | ما لا ينجس البئر الصغيرة |
| ١٠٧ | فصل في الاستنجاء |



- ١٠٨..... الاستبراء من البول
- ١٠٩..... أحكام الاستنجاء
- ١١٣..... كيفية الاستنجاء
- ١١٨..... فَضْلُ فِيمَا يَجُوزُ بِهِ الاسْتِنْجَاءُ، وَمَا يُكْرَهُ بِهِ، وَمَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ
- ١٢١..... فَضْلُ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ
- ١٢٣..... المكروهات في الخلاء
- ١٣١..... فَضْلُ فِي أَحْكَامِ الْوُضُوءِ
- ١٣١..... تعريف الوضوء
- ١٣٢..... أركان الوضوء
- ١٤٠..... سبب الوضوء
- ١٤٠..... شروط وجوب الوضوء
- ١٤١..... شروط صحة الوضوء
- ١٤٣..... فَضْلُ فِي تَمَامِ أَحْكَامِ الْوُضُوءِ
- ١٤٦..... فَضْلُ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ
- ١٦٥..... فَضْلُ فِي آدَابِ الْوُضُوءِ
- ١٦٥..... تعريف الأدب، والسنة، وحكمهما
- ١٧٤..... فَضْلُ فِي الْمَكْرُوهَاتِ
- ١٧٧..... فَضْلُ فِي أَوْصَافِ الْوُضُوءِ
- ١٨٤..... فَضْلُ فِي بَيَانِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ



| | |
|-----|--|
| ١٩٦ | فَضْلٌ فِيمَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ |
| ٢٠٠ | فَصْلٌ مَا يُوجِبُ الْاِغْتِسَالُ |
| ٢٠١ | مَوْجِبَاتُ الْغُسْلِ |
| ٢٠٩ | فَضْلٌ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يُغْتَسَلُ مِنْهَا |
| ٢١٢ | فَضْلٌ لِبَيَانِ فَرَائِضِ الْغُسْلِ |
| ٢١٥ | فَضْلٌ فِي سُنَنِ الْغُسْلِ |
| ٢١٨ | فَضْلٌ فِي آدَابِ الْاِغْتِسَالِ |
| ٢٢٠ | فَضْلٌ فِي مَا يُسْنُّ الْاِغْتِسَالُ لَهُ |
| ٢٢٣ | فَصْلٌ فِيمَا يَنْدُبُ لَهُ الْاِغْتِسَالُ |
| ٢٢٩ | بَابُ التَّيْمُمِ |
| ٢٢٩ | تَعْرِيفُ التَّيْمُمِ |
| ٢٢٩ | شُرُوطُ التَّيْمُمِ |
| ٢٤٤ | سَبَبُ التَّيْمُمِ، وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ، وَرُكْنَاهُ |
| ٢٤٦ | سُنَنِ التَّيْمُمِ |
| ٢٥٣ | نَوَاقِضُ التَّيْمُمِ |
| ٢٥٥ | بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ |
| ٢٥٥ | تَعْرِيفُ الْخُفِ، وَسَبَبُ الْمَسْحِ، وَشَرْطُهُ، وَرُكْنُهُ، وَصِفَتُهُ، وَكَيْفِيَّتُهُ |
| ٢٥٨ | شُرُوطُ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ |
| ٢٦١ | مُدَّةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ |



- ٢٦٢..... فرض المسح
- ٢٦٣..... سنن المسح
- ٢٦٤..... نواقض المسح
- ٢٦٨..... فصل في الجبيرة ونحوها
- ٢٧٣..... باب الحيض والنفاس والاستحاضة
- ٢٧٤..... تعريف الحيض، وأقله، وأكثره
- ٢٧٦..... تعريف النفاس، وأكثره
- ٢٧٨..... تعريف الاستحاضة
- ٢٨٠..... ما يحرم بالحيض والنفاس
- ٢٨٨..... ما يحرم بالجنابة
- ٢٨٨..... ما يحرم بالحدث الأصغر
- ٢٩٠..... حكم طهارة المعذورين
- ٢٩٤..... باب الأنجاس والطهارة عنها
- ٢٩٤..... تعريف الأنجاس، والتطهير
- ٢٩٦..... النجاسة الغليظة
- ٣٠١..... النجاسة الخفيفة
- ٣٠٢..... القدر المعفو عنه من النجاستين
- ٣١٨..... فصل في طهارة جلد الميتة
- ٣٢٧..... كتاب الصلاة
- ٣٣٠..... شروط فرضية الصلاة



| | |
|---|-----|
| أوقات الصلاة | ٣٣٢ |
| بيان الأوقات المستحبة للصلاة | ٣٤١ |
| فَضْلُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ | ٣٥١ |
| بَابُ الْأَذَانِ | ٣٦١ |
| حكم الأذان، وصفته | ٣٦٦ |
| صفات المؤذن | ٣٧٠ |
| ما يكره في الأذان | ٣٧٣ |
| إجابة المؤذن | ٣٧٨ |
| بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَأَرْكَانِهَا | ٣٨٥ |
| تعريف الشروط، والأركان | ٣٨٥ |
| فَضْلُ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الشُّرُوطِ وَفُرُوعِهَا | ٤٣١ |
| فَضْلُ فِي بَيَانِ وَاجِبِ الصَّلَاةِ | ٤٤٦ |
| تعريف الواجب، وحكمه | ٤٤٦ |
| فَضْلُ فِي بَيَانِ سُنَنِ الصَّلَاةِ | ٤٦٢ |
| فَضْلُ فِي آدَابِ الصَّلَاةِ | ٤٩٦ |
| فَضْلُ : فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ | ٥٠٠ |
| بَابُ الْإِمَامَةِ | ٥١٢ |
| شروط صحة الإمامة | ٥١٤ |
| شروط صحة الاقتداء | ٥١٨ |

- ٥٣٠..... فصل في الأغذار المُسَقِّطَةِ لِلْجَمَاعَةِ
- ٥٣٣..... فصل : فِي بَيَانِ الْأَحَقِّ بِالْإِمَامَةِ وَبَيَانِ تَرْتِيبِ الصُّفُوفِ
- ٥٣٧..... من تكره إمامته
- ٥٤٣..... موقف المقتدي من الإمام
- ٥٥٠..... فصل : فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ مِنْ وَاجِبٍ وَغَيْرِهِ
- ٥٥٤..... فصل فِي صِفَةِ الْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَرَضِ
- ٥٧١..... بَاب مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ
- ٦٠١..... فصل فِيمَا لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ
- ٦٠٥..... فصل فِي الْمَكْرُوهَاتِ
- ٦٠٥..... تعريف المكروه
- ٦٣٨..... جملة من السور التي قرأ بها النبي ﷺ مسندة
- ٦٤٣..... فصل فِي اتِّخَاذِ الشُّرَّةِ وَدَفْعِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي
- ٦٤٩..... فصل فِيمَا لَا يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي مِنَ الْأَفْعَالِ
- ٦٥٣..... فصل فِيمَا يُوجِبُ قَطْعَ الصَّلَاةِ وَمَا يُجِيزُهُ
- ٦٥٩..... فهرس الموضوعات